

أصل تحقيق هذا الكتاب رسالة علمية تقدم بها الباحث إلى قسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية وتمَّت مناقشتها بتاريخ ١٤٢٢/٣/٦هـ، ونال بها الباحث درجة العالمية الماجستير.

- وضمت لجنة المناقشة كلًا من:
- الله الدكتور محمد بن عبد الرحمن أبو سيف الجهني مقرِّرًا ومشرفًا على الرسالة.
 - ٢- فضيلة الدكتور محمد با كريم با عبدالله عضوًا مناقشًا.
 - ٣- فضيلة الدكتور صالح بن محمد العقيل عضوًا مناقشًا.





مقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده اللَّه فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إلاَّ اللَّه وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله.

﴿ يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ حَقَّ تُقَالِهِ وَلَا تَمُوثَنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُسْلِمُونَ اللهِ وَلَا تَمُوثَنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُسْلِمُونَ اللهِ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهِ وَاللهُ مُسْلِمُونَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ وَأَنتُم مُسْلِمُونَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ وَأَنتُم مُسْلِمُونَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُولِي اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُولِي اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الله

﴿ يَتَأَيُّهَا اَلنَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ مِن نَقْسِ وَحِدَةِ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَاتَّقُواْ اللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِـ وَٱلْأَرْحَامُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْتُكُمْ رَقِيبًا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَاتَعْتُواْ اللَّهَ ٱلَذِى تَسَآءَلُونَ بِهِـ وَٱلْأَرْحَامُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْتُكُمْ رَقِيبًا (رَجَالًا لَكُونَ اللَّهُ كَانَ عَلَيْتُكُمْ رَقِيبًا اللَّهُ اللَّهُ كَانَ عَلَيْتُكُمْ رَقِيبًا (اللهُ اللهُ اللهُهُ اللهُ اللّ

﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ اَتَقُواْ اللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيلًا ۞ يُصْلِحَ لِكُمْ أَعَمَلَكُمْ وَيَغْفِر لَكُمْ ذُنُوبَكُمُ وَمَن بُطِعِ اللَّهَ ورَسُولُهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ۞ ۞ (").

فقد تكفَّل اللَّه تعالى بحفظ هذا الدين، فقيَّض له علماء ناصحين، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

وهؤلاء الأعلام ـ بحمد الله تعالى ـ مستمرُّون على مرّ الأيام؛ فلا يخلو منهم عصر من العصور، ولا يفتقدون في دهر من الدهور؛ «فلا يخلو عصرٌ من قائم لله

⁽١) سورة آل عمران، الآية رقم (١٠٢).

⁽٢) سورة النساء، الآية رقم (١).

⁽٣) سورة الأحزاب، الآية رقم (٧٠). وهذه تسمَّى عند العلماء بـ«خطبة الحاجة»، وهي تشرع بين يدي كل خطبة سواء كانت خطبة جمعة أو عيد أو نكاح أو محاضرة أو درس أو غير ذلك.

وهي مأثورة عن النبي ﷺ. أخرجها بهذا اللفظ ابن ماجة في كتاب النكاح، باب خطبة النكاح (٦٠٩/١), وقد أفردها النكاح (٦٠٩/١), وقم (١٤٦/٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٤٦/٧). وقد أفردها العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ في كتاب خاص جمع فيه طرقها ورواياتها، وحكم عليها بالصحة. انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢٨/١) طبعة دار المعارف، الرياض.

بحججه

والناظر في تأريخ علماء أهل السنّة يجد جهادهم الطويل جيلًا بعد جيل في محاربة بدع أهل الأهواء والتبديل؛ فما أن تظهر بدعة أو تنطلي على الناس شبهة إلاَّ ومن علماء أهل السنّة من ينبري لها، ويقف في وجوه أصحابها قامعًا لها؛ فسرعان ما ينكشف الحقُّ وينجلي، ويزهق الباطلُ وينزوي. ﴿وَقُلْ جَاءَ ٱلْحَقُّ وَرَهَقَ الْبَاطِلُ وينزوي. ﴿وَقُلْ جَاءَ ٱلْحَقُّ وَرَهَقَ الْبَاطِلُ وينزوي. ﴿وَقُلْ جَاءَ ٱلْحَقُّ وَرَهَقَ الْبَاطِلُ وينزوي. ﴿ وَقُلْ جَاءَ ٱلْحَقُ وَرَهَقَ الْبَاطِلُ وينزوي. ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُ وَرَهَقَ اللّهِ ﴾ (٢٠).

ومن جملة هؤلاء الأعلام الذين أبلَوْا بلاءً حسنًا في جهاد أهل الزيغ والبدع: العلامة المحقِّق السلفي المدقِّق الشيخ الحسين بن مهدي بن عزِّ الدين النُّغمِي الحسني التِهامي ثمَّ اليمني؛ فقد كان ـ رحمه اللَّه ـ داعيًا إلى التمسُّك بالوحيين الكتاب والسنَّة، ومناديًا بوجوب الرجوع إليهما لمباشرة أخذ الأحكام من دلائلهما؛ وذلك لِما رأى من طغيان التقليد على أهل زمانه، حيث فشا فيهم القولُ بتحريم الاجتهاد (٢) وأخذِ الأحكام من أدلتها في هذه الأعصار؛ فأصبح الحقُ محصورًا عندهم فيما أَلْفَوْه في كتب الفروع المذهبية؛ فلا يرفعون لغيرها رأسًا، وإن خالفت الكتاب والسنَّة فلا يتسنَّمون (٤) للردِّ عليها قرطاسًا.

وقد ألَّف العلامة النَّعمي - رحمه اللَّه - في الردِّ على هؤلاء المقلِّدة كتابًا اسماه «معارج الألباب في مناهج الحق والصواب» بينَّ فيه المنهج الصحيح للاستدلال على مسائل العقيدة، وناقش فيه مقالتهم المتأخرة - أعني انقطاع الاجتهاد في هذه الأعصار - نقاشًا مستفيضًا، وذلك من خلال مسألة حكم البناء على القبور؟ حيث

⁽١) هذه المقالة ذكرها ابن دقيق العيد في «شرح الإلمام بأحاديث الأحكام» (٢٣/١-٢٤)، وأثرت بمعناها عن علي الله كما في حلية الأولياء - (جـ١٩٠١). ولفظ علي الله كما في الحلية: «لن تخلو الأرض من قائم لله بحججه، لكي لا تبطل حجج الله وبياناته. أولئك هم الأقلون عددًا، الأعظمون عند الله قدرًا». انتهى.

⁽٢) سورة الإسراء، الآية رقم (٨١).

⁽٣) الاجتهاد: سيأتي تعريفه ـ إن شاء الله ـ انظر: ص١٠٧.

⁽٤) يتسنَّمون: أي يرفعون. انظر: لسان العرب (٣٩٤/٦) مادة «سنم».

استدلَّ المقلِّدة على جواز البناء عليها بما وجدوه في كتب الفروع المذهبية، ولم يقفوا عند هذا الحدِّ بل زادوا الطين بِلةً بأن وقفوا في وجه المستدِل على تحريم البناء عليها، ومانَعُوه: بأنَّ «الاجتهاد قد انقطع في هذه الأعصار فلا يحل له الاستدلال وأخذ الحكم بالدليل وإن طابق الواقع لقصور نظره» (١)!!.

فلم يبقَ حجة عند هؤلاء إلّا ما ذكره المفرّعون على تلك الكتب المذهبية. وقد أحسن النّعمي - رحمه اللّه تعالى - في الردّ عليهم، وأجاد وأفاد؛ فساق الأدلة القاطعة والبراهين القوية السّاطعة في بيان ضعف تلك المقالة وتهافتها، وتهافت ما بني عليها من القول بجواز البناء على القبور؛ وذلك بأسلوب علمي رصين. فجزاه اللّه خير الجزاء، وتغمّدنا وإيّاه برحمته الواسعة.

ولماً كان يتعين على الطالب بقسم العقيدة في نهاية السنة المنهجية تسجيل موضوع يشتغل فيه لينال به الدرجة العالمية [الماجستير] آثرتُ أن يكون تحقيق كتاب: «معارج الألباب في مناهج الحق والصواب» للنَّعمي ـ رحمه اللَّه ـ موضوعًا لرسالتي بمرحلة الماجستير؛ وذلك لأسباب عديدة، منها ما يلي:

- (١) نظرًا لقيمته العلمية، ولمعالجته لمسألة قد عمَّت بها البلوى في معظم البلاد الإسلامية، ألا وهي مسألة البناء على القبور، وما ترتَّب عليها من شرك وبدع وفجور.
- (٢) اعتماد المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ على مصادر العقيدة الأصيلة الكتاب والسنّة.
- (٣) اشتمال الكتاب على ردود جيّدة ومناقشاتٍ مفيدة مع المقلّدة القبوريين الذين غلوا في التقليد ووقعوا في الشرك.
 - (٤) كثرة الأخطاء والتصرُّفات في مطبوعات هذا الكتاب.
- (٥) رغبتي الأكيدة في خدمة هذا الكتاب وإخراجه كما كتبه مؤلفه ـ رحمه

⁽١) انظر: النص المحقق ص/ ٢٠٤.٢٠٠.

اللَّه ـ قدر الإمكان، والوصول به إلى أقصى ما يمكن للمرء الاستفادة منه.

- (٦) إبراز مكانة هذا العالم الجليل، والإشارة إلى بعض جهوده العظيمة في محاربة بدع أهل الأهواء والتبديل.
- (٧) أنَّ الكتاب ـ حسب علمي ـ لم يحظَ بتحقيق علمي دقيق يخدم جميع الجوانب التي اشتمل عليها: من جوانب عقدية وحديثية وأصولية وفقهية وأدبية وغيرها.
 - (٨) تشجيع بعض الأساتذة الفضلاء على تحقيق هذا الكتاب.

وقد أيَّد اختياري هذا وأقرَّه مجلس قسم العقيدة والمجالس المعنية في الجامعة، على تسجيله موضوعًا لرسالتي بمرحلة الماجستير؛ فاشتغلت بتوفيق اللَّه وفضله في تحقيق هذا الكتاب ودراسته، وجعلت خطة عملى فيه، على النحو الآتى:

خطة البحث

جعلت البحث في قسمين، قسم للدراسة وآخر للتحقيق. وقدمت عليهما مقدمةً ضمنتها الآتي:

- (أ) أسباب اختيار الموضوع.
- (ب) الخطة التي سرت عليها في الدراسة والتحقيق.
 - (ج) عملي في البحث.
 - (c) كلمة الشكر والتقدير

أمًّا قسم الدراسة، فقد جعلته في بابين.

 الباب الأول: التعريف بالمؤلف وفيه فصلان:

الفصل الأول: في دراسة عصر المؤلف.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الحالة السياسة.

المبحث الثاني: الحالة الاجتماعية.

المبحث الثالث: الحالة الدينية.

المبحث الرابع: الحالة العلمية.

الفصل الثاني: في دراسة حياة المؤلف.

وفيه أربعة عشر مبحثًا:

المبحث الأول: اسم المؤلف ونسبُه وكنيته.

المبحث الثاني: مولدُه ونشأتُه.

المبحث الثالث: أسرته وأثرها في تكوين شخصيته العلمية.

المبحث الرابع: طلبه للعلم ورحلاتُه.

المبحث الخامس: شيوخه.

المبحث السادس: تلاميذه.

المبحث االسابع: مؤلفاته.

المبحث الثامن: أعماله.

المبحث التاسع: عقيدته.

المبحث العاشر: مذهبه الفقهي.

المبحث الحادي عشر: أثر دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله تعالى ـ على المؤلف.

المبحث الثاني عشر: محنته.

المبحث الثالث عشر: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المبحث الرابع عشر: وفاته.

• الباب الثاني: دراسة الكتاب

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في التعريف بالكتاب.

وفيه أحد عشر مبحثًا.

المبحث الأول: اسم الكتاب.

المبحث الثاني: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف.

المبحث الثالث: تأريخ تأليف الكتاب.

المبحث الرابع: سبب تأليف الكتاب،

المبحث الخامس: منهج المؤلف في الكتاب.

المبحث السادس: أسلوب المؤلف في الكتاب.

المبحث السابع: مصادر الكتاب.

المبحث الثامن: أهمية الكتاب وقيمته العلمية.

المبحث التاسع: موقف المخالفين من الكتاب.

المبحث العاشر: الملاحظات على الكتاب.

المبحث الحادي عشر: الأعمال السابقة في الكتاب والملاحظات عليها.

الفصل الثاني: دراسة موضوع الكتاب.

وفيه مبحثان:

البحث الأول: إجمال موضوع الكتاب وتحليل محتوياته.

المبحث الثاني: تفصيل أهم موضوعات الكتاب.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الاجتهاد؛ وفيه خمسة مقاصد:

المقصد الأول: تعريف الاجتهاد في اللغة.

المقصد الثاني: تعريف الاجتهاد في الاصطلاح.

المقصد الثالث: مجال الاجتهاد.

المقصد الرابع: هل باب الاجتهاد منغلق في هذه الأعصار؟

المقصد الخامس: مفاسد القول بانقطاع الاجتهاد في هذه الأعصار.

المطلب الثاني: التقليد.

وفيه تسعة مقاصد:

المقصد الأول: تعريف التقليد في اللغة.

المقصد الثاني: تعريف التقليد في الاصطلاح.

المقصد الثالث: الفرق بين التقليد والاتباع.

المقصد الرابع: أنواع التقليد.

المقصد الخامس: حكم التقليد في أصول الدين.

المقصد السادس: حكم التقليد في الفروع الفقهية.

المقصد السابع: حكم التمذهب بمذهب معينٌ من المذاهب الأربعة.

المقصد الثامن: أقوال الأئمة الأربعة في النهي عن التقليد.

المقصد التاسع: مفاسد العصبية والتقليد للمذاهب.

المطلب الثالث: البناء على القبور.

وفيه ثلاثة مقاصد:

المقصد الأول: حكم البناء على القبور.

المقصد الثاني: أقوال الأئمة الأربعة في النهي عن البناء على القبور.

المقصد الثالث: مفاسد البناء على القبور.

الفصل الثالث: وصف النسخ المخطوطة.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: عدد النسخ المخطوطة.

المبحث الثاني: وصف النسخ المخطوطة.

المبحث الثالث: المقارنة بين النسخ المخطوطة للكتاب.

المبحث الرابع: نماذج من النسخ المخطوطة للكتاب.

• أما القسم الثاني: فيتناول تحقيق النص.

ويشتمل على تقويم النص، والتعليقات التي وضعتها في الحاشية.

عملي في البحث

هذا وقد تلخص عملي المتواضع في تحقيق هذا الكتاب ودراسته في النقاط التالية:

(١) خدمة نص الكتاب. ولكي يخرج الكتاب على أقرب صورة تركه عليها المؤلف ـ رحمه الله ـ اعتمدت النسخة المقروءة على المؤلف أصلاً وقابلت المنسوخ عليها أكثر من مرة، ثمَّ قابلت عليها النسخ الأخرى، وأشرت إلى الفروقات بين الجميع في الحاشية.

وبما أنَّ النسخة الأصل قد قرئت على المؤلف رحمه الله، وجرى قلمه بتصحيحها وتقريرها فيكون قد اعتمد لفظها فإنَّ ما زاد عليها من النسخ الأخرى جعلته في الحاشية إلَّا شيئًا اقتضاه السياق فأجعله في الصلب بين حاصرتين وأشير في الحاشية إلى أنَّه زيادة في نسخة كذا.

- (٢) إن كان الصواب في غير نسخة الأصل فإنّي أثبته في المتن مشيرًا في الهامش إلى خطأ الأصل ونسخة التصويب.
- (٣) اعتمدت في النسخ الرسم الإملائي الحديث مع وضع علامات الترقيم.
- (٤) خرجت الآيات القرآنية الواردة في هذا الكتاب من القرآن الكريم؛ ذاكرًا السم السورة ورقم الآية، وذلك في الهامش.
- (٥) خرجت الأحاديث والآثار التي أوردها المصنف رحمه الله من كتب السنّة؛ فإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فإنّي أكتفي بالعزو إليهما، ولا أزيد على ذلك إلّا إذا ذكر المؤلف ـ رحمه الله ـ لفظًا في غير الصحيحين، أو أشار إلى غيرهما من كتب السنّة. وأمّا إن كان الحديث في غيرهما فإنّي أعزوه إلى مصادره من كتب السنّة الأخرى، وأنقل كلام أهل العلم في الحكم عليه صحة أو ضعفًا، ما استطعت إلى ذلك سبيلًا.
- (٦) عزوت أقوال أهل العلم التي نقلها المؤلف ـ رحمه اللَّه ـ إلى مصادرها التي

قد نقلها منها.

- (٧) اجتهدت في عزو دواوين الأشعار إلى قائليها؛ وإذا لم أقف على القائل قلت: «لم أقف عليه».
- (٨) صيغ الصلاة على النبي الكريم ﷺ أثبتُ ما جاء منها في الأصل ولم أُشر إلى الفروقات بينها في النسخ الأخرى.
- (٩) لفظ «تعالى» بعد لفظ الجلالة أثبت ما جاء منه في الأصل فقط، ولم أُشر في الحاشية إلى ما زاد منه في النسخ الأخرى؛ نظرًا لكثرة ورود هذا اللفظ في (ح) و(هـ).
- (١٠) المعقوفتان [] جعلتهما للسقط مطلقًا في أي نسخةٍ من نسخ الكتاب، والطمس جعلته في معنى السقط فوضعته بين معقوفتين أيضًا.
- (١١) الهلالان () جعلتهما لما ألحقه المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ بخط يده في هامش الأصل، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة الإلحاق.
- (۱۲) الحاصرتان المكررتان = = جعلتهما لما زاد عن الأصل من النسخ الأخرى إن اقتضى المقام وضعه في الصلب.
- (١٣) ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب عدا الملائكة والأنبياء والأئمة الأربعة ومشاهير الصحابة؛ كالعبادلة الأربعة، وزوجات النبي الله والمكثرين من رواية الحديث والأثر كأبي هريرة وأنس بن مالك وأبي سعيد الحدري وابن عمر ـ رضى الله عنهم أجمعين.
 - (١٤) عرفت بالأماكن والبلدان الوارد ذكرها في الكتاب.
 - (١٥) عرفت بالطوائف والفرق الوارد ذكرها في الكتاب.
 - (١٦) شرحت الكلمات الغريبة التي وردت في ثنايا الكتاب.
- (١٧) أثبت في الهامش بعض تصرُّفات الشيخ محمد حامد الفقي في مطبوعته التي رأيت أنَّها توضح المقصود أو تبينٌ المعنى؛ كشرح لمُغْربِ أوبيان

لمضمر، أو أنَّ لها وجهًا يمكن أن يحمل كلام المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ عليه؛ وذلك للاستفادة من نظر الشيخ محمد حامد الفقى ـ رحمه الله.

(١٨) قمت بالتعليق على بعض المواضع التي رأيت التعليق عليها مناسبًا؛ وقد يطول التعليق حسب ما تقتضيه الحال ويتطلبه المقام من إيضاح وشرح وبيان.

(١٩) قدمت للكتاب بدراسة موجزة تناولت فيها ترجمة المؤلف، والتعريف بعصره من الناحية السياسية والاجتماعية والدينية والعلمية، وبعض العناصر الأخرى المتعلّقة بهذا الكتاب.

(۲۰) وضعت عناوين جانبية لموضوعات الكتاب، وذلك في الهامش.

(٢١) أشرت في الهامش إلى أرقام نهاية وجهي كل لوحة من الأصل واضعًا مكانهما في المتن خطًّا مائلًا صغيرًا؛ وذلك حتى يسهل الرجوع إلى الأصل. وأخيرًا ذيلت الكتاب بفهارس علمية تسهل للقاري الاستفادة من محتويات الكتاب المتنوعة. وهي كالآتي:

- (أ) فهرس الآيات القرآنية
- (ب) فهرس الأحاديث النبوية.
- (ت) فهرس الموقوفات والأقوال المأثورة.
 - (ث) فهرس الأشعار.
 - (ج) فهرس الأمثال.
 - (ح) فهرس الأعلام المترجم لهم.
 - (خ) فهرس الطوائف والفرق.
 - (د) فهرس الأماكن والبقاع.
 - (ذ) فهرس الأمم والقبائل.
 - (ر) فهرس الموضوعات.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على النبي الكريم الداعى إلى مكافأة صانع الجميل بصالح الدعوات...

وبعد؛ فإنِّي أشكر اللَّه وَ اللَّه على ما يسَّر لي من إتمام هذه الرسالة في رحاب هذه الجامعة المباركة التي أسأل اللَّه تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يجزي خيرًا كلَّ القائمين عليها، وأن يبارك في جهودهم العظيمة في خدمة الإسلام والمسلمين، ثمَّ إنِّي أرى من الواجب علي أن أثبت الفضل لأهله لذا فأتقدَّم بالشكر والتقدير لفضيلة أستاذي الدكتور محمد بن عبد الرحمن أبو سيف الشظيفي على هذه الرعاية الكريمة التي أحاطني بها طيلة فترة إشرافه على عمَّا أنار لي الطريق لإكمال هذه الرسالة؛ فقد أعطاني من وقته الكثير، ولم يدخر وسعًا في توجيهي، وإبداء ملاحظاته حول ما أكتب فجزاه اللَّه خير الجزاء، وبارك في علمه وولده وعقبه.

كما أخص بالشكر فضيلة الدكتور محمد باكريم باعبد الله عميد كلية الدعوة ـ حفظه الله ـ الذي أشار عليَّ بتحقيق هذا الكتاب وساعدني في الحصول على بعض مخطوطاته. والشكر موصول له أيضًا على قبوله الكريم مناقشة هذه الرسالة وتقويمها وتسديدها على الرغم من مشاغله وأعماله الكثيرة فجزاه الله خير الجزاء.

كما لا يفوتني أيضًا أن أشكر عضو المناقشة الثاني لهذه الرسالة فضيلة الدكتور صالح بن محمد العقيل ـ حفظه الله ـ على قبوله مناقشة هذه الرسالة لتقويمها وتسديدها؛ فجزاه الله خيرًا وأجزل له الأجر والمثوبة. وفي الختام أشكر كل من قدم لي يد عونٍ من إعارة كتابٍ أو إبداء نصيحة أيًّا كان من أساتذتي أو زملائي الطلاب.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

القسم الأول القسم الدراسي

وفيه بابان

- الباب الأول: التعريف بالمؤلف
 - الباب الثاني: دراسة الكتاب

النِّابْ الْحَالِي

التعريف بالمؤلف

• وفيه فصلان:

الفصل الأول: في دراسة عصر المؤلف.

الفصل الثاني: في دراسة حياة المؤلف.

الفَضْيِلُ الأُولُ فَي الفَوْلَفُ عُصر المؤلف

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: الحالة السياسية.
- المبحث الثاني: الحالة الاجتماعية.
 - المبحث الثالث: الحالة الدينية.
 - المبحث الرابع: الحالة العلمية.

الفصـل الأول

دراسة عصر المؤلف

قبل البدء في دراسة شخصية المؤلف أرى من المناسب أن أعطي القارئ الكريم فكرةً موجزةً ولمحةً عارضةً لأهم مجريات الأحوال السياسية والدينية والعلمية المحيطة ببيئة المؤلف رحمه الله؛ وذلك لأنَّ تلك العوامل لها أثر كبير في تكوين شخصيته واتجاهها الفكري وسلوكها العلمي. وما ذاك إلَّا لأنَّ الإنسان ابن بيئته التي غالبًا ما تؤثر فيه، وكما قيل: «الناس بزمانهم أشبه منهم بآبائهم» (١).

وقد جعلت تلك العوامل في أربعة مباحث:

المبحث الأول

الحالة السياسية

لقد عاش المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في الفترة الواقعة ما بين (١١٣٩ ـ ١١٨٧هـ). وقد عاصر في تلك الفترة إمامين عظيمين من أئمة الدولة القاسمية (٢٠).

⁽١) أثر ذكره العجلوني في كشف الخفاء (٣١١/٢) وقال: إنَّه من قول عمر بن الخطاب الله كما قاله الحافظ الصريفيني. وقال محمد بن أبوب: ارتحلت إلى يحيى الغشاني من أجله. وقيل: إنَّه قول على بن أبي طالب. قال القاري: وهو الأشهر الأظهر. انتهى.

⁽٢) الدولة القاسمية نسبة إلى القاسم بن محمد، ولد سنة (٩٦٧هـ)، وتلقى العلم عن شيوخ وقته حتى أتمَّ التحصيل، فتفرغ للتأليف، من مؤلفاته: «الأساس» في علم الكلام، و«الإرشاد في تيسير الاجتهاد»، و«الاعتصام» في الحديث، ودعا لنفسه بالخلافة في عام «١٠٠٨هـ»، وخاض حروبًا طاحنة مع الأتراك العثمانيين انتهت بمصالحة بينه وبين الأتراك بأن تقره الدولة العثمانية على ما تحت يده لمدة عشر سنوات بعد اعترافه بسلطة الخلافة العثمانية، توفي سنة (١٠٢٩هـ).

انظر: البدر الطالع (٢٧/٢.٥٠)، وتاريخ المخلاف السليماني للعقيلي ص/٣٥٣، واليمن عبر التاريخ لأحمد حسين شرف الدين ص/٥٩. وانظر: قائمة سلاطين دولة بني القاسم في مص المصدر ص/٥٩. ٢٦٢٦.

الأول: الإمام المنصور باللَّه الحسين بن المتوكل على اللَّه القاسم بن الحسين (١٣٩ -١٦١ اهـ).

واتفق أن بويع على الخلافة له في العام نفسِه الذي ولد فيه المؤلف رحمه الله؛ وذلك في سنة (١٣٩هم) بعد وفاة والده المتوكِّل على الله. ثمَّ تنازع هو والعلَّامة محمد بن إسحاق المهدي (١)؛ وكان الأخير قد دعا لنفسه بالخلافة، ولقِّب بالناصر، وبايعه علماء اليمن ورؤساؤها وجميع أهلها. ثمَّ إنَّ الإمام المنصور بايعه على شروط اشترطها (٢) فلم يقع الوفاء بها، فاستمرَّ المنصور على دعوته فتغلَّب على منافسه العلَّامة محمد بن إسحاق بعد أن أسر أولاده وإخوته وقرابته ورؤساء أجناده، فتغلَّب على الأقطار اليمانية، ولم يبق له منافس إلَّا أخوه أحمد بن المتوكِّل (٣) الذي استقلَّ ببلاد تَعِز (١٤) والحُجرية (٥)؛ ولم تزل الحروب بينهما إلى أن مات المنصور باللَّه عام (١٦١هه) (٢).

وقد قاسى اليمن في تلك الفترة الويلات والدمار من جرًاء الحروب بينهما؟ فقتل بسببها من الجانبين خلائق لا يحصون، وخرِّبت مدائن وأمصار، وبُلي العالَم اليمني بما يشيب له الأطفال بسبب حروبهما المدمِّرة. حتى قال شاعر العصر في

⁽۱) هو: محمد بن إسحاق بن الإمام أحمد بن الحسين بن الإمام القاسم بن محمد، ولد في سنة (۱۰ ه.)، وقرأ بصنعاء على جماعة من أعيان علماء اليمن، وبرع في جميع العلوم، وفاق الأقران، وترشَّع للخلافة وجرى بينه وبين الإمام المتوكل ما جرى، توفي سنة (۱۲۷/۲هـ). انظر: البدر الطالع (۱۳۰-۱۲۷/۲).

⁽٢) راجع هذه الشروط في نفس المصدر (١٢٧/٢).

⁽٣) انظر: ترجمته في نشر العرف (٢١٠/١].

 ⁽٤) تعز: هي ثالث أكبر مدينة في اليمن، تبعد عن صنعاء ٤٠٠ كيلًا، وهي مدينة جبلية عالية،
 وبها قلعة عظيمة من قلاع اليمن، وتعتبر مركزًا تجاريًا مهمًا باليمن.

انظر: معجم البلدان (٣٤/٢)، وموسوعة المدن العربية والإسلامية للدكتور يحيى الشامي ص/١٣٢.

⁽٥) الحُجَرية: وطن كبير بالجنوب من تعز. ومن أعمالها: ناحية القبيطة، وناحية جبل حبيشي، وناحية المقاطرة. انظر: معجم المدن والقبائل اليمنية ص/١٠٩.

⁽٦) البدر الطالع (١/٢٥/١-٢٢٦).

زمانهما أحمد بن الحسين الرُقَيْحِي (١) واصفًا لتلك الحروب الحاصلة بين الأحوين:

صِنوانُ قد سُقِيَا بماءِ واحدِ والفضل خالِ من كِلا الاثنين جَرَحَا قلوبَ العالَمِينَ فَمَا لها منْ مَرْهم (٢) إلَّا دمُ الأخوَيْنِ (٣) الثاني: الإمام المهدي العباس بن الإمام المنصور باللَّه القاسم بن الحسين الحسين المام المهدي العباس بن الإمام المنصور باللَّه القاسم بن الحسين المعدي العباس بن الإمام المنصور باللَّه القاسم بن الحسين المعدي العباس بن الإمام المنصور باللَّه القاسم بن الحسين المعدي العباس بن الإمام المنصور باللَّه القاسم بن الحسين المعدي العباس بن الإمام المنصور باللَّه القاسم بن الحسين العباس بن العباس بن الإمام المنصور باللَّه القاسم بن العباس بن العباس

بعد وفاة الإمام المنصور بالله بويع بالخلافة لابنه المهدي العباس، وذلك في عام (١٦٦١هـ)، فاتفقت عليه الكلمة وبايعه من كان خارجًا عن طاعة والده كعمّه أحمد بن المتوكل على الله (٤). وكان إمامًا عادلًا فاضلًا مقرّبًا لأهل العلم والفضل. يقول الشوكاني في وصفه: «وكان إمامًا فطنًا ذكيًا عادلًا، قوي التدبير عالي الهمّة منقادًا إلى الخير، مائلًا إلى أهل العلم، محبًا للعدل، منصفًا للمظلوم، سيوسًا حازمًا مطّلعًا على أحوال رعيته، باحثًا عن سيرة عمّاله، لا تخفى عليه خافية من أحوال الرعية؛ لأنّ له عيونًا يبلّغونه عنهم، وله هيبة شديدة في قلوب خواصه، لا يفعلون شيئًا إلّا وهم يعلمون أنّه سينقل إليه. وبهذا السبب اندفعت كثير من المظالم. وكان يدفع عن الرعية ما ينوبهم من البغاة الذين يخرجون في الصورة على الخليفة، وفي الحقيقة لإهلاك الرعية فكان تارةً يتألفهم بالعطاء، وتارةً يرسل طائفةً من أجناده تحول بينهم وبين الرعية. وعظم سلطانه في اليمن، وبعد

⁽۱) الرقيحي هو أحمد بن حسين الرقيحي - والرقيحي نسبة إلى الرقيح، وهي بضم الراء وفتح القاف وإسكان الباء بلدة من أعمال يحصب - ثمَّ الصنعاني. شاعر أديب، كان يتكسَّب بالصباغة، توفي سنة (١٦٦هـ).انظر: البدر الطالع (٢/١٥-٥٣٥)، ونشر العرف (١٢٥/١-١٣٢).

⁽٢) المرهم طلاء لين يطلى به الجرح مشتق من الرّهمة لِلِيّنه. [القاموس المحيط (١٧٣/٤) باب الميم . فصل الراء].

⁽٣) انظر: خلاصة العسجد في دولة الشريف ابن أحمد لعبد الرحمن البهْكَلِي ق/١٠٢، وتاريخ المخلاف السليماني ص/٣٥٧.

⁽٤) انظر: البدر الطالع (٣١٠/١)، وتاريخ المخلاف السليماني ص/٣٥٧.

صيته واشتهر ذكره، وقصده أهل العلم والأدب من الجهات البعيدة لمزيد إكرامه لمن كان له فضل، ولا سيما غرباء الديار، وكان مشتغلًا بالعلم بعد دخوله في الحلافة شغلة كبيرة لا يبرح - إذا خَلِيّ - ناظرًا في كتابٍ من الكتب، وقرأ على جماعة من العلماء (۱). وكان إذا حدث حادث من بغي باغ أو خروج خارج أهمّه ذلك وأقلقه، فلا يزال في تدبير دفعه حتى يدفعه. وله صدقات وصلات وافرة جارية على كثيرين من الفقراء والوافدين، وفيه محاسن جمّة، وله سنن كثيرة جمّة، وبه اندفعت مفاسد كثيرة كانت موجودة قبل خلافته.

والحاصل أنَّه من أفراد الدهر، ومن محاسن اليمن بل الزمن، ولم يزل قاهرًا لأضداده قامعًا لحساده حافظًا لأطراف مملكته بقوة وصولة وشدة شكيمة لا يطمع فيه طامع ولا ينخدع فيه خدع خادع... إلى أن قال: وأيَّامه كلُّها غرر ودولته خالية من شوائب الكدر، وما قام عليه قائمٌ إلَّا ودمَّره، ولا خرج عليه خارج إلَّا قهره»(٢). انتهى.

وكانت وفاته في رجب من عام (١٨٩هه) (٣)، وذلك بعد وفاة المؤلف ـ رحمه الله ـ بسنتين تقريبًا.

وقد كان لتلك الحالة السياسية في عصر المؤلف أثرٌ واضحٌ على حياته العلمية؛ حيث إنَّ حبُّ المهدي للعلم وتقريبه لأهله جعل له المكانة السامية والمنزلة المرموقة عند الإمام المهدي، وقد مكَّنته تلك المكانة من إبداء ما كان يعتقد من العلم والديانة؛ فقد جعله الإمام المهدي إمامًا لمسجد القبَّة الذي بناه بسفح صنعاء، وأمره بالتدريس فيه؛ فكان في تلك الدروس يدعوا إلى التمسك بالسنَّة، ويصدع بها قولًا وعملًا (٤)، وقد حصل له بسبب ذلك بلاء عظيم، كما سيأتي في

⁽١) سيأتي أنَّه قد تتلمذ على المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ وقرأ عليه أيَّامًا في «شرح العمدة» لابن دقيق العيد. انظر: تلاميذ المؤلف (ص/٤٤).

⁽٢) البدر الطالع (٣١٠-٢١٦).

⁽٣) انظر: تاريخ المخلاف السليماني ص/١١٨.

⁽٤) انظر: نشر العرف (٦١٨/١).

محنته^(۱).

أضف إلى ذلك أنَّ الإمام المهدي قد جعله واليًا على الحسبة وأذن له في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإن كان المخالف من خاصته (٢)، فكان من ذلك أن دعا هو وشيخه الصنعاني الإمام المهدي العباس لهدم المشاهد والقباب الموجودة بأرض اليمن، فكانت ثمرة تلك الدعوة المباركة هذا الكتاب الذي بين أيدينا، فهو معيان سبب التأليف (٢) - يعتبر أثرًا عظيمًا من آثار سياسة المهدي في سعيه الجاد لهدم المشاهد والقباب.

ومع ذلك، فقد كان للمؤلف - رحمه الله - دور بارز وأثر فاعل في سياسة البلاد الداخلية والخارجية، فقد كان من سفراء الإمام المهدي ومن خاصته، وكان المهدي يوكِل إليه بعض الأعمال السياسة، والتي من أهمّها ولايته لأعمال صنعاء (٤)، وبعثه إلى أبي عريش وإلى مكة في التوسّط في الصلح بين الإمام المهدي وشريفَيها، كما أنّه قد سافر إلى الشام في ذات المهمة (٥).

وأمًّا الحالة السياسية بوجه عامٍّ في القرن الثاني عشر في معظم الدول الإسلامية فقد لحصها لنا المؤرخ الشهير الأمير شكيب أرسلان في قوله: «وانقلبت الحكومات الإسلامية إلى مطايا استبداد وفوضى واغتيال، فليس يُرى في العالم الإسلامي في ذلك العهد سوى المستبدين الغاشمين كسلطان تركيا، وأواخر ملوك المغول في الهند يحكمون حكمًا واهنًا فاشي القوة متلاشي الصبغة؛ وقام كثير من الولاة والأمراء يخرجون على الدولة التي هم في حكمها وينشئون حكومات مستقلة، ولكن مستبدًة كحكومة الدولة التي خرجوا عليها»(٢). انتهى.

⁽١) انظر: ص/ (٥٠ - ٥١).

⁽٢) أي من خاصة المهدي. انظر: نشر العرف (٦١٨/١).

⁽٣) انظر سبب التأليف في ص/ (٦٢ - ٦٤).

⁽٤) انظر: ص/٤٧.

⁽٥) انظر: نشر العرف (٢٣١/١)، وخلاصة العسجد (ق/٢٠٢).

⁽٦) حاضر العالم الإسلامي (١/٩٥١).

المبحث الثاني

الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية تكون تابعةً في الغالب للحالة السياسية؛ وذلك لأنً مجريات الأحداث السياسة تؤثر على الحياة الاجتماعية لدى الشعوب سلبًا أو إيجابًا؛ ولذا فقد كان للحالة السياسة المضطربة في عصر المؤلف أيّام الإمام المنصور بالله بسبب الحروب المستعرة بينه وبين أخيه أحمد أثرٌ سيئ على المجتمع اليمني؛ فالتمزُّق الذي ظهر في أرجاء الدولة، والحروب التي وقعت فيها من جرّاء التنافس على السلطة بين الأخوين قد انهكا البلاد والعباد؛ وحدث نتيجةً لذلك الضيق والهول الشديد للناس. وقد صوَّر لنا المؤرخون هذا الأثر على المجتمع اليمني؛ فقال مؤرخ العصر في زمانهما الشيخ عبد الرحمن بن علي البَهْكلي (١٠): الجانبين خلائق غير محصورة وخرّبت بسبب ذلك مدائن وأمصار حتى قال الجانبين خلائق غير محصورة وخرّبت بسبب ذلك مدائن وأمصار حتى قال الحاصلة بين الأخوين» (٢٠). فذكر البيتين الماضيين عن الرُقَيْحي (٣٠).

وقال المؤرخ يحيى بن محمد زبارة: «... فطلب الأجناد ـ أي المنصور بالله ـ

⁽١) هو: عبد الرحمن بن علي البهكلي، عالم مشارك في كثير من العلوم، وشاعر أديب. وصفه الشوكاني بقوله: «من أكابر العلماء، له اليد الطولى في علوم الاجتهاد، وعنده من التحقيق والتدقيق ما يقصر عن البلوغ إليه كثير من علماء عصره». انتهى.

وقد تولى القضاء بأبي عريش. ولد في سنة (١٤٨هـ)، وتوفي في سنة (١٢٢٤هـ)، من آثاره: خلاصة العسجد في أيَّام وحوادث دولة الشريف بن أحمد.

انظر: البدر الطالع (٢٢/١-٣٢٣)، وهجر العلم ومعاقله في اليمن لإسماعيل بن علي الأكوع (١٢٢٩-١٢٢٠)، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن لعبد الله الحبيشي ص/٥٠٥.

⁽٢) خلاصة العسجد ق/ ١٠٢.

⁽٣) انظرهما في ص/ (٢٥).

وجهَّزهم على أخيه، وأنفق الأموال وتتابعت الخطوب في اليمن الأسفل، وحصل على البلاد وأهلها ما لا مزيد عليه من المشقة والأهوال حتى قال بعض الشعراء في المنصور وأحيه (١). فذكر البيتين المتقدِّمين عن الرُّقيحي شاعر العصر في زمانهما.

وقال بعض المؤرخين: «ولم يكن هنالك بديل من الحرب فكانت حربًا مستعرة ثقيلة على الناس حتى حصل على البلاد المشقة والأهوال»(٢).

وقال أحمد بن قاطن في الدمية في ترجمة أحمد عبد القادر المورد: «... وسمعته يخطب في سنة اثنتين وأربعين ومائة وألف وكانت أيَّام فتن وأهوال والناس في مخافة شديدة فذكر في خطبته الابتلاء...الخ»(٣). انتهى

ولكن بعد الاستقرار والأمن الذي قد ساد معظم البلاد في عهد الإمام المهدي العباس نجد أنَّ الحالة الاجتماعية في اليمن قد تحسنت كثيرًا عمَّا كانت عليه أيَّام المنصور بالله.

يقول الشوكاني ـ رحمه الله ـ في «البدر الطالع» في ترجمة الإمام المهدي: «وبه اندفعت مفاسد كثيرة كانت موجودة قبل خلافته»^(٤).

وقال في موضع آخر: «وأيَّامه كلها غرر ودولته صافية عن شوائب الكدر»(°).

⁽١) نشر العرف (ج١/٥/١).

⁽٢) ابن الأمير وعصره صورة من كفاح الشعب اليمني ص/١٠٩.

⁽٣) نشر العرف (١/٨٥١-١٥٩).

⁽٤) البدر الطالع (١/١).

⁽٥) نفس المصدر (٢/١٢).

المبحث الثالث

الحالة الدينية

قد برزت في اليمن إبان عصر المؤلف اتجاهات طائفية ومذاهب فكرية يعتنقها الناس، تجدر الإشارة إليها ههنا؛ وذلك لأنَّ تلك المذاهب والفرق يكون لها أثرٌ على المؤلف في منهجه وسلوكه العلمي في التأليف والتصنيف إمَّا بالموافقة لها أو بالمخالفة. ومن أهمٌ تلك المذاهب والفرق ما يلي:

(۱) الزيدية: والزيدية هم فرقة من فرق الشيعة، ينتسبون إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (۱)، وكانوا يقولون بإمامته أيام خروجه زمن هشام بن عبد الملك (۲)؛ وكان زيد يتولَّى الشيخين أبا بكر وعمر درضي الله عنهما يا لأنَّه يرى جواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل، وكان على طريقة المعتزلة في أصول الاغتقاد (۲)، وقد تبعه أصحابه على ذلك (٤).

⁽۱) هو: زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ولد سنة (۸۰هـ) تقريبًا، وتوفي سنة (۲۲هـ)، وكان صاحب علم وفقه. انظر: تاريخ الطبري (۱۸۸/۷)، والكامل لابن الأثير (۲٤٥/٤).

⁽٢) هو: هشام بن عبد الملك بن مروان، من حكام بني أميَّة، استخلفه أخوه يزيد بن عبد الملك، وبويع بالخلافة بعد وفاته؛ وذلك في سنة (١٠٥هـ)، واستمرَّ في الخلافة إلى أن توفي في سنة (١٢٥هـ). انظر: تاريخ ابن جرير الطبري (٢٥/٧، ٢٠٨)، والكامل في التاريخ لابن الأثير (٢٠/٤، ٢٥٤).

⁽٣) بعض العلماء ـ كالشهرستاني ـ يصرّح بتلمذة زيد على واصل بن عطاء رأس المعتزلة، ولكن الأستاذ أبو زهرة في كتابه «الإمام زيد» يرى أنَّها ليست تلمذة بمعنى الكلمة، وإنَّما كان اتصاله بزيد على سبيل المذاكرة، لتساويهما في الطبقة؛ إذ واصل بن عطاء وزيد بن على ولدا في سنة ٨٠ هـ. انظر فرق معاصرة للدكتور غالب العواجي ـ حفظه الله ـ (١٥٧/١)، والإمام زيد حياته وعصره وآراؤه الفهية لأبى زهرة ص/٧٢، ٢٠٢.

⁽٤) انظر: مقالات الإسلاميين (١٣٦/٦- ١٤٥)، والملل والنحل (جـ١٥٤/١)، والفرق بين الفرق ص/١٦-١٧.

ولمعرف آراء زيد الاعتزاليــة انظر: الإمام زيد حياته وعصره وآراؤه الفقهية لأيي زهرة ص/٢٠٣ ـ ٢٠٣.

والزيدية في الجملة ست فرق هي: الجارودية (١) والسليمانية (٢) والبترية (٣)، والنعيمية (٤)، والبعقوبية (٥)، والغالية (٢).

وزيدية اليمن تظهر فيهم عقيدة الجارودية؛ فهي المنتشرة اليوم بسبب تأثير دعاة أصحاب هذه العقيدة الذين ما فتتوا يغرسونها في الناس جيلًا بعد جيل (٧).

(١) الجارودية هم أتباع أبي الجارود زياد بن المنذر الهمداني، ويقال: النهدي. قال عنه الحافظ في التقريب ص/٣٤٨ (رافضي، كذبه يحيى بن معين، من السابعة مات بعد الخمسين».

والجارودية يزعمون أنَّ النبي عَلَيْ نصَّ على خلافة على بن أبي طالب على بالوصف لا بالتسمية، فكان هو الإمام بعده، وأنَّ الناس قد ضلُّوا وكفروا حيث لم يَتعرَّفوا الوصف، ولم يطلبوا الموصوف وإنَّما نصَّبوا أبابكر باختيارهم. وقد خالف الجارود في هذه المقالة إمامه زيد بن علي، فإنَّه لم يكن يعتقد بهدا الاعتقاد. انظر: مقالات الإسلاميين (١٤١٠١٤١)، والفرق بين لفرق ص/٢٢.

- (٢) السليمانية: هم أتباع سليمان بن جرير الزيدي الذي قال: إنَّ الإمامة شورى، وأنَّها تنعقد بعقد رجلين من خيار الأمة، وأنها تصح في المفضول مع وجود الفاضل، وأثبت إمامة أبي بكر وعمر، وزعم أنَّ الأمة تركت الأصلح في البيعة لهما لأله عليًا كان أولى بالإمامة منهما، إلا أنَّ الخطأ في بيعتهما لم يوجب كفرًا ولا فسقًا. انظر: الفرق بين الفرق ص/٢٣، ومقالات الإسلاميين (١٩/١ء)، والملل والنحل (جـ٩/١).
- (٣) البترية: هم أتباع رجلين أحدهما الحسن بن صالح بن حي، والثاني كثير النوّاء، وإنّما سموا وبترية، لأنَّ كثيرًا كان يلقَّب بالأبتر. وقولهم في الإمامة كقول السليمانية إلاَّ أنَّهم توقفوا في أمر عثمان أهو مؤمن أم كافر؟ وكانوا لا يرون لعلي ﷺ إمامةً إلاَّ حين بويع. انظر: مقالات الإسلاميين (١٤٤/١)، والملل والنحل (جـ١٦١/١)، والفرق بينٍ الفرق ص/٢٤.
- (٤) النعيمية هم أصحاب نعيم بن اليمان. وقولهم في الإمامة كقول البترية إلا أنَّهم يتبرؤون من عثمان فيهي ومن محاربي علي، ويشهدون عليهم بالكفر. انظر: المقالات (١٤٥/١).
- (٥) اليعقوبية: وهؤلاء يتولون أبابكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ، ولا يتبرؤون منهما، وينكرون رجعة الأموات قبل يوم القيامة، ويتبرؤون عمن دان بها. وهم أصحاب رجل يدعى يعقوب. انظر: نفس المصدر (١٤٥/١).
- (٦) وهذه الفرقة لم تنتسب لرجل. وأصحابها يتبرؤون من أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ، ولا ينكرون رجعة الأموات قبل يوم القيامة. [نفس المصدر (١٤٥/١)].
 - (٧) انظر. هجر العلم ومعاقله في اليمن لإسماعيل الأكوع (١٨٤٥/٤).

وقد انتشر مذهب الزيدية في اليمن على يد الإمام الهادي يحيى بن الحسين (۱) الذي وصل إلى اليمن بدعوة من بعض زعماء اليمن ليتولى الإمامة، ويقوم بإخماد الفتن، وذلك في سنة (۲۸۰هه)، ولمّا لم يجد مناصرةً صادقةً من أهل اليمن رجع إلى المدينة المنورة. ثمّ جدِّدت له الدعوة مرةً ثانيةً، وأخذت معه العهود والمواثيق بالمناصرة والمؤازرة له، فعاد إلى اليمن في سنة (۲۸۲هه) مع جماعة من أهله، واستولى على «صعده» واتخذها مركزًا له، ثمّ قدم إلى صنعاء بدعوة من أبي العتاهية أحد أمرائها في ذاك الزمن، وذلك في سنة (۲۸۲هه)؛ حيث بايعه مع غيره وناصره، وكان في عصره قد قوي نفوذ القرامطة في اليمن، فاستدعى أهالي صنعاء الإمام يحيى بن الحسين لقتال القرامطة فقاتلهم وأخرجهم منها ثمّ كرّس صنعاء ولاعرة في الدعوة إلى المذهب الزيدي إلى أن توفى سنة (۲۹۸هه) (۲).

وقد كان المؤلف - رحمه الله - يخالف الزيدية في عقائدهم الفاسدة، وله معهم ردود ومناقشات طويلة؛ من ذلك رسالته: «الجواب على الطليعة في تفضيل الشيعة» - والطليعة هي مؤلف لأحد علماء الزيدية اسمه محمد بن يحيى جار الله مشخم الصَعْدي. وكان قد ضمَّنها احتجاجات على التفضيل، فردَّ عليه المؤلف في «الجواب» بما ظهر له من الدليل على بطلان ذلك التفضيل (٣) -، وأيضًا رسالته المسمَّاة «النجم الزاهر في تحقيق الانتساب إلى طريق الآل الأطاهر»، والتي ألفها دفاعًا عن شيخه الصنعاني - رحمه الله -، وذلك لمَّ طعن فيه بعضُ الحاقدين من

⁽۱) هو الإمام يحيى بن الحسين الرسي، ولد سنة ٢٤٥هـ بجبال الرس من الحجاز على مقربة المدينة المنورة، ونشأ في بيئة علمية أخذ عن أبيه الحسين بن قاسم وعمّه الحسن بن قاسم وعن غيرهما، وقد ألف كتبًا عديدة وكانت هذه الكتب معتمد فقهاء الزيدية باليمن، وقد فرَّع العلماء على نصوصه كثيرًا من مسائل الفقه وخرَّجوا منها التخريجات المبنية على القواعد الفقهية، وقد انتشرت أقواله وفتاواه في اليمن انتشارًا عظيمًا، وتابعه جماهير أهل الجبال، توفي سنة ٢٩٨هـ انظر: مصادر الفكر الإسلامي في اليمن ص/٦٣٥.

⁽۲) انظر: تاريخ اليمن الثقافي (جـ٢٦/٤٦)، وتاريخ الفرق الزيدية ص/٢٦٧، وتاريخ الفكر الإسلامي في اليمن ص/٢٢٤ ـ ٢٢٥.

⁽٣) انظر: خلاصة العسجد (ق/٢٠٣. ٢٠٤).

رجالات الزيدية، وزعموا أنَّه مخالف لطريقة أهل البيت والعترة؛ وذلك لمَّا خالفهم في أصولهم وفروعهم التي كانوا عليها(١).

وقد وصف لنا المؤلف نفسه في هذا الكتاب الذي بين أيدينا حال أهل بلده، وما هم عليه من التشيع والبعد عن تعاليم الإسلام في زمانه قائلًا: «كما شاهدنا في هذه الديار التي نحن بها غرائب، وأبدى لنا الدهر من بعض سكانها عجائب، حتى كأنَّهم عند التدبُّر من طور الفترة، ومع ذلك فهم من أبعد الناس عن هدي أهل البيت والعترة وإن تشبَّعوا بزخارف الانتماء والانتساب، وأظهروا تشيعًا لذلك الجناب، فإنَّهم في ميزان الصدق والتحقيق من تصحيح تلك الأماني بمكانٍ سحيق، وقد كشفنا القضية في رسالة مفردة (٢)»(٣).

(٢) المذهب الشافعي: وقد ظهر هذا المذهب في اليمن في وقت مبكر؛ ويرجع تاريخ ظهوره إلى أوائل القرن الثالث الهجري، وكان انتشاره بواسطة فقهاء ذلك العصر الذين هاجروا إلى الحجاز والعراق، وأحذوا عن أصحاب الشافعي وتلامذته؛ ولا يزال هو المذهب الذي يعتنقه الكثير من أهل اليمن في تهامة، وإب، وتعز، والبيضاء، وحضرموت وغيرها من مقاطعات الجنوب(٤).

وكانت باليمن مذاهب أخرى موجودة قبل انتشار المذهب الشافعي، وهي المالكي والحنفي؛ ولكن هذه المذاهب أخذت في التلاشيء بعد انتشار المذهب الشافعي (٥).

(٣) الإسماعيلية: تعتبر الإسماعيلية من غلاة الشيعة، ومن الحركات الباطنية المعاصرة، بل تعتبر المعين الذي تستقي منه الحركات الباطنية المعاصرة ـ باختلاف

⁽١) انظر: الروض الأغن (١٧٩/١).

⁽٢) لعلَّه يشير إلى رسالته المسمَّاة «النجم الزاهر في تحقيق الانتساب إلى طريق الآل الأطاهر» الآنفة الذكر.

⁽٣) النص المحقق ص (٢١٠، ٢١١).

⁽٤) انظر: تاريخ الفكر الإسلامي في اليمن ص/٤٠.

⁽٥) انظر: تاريخ اليمن الثقافي (٣٧-٣٦/٤).

مسمّياتها وألقابها ـ أفكارها وتوجهاتها (۱). وتعود جذور هذه الفرقة إلى الشيعة الإمامية في نشأتها، حيث تلتقي معها في القول بإمامة جعفر الصادق، إلّا أنّه بعد وفاة جعفر (سنة ١٤٧هـ وقيل سنة ١٤٨هـ) انقسمت الشيعة إلى فرقتين، فرقة ترى الإمامة بعده في ابنه موسى الملقّب بالكاظم، فسميت بالموسوية نسبة إلى موسى الكاظم هذا. ويطلق عليها الإمامية الاثنا عشرية، نسبة إلى عدد الأئمة الاثني عشر، وآخرهم ـ كما يزعمون ـ محمد بن الحسن العسكري الذي يعتقدون أنّه دخل السرداب في سامراء شمال بغداد بالعراق. وفرقة ترى الإمامة بعده في ابنه إسماعيل فسمّيت بالإسماعيلية نسبة إلى إسماعيل بن جعفر الصادق (۱)، ويزعمون أنّ أدوار الإمامة انتهت به؛ إذ هو السابع من محمد على (۱).

والإسماعيلية تعتبر من الفرق الباطنية، ولذا كان من أشهر ألقابهم «الباطنية» كما قرر ذلك الشهرستاني بقوله: «ومن أشهر ألقابهم الباطنية، وإنَّما لزمهم هذا اللقب لحكمهم بأنَّ لكل ظاهر باطنًا، ولكل تنزيل تأويلًا»(٤).

ويقول الغزالي عن سبب تسميتهم بهذا اللقب: «أمَّا «الباطنية» إنَّما لقبوا بها لدعواهم أنَّ لظواهر القرآن والأخبار بواطنًا، تجري في الظواهر مجرى اللب من القشرة، وأنَّها بصورها توهم عند الجهال الأغبياء صورًا جلية، وهي عند العقلاء والأذكياء رموز وإشارات على الخفايا والأسرار، والبواطن والأغوار»(°).

هذه تعتبر أهم الفرق والاتجاهات المذهبية باليمن، وقد لعبت دورًا كبيرًا في إثراء الحركة العلمية والفكرية باليمن (٢٠).

وهذه المذاهب تحمل أفكارًا وعقائدَ لمذاهب أخرى؛ فالزيدية مثلًا: يوافقون

⁽١) الإسماعيلية المعاصرة الأصول والمعتقدات لمحمد بن أحمد الجوير ص/١١.

⁽٢) انظر: الملل والنحل (جـ١/١٧١)، والإسماعيلية المعاصرة الأصول والمعتقدات ص/١٢.

⁽٣) فضائح الباطنية لأبي حامد الغزالي ص/١٦.

⁽٤) الملل والنحل (جـ١/١٠).

⁽٥) فضائح الباطنية ص/١٦.

⁽٦) انظر: تاريخ اليمن الثقافي (٣٧/٤).

المعتزلة في أصول الاعتقاد (١)، والإسماعيلية هي نافذة للرفض والتصوف والغلو في الأشخاص.

كما قد سادت اليمن وما حولها من الأقطار في القرن الثاني عشر الذي قد عاش فيه المؤلف ـ رحمه الله ـ مظاهر الشرك والتعلّق بالقبور. وقد صور لنا تلك الحالة غير واحد من المؤرخين والعلماء.

فقال المؤلف ـ رحمه الله ـ في بيان حال أهل عصره وما هم عليه من الشّرك والتعلُّق بأصحاب القبور: «وهذا شيء لا يختص به الواحد والاثنان، ولا البلدة والبلدتان، ولا القطر والقطران، بل عمَّ أمرُ المشاهد وعقائد الأموات حتى آل الأمر إلى أنَّه بجني الشّرك غضًّا طريًّا، ويبلغنا من ذلك الكثير، الذي لا تجويه السطور، سوى ما سمعناه وشاهدناه، ونحن ببلد أقلُّ شيء هذا القبيل فيها ـ بحمد الله ـ بل يكاد يلتحق بالمعدوم بالنظر إلى ما سواها، وإلّا فمن سكن يَفْرُس، والحَخَا، وصَعْدَه (٢)، وغيرها من قطرنا هذا خاصَّة، كيف سواه؟ رأى العجب، إن كان حيًّا. واللّه الهادى» (٣).

ويؤكّد لنا ذلك المؤرخ الكبير حسين بن غنام حيث يقول: «كان أكثر المسلمين في القرن الثاني عشر الهجري قد ارتكسوا في الشّرك وارتدّوا إلى الجاهلية، وانطفأ في نفوسهم نور الهدى، لغلبة الجهل عليهم واستعلاء ذوي الأهواء والضلال. فنبذوا كتاب اللّه تعالى وراء ظهورهم، واتّبعوا ما وجدوا عليه آباءهم من الضلالة، وقد ظنوا أنّ آباءهم أدرى بالحق، وأعلم بطريق الصواب.

فعدلوا إلى عبادة الأولياء والصالحين: أمواتِهم وأحيائِهم، يستغيثون بهم في النوازل والحوادث، ويستعينونهم على قضاء الحاجات وتفريج الشدائد. بل إنَّ

⁽۱) أعني الأصول الخمسة التي تنبني عليها عقيدة المعتزلة؛ وهي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. انظر: معتزلة اليمن دولة الهادي وفكره ص/١٥٧/١٥١، وتاريخ الفرق الزيدية للشامي ص/٣١٣١٠٣.

 ⁽۲) «يفرس، والمخا، وصعدة» مدن يمنية، وسيأتي التعريف بها في النص المحقق. انظر ص/٦٢٣.

⁽٣) النص المحقق ص/ ٦٢٢ - ٦٢٣.

كثيرًا منهم كان يرى في الجمادات: كالأحجار والأشجار، القدرة على تقديم النفع ودفع الضرر؛ وقد زيَّن لهم الشيطان أنَّهم ينالون بذلك ثوابًا لتقرُّبهم به إلى اللَّه وَ اللَّهِ عَلَيْكِ.

وظلُّوا يعكفون على أوثانهم تلك حتى صدق فيهم قولُه تعالى: ﴿ نَسُوا اللهَ فَالَسَلُهُمْ أَنفُسُهُمْ أَوْلَكِيكَ هُمُ القَاسِقُونَ ﴾. وأحدثوا من الكفر والفجور، والشرك بعبادة القبور، وصرف النذور إليهم، والابتهال بالدعاء لهم ما زادوا به على أهل الجاهلية، فشرع لهم شياطينهم من الدين ما لم يأذن به الله (١) وجعلوا لغيره على ما لا يجوز صرفه إلا إليه (٢).

ثمَّ أخذ رحمه اللَّه تعالى يصف مظاهر الشرك في شتى بقاع العالم الإسلامي في ذلك الزمن، فقال عن اليمن: «وأمَّا ما يفعل في بلدان اليمن من الشرك والفتن، فأكثر من أن يستقصَى. فمن ذلك: ما يفعله أهل شرقي صنعاء بقبر عندهم يسمَّى «الهادي»: كانوا يغدون عليه جميعًا ويروحون، يدعونه ويستغيثون به، فتأتيه المرأة إذا تعسَّر عليها الحمل أو كانت عقيمة، فتقول عنده كلمة عظيمة قبيحة، فسبحان من لا يعاجل بالمعاقبة على الذنوب.

وأمَّا أهل «برع»: فعندهم «البرعي»، وهو رجل يرحل إلى دعوته كلُ دانٍ وقاصٍ، ويؤتَى إليه من مسيرة أيامٍ وليالٍ لطلب الإغاثة وشكاية الحال؛ ويقيمون عند قبره للزيارة، ويتقرَّبون إليه بالذبائح . كما حقق أخباره من شاهدها عيانًا.

وأمَّا أهل «الهجرية» ومن جاورهم وحذا حذوهم: فعندهم قبر يسمَّى «ابن علوان»، أقبل عليه العامَّة يستغيثون به من نوائب الأيام، ويلجأون إليه كلما حزبهم أمر. ويسميه بعضهم «منجي الغارقين» ـ كما حكاه بعض من سمع ذلك. وأغلب أهل البر والبحر يطربون عند سماع ذكره، ويستغيثون به، وإن كانوا بعيدين عنه،

⁽١) اقتباس من قوله تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَتُوا شَرَعُوا لَهُم مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنُ بِهِ اللَّهُ ﴾ [الشورى: ٣٩].

⁽٢) تاريخ نجد المسمى روضة الأفكار والأفهام ص/١٦.

وينذر له في البحر والبر، وتعظيمه عند أهل بلده يفوق الوصف، ويفعلون عند قبره السماعات والموالد، ويجتمع عنده أنواع من المعاصي والفساد. فليس في أقطار البمن في هذا الزمن من يساويه في الشهرة، بل ولا في سائر الأقطار. ولهم في حضرته أمورٌ يفعلونها تديُّنًا، ويكررونها بين حين وحين، وقد جعلها الشيطان لهم عبادة: يطعنون أنفسهم بالسكاكين والدبابيس، ويقولون ـ وهم يغنون ويرقصون، وقد ملاً الوجد والطرب ألبابهم: يا سادتي قلبي بكم معي.

وأمَّا حال «حضرموت» و «الشحر» و «يافع» و «عدن»، فقد ثوى فيها الغي وطغى الفساد، وعندهم «العيدروس» يفعل عند قبره من السفه والضلال ما يغني مجمله عن التفصيل، ويقول قائلهم: شيء لله يا عيدروس، شيء لله يا محي النفوس.

وأمًّا بلدان الساحل: فعندهم من ذلك شيء كثير؛ فعند أهل «الخا»: علي بن عمر الشاذلي، انصرف أكثرهم إلى دعوته والاستغاثة به، يقصدون قبره زرافات (١) ووحدانًا، لا تفتر ألسنتهم عن ذكره قعودًا وقيامًا.

وأمَّا أهل «الحُدَيْدة»: فعندهم الشيخ صِدِّيق. أقبل الناس جميعًا على تعظيمه والغُلوِّ فيه، لا يركبون البحر ولا ينزلون البرحتى يجيئوا إليه ويسلَّموا عليه ويطلبوا منه العون والمَددَ فيما يقصدون.

وأمًّا أهل اللحيَّة: فعندهم «الزيلعي»، وهم يسمُّونه: الشَّمس، لأنَّ قبره مكشوف ليس عليه قبَّة. وكانوا يصرفون إليه النذور جميعها، وقد بلغوا أقصى الجهل والضلال والبغي في تعظيمه ودعوته. وأهل البادية منهم يروون حكاية عنه وهي: أنَّه كان رسولًا في حاجة، فأراد أن يدخل بلده، والشمس توشك أن تغيب، وكان يريد أن يدخل قبل غيابها، فقال لها: قفي. فوقفت وأطاعته امتثالًا لقوله. هكذا رووا واللَّه أعلم بحقيقة الحال.

وعندهم قبر رابعة، وهو مشهور، لا يحلفون إن أرادوا الصدق في اليمين إلا (١) زرافات: أي جماعات. انظر: القاموس المحيط (٢١٥/٣) باب الفاء ـ فصل الزاي.

بها.

وعندهم الطامَّة الكبرى والمعضلة الجسيمة، في أراضي نجران وما يليها من البلاد ومَنْ حولها من الأعراب. فلقد أتوا من تعظيم الرئيس المسمَّى عندهم «السيِّد» المتقدِّم في رياستهم وسياستهم والمتصرِّف بجميع شؤونهم؛ ومن توقيره وتقديمه وقبح الغلو في الاعتقاد فيه ما أفضى بهم إلى الضلال والإلحاد، فصرفوا له نصيبًا من العبادة، وجعلوا فيه بعض صفات الألوهية، حتى كادوا أن يجعلوه لله ندًا؛ وكان مشهورًا بكل ذلك عندهم. فتعالى اللَّه عمًّا يقول الظالمون علوًّا كبيرًا» (1). اه.

ويقول المؤرخ الشهير شكيب أرسلان عن الحالة الدينية بوجه عام في القرن الثاني عشر: «... وأمّا الدين فقد غشيته غاشية سوداء، فألبست الوحدانية التي علمها صاحب الرسالة سُجُقُا(٢) من الخرافات وقشور الصوفية، وخلت المساجد من أرباب الصلوات، وكثر عديد الأدعياء الجهلاء، وطوائف الفقراء والمساكين، يخرجون من مكان إلى مكان يحملون في أعناقهم التمائم والتعاويذ والسبحات، ويوهمون الناس بالباطل والشبهات، ويرغبونهم في الحجّ إلى قبور الأولياء، ويزينون للناس التماس الشفاعة من دفناء القبور، وغابت عند الناس فضائل القرآن، وصار يشرب الخمر والأفيون في كلّ مكان، وانتشرت الرذائل، وهتكت ستر الحرمات على غير خشية ولا استحياء، ونال مكة المكرمة والمدينة المنورة ما نال غيرها من سائر مدن الإسلام، فصار الحجّ المقدس الذي فرضه النبي على الله عرصاء النبي على الله عرصاء النبي على المناس النبي على الله عرصاء النبي على الله عرصاء النبي المناس النبي المناس النبي على الله عرصاء النبي المناس المناس النبي المناس النبي المناس النبي المناس النبي المناس المناس النبي المناس ا

⁽١) تاريخ نجد المسمَّى روضة الأفكار والأفهام ص/١٨-١٨.

 ⁽٢) سجقًا: جمع سجق، والسجق في اللغة يطلق على الستر . انظر: لسان العرب (١٨٠/٦)
 مادة «سجق».

⁽٣) كذا بالأصل: والصحيح أنَّ الحجُّ فرضه الله تعالى في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ. قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَ ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ الآية [آل عمران: ٩٧]. وجاء في الصحيح: أنَّ أمرأة من خثعم قالت: ﴿يَا رَسُولُ الله إِنَّ فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخًا كبيرًا، أفأحُجُ عنه»؟ قال: «نعم». [صحيح البخاري، كتاب الحج ـ باب وجوب الحج وفضله (ج١/١٧١) رقم (١٥١٣)].

على من استطاعه ضربًا من المستهزءات.

وعلى الجملة فقد بُدِّل المسلمون غير المسلمين، وهبطوا مهبطًا بعيد القرار؛ فلو عاد صاحب الرسالة إلى الأرض في ذلك العصر ورأى ما كان يدهي الإسلام، لغضب وأطلق اللعنة على من استحقها من المسلمين كما يلعن المرتدون وعبدة الأصنام»(1).

⁽١) حاضر العالم الإسلامي (١/٩٥٦-٢٦).

المبحث الرابع

الحالة العلمية

يعتبر القرن الثاني عشر عصر انحطاط وجمود فكري؛ حيث ساد فيه الجهل وانطفأ فيه نور العلم، وفشى فيه التقليد للمذاهب والقول بتحريم الاجتهاد (١). ولكن على الرغم من ذلك نجد أنَّ اليمن كانت منتعشة في حركة التأليف؛ وكان المسجد بصفته المدرسة الأولى للقضاة والعلماء والأدباء مجالًا حيويًا ومؤثرًا في المناظرات الفقهية والاجتهادية، بل والأدبية واللغوية، وسائر شعب المعارف الإنسانية، ومن ثمَّ فقد نبغ علماء وأدباء كبار في اليمن في حقبة تدنَّى فيها الفكر العربي الإسلامي (١).

ولعلَّ من العوامل التي أدت إلى تنشيط حركة الكتابة والتأليف في هذه الفترة وجود الخصومات بين أصحاب المذاهب المختلفة من ناحية، وبين المتعصبين لهذه المذاهب والمتحررين عن قيود التمذهب من ناحية أخرى (٣). كما أنَّ طبيعة المذهب الزيدي في أصل عقيدته يدعوا إلى الاجتهاد، فلم يحجر على أتباعه حرية التفكير، ولا قيدهم بالتزام نصوصه وآرائه، ولكنَّه أطلق لهم العنان، وترك لهم الخيار بعد أن جعل باب الاجتهاد مفتوحًا؛ الأمر الذي أدَّى إلى ظهور علماء الخيار بعد أن جعل باب الاجتهاد مفتوحًا؛ الأمر الذي أدَّى إلى ظهور علماء مجتهدين باليمن في ذاك الزمن كالشيخ صالح بن مهدي المقبلي (١٠٣٨ - ١٠١٨٥)، ومحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (١٠٩٩ - ١١٨٢ه)، والشوكاني (١٠٩٩ - ١١٨٢ه).

* * *

⁽۱) انظر: إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد ص/۸۹، والبدر الطالع (۲۲۷/۲)، وحاضر العالم الإسلامي للأمير شكيب أرسلان (۲/۹۰۱)،

⁽٢) انظر: مائة عام من تاريخ اليمن الحديث للدكتور حسين عبد الله العمري ص/١٦.

⁽٣) انظر: منهج الإمام الشوكاني في العقيدة للدكتور نومسوك (٦٤/١).

⁽٤) انظر: الإمام محمد بن إبراهيم الوزير وكتابه العواصم للأكوع ص/١١.

الفصل الثاني

في سيرة المؤلف

• وفيه ثلاثة عشر مبحثًا.

☐ المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته (··):

هو: العلامة الحسين بن مهدي بن عزّ الدين بن علي بن الحسن التُّعْمِي (١)

(*) وردت ترجمة المؤلف في المصادر الآتية:

_ خلاصة العسجد للشيخ عبد الرحمن البهكلي ق/٢٠٦٠٢.

وهذا أوسع من ترجم للمؤلف . رحمه الله تعالى . وأول من ترجم له فيما يبدو؛ فجميع المصادر إمّا أن تنقل عنه أو تنقل عمّن نقل عنه؛ إذ إنّ مؤلفه . وهو الشيخ عبد الرحمن البهكلي . قد عاصر المؤلف رحمه الله تعالى. وهو مخطوط محفوظ بمكتبة المسجد النبوي تحت رقم (٩٢٠/٣٥)، قسم المخطوطات.

- ـ نشر العرف في نبلاء اليمن بعد الألف ليحيي محمد زبارة (٦١٨-٦١٧/١).
 - ـ مصادر الفكر الإسلامي في اليمن لعبد الله الجبشي ص/١٥٢.
- ـ الروض الأغن في معرفة المؤلفين باليمن ومصنفاتهم في كل فن لعبد الملك بن أحمد بن قاسم (١٧٨/١-١٧٩).
 - ـ هجر العلم ومعاقله باليمن لإسماعيل الأكوع (٦٣٩/٢. ٦٤٠).
 - ـ الأعلام للزركلي (٢٦٠/٢).
- مصلح اليمن محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني دراسة (حياته وآثاره) لعبد الرحمن طيب بعكر ص/١٠١..١٠١
- مقدمة معارج الألباب في مناهج الحق والصواب: للشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله. (۱) والتُعْمِي (بضم أوله) نسبة إلى رجلٍ يقال له: نُعمة الله بن يوسف بن علي بن داود، ينتهي نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما. انظر: تاج العروس للزبيدي (۸۳/۹) طبعة دار صادر/ بيروت لبنان، في عام (۱۳۸٦هـ)، ومعجم البلدان والقبائل اليمانية للمقحفي ص/٤٣٦. والتُعميون هم من مشهوري عشائر المخلاف السليماني الهاشمين، وأكثر تجمعهم في الدهناء، والعالية، وصبيا، وضمد، وأم الحشب، ومنطقة جازان في أقصى جنوب المملكة. انظر: تحقيق منية الطالب في معرفة الأشراف والهواشم من بني الحسن بن علي ص/٢٠٢، ونفح العود في سيرة دولة الشريف حمود ص/٢٠٨، ومعجم قبائل المملكة لحمد بن جاسر (٨٣/٤).

الحَسني التِهامي(١) ثمَّ الصنعاني اليمني، يكنى أبا محمد(٢).

🗖 المبحث الثاني: مولده ونشأته.

ولد المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ بمدينة «صبيا» (٣)، وذلك في سنة (عدم المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ بمدينة «صبيا» (٤)، ونشأ بها في حِجْر والده؛ فلمَّا ترعرع ودنا سِنَّ التكليف رحل إلى مدينة صنعاء (٥).

□ المبحث الثالث: أسرته وأثرها في تكوين شخصيته العلمية:

المؤلف ـ رحمه الله ـ قد شبّ وترعرع في أكناف أسرة كريمة تعدَّ من الأسر العريقة باليمن؛ فآل نُعْمَة ـ باليمن ـ كانوا بيت علم وفضل وشرف وجاه؛ فكان منهم أدباء وعلماء أسهموا في حركة الإصلاح والتأليف والتدريس^(٢)، ويأتي في مقدَّمتهم والده الذي كان حاكمًا على مدينة «صبيا»، وكان له دراية بعلم النحو واللغة؛ روي أنَّه كان يحفظ كثيرًا من الشواهد النحوية والغرائب اللغوية، كما أنَّ

⁽۱) التهامي: نسبة إلى تهامة. وتهامة ـ بكسر التاء ـ من اليمن، وهي ما أصحر منها إلى حدِّ في باديتها، سميت بذلك لشدة حرِّها، وهي ممتدة على ساحل البحر الأحمر من حدود اليمن الشمالية إلى عدن. انظر: معجم البلدان (٦٣/٢)، والبلدان اليمانية عند ياقوت الحموي للأكوع ص/٦٣.

⁽٢) انظر: خلاصة العسجد ق/٢٠٢، ونشر العرف (٦١٧/١)، والروض الأغن (١٧٩/١).

⁽٣) صبيا: من قرى عثَّر ـ بفتح العين وتشديد التاء ـ وهي بلدة عامرة في المخلاف السليماني، وهي مدينة قديمة العهد ذكرها الهمداني في صفة جزيرة العرب، وهي حاليًا تتبع للملكة العربية السعودية، وتعتبر ثانية مدن مقاطعة جازان.

انظر: معجم البلدان (٣٩٢/٣)، والبلدان اليمانية عند ياقوت الحموي للأكوع ص/١٧٣، وبين والمعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية (١٣٧/١)، وصفة جزيرة العرب ص/٧٦، وبين مكة واليمن رحلات ومشاهدات لعاتق البلادي ص/٢٦.

⁽٤) انظر: خلاصة العسجد ق/٢٠٢، وهجر العلم ومعاقله (٦٤٠/٢).

⁽٥) انظر: خلاصة العسجد ق/٢٠٢.٢.٠

⁽٦) راجع تراجم النعميين في هجر العلم ومعاقله في اليمن (٦٤٣.٦٣٦/٢)، والجواهر اللطاف في أشراف صبيا والمخلاف (مخطوط بجامعة الملك عبد العزيز بجدة)، ونفح العود في سيرة دولة الشريف حمود ص/٨٣.٨٢ في الهامش للمحقق محمد بن أحمد العقيلي.

له مشاركةً في علوم أخرى (١)، وقد توفي سنة (١١٥٨هـ)(٢).

وقد كان لتلك الأسرة الكريمة عظيم الأثر في حياته العلمية، لا سيما والده الذي اهتم به منذ صغره، فأقرأه القرآن برصبيا» ثمّ لمّا دنا سن التكليف أرحله إلى مدينة (صنعاء) (٢) التي كانت وقتئذ تزخر بأفذاذ العلماء وفحول الفقهاء أمثال ابن الأمير الصنعاني وغيره لينهل من علومهم (٤). كما أنّه - رحمه الله - قد تأثر بوالده في درّيته بعلم اللغة؛ ولذا فمن طالع كتابه الذي بين أيدينا وجد الكثير من الشواهد الشعرية والأمثال العربية، والغرائب اللغوية في ثنايا كلامه - رحمه الله.

بِأْبِهِ اقتدى عدي في الكرم ومن يُشابِه أَبَه فما ظلم (٥) المبحث الرابع: طلبه للعلم ورحلاته:

المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ شغف بطلب العلم منذ صغره؛ فابتدأ بحفظ القرآن الكريم بره صبيا»، فلمّا ترعرع وديا سن التكليف رحل إلى مدينة «صنعاء» لطلب العلم على علمائها؛ فأقبل فيها على العلم إقبالًا عظيمًا ونال منه منالًا وافرًا جسيمًا؛ فأخذ عن علمائها في علوم الآلات والأصول، ثمّ انعطف على دراسة الأحاديث النبوية فبلغ منها غاية السؤل ونهاية المأمول؛ فاطلع على المتون والأسانيد وتراجم الأكابر.

وبالجملة فقد برع في العلوم العقلية والنقلية الفرعية منها والأصولية حتى فاق الأقران ورحل إليه الطلبة من أقاصي البلدان(٦).

⁽١) انظر: خلاصة العسجد ق/٧٨، ٩٢، وهجر العلم ومعاقله (٦٣٩/٢).

⁽٢) انظر: خلاصة العسجد ق/٧٨، وهجر العلم ومعاقله (٦٣٩/٢).

⁽٣) انظر: خلاصة العسجد ق/٢٠٢.٢٠٢.

⁽٤) انظر: نشر العرف (٦١٧/١)، والروض الأغن (١٧٩/١).

⁽٥) بيت ينسب لرؤبة بن العجاج. انظر: مجمع الأمثال للميداني (٣٠٠/٢) رقم (٢٠٢٠).

⁽٦) انظر: حلاصه العسجد ق/٢٠٣، ونشر العرف (٦١٧/١).

□ المبحث الخامس: شيوخه.

يعتبر الصنعاني ـ رحمه الله ـ (١) من أبرز شيوخ النَّعمي الذين قرأ عليهم، بل إنَّ المصادر التي وقفت عليها في ترجمته لم تذكر شيوخًا للنُّعمي غيره؛ ولعلَّ هذا راجع إلى شهرة الإمام الصنعاني ـ رحمه اللَّه ـ؛ حيث طغت على غيره من مشايخه.

يقول الشيخ عبد الرحمن البهكلي في «خلاصة العسجد» في ترجمة الصنعاني ـ رحمه الله ـ: «واستفاد به خلائق كثيرون، كالسيّد العلامة السابق ذكره حسين بن مهدي النّعمي، وما هو إلّا جذوة من قبس ضيائه المنير وخليج من تيّار بحره الغزير» (٢). انتهى.

وقد ذكر النُّعمي نفسُه في هذا الكتاب الذي بين أيدينا أنَّه قد قرأ على الصنعاني وعرف مذهبه (٣) ممَّا يدل دلالة قاطعة على أنَّه من مشايخه.

□ المبحث السادس: تلاميذه.

على الرغم من أنَّ المصادر تذكر في ترجمة النَّعمي ـ رحمه اللَّه ـ: أنَّه قد كثر الآخذون عنه من العامَّة والخاصة، ورحل إليه الطلاب من أقاصي البلاد (٤)، إلَّا أنَّها لم تذكر له إلَّا تلميذين فقط، وهما:

⁽۱) هو: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد بن علي المعروف بابن الأمير الصنعاني، الحسني الكحلاني اليمني، ولد بمدينة كحلان سنة (۱۰۹۹) هـ، ثمَّ انتقل مع والده إلى مدينة صنعاء سنة (۱۱۰۷) هـ وأخذ عن علمائها، وقد برَّز في جميع العلوم وفاق الأقران، وبلغ رتبة الاجتهاد المطلق. من تصانيفه الكثيرة: «سبل السلام شرح بلوغ المرام»، «منحة الغفار على ضوء النهار» و«تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد»، و«إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة»، توفى سنة ۱۱۸۲هـ.

انظر ترجمته في البدر الطالع: (١٣٨١٣٣٢).

⁽٢) خلاصة العسجد ق/٢٥٦، وانظر: مصادر الفكر الإسلامي في اليمن ص/١٥٢.

⁽٣) انظر: النص المحقق ص/٢١/.

⁽٤) انظر: المصدر السابق ق/٢٠٣، ونشر العرف (٦١٧/١).

(۱) يحيى بن حسين الكبسي^(۱).

(٢) والإمام المهدي العباس (٢)؛ حيث قرأ على المؤلف أيامًا في شرح العمدة لابن دقيق العيد (٣).

□ المبحث السابع: مؤلفاته.

للمؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ مؤلفات كثيرة، لم يصل إلينا منها إلا النزر القليل. يقول الشيخ عبد الرحمن البَهْكَلِي: «فكم له من رسالة تشتمل على ردِّ وإيراد بأدلة نيِّرة البرهان، ولا يعدل عنها إلَّا سقيم الفهم أو متوغل في العناء»(1). انتهى ومن تلك المؤلفات ما يلى:

(۱) «الجواب على الطليعة في فضل الشيعة». و«الطليعة في فضل الشيعة» ـ كما قد تقدَّم ـ هي مؤلف لأحد علماء الشيعة، اسمه محمد بن يحيى جار الله مَشْحَم الصَعْدِي ضمنها احتجاجات على التفضيل فردَّ عليه المؤلف في «الجواب» بمقتضى ما ظهر له من الدليل على بطلان ذلك التفضيل. وقد ذكر هذا الكتاب للمؤلف عبد الرحمن البهكلى في «خلاصة العسجد»(٥)، ولم أقف عليه.

(٢) «مدارج العبور على مفاسد القبور». وقد ذكر هذا الكتاب المؤلف نفسه في هذا الكتاب أكثر من مرة (٢). ولم أقف عليه.

وموضوع هذا الكتاب ـ كما بين المؤلف رحمه الله ـ هو في بيان نهي الشارع

⁽١) هو يحيى بن حسين من أعلام المئة الثالث عشرة، تولى إمامة مسجد القبة الذي بناه الإمام المهدي أسفل صنعاء، وذلك بعد وفاة شيخه الله عي ـ رحمه الله، وخلفه في التدريس، وكان كشيخه يقرء في كتب السنة بمسجد القبة المذكور.

انظر: نشر العرف (٦١٨/١)، وهجر العلم ومعاقله (١٧٩١/٤).

⁽٢) تقدُّمت ترجمته.

⁽٣) انظر: نشر العرف (٦١٨/١).

⁽٤) خلاصة العسجد ق/٢٠٣.

⁽٥) انظر: نفس المصدر ق/٢٠٤ ـ ٢٠٤.

⁽٦) انظر على سبيل المثال ص ١٩٢، ٢٠٨، ٢٢٧ ، ٤٢٦، والروض الأغن (١٧٩/١).

عن البناء على القبور والإشارة إلى مفاسد البناء عليها(١).

(٣) «معارج الألباب في مناهج الحق والصواب» (٢)، وهو هذا الكتاب الذي أقوم بتحقيقه، وسيأتي التعريف به مفصَّلًا ـ إن شاء اللَّه تعالى ـ في الباب الثاني من قسم الدراسة.

(٤) «النجم الزاهر في تحقيق الانتساب إلى طريق الآل الأطاهر» وهو مخطوط يقع في عشرين ورقة، توجد منه نسخة بمكتبة الحبشي الخاصة (٣). وقد ألَّفه النُّعمي دفاعًا عن شيخه الصنعاني - رحمه الله(٤)؛ وذلك لمَّا طعن فيه بعض دعاة الشيعة الزيدية لمَّا خالفهم في أصولهم وفروعهم التي كانوا عليها؛ حيث ألَّف في الرد عليهم: «من قال بالتأمّين من أهل البيت». فقالوا: حقَّقوا لنا نسب محمد ابن الأمير إلى من ينتسب هل هو فاطمى؟ فقال الصنعاني في داليته المشهورة:

أنا هاشمى فاطمى ونسبى إلى حسن سبطِ الرسولِ محمدِ

ثمَّ أشار إلى هذا الكتاب بقوله:

ومن سفح صنعاء من إمام معارف ومن باذل نصح العباد ومرشد أتاكم بتأليف له طاب نشرُه وبينٌ وجه الحقُّ في كل مقصدِ (٥)

كما أنةً يظهر أنَّ هذا الكتاب هو مقصود المؤلف من الرسالة المفردة التي ذكر أنَّه ألَّفها في النص الآتي من كتابه «معارج الألباب»: «ومع ذلك فهم من أبعد الناس عن هدي أهل البيت والعترة وإن تشبُّعوا بزخارف الانتماء والانتساب، وأظهروا تشيعًا لذلك الجناب، فإنَّهم في ميزان الصدق والتحقيق من تصحيح تلك الأماني بمكان سحيق، وقد كشفنا القضية في رسالةٍ مفردةٍ»^(٩). اهـ.

⁽۱) انظر ص/۲٥.

⁽٢) خلاصة العسجد ق/٢٠٤، ونشر العرف (٦١٨/١)، والروض الأغن (١٧٩/١).

⁽٣) انظر: مصادر الفكر الإسلامي في اليمن لعبد الله الحبيشي ص/٥٦.

⁽٤) انظر: الروض الأغن (١٧٩/١).

⁽٥) انظر: هجر العلم ومعاقله باليمن (١٨٤١/٤)، وديوان الصنعاني ص/١٥٢-٥٣.١

⁽٦) النص المحقق صفحة (٢١٠، ٢١١).

(٥) كما أنَّ المصادر التي بين أيدينا تذكر أنَّه قد أجاب عن المعترضين من الشيعة الزيدية على مشروعية الجهر بالتأمين في الصلاة ورفع اليدين عند تكبيرة الركوع والرفع منه وأطال الكلام في ذلك حتى قنعوا بجواًبه مدة (١٠) فيحتمل أن يكون ذلك بالكتابة، ويحتمل أن يكون بالمشافهة. واللَّه تعالى أعلم بحقيقة الأمر.

□ المبحث الثامن: أعماله.

نظرًا لمكانة النَّعمي ـ رحمه اللَّه ـ عند الإمام المهدي العباس، فقد أوْكَلَ إليه أعمالًا جليلة؛ ومن أهمِّها ما يلي:

- (١) إمامة مسجد القبَّة الذي بناه الإمام المهدي بأسفل صنعاء (١).
 - (٢) ولا ية الحسبة^(٣).
 - (T) أعمال صنعاء (٤).

ولم يظهر لي تعيين المراد «بأعمال صنعاء» هل هي الولاية العامة عليها، أم أعمال الحسبة خاصة؟ حيث إنَّ بعض المصادر اقتصرت على ذكر أعمال الحسبة ولم تذكر أعمال صنعاء، والأخرى اقتصرت على ذكر أعمال صنعاء ولم تذكر أعمال الحسبة، فيحتمل أنَّهما شيء واحد، ويحتمل تغايرهما، واللَّه تعالى أعلم.

□ المبحث التاسع: عقيدته.

المؤلف ـ رحمه الله ـ سلفي العقيدة، وهذا أمر معروف عنه ـ رحمه الله ـ ؛ وقد أبلى بلاءً حسنًا في نصرة السنّة والرد على أهل الأهواء والبدع من القبورية والزيدية.

ومًّا يدل على سلفية عقيدته كتبه العديدة التي أفردها في هذا الشأن، لا سيما

⁽۱) انظر: نشر العرف (۱۱۸/۱)، وكتاب مصلح اليمن محمد بن إسماعيل «دراسة حياته وآثاره» ص/۱۰۲.

⁽٢) نشر العرف (٦١٨/١)، وهجر العلم ومعاقله باليمن (٦٤٠/٢)، والروض الأغن (١٧٩/١).

⁽٣) خلاصة العسجد ق/٢٠٣، ونشر العرف (٦١٨/١)، والروض الأغن (١٧٩/١).

⁽٤) انظر: هجر العلم ومعاقله (٦٤٠/٢).

كتابه هذا الذي فنَّد فيه شبه المقلِّدة القبوريين، ونصر فيه الحق المبين وبيَّنه أكملَ تبيين.

وممًّا يدل أيضًا على نقاء وصفاء عقيدته من شوائب الأهواء والبدع أنَّه ـ رحمه الله ـ قد ذم في كتابه هذا الفرقة في الدين، ونبَّه فيه على أمَّهات التحرُّب من الفرق والنحل الضالة كالرافضة والخوارج والمعتزلة والزيدية والأشعرية، وذكرهم في معرض الذم والتعيير قائلًا: «فإنَّ هذه المذاهب صارت رسومًا أثبت اعتبارًا من رواسي الأدلة، وخصوصًا أمَّهات التحرُّب كمعتزلي، أشعري، إمامي، وما في معناها، وصور الأولاد (١) كحنفي مالكي. وأمَّا الزيدي بل وكذا يتلوه الإمامي والخارجي فمشترك بين الأم والولد، وتراث مشاع بين فرع ومعتقد... إلى أن قال: فانظر ما انتهى إليه حال هذه الفرق من أهل الدعوة الإسلامية ـ واللَّه يرشدهم وتقطُعهم أمرهم بينهم، فإنَّك تجد عجبًا من الاختلاف» (٢).

كما أنّه ـ رحمه اللّه ـ قد ذمّ مسلك المتكلّمين، وأشار إلى فساد طريقتهم في تقرير مسائل الاعتقاد، ومباينتها لما كان عليه السلف الصالح، ونبّه على بطلان قول المتأخرين منهم: «إنّ طريقة الخلف أعلم وأحكم» فقال: «... بل أشهر من جميع ما ذكرنا وأوضح وأبين ما اشتهر بين المتأخرين وانتشر وذاع من أنّ تحرير الأدلة في علم الكلام على هذا النحو المتعارف بينهم طريقة خاصة بهم وسبيل استقلوا به عن أولئك السلف حتى لا يشك أحد ينظر فيها في مباينتها لما كان عليه السلف وانفصالها عنه؛ ولهذا شاع بينهم واشتهر ودار في تدريسهم وكلامهم ومؤلفاتهم وتحاورهم أنّ طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم، هكذا على العموم من غير استثناء فرد واحد من سلف أو خلف، فافهم. وتعقبهم في هذا الحكم غير واحد من المحققين بما حاصله: كما أنّ طريقة السلف أسلم فهي أيضًا الحكم غير واحد من المحققين بما حاصله: كما أنّ طريقة السلف أسلم فهي أيضًا أحكم وبيّوا وجه ذلك» (٢٠). انتهى، وأيضًا بينً ـ رحمه اللّه تعالى ـ أنّ السلف من أحكم وبيّوا وجه ذلك» (٢٠).

⁽١) لبيان المقصود من صور الأولاد انظر ص/٧٤٠ (في الهامش).

⁽٢) النص المحقق ص/٧٣٩ . ٧٤٢.

⁽٣) النص المحقق ص/٥٦٥ ـ ٥٦٥.

الصحابة والتابعين لم يبحثوا في علم الكلام ولم يشتغلوا به قائلًا: «وكذا لا نظنً/ بأي قرن منهم: أنَّه بحث في علم الكلام»(١٠).

كما أنّه ـ رحمه اللّه تعالى ـ قد أثبت بعض الصفات التي تنفيها الأشعرية والمعتزلة عن اللّه تعالى؛ كصفة الحكمة (٢) كما في النص الآتي من كتابه «معارج الألباب»: «ولكنّا لا نعلم أنّ اللّه سبحانه جعل شرك القوم وتنديدهم: هو ذهابهم إلى حكمته، وعلمه وقدرته وقوته، وصفة الخلق والرزق، والإحياء، والإماتة وغيرها، فأضافوها إلى أندادهم، وجعلوها مِثلًا له في ذلك، متصفةً بتلك النعوت» (٣).

كما أنّنا نجده ـ رحمه الله ـ قد أثنى في هذا الكتاب ثناءً حسنًا، عاطرًا جميلًا على شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيّم الجوزية ـ رحمهما الله تعالى ـ ومدح طريقتهما، وردَّ على الشانئين الحاقدين عليهما من المقلّدة القبوريين، فقال ـ رحمه الله ـ: «وكفى آية على تنكّبكم الصواب: ذكركم لأقوال فروع المذهب في مقابلة مناهي صريحة صحيحة مشهورة في الصحيح وغيره، ثمَّ تعرُّضكم لشيخٍ من شيوخ الإسلام، وإمام من جلّة الأئمة الأعلام ـ وهو ابن تيمية ـ بأنّه ضال مضل، وما كان ـ رحمه الله تعالى ـ أهلًا لهذا؛ والرجل أمره شهير، وأقواله ومذاهبه يتناقلها الجمّ الغفير. ما مثله يحتاج إلى كشف رفيع محله. وقد تعرّض له ولتلميذه محمد بن أبي بكر بن أيوب الزّرعي ـ هو ابن قيّم الجوزية ـ رحمه الله تعالى ـ بعض محمد بن أبي بكر بن أيوب الزّرعي ـ هو ابن قيّم الجوزية ـ رحمه الله تعالى ـ بعض القائلين. وهما إمامان جليلان لاحقان بأماثل السلف كالشافعيّ، وأحمد، وإسحاق، وغيرهم. ومؤلفاتهما وتراجمهما، ونقل أهل العلم لأقوالهما وإسحاق، وغيرهم. ومؤلفاتهما وتراجمهما، ونقل أهل العلم لأقوالهما

⁽١) النِّص المحقق ص/٥٨٠.

⁽٢) إلاَّ أنَّ المعتزلة يثبتون حكمة تعود إلى العباد لا إلى اللَّه تعالى، وهي إحسانه إلى خلقه؛ فهي عندهم حكمة مخلوقة منفصلة عن اللَّه تعالى، لا يعود منها إليه شيء، ولا تقوم به فعلًا ولا نعتًا. وهذا بخلاف ما عليه السلف من إثبات حكمة تعود إلى اللَّه تعالى في كل ما خَلَق وأَمَر. انظر: مجموع الفتاوى (٣٨/٨، ٨٩).

⁽٣) النص المحقق ص/٦٨٧. وانظر: ص/٣٢١.

ومذاهبهما ونفائس تحقيقهما: كافية شافية مقنعة»(١). انتهى

وهذا الكلام لا يصدر إلَّا عن موافق لهما في الاعتقاد. واللَّه وحده ولي التوفيق والسداد.

كما أنَّه ـ رحمه اللَّه ـ كان من المناصرين لدعوة الإمام الصنعاني، وقد ألَّف في الدفاع عنه رسالته الآنفة الذكر: «النجم الزاهر في تحقيق الانتساب إلى طريق الآل الأطاهر»؛ و الإمام الصنعاني ـ رحمه اللَّه ـ معروف بحسن عقيدته وسلفية طريقته، وحسن بلائه في نصرة الحق والسنَّة.

□ المبحث العاشر: مذهبه الفقهي.

المؤلف - رحمه الله - كان ناقمًا على التقليد، داعيًا إلى التحرُّر من قيود التمذهب وإلى العمل بما أدَّى إليه الاجتهاد؛ وذلك بمباشرة أخذ الأحكام من أدلتها الشرعية. ولذا نجده - رحمه الله - لم يتقيَّد بمذهبٍ فقهي معينٌ، بل كان يعمل بما أدَّاه إليه اجتهاده.

يقول الشيخ عبد الرحمن البَهْكَلِي ـ رحمه اللَّه ـ في ترجمته للنَّعمي: «فبلغ رتبة الاجتهاد، وحذى حذوَ الجهابذة النقاد، حتى أُرْحِلَ إليه الطلبة للاستفادة من أقاصي البلاد؛ وصار أمَّةً وحده لا يتقيَّد بمذهب غير دليلِ(٢)، ولا يعمل إلَّا بما نطق به صرائحُ السنن والتنزيل»(٣). انتهى

□ المبحث الحادي عشر: محنته.

لقد تعرَّض المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ لمحنة عظيمة، وذلك بسبب ما كان يقوم به من تدريس كتب السنَّة، والدعوة إلى تطبيقها قولًا وعملًا: من رفع اليدين عند تكبيرة الركوع والرفع منه، والضمِّ والجهر بالتأمين؛ فانتشرت هذه السنن بين طلابه من العامَّة والخاصة وعملوا بها، فحسده بعض الفقهاء ودشوا إلى قبائل

⁽١) النص المحقق ص/٤٢١ - ٤٢٢.

⁽٢) كذا في خلاصة العسجد

⁽٣) خلاصة العسجد ق/٢٠٣.

حاشد (۱) وبكيل (۲) وقاضيهم: حسن بن أحمد البرطي، أنّه والإمام البدر محمد ابن إسماعيل الأمير الصنعاني خالفا المذهب. فوصلت رسالة منهم إلى المهدي وإلى بعض الحكام، وكادت أن تحصل فتنة مظلمة ـ بسبب تعصّب الزيدية وسعيهم في الانتقام من النّعمي وشيخه الصنعاني ـ لولا أنّ اللّه تعالى دفعها بأجوبة العلماء المنصفين الذين ردّوا على البرطي وجماعته بجوابات مقنعة مؤيدين فيها للصنعاني والنعمي رحمهما اللّه تعالى؛ وأعظمها جواب العلامة زيد بن يحي عالم الحوث والمرجع فيها (۳)، ثمّ وبّخهم ودعاهم أن يصلحوا أنفسهم ويمتنعوا عن خروجهم من بلادهم لنهب الرعايا وانتهاك المحرّمات.

وقد حرَّر الإمام الصنعاني ـ رحمه الله ـ رسالةً ذكر فيها من قال بالتأمين من آل البيت (٤). كما أجاب صاحب الترجمة عن المعترضين وأطال الكلام؛ فقنعوا بالجواب مدَّة. ثمَّ بدا للإمام المهدي أن يرضي حسن بن أحمد البرطي لكثرة الخوض منه بمنع التأمين، فأمر المهدي متولي وقف صنعاء الشيخ عبد الله محي الدين العرَّاس أن يأمر المؤذن بجامع صنعاء أن يعلم الناس بمنع الجهر بالتأمين، فقيل له في ذلك. فقال: من كان من مذهبه قولها فليقلها سرًّا؛ وبذلك أحمدت نار تلك الفتنة (٥).

⁽١) حاشد من إحدى كبريات قبائل همدان تنسب إلى حاشد بن جشم بن جبران بن نوف بن همدان، وهي قبيلة عظيمة باليمن واسعة الشِعب. انظر: معجم البلدان والقبائل اليمنية للمقحفى ص/١٠٢.

⁽٢) بكيل: قبيلة مشهورة من همدان، تنسب إلى بكيل بن حشم بن جبران بن نوف بن همدان، وهي أيضًا قبيلة عظيمة باليمن، واسعة الشِعب. انظر: المصدر نفسه ص/٦٥.

⁽٣) انظر هذه الأجوبة في هجر العلم ومعاقله باليمن في ترجمة الإمام الصنعاني (٣) ١٨٤٢-١٨٣٥/٤).

⁽٤) وقد وقفت عليها ضمن كتأب مصلح اليمن محمد بن إسماعيل «دراسة حياته وآثاره» ص/١٠٧-١، وأشار مؤلفه إلى أنَّها مطبوعة ضمن مطبوعات رئاسة المحاكم الدينية بدولة قطر، وقد طبعت مؤخرًا بعنوان: «مسائل علمية» نشر دار العليا ببريدة.

⁽٥) انظر: نشر العرف (١٧/١. ٦١،٠)، وكتاب: «مصلح اليمن محمد بن إسماعيل «دراسة حياته وآثاره» ص/١٠٢.

□ المبحث الثاني عشر: أثر دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب على المؤلف.

لا يخفى على كل منصف فضلُ الدعوة المباركة التي دعا إليها الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب و رحمه اللَّه تعالى في القرن الثاني عشر الهجري، وعظيم أثرها في العالم الإسلامي أجمع (١) بما تضمَّنته من دعوة الناس إلى التوحيد ونبذ الشرك بشتى طرقه ووسائله، وإلى التمسُّك بالوحيين الكتاب والسنَّة. وقد امتد أثر هذه الدعوة المباركة إلى المؤلف و رحمه اللَّه في ويظهر هذا الأثر تبعًا لتأثر شيخه الإمام الصنعاني و رحمه اللَّه تعالى و بهذه الدعوة المباركة التي كان لها عظيم الأثر في نفسه، حتى جادت قريحته بقصيدته الدالية المشهورة التي امتدح فيها الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب و رحمه اللَّه وأثنى فيها على طريقته، وما دعا إليه رحمه اللَّه و من التوحيد وعبادة اللَّه وحده لا شريك له، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

يقول ابن بشر - رحمه الله -: «ولما بلغه - يعني الصنعاني - ظهور الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله تعالى - وما دعا إليه من التوحيد وعبادة الله وحده لا شريك له، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كتب إليه قصيدة يمدحه فيها على القيام بالتوحيد وإقامة شرائع الإسلام، ويذكر ما عليه الناس من الجهل والضلال والتبرك بالقبور والأشجار والأحجار، ويذكر ما كان عليه رسول الله وأصحابه والتابعون من بعدهم ويمدح أهل الحديث ويذم البدع وأهلها، وذكر أهل وحدة الوجود، وأنهم أكفر أهل الأرض، وهي قصيدة نحو سبعين بيتًا...». وممًا جاء فيها:

قفي واسألي عن عالِم حلّ سوحها محمد الهادي لسنَّة أحمد

به يهتدى من ضلَّ عن منهج الرشد فيا حبذا الهادي ويا حبذا المهدي

 ⁽١) ولمعرفة أثرها في العالم الإسلامي راجع رسالة معالي الدكتور صالح بن عبد الله العبود ـ
 حفظه الله تعالى ـ والتي هي بعنوان: «عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي».

لقد أنكرت كل الطوائف قوله بلا صدر في الحقّ منهم ولا ردِّ(۱) والمعروف عن النَّعمي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ شدَّة مناصرته لشيخه الصنعاني رحمه اللَّه ـ كما قد مر ـ؛ وعليه فيكون موقفه من دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب كموقف شيخه حذو القذة بالقذة.

كما أنَّه لا يستبعد أن تكون دعوة الإمام الصنعاني والتُعمي الإمام المهدي العباس لهدم المشاهد والقباب الموجودة بأرض اليمن أثرًا من آثار دعوة الإمام المجدِّد محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه اللَّه ـ لهدم المشاهد والقباب الموجودة بأرض الحجاز، واللَّه تعالى أعلم بالصواب.

□ المبحث الثالث عشر: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

لقد برع النَّعمي ـ رحمه اللَّه ـ في العلوم عقليِّها ونقليِّها حتى فاق أقرانه وأعجز معاصريه (٢). وقد أثنى عليه غير واحد من العلماء والأدباء والمؤرخين من المعاصرين له وغيرهم؛ لما له من المكانة العلمية السامية، فقال عنه الإمام الصنعاني في داليته المشهورة.

ومن سَفْحِ صنعاء من إمام معارف ومن باذل نصْحِ العباد ومرشد أتاكم بتأليف له طاب نشره وبين وجه الحق في كل مقصد فهل من فتئ لله قائل بقول صحيح بالأدلة مسند؟ كما في ديوانه (۲) وهجر العلم ومعاقله (٤).

وقال عنه الشيخ عبد الرحمن البهكلي: «السيّد العلامة البحر في العلوم النقلية والعقلية، شرف الإسلام وعمدة العلماء الأعلام، أبي محمد الحسين بن مهدي بن

⁽١) عنوان المجد في تاريخ نجد (١٠٧/١-١٠٨)، وانظر: ديوان الصنعاني ص/١٢٨-١٢٩.

⁽٢) انظر: خلاصة العسجد ق/٢٠٣.

⁽٣) ديوان الصنعاني ص/١٥٢.٥٣: وأشير في الهامش إلى أنَّ هذه الأبيات قالها في المؤلف . رحمه الله.

⁽٤) انظر: هجر العلم ومعاقله باليمن (١٨٤٥/٤).

عزِّ الدين التَّعمي»(١).

وقال أيضًا: «فهو إمام الفضل بلا نكير، والخضم الزاخر الغزير»^(٢). وقال في وصفه: «وبالجملة فإنَّه قد فاق الأقران وأضحى عظيم المنزلة والشأن، وأعجز معاصريه عن معارضة رسائله المزردة(7) بعقود الجمان(4)(9).

وقال في قصيدة أرسلها إلى المؤلف رحمه الله.

أرأيتَ أَمْ قد كنتَ تعد هَدُ شخصًا كموْلانا المجَّدْ الحَبْسِ سيِّدِنا الحُسَيْبِ نِ إمام مَنْ في العصرِ وحَّدُ وأجلً مسخدوم وأُكُ رم فاضل في الناس يوجدُ فعليه من بين الأفا ضِل خنصر الأعداد يُعقَدُ فتسراه إن هنز اليسرا ع موفَّقًا في كلِّ مقصد ا ويقيم بالبرهان حُجَّـ لكن لأجيباد المعالى فدليلُه نصُّ الكتا لا يقبل التعليل إلَّا وإذا تسأوًّل قسائسً هنذي سنجيته فبلا یا جاهلًا مقداره

ثمَّ قال: وبالجملة هو كما قال أبو الطيب:

تَهُ فدعُ من قال قلَّدُ العاطلات القُبْر قلَّدُ ب وما تواتر عن محمَّدُ بالدليل فلا يفنَّدُ للنصِّ قال الرشدَ أبعدُ تنبيه من عانى وأحمِدُ خَلِّ الغباوة يا مبلَّدْ

(١) خلاصة العسجد ق/٢٠٢.

⁽٢) نفس المصدر.

⁽٣) المزردة: مأخوذة من الزرد وهو تداخل حلق الدرع بعضها في بعض. انظر: لسان العرب (٣٤/٦) مادة «زرد».

⁽٤) الجمَان: قال ابن منظور: «هنوات تتخذ على شكل اللؤلؤ من فضة واحدها جمَانة» [لسان العرب (٣٦٩/٢) مادة «جمن»]، وقال الجوهري: «الجمان حبَّة تعمل من الفضة كالدرَّة». [الصحاح (٢٠٩٢/٥).

⁽٥) خلاصة العسجد ق/٢٠٣.

«علَّامة العلماءِ والبَحْرُ^(۱) الذي لا ينتهِي ولكلِّ بحرِ ساحلُ» انتهى^(۱). وقال عنه المؤرخ زبارة في ترجمته: «العلامة النبيل التقي الفهامة»^(۳). وقال عنه الأكوع: «عالم محقق في الفقه عامل بالسنَّة»⁽¹⁾.

□ المبحث الرابع عشر: وفاته.

توفي المؤلف ـ رحمه الله ـ في سنة (١١٨٧) من الهجرة النبوية (٥)، رحمه الله رحمة واسعة، وأجزل له الأجر والمثوبة، وأسكنه فسيح جناته.

* * *

⁽١) في مطبوعة شرح العكبري لديوان أبي الطيّب: (واللُّجُه.

⁽٢) المصدر نفسه قرم ٢٠٦٠٠. وبيت أبي الطيب المتنبي هو في ديوانه مع شرحه للعكبري (جـ٣/٧٥).

⁽٣) نشر العرف (٦١٧/١).

⁽٤) هجر العلم ومعاقله في اليمن (٦٣٩/٢).

⁽٥) انظر: نشر العرف (٦١٨/١)، وهجر العلم ومعاقله في اليمن (٦٤١/٢)، والروض الأغن (١٧٩/١).



الناب التابي

دراسة الكتاب

• وفيه ثلاثة فصول:

□ الفصل الأول: في التعريف بالكتاب.

🗖 الفصل الثاني: في دراسة موضوع الكتاب.

□ الفصل الثالث: في وصف النسخ المخطوطة،



الفَصْيِلُ الْأَوْلِي

في التعريف بالكتاب

وفيه أحد عشر مبحثًا:

- المبحث الأول: اسم الكتاب.
- المبحث الثاني: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف.
 - المبحث الثالث: تأريخ تأليف الكتاب.
 - المبحث الرابع: سبب تأليف الكتاب.
 - المبحث الخامس: منهج المؤلف في الكتاب.
- المبحث السادس: أسلوب المؤلف في الكتاب.
- المبحث السابع: موارد المؤلف ومصادره في الكتاب.
 - المبحث الثامن: أهمية الكتاب وقيمته العلمية.
 - المبحث التاسع: موقف المخالفين من الكتاب.
 - المبحث العاشر: الملاحظات على الكتاب.
- المبحث الحادي عشر: الأعمال السابقة والملاحظات عليها.



الفصل الأول

التعريف بالكتاب

□المبحث الأول: اسم الكتاب

اسم الكتاب. كما هو موضحٌ بخط المؤلف في طَّرة النسخة المقروءة عليه - هو «معارج الألباب في مناهج الحق والصواب^(۱) لإيقاظ من أجاب بحسن بناء المشاهد والقباب ونسي أيضًا ما تضمنته من المفاسد وهي عجب من الخطوب العجاب، وأحال أخذ الحكم من دليله في هذه الأعصار فسدَّ باب الحكمة وفصل الخطاب، وعطَّل عن الانتفاع في هذه الأزمان بعلم السنَّة والكتاب، إلى غير ذلك من خَطِّه فيه - إن شاء الله - أحسن تحرير وجواب». اهد. وكذا جاء هذا العنوان مثبتًا من خَطِّه في النسخة (م) كما أشير إليه في طرَّتها.

وأمًّا في النسختين الأخريين فقد جاء اسم الكتاب مغايرًا لما بالأصل و(م). ففي (ح) جاء بعنوان: «فقه أهل الحديث والأثر في هدم المشاهد والقباب»، وفي (هـ) جاء بعنوان: «فتح الملك الوهاب في تقرير وجوب هدم المشاهد والقباب». وقد جاء في «خلاصة العسجد» بعنوان: «معارج الألباب إلى مدارج الحق والصواب في الرد على من أنكر على القائل بوجوب هدم المشاهد والقباب» (٢٠).

وأرجح هذه العناوين للكتاب هو الأول؛ وذلك لأنَّه الاسم الذي نصَّ عليه المؤلف ـ رحمه اللَّه ـ في النسخة التي قرئت عليه وجرى قلمه بتقريرها. إلَّا أنَّه يذكر اختصارًا: «معارج الألباب في مناهج الحقِّ والصواب».

□ المبحث الثاني: توثيق نسبته إلى المؤلف

نسبة الكتاب إلى المؤلف ثابتة قطعًا لا يتطرّق إليها أدنى احتمال أو شك؛ وذلك أنَّ المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ قد نسبه إليه بخط يده كما في طرَّة نسخة

⁽١) أي في بيان مناهج الحق والصواب.

⁽٢) خلاصة العسجد ق/٢٠٤. وانظر: هجر العلم ومعاقله باليمن (٢٤٠/٢).

الأصل. وأيضًا جاء الكتاب منسوبًا إليه في بقية النسخ الخطية عدا النسخة (ح)؛ فقد جاءت نسبة الكتاب فيها خطأً إلى الإمام الصنعاني ـ رحمه الله؛ وذلك على وجه الظنّ والتخمين، وليس على سبيل القطع واليقين؛ حيث جاء على طرّتها بعد ذكر العنوان: «أظنّ أنَّ مؤلفه الأمير السيد محمد ابن إسماعيل الصنعاني الأثري صاحب سبل السلام على بلوغ المرام». انتهى؛

أضف إلى ذلك أنَّ الذين قد ترجموا للمؤلف ـ رحمه اللَّه ـ أجمعوا على نسبة الكتاب إليه.

كما أنَّ المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ قد أحال فيه إلى بعض كتبه؛ ككتاب «مدارج العبور على مفاسد القبور» وذلك في عدة مواضع؛ منها على سبيل المثال قوله في ص/١٩٢: «كما قد شرحت ما جاء فيه ضمن رسالة مستقلة وجيزة أسفرت عن وجهه الصبيح، واسمها: «مدارج العبور على مفاسد القبور»، وقوله في ص/٢٢٧: «ولنا في «مدارج العبور» ما يغني في تحقيق المقام»، وقوله في ص/٢٢٧: «وقد لخصت في «مدارج العبور» ما عرض لنا من بيان نهي الشارع عن البناء على القبور، وما ذكر معه، وفيه كفاية مقنعة، وأضفت إلى ذلك إشارةً إلى مفاسد المشاهد، ولكن لم أرّ ترك التعرّض هنا لذلك لائقًا، لأنّه ربّما يقف الواقف على هذا، فلا يرى إلّا الإحالة على ما هنالك». انتهى

وهذا أيضًا ممَّا يقوي أنَّ نسبة الكتاب ثابتة قطعًا إلى المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى.

□ المبحث الثالث: سبب تأليف الكتاب

لقد بينَّ لنا التَّعْمِي نفسُه السببَ الباعث له على تأليف هذا الكتاب؛ فكتب بخط يده على طرّة النسخة الأم^(۱) ما نصّه: «وسبب إنشاء هذا المؤلف وصول أجوبةٍ من مكة المشرفة في شأن هدم المشاهد والقباب، وأنَّه أمر منكر ممنوع أخطأ من أجازه وأوجبه في هذه الأعصار، تمسُّكًا منه بالأمر بتسوية القبور والنهي عن

⁽١) وهو أيضًا مثبت على طرة (م) و(هـ)، وقد يُنُّ فيهما أنَّه من خط المؤلف. انظر: مصورة طرة الأصل و(م) و(هـ) في الصفحات (١٦٧، ١٧١، ١٧٧) على الترتيب.

اتخاذها مساجد، وأشباه ذلك من النصوص المشهورة في الصحيح وغيره؛ قالوا: لتعذّر الاجتهاد في هذه الأعصار وامتناع أخذ أيِّ حكم من دليله فيها، ثمّ انسحب الكلام في تلك الأجوبة إلى نكت سوى ما ذكرنا عنها يستظرفها ناظرها مع ما مرّ؛ والكل في أقل من كراسة. فاقتضى الحال أن كتبنا هذا للإيقاظ ودفع أوهام وغفلة جاوزت، وبيانِ أنَّ كلَّ ذلك تأصيلًا وتفصيلًا صدر لا عن نظر وتدبّر كما تقف عليه إن شاء الله». انتهى المقصود نقله من كلام المؤلف رحمه الله. وهو بنحوه مبينً في مقدمة تأليف الكتاب(١).

وقال الشيخ عبد الرحمن البهكلي - رحمه الله تعالى - في بيان سبب التأليف: «وأصلُ ذلك أنَّ العلماء بصنعاء كالسيِّد الإمام محمد بن إسماعيل الأمير، والسيِّد الحسين المذكور (٢) وغيرهما من الصدور أوجبوا على الخليفة المهدي لدين الله الأمر بهدم قبب الأولياء ومشاهدهم بأرض اليمن؛ فهدموا كثيرًا منها في ذلك الزمن. فوقع الإنكار عليهم من بعض علماء اليمن؛ ووجهوا فيه رسولًا إلى علماء مكة المشرفة فحصل الجواب على ذلك السؤال من المفتين على المذاهب الأربعة بإنكار ذلك الهدم، [وأصَّلوا] (٣) لما قالوه أصولًا فقهية على القواعد الفروعية. فلمَّا اطلع السيِّد على تلك الجوابات، تجرَّد للردِّ عليها، وألَّف هذا المؤلف الذي جعله في حكم الرسالة، وردّ عليهم جميع ما أوردوه بواضح الأدلة وبينَّ [لهم] (٤) المعلول والعلَّة، فلما اطلعوا عليه لم ينطقوا ببنت شفة، ولا ظهر عليهم شيءٌ من أنوار المعرفة» (٥).

وممًّا تجدر الإشارة إليه ههنا أنَّ بعض الباحثين الفضلاء ظنُّوا أنَّ سبب تأليف الكتاب هو في الردِّ على المنكرين على الإمام المجدّد محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه

⁽١) انظر: النص المحقق ص/١٩١ ـ ١٩٤.

⁽٢) يعني النُّعمي ـ رحمه الله تعالى.

⁽٣) في الأصل: «وأوصلو» وهو خطأ.

⁽٤) في الأصل: «له» وهو خطأ.

⁽٥) خلاصة العسجد ق/٢٠٤.

الله تعالى ـ سعيه الجاد لهدم المشاهد والقباب الموجودة بأرض الحجاز، والواقع ليس كذلك؛ فإنَّ سبب التأليف هو ما تقدّم بيانه من كلام المؤلف والبهكلي. والله تعالى أعلم.

□ المبحث الرابع: تأريخ تأليف الكتاب

كان تأريخ تأليف هذا الكتاب في سنة (١١٧٧ هـ) أو بعدها بقليل كما ورد موضحًا في الكتاب في صفحة (١٩١).

□ المبحث الخامس: منهج المؤلف في الكتاب.

من خلال اشتغالي في الكتاب وقراءته أثناء التحقيق تبينً لي أنَّ المنهج الذي قد سار عليه المؤلف في كتابه هذا يتلخَّص في النقاط التالية:

أولًا: منهجه في التبويب.

المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ جعل كتابه هذا في مقدمة وثلاثة أبواب، ففي المقدمة ذكر تاريخ تأليف الكتاب، والسبب الباعث له على تأليفه. أمَّا الباب الأول فقد جعله في أبحاث متفرِّقة تتعلَّق بتلك الأجوبة، وقسَّمه إلى خمسة فصول. وأما الباب الثاني فقد جعله في ذكر جملة شافية من الأحاديث الصحيحة القاضية بتحريم البناء على القبور، وتشريفها، والكتابة عليها، وتجصيصها، واتخاذها مساجد، وما يتصل بذلك، ولم يقسِّم هذا الباب إلى فصول كما صنعرحمه اللَّه ـ في باب الأول، بل ضمَّ فيه الكلام بعضه إلى بعض. وأما الباب الثالث فقد جعله في سوق ألفاظ من ذلك السؤال، وتلك الأجوبة مع الإشارة إلى ما فيها من فساد، وقسَّمه إلى ثلاثة فصول. الفصل الأول عقده في الرد على أجوبة المفتي الشافعي والمفتي الحنفي بشأن إبقاء المشاهد والقباب، والفصل الثاني عقده في الردِّ على أجوبة المفتي الحنبلي بشأن إبقاء المشاهد والقباب.

ثانيًا: منهجه في الاستدلال والرد على الخصوم.

المؤلف ـ رحمه الله ـ يستدل للمسائل التي يذكرها في هذا الكتاب بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة، ويشير إلى من خرَّج تلك الأحاديث غالبًا، وقد يسوقها ـ أحيانًا ـ بأسانيدها من مستخرجاتها كما صنع في الباب الثاني عند ذكره لأحاديث النهي عن البناء على القبور واتخاذها مساجد؛ حيث نقل هذه الأحاديث بأسانيدها من كتب السنَّة.

وأماً في ردِّه على الخصوم فقد سلك منهج المحاورة والمناظرة؛ وذلك بإيراد أسئلة إلزامية ناقضةً لما أصَّلوا من تعذُّر الاجتهاد وأخذ الأحكام من أدلتها في هذه الأعصار، ومبيِّنةً لما في أقوالهم من التناقض والعوار. وكان من منهجه أيضًا في الردِّ على الخصوم نقض ما أوردوه من أدلة بشأن إبقاء المشاهد والقباب من حيث الرواية والدراية ممَّا يدل على تمكُّنه ـ رحمه اللَّه ـ من علوم الحديث روايةً ودرايةً.

ثالثًا: منهجه في النقل والتوثيق.

المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ يوثّق في الغالب ما ينقله من أقوال لأهل العلم، وذلك بردّها إلى مصادرها. وقد اِلْتزم في غالب نقولاته ألفاظ أهل العلم في كتبهم التي نقل منها، وإذا نقل عنهم بالمعنى بينَّ ذلك بقوله: «أو عبارة نحوها، أو قريبة منها» (١)، كما أنّه في بعض الأحيان قد ينقل غالب ألفاظهم مع الاختصار كما صنع في نقله الطويل لكلام ابن القيِّم ـ رحمه الله ـ من «إغاثة اللهفان» في مسألة البناء على القبور.

□ المبحث السادس: أسلوب المؤلف في الكتاب.

أسلوب المؤلف يمتاز بالجزالة والرصانة، ويمتاز أيضًا بالدقة في تحرير العبارة ممًّا يدل على معرفته التامَّة بوظائف الألفاظ ودلالاتها. كما أنَّنا نجد الناحية الأدبية طاغية على أسلوبه؛ ولذا فهو يكثر من إيراد الشواهد الشعرية والأمثال العربية والغرائب اللغوية، ويميل كثيرًا إلى استعمال المحسنات البديعية والمعنوية

⁽١) انظر على سبيل المثال ص/٥٣٢.

كالكنايات والجناسات والأسجاع والاقتباسات؛ ممَّا يضفي على كلامه سلاسةً وعذوبةً وحسنًا وبهاءً؛ فالمؤلف ـ رحمه اللّه ـ يظهر أنَّه كان ذا حصيلةٍ لغويةٍ واسعة؛ وهذا راجع في نظري إلى أمرين:

الأمر الأول: أنَّ المؤلف ـ رحمه اللَّه ـ من القبائل التي تقطن المخلاف السليماني (١) شمال اليمن، وقد ذكر كثير من المؤرخين أنَّ اللهجة العربية الفصحى بقيت صحيحة لم تتغيَّر في تلك الجهات إلى عهد قريب (٢).

الأمر الثاني: أنَّ المؤلف ـ كما قد مرَّ ـ قد تأثر بوالده في دريته بعلم اللغة؛ فكان والده يحفظ كثيرًا من الشواهد النحوية والغرائب العربية (٣).

وقد استخدم المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ في هذا الكتاب أساليب علمية عديدة؛ فاستخدم من علم أصول الفقه في تقرير المسائل، ومن علم البلاغة والأدب في عرض هذا التقرير، ومن علم الكتاب والسنّة في تحرير الاعتقاد الحق الصحيح؛ فظهر الكتاب بأسلوب علمي رصين ونهج سلفي متين.

□ المبحث السابع: موارد المؤلف ومصادره في الكتاب:

المؤلف ـ رحمه الله ـ قد اعتمد في بناء هذا الكتاب على مصادر كثيرة، نصَّ على أغلبها في معرض النقل عنها أو الإفادة منها. وفيما يلي ثبتُ بأهم المصادر والمراجع التي اعتمد عليها المؤلف ـ رحمه الله تعالى.

(١) القرآن الكريم.

(٢) السنَّة النبوية: ككتاب صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وبقية الكتب الستة، ومعجم الطبراني الكبير، ومسند أبي يعلى، ومسند البزار، وسنن سعيد بن منصور، والسنن الكبير للبيهقي، وصحيح ابن حبَّان، ومستدرك الحاكم، ومجمع

⁽١) المخلاف السليماني هي المنطقة الواقعة ما بين صبيا وبيش.

انظر: تاريخ المخلاف السليماني للعقيلي (٨٣/١).

⁽٢) انظر: نفس المصدر (٨٣/١ - ٨٤).

⁽٣) انظر: ص/٤٣.

الزوائد للهيشمي، والجامع الصغير للسيوطي، والمقاصد الحسنة للسخاوي، ومختصره «تمييز الطيب من الخبيث» لابن الديبع، والبدر المنير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن الملقّن ومختصره «التلخيص الحبير» لابن حجر العسقلاني.

- ر٣) شروح السنّة؛ ككتاب فتح الباري لابن حجر العسقلاني، وإرشاد السارى للقسطلاني.
- (٤) كتب الجرح والتعديل؛ ككتاب تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني.
 - (٥) إغاثة اللهفان لابن القيِّم.
 - (٦) الكشاف للزمخشري.
 - (٧) القاموس المحيط للفيروزأبادي.
- (٨) كتب فروع فقه الشافعية؛ ككتاب الأم للشافعي، والمنهاج للنووي وشرحه للجلال المحلي، وحواشيه لابن عبد الحق، ومنهج الطلاب مع شرحه للشيخ زكريا الأنصاري، وحواشيه لنور الدين الزيادي، والروضة ومختصراتها، وشرح التنبيه لابن يوسف.
- (٩) كتب الأصول؛ ككتاب مختصر ابن الحاجب المعروف بـ«منتهى الوصول في علم الجدل والأصول»، وألفية البرماوي في أصول الفقه.
- (١٠) قواعد الأحكام في مصالح الأنام لسلطان العلماء العزبن عبد السلام.
- (١١) مسالك الحنفاء في مشارع الصلاة على النبي المصطفى الله المسطلاني.
- (١٢) كتب السيرة؛ ككتاب المغازي لابن إسحاق، وكتاب سفر السعادة للفيروزأبادي.
- (١٣) كتب التراجم والسير؛ ككتاب: «تقييد ابن نقطة»، «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» لابن حجر العسقلاني، «الضوء اللامع في أعلام القرن التاسع» للسخاوي، «سير أعلام النبلاء» للحافظ الذهبي.

(١٤) أجوبة مفتي المذاهب الأربعة بشأن هدم المشاهد والقباب^(١). المبحث الثامن: أهمية الكتاب وقيمته العلمية وثناء العلماء عليه.

يعتبر كتاب «معارج الألباب في مناهج الحقّ والصواب» ذا أهمية بالغة من بين كتب العقيدة؛ وذلك أنَّ مؤلفه النَّعمي ـ رحمه اللَّه ـ قد اعتنى فيه بتقرير المنهج الحقّ الصحيح للاستدلال على مسائل الاعتقاد من خلال مسألة حكم البناء على القبور؛ فالمقلّدة جعلوا الفيصل في ذلك هو الرجوع إلى كتب الفروع المذهبية بناءً على ما أصّلوا من تعذّر الاجتهاد، وامتناع أخذ الأحكام من أدلتها في هذه الأعصار، والمؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ قد أبطل هذا المسلك الذي سلكوه في أخذ العقيدة من تلك الكتب بناءً على تأصيلهم ذاك، وبينَّ أنَّ الأحكام عقديةً كانت أو عملية يجب أن تؤخذ في أي عصر من العصور من أدلة الكتاب والسنَّة؛ لأنَّه لا عصمة للمتديّن من الزلل والشرور في غيرهما؛ ولأنَّ الكتاب والسنَّة أمران خالدان على مرِّ الأزمان، ولم يقصر اللَّه تعالى أخذ الأحكام منهما على زمان دون خالدان على مرِّ الأزمان، ولم يقصر اللَّه تعالى أخذ الأحكام منهما على زمان دون زمان، ولا على قوم دون آخرين، بل ناداهم جميعًا بقوله: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وبقوله: ﴿ لِنَّا الله عَلَى المَدرُّ والتفكُر في آي الذكر الحكيم.

فالكتاب لا يقل في الأهمية عن تلك الكتب الكثيرة التي قد صُنَّفت في نقض مناهج المتكلِّمين، وهدم أصولهم الكلامية التي بنؤا عليها عقائدهم الفاسدة؛ فإنَّ الحق ضائع بين من غلا في العقل حتى جعله والعياذ بالله وحاكمًا على النقل، كما هو الشأن عند المتكلِّمة، وبين من ألغى العقل وعطَّله عن النظر في دلائل الشرع لأخذ الأحكام منها جمودًا منه على التقليد المذموم، كما هو الحال عند هؤلاء الخصوم؛ إذ إنَّ أول المسلكين واحد وإن اختلفت طريقة كل منهما وهو تعطيل الكتاب والسنَّة عن أن يكونا مصدرين لإثبات العقائد.

 ⁽١) وهي مخطوطة، منها نسخة محفوظة بجامعة البصرة بالعراق تحت الرقم العام (٤٤٦).
 ولم أتمكن من الحصول عليها؛ نظرًا لظروف العراق في الوضع الراهن.

وأمًّا عن قيمته العلمية فإنَّ مؤلفه ـ رحمه اللَّه تعالى ـ قد رجع فيه إلى مصادر العقيدة الأصيلة الكتابِ والسنَّةِ، ونقل فيه أقوال الأئمة الأربعة في تحريم البناء على القبور، كما أنَّه قد دحض فيه شبه القبوريين التي يتعلَّقون بها في تسويغ شركهم بالأموات بدعائهم والاستغاثة بهم، والذبح والنذر لهم وغير ذلك من صرف صنوف العبادة لهم.

وَوَمَّا يدل على أهمية الكتاب وقيمته العلمية أنَّ العلماء قد تلقَّوْه بالرضى والقبول وأثنوا عليه ثناء حسنًا، وتداولوه فيما بينهم.

يقول الشيخ عبد الرحمن البهكلي ـ رحمه الله: «والرسالة ـ يعني هذا الكتاب ـ موجودة بالجهة، واضحة البيان، نيِّرة البرهان، يتداولها أهل العرفان (١)، وقد قلت عند الاطلاع عليها أبياتًا أرسلتها إليه تحريضًا عليها» ثمَّ ذكر هذه الأبيات، والتي منها:

بر أنَّه في الناس مفرد تبها العليَّة كي تسدَّد لعقودها بالحقِّ نطَّـد فمعارجُ الألبابِ تُخُد فاقرأ لها وازقاً مرا وأقري السلام على الذي

(۱) وتصديقًا لهذا فقد جاء في بعض النسخ الخطية لهذا الكتاب قيود تملكات لعدد من العلماء منهم: الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله تعالى صاحب «فتح المجيد» كما في خاتمة النسخة (ه)، وجاء على طرّة نسخة الأصل قيد تملك باسم الشيخ محمد بن عبد اللطيف بن عبدالرحمن، وجاء على طرّة (م) قيد تملك باسم فهد بن أحمد الحنبلي أرّخ في سنة (١٢٧٥هـ) ـ وقد طُيس هذا القيد ـ وقيد ثاني باسم الشيخ عبد العزيز بن صالح المرشد أرّخ في سنة (١٢٨٦هـ)، وقيد ثالث باسم سالم بن ناصر بن حسن. كما أنّه قد جاء في مقدمة مطبوعة «معارج الألباب» للشيخ محمد حامد الفقي ـ رحمه الله ـ أنَّ أصل هذا الكتاب كان عند الشيخ عمر بن حسن بن حسين آل الشيخ، ثمّ دفعه إلي الشيخ محمد حامد الفقي ـ رحمه الله ـ [انظر: مقدمة معارج الألباب صلاح) (الطبعة الرابعة). وأيضًا قد نقل عنه بعض العلماء في مصنفاتهم كالعلامة الشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ إلا أنّه لم يشر إلى اسم الكتاب أو مؤلفه مكتفيًا بالقول: «قال بعض العلماء» كما في تيسير العزيز الحميد ص/٢٢٦، والمنقول أصله موجود في ص/٢٢٦، والمنقول أصله موجود في

لا زال يقهر خصمَه عن خيرِ خلقِ اللَّه لا يا من يريد حجاجَه هل من يهزُ عصا كمن أم هل ترى البلُور يكسر ثمَّ الصلاة على النَّبي

سأدلة تملى وتسرد عن من لهى بالرَّسم والحد خفِّض عليك عساك تُرشَد في الحرب ينتضي^(١) المهنَّد^(٢) صخرةً صمَّاءَ جلْمَد؟ وآله الأطهار من يد^(٣)

□ المبحث التاسع: موقف المخالفين من الكتاب.

تذكر بعض المصادر التي بين أيدينا أنَّ المخالفين للنَّعمي ـ وهم مفتو المذاهب الأربعة بالحرم المكي الشريف ـ لمَّ اطَّلعوا على هذا الكتاب، وما اشتمل من ردِّ وإيراد، بأدلة شرعية وحجج عقلية نيَّرة البرهان انجابوا^(٤) وسكتوا ولم ينطقوا ببنت الشَّفة (٥).

يقول الشيخ عبد الرحمن البهكلي رحمه الله: «فلمَّا اطَّلع السيِّد على تلك الجوابات، تجرَّد للردِّ عليها، وألَّف هذا المؤلف الذي جعله في حكم الرسالة، وردَّ عليهم جميع ما أوردوه بواضح الأدلة، وبينَّ لهم المعلول والعلَّة، فلما اطلَّعوا عليه لم ينطقوا ببنت شفة، ولا ظهر عليهم شيءٌ من أنوار المعرفة» (٢).

⁽١) ينتضي: يقال: نضى السيف من غمده، وانتضاه إذا أخرجه. انظر: لسان العرب (١٤/ ١٨٢).

⁽٢) المهنّد: المهند في الأصل يطلق على السيف المطبوع من حديد الهند، يقال: سيف مهنّد، وهندي، وهنداوي. انظر: نفس المصدر (٥/١٥) مادة «هند».

⁽٣) خلاصة العسجد ق/٥٠٠.

⁽٤) انجابوا: أي انقطعوا مأخوذة من الجَوْب وهو القطع. انظر القاموس المحيط (١٧٥/١).

 ⁽٥) أي ولو بكلمة. يقال: ما كلمني ببنت الشفة أي ولو بكلمة. انظر: لسان العرب (٧/
 ١٥٧) مادة «شفه».

⁽٦) خلاصة العسجد ق/٢٠٤.

□ المبحث العاشر: الملاحظات على الكتاب:

وقبل الشروع في بيان الملاحظات على هذا الكتاب أرى من المناسب التنبيه على مسألتين:

الأولى: أنَّه ليس من شرط العالم أنَّه لا يخطىء، بل الخطأ وارد عليه؛ وبيان خطأ العالم لا يقدح في علمه ولا يقلّل من شأنه كما أنَّه في المقابل لا يرفع من شأن المبين ولا يدل على كمال علمه؛ لأنَّه ربما ظنَّ صواب العالم خطأً.

الثانية: أنَّ المؤلف ـ رحمه الله ـ لم يقع منه خطأ عقدي يقدح في سلفية عقيدته، بل كان منضبطًا بأصول السلف وقواعدهم في جميع ما قرَّر وحرَّر من مسائل اعتقادية في هذا الكتاب، على الرغم من كثرة الأهواء والبدع المحيطة بمجتمعه الذي قد عاش فيه.

وهذه المآخذ التي سأذكرها إنمًا هي وجهات نظر بدت لي من خلال قراءتي لهذا الكتاب، لولا أنَّ أمانة البحث العلمي تقتضي إيرادها لما أوردتها. فمن أنا بجنب النُّعمى رحمه الله؟!!

ومجمل هذه المآخذ على نوعين:

النوع الأول: مآخذ منهجية في التصنيف.

النوع الثاني: مآخذ علمية.

أمًّا النوع الأول فإنَّ ممَّا يؤخذ عليه فيه أنَّه لم يلتزم بالوحدة الموضوعية التزامًا كاملًا؛ فكان ـ أحيانًا ـ لا يجمع جميع ما يتعلَّق بالمسألة في المكان الواحد، ولذا بجده ـ أحيانًا ـ يقول: «وقد قدَّمنا إشارة إلى شيء من هذا فاعطفه على ما هنا» كما في مسألة الولاية (١).

وممًّا يؤخذ عليه أيضًا: كثرة التكرار في بعض مباحث الكتاب؛ ولعلَّ هذا راجع إلى طبيعة من يخاطبهم المؤلف من قرَّاء أهل زمانه الذين خيَّم الجمود على

⁽١) انظر: النص المحقق ص/٥٣٠.

أذهانهم بسبب التقليد؛ ولذلك فهو يلح ويكرِّر عسى أن يفهم هؤلاء مراده، وراجع أيضًا لعموم البلوى كما بينَّ ذلك المؤلف نفسه حيث قال: «وهذا البحث (۱) وإن تكرَّر شيء منه، أو تلَّونت العبارة فيه مع اتحاد الحاصل فلا ضير في ذلك لعموم البلوى بذلك الخيال البارد، الذي تكلمنا لإخماد ناره وطمس أثاره... إلى قوله: كأنَّه التوحيد أول البعثة لأنسهم بنقيضه» (۱).

وممًّا يؤخذ عليه أيضًا أنَّه يميل في بعض الأحيان إلى أسلوب الحذف والإيجاز؛ فهو وإن كان أسلوبًا عربيًا معروفًا إلَّا أنَّه يشعر القارئ الذي لم يتذوَّق اللغة العربية بأنَّ هناك سقطًا في بعض مواضع الكتاب؛ ولكن ليس الأمر كذلك مع التأمُّل والتدبُّر.

كما أنّه قد يؤخذ عليه التطويل والإطناب في بعض الأمور الظاهرة، كما في مسألة الدعاء؛ وقد تنبّه المؤلف ـ رحمه اللّه ـ لذلك فقال معتذرًا: «ولعلّك تقول: هذا تطويل في شيء لا خفاء به، فإنْ دعوتَ اللّه، ودعا زيدٌ عَمْرًا في قبره لشفاء مريض، أو إياب غائب، أو تفريج كربة، ودعا المشركون أوثانهم لمثل ذلك: شيء ظاهر قريب، وبعد الأنس بلائحة دين الإسلام يمتاز التوحيد ممّّا سواه. فقل لي: ما تريد بهذا التكثير؟.

فأقول: الأمر كما تذكر، بالنظر إلى الجملة، وأمَّا مع ملاحظة متعلَّقات البحث، وذيوله وتفاصيله ولوازمه، وتفريع الكلام فيها. فلا بُعْدَ في عَدِّهِ أو بعضه ضروريًّا. وليس القصد إلَّا إلى تقرير: أنَّ دعاء اللّهِ: هو التوحيد، وما سواه شرك» (٣) انتهى.

وأمَّا النوع الثاني من المآخذ ـ وهي المآخذ العلمية ـ فإنَّ ممَّا يؤخذ عليه فيه ما يلي:

⁽١) يشير بذلك إلى نقض مقالة التقليد والقول بتعذر الاجتهاد في هذه الأعصار.

 ⁽٢) النص المحقق ص/١٤.

⁽٣) النص المحقق ص/٧١٦ ـ ٧١٧.

أولًا: أنَّه ـ رحمه اللَّه تعالى ـ أراد أن يبطل دعوى وقوع الإجماع على حسن البناء على القبور فجعل يهوِّن من مسألة الإجماع من حيث العموم، فيقول بأنَّ الإجماع مختلف في وقوعه، وفي حجيته، وفي إمكان نقله، حتى قال: «وعامَّة ما بأيدي الناس من الأقوال والمذاهب في علمي وعملي، ماحاشا الضروريات الدينية، التي ابتنى الالتفات إلى هذه الملة الغراء على إدراكها عند العام والخاص، إلَّا من لا يُعَد؛ فكلامنا ليس فيها، وإثمًا هو فيما عداها فهو ثمًا لا يصح دعوى الاتفاق من كلَّ علماء الأمَّة في عصر أو مطلقًا عليه»(١). انتهى

فكلامه هذا يُشْعِر بأنَّه ـ رحمه اللَّه ـ لا يرى تحقَّق وقوع الإجماع في غير الضروريات الدينية، بل قد جزم بذلك في موضع آخر حيث قال: «إنَّ تحقق الاتفاق في غير الضروريَّات في مقام المنع جزمًا، وإمكانه لاحق به أو لا يغني، إن سلم»(٢). انتهى.

وهذا المذهب. كما علَّقتُ عليه في موضعه. قال به النَّظام من المعتزلة وبعض الشيعة؛ حيث لا يرون تصوَّر وقوع الإجماع على أمرٍ غير ضروري؛ وهو قول مجانب للحق والصواب؛ إذ الصواب ما عليه أكثر العلماء من تصوُّر وقوع الإجماع في غير الضروريات الدينية بل تحقُّقه كما سيأتي (٣).

ولعلَّ هذا راجع إلى طبيعة المجتمع الزيدي الذي قد نشأ فيه المؤلف ـ رحمه اللَّه ـ ؛ فكما هو معلوم فإنَّ الزيدية على طريقة المعتزلة في المعتقد، وإن كان المؤلف ـ رحمه اللَّه ـ يخالفهم ويجانب عقائدهم الفاسدة ـ كما مرَّ في عقيدته ـ إلَّا أنَّه لم يسلم من بعض شبهاتهم في هذا الباب ـ أعنى باب الإجماع.

ثانيًا: أنَّه جعل حاصل الاجتهاد الكامل هو أخذ الأحكام من أدلتها(٤)؛ وهذا

⁽١) النص المحقق ص/ (٣٣٥).

⁽٢) النص المحقق ص/ (٤١٤).

⁽٣) انظر: التعليق بهامش ص/ (٣٣٥ ـ ٣٣٦) من النص المحقق.

⁽٤) انظر: النص المحقق ص/ (٢٩٥).

خلط ظاهر من المؤلف ـ رحمه الله ـ في ما يسوغ فيه الاجتهاد وما لا يسوغ فيه؛ فإنَّ الاجتهاد لا يسوغ إلَّا فيما لا نصَّ فيه؛ فلا اجتهاد فيما دلَّ عليه نصٌ ظاهر من الكتاب أو السنَّة، وليس فيما دلَّت عليه النصوص إلَّا الاتباع فقط.

يقول الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي ـ رحمه الله ـ: «والعمل بالوحي هو الاتباع كما دلَّت عليه الآيات. ومن المعلوم الذي لا شك فيه أنَّ اتباع الوحي المأمور به في الآيات لا يصح اجتهاد يخالفه من الوجوه، ولا يجوز التقليد في شيء يخالفه.

فاتضح من هذا الفرق بين الاتباع والتقليد، وأنَّ مواضع الاتباع ليست محلًا أصلًا للاجتهاد ولا التقليد.

فنصوص الوحي الصحيحة الواضحة الدلالة السالمة من المعارض لا اجتهاد ولا تقليد معها ألبتَّة، لأنَّ اتباعها والإذعان لها فرض على كل أحد كائنًا من كان كما لا يخفى.

وبهذا تعلم أنَّ شروط المجتهد التي يشترطها الأصوليون إثَّما تشترط في الاجتهاد؛ وموضع الاتباع ليس محلَ اجتهاد؛ فجعل شروط المجتهد في المتبع مع تباين الاجتهاد والاتباع وتباين مواضعهما خلط وخبط، كما ترى»(١).

هذا ما وقفت عليه من مآخذَ على هذا الكتاب، وهي لا تقلّل من شأن قائلها شيئًا، بل ما هي إلّا قطرة مغمورة في بحر فضائله وجميل مسائله؛ ولكن من ذا الذي تُرضى جميعُ شمائله؟.

* * *

⁽١) أضواء البيان (٩/٧ ٥٤ - ٥٥). وانظر كلام ابن القيّم في «إعلام الموقعين» (٢٨٨/٣).

□ المبحث الحادي عشر: الأعمال السابقة في الكتاب والملاحظات عليها.

لقد سبقني في العمل في هذا الكتاب فضيلة الشيخ العلامة محمد حامد الفقي رحمه الله؛ حيث قام بإخراج هذا الكتاب ولأول مرة على أصل خطّي واحد ـ كما بين ذلك في خاتمة مطبوعته (١) ـ ولا شك أنَّ صنيعه هذا سعي مشكور وجهد بإذن الله مأجور، نابع من حبّه الشديد وحرصه الأكيد على نشر العقيدة الصحيحة وبيانها للناس؛ فهو يشكر على ذلك؛ وأتمثل ما قاله ابن مالك في ألفيته، فأقول:

وهو بسبقي حائزٌ تفضيلا مستوجبٌ ثنائي الجميلا(٢).

فله قصب السبق والفضل؛ غير أنّه ـ رحمه اللّه تعالى ـ قد وقع منه تصرّف في أصل هذا الكتاب في مواطن كثيرة بلغت أكثر من (١٩٠٠) موضعًا، وكان قصده في ذلك حسنًا وهو: أن يبين الغريب ويوضّح المشكل؛ وذلك تقريبًا لأسلوب الكتاب الذي يمتاز بالجزالة والرصانة وقوة العبارة حتى يسهل فهمه لعامّة الناس؛ وكان حقّه ـ رحمه اللّه ـ أن يجعل ذلك في الحاشية أو بين حاصرتين، لكن قد يُعتذر للشيخ محمد حامد الفقي ـ رحمه اللّه ـ بأنّ وسائل الطباعة في عصره قد لا تساعده في ذلك، أو أنّ مناهج البحث لم يكن معمولًا بها في زمنه.

وقد أثبت من تلك التصرُّفات في الحاشية ما رأيتُ أنَّه يخدم النص من شرحٍ لغريبٍ أو عودٍ لضمير؛ مبيِّنًا ذلك بقولي: «كما بُينٌ في المطبوعة» أو «كما أشير إليه في المطبوعة»؛ وذلك للاستفادة من نظر الشيخ محمد حامد الفقي ـ رحمه اللَّه تعالى.

وقد تبيَّنت لي هذه التصرُّفات من خلال مقابلتي لمطبوعته مع النسخة الفريدة التي اعتمد عليها رحمه الله(٣).

⁽١) انظر: مطبوعة معارج الألباب ص/٢٥٦، بتحقيق محمد حامد الفقى.

⁽۲) ألفية ابن مالك ص/٦.

⁽٣) وهذه النسخة . كما سيأتي في مبحث وصف النسخ . قد تحصلت على صورة منها من مركز المخطوطات والتراث التابع لجمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت، وعليها اسم الشيخ محمد حامد الفقي، وبعض التعليقات على هوامشها بخطه . رحمه الله.

وقد قمت بدراسة هذه التصرُّفات فألفيتها في الغالب لا تخرج عن الآتي: أولًا: تصرُّفات بالزيادة:

- كزيادة كلمة تكون كاشفة للمعنى الذي عبر عنه المؤلف ـ رحمه الله ـ بلفظ غريب أو مختصر.

الغريب مثاله: «الأيادي والنعم» بدل «الأيادي» كما في ص/٤ و السطر الثاني من أسفل (١) مقارنة بما في ص/٢ و السطر ٣ من النص المحقق «وفي تطبيق اليدين في الركوع في الصلاة» بدل «وفي التطبيق في الصلاة» كما في ص/٩٧ السطر الأول من النص المحقق.

والمختصر مثاله: «ما صدر عنهم» بدل «ما عنهم» كما في ص/٦٥ السطر ١٠ مقارنة بما في ص/٣٦ السطر ٥ من النص المحقق، و«من لم يقف ما ليس له علم به» بدل «من لم يقف» كما في ص/٦٥ السطر ١٤ مقارنة بما في ص/٢٠ السطر ٩، و«وحقيقة أمرها» بدل «وأمرها» كما في ص/٧٠ السطر ٨، مقارنة بما في ص/٣٤ السطر ٦ من النص المحقق، و«الوجه والدليل» بدل «الوجه» كما في ص/٢٠ السطر ٣ مقارنة بما في ص/٤١٧ السطر ٩ من من النص المحقق. ص/١٠٠ السطر ٣ مقارنة بما في ص/٤١٧ السطر ٩ من من النص المحقق، وص/٢٠ السطر ٧ من النص المحقق، وص/٢٠ السطر ٥ من أسفل مقارنة بما في ص/٣٢٠ السطر ٣ من النص المحقق، وص/٤٩ السطر ٥ من أسفل مقارنة بما في ص/٠٠٠ السطر ٣ من النص المحقق، وص/٤٠ السطر ٢ من أسفل مقارنة بما في ص/٢٠٠ السطر ٣ من النص المحقق، ص/٠٠٠ السطر ٣ من أسفل مقارنة بما في ص/٢٠٠ السطر ٣ من النص المحقق، ص/٠٠٠ السطر ٣ من أسفل مقارنة بما في ص/٢٠٠ السطر ٣ من النص المحقق، ص/٠٠٠ السطر ٣ من أسفل مقارنة بما في ص/٢٠٠ السطر ٣ من النص المحقق، ص/٠٠٠ السطر ٣ من أسفل مقارنة بما في ص/٥٠١ السطر ٣ من النص المحقق، ص/٠٠٠ السطر ٣ من أسفل مقارنة بما في ص/٥٠١ السطر ٣ من النص المحقق، ص/٠٠٠ السطر ٣ من أسفل مقارنة بما في ص/٥٠١ السطر ٣ من النص المحقق، ص/٥٠١ السطر ٣ من أسفل مقارنة بما في ص/٥٠١ السطر ٣ من النص المحقق، ص/٥٠١ السطر ٣ من أسفل مقارنة بما في ص/٥٠١ السطر ٣ من النص المحقق.

⁽۱) اعتمدت الطبعة الثانية لمطبوعة «معارج الألباب» بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي ـ رحمه الله تعالى ـ الصادرة عن مطابع الرياض في العام (۱۹۷۳م)؛ وذلك لأنها الأكثر تداولًا بين الناس؛ نظرًا لكونها وزعت مجانًا على نفقة بعض المحسنين جزاهم الله خيرًا، كما يبدو أنّها مصورة عن الطبعة الأولى.

- أو كزيادة أل التعريف. مثاله: «الحكيم» بدل «حكيم» كما في ص/٩٢ السطر ٣ مقارنة بما في ص/٩٩ السطر ٥ من النص المحقق، و«الشيء» بدل «شيء» كما في ص/٤٠ السطر ٩ مقارنة بما في ص/٠٠ السطر ٤ من أسفل من النص المحقق.

_ أو كزيادة جملة أو جمل، وهي في الغالب لا تخرج عن الموضوع الذي يتكلَّم فيه المؤلف ـ رحمه اللَّه ـ كما في ص/٤١ السطر (١ ـ ٤) مقارنة بما في ص/٤٥٢ السطر (٣ ـ ٥) مقارنة بما في ص/٤٥٢ السطر (٣ ـ ٥) مقارنة بما في ص/٩٩٥ (فقرة ١) من النص المحقق، وص/١٧٢ السطر (٩ ـ ٣) مقارنة بما في ص/٩٩٥ (فقرة ٢) من النص المحقق.

_أو كزيادة لأول آية اقتصر المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ على عجزها. انظر على سبيل المثال: ص/١٨٨ السطر ١٠ مقارنة بما في ص/١٥٧ السطر ١ من النص المحقق، وص/١٨٨ السطر ١٤ مقارنة بما في ١٥٧ السطر ٤ من النص المحقق.

_أو كزيادة لتمام آية اقتصر المؤلف ـ رحمه الله ـ على صدرها. انظر على سبيل المثال: ص/٦٣ السطر ٥ من أسفل مقارنة بما في ص/٣٢ السطر قبل الأخير من النص المحقق، وص/٥٠ السطر ٢ و٣ مقارنة بما في ص/٤ ٥ السطر ٢ و٣ من النص المحقق، وص/٠٠ السطر ١ و ٢ من أسفل مقارنة بما في ص/٢٨ السطر ٢ و٣ من النص المحقق، وص/٠٠ السطر ٢ من السفل مقارنة بما في س/٢٨٦ السطر ٢ من النص المحقق. _ أو «إلى قوله» أو «إلى أن قال»، أو غير ذلك: انظر لهذا بكلمة: «حتى قال» أو «إلى» أو «إلى قوله» أو «إلى أن قال»، أو غير ذلك: انظر لهذا النوع من التصرّفات ص/٥٨ السطر ٨ من أسفل مقارنة بما في ص/٨٤٦ السطر ٢ من أسفل من النص المحقق، وص/٩٩ السطر ٩ من أسفل مقارنة بما في ص/٣٨٦ السطر ٢ من أسفل مقارنة بما في ص/٣٨٦ السطر ٢ من النص المحقق، وص/٩٩ السطر (٤ و١٣) مقارنة بما في ص/٣٨٢ السطر ٧ من النص المحقق.

_أو كزيادة آية كاملة أو آياتٍ لم يذكرها المؤلف أصلًا. انظر على سبيل المثال: ص/٢٠١ السطر ٤ من النص المحقق،

وص/٢٣١ السطر (٥ ـ ٨) مقارنة بما في ص/٧٣٩، وص/٢٣٤ السطر (١٠ ـ ١١) مقارنة بما في ص/٧٤٦ السطر ٧ من النص المحقق.

- أو كزيادة كلمة «قوله تعالى» أو «وقوله» عند بداية الآيات التي يذكرها المؤلف ـ رحمه الله. انظر على سبيل المثال: ص/٢٢ السطر ٧ مقارنة بما في ص/٥٢٧ السطر ٣٠٠ المقارنة بما في ص/٥٢٧ السطر (٢، ١١) مقارنة بما في ص/٥٢٧ السطر (٧) من النص المحقق.

- ومن أمثلة الزيادة أيضًا: كلمة «قوله في الحديث» أو «قوله على عند بداية الأحاديث. انظر لهذا النوع: ص/١٩٠ السطر ٦ من أسفل مقارنة بما في ص/٣٦٧ السطر ٢ من أسفل مقارنة بما في ص/٣٦٧ السطر ١ من أسفل مقارنة بما في ص/٧٥٧ السطر الأخير. السطر ١ من أسفل، وص/٧٤٧ السطر ١ مقارنة بما في ص/٧٧٥ السطر الأخير. - أو كزيادة ألفاظ الترضي عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم. انظر ص/١٠١ السطر ٨ من أسفل مقارنة بما في ص/٤٤٣ السطر الأول من النص. ثانيًا: تصرُّفات بالإبدال.

الشيخ ـ رحمه الله ـ كثيرًا ما يبدل كلمةً بكلمةٍ أخرى، وهي في الغالب تكون مرادفة لها في المعنى.

مثال المرادف: - «حظر» بدل «امتناع» كما في ص/٣٤ السطر ٨ مقارنة بما في ص/٥٠ ص/٥٣٦ السطر ٨ من النص المحقق، و «بتقديس» بدل «بعظمة» كما في ص/٥٠ السطر ٩ مقارنة بما في ص/٢٨٧ السطر ٣ من النص المحقق، و«نادرة قليلة» بدل كلمة «نزرة» كما في ص/٥٨ السطر ٥ من أسفل مقارنة بما في ص/٨٨٦ السطر ٥ من أسفل مقارنة بما في ص/٨٩ السطر ٦ من النص المحقق، و«وقال» بدل «وأعرب» كما في ص/٦٩ السطر ٦ من أسفل مقارنة بما في ص/٤٠ السطر ٨ من النص المحقق، «استقرّ» بدل «ركد» كما في ص/١٠٠ السطر ٢ من النص المحقق، «استقرّ» بدل «ركد»

مثال المحيل للمعنى: - «حتى تركتم من قولنا» بدل «حتى تركتم لقولنا» كما في ص/٥٠ السطر ١٤ مقارنة بما في ص/٢٨ السطر (٨) من النص المحقق، و«يحذو حذو» بدل «يحذي» كما في ص/٢١ السطر ٥ مقارنة بما في ص/٣٤٣ السطر الأخير من النص المحقق، و«لا يظن الإقدام عليه إلا صادق متيقظ» بدل «لا يظن الإقدام عليه من صادق متيقظ» كما في ص/٩٦ السطر ٨ السطر من أسفل مقارنة بما في ص/٤٠٤ السطر ٦ من النص المحقق، و«متجرّدًا» بدل «متجرّمًا» كما في ص/١٧ السطر ٨ مقارنة بما في ص/١٥ السطر ٢ من أسفل من النص المحقق. «يا اللّه برحمتك» بدل «يا الله يا سواه» كما في ص/٢٤٢ السطر ١ مقارنة بما في ص/٢٤٢ السطر ١ مقارنة بما في ص/٢١٠ السطر ١ من أسفل من النص المحقق. «يا اللّه برحمتك» بدل «يا الله يا سواه» كما في ص/٢٤٢ السطر ١ مقارنة بما في ص/٢٤٢ السطر ١ من النص المحقق.

وقد يبدل كلمةً بكلمةٍ أخرى قد يكون المؤلف ـ رحمه الله ـ تركها قصدًا.

ومثال ذلك قول المؤلف - تعليقًا على قصيدة شركية قد نقلها - «وماذا أبقى هذا المتكلّم الخبيث خالقه من الأمر ؟» فأبدل الشيخ محمد حامد الفقي كلمة «المتكلم» بكلمة «المشرك» فصار الكلام: «وماذا أبقى هذا المشرك الخبيث خالقه من الأمر ؟» كما في ص/١٥ السطر ١٠ مقارنة بما في ص/١٥ السطر ٢ من النص المحقق.

قلت: فلعلَّ المؤلف ـ رحمه الله ـ عدل عن هذه العبارة التي أبدلها المحقق ـ رحمه الله ـ تورُّعًا عن الحكم على المعينُّ.

ومن صور تصرُّفاته بالإبدال أيضًا: إبدال المضمر بالظاهر. ومن أمثلته: «ركَّب ربُّه فيه» بدل «ركِّب فيه» كما في ص/٩٤ السطر ٣ من أسفل مقارنة بما في ص/٩٦ السطر ٢ من النص المحقق، و«طلبه الله» بدل «طُلِب» كما في ص/٩٦ السطر ٧ مقارنة بما في ص/٣٠٤ السطر ١ من النص المحقق، «وقوم شعيب قالوا» بدل «وهؤلاء قالوا» كما في ص/٣٢٧ السطر ٢ من أسفل مقارنة بما في ص/٣٣٧ السطر ٩ من أسفل مقارنة بما في ص/٣٣٧ السطر ٩ من النص المحقق.

ثالثًا: تصرُّفات بالزيادة مع الإبدال:

وهذه كثيرة. انظر على سبيل المثال: 0/7 السطر 1 من أسفل مقارنة بما في 0/7 السطر 0/7

رابعًا: تصرُّفات بالزيادة مع الحذف:

وهذا النوع مثاله: «وقد حثَّ اللَّه تعالى بني آدم عليه ودعا كل الناس للاهتداء به بدل قول المؤلف «وقد حثَّ تعالى عليه ودعا إلى تيمُّمه» كما في ص/٦٣ السطر ٢ من النص المحقق، وأيضًا: السطر ٢ من أسفل مقارنة بما في ص/٣٢٣ السطر ٢ من النص المحقق، وأيضًا: «وفي غير تلك الحادثة لغفلة عنها لا عن قلَّة فطنة» بدل قول المؤلف «في غير تلك الحادثة بمئنة لا مظنَّة» كما في ص/٦٤ السطر ١٠ من أسفل مقارنة بما في ص/٥٢ السطر ٢٠ من أسفل مقارنة بما في ص/٥٠ النص المحقق.

خامسًا: تصرفات بالحذف أوالإسقاط:

وهذه من أمثلتها: «الأمر» بدل «والأمر» كما في ص/٩٢ السطر ٤ مقارنة بما في ص/٩٥ السطر ٦ من النص المحقق، و«كذكر» بدل «وكذكر» كما في ص/١٣١ السطر ٧ من أسفل مقارنة بما في ص/٢٠٥ السطر ٦ من النص المحقق. سادسًا: تصرُفات بالتقديم والتأخير.

من أمثلتها: «الآن جملة» بدل «جملة الآن» كما في ص/ ٦٠ السطر ١٣ مقارنة بما في ص/ ٣١ السطر ٣ من النص المحقق، و«التأخير والتقديم» بدل «التقديم والتأخير» كما في ص/ ٦٠ السطر ١ من أسفل مقارنة بما في ص/ ٣٠ السطر (٥)، و«دراية ورواية» بدل «رواية ودراية» كما في ص/ ٧٠ السطر (١٣ - ١٤) مقارنة بما في ص/ ٣٤ السطر (١٣ - ١٤) من النص المحقق.

• تصرُّفات لضرورة السياق:

كما في ص/ ٩١ السطر ٩ من أسفل مقارنة بما في ص/ ٩٩ السطر ٤ من النص المحقق، وص/ ٩٠ السطر ٣ من أسفل مقارنة بما في ص/ ٤٣٩ السطر ٣ من النص المحقق، وص/ ١٢٣ السطر ١ من أسفل مقارنة بما في ص/ ٤٨٠ - ٤٨١ من النص المحقق.

• تنبيه:

وقد تكون هذه التصرُّفات في بعض الأحايين موافقةً لما في بعض النسخ الأخرى من فوارق، فلا يعني بالضرورة أنَّه ـ رحمه اللَّه ـ قد اعتمد على تلك النسخ.

ومًّا يلاحظ عليه أيضًا أنَّ عمله في التحقيق لم يتجاوز مع إخراج الكتاب سوى تخريج الآيات وذلك في المتن وعلى طريقة الأرقام حيث جعل الرقم الأول هو رقم السورة في المصحف، والثاني هو رقم الآية في السورة. كما أنَّه لم يعلِّق في الحاشية إلَّا تعليقاتٍ يسيرة جدًا وفي مواضع قليلة إلَّا أنَّها مع قلتها مفيدة جدًّا، وقد أثبت بعضها لمناسبتها المقام مع الإشارة إلى أنَّها من تعليقاته ـ رحمه اللَّه تعالى.

ومَّا يلاحظ على مطبوعته مع كثرة التصرُّفات كثرة الأخطاء فيها.

كما أنّه قد اشتغل اثنان من طلبة العلم في تخريج أحاديث هذا الكتاب، معتدين في ذلك تحقيق الشيخ محمد حامد الفقي المطبوع، ولم يعتمدا على أيّ نسخة أخرى، وهما الشيخان الفاضلان على حسن عبد الحميد الحلبي - وفقه الله - وأبو المنذر سعيد بن علي الأشهبي أحد طلبة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله؛ وهذا يعدُّ منهما خدمة جليلة لهذا الكتاب.

وممًّا يحسب للأشهبي أنَّه قد توسَّع نوعًا ما في التخريجات وصوَّب الأخطاء الحديثية الواقعة في هذا الكتاب؛ وذلك بالرجوع إلى مصادرها ومقابلة الأسانيد عليها كما هو واضح من عمله، فجاء عمله أفضل بكثير من سابقه في الفضل؛

وقد استفدت كثيرًا من تخريجاتهما. فجزاهما الله خيرًا وبارك في جهودهما. وبعد هذا العرض المجمل عن الدراسات السابقة وصورة العمل فيها يَتَبَيَّن لنا أنَّ الكتاب بحاجة إلى تحقيق علميِّ دقيق يخدم نصَّ الكتاب وما اشتمل عليه من جوانب علمية في فنونٍ متعددة. وهذا ما عقدت العزم عليه مستمِّدًا من الله تعالى وحده ـ العون والسداد.



الفَصْيِلُ الثَّابِي

دراسة موضوع الكتاب

وفيه مبحثان:

□ المبحث الأول: إجمال موضوع الكتاب وتحليل محتوياته.

□ المبحث الثاني: تفصيل أهم موضوعات الكتاب.

		·	
•			

المبحث الأول

إجمال موضوع الكتاب وتحليل محتوياته

ذكر المؤلف. رحمه الله. بخط يده على غلاف نسخة الأصل موضوع الكتاب وغايته، فقال: «معارج الألباب في مناهج الحق والصواب لإيقاظ من أجاب بحسن بناء المشاهد والقباب ونسي أيضًا ما تضمنته من المفاسد وهي عجب من الخطوب العجاب، وأحال أخذ الحكم من دليله في هذه الأعصار فسدً باب الحكمة وفصل الخطاب، وعطّل عن الانتفاع في هذه الأزمان بعلم السنّة والكتاب، إلى غير ذلك ممّا يأتيك فيه . إن شاء الله . أحسن تحرير وجواب».

فموضوع الكتاب إذن هو في الردِّ على المجيبين بحسن وضع المشاهد والقباب على القبور القائلين بتعذَّر الاجتهاد وامتناع أخذ الأحكام من أدلتها في هذه العصور. وهذا ما ذكره المؤلف بعد ذلك في سبب التأليف للكتاب بقوله: «وسبب إنشاء هذا المؤلف وصول أجوبة من مكة المشرفة في شأن هدم المشاهد والقباب، وأنَّه أمر منكر ممنوع أخطأ من أجازه وأوجبه في هذه الأعصار، تمسكا منه بالأمر بتسوية القبور والنهي عن اتخاذها مساجد، وأشباه ذلك من النصوص المشهورة في الصحيح وغيره. قالوا لتعذَّر الاجتهاد في هذه الأعصار وامتناع أخذ أيِّ حكم من دليله فيها، ثمَّ انسحب الكلام في تلك الأجوبة إلى نكت سوى ما ذكرنا عنها يستظرفها ناظرها مع ما مرَّ؛ والكل في أقل من كراسة. فاقتضى الحال أن كتبنا هذا للإيقاظ ودفع أوهام وغفلة جاوزت، وبيان أنَّ كل ذلك تأصيلًا وتفصيلًا صدر لا عن نظر وتدبَّر كما تقف عليه إن شاء الله»(١). اهد.

وأمَّا عن تحليل محتوياته فقد بدأ التُّعمي ـ رحمه اللَّه ـ كتابه هذا بمقـدِّمة ذكر فيها بعد الحمد والثناء على اللَّه تعالى المُختص بالحكم والقضاء، والصلاة والسلام

⁽١) غلاف نسخة الأصل، وهي بخط المؤلف ـ رحمه الله.

على النبي المصطفى الشير (١) السبب الباعث له على إنشائه لهذا الكتاب، وتاريخ تأليفه، ودعا فيها إلى وجوب الرجوع إلى الكتاب والسنَّة لمباشرة أخذ الأحكام من دلائلهما، لا أن يدين المرء بقول بشر يصيب ويخطئ، ويعلم ويجهل، ولم يجعله اللَّه تعالى حجة على عباده.

كما نبّه فيها على خطأ منهج المقلّدة في الاستدلال على جواز البناء على القبور اعتمادًا على ما وجدوه في كتب الفروع المذهبية بناءً على ما أصَّلوا من تعذَّر الاجتهاد، وامتناع أخذ الحكم بالدليل في هذه الأعصار. ثمَّ بَيِّنَ كيف أنَّهم قد نقضوا هذا الأصل الذي أصَّلوه لمَّا طفقوا يستدلون على جواز البناء على القبور، وساق شيئًا من كلامهم في هذا (٢). ولعلَّ هذا تمهيد منه ـ رحمه الله ـ على ما سيذكره في ثنايا هذا الكتاب.

ثمَّ حصر كلامه بعد ذلك في الردِّ على هؤلاء المفتين؛ وذلك في ثلاثة أبواب. الباب الأول جعله في أبحاث متفرِّقة تتعلَّق بتلك الأجوبة وقد قسمه إلى فصول فجعل الفصل الأول في نقض ما استدلوا به على جواز البناء على القبور، وتحريم هدم ما بني عليها رواية ودراية. ومن ذلك حديث: «من آذى لي وليًا فقد آذنته بالحرب» حيث زعموا أنَّ في هدم القباب أذية لأولياء الملك الوهّاب، فبينَّ المؤلف ورحمه الله تعالى ـ بأنَّ الاستدلال بهذا الحديث مترتب على جواز أخذ الحكم من دليله في هذه الأعصار وهم يمانعون فيه؛ فدلَّ هذا على تناقضهم وعلى بطلان أصلهم. ثمَّ إنَّه لا تلازم بين إيذاء الولي، وتخريب ما بني من القباب عليه ممَّا أمر الشارع بهدمه؛ إذ إنَّ إيذاء الولي بامتثال أمر الله تعالى بهدم بناء عليه ممَّا أمر الشارع بهدمه أمر لا يكون.

ومن ذلك أيضًا استدلالهم بحديث: «ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله

⁽١) وهذا الحمد الذي صدَّر به المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ كتابه مناسب لما سيذكره بعد ذلك في ثنايا هذا الكتاب.

⁽٢) انظر: النص المحقق ص/٢٩٢.

حسن على حسن بناء القباب، فبين أن الاستدلال به مترتب أيضًا على جواز أخذ الأحكام من أدلتها في هذه الأعصار وهم يمانعون فيه فدل أيضًا على تناقضهم، وعلى بطلان أصلهم. ثمّ نقض استدلالهم بالأثر رواية ودراية ؛ أمّّا رواية فهو ليس حديثًا كما زعم المستدل به بل هو أثر موقوف على عبد الله بن مسعود في . وأمّّا دراية فهو لا دلالة فيه على ما ذكروا من إجماع المسلمين على حسن البناء على القبور إذ هذا يحتاج إلى نقل صحيح مفصح عن اتفاق كلمتهم على حسن وضع القباب، وهذا ما لا سبيل إليه ألبتة. ثمّ استطرد ـ رحمه الله تعالى ـ في مسألة الإجماع ؛ فبين أنّ في شرائطه، وفي حجيته، وفي إمكان نقله خلافًا؛ وذلك حتى يُبطل استدلالهم بدعوى الإجماع على حسن وضع المشاهد والقباب.

وأمَّا الفصل الثاني: فقد جعله في تحليل السبب الداعي لهؤلاء المفتين إلى نقل تلك النقول التي نقلوها من كتب الفروع المذهبية بشأن جواز البناء على القبور؛ فبينَّ وحمه الله وأنَّ الأمر لا يخلو: إمَّا أن يكونوا قصدوا بإيراد تلك النقول تعريفَ من ينتمي إليهم وإعلامَه بما تضمنته هذه الكتب؛ فهذا لغوَّ لأنَّه حاصل عليه جملةً أوتفصيلًا؛ ولا فائدة في إعلام من هذا حاله.

أو يكونوا قصدوا بإيراد تلك النقول تقرير إجماع الأئمة الأربعة على جواز البناء على القبور فهذا أبعد في السقوط تأصيلًا وتفصيلًا. أمَّا تأصيلًا فإنَّ اتفاق الإئمة الأربعة بل وأتباعهم ليس بإجماع ولا حجة؛ إذ إنّهم بعض الأمّة ضرورة، والمعتبر في الإجماع إنّما هو كليّة الأمّة لا بعضيّتها. وأمَّا تفصيلًا فإنَّ هذا كذب وافتراء على الأئمة؛ إذ المنقول عنهم إنكار وضع المشاهد والقباب. ثمَّ أخذ وحمه اللّه - في إيراد أقوال الأئمة الأربعة في تحريم البناء على القبور؛ فأورد قول الإمام الشافعي وحمه الله -: «أدركت الأئمة بمكة يهدمون البناء على القبور، والفقهاء لا يعيبون ذلك»، وقول الإمام مالك وحمه الله - لمَّا سئل عن البناء على القبور -: «لا خير فيه».

أو يكونوا قصدوا بإيراد تلك النقول من فروع مذاهبهم الإفصاح على المخالف

والاستظهار على ضعف مقالته؛ فهذا لا يليق إذ إنَّ المخالف معه من الأدلة الصحيحة الصريحة القاضية على أقوالهم بالفساد والبطلان.

وأمًّا الفصل الثالث: فقد جعله تأمُّلات في أقوال هؤلاء المفتين وما تفضي إليه من الباطل والفساد، وما فيها من المخالفة لأمر الرسول على القاضي بهدم تلك المشاهد والقباب؛ كقول على على الهيَّاج الأسدي: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله أن لا تدع تمثالاً إلا وطمسته ولا قبرًا مشرفًا إلا سويته». ثمَّ استطرد النعمي في ذكر مفاسد البناء على القبور وما تفضي إليه من شرك وبدع وفجور. ثمَّ نقل أقوالاً من كلام هؤلاء المفتين نقلوها عن الشعراني فيها الدعوة الصريحة إلى التعلَّق بأصحاب القبور، وطلب الحوائج منهم؛ فذكر من ذلك نقلهم لما نقله الشعراني عن بعض مشايخه: «إنَّ الله يوكل بقبر كل ولي ملكًا يقضي حوائج الناس»، وقول شمس الدين الحنفي: «من كانت له حاجة فليأت قبري أقضها له»، الناس»، وقول شمس الدين الحنفي: «من كانت له حاجة فليأت قبري أقضها له»، عنم موته حيث كان يأتي إليه في قبره كل يوم فيتعلم منه علم الشريعة، وأقام حيفة بعد موته حيث كان يأتي إليه في قبره كل يوم فيتعلم منه علم الشريعة، وأقام على ذلك خمس عشرة سنَّة حتى أكمل له علم الشريعة، ثمَّ تشاغل المؤلف على ذلك خمس عشرة سنَّة حتى أكمل له علم الشريعة، ثمَّ تشاغل المؤلف . وحمه الله تعالى ـ بنقض هذه القصة؛ وبينَّ مدى سخافتها.

وأمّا الفصل الرابع - وهو أطولها - فقد جعله النّعمي في نقض ما ذهب إليه هؤلاء المفتون من القول بانقطاع الاجتهاد من القرن الرابع اعتمادًا على ما نقلوه من كلام الحافظ ابن حجر - رحمه اللّه - بأنّ الاجتهاد بأنواعه قد انقطع من القرن الرابع»؛ فبينٌ عدم صحة نسبة هذه المقالة إلى الحافظ ابن حجر - رحمه اللّه - وذلك أنّ كتب الحافظ تأبى عليه صدور مثل ذلك منه، إن كان هو المقصود بقولهم: «الحافظ»، وأمّا إن قصدوا «الهيتمي» فلا يضرُّ صدور ذلك منه إن صحَّ أيضًا. ثمّ بينٌ أنّهم قد اضطَّربوا في تحديد تعيين زمن هذا الانقطاع هل هو في القرن الثالث أو الرابع أو الخامس؟ على اختلاف بينهم.

ثُمَّ أشار إلى تناقض المفتي الشافعي البينِّ حيث قال: إنَّ السبب المانع من

تحصيل الاجتهاد في هذه الأعصار هو فقد آلاته ثمَّ أخذ يقول هل ادَّعى الاجتهاد أحد من أصحاب الشافعي الذين طبَّقوا الأرض علمًا، وملؤوها حذقًا وفهمًا إلخ. مبيَّنًا أنَّ من طبَّق الأرض علمًا وملأها حذقًا وفهمًا فقد حصَّل شروط الاجتهاد، وبلغ الذروة فيه؛ إذ تعذره لتعذر شروطه وقد أحاط بها، واستولى عليها.

ثمَّ بينَّ أنَّ أصحاب الشافعي مكاذبون له في دعواه عليهم: أنَّ أحدًا منهم لم يدعي الاجتهاد؛ فإنَّهم بين مشهود له بذلك وبين مدع هو له. ثمَّ عدَّ ـ رحمه الله ـ جملةً من علماء الشافعية بين مدع هو للاجتهاد وبين مشهود له به (١).

ثمَّ بينَّ النُّعمي ـ رحمه اللَّه ـ سبب هذه المقالة ومنشأها، وهو الغلو في الأسلاف، ثمَّ أخذ ـ رحمه اللَّه ـ في بيان فساد تلك المقالة وذلك من كلام هؤلاء المفتين أنفسهم؛ حيث طفقوا يستدلون على جواز البناء على القبور بعد أن أرسلوا تلك المقالة.

ثمَّ أخذ يورد عليهم أسئلة إلزاميَّة بشأن التقليد، وكيف عرفوا أنَّه هو الصحيح، وأنَّه طريق نجاةٍ؟ إمَّا يقولوا: ببرهان. فهو خاصية الاجتهاد وأخذ الحكم من دليله وقد منعوه؛ وإمَّا أن يقولوا: بلا بيِّنة ولا برهان؛ فلا أغرب من شيء لا يستبان رشده، ولا يعلم هداه.

ثمَّ أخذ بعد ذلك يدلِّل على إمكان الاجتهاد في هذه الأعصار فذكر من ذلك: أنَّ اللَّه تعالى قد أمر بتدبُّر كتابه ومعرفة أحكامه وفقه شرائعه، ولم يخص بذلك أحدًا دون أحد، ولا من تقدَّم دون من تأخر، وأنَّ اللَّه تعالى قد جعل الكتاب والسنَّة أمرين خالدَيْن على مر الأزمان لأخذ الأحكام منهما؛ والقول بتعذر الاجتهاد تعطيل لهذه الثمرة المجتناة منهما.

ثمَّ أشار إلى خطأ اعتماد المقلِّدة على تلك الكتب المذهبية وذلك لما فيها من التباين والتدافع والاختلاف ومصادمة المأثور.

ثُمَّ أَخذ بعد ذلك في الاستدلال على فساد التقليد؛ فبينَّ أنَّ كل إمام متَّبع

⁽١) انظر: النص المحقق ص/٢٨١ ـ ٢٨٤.

يصيب ويخطىء، ويعلم ويجهل، ويوجد في كلامه الاختلال والقصور، والضعف والوهم؛ وهذا أمر يجده كل من نظر في كتب المقالات والخلافيات. ثمَّ بينَّ أنَّ المقلِّدة يوافقون في ذلك كما هو مقتضى حكمهم بذلك في حق مخالفيهم من الفرق والمذاهب الأخرى.

ثمَّ استطرد النعمي - رحمه اللَّه - في مسألة الإجماع وذهب إلى أنَّ الموجود بأيدي الأُمَّة - غير الضروريات الدينية - حقيقة لا توهمًا - من الأقوال والمذاهب، والعقائد والنحل إنَّما هو مذهب آحاد منهم يجوز فيها ما أشار إليه - رحمه اللَّه - من شعوب الاختلال، فلا يصح دعوى الاتفاق عليه من كل علماء الأُمَّة في عصر أو مطلقًا أو في شخص منه.

ثمَّ أخذ يدلِّل على ما ذكر من أنَّ كل إمام يخطئ ويصيب، ويعلم ويجهل؛ فساق أقولًا عن السلف ـ منهم الأئمة الأربعة ـ تدل على أنَّهم فاتهم بعض العلم؛ فذكر من ذلك قول الإمام مالك ـ رحمه اللَّه ـ أنَّه لما سئل عن أربعين مسألة أجاب في ستٍ وثلاثين منها برلا أدري».

ثمَّ أشار النَّعمي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ إلى أنَّ العلم في هذه الأزمان صار أكثر تيسُّرًا مما كان عليه في سالف العصور، وبينَّ سبب ذلك وهو أنَّ المتقدمين قد تعبوا لنا في جمع شتات العلوم، وقرَّبوها لنا أكمل تقريب ورتبوها أحسن ترتيب، ونوَّعوها على الأبواب والفصول، وحروف المعجم لتكون أدنى إلى الحصول. وهذا ممَّا يجعل الاجتهاد أكثر تيسُرًا في هذه العصور؛ فلا وجه إذن للقول بالتعذُّر. ثمَّ أشار بعد ذلك إلى سعة علوم المتأخرين، ومثَّل لذلك بالحافظ ابن حجر

تم اشار بعد دلك إلى سعه علوم المتاخرين، ومثل لذلك بالحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله؛ حيث كان يذكر في المسألة الواحدة أكثر من أربعين قولًا كما في ساعة الجمعة، وليلة القدر كما هو حاصل صنيعه في «فتح الباري»، وبالعلائي في «شرح حديث ذي اليدين»، وبابن دقيق العيد حيث كان يذكر في الحديث الواحد جمًّا كثيرًا من الفوائد تزيد على ثلاثمئة كما في «الإمام».

ثمَّ تناول بعد ذلك تعريف الاجتهاد عند الأصوليين بالنقد والمناقشة والتحليل،

وتوصَّل إلى أنَّ أقرب التعاريف إلى الصواب هو ما ذكره البرماوي في ألفيته حيث قال: «وأمَّا في الاصطلاح فهو علم حكم شرعي من دليلي تفصيلي». انتهى ثمَّ أخذ يعضُد ما ذهب إليه: بأنَّ اجتهاد السلف علم غير محيط وبيَّن وجه ذلك.

ثُمَّ ختم هذا الفصل بالكلام على بعض مفاسد القول بتعذُّر الاجتهاد في هذه الأعصار، مبيِّنًا أنَّه لو لم يكن في ذلك إلَّا تعطيل ثمرة الكتاب والسنَّة لكفي. ثمَّ أودع النعمى - رحمه اللَّه - بعد ذلك فصلًا خامسًا وجعله متصلًا بما قبله؛ حيث ناقش فيه قول قائلهم: «ولا يدعي الاجتهاد في زماننا هذا إلَّا من جهل شروط الاجتهاد، وعري عن علم أصول الفقه. إذا علمت هذا فيحرم دعوى الاجتهاد وأخذ الحكم بالدليل وإن طابق الواقع لقصور نظره أخذًا من قوله تعالى: ﴿ فَسَنَالُوا أَهْلَ ٱلذِّكْرِ ﴾ أي المجتهدين ﴿ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ أي أخذ حكم من دليله... إلخ كلامه». فأشار ـ رحمه الله ـ إلى ما في هذا القول من التدافع والتناقض؛ حيث إنَّ القائل حرَّم أخذ الأحكام من أدلتها ثمَّ جعل يستدل على ذلك. ثمَّ أخذ يورد عليه أسئلةً إلزاميةً تقضى على قوله هذا بالفساد والبطلان. مفادها ما يلى: أنَّ مثل هذا الكلام لا يصدر إلَّا من أحد اثنين، إمَّا من عارفٍ لشروط الاجتهاد ليمانع المدعى له على بصيرةٍ وعلم بها؛ فيلزمه والحالة هذه أن يكون مجتهدًا لأنَّه قد حصَّل شروط الاجتهاد، أو من غير عارف بشروط الاجتهاد؛ فلا يحق له والحالة هذه أن يكاذب المدعى للاجتهاد، لأنَّه لا يدري هل المدعِي محصِّلًا لتلك الشروط أم لا؟.

ثمَّ انسحب كلام المؤلف بعد ذلك إلى أمور متفرِّقة ومباحث متنوَّعة تقضي على هذا القول بالفساد والبطلان. ثمَّ توصَّل إلى الحقيقة الماثلة وهي القول بإمكان الاجتهاد في هذه الأعصار فقال ـ رحمه الله ـ: «وحينئذ فلا مانع لأحد من البشر أن يشارك في الجملة أولئك النفر ـ يعنى في الاجتهاد إلخ»(١).

⁽١) النص المحقق ص/١٤.

ثمَّ ختم هذا الفصل بكلام جيِّد لأبي محمد العز بن عبد السلام في ذمِّ التقليد؛ نقله بلفظه من «قواعد الأحكام»، مشيرًا - رحمه اللَّه - بعده إلى السبب الداعي له إلى نقله؛ وهو إعلام المخالف بأنَّ أكابر العلماء موافقون له فيما قرَّر وحرَّر في هذا الباب.

ثمَّ انتقل ـ رحمه اللَّه ـ إلى الفصل السادس وهو آخر فصول هذا الباب. وهذا الفصل قد خصَّصه للذبِّ عن الصنعاني، و شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيِّم؛ وسبب ذلك كما بينَّ المؤلف أنَّ هؤلاء المفتين لمَّا كانوا لا يعرفون إلَّا حرفة التقليد زعموا أنَّ القائل باتجاه وجوب تخريب المشاهد والقباب ـ وهو الصنعاني ـ قد قلَّد ابن تيمية ـ رحمه اللَّه ـ؛ فبينُ أنَّ الصنعاني ـ رحمه اللَّه ـ من أبعد الناس عن التقليد وخير دليل على ذلك كتبه الكثيرة التي تنادي بمنع التقليد، كما أنَّه في خصوص هذه المسألة قد أبرز حجته وحرَّر من البرهان ما استطاع؛ فلا وجه لقولهم: إنَّه قلَّد ابن تيمية.

ثمَّ ختم هذا الباب بثناءِ عاطرٍ جميل على شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيِّم، وذلك تبرئة لجانبهما من افتراءات هؤلاء المفتين وغيرهم من القبوريين فبينَّ أنَّهما إمامان جليلان لاحقان بأماثل السلف كالشافعي وأحمد وإسحاق.

ثمّ انتقل النعمي - رحمه الله - إلى الباب الثاني. وفي هذا الباب أورد جملةً من الأحاديث والأخبار الصحيحة القاضية بتحريم البناء على القبور، وتجصيصها والكتابة عليها واتخاذها مساجد. وقد نقل هذه الأحاديث بأسانيدها من كتب السنّة مبتدئًا بصحيح البخاري ثمّ مسلم ثمّ سنن أبي داود ثمّ النسائي، ثمّ الترمذي ثمّ ابن ماجة ثمّ مسند الإمام أحمد ثمّ معجم الطبراني الكبير ثمّ مسند البزار. ثم بين رحمه الله أنّ جميع ما نهى الله عنه ورسوله على قد وقع بسبب تلك المشاهد والقباب، وأشار إلى بعض مفاسد البناء على القبور ثمّ بينٌ رحمه الله أنّ تحريم البناء على القبور ثمّ بينٌ رحمه الله أن تحريم البناء على القبور أمر شهير في كتب أهل المذاهب الأربعة، ونقل كلام ابن حجر الهيتمي في ما يتعلق بكبيرة اتخاذ القبور مساجد وإيقاد السرج عليها حجر الهيتمي في ما يتعلق بكبيرة اتخاذ القبور مساجد وإيقاد السرج عليها

والطواف بها واستلامها والصلاة إليها.

ثمَّ نقل بعده كلامًا طويلًا لابن القيِّم من «إغاثة اللهفان» في حدود الأربعين صفحة من صفحة (٢٥٤ ـ ٢٠٥) (١) في تحريم البناء على القبور، وما ترتب عليها من شرك وبدع وفجور، مبيِّنًا غرضه من ذلك، وهو الاكتفاء به عن نقل نصوص الأئمة الأربعة في تحريم البناء على القبور؛ حيث إنَّ ابن القيِّم قد نقل عن الشافعي وأحمد وغيرهما، وعن كبار أتباعهما في خصوص هذه المسألة.

ثمَّ ذكر بعد ذلك تتماتٍ وشروحٍ لبعض كلام صاحب «إغاثة اللهفان» كالتنبيه على التماس الشفاعة من دون تعبُّد، وكالاستتشفاع بدعاء الرجل الصالح وغيرهما.

ثمَّ بينَّ النُّعمي ـ رحمه اللَّه ـ الغاية من نقل أقوال أهل المذاهب في خصوص هذه المسألة، وهي بيان أنَّ هذه المسألة ـ وهي استحسان وضع البناء على القبور ـ مسألة شهيرة معروفة الشناعة والقبح بين الفضلاء، وأنَّ شناعتها وقبحها عند أهل المذاهب الأربعة خاصة ـ دع غيرهم ـ متداولة في كتبهم، لا كما يتوهم هؤلاء المفتون المقلدون أنَّ القائل بقبح ذلك شذَّ في هذا الزمان، وخالف الإجماع.

ثمَّ استطرد ـ رحمه اللَّه ـ في مسألة الإجماع، ونقل مذهب ابن سريج فيه وهو أنَّ الإجماع إنِّما هو الحق. فأينما وجد الحق فهناك الإجماع.

ثمَّ حتم هذا الباب بعرض أسئلةٍ إلزامية في شأن التقليد قاضية عليه بالفساد والبطلان، وهذه قد تكرَّرت عند المؤلف في الباب الأول.

ثمَّ انتقل بعد ذلك إلى الباب الثالث: وهو آخر أبواب هذا الكتاب وأطولها. وفي هذا الباب ساق النعمي ـ رحمه اللَّه ـ ألفاظًا من ذلك السؤال وتلك الأجوبة بشأن إبقاء المشاهد والقباب وأشار إلى ما فيها من باطلٍ وفساد؛ فبينَّ أنَّ منشأ السؤال باعثه من «زبيد» اليمن متجرِّمًا على هدم القباب والمشاهد الذي وقع

⁽١) هذا التحديد بناء على النص المحقق. وأمًّا في أصله «إغاثة اللهفان» فهو في حدود ٣٢ صفحة من ص/٢١٠ إلى ص/٢٥٢ من المجلد الأول.

بأرض اليمن.

ثمَّ استطرد بكلام طويل في بيان موقف أعداء هذا الدين من المسلمين لو علموا بتعذر الاجتهاد عند المسلمين.

ثمَّ عاد إلى سوق ألفاظ ذلك السؤال وناقش عباراته؛ فناقش السائل في معنى كلمة «الولاية» في قوله: «أصلح اللَّه العلماء» وفي معنى كلمة «الولاية» في قوله: «قبب الأولياء».

ثمَّ انتقل منه إلى أجوبة المفتي الحنفي؛ فناقشه في نسبته إلى النبي على قول: «ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن»، وفي مسألة الإجماع من حيث العموم، وفي قوله: «وقد اتفق أرباب الألباب من أهل كل شريعة وملَّة على تمييز أهل الفضل وترجيح كل منصف نظر من كان قبله، وقوله: «قد استمر السلف الصالح، والخلف الناجح، على وضع القباب والتوابيت»، وقوله: «ولا ريب أنَّ الإنكار لا إنكار ذلك من بعدهم فيه كمال التشنيع عليهم»، وقوله: «على أنَّ الإنكار لا يسوغ إلَّا ما أجمع على إنكاره وحرمته»، وقوله: «فلا ينكر الحنفي على الشافعي يسوغ إلَّا ما أجمع على إنكاره وحرمته»، وقوله: «فلا ينكر الحنفي على الشافعي الأرحام»، وقوله: «وقد تقرر في قواعد المذهب المعتبر الواضح: أنَّ درء المفاسد مقدم على جلب المصالح».

ثمَّ انتقل منه إلى أجوبة المفتي الشافعي؛ فساق كلامه بطوله الذي لخصه من كتب فروع الشافعية في تفصيل هدم البناء على القبور وشروطه. ثم بينَّ ـ رحمه اللَّه ـ أنَّ هذه التفاصيل وهذه الشروط التي ذكروها في جواز الهدم قد قضت على إطلاق حديث: «وأن لا تدع قبرًا مشرفًا إلَّا سويته» وألغته عن إفادته، وجعلت محلَّه أضيق محل؛ وهو حيث تجتمع هذه الشروط التي ذكروها(١)، وفي هذا تحريف صريح لمعنى الحديث الذي ينادي بإطلاق الهدم بلا قيْد أو شرط.

ثمَّ ناقش قوله: بأنَّ غاية أمر زوَّار تلك القبور هو التوسُّل إلى اللَّه تعالى بالأقربين

⁽١) انظر هذه الشروط في النص المحقق ص/٥٩٥ ـ ٥٩٧.

في قضاء الحوائج، وأنَّ العوام لا يحسنون العبارة فتقع منهم عبارات موهمة بمنزلة اللغو في اليمين، فلا يؤاخذون بها. وقد أطال التُعمي - رحمه اللَّه تعالى - في مناقشة هذا القول؛ وذلك لما فيه من الاعتذار لشرك العوام؛ فبينَّ أنَّ ما يقع من هؤلاء العوام عند القبور من سؤال أصحابها، والاستغاثة بهم في تفريج الكربات ودفع الملمَّات هو شرك ووثنية، وليس عبارةً موهمةً بمنزلة اللغو في اليمين كما زعم ذلك المفتي. ثمَّ ساق صورًا كثيرة من شرك العوام وأقوالهم الشنيعة في هذا المقام.

ثمَّ أبطل نية الوساطة؛ فبينَّ أنَّها لا محل لها حال دعائهم الصالحين من دون اللَّه تعالى.

ثمَّ أشار بعد ذلك إلى عقيدة غلاة الصوفية في الأولياء وهي ـ كما بينَّ ـ إعطاؤهم أولياءهم حقَّ التصرُّف والتصريف في الكون، وأنَّهم بولاية تمكينية عامِّة تؤهلهم لذلك. وأشار إلى من شرح كلامهم في ذلك من أهل العلم كالشيخ تقي الدين الفاسي والمحقق الأهدل في «شرح دعاء أبي حربة» وأبي بكر المقري الشاوري، وبينَّ أن قصيدته الرائية مشهورة في هذا المقام.

ثمَّ انسحب كلامه بعد ذلك إلى مسائل متفرِّقة فذكر من ذلك: تشابه القبوريين ودعاة الأوثان في طلب الشفاعة من الأموات، وذلك حتى يبطل زعم القبورية بأنَّ المشركين الأوائل كانوا يدعون الأصنام لذواتها ويعتقدون استقلالها بالنفع من دون الله تعالى. فبينَّ وحمه الله أنَّ المشركين الأوائل لم يكونوا يدعون تلك الأصنام لذواتها بل غايتهم هو طلب الزلفي والقربي بشفاعتها لهم عند الله تعالى كما هو الحال عند القبوريين بدليل قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلًا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ اللَّهُ مِن دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا ﴾، وقوله: ﴿ وَالَّذِينَ التَّهَدُوا مِن دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا ﴾، وقوله: ﴿ وَالَّذِينَ التَّهَدُوا مِن دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا ﴾ ، وقوله: ﴿ وَالَّذِينَ التَّهَدُوا مِن دُونِهِ قَولِيهِ قَولِيكَ مَا فَعَ اللَّهِ لَنُهُ اللَّهِ لَهُ اللَّهِ لَا اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الل

ثمَّ تناول بعد ذلك الدعاء ومنزلته من العبادة؛ فبينَّ أنَّه هو العبادة أو مخها، وأنَّ السجود بعض أنواعه ومعانيه.

ثُمَّ تطرَّق بعد ذلك إلى معنى العبادة في اللغة وفي الشرع؛ فبينَّ أنَّها في الشرع

تشمل الترك والعمل والاعتقاد ثمَّ ساق الأدلة من القرآن الكريم على هذه الأنواع الثلاثة للعبادة.

ثمَّ انتقل بعد ذلك إلى تفسير العبادة على سبيل توسع المجال مَّا يجعلها مرادفة للتوحيد.

ثم بينً ـ رحمه الله ـ أنَّ الرسل صلوات الله وسلامه عليهم قد أطلقوا العبادة من دون شرح أو تقييد وما ذاك إلَّا لوضوح المقصود منها. ولكن لمَّا حصل اللبس والحفاء في مفهوم العبادة عند أهل زمانه احتاج إلى هذه المبالغة في الشرح والتبيين. ثمَّ أطال البحث بعد ذلك في معنى «الدعاء» شرعًا وبينَّ أنَّه بهيئة وصفة وطبيعة لا يجوز معها صرفه لغير اللَّه تعالى موضحًا ذلك بالكلام على شروط صحة الدعاء في قوله: «فالدعاء باعتبار ذاته لا أنَّه يلزم متعلَّقًا، كذلك لا يصدق معناه، إلَّا إذا ارتبط به طلب حصول المطلوب للتمكُّن منه، والقدرة عليه بالذات من المدعو وتوجيه المسألة نحو قدير متمكِّن، ولا يتوقَّف حصول المطلوب إلَّا على تعلَّق إرادة المدعو إيًّاه وإقبالها عليه وإنَّ من معناه عجز المخلوق عن تحصيل متعلَّقه، واختصاص ذي القدرة الشاملة به، وصلاحية المحل الذي تستقبله به للقيام بسؤلك، والعلم بما فيه الخير لك، من سرعة الإجابة إلى ذلك أو تأخيره، أو صرف ما هو أعظم أو مثل، أو ادخار أشرف منه، إلى غير ذلك» (١).

ثمَّ تطرَّق إلى إنفصال معنى التوسُّل عن معنى الدعاء قائلًا: «وبهذا كلَّه تعرف انفصال ما سنذكره من هذه الأمور الآتية عن جهة الدعاء، ومباينتها لها، وإن كان الأمر ظاهرًا. فلا يضر تعدد جهات المعرفة... إلى آخر كلامه»(٢).

ثمَّ أشار ـ مستفهمًا ـ إلى سِرِّ التخصيص في «إياك نستعين». ثمَّ استطرد في بيان انفصال شأن المخلوق عن شأن خالقه وبارئه، وأنَّه أمر متقرِّر في الفطر والبديهيات وقضت به الضروريات فضلًا عن الأديان السماويات مبيِّنًا أنَّ للخالق جلَّ وعلَّا

⁽١) النص المحقق ص/٦٦٩ ـ ٣٧٠.

⁽٢) النص المحقق ص/٦٧٢.

جليلَ شأنه وما يخصه من الأسماء والصفات الدالة على كمال قدرته وحكمته، وللمخلوق شأنه من الصفات اللائقة بعجزه وضعفه.

ثمَّ بينَّ أنَّ من أعظم الشرك إخراج شيءٍ من مقتضيات أسماء اللَّه وصفاته ونسبتها إلى المخلوق الضعيف العاجز.

ثمَّ تطرَّق إلى شرك الوثنيين وبينَّ أنَّه لم يكن في شيء من صفات الربوبية كالخلق والرزق والإحياء والإماتة بإضافتها إلى أصنامهم أو كانوا يعتقدون في تلك الأصنام التصرُّف والتصريف استقلالًا أو نيابة بل كان شائع شركهم وتنديدهم وعامَّته هو في طلب الشفاعة منها. وساق الآيات الدالة على إقرارهم بربوبية اللَّه تعالى.

ثمَّ تطرَّق بعد ذلك إلى معنى اتخاذ الأنداد وبينَّ أنَّه: صرف خاص حقِّ اللَّه تعالى للسِوَى والغير من دون خلع الصفات العليَّة التي لأجلها كان اختصاص اللَّه تعالى بالعبادة وإلقائها على ذلك الغير.

ثمَّ عاد ثانية إلى معنى العبادة وأنواعها. فبينَّ أنَّ العبادة ليست محصورةً في السجود والصلاة والصيام حاصَّة بل هي شاملةٌ لغيرها، وأنَّ عبَّاد القبور لا ينفكون عنها بحال.

ثمَّ عاد إلى ذكر صور من شرك العوام وتنديدهم في هذا المقام.

ثمَّ انتقل بعد ذلك إلى بيان أنَّ الشرك هو من القول على اللَّه تعالى بلا علم، ومن الدين الباطل الذي لم يأذن به اللَّه تعالى مستشهدًا بقوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ هَا لَهُ مَن اللَّهُ مَا اللَّهُ عَالَى اللَّهُ عَالَى وَحَرَّثُ حِجْرٌ لَا يَطْعَمُهُا إِلَّا مَن نَشَاهُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَكُم حُرِّمَتُ فَلَهُورُهَا وَأَنْعَكُم لَلَا يَذَكُرُونَ السَّمَ اللَّهِ عَلَيْهَا اَفْتِرَاتَهُ عَلَيْهُ الآية (١)، وبقوله: ﴿ وَقُلْ اللَّهُ لَكُمْ مِن رَزْقٍ فَجَعَلْتُم مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَاكُم قُلْ ءَاللَّهُ أَذِن الكُمْ أَلَى اللَّهُ لَكُمْ مِن رَزْقٍ فَجَعَلْتُم مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَاكُم قُلْ ءَاللَّهُ أَذِن لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ اللَّهُ الآية (٢) وغير ذلك من الآيات.

5

⁽١) الأنعام، الآية رقم (١٣٨).

⁽٢) سورة يونس، الآية رقم (٩٩).

ثمَّ تطرَّق بعد ذلك إلى مقتضيات صحة العبادة وصلاحيتها، مبيِّنا أنَّ العبادة لا تكون صالحة محمودةً إلَّا إذا كانت عن سبب صحيح، ومقتضي حقِّ، ولمحلِّ هو حقيق بها كذلك. ثمَّ بينَّ كيف أنَّ المشركين أضاعوا النظر في السبب والمحل لمَّا صرفوا العبادة لغير اللَّه تعالى.

ثمَّ بينَّ أنَّ العبادة والدعاء يتعاقبان في الكتاب العزيز ممَّا يدل على أنَّهما بمعنىً واحد وذكر الآيات الدالة على ذلك، والتي من أصرحها قوله تعالى:

﴿ وَمَنْ أَضَلُ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ اللّهِ مَن لَا يَسْتَجِيبُ لَهُۥ إِلَى يَوْمِ ٱلْقِيَاعَةِ وَهُمْ عَن دُعَآيِهِمْ غَلِفِلُونَ ﴿ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءُ وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَلْفِرِينَ عَن دُعَآيِهِمْ غَلِفِلُون ﴾ (١) ثمّ بينٌ أنَّ قوله ﷺ: «الدعاء هو العبادة» هو الوجه لمَّا تقدَّم من اتحاد معنى الدعاء والعبادة.

ثم استطرد في بيان كيف ألْتبس الشرك بالتوحيد على كثير من الناس مع كونه من أبين البيّنات وأوضح الواضحات في الكتاب العزيز؟ وذكر سبب ذلك: وهو أنَّ غايتهم التلاوة دون التفقه والتدبُّر لمعانيه.

ثمَّ تكلَّم بعد ذلك عن ألفاظ الدعاء وكيف صرفها القبوريون لأوليائهم. ثمَّ تناول بالشرح والبيان معنى ولاية غير اللَّه مبيِّنًا أنَّها تكون بالطاعة وبالموافقة لمن أتَّخِذ وليًّا من دون اللَّه تعالى.

ثمَّ تكلَّم بعد ذلك عن دعاء غير اللَّه تعالى وبينَّ أنَّه إخراج للدعاء عن محله وموضوعه. ثمَّ استطرد في بيان منزلة الدعاء ومكانته مبيِّنًا أنَّه هو العلم المشهور في العبادة، وأنَّه في القرآن أكثر تنصيصًا وبيانًا لمعناه بالمقارنة مع غيره من العبادات.

ثمَّ تناول معنى «العكوف» وبينَّ أنَّه عبادة بنفسه كالسجود، فلا يحتاج إلى متعلَّق مشيرًا بذلك إلى خطأ من فسَّر العكوف بالإقامة للعبادة. وذكر وجه ذلك من القرآن الكريم.

ثمَّ تطرَّق بعد ذلك إلى بيان عظم فتنة المقابر، وأنَّها أعظم من فتنة عمل قوم (١) سورة الأحقاف، الآياتان (٥-٦).

لوط، ومن تطفيف قوم شعيب منبّها بذلك على شدة اعتناء الرسل - صلوات الله وتسليماته عليهم - بالدعوة إلى التوحيد والتحذير من الشرك؛ حيث إنَّ المواضع التي حكى اللَّه تعالى فيها إنذار لوط لقومه في تلك الفاحشة وإنذار شعيب لقومه في التطفيف وإخسار الميزان قليلة بالنسبة لما حكى من إنذار الرسل أقوامهم في الشرك باللَّه تعالى.

ثمَّ استطرد بعد ذلك في بيان معنى قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَنَوُا شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنُ بِهِ اللَّهُ ﴾ (١) مبيِّنًا أنَّ مفرعي المذاهب قد توسَّعوا في تكثير هذا الباب، أي القول في الدين بلا برهاني ولا دليلٍ مبين؛ حيث يبنون الأساطين والقناطر من مسائل الأحكام على أساس منهار لا يحمل تِبْنَه.

ثمَّ تناول بعد ذلك الفرقة في الدين، ونبَّه على أمَّهات التحزُّب من النحل والفرق الضالة كالرافضة والخوارج والمعتزلة والأشاعرة مبيِّنًا أنَّ هذه الطوائف والفرق صارت رسومًا أثبت اعتبارًا من رواسي الأدلة. مشيرًا إلى السبب في ذلك: وهو التعصب وداعي الهوى.

ثمَّ دعا بعد ذلك إلى ترك التفرُّق والتحزُّب؛ وذلك بالانتساب إلى الإسلام لا غير، والتنقيب عن معالم الدين قائلًا: «والحازم: من قنع بالانتساب إلى الإسلام حسب، ونقَّب عن معالم دينه، وباشر المذاق النظري»(٢).

ثمَّ تطرَّق إلى صور عبادة غير الله تعالى وأنواعها، مبيِّنًا أنَّها لا تنحصر في السجود لغير الله تعالى خاصَّة، بل تشمل صورًا عديدة، ثم مثَّل لتلك الصور بعبادة الشيطان وبعبادة الهوى، وبعبادة الأحبار والرهبان. ثمَّ بينَّ الفرق بين عبادة الشيطان وبين عبادة الرحمن.

ثمَّ تناول بالشرح والبيان معنى الشرك، مبيِّنًا أنَّه إرادة السَّوَى ـ أي سوى اللَّه ـ بالعمل، وجعله له، وإضافته له؛ فلا محلَّ لقصد التوسُّل.

⁽۱) سورة الشورى، آية رقم (۲۱).

⁽٢) النص المحقق ص/٧٤٥.

ثمَّ عقد بعد ذلك مقارنةً بين مشركي هذا الزمان والمشركين الأوائل مبيِّنًا أنَّ المشركين الأوائل كانوا أخف شركًا من مشركي هذا الزمان؛ وذلك لأنَّهم كانوا يفزعون إلى اللَّه تعالى عند الشدائد، كما حكى اللَّه تعالى ذلك عنهم بقوله: ﴿وَإِذَا مَسَكُمُ الضُّرُ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَ مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّالُهُ وقوله ﴿ وَإِذَا رَكِبُوا فِي اللَّهُ مَعْ اللَّهُ مَعْ اللَّهُ عَادٍ»، وأمَّا مشركوا هذا الزمان فلا يتوجُّهون إلَّا إلى أوليائهم في حالي الشدة والرخاء.

ثمَّ تناول بعد ذلك حالَ أهل التوحيد، وما هم عليه من تجريدهم التوحيدَ لربِّهم الحميد المجيد في كل ضيق وأمرِ شديد.

ثمَّ عاد مرةً أخرى إلى معنى التنديد مبيِّنًا أنَّه ليس من شرطه أن ينتحل للسوى من الأسماء والصفات والأفعال ما يختص به الحميد المجيد بل يكون بصرف خاص حقِّ اللَّه تعالى لذلك السِوَى أو الغير، وهو أن تتكيَّف له بكيفية العابدية وتتحقق له بصفة المربوبيَّة من دون أن تعتقد في هذا الغير صفات الربوبية.

ثمَّ أشار المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ إلى أنَّ عامَّة شرك الوثنيين هو هذا، إلَّا من جاوز طور عامة من كفر باللَّه تعالى؛ كفرعون القائل: «أنا ربكم الأعلى»، والنمرود القائل: «أنا أحى وأميت».

ثمَّ بينَّ أنَّ معنى قولهم: «أجعل الآلهة إلهًا واحدًا» هو في بيان ما كانوا عليه من تشريك ما يملكه اللَّه وما ملك، وليست تلك الآلهة عندهم كاللَّه تعالى في الصفات والأفعال.

ثمَّ تطرَّق إلى بيان معنى الإلحاد في أسماء اللَّه تعالى، مبيِّنًا أنَّه يكون بتسمية غيره ربًّا وإلهًا، وهذا يتحقق باتخاذ الأنداد مع اللَّه تعالى، والتقرُّب إليها بالسجود وغيره؛ لأنَّ الأسماء تابعة للمعاني.

ثمَّ ختم هذه المباحث المتفرِّقة بتلخيص سديد: بينَّ فيه أنَّ الدين الذي ارتضاه اللَّه تعالى بما شرع من العبادات واللَّه تعالى بما شرع من العبادات والمعاملات. ثمَّ بينَّ أنَّه لا يُشْكِلُ على هذا العملُ بحكم البراءة الأصلية؛ وذلك

لأنَّ لها اتصالًا بما شرع اللَّه تعالى وهو ما سَكَتَ عنه كما جاء في الحديث: «وسكت عن أشياء رحمةً لكم - غير نسيان - فلا تبحثوا عنها». أو يقال: إنَّ حكم البراء الأصلية مفروض غير موجود لقوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمُ مَّا وَرَآةَ ذَلِكُمْ ﴾ إلى غير ذلك من الأدلة التي استشهد بها رحمه الله.

ثمَّ استطرد بعد ذلك في مسألة الشفاعة بكلام طويل مبيِّنًا فيه أنَّ شأن اللَّه تعالى أعظم من أن يقاس بغيره، فيتخذ له الوسطاء والشفعاء.

ثمَّ تناول بعد ذلك الذب عن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - من افتراءات هؤلاء المفتين؛ حيث قالوا: «والذي أصَّل أصل هذه الفتوى، هو ابن تيمية، الضال المضل؛ حيث حرَّم زيارة القبور». فبينَّ أنَّ شيخ الإسلام - رحمه الله لم يمنع الزيارة مطلقًا، وإنَّما الذي منعه هو شدُّ الرحال إليها، وذكر بعض من وافقه من العلماء المعتبرين عند هؤلاء المفتين كالجويني والقاضيينْ حسينًا وعياضًا.

ثمَّ عقد بعد ذلك فصلًا في الرد على جواب المفتى المالكي، وفصلًا آخرَ في الرد على جواب المفتى الحنبلي.

ويلاحظ أنَّه في هذين الفصلين لم يطِل في البحث معهما. فلعلَّه اكتفى بما سبق من الردِّ على سلفيْهما؛ إذ هو كافِ في الجملة فأغنى عن إعادته. وبهذين الفصلين ختم النَّعمي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ كتابه هذا. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.





المبحث الثاني

تفصيل أهم موضوعات الكتاب

- وفيه ثلاثة مطالب:
- □ المطلب الأول: الاجتهاد.
- 🗖 المطلب الثاني: التقليد.
- □ المطلب الثالث: البناء على القبور.

المطلب الأول

الاجتهاد

- وفيه خمسة مقاصد:
- □ المقصد الأول: تعريف الاجتهاد في اللغة.
- □ المقصد الثاني: تعريف الاجتهاد في الاصطلاح.
 - □ المقصد الثالث: مجال الاجتهاد.
- □ المقصد الرابع: هل باب الاجتهاد منغلق في هذه الأعصار؟
- □ المقصد الخامس: مفاسد القول بانقطاع الاجتهاد في هذه الأعصار.

المطلب الأول

الاجتماد

• وفيه خمسة مقاصد.

□ المقصد الأول: تعريف الاجتهاد في اللغة.

الاجتهاد افتعال مأخوذ من الجُهْدِ ـ بضمٌ الجيم وفتحها ـ وهو الطاقة والمشقة (١)، وهو مصدر من جَهَدَ في الأمر جَهْدًا من باب نفع (٢).

والاجتهاد لغة هو عبارة عن استفراغ الوسع في تحقيق أمرٍ من الأمور^(٣)، ولا يستعمل إلَّا في ما فيه كلفة ومشقة، فيقال: اجتهد في حمل الرحى، ولا يقال اجتهد في حمل خردلة ونواة (٤٠).

□ المقصد الثاني: تعريف الاجتهاد في الاصطلاح.

عرَّف الأصوليون الاجتهاد بتعاريف كثيرة تختلف في ألفاظها، وتتفق في معانيها؛ ومن أحسن ما قيل في تعريفه: استفراغ الفقيه وُسْعَه لِدَرْكِ حكم شرعي على وجه يحسُّ من نفسه بالعجز عن المزيد عليه (٥).

□ المقصد الثالث: مجال الاجتهاد.

مجال الاجتهاد محدود، وهو: ما لا نصّ فيه أصلًا من كتابٍ أو سنَّة أو إجماع، أو ما فيه النصّ ولكن ليس خاليًا من المعارض له من جنسه؛ فلا يسوغ

- (١) انظر: القاموس المحيط (٥٨/١) باب الدال . فصل الجيم، ولسان العرب (٣٩٧/٢) مادة «جهد».
 - (٢) انظر: المصباح المنير ص/٤٣.
- (٣) انظر: القاموس المحيط (٥٥٨/١) باب الدال ـ الجيم، ولسان العرب (٣٩٧/٢) مادة «جهد». ولسان العرب (٣٩٧/٢) مادة «جهد».
- (٤) انظر: الإحكام للآمدي (١٦٩/٤)، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي (جـ١٤/٣).
- (٥) هذا التعريف للغزالي في المستصفى ص/ ٣٤٢. وانظر في حدَّه: الإحكام للآمدي (٤/ ١٦٩)، ونهاية السول (٤/٥١٥)، وشرح الكوكب المنير (٤/٥)، وشرح مختصر الروضة للطوفي (٥٧٦/٣)، وإرشاد الفحول (٢٩٥/٢-٢٩٦).

الاجتهاد في القطعيَّات وفيما يجب فيه الاعتقاد من الأصول الدّينيَّات؛ إذ لا مساغ للاجتهاد في مورد النص(١).

يقول الغزالي ـ رحمه الله ـ «والمجتهد فيه كل حكم شرعي ليس فيه دليل قطعي»(٢).

ويقول ابن القيِّم-رحمه الله: «والصواب ما عليه الأئمة أنَّ مسائل الاجتهاد ما لم يكن فيها دليل يجب العمل به وجوبًا ظاهرًا، مثل حديثٍ صحيحٍ لا معارض له من جنسه فيسوغ فيها-إذا عدم الدليل الظاهر الذي يجب العمل به-الاجتهاد لتعارض الأدلة أو لخفاء الأدلة فيها»(٣).

ويقول الشاطبي ـ رحمه الله: «محالُ الاجتهاد المعتبر هي ما ترددت بين طرفين وضح في كل واحد منهما قصد الشارع في الإثبات في أحدهما والنفي في الآخر، فلم تنصرف البتَّة إلى طرف النفي ولا إلى طرف الإثبات»(٤).

□ المقصد الرابع: هل باب الاجتهاد منغلق في هذه الأعصار؟

العلماء في الإجابة على هذا السؤال فريقان:

الفريق الأول: يرى أنَّ باب الاجتهاد أغلق منذ زمنِ طويل، وأنَّ الناس اليوم كالمجمعين على أنَّه لا مجتهد، وإلى هذا ذهب النووي^(°) والرافعي^(۲)، وهو مذهب كثير من الحنفية وقال به بعض المالكية^(۷).

⁽۱) انظر: شرح اللمع (۲/۰۵،۱۰۱،۱)، والواضح في أصول الفقه لابن عقيل الحنبلي (۱۰۵/۲)، وأصول الفقه للدكتور وهبة الزحيلي (۱۰۵٪۲).

⁽٢) المستصفى ص/٣٤٥، وانظر: المحصول للرازي (٣٩/٣/٣)، والبحر المحيط للزركشي (٢٧/٦).

⁽٣) إعلام الموقعين (٣/٢٨٨).

⁽٤) الموافقات (جـ١١٢/٤).

⁽٥) انظر: المجموع شرح المهذب (٧٦/١).

⁽٦) انظر: البحر المحيط للزركشي (٢٠٧/٦).

⁽٧) انظر: تيسير التحرير (٢٤٠/٤)، ومختصر ابن الحاجب مع شرحه بيان المختصر للأصفهاني (٧) انظر: ٣٦٤-٣٦٢)، والبحر المحيط (٢٠٧/٦)، وإعلام الموقعين (٢٧٦/٢).

وهؤلاء اختلفوا في تعيين بدء إغلاق باب الاجتهاد إلى أقوال كثيرة ما أنزل الله بها من سلطان. فقالت طائفة: ليس لأحد أن يختار بعد أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر بن الهذيل ومحمد بن الحسن؛ وهذا قول كثير من الحنفية. وقال: أبو بكر القشيري المالكي: ليس لأحد أن يختار بعد المئتين. وقال آخرون: ليس لأحد أن يختار بعد الأوزاعي ووكيع بن الجراح الرؤاسي وعبد الله بن المبارك. وقالت طائفة: ليس لأحد أن يختار بعد الشافعي. ومن هؤلاء من حكم بوجوب خلو العصر من المجتهد المطلق من بعد الأئمة الأربعة (۱).

والفريق الثاني: يرى أنَّ باب الاجتهاد لا يزال مفتوحًا؛ ونقل هذا عن كثير من العلماء منهم ابن مفلح وابن عقيل واختاره القاضي عبد الوهاب المالكي، وهو مذهب الحنابلة (۲)، وأيَّده السيوطي في «الردّ على من أخلد إلى الأرض وجهل أنَّ الاجتهاد في كلِّ عصر فرض» (۲)، والصنعاني في «إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد» (٤)، والشوكاني في «إرشاد الفحول» (٥).

• أدلة الفريقين:

استدل أصحاب القول الأول بقوله والله الله الله الله الله العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يُئقِ عالمًا اتخذ الناس رؤوسًا

⁽١) انظر في هذه الأقوال: الإحكام لابن حزم (جـ٢/٥٢٤)، وإعلام الموقعين (٢/٥٧٢-٢٧٦)، والبحر المحيط للزركشي (٢٠٧/٦)، وفواتح الرحموت المطبوع بهامش المستصفى للغزالي (٦٤٢/٢).

⁽٢) انظر: الواضح في أصول الفقه لابن عقيل (٢١/٥)، والمسودة ص/٤٧٢، وشرح الكوكب المنير (٦٤/٤)، وفواتح الرحموت المطبوع بهامش المستصفى (٦٤٢-٦٤١)، ومجموع الفتاوى (٢٠٤/٢٠)، والاجتهاد في الشريعة الإسلامية، القسم الأول للدكتور حسن أحمد مرعى ص/١١٨.

⁽٣) انظر الرد على من أخلد إلى الأرض ص/٩٧، ١١٢.

⁽٤) انظر: إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد ص/٨٨ .٩٠٠ ، ١٠٤- ١٠٤.

⁽٥) انظر: إرشاد الفحول (٢١٠/٢).

جُهَّالًا فسئلوا فأفتَوْا بغير علم فضلوا وأضلوا»^(١).

قالوا: وهذا يدل على عدم بقاء عالم في الأرض في زمان، وإذا انتفى العلم بموت العلماء لزم ذلك انتفاء الاجتهاد والمجتهد (٢).

ومن شبههم أيضًا: أنَّ شروط الاجتهاد قد تعذَّرت؛ إذ كانت علومًا شتى بين لغة عربية، وحفظ لكتاب اللَّه وسنَّة رسوله، ومعرفة بأحكام القرآن والحديث، والخاص والعام، والناسخ والمنسوخ.... إلى غير ذلك ممَّا ذكروا من شروط للاجتهاد. قالوا: وذلك لا يكمل في أحد في عصرنا على حسب ما نعرفه من علمائنا، وتقصُّرهم عن علوم السلف^(٣).

قال البخاري: وهم أهل العلم(٦).

وأمَّا العقلي فهو قولهم: إنَّ الاجتهاد طريق لمعرفة حكم اللَّه في كل حادثة؛ فلو لم يبقَ مجتهد لتعطَّلت الحوادث عن أحكام الله؛ فإنَّ غير المجتهد إنَّما يقول حزرًا

⁽۱) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب: كيف يُقبض العلم، (جـ ۳۹/۱) رقم (۱۰۰) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ.

⁽۲) انظر: تيسر التحرير (۲،۰/۶)، ومختصر ابن الحاجب مع شرحه بيان المختصر (٣٦٢/٣)، والإحكام للآمدي (٢/٢٤)، وفواتح الرحموت بهامش المستصفى (٢٤٢/٢)، ومختصر التحرير (٢٤٠/٤)، وفتح الباري (٢/١٣).

⁽٣) انظر: الواضح في أصول الفقه (٤٢٣/٥)، والنص المحقق ص/٢٧٦.

⁽٤) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام، باب: (الا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق يقاتلون) (جـ١٥٢٨) رقم (٧٣١١)، ومسلم كتاب الأمارة (١٥٢٣/٣) رقم (١٩٢١). انظر: الإحكام للآمدي (٢٣٩/٤)، وشرح الكوكب (٢٥/٤)، وإرشاد الفحول (٢٠٤/٣).

⁽٥) صحيح مسلم، كتاب الإيمان (١٣٧/١) رقم (١٣٧).

⁽٦) صحيح البخاري (جـ١٨٩/٨)، وانظر: فتح الباري (٣٠٦/١٣).

وتخميتًا، وذلك ليس بطريق في الشرع(١).

والصحيح من القولين هو القول بفتح باب الاجتهاد في هذه الأعصار لمن كان أهلًا لاستنباط الأحكام من أدلتها.

وأمًّا الجواب عن استدلال الممانعين بقوله على الله لا يقبض العلم انتزاعًا. إلخ». فيقال فيه: إنَّ الحديث ليس فيه دلالة على ماذكروا من تحديد العصر الذي يقبض فيه العلم فتخلو بموجبه الأرض من مجتهد. وعليه فنبقى على عموم دليل أصحاب القول الثاني إذ فيه إخبارٌ بأنَّ هذه الطائفة وهم العلماء المجتهدون لا تنقطع حتى يأتي أمر اللَّه تعالى في آخر الزمان، وذلك بعد هبوب الريح الطيبة التي تأخذ أرواح المؤمنين قرب قيام الساعة كما أشار إلى ذلك الحافظ في «فتح الباري» (٢). أو أنَّ المراد به قلَّة العلماء مثل قولنا: لم يبق في البلد رجل، نعني به: قلَّة الرجال (٣). ويؤيد ذلك قول على بن أبي طالب في المن الأرض من قائم لله بحججه، لكي لا تبطل حجج اللَّه وبياناته. أولئك هم الأقلون عددًا، الأعظمون عند اللَّه قدرًا» (1).

وأمًّا الجواب عن قولهم: إنَّ شروط الاجتهاد قد تعذَّرت. فيقال فيه: «ليس من شرط المجتهد أن يكون في النحو كالخليل وسيبويه، وفي اللغة كالأصمعي وأبي زيد، وفي الفقه كأبي يوسف أو الأثرم والكوسج، أو كأبي القاسم الخرقي في البلاغة، وفي الحديث كابن معين أو سفيان الثوري؛ لكن الواجب على المجتهد معرفة ما جمعته كتب الفقهاء في أصول الفقه وفروعه من معرفة الأدلة؛ وذلك لا يقصر عنه منتدب للفتيا، ولقد وقف الأواخر من علوم الأوائل، وما تجدَّد من الحوادث ما كادوا يتزيَّدون به عن من قبلهم، وللسبق حكمه في الفضل؛ والغلو في تعظيم الأوائل بحطِّ المتأخرين عن مناصبهم غير محمود في الشرع والعقل،

⁽١) الواضح في أصول الفقه لابن عقيل (٢٢/٥).

⁽۲) انظر: فتح الباري (۲۰۱٬۳۰۰/۱۳).

⁽٣) انظر: الواضح في أصول الفقه (٤٢٦/٥).

 ⁽٤) تقدَّم تخريجه في ص/٦.

والعدل إعطاء كل إنسان منزلته، فلا يجوز حطَّ الأواخر عن منزلة بلغوها كما لا يجوز إعطاء الأوائل منزلة لم يبلغوها، والحق يقال فقد فاق كثير من المتأخرين بعض المتقدمين، بسبب ما تواتر عليهم من الحوادث والمسائل، فإذا وجد أمثال هؤلاء في أي عصر من العصور، لم يجز أن يحجر عليهم الاجتهاد بسبب تأخرهم عن عصر السلف؛ ولهذا سائر العلوم السابق والتالي فيها سواء، إذا كان سالكًا طريقته في العلم، وعاملًا عمله، وسادًا مسدَّه، ولا يحرم الأواخر رتبة الأوائل لمجرَّد التقدَّم»(1).

وممًّا يدل على أرجحية القول بعدم انقطاع الاجتهاد في هذه الأعصار أنَّ ضرورة العقل تدعوا إلى أن يكون باب الاجتهاد مفتوحًا في كل عصر؛ وذلك لأنَّ الوقائع في الوجود لا تنحصر فهي متجدَّدة بتجدد العصور، ونصوص الكتاب والسنَّة محصورة محدودة، فكانت الحاجة ماسَّة إذن لوجود علماء مجتهدين في كل عصر ليبينوا أحكام اللَّه تعالى في تلك الوقائع المستجدة بردِّها إلى الأصول والقواعد الكليَّة لهذا الدين.

يقول الشاطبي ـ رحمه الله: «... الوقائع في الوجود لا تنحصر، فلا يصح دخولها تحت الأدلة المنحصرة، ولذلك احتيج إلى فتح باب الاجتهاد من القياس وغيره، فلا بدَّ من حدوث وقائع لا تكون منصوصًا على حكمها، ولا يوجد للأولين فيها اجتهاد. وعند ذلك فإمَّا أن يترك الناس فيها مع أهوائهم، أو ينظر فيها بغير اجتهاد شرعي، وهو أيضًا اتباع للهوى، وذلك كله فساد، فلا يكون بدِّ من التوقف لا إلى غاية، وهو معنى تعطيل التكليف لزومًا، وهو مؤدِّ إلى تكليف ما لا يطاق فإذًا لا بدَّ من الاجتهاد في كل زمان، لأنَّ الوقائع المفروضة لا تختص بزمان دون زمان» (٢). انتهى

⁽١) الجواب: نقلًا عن الواضح في أصول الفقه لابن عقيل الحنبلي (٥/٤٢٤-٢٥).

⁽٢) الموافقات (جـ١/٥٧).

□ المقصد الخامس: مفاسد القول بانقطاع الاجتهاد في هذه الأعصار.

القول بسدٌ باب الاجتهاد في هذه الأعصار تترتب عليه مفاسد عظيمة تربو على الحصر.

يقول النُّعمي ـ رحمه اللَّه ـ «وانتشر عن هذا الأصل الخاوي ـ يعني انقطاع الاجتهاد ـ من المفاسد مالا يحيط قدره إلَّا علم العليم الواحد»(١). اهـ.

ومن تلك المفاسد ما يلي:

(١) أنَّه يؤدي إلى تعطيل علم الكتاب والسنَّة، ومنع المجتني لثمارهما.

يقول النَّعمي - رحمه الله: «واعلم: أنَّ القول بتعنَّر الاَجتهاد، وامتناع أخذ الحكم - أي القضية أو محمولها الثابت شرعًا - من دليله، كما يأتي بيانه إن شاء اللَّه تعالى، وكما لعلَّه قد مرَّ: يقتضي اقتضاءً بيِّنًا من خراب الأديان. ما بعضه مغن عمَّا سواه، ويولِّد من المفاسد ما يفوت الحصر، ويوهي قواه.

ولو لم يكن في ذلك إلَّا تعطيل علم الكتاب والسنَّة بمرة، والإنفلات من الاعتصام بذلك المنار؛ لأنَّك إذا أحذت في الاحتجاج على حصمك بقول: قال الله، قال رسوله، قال: مالكَ وقرع باب مرتج؟ هل معك قال الشافعي، قال مالك؟ أما علمت: أنَّه حرام عليك أن تستند في شيء ممَّا ذكرت إلى نفسك ومباشرتك؟ وهذا أمر استقرَّ عليه أمر هذه المقلّدة تصريحا وعملًا.

وذهب بهذا الاعتبار جميع منافع هذين العلمين، ككونهما بيانًا وشفاءً ونورًا وهدى، ومرجعًا عند النزاع وحكمًا، عند الاختلاف، وعصمةً من الشرور والمحاذير للناس أجمعين، حتى تأتي الساعة.

ولا نعلم في الإسلام ما يضاهي هذه الزلة؛ إذ الناس الآن متروكون سدى، إلَّا ما سطره أوائلهم، ولا يوجد ما يقضي لمحقِّهم على مبطلهم، ولا من يفصل بينهم عند الاختلاف والتنازع لأنَّ مادة التمييز والإبانة والإيضاح: هو حكم من لا رادً

⁽١) النص المحقق ص/١٩.

لما قضى، وقد تعذَّر الوصول إليه»(١).

(٢) أنّه يؤدي إلى القول بوجوب التقليد على كل أحد في هذه الأعصار. يقول الشوكاني ـ رحمه الله: «وياللّه العجب من مقالات هي جهالات وضلالات فإنّ هذه المقالة ـ يعني القول بانقطاع الاجتهاد ـ تستلزم رفع التعبّد بالكتاب والسنّة، وأنّه لم يبقَ إلّا تقليد الرجال الذين هم متعبّدون بالكتاب والسنّة كتعبّد من جاء بعدهم على حد سواء، فإنّ كان التعبّد بالكتاب والسنة مختصًا بمن كانوا في العصور السابقة، ولم يبق إلّا التقليد لمن تقدّمهم، ولا يتمكنون من معرفة أحكام الله من كتاب الله وسنّة رسوله، فما الدليل على هذه التفرقة الباطلة، والمقالة الزائفة؟ وهل النسخ إلّا هذا؟ سبحانك هذا بهتان عظيم!!»(٢). اهـ.

(٣) أنَّه يؤدي إلى ضعف الهمم، والتقاعس عن تحصيل العلوم الشرعية بحجة أنَّه لا سبيل الآن إلى الوصول إلى مصاف العلماء المجتهدين.

يقول الصنعاني ـ رحمه الله: «تقول تعذُّر الاجتهاد!! ما هذا واللَّه إلَّا من كفران النعمة وجحودها والإخلاد إلى ضعف الهمَّة وركودها»^(٣).

ويقول محمد بن إبراهيم المعروف بالوزير اليماني: «فإذا تقرَّر أنَّ المواهب الربانية لا تنتهي إلى حد، والعطايا اللدنية لا تقف على مقدار، لم يحسن من العاقل أن يقطع على الخلق بتعسير ما اللَّه قادر على تيسيره فيقنط بكلامه طامعًا، ويتحجر من فضل اللَّه واسعًا بل يخلي بين الناس وبين هممهم وطمعهم في فضل اللَّه حتى يصل كل أحد إلى ما قسمه اللَّه تعالى من الحظ في الفهم والعلم وسائر أفعال الخير، وهذا ممَّا لا يفتقر إلى حجاج لولا أهل المراء واللجاج»(٤).

(٤) تحجير فضل الله وعَبْلِل على بعض خلقه دون بعض؛ ولا يخفي ما في ذلك

⁽١) النص المحقق ص/٣٨٣ ـ ٣٨٥. وانظر: إرشاد الفحول (٣١٠/٢).

⁽٢) القول المفيد في أدلة التقليد ص/٧٠، وانظر: إرشاد الفحول (٣١٠/٢).

⁽٣) إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد ص/١٠٤.

⁽٤) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم (٨٢/١).

من التجرء على ربِّ الأنام والظلم لعلماء الإسلام.

يقول النُّعمي - رحمه الله: «والأتباع حجروا فضل اللَّه المبسوط، وغيث رحمته الذي به فلاح العالمين منوط. فظلموا أئمة الدين وعلماء المسلمين. الذين ما برحوا على طول الأزمان في خدمة هذه الشريعة المقدسة بلا تقصير ولا توان. ولسان حال هذه المقلدة ومقالهم: ما لكم والتأليف، وقد كفينا المؤنة؟ وترتيب عقائدنا وأحكام ديننا؟ فعملكم تضييع بلا فائدة، بل بلا سلامة؛ لأنَّ انسداد ثمرة عملكم حق، والفتح ضلال. فما لكم كيف تحكمون؟»(١). اهـ.

ويقول الشوكاني ـ رحمه الله ـ: «... وما هذه بأول فاقرة جاء بها المقلّدون، ولا هي أول مقالة باطلة قالها المقصّرون. من حصر فضل الله على بعض خلقه، وقصر فهم هذه الشريعة المطهرة على من تقدَّم عصره فقد تجرَّأ على الله وتجبّل، ثمَّ على شريعته الموضوعة لكلِّ عباده، ثمَّ على عباده الذين تعبّدهم الله بالكتاب والسنَّة» (٢). اهـ.

(٥) أنّه يؤدي إلى طعن أعداء الإسلام ـ دفع اللّه شرّهم ـ في هذا الدين وأهله. يقول النّعمي ـ رحمه اللّه تعالى: «ولو علم أعداء الإسلام ـ رفع اللّه شأنه ـ على مرّ الأيّام: أنّ أهله الآن قد بتوا الحكم، وأمضوا القضيّة: بعدم استبانة تلك المطالب الدينية، من كتاب ربّهم المنزّل على رسولهم، الذي جعله اللّه شفاءً ونورًا، وهدى وبيانًا وتبيانًا، وحكمًا بينهم عادلًا، ومثالًا يكون باحتذائه سعادتهم، وسعيهم على قدم الحقّ والصدق والبصيرة، وظهورهم بسطوع أنوار تحقيقه على من ناوأهم، وكذا سنّة نبيّهم التي فصَّلت وبيَّت، وكمَّلت وفسَّرتْ، وجمعت وأوعت، وتضمَّنت صنوف المعارف والعلوم، وسعة الفوائد الكثيرة المتشعبة، الجامعة وتضمَّنت صنوف المعارف والأنوار، ومناهج السعادة، ومدارج السلامة من المكارم والمحاسن، والآداب والأنوار، ومناهج السعادة، ومدارج السلامة من المتالف والمعاطب، والضلال ورجز الشيطان، وكلَّ غي وفسادٍ.

⁽١) النص المحقق ص/٣٩٧.

⁽٢) إرشاد الفحول (٢/٢١).

هذا كلّه: باعتبار تفسير الحكم بالقضية الشرعية، أيَّ قضية كانت، أو بالحمل الشرعي على أي موضوع، تعتبر معرفة جهة وحالة له دينية ـ وبالجملة: فيراد أي باب، أو مسألة أو أصل، ينبني عليه عمل أو اعتقاد موافق لطريقة الشرع الأحمدي لقولهم: «من دليله» ولقضاء حاصلهم بالتعميم، وكلُّ ذلك فيما طريقه الاستدلال. لقالوا ـ أعني: أعداء هذا الدين المكرم ـ قد فتحتم لنا على أنفسكم بابًا لا يسدُّه إلَّا اعترافكم بخطأ هذا المقال، أو فاسمعوا مافيه، إن كنتم تعقلون حقائق الأحوال؟.

نحن نقول لكم بلسان الواقع: إنَّما قام في وجوهنا تلك البراهين القاطعة، والأنوار الساطعة، حتى قهرَنَا سلطانُها، وأفحمنا بيانُها، وعجزنا عن مقاومتكم، ولكم تلك العدة، وما ذلَّ متعصِّي مناوئكم إلَّا حيث تسلونها من أغمادها، وتلقونه بما لا قبل له به إلَّا بطريق العناد الخالص، لِما أنَّها تضمَّنت من أساليب الإفحام، وقطع ألدِّ الخصام، وإعجاز المباهت عن المصاولة: ما لا يدريه إلَّا أهل الذكاء والأحلام، وكذا المهديون لمعرفة معاني الكلام من الأنام.

وأمًّا والحالة لديكم هذه، في هذه الأزمان: فأيُّ فضلٍ لكم علينا؟ وقصاراكم حفظ مذاهب الأسلاف في أبواب الحلاف، وجزم كلِّ فرقة منكم بأنَّ ما عندها هو المذاهب المحكمة، والطرائق الصحيحة قضية أخذتموها مسلَّمة. وما يعجزنا عن مثل هذا؟ لأنَّه ممكن لكلِّ أحد، لأنَّ الشأن إنَّما هو التقرير والتحرير المعتمد وذلك ببيان الحجة الواضحة، وتحقيق المستند»(١). اهد.

قلت: ولأجل هذه المفاسد وغيرها فإنَّنا نجد العلماء قد ردُّوا هذه المقالة في كلِّ عصر. وفيما يلي ذكر لبعض أقوالهم:

قال ابن حزم الظاهري ـ رحمه الله ـ بعد أن نقل أقوالهم في تحديد بدء إغلاق باب الاجتهاد: «فأقوال في غاية الفساد وكيد للدين لا خفاء به، وضلال مغلق وكذب على الله تعالى؛ إذ نسبوا ذلك إليه، أو دين جديد أتونا به من عند أنفسهم

⁽١) النص المحقق ص/٥٢٠ ـ ٥٢١.

ليس من دين محمد على في شيء؛ وهي كما ترى متدافعة متفاسدة، ودعاوي متفاضحة متكاذبة ليس بعضها أولى من بعض، ولا بعضها بأدخل في الضلالة والحمق من بعض» (١). انتهى.

وقال صاحب «فواتح الرحموت» ـ بعد أن ذكر اختلافهم في تعيين بدء إغلاق باب الاجتهاد: «وهذا كلَّه هوس من هوساتهم، لم يأتوا بدليل، ولا يعبأ بكلامهم، وإنَّما هم الذين مَنْ حكم الحديث أنَّهم أفتوا بغير علم فأضلوا، ولم يفهموا أنَّ هذا إخبار بالغيب في خمس لا يعلمهنَّ إلَّا الله»(٢).

وقال ابن دقيق العيد ـ رحمه الله: «والأرض ما تخلو من قائم لله بالحجة، ولابدَّ فيها من سالكِ إلى الحق على واضح المحجة، إلى أن يأتي أمر اللَّه في أشراط الساعة الكبرى، ويتتابع بعده ما لا يبقى معه إلَّا قدوم الأخرى» (٣).

وقال ابن القيّم - رحمه الله: «واختلفوا متى انسد باب الاجتهاد على أقوال كثيرة ما أنزل الله بها من سلطان؛ وعند هؤلاء أنَّ الأرض قد خلت من قائم لله بحجة، ولم يبق فيها من يتكلم بالعلم، ولم يحل لأحد بعدُ أن ينظر في كتاب الله ولا سنَّة رسوله لأحد الأحكام منهما، ولا يقضي ويفتي بما فيهما حتى يعرضه على قول مقلَّده ومتبوعه، فإن وافقه حكم به وأفتى به، وإلَّا ردَّه ولم يقبله. وهذا أقوال - كما ترى - قد بلغت من الفساد والبطلان والتناقض، والقول على الله بلا علم، وإبطال حججه، والزهد في كتابه وسنَّة رسوله، وتلقي الأحكام منهما مبلغها، ويأبى اللَّه إلاَّ أن يتمَّ نوره ويصدِّق قول رسوله إنَّه لا تخلوا الأرض من قائم مله بحججه، ولن تزال طائفة من أمّنه على محض الحق الذي بعثه به، وأنَّه لا يزال يعث على رأس كل سنة لهذه الأمَّة من يجدد لها دينها» (٤).

⁽١) الإحكام في أصول الأحكام (جـ٤/٥٢٠).

⁽٢) فواتح الرحموت المطبوع بهامش المستصفى للغزالي (٦٤٢/٢).

⁽٣) شرح الإلمام بأحاديث الأحكام (٢٤-٢٢).

⁽٤) إعلام الموقعين (٢/٦/٢).

وقال الصنعاني - رحمه الله: (تقول: تعذَّر الاجتهاد!! ما هذا - واللَّه - إلَّا كفران النعمة وجحودها، والإخلاد إلى ضعف الهمَّة وركودها، إلَّا أنَّه لا بدَّ مع ذلك أولًا من غسل فكرته عن أدران العصبية، وقطع مادة الوساوس المذهبية، وللسؤال للفتح من الفتاح العليم، وتعرض لفضل اللَّه ﴿ وَأَنَّ الْفَضَّلَ بِيكِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءً وَاللَّهُ ذُو الفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴿ وَالحديد: ٢٩].

فالعجب كل العجب ممَّن يقول بتعذُّر الاجتهاد في هذه الأعصار وأنَّه محال، ما هذا إلَّا منع لما بسطه اللَّه من فضله لفحول الرجال، واستبعاد لما خرج من يديه، واستصعاب لما لم يكن لديه؛ وكم للأئمة المتأخرين من استنباطات رائقة واستدلالات صادقة ما حام حولها الأولون، ولا عرفها منهم الناظرون، ولا دارت في بصائر المستبصرين، ولا جالت في أفكار المفكرين)(١).

ولمزيد من التفصيل في ردود العلماء على هذه المقالة راجع ما ذكره السيوطي في كتابه «الردّ على من أخلد إلى الأرض وجهل أنَّ الاجتهاد في كل عصرٍ فرض» من أقوال أهل العلم ـ رحمهم اللَّه تعالى ـ في ردِّ هذه المقالة الساقطة.

* * *

⁽١) إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد ص/١٠٤.

المطلب الثاني

التقليد

وفيه تسعة مقاصد:

- المقصد الأول: تعريف التقليد في اللغة.
- المقصد الثاني: تعريف التقليد في الاصطلاح.
 - المقصد الثالث: الفرق بين التقليد والاتباع.
 - المقصد الرابع: أنواع التقليد.
- المقصد الخامس: حكم التقليد في أصول الدين.
- المقصد السادس: حكم التقليد في الفروع الفقهية.
- المقصد السابع: حكم التمذهب عذهب معينً من المداهب الأربعة.
 - المقصد الثامن: أقوال الأئمة الأربعة في النهي عن التقليد.
 - المقصد التاسع: مفاسد العصبية والتقليد للمذاهب.

المطلب الثاني

التقليد

• وفيه سبعة مقاصد:

□ المقصد الأول: تعريف التقليد في اللغة.

التقليد في اللغة وضع القلادة في العنق (١)؛ فكأنَّ المجتهد جعل الفتوى في عنق السائل، أو أن السائل جعل الأمر في عنق المسؤول، وكلا الامرين صحيح (٢).

□ المقصد الثاني: تعريف التقليد في الاصطلاح.

عرَّف الفقهاء التقليد بتعاريف كثيرة من أحسنها قول بعضهم: هو قبول قول من ليس قوله دليلًا بغير دليل^(٣).

وهذا التعريف يعتبر جامعًا مانعًا لأنَّه يخرج العمل بقول الرسول ﷺ وبالإجماع فلا يسمَّى تقليدًا بل هو اتِّباع (٤).

□ المقصد الثالث: الفرق بين الإتباع والتقليد.

الاتباع في اللغة هو السير في إثر الغير. قال ابن منظور: (تبع الشيء تبعًا وتباعًا في الأفعال، وتبعت الشيء تبعًا سرت في إثره، واتَّبعته وأتبعته وتتبعه قفاه وتطلَّبه متبعًا له... وتبعت القوم تبعًا وتباعًا وتباعة ـ بالفتح ـ إذا مشيت خلفهم، أو مرُّوا بك فمضيت معهم) (٥). انتهى.

⁽١) انظر: الصحاح للجوهري (٢٧/٢٥)، والقاموس المحيط (٢٢٥/١) باب الدال ـ فصل القاف، ولسان العرب (٢٧٦/١١).

⁽٢) هامش تقريب الوصول إلى علم الأصول لمحققه الدكتور محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي ص/٤٤٤.

⁽٣) انظر: مختصر ابن الحاجب (٢/ ٢٠٥)، الإحكام للآمدي (٤/ ٢٢٧)، والعدة لأبي يعلى (٤/ ٢٢٧). (١٢١٦).

⁽٤) انظر: لوامع الأنوار البهية (جـ٧/١٦).

⁽٥) لسان العرب (١٣/٢)، وانظر: تهذيب اللغة للأزهري (٢٨٨٢-٢٨٢) مادة «تبع».

والفرق بين التقليد والاتباع هو: أنَّ التقليد العمل بمذهب الغير من غير معرفة دليله، وأمَّا الاتباع فهو العمل بما ثبتت عليه الحجة.

قال ابن خواز منداد: «التقليد معناه في الشرع الرجوع إلى قول لا حجة لقائله عليه؛ وهذا ممنوع منه في الشريعة، والاتباع ما ثبت عليه حجة»(١). أهـ.

وقال في موضع آخر: «كل من اتبعت قوله من غير أن يجب عليك قبوله لدليل يوجب ذلك فأنت مقلِّده، والتقليد في دين اللَّه غير صحيح، وكل من أوجب عليك الدليل اتباع قوله فأنت متبعه، والاتباع في الدين مسوغ، والتقليد ممنوع» (٢). أه.

وقال الشوكاني - رحمه الله تعالى: «فحاصل التقليد أنَّ المقلّد لا يسأل عن كتاب الله، ولا عن سنَّة رسوله ﷺ، بل يسأل عن مذهب إمامه فقط، فإذا جاوز ذلك إلى السؤال عن الكتاب والسنة، فليس بمقلّد»(٣).

□ المقصد الرابع: أقسام التقليد.

التقليد قسمان: قسم محمود، وآخر مذموم.

أمًّا المحمود فهو: تقليد العالم غيره في ما عجز عن تحصيله من وجوه العلم، أو تقليد العامي تنزل به النازلة عالمًا يثق في دينه وعلمه.

يقول أبو عمر ابن عبد البر المالكي ـ رحمه الله: «أمّّا من قلَّد فيما ينزل به من أحكام الشريعة عالمًا يثق في دينه فمعذور غير مأزور؛ لأنه قد أتى بما عليه وأدّى ما لزمه فيما نزل لجهله، ولا بدَّ له من تقليد عالِمه فيما جهل لإجماع المسلمين أن المكفوف يقلِّد من يثق بخبره في القبلة؛ لأنَّه لا يقدر على أكثر من ذلك» (أ). اهد ويقول ابن القيِّم ـ رحمه اللَّه تعالى: «وأمَّا تقليد من بذل جهده في اتباع ما

⁽١) جامع بيان العلم وفضله (٩٩٣/٢) فقرة (١٨٩٥).

⁽٢) نفس المصدر.

⁽٣) القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد ص/٣٠، وانظر: وأضواء البيان (٤٨/٧).

⁽٤) جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٩٥).

أنزل اللَّه وخفي عليه بعضه فقلَّد فيه من هو أعلم منه، فهذا محمود غير مذموم، ومأجور غير مأزور»(١). اهـ.

ويقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ـ رحمه الله تعالى: «أمَّا التقليد الجائز الذي لا يكاد يخالف فيه أحد من المسلمين فهو تقليد العامي عالمًا أهلًا للفتيا في نازلة نزلت به، هذا النوع من التقليد كان شائعًا في زمن النبي عَلَيْنُ ولا خلاف فيه» (٢). اهـ.

وأمَّا التقليد المذموم فهو أربعة أنواع:

النوع الأول: الإعراض عمَّا أنزل اللَّه وعدم الالتفات إليه اكتفاء بتقليد الآباء. النوع الثاني: تقليد من لا يعلم المقلَّد أنَّه أهل لأن يؤخذ بقوله.

النوع الثالث: التقليد بعد قيام الحجة وظهور الدليل على خلاف قول المقلَّد. والفرق بين هذا والنوع الأول أنَّ الأول قلَّد قبل تمكنه من العلم والحجة، وهذا قلَّد بعد ظهور الحجة له؛ فهو أولى بالذم ومعصية اللَّه ورسوله (٣).

وقد ذمَّ اللَّه ـ سبحانه ـ هذه الأنواع الثلاثة من التقليد في غير ما موضع من كتابه كما في قوله تعالى:

⁽١) نفس المصدر (١٨٨/٢). وانظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٢٠٤/٢، ٢٠٥).

⁽۲) أضواء البيان (٤٨٧/٧)، وانظر: مجموع الفتاوى (٢٠٩/٢٠).

⁽٣) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن النوع الثالث من أنواع التقليد: إنَّه محرَّم بالنص والإجماع. انظر: مجموع الفتاوى (٢٦٢/١٩).

يذم فيه من أعرض عمَّا أنزل اللَّه وقنع بتقليد الآباء(١).

وقد احتجَّ العلماء بهذه الآيات ونظائرها في إبطال التقليد وذمِّه ولم يمنعهم كفر أؤلئك من جهة الاحتجاج بها؛ لأنَّ التشبيه لم يقع من جهة كفر أحدهما وإيمان الآخر، وإنَّما وقع التشبيه بين التقليديْن بغير حجَّة للمقلِّد، كما لو قلَّد رجلٌ فكفر، وقلَّد آخر فأذنب كان كلُّ واحد منهما ملومًا على التقليد بغير حُجَّة؛ لأنَّ كلَّ ذلك تقليد يشبه بعضه بعضًا وإن اختلفت الآثام فيه (٢).

النوع الرابع: تقليد رجل واحد بعينه دون غيره من جميع العلماء؛ فهذا النوع من التقليد لم يرد به نص من كتاب ولا سنّة، ولم يقل به أحد من أصحاب رسول الله على ولا أحدٌ من أهل القرون الثلاثة الأول المشهود لهم بالخير والفضل؛ وهو من أعظم البدع (٣).

* * *

□ المقصد الخامس: حكم التقليد في أصول الدين.

الأصول جمع أصل، وهو في اللغة أساس الشيء وما يستند إليه (٢٠).

وأصول الدين: هي المسائل المتعلِّقة بالتوحيد والصفات والقدر والنبوة والبعث والمعاد، وبجميع ما أخبر اللَّه تعالى به ورسولُه علَّى من المغيّبات، ويدخل في ذلك أخبار الأنبياء وأحوال الملائكة وصفاتهم وأعمالهم ومراتب الصحابة وفضائلهم وغير ذلك (٥).

وقد اختلف العلماء في حكم التقليد في هذه المسائل على قولين: القول الأول: المنع. وبه قال جمهور الأصوليين.

⁽۱) بتصرف یسیر من إعلام الموقعین (۱۸۷/۲)، وانظر: جامع بیان العلم وفضله (۱) بتصرف یسیر من إعلام الموقعین (۲۲۰/۱۹) و (۹۷۸-۹۷۷/۲).

⁽٢) جامع بيان العلم وفضله (٩٧٨/٢).

⁽٣) انظر: إعلام الموقعين (٢٢٨/٢، ٣٣٦)، وأضواء البيان (٤٨٨/٧).

⁽٤) انظر: المصباح المنير ص/٦.

⁽٥) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٢٧/١) من القسم المحقق، ومجموع الفتاوي (٢٣٦/١١).

القول الثاني: الجواز. وبه قال بعض فقهاء الشافعية(١).

أدلة كل من الفريقين:

استدل المانعون بأدلة كثيرة، من أهمِّها ما يلي:

(١) عموم الأدلة القاضية بذم التقليد (٢)؛ وقد تقدَّمت هذه الأدلة عند الكلام على أنواع التقليد المذموم (٣).

(٢) قوله تعالى: ﴿ فَأَعْلَرُ أَنَّهُ لَآ إِلَهُ إِلَّا أَللَهُ ﴾ [محمد: ١٩]. قالوا: والتقليد ليس بعلم (٤)، فهو لا يفيد إلَّا الظن الذي هو ترجيح أحد الأمرين على الآخر، والمطلوب في هذه المسائل هو الجزم، وهذا لا يحصل إلَّا بالنظر. قال ابن حمدان من علماء الحنابلة: «كل ما يطلب فيه الجزم يمتنع التقليد فيه والأخذ بالظن، لأنَّه لا يفيده، وإنَّما يفيده دليل قطعي (٥). اهـ

(٣) أنَّ في تقليد المقلِّد رجوعًا إلى خبره، وخبره يتردَّد بين الصدق والكذب، فلا يجوز ترك دلالة قاطعة لقول يتردد بين شكِ وظن^(٦).

(٤) أنَّ طريق إدراك هذه المسائل ـ يعنون أصول الدين ـ العقل؛ والعقلاء كلهم مشتركون في العقل، فوجب أنَّه لا يجوز لبعضهم تقليد بعض، لأنَّ معه من الأدلة مثل الذي مع صاحبه في إدراك ذلك، فصار كإدراك الحوادث بالنظر والاجتهاد؛ فإنَّه لا يدخلها التقليد مع التساوي في الأدلة (٧).

⁽۱) انظر لهذه الأقوال: الإحكام للآمدي (۲۲۹/٤)، والمعتمد (۹٤۱/۲)، والمستصفى للغزالي ص/۳۷۰-۳۷۲، والمحصول للرازي ۲ق۳/۵۲، وشرح اللمع (۱۰۰۷/۲)، والمسودة ص/۲۱، والبحر المحيط (۲۷۷/۲)، وشرح الكوكب (۳۳/۵-۳۳۵)، وإرشاد الفحول (۳٤۸/۲)، ولوامع الأنوار البهية (جـ۷۷/۲۱-۲۷۰).

⁽٢) انظر: شرح اللمع (١٠٠٧/٢)، والإحكام للآمدي (٢٣٠/٤).

⁽٣) انظر ص/١٢٣. (٤) انظر: شرح الكوكب المنير (٣٧/٤).

⁽٥) كلام ابن حمدان نقلًا عن لوامع الأنوار البهية للسفاريني (جـ٧٦٨/١).

⁽٦) الواضح في أصول الفقه (٢٣٨/٥).

⁽٧) شرح اللمع (١٠٠٨/٢). وانظر: الواضح في أصول الفقه (٥/٣٩-٤٠)، والبحر المحيط (٢٧٧/٦).

واستدل المجيزون بأدلة كثيرة منها:

(۱) إجماع السلف على قبول الشهادتين من غير أن يقال لقائلهما: هل نظرت(1)?

(٢) وقالوا أيضًا: أنَّه لمَّا كان التقليد طريقًا لمسائل الفروع، كذلك جاز أن يكون طريقًا لمسائل الأصول، من حيث إنَّ كل واحد منهما يتعلَّق بالتكليف من جهة الله سبحانه وتعالى؛ فكما كلّفنا اعتقاد الأحكام فقلَّدنا العلماء كذلك كلّفنا اعتقاد الأصول فقلَّدنا العلماء (٢).

(٣) واستدلوا أيضًا بإجماع المسلمين على أنَّ المكفوف يقلِّد من يثق بخبره في تعيين جهة القبلة؛ لأنَّه لا يقدر على أكثر من ذلك(٣).

والراجح من القولين هو القول بجواز التقليد للعاجز عن إدراك هذه المسائل؟ وذلك لأنّه لا دليل على التفريق بين مسائل الأصول ومسائل الفروع؛ فإذا جاز التقليد في الفروع ـ كما وافقوا عليه(٤) ـ جاز كذلك في الأصول.

ولكن ينبغي أن يُعلم أنَّ التقليد كالميتة؛ فلا يُصار إليه إلا عند الضرورة ـ أي عند العجز التام عن إدراك هذه المسائل.

وأمَّا استدلال الممانعين بعموم الآيات القاضية بذم التقليد على تحريم التقليد مطلقًا، فغير مسلَّم؛ لأنَّ هذه الآيات هي في ذم من قلَّد بعد قيام الحجة وظهور المحجة على بطلان ما عليه مقلَّده.

وأمَّا استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ فَأَعْلَمْ أَنَّهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ على بطلان التقليد في الأصول فهو غير مُسلَّم أيضًا، لأنَّ هذه الآية هي في حق القادر على العلم؛ والتقليد لا يجوز إلَّا في حقِّ العاجز عن العلم.

⁽١) انظر: المحصول للرازي (٢ق/٣/٣)، وشرح الكوكب المنير (٣٤/٤).

⁽٢) الواضح في أصول الفقه (٥/٢٣٨).

⁽٣) انظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٩٥).

⁽٤) أي المانعين للتقليد في مسائل أصول الدين وهم جمهور العلماء.

وأمًّا قولهم: إنَّ في تقليد المقلِّد رجوعًا إلى خبره، وخبره متردد بين الصدق والكذب... إلى آخره. فيقال فيه: إنَّ المقلِّد فرضه أن يقلِّد من يغلب على ظنّه أنَّه مصيب للحق؛ وغلبة الظن تنزَّل منزلة القطع (١٠). وقد جاءت الشريعة بنظائر هذا؛ فمن غلب على ظنّه أنَّ ثوبه طاهر صحت صلاته فيه وإن كان ثوبه نجسًا في نفس الأمر.

وأمًّا قولهم: إنَّ طريق إدراك مسائل الأصول هو العقل فلا يسلم به لهم؛ لأنَّ هذا مبني على عقيدة باطلة، وهي أنَّ دلائل هذه المسائل هو العقل؛ والصحيح أنَّ طريق إدراك هذه المسائل هو الشرع لا العقل.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى: «أمَّا المسائل الأصولية فكثير من المتكلِّمة والفقهاء من أصحابنا وغيرهم من يوجب النظر والاستدلال على كل أحد حتى على العامَّة والنساء، حتى يوجبوه في المسائل التي تنازع فيها فضلاء الأمَّة، قالوا: لأنَّ العلم بها واجب، ولا يحصل العلم إلَّا بالنظر الخاص.

وأمًّا جمهور الأمَّة فعلى خلاف ذلك؛ فإنَّ ما وجب علمه إَمَّا يجب على من يقدر على تحصيل العلم، وكثير من الناس عاجز عن العلم بهذه الدقائق، فكيف يكلَّف بها؟ وأيضًا فالعلم قد يحصل بلا نظر خاص، بل بطرق أخر: من اضطرار وكشف وتقليد من يعلم أنَّه مصيب وغير ذلك»(٢).

□ المقصد السادس: حكم التقليد في الفروع الفقهية.

التقليد في الفروع جائز عند أكثر العلماء (٣)، وبعض العلماء منع التقليد مطلقًا، وممّن منع ذلك أبو عبد الله ابن خواز منداد من علماء المالكية (٤)،

⁽١) انظر فتح الباري: (١٠١/١).

⁽۲) مجموع الفتاوي (۲۰۲/۲۰).

⁽٣) انظر: المستصفى للغزالي ص/٣٧٦، وروضة الناظر (٢٥١/٢)، والإحكام للآمدي (جـ٤/٤٣٢)، والتمهيد للباقلاني ص/١٦١، ونهاية السول (٢٦٤/٣)، وشرح مختصر الروضة للطوفي (٣/٢٦)، وتيسير التحرير (٢٤٦/٤)، وشرح الكوكب المنير (٢٥٩/٤). (٤) انظر: جامع بيان العلم وفضله (٢٩٣/٢)، وأضواء البيان (٤٨٦/٧).

والشوكاني في إرشاد الفحول(١)، وبعض الغالية من القدريَّة والمتفقهة(٢).

وذهب بعض المتأخرين إلى وجوب التقليد من بعد الأئمة الأربعة في هذه المسائل وغيرها، وممَّن ذهب إلى ذلك ابن حجر الهيتمي، والشعراني، والنبهاني كما في شواهد الحق^(٣).

والتحقيق في هذه المسألة ـ إن شاء الله تعالى ـ هو ما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في «مجموع الفتاوى» حيث قال: «والذي عليه جماهير الأمّة أنَّ الاجتهاد جائز في الجملة؛ والتقليد جائز في الجملة، لا يوجبون الاجتهاد على كل أحد ويحرمون كل أحد ويحرمون الاجتهاد، ولا يوجبون التقليد على كل أحد ويحرمون الاجتهاد، وأنَّ الاجتهاد جائز للهاجز عن الاجتهاد، وأنَّ الاجتهاد جائز للهاجز عن الاجتهاد. فأمَّا القادر على الاجتهاد فهل يجوز له التقليد؟ هذا فيه خلاف. والصحيح أنَّه يجوز حيث عجز عن الاجتهاد: إمَّا لتكافؤ الأدلة، وإمَّا لضيق الوقت عن الاجتهاد، وإمَّا لعدم ظهور دليل له؛ فإنَّه حيث عجز سقط عنه وجوب ما عجز عنه وانتقل إلى بدله وهو التقليد، كما لو عجز عن الطهارة بالماء.

وكذلك العامي إذا أمكنه الاجتهاد في بعض المسائل جاز له الاجتهاد فإنَّ الاجتهاد منصب يقبل التجزي والانقسام، فالعبرة بالقدرة والعجز، وقد يكون الرجل قادرًا في بعض عاجزًا في بعض، لكن القدرة على الاجتهاد لا تكون إلَّا بحصول علوم تفيد معرفة المطلوب، وأمَّا مسألة واحدة من فن فيبعد الاجتهاد فيها، واللَّه سبحانه أعلم» (3). اه.

⁽١) انظر: إرشاد الفحول (٣٥٢/٢)، وأضواء البيان (٤٨٦/٧).

⁽۲) انظر: المستصفى للغزالي ص/۳۷۲، وروضــة الناظر (۱/۲)، ومجمـــوع الفــتاوى (۲۰۳/۲۰).

⁽٣) انظر: شواهد الحق ص/٢٩، ومجموع الفتاوى (٢٠٣/٢٠)، وفواتح الرحموت بهامش المستصفى (٦٤٢/٢)، وإعلام الموقعين (٢/٥٧٢-٢٦٦)، وإرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد ص/٨٨.

⁽٤) مجموع الفتاوی (۲/۲۰۳/۲۰)، وانظر: جامع بیان العلم وفضله (۹۹٥/۲)، و(۹۸۹/۲).

□ المقصد السابع: حكم التمذهب بمذهب معينً من المذاهب الأربعة.

التزام مذهب معينٌ من المذاهب الأربعة بحيث لا يُخْرَج عن أقواله من البدع الذميمة التي حدثت في هذه الأمّة، ولم يقل به أحد من أئمة الإسلام.

يقول ابن القيّم - رحمه الله: «وهذه بدعة قبيحة حدثت في الأمَّة، ولم يقل بها أحد من أئمة الإسلام، وهم أعلى رتبة وأجلُّ قدرًا وأعلم باللَّه ورسوله من أن يلزموا الناس بذلك، وأبعد منه قول من قال: يلزمه أن يتمذهب بمذهب عالم من العلماء، وأبعد منه قول من قال: يلزمه أن يتمذهب بأحد المذاهب الأربعة.

فياللَّه العجب! ماتت مذاهب أصحاب رسول اللَّه على ومذاهب التابعين وتابعيهم وسائر أئمة الإسلام، وبطلت جملةً إلَّا مذاهب أربعة أنفس فقط من بين سائر الأمَّة والفقهاء، وهل قال ذلك أحد من الأئمة أو دعا إليه أو دلَّت عليه لفظة واحدة من كلامه عليه؟ والذي أوجبه اللَّه تعالى ورسوله على الصحابة والتابعين وتابعيهم هو الذي أوجبه على من بعدهم إلى يوم القيامة، لا يختلف الواجب ولا يتبدَّل، وإن اختلف كيفيته أو قدره باختلاف القدرة والعجز والزمان والمكان والحال فذلك أيضًا تابع لما أوجبه اللَّه ورسوله»(١). انتهى.

□ المقصد الثامن: أقوال الأثمة الأربعة في النهي عن التقليد.

الأئمة الأربعة قد نهوا عن تقليدهم وعن تقليد غيرهم، وذمُّوا من أخذ بأقوالهم بغير حجة؛ والمنقول عنهم في ذلك كثير شهير. ومنه: أنَّ أباحنيفة التُّعمان ـ رحمه اللَّه تعالى ـ سئل: إذا قلت قولًا، وكتاب اللَّه يخالفه؟ قال: اتركوا قولي لقول الله تعالى، فقيل له: إذا كان قول الرسول يخالفه؟ قال: اتركوا قولي لقول رسول اللَّه على فقيل له: إذا كان قول الرسول يخالفه؟ قال: اتركوا قولي لقول الصحابة فقيل له: إذا كان قول الصحابة يخالفه؟ قال: اتركوا قولي لقول الصحابة

⁽۱) إعلام الموقعين (۲۲۲۲-۲۱۳). وانظرر: مجموع الفتاوى (۲۰۸/۲۰-۲۰۹، وانظرر: مجموع الفتاوى (۲۰۸/۲۰-۲۰۹،

رضي اللَّه عنهم^(١). اه.

ونظير ما قاله أبو حنيفة ما نقله ابن عبد البر المالكي عن الإمام مالك ـ رحمه الله تعالى: «إنَّمَا أنا بشرٌ أخطيء وأصيب فانظروا في رأيي: فكل ما لم يوافق الكتاب والسنَّة فاتركوه»(٢). انتهى.

ومن أقوال الإمام الشافعي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في النهي عن التقليد: «كل ما قلت، وكان عن النَّبي ﷺ خلاف قولي ممَّا يصح، فحديث النَّبي ﷺ أولى، ولا تقلّدني (٢) انتهى، وقوله (إذا صحَّ الحديث خلاف قولي فاعملوا بالحديث، واتركوا قولي، أو قال: فهو مذهبي (٤). وقوله في كتاب أدب القاضي: فأمَّا أن يقلّد مشيرًا فلم يجعل اللَّه هذا لأحد بعد رسول اللَّه ﷺ (٥). وقال المزني عن الشافعي في أول مختصره على الأم: «اختصرت هذا الكتاب من علم محمد بن إدريس الشافعي ـ رحمه اللَّه ـ ومن معنى قوله لأقربه على من أراده مع إعلاميه نهيه عن تقليده وتقليد غيره لينظر فيه ويحتاط فيه لنفسه، وباللَّه التوفيق» (١).

وأمَّا الإمام أحمد ـ رحمه اللَّه تعالى ـ فهو من أشدٌ الأئمة الأربعة تنفيرًا عن الرأي، وأدعاهم إلى التمسُّك بالسنَّة، ونبذ ما خالفها من الآراء والظنون؛ والمنقول عنه في ذم التقليد، ووجوب التزام نصوص الكتاب والسنَّة كثيرٌ طيّب؛ من ذلك ما نقله عنه ابن القيِّم في «إعلام الموقعين»: «قال أبوداود: قلت لأحمد الأوزاعي هو

⁽١) عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان ص/١٧٢، وتبييض الصحيفة بمناقب أبي حنيفة للسيوطي ص/١٥٠، وعزاه إلى للسيوطي ص/١٥٠، وغزاه إلى روضة العلماء.

⁽٢) جامع بيان العلم وفضله (١/٧٥/١).

⁽٣) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم ص/٦٨، ومناقب الشافعي للبيهقي (٢٧٣/١).

⁽٤) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٩/٩،١)، وذكره عنه النووي في المجموع (١٠٤/١)، وهو منقول أيضًا عن الإمام أبي حنيفة ذكره عنه ابن الشحنة كما في الحاشية لابن عابدين (٦٧/١).

⁽٥) الأم (٢٨٨/٦)، وانظر: مختصر المزنى على الأم ص/٥١٣.

⁽٦) نفس المصدر ص/٣.

أتبع من مالك؟ قال: لا تقلد دينك أحدًا من هؤلاء، ما جاء عن النَّبي ﷺ وأصحابه فخذ به، ثمَّ التابعي بعد الرجل فيه مخيّر» (١). انتهى، وما نقله أيضًا: «لا تقلّدني ولا تقلّد مالكًا ولا الثوري ولا الأوزاعي، وخذ من حيث أخذوا» (٢)، وما نقله أيضًا: «من قلة فقه الرجل أن يقلّد دينه الرجال» (٣).

□ المقصد التاسع: مفاسد التعصب والتقليد للمذاهب.

التعصب للمذاهب من الفتن العظيمة التي عمَّت فأعْمت، ورمت القلوب فأصمَّت، وعظمت بسببها الرزيَّة (٤)، وقد نتج عنه من المفاسد ما لا يحصيه إلَّا ربُّ البريَّة؛ فمن تلك المفاسد ما يلي:

(١) تقديم آراء العلماء المتبوعين على الكتاب والسنَّة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله: «وكذلك من صنف في الرأي فلم يذكر إلَّا رأي متبوعه وأصحابه، وأعرض عن الكتاب والسنَّة، ووزنَ ما جاء به الكتاب والسنَّة على رأي متبوعه، ككثير من أتباع أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم»(٥).

(٢) ردُّ الأحاديث الصحيحة إذا خالفت المذهب؛ كقدح بعض الحنفية في أبي هريرة والمحاديث المصراة (٢) على على على المصراة (٢) على

⁽١) إعلام الموقعين (٢٠٠/٢).

⁽٢) نفس المصدر (٢٠١/٢).

⁽٣) نفس المصدر نفسه (٢٠١/٢).

ولزيد من التفصيل لأقوال الأئمة في الحض على التمسك بالسنة، وطرح أقوالهم المخالفة للسنة انظر: مقدمة صفة صلاة النبي على للعلامة الألباني ـ رحمه الله ـ ص/٢٣ ـ ٣٣٠.

⁽٤) اقتباس من خطبة لابن القيِّم رحمة اللَّه في مفاسد العصبيَّة في إعلام الموقعين (٨/١).

⁽٥) مجموع الفتاوي (٢٠١/١٠)، وانظر: الدرة البهية ص/٤١.

⁽٦) حديث المصراة هو قوله ﷺ: «لا تصرُوا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد فإنَّه بخير النَّظرين بعد أن يحتلِبَها إن شاء أمسك وإن شاء ردَّها وصاع تمر». أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب: النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والبقر والغنم (جـ٣٤/٣) رقم (٢١٤٨) من حديث أبي هريرة ﷺ.

خلاف ما يعتقدونه مذهبًا(١).

(٣) حصر كل طائفة الحق في مذهبهم، وإبطال الانتفاع بالكتاب والسنّة (٢). فكل مقلّد لإمام يرى أنَّ الحقَّ محصورٌ في مذهب إمامه، وأنَّ المخالف ليس على شيء من الصواب؛ فمن ذلك قول إمام الحرمين: «نحن ندعي أنَّه يجب على كافة العاقلين، وعامة المسلمين شرقًا وغربًا، بعدًا وقربًا، انتحال مذهب الشافعي، ويجب على العوام الطغام، والجهال الأنذال أيضًا انتحال مذهبه بحيث لا يبغون عنه حولًا، ولا يريدون به بدلًا» (٣)، وقول أبي الحسن الكرخي الحنفي في رسالته التي جمع فيها الأصول التي عليها مدار كتب الحنفية: «الأصل: أنَّ كل آية تخالف قول أصحابنا فإنَّها تحمل على النسخ، أو على الترجيح، والأولى أن تحمل على التأويل من جهة التوفيق...

الأصل: أنَّ كل خبر يجئ بخلاف قول أصحابنا فإنَّه يحمل على النسخ، أو على أنَّه معارض بمثله ثمَّ صار إلى دليل آخر، أو ترجيح فيه بما يحتج به أصحابنا من وجوه الترجيح، أو يحمل على التوفيق، وإثمًا يفعل ذلك على حسب قيام الدليل،

⁼ قال الحافظ في الفتح (٤٢٧٤): «واعتذر الحنفية عن الأحذ بحديث المصراة بأعذار شتى: فمنهم من طعن في الحديث لكونه من رواية أبي هريرة ولم يكن كابن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة فلا يأخذ بما رواه مخالفًا للقياس الجلي . فأجاب عنه قائلًا: وهو كلام آذى قائله به نفسه، وفي حكايته غنىً عن تكلف الرد عليه، وقد ترك أبو حنيفة القياس الجلي لرواية أبي هريرة وأمثاله كما في الوضوء بنبيذ التمر ومن القهقهة في الصلاة وغير ذلك، وأظن أنَّ لهذه النكتة أورد البخاري حديث ابن مسعود . يعني قول ابن مسعود بعده: «من اشترى شاة محفلة فليرد معها صاعًا من تمر . عقب حديث أبي هريرة إشارة منه إلى أنَّ ابن مسعود قد أفتى بوفق حديث أبي هريرة فلولا أنَّ خبر أبي هريرة ثابت لما خالف ابن مسعود القياس الجلي في ذلك. وقال ابن السمعاني في «الاصطلام»: التعرض إلى جانب الصحابة علامة خذلان فاعله بل هو بدعة وضلالة وقد اختص أبو هريرة بمزيد الحفظ لدعاء رسول الله على الله تعالى .

⁽١) انظر: إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد ص/١٦٥.

⁽٢) الدرر البهية ص/٤١.

⁽٣) مغيث الحق في ترجيح المذهب الحق ص/١٦.

فإن قامت دلالة النسخ يحمل عليه، وإن قامت الدلالة على غيره صرنا إليه»(١). انتهى

يقول العز بن عبد السلام ـ رحمه الله ـ في بيان هذه المفسدة: «وقد رأيناهم ـ يعني المقلّدة ـ يجتمعون في المجالس فإذا ذكر لأحدهم خلاف ما وطَّن نفسه عليه تعجّب غاية التعجب، من غير استرواح إلى دليل، بل لما ألفه من تقليد إمامه، حتَّى ظنَّ: أنَّ الحقَّ منحصرٌ في مذهب إمامه. ولو تدبَّره لكان تعجبه من مذهب إمامه أولى من تعجّبه من مذهب غيره... إلى أن قال: وما رأينا أحدًا رجع عن مذهب إمامه إذا ظهر له الحقُ في غيره، بل يصر عليه مع علمه بضعفه وبعده»(٢).

(٤) الانتصار للمذاهب ولو بالأحاديث الضعيفة والموضوعة^(٣).

(٥) تحريف معنى الأحاديث لتوافق المذهب.

يقول الصنعاني ـ رحمه الله: «ولقد عظ مت جنايات المقلّدين على أحاديث رسول الله على أعمة مذاهبهم الذين تبرءوا عن إثبات مقال يخالف نصًا نبويًا، فإنّها إذا وردت بخلاف ما قرّره مَنْ قلّدوه حرّفوها عن مواضعها، وحملوها على غير ما أراده على . كما قال بعض المعتزلة في حديث: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمّتي» (٤). وقد اعتقد ذلك المعتزلي أنّه لا شفاعة للعصاة، فقال مراده على بروأهل الكبائر» «المؤمنون أهل الصلاة»، لأنّ الصلاة كبيرة، قال اللّه فَجَالًى:

⁽١) رسالة الكرخي في الأصول المطبوعة مع تأسيس النظرِ ص/١١٦.

⁽٢) قواعد الأحكام (١٣٤/٢). وقد نقله المؤلف ـ رحمه الله ـ بلفظه من الكتاب المذكور كما في ص/٤١٦ من النص المحقق.

⁽٣) الدرة البهية في التقليد والمذهبية ص/٤٤.

⁽٤) أخرجه أبوداود في كتاب السنّة، باب الشفاعة (١٠٦/٥) رقم (٤٧٣٩)، والترمذي في كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب ١٠(٤/٤٥) رقم (٢٤٣٧) من حديث أنس ابن مالك ﷺ، وابن ماجة في كتاب الزهد، باب: ذكر الشفاعة (١٤٤١/٢) رقم (٤٣١٠). وحكم عليه العلامة الألباني ـ رحمه اللّه تعالى ـ في مشكاة المصابيح (٢٥٥٨/٣) برقم (١٥٥٨/٣) برقم (١٥٥٨/٣) بأنّه صحيح.

فانظر أي تحريف أعجب من هذا الذي قاده إليه مذهبه، واعتقاده أن لا شفاعة لأهل الكبائر؛ وكونه تحريفًا لا يحتاج إلى دليل.

ومثل قول بعض من اعتقد ندب صوم يوم الشك ـ لأنّه مذهب إمامه ـ في حديث «عمار بن ياسر» هي «من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم هي (١). أنّه مراده بأبي القاسم «عمار» نفسه. قال: فقد عصاني. وإنّما وضع الظاهر موضع المضمر. ولا يخفى ما في هذا الحمل من تحريفٍ مع اتفاق الناس على كنية «عمار» «أبو اليقظان (٢)»... إلى أن قال: والحاصل أنّ من اعتقد مذهبًا من المذاهب، فإنّه يؤدي ذلك إلى المحاماة عليه، وإلى إخراج الآيات والأحاديث عن معانيها التي أرادها اللّه ورسوله على (٣).

(٦) دفع ظواهر نصوص الكتاب والسنّة بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالًا عن
 المذهب وجمودًا على التقليد.

يقول العز بن عبدالسلام ـ رحمه الله: «ومن العجب العجيب: أنَّ الفقهاء المقلّدين يقف أحدهم على مأخذ إمامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعًا، وهو مع ذلك يقلّده فيه، ويترك من [شهد] (٤) الكتاب والسنَّة، والأقيسة الصحيحة لمذهبه جمودًا على تقليد إمامه بل يتحيَّل (٥) لدفع ظواهر الكتاب والسنَّة، ويتأول

⁽۱) أخرجه أبوداود في كتاب الصيام، باب: (۷۶۹/۲) رقم (۲۳۳٤)، والترمذي في كتاب الصوم، باب: ما جاء في كراهية صوم يوم الشك (۷۰/۲) رقم (۲۸٦) وقال: حديث عمّار حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب رسول الله عمّا ومن بعدهم من التابعين. وبه يقول سفيان الثوري ومالك ابن أنس وعبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق. كرهوا أن يصوم الرجل اليوم الذي يُشَكُّ فيه. ورأى أكثرهم إن صامه فكان من شهر رمضان أن يقضى يومًا مكانه. انتهى.

⁽٢) كما في الإصابة (٢٧٣/٢)، وتقريب التهذيب ص/٧١٠.

⁽٣) إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد ص/١٦٦-١٦٦.

⁽٤) ما بين المعقوفتين ساقطة في مطبوعة قواعد الأحكام، وقد أثبتها من «معارج الألباب».

^(°) في مطبوعة قواعد الأحكام «يتحلل» والصواب ما أثبته من «معارج الألباب».

بالتأويلات البعيدة الباطلة، نضالًا عن مقلَّده»(١).

(٧) اعتذار المقلِّدة لأقوال أئمتهم المخالفة للكتاب والسنَّة بالاعتذرات الباردة؛ كقول أحدهم إذا عجز عن تمشية مذهب إمامه: لعلَّ إمامي وقف على دليل لم أقف عليه ولم أهتدِ أنا إليه (٢).

(٨) القول بتحريم الاجتهاد من بعد عصر الأئمة الأربعة، وبوجوب التقليد على كل أحد في هذه الأعصار. وقد ناقش المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ هذه المفسدة نقاشًا مستفيضًا في ثنايا هذا الكتاب، فأجاد وأفاد، وبينٌ فيها وجه الحق والصواب. فجزاه الله خيرَ ما يجزيء عالمًا عن العباد.

(٩) توسيع دائرة الفرقة بين المسلمين التي مزَّقت شمل الأمَّة الإسلامية وأضعفت قوى المسلمين، وسلَّطت عليهم الأعداء. وهذا نتيجة حتمية للتنازع والاختلاف كما قال تعالى: ﴿ وَأَطِيعُواْ اللَّهَ وَرَسُولَهُمْ وَلَا تَنْنَزَعُواْ فَنَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيمُكُمْ اللَّهُ اللَّهُ وَرَسُولَهُمْ وَلَا تَنْنَزَعُواْ فَنَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيمُكُمْ اللَّهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُولِ اللهُ ا

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله: «وبلاد المشرق من أسباب تسليط الله التر عليها كثرة التفرُق والفتن بينهم في المذاهب وغيرها، حتى تجد المنتسب إلى الشافعي يتعصب لمذهبه على مذهب أبي حنيفة حتى يخرج عن الدين، والمنتسب إلى أبي حنيفة يتعصّب لمذهبه على مذهب الشافعي وغيره حتى يخرج عن الدين، والمنتسب إلى أحمد يتعصب لمذهبه على مذهب هذا أو هذا. وفي المغرب تجد المنتسب إلى مالك يتعصّب لمذهبه على هذا أو هذا؛ وكل هذا من التفرُق والاختلاف الذي نهى الله ورسوله عنه»(3).

⁽١) قواعد الأحكام (١٣٤/٢). وقد نقله المؤلف ـ رحمه الله ـ بلفظه من المصدر المذكور في النص المحقق ص/١٦٤، ٤١٦.

⁽٢) انظر النص المحقق ص/١١٧.

⁽٣) سورة الأنفال الأية رقم (٤٦).

⁽٤) مجموع الفتاوى (٢٢/٢٥٢).

(١٠) تفريق الأمَّة حتى في إقامة الصلوات المكتوبة؛ فالشافعي لا يصلي خلف الحنفي، وكذا العكس؛ كما كان عليه الحال في المسجد الحرام في العهود الماضية. وهذا من أعظم البدع لما فيه من تفريق الأمَّة وتشتيت الكلمة، ولما يحصل بسببه من التشويش للمصلَّين.

يقول الزركشي: «تكرير الجماعة في المسجد الواحد، كما هو الآن بمكة وبجامع دمشق لم يكن في الصدر الأول، والسبب في حدوثها بالمسجد الحرام أنّه كان الإمام في ذلك الوقت مبتدعًا»(١).

(۱۱) منع التزويج بين المقلّدين؛ فلقد وصل الحنلاف بين المذهبيين إلى أن منع بعض فقهاء الأحناف تزويج الحنفي من المرأة الشافعية ثمَّ صدرت فتوى من فقيه حنفي آخر ملقّب بمفتي الثقلين أجاز فيها تزويج الحنفي بالشافعي، وعلَّل ذلك بقوله: «تنزيلًا لها منزلة أهل الكتاب(٢)»(٢).

يقول العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ معلَّقًا على كلام مفتي الثقلين: اومفهوم ذلك ـ ومفاهيم الكتب معتبرة عندهم ـ أنَّه لا يجوز تزوُّج الشافعي بالحنفية كما لا يجوز تزوُّج الكتابي بالمسلمة» (٤).

(١٢) التكفير والتبديع والتفسيق.

يقول النَّعمي ـ رحمه الله: «وهل بعد التكفير والتفسيق تأويلًا وتصريحًا أيضًا من بقيَّة؟ دع ما خلال ذلك من الشرور، وما في أعطافه من المكاره والمحذور، وإهراق الدماء استحلالًا والرمي بالضلالة والبدعة، والغي واللعنة، وما أشبه ذلك؛ ومطلع قرن هذه الرزية: هو التمذهب والتحرُّب، وما صنعنا ـ معشر المسلمين مع

⁽١) إعلام المساجد ص/٣٦٦، وانظر ص/٤٥٠، ٤٥١.

⁽٢) يعني قوله تعالى: ﴿ وَالْمُتَصَنَّتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِنَبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَا مَاتَيْشُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ (٢) يعني قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ مُنْكُمُ اللَّهُ مُنَافِعِينَ وَلَا مُتَخِذِي ٓ أَخْدَانُ ﴾ [المائدة: ٥].

⁽٣) نقلًا عن صفة صلاة النبي ﷺ للعلامة الألبّاني ص/٤٤ ط. الثانية عشر / نشر المكتب الإسلامي، وعزاه إلى البحر الرائق لابن نجيم.

⁽٤) نفس المصدر.

من عدانا ـ ولا صنعوا معنا، ولا في ذات بينهم: أكثر من هذا، والله المستعان (١٠).

(١٣) الطعن في الإسلام من قبل أعدائه ـ دفع الله شرَّهم ـ ؛ فقد محكِيَ عن بعض الملِّين: أنَّه لمَّا رأى شيئًا من الهرج والافتتان، سببه الحمية للمذاهب قال: (عجبًا لهؤلاء أليسوا ذوي دين واحد؟!! (٢٠). انتهى

⁽١) النص المحقق ص/١٢٥ - ١٣٥.

⁽٢) أورد هذه الحكاية النُّعمي ـ رحمه اللَّه ـ كما في النص المحقق ص/١٢٥.

المطلب الثالث

البناء على القبور

وفيه ثلاثة مقاصد:

- المقصد الأول: حكم البناء على القبور.
- المقصد الثاني: أقوال الأئمة الأربعة في النهي عن البناء على القبور.
 - المقصد الثالث: مفاسد البناء على القبور.

المطلب الثالث

البناء على القبور

وفيه ثلاثة مقاصد:

□ المقصد الأول: حكم البناء على القبور.

البناء على القبور محرَّم؛ وهذا أمر قد اتفق عليه جميع العلماء من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله: «وقد اتفق أئمة الإسلام على أنَّه لا يشرع بناء هذه المشاهد على القبور»(١). اهـ.

قلت: والأحاديث الدالة على تحريم رفع القبور والبناء عليها مستفيضة في دواوين السنَّة، وقد أورد المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ طرفًا صالحًا منها في الباب الثاني من هذا الكتاب (٣) فلا داعي لذكرها هنا.

⁽۱) مجموع الفتاوى (۲۷/۲۷)، وانظر: المصدر نفسه (۱۱/۳۱)، ومجموعة الرسائل والمسائل (۱-۷۳/۳).

⁽٢) شرح الصدور بتحريم رفع القبور المطبوعة ضمن الجامع الفريد ص/٢٢٥-٢٣٥٠.

⁽٣) انظر: ص/٤٤٧ - ٤٤٧.

□ المقصد الثاني: أقوال الأئمة الأربعة في النهي عن البناء على القبور. الأئمة الأربعة كغيرهم من العلماء . كما قد مرّ ـ صرّ حوا بتحريم البناء على القبور. وفيما يلي ذكر لأقوالهم ولأقوال بعض أصحابهم في تحريم البناء عليها. أولًا: كلام الحنفية:

قال ابن عابدین: «وعن أبي حنیفة یکره أن یبنی علیه ـ یعني القبر ـ بناء من بیت أو قبة أو نحو ذلك؛ لما روی جابر: «نهی رسول الله علیه عن تجصیص القبور وأن یکتب علیها، وأن یبنی علیها». رواه مسلم وغیره»(۱). انتهی.

وقال الزيلعي في شرحه على الكنز ـ عند قول الماتن: «ويسنَّم القبر ولا يربَّع ولا يجصَّص»: (لما روى البخاري عن سفيان التمَّار أنَّه رأى قبر رسول اللَّه ﷺ مسنَّمًا) (٢).

وقال إبراهيم النخعي: «حدَّثني بعض من رأى قبر النبي التَكَلِيْلُ وقبري أبي بكر وعمر أنَّها مسنَّمة. ويسنَّم قدر الشبر، وقيل: قدر أربعة أصابع، ولا يرش الماء عليه حفظًا لترابه عن الإندراس، وعن أبي يوسف أنَّه كرهه، لأنَّه يجري مجرى التطيين، ويكره أن يبنى على القبر» (٣). انتهى

وقال ابن نجيم الحنفي: «وفي «الخلاصة»: ولا يجصُّص القبر ولا يطينٌ ولا يرفع عليه بناء.

قالوا: أراد بالبناء السفط (٤) الذي يجعل في ديارنا» (٥). انتهى.

إِفتأمَّل. كلام الحنفية في ذكر كراهة البناء على القبور، والمراد بالكراهة كراهة

⁽۱) حاشية رد المحتار (۲۳۷/۱). وانظر: تحفة الفقهاء (۲۰۰۱)، وبدائع الصنائع (۲۰۰۲)، وشرح فتح القدير (۲۰۱۲-۱۶۱)، والبحر الرائق (۲۰۹/۲).

⁽٢) مسنَّمًا: أي مرفوعًا عن وجه الأرض. انظر النهاية في غريب الحديث (٤٠٩/٢)، ولسان العرب (٣٩٤/٦).

⁽٣) تبيين الحقائق شرح البحر الرائق (٢٤٦/١).

⁽٤) السفط: جاء في اللسان (٦/ ٢٨٠): والسفط معروف وهو مثل القبة.

⁽٥) البحر الرائق شرح كنز الدقائق: (٢٠٩/٢).

التحريم التي هي في مقابلة ترك الواجب، وقد ذكروا من قواعدهم أنَّ الكراهة حيث أطلقت فالمراد منها التحريم، ومُّن نبه على ذلك ابن نجيم في «البحر الرائق» حيث قال: «وأفاد صحة إطلاق الحرمة على المكروه تحريمًا»(١)(١).

وتأمَّل كلام الزيلعي وما ذكره من الخلاف بين الأصحاب، هل يسنَّم قدر شبر، أو قدر أربع أصابع، و[ما] ذكره [عن] أبي يوسف (٣) أنَّه كره رش القبر بالماء؛ لأنَّه يجري مجرى التَّطْيين، وهل هذا منهم ـ رحمهم اللَّه ـ إلَّا اتباع ما عليه السلف الصالح من ترك تعظيم القبور، التي هي من أعظم الوسائل إلى الشرك)(٤).

وقال العلامة الألوسي الحنفي: «ولقد رأيت من يبيح ما يفعله الجهلة في قبور الصالحين من إشرافها وبنائها بالجص والآجر وتعليق القناديل عليها والصلاة إليها والطواف بها واستلامها، والاجتماع عندها في أوقات مخصوصة إلى غير ذلك... إلى أن قال: وكل ذلك محادَّة لله تعالى ورسوله على وابتداع دين لم يأذن به الله عزَّ وجلَّ»(٥). اهـ.

ثانيًا: كلام المالكية.

قال مالك ـ كما في المدونة: «أكره تجصيص القبور والبناء عليها وهذه الحجارة التي تبنى عليها»(٢). انتهى

والكراهة إذا أطلقت عند مالكِ لرغيره من المتقدمين أرادوا بها كراهة التحريم،

⁽١) انظر نفس المصدر (٣٠/١).

⁽٢) وقد نبَّه على ذلك أيضًا الإمام ابن القيّم. رحمه الله ـ كما في «إغاثة اللهفان» حيث قال: (وما يقول فيه أبو حنيفة وأصحابه: «أكره كذا» هو عند محمد ـ يعني ابن الحسن ـ حرام. وعند أبي حنيفة وأبي يوسف إلى الحرام أقرب، وجانب التحريم عليه أغلب). انتهى [إغاثة اللهفان (١/١٥)]، وانظر: إعلام الموقعين (١/١٤).

⁽٣) جاءت العبارة في النبذة: «وذكر أبي يوسف»، وما أضفته يستقيم به المعنى.

⁽٤) التعليق على كلام الحنفية نقلًا عن النبذة الشريفة في الردِّ على القبوريين ص/١٣٩.

⁽٥) روح المعاني (١٥/٢٣٩).

⁽٦) المدونة (١٧٠/١).

وممَّن نبّه على ذلك ابن القيّم في «إعلام الموقعين» حيث قال: «وقد غلط كثير من المتأخرين من أتباع الأئمة على أئمتهم بسبب ذلك، حيث تورَّع الأئمة عن إطلاق لفظ التحريم، وأطلقوا لفظ الكراهة، فنفى المتأخرون التحريم عمَّا أطلق عليه الأئمة الكراهة ثمَّ سهل عليهم لفظ الكراهة وخفت مؤنته عليهم فحمله بعضهم على التنزيه، وتجاوز به آخرون إلى كراهة ترك الأولى، وهذا كثير جدًا في تصرُّفاتهم؛ فحصل بسببه غلط عظيم على الشريعة وعلى الأئمة» (١). ثمَّ قال: «وقد قال مالك فحصل بسببه غلط عظيم على الشريعة وعلى الأئمة» (١) ثمَّ قال: «وقد قال مالك في كثير من أجوبته: أكره كذا، وهو حرام؛ فمنها: أنَّ مالكًا نص على كراهة الشطرنج، وهذا عند أكثر أصحابه على التحريم، وحمله بعضهم على الكراهة التي دون التحريم» (٢) انتهى.

وأمّّا المنقول عن أصحاب مالك ـ رحمه الله ـ في تحريم البناء على القبور فهو كثير. من ذلك ما قاله القرطبي في «المفهم»، لمّّا ذكر قوله على «ولا قبرًا مشرفًا إلّا سويته» ظاهره منع تسنيم القبور ورفعها، وأن تكون لاطية ـ يعني بالأرض ـ، وقد قال به بعض أهل العلم، وذهب الجمهور إلى أنَّ هذا الارتفاع المأمور بإزالته ليس هو التسنيم، ولا ما يعرف به القبر كي يحترم، وإنَّما هو الارتفاع الكثير الذي كانت الجاهلية تفعله؛ فإنَّها كانت تعلي عليها وتبني فوقها تفخيمًا لها وتعظيمًا. وأمَّا تسنيمها فذلك صفة قبر رسول الله على قبر أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ على ما ذكر في «الموطأ». وقد جاء عن عمر أنَّه هدمها، وقال: ينبغي أن تسوّي تسوية تسنيم، وهذا معنى قول الشافعي: تسطّح القبور ولا تبنى، ولا ترفع، وتكون على وجه الأرض. وتسنيمها اختاره أكثر العلماء، وجملة أصحابنا، وأصحاب أبي حنيفة، والشافعي.

قلت: والذي صار إليه عمر أولى، فإنّه جمع بين التسوية والتسنيم، وقوله: «نهى أن يجصّص القبر وأن يبنى عليه» ـ والتجصيص والتقصيص هو البناء بالجص،

⁽١) إعلام الموقعين (٣٩/١-٤٠)، وانظر: مختصر الروضة للطوفي (٣٨٥/١).

⁽٢) إعلام الموقعين (٢/١).

وهو القص والقصة، والجصاص والقصاص واحد، فإذا خلط الجص بالرماد فهو الجيّار، وذكر معنى ذلك أبو عبيد وابن الأعرابي، وقد تقدَّم في الحيض ذكر القصة البيضاء م، وبظاهر هذا الحديث قال مالك. وكره البناءَ والجصَّ على القبور، وقد أجازه غيره. وهذا الحديث حجة عليه.

ووجه النهي عن البناء والتجصيص في القبور أنَّ ذلك مباهاة، واستعمال زينة الدنيا في أول منازل الآخرة، وتشبُّه بمن كان يعظِّم القبور ويعبدها؛ وباعتبار هذه المعاني، وبظاهر هذا النص ينبغي أن يقال: هو حرام، كما قال به بعض أهل العلم»(١). انتهى كلام القرطبي رحمه الله.

ومنه أيضًا قول الشيخ سالم السنهوري في كتابه «تيسير الملك الجليل شرح مختصر خليل»: قال بعض لا شك أنَّ المعلاة والشبيكة من مقابر المسلمين المسبلة المرصدة لدفن الموتى بمكة المشرفة، وأنَّ البناء بهما لا يجوز ويجب هدمه، ويدل له قول الشافعي: رأيت من الولاة من يهدم بمكة ما بني بها، قال في «المدخل»: وقد جعل عمر شَهِنه القرافة بمصر لدفن موتى المسلمين، واستمر الأمر على ذلك، وأنَّ البناء بها ممنوع، وأنَّ السلطان الظاهر أمر باستفتاء العلماء في زمانه في هدم ما بها من البناء، فاتفقوا على لسانٍ واحد: يجب على ولي الأمر هدمه، وأن يكلَّف أصحابه رمي ترابها في الكمارة، ولم يختلف في ذلك أحد منهم، ثمَّ إنَّ الملِك «الظاهر» سافر إلى الشام فلم يرجع». اه.

قال بعض العلماء (٢): ولم أعلم أحدًا من المالكية أباح البناء حول القبور في مقابر المسلمين، سواء كان الميت صالحًا أو عالمًا أو شريفًا أو سلطانًا أو غير ذلك، وفي جواب ابن رشد عن سؤال القاضي له عن ذلك: أمَّا ما بني في مقبرة المسلمين ووقف فإنَّ وقفه باطل، وأنقاضه باقية على ملك ربِّها إن كان حيًّا أو كان له ورثة، ويؤمر هو وورّاثه بنقلها عن مقابر المسلمين، وإن لم يكن له وارث استأجر القاضي

⁽١) المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم (٢/٥٦٥-٢٦٧).

⁽٢) لا يزال النقل موصولًا عن الشيخ سالم السنهوري ـ رحمه الله.

على نقلها منها، وصرف الباقي في مصارف بيت المال.

ولا يؤخذ جواز البناء على القبور في (١) قول الحاكم في مستدركه عقب تصحيحه لأحاديث النهي عن البناء على القبر والكتابة عليه: ليس العمل عليها، فإنَّ أئمة المسلمين شرقًا وغربًا مكتوب على قبورهم، وأخذه السلف عن الخلف، فيكون إجماعًا مستندًا إلى حديث آخر؛ كخبر «لا تجتمع أمتى على ضلالة».

ولا من قول ابن القداح في «مسائله»: لا يجوز البناء على القبر، وهل يكتب عليه أو لا؟ لم يرد في ذلك عن السلف الصالح شيء، ولكن إن وقع وعمل على قبر رجل من أهل الخير فخفيف. لأنَّ كلام الحاكم وابن قداح خاص بالكتابة لا يتعداها إلى البناء.

وقال ابن رشد: كره مالك البناء على القبر، وجعل البلاطة المكتوبة، وهو من بدع أهل الطَّوْل، وأحدثوه إرادة الفخر والمباهاة والسمعة، وهو ممَّا لا اختلاف فيه. انتهى كلام الشيخ السنهوري ـ رحمه اللَّه ـ(٢).

ثالثًا: كلام الشافعية:

قال الإمام الشافعي في «الأم»: «وأحب أن لا يبنى ـ يعني القبر ـ ولا يجصّص؛ فإنَّ ذلك يشبه الزينة، وليس الموت موضع واحدٍ منهما، ولم أرّ قبور المهاجرين والأنصار مجصّصة» (٣). انتهى

وقال في موضع آخر: «وقد رأيت من الولاة من يهدم بمكة ما بُني فيها، فلم أرّ الفقهاء يعيبون ذلك»(٤). انتهى

ونقل عنه النووي في «المجموع» قوله: «يكره أن يجصُّص القبر وأن يكتب عليه

⁽١) كذا بالنبذة، ولعلُّ صوابها: «من».

⁽۲) كلام الشيخ السنهوري نقلًا عن النبذة الشريفة في الرد على القبوريين لابن معمر ص/١٣٧ ـ ١٣٨.

⁽٣) الأم (١/٤٣٤).

⁽٤) الأم (٤٦٤/١)، وانظر: الحاوي الكبير (٢٧/٣)، والمجموع للنووي (٢٦٦/٥).

اسم صاحبه، أو غير ذلك، وأن يبني عليه الاله،

والكراهة إذا أطلقت عند الإمام الشافعي فهي للتحريم. يقول الغزالي: (فكثيرًا ما يقول الشافعي ـ رحمه الله ـ «وأكره كذا» وهو يريد التحريم)(٢). أهـ.

ويقول الأذرعي - رحمه الله - في «قوت المحتاج إلى شرح المنهاج» عند قول المؤلف (ويكره تجصيص القبر والبناء والكتابة عليه): ثبت في صحيح مسلم النهي عن التجصيص والبناء، وفي الترمذي وغيره النهي عن الكتابة. وعبارة الحلوانية: ممنوع منهما. وعبارة ابن كج: ولا يجوز أن تجصص القبور، ولا أن يبنى عليها قباب والوصية بهما باطلة.

وقال الحضرمي في «شرح المهذب»: وقد يقولون ـ يعني الأصحاب: لا تبنى القبور في نفسها بآجر ولبن.

قيل: فالمفهوم من كلامهم أنَّ هذا كالتجصيص فيكره ولا يحرم، إلَّا أن يريد في المقبرة المسبَّلة فيحرم.

قلت: وينبغي تحريمه في المسبَّلة مطلقًا وإن لم يُضيِّق، لأنَّه قد أُبدَ بالجصّ، وإحكام البناء، فيمنع من الدفن هناك بعد البلا، ولا يبعد الجزم بالتحريم في ملكه وغيره على من علم النهي عنه، بل هو القياس الحق»(٢). انتهى المقصود نقله من كلامه ـ رحمه الله.

فانظر إلى كلامه ـ رحمه الله ـ حيث صرَّح بأنَّ البناء مكروه، وساق عبارات الأصحاب، وهل الكراهة كراهة تحريم أم لا أم يفرق بين المسبَّلة وغيرها؟ واختار التحريم مطلقًا في المسبَّلة وغيرها على من علم النهي، وقال: بل هو القياس الحق (٤)؛ وذلك لأنَّ العلَّة التي لأجلها نُهِي عن البناء على القبور ـ والتي هي

⁽١) المجموع للنووي (٢٦٦/٥).

⁽٢) المستصفى ص/٥٥، وانظر: مختصر الروضة للطوفي (٥/١).

⁽٣) نقلًا عن النبذة الشريفة في الرد على القبوريين ص/١٣٤.

⁽٤) إلى هنا التعليق من النبذة الشريفة ص/١٣٤.

الذريعة إلى الشرك ـ متحقِّقة في المسبَّلة وغيرها؛ فلا وجه إذن للتفريق، وباللَّه التوفيق.

رابعًا: كلام الحنابلة.

في مسائل أبي داود عن الإمام أحمد: «لا يزاد على القبر من تراب غيره إلا أن يستوي بالأرض فلا يُعرَف. فكأنَّه رخص إذ ذاك»(١).

فالذي يظهر من كلام الإمام أحمد هذا والله أعلم - تحريم الزيادة على القبر إلا بالقدر الذي يعرف به أنه قبر حتى يصان عن المشي عليه أو الجلوس ونحوهما. ومن باب أولى تحريم البناء عليه واتخاذ القباب والمشاهد؛ لأنّه أكثر من تراب غيره مرات ومرات (٢).

وأمًّا كلام أصحابه في تحريم البناء على القبور فهو أكثر من أن يحصر، وأكتفي منه هنا بما قاله الحجاوي في «الإقناع»: «ويستحب رفع القبر قدر شبر، ويكره فوقه، وتسنيمه أولى من تسطيحه إلَّا بدار حربٍ إذا تعذَّر نقله. ويكره البناء عليه سواء لاصق البناء الأرض أو لا، ولو في ملكه من قُبَّةٍ أو غيرها؛ للنهي عن ذلك.

وقال ابن القيّم - رحمه الله - في «إغاثة اللهفان»: ويجب هدم القباب التي على القبور؛ لأنّها أسست على معصية الرسول الله انتهى، وهو في المسبّلة أشدٌ كراهة؛ وعنه منع البناء في وقف عام، قال الشيخ: هو غاصب (٣). وقال أبو حفص: تحرم الحجرة بل تهدم. وهو الصواب. وكره أحمد الفسطاط (٤) والخيمة على القبر» انتهى كلام الحجاوي رحمه الله (٥).

⁽١) نقلًا عن الرسائل والمسائل المجموعة عن الإمام أحمد في العقيدة (١٦٨/٢).

⁽٢) انظر: نفس المصدر (١٦٩/٢).

⁽٣) انظر كلام شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط المستقيم (٢/٥٧٦ - ٦٧٦).

⁽٤) الفسطاط ـ بضم الفاء ـ معروف، وهو بيت من الشَّعَر مثل الخيمة.

انظر: المصباح المنير ص/١٨٠.

⁽٥) الإقناع (١/٧٦٧ ـ ٣٦٨).

□ المقصد الثالث: مفاسد البناء على القبور.

مفاسد البناء على القبور كثيرة تربو على الحصر.

يقول الشوكاني ـ رحمه الله: «وكم قد سرى من تشييد أبنية القبور وتحسينها من مفاسد يبكي لها الإسلام»(١). انتهى؛

ومن تلك المفاسد العظيمة المترتبة على البناء على القبور ما يلي:

(۱) البناء على القبور مخالف لما جاء عن النبي على من الأمر بتسويتها، ومن النهي عن البناء عليها. كما ورد ذلك في حديث أبي الهياج الأسدي أنه قال: قال لي علي عليه ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله على: «أن لا تدع تمثالًا إلا وطمسته ولا قبرًا مشرفًا إلَّا سويته» (۲)، وحديث جابر عليه القبر، وأن يبنى عليه» (۳).

(٢) أنَّ البناء على القبور ذريعة إلى الشرك؛ وذلك أنَّ كثيرًا من العامَّة يعتقدون في أصحاب القبور التي بنيت عليها المشاهد والقباب النفعَ والضَّرَّ؛ إذ دليل صلاح الميِّت وولايته عندهم هو وضع القبَّة أو التابوت على قبره.

يقول الصنعاني - رحمه الله - «فإنَّ هذه القباب والمشاهد التي صارت أعظم ذريعة إلى الشرك والإلحاد، وأكبر وسيلة إلى هدم الإسلام وخراب بنيانه، غالب بل كل من يعمَّرها هم الملوك والسلاطين والرؤساء والولاة، إمَّا على قريب لهم أو على من يحسنون الظنَّ فيه من فاضل أو عالم أو صوفي أو فقير أو شيخ أو كبير، ويزوره الناس الذين يعرفونه زيارة الأموات من دون توسُّل به ولا هتف باسمه، بل يدعون ويستغفرون، حتى ينقرض من يعرفه أو أكثرهم، فيأتي من بعدهم فيجد قبرًا قد شيَّد عليه البناء، وسرِّجت عليه الشموع، وفرش بالفراش الفاخر، وأرخيت عليه الستور، وألقيت عليه الأوراد والزهور، فيعتقد أنَّ ذلك لنفع أو لدفع ضر،

⁽١) نيل الأوطار (جـ٨٣/٤).

⁽٢) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، (٦٦٦/٢) رقم (٩٦٩).

⁽٣) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز (٧٦٧/٢) رقم (٩٧٠).

ويأتى السدنة يكذبون على الميِّت بأنَّه فعل وفعل، وأنزل بفلان الضرر وبفلان النفع، حتى يغرسوا في جبلته كل باطل. ولهذا الأمر ثبت في الأحاديث النبوية اللعن على من سرَّج القبور، وكتب عليها، وبني عليها. وأحاديث ذلك واسعة معروفة، فإنَّ ذلك في نفسه منهي عنه، ثمَّ هو ذريعة إلى مفسدةٍ عظيمة»(١). اهر. ويؤكِّد لنا ذلك الشوكاني ـ رحمه الله ـ فيقول: «فلا شك ولا ريب أنَّ السبب الأعظم الذي نشأ منه هذا الاعتقاد هو ما زينه الشيطان للناس من رفع القبور، ووضع الستور عليها، وتجصيصها، وتزيينها بأبلغ زينة، وتحسينها بأكمل تحسين فإنَّ الجاهل إذا وقعت عينه على قبر من القبور قد بنيت عليه قبَّة فدخلها، ونظر على [القبر](٢) الستور الرائعة والسرج المتلألقة، وقد سطعت حوله مجامر الطيب، فلا شك ولا ريب أنَّه يمتلئ قلبه تعظيمًا لذلك القبر، ويضيق ذهنه عن تصوُّر ما لهذا الميت من المنزلة، ويدخله من الروعة والمهابة ما يزرع في قلبه من العقائد الشيطانية التي هي من أعظم مكائد الشيطان للمسلمين، وأشد وسائله إلى ضلال العباد ما يزلزله عن الإسلام قليلًا قليلًا، حتى يطلب من صاحب ذلك القبر ما لا يقدر عليه إلّا الله سبحانه. فيصير في عداد المشركين. وقد يحصل له من الشرك بأول رؤية لذلك القبر الذي صار على تلك الصفة وعند أول زورة له إذ لا بدَّ أن يخطر بباله أنَّ هذه العناية البالغة من الأحياء بمثل هذا الميت لا تكون إلَّا لفائدة يرجونها منه، إمَّا دنيوية أو أخروية (٣). انتهى المقصود نقله من كلامه رحمه الله. (٣) أنَّ بناء المشاهد على القبور من أسباب وقوع الفساد والفجور؛ وذلك لما يقع في زيارة تلك المشاهد من اختلاط الرجال بالنساء، وما يصاحب ذلك من الرقص والتصفيق والغناء، وغير ذلك من المنكرات العظيمة التي لا طمع في حصرها.

⁽١) تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد المطبوع ضمن الجامع الفريد ص/١١٥ ـ ٥١٢.

⁽٢) في الأصل: «القبور» وهو خطأ.

⁽٣) رسالة شرح الصدور بتحريم رفع القبور المطبوعة ضمن الجامع الفريد ص/٢٧ـ٥٢٨.

يقول التَّعمي - رحمه اللَّه تعالى: «... وهذا كلَّه بالنظر إلى نفس البناء على القبر لا على ما ترتب عليه، وعلى إحياء هذه المشاهد من كُلْمِ الإسلام، وفقء عين شريعة المختار عليه السلام، وما يقع في الزيارة من أنواع المفاسد والمنكرات، كترك الصلوات المكتوبة، ويقولون أو يقول قائلهم: قد حمَّلوا الولي، أو حملها عنهم، واختلاط الرجال والنساء وأرباب الملاهي، واتخاذ الزينات، والمجاهرات، والمخالفات لله التي لا طمع في حصرها في الرقاع؛ وكيف وقد امتدت في أقطار البسيطة على ما فيها من الاتساع؟ فما ترى هنالك من نسيان اللَّه تعالى ونبذ عهوده، وتعدِّي حدوده؛ ولعمر اللَّه من رضي بقاء هذه الرسوم شارك في ذلك الخطب المشوم، إلَّا متبرمٌ لله من هذه الأحداث وغائر لله ممَّا حلَّ بدينه من خطوب هذه الأبنية، وزوار الأجداث الذين أعطوها حقَّ من هو أحقُّ أن يدعى ويستغاث، وانهمكوا في صنوف من نكر الأعمال، وجسائم الأخباث» (١). اهد

وقال في موضع آخر: «... هذا بالنظر إلى أعيان تلك المناهي، مع الإغماض عمّا ترتب على مخالفتها أيضًا ممّا لا يدان للأقلام بحصره وعدّه، ولا قدره للبشر أن يقفوا على نهايته وحدّه، كتوفر الجموع لهذه الزيارات، واقتحام أنواع المفاسد والمنكرات، وما في طيّ إحياء هذه المشاهد من القبائح المتوافرات. فإنّه بمجرّده مؤذن بتحتّم تدمير المشاهد والقباب، والأبنية التي صارت معتكف كلّ طامة، ومناخ فجور أهل الفسوق والعقوق من العامّة. ومن لا يعرف ما ذكرنا، أو هو مرتاب في وقوع شيء منه، أو لا يستقبحه: فأمره أطرف من أن يوصف» (٢). اهد (٤) أنَّ البناء على القبور من الإسراف والتبذير وإضاعة المال، والله جلَّ وعلاً قد نهى عن إضاعة المال. كما جاء في الحديث الصحيح: «ويكره لكم قيل وقال قد نهى عن إضاعة المال في المباحات

 ⁽١) النص المحقق ص/٢٥٤ ـ ٢٥٥.

⁽٣) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب: قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَكُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافاً ﴾ [البقرة: ٢٧٣] (جـ١٥٩/٢) رقم (١٤٧٧)، ومسلم في كتاب الأقضية (١٣٤٠/٣) رقم (١٧١٥).

مكروه فكيف في المحرمات؟.

(٥) أنَّ البناء على القبور من أسباب التضييق على المسلمين في الدفن؛ ولذا فقد اتفقت كلمة العلماء على أنَّه لو وضع البناء في مقبرة مسبَّلة ـ أي عامَّة ـ وجب هدمه(١).

(٦) أنَّ البناء عليها قد يؤدي إلى نبش قبور المسلمين، وإخراج عظام موتاهم، كما قد علم ذلك في كثير من المواضع (٢).

(٧) كثرة الأوقاف والنذور للمشاهد وما أفضت إليه من الشرك وأكل أموال
 الناس بالباطل.

وفي هذا يقول الشوكاني ـ رحمه الله: «وقد يجعل الشيطان طائفة من إخوانه من بني آدم يقفون على ذلك القبر، يخادعون من يأتي من الزايرين، يهولون عليهم الأمر، ويصنعون أمورًا من أنفسهم، وينسبونها إلى الميت على وجه لا يفطن من كان من المغفَّلين [إليه] (٣)، وقد يصنعون أكاذيب مشتملة على أشياء يستُونها كرامات لذلك الميت، ويبثونها في الناس، ويكرِّرون ذلك في مجالسهم، وعند اجتماعهم بالناس، فتشيع وتستفيض، ويتلقاها من يحسن الظن بالأموات ويقبل عقله ما يروى عنهم من الأكاذيب، فيرويها كما سمعها، ويتحدث بها في مجالسه فيقع الجهال في بليةٍ عظيمة من الاعتقاد الشركي، وينذرون على ذلك مجالسه فيقع الجهال في بليةٍ عظيمة من الاعتقاد الشركي، وينذرون على ذلك لليت بكرائم أموالهم، ويحسون على قبره من أملاكهم ما هو أحبّها إلى قلوبهم لاعتقادهم أنَّهم ينالون بجاه ذلك الميت خيرًا عظيمًا وأجرًا كبيرًا. ويعتقدون أنَّ ذلك قربة عظيمة، وطاعة نافعة، وحسنة متقبَّلة. فيحصل بذلك مقصود أولئك ذلك قربة عظيمة الشيطان من إخوانه من بني آدم على ذلك القبر. فإنَّهم إنَّما فعلوا تلك

⁽۱) راجع كلام الشيخ سالم السنهوري المنقول في صفحة (۱٤٥)، وانظر: روضة الطالبين (۱۳٦/۲)، ومغنى المحتاج (٣٦٤/١).

⁽٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢٧٦/٢).

⁽٣) كلمة «إليه» ليست في الأصل ولعلّ السياق يقتضيها هنا.

الأفاعيل وهولوا على الناس بتلك التهاويل، وكذّبوا تلك الأكاذيب، لينالوا جانبًا من الحطام من أموال الطغام الأغتام؛ وبهذه الذريعة الملعونة، والوسيلة الإبليسية تكاثرت الأوقاف على القبور، وبلغت مبلغًا عظيمًا، حتى بلغت غلات ما يوقف على المشهورين منهم ما لو اجتمعت لبلغ ما يقتاته أهل قرية كبيرة من قرى المسلمين. ولو بيعت تلك الحبائس الباطلة لأغنى بها طائفة عظيمة من الفقراء، وكلها من النذر في معصية الله. وقد صع عن رسول الله على أنّه قال: ولا نذر في معصية الله، وهي أيضًا من النذر الذي لا يبتغى به وجه الله، بل كلها من النذور التي يستحق بها فاعلها غضب الله وسخطه، لأنّها تفضي بصاحبها إلى ما يفضي به اعتقاد الإلهية في الأموات من تزلزل قدم الدين؛ إذ لا يسمح بأحبّ أمواله والصقها بقلبه إلّا وقد زرع الشيطان في قلبه من محبّة وتعظيم وتقديس ذلك القبر وصاحبه، والمغالاة في الاعتقاد فيه ما لا يعود به إلى الإسلام سالمًا. نعوذ بالله من الحذلان.

ولا شك أنَّ غالب هؤلاء المغرورين المخدوعين لو طلب منهم طالب أن ينذر بذلك الذي نذر به لقبر الميت على ما هو طاعة من الطاعات وقربة من القربات لم يفعل، ولا كاد.

فانظر إلى أين بلغ الشيطان بهؤلاء؟ وكيف رمى بهم في هوة بعيدة القعر، مظلمة الجوانب؟ فهذه مفسدة من مفاسد رفع القبور وتشييدها، وزخرفتها وتجصيصها»(١). أه.

- (٨) قلت: وهذه المفسدة تقودنا بدورها إلى مفسدة أخرى؛ وهي انتشار البطالة واحتراف مهنة التكسب من نذور الموتى وهداياهم؛ بحجة خدمة مشاهدهم والقيام على رعايتها، كما يفعله بعض سدنة تلك المشاهد.
- (٩) اتخاذها أعيادًا وما يترتب على ذلك من الصلاة إليها، والطواف بها، وتقبيلها واستلامها، وتعفير الخدود على ترابها، وعبادة أصحابها والاستغاثة بهم،

⁽١) رسالة شرح الصدور بتحريم رفع القبور المطبوعة ضمن الجامع الفريد ص/٢٩.٥٢٨.

وسؤالهم النصر والرزق والعافية، وقضاء الديون، وتفريج الكربات، وإغاثة اللهفات، وغير ذلك من أنواع الطلبات، التي كان عبَّاد الأوثان يسألونها أوثانهم (١).

(١٠) طمس معالم الدين وفتح الباب أمام الطاعنين في الإسلام وأهله بما يرونه ويشاهدونه من توافد الجموع الغفيرة من المسلمين لزيارة تلك المشاهد والقباب لدعاء أصحابها والذبح والنذر لهم؛ فإذا رأى المشرك الوثني هؤلاء القبوريين من المسلمين ظنَّ أنَّه أحسن حالًا منهم. يُحكِي أنَّ قبوريًّا يدِّعي الإسلام رأى رجلًا يعبد صنمًا فأنكر عليه القبوري، فقال له عابد الصنم: أنت تعبد مخلوقًا غائبًا عنك، وأنا أعبد مخلوقًا ماثلًا أمامي؛ فأيَّنا أعجب؟! فانخصم القبوري(٢).

(۱۱) انتشار الأحاديث المكذوبة على رسول اللَّه ﷺ الداعية إلى التعلَّق بأصحاب القبور في جلب المنافع ودفع المضار، كحديث: «إذا أعيتكم الأمور فعليكم بأصحاب القبور» (٢)، وحديث: «لو حسَّن أحدكم ظنَّه بحجر لنفعه» (٤) وغيرهما ممَّا وضعه عُبَّاد القبور.

(١٢) رعاية المشاهد وإعمارها وهجر المساجد وإهمالها.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله: «وكثير من هؤلاء يخربون المساجد ويعمرون المشاهد؛ فتجد المسجد الذي بني للصلوات الخمس معطَّلًا مخرَّبًا ليس له كسوة إلَّا من الناس وكأنَّه خانة من الخانات، والمشهد الذي بُني فعليه الستور وزينة الذهب والفضة والرخام، والنذور تغدو وتروح إليه. فهل هذا إلَّا من استخفافهم باللَّه وبآياته ورسوله؟ وتعظيمهم للشرك»(٥). اهـ.

⁽١) انظر: إغاثة اللهفان (١/٢٠/١).

⁽٢) هذه الحكاية ذكرها صاحب كتاب إرشاد النقاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد الدكتور صالح الفوزان ـ حفظه الله ـ وهي في الكتاب المذكور في ص/١٣.

⁽٣) حديث موضوع وسيأتي الكلام عليه في موضعه إن شاء اللَّه تِعالَى. أنظر ص/٤٩٠.

⁽٤) حديث موضوع وسيأتي الكلام عليه أيضًا في موضعه إن شاء اللَّه تعالى. انظر ص/٩٩٠.

⁽٥) الاستغاثة في الرد على البكري (٥٨٣/٢). وانظر: مجموع الفتاوى (٤٩/١٥).

ويقول النُّعمي ـ رحمه الله: «ومن أذيال مصيبة المشاهد ـ التي أصيب بها الإسلام وشعائره ـ ما ظهر وانتشر في العامَّة في جهاتٍ كثيرةٍ ـ كما هو معلوم مشاهد ـ أنَّ المساجد ربَّما تكون متروكةً مهجورةً، وفيها من التراب والعيدان والأوساخ، وزِبل الأنعام، وحِراق التنباك وغير ذلك مالا يقل، ومشاهد الأموات: محترمة مكرَّمة، مجمرة منظفة مكسوحة مرعية، مقامة متحاماة»(١). اه.

(١٣) اتخاذ السُّرج على القبور. وهو من الكبائر؛ لما فيه من الإسراف والتبذير، ومشابهة المجوس عبدة النار^(٢).

(١٤) مشابهة اليهود والنصارى في اتخاذها أعيادًا ومساجدً؛ وقد لعن النبي على منابهة اليهود والنصارى في الخاذها أعيادًا ومساجدً؛ وقد لعن الناني من يفعل ذلك مفصّلةً في الباب الثاني من هذا الكتاب(٤).

* * *

⁽١) النص المحقق ص/٦٣٤.

⁽٢) انظر: الزواجر عن اقتراف الكبائر للهيتمي (١٦٦/١)، وأحكام الجنائز للألباني ص/٢٩٤.

⁽٣) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٦٧٦/٢).

⁽٤) انظر: ص/٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٤، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٤٧.

ولمزيد من التفصيل في مفاسد البناء على القبور انظر ما ذكره الشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ في كتابه الجليل النفع العظيم القدر «تيسير العزيز الحميد» ص/٣٣٤ وما بعدها.

الفَصْيِلُ الثَّالِثُ

وصف النسخ المخطوطة

وفيه أربعة مباحث.

• المبحث الأول: عدد نسخ الكتاب.

• المبحث الثاني: وصف النسخ الخطية.

• المبحث الثالث: المقارنة بين النسخ الخطية للكتاب.

• المبحث الرابع: نماذج من النسخ الخطية للكتاب

الفصل الثالث

وصف النسخ الخطية

□ المبحث الأول: عدد النسخ.

اجتمع لدي بفضل الله وتوفيقه أربع نسخ خطية لتحقيق هذا الكتاب؛ وكانت أول نسخة عثرت عليها محفوظة بمكتبة مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ـ حرسها الله ـ، فبدأت أنسخ عليها، وأقارن بينها وبين مطبوعات هذا الكتاب، فتبين لي أنَّ بها سقطًا كثيرًا؛ فكان لا بدَّ من البحث والتنقيب عن نسخ خطية أخرى للكتاب. فبعد سؤال المختصين والبحث في فهارس مخطوطات المكتبات الأخرى تبين لي أنَّ للكتاب ثلاث نسخ خطية أخرى. إحداهنَّ محفوظة بمكتبة «خدا بخش» بالهند، والثانية محفوظة بمركز المخطوطات والتراث والوثائق التابع لجمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت، والثالثة محفوظة بمكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض. كما سيأتي ذلك مفصَّلًا عند الحديث عن وصف هذه النسخ.

فانصبَّ جهدي على الحصول على تلك النسخ الثلاث؛ فقمت برحلةٍ علمية إلى الهند اطلعت فيها على النسخة المعنية، وحصلت على صورةٍ منها، وراسلت جامعة الملك فهد الوطنية بالرياض عن طريق الجامعة الإسلامية فوصلتني صورةٌ من النسخة المعنية، كما وصلتني أيضًا صورة من النسخة المحفوظة بمركز المخطوطات والوثائق بالكويت بواسطة أحد الطلبة الكويتيين، والله أسأل أن يجزي خيرًا كل من أعانني في الحصول على هذه النسخ إنَّه ولي ذلك والقادر عليه.

□ المبحث الثاني: وصف النسخ.

النسخة الأولى: (نسخة الأصل).

من محفوظات مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض برقم (٨٦/٤٩٢)

«ميكروفيلم». وهي مقروءة على المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ ومصححة عليه (١)، وعليها إلحاقات في الهامش كتبها المؤلف ـ رحمه الله ـ بخط يده وأشار إلى مواضعها من الصلب. وهي مكتوبة بخط النسخ المعتاد، وتقع في (٢٥٦) صفحة، عدد أسطر الصفحة الواحدة عشرون سطرًا، كلمات السطر الواحد ما بين (٩-١١) كلمة، وكان الفراغ من نسخها سنة (١١٧٨هـ).

ويلاحظ أنَّ بها خرمًا كبيرًا بلغ (٣٢) صفحة من الصفحة (٨٠ - ١١٣)، وهو من أصل المخطوط كما أُفِدتُه من مكتبة الملك فهد الوطنية. ويلاحظ أيضًا أنَّ ناسخها كان يترك كثيرًا وضع النقاط والهمزات جريًا على الرسم الإملائي القديم.

وقد اعتمدت هذه النسخة أصلًا على الرغم من ما بها من خرم لأنّها ـ كما قد مر ـ قرئت على المؤلف، وجرى قلمه بتصحيحها وتقريرها. وقد رمزت لها بكلمة «أصل».

النسخة الثانية: (ح)

هذه النسخة محفوظة بمكتبة مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية تحت رقم (٦٦٧١) «ميكروفيلم»، وهي مصورة عن نسخة موقوفة على مدرسة المحمودية بالمدينة النبوية، وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف «ح» إشارة إلى الحرف الثاني لمصدرها «المحمودية»، وهي مكتوبة بخط واضح وجميل، وهو خط النسخ المعتاد، ولم يبين الناسخ اسمه، وتقع في (١٠٧) لوحة، ومسطرتها في كل صفحة ما بين (٢١٠) سطرًا، وكان الفراغ من نسخها سنة (٢٢٧هـ).

ويلاحظ عليها كثرة السقط والأخطاء النحوية، كما يبدو أنَّها نسخت من نسخة أخرى غير النسخة التي قرءت على المؤلف ـ رحمه الله. وناسخها يهمل كثيرًا وضع النقاط والهمزات جريًا على طريقة الرسم الإملائي القديم.

⁽١) جاء في هامش الصفحة الأخيرة منها ما يلي: «قال المؤلف. كان الله له ومن خطه وبعنايته نقلت».

النسخة الثالثة: (م).

هذه النسخة هي التي اعتمد عليها الشيخ محمد حامد الفقي - رحمه الله - في إخراج هذا الكتاب، وعليها اسمه، وبعض تعليقاته بهوامشها، وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف «م» إشارة إلى الحرف الأول من اسم الشيخ محمد حامد الفقي - رحمه الله تعالى.

وأمًّا ما يتعلَّق بوصفها: فهي من محفوظات مركز المخطوطات والتراث والوثائق التابع لجمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت تحت رقم (٢٦/٢)، وهي بخط نسخ جيد، وناسخها هو حمد بن محمد بن حمد بن نصر، وذلك في عام (١٢٥٧هـ)، ولم أقف له على ترجمة، وتقع في (٢٤١) صفحة، عدد أسطر الصفحة الواحدة (٢٦) سطرًا، كلمات السطر الواحد تتراوح ما بين (٩-١٦)

ويلاحظ أنَّ هذه النسخة مصححة كما تدل عليه هوامشها، وناسخها يعتني كثيرًا بوضع النقاط على الحروف إلَّا أنَّه يهمل الهمزات جريًا على الرسم الإملائي القديم.

النسخة الرابعة: (هـ).

من محفوظات مكتبة «خدا بخش» بالهند برقم (١٠١٨) ميكروفيلم، وقد رمزت لها بالحرف «ه» إشارة إلى الحرف الأول لمصدرها «الهند»، وهي بخط شرقي جيّد، وناسخها هو عبده عيسى بن مشاري، وذلك في عام (٢٠٧ه)، ولم أقف له على ترجمة، وتقع في (٧٣) لوحة، ومسطرتها في كل صفحة (٢٦) سطرًا، وقد جاء في نهايتها بخط الناسخ: «وهذا الكتاب من تملكات شيخنا العلامة عبد الرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب أجزل الله له الثواب».

ويلاحظ على هذه النسخة كثرة السقط والأخطاء، ويبدو أنَّها نسخت عن نسخة غير تلك التي قرءت على المؤلف. رحمه الله. وناسخها يهمل الهمزات،

وذلك جريًا على الرسم الإملائي القديم.

□ المبحث الثالث: المقارنة بين نسخ الكتاب.

أولًا: يبدو أنَّ النسخة (م) منسوخة عن النسخة المقروءة على المؤلف ـ رحمه الله، أو عن نسخة أخرى نسخت عن النسخة المقروءة على المؤلف ـ رحمه الله. وممَّا يدل على ذلك أنَّها مشتملة على جميع الإلحاقات التي ألحقها المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ بخط يده في النسخة المقروءة عليه وأشار إلى مواضعها من الصلب، كما أنَّها متفقة مع نسخة المؤلف في مواضع إثبات ألفاظ التعظيم لله تعالى ومواضع إهمالها، وفي صيغ الصلاة على النبي الكريم على النبي الكريم المنها.

ولهذه الميزة فقد جعلتها أصلًا عن الخرم الواقع بالأصل، كما أنَّني في الغالب أثبت منها الكلمات المهملة التي لم تنقط في النسخة الأصل.

ثانيًا: يبدو أنَّ النسختين (ح) و(هـ) منسوختان عن نسخةٍ أخرى غير النسخة التي قرئت على المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى. ويدل على ذلك الأمور الآتية:

(أ) أنَّهما متفقتان في عدم وجود كثير من الإلحاقات التي زادها المؤلف ـ رحمه اللَّه ـ بخط يده على النسخة المقروءة عليه.

(ب) أنَّهما مشتملتان على زياداتٍ غير موجودة في النسخة المقروءة على المؤلف رحمه الله.

(جه) أنَّ عنوان الكتاب قد جاء فيهما مختلفًا عمَّا في النسخة المقروءة عليه كما مرَّ ذلك مفصَّلًا في مبحث اسم الكتاب.

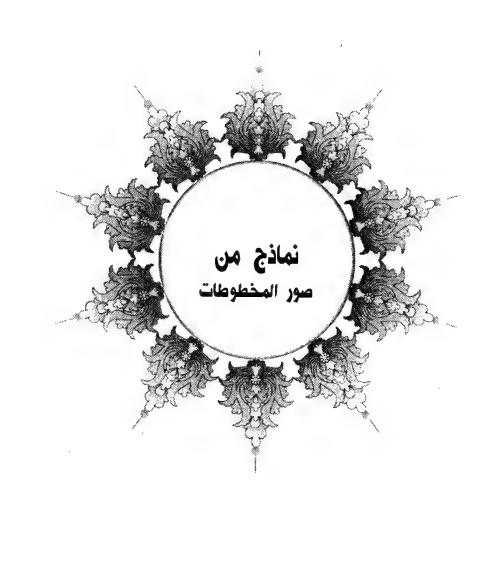
ثالثًا: يبدو أنَّ النسختين (ح) و(ه) منسوختان عن نسخة واحدة؛ وذلك لأنَّهما متفقتان في الزيادات على ما في الأصل و(م)، ومتفقتان أيضًا في مواضع السقط والأخطاء، وفي ألفاظ التعظيم لله تعالى، وفي صيغ الصلاة على النبي الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

رابعًا: يلاحظ في النسختين (ح) و(ه) كثرة زيادة لفظ «تعالى» بعد لفظ الجلالة، بالمقارنة مع النسختين الأخريين. كما يلاحظ أنَّ جميع صيغ الصلاة على

النبي ﷺ بالأصل و(م) «صلى الله عليه وسلم»، وأمَّا في (ح) و(هـ) «صلى الله تعالى عليه وآله وسلم».

خامسًا: جميع النسخ المخطوطة غالب الكلمات فيهنَّ رُسِمَت على طريقة الرسم الإملائي القديم؛ وذلك كإهمال الهمزات، وكإبدالها ياءً؛ فيكتبون - مثلًا كأنَّ «كان»، الشأن «الشان»، المؤالف «الموالف»، استقراء «استقرا»، جزاء «جزا»، ما وراءها «ما وراها»، المناوئين «المناوين»، دائبين «دايبين»، صائر «صاير»، جائز «جايز»... وهكذا. وكإسقاط الألف - أحيانًا - فيكتبون - مثلًا - القيامة «القيمة»، عثمان «عثمن»، معاوية «معوية». أو إبدالها واؤا فيكتبون - مثلًا - الصلاة «الصلوة» الزكاة «الزكوة». وكإبدال التاء المربوطة بتاء مفتوحة مثل: «مضاهات» بدل «مضاهاة»، و«مناجات» بدل «مناجاة»... وهكذا. وقد يختصرون بعض الكلمات فيكتبون حينئذ (ع)، وحدَّثنا «ثنا»، وأخبرنا «نا»، وتعالى «تع»، ورضي اللَّه عنه «رضي».

			•





صورة غلاف نسخة الأصل وهي بخط المؤلف ـ رحمه الله.

غريس المعتس بالمكلم لمباع والتشا الكونم تسليد بلاترتف تايل مبانته في في معنون و نعامين ا مولي الخالمة المعلمة على المولية العتى والعمندات فاصيت رايات سلطانه كافقد في الدفادة واللهما مها الماع وان المرادكترون مدا نعت بالبيل والعال مناما فيفائق والجاع والمتا فلالش وحاد المعنا وفياج الدباطح في العدول فايات بجده على سنحانت الماديد ويدس وريدات الري نوج وشوا لمعانون منادية واعلى المعنال على في الدنيان الزع المنص والم عبدالمنه فالمحامد الزار العاخع المتي تط عليد ولم وأما وامعيداتى اعتشم مليتعاتب المدجناب والعمد وارتشيدك فامسناه المد فقون من عاه موالى كعوتسترفع مبزول للع المغين المننا بخدالنه، بيل ندعربنعن الدبندال " يمنع على يُرِفوه المنسل لأمثاك بيبي على إس عليدمن العباد وسيصلدا من مطوع في وديار الغضلة والمعنادة فان لا تص مقا وسته يخالين الاراء ومعالمنتريقال وحالمكم الناه لحديثا دعاجابه وعبا سَ ذَى عُقَلِلا برى وَيُ سلطان فَى وَهمَ لما لِرَكِنَ أُومِنِهُ شَها وَهُ فَا يُجَّة على عشد ما المشاعد و لل هُوَيِّ كَا وَتِعَا مِعاسِنَ انَّالِ * واستندب بعدة كَلَ المن من المال المنافعة المعالمة المال المنافعة ا مسن إدريتنكم الجاقه قبال وتلغ عليه المحافرة والعالامين قبل سن بعدى فالحادث وقادم و المقالينا والمالينا والمالينا والمالينا والمالينا والمالينا والمالينا والمالينا والمالينا والمالين والمالينا والمالينا

~~~

ار من المراجعة المرا

فاخرن ياده مضّاده الحاف الانتزاد المنصوع بتكاما الترجاح العالاج الأواحه فالملسن ساندا والأعلاا فاسطان التلفي شبتعاص باللعاج إلى النوى فهدا يعليل اويصل ماللعا الجليل مذاسه فاتالكان فسرنانا لعه والدطنة ان استاد بيدة كيرام تولون و ولعكولتكم النا طندة بر بعدايداكم المالينعيف العاج من للعدال مصروبرار منتهياتها مسلص شاك لختاح نهاميه بسريا يخاصالة ميومث مسابعث احاشسال من يتمذم في ون العداد للدواي بدنهم كيك دند والدرا سنوا المصحب العد فاللنا لانعلماذا تتحانر حبل شحا لنزمره تندييهم مؤهابنم المحكتدن علدن بشريته وفرتد مصفدا كنفت والهزاقي والأحيا والمتعالمة وغيها فامنافيها الحاندادم وجعلها شلاله في دلكيتهم سالما انته والمارية والماران المنتقل المارا المعات النلك بالسنتنعيد وتناديمان تكويات الاثار والعلقات المعط عنبط يشع وبقرلكاللعطان فيقلع غنعتها لجدرو تطعيمها الحضيصاق صراق لذكذنا لغيريعا الإدخان حوالتنا لرادحه من الخفياد نأن و حكريس عدمان ميمنز له العران وسوق المدايا الى ماليد بياؤن بصوالة بيان - والتعلق في نشع ارد فع تعبيداً ويهان البكلة " على نغيل لمنه سعت فيا مرايك إبدا لانسان وسنام شك الوثنيم

منع اندلاد الدون و العرف اسداد الاستفاد الا المائع والاستفاد و المائد و ال

صورة الصفحة رقم (١٩٩) من الأصل وعلى هوامشها إلحاقات بخط المؤلف رحمه الله.



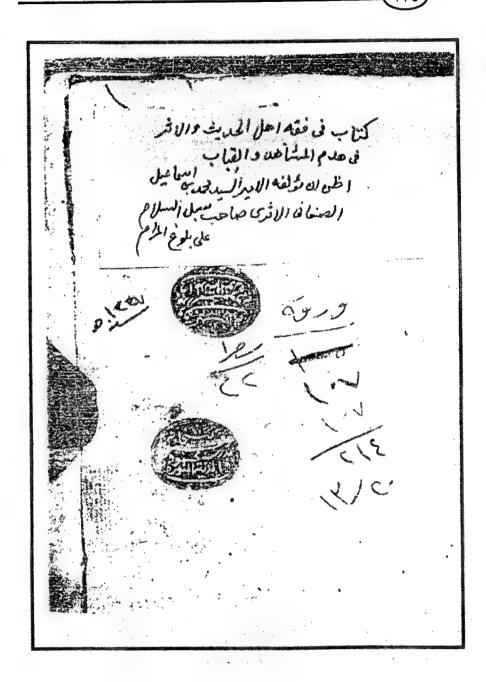
صورة الصفحة الأخيرة من نسخة الأصل.

السنة واكذاب الأغرزى مما بانتكاميا

مراوعن الرهيم وبراستعيث والحلطانة إلاإسالط فط بالمكم المطاع والعضا اللازم تسليد بلاتوقق ولانزاع. أعذاكم أجلمة أخهامن وعضدا موبدا بكتايب الغزة والآ ياض فأصعت رامات سلظ ندخا فعرز الاويدة والابصار والاساع وأه وام الكثروة مدا معتربا لقيل والعاله يقمامان فارعة واطاع ولده العصورعوا وتشتب وانكاع شناوة للوفعون من اعلام الودكا وتشرف بنزوا تك الغرف الشامخة الذي ببيان عن فرعن الابتذال مشع على دفاله الاطال يسيره من حسوه الدعليم ما العباد وسهله لم من تنظيره، وولية النط والمنا دُفال لاحد معاومتر عالمن الآراد ومعارضته علاوهوا كالآ والنفاد ولاعاره والجيامة ذي عقل لايه فرة سلطانه وقهو كالم يكن لد مشرَّ شَهَا وَهُ قَايِد عِلْ صَعْرُوالعَّالَةُ وَلُوهِ مِنَا لِافْتَقِيْ عَلَيْهِ مِحَاسَنَ أَمَّا وَ* ق استصري عصابيح لوامع انوان وكلن اهل البطالة واعمان فاتهاداي إيان ومض الامر مكتكم إكادة قبل الاسلق عليه الحوازم والموالام فأمواهس بالأواسيؤلينا من هني رغايه سعة وعالاهي ا وتنقس وفاعه بحاقه عا وزواد لاحظام فيسته والنظر النيوا والعادف فهرا ذايرين كاسلاه مولام وإمنا الويد النابرة فتدبرونيا فكاب صاسرعليهم وعالم دخلطاعولى وهودوعك فالطهوراة شاءاس

صورة الصفحة الأولى من النسخة (م).

اواهدمناالانام مماسام اعترفي بقصورالباع وقلة الاطلاع لكالماكم عن المفسعة التي تكلناتي دفعها غايد في ظهور فحشها وملابسة الانام لا فنارصتها برزا هداالا عوذع فامعشرا ساالهان وكلهن اعاب منادى الا عان الرسيمة السنروالموَّال والنصي لله ويسوله في السروالاعلان ولانظمُّ يد منكرنا كتبنا هذا مطاولًا وما عامة إذاً صلات وفاب سعيمال المقصد الخدواذبع دين السرلاغروها إناعا رعن هذاه المعالم والسعا يدع كرام النتأمل والعشاير وجيع منامنا مدواليوم الاخرمة دمسر وغمى وقريب ويعبد وماعرو فأصر فتخذيها إهلامناد والتقيم والاصار ومعبتس افاده ذوى العلم والانضاف والعدل على قلم عيده والاعتمار والانتباد لماد للتعليم مالاتعارض بالاوعام ولابعط الايعم غ وجهد فالسلاهب واكتيخ والآ مام وقداكرت في عنا والماغلظت فلا فتضاالمنام وحسم المرلاالمالاهدي سينا عدالني اكوم وعاله افضل تصلاة وازكي اكتلا صلاة وسكلاما دائمين متلازين عدد السالي الايام كأن الفراغ من نقله صني بوم الاحد لتسعَّد عَشُوهُ لمن من مرَّم ربيع الاولسيفتلنة سبع وحسين وفاتني والف عاديالفقراكفيرالافل حديه مجربه مع بصالبه غذاب لرولوالديم واطرائهالمسلك



صورة صفحة الغلاف من النسخة (ح).

الطاع. والتنفي اللاوم تسكيم بلا ترقب والم براع الدي عل اعد المتر بعل مرائك بكاص وعضائ مؤيد البكباب القرة ولأنها فالمجت والم الما يتفاقه في الديك وللهم الدالماع وان وام الألوك المنافعة موالتيل والعال في أماني فأرغد والهاع واوكان والرومي المنسا المعادية والمناطئة المالية المناطات الانعان ماديروبينات الوضوح بسواطح انواره مناديروا عليه الاعتمالاعاون فالبريا والمخن المنسون مدالدن والكرام والمزايا الغاخره القطمته نومل وتابيث الماصدني احكم طغ الد عاب والعصور عزاو تشبيدا فالمسنا والوفقون امراعل الورادوتشفول بنوياء تلك الغرندال الفاعظ الديرى بيندا فرعون عن الإندال المنتم على غير ذوى الله سال المدال دير كالروس عليفر العباد وسهل أعن تعلهرى وديلدا انتلدوا ونادفانى الهداء سقاومتم عنا اصل لآسل وسعاد ضنهم عقال ويوليكم الدي لا يفاح پيهارى فاجاس ذي متلايرى تى سلطاندوتى بالايكر لدستر أشاده قايد وانتاندولوهد وليكنني والناع واستساج بعمايج لواح انواوه ولكول ص البطائدو الحرمان فانهم الماع أيجابي وسنتالا مستنكبهم اتجاده قبل ال تلقعليم أكوان ويسالا مروب ويرودويكا وادن دقاد المن سائر دبوا مز النا والميامات إدا تنطير الامدان سيد إلى نائعة اكل منتن عونع سرتا ميز الارغ علىنا سيعادر سنابرا ويسرجالا واسعة لدينا مرجني كيفايته

صورة الصفحة الأولى من (ح).

ونصعه وتعلى والصاما يشامناه بكراص لبناعل لقبور وعواللن مثل ملك وي كراهد تعريم المنعيج لما السبقت في لا لد فاداد المالكي على شيبام كان قبل وحرق لجاع ترفايكركن لالفطب لمنده بالملام جابري في الماعد ما ما ما ما والمان والما المنافية الملف القالم والتابين والبيعم ضناكم انعقد طيد المجاع اس فلاادرى أخرق مالك المهاع لقوار بالكراهد فيدعنا عند عاما وسحالما الداما المنفر فاللاع على المستعنى بعدة وناعر المعرض المواقد مهد جيعا والمصناأس الكلام دوقف ماعر والقلم فصك اللقام واستتان فجيع مالمليت عرين عب ماسيا ولالاع اوامام اطفدين الانام عابيا ماعمًا في تصور الباع وقل الفلاع الكي المات عده الفسلة التخ كلناني دفهاغا يبغ فلور فستهاد ملاجه دالانام لاقت ارحشها ابرينا عن الانموذج فيامعثول بناالذمان وكلم لماب سادى لهما الرغد والمندوا لقرات والنعم سه درسول والسروا اعلان ولاسفين بشريكم اناكتبناهن آتطاوله أسباهادادن ظلاتان معيىان لم اتسد للاروادب عن درات الاغير وها إناعادض عن العالم والشعار على كرام القبايل والعثاين وجبع من المك تعالى وأليوم المخرمن بعتين فبي دقرب وبعيد وماهر وقاصى ومتحريب اامل احنادوا لتعميم والاصلاد عتبس فاعتدوى العزولانسان والعدل عقلتم وضافلاعساروالانتبادلالت عليد ما يعارض إلا رهام وليسلح ان بقوم في حدة لللدهب والشع والأمام وقد الترت وعدادان اعلقت فلانتفى لعام ق



صورة صفحة الغلاف من النسخة (هـ).

المع اللاف منادية والعام الاعرة الاعلام الدين والمان والنفطة المفرق والعامة الشرف الأبرام والمزايا الفاخف الق المتتراعلة فوارتاب الواصمه فالجرف تتاقيا الأ الله عليه مزالعاد ف مقلم لرمن تعلم في رد يلمزالل علم والعنا د علا ازعا الديناري رف م جين رضي المروم بيط الترويقة عين مؤادى تجافة بعافرة الاختَق لرف يخظرالنبيرة عودقابيان عذبها كأن الرصي لمالساحما الرحيب الخطيون ونعسم والرعيدي دخوعا عإلى وهويوعك فعال طهوران شاه مغفال الاعراف كلا برحى تفورع شيج كير تزنوه القور وفقال البي صلا سرعل وأف عم إذا فأنظر اذا مُرمدانك ين اذا بتلق بالقبول شامداته والام العفزاكلين رهل

يترنقلدني فتواع عن الأمام مالك دعرامة تعاورض عنترو نقلهن اشحام ايتشاكمنا وبكراهة البناع القيوز وهوالنن بشلهاكك وعيكاهة تحري على الصحيية للا المرمق عنى الادقة فازاد المالكي على النشريا مزكان قبلك أوهوف نعمد على الإجاع استهى فلاادري اخرق مالك الإجاع لغوله بالكراه وفيدمناعنه عنالتعوض عنه والله لعد يتاجيعا والأهناءنتي بنآ الكادم ووقع ماجرة الق صلالقام ولت عديد ومعدماملت عنمذهب علما ولالتني اوامام اوامد م الإنام محابياً مع اعترافي بعصورالباع و فلة الاخلاع كان لما كانت هذا المن فيالمعشرات اوالامان وكلّ مزاحا ب مناولايان والشدى السّنة والعران والنصي يَتِد ور ولرية السِّروالاعلان والبطن بشرائكم آناكتبناً هذا وطاولاً ومباها ع وا دُنْ ظلَّه عيمان لماقصدالخير واذت عن دبن السرلاغير وهاانا عارض هنه العالم والشعأ يُنْ عَلَىٰ الْفَسِائِلَ وَالْعَشَّا بِلْ وَجِيعِ مَ أَمْ بِاللَّهُ مَمَّا وَالْيِومِ الْأَخْ مَنْ بَصِيرُ وَعَبْقٌ: وقريب رُّ بعيد وماهر وسنتكي المااهل العناد والتعميم والأصرار ومقبس افادة ذوى العلوالانساف والعدل على تلتم ف هذه الاعصار والانقبار لما دنت عليم الاسال ما الاوصاح ولابصلحان يقوى في وحمدة الالدهب والشيخ والاماء وقلك أثرت وهذا والماغلف فلاقتضا القام وصبي الله كاله الاهرف المبدؤ والختام قال فالام فرغ وتبيضه يوم الاثني مهاني الورق الرسوم عوسالفقيرال الله تعاعبد لاعيس إن مشارية لطف الله ب وتولاه والحديد الذي بنعت متم العالمات، ساد بخ عن جادى لادن الناسية هي يد على عادما زكا الله واصر التحمر وهد الكالم تلكان من العدم ومراك



القسم الثاني النصُّ المحقَّقِ للكتاب

	6		
	•		
	•		
	;		

بِسْمِ اللَّهِ النَّمْنِ الرَّحَيْمِ (١)

مقدمة المؤلف الحمد لله المختص بالحكم المطاع، والقضاء (٢) اللازم تسليمه بلا توقف ولا نزاع، الذي جعل ساعد الحق أجلَّ من أن يهاض (٢)، وعضده مؤيدًا بكتائب (٤) القوة والانتهاض (٥)؛ فأصبحت رآيات سلطانه خافقةً (٦) في الأفئدة والأبصار

(١) في (م): بعد البسملة زيادة «وبه أستعين ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العلي العظيم». وفي (هـ): زيادة «ربٌ يسر ولا تعسر» بعد لفظ البسملة.

(٢) القَضَاء في اللغة هو الحكم، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُواْ إِلَّا إِيَّاهُ ﴾. انظر الصحاح للجوهري (٢/٦٤)، والقاموس المحيط (٤٨/٤) باب الواو والياء، فصل القاف.

وأما في الشرع فهو يرد على معنيين؛ الأول: القضاء الكوني القدري، كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ﴾ [سبأ: ١٤].

الثاني: القضاء الديني الشرعي، والمقصود به الحكم الشرعي كما في قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء: ٢٣]، والفرق بين النوعين أن القضاء الكوني القدري متعلَّق بربوبية اللَّه تعالى وخلقه؛ وهو واقع لا محالة فيما يحبه اللَّه أو يكرهه، وأما القضاء الديني الشرعي فهو متعلَّق بإلهيته وشرعه، ولا يكون إلا فيما يحبه اللَّه تعالى ويرضاه؛ وقد يقع وقد لا يقع.

انظر: شفاء العليل لابن القيّم ص/٤٦٤.

والمقصود هنا القضاء الديني الشرعي، وذلك لأمرين:ـ

الأول: أن القضاء الكوني لا يكون فيه التوقف أو النزاع، وإنما يكون فيه التردد والتسخط، بخلاف القضاء الشرعي فهو الذي يحصل فيه التوقف، أو النزاع عند البعض.

الثاني: أن موضوع الكتاب يبحث في الأحكام الشرعية، وكيفية الاستدلال عليها.

- (٣) يهاض: أي يكسر من هاض العظم، إذا كسره. انظر: الصحاح (٣/ ١١١٣) مادة «هيض».
- (٤) كتائب: مفردها كتيبة، وهي في اللغة القطعة العظيمة من الجيش. انظر: لسان العرب (٤) ٢٤/ ٢) مادة «كتب».
- (٥) الانتهاض: مصدر انتهض، قال الجوهرى: تناهض القوم في الحرب، إذا نهض كل فريق إلى صاحبه. [الصحاح ٣/ ١١٣]، وانظر: لسان العرب (١٤/ ٣٠٧) مادة «نهض».
- (٦) خافقة: يقال: خفقت الراية تخفُّقُ وتخفِقُ خفقًا وخفقانًا إذا اضطربت، وتسمى الأعلام الخوافق والخافقات.

انظر: الصحاح (١٤٦٩/٤) باب القافِ . فصل الخاء، ولسان العرب (١٥٧/٤) مادة «خفق».

والأسماع، وإن رام (١) الأكثرون مدافعته بالقيل والقال فهي أماني فارغة وأطماع ولو كانوا أكثر من رمال الدَّهْنَا (٢) وفجاج (٣) الأباطح (٤) في العدد (٥) والاتساع، فآيات مجده على صفحات الأزمان بادية، وبيِّنات الوضوح بسواطع أنواره منادية، وأهله هم الأعزَّة الأعلون في الدنيا والآخرة المخصوصون بمنَّة الشرف والإكرام والمزايا الفاخرة. ألقى تعالى عليه نورًا وتأييدًا، وأصحبه في الحكم على تعاقب الأحقاب (٢) والعصور عزًّا وتشييدًا، فأمَّ (٧) سناه (٨) الموقَّقون من أعلام الورى، وتشرَّفوا بنزول تلك الغرف الشامخة الذَّرَى (٩)،

⁽١) رام: أي طلب. انظر: لسان العرب (٥/ ٣٧٧). مادة «روم».

⁽٢) الدَّهنا: في (ح) «الدنيا»، وهو خطأ في النسخ والمعنى؛ وذلك لأن «الدهناء» هي التي تقابل بالأباطح في المعنى لا «الدنيا». والدهنا بالمد والقصر هي الفلاة، وقيل موضع كله رمل. وقيل: هي اسم موضع من بلاد بني تميم مسيرة ثلاثة أيام، وهو سبعة أجبل من الرمل في عرضها، بين كل جبلين شقيقة، وطولها من حَزَنْ ينسُوعة إلى رمل يبرين. وقيل الوادي الذي في بلاد بني تميم ببادية البصرة في أرض بني سعد يسمونه الدهناء. انظر: معجم البلدان للحموي (٤٩٣/٢)، ولسان العرب (٤/ ٤٣٤) مادة «دهن». والذي يظهر أنَّه يقصد المعنى العام للدهناء وهو الفلاة لأنه عطف عليها «الأباطح» وهو ليس اسمًا خاصًا. والله تعالى أعلم.

⁽٣) فجاج مفردها فجّ، والفج الطريق الواسع بين الجبلين، وقيل: هو ما انخفض من الطرق. انظر: الصحاح للجوهري: (١/ ٣٣٣)، ولسان العرب (١٠/ ١٨٥) مادة «فجج».

⁽٤) الأباطح: مفردها الأبطح وهو مسيل واسع فيه دقائق الحصى. انظر: الصحاح (١/ ٣٥٦) مادة «بطح».

⁽٥) في (م) و(هـ) «العدُ».

⁽٦) الأحقاب: جمع حُقْب، والحقب ثمانون سنة أو أكثر، ويأتي بمعنى الدهر والسنة. انظر: القاموس المحيط (١/ ١٨٥) باب الباء ـ فصل الحاء. ولعلَّ المقصود هنا الدهور لأنه عطفه على العصور.

⁽٧) أمَّ: أي قصد ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلاَ ءَآمِينَ ٱلْبَيْتِ ٱلْحَرَامَ ﴾ انظر: القاموس المحيط (٤/ ٢٠٢)

⁽٨) في (م) «سناءه» ـ والسنا بالقصر ضوء النار أو البرق، وبالمد الشرف والمجد. انظر: لسان العرب (٤٠٤/٦) مادة «سنا».

⁽٩) الذَّرَى: جمع ذروة بضم الذال وكسرها، وذروة كل شيء أعلاه. انظر: الصحاح (٢٣٤٥/٦)، ولسان العرب (٤٠/٥).

بَيْدَ (۱) أنَّه عزيز عن الابتذال (۲) متمنِّع (۳) على غير ذوي الفضل الأمثال، يسير على من يسَّره اللَّه عليه من العباد، وسهَّله له ممَّن تطَّهر عن رذيلة الغفلة والعناد، فأنَّى لأحد مقاومته بخالص الآراء ومعارضته بمقال، وهو الحكم الذي لا يضادَّ ولا عارى (٤).

وعجبًا (°) من ذي عقل لا يرى قوة سلطانه وقهره لمَّا لم يكن له منه شهادة قائمة على صحته وإتقانه، ولو هُدِي لاقتفى (٦) محاسن آثاره، واستصبح بمصابيح لوامع أنواره، ولكن أهل البطالة والحرمان فاتهم الرأي الحازم (٧)، ومضى الأمر بتنكُّبهم الجادَّة قبل أن تلقى عليه الجوازم، ولله الأمر من قبل ومن بعد في كل حادثٍ وقادم.

أحمده [سبحانه] (^) وهو أهل الثناء والمحامد/ وأثني عليه أن هداني سبيله إذ نأى (٩) عنها كلَّ منتزح (١٠) عن نعمته متباعد، أفرغ علينا سبحانه من سبيله إذ نأى (١١) مواهبه سجالًا (١١)، وأسبغ لدينا من هني رغائبه سعةً ومجالًا، حتى

⁽١) بيد: أي غير انظر: القاموس المحيط (١/ ٥٤٧) باب الدال - فصل الباء.

⁽٢) الابتذال: ضد الصيانة وهو ما يمتهن ولا يصان. انظر: لسان العرب (١/ ٣٥٢) مادة «بذل».

⁽٣) في (م): «متنع».

⁽٤) لاَ يَمَارَى: مَنَ المَرَاءُ وهُو الجَدَالِ. فالحكم الشَرَعِي غير قابل للجَدَالُ وَلَا المَرَاءُ فَيَهُ، بل الواجب التسليم والإذعان له كما قال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَبًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ شَلِيمًا

^{﴿ ﴿} النساء: ٦٥].

⁽٥) في (م) «وا عجبا».

⁽٦) في (ح) و(هـ) (لاكتفى) وهو خطأ.

⁽٧) في (ح): «الجازم».

⁽٨) كلمة (سبحانه) في (ح) مطموسة.

⁽٩) في (م) «فاء».

⁽١٠) مُنتزح: أي مبتعد. انظر: القاموس المحيط (١/ ٥٠٠) باب الحاء ـ فصل النون.

⁽١١) في (ح) و(م): «سنا». وفي (هـ): «سنن» وهو خطأ.

⁽١٢) سَجَالًا: السجال يطلق في اللغة على الدُّلُو العظيمة المملوءة ماءً، وعلى الضرع العظيم، =

رتعنا في رياض المعارف على بصيرة، وتمتعنا بلذيذ العوارف حين رضي المحروم بطالته وتقصيره ونادى بحماقة مجاوزة (١) أن لا حظّ (٢) له في شمس النظر المنيرة، ولا إيمان عنده بإمكان الوصول إلى ساحتها الرحيبة (٣) الخطيرة (٤).

ونعم كان ذلك سببًا أن تحقَّق ذلك فيه؛ إذ لم يرضَ ما أسداه مولاه من فواضله الرويّة الغزيرة. فقد رُوِّينا في [كتاب] (٥) الجامع الحفيل للإمام أبي عبدالله محمد ابن إسماعيل البخاري (٢) الحافظ الجليل: أنَّ النبي صلى اللَّه عليه وسلم وعلى آله دخل على أعرابي وهو يوعك (٧) فقال: «طهور إن شاء الله»، فقال الأعرابي: كلا بل حُمَّى تفور على شيخ كبير تزيره القبور. فقال (٨) عَلَيْ: «فَنَعَم إذًا» (٩).

فانظر ما (۱۰) حرمه المسكين. إذ لم يتلقَّ بالقبول ما أسداه مولاه من الفضل المكين، وهل ترى يرضى لنفسه حازم أن يكون شِرْكًا للمذكور في الأعرابية والجفاء فينفي (۱۱) إمكان أخذ الجكم من دليله في هذه الأعصار من الكتاب العزيز

وعلى الرجل العظيم. انظر: القاموس المحيط (٥٧٦/٣) باب اللام ـ فصل السين. ولعلَّ المقصود هنا أي خيرًا كثيرًا عظيمًا. والله تعالى أعلم.

⁽١) في (ح) «مجاورة» وهو تصحيف.

⁽٢) في (هـ): «أن لا خصّ» وهو خطأ.

⁽٣) الرحيبة: أي الواسعة. انظر: القاموس المحيط (٢٠٩/١) باب الباء ـ فصل الراء.

⁽٤) الخطيرة: أي الرفيعة المنزلة. انظر: المصباح المنير ص/٦٦.

⁽٥) كلمة [كتاب] ساقطة من (ح).

⁽٦) هو: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي أبو عبد الله البخاري، إمام حافظ محدث مشهور، مات سنة (٢٥٦هـ). انظر: الجرح والتعديل (١٩١/٧)، وتاريج بغداد (٤/٢).

⁽A) في (هـ) زيادة لفظ «النبي» بعد كلمة «فقال».

⁽٩) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب: علامات النبوة (جـ٢١٩/٢) حديث رقم (٣٦١٦).

⁽۱۰) في (هـ): «ماذا».

⁽١١) في (ح): «فيبقي» وهو خطأ.

وسنَّة المصطفى، فهذا داعي الهدى ينادي: هلمَّ إلى ما هو النور، الشفاء لما في الصدور، والبيضاء (١) التي لاح سناها على الأكوان وبرزت في حلل النباهة والظهور في كلِّ أوان، فذاك كتاب الله المشحون بفنون الحكمة، وهذه سنَّة نبيه المبعوث للعالمين رحمة (٢) فمانعوا أنفسهم فضل ربِّهم يقولون: لا نستطيع ما هناك، وما نحن والاستمداد من هذه/ الموائد، ولسنا أهلًا لذاك؛ فيالها من نعمة كفروها ورذيلة على المكارم آثروها.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة من يدين بالانقياد لأمره، والإذعان لحكمه في سرّه وجهره، فلا يؤثر عليه أحدًا من الأنام، ولا يستبدل بقضائه (٣) شيئًا من الأحكام، وإن شكر لمن بلَّغ إليه العلم بالنقل، وأثنى على أهله حقًّا لما لهم من السابقة والفضل.

وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله المنعوت بجميل النعوت، والمبعوث بمعالم المعالي، فالحائد (٤) عنه صغير ممقوت، والمقدِّم بين يديه حقير في الأنام مألوت (٥)، والمختار عليه زائغ عن نهج الرشاد، والقانع في أمر دينه بسواه في غيَّه متماد. وقد أحببنا (٢): أن لا يكون دنَّس (٧) أعراضهم بشيء مَّا ذكرنا مقلِّدةُ

والمقصود (بالبيضاء) الملة والحجة الواضحة. [نفس المصدر].

⁽١) لعلَّ المؤلف. رحمه اللَّه تعالى . يشير بقوله (البيضاء) إلى قول النبي الله (اتركتكم على مثل البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك» أخرجه ابن ماجة في المقدمة من سننه، باب: اتباع سنة الخلفاء الراشدين (١٦/١) رقم (٤٣)، وابن أبي عاصم في السنة (جـ١/ ٢٧) كلاهما من حديث العرباض بن سارية الله وهو صحيح كما قال العلامة الألباني. انظر: السلسلة الصحيحة برقم (٩٣٧).

⁽٢) كما قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَكَمِينَ ۞ ﴾.

⁽٣) أي بحكمه. والقضاء تقدُّم تعريفه. انظر: ص/١٨٣.

⁽٤) الحائد: أي المائل. انظر: الصحاح (٢/ ٤٦٧) باب الدال، فصل الحاء.

⁽٥) مألوت: مأخوذ من الألت، والألت في اللغة النقص. انظر: الصحاح (٢٤١/١) باب التاء ـ فصل الهمزة، ولسان العرب (١/ ١٧٨) مادة «ألت».

⁽٦) في (هـ): «وقد أجبنا» وهو خطأ.

⁽٧) دنس: من الدنس، وهو الوسخ. انظر الصحاح: (٣/ ٩٣١) باب السين، فصل الدال.=

الأسلاف^(۱)، ولا وقفنا منهم على بعض ما شرحناه وزيادة الغلو فيه^(۲)، فما تلك إلَّا من فساد الخلائق والأوصاف.

ومن الآيات على ذلك ما أتانا عن جماعة من أهل الحرم ـ قدَّسه اللَّه ـ كتبوا مرقومات (٢) عارية عن أدب (١) العلم والعدل والإنصاف، راموا ـ واللَّه يرشدهم نصرة شرعة ظلماء واهية الأركان، متهافتة الأطراف، وأنكروا هدم مشاهد الأموات وقبابهم، ذاهلين عمَّا تقدَّم إلينا بالنهي عنه، والأمر بهدمه والإتلاف نبيئنا الكريم ذو الخلق العظيم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبدمناف، كما جاء عنه صلى الله عليه وسلم وعلى آله، وسيأتي مبيَّنا في عبدمناف، كما جاء عنه صلى الله عليه وسلم وعلى آله، وسيأتي مبيَّنا في صحاح (٥) الأخبار وحسانها بلا نزاع ـ (فيما علمنا، وعلم غيرنا) (٢) ـ بين أهل العلم بالآثار (٧) ولا خلاف (٨)، وهو الحجَّة علينا وعليهم لا ما في «نخبة الفتاوى» (٩)، و «شرح (١٠) المنهج» (١١)،

⁼ والمراد به هنا الوسخ المعنوي، الذي هو ضدّ طهارة القلوب من الشكوك والشبهات.

⁽١) الأسلاف: أي المتقدمون. انظر: لسان العرب (٦/ ٣٠) مادة «سلف».

وسيأتي تعريف السلف في الاصطلاح في موضعه المناسب ـ إن شاء الله تعالى ـ، انظر: ص/٥٦٦، ٢٥٧.

⁽٢) في (ح): «وزيادة على الغلو فيه».

⁽٣) مرقومات: من الرقيم وهو الكتاب. انظر لسان العرب (٥/ ٢٩٠) مادة «رقم».

⁽٤) في (ح): «آداب».

^(°) في (ح): «صحيح».

⁽٦) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامشُ بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي غير موجودة في (ح) و(هـ)، وفي هامش (هـ) أشير إلى أنَّها نسخة.

⁽٧) في (ح) و(هـ): «بلا نزاع نعلمه بين أهل العلم بالآثار».

⁽٨) في (هـ): «والخلاف» وهو خطأ.

وسيَّذكر المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ طرفًا صالحًا من هذه الأحاديث في الباب الثاني.

⁽٩) كتاب «نخبة الفتاوى» لم أقف عليه.

⁽١٠) في (ح): «وشرحه» وهو خطأ.

⁽۱۱) هو كتاب «شرح منهج الطلاب» لأبي يحيى زكريا الأنصاري. ومتنه «منهج الطلاب» هو مختصر لكتاب «منهاج الطالبين» للنووى، وهو مطبوع.

وما فهمه ابن عبد الحق^(۱) من عبارة «الروضة» (۲)، ونحو هذا (۲) الذي إيثاره عليه ضرر (^{۱)} بالدين وتلاف؛ إذ لا تصلح (^{۱)} أن تتَّخذه حجةً لنفسك، كيف برهانًا على بطلان رأي خصم المناف؟ وإلَّا لما تميَّر المحق من المبطل لعموم الدعوى، ولا شائل (۲) من واف (۷).

اللهم فصل وسلم على محمد وعلى آله ما مرت الساعات والأحيان، واعتصم المهديون بهديه القويم حين تفرّق عنه أهل النحل (^) والأديان (⁹⁾ وتدارك

(٤) في (ح): «ضررًا» وهو خطأ.

(٦) في (ح) وِ(هـ): ﴿شَامَلُ وَهُو خَطَأً.

وشَائلَ لعلُّها مأخوذة من شال الميزان إذا ارتفعت احدى كفتيه لخفتها.

انظر: تهذيب اللغة للأزهري (٤١١/١١)، والمصباح المنير ص/١٢٥ مادة «شول».

(٧) في (ح): (واق) وهو تصحيف.

والواف: أي التام الوفي. انظر:القاموس المحيط (٤/ ٥٨٢).

فقوله «شائل من واف» مثل ضربه المؤلف. رحمه الله ـ للباطل من الحق؛ فالباطل ضرب له مثلًا بكلمة واف؛ وذلك مثلًا بكلمة واف؛ وذلك لامتلائه ورجحانه.

(٨) النحل: جمع نحلة وهي الدين. يقال فلان ينتحل كذا وكذا أى يدين به. انظر: لسان العرب (١٤/ ٣٢١) مادة «نحل».

(٩) الأديان: الدين في اللغة يختلف معناه بحسب ما يتعدى به، فإن عدى بالهاء «دنته» فهو بمعنى ملكته وسسته، وإذا عدى بالام «دان له» فهو بمعنى ذلَّ وخضع له وأطاعه، وإذا عدى بالباء «دان به» فهو بمعنى الاعتقاد.

انظر: القاموس المحيط (٤/ ٣٢١) باب: النون ـ فصل الدال، ولسان العرب (٤/ ٣٦٠) مادة «دين»، والعبودية لشيخ الإسلام ص/٣٣. وهو في الاصطلاح: اعتقاد قداسة ذات، ومجموعة السلوك الذي يدل على الخضوع لتلك الذات ذلا وحبًا ورغبة ورهبة. [دراسات في الأديان للدكتور سعود بن عبدالعزيز الخلف ـ حفظه الله ـ ص/ ٧].

⁽١) «ابن عبد الحق» لم يتبين لي من هو.

⁽٢) (الروضة) هي كتاب «روضة الطالبين» للنووي، وهو مطبوع.

⁽٣) سيأتي ـ عند المؤلف ـ ذكر ما نقله المفتي الشافعي من هذه الكتب المسمَّاة للاحتجاج بجواز البناء على القبور. انظر ص/٩٤ - ٥٩٨.

⁽٥) كَذَا بَالْأَصِلُ وَفِي بَقِية النسخ «لا يصلح» ولعلَّه الأنسب للسياق.

برحمتك (١) الشاملة من ضمَّه معنا مظاهر مشاعر الإسلام والإيمان(٢)؛ واعصمه

(١) في (هـ): «برحمته» وهو خطأ.

(٢) الإسلام: يطلق في اللغة ويراد به الانقياد والإذعان. انظر: لسان العرب (٦/ ٣٤٥) مادة «سلم».

وأما في الشرع فله إطلاقان، الأول: أن يطلق على الإفراد، غير مقترنِ بالإيمان فهو حينقذِ يراد به الدين كله اعتقادًا وقولًا وعملًا، فيدخل فيه الإيمان كما في قوله تعالى: ﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقوله: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُوا ادَّخُلُوا فِي السِّلْمِ كَالَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٠٨].

الثاني: أن يطلق مقترنًا بالإيمان فهو حينفذ يراد به الأعمال والأقوال الظاهرة كما في قوله تعالى: ﴿ فَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَا فَل لَمْ تُوْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَنُ فِي قُلُوكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٤].

والإيمان مصدر آمن يؤمن إيمانًا وهو في اللغة تصديق مع طمانينة وثقة وإقرار، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَتَ بِمُؤْمِنِ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَدِيقِينَ﴾ [يوسف: ١٧] أي لا تقر بخبرنا، ولا تثق به، ولا تطمئن إليه، ولو كنّا صادقين.

انظر: التهذيب للأزهري (١٣/١٥٥٥٥)، وكتاب الإيمان لابن تيمية ص/٥٠.

وأمًّا في الشرع فله إطلاقان، الأول: أن يطلق على سبيل الإفراد غير مقترن بذكر الإسلام فحينئذ يراد به الدين كله من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة، وهو ما يعبر عنه أهل السنة بقولهم: الإيمان قول بالسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالجوارح والأركان. فتدخل فيه أعمال الإسلام الظاهرة من صلاة وزكاة وحج ونحوها، ويدل لذلك قوله ولله لوفد عبد القيس: «آمركم بالإيمان وحده؛ قالوا: الله ورسوله أعلم.قال: الإيمان شهادة أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان وأن تعطوا من المغنم الخمس.» أحرجه البخارى في كتاب الإيمان، باب: أداء الخمس من الإيمان، حديث رقم (٥٣) جـ ٢٣/١. ففسر النبي والإيمان في هذا الحديث بأعمال الإسلام الظاهرة.

الثانى: أن يطلق الإيمان مقرونًا بالإسلام فحينات يفسر بالاعتقادات الباطنة كما في حديث جبريل الطويل قال: أخبرنى ما الإيمان؟ قال: (أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وبالبعث بعد الموت» الحديث. أخرجه البخارى في كتاب الإيمان، باب: سؤال جبريل النبي عن الإيمان، حديث رقم (٣٨) (جـ١/١٦).

وخلاصة القول: أنَّه إذا ذكر الإسلام والإيمان معًا دلَّ كل منهما على معنى كما في حديث جبريل، وإذا ذكر أحدهما منفصلًا شمل الآخر في المعنى كما في حديث وفد عبد القيس. انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ١١ـ ١٤)، ومعارج القبول للحكمي (٢/ ٥٩٥ - ٢١١).

من أن يكون ضحكةً للأعادي وهزءةً في النادي ولعبةً للشيطان، حتى يكون من القوَّامين لك بالقسط، والحاكمين بالعدل في نفسه وعلى كل قاص ودان، متلقيًا لأمرك بالانقياد الصادق والتسليم والإذعان، فذا هو الفوز بالنعيم المقيم والفضل الجسيم والروح والريحان، لا أن يدين المرء بقول بشر يصيب ويخطئ، ويعلم ويجهل ولم تجعله (١) حجةً على عبادك، ولا سفيرًا إليهم أيّ هذا من شأن؟ وما كفي هذا أقوامًا خفي عليهم حسن الرأي، حتى ناضلوا (٢) وجادلوا ودافعوا بذلك صحيح السنّة والقرآن وإلّا فلو حقّقوا لعلموا أنَّ المقال على الدليل معروض، فإن شهد له فمقبول وإلا فالاطراح مفروض، وهم لا يخالفون في هذا التأصيل ولكنّهم جرّدوا عنه جادة العمل والتحصيل.

سبب تأليف الكتاب وبعد فلمَّا كان في شهر ربيع الآخر سنة (١١٧٧) وقفت على صورة سؤال وغير ما جواب في شأن ما يسَّر اللَّه افتقاده من المشاهد والقباب وإزالة ما أزيل منها بالتدمير والخراب (٢)، لما تفاحش خطوب (٤) مفاسدها (٥) في هذا الزمان وضاهت رسوم الجاهلية (٢)

⁽١) في (ح): «يجعله» وهو خطأ

⁽٢) في (م): «ناظلوا» بقلب الضاد ظاء. وهني لغة تميم. انظر المزهر للسيوطي (١/١/٥).

⁽٣) يعني ما وقع من هدم للمشاهد والقباب باليمن كما مرَّ في بيان سبب التأليف. انظر ص / ٢٦ ـ ٦٣.

⁽٤) حطوب: جمع خطب، والخطب هو الأمر والشأن. انظر: لسان العرب (٤/ ١٣٤) مادة «خطب».

⁽٥) لمفاسد البناء على القبور انظر ما تقدُّم في قسم الدراسة ص/١٤٩ - ١٥٥٠

⁽٦) الجاهلية: نسبة إلى الجهل، وهو عدم العلم؛ سموا بذلك لغلبة الجهل عليهم.

وهي في الاصطلاح: الحالة التي كان عليها العرب قبل مجيء الإسلام؛ من الجهل بالله ورسوله وشرائع الدين، والمفاخرة بالأنساب والكبر والتجبُّر وغير ذلك.

انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٣٢٣/١)، وعقيدة التوحيد للفوزان ص/١١٠. والحاهلية نوعان: جاهلية مطلقة وهي ما كان قبل مبعث النبي على وهذه قد انقطعت بعد مبعثه على والثانية: جاهلية مقيدة وهذه غير مرتبطة بعصر من العصور أو بحقبة تاريخية معينة أو بلد ما، وإنَّما هي حالة تسحب على كل من تلبس بها سواء كان فردًا أو مجتمعًا.

الجهلاء المنافية (۱) للتوحيد (۲) والإيمان، مع كون وضع القباب أمرًا صادم المأثور الصحيح من النهي الصريح، فهو بمجرَّده ممنوع شرعًا (۲)، كما قد شرحت ما جاء فيه ضمن رسالة مستقلة وجيزة أسفرت عن وجهه الصبيح (٤)، واسمها: «مدارج العبور على مفاسد القبور» (٥)؛ وكان قبل هذا التاريخ بمدة يسيرة ألقى إليَّ بعض أعيان الزمن بمدينة صنعاء (٦) اليمن ـ حاطها اللَّه وسائر بلاد الإسلام من طوارق (٧) المحن والفتن (٨) ـ كتابًا ورد عليه من مكة المشرَّفة ذكر فيه ما حاصله: أنَّه وصل إلى

⁼ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢٣١-٢٣٠): «وكذلك كلما يخالف ما جاءت به الرسل من يهودية ونصرانية. فهي جاهلية، وتلك الجاهلية العامة، فأمّا بعد مبعث الرسول على قد تكون في مصر دون مصر كما هي دار الكفار، وقد تكون في شخص دون شخص كالرجل قبل أن يسلم فإنّه في جاهلية، وإن كان في دار الإسلام؛ فأمّا في زمان مطلق فلا جاهلية بعد مبعث محمد على فإنّه لا يزال من أمّته طائفة ظاهرين على الحق حتى قيام الساعة. والجاهلية المقيّدة قد تقوم في بعض ديار المسلمين كما قال النبي في أربع في أمتي من أمر الجاهلية»، وقال لأبي ذر هله: «إنّك امرؤ فيك جاهلية». النبي في أونظر: الموسوعة الميسرة (١٠٤٥/١).

في (م): «النافية».

⁽٢) التوحيد: في اللغة مصدر وحد يوحد، وهو جعل الشيء واحدًا. انظر: (القاموس المحيط (١/ ٥٤٥) باب الدال ـ فصل الواو. وأمَّا في الشرع فهو إفراد اللَّه سبحانه بما يختص به من الربوبية والألوهية والأسماء والصفات. انظر: القول المفيد في شرح كتاب التوحيد لابن عثيمين (١/ ٥).

⁽٣) والأحاديث الدالة على تحريم البناء على القبور ستأتي عند المؤلف في الباب الثانى من هذا الكتاب.

⁽٤) في (ح): «الصبيخ» وهو تصحيف.

⁽٥) لم أقف على هذه الرسالة للمؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ.

⁽٦) صنعاء: أعظم مدينة باليمن كانت تشبه بدمشق لكثرة أشجارها، وتدفق مياهها، ولها قصص وأخبار كثيرة ذكرت في «معجم البلدان»، وقد نسب إليها جماعة من أهل العلم، وهي الآن عاصمة اليمن الموحدة، وتقع في منطقة جبلية عالية وسط شمال البلاد. انظر: معجم البلدان (٣/ ٢٦ ٢٤-٤٧)، وموسوعة المدن العربية والإسلامية للدكتور يحيى الشامي ص/١٣٨.

⁽٧) طوارق: جمع طُرقة بضم أولها، وهي الظلمة. انظر: القاموس المحيط (٣/ ٣٧٢).

⁽A) في (ح) و(هـ) «الفتن والمحن».

هنالك سؤال في هذه المسألة، وأنَّه أجاب فيه مفتو الأربعة المذاهب^(۱) بما يتضمَّن التشنيع على من دلَّ على هدم القباب والمشاهد، وأشار بتخريب تلك المعاقل والمعاهد. فظننت ـ لعدم دريتي بحال الكاتب ـ أنَّ تحت هذا البارق^(۲) رذاذًا^(۳)، ووراء تلك الطلعة^(٤) راحةً واستلذاذًا^(٥)، بناءً على ما عرفناه في سنَّة المتشرِّعين، وجاري العادة: أنَّ السائل والمجيب يتوخيان مسلك الإفادة والاستفادة.

ولم ندرِ (٢) أنَّ القوم قصَّروا عن ذلك السنن المقبول، والسبيل الذي عوَّل عليه أهل الأحلام والشرائع (٧) والعقول، بل كنَّا نؤمِّل أن لا يخلوا الحال (٨) من نكتة شريفة أو غريبة من الملح (٩) الطريفة (١٠) لا بالنظر إلى خصوص هذه المسألة، فهي

⁽۱) المذاهب الأربعة: هي مذاهب أهل السنة المعروفة المشهورة مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد؛ وأصحابها أئمةٌ فحولٌ في العلم والفقه والأثر، ولكن ليس المسلم ملزمًا باتباع مذهب معيَّنِ منها، بل يأخذ من أقوالهم ما وافق الكتاب والسنَّة ويترك ما خالفهما. انظر: مجموع الفتاوى (۲۰۸/۲۰ ۲۰۹).

⁽٢) البارق: يطلق في اللغة على السحاب ذو البرق. انظر: لسان العرب (١/ ٣٨١) مادة «برق».

⁽٣) رذاذ: الرذاذ يطلق في اللغة على المطر الضعيف. انظر: لسان العرب: (٥/ ١٩٨) مادة «رذذ».

⁽٤) الطلعة: من الطلع، وهو ما يبدو من ثمرة النخل في أول ظهورها، ثمَّ يصير ثمرًا. انظر: القاموس المحيط (٨٣/٣) باب: اللام ـ فصل الطاء، والمصباح المنير ص/١٤٢ مادة «طلع». وهذا تعبير مجازي أراد به المؤلف أن يبينٌ أنه لمَّا ترامي إلى أسماعة ظهور تلك الأجوبة الصادرة عن جماعة المفتين بالحرم بشأن هدم المشاهد والقباب ظنَّ أنَّهم قد ذكروا فيها علمًا وحججًا. فاستعار لفظي «البارق» و«الطلعة» للأجوبة ولفظي «الرذاذ» و«الراحة» للعلم والحجج.

⁽٥) في (ح): «استلذاذ» وهو خطأ.

⁽٦) في (ح): «ولم يدر».

⁽٧) في (م): «الشرائع والأحلام».

⁽A) في (ح): «بحال».

⁽٩) الملح: جمع مُلْحةٍ، وهي ما بهُج وحسن من الكلام ونحوه. انظر: القاموس المحيط (٩٦/١) باب: الحاء ـ فصل الميم.

⁽١٠) في (ح) و (هـ): «الظريفة».

لدينا بحمد اللَّه مبيَّنةً مفَصَّلَةً، وليست بخفيةٍ بعد الأطِّلاع على مداركها، ولا مجملةٌ (١)، وإنَّمَا المراجعة في أبواب العلم لمن سلك سنَّة أهل الفضل والنظر فيها أنفس مرغوب، وأشرف بُغْيةٍ ووطر(٢).

فخلنا المجيبين للسؤال سيسلكون طريقة أهل العلم من/ تحرير الادلة، وإيضاح شموسها والأهلة، ويكشفون عن قريحة وقادة، وسجية لآداب الأفاضل منقادة، إذ هم بصدد الإجابة لداع جاء من شقَّة بعيدة، ومسافة مديدة؛ وجَّه ركاب (٣) آماله إلى قطَّان بيت اللَّه الحرام، وسكان ذلك المخيَّم الذي تصبوا إليه (٤) أرواح الكرام يستنهض دفع ما سارت به الركبان، وتليت أحاديثه في طريف النثر وبديع النظام، وأُمليت في تشييد بنيانه الأخبار الصحيحة عن ختام الرسل في دواوين الإسلام، حتى أضحى على طرف النُّمام (٥)، وأجلى من الشمس المضيئه على الأنام.

نعم. فلم أشعر في التاريخ المذكور سابقًا إلا وقد دفع إليَّ بعض إخواننا الطلبة.

تاريخ تأليف الكتاب

الكتاب (١) مجملة: المجمل في اللغة يطلق على المجموع أو المبهم. قال في المصباح ص/٤٣: وأجملت الشيء إجمالًا جملته من غير تفصيل. وانظر: معجم مقاييس اللغة (٤٨١/١) مادة «جمل».

وهو في اصطلاح الفقهاء ما لايفهم المراد به من لفظه ويفتقر في بيانه إلى غيره. وقيل هو ما احتمل أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر كالألفاظ المشتركة. انظر: إحكام الفصول للباجي ص/١٠٤، وروضة الناظر (٢٠٢)، والتعريفات للجرجاني ص/٢٠٤.

- (٢) وطر: الوطر الحاجة يكون لك فيها همّة، انظر: لسان العرب (١٥/ ٣٣٦) مادة «وطر».
 (٣) ركاب: الركاب هي الإبل التي تحمل القوم. انظر: لسان العرب (٥/ ٢٩٦) مادة «ركب».
 - (٤) تصبو إليه: أى تميل. انظر: لسان العرب (٧/ ٢٨٣) مادة «صبو».
- (٥) الثَّمام: نوع من الشجر. والعرب تقول للشئ الذي لا يعسر تناوله: «هو على طرف الثَّمام»، وذلك أنَّ التَّمام لا يطول فيشق تناوله. [لسان العرب ٢/ ١٣١] مادة «ثمم». ومقصود المؤلف أن يبينٌ أنَّ أمر الدين والتثبت فيه قد صار سهلًا ميسورًا لكل باغ للحق؛ وذلك لما قام به العلماء من جمع السنَّة، وتمييز صحيحها من ضعيفها. والله تعالى أعلم.

بلُّغه اللَّه أوطاره وأرَّبَه (١) ذلك (٢) السؤال بجوَّاباته المشار إليها، فوقفت عليها وقوف صبِّ (٣) مستهام (٤) أو شحيح ضاع في التُّرب (٥) خاتمه.

وقلت: هذه جوَّابات مفتى المذاهب! وهم المعدُّون لحلِّ المعضلات^(٦)، وكشف الغياهب(٧). فاجتررت تلك الكراسة، جاهلًا لما وراء بياض القرطاس من سواد إهمال النظر، وما تلك إلا حرفة أهل العَدَم والإفلاس، فتصفَّحت الجميع، وقلبتها ظهرًا لبطن وإذا أحموقات (^) حريةٌ بالاطِّراح، وأغاليط خليقة أن يتسلَّى عنها ويستراح، وأن لا يرفع لبيبٌ إليها رأسًا ولا يتسنُّم^(٩) للرد عليها قرطاسًا؛ لما أنَّها لم ترح رائحة التحقيق، ولا تمسَّكت من تحري السَّداد بحبله الوثيق.

⁽١) أرب: الأرب هو ما يحتاجه الإنسان ويطلبه. [لسان العرب ١/ ١٠٩] مادة «أرب».

⁽٢) في (م): «لذللك».

⁽٣) الصبُّ: الصبُّ في اللغة العاشق. انظر: لسان العرب (٧/ ٢٧٠) مادة «صبب».

⁽٤) مستهام: أي هائم، والهائم هو المتحير. انظر لسان العرب (١٥/ ١٨٢ ـ١٨٣) مادة

والمقصود أنَّه لما اطَّلع على تلك الأجوبة، وما اشتملت عليه من الباطل المصادم لنصوص الكتاب والسنَّة، وقف عندها متحيِّرًا كوقوف العاشق الهائم.

^(°) في (ح): «التراب».

والتُرب جمع التراب. القاموس المحيط (١٦٠/١) باب الباء - فصل التاء.

 ⁽٦) المعضلات: أى المسائل المشكلة. وقد جاء في الأثر عن عمر ١٠٠٠ (أعوذ بالله من كلّ معضلة ليس لها أبو الحسن». يعني عليًا عليه أحرجه ابن سعد في طبقاته (٣٣٩/٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٠٦/٤٢) وفي سنده مؤمّل بن إسماعيل. قال عنه الحافظ في التقريب ص/٩٨٧: «صدوق سيء الحفظ». وانظر: الصحاح (٥/ ١٧٦٧) باب: اللام ـ فصل العين، ولسان العرب (٢٦٠/٩) مادة «عضل».

⁽٧) الغياهب: جمع غيُّهَب، وهو الظلمة يقال: ليل غيهب أي مظلم. انظر: [الصحاح ١/ ٩٦] باب الباء . فصل الغين.

⁽٨) في (ح): «الحبوقات» وهو خطأ.

والأحموقات هي ما يصدر من الرجل عن قلة عقلِ وفهم. انظر: لسان العرب (٣/ ٣٢٩) مادة «حمق».

⁽٩) يُتسنم: أي يرفع. [لسان العرب ٣٩٤/٦] مادة «سنم».

(وناهيك بأنَّ تصديق ما ذكرنا من هذا حاصلٌ بنصوصهم على امتناع أخذ أي حكم من دليله (١) في هذه الأعصار؛ فحينئذ (٢) كلُّ دقيقةٍ أو جليلةٍ ممَّا تضمَّنته جوَّاباتهم من الأحكام: عاريةٌ عن دليلٍ وبرهانٍ أقاموه عليها لحكم ذلك الأصل وصريحه.

وما هذا حاله فلا يخفى على كلِّ ذي لبِّ فضلًا عن فقيه، أنَّه سعي عاطل (٣) عن المقصود خال (٤) من (٥) الفائدة (٢)، لأنَّ ما قصارى (٧) مالم (٨) يأخذه من دليل إلَّا السقوط بتَّة بالضرورة (٩). فقد كفونا بتأصيلهم هذا المؤنة (١٠) في جميع ما سطَّروه (١١) من ذلك [فما التشاغل به؟] (١٢)).

ولولا وجوب النُّصح والإرشاد، ورفع اللبس لاتُّجه في السكوت عنها إلحاق

⁽۱) المقصود بالحكم هنا الحكم الشرعى وهو خطاب الله المتعلق بفعل المكلف من حيث إنه مكلف به بالاقتضاء أو التخيير أو المنع. انظر المنتهى لابن الحاجب ص/ ٣٢، ومذكرة الشنقيطي على الروضة ص/ ٨

⁽٢) في بقية النسخ (في». وفي الأصل: كتبت (فح) اختصارًا، وبهامش (م) كتب في نسخة «حينئذ».

⁽٣) في (ح) و(هـ) «خالِ».

⁽٤) في (ح) و(هـ) «عاطل».

⁽٥) في (ح) و(هـ) (عن).

⁽٦) في (ح) عند هذا الموضع بياض بمقدار كلمة، وأشير بالهامش إلى أنَّه بياض في الأم.

⁽٧) في (ح) عند هذا الموضع بياض بمقدار كلمة، وأشير بالهامش إلى أنَّه بياض بالأم.

⁽٨) في (ح): «ماله» وهو خطأ.

⁽٩) وهذا قول حق، لأنَّ كل قول خالف الكتاب والسنَّة فهو قولٌ فاسدَّ حقَّه السقوط والاطراح، وما أحسن قول الإمام مالك بن أنس في هذا الشأن: إذا خالف قولي دليلي فاضربوا بقولي عرض الحائط. [البداية والنهاية ١١٢/١٤].

⁽١٠) في (ح) و(هـ) «فقد كفونا المؤنة بتأصيلهم هذا».

⁽۱۱) فی (ح) و(هـ) «ما ذکروه».

⁽۱۲) ما بين المعقوفتين سقط في (ح).

⁽١٣) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

اليوم/ بالأمس.

وقد كان خطر في البال بعد الاطِّلاع على تلك المرقومات أنَّ المناقشة في [مثل] (١) ذلك أمرٌ ثقيل على الطاقة، والحقائقَ معروفة لا يمحوها غبارُ الجهل والحماقة.

ولو كانوا ـ أصلح الله شأنهم ـ حفظوا في أبحاثهم عهود العلم (٢) والهدى، لكان اللازم لهم علينا رعاية حقها لزومًا مؤكدًا. وأمًّا من أضاع وأهمل فليس السبيل إلَّا التنبيه وإزاحة الغرر (٣) عمَّن لم يعلم ما في مقاله (٤) لا أنَّه يسلك معه مسلك المحاورات بين أهل التحصيل، لأنَّه سدَّ عليك طريق أخذ الحكم من دليله فما الذي تبتغيه عنده بعد؟ وأيُّ سفاهةٍ علمت أقبح ممًّا صنع هذه (٥) الجماعة؟.

إن طفقنا نقول لهم (٢): هذا حرامٌ، لدلالة هذه الأحاديث الصحيحة على ذلك. أجابوا بأنَّه صرَّح في «المنهاج» (٧) و «شرحه»، وهو الذي فهمه ابن عبد الحق من عبارة «الروضة» بالجواز.

قلنا: فما هو الحجَّة على الآخر؟.

قالوا: لا يحلُّ لنا ولا لك أن نقول يحلُّ كذا، يحرم كذا، لقول رسول اللَّه عَلَيْ كذا؛ ومحالٌ في زمننا هذا شيء من ذلك، فلم يبق حجةٌ إلا ما ذكر سنان أفندي (٨) في

⁽١) كلمة [مثل] ساقطة من (ح) و(هـ).

 ⁽٢) في (هـ): «عهود أهل العلم».

⁽٣) في (م) «الضرر».

⁽٤) أي ما في مقاله من الباطل والتمويه. وقد ألمح إلى هذا المعنى الشيخ محمد حامد الفقي -رحمه الله ـ في مطبوعته حيث زاد كلمة «من التمويه» بعد كلمة «مقاله».

⁽٥) في (م) و(هـ): «هؤلاء».

⁽٦) بهامش الأصل حيال هذه الكلمة وما بعدها كتب عبارة: «لله درُه من منصف. فاصغ لقالته سمعك واحضر في تدبُّرها قلبك».

⁽V) هو كتاب «منهاج الطالبين» للنووى ـ رحمه الله تعالى ـ وهو مطبوع.

⁽٨) هو يوسف بن عبد الله الأماسي الرومي الحنفي المعروف بسنان الدين؛ فقيه واعظ، نزل بمكة وتوفي بها في حدود سنة (١٠٠٠) هـ. من تصانيفه: «تبيين المحارم»، و «المجالس السنانية في =

كتاب «تبيين المحارم» (١)، والشيخ (٢) زكريا (٣) في «شرح المنهج (٤)» وحواشيه لنور الدين الزيادي (٥) وما ذكرته مطَّرح وأنت عاصِ بهذا الصنيع (١).

قلنا: هذه الأخبار التي استدللنا بها: هي من هذه الكتب المشهورة، وأسانيدها

(۲) في (ح): «وشيخ».

(٣) هو زكريا بن محمَّد بن أحمد بن زكريا الأنصاري المصري الشافعي، كان يلقب بشيخ الإسلام، تفقه على ابن حجر والبلقيني والسبكي، ووليَّ القضاء مدَّة ثمَّ عزل منه، وله تصانيف كثيرة منها: «تحفة القاري على صحيح البخاري» و «منهج الطلاب»، توفي سنة (٢٠/ ٩٢٦)، انظر: الكواكب السائرة (١/ ١٩٦)، وشذرات الذهب (١٠/ ١٨٦)، والأعلام للزركلي (٢/٣).

(٤) في (ح): «المنهاج» وهو خطأ.

(°) هو علي بن يحيى الشافعي المصرى الملقب بنور الدين، من فقهاء الشافعية. من تصانيفه: «شرح المحرر» للرافعي، و «حاشيته على شرح المنهج»، توفي سنة (٢٠١هـ).

انظر: خلاصة الأثر للمحبي (٣/ ١٩٥)، وهدية العارفين للبغدادي (١/ ٧٥٤)، وكشف الظنون لحاجي خليفة ص/ ١٦١٣، ١٨٧٦.

(٦) في (هـ): «التصنيع» وهو خطأ.

يقول ابن القيم في إعلام الموقعين (٢/ ٢٧٦) في معرض الرد على المقلّدة الزاعمين قفل باب الاجتهاد: «وعند هؤلاء أنَّ الأرض قد خلت من قائم لله بحجة، ولم يبق فيها من يتكلم بالعلم، ولم يحل لأحد بعد أن ينظر في كتاب اللَّه ولا سنَّة رسوله لأخذ الأحكام منهما، ولا يقضي ويفتي بما فيهما حتى يعرضه على قول مقلَّده ومتبوعه، فإن وافقه حكم به وأفتى به، وإلَّا ردَّه ولم يقبله.

وهذه أقوال ـ كما ترى ـ قد بلغت من الفساد والبطلان والتناقض والقول، على الله بلا علم، وإبطال حججه، والزهد في كتابه وسنّة رسوله وتلقي الأحكام منهما مبلغها. ويأبى الله إلا أن يتم نوره، ويصدق قول رسوله إنّه لا تخلو الأرض من قائم لله بحججه، ولن تزال طائفة من أمته على محض الحق الذي بعثه به، وأنّه لا يزال يُبعث على رأس كل مائة سنة لهذه الأمّة من يجدد لها دينها». انتهى.

الوعظ والإرشاد». انظر: هدية العارفين (۲/ ٥٦٥)، وكشف الظنون (۲/۱ ۳٤۲، ۲۷٦٦)،
 ومعجم المولفين (٤/ ١٦٨)، وإيضاح المكنون (٧٣/٢).

⁽١) «تبيين المحارم» هو مؤلف لسنان الدين يوسف الأماسي، وقد جعله في ٩٨ بابًا مرتبة على ترتيب ما وقع في القرآن من الآيات التي تدل على حرمة شيء في فتوى الفقهاء. انظر: كشف الظنون (٣٤٢/١).

معروفة، ودلالتها غير خفية، والتوصل إلى أخذ الحكم منها في غاية من التيشر والإمكان، وسيلةً (١) ومقصدًا؛ وقد استدل بعض أئمتكم (١) بها، وكلَّهم بنظائرها، والردُّ مصادرة (٣).

ومتى علمتم في سنَّة ذوي الألباب أن يقولوا^(١) بمثل هذه المقالة؟ وفي أي موطن يسوغ في الفطرة السليمة أن يكون الاحتجاج على زيد بأنَّ عمْرًا خالفه؟ إذن لا تقوم حجةً/ قطُّ؟

فهل علمتم بأنَّ ما في «المنهاج» هو الصحيح بحجَّةِ واضحةٍ؟ فهلِّموا. وهو عين (٥) أخذ الحكم من دليله، أو $V^{(1)}$ فمشكل؛ لأنَّه ردٌ وتصميم $V^{(1)}$ لا بوجه معلوم. ولا يجوز في الشرع الردُّ لحجَّتكم بقول زيدٍ وعمرو (٨)، ولا الردُّ عليكم بأنَّ الإمام المخالف لكم قد علم هذا، فآثر ما هو الأقدم.

⁽١) في (ح): «وسبيله» وهو خطأ.

⁽٢) في (م): «المتكلم».

⁽٣) مصادرة: المصادرة في الأصل مأخوذة من الصدر، وهو في اللغة مقدَّم كل شيء. انظر: القاموس المحيط (٢٩٧/٢) باب الراء، فصل الصاد.

والمصادرة في الاصطلاح هي أن يجعل نتيجة الدليل هي احدى مقدمات الدليل، بتغيير في اللفظ يكون سببًا لتوهم المغايرة بين النتيجة والمقدمة. مثالها أن يقال: هذا أسد وكل أسد ليث، ينتج هذا أسد. فهذه النتيجة هي المقدمة الصغرى نفسها التي هي: هذا الأسد؛ إذ لا فرق بين هذا أسد وهذا ليث، لترادف الليث والأسد.

وهذه المصادرة ينبغي تجنبها لما فيها من الإيهام والمكابرة.

انظر: آداب البحث والمناظرة للشنقيطي للصرف ٧٤/، والجدل والمناظرة في تقرير مسائل العقيدة (٧٨٦/٢).

والمصادرة سيأتي تعريفها عند المؤلف رحمه الله؛ وهي الاستدلال بعين الدعوى. انظر ص/٥٢٩.

⁽٤) في (م) و(هـ): «تقولوا» وغير منقوطة في الأصل، والمثبت من (ح) أنسب.

⁽٥) في (ح): «أعين» وهو خطأ.

⁽٦) كلمة «لا» ساقطة من (ه).

⁽٧) في (ح): «لأنه رد ونصهم» وهو خطأ ـ وفي (هـ): «لأنّه ردوا نصّهم».

⁽٨) في (ح): «عمر».

بيان تناقض هؤلاء المفتين

ثمَّ من العجائب عود كم على هذا الأصل الذي حرَّرتموه ـ وهو امتناع أخذ الحكم من دليله، وتعذَّره في هذه الأعصار ـ بالنقض، لما أنَّ البديهة والطبع والوضع التمييزى قاض ببطلانه وسقوطه بمرَّة، وذلك شيء (١) كثيرٌ من نفس كلامكم كقولكم: قال رسول الله على «ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن» (٢)، «لا تجتمع أمتى على ضلالة» (٣).

(١) في (ح): «بشيء». (٢) هذا الحديث لم يصح مرفوعًا إلى النَّبي عَلَا.

ومَّنَ رواه مرفوعًا الخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ١٥) من حديث أنس بن مالك ﷺ، وفي سنده «سليمان بن عمرو النخعي»، قال ابن حبان: وكان يضع الحديث. [المجروحين ١/ ٣٣٣]، وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٢٨٠) وقال: هذا الحديث إثمًا يعرف من كلام ابن مسعود، وهو لا يصح مرفوعًا إلى النَّبي ﷺ، لأنَّه تفرد برفعه إلى النَّبي ﷺ سليمان بن عمرو النخعي. قال أحمد بن حنبل: كان يضع الحديث.اهـ

قلت: والصحيح أنَّه موقوفٌ على عبد اللَّه بن مسعودٍ ﷺ. أخرجه موقوفًا أحمد في المسند ص/ (٣٧٩/١)، والبزار في البحر الزخار (٢١٢/٥) برقم (١٨١٦)، والطيالسي في مسنده ص/ ٣٣، والطبراني في المعجم الكبير (٨١/٩)، وأبو نعيم في الحلية (١٣٧٥/١)، والبيهقي في الاعتقاد ص/٢٦، وأورده الدار قطني في العلل (٦٦/٥)، والسخاوي في المقاصد الحسنة ص/٨١/٥ برقم (٩٥٩) وقال: موقوفٌ حسن.

(٣) «لا تجتمع أمتي على ضلالة» حديثٌ مشهورٌ عند الأصوليين، رواه عددٌ من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم كابن عمر وأبي مالك الأشعري، وأنس بن مالك بألفاظ مختلفة متقاربة المعنى. وبنحو هذا اللفظ أخرجه ابن ماجة في أبواب الفتن، باب: السواد الأعظم، حديث رقم (٣٩٥٠) ١٣٠٣/١، وابن أبي عاصم في السنَّة (٤١/١) برقم (٨٤) واللالكائى في شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة ١/ ١١٧، من حديث أنس بن مالك المنه وفيه أبو خلف المكفوف واسمه حازم بن عطاء، وهو متروك، وقد رماه ابن معين بالكذب وانظر: التقريب ص/ ٦٣٧].

وللحديث شواهد كثيرة يتقوى بها منها: ١- ما رواه الترمذى في كتاب الفتن، باب: ما جاء في لزوم الجماعة. (٤/ ٥٠٥) من حديث ابن عمر ﷺ أنَّ رسول اللَّه ﷺ قال: «إنَّ اللَّه لا يجمع أمتى أو قال أمة محمد على ضلالة» الحديث.

٢. وما رواه ابن أبي عاصم في كتاب السنّة (١/ ٤١) من حديث كعب بن عاصم الأشعرى أنّه سمع النّبي على يقول: «إنّ اللّه قد أجار أمتي من أن تجتمع على ضلالة». والحديث صححه الألباني في كتاب السنّة لابن أبي عاصم (١/١٤) بتحقيقه ـ رحمه الله ـ لهذه الشواهد.

وقولكم: تواردت النقول الصحيحة بأنَّ الخير والهدى في اتباع سلوك من سلف.

وقولكم: أجمع النَّاس على حسن وضع القباب، وكفى به حجة (١). وقولكم: قال رسول اللَّه ﷺ للصديقة ـ التي أمر بأخذ شطر الدين عنها (٢) ـ «لولا أنَّ قومك حديثو عهد بجاهلية لأمرت بالبيت يهدم». أي إلى آخر الحديث (٣). وقولكم: فعلم أنَّ سدَّ (٤) الذريعة (٥) من جملة أركان الشريعة.

وسيأتي أنَّهم أرادوا به الاستدلال على إبقاء المشاهد والقباب مخافة الفتنة. انظر ص/٩١/٥.

(٤) في (ح): «شد» وهو تصحيف.

(٥) الذَّريعة: الذريعة في اللغة هي الوسيلة والسبب الموصل إلى الشيء. انظر: القاموس المحيط: (٣٤/٣) باب: العين ـ فصل الذال، ولسان العرب (٣٧/٥) مادة «ذرع».

وهي في اصطلاح الفقهاء: المسألة التي ظاهرها الإباحة، ويتوصل بها إلى فعل المحظور. انظر: إحكام الفصول للباجي ص/٥٦٧، والبحر المحيط للزركشي (٨٢/٦).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ «صارت في عرف الفقهاء ـ يعني الذريعة ـ عبارة عمًا أفضت إلى محرم». [الفتاوى الكبرى (٢٥٦/٣)].

ومعنى سدٌّ الذريعة هو حسم مادة الفساد بقطع وسائله، وبالمنع من فعلها.

انظر: شرح الكوكب المنير (٤/ ٤٣٤).

قلت: وسدُّ الذرائع أمرٌ قد اعتبره الشارع الحكيم، ودلَّ عليه؛ وقد ساق ابن القيَّم - رحمه اللَّه تعالى - في «إعلام الموقعين» أكثر من تسعين دليلًا من الكتاب والسنَّة على تقريره واعتباره؛ منها على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسُبُّوا اللَّهِ مِنَ مَدُونِ مَن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهِ عَدَّوًا بِغَيْر عِلْمِ ﴾. [الأنعام: ١٠٨]

فَحَرَّمُ اللَّه تعالى سَبُّ الهَة المشركين ـ مع كون السبِّ غيظًا وحميةً وإهانةً لآلهتهم ـ لكونه ذريعةً إلى سبهم لله تعالى، وكانت مصلحة ترك مسبته تعالى أرجح من مصلحة سبنا =

⁽١) سيأتي نقض هذا الإجماع عند مناقشة أجوبة المفتى الحنفي. انظر الصفحات: ٧٨٥ - ٥٨٢.

⁽٢) يشير إلى حديث: «خذوا شطر دينكم عن الحميراء»، وهو موضوع، وسيأتي الكلام عليه في موضعه ـ إن شاء الله تعالى ـ. انظر ص/٢٣١.

⁽٣) أخرجه البخاري في كتاب الحج من صحيحه، باب: فضل مكة وبنيانها (ج١٩١/٢) رقم (٣٣٣). (٥٨٦)، ومسلم في كتاب الحج، باب: نقض الكعبة وبتائها (١٩١/٢) رقم (١٣٣٣). وتمامه: «فأدخلت ما أخرج منه، وألزقته بالأرض، وجعلت له بابين بابًا شرقيًّا وغربيًّا، فبلغت به أساس إبراهيم». انتهى من لفظ البخاري ـ رحمه اللَّه ـ.

وقولكم: وقد تقرَّر في قواعد المذهب (١) المعتبر الواضح أنَّ درء المفاسد مقدم على جلب المصالح (٢).

وقولكم: وهذا القسم لا شك في جوازه على سبيل كراهة التنزيه(٣) لورود

لآلهتهم، وهذا كالتنبيه بل كالتصريح على المنع من الجائز لئلا يكون سببًا في فعل ما لا
 يجوز.

ومن السنّة أنَّ النَّبَى ﷺ نهى عن بناء المساجد على القبور ولعن من فعل ذلك، ونهى عن تحصيص القبور وتشريفها والصلاة إليها وعندها، ونهى عن شدَّ الرحال إليها، لئلا يكون ذلك ذريعة إلى اتخاذها أوثانًا والإشراك بها، وحرَّم ذلك على من قصده، ومن لم يقصده بل قصد خلافه سدًّا للذريعة. انظر: إعلام الموقعين (١٣٧/٣)، والموافقات للشاطبى (١٤٥/٤).

(۱) المذهب: مفعل من الذهاب، ويطلق في اللغة على السير والمرور، وعلى المعتقد الذي يذهب اليه. انظر: القاموس المحيط (٢٠٥/١) باب الباء ـ فصل الذال، ولسان العرب (٦٦/٥) مادة «ذهب».

وأمًّا في الاصطلاح فهو ما ترجَّح عند المجتهد في مسألة ما من المسائل عن اجتهاد ونظر؛ فصار له معتقدًا ومذهبًا. ولا يكون المذهب إلَّا في مسائل الحلاف التي لا نصَّ فيها قاطع، ولا إجماع. ويطلق عند المتأخرين على ما به الفتوى، وهو ما قوي دليله؛ وقيل: ما كثر قائله. انظر: الدرر السنية (١٨/٤-١٩) الطبعة الرابعة.

(٢) هذه قاعدة فقهية مندرجة تحت القاعدة الكبرى «لا ضرر ولا ضرار». ومعنى هذه القاعدة: إذا تعارضت مفسدة ومصلحة، قدم دفع المفسدة غالبًا لاعتناء الشرع بالمنهيات أكثر من اعتنائه بالمأمورات، لما يترتب على المناهي من الضرر المنافي لحكمة الشارع في النّهي. انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص/١٧٩، والأشباه والنظائر لابن نجيم (١/٥/١).

وسيأتي في الباب الثالث عند مناقشة أجوبتهم أنّهم أرادوا بهذه القاعدة الاستدلال على إبقاء المشاهد والقباب ومنع التعرّض لها بالهدم والخراب؛ وذلك لما يحصل من المفاسد بسبب ذلك. وسيأتي ما فيه. انظر ص/ ١٩٥٠.

(٣) كراهة التنزيه: المكروه كراهة التنزيه هو ما أشعر بأنَّ تركه خير من فعله وإن لم يترتب على فعله عقاب. وقيل هو ما طلب الشارع تركه طلبًا غير جازم، فيمدح تاركه ولا يذم فاعله. انظر: المستصفى للغزالي ص/٥٤، وشرح الكوكب المنير (١/ ٣٤١)، ومختصر الروضة للطوفي (١/ ٣٨٢).

وكراهة التنزيه اصطلاحٌ عُرِفَ عند المتأخرين؛ والمتقدمون إذا أطلقوا الكراهة أرادوا بها التحريم، وهذا كثير في كلام الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ ومن ذلك قوله: «أكره المتعة ـ ـ

النَّهي (١) عن ذ لك؛ فقد روى مسلم (٢) والترمذي (٣)، قال جابر: «نهى رسول اللَّه ﷺ أن يجصَّص (٤) القبر وأن يني عليه (٥).

وقولكم: فَيَحْرُم على ذلك دعوى الاجتهاد وأخذُ الحكم بالدليل وإن طابق

يعني زواج المتعة ـ والصلاة في المقابر » وهما عنده محرمان.

انظر: شرح الكوكب المنير (١/ ٤١٩)

قال ابن القيم - رحمه الله - في إعلام الموقعين (٣٩/١): «وقد غلط كثير من المتأخرين من أتباع الأثمة على أثمتهم بسبب ذلك، حيث تورع الأثمة عن إطلاق لفظ التحريم، وأطلقوا لفظ الكراهة، فنفى المتأخرون التحريم عمًّا أطلق عليه الأثمة الكراهة، ثمَّ سهل عليهم لفظ الكراهة وخفت مؤنته عليهم فحمله بعضهم على التنزيه، وتجاوز به آخرون إلى كراهة ترك الأولى، وهذا كثيرٌ جدًّا في تصرفاتهم، فحصل بسببه غلطٌ عظيم على الشريعة وعلى الأثمة». اهـ

(١) الأصل في النهي أنَّه للتحريم، حتى يدل الدليل على خلافه.

قال الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ في الرسالة ص/٢١٧: «وما نهى عنه رسول الله فهو على التحريم، حتى تأتي دلالة عنه على أنَّه أراد به غير التحريم، انتهى

- (٢) هو: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، إمام حافظ مشهور، ولد بنيسابور سنة (٢٠٤)، رجل في طلب العلم إلى الحجاز ومصر والشام والعراق، من تصانيفه: «صحيح مسلم»، «والأسماء والكنى»، توفي بنيسابور سنة (٢٦١ هـ).
 - انظر: تذكرة الحفاظ (٩٠/٢)، وتقريب التهذيب ص/ ٩٣٨.
- (٣) الترمذي: هو محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، كنيته أبوعيسى، إمام حافظ مشهور، كان يضرب به المثل في الحفظ، رحل في طلب العلم إلى خراسان والعراق والحجاز، من تصانيفه: «الجامع الصحيح»، «والشمائل المحمدية»، «والعلل في الحديث»، توفي سنة (٢٧٩هـ).
 - انظر: تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٣)، وتقريب التهذيب ص/٨٨٦).
 - (٤) يجصص: التجصيص هو بناؤها بالجُص، والجص معروف وهو ما يطلى به. انظر: لسان العرب (٢٩١/٣) مادة «جصص»، ومعالم السنن للخطابي (٢٧٥/١).
- (٥) صحيح مسلم، كتاب الجنائز (٧٦٧/٢) حديث رقم (٩٧٠)، وفيه زيادة: «وأن يقعد عليه»، وسنن الترمذي، كتاب الجنائز، باب: ما جاء في كراهة تجصيص القبور والكتابة عليها (٣/ ٣٦٨) رقم (١٠٥٢) وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، روي من غير وجه عن جابر. اه.

الواقع لقصور نظره أخذًا من قوله تعالى ـ خطابًا لمن لم يبلغ رتبة/ الاجتهاد (١) ـ: ﴿ فَسَـٰكُوا ۚ أَهْـ لَى الذِّكْرِ ﴾ (٢) إلى آخر ما ذكرتم في هذا الموضع. وهو من عجيب ما

- (١) الاجتهاد تقدُّم تعريفه في قسم الدراسة. انظر ص/١٠٧.
 - (٢) وردت هذه الآية الكريمة في سورتين من القرآن الكريم:

الأولى: سورة النحل، آية: ٤٣، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَاۤ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِىٓ اِلْتَهِمُّ فَشَنَالُوٓا أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۞﴾.

الْنَّانِيةُ: سورَة الأنبياء، الآَيةَ: ٧، وهي قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوجِيَ إِلَيْهِمُّ فَتَنْلُوٓا أَهْلَ الذِّكِرِ إِن كُنْتُدُ لَا تَعْلَمُونَ ۞﴾.

ولقد عقد الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - في كتابه «إعلام الموقعين» مناظرة بين مقلي وصاحب حجة بين فيها فساد التقليد وما وقع فيه أهل التقليد من التناقض العجيب. ومما جاء فيها: «قال المقلّد: نحن معاشر المقلدين ممتثلون قول الله تعالى: ﴿ فَشَالُوا أَهْلَ الذِّكِ إِن كُنتُمْ لَا تَمَّمُونَ ﴾ فأمر سبحانه من لا علم له أن يسأل من هو أعلم منه، وهذا نص قولنا... قال أصحاب الحجة: عجبًا لكم معاشر المقلدين الشاهدين على أنفسهم مع شهادة أهل العلم بأنهم ليسوا من أهله، ولا معدودين في زمرة أهله، كيف أبطلتم مذهبكم بنفس دليلكم؟ فما للمقلد وما للاستدلال؟ وأين منصب المقلد من منصب المستدل؟ وهل ما ذكرتم من الأدلة إلا ثيابًا استعرتموها، من صاحب الحجة فتجملتم بها بين الناس؟ وكنتم في ذلك متشبعين بما لم تعطوه؟ ناطقين من العلم بما شهدتم على أنفسكم أنّكم لم تؤتوه؟ وذلك ثوب زور لبستموه، ومنصب لستم من أهله غصبتموه.

فأخبرونا: هل صرتم إلى التقليد لدليل قادكم إليه، وبرهان دلكم عليه، فنزلتم به من الاستدلال أقرب منزل، وكنتم به عن التقليد بمعزل؟ أم سلكتم اتفاقًا وتخمينًا من غير دليل؟ وليس إلى خروجكم عن أحد هذين القسمين سبيل، وأيهما كان فهو بفساد مذهب التقليد حاكم، والرجوع إلى مذهب الحجة لازم، ونحن إن خاطبنا بلسان الحجة قلتم: لسنا من أهل هذا السبيل، وإن خاطبناكم بحكم التقليد فلا معنى لما أقمتموه من الدليل». اه [إعلام الموقعين ٢٠١/٢، ٢٠٠٢-٢٠١] بتصرف يسير.

قلت: وهذه الآية الكريمة يستدل بها العلماء على جواز التقليد عند العجز وعدم القدرة على الاجتهاد، كتقليد العامي عالمًا ـ يثق في دينه ـ في نازلةٍ نزلت به؛ لأنه لا أهلية له في النظر، ففرضه حينئذ التقليد، ولكنها لا تصلح دليلًا إلى ما ذهب إليه هؤلاء المقلدة من وجوب التقليد على كل أحد في هذه الاعصار، وتحريم الاجتهاد وأخذ الحكم بالدليل وإن طابق الواقع كما نصوا عليه.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٠٤/٢٠): «والذي عليه جماهير الأُمَّة أنَّ الاجتهاد جائزٌ في الجملة، لا يوجبون الاجتهاد على كل أحد ويحرمون التقليد، =

يستطرفه(١) العقلاء ويحل عندهم في الاعتبار دهرهم على الولاء.

وقولكم: إنَّ هدم القباب أذيةٌ لأولياء الله، وقد قال رسول الله عَلَيْ: «من آذى لي وليًا فقد آذنته بالحرب»(٢).

وقولكم: وقد دلَّ على زيارة القبور قوله ﷺ: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها» (٣). إلى آخر ما ذكرتم من هذا القيل (٤)، على تخليطكم فيه تارةً روايةً، وآونةً درايةٌ كما سنشير ـ إن شاء اللَّه تعالى ـ فيما يأتي.

(فالظاهر: أنَّكم (٥) لم تسلكوا (٦) هذا النمط من الاستدلال إلا لحكم الضرورة والوضع (٧) بتيشره وإمكانه في هذه الأعصار، ولوجوب التلبُّس به عقلًا ودينًا وطبعًا لمن رام مرامكم (٨).

وهذا بعينه معنى الاجتهاد، وأخذ الأحكام (٩) من دلائلها وإلّا) فليت شعري من أين علمتم أنّ جميع ذلك صالحٌ للاحتجاج، وأنّه ذو دلالة على ما تقصدون؟ وما قصارى أخذ الحكم من دليله، وغاية القائل عن اللّه ورسوله إلّا

⁼ ولا يوجبون التقليد على كل أحد ويحرمون الاجتهاد، وأنَّ الاجتهاد جائز للقادر على الاجتهاد، والتقليد جائز للعاجز عن الاجتهاد». انتهى؛ وانظر: جامع بيان العلم وأهله (٢/ ٥٩٥)، وأضواء البيان (٤٨٧/٧)، ٥١٠).

⁽١) في (م) و(هـ): «تستظرفه».

⁽٢) حَدَيْثٌ قَدَسَي أَخرِجه بَهَذَا اللَّفظ أَحمد في المسند (٢٥٦/٦)، وهو عند البخارى في كتاب الرقاق باب: التواضع، حديث رقم (٢٥٠١) (جـ٧/٣٤) بلفظ: «من عادى لي وليًّا».

⁽٣) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز (٦٧٢/٢) رقم (٩٧٧).

⁽٤) في (ح) و(هـ): «القبيل» وأشير في هامش (هـ) إلى أنَّه في نسخة «القيل» كما هي في الأصل و(م).

⁽٥) في (ح) و (هـ): «أنَّهم».

⁽٦) في (ح) و (هـ): «يسلكوا».

⁽٧) في (ح) و (هـ): «إِلَّا لحكم الضرورة ودفعها والرسم الوضعي».

⁽A) في (ح) و(هـ): «مثل مرامكم».

⁽٩) في (ح): «الحكم » وهو خطأ.

⁽١٠) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

ذلك. فلا ندري الآن هل الصحيح عندكم ذلك الأصل، وأنَّ عملكم (١) هذا ضياعٌ وتفويتٌ، أو تصحيح هذا العمل، وتضليل ذلك الأصل؟ فما هذه المناقضة الغريبة؟ وليس العجب منكم فقط، بل وممَّن أخذها (٢) مسلَّمة من [دون] (٣) تيقُّظِ، فاللَّه المستعان.

ثم أنكر من ذلك تصميمكم (ئ) على أنَّ ما ذكرتم ليس الصحيح إلَّا هو وجُلّ مستندكم (٥) ما نقلتموه من تفاريع مذاهبكم، ثمَّ الجزم منكم بأنَّ ذاك (٢) هو الوجه لا سواه. أببرهان؟ فهو معنى أخذ الحكم من دليله، وهو في شريعتكم من قسم الحرام، وما هذه سجية المتقين الكرام، [أم] (٧) بدونه؟ فعجبٌ لا ينقضي. ثمَّ يقال لكم هل عقلتم صحة هذه النقول من فروع مذاهبكم، ونسبتها إلى قائليها (٨) ودلالتها على مرامكم؟ فنحن لسنَّة رسول الله المحليُّ أعقل؛ وكلامه عليه الصلاة والسلام في ميزان/ الحقائق أثقل، وعبارته أظهر وأوفى وأشهر وأشفى؛ والمعتنون بسنته أكثر عددًا، وأغزر (٩) مددًا منكم بفروع مذاهبكم، والمتكلِّمون في وجوه تصحيحها عنه الله الله والخواته إليهم (في علمهم المسمَّى) (١٠)، ولا لكم في معرفة (١٠) ما في «المنهاج» وأخواته إليهم (في علمهم المسمَّى) (١٠)، ولا إلى من عنى (١٠) بهذا الشأن قديًا وحديثًا.

⁽١) في (م) «علمكم» وهو خطأ، وقد صحح في الهامش.

⁽٢) في المطبوعة زيادة كلمة « عنكم» بعد كلمة «أخذها» لبيان المعنى.

⁽٣) كلمة [دون] ساقطة من (ح). (٤) في (ح): «تصممكم» وهو خطأ.

⁽٥) في (م): «مسندكم». (٦) في (م): « ذلك».

⁽V) كلمة «أم» ساقطة من (هـ).

 ⁽A) في (هـ): «قائلها». وفي (ح): «قابلها» وهو خطأ.

⁽٩) في (م) «أعزُّ، وهو خطَّأ. وفي (ح): «أغرر» وهو تصحيف.

⁽١٠) في (هـ): «معروفة» وهو خطأ.

⁽١١) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه في الصلب بعلامة إلحاق.

⁽١٢) عني أي اعتنى بالأمر واهتم به. انظر: القاموس المحيط (٥٣٢/٤) باب الواو والياء ـ فصل العين.

ومن أين صحَّ في العقول السليمة هذا المذهب عن زيدٍ متنًا ودلالةً؟ ولا يجوز (١) مثله فيما هو أظهر شأنًا وأشهر وضوحًا وبيانًا، وأصح تحريرًا وتبيانًا؟.

فبالطريق التي تزعمون صحة انتسابكم إلى الشافعي في المسألة الفلانية، نقول بمثلها وخير منها، وأصحِّ^(٢) وأتمِّ وأوضح^(٣) في الانتماء إلى اللَّه ورسوله، في أي حكم من الأحكام نقول به.

هُذا ولا بدَّ ـ إن شاء اللَّه تعالى ـ من إيعاب (٤) في هذا البحث فيما سيأتي، لزيادة الإيضاح والتقرير، وإلَّا فهذا شافٍ كافٍ.

وجملة الأمر: أنَّ حكمكم بتعذِّر أخذ الحكم من دليله منذ أزمانِ (*) ثمَّ لهجكم بالاستدلال، وذكر أعيان مآخذ الأحكام، وأفراد الأدلة ثمَّ الاستنباط منها على ما في كلِّ ذلك من عدم الإتقان والإحسان، ثمَّ منعتم غيركم، ودافعتموه أن يتبلَّل بشيء من ذلك: آيةٌ بينة على تعارضٍ منكم وتناقضٍ وشدة تعنتِ وظلمٍ إن كنتم تعقلون؛ وماذا عسى يرجى فيكم مِنْ تعرُّف (٦) الحقائق أو (٧) استيضاح (٨) سنيِّ الطرائق، وقد ضيَّقتم على أنفسكم - عافاكم [الله] (٩)- بأصلٍ هو للصواب غير مطابق.

⁽١) في (ح): «وأن لا يجوز».

⁽٢) في (ح): «وأضح» وهو تصحيف.

⁽٣) المقصود ونقول بما هو أصح وأتم وأوضح بموافقة السنة.

⁽٤) إيعاب: مصدر وعب الشيء وعبًا وإيعابًا: أخذه أجمعه. والإيعاب هو الاستقصاء في كل شيء.

ي انظر: القاموس المحيط (٣٠٣/١) باب الباء ـ فصل الواو، ولسان العرب (٣٤٠/١٥) مادة «وعب».

⁽٥) في (هـ): «زمن».

⁽٦) في (هـ): (يعرف).

⁽٧) في (ح): «و» بدل «أو».

 ⁽٨) في (ح): «استيظاح» بقلب الضاد ظاءً، وهي لغة.
 انظر: المزهر في علوم اللغة للسيوطى (٦١/١).

⁽٩) لفظ الجلالة ساقط من (ح).

وممّا حصل في بالي أيضًا من بواعث الإلغاء عن التكلَّم مع القوم في هذا الباب: ركوني إلى ما كنت حرَّرته في تلك الرسالة «مدارج(١) العبور»/ فإنَّها قد اشتملت على لباب(٢) التَّحقيق في هذه المسألة؛ إذ هي مؤلفةٌ لها خاصة.

والمراد إبانة حكم علام الغيوب، [دون إحصاء الأغاليط على أهلها والعيوب] (٣) فما لنا في هذا من أَرَبْ. فقلت: وهذا أيضًا مقتضي ثان لأن أكون عن التكلّم في هذه المادة ثانيًا (٤) للعنان (٥)، لكنّه قابل الكلّ ما هو ـ إن شاء الله أقربُ للتقوى وأمتن في وروده (١) وأقوى: هاتفٌ من طُور سَيْناء (٧) التوفيق، ومناد من سواء الطريق، يترجم (٨) بأنَّ سنّة الكتاب العزيز الذي هو أسوة الصادقين وقدوة المحقين: التشاغل بردِّ تلك الأباطيل وبيانُ أغلاط من علمتَ (٩) من أهل الإفك والتعطيل، فهو قاضِ (١٠) من حيث الجملة أن تتأسَّى به في تلك السنّه،

انظر: لسان العرب (٢١٨/١٢) مادة «لبب».

⁽١) في (ح): «مدارح» وهو تصحيف.

⁽٢) لباب: أي خلاصة.

⁽٣) ما بين المعقوفتين سقط في (ح).

⁽٤) ثانيًا: من التثنية، وهي العطف والصرف. انظر: لسان العرب (١٣٦/٢).

⁽٥) العنان: من العُنَّة بالضم، وهي سير اللجام الذي تمسك به الدابة.

[[]القاموس المحيط (٣٥٣/٤)] بأب النون ـ فصل العين.

قال ابن منظور: والعرب تقول للفارس إذا ثنى عنق دابته عند شدة حضره «جاء ثانيًا للعنان».[لسان للعرب(١٣٦/٢)] مادة «عنن». والمقصود هنا أي صارفًا للنظر عن التكلم في هذا الأمر.

⁽٦) في (هـ): «ورده» وهو خطأ.

⁽۷) طور سيناء: هو الجبل المضاف إلى سيناء قرب أيلة بالشام، وهو اسم الجبل المقدَّس الذي كلَّم اللَّه تعالى عنده موسى التَّكِيُّلُمُّ تكليمًا. انظر: القاموس المحيط (١١٣٠١١٢) باب الراء - فصل الطاء، وتفسير ابن كثير (٢٩/٤)، ومجموع الفتاوى (٣٣٢/٢٧).

⁽A) في الأصل و (ح): «يترحم» وهو تصحيف، والتصويب من (م) و (هـ).

⁽٩) في (ح): «ما علمت».

⁽۱۰) في (ح): «فاض» وهو تصحيف.

 $(e^{r} de^{t})$ عنقك قلادة تلك المنه (e^{t}) كان البون من الشمس أشهر، ففي الأمثال المأثوره: «الشيء بالشيء يذكر» (٢) (٣). فأجبت نداءه إذ صدع بالبيان، وسطع سنا تبيانه على كلِّ تبيان، فحررتُ ما أودعته هذه الأوراق (٤)، مستمِّدًا للهداية والتَّحقيق من الكريم الحلاق، لما أنَّني (٥) ناصرٌ لما شرع وسنَّ، ومجتد (٢) مَن له لدي سوابغ الإفضال (٧) والمنْ، وإن قلَّ اطِّلاعي، وقصر عن الاتساع باعي، فظهور وجه الصواب كافِ في ولوج [هذا] (٨) الباب.

ويحتمل احتمالًا مرجوحًا ـ وإلَّا فالظاهر الجهل ـ أنَّ راقمي (٩) صحف الأجوبة خيِّل إليهم ـ إن [كان] (١٠) وقع لهم ذلك ـ أنَّ أكثر الناس لا يميِّزون

(٢) «الشيء بالشيء يذكر»: مثل عربي مشهور، يُضرب في الحديث يُتذكّر به غيره. وهو كقولهم: «الحديث ذو شجون».

انظر: تمثال الأمثال (٢٩٣/١)، ومعجم الأمثال العربية (٧٨/٢).

- (٣) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش وأشير إلى مكانه في الصلب بعلامة إلحاق، وهو بخط أدق من خط بقية التصحيحات التي ذكر في طرة الأصل أنّها بخط المؤلف، فإن كانت بيده فربما برى لها القلم فدق خطه، وربما لم تكن من كتابة المؤلف، وهو مثبت في (٩).
- (٤) في (ح) و(ه) العبارة بين الحاصرتين جاءت كما يلي: «وتطوق عنقك قلادة تلك المئة، فأجبت نداءه إذ صدع بالبيان، وسطع سنا تبيانه على كل تبيان، فحررت وإن كان البون من الشمس أشهر، ففي الأمثال المشهورة: الشيء بالشيء يذكر ما أودعته هذه الأوراق». (٥) في (ح): «أنّى».
 - (٦) في بقية النسخ: «محتد» وهو تصحيف.

ومجتد: من الاجتداء، وهو في اللغة السؤال وطلب العطية. يقال رجل جاد ومجتد أي سائل طالب للجدوى، أي العطية. انظر: لسان العرب (٢١٤/٢) مادة «جدا».

- (٧) سوابغ الإفضال: أى أثم النعم وأكملها وأوسعها. انظر: لسان العرب (٣٨/١) مادة «سبغ».
 - (A) كلمة «هذا» ليست في (ح).
 - (٩) في (ح): «راقم» وهو خطأ.
 - (١٠) كلمة «كان» ليست في (ح) و(هـ).

⁽١) تطوّق: من الطوق وهو كل ما استدار بشيء. انظر: لسان العرب (٨/ ٢٤٤). مادة «طوق». ولعلَّ المقصود هنا: التمثيل به على تكليف النفس بتحمل الرد على تلك الأباطيل.

المخصوم ولا يفرِّقون مضغ(١) الشِّيح(٢) من القيصوم(٣)، بل الصورة عندهم كافية في الاعتبار، ومغنية عن إدراك المعنى بالاختبار، ولا يعرفون إلَّا قد قال مشايخنا ومفتونا بكذا وكذا. هذا مبلغهم من العلم؛ وغايتهم التشبُّث بمظهر (٤) الاسم.

إن قيل(°) لهم هذا حق أو باطل. قالوا: نعم ولا يدرون/ الحجة التي هي الأمر(٦) الأهم، وذلك وجه التشبيه لأقوام بسائمة(٧) النعم، كما شاهدنا في هذه الديار التي نحن بها غرائب (^)، وأبدى لنا الدهر من بعض سكانها عجائب، حتى

الحالة الدينية باليمن

14

كأنَّهم [عند التدبُّر](٩) من طور الفترة(١٠)؛ ومع ذلك فهم من أبعد الناس عن في عصر (١) في (ح): «مضع» وهو تصحيف.

المؤلف (٢) الشَّيح: نبتُّ ذو رائحةٍ طيبةٍ، وطعم مر، ينبت في القيعان، ترعاه الخيل والأنعام. انظر لسان العرب: (٢٥٤/٧). مادة «شيح».

(٣) القيصوم: نبت طويل الساق، ذو رائحةٍ وطعم مر، وله نورةٌ صفراء. [لسان العرب (١١/ ۱۹۸)] مادة «قصم».

(٤) في الأصل و(م): رسمها يحتمل «لمظهر» والمثبت من (ح) و(هـ) أنسب.

(٥) في (ح): «قبل» وهو تصحيف.

(٦) في (هـ): «للأمر» وهو خطأ.

(٧) في (هـ): «سائمة» بإسقاط الباء، وهو خطأ.

وفي (ح): «سليمة» وهو خطأ.

واالسائمة من الأنعام هي التي ترعى حيث تشاء، ولا يعلفها صاحبها. انظر: لسان العرب (٢/٠/٦) مادة «سوم».

(٨) لعلُّ مقصود المؤلف ـ رحمه اللَّه ـ بالغربة هنا في قوله «غرائب» غربة أهل الحق والسنة التي ستكون في آخر الزمان، التي أشار إليها الصادق المصدوق ﷺ في قوله: «بدأ الإسلام غريبًا وسيعود كما بدأ، فطوبي للغرباء، قيل: ومن هم الغرباء يا رسول الله؟ قال: «الذين يصلحون عند فساد الناس، أخرجه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (١/٢٥)، والآجري في «الغرباء» (١٦٠١٥) وغيرهما، من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ. وهو صحيحٌ بشواهده. انظر: هامش الاعتصام للشاطبي للمحقق مشهور حسن (١٨/١).

(٩) ما بين المعقوفتين سقطً في (ح).

(١٠) الفترة: الفترة حقبة زمنية، وهي ما بين كل رسولين من رسل اللَّه تعالى من الزمان الذي انقطعت فيه الرسالة.

انظر: الصحاح (٧٧٧/٢)، باب الراء، فصل الفاء، والنهاية (٤٠٨/٣) مادة «فتر».

هدي أهل البيت والعترة (١) وإن تشبّعوا بزخارف الانتماء والانتساب، وأظهروا تشبّعًا (٢) لذلك الجناب؛ فإنّهم في ميزان (٣) الصدق والتحقيق من تصحيح تلك الأماني بمكان سحيق؛ وقد كشفنا القضية في رسالةٍ مفردة (٤).

نعم فكأنَّهم لما تخيلوا (٥) ذلك - إن كان - قالوا: أوْدِعوا (٢) الأوراق ما خطر (٧)، ومن الذي سينتقد؟ والجلُّ (٨) أشباهٌ في هذا الخطر، وما هناك مراقبةٌ لله تحمل على الكفِّ عمَّا لا وجه له، أو البحث على هدى وبصيرة (٩) في كلِّ مسألة. وصدقوا أنَّ ذاك شأن الأكثرين، لكن عيادًا باللَّه أن يكون (٢) سمة لجميع العالمين.

⁽١) العترة: العترة تطلق في اللغة ويراد بها ولد الرجل وذريته وعقبه من صلبه. وعترة النبي ﷺ هم أهل بيته الذين حرمت عليهم الزكاة.

انظر: النهاية (١٧٧/٣)، والمصباح المنير ص/١٤٨ مادة «عتر».

 ⁽٢) التشيع: من المشايعة وهي المولاة والمناصرة. [لسان العرب ٢٥٨/٧] مادة «شيع».
 وسيأتي تعريف الشيعة اصطلاحًا في موضعه، انظر: ص/٧٣٨.

⁽٣) في (ح): «ميدان» وهو خطأ.

⁽٤) لعلّه يشير بذلك إلى رسالته الآنفة الذكر «النجم الزاهر في تحقيق الإنتساب إلى طريق الآل الأطاهر» والتي قد ألفها في الدفاع عن شيخه الصنعاني ـ رحمه الله. انظر: قسم الدراسة ص/٣٢، ٥٠.

 ⁽٥) في الأصل «تحيلوا» وهو تصحيف والتصويب من بقية النسخ.

⁽٦) أودعوا: الودع في الأصل مأخوذ من الاستيداع وهو طلب الحفظ.قال الشاع:

استودع العلم قرطاسًا فضيعه فبئس مستودع العلم القراطيس انظر: الصحاح (١٥٣/١٥) باب العين، فصل الواو، ولسان العرب (٢٥٣/١٥) مادة «ودع».

⁽٧) خطر: إمَّا من الخاطر، وهو ما يخطر في القلب أو بالبال من تدبير أو أمرٍ، أو من الشئ الخطير، وهو الأمر الذي يؤدي إلى الهلكة. انظر: لسان العرب (١٣٦/٤) مادة «خطر». قلت: وكلا المعنيين متوجة هنا، والله تعالى أعلم.

⁽٨) في (ح): «الحل» وهو تصحيف. (٩) في (ح): «هذا وتصييره» وهو خطأ.

⁽١٠) غير منقوطة في الأصل و(ح) والمثبت من (م) و(هـ).

وليت المفتين هؤلاء ـ والله يرشدهم ـ إذ لم يأتوا بحقي مستيقن أدلوا بأسلوب من المقال متقن، لأنَّ من أحسن المقال كان لك معه بعض المجال، لفهمه ما يلقى إليه ولا حيلة لك في عديم الذوق بحال.

وأمًّا صنيع جماعة المفتين هؤلاء ـ فتح اللَّه آذانهم وأطلق^(١) عن قيد الجمود أذهانهم ـ فرأيناه بادي الصفحة ^(٢) بينٌ الاختلال بأول لمحةٍ.

وقد انحصر لنا الكلام فيما نحن بصدده في ثلاثة أبواب:

⁽١) في الأصل «أطاق» وهو خطأ، والتصويب من بقية النسخ.

⁽٢) في (ح): «يؤدي النصيحة» وهو خطأ، وقد صحح بالهامش.

المناب المحول

في أبحاثٍ متفرِّقةٍ تتعلق بتلك الأجوبة

الباب الأول

في أبحاثٍ متفرقةٍ تتعلق بتلك الأجوبة

الفصل الأول [فمن ذلك](١): أنَّهم ذكروا فيها أخبارًا عن رسول اللَّه ﷺ أخلُوا بشرط الاحتجاج بها، روايةً ودرايةً.

أمّا دراية (٢) فلأنّه لا دلالة فيها على ما قصدوه، وذلك كذكرهم: «من آذى لي وليًا» (٣) على لفظ السؤال، أو «عادى» على لفظ الجواب (٤)، «فقد آذنته بالحرب»، «ما رآه (٥) المسلمون حسنًا فهو عند الله حسنٌ» (١). وهذا لم يصح مرفوعًا، كما يأتى بيانه ـ إن شاء اللّه تعالى (٢) ـ.

نقض استدلالهم بحدیث ومن آذی لی ولیًاه درایة. فأمًّا حديث «من آذى لي وليًّا...إلخ» فالاستدلال به مترتب على جواز أخذ الحكم من دليله، وإمكان الاجتهاد في هذه الأعصار، وقد أبوا كلا الطرفين. ومترتب أيضًا على التلازم بين إيذاء الولي وتخريب بناء عليه، أمر الشارع بهدمه (^)، وعلى أنَّ إيذاء الولي بامتثال أمر الله ورسوله لا يسوغ (٩) وكلاهما في حيِّز المنع والبطلان. ولا يَظنُّ صحتهما ذو تمييز فضلًا عن العارف، فإنَّه غني عن بيان مثل هذا، وإثَّا المستدِل به صِفْر (١٠) الكفِّ من معرفة مثل هذه الأمور

تقدّم أنَّ لفظ: «من آذى لي وليًا» هو عند الإمام أحمد في المسند، و«من عادى لي وليًا» هو لفظ الإمام البخارى في صحيحه. انظر ص/٥٠٠.

⁽١) ما بين المعقوفتين مطموسٌ في الأصل. (٢) في (م) «رواية» وهو خطأ.

⁽٣) تقدم تخريجه. انظر: ص/٢٠٥.

⁽٤) في (هـ) «للجواب».

⁽٥) في (م): «مارواه» وهو خطأ.

⁽٦) تقدم تخریجه. انظر: ص/۲۰۰/.

⁽٧) انظر كلام المؤلف عليه في الصفحات (٢٢٨ - ٢٣٠).

⁽٨) في (ح) و(هـ): «أمر الشرع بهدمه».

⁽٩) الولي لا يتضرر من هدم بناء على قبره أمر الشارع بهدمه، بل يسره ذلك لو كان حيًّا؛ لأنَّه امتثال لأمر اللَّه تعالى.

⁽١٠) صِفْرٌ أي خالٍ من الشيء. انظر: المصباح المنير (١٣٠) مادة «صفر».

الظاهرة. وهذا بعد الجزم بكون المدفون وليًّا لله (١) بطريقٍ معتبرةٍ شرعًا في الحكم بذلك (٢)، لا على ما استرسل فيه من بجهِل السننَ والآثار،

(١) الولي: مأخوذ من الولاية، وهي ضد العداوة، وأصلها ـ أي الولاية ـ من القرب والدنو. انظر: لسان العرب (٤٠٤/١٥) مادة «ولي».

وأمًّا الولي شرعًا فقد اختلفت عبارات العلماء في تعريفه اختلاف تنوعٍ لا تضاد، وكلُّها تدور في معنى امتثال أمر اللَّه وطاعته.

قال ابن جرير في «جامع البيان» (جـ ٩٢/١١): «ولي اللَّه من كان بالصفة التي وصفه اللَّه بها، وهو الذي آمن واتقى كما قال الله: ﴿ ٱلَّذِيرَ اللَّهُ وَكَانُوا مُنْ اللَّهُ وَكَانُوا مُنْ اللَّهُ وَكَانُوا مُنْ اللَّهُ اللَّالَّ اللَّهُ اللَّهُ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» ص/٥٣: «إنَّ الولى سُمِّى وليًّا من موالاته للطاعات».

وقال في موضع آخر: «فولي الله من والاه بالموافقة له في محبوباته ومرضياته، وتقرب إليه بما أمر به من طاعًاته». اهـ [مجموع الرسائل والمسائل ٤٠/١].

وقال ابن حجر في الفتح (٣٥٠/١١): «المراد بولي الله العالم بالله تعالى المواظب على طاعته المخلص في عبادته».

قال الشوكانى ـ معلَّقًا على تعريف الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ للولي ـ: «وهذا التفسير لمعنى الولي هو المناسب لمعنى الولي المضاف إلى الرب سبحانه وتعالى، ويدل على ذلك ما في الآيات القرآنية كقوله تعالى: ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيآ اَ اللَّهِ لَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحَدُنُونَ ﴾ [يونس: ٦٢-٦٣].

ثمَّ قال: «فأولياء اللَّه هم خلص عباده، القائمون بطاعته المخلصون له» اهـ. [قطر الولي على حديث الولي ص/٢٣٧].

(٢) ولا طريق للجزم يكون المدفون وليًا لله تعالى إلا بثبوت ولايته بطريق شرعي؛ وذلك لأنَّ الولاية الولاية راجعة في الحقيقة إلى أمر باطن لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى؛ فربما ادعيت الولاية لمن ليس بولي، أو ادعاها هو لنفسه، أو لمن أظهر خارقًا من الخوارق، لكنَّه سحر أو شعوذة لا أنَّه كرامة، فيظن من لا يفرق بين الكرامة وغيرها كرامة، ويعتقد أنَّ صاحبها ولي فيضل ضلاً لا بعيدًا.

ثمَّ إنَّ من صحت ولايته فهو من أهل الجنة قطعًا كما هو صريح نص القرآن في قوله تعالى: ﴿ أَلَا إِنَ أَوْلِيآ اللّهِ لَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿ ﴾ [يونس: ٦٣]؛ ولكننا لا نجزم لمعينَّ بالجنة إلا بنص خاص يشهد له بذلك، كما هو مقرر عند أهل السنة والجماعة؛ إذ من عقيدتهم أن لا يشهد لمعين بجنة ولا نارٍ إلا من شهد له الدليل، فإذا لم يجز لنا الجزم لأحدٍ بالجنة مع عدم ورود النص فيه، لم يجز لنا الجزم بولايته.

وتابع (١) فيه العامَّة، خصوصًا بعض الجهات (٢) كالحرمين، ونواحٍ سواهما من تسمية من أبدى خلاعةً أو جنونًا (٣) كمشي مع كشف عورةٍ (٤) أو انتهابٍ في الأسواق على نحوٍ مخصوص، أو دعاوي الكشف (٥) والبرهان (٦) مع خلاف (٧)

= انظر: الاعتصام للشاطبي (٤٨٤/١)، وأحكام القرآن للقرطبي (٣١٠/١).

قلت: وما تقدَّم هو في الكلام على ما علم في الاصطلاح من إطلاق اسم الولي، وإلَّا فالمؤمنون كلهم أولياء لله، فكل مؤمن له نصيب من ولاية اللَّه تعالى له بقدر ما معه من إيمان وتقى فمن كان أكمل إيمانًا وتقوى كان أكمل ولاية لله. فالناس متفاضلون في ولاية اللَّه تَجْلُلُ بحسب تفاضلهم في الإيمان والتقوى. انظر الطحاوية مع شرحها لابن أبي العز ص/٣٥٧، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١١/٥/١).

ثمَّ لو تبين أنَّ المدفون وليِّ لله بطريقةٍ معتبرةٍ شرعًا لم يجز لنا وضع البناء على قبره، ولو حصل شيءٌ من ذلك لوجب هدمه؛ لورود النهي عن رسول اللَّه ﷺ عن البناء على القبور، ولأمره ﷺ بتسويتها، كما سيأتي ذلك مفصَّلًا عند المؤلف ـ رحمه اللَّه ـ في الباب الثاني.

(١) في الأصل «وتتايع» وهو خطأً، وفي (ح) و(هـ): «وتتابع» والمثبت من (م) أصوب.

(٢) في (هـ): «الجهالات» وهو خطأ.

(٣) المجنون لا يصح منه إيمانٌ ولا تقى؛ لأنَّه ليس من أهل التكليف، وعليه فلا يجوز لأحدٍ أن يعتقد أنَّه ولي. انظر: الفرقان لابن تيمية ص/ ١٢٤-١٢٤.

(٤) لقد ذكر المتصوفة قصصًا كثيرةً عن أوليائهم في العري وكشف العورة أمام الناس؛ من ذلك ما ذكره الشعراني في « طبقاته الكبرى» (جـ٢٩/٢) في ترجمة إبراهيم العريان؛ حيث قال عنه: «كان ﷺ يطلع المنبر عريانًا فيقول: الحمد لله ربّ العالمين، فيحصل للناس بسطً عظيمٌ». اهـ

(٥) الكشف عند الصوفية هو: الاطِّلاع على ما وراء الحجاب من المعاني العيبية، والأمور الحقيقية، وجودًا وعدمًا. انظر: مصطلحات الصوفية للحفني ص/٢٢٥.

والكشف عندهم يدخل تحت مسماه أنواع وأقسام، كالرؤية اليقظية للأنبياء والأولياء بعد موتهم، والرؤى المنامية، ورؤية الخضر التكييلا، والإلهام والفراسة والهواتف، بالإضافة إلى خرق الحجب، والاطلاع على المغيبات؛ إمّا بعيني البصر أو بعين البصيرة.

انظر: إحياء علوم الدين للغزالي (٢٦٨/٢-٢٦٩)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية

(٦) البرهان: البرهان عند الصوفية هو رؤية الأشياء بدلائل التوحيد. وهو من أنواع الكشف عندهم. انظر: المعجم الصوفي للدكتورة سعاد الحكيم ص/٦٦٣.

(٧) في (ح): «مع خلافه».

لما شرعه(١) قدوة الأمناء: وليًّا لله؛ وهذا الأخير رأيناه غالبًا أو كثيرًا سمة من سلك هذا الفجّ عند نفسه، وقَبِلَ منه ذلك من أبناء جنسه، ورَّبما يذهب مذهب المكر(٢) والتلبيس مع معرفته بقبح عمله الخسيس(٣)، فتروج(١) سلعته عند العوام، وتنفق لدى طغام (٥) الأقوام. ومتى أبديت نكارة تلبيسه وطغيان مكر إبليسه بادر إلى الشُّخرية؛ لأنُّه يحامي عن بضاعته المزجاة (٦)، وتحيُّله لاقتناص المال والجاه. وهيهات ليست الولاية إلّا الاتباع لرسل الله/ واقتفاء آثارهم، والوقوف عند حدود شرعهم، الذي منه: الإذعان لحرمة اتِّخاذ القبور مساجد، والانتهاء (٧) عن بناء القباب والمشاهد، والكفُّ عمَّا هو من هذا القبيل ممَّا حذَّر منه سفير الأمناء، على ما يأتيك الشُّرع شرحه مفصَّلًا، وإن أباه العِناة (^) الزمني (٩)، فذاك ميزان الفرقان بين أولياء الرحمن

1 8 معنى الولاية

(٧) في (ح): «أو الانتهاء». (٨) في (هـ): «العتاة».

والعِناة بكسر أوله من العِنان أو المعانَّه وهي المعارضة والمعاندة. انظر: معجم مقاييس اللغة (٢٠/٤)، ولسان العرب (٢٠/٩) مادة «عنن».

(٩) الزمني: جمع زمِن، والزمن المريض أو المبتلي. انظر: لسان العرب (٨٧/٦) مادة «زمن». ومن أعظم البلايا في الدين معارضة نصوص الوحيين بآراء جماعة من المجتهدين، كما هو حاصل صنيع هؤلاء المقلِّدة، وقد بين ابن القيِّم ـ رحمه اللَّه تعالى ـ إثم وضلال من عارض النصوص بعقله، أو عقل من قلده قائلًا: «قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُـرُهُ يَوْمَ ٱلْقِيَـمَةِ أَعْمَىٰ ۞ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ۞ قَالَ كَذَٰلِكَ أَنتُكَ ءَايَنتُنَا فَنَسِينَهَم ۗ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمُ نُسَنَى ۞ ﴿ [طه: ١٢٦-١٢١]. فهذا هو الإعراض عن ذكره، فإذا كان هذا حال المعرض عنه، فكيف حال المعارض له بعقله أو عقل من قلَّده، وأحسن الظنُّ به فكما أنَّه لا يكون مؤمنًا إلا من قبله وانقاد له، فمن أعرض عنه وعارضه من أبعد الناس عن الإيمان به». اهـ [الصواعق المرسلة ٥/٣ ٨٤٥.٨].

⁽٢) في (هـ): «المكرم» وهو خطأ. (۱) بهامش (م): «شرعه ﷺ».

⁽٣) في (ح): «الحيس» وهو خطأ.

⁽٤) في الأصل: «فتروح» وهو تصحيف، والتصويب من بقية النسخ.

⁽٥) طغام: الطغام هو من لا عقل له ولا معرفة، وقيل: هم أوغاد الناس وأرذالهم. [لسان العرب ۱٦٩/٨ مادة «طغم».

⁽٦) المزجاة: أي القليلة، وفي التنزيل: ﴿وَجِشْنَا بِبِضَلَعَةِ مُّرْبَحَلَةٍ﴾. انظر: لسان العرب: (٢٤/٦). مادة «زجا».

وأولياء الشيطان.

وأمَّا شطحٌ(١) وتحريف كمن يفسِّر: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٢) ستروا

(١) في (ح) «سطح» وهو تصحيف.

والشطح مصطلح صوفي محدث. وله معنيان عند القوم، قال الغزالى: « وأمَّا الشطح فنعني به صنفين من الكلام:

أحدهما: الدعاوى العريضة في العشق مع الله تعالى، والوصال المغني عن الأعمال الظاهرة، حتى ينتهي القوم إلى دعوى الاتحاد، وارتفاع الحجاب، والمشاهدة بالرؤية والمشافهة بالخطاب، فيقولون: قيل لنا كذا، وقلنا كذا، ويتشبهون بالحسين الحلاج، لأجل إطلاقه كلمات من هذا الجنس، ويستشهدون بقوله: «أنا الحق»، وبما حكي عن أبي يزيد البسطامي أنّه قال: «سبحاني سبحاني».

فهذا ومثله ممَّا قد استطار في البلاد شرره، وعظم في العوام ضرره، حتى من نطق بشيءٍ منه، فقتله أفضل من إحياء عشرة.

والصنف الثانى: كلمات غير مفهومة لها ظواهر رائقة، وفيها عبارات هائلة، وليس من وراءها طائل، وذلك إمَّا أن تكون غير مفهومة عند قائلها بل يصدرها عن خبط في عقله، وتشوش في خياله لقلة إحاطته بمعنى كلام قرع سمعه، وهذا هو الأكثر. وإمَّا أن تكون مفهومة له، ولكنَّه لا يقدر على تفهيمها وإبرازها بعبارة تدل على ضميره لقلة ممارسته للعلم، وعدم تعلمه طريق التعبير عن المعاني بالألفاظ الرشيقة.

ولا فائدة لهذا الجنس من الكلام، إلا أنَّه يشوش القلوب، ويدهش العقول، ويحيِّر الأذهان، أو يحمل على أن يفهم منها معاني ما أريدت بها، ويكون فهم كل واحد على مقتضى حمله، وقال رسول الله على: «كلموا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون، أتريدون أن يكذَّب اللَّه ورسوله». - [أخرجه البخارى في كتاب العلم، باب(٥٠) ج ٢/١ موقوقًا على علي الله على المستمع، فكيف فيما لا يفهمه قائله؟ فإن كان يفهمه القائل، دون المستمع، فلا يحل ذكره». اهر إحياء علوم الدين ١٠- ٢١].

فانظر ـ يا رعاك الله ـ فحذاق الصوفية يعيبون الشطح الذي قد دخل فيه طوائف من المتصوفة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وما زال أهل المعرفة يعيبون الشطح الذي دخل فيه طائفة من الصوفية، حتى ذكر ذلك أبوحامد في «إحيائه» وغيره، وهو قسمان، شطح هو ظلم وعدوان، وإن كان من ظلم الكفار. وشطح: هو جهل وهذيان، والإنسان ظلوم جهول». اه [الاستقامة ١٩٩١].

(٢) سورة البقرة، آية رقم (٦).

محبتهم ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ (١) أَمْ لَمْ نُنذِرْهُمْ ﴾ (٢) فهم غنيون عن ذلك (٣)؛ وكم (٤) لها من نظائر!!.

فذلك (٥) وما أشبهه كيف يصغر عندك خطبه، إن كنت عارفًا بالدين، وصادق النصح لربِّ العالمين؟ كمن سلف كذلك من علماء السنَّة وأئمة المسلمين.

ومعاذ^(٦) اللَّه أن تتقاذف^(٧) بنا عواصف الضلالة، حتى نعدٌ من أتى هذا وليًّا لله ونؤمِّن على دعاء الإثم والقطيعة^(٨).

وهو تفسير باطل. قال الشيخ تقي الدين الفاسي ـ في ذمه ـ: «... كلامًا ينبوا عنه السمع ويقتضى الكفر».انتهى [نفس المصدر (١٩١/٢)].

قلت: وذلك لما فيه من تقرير عقيدة وحدة الوجود التي قد حَمَل لواءها ابن عربي الملحد وابن الفارض وابن سبعين، ومن نحا نحوهم من غلاة الصوفية إلى يومنا هذا، نعوذ بالله من الضلال والخذلان. وأيضًا هو تفسير باطني لا تحتمله النصوص الشرعية، ولا المنقول عن سلف أمَّة خير البرية على.

- (٤) في (م): «فكم». (٥) في (م): «فذاك».
 - (٦) في (ح): «ومعاد» وهو تصحيف.
- (V) في (م) «يتقاذف» وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (ح) و (هـ).
- (٨) التأمين على دعاء الإثم والقطيعة لا يجوز؛ وذلك لأنّه لا يستجاب، كما جاء في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «يستجاب لأحدكم ما لم يدعو بإثم أو قطيعة رحم...الحديث». =

⁽١) في الأصل و(م): «أنذرتهم» والمثبت من (ح) و(هـ) هو الصواب الموافق للآية الكريمة.

⁽٢) سورة البقرة، آية: (٦).

⁽٣) هذا التفسير منقول عن ابن عربي صاحب «الفتوحات المكية»؛ فقد نقل الشيخ تقي الدين الفاسي في «العقد الثمين» (١٩٢١ ١٩٢١) عن شيخه أبي زرعة أنَّه قال: سمعت والدي غير مرة يقول: قال برهان الدين ابن جماعة: نقلت من خط الحافظ جمال الدين المزي. قال: نقلت من خط البن عربي في الكلام على قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ الآية، ستروا محبتهم، ﴿ وَسَوَاةً عَلَيْهِم ءَ أَنذُرْتُهُم أَمْ لَمْ لُنذِرْهُم ﴾ الآية، استوى عندك إنذارك وعدم إنذارك لما جعلنا عندهم، ﴿ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ بك، ولا يأخذون عنّا، ﴿ خَتَمَ اللّهُ عَلَى قَلُوبِهِم ﴾ فلا يسمعون إلَّا منه، ولا يلتفتون إليك قُلُوبِهم فلا يعقلون إلا عنه، ﴿ وَعَلَى سَمْعِهم فَ فَلَا يسمعون إلَّا منه، ولا يلتفتون إليك وإلى ما عندك، بما جعلناه عندهم، وألقينا إليهم ﴿ وَلَهُمْ عَذَابُ ﴾ من عذوبة العظيم). انتهى.

ومن عرف كلام القوم في هذه الجهة فسوف يدري ـ إن كان قد عقل ديننا ـ ما هنالك من المباينة البينة؛ والمقام [ما](١) يتسع لبسط البحث في ذلك.

وأمًّا حديث «ما رآه المسلمون حسنًا» فالاحتجاج به على ما زعمه المستدل به على حسن بناء القباب مترتبًّ على تيشر الاجتهاد في هذه الأعصار وإمكانه، وارتفاع الممانعة لأخذ الحكم من دليله فيها، وإيضاح نقلٍ صحيحٍ مفصحٍ عن اتفاق كلمتهم على حسن المستدّل عليه؛ ودونه تلك المفاوز (٢)، ودعوى صحته من الغلط المجاوز.

نقض استدلالهم بأثر دما رآه حسنا فهو عند الله حسن، حسن،

ولسنا ولا [من] (٢) يؤمِن (١) بالله واليوم الآخر في شيء ممّا سنّه الملوك والسلاطين أو غيرهم (٥) من العباد، والسنّة الصحيحة والنقول الثابتة عن رسول الله على [تنادي] (١) بردّه وإبطاله كما يأتي مبسوطًا في الباب الثاني (١) =إن شاء

= أخرجه مسلم برقم (٢٧٣٥). وما كان ممتنعًا كونًا أو شرعًا فسؤال اللَّه بِ تعالى ـ له يُعدُّ اعتداءً في الدعاء، وهو محرمٌ لقوله تعال: ﴿ أَدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّامُ لَا يُحِبُ الْمُعْتَدِينَ ﴿ الْأَعْرَافِ: ٥٥]. والذي يؤمِّن على دعاء المعتدي يكون مشاركًا له في اعتدائه.

يقول ابن القيّم: «فالاعتداء في الدعاء يكون تارة بأن يسأل ما لا يجوز له سؤاله من الإعانة على المحرمات، وتارة بأن يسأل ما لا يفعله الله مثل: أن يسأله تخليده إلى يوم القيامة، أو يسأله أن يجعله من المعصومين... إلى أن قال: فكل سؤال يناقض حكمة الله أو يتضمن مناقضة شرعه وأمره، أو يتضمن خلاف ما أخبر به فهو اعتداء في الدعاء لا يحبه الله ولا يحب سائله». اه [بدائع الفوائد جـ٧٩ ١-١٩].

(١) كلمة [ما] ساقطة من (ح)، وفي (هـ) (لا) ولعلَّها الأفصح.

(۲) المفاوز: جمع مفاز أو مفازة، والمفازة البرية القفر. انظر: لسان العرب (۳٤٨/۱۰) مادة
 «فوز».

والمقصود هنا: التمثيل على بعد المنال؛ وذلك لأنَّ المفازة في الغالب تكون متباعدة الأطراف.

- (٣) كلمة [من] ساقطة من (هـ). (٤) في (هـ): (الأومن) وهو خطأ.
- (٥) في (ح): «وغيرهم». (٦) كلمة [تنادي] ساقطة من (هـ).
- (٧) يشير بذلك إلى تحريم البناء على القبور كما سيأتي في الباب الثاني من ذكره للأحاديث الدالة على تحريم البناء على القبور والزيادة على ترابها.

اللُّه تعالى(١)=.

هذا/ ما لا يجوز في الأديان والعقول الصحيحة، والفطر(٢) السليمة.

على أنَّا نقول: هلمَّ النقل الصحيح عن (٣) كل فردٍ من المعتبرين في الإجماع (٤) بأنَّه (٥) قائلٌ بما ذكرت، أو ساكتٌ سكوت رضى وتقرير (٦)، فإن أوضحتموه كان لنا معكم بحثٌ آخر، ومن ادَّعى دعواكم نازعناه [كما نازعناكم] (٧) حتى يقوم البرهان الشافي.

ثمَّ في شرائط الإجماع ومقدارها، والمقدِّمات التي لا بدَّ منها في تقريره خلاف (^)

(۲) في (ح): «الفطرة».

والفطرة هي نوعٌ من الجبلة والطبع، المتهيء لقبول الدين. وقيل هي الإسلام. انظر: النهاية لابن الأثير (٤٥٧/٣)، ودرء تعارض العقل والنقل (١٠/٨)

(٣) في (ح): (على) وهو خظأ.

(٤) الإجماع في اللغة يطلق ويراد به أحد معنيين:

الأول: العزم المؤكد، فيقال: أجمع فلان على السفر، إذا عزم عليه، وأحكم النية، وفي التنزيل المجيد قوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَا مَكُمْ ﴾ [يونس: ٧١] أي أعزموا أمركم. الثانى: الاتفاق، فيقال: أجمع المسلمون على كذا، أي اتفقوا عليه. انظر: لسان العرب (٢٠/٣) مادة «جمع»، والقاموس المحيط (٢٢/٣) باب العين، فصل الجيم.

وأمًّا في الشرع فهو اتفاق مجتهدي العصر من أمَّة محمد ﷺ بعد وفاته على أمرٍ ديني. انظر: روضة الناظر (٢٣١/١)، والبحر المحيط للزركشي (٤٣٦/٤).

(٥) في (م) و (هـ): «أنَّه». (٦) في (هـ): «وتقريرًا» وهو خطأ.

(٧) ما بين المعقوفتين سقط في (ح).

(٨) شرائط الإجماع المختلف فيها بين العلماء، من أهمّها ما يلي:

1- اتفاق جميع المجتهدين: وهو شرطٌ عند جمهور الأصوليين. وقد خالف في هذا الشرط ابن جرير الطبري وأبوبكر الرازي من الحنفية، والإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه، حيث ذهبوا إلى أنَّ مخالفة الواحد والاثنين لا اعتبار بها في انعقاد الإجماع. انظر: الإحكام للآمدي (٢٩٤/١)، وإحكام الفصول للباجي ص/٣٩٣، والمسودة ص/٣٢٩، ومختصر التحرير (٢٢٤/٣).

٢- انقراض عصر المجمعين: الأكثرون على أنَّه ليس بشرط، وذهب الإمام أحمد وأبو بكر =

⁽١) ما بين الحاصرتين المكررتين زيادة من (م).

كما أنَّ كونه حجةً بعد استجماع شرائطه مختلفٌ فيه أيضًا (١)؛ إذ جميع مباحث الإجماع المذكورة في بابه من فن أصول الفقه (٢) وسائل ومقاصد إنَّما هي جاريةً

فورك إلى اعتباره شرطًا. انظر: الواضح في أصول الفقه (١٤٢٥ - ١٤٤)، والإحكام
 للآمدي (٢١٦/١ - ٣١٦).

٣. اشتراط التواتر في نقل الإجماع: الجمهور على اشتراطه، وذهب بعض الأصوليين كإمام الحرمين والماوردي والآمدي إلى عدم اشتراطه، واختاره الزركشي في البحر المحيط.

انظر: الإحكام للآمدي (١٠/١)، والبحر المحيط للزركشي (١٧/٤).

٤. كون المجمعين من الصحابة فقط: وهو شرطً عند الظاهرية خلاقًا للجمهور. انظر:
 الإحكام لابن حزم (٣١٠/٤)، وإحكام الفصول للباجي ص/١٩٩.

(١) الإجماع حجة عند أكثر العلماء ولم يخالف في حجيته إلَّا النظام من المعتزلة، وبعض الخوارج، وبعض الرافضة.

قال ابن حزم: (ثُمَّ اتفقنا نحن، وأكثر المخالفين لنا على أنَّ الإجماع من علماء أهل الإسلام حجةً وحقٌ مقطوعٌ به في دين اللَّه عزَّ وجل [الإحكام (جـ١٢٨/٤)].

والدليل على حجيته قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَيْنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّيِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُولِهِ مَا تَوَلَى وَنُصَالِهِ جَهَنَّمٌ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿ ﴾ [النساء: ١١٥]. وقوله ﷺ: ﴿لا تجتمع أمتي على ضلالة﴾ أخرجه ابن أبي عاصم في السنّة ج١١٥، والطبراني كما في مجمع الزوائد (٢١٩/٥)، وهو صحيح كما قال العلامة الألباني - رحمه الله. انظر: السلسلة الصحيحة برقم (١٣٣١).

وكذلك ما جاء عن النبي على من الأحاديث التي فيها الأمر بلزوم جماعة المسلمين، والنّهي عن مفارقتهم كقوله على: «عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة فإنَّ الشيطان مع الواحد وهو من الإثنين أبعد» أخرجه الشافعي في الرسالة ص/٤٧٤، وقوله على: «من أراد بحبوبة الجنّة فليلزم الجماعة» أخرجه الحاكم في المستدرك (١١٤/١)، وابن أبي عاصم في السنّة (جـ٧٤١). قال الإمام الشافعي: «وأمر رسول الله بلزوم جماعة المسلمين ممّا يحتجُ به في أنَّ إجماع المسلمين - إن شاء الله - لازم». اهـ [الرسالة ص/٢٠٤].

ولحجية الإجماع، وأدلة حجيته انظر: المصدر السابق ص/١٤٧٦، ٤٧٦-٤٧١، وأحكام القرآن للشافعي (٣٩/١)، والمستصفى للغزالي ص/١٣٧ - ١٤٢، والإحكام للآمدي (٢١٣٥-٢٨٣)، وكشف الأسرار (٤٦٥/٣)، وتقريب الوصول إلى علم الأصول لابن جزي الكلبي ص/٣٢٧، والمسودة ص/٣١٦، وشرح الكوكب المنير (٢١٤/٢ -٢٢٤)، وإرشاد الفحول (٢٩٣/١).

(٢) أُصُول الفقه: باعتباره علمًا مركبًا هو معرفة أدلة الفقه إجمالًا، وكيفية الاستفادة منها، وحال المستفيد. انظر البحر المحيط (٢٤/١)، ونهاية السول (٥/١، ١٤).

على اختيار^(١) بعض التُّظار.

وأمًّا غيرهم فيقول^(۲): الباب من أصله مفروض^(۳)، وإن صحَّ وجوده جاء آخرون يقولون بممانعة الاحتجاج به، ومن أذعن للاحتجاج أيضًا لا يقول بأنَّ اتفاق أهل كلِّ عصر حجةٍ على انفراده بل يخصُّه (ببعض الأعصار كعصر الصحابة (٤) أو (٥) القرون الأول.

وبعضٌ يقول ليس الحُجَّة إلَّا إجماع كلّ الأمَّة والمسلمين سلفٍ وخلفِ (٢)؛ وهذا يؤول مذهبه إلى عدِّ ذلك خصيصة (٧).

⁽١) في (ح): «اختبار» وهو تصحيف. (٢) في (ح): «فنقول» وهو تصحيف.

⁽٣) لعلَّه يشير ـ هنا ـ إلى خلاف النظام من المعتزلة، وبعض الروافض في إمكان وقوع الإجماع. وشبهتهم في ذلك: أنَّ رقعة الإسلام قد اتسعت، وعلماء الشريعة متباعدون في الأمصار وعليه فيتغذَّر معرفة أقوالهم والاطلاع عليها.

ولكنَّ الصحيح الذي عليه سائر العلماء إلَّا من شذَّ إمكان وقوع الإجماع وتصوره. والدليل على إمكانه الوقوع؛ فإننا نرى المسلمين قاطبةً مجمعين على وجوب الصلاة والصيام والزكاة ـ مثلًا ـ مع تفرِّقهم وتباعدهم في البلدان والأمصار، وكذلك فإنَّ العلماء المجتهدين مشهورون في نواحي الدنيا فلا يمتنع معرفتهم ومعرفة أقوالهم في المسألة بلإخبار أو مشافهة. انظر: المستصفى ص/٣٧، وروضة الناظر (٢/٠٤٤)، والإحكام للآمدي (٢/٥٥١)، وإرشاد الفحول (٢/٧١)، ومذكرة الشنقيطي على الروضة ص/١٧٩.

⁽٤) تخصيص الإجماع بعصر الصحابة فقط هو مذهب أهل الظاهر، وهو ظاهر كلام ابن حبان البستي في صحيحه. ولكنَّ الصحيح هو ما عليه جمهور العلماء من أنَّ إجماع أهل كل عصر حجةً؛ لأنَّ غير الصحابة من الأمة، فإذا أجمعوا فإجماعهم حجة، ولأنَّ كلية الأمة حاصلةٌ بالموجودين في كل عصر، كما أنَّه ليس هنالك دليلًا مخصصًا للإجماع بعصر الصحابة فقط. انظر: الإحكام لابن حزم (ج٤٧/٤)، وإحكام الفصول للباجي ص/١٤٥، وروضة الناظر (٢١٠٤، ٤٦٠٤٤)، والمسودة لآل تيمية ص/٣١٧، والبحر المحيط للزركشي (٤٨٢/٤).

⁽٥) في (ح): «و» بدل «أو». (٦) في (ح): «كل أمَّة سلفٌ وخلفٌ».

⁽٧) قي (ح): «خصصُّه» وهو خطأ، وفوقها بين الأسطر كلمة «تخصه».

⁽A) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

وهذا كله أمرٌ معلومٌ مستغنِ عن الكشف (١). فما الإجماع الذي أجمع على أنَّه حجةٌ؟ فإنَّ الممانع في أي وسيلةٍ أو مقصدِ دائرٌ في كلِّ مدركٍ.

والإجماع المتعاور^(۲) في أيدي أهل المقالات وكتب الاستدلال إنَّما هو على رأي من لا يعتبر ما يعتبره المانع، فهو مذهب من جملة المذاهب، ومسألة من المسائل الحلافية؛ لأنَّ المانع^(۳) يقول^(٤): وإن وافقت غيري في القول بهذا الشِحْص^(٥) فأنا لا أرى اتفاقي معه دليلًا، فكلَّما جعلتم وفاقي جزء العلَّة^(٢) كان

والقول باشتراط الحجية في الإجماع بإجماع جميع الأمَّة يؤدي إلى تعذُّر وقوع الإجماع للأبد للتلاحق؛ لأنَّ الأمة لم تنقضي. انظر: بيان المختصر للأصفهاني (٨٢/١)، والإحكام للآمدى (٣١٨/١).

(١) في (ح): «الكف» وهو خطأ.

(٢) في (هـ): «المتعارف».

والمتعاور: أي المتداول. انظر: لسان العرب (٤٧١/٩) مادة «عور».

(٣) مراد المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ بالمانع هنا: المنكر لحجية الإجماع كما هو الظاهر من كلامه.

(٤) في (م) «كأنَّ المانع يقول».

(٥) كذا في جميع النسخ، ولعلَّ صوابه: «الشِقْص» بكسر الشين. والشقص في اللغة يطلق على الجزء والقطعة من الشيء. انظر: تهذيب اللغة (٣٠٨/٨)، ولسان العرب (٣٠٨/٧) مادة «شقص».

(٦) العلة مأخوذة من العلل وهو في اللغة بالفتح تكرير الشرب بعد الشرب، وبالكسر المرض. قال الزركشي: العلة في اللغة هي اسم لما يتغير حكم الشيء بحصوله، مأخوذة من المرض لأنَّ تأثيرها في الحكم كأثر العلة في ذات المريض، ويقال اعتل فلان إذا حال عن الصحة إلى السقم. اهـ. انظر: معجم مقاييس اللغة (١٢/٤-١٤)، ولسان العرب (٣٦٦/٩)، والبحر المحيط للزركشي (١١١/٥).

وأما العلة في الأصطلاح فلها تعريفات كثيرة لا يخلو بعضها من مقال. ومن أحسن ما قيل في تعريفها ما ذكره الفتوحي في «شرح الكوكب المنير» (١٣٩/٤) حيث قال: « العلة التي هي أحد أركان القياس عند أهل السنّة من أصحابنا وغيرهم: مجرد أمارة وعلامة نصبها =

⁼ اشتراط الحجية في الإجماع بإجماع كل الأمَّة: نقله ابن حزم الظاهري عن أبي سليمان وأصحابه من الظاهرية، وانتصر له. ولهذه النكتة خصَّت الظاهرية الإجماع بإجماع الصحابة فقط لأنَّهم كانوا كلَّ الأمَّة. انظر الإحكام لابن حزم (جـ١٤٧/٤).

خلافي المذكور واردًا(١).

وإن قلتم: غير معتبر عندنا. قلت: وما ذكرتم غير معتبر عندي، فلا بدَّ من حجة خارجية مبيِّنة للصواب، غير الاستناد إلى شيءٍ لم يستقر أمره.

فإن قلتم: دلَّت الأدلة/على حجية الإجماع^(٢) فلا يفتقر^(٣) إلى الإجماع عليها، لأنَّا لم نشترط الموافقة على الحجية، بل الشرط موافقة هذا الفرد على الحكم الشخصي لا موافقته على كون الاتفاق حجة، فهي مسألة منفصلة، فمتى وقع الإجماع عملنا به استنادًا إلى تلك الأدلة.

قلنا: لحملكم إيًّاها على ما لا يوافق عليه الخصم، ولا هي بيِّنة الدلالة عليه حتى يُعدُّ المخالِفُ (٤) لغوًا؛ وذلك كحمل الأمَّة على أهل عصرٍ منهم، والمؤمنين كذلك؛ وهذا كلُّه إثما يحتاج [إليه] (٥) بعد تقرير وقوع الإجماع في غير الضرورة الدينية (٢).

= الشارع دليلًا يستدل بها المجتهد على وجدان الحكم إن لم يكن عارفًا به». انتهى. والمراد بجزء العلة هنا وفاق كل مجتهد على حِدةٍ.

وبيان ذلك: بما أنَّ علَّة الإجماع هي اتفاق جميع المجتهدين في عصر ما، فكلَّما وجد هذا الاتفاق وجد الإجماع، فإنَّ وفاق كل مجتهدٍ على حِدَته في ذاك العصر يعتبر جزءَ علةٍ في الإجماع.

- (١) في (ح): «وارد» وهو خطأ. أي واردًا في عدم حجية الإجماع.
- (٢) الأدلة على حجية الإجماع قد تقدمت. أنظر ص/٢٢٣ في (الهامش).
 - (٣) في (هـ): «نفتقر» وغير منقوطة في الأصل و(ح) والمثبت من (م).
- (٤) بهامش (م) كتب حيال كلمة «المخالف» ما يلي: «لعلَّه عند المخالف». ولعلَّه بيان من الناسخ.
 - (٥) كلمة [إليه] ساقطة من (هـ).
- (٦) الضرورة: اسم لمصدر الاضطرار، وأصله من الضرر، وهو الضيق، فالضرورة مشتقة من الضرر، وهو النازل ممًّا لا مدفع له، وتطلق على ما لا يفتقر إلى نظر واستدلال حيث تعرفه العامَّة، وعلى ما أكره إليه، وعلى ما تدعو الحاجة إليه دعاء قويًّا. انظر هذه المعاني في القاموس المحيط (١٠٧/٢) باب الراء فصل الضاد، ولسان العرب (٢٦/٨) مادة «ضرر»، والتعريفات للجرجاني ص/١٣٨، والتمهيد للباقلاني ص/٢٦. ٢٧.

والضروريات الدينية هي: ما كان ظاهرًا متواترًا من أحكام الدين معلومًا عند الخاص والعام بحيث لا يسع أحدًا من المسلمين جهلُه كوجوب الصلوات الخمس والصيام والزكاة والحج، ـــ

والحجة [حينئذ](١) الضرورة؛ وظهور الإجماع (هو الموجود ـ كما نرى)(٢) ـ لا محقَّقُه (٣) كما لا يخفي.

و[كذلك] (٤) تقرير صحة نقله، وتسليم (٥) حجّيته، وتنقيح (٦) المعتبر من شرائطه، وأنَّ ما عداه لغوِّ (٧) لا يلتفت إليه لظهور بطلانه.

فالوقوع وصحة النقل في مقام المنع، والحجّية في مقام النظر، ولئن سلِّمت (^) فغير ضارّةٍ للمانع لفقد المقدِّمات. ولنا في «مدارج العبور» ما يغني (٩) في تحقيق المقام، وهذا زبدته إن شاء اللَّه تعالى؛ فهذا من حيث الدراية (١٠٠).

وتقرير وقوع الإجماع في غير الضرورات الدينية سيأتي عند مناقشة المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ في ما ذهب إليه من عدم تصور وقوع الإجماع في غير الضرورات الدينية. انظر ص/٣٣٥ ـ ٣٣٦.

- (١) كلمة [حينئذ] ساقطة من (ح).
- (٢) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م)، وساقطة من (ح) و(هـ).
- (٣) في (هـ) «لا تحققه» وفي الأصل محتملة لما في (هـ) والمثبت من (ح) و(م) أصوب. ومراده بظهور الإجماع هنا ـ والله تعالى أعلم ـ الظاهر عند الأصوليين. وهو ما كان مبنيًا على غلبة الظنِّ لا القطع، وهو الذي لم يتحقق من وقوعه؛ كالإجماع السكوتي، أو الذي لم يعلم فيه الخلاف.
 - (٤) كلمة [كذلك] ساقطة من (ح)، و(هـ)، وفي الأصل كتبت بين الأسطر استدراكًا.
 - - (٧) في (ح): «لغوًا» وهو خطأ.(٨) في (م): «سلمتم».
 - (٩) في الأصل: «ما يعني» وهو تصحيف، والتصويب من بقية النسخ.
- (١٠) ويمكن أن يضاف لما سبق من كلام للمؤلف في نقض استدلال هؤلاء المفتين بأثر «ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن» على حسن وضع المشاهد والقباب بأن يقال أيضًا: ١- إنَّ هذا استدلال بالأثر في غير محله؛ لأنَّ المسلمين مجمعون على نُكْرِ وضع المشاهد والقباب، وقد حكى هذا الإجماع غير واحد من العلماء المحققين. منهم شيخ الإسلام ابن تيميَّة كما في «مجموعة الرسائل والمسائل» (٧٣/٣١)، و«مجموع الفتاوي» (١١/٣١)، وتلميذه ابن القيِّم كما في «إغاثة اللهفان» (٢١١/١)، والشوكاني كما في «شرح الصدور =

⁼ وكتحريم الزنا والربا والحمر وما أشبه ذلك. انظر: الرسالة للشافعي ص/٣٥٧-٣٥٩، والتعريفات للجرجاني ص/١٣٨، وفتاوى الشيخ محمد رشيد رضا (٢٥٣٩/٦).

نقض استدلالهم بأثر «ما رآه المسلمون، رواية.

وأمًّا من حيث الرواية، فنقول: حكمهم بأنَّ جملة «ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن» قالها ﷺ من غرائب معارف هؤلاء المفتين الذين تصدُّوا للتكلُّم (١) في أمر الدين وهم لا يحسنون.

أمَا علموا أنَّ شأن الحديث عن رسول اللَّه ﷺ محتاجٌ إلى تحقيقٍ، وأنَّه أجلُّ من أن يهمل النظر فيه خصوصًا إلى هذه الغاية؟.

فإنَّ هذه الجملة أثرُ^(٢) لا خبرُ^(٣)،

بتحريم رفع القبور المطبوع ضمن الجامع الفريد ص/٥٢٧ ـ ٥٢٣٥.

7- إنَّ الإجماع حقيقته اتفاق مجتهدي العصر من أمَّة محمد ﷺ بعد وفاته على أمرٍ ديني، وأنتم أيُّها المقلَّدة تحيلون الاجتهاد من بعد عصر الأئمة الأربعة، وهم ـ رحمهم اللَّه تعالى ـ مجمعون على تحريم البناء على القبور، ووجوب هدم ما بُني عليها؛ فقد جاء عن الإمام الشافعي في «الأم ٢٦٤١» قوله: «أدركت الولاة بمكة يهدمون ما بني على القبور، والفقهاء لا يعيبون عليهم ذلك». اهم، فكيف يقع الإجماع من بعدهم على حسن وضع المشاهد والقباب، مع خلو العصور من المجتهدين من بعد الأئمة؟!!

في (م): «قصدوا التكلم».

(٢) الأثر: من العلماء من يجعله مرادفًا للحديث فيكون تعريفهما واحدًا، ومنه ما في مقدمة صحيح مسلم من تسمية الأحاديث بالآثار، ومنه ما جاء عن الإمام الطحاوي في كتابه «مشكل الآثار». ومن العلماء من يقول: الأثر أعمُّ من الحديث، فالحديث خاص بما جاء عن النبي على وفيره من الصحابة والتابعين. وقيل: إنَّهما متباينان، فالحديث ما جاء عن النبي على والأثر ما جاء عن الصحابة، وإلى هذا ذهب فقهاء خراسان. انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص/٤٦، ونخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص/٧٥، وتدريب الراوي (٢٩/١).

والمؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ يرى أنَّ الأثر ما جاء عن غير النَّبي ﷺ كما هو ظاهر كلامه، حيث فرَّق بين الأثر والخبر؛ فجعل الأثر هنا المرادف للموقوف.

(٣) الخلاف في الخبر كالخلاف في الأثر، فقيل: الخبر مرادف للحديث، فيكون تعريفه هو تعريف الحديث نفسه عند المحدثين، وهو ما إضيف إلى النَّبي ﷺ من قول أو نعل أو تقرير أو صفة خَلْقية أو خُلُقية وقيل: الخبر هو الموقوف، وهو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير.

وقيل: الخبر أُعمَّ من الحديث، فالحديث خاصٌ بما جاء عن النَّبي ﷺ، والحبر يشمل ما جاء عن النَّبي ﷺ وعن غيره من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، فكل حديثٍ خبرٌ ولا عكس. _

وموقوفة (۱) غير مرفوعة (۲)، وقد نقَّح الكلام عليها أئمة النَّقل، وعلماء الأثريين (۲)، وأوعب في ذلك محمد بن عبدالرحمن/ السخاوي (٤)، حافظ ١٧ المصريين في كتابه «المقاصد الحسنة» (٥)، وأشار إلى بعضٍ منه الديبع (٢) في «مختصر المقاصد» (٧)، والهيثمي (٨)

= انظر: نزهة النظر ص/ ۱۸-۹، وتدريب الراوي (۱۹/۱) و(۲۰۳/۲).

(١) الموقوف: تقدم تعريفه في الكلام على تعريف الخبر.

(٢) المرفوع عند المحدثين هو ما أضيف إلى النَّبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ. انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص/٤١) ونزهة النظر ص/٥٧.

(٣) والأثريين: نسبةٌ إلى الأثر، وهم المحدثون.

قال السيوطي في «تدريب الراواي» (٢٩/٢): «ويسمى المحدث أثريًّا نسبةً إلى الأثر». اهـ

- (٤) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، ولد بالقاهرة سنة (٨٣١ هـ)، وتتلمذ على الحافظ ابن حجر العسقلاني، وتفقه على ابن الملقن والبلقيني، ورحل في طلب الحديث إلى الحجاز والشام وغيرهما من البلدان، وكان حافظًا متقنًا، مؤرخًا مصنفًا، من تصانيفه الكثيرة: «فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي»، «والمقاصد الحسنة»، و«الضوء اللامع لأهل القرن التاسع»، كانت وفاته بالمدينة سنة (٢٠٩هـ). انظر: الضوء اللامع (١٨٦/٢)، والبدر الطالع (١٨٦/٢).
 - (٥) انظر: المقاصد الحسنة ص/٣٦٧ حديث رقم (٩٥٩).
 - (٦) في (ح): «الذيبع» وهو تصحيف.

وفي (م): «الربيع» وهو تحريف. وفي (هـ): «الدبيع» وهو خطأ.

وابن الديبع هو عبد الرحمن بن علي بن محمد الشيباني، مؤرخٌ ومحدثٌ من أهل زبيد باليمن، كانت ولادته سنة (٨٦٦ هـ) ووفاته سنة (٩٤٤ هـ)، وله تصانيف كثيرة منها: «بغية المستفيد في أخبار مدينة زبيد»، «وتيسير الوصول إلى جامع الأصول من أحاديث الرسول على»، و«تمييز الطيب من الخبيث». انظر: الكواكب السائرة (٨/١٠)، والبدر الطالع (٣٣٥/١)، وشذرات الذهب (٣٦٢/١٠)، ومعجم المؤلفين (٣٣٥/١).

(٧) «مختصر المقاصد الحسنة» هو المعروف «بتمييز الطيّب من الخبيث» لابن الديبع وهو مطبوع.

وانظر كلام ابن الديبع فيه على الحديث ص/١٤٦.

(٨) بهامش الأصل كتب حيال كلمة «الهيثمي» ما يلي: (الهيثمي بالتاء المثلثة يلقب بنور الدين، وهو تلميذ العراقي). ولعلَّه بيانٌ من الناسخ أو من المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى. والهيثمي هو أبو الحسن على بن أبي بكر بن سليمان المصري الشافعي الملقب بنور الدين، =

في «مجمع الزوائد»(١)، ولكن من اطَّرح(٢) صناعة العلم وخاله(٣) في دفاتر الفروع فخليقٌ بمثل(٤) هذا الإغراب وجدير بالغفلة والاضطراب.

نقض استدلالهم بحدیث ومن آذی ولیاه روایة.

وأمًّا حديث: «من آذى لي وليًّا» فهو قدسي (°) ثابتٌ مشهور (^(†). وما كان لهم أن يقولوا لقوله ﷺ: «من آذى لي وليًّا» لأنَّه كذبٌ بحت، بل يحكون الشيء بصفته (^(*)) وإنْ كان الأوْل إلى حاصلٍ واحدٍ فغير مسوِّغ لترك البيان، ولكن هذا سيْفٌ وضع في غير غمده كما قد مرَّ تحقيقه فلا نكرره، وسيأتي ذكر أخبار سطَّروها في جواباتهم جازمين بنسبتها بلفظ قال رسول اللَّه ﷺ بلا (^(^)) علم ولا درِيَّة بطريق صحة النقل والجزم بالنسبة (^(^) كحديث: «اختلاف أمَّتي رحمةً» (^(^))،

⁻ ولد سنة (٧٣٥هـ) ولازم الزين العراقي بعد البلوغ ولم يفارقه سفرًا ولا حضرًا إلى أن مات. وكان صاحب عبادة وزهد وتقشف، بارعًا في الحديث وعلومه. أخذ عنه الحافظ ابن حجر، ولا مصنفات كثيرة منها: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»، و«مجمع البحرين في زوائد المعجمين»، و«ترتيب الثقات لابن حبان»، توفي سنة (٨٠٧هـ). انظر: الضوء اللامع (٣٦٢/١)، وحسن المحاضرة (٣٦٢/١).

⁽١) (١٧٧/١). قال الهيثمي بعد إيراده للأثر: «موقوفًا على عبد اللَّه بن مسعود». اهـ قلت: وقد تقدم تخريج الأثر وكلام أهل العلم عليه مفصلًا في ص/ ٢٠٠.

⁽٢) في (م): «الطرح» وهو خطأ وقد صحح في الهامش.

⁽٣) في الأصل و(م): «وحاله» وهو تصحيف، والتصويب من (ح) و(هـ).

⁽٤) في الأصل محتملة «لمثل» والمثبت من بقية النسخ.

⁽٥) الحديث القدسي هو ما يرويه النّبي على عن ربه عزَّ وجلَّ. وسمِّي بالقدسي نسبة إلى القدوس وهو اسم من أسماء اللَّه تعالى. وهناك فروق عديدة بين القرآن والحديث القدسي ذكرها العلماء. انظرها مفصلة في: قواعد التحديث لمحمد جمال الدين القاسمي ص/٦٦، والصحيح المسند من الأحاديث القدسية لمصطفى العدوي ص/٤.

⁽٦) وقد تقدم تخریجه ص/٥٠٥.

⁽٧) كأن يقولوا: قال النبي ﷺ فيما يرويه عن ربِّه ﷺ أو نحوه كما هو المقرر عند أهل الفن.

⁽٨) في (ح): كتبت «بلي».

⁽٩) أي بنسبتها إلى النَّبي ﷺ.

⁽١٠) حديث باطل لا أصل له.

أورده بهذا اللفظ السيوطي في «الجامع الصغير» (٢٤/١) برقم (٢٨٨)، والبيهقي في «الرسالة الأشعريَّة ضمن كتاب تبيين كذب المفتري، ص/١٠٦، وابن الأثير في «مقدَّمة =

وحديث «خذوا شطر دينكم عن الحميراء»(١) ممَّا سنتكلُّم عليه في محلِّه إن شاء

= جامع الأصول» (١٨٢/١)، والغزالي في «الإحياء» (٢/١)، والسخاوي في «المقاصد الحسنة» ص/٩٤. وجميعهم أوردوه بلا إسناد.

قال تقي الدين السبكي في «قضاء الأرب في أسئلة حلب» ص/٢٦٣: «هذا الحديث ليس معروفًا عند المحدثين ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع، ولا أظن له أصلًا إلَّا أن يكون من كلام الناس، بأن يكون أحد قال: (اختلاف أمتي رحمة)، فأخذه بعض الناس وظنَّه حديثًا فجعله من كلام النبوة... إلى أن قال: وما زلت أعتقد أنَّ هذا الحديث لا أصل له). انتهى

وقال ابنه تاج الدين في الإبهاج (٢١/٣): واعلم أنَّ الحديث المشار إليه غير معروف ولم أقف له على سند، ولا رأيت أحدًا من الحفاظ ذكره إلَّا البيهقي. اهـ

وقال ابن حزم في الإحكام (٦٤/٥): باطل مكذوب.

والحديث أورده العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٤١/١) برقم (٥٧) وقال: «لا أصل له» اهـ.

وكما أنَّ العلماء أنكروه من جهة سنده فقد أنكروه أيضًا من جهة متنه. قال ابن حزم: «وهذا من أفسد قول يكون، لأنَّه لو كان الاختلاف رحمةً لكان الاتفاق سخطًا وهذا لا يقوله مسلم، لأنه ليس إلَّا اتفاق أو اختلاف، وليس إلَّا رحمة وسخط» اهد [الإحكام (٦٤/٥)].

وللعلامة الألباني ـ رحمه اللَّه تعالى ـ كلامٌ نفيس في بيان الأثر السيء المترتب على هذا الحديث، ملخصه ما يلي:

١- الاستدلال به على تسويغ الخلاف الشديد الواقع بين الطوائف والفرق الإسلامية اليوم في
 كثير من المسائل العقدية والعملية.

٢- نسبة التناقض إلى الشريعة الإسلامية، والشريعة منزهة عن هذا التناقض كما قال تعالى:
 ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اَخْذِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢].

فَالْحَاصُلُ أَنَّ الاختلاف ليس من دين الإسلام في شيء، بل هو أمر مذموم شرعًا؛ لأنه من أسباب ضعف الأمة الإسلامية، قال اللَّه تعالى: ﴿وَلَا تَنْزَعُواْ فَنَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٦]. انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة (١/١١) ١-٤٤).

(١) حديث باطل موضوع؛ أورده بهذا اللفظ ابن الأثير في «النهاية» (٤٣٨/١) مادة: «حمر»، والسخاوي في «المقاصد الحسنة» ص/٢٠٩، برقم (٤٣٢)، وأورده أيضًا الديلمي - ولكن بلفظ آخر - في «مسند الفردوس» (١٦٥/٢) مرفوعًا من حديث أنس بن مالك عليه - ولفظه: «خذوا ثلث دينكم من الحميراء»، وأورده ملا علي القاري في «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» ص/١٩١، جميعهم أوردوه بلا إسناد.

الله تعالى(١)، وهما من الواهيات في فن الصناعة.

ولو قدروا هذه القضية حقَّ قدرها، ورعوا لرسول اللَّه ﷺ وآله حرمته، ورفعة شأنه وشأن كلامه، والقول عنه: ما عاملوه هذه المعاملة، ولا زهدوا في أمر النَّقل عنه، ومعرفة سنته إلى هذه الغاية، ولكنَّها تنزَّلت عندهم منزلة الفضلة أو الفضيلة فقط، دون الفرض اللازم، والضرورة المقضية (٢)، فما بالوا على أي جنب سقطوا لكون الأمر عندهم ما هو بتلك المثابة والخطر، وصارت العناية [منهم] مصروفة إلى ما هو الشأن لديهم (٤) من الكتب المذهبية التي هي مَحَالُ (٥) (مذاهب) (١) الأئمة؛ وكلَّ مشغول بتحرير مذهب إمامه، وتقرير غرائب كلامه، وأمًا غيره فعلى سبيل العروض (٢)/؛ والرسول ﷺ قد انسحب عليه عندهم حكم غيره.

وكان الأنسب لسلامتهم، وبراءة ذمتهم و^(٨) حصول سعادتهم أن يشار فوا على الصناعة الحديثية التي [هي] (٩) محطر حال (١١) الفوز والنَّجاة، ويصر فوا (١١) العناية

ونقل السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص/٢٠٩ ما أملاه عليه شيخه الحافظ ابن حجر، ونصه كما يلي: «قال ابن حجر: لا أعرف له إسنادًا، ولا رأيته في شيء من كتب الحديث إلا في النهاية لابن الأثير مادة (ح م ر)، ومسند الفردوس بغير إسناد، وذكر الحافظ عماد الدين ابن كثير أنَّه سأل المزي والذهبي عنه فلم يعرفاه». اهـ

والحميراء يراد بها: عائشة رضى الله عنها، قال ابن الأثير: كان يقول لها أحيانًا «يا حميراء» تصغير الحمراء يريد البيضاء. اهر [النهاية ٢٤٣٨/١].

(١) انظر كلام المؤلف عليهما في الصفحات: (٥٥٠ ـ ٥٥١)، و(٥٩٢ ـ ٥٩٤) على الترتيب.

(۲) في (م): «المقتضية».
 (۳) كلمة [منهم] ليست في (ح) و(هـ).

(٤) في (ح): «عندهم». (٥) في بقية النسخ «مجال».

(٦) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبة في (ج) و(م) وليست في (هـ).

(٧) لعلُّ مقصود المؤلفُ ـ رحمهُ اللَّهُ تعالى ـ بالعروض هنا: الأمر العارض الذي لا يقصد لذاته.

(٨) الواو ساقطة من (هـ).

(٩) كلمة [هي] ساقطة من (ح). (١٠) في (ح): «رجال» وهو تصحيف.

(۱۱) في (ح): «ويصرفون».

14

⁼ قال الحافظ ابن القيّم في «المنار المنيّف» ص/١٩: هو كذب مختلق. اهـ

التامَّة إليها لذلك، ولا أن يجعلوها (١) كقدح الراكب (٢) ومسح المناكب، إذا تكلَّموا فيها فكلام مغربٍ ذاهلٍ، ولمقدار الخطب جاهل، لا يدري كيف مصدر البحث ومورده؟ فاللَّه يهديهم ويصلح بالهم، حتى يعرفوا ما عليهم وما لهم.

وأمًّا على هذه الصفة لا يدرون الصحيح من السقيم، ولا المرفوع من الموقوف فتعطيلٌ وبطالةٌ، وقد يكون السبب في هذا مرور شيء في أسماعهم ممَّن لا يدري وجوه الكلام، ونسبة القول إلى قائله من الأنام؛ وشأن رسول اللَّه عَلَيْ وعلى آله [وكرم] (٣) أرفع من أن يعامل معاملة المجون (٤) أو يجرى مجرى أحاديث لاهِي السُمَّارِ (٥) بسفح الحَجُون (٢) مع إمكان الوقوف على لبِّ المقصود؛ ما ذا بحمد اللَّه أمرٌ متعذِّر ولا مستحيل.

وأنا أضرب لك مثلًا بهذه الأحاديث التي أشرنا إليها، فإنَّ الكلام عليها شهيرٌ واضحٌ قريب عند من التفت، والقوم إنَّما صاروا بهذه الحال لسابقةٍ لا تُرتَضَى

⁽١) في (ح): «وأن لا يجعلوها».

⁽٢) هذه اللفظة وردت في حديث ضعيف يروى عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنّه قال: قال رسول الله عليه: «لا تجعلوني كقدح الراكب، إنَّ الراكب إذا علَّق معاليقه أخذ قدحه فملأه من الماء، فإن كانت له حاجة في الوضوء توضأ، وإن كانت له حاجة في الشرب شرب، وإلَّا أهرق ما فيه، اجعلوني في أول الدعاء وفي وسط الدعاء وفي آخر الدعاء». اه، وقد أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٥٥١) وحكم عليه بالضعف، والبوصيري في «اتحاف الخيرة المهرة» برقم (٨٢٩٨) وقال: إسناده ضعيف.

قال ابن الأثير: لا تجعلوني كقدح الراكب أي لا تؤخروني في الذكر؛ لأنَّ الراكب يعلق قدحه في آخر رحله عند فراغه من ترحاله ويجعله خلفه. [النهاية ١٩/٤].

والمقصود هنا: أنَّ هؤلاء المقلَّدة قد جعلوا السنَّة في رتبةٍ متأخرةٍ حيث قدَّموا عليها أقوال الرجال في تلك المتون المذهبية وشروحاتها، وإن كانت معارضةً لها.

⁽٣) كلمة [وكرم] ليست في (ح) و(هـ).

⁽٤) المجون: من المجنُّن وهو خلط الجيِّد بالهزل. انظر: لسان العرب (٣٣/١٣) مادة «مجن».

⁽٥) السُّمَّار: هم الذين يسمرون باليل. [لسان العرب ٥٦/٦] مادة «سمر».

 ⁽٦) الحَجُون: بفتح الحاء اسم جبل بمكة، وقيل هو موضع بمكة فيه إعوجاج، والمشهور الأول.
 انظر: معجم البلدان (٢٢٥/٢)، ولسان العرب (٦٩/٣) مادة «حجن».

[هي] (١) سدَّهم على أنفسهم باب معرفة الحجج الشرعية، وحكمهم بامتناع أخذ حكم من دليله، واغتباطهم بفروع مذاهبهم، وجعلها في الاعتبار أقومَ قيلًا من صحاح الأخبار.

* * *

⁽١) كلمة [هي] ساقطة من (ح) و(هـ).

الفصل الثاني

فصل

ومن ذلك أنَّهم شغلوا (١) القراطيس بما حَصَلُوا عليه في (٢) فروع مذاهبهم، وما لخصه (٣) بعض (المنتسبين إلى) أتباع الأئمة الأربعة ـ رضي الله عنهم ـ (٥) في كتاب ألفه في المدهب/. وما هذه حرفة من تكلَّم مع الباحثين في المسائل على طريق الاحتجاج، وتقرير القول بدليله؛ فهذا سعي باطل وعمل لاغ ما يغني الحصم شيئًا إلَّا أن يكونوا قاسوا ما غاب عنهم على ما لديهم، وقالوا: لا سبيل إلى معرفة هذه المسألة إلَّا مراجعة «المنهاج» مثلًا. فما ذا بِبدع ممَّن ذهب مذهبهم في امتناع أخذ الحكم من دليله، ولزم عتبة ما سطَّره المفرِّعون.

والحاصل: أنَّهم [إن] (٢) قصدوا بإيراد تلك النقول تعريف من ينتمي إليهم، وإعلامه بما تضمَّنته: فهذا لغوَّ؛ لأنَّه حاصل عليه إجمالًا أو (٧) تفصيلًا، ولا فائدة في إعلام على هذا الوجه.

وإن قصدوا البرهان على أنَّ ما ذكروه قضية وفاقية لأنَّ تلك النُقول اتفقت على حاصلٍ واحدٍ فأبعد في السقوط؛ لأنَّ المنقول عنهم بعض الأمَّة مع أنَّ النَّاقل قد بتَّ الحكم على هذا البعض بأنَّه مقلِّد، وهم إنَّما يكون حجة عندهم (^) إجماع المجتهدين. فاعجب لها من غريبة!!.

 ⁽١) في (ح): «شعلوا» وهو تصحيف.
 (٢) في (ح): (من) بدل (في».

⁽٣) في (ح) و(هـ): «وما لخصه في المسألة».

⁽٤) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م)، وليست في (ح) و(هـ).

⁽٥) المشهور إطلاق لفظ الترضي على الصحابة الكرام رضوان الله تعالى عليهم أجمعين؛ لقول الله فيهم: ﴿ رَضِي الله عَنْهُم وَرَضُوا عَنَهُم وَرَضُوا عَنَهُم وَرَضُوا عَنَهُم وَرَضُوا عَنَهُم الله فيهم.

⁽٦) كلمة [إن] ساقطة من (ح).

⁽V) في (م): «و» بدل «أو». وفي (هـ): «أو تفضيلًا» وهو تصحيف.

⁽٨) في (ح) و(ه): «عندهم حجة».

وإن اقتحموا البعيدة التي لا يقبلها إلا مجرّد الغَفَلَة، فقالوا: ما في تلك المختصرات من الأقوال التي نقلناها هي مذاهب الأئمة الأربعة. فنقول لهم: سلّمنا لكم تسليمًا جدليًّا اقناعيًّا صناعيًّا وإلَّا فمفازة تصحيحه تكلّ عنها المطي (١) فكان ماذا؟ [أً] (٢) إجماعٌ وحجة!! فلئن سلم الثاني (٣) وقام مقدمةً وحاصلًا والفطن لا يفوته (٤) ما فيه ممّّا يغني تصفُّحه عن فضل تنبيه (٥) ومما شأن الأوَّل (١) أيقال: كلَّ الأمَّة أربعة نفر؟ هذا خلاف الضرورة. وموافقة ذلك الجمّ من أتباعهم لهم، قد ذكرتم أنَّها صادرة عن تقلديهم إيَّاهم بنصوص جماعتكم (٧)؛ والموافقة المعتدُّ بها في الإجماع / عندكم هي ما يكون (٨) عن اجتهاد، فإذن (٩) عاد الأمر إلى أنَّ الشافعي ومالكا وأحمد وأبا حنيفة قالوا بكذا؛ والقائل بأنَّه متى اتفق هؤلاء الأربعة حصل الإجماع المحتج به، أو فاتفاقهم حجة (١٠) فاسد المزاج فضلًا [عن] (١١) أن يعامل بإعراض أو التفات.

وإن أكذبتم أنفسكم، فقلتم: بل وافقوهم عن اجتهاد. قلنا: كذلك أيضًا ما

⁽١) المطيّ: جمع مطية، والمطية البعير يمتطى ظهره. [لسان العرب ١٣٥/١٣] مادة «مطا».

⁽٢) همزة الاستفهام ساقطة من بقية النسخ.

⁽٣) المقصود بالثاني هنا: أي كون اتفاقهم حجة.

⁽٤) في (ح): (الا بفوته) وهو تصحيف.

⁽٥) في (ح) و(هـ): «تبيينه». وفي (م) محتملة لـ«تنبيه» و«تبيينه».

⁽٦) المقصود بالأول هنا: كون اتفاقهم إجماعًا تقوم به الحجة.

⁽٧) في (ح) و(هـ): «جماعتهم».

⁽٨) في (ح) و(هـ): «تكون» وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (م).

⁽٩) في (م): «فإذ» وهو خطأ.

⁽١٠) أتفاق الأئمة الأربعة مع وجود المخالف لهم من مجتهدي عصرهم، لا يعتبر إجماعًا، ولا يكون حجة؛ لأنَّهم بعض الأمَّة، ولا حجة إلَّا في إجماع جميع مجتهدي الأمة في عصر من العصور.

انظر: الرسالة ص/ ٥٣٤، والمستصفى ص/ ١٥٥، وكشف الأستار (٤٤٨/٣)، وشرح الكوكب المنير (٢٢٩/٢)، وإرشاد الفحول (٣٢١/١).

⁽١١) كلمة [عن] ساقطة من (هـ).

هم كلّ الأمَّة ضرورةً، وما ينفع مناظرًا قطُّ التشبُّثُ بسلعةٍ لا تنفق في سوق الميِّزين فضلًا عن النُّقاد.

وأين نظر الأئمة الأربعة من علماء تلك العصور فما بعدها، كسفيان الثوري نظر الأئمة الأربعة من علماء تلك العصور فما بعدها، كسفيان الثوري والليث بن سعد (7) وإسحاق بن راهوية (7) وربيعة بن أبي عبد الرحمن (7) وغيرهم من أعلام التابعين فمن بعدهم (7) ومذاهبهم محرَّرة مسطورة في شروح الحديث البسيطة، وكتب الخلافيات. واعتبر بما في «شرح

⁽۱) هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ، إمام حجة. كان يلقّب بأمير المؤمنين في الحديث، ولد بالكوفة سنة (۹۷هـ). وتوفي سنة (۱۲۱هـ). انظر: طبقات ابن سعد (۳۷۱۲)، وتاريخ بغداد (۹/۱ه)، وسير أعلام النبلاء (۲۲۹/۷)، وتقريب التهذيب ص/۳۹٤.

⁽٢) هو: الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري الفقيه الإمام المشهور، ولد سنة (٩٤هـ): وكان فقيهًا عالمًا، استقل بالفتوى في زمانه. قال عنه الشافعي: «هو أفقه من مالك إلا أنَّ أصحابه لم يقوموا به». اه توفي سنة (١٧٥هـ). انظر: طبقات ابن سعد مالك إلا أنَّ وتاريخ بغداد (٣/١٣)، وتذكرة الحفاظ (٢٢٤/١)، وتقريب التهذيب ص/٨١٧/٠

⁽٣) هو: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو يعقوب ابن راهوية المروزي، إمام حافظ مجتهد، من قرناء الإمام أحمد بن حنبل، رحل في طلب الحديث إلى العراق والحجاز والشام واليمن، كانت ولادته سنة (١٦١هـ)، ووفاته سنة (٣٣٨هـ). انظر: تاريخ بغداد (٣٤٥/٦)، وسير أعلام النبلاء (٣٥٨/١١)، وتهذيب التهذيب (١٩٧/١)، وخلاصته تقريب التهذيب ص/٢٦١.

⁽٤) هو: ربيعة بن أبي فروخ التيمي مولاهم، أبو عثمان المدني، المشهور بربيعة الرأي، من كبار التابعين أدرك جماعة من الصحابة منهم: أنس بن مالك والسائب بن يزيد ـ رضي الله عنهما ـ وأخذ عنهما، ومن أشهر تلاميذه مالك بن أنس، والليث بن سعد، توفي سنة (١٣٦هـ). انظر: تاريخ بغداد (٤٢٠/٨)، ووفيات الأعيان (٢٢٨/٢)، وتذكرة الحفاظ (١٥٧/١)، وتهذيب التهذيب (٢٣٠/٣).

⁽٥) لاشك أنَّ للجميع قدمًا راسخةً في العلم والفقه والإحاطة بمدارك الشريعة، إلَّا أنَّ الأئمة الأربعة ـ رحمهم اللَّه تعالى ـ قد اشتهرت مذاهبهم بسبب عناية تلاميذهم بتحريرها وترتيبها، وتوافر هممهم العوالي لنقلها وتقريبها. قال الإمام الشافعي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ «الليث أفقه من مالك إلا أنَّ أصحابه لم يقوموا به». [تذكرة الحفاظ ٢٢٤/١].

المهذَّب» للنووي (١) و «شرحه لمسلم» (٢)، و «فتح الباري» لابن حجر (٣)، و «السنن الكبير» للبيهقي (٤)، وكتب العلامة أبي عمر (٥) ابن عبد البر (٦) كـ «التمهيد»،

(۱) هو: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني الدُّمشقي الشافعي، ولد سنة (۲۷٦هـ) بنوا من قرى الشام وإليها نسب، وكان عالمًا فقيهًا، بصيرًا بالحديث والحلاف، توفي سنة (۲۷۲هـ). انظر: تذكرة الحفاظ (۲۱۸/۷)، وطبقات الشافعية للسبكي (۸/۵۹)، وشذرات الذهب (۲۱۸/۷).

«وشرح المهذب» هو كتابه المعروف ب«المجموع» شرح فيه كتاب المهذب للشيرازي في فقه الإمام الشافعي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ وهو مطبوع.

- (٢) هو كتابه المسمَّى «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج»، المشهور بشرح صحيح مسلم للنووي.
- (٣) هو: أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن على بن أحمد، أبو الفضل الكناني العسقلاني المصري، محدث فقيه مؤرخ، ولد سنة (٧٧٣هـ)، تفقّه على البلقيني وابن الملقن، ولازم الزين العراقي وقرأ عليه في الحديث، له تصانيف كثيرة في الحديث والفقه والتاريخ والأدب منها: «فتح الباري»، و«الإصابة في تمييز الصحابة»، و«المطالب العالية بزوائد الثمانية» و«نخبة الفكر»، و«الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة»، توفي بمصر سنة (٢٥٨هـ). انظر: الضوء اللامع (٣٦/٢)، وحسن المحاضرة (٣٦٣١)، وشذرات الذهب (٩٥/٩)، والبدر الطالع (٨٧/١).
- (٤) هو: أبوبكر أحمد بن الحسين بن على بن موسى الخراساني، صاحب التصانيف الكثيرة حافظ محدِّث فقيه، ولد سنة (٣٨٤هـ)، من شيوخه: أبو عبدالله الحاكم، وابن فورك، ومن تلاميذه: أبو إسماعيل الأنصاري، وأبو زكريا يحيى بن مندة الحافظ المشهور. ومن تصانيفه الكثيرة: «السنن الكبير»، و«شعب الإيمان»، و«البعث والنشور»، و«دلائل النبوة»، توفي سنة (٨٥٤هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٦٣/١٨)، وطبقات السبكي (١٩٨/١)، وشذرات الذهب (٢٤٨/٥).
 - (٥) في (ح): «أبي عمرو» وهو خطأ.
- (٦) هو: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النَّمري القرطبي المالكي، من كبار الحفاظ، مؤرخ أديب، ولد بقرطبة سنة (٣٦٨هـ)، رحل إلي كثيرٍ من البلدان، ووليَّ القضاء أكثر من مرة، من تصانيفه: (الاستيعاب في معرفة الأصحاب»، و(الإستذكار»، و(التمهيد»، و (جامع بيان العلم وفضله)، توفي بقرطبة سنة (٤٦٣هـ).

انظر: ترتیب المدارك (۸۰۸/٤/٤)، والدیباج المذهب (۳۲۷/۲-۳۷۰)، ووفیات الأعیان (۲۱۷۳-۳۲۷)، وسیر أعلام النبلاء (۱۲۳۸-۱۶۳).

و «الاستذكار» وغيرها من نقل مذاهب المشاهير من علماء المسلمين، حتى تعرف [أنَّ] (١) [الأربعة بل و] (٢) أتباعهم على القول باجتهادهم أيضًا - بعضٌ من كثير، وقطعةٌ من جمٌ غفير؛ فأرونا قولًا لأحدٍ ممَّن ذكرنا، أو نقلًا صحيحًا أنَّه سكت سكوت رضى في هذه المسألة؛ ولو يصح لكم ذلك - ولا تستطيعونه - فالإجماع طورٌ وراءه؛ لأنَّ الأمصار في تلكم (٣) الأعصار كانت - بحمد الله - مشحونة بالمجتهدين، وأئمة العلم والدين، كالحجاز (٤) والشام (٥) واليمن والعراقين (١) وغيرها، فمن يحصي مذاهب أولئك؟ تلك أمانيكم، فهاتوا برهانكم إن كنتم صادقين (٧)، على أنَّا لا نسلم أيضًا أنَّ أحدًا من الأربعة - رضي الله عنهم - ذهب الى ما ضمَّه نقل هذه المختصرات في هذه المسألة، فهاتِ نصوصهم في ذلك، فإنَّا لم نرهم نقلوا في جواباتهم هذه حرفًا واحدًا عن أحد [من] (٨) الأربعة في جواز البناء على القبر (٩)، البناء على القبر (٩)، النائد على القبر (٩)، النائد على القبر (١٠)، المنائد على القبر (٩)، النائد على القبر (١٠)، الله خير فيه» (١٠).

كلام الإمام مالك في تحريم البناء على القبور

 ⁽١) كلمة [أن] ساقطة من (ح).
 (٢) ما بين المعقوفتين سقط في (ح) و(هـ).

⁽٣) في بقية النسخ: «تلك».

⁽٤) الحجاز: ما بين تهامة ونجد. وقيل: سُمِّي حجازًا لأنَّه حجز بين تهامة ونجد، وقد اختلف العلماء في حده على أقوال. انظرها في معجم البلدان (٢١٨/٢).

⁽٥) الشام: تطلق على البلدان الممتدة من الفرات إلى العريش المتاخم للديار المصرية، ويشمل الآن سوريا والأردن وفلسطين. انظر: معجم البلدان (٣١٢/٣).

 ⁽٦) العراقان هما عراق العرب وعراق العجم. وقيل: الكوفة والبصرة. انظر: معجم البلدان
 (٩٣/٤).

 ⁽٧) هذا اقتباس من جزء آية من سورة البقرة، وهي قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَدْرَئَ تِلْكَ أَمَانِينُهُمْ قُلْ هَمَانُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ
 (١١١).

 ⁽٨) كلمة [من] ليست في (ح) و(ه).
 (٩) في (ح) و(ه): «القبور».

⁽١٠) كلام مالك ـ رحمه الله ـ بهذا اللفظ لم أقف عليه، ولكن المنقول عنه ـ كما في «المدونة» (١٠/١) ـ: «أكره تجصيص القبور، والبناء عليها، وهذه الحجارة التي تبنى عليها». اهـ والمراد هنا كراهة التحريم. انظر: الرسالة ص/١٥١، والكافي لابن عبد البر (١٨٣/١)، وتفسير القرطبي (٣٩/١٠)، ومقدمة التحقيق ص/١٤٣.

كلام الإمام الشافعي في تحريم البناء على القبور

فاعجب لها من طريفة (١) حيث يحصّل (٢) أتباعه خلاف (٣) مذهبه، ويفصّلون المسألة بما يباين إطلاقه (٤)، ويكون قولهم فيها في شقّ، وقول الإمام في الشقّ الآخر، واجعلها لك عبرة في غيره من الثلاثة (٥)، ولا تثق (١) بأنَّ ما حصَّلوه في كتب المذاهب رأيّ للأئمة، وإنَّا لم نسمع عن الإمام الشافعي ـ رحمه اللَّه ـ إلَّا أنَّه قال: أدركت الأئمة بمكة يهدمون البناء على القبور (٧)، ولا يحضرني الآن محلَّه فأُعَيِّنُهُ لك، ومثله لا يخفى. فنحن الآن نطالبهم بنقلٍ صحيحٍ أنَّ كلَّ واحدٍ من الأربعة قائلٌ بما نقلوه عن فروع مذاهبهم (٨) حتى يصححوا دعواهم [عليهم] (٩)

- (١) في (ح) و(هـ): «ظريفة» بالطاء المعجمة. (٢) في (ح): «محصل».
 - (٣) في (هـ»: كلمة (خلاف) قد كررت، ولعله وهم من الناسخ.
- (٤) المقصود أنَّ الإمام مالك ـ رحمه اللَّه تعالى ـ قد أطلق كراهة البناء على القبور، وبعض المفرَّعين على مذهبه فصَّلوا فيها، لمَّ قالوا: هي للتنزيه. فخالفوا إطلاق الإمام مالك ـ رحمه اللَّه ـ للكراهة.

والجدير بالذكر ههنا: أنَّ الكراهة إذا أطلقت عند المتقدمين، فإنَّهم يريدون بها كراهة التحريم، قال ابن القيِّم في إعلام الموقعين (٣٩/١) ما نصُّه: «قلت: وقد غلط كثيرٌ من المتأخرين من أتباع الأئمة على أئمتهم بسبب ذلك، حيث تورَّع الأئمة عن إطلاق لفظ التحريم، وأطلقوا لفظ الكراهة؛ فنفى المتأخرون التحريم عمَّا أطلق عليه الأئمة الكراهة، ثمَّ سهل عليهم لفظ الكراهة وخفت مؤنته عليهم فحمله بعضهم على التنزيه، وتجاوز به آخرون إلى كراهة ترك الأولى، وهذا كثيرٌ جدًا في تصرُّفاتهم، فحصل بسببه غلط عظيم على الشريعة، وعلى الأئمة». اهـ

ثمَّ ذكر أمثلةً كثيرةً عن الأثمة قالوا فيها بالكراهة ومذهبهم فيها التحريم. انظرها في المصدر نفسه (١/٤٠/١).

- (٥) أي من المفتين الثلاثة غير المالكي وهم المفتي الحنفي والشافعي والحنبلي.
 - (٦) في (ح): «نثق».
- (٧) لفظ الشافعي . رحمه الله تعالى . كما في الأم . (٢١٤/١): «وقد رأيت من الولاة من يهدم ما يبنى فيها، فلم أرّ الفقهاء يعيبون ذلك».اهـ. وانظر: المجموع للنووي (٢٦٦/٥)، والحاوي الكبير للماوردي (٢٧/٣). والمؤلف . رحمه الله تعالى ـ حكاه بالمعنى هنا.
- (٨) الأئمة الأربعة ـ رحمهم اللَّه تعالى ـ قائلون بتحريم البناء على القبور، ووجوب هدم ما بني عليها من المشاهد والقباب كما مرت حكاية أقوالهم في قسم الدراسة. انظر الصفحات: (١٤٢ ـ ١٤٨).
 - (٩) كلمة [عليهم] ليست في (ح) و(هـ).

44

فقط ـ إن كانت أيضًا ـ لا أن يكون ذلك حجةً لهم في الباب، فمعلوم الانتفاء بلاشك ولا ارتياب (١)؛ فإن يأتوا به ـ ولا نخالهم يجدون له أثرًا ـ وإلَّا فليعلموا أنَّهم بعدُ (٢) يقولون ما لا يعلمون حتى في مذاهب أئمتهم (الذين هم من جلَّة أعلام أئمة المسلمين) (٣). وبعد تصحيحه عنهم فهو اجتهادٌ في مقابلة نصّ، ورأيٌ صادم أثرًا (٤) فسقوطه معلوم (٥).

وليت شعري هل يتجاسرون على القول عن الأئمة الأربعة: أنَّ اتَّفاقهم حجَّةً، كما نرى بعض ذوي الجهل من أتباعهم كأنَّه يعتقد هذا، ولا نعلم ولا نظنُّ (٢) أحدًا من الأربعة أو غيرهم من المعتبرين يزعم أنَّ اتَّفاقهم هو الإجماع (٧)، ولئن (٨) قاله بشر/ فلقد نادى بغفلة مجاوزة سيما إذا قال: لا عبرة بالمخالف، فما يعجز خصمه عن مقابلته بمثل مقالته.

⁽١) في (ح): «ولا ارتباب» وهو خطأ.

⁽٢) في (ح) و(ه): زيادة كلمة «ذلك» بعد كلمة «بعد».

⁽٣) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

⁽٤) في (ح): ﴿أَثْرِ﴾ وهو حطأ.

⁽٥) والاجتهاد في مقابلة النصّ معلوم البطلان، وحقُّه السقوط والاطّراح. وقد تقرّر عند العلماء أنّه لا اجتهاد مع النّص.

قال ابن عبد البر: «وأكثر أهل العلم يقولون: إذا صح الأثر من جهة الإسناد بطل القياس والنظر». انتهى [جامع بيان العلم وفضله (١٠٨٠/٢)]، وانظر: إعلام الموقعين (٢٧٩/٢)، والإحكام للآمدي (١٧١/٤)، ومجموع الفتاوي (٢١/١٩)، وشرح الكوكب المنير (٥٠/٤)، وإرشاد الفحول (٣٣٢/٢).

⁽٦) في (ح) و(هـ): «ولا نظن أنَّ».

⁽٧) والأمر هو ما قاله المؤلف ـ رحمه الله تعالى. فالأئمة أنفسهم لا يرون أنَّ اتفاقهم هو الإجماع، قال الإمام الشافعي في «الرسالة ص/ ٥٣٤: (لست أقول ولا أحدٌ من أهل العلم هذا مجتمعٌ عليه إلَّا لا تلقى عالمًا أبدًا إلَّا قاله لك، وحكاه عن من قبله كالظهر أربعٌ، وكتحريم الخمر، وما أشبه هذا). اهـ.

⁽A) في (م): «ولأن» وهو خطأ.

فإن رجعوا إلى الاحتجاج الصحيح، عاد الأمر إلى تحكيم أهله؛ وهو الصواب.

ولا زال خلاف غير الأربعة إيّاهم مشهورًا مأثورًا في المقالات والخلافيات، من دون أن يقال: هذه المسألة اتفافية لاتّفاق الأربعة عليها، فخلافها بدعة (١)؛ وهذا شيء واضح مكشوف لا يحتاج إلى تجشّم تصحيح، ولا يقول (٢) قطَّ أحدٌ من العقلاء ـ فيما نعلم ـ أنَّ مخالف الأربعة خَرَقَ الإجماع؛ وتكثّر (٣) أتباعهم، وتشعّبهم (٤) عائدٌ إليهم، إن قلنا: إنَّهم مقلّدون (٥) لهم؛ وإلَّا فالكلُّ لا يجاوز بعضيّة الأمَّة، كما ذلك معلوم. وقد عرفت أنَّ الأربعة بعض الأمَّة.

ولا يظنُّ (٦) أنَّ اتِّفاق أهل المذاهب الأربعة ـ تابعًا ومتبوعًا ـ إجماعٌ رافعٌ لحكم خلاف من عداهم إلَّا جاهلٌ أو غافلٌ، ولو مع تسليم أنَّ الأتباع مجتهدون أيضًا وإن أباه هؤلاء المفتون أهل الجوابات وغيرهم. إلَّا أنَّ هاهنا نكتةٌ يُتَنَبَّه لها، وهي: إنَّا وغيرنا لا نزال نرى لجلَّة من وسم (٧) باتِّباع الأئمة الأربعة ـ رضي الله عنهم ـ

⁽۱) البدعة: لغة هي اختراع الشيء وابتداؤه وصنعه لا عن مثال سابق؛ ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ بَدِيعُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ١١٧] أي خالقهما ومخترعهما لا عن مثال سابق. انظر: معجم مقاييس اللغة (٢٠٩/١) مادة «بدع»، والصحاح (١١٨٣/٣) باب العين ـ فصل الباء.

وأمّا البدعة شرعًا فقد اختلفت عبارات العلماء في مفهومها اختلاف تنوّع لا تضاد، ومن ذلك قول الشاطبي: (البدعة الطريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله تعالى). [الاعتصام ١/٥٠]. وقول ابن رجب: (المراد بالبدعة ما أحدث ممّاً لا أصل له في الشريعة يدل عليه، فأمّا ما كان له أصل في الشرع يدل عليه فليس ببدعة شرعًا، وإن كان بدعة لغة». [جامع العلوم والحكم ٢/٢٧].

وقول الشيخ ابن عثيمين ـ رحمه الله تعالى ـ: (البدعة ما أحدث في الدين على خلاف ما كان عليه النَّبي ﷺ وأصحابه من عقيدة أو عمل). [شرح لمعة الاعتقاد ص/٤].

⁽٢) في (ح): «بقول» وهو خطأ.

⁽٣) في (ح): «وبكثر» وهو خطأ.

 ⁽٤) في (ح) و(هـ): «وتشبعهم» وهو خطأ.
 (٥) في (هـ): «ملّقدون» وهو خطأ.

 ⁽٦) في (ح): «نظن» وهو خطأ.
 (٧) في (ح) و(هـ): «رسم» وهو تحريف.

مذاهب وترجيحات وأقولًا كثيرة يتعسَّر إحصاؤها، إما لا أثر (١) عن الإمام فيها أصلًا، أو الأثر (٢) عنه بخلاف ذلك صريحًا. فإنَّا رأيناهم يختارون لأنفسهم ما لا يكاد ينحصر في أبواب المسائل، وهذا ممَّا يدلّك على أنَّ الباب مفتوحٌ عند أولئك، غير ما يزعمه (٣) سواهم من وقوفهم على الاتبّاع والتَّقليد قطُ (٤)؛ فهذا شيء باطل خلاف المعلوم الذي لا ريب فيه، والشاكُ في شيء من هذا غافلٌ؛ فليراجع مثل كتب القاضى عيَّاض (٥)، والسهيلي (٢) وابن عبد البر، والخطابي (٧)، وابن

(٢) في (م): «أو لأثر» وهو خطأ.

(٣) في (ح): «ما زعمه».

(٤) في (هـ): «فقط».

وقطُّ ـ بإسكان الطاء أو منونة بالجر ـ بمعنى حسب. انظر: القاموس المحيط (٢٠/٢).

- (٥) هو: عياض بن موسى بن عمرو بن موسى اليحصبي السبتي المالكي أبو الفضل المشهور بالقاضي عياض، محدث فقيه أصولي مفسر، عالم باللغة، وأشعار العرب وأيامهم وأنسابهم، وهو شاعر خطيب، أصله من الأندلس، ولد بسبتة سنة (٩٦ ٤هـ)، من شيوخه: القاضي أبو الوليد ابن رشد، وأبو الطاهر السلفي، وأبو بكر ابن العربي، من تصانيفه الكثيرة «الشفا بتعريف المصطفى»، و«الإلماع في أصول الرواية»، و«الإكمال في شرح صحيح مسلم» كمل به «المعلم في شرح مسلم» للمازري، و«ترتيب المدارك في ذكر فقهاء مذهب مالك»، توفي بمراكش سنة (٤٤٥هـ). انظر: الديباج المذهب (٢١٨عـ١٥)، وقلائد العقيان صرح ٢١٨عل، وسير أعلام النبلاء (٢١٨عـ١٥)،
- (٦) هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ الخثعمي السهيلي الأندلسي المالكي، المكنى بأبي القاسم، محدث حافظ مقرىء، وكان ضريرًا، أخذ عن ابن العربي وغيره، من تصانيفه: «الروض الأنف» في السيرة النبوية، «التعريف والإعلام فيما أبهم من القرآن من الأسماء والأعلام»، و«نتائج الأفكار»، توفى بجراكش سنة (٥٨١ه).

انظر: الديباج المذهب (١/ ٨٠٠٤)، ووفيات الأعيان (١/٤٣/٣)، وتذكرة الحفاظ (١/٨٤٠)، ومعجم المؤلفين (١/٨٨٥).

(٧) هو: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي، صاحب التصانيف الكثيرة، محدث فقيه، عالم بالعربية والأدب والشعر، ولد بمدينة بست سنة (٣١٩هـ)، رحل في طلب العلم إلى مكة والبصرة وبغداد، وأخذ عن ابن الأعرابي، والقفَّال الشاسي، وأخذ عنه الحاكم وأبو حامد الإسفراييني، من تصانيفه: «غريب الحديث» و«معالم السنن»، =

⁽١) في (م): ﴿إِمَّا لأَثْرِ﴾ وهو خطأ.

جرير (١)، وابن المنذر (٢)، والبيهقي، والسبكي (٣)، وابن حجر، وابن دقيق العيد (٤)،

- = و«كتاب العزلة»، توفي سنة (٣٨٨هـ). انظر: تذكرة الحفاظ (١٠٢٠-١٠١٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (٣٨٢-٣٨٣)، وشذرلت الذهب (٤٧١/٤).
- (۱) هو: محمد بن يزيد بن كثير، أبو جعفر الطبري، إمام مجتهد مفسّر مقرىء، ولد بطبرستان سنة (٢٢٤هـ)، أكثر من الترحال والتقى بنبلاء الرجال؛ فسمع من أبي كريب وهنّاد السّري، وأخذ القراءات عن جماعة، وكان من الأئمة المجتهدين، ولم يقلّد أحدًا، من تصانيفه: «جامع البيان في تأويل القرآن»، «تاريخ الأمم والملوك»، «تهذيب الآثار»، «اختلاف الفقهاء»، و«دلائل الإمامة»، توفي سنة (٣١٠هـ). انظر: طبقات المفسرين للداوودي الفقهاء»، وتاريخ بغداد (٣١٠١٠)، وفيات الأعيان (١٩١/٤)، وتذكرة الحفاظ (٢١٠١٠/١).
- (٢) هو: أبوبكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، فقيه أصولي، عالم بالاختلاف، وكان مجتهدًا لا يقلّد أحدًا، عدَّه الشيرازي من فقهاء الشافعية، من شيوخه: محمد بن ميمون، والربيع بن سليمان المرادي، ومن تصانيفه: «الإجماع»، «إثبات القياس»، «الإشراف على مذاهب أهل العلم»، و«كتاب المسائل» في الفقه، توفي سنة (٣١٠هـ)، وقيل سنة (٣١٠هـ).

انظر: طبقات الفقهاء ص/۱۰۸، وتهذیب الأسماء واللغات للنووي (۱۹۷/۲،۱۹۸)، ووفیات الأعیان (۲۰۷/۶)، وسیر أعلام النبلاء (۲۰/۱۹،۱۹۷).

قلت: ولابن المنذر ـ رحمه الله تعالى ـ مسائل كثيرة خالف فيها المذهب الشافعي، وقد ذكر السبكي طرفًا منها في طبقاته (١٠٣/٣).

(٣) هو: علي بن عبد الكافي بن تمام تقي الدين السبكي، محدث حافظ أصولي متكلم أديب، ولد بسُبُك من أعمال المنوفية بمصر سنة (٣٦٨هـ)، وتفقَّه على ابن الرفعة، وأخذ الحديث عن الدمياطي. من تصانيفه: «الإبهاج شرح المنهاج للبيضاوي» في أصول الفقه. توفي بمصر سنة: (٣٥٩هـ). انظر: طبقات الشافعية للسبكي (١٣٩/١- ٢٣٤)، والدرر الكامنة (٦٣/٣)، وحسن المحاضرة (٢٢١/١).

قلت: وللسبكي مسائل كثيرة قال: إنه خارج فيها عن مذهب الشافعي، ذكرها عنه ابنه تاج الدين في «طبقاته» (٢٦٦/١٠ - ٢٣٤) مما يدل على أنه يرى جواز الاجتهاد بعد عصر الأئمة الأربعة.

(٤) هو: محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المنفلوطي أبو الفتح، الملقّب بتقي الدين،
 المشهور بابن دقيق العيد، فقيه مجتهد حافظ، ولد سنة (٩٢٥هـ)، رحل في طلب العلم إلى
 الشام ومصر وسمع الكثير، وتبّحر في فنون كثيرة، فكثر عنه الآخذون، من تصانيفه =

والزين العراقي (١)، ونور الدين الموزعي (٢)، وابن الملقّن (٣)، والبلقيني (٤)، وخصوصًا المنقطعين إلى الأثر منهم، - إن سلم صحة انتسابهم - كالأئمة السّتة،

ومن تصانيفه: «التبصرة والتذكرة»، «تنزيه الشريعة المرفوعة»، و«نظم الدرر السنية في السيرة الزكية»، توفي سنة (٦٠/٨). انظر: إنباء الغمر (٥/٠٧)، والضوء اللامع (١٧١/٤)، وحسن المحاضرة (٢٠/١)، وشذرات الذهب (٨٧/٩).

(٢) الموزعي: لم يتبين لي من هو.

(٣) في (ح): «ابن المكقن» وهو تحريف.

وابن الملقن هو: عمر بن على بن أحمد بن عبد الله الأنصاري، التكروري الأصل، المصري الشافعي، فقيه أصولي، محدث حافظ مؤرخ، تفقه على السبكي والعز بن جماعة، وأخذ العربية عن أبي حيان وابن هشام، والحديث من ابن سيد الناس، من تصانيفه: «الإشارات إلى ما وقع للنووي من الأسماء والمعاني واللغات»، «شرح منهاج الأصول للبيضاوي»، «التذكرة في علوم الحديث» و«مختصر مسند الإمام أحمد»، توفي سنة (١٤٨٠هـ).

انظر: إنباء الغمر لابن حجر (٤١/٥)، والضوء اللامع (١٠٠/٦)، وطبقات الشافعية لابن القاضي شهبة (٤٧-٤٧/٤)، وحسن المحاضرة (٤٣٨/١).

(٤) هو: عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، أبو حفص الملقب بسراج الدين، فقيه مجتهد، ولد بمصر سنة (٤٢٤هـ)، وتفقّه على ابن عدلان والسبكي. قال عنه السيوطي في «حسن المحاضرة» (٢٩٩١»): (وانتهت إليه رياسة المذهب والإفتاء وبلغ رتبة الاجتهاد، وله ترجيحات في المذهب خلاف ما رجحه النووي، وله اختيارات خارجة عن المذهب، وأفتى بجواز إخراج الفلوس في الزكاة، وقال: إنّه خارج عن مذهب الشافعي). اهم، وله تصانيف كثيرة في الفقه والحديث والتفسير منها: «حواشي الروضة»، «شرح صحيح البخاري»، «شرح سنن الترمذي»، و«حواشي على كشاف الزمخشري»، توفي سنة صحيح البخاري»، «شرح سنن الترمذي»، و«حواشي على كشاف الزمخشري»، توفي سنة (٨٧٧٨هـ).

وانظر ترجمته في: الضوء اللامع (جـ٨٥/٦ ـ ٩٠)، والبدر الطالع (١/١٠٥).

الكثيرة: «الإلمام في أحاديث الأحكام»، و«الإقتراح في الحديث» توفي سنة (٢٠٧هـ). انظر:
 طبقات الشافعية للسبكي (٩/٧٠ ٢-٤٤٢)، والدرر الكامنة (٩١/٤-٩٦)، وتذكرة الحفاظ
 (١٤٨١/٤)، والبدر الطالع (٢/٢٠ ٢-٣٣٢).

⁽١) هو: عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم الكردي الشافعي، المعروف بالزين العراقي، حافظ محدِّث فقيه، ولد بمصر سنة (٧٢٥هـ)، أخذ الحديث عن جماعة منهم الحافظ العلائي، وتقي الدين السبكي؛ ومن أبرز تلاميذه الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ رحمه الله.

أهل الكتب المشهورة، وابن خزيمة (١)، وابن حِبَّان(٢)، وابن تيميَّة(٣)، وتلميذه

(۱) هو: محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي النيسابوري الشافعي، أبو بكر، محدِّث حافظ فقيه، كان يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان، ولد سنة (۲۲۳هـ)، ورحل في طلب الحديث فسمع الكثير وتفقَّه على المزني والربيع بن سليمان المرادي صاحبي الإمام الشافعي، حدَّث عن البخاري ومسلم وغيرهما، من تصانيفه: «كتاب التوحيد وإثبات صفات الربِّ»، و «المختصر الصحيح»، توفي بنيسابور سنة (۲۱۳هـ).

انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي ص/٥٠٥-١٠٦، وتهذيب الأسماء واللغات (٧٨/١)، وسير أعلام النبلاء (١٩/١-٣٨٨)، وطبقات الشافعية للسبكي (٩/٣-١١٩١١).

ولابن خزيمة ـ رحمه اللَّه تعالى ـ مسائل واختيارات خالف فيها الأَئمة الأربعة؛ منها ما يلي: ١ ـ أنَّ رفع اليدين ركنّ في الصَّلاة.

٢ ـ أنَّ الجماعة شرطٌ في الصلاة.

انظر: المصدر السابق (١١٩/٣).

(۲) هو: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البستي الشافعي، أبو حاتم، محدِّث فقيه، ولد سنة (۲۷هه)، ورحل في طلب العلم إلى العراق والشام والحجاز؛ فسمع من خلائق لا يحصون، وكان ثقة نبيلًا، من تصانيفه الكثيرة: «الثقات»، و«المجروحين»، و«مشاهير علماء الأمصار»، توفي سنة (٤٣٥هـ). انظر: تذكرة الحفاظ (٢٠/٣٠٩٢٩)، والوافي بالوفيات (٢٨٠٣١/٣)، وطبقات الشافعية للسبكي (١٣٥١/٣١).

(٣) ابن تيمية هو: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحُرّاني العلم المعروف المتوفى سنة (٣٧ هـ)؛ وهو أشهر من أن يُعرَّف؛ فقد سارت بأخباره الركبان، وذاع صيته في كل مكان. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ (٤١٩٦/٤)، والبداية والنهاية (١١٢-١٠٩/١)، وفيل طبقات الحنابلة (٣٣٧/١) والدرر الكامنة (١٤٤/١،١٠٠١)، وشذرات الذهب (٨/٤٤).

ولشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ اختيارات وترجيحاتٌ كثيرة خالف فيها مذهب الحنابلة، وأخرى خالف فيها المذاهب الأربعة جميعها؛ منها ما يلي:

 ١- أنَّ الجماعة شرط لصحة الصّلاة، فمن ترك الجماعة بغير عذر لا تصح صلاته. انظر: مجموع فتاويه (٢٣٩/٢٣).

٢- جواز إقدام الحائض على الطواف عند الضرورة، ولا شيء عليها. انظر: مجموع فتاويه
 ٢١٤/٢٦).

٣- يجوز القصر في كل ما يسمى سفرًا قلَّ أو كثر. انظر: مجموع فتاويه (٣٥/٢٤). وللاستزادة في معرفة ترجيحاته راجع إختياراته المعروفة بـ«الاختيارات لشيخ الإسلام ابن تيمية».

ابن القيِّم (١)، وأهل المسانيد كالبزَّار (٢)، وأبي يَعْلَى (٣)، وغيرهما، ومن لا أحصيه. ومصنفاتهم ومذاهبهم مشهورة معروفة. إثما الذين عددتهم على سبيل التمثيل فقط، وإلَّا فأنَّى لي بالاطِّلاع على الجملة، وأقل من هذا يكفي.

فانظر تصرُّفهم في المباحث، وتنقيحهم للمسائل، وتوضيحهم للدلائل تجد التقليد والتمذهب في جانب وعملهم في جانب. فإنَّ الوقوف (٢) على رسم الإمام، فالمحاماة عن (٥) مذهبه ـ كما ذلك معنى التقليد (٦) ـ فالعصبية،

⁽۱) هو: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزَّرعي ثمَّ الدمشقي، المعروف بابن قيَّم الجوزية، فقيه أصولي، حافظ مجتهد، مصنِّف، ولد سنة (۹۹هـ). من شيوخه: ابن عبد الدائم وشيخ الإسلام ابن تيمية. وكان واسع العلم، عارفًا بالخلاف ومذاهب الأسلاف، ملازمًا للعبادة والذكر، وقد أوذي كثيرًا بسبب انتصاره لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّه تعالى، توفى سنة (۵۷هـ).

انظر لترجمته: ذيل طبقات الحنابلة (۲۷-۵۲-۵۷)، والبداية والنهاية (۱۸۸/۱-۹۰)، والبدر الطالع والدرر الكامنة (۲۸۱-۵۰-۳۱)، وشذرات الذهب (۲۸۷/۸-۲۹۱)، والبدر الطالع (۲۳/۲-۱۶۲).

⁽٢) هو: أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، أبو بكر العتكي، المعروف بالبزار، محدَّث حافظ، فقيه مجتهد، ولد بالبصرة سنة نيف عشرة ومئتين، وارتحل في الشيخوخة ناشرًا لحديثه، فحدَّث بأصبهان، وبغداد، ومصر، ومكة والرملة، وأدركه بها أجله فمات بها سنة (٢٩٢هـ). من أشهر تصانيفه: «المسند» المعروف ب«البحر الزخار».

انظر: تاريخ بغداد (٣٣٤/٤)، وسير أعلام النبلاء (٤/١٣) ٥٥٠-٥٥)، والوافي بالوفيات (٢٦٨/٧)، والنجوم الزاهرة (١٧٦-١٧٥).

⁽٣) هو: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي الموصلي صاحب المسند، إمام حافظ مشهور، حدَّث عن أحمد بن حنبل وعلي بن الجعد ويحيى بن معين وغيرهم، قال عنه الذهبي في السير: «وانتهى إليه علو الإسناد، وازدحم عليه أصحاب الحديث» اهم، وعنه حدَّث النسائي، وأبو بكر بن المقريء وخلق كثير غيرهما. كانت ولادته في سنة (٢٠١هه).

انظر: سير أعلام النبلاء (١٧٤/١٤)، وتذكرة الحفاظ (٧٠٧/٢-٧٠٩)، والوافي بالوفيات (٢٤١/٧).

⁽٦) تقدم معنى التقليد في قسم الدراسة. انظر: ص/١٢١.

هما^(۱) بمعزلٍ عن ذلك المسلك الذي سلكه أولئك النفر في مواضع لا أظنُّ حصرها يستطاع، على أنَّهم بين مقلٍ ومكثرٍ، والمجموع واسع جدًّا كما عرَّفناك؛ بحيث يحصل القطع، لا مجرَّد مطلق العلم بصحة ماذكرناه في هذه النكته؛ والممانع جاهلٌ فاليطَّلع، أو مباهتٌ [فلا يلتفت إليه. وإنَّما ذكرنا هذه النكتة لتعلم أنَّ جمود هؤلاء المفتين] (۱)، ومن ضاهاهم من أضرابهم، من غرائب (۱) الطرائف (۱). ويأتي لنا ـ إن شاء الله تعالى ـ نقل ما ذكره الشيخان أبو محمد ابن عبدالسلام (۵) في «قواعده الكبرى» (۱)، والجلال السيوطي (۱) في «حاشية البيضاوى» (۸) وغيرهما،

والبيضاوي هو عبدالله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي الشافعي، عالم بالفقه والأصول، والتفسير والعربية، ولتي القضاء بمدينة شيراز، من مصنفاته: «منهاج الوصول إلى علم الأصول»، و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، و«شرح مصابيح السنَّة للبغوي» سمَّاه «تحفة الأبرار». اختلف في تاريخ وفاته، فقيل في سنة (١٩٩١هـ)، وقيل: (٩٨٥هـ).

⁽١) لعلُّ مرجع الضمير في قوله: «هما» إلى التقليد والعصبية.

⁽٢) ما بين المعقوفتين سقط في (ح) و(هـ).(٣) في (ح) و(هـ): «من غريب».

 ⁽٤) في (ح) و(هـ): «الظرائف».

⁽٥) هو: عزَّ الدين بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي ثمَّ المصري، الملقب بسلطان العلماء، من أكابر فقهاء الشافعية. برع في الفقه والأصول والعربية، من شيوخه: ابن عساكر والآمدي؛ وتتلمذ عليه جماعة منهم ابن دقيق العيد، من تصانيفه الكثيرة: «قواعد الأحكام الكبرى»، و«الغاية في اختصار النهاية»، توفي سنة (١٦٥هـ). انظر: البداية والنهاية (١٩٥/١٣)، وطبقات الشافعية للأسنوي (١٩٧/٢)، وحسن المحاضرة (١٩٧/٢) وشذرات الذهب (٢٢/٧).

⁽٦) انظر الصفحات: (٥٢ - ٤٥٤) من النص المحقق.

⁽٧) هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد بن خليل السيوطي المصري الشافعي، المعروف بجلال الدين السيوطي، صاحب التصانيف الكثيرة، عالم مشارك في كل الفنون، وقد ادعى الاجتهاد لنفسه وردَّ على القائلين بانقطاعه في العديد من كتبه، تتلمذ على السخاوي والبلقيني وابن جماعة، كانت ولادته بالقاهرة سنة (٩١٩هـ). انظر: الضوء اللامع (٢٥/٤-٧٠)، وحسن المحاضرة (٣٤٥-٣٤)، والبدر الطالع (٣٤٥-٣٢٥).

⁽A) بهامش (هـ): (في حاشيته على البيضاوي».

مًّا يشهد شهادة صدقٍ على ذلك؛ اللهمَّ إلا أن نسهو^(١) عن إيراده، فجلَّ من لا يسهو، وهو معروف، وإنَّما أقول لعلَّ ذكره فيما يأتي أنسب، لذكر/ ما يقابله من كلام هذه الجماعة. واللَّه أعلم.

وإن قصدوا بإيراد تلك النُقول من فروع مذاهبهم: الإفصاح على المخالف، والاستظهار على ضعف مقالته ـ كما هو ظاهر تشاغلهم بتعيين تلك الكتب المنقول منها، وأنَّها شاهدة عليه بجواز ما منعه (٢) ـ فهذا لا يليق إلَّا بالقصور المتناهي، والنظر الركيك الواهي (٣).

وأمًّا مخالفهم فيقول من مثل هذا فراري، وليس إلَّا إلى حكم اللَّه ورسوله سكوني وقراري، ولست من تحشيد هذه الأقوال في شيء، والأمر عندي من اللَّه على خلافها، وقاض عليها بالفساد، فلو آثرتها عليه لنأيت عن مناهج العقلاء فضلًا عن مدارج الفضلاء. وليس [سبيل](1) من تصدَّى لمثل ما تصدَّيتم أن يتشاغل بنقل تفريعات(٥) المذهب؛ لأنَّ من فعل هذا فقد أبان عن لبُه(٦)،

⁼ انظر: طبقات الشافعية للسبكي (١٥٧/٨)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢/٠٠-٥١)، ومعجم المؤلفين (٢٦٦/٢).

وحاشية السيوطي على البيضاوي هي شرح لكتاب البيضاوي المعروف بـ«منهاج الوصول» وهو في أصول الفقه الشافعي. ولم أقف عليها.

⁽١) في (ح): «تسهو» وهو خطأ.

⁽٢) مراد المؤلف بذلك العلماء الصدور الذين أوجبوا على الإمام المهدي العباس هدم المشاهد والقباب التي بنيت على القبور بأرض اليمن؛ لأنَّ هؤلاء المقلَّدة قد تشاغلوا بالردِّ عليهم في تلك الأجوبة كما تقدَّم بيان ذلك مفصَّلاً في سبب تأليف هذا الكتاب. انظر: ص/ ٢٦- ٣٠٠.

⁽٣) في (ح) و(هـ): «وسيعهم والنظر الركيك الواهي».

⁽٤) كلمة [سبيل] ساقطة من (ح).

⁽٥) في الأصل: «تفريقات» وهو تصحيف، وفي (ح): «تعريفات» وهو خطأ، والتصويب من (م) و(هـ).

⁽٦) في (ح) و(هـ): «عزلته» وهو خطأ. وفي (هـ) صحح الهامش.

والمقصود أعرب عن فساد عقله. وقد ألح إلى هذا المعنى الشيخ محمد حامد الفقي ـ رحمه الله ـ حيث زاد في مطبوعته كلمة «فساد» بعد كلمة «عن» فصار الكلام: «عن فساد لبه» وذلك لتوضيح المعنى.

وأغرب(١)؛ وما كان هذا منكم حسنًا، وكتب النظر وأسفار الباحثين المعرِّفة بما ينبغي في ذلك بين أظهركم، ورجمًا تقرأونها بكرةً وعشيةً، ولا يحملكم ضعفُ الرأي، وفاسدُ التخيُّل أن تحكموا على أنفسكم أو غيركم بعدم التَّأهل؛ فهذا بعينه هو الإفلاس، لأنَّه اتُّخِذ ذريعة إلى الإلباس، وَمَنْع ما هو من رحمة اللَّه متيسِّرٌ لكثيرٍ من النَّاس. ولو كان أسلافكم ـ رضى اللَّه عنهم ـ قصارى مساعيهم هذه الطريقة التي سلكتم، وهي التكثُّر(٢) بنقل نصوص فروع المذاهب، والقول بأنَّهم لا يستطيعون أخذ حكم من دليله: لما اهتدوا إلى تلك المعارف، ولا أحسنوا إقامة حجة لهم، أو على خصومهم في دين، أو معاملة. ولقد كان لكم عن إمتطاء (٣) تبج (٤) هذا مندوحة، وشيمة عند ذوي النُّهي سنية ممدوحةً/؛ إذ هذا التحصيل غايته (٥) تعطيل، وكأنَّه بقى لديكم من محض الفطرة إثارةٌ ألقت في البال إشارة طَيْفٍ أَنَّ نقل المذهب ما يغني عنكم، لكنَّه خيالٌ مارٌ (٦)، فقال: لابدُّ من غير هذا فطفقتم تقولون: قال رسول الله، لقول رسول الله ﷺ من غير إتقانٍ، إعطاءً لذلك الطيف حقَّه، وجعلتم ذلك في(٧) كلام المذهب المحصَّل كالدخيل والتابع، وما قادكم إليه إلّا احتراك عرق (٨) الفطرة، وإلا فالأصل الذي هو امتناع أخذ الحكم من دليله قاض بغدم (٩) التعرُّض (١٠) لهذه الجهة بالأصالة، فلعلكم ـ والله يلهمكم . نسيتم عهود الحِمَى (١١).

(١) في (هـ): «وأغرب بهما». (٢) في (م): «التكثير».

⁽٣) في (ح): «امتظاء».

والامتطاء هو اتخاذ الشيء مطيةً. انظر لسان العرب (١٣٥/١٣) مادة «مطي».

⁽٤) في (م): «امتظابج» وقد صححت في الهامش، وأشير فيه إلى معناها.

وثبج كل شيء ـ كما في اللسان (٨٠/٢) ـ معظمه ووسطه وأعلاه.

⁽٥) في (ح): «غاية».(٦) غير واضحة في (م).

⁽٧) في (م): «من».

⁽٨) عرق: أي أصل، والجمع أعراق. انظر: لسان العرب (١٦٠/٩) مادة «عرق».

⁽٩) في (م): «لعدم». (٩) في (هـ): «التعريض».

⁽١١) الحمى: هو ما يدافع ويحامي عنه. انظر: لسان العرب (٣٤٨/٣) مادة (حما).

الفصل الثالث

فصل

ومن ذلك أنّا تصفَّحنا^(۱) أوراقهم هذه فوجدنا^(۲) لباب تحقیقها^(۳) دعاوی تعاقب أخواتها، وبراهینها عیون ذواتها، ثمَّ یرتّبون^(۱) المقاصد علی ذلك الخطأ المتباعد، حتی جعلوا هدم القباب والمشاهد أذیة لأولیاء الملیك^(۱) الواحد. وهل یقال لمن أطاع اللّه ورسوله فیما أُمِرَ به: آذیت وليَّ الله؟ (و کیف تکون [له]^(۱) الولایة^(۷)، وهو یؤذیه حکم^(۸) المؤلی)^(۹)؟.

وليت شعري كيف أمرهم يكون إذا (۱۰) لم يرعهم إلَّا نزول الإمام الأطهر (۱۰)، وصاحب السبق (۱۲) الأشهر ـ كرَّم اللَّه وَجْهَه (۱۳) ونضَّر (۱۱) ـ بساحتهم يقول: «بعثنى رسول اللَّه ﷺ وآله أن لا أدع قبرًا مشرفًا إلَّا سويته، ولا تمثالًا إلَّا

⁽١) في الأصل: «تصحفنا» وهو خطأ، والتصويب من بقية النسخ.

⁽٢) في (هـ): «فوجد». (٣) في (ح): «تحققها».

⁽٤) في (م): «ترتبون» وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (ح) و(هـ).

⁽٥) في (ح): «الملك». (١) كلمة [له] ليست في (م).

⁽٧) في (ح) و(هـ): «وكيف يكون ولي الله؟».

⁽٨) في (ح) و(هـ): «أمر».

⁽٩) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

⁽١٠) في (م): «إذ». (١١) في (ح) و(هـ): «الأظهر».

⁽۱۲) في (ح): «السيف».

⁽١٣) تخصيص علي بن أبي طالب رضوان الله وجهه عند ذكره لا دليل عليه، فالأولى تركه تأدُّبًا مع بقية الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، ومخالفة لأهل الأهواء والبدع.

قال ابن كثير ـ رحمه الله تعالى ـ: «بل المنبغي التسوية بين الصحابة في ذلك، فإنَّ هذا من باب التعظيم والتكريم، فالشيخان وأمير المؤمنين عثمان أولى بذلك منه ـ رضي الله عنهم أجمعين». أهـ [تفسير ابن كثير ٩٥/٣-٤٩].

وقد ذكر العلامة بكر بن عبد اللَّه أبو زيد ـ حفظه اللَّه تعالى ـ هذه العبارة في معجم المناهي اللفظية؛ لما فيها من مجارات أهل البدع كالرافضة. انظر: معجم المناهي اللفظية ص/٤٥٤. (٤) في (هـ): «ونظَّر».

طمسته»(۱)؟.

فعلى الذي نشاهد من حالهم كأنًا بهم وقد ثاروا ذلك المثار، وأخذوا لتلك المعاقل بالثأر، وأرجعوه القهقرى (٢)، وتركوه زاحفًا على الوراء. وقالوا: أذيةٌ لأولياء الله، ورأيٌ مزدرى (٣)؛ فالأمر الآن هو ذاك بعينه، ما الذي ترك النّاس سدىً؟ أو نسخ معالم الهدى؟.

٢٦ ثمً / كيف الخطب لديهم في هذه الأبنية على الأموات، المعدَّة للتلاوة (٤) والصلوات (٥)،

(١) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، (٦٦٦/٢) حديث رقم (٩٦٩) عن أبي الهيَّاج الأسدي، ولفظه: قال لي علي بن أبي طالب ﷺ: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: «أن لا تدع تمثالًا إلا وطمسته، ولا قبرًا مشرفًا إلا وسويته».

(٢) القهقرى: ضربٌ من الرجوع، وهو الرجوع إلى الخلف. انظر: لسان العرب (١١/٣٣٥) مادة «قهقر».

(٣) في (م): «من درى» وهو خطأ.

- (٤) قصد القبور لتلاوة القرآن عندها أمرٌ لا يسوغ، بل هو من البدع المنكرة لأنَّه لم يعهد عن السلف الصالح من الصحابة والتابعين، وهو داخل في معنى اتخاذ القبور مساجد. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأمَّا جعل المصحف عند القبور لمن يقصد قراءة القرآن هناك، وتلاوته فبدعة منكرة، لم يفعلها أحدٌ من السلف، بل هي تدخل في معنى اتخاذ المساجد على القبور، وقد استفاضت السنن عن النَّبي عَلَيْ في النَّهي عن ذلك». [مجموع الفتاوي على القبور، وانظر: المصدر نفسه (٢١٧/٢٤)، واقتضاء الصراط المستقيم (٢١٧/٢٤)، والمغنى لابن قدامة (٢١٧/٢٥).
- (٥) الصلاة عند القبور منهي عنها، لأنها من وسائل الشرك وذرائعه، وهي داخلة في معنى اتخاذ القبور مساجد، وقد تواترت النصوص عن النبي في النبي على في النبي عن الصلاة عند القبور، وإليها مطلقًا، واتخاذها مساجد؛ فمن ذلك قوله في الله القبور، ولا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها». خرَّجه مسلم في كتاب الجنائز (٢٦٨/٢) رقم (٩٧٢)، وقوله في الأرض كلها مسجد إلَّا المقبرة، والحمام». خرَّجه أحمد في المسند (٩٧٦، ٢٠)، وأبو داود في السنن (١٩٧١) برقم (٤٩٢)، وحكم عليه العلامة الألباني ـ رحمه الله ـ في صحيح الجامع الصغير (٩٧٦) حديث رقم (٢٧٦٤) بأنَّه صحيح.

قال ابن قدامة في المغني (٤٤١/٣) ـ معلِّلًا ما جاء من النَّهي عن الصلاة عند القبور ـ: (لأنَّ تخصيص القبور بالصلاة عندها يشبه تعظيم الأصنام بالسجود لها، وقد رُوِّينا أنَّ ابتداء =

المشتملة على المحاريب والفُرُسُ() والسُّرج ($^{(1)}$) وسائر الآلات إذا أتاهم في شأنها ($^{(7)}$) رسول صاحب الوحي المنزَّل، والهدي السوي الأعدل، يقول: بعثني لإزالة ما $[قد]^{(3)}$ تقدَّم إليكم بالنَّهي عنه، من اتِّخاذ القبور مساجد، ورواه لكم عددٌ من صحابته الجلَّة الأماجد ($^{(9)}$)، وقد أكَّد اللَّه عليكم في الإجابة له ولرسوله ($^{(7)}$)، فماذا أنتم صانعون $^{(9)}$.

وأمًّا إيقاد الشرج فبالإضافة إلى كونه من إضاعة المال فهو من البدع، لما فيه من التشبه بالمجوس عبدة النَّار. قال ابن حجر الهيتمي الشافعي في «الزواجر عن اقتراف الكبائر» (١٦٦/١): (صرَّح أصحابنا بحرمة السراج على القبر وإن قلَّ، حيث لم ينتفع به المقيم ولا الزاير، وعلَّلوه بالإسراف وإضاعة المال، والتشبه بالمجوس، فلا يبعد حينئذ أن يكون كبيرةً). وانظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢٧٧/٢)، وإغاثة اللهفان (٢٢٣/١)، وأحكام الجنائز للألباني ص/٢٩٤.

(٣) في (ح): زيادة كلمة «عن» بعد كلمة «شأنها» وهي مقحمة.

(٤) كلمة [قد] ليست في (ح) و(هـ).

[الأنفال: ٢٤].

⁼ عبادة الأصنام: تعظيم الأموات باتخاذ صورهم ومسحها والصلاة عندها). اهد وانظر: مجموع الفتاوي (۲۷۷/۲-۲۷۸)، واقتضاء الصراط المستقيم (۲۷۷/۲-۲۷۸)، والاستغاثة المعروف بالرد على البكري (۲۲۲/۲)، وإغاثة اللهفان (۱۱/۱۱-۲۱۲).

⁽١) في الأصل و(هـ): «الفراش» والمثبت من بقية النسخ أنسب للسياق.

⁽٢) جعل المحاريب والفرش والشرج في المقابر من الزينة المحرمة؛ وذلك لما فيه من السرف والتبذير، وإضاعة المال، وقد نهى الله ورسوله على عن إضاعة المال كما جاء عن النبي على الحديث: «إنَّ الله كره لكم قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال» أخرجه البخاري في صحيحه (جـ١٤٤٧) رقم (١٤٤٧).

⁽٥) لعلَّ المؤلف ـ رحمه اللَّه ـ يشير إلى قوله ﷺ: «قاتل اللَّه اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» أنبيائهم مساجد»، وفي رواية: «لعن اللَّه اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» أخرجه البخاري في صحيحه (جـ٢/٢) حديث رقم (١٣٣٠)، ومسلم في صحيحه (٣٧٦/١)

مفاسد البناء على القبور

وهذا كلَّه بالنظر إلى نفس البناء على القبر لا إلى ما ترتب عليه، وعلى إحياء هذه المشاهد من كَلْمِ الإسلام، وفق و(١) عين شريعة المختار التَكَيِّكُلْ، وما يقع في الزيارات من أنواع المفاسد والمنكرات، كترك الصلوات (٢) المكتوبة؛ ويقولون أو قائلهم (٣): قد حمَّلوا الوليَّ، أو حملها عنهم (٤)، واختلاط الرجال والنساء (٥) وأرباب الملاهي، واتِّخاذ الزينات، والمجاهرات، والمخالفات لله التي لا طمع في حصرها في الرقاع؛ وكيف وقد امتدت في أقطار البسيطة على ما فيها من

⁽۱) في (م): كتبت «وفقيء».

⁽٢) في (م): «الصلواة» بالتاء المربوطة.

⁽٣) لعلّ المراد: «أو يقول قائلهم».

⁽٤) قد علم بالاضرار من دين الإسلام: أنَّه لا يتحمل أحدٌ ذنب أحدٍ فعله لقوله تعالى: ﴿وَلَا لَوْرَدُ وَازِرَةٌ وِنْدَ أُخْرَئُ ﴾ [النجم: ٣٨].

قَالَ ابن كثير ـ رحمه الله تعالى ـ في تفسير هذه الآية: (أي كل نفس ظلمت نفسها بكفر أو شيء من الذنوب، فإنَّما عليها وزرها، لا يحمله عنها أحدٌ كما قال تعالى: ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَى حِمْلِهَا لَا يُحْمَلُ مِنْدُ شَيِّهُ وَلَوْ كَانَ ذَا قُـرُيَنَ ﴾. [تفسير ابن كثير (٧٤ ٩٠٤ - ٢٦٠)].

قلت: وهذا أشد امتناعًا إذ مقصود قائله أنَّ الميت يتحمل عن الحي، لأنَّه إذا كان الحي لا يتحمل عن الحي فكيف بالميت وقد انقطع عمله؟.

وقولهم: إنَّ الولي يتحمل عنهم ما اقترفوه من الذنوب والمعاصي بسبب الزيارة لمشهده هو من جنس قول النصارى أنَّ رهبانهم يملكون لهم صكوك الغفران. فيا لعظم المشابهة بين عباد القبور وعباد الصلبان، وهذا من أعظم دلائل نبوة النبي عليه الصلاة والسلام حيث قال: «لتتبعنَّ سنن من كان قبلكم شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع، حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه. قلنا: يا رسول الله: اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟». أخرجه البخاري في صحيحه (جـ١٧٤/٤)، حديث رقم (٣٤٥٦).

وعلة قولهم: إنَّ الميت يتحمَّل عنهم ذنوبهم: هو اعتقادهم أنَّه يعلم ذنوبهم، ويقدر على غفرانها.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومنهم من يظن أنَّ الرسول أو الشيخ يعلم ذنوبه وحوائجه، وإن لم يذكرها، وأنَّه يقدر على غفرانها، وقضاء حوائجه، ويقدر على ما يقدر عليه الله. وهؤلاء قد رأيتهم، وسمعت هذا منهم، ومنهم شيوخ يُقتدى بهم، ومفتون، ومدرسون». انظر: تلخيص الاستغاثة ص/٣٦.

⁽٥) في (م): «بالنساء».

الاتساع؟ فما ترى (١) هنالك من نسيان الله ونبذ عهوده، وتعدَّي حدوده (١). ولعمر الله من رضي بقاء هذه الرسوم شارك في ذلك (الخطب) (١) المشوم (١)، إلَّا متبرِّمٌ (٥) لله من هذه الأحداث، وغائر [لله] (١) ممَّا حلَّ بدينه من خطوب هذه الأبنية، وزوَّار الأجداث الذين أعطوها حقَّ من (٧) هو أحقُّ أن يدعى ويستغاث، وانهمكوا في صنوفٍ من نُكْرِ الأعمال، وجسائم الأخباث.

ومن السنة قوله ﷺ: 'سَتكون أمراء، فتعرفون وتنكرون، فمن عرف برء، ومن أنكر سلم، ولكن من رضي وتابع». خرَّجه مسلم في كتاب الأمارة (١٤٥٠/٣) رقم (١٨٥٤). قال النووي في شرح صحيح مسلم ج٢٦/١٦؛ (وقوله ﷺ: (ولكن من رضي وتابع، معناه: ولكن الإثم والعقوبة على من رضي وتابع. وفيه دليل على أنَّ من عجز عن إزالة المنكر لا يأثم بمجرد السكوت، بل إثما يأثم بالرضى به، أو بأن لا يكرهه بقلبه، أو بالمتابعة عليه». انتهى.

⁽١) أي «فما أكثر ما ترى» كما ينّ في المطبوعة بزيادة «أكثر ما» بعد كلمة «فما».

⁽٢) ومن أعظم المفاسد المترتبة على البناء على القبور: ما يقع بسببها من الفتنة بالمقبورين، وصرف أنواع من العبادات لهم، كالدعاء والنذر والذبح، وكالطواف حولها، والعكوف عندها لطلب الحوائج، ودفع الكرب والعوائق، وذلك لأنَّ كثيرًا من الجهَّال والعوام يعتقدون أنَّ من بنيت على قبره قبةٌ، أو شيَّد عليه ضريحٌ فهو ولي صالح ينفع ويضر، ويعطي ويمنع، نسأل الله اللطف والعافية.

⁽٣) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

⁽٤) كذا في جميع النسخ، وهي على الرسم الإملائي القديم تحتمل «المشؤوم» كما في المطبوعة، وتحتمل أيضًا: «المشوم». والمشوم بمعنى الأسود. يقال شوم الإبل أي سُودها. انظر: لسان العرب (٢٦/٧)مادة «شيم». وكلا الاحتمالين متوجه هنا، والله تعالى أعلم. التعليق: وذلك لأنَّ الراضي بالمنكر يستوي مع فاعله في الإثم والعقوبة، ويدل لذلك من القرآن قوله تعالى في شأن ثمود قوم صالح عليه السلام: ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَمَ قَرُوهَا ﴾ [الشمس: ٤١] فنسب الله تعالى عقر الناقة إليهم جميعًا مع أنَّ العاقر واحد، كما دلَّ عليه قوله تعالى في السورة نفسها: ﴿ إِذْ اَنْبَعَتُ أَشْقَاهَا ﴿ ﴾.

⁽٥) بهامش (م): «متبرءً».

 ⁽٦) لفظ الجلالة في الأصل كتب في أعلى السطر بخط المؤلف، وهو ليس في (ح) و(ه).
 (٧) في (ح): «ما».

وأنتم معشر المفتين أترضون لأنفسكم أن تلقوا اللَّه بشيءٍ من إشادة هذا/ البنيان فاستعدُّوا للسؤال فللأعمال ديَّان.

اللهم فهذه براءة إليك ممّا تكاد^(۱) السّموات يتفطَّرن منه، وتنشق الأرض، وتخرُّ الجبال هدَّا؛ أتتنا المناهي عن رسولك في هذا الباب كأنَّها رأي عين في سدِّ ذرائعه، وهدِّ شرائعه، وطمس رسومه وشنائعه، ثمَّ عمد قومٌ أضاعوا عهد التحقيق، ولم يراعوا مشاعر^(۲) تأديبك وتعليمك التي تهدي إلى سواء الطريق، فانتصبوا لرفع رآيات سوء هي مخفوضة معزولة بحكمك الوثيق، وإلَّا فكل من أمن بك، وعقل عنك، وتحقق بمعرفة دينك، لا يجهل ما في طيِّها من عظيم المشاقة لك ولرسولك.

اللهم فمن زعم عليك أنَّك رفعت شأن القباب والمشاهد والزيارات المعروفة من هذه الطوائف، ومواطن الأموات، وجعلتها ترياقًا (٣) لقضاء الحوائج، ومثابةً للناس وأعيادًا لهم، وزعم على سلفنا الصالح (٥) من أمَّة نبيك الأكرم:

⁽۱) في (ح): «يكاد». (٣) في (ح) و(هـ): «شيئًا عن».

⁽٣) الترياق: بكسر التاء، كلمة فارسية معربة. وهو دواء السموم. انظر: لسان العرب (٣١/٢) مادة «ترق».

وقد اشتهر عند بعض القبوريّة القول بأن قبر فلان "الترياق المجرَّب". ومعنى الترياق المجرَّب: أي أنَّه مجرب في قبول الدعاء عند قبره، وانتفاع من يتبرك به. انظر: إقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٩٠).

وهذا من تُرّهات الصوفية وتخريفاتهم، واعتقاداتهم الباطلة في أهل القبور؛ إذ لا مزية في الدعاء عند القبور، بل تحري الدعاء عندها من البدع الذميمة التي كرهها السلف الصالح، كما سيأتي بيان ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

يقول الشيخ سليمان آل الشيخ في «تيسير العزيز الحميد» ص/٣٣٤: «ومنها ـ أي من مفاسد البناء على القبور ـ تحري الدُّعاء عندها، ويقولون: من دعا عند قبر فلان استجاب له، وقبر فلان الترياق المجرّب؛ وهذا بدعة منكرة». انتهى، وانظر: مجموع الفتاوي (٢٧١/٢٧).

⁽٤) مثابة: أي مرجعًا. ومنه قوله في شأن البيت الحرام: ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَاسِ وَأَمَّنَا﴾. انظر: لسان العرب (١٤٥/٢) مادة «ثوب».

⁽٥) اختلف العلماء في تحديد مفهوم السلف زمانًا على عدة أقوال:

أنَّهم دانوا بذلك، أو بذرة منه اتِّباعًا لأمرك، ورضى بحكمك، وصار من غاية سعيه [زيادة](١) ازدراع هذه المفاسد(٢)، وإيقاد نيرانها، فاحكم بيننا وبينه بالحق، وأنت خير الحاكمين.

القبوريون أبدلوا الزيارة الشرعية للقبور بضدها فإنَّ القوم قد أبدلوا ـ وأنت أعلم ـ رسوم شرعك بسواها، واستولى اللعين على فطرهم فثناها عن الهدى ولواها، وسوَّل لهم أن يبدلوا الزيارة التي شرعتها للإذكار (٣) والاستغفار والاعتبار (٤) بضدِّها، من التضرُّع عند القبر،

الأول: أنَّهم الصحابة فقط.

الثاني: أنَّهم الصحابة والتابعون. وإليه ذهب أبو حامد الغزالي.

الثالث: أنَّهم من عاشوا في القرون الثلاثة الأول من الصحابة والتابعين وتابعيهم. وإلى هذا القول ذهب كثيرٌ من أهل العلم كالإمام الشوكاني والسفاريني، وإليه يومئ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن رجب الحنبلي.

انظر: الثمر الداني لعبد السميع الأبي ص/٢٤، وإلجام العوام عن علم الكلام للغزالي ص/٥٣، والتحف في مذهب السلف ص/٢٣، ومنهاج السنة (٢٨٦/٧)، (٢٨٦/٥)، وفضل علم السلف على الخلف ص/٢٨، ولوامع الأنوار البهية (٢/٠١٠١).

والراجح من هذه الأقوال أنَّهم أصحاب القرون الثلاثة الأول من الصحابة والتابعين وتابعيهم، لقوله ﷺ: «خير الناس قرني، ثمَّ الذين يلونهم، ثمَّ الذين يلونهم، ثمَّ الذين يلونهم، ثمَّ يجيء قومِّ تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته». خرَّجه البخاري في صحيحه (جـ٢٢٩/٤) حديث رقم (٣٦٥١).

يقول ابن رجب الحنبلي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ: «وفي زماننا يتعين كتابة كلام السلف المقتدى بهم إلى زمن الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد، وليكن الإنسان على حذر ممَّا حدث بعدهم». [فضل علم السلف على الخلف ص/١٣].

- (١) كلمة [زيادة] سقط في (هـ).
- (٢) لعل المقصود زرع هذه المفاسد وتغلقلها في القلوب.
 - (٣) في (م) و(هـ): (للاد كار».
- (٤) هذه هي الزيارة الشرعية للقبور؛ وذلك لأنَّ مقصود الزيارة للقبور شيئان: الأول: راجعً للزاير الحي وهو الاعتبار وتذكر الآخرة كما جاء في الحديث عن النَّبي ﷺ: «زوروا القبور فإنَّها تذكركم الآخرة». خرَّجه ابن ماجة في سننه (١٠٠١) حديث رقم (١٥٦٩). وعند أبي داوود في السنن (١٥٨٣): «فإنَّ في زيارتها تذكرة». وعند مسلم: «فإنَّها تذكر الموت» [صحيح مسلم، كتاب الجنائز (٢٧١/٣) رقم (٩٧٦)].

والرقص^(۱) واللهو، وإبداء الفاقة والافتقار وأنواع الفجور/ والهتف والتملُّق، والتأدُّب مع الرمم^(۲)، والحكم لها بنفع وإضرار.

وكيف لا؟ وقد أصَّلوا أنَّ لها التصرُّفَ والتَّصريفَ في البادِينَ والحضَّار (٣)، وصاروا يستمدون من نفحاتهم جسائم الآمال، ويضربون قباب الطلبات بفناء أعتاب قباب الأموات، يا بئس الأعمال.

فمن الذي بوَّأكم هذه المشارع، وسنَّ لكم هذه الآداب والشرائع؟ ووضع لكم هذه الرسوم التي تبعتم آثارها؟ فأتونا بسلطانٍ مبينِ (نتَّبعه ونشكر لكم إن كنتم صادقين) (أنَّ)، أو فامحوا عنكم ـ عافاكم اللَّه ـ عارها، وحاشا لله أن نقول لكم ـ إن أتيتم بحجة بيِّنة ـ: دعونا، فقد صرَّح الشيخ بخلافها؛ لأنَّ ذا من الحيف بكان.

ثمَّ اللهمَّ إنَّ القوم أبدلوا مناهي رسولك، الذي جعلته العصمة من الضلال عن

⁼ والثاني: راجعٌ للميت المزور: وهو الإحسان إليه بالدعاء له والاستغفار.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «... أنَّ الزيارة التي أذن فيه الرسول على وندب اليها أو فعلها مقصودها نفع الميت، والإحسان إليه بالدعاء له والاستغفار، ولم يكن مقصودها: أن تعود بركة الميت المزور على الحي الزاير، ولا أن يدعوه ويسأله ويستشفع به». [كتاب الرد على الأخنائي ص/ ٣٤١]

وانظر: إغاثة اللهفان (١/٥/١، ٢٤٦)، والزيارة الشرعية والشركية للبركوي ص/٢٢-٢٣.

⁽١) في (ح): «الرفض» وهو تصحيف.

⁽٢) مقصود المؤلف من التأدب مع الرمم هنا الأدب الممنوع شرعًا من تعظيم أصحاب القبور والغلو فيهم؛ وذلك بإظهار الخشوع والخضوع عند قبورهم، كما هو صنيع كثيرٌ من الجهال حيث ترى أحدهم يخشع أمام القبر، ويخضع بين يدي صاحبه أشدٌ من خشوعه وخضوعه في الصلاة بين يدي خالقه.

⁽٣) في (ح): «الحاضرين» وقد صححت في الهامش.

والمقصود: زعموا لها التصرُّف والتصريف في جميع طبقات الناس بادِيهم وحاضرهم.

⁽٤) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

البناء على القبور، وتشريفها (١)، وتجصيصها (٢)، والكتابة عليها (٣)، وجعلها مساجد (٤)، وما جاء من النّهي عن اتّخاذ قبره عيدًا (٥) بأضدادّها؛ فبنوا، وشرَّفوا،

- (١) تشريف القبور قد دلَّ على النهي عنه حديث أبي الهيَّاج الأسدي أنَّه قال: قال لي علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنه: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول اللَّه ﷺ: ﴿ أَن لا تدع تمثالًا إلَّا طمسته، ولا قبرًا مشرفًا إلَّا وسويته ﴿ .خرَّجه مسلم في كتاب الجنائز، (٢٦٦/٢) حديث رقم (٩٦٩).
- (٢) النهي عن تجصيص القبور ورد عن النَّبي ﷺ كما في حديث جابر: «نهى النَّبي ﷺ أَن يجصَّص القبر، وأن يقعد عليه، وأن يبنى عليه». خرَّجه مسلم في كتاب الجنائز (٢٧٧/٢) رقم (٩٧٠)، وأبو داود في السنن (٣٢٢٥) حديث رقم (٩٧٠).
- (٤) وقد تواترت الأحاديث عن النّبي ﷺ في النّهي عن اتخاذ القبور مساجد، ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «ألا وإنّ من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإنّي أنهاكم عن ذلك». خرّجه مسلم في كتاب المساجد (٣٧٧/١) رقم (٣٣٠)، وقوله ﷺ: (لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد قالت عائشة ـ رضي الله عنها ـ: ولولا ذلك لأبرزوا قبره، غير أنّي أخشى أن يتخذ مسجدًا». خرّجه البخاري في كتاب الجنائز (جـ٢/٢١) حديث رقم (١٣٣٠)، ومسلم في كتاب المساجد (٢٩٦٠) رقم (٢٩٥).
- (٥) قد ورد النَّهي عن اتخاذ قبره عَلَيْ عيدًا كما في حديث أبي هريرة الله قال: قال رسول الله على: «لا تجعلوا بيوتكم قبورًا، ولا تجعلوا قبري عيدًا، وصلوا علي فإنَّ صلاتكم تبلغني حيث كنتم». خرَّجه أحمد في المسند (٣٦٧/٢)، وأبو داود في السنن (٣٤/٢) رقم حيث كنتم». قال الألباني ـ رحمه الله ـ في أحكام الجنائز ص/٢٨: هو صحيح بما له من طرق وشواهد. انتهى.

والعيد: هو من العود بتكرار الزيارة للسلام أو العبادة. قال شيخ الإسلام في «اقتضاء الصراط المستقيم» (٦٦٥/٢) ما نصه: (والعيد إذا جعل اسمًا للمكان فهو المكان الذي يقصد الاجتماع فيه، وانتيابه للعبادة عنده، أو لغير العبادة، كما أنَّ المسجد الحرام ومنى ومزدلفة وعرفة جعلها الله عيدًا، ومثابة للناس يجتمعون فيها، وينتابونها للدعاء والذكر والنسك، وكان للمشركين أمكنة ينتابونها للاجتماع عندها؛ فلمًا جاء الإسلام محى الله ذلك كله. وهذا النوع من الأمكنة يدخل فيه قبور الأنبياء والصالحين التي يجوز أن تكون قبورًا لهم، =

وجصَّصوا [وكتبوا]^(۱)، وجعلوها أعيادًا ومساجدَ، كأنَّه ﷺ أغراهم بذلك لا سوى، بل لو كانوا مأمورين بذلك لما حفظوه، ورعوه كما هم الآن بشهادة المناهي في هذه المسألة إذ^(۱) أضيعت، وشهادة غيرها في غير هذا الباب ممَّا لا يحوج إلى شرح.

وليتهم اقتصروا على هذه المخالفات، بل جاوزوا فيما ينسيها إلى أضعاف مضاعفات؛ واقتدت [العامَّة] بن تخيَّلُوا عنده علمًا، وهو في العدد منهم، لا يملك رأيًا، ولا عقلًا للحقائق، ولا فهمًا؛ فهو معهم في باطل لغوهم، وشاهد مجالس إفكهم وإثمهم ولهوهم، لا يهدي ولا يهتدي، ولا تراه في طلب العلم صِدْقًا يروح و[لا] (٢) يغتدي.

حتى إنَّا وجدنا في أفعالهم لدى هذه المشاهد صنيعَ الجاهلية عند بيوت^(٧) الأوثان، وزيادة غلوِّ على من ضادَّ اللَّه ورسوله باتِّخاذ إلهِ ثانِ^(٨). فإنَّا سمعنا اللَّه

المتأخرون زادوا على شرك شرك المتقدمين.

= بتقدير كونها قبورًا لهم. بل وسائر القبور أيضًا داخلةٌ في هذا). انتهى.

کلمة [وکتبوا] سقط في (ح).
 کلمة [وکتبوا] سقط في (ح).

(٣) في (ح): «ينسيئها». (٤) كلمة [العامَّة] ساقطة من (ح).

(٥) غير منقوطة في الأصل و(ح)، وفي (م) و(هـ): «يخيلوا» والمثبت هو الصواب.

(٦) كلمة [٧] ساقطة من (ح). (V) في (ح): «ثبوت» وهو خطأ.

(٨) يقول شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب ـ رحمة الله تعالى ـ: (فاعلم أنَّ شُرك الأولين أخفُ من شرك أهل وقتنا بأمرين، أحدهما: أنَّ الأولين لا يشركون ولا يدعون الملائكة أو الأولياء أو الأوثان مع الله إلا في الرخاء، وأمَّا في الشدة فيخلصون لله الدعاء كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُولُ فِي الْفَاكِ دَعُولُ اللّهَ مُغْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَمَّمُ إِلَى ٱلْبَرِ إِذَا هُمُ يَشْرِكُونَ فَي وَإِذَا مَسَكُمُ الشَّرُ فِي الْبَحْرِ صَلَّ مَن يَشْرِكُونَ فَي وَ اللّهُ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ال

يقول - في كتابه إذ سجَّل على أولئك الأقوام -: ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّا أُهُ ﴿ أَي هو تعالى ذو الجلال والإكرام، وشاهدنا أرباب القباب إذا الْطمَّت (٢) عليهم أمواج البحر العباب (٣) سمعت ذكر الزيلعي (٤) والحداد (٥)، وكل يدعوا شيخه عند ذلك الاضطراب؛ إذ لكل طريقة لا ينتحي

= فمن فهم هذه المسألة التي وضحها الله في كتابه وهي: أنَّ المشركين الذين قاتلهم رسول الله على يدعون الله ويدعون غيره في الرخاء، وأمَّا في الضراء والشدة فلا يدعون إلَّا الله وحده لا شريك له، وينسون ساداتهم تبينَّ له الفرق بين شرك أهل زماننا وشرك الأولين، ولكن أين من يفهم قلبه هذه المسألة فهمًا راسحًا؟ والله المستعان.

الأَمر التاني: أنَّ الأولين يدعون مع اللَّه أناسًا مقربين عند الله، إمَّا أنبياء، وإمَّا أولياء، وإمَّا ملائكة، أو يدعون أحجارًا أو أشجارًا مطيعة لله تعالى ليست بعاصية، وأهل زماننا يدعون مع اللَّه أناسًا من أفسق الناس، والذين يدعونهم هم الذين يحكون عنهم الفجور من الزنا والسرقة، وترك الصلاة، وغير ذلك. والذي يعتقد في الصالح والذي لا يعصي - مثل الخشب والحجر - أهون عَن يعتقد فيمن يشاهد فسقه وفساده، ويشهد به انتهى. [كشف الشبهات ص/٧٧-٧].

- (١) سورة الإسراء، الآية رقم (٦٧).
 - (٢) في (م): «إلتطمت».
- (٣) العباب: أي الكثير الماء. انظر: لسان العرب (٧/٩) مادة «عبب».
 - (٤) الزيلعي لم يتبينً لي من هو.

والزيلعي يقع قبره في مدينة اللحية على ساحل البحر الأحمر عند مصبٌ وادي مور باليمن. انظر: بهجة القلوب بتوحيد علَّام الغيوب ص/١٨.

يقول الأهدل في المصدر السابق نفسه.

من كل فج ومكان شاسع وبالسمن والبخور والأنعام وحلفهم كذاك لا والزيلعي

وكم ترى للزيلعي بالنقد والتمر وبالطعام إذا دعوا قالوا بحق الزيلعي المصدر السابق نفسه ص/١٨.

(٥) هو: عبد الله بن علوي بن أحمد بن مهاجر، ينتهي نسبه إلى علي بن أبي طالب رهم، صوفي ولد بتريم من قرى اليمن سنة (١٠٤٤هـ)، وكانت العامّة تنسب إليه بعض الكرامات، توفى سنة (١١٣٢هـ).

انظر: سلك الدرر للمرادي (٩٢/٩٠٩٣)، وهدية العارفين (٤٨٠/١)، ومعجم المؤلفين (٢٥٩/١).

سواها في الهتف والانتساب، ولكل من الجيلاني (١)، وابن علوان (٢)، والعيدروس (٣) والحداد وغيرهم من أشياخ هذه الطوائف: طائفة من

(۱) هو: الشيخ أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح الجيلي، قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (۲۲٦/۱۲) - في ترجمته ـ: «ولد سنة (٤٧٠ه)، ودخل بغداد فسمع الحديث، وتفقه على أبي سعيد المخزومي الحنبلي، وقد كان بنى مدرسة ففوضها إلى الشيخ عبد القادر، فكان يتكلم على الناس بها، ويعظهم، وانتفع به الناس انتفاعًا كثيرًا، وكان له سمت حسن، وصمت في غير الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، وكان فيه تزهد كثير، وله أحوال صالحة ومكاشفات، ولأتباعه وأصحابه فيه مقالات، ويذكرون عنه أقوالًا وأفعالًا ومكاشفات أكثرها مغالاة، وقد كان صالحًا ورعًا، وقد صنف كتاب «الغنية» و«فتوح الغيب» وفيهما أشياء حسنة، وذكر فيها أحاديث ضعيفة وموضوعة، وبالجملة كان من سادات المشايخ» انتهى. توفي سنة (٢٦٥هـ).

وانظر ترجمته في: فوات الوفيات (٣٧٣/٢-٣٧٤)، وسير أعلام النبلاء (٣٩/٢٠) دونيل طبقات الحنابلة (٣٣٦-٢٩٥١).

قلت: وعلى قبره مشهدٌ تصرف له العبادة من دون الله تعالى، نسأل الله العافية.

(٢) هو: أبو العباس أحمد بن علوان، صوفي من أهل اليمن، لزم الخلوة كعادة الصوفية، واعتكف بها أربعين يومًا، وزعم أنَّه جاءه أبوبكر الصديق رَهِيَّهُ في خلوته وبايعه على الولاية، فتبعه خلقٌ كثير، ونسبوا إليه كرامات ومكاشفات، توفي سنة (٣١٥هـ) ودفن في قريتا من مدينة «تعز». انظر: جامع كرامات الأولياء للنبهاني (٣١٥/١)، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن ص/٣٠٦، ومعجم المؤلفين (١٩٤/١).

وكان على قبره تابوت يزار، يعتقد فيه الجهلة من العوام النفع والضرحتى قيَّض اللَّه تعالى الإمام أحمد ابن الإمام يحيى فأزاله، وذلك سنة (١٣٦٢هـ)، فجزاه اللَّه خيرًا. انظر: هجر العلم ومعاقله للأكوع (٢٣٣/٢).

يقول الأهدل:

ما لم يف بذكرهم مدادي للُّـة الـعُبَّـاد لـلأصـنـام

ولابن علوان من العُبّاد قد خرجوا من ملّة الإسلام بهجة القلوب بتوحيد علَّام الغيوب ص/١٧.

(٣) هو: محمد بن عبد الله بن شيخ بن عبد الله العيدروس الحضرمي اليمني، صوفي، كان مشتغلًا بالعبادة والزهد على طريقة الصوفية، وكان مشتهرًا بالولاية عند العامة، معظمًا عند الملوك والأمراء، محترمًا عند الأغنياء والفقراء، من تصانيفه: «إيضاح أسرار علوم المقربين»، كانت ولادته سنة (٥٣٠هـ) ووفاته سنة (٥٠٠هـ). انظر: جامع كرامات الأولياء للنبهاني (٢٤٠/٦)، وخلاصة الأثر للمحبي (٢٠/٤)، والأعلام للزركلي (٢٤٠/٦).

العبَّاد (١)، ويذكرون اللَّه في جملة من ذكرنا، كما سمعناهم أيضًا، كأنَّه واحدً من تلك الأعداد. وحاشا كل من يؤمن باللَّه واليوم الآخر ـ خصوصًا صلحاء الأمجاد ـ أن يرضى شيئًا من هذا، وإلَّا كان شريكًا لمن حادًّ اللَّه ورسوله وضادّ. أفلا يعجب (٢) أهل العقول والأديان من الانسلاخ عن مشاعر شرعة الإسلام إلى هذه الغايات النواد؟.

فكيف ساغ لأهل تلك الأجوبة ـ عافاهم الله ـ أن يأتوا بما يترتَّب عليه شدُّ عضد هذه النكرات؛ كقول قائلهم ـ وهو ثالث من تصدَّر للإفتاء في هذه المسألة ـ: «نقل العارف بالله(٣)

(۱) يقول الصنعاني في «تطهير الاعتقاد» المطبوع ضمن الجامع الفريد ص/۲۰۰: «وكل قوم لهم رجلٌ ينادونه، فأهل العراق والهند يدعون عبد القادر الجيلي، وأهل التهائم لهم في كل بلد ميّت يهتفون باسمه يقولون: يا زيلعي يا ابن عجيل، وأهل الطائف: يا ابن عباس، وأهل مصر يا رفاعي يا بدوي والسادة البكرية، وأهل الجبال يا أبا طير، وأهل اليمن يا ابن علوان. وفي كل قرية أمواتٌ يهتفون بهم وينادونهم لجلب الخير ودفع الضر، وهو بعينه فعل المشركين في الأصنام كما قلنا في الأبيات النجدية:

يغوث وود ليس ذلك من ودي كما يهتف المضطر بالصمد الفرد أعادوا بها سواغ ومثله وقد هتفوا عند الشدائد باسمها انتهى كلامه رحمه الله.

- (٢) في (ح) و(هـ): «تعجب» وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (م)...
- (٣) يقول ابن القيِّم ـ رحمه الله ـ في معنى العارف بالله عند الصوفية: (العارف ـ عندهم ـ من عرف الله سبحانه بأسمائه وصفاته وأفعاله ثمَّ صدق الله في معاملته ثمَّ أخلص في قصوده ونيَّاته...إلخ). [مدارج السالكين (٣٣٧/٣)].

قلت: وما ذكره ابن القيم . رحمه الله . هو معنى العارف بالله عند أهل التوسط والاعتدال منهم. أمَّا عند الغلاة فالعارف بالله له مدلولٌ فاسد، وهو: أنَّ العارف هو الذي يعرف أنَّه ليس في الكون إلا الله، وأنَّ الله تعالى هو عين الموجودات، وهو ما يعبَّر عنه بوحدة الوجود. يقول ابن عربي الملحد في «فصوص الحكم» ص/١٩٢: (فإنَّ العارف من يرى الحقَّ في كل شيء، بل يراه عين كل شيء). ويقول في المصدر نفسه ص/١٩٥: (والعارف المكمَّل من رأى كلَّ معبود مجلى للحق يعبد فيه، ولذلك سمَّوه كلهم إلها مع اسمه الخاص بحجر أو شجر أو حيوان أو إنسان أو كوكب أو ملك). وللمزيد من عبارات القوم في حقيقة العارف بالله انظر: المعجم الصوفي للحفني ص/١٧٩. ١٨١٠.

قطب(١) الدائرة مولانا الشيخ عبد الوهاب الشعراني(٢): أنَّ بعض مشايخه ذكر

(١) قطب: القُطْبُ لغة هو ما عليه مدار الشيء وملاكه، ومنه قطب الرحى. انظر: القاموس المحيط (٢٧٥/١). باب الباء ـ فصل القاف.

والقطب في اصطلاح الصوفية هو: عبارة عن الواحد الذي هو موضع نظر اللَّه في كل زمان، وعليه تدور أحوال الخلق، وهو يسري في الكون سريان الروح في الجسد، ويفيض روح الحياة على الكون الأعلى والأسفل، وقد يسمى «الغوث» بإعتبار إلتجاء الملهوف إليه. انظر: التعريفات للجرجاني ص/١٧٧،١٧٧، ومعجم المصطلحات الصوفية للحفني ص/٢١٨-٢١٨، ومجموع الفتاوى (٤٤٠/١١).

والصوفية تعطي القطب حقَّ الإلهية والربوبية في التصرف والتصريف. يقول أحمد التجاني في «جوهرة المعاني ص/٨١»: «إنَّ حقيقة القطبانية هي الخلافة العظمى عن الحق مطلقًا في جميع الوجود جملة وتفصيلًا حيثما كان الرب إلها كان هو خليفة في تصريف الحكم وتنفيذه في كل من له عليه ألوهية لله تعالى، فلا يصل إلى الخلق شيءٌ كائنًا ما كان إلا بحكم القطب.... إلى أن قال: فهو المتصرّف في جميعها، والممد لأربابها، به يرحم الوجود، وبه يبقى الوجود في بقاء الوجود رحمة للعباد». انتهى المراد نقله من كلامه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ مبينًا فساد تفسيرهم للقطب أوالغوث بما تقدَّم عنهم: «وأمًّا سؤال السائل عن (القطب الغوث الفرد الجامع) فهذا يقوله طوائف من الناس، ويفسرونه بأمور باطلةٍ في دين الإسلام: مثل تفسير بعضهم: أنَّ «الغوث» هو الذي يكون مدد الخلائق بواسطته في نصرهم ورزقهم، حتى يقول: إنَّ مدد الخلائق بواستطه. فهذا من جنس قول النصارى في المسيح عليه السلام، والغالية في علي رضي الله عنه. وهذا كفرٌ صريحٌ يستتاب منه صاحبه، فإن تاب وإلا قتل، فإنَّه ليس في المخلوقات لا ملك ولا بشر يكون إمداد الخلائق بواسطته) اهد. [مجموع الفتاوى ١٩٥/٢٥].

ويقول الصنعاني ـ رحمه الله ـ: «وكل هذه الألفاظ من الأقطاب وغيرها مبتدعة اصطلاحية لم تأت سنة بها ولا كتاب ولا لغة». انتهى [الإنصاف في حقيقة الأولياء ص/٦٥]، وانظر: مجموع الفتاوى (١٦٧/١١).

وقال الشيخ عبد الرحمن الوكيل في «هذه هي الصوفية ص/١٢٤»: (القطب وأعوانه أسطورة حرافية تنزع إلى تجريد الله من الربوبية والإلهية وخلعها على وهم باطل سمي في الفلسفة «العقل الأول» وفي النصرانية «الكلمة»، وفي الصوفية «القطب» أه.

وبهذا كلّه يُعرف فساد هذا اللفظ عند الصوفية؛ وذلك لما تضمَّن من معانيَ باطلة تنزِع إلى تجريد اللّه ـ تعالى ـ من الربوبية والألوهية.

(٢) هو: عبد الوهاب بن أحمد بن علي بن أحمد بن محمد بن موسى الشعراني الصوفي الشاذلي، فقيه أصولي غال في التصوف، وله فيه كلام رديءٌ مستهجنٌ. من تصانيفه: =

له أنَّ اللَّه تعالى يوكِّل بقبر كلِّ وليٍّ ملكًا يقضي حوائج الناس». انتهى (١٠). فأي سبيلٍ أوصل إلى/ القول على اللَّه بمثل هذا؛ [والفقيه](٢)عن الله، المتحقُّق ٣٠ بالصدق فيه لا يرضى دونه (٣).

«الطبقات الكبرى» في كرامات الأولياء، و«اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر»، وله شرح لكتاب «جمع الجوامع» للسبكي في أصول الفقه، كانت ولادته بمصر سنة (٨٩٨هـ)، ووفاته بها سنة (٩٧٣هـ). انظر: جامع كرامات الأولياء للنبهاني ص/١٣٤ـ١٣٩، وهدية العارفين للبغدادي (١٣٤٠)، وشذرات الذهب (٤٤/١٠).

(١) بحثت ولم أقف على هذا النقل للشعراني عن مشايخه فيما تيسَّر لي من كتبه، ولكن لا يستبعد من نقل مثله في كتبه.

وهو قولٌ باطل من وجوه:

الوجه الأول: أنَّه لم يرد في كتابٍ أوفي سنةٍ ضعيفةٍ فضلًا عن صحيحةٍ: أنَّ اللَّه تعالى يوكُل بقبر كل ولي ملكًا يقضي حواثج الناس، بل هذا من ترهات الصوفية وتخريفاتهم وعقائدهم الباطلة المناوئة لعقيدة الإسلام.

الثاني: أنَّ في هذا دعوةً صريحةً إلى الشرك والوثنية من التعلق بالأموات واعتقاد النفع والضرِّ فيهم من دون اللَّه تعالى. وهذا يخالف ما أمر اللَّه تعالى به في كتابه العزيز من تجريد التوحيد له وحده لا شريك له.

الثالث: أنَّ هذا القول مبنيٌ على اعتقادهم أنَّ الولي يخرج من قبره لقضاء حوائج الناس وقد بينَّ الإمام الصنعاني بطلان ذلك بقوله: «والآيات القرانية والأحاديث النبوية والمعلوم من الضرورة الدينية أنَّ من واراه القبر لا يخرج منه إلا في المحشر قال اللَّه تعالى: ﴿ مِنْهَا خُلَقَنَكُمْ وَفِهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُحْدِكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ ﴿ ﴾ [طه: ٥٥]، ولم يقل تارات أخر. وقال تعالى: ﴿ أَمَانَهُ فَأَفَرَهُ ﴾ [عبس: ٢١-٢٢]، قال تعالى: ﴿ أَلَمْ يَرُولُ كُمْ أَمَانَهُ فَأَنْهُمُ فِي الْمَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [يس: ٣١].

وأما الأحاديث النبوية فإنها متواترة أنَّ من أدخل قبره لا يخرج منه إلا عند النفخة، وقد سردها السيوطي في «شفاء الصدور في أحوال الموتى والقبور»، وقد ذكرنا من ذلك عدة أحاديث صحيحة في كتابنا «جمع الشتيت».

وبالجملة: فالقول بخروج الميّت من قبره وبروزه بشخصه لقضاء أغراض الأحياء قولٌ مخالف للعقل والنقل». اهـ [الإنصاف في حقيقة الأولياء ص/١٢٢-١٢٣].

(٢) ما بين المعقوفتين مكانه بياض في (ح).

(٣) أي لا يرضى دون ذلك القول، وذلك لما اشتمل عليه من الباطل كما تقلم التنبيه عليه.

وأغرب منه تلقيه بالتسليم والرضا، والجزم بصحته، والتهالك على ذلك كله، ممَّن لا يحصى كثرةً.

ومثل هذه النكتة: أختها التّالية لها، إذ قال الناقل للأولى ما لفظه: «وذكر ـ يعني الشعراني ـ عند الكلام على ترجمة سيدي شمس الدين الحنفي (١) أنّه قال في مرض موته: من كان (٢) له حاجة فليأت قبري ويطلب =حاجته=(٣) أقضيها له، فإنّما بيني وبيّنه (٤) ذراع من تراب، وكل رجلٍ يحجبه عن أصحابه ذراع من تراب فليس برجل» (٥) انتهى [انتهى] (١).

فهل ترى ياذا الطبع السليم لمؤمن قطَّ تحب (٧) له ما [تحب لنفسك] (٨) أن يدين بشيءٍ من هذه الشعوب (٩) المخوِّفة، ويزعم أنَّ دين اللَّه الأقدس يرضاها ولا يأباها؟ وأنَّها مسلكٌ من مسالكه المكرمة، ثمَّ يرسلها إلى أقاصي (١١) البلدان؟ وعجبٌ لا ينقضي ممَّن يقبل أمثال هذه الطرائف (١١) وما قبل أنوار الكلام النبوي، وما به أشار (المقال) (١٦) العادل السوي، فكيف يظنُّ (١٦) بقائلها (١٤) أو ناقلها إصدارها عن علم أو معرفة؟.

⁽١) انظر ترجمته في الطبقات الكبرى للشعراني (جـ٩٢- ٨١/٢).

⁽٢) في طبقات الشعراني: «كانت».

⁽٣) ما بين الحاصرتين المكررتين زيادة من «طبقات الشعراني الكبرى».

⁽٤) في طبقات الشعراني الكبرى: «وبينه».

⁽٥) «الطبقات الكبرى» للشعراني (جـ٨٨/٢).

⁽٦) كلمة [انتهى] الثانية سقطت في (هـ).

⁽٧) في (هـ): «تتحبب» وهو خظأ.

⁽A) ما بين المعقوفتين سقطٌ في (ح).

⁽٩) الشعوب هنا بمعنى الفرق والعقائد. انظر: لسان العرب (١٢٦/٧) مادة «شعب».

⁽١٠) في (ح): «قاضي» وهو خطأ. (١١) في (ح): «الطريف» وهو خطأ.

⁽١٢) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاقة.

⁽١٣) في (هـ): «نظن» وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (ح) و(م).

⁽١٤) في الأصل: «بقابلها» وهو تصحيف، والتصويب من بقية النسخ.

ومثل [ذلك](١) ما نقله(٢) من أنَّ الخضر التَلْكِيْلاَ(٢) كان يحضر مجلس فقه أبي حنيفة في كلِّ يوم بعد صلاة الصُّبح، يتعلم منه علم الشريعة، فلمَّا مات سأل ربَّه يَجْلَلْ أن يرد روحه في قبره حتى يتمَّ (٤) له علم الشريعة، فكان يأتي إليه كل يوم على عادته يسمع منه علم الشريعة [من داخل القبر، وأقام على ذلك خمس^(٥) عشرة سنة، حتى أكمل علم الشريعة] $^{(1)}$ بعد موته $^{(V)}$. انتهى.

ومثله ما ذكر أنَّ الشافعي سئل عن مسألةٍ فأجاب من القبر(^). وأنَّ السيدة

(٤) في (هـ): «يتمم». (٥) في (هـ): «خمسة» وهو خطأ.

(٦) ما بين المعقوفتين سقطٌ في (ح).

(V) نقل هذه القصة الصنعاني في «الإنصاف في حقيقة الأولياء» ص/١٢٣.

(٨) بحثت، ولم أقف على هذا النقل فيما تيسَّر لي من كتب الشعراني.

وعلى كُلِّ فهو أمرٌ باطل مخالف للشرع والعقل؛ لأنَّ الموتى لا يخاطبُون الأحياء. ولو كان الميِّت يُسْأَلُ ويجيب من القبر لكان أحرى الناس بسؤاله بأبي هو وأمي رسول الله عليُّه؛ فكم من المسائل المشكلة التي حار فيها الصحابة، فرجعوا فيها إلى رأيهم واجتهادهم؛ فلو كان ذلك سائعًا لتوجهوا إلى قبره الشريف فسألوه عن ما أشكل عليهم، ولما ساغ لهم الاجتهاد مع إمكان وجود النص بسؤاله ﷺ. [انظر الإنصاف في حقيقة الأولياء ص/١٢٧]. ثُمُّ إِنَّ هَذَا مِبني على عقيدة باطلة؛ وهي أنَّ الموتى يسمعون في قبورهم، والذي عليه المحققون: أنَّ الموتى لا يسمعون في قبورهم. انظر بسط هذه المسألة بأدلتها في الآيات البيّنات على عدم سماع الأموات للألوسي . رحمه الله . ص/٢٦ . ٣٨.

⁽١) كلمة [ذلك] سقطت من (ح). (٢) أي ثالث من تصدَّر للإفتاء، ولعلَّه المفتي الشافعي

⁽٣) سُمِّي بالخضر ـ كما قال النَّبي ﷺ: ﴿لأَنَّهُ جلس عَلَى فروة بيضاء، فإذا هي تهتزُّ من خلفه خضراء». أخرجه البخاري في صحيحه (جـ٤/٥٥) رقم (٣٤٠٢) من حديث أبي هريرة فله. وقد اختلف في اسمه، واسم أبيه، ونسبه على أقوالٍ كثيرةٍ، والمشهور منها: بلياء ـ بفتح الباء ـ ابن ملكان بن فالغ بن عامر بن شالخ بن أرفخشذ بن سام بن نوح التَّلْيَكُلْ.

وهو نبي من جملة الأنبياء على الصحيح من قولي العلماء. والدليل على نبوته أنَّه قد أوحي إليه، كما حكى اللَّه تعالى قصته في سورة الكهف من قتله للغلام، وخرقه للسفينة، وإقامته للجدار بلا عوض، وقوله عن ذلك: ﴿وَمَا فَعَلْنُهُمْ عَنْ أَمْرِئُ﴾ الآية [الكهف: ٨٦].

انظر: الإحكام لابن حزم (جـ٥/١٣٦)، وأحكام القرآن للقرطبي (١٦/١١)، وتفسير ابن كثير (٩٨-٩٧/٣)، والبحر المحيط لأبي حيان (١٤٧/٦)، والإصابة (٢٤٩/٢)، وفتح الباري لابن حجر (٩٩٦٦)، وروح المعاني للألوسي (٣٢٠/١٥).

نفيسة(١) وقع لها كذلك.

فهاهنا/ يا ذوي الألباب تسكب(٢) العبرات إن كان القوم رضوا لأنفسهم سنَّة من فقد التمييز، وسلب الذوق، فلا كثُّر اللَّه أمثالهم.

وكيف يستطاع (٣) حجة على أقل من هذا، وغايتهم: الدعوى ابتداءً وانتهاءً؟ فإنَّ قصاري مقالهم حدَّث بهذا من هو عندنا ثقةٌ، فعلى التنزُّل ننتقل(٤) منهم إليه. ولعمر اللَّه ما ذا وأمثاله إلَّا فرصّ انتهزها العدوُّ المبين ما أظنُّه كان يتوقَّعها بهذه الصفة، وإن كان قد تألَّى بإغوائهم(٥) أجمعين إلَّا عبادك منهم المخلصين(٦).

[وحسبك من](٧) يستند في مباحث دينية إلى أنَّ الشعراني ذكر له بعض مشايخه. فهذا الخضر الذي قصَّ اللَّه نبأه في سورة الكهف (^)، وقال: ﴿ وَالَّيْنَاهُ رَحْمَةُ مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمَنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمَا﴾ (٩) وقال له موسى هل أتبعك على أن تعلمني ممَّا علمت رشدًا(١٠) فصار تلميذًا له، وهو موسى الذي أنزل الله عليه تعلم علم الكتاب المسطور (١١) وناداه من جانب الطور (١٢).

(١) هي: نفيسة بنت الأمير حسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، كان أبوها أمير المدينة لأبي جعفر المنصور، وكانت عابدةً زاهدةً كثيرة الخير، قدمت مصر مع زوجها وتوفيت بها سنة (٨٠٦هـ). انظر: الطبقات الكبري للشعراني (٤/١)، وحسن المحاضرة (١١/١٥).

(٣) في (ح) و(هـ): «تستطاع».

(۲) في (ح): «نسكب».

(٤) في (ح): «ننقل» وهو خطأ، وفي (م) و(هـ): «تنتقل».

(°) في (ح): «بإغرائهم».

(٦) اقتباس من قول اللَّه تعالى حكاية عن الشيطان الرجيم: ﴿ قَالَ فَبِعِزَّٰ لِكَ ۖ لَأُغْرِينَهُمْ أَجْمِعِينَ ﴿ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُغْلَصِينَ ۞ ﴾ [ص: ٨٢].

(V) ما بين المعقوفتين سقط في (ح).

(٨) قصة الخضر التَّلِيُكُلُمْ وردت في سورة الكهف، الآيات: (٦٥ ـ ٨٢).

(٩) سورة الكهف، الآية رقم (٦٥).

(١٠) يشير إلى قول اللَّه تعالى: ﴿ قَالَ لَهُ مُوسَىٰ هَلْ أَنَبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمَتَ رُشْدًا ش ♦ [الكهف: ٢٦٦].

(١١) أي التوراة.

(١٢) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَنَكَدَيْنَهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَن وَقَرَّبَنَهُ نِجَيًّا ۞ ﴾ [مريم: ٥٦]. =

نقض قول الشعراني بأن الخضر من أبي وليت شعري (حيث كان الخضر في هذه الترجمة هو المستفيد من أبي حنيفة) (١) ما كان علم الخضر قبل معرفته علم الشريعة، وتعلمه إيًاها (٢) من أبي حنيفة؟ [أكان خليقًا] (٣) أن يصفه الله بذلك الوصف، ويأمر صفوته من خلقه أن يؤمّه، حتى يعلم منه؟ وكيف استحق أن يكون موسى متعلّمًا منه؟ وأيٌ علم عند من جهل علم الشريعة؟.

أوَ ما علمتم أنَّ الشريعة ذاتُ توحيدٍ وأحكامٍ، ومعالم حلال وحرامٍ، وأمُّهات أديان الأنبياء عليهم الصلاة والسلام؟ (٤) وما ذاك التنويه السابق بعبدٍ (٥) لم يعرف علم الشريعة (٦) إلَّا من أبي حنيفة؟ إن كان ذا(٧) قد عُدَّ من مجاز الأُول.

_ والطور في الأصل هو الجبل الذي فيه أشجار، والمراد هنا الجبل الذي كلَّم اللَّه عنده موسى تكليمًا. انظر: تفسير ابن كثير (٢٤٠/٤).

(١) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في بقية النسخ عدا (ح).

(٢) في (هـ): «إيَّاه».
 (٣) ما بين المعقوفتين سقطٌ في (ح).

(٤) الأنبياء كلهم متفقون على أصل الإيمان والتوحيد، وإن اختلفت شرائعهم، ويدل لذلك من القرآن قوله تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَضَىٰ بِهِ؞ نُوحًا وَالَّذِى آوَجَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّىٰ بِهِ؞ نُوحًا وَالَّذِى آوَجَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّىٰ بِهِ؞ نُوحًا وَاللَّذِينَ وَلَا نَنْفَرَقُواْ فِيهِ [الشورى: ١٣]، ومن السنَّة: قوله ﷺ: «أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم في الدنيا والآخرة، والأنبياء إخوة لعلات، أمَّهاتهم شتى، ودينهم واحد». خرَّجه البخاري في صحيحه (جـ١٧١/٤) حديث رقم المخاري، ومسلم (١٧١/٤) رقم (٢٣٦٥).

قال النووي في شرح هذا الخديث: (قال جمهور العلماء: معنى الحديث: أصل إيمانهم واحد، وشرائعهم مختلفة، فهم متفقون في أصول التوحيد، وأمّا فروع الشرائع فوقع فيها الاختلاف. وأمّا قوله على: (ودينهم واحد) فالمراد به أصول التوحيد، وأصل طاعة الله تعالى، وإن اختلفت صفتها، وأصول التوحيد والطاعة جميعًا). انتهى [صحيح مسلم بشرح النووي (ج١٤/٦). وانظر: فتح الباري (٦٤/٦).

ولمزيد من التفصيل لما جاء في توحد الملة وتعدد الشرائع، انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١١٤-١٠٤)، ورسالة الشوكاني: إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات.

(٥) في (ح): «بعيدًا» وهو خطأ.

(٦) كلمة (علم الشريعة) كررت في (الأصل).

فاعتبر هذا يا موفَّق، أفما (١) كان لعبد اللَّه الخضر في / مشاهد ختام الأنبياء، وتمام الرسل الأصفياء، ثمَّ أما كان له في [صاحب $]^{(7)}$ منزلة هارون $(^{(7)})$, وصدِّيق الأُمَّة $(^{(2)})$, وفاروق $(^{(2)})$ النور والظلمة $(^{(1)})$, أعلام خير القرون $(^{(2)})$? (ثمَّ أمَا كان له في علماء تلك العصور من نظراء $(^{(1)})$ الإمام أبي حنيفة) $(^{(9)})$ ما يغنيه عن التربُّص وطول الانتظار $(^{(1)})$ ؟ إنَّها لطريفة $(^{(1)})$

(١) في (ح): «فما» بإسقاط همزة الإستفهام.

(٢) كلمة [صاحب] ساقطة من (ح).

(٣) «صاحب منزلة هارون» هو علي بن أبي طالب ﷺ، كما جاء في الحديث: أنَّ رسول الله ﷺ لمَّ خرج إلى غزوة تبوك واستخلف عليًّا، قال له عليّ: أتخلَّفني في الصبيان والنساء؟ فقال له النبي ﷺ: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟». خرَّجه البخاري في صحيحه (جه ١٥١/٥) حديث رقم (٤٤١٦).

(٤) «صديق الأُمَّة» هو أبو بكر الصديق ﴿ وقد سمَّاه النَّبي ﷺ صديقًا كما جاء في حديث أنس بن مالك ﴿ أَنَّه قال: صعد النَّبي ﷺ إلى أحد، ومعه أبو بكر وعمر وعثمان، فرجف بهم فضربه النَّبي ﷺ برجله فقال: «اثبت أحد، فما عليك إلَّا نبيّ أو صديق أو شهيد». حرَّجه البخاري في صحيحه (جـ٢٤١/٤) حديث رقم (٣٦٨٦).

(٥) في (ح): «فارق».

(٦) المراد بـ(الفاروق) عمر بن الخطاب ﷺ، فقد كان يكنَّى بالفاروق. انظر: طبقات ابن سعد (٢٧١/٣)، ومناقب عمر بن الخطاب ﷺ؛ لابن الجوزي ص/٩١، وأسد الغابة (٤٣/٤).

(٧) لعله يشير المؤلف إلى قوله ﷺ: «خير الناس قرني، ثمَّ الذين يلونهم، ثمَّ الذين يلونهم، ثمَّ الذين يلونهم، ثمَّ يجيء قومٌ تسبق شهادت أحدهم يمينه، ويمينه شهادته». خرَّجه البخاري في صحيحه (جـ٧٢٩/٤) حديث رقم (٣٦٥١).

(٨) في (ح) و(هـ): «نُظُرَ».

(٩) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

(١٠) يقول الإمام الصنعاني في رد هذه الفرية: «والعجب من هزوهم بالأنبياء ونيلهم من قصور همة الخضر كيف لم يأخذ عن رسول الله على علم الشريعة ولا عن علي ولا عن أحد من الصحابة، وكأنه أخذ عن أبي حنيفة فروعه الفقهية طمعًا في أن يتولَّى القضاء في بلاد الحنفية ولعلَّه أدرك فتاوي القاضي خان وغيره من حنفية الزمان فإن لم يكن هذا القول من أقوال أهل الجنون وإلَّا فلا جنون في الأكوان». انتهى [الإنصاف في حقيقة الأولياء ص/١٢٤].

(۱۱) في (ح): «لطريقة».

يعزُّ نظيرها^(١).

(١) وما تقدَّم من كلام للمؤلف في شأن الخضر الطَّيِّلا هو تنزُّلٌ مع الخصم في كون الخضر الطَّيِّلا الله حيًّا إلى زمن أبي حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ، وإلَّا فالصحيح أنَّ الخضر الطَّيِّلا قد مات قبل مبعث النَّبي عَلِيْ وإلى هذا ذهب أكثر العلماء؛ منهم الإمام البخاري، وإبراهيم الحربي، وابن الجوزي ـ حيث حكم على الأحاديث الواردة في إثبات حياته بالبطلان، وحيث ألَّف كتابًا مستقلًا في تقرير موت الخضر الطَّيِّلا والقاضي أبوبكر ابن العربي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيِّم، والقرطبي، والحافظ ابن حجر العسقلاني، والعلامة الألوسي - رحمهم الله أجمعين ..

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّه ـ: «والصواب الذي عليه محققو العلماء: أنَّ إلياس والخضر ماتا». انتهى.

انظر: الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٣٠٩ ـ ٣١٧)، و منهاج السنة لابن تيمية (٩٧/١)، والبداية والنهاية (١/١٩)، وأحكام القرآن للقرطبي (١/١١)، والمنار المنيف لابن القيم ص/٦٧، ٦٩، والزهر النضر في نبأ الخضر لابن حجر ص/٨٢، وروح المعاني للألوسي (٣٢٠/١٥).

وقد دلَّ على موت الحُضر التَّلِيُّلاُ القرآن، والسنَّة، والمعقول، فمن القرآن قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرِ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلَّدُ أَفَا إِيْن مِتَ فَهُمُ ٱلْخَلِدُونَ ۞﴾ [الأنبياء: ٣٤].

قال ابن كُثير ـ رحمه اللَّه تعالى ـ نقلًا عن ابن الجوزي: «فالخَضْر إن كان بشرًا فقد دخل في هذا العموم لا محالة، ولا يجوز تخصيصه منه إلَّا بدليل، [البداية والنهاية ٢/٣٣٤]. وقال ابن القيم: (فلو دام الخضر كان خالدًا) انتهى [المنار المنيَّف ص/٦٨].

ومن السنّة قوله على: «أرأيتكم ليلتكم هذه، فإنَّ على رأس مائة سنة منها لا يبقى ممَّن هو على ظهر الأرض أحدٌ أخرجه البخاري في صحيحه (جـ ٤٣/١) حديث رقم (١١٦). وهذا الحديث استدل به الإمام البخاري على موت الخضر التَّلِيَّكُلُ، لمَّا سئل عن موته. انظر: الزهر النضر في نبأ الخضر ص ٣٦/.

ومن السنَّة أيضًّا قوله ﷺ: «والذي نفسي بيده ما أعلم اليوم نفسًا منفوسة يأتي عليها مائة سنةٍ».أخرجه أحمد في المسند (٣٢٦/٣).

وأمًّا من المعقول: فلو كان الخضر حيًّا لوجب أن يأتي إلى النَّبي ﷺ، ويجاهد بين يديه، ويتعلم منه، وقد قال النَّبي ﷺ يوم بدر: «اللهمَّ إن تهلك هذه العصابة لا تعبد في الأرض، وكانوا ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلًا معروفين بأسمائهم، وأسماء آبائهم، وقبائلهم، فأين الخضر حينهذ؟» [المنار المنيف ص/٦٨]

وقد أورد ابن كثيرٍ . رحمه الله تعالى ـ في «البداية والنهاية» (٢٩٠/١) أثرًا عن عليٌّ وابن عباس ـ رضى الله عنهم ـ ولفظه: «ما بعث الله نبيًّا من الأنبياء إلَّا أخذ عليه الميثاق لئن بعث =

الفصل الرابع مناقشة القول بانقطاع الاجتهاد في هذه

فصل

ومن ذلك ـ وإن كنّا قد أشرنا إليه فيما سلف فهذا استكمال البحث فيه ـ حكمهم، وتواطؤ^(۱) كلماتهم على أنَّ الاجتهاد في هذه الأعصار متعذِّر، وقد صدع^(۲) بعضهم بدليلٍ على ذلك، ما ترك لخصمه ـ بزعمه ـ مجالًا للجواب. فقال: وقد نصَّ الحافظ ابن حجر بأنَّ الاجتهاد بأنواعه^(۳) انقطع من القرن

الله محمدًا ليؤمنُ به، ولينصرنَّه، ثمَّ عقَّب الحافظ ابن كثيرٍ على هذا الأثر قائلًا: « فالحضر لو كان حيًّا فقد دخل في هذا الميثاق، فلو كان حيًا في زمن الرسول الله لكان أشرف أحواله أن يكون بين يديه، يؤمن بما أنزل الله عليه، وينصره أن يصل أحد من الأعداء إليه، لأنَّه إن كان وليًا فالصديق أفضل منه، وإن كان نبيًا فموسى أفضل منه». وقد قال النبي الله الروكان موسى حيًا لما وسعه إلَّا اتّباعي».

(١) التواطؤ: من المواطأة، أو التوطئة وهي الموافقة على الأمر. انظر: لسان العرب (٥ ٣٣٣/١) مادة «وطء».

(٢) في (ح) و(هـ): «سطع»، وبهامش (هـ): «في نسخة صدع».

(٣) في (ح) و(هـ): «بجميع أنواعه».

والعلماء يقسمون الاجتهاد إلى أنواع؛ وذلك باعتبارين:

الأول: باعتبار ما يجتهد فيه، وهو ثلاثة أنواع:

١- الاجتهاد في تحقيق المناط، وهو الاجتهاد في معرفة وجود العلة المتفق عليها في معينً.
 ومثاله: العدالة مناط قبول الشهادة في قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَى عَدْلِ مِنكُرْ ﴾ فالاجتهاد في تحقيق العدالة في شخص معينً هو تحقيق المناط.

٢- تنقيح المناط: وهو الاجتهاد في معرفة العلة التي ربط الشارع بها الحكم، أو تهذيب العلة
 وتصفيتها بإلغاء ما لا يصلح للتعليل، واعتبار الصالح له.

مثاله: حديث الأعرابي الذي جامع أهله في نهار رمضان، فجاء إلى النَّبي ﷺ وهو يضرب صدره، وينتف شعره، ويقول: هلكت وأهلكت، واقعت أهلي في نهار رمضان، فأوجب النَّبي ﷺ عليه الكفارة». خرَّجه أحمد في المسند (١٦/٢ه)، ومالك في الموطأ (٢١١/١) رقم (٣٩٣١). وأصله عند البخاري في كتاب الصوم (جـ٧/٩٨٢) حديث رقم (١٩٣٦). فهذه جملة أوصاف، فيأتي المجتهد فيحذف بعض الأوصاف المذكورة التي لا تصلح للتعليل، ويُبقى الأوصاف التي تصلح للتعليل، وهي الجماع في نهار رمضان، فهذا ما يسمى بتنقيح المناط.

٣. تخريج المناط: وهو الاجتهاد في تعيين علة الحكم الذي دلُّ عليه النص، أو الإجماع من

الرّابع، وكفى بذلك حجّة لدفع [هذا](١) المغتر المنازع. انتهى

فلقد ظنَّ ـ أرشده اللَّه ـ أنَّه أبدى بهذا التّحقيق دليلًا ظاهرًا، وبرهانًا عند الأنام باهرًا، وقطع خصمه عن الإتيان بمثله، وبتَّ (٢) حبال المسافة واستراح، وحطَّ رحل الترحال (٣) عن ركابه وأراح. وليُتنبَّه (٤) لقول (٥) «الحافظ ابن حجر» فما إخال وصف «الحافظ» إلَّا وهمًا منه فيما ذكر (٢)؛ فكتبه ومباحثه لا تقبل هذا عليه بل تومئ أو تصرِّح ببطلانه عنه جزمًا (٧).

ومثاله: نهي النَّبي ﷺ عن بيع البر بالبر متفاضلًا. فيبقى النظر في تعيين العلة في ذلك، هل هي الطُعْمِيةُ، أو الكيل، أو الوزن، أو غير ذلك.

انظر: الموافقات للشاطبي (٤/٤ ٦ ـ ٠٧)، وتقريب الوصول إلى علم الأصول لابن جزي الكلبي ص/٩ ٣٦٦ ٣٠٠، مع هامشه لمحققه فضيلة الدكتور محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي. الثاني: باعتبار أهله.

الاجتهاد باعتبار أهله ينقسم إلى مجتهد مطلق ومجتهد مقيَّد. فالمجتهد المطلق هو المجتهد المستقل وهو ما اجتمعت فيه شروط الاجتهاد فأصبح لا يتقيّد بمذهب معينَّ، والمقيَّد هو المقيَّد في مذهب من ائتمَّ به، العارف بأقواله، ومآخذه، وأصوله، المتمكِّنُ من التخريج عليها. انظر: إعلام الموقعين (٢١٢/٤).

- (١) كلمة [هذا] ساقطة من (هـ).
- (٢) بتَّ: البتُّ هو القطع المستأصل، يقال: بتت الحبل فأنبت أي قطعته فانقطع. انظر: لسان العرب: (٣٠٧/١) مادة (بتت».
 - (٣) في (م) و(هـ): «الرحال».
 - (٥) في (ح) و(هـ): «لقوله». (٦) في (ح) و(هـ): «فيما ذكره».
- (٧) قلت: وممّاً يدل دلالة قاطعة على أنّا الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ لم يقل بسد باب
 الاجتهاد بعد القرن الرابع أمورٌ كثيرةٌ؛ منها:

أولًا: أنَّنا لم نقف على كَلامٍ له يصرِّح فيه بقفل باب الاجتهاد بعد القرن الرابع، أو يفهم ذلك من لفظٍ له ـ رحمه الله.

ثانيًا: أنَّ الحافظ ابن حجر ـ رحمه اللَّه ـ قد حكى الخلاف في جواز خلو الزمان عن مجتهد. ثمَّ عقّب قائلًا: «وقد تقدَّم في باب: تغيُّر الزمان حتى تعبد الأوثان، في أواخر «كتاب الفتن» ما يشير إلى أنَّ محل وجوده عند فقد المسلمين بهبوب الريح بعد نزول عيسى التَّفِيكُلاً فلا يبقى أحد في قلبه مثقال ذرةٍ من الإيمان إلَّا قبضته ويبقى شرار الناس، فعليهم تقوم الساعة، =

⁼ غير تعرض لبيان علته أصلًا.

وهو بمعناه عند مسلم كما بينته هناك فلا يرد اتفاق المسلمين على ترك فرض الكفاية والعمل بالجهل لعدم وجودهم، وهو المعبر عنه بقوله: «حتى يأتي أمر الله». [فتح الباري (٣٠٠/١٣)]، وانظر: كلامه في كتاب الفتن في شرح الباب المذكور (٣٠٠/١٣). وقال في المصدر نفسه (٣٠١/١٣) (وذلك جدير بأن يكون عند خروج الدجال أو بعد موت عيسى التَّلِيَّةِ، وحينتذ يتصورخلو الزمان عمَّن ينسب إلى العلم أصلًا».

قلت: فهذا يدل على أنَّه ـ رحمه الله تعالى ـ يرى أنَّ خلو الزمان من مجتهد لا يكون إلَّا عند قرب قيام الساعة، وذلك بعد هبوب الريح الطيبة التي تقبض أرواح المؤمنين.

ثالثًا: أنَّ ابن حجر. رحمه الله تعالى ـ قد اجتمعت لديه أدوات الاجتهاد فكان يجتهد في كثير من المسائل، ويرجح بعض الروايات على بعض، وكان أحيانًا يخرج عن المعتمد في المذهب الشافعي، ويضعف أقولًا في المذهب. وفيما يلي ذكرٌ لبعض اختياراته التي قد خالف فيها المذهب الشافعي:

١- ذهب إلى أنَّ الأضحية يصل ثوابها إلى الميت، خلافًا لمذهب الشافعي. انظر: الجواهر والدرر في ترجمة ابن حجر للسخاوي (٩٦٥/٢).

٢- ذهب إلى استحباب القنوت في الوتر خلافًا لمذهب الشافعي. انظر: المصدر السابق نفسه (٩٦٥/٢).

٣- قال السخاوي في المصدر السابق نفسه (٩٦٦/٢): «واختار وجوب الجلد أوالرجم على المأنوث كالذي يجامعه لصحة الدليل والمفتى به عند الشافعية الاقتصار على الحد الزاجر له عن ذلك. أه.

٤- ضعّف أثر عمر ﷺ الذي استدلَّ به الإمام الشافعي في كراهة الاغتسال بالماء بالمشمس.
 انظر: التلخيص الحبير (٢٤/١- ٢٥)، والجواهر والدرر (٩١٩/٢).

رابعًا: أنّنا نجده ـ رحمه اللّه تعالى ـ قد نقل في تراجم بعض العلماء كلام من وسمهم من المترجمين لهم بالاجتهاد، ولم يعقب على ذلك بالممانعة، مع أنّ هؤلاء العلماء قد عاشوا بعد القرن الرابع؛ ممّاً يدل على أنّه لا يأبي إطلاق هذا اللفظ. فمثلًا نقل في «الدرر الكامنة» بعد القرن الرابع؛ ممّاً يدل على أنّه لا يأبي إطلاق هذا اللفظ. فمثلًا نقل في «الدرر الكامنة» (١٠٠١-١٥١) في ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللّه تعالى ـ كلام الذهبي فيه، فقال: (قال عنه الذهبي ما ملخصه ... وكان يحق له الاجتهاد لاجتماع شروطه فيه) انتهى. قلت: بل عقب عليه بكلام يدل على أنّه ارتضى وصف الذهبي لشيخ الإسلام برالاجتهاد)، حيث قال: «فله أجرّ على خطئه، وأجران على إصابته». انتهى؛ ومثل هذا الكلام لا يقال إلّا في حق المجتهد، كما جاء في الحديث: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثمّ أخطأ فله أجرّ». خرّجه البخاري في صحيحه أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثمّ أخطأ فله أجرّ». خرّجه البخاري في صحيحه أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثمّ أخطأ فله أجرّ». خرّجه البخاري في صحيحه (ح٨/٨٤) حديث رقم (٧٣٥٢).

[فليوجدنا] (١) هذا القائل حرفًا منه في ذلك ليُصَدَّق، لا ليحتج، ولعلَّه الهيتمي (٢)، ولا يشهر بالحافظ، ولا يضرنا صدور مثل ذلك منه، إن صحَّ أَنضًا (٣).

ثمَّ إنَّهم اضطَّربوا في تعيين زمن [تعذُّر] (٤) الاجتهاد، هل في القرن الثالث، أو الرابع، أو الخامس (٥)؟ على ما شهدت به جواباتهم؛ فكلُّ رجح نظره الثاقب منقبة

ثمَّ على فرض صدور ذلك من الحافظ ابن حجر ـ وحاشاه ـ فليس قوله حجة تعارض به النصوص الشرعية الدالة على فتح باب الاجتهاد في سائر الأعصار، والتي قد تقدَّمت في قسم الدراسة. انظر ص/١٠٩ ـ ١١١١.

ما بين المعقوفتين مكانه بياض في (ح).

⁽٢) الهيتمي هو أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي المصري ثمَّ المكي، الملقَّب بشهاب الدين، من فقهاء الشافعية، تفقه على الرملي، وصنف في علوم شتى، من تصانيفه: «تحفة المحتاج شرح المنهاج»، «الصواعق المحرقة لإخوان الإبتداع والضلال والزندقة»، و«الفتاوى الحديثية». توفي سنة (٩٧٣هـ). انظر: شذرات الذهب (١٠٩/١)، و١٩٤٥)، والبدر الطالع (١٠٩/١)، ومعجم المؤلفين (٢٩٣/١).

⁽٣) قلت: والهيتمي قد صع عنه القول بانقطاع الاجتهاد من بعد الإئمة الأربعة؛ ويفهم ذلك من كلامه في «تحفة المحتاج في شرح المنهاج» (٣١٥/٨) حيث قال: «أمّا حقيقته بالفعل يعني الاجتهاد ـ في سائر الأبواب، فلم يحفظ ذلك من قريب عصر الشافعي إلى الآن، وهو متوقف على تأسيس قواعد أصولية وحديثية، وغيرهما يخرّج عليها استنباطاته وتفريعاته، وهذا التأسيس هو الذي أعجز الناس عن بلوغ مرتبة الاجتهاد المطلق». انتهى.

⁽٤) كلمة [تعذر] سقطت من (ح).

⁽٥) قال ابن القيّم - رحمه الله تعالى -: (واختلفوا متى انسدَّ باب الاجتهاد، على أقوالٍ كثيرة، ما أنزل الله بها من سلطان؛ فقالت طائفة: ليس لأحد أن يختار بعد أبي حنيفة، وأبي يوسف، وزفر بن الهذيل، ومحمد ابن الحسن، والحسن بن زياد اللؤلئي؛ وهذا قول كثير من الحنفية. وقال بكر بن العلاء القشيري المالكي: ليس لأحد أن يختار بعد المائتين من الهجرة. وقال آخرون: ليس لأحد أن يختار بعد الأوزاعي، وسفيان الثوري، ووكيع بن الجراح، وعبدالله بن المبارك. وقالت طائفة: ليس لأحد أن يختار بعد الشافعي). انتهى بتصرف يسير من وإعلام الموقعين، (٢٧٥١-٢٧٦). وانظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢٠٣/٠)، والمسودة ص/٢٧٦، والرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أنَّ الاجتهاد في كل عصر فرض ص/٢٥، ٩١، وإرشاد النقاد إلى تيسير الإجتهاد =

٢ من تلك المناقب. وما ذاك الاضطراب/ إلَّا كأنَّه(١) لقوة أصل الباب(٢).

ثمَّ تناقضوا، أو من تناقض (٣) منهم حيث يقول: السبب المانع من تحصيل الاجتهاد فقد آلاته (٤)، وشرائطه (٥) منذ أزمانِ. انتهى.

= للصنعاني ص/٧٤، ٨٨ ـ٩٩، وإرشاد الفحول للشوكاني (٣٠٤/٢.٣٠).

وقال صاحب فواتح الرحموت: (ثمَّ إنَّ من الناس من حكم بوجوب الخلو من بعد العلامة النسفي، واختتم الاجتهاد به، وعنوا الاجتهاد في المذهب، وأمَّا الاجتهاد المطلق فقد اختتم بالأئمة الأربعة، حتى أوجبوا تقليد واحد من هؤلاء على الأمَّة. وهذا كله هوس من هوساتهم، لم يأتوا بدليل، ولا يعبأ بكلامهم، وإنَّما هم من الذين حكم الحديث: «أنَّهم أفتوا بغير علم، فضلُوا وأضلُوا»، ولم يفهموا أنَّ هذا إخبارٌ بالغيب في خمس لا يعلمهنَّ إلَّا اللَّه تعالى). أنتهي [فواتح الرحموت المطبوع ضمن المستصفى للغزالي (٢٤٢/٢)].

(١) في (ح): ﴿إِلَّا كُونُهُ وَهُو خَطًّا.

(٢) يعني باب الاجتهاد.

(٣) في (ح): (يناقض).

(٤) في (ح): «إلَّا أنَّه» بدل «آلاته» وهو خطأ.

(٥) شرائط الاجتهاد: شرائط جمع شرط، والشَرَط في اللغة: بالتحريك هو العلامة، ومنه أشراط الساعة أي علاماتها، وبالإسكان ـ شَرْط ـ هو إلزام الشيء والتزامه.

انظر: القاموس المحيط: (٢/٢) باب الطاء، فصل الشين، ولسان العرب (٨٢/٧) مادة «شرط».

وأمًّا الشَّرْط في الاصطلاح فهو: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده لذاته وجود ولا عدم. كالطهارة بالنسبة للصلاة. انظر:شرح الكوكب المنير (٥٦/١)، ومذكرة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي على الروضة ص/٥١.

وأمًّا شروط الاجتهاد: ققد بين العلماء أنَّ للاجتهاد شروطًا يجب توفرها في العالم حتى يكون مؤهلًا لمنصب الاجتهاد، ثمَّ اختلفوا في عدد هذه الشروط، ونوعها بين مخفف ومشدد فيها. وهي تنقسم إلى نوعين:

أولًا: الشروط المتفق عليها، وهي بإيجاز ما يلي:

١- معرفة الكتاب والسنة: وليس المراد أن يعرف المجتهد سائر آيات القرآن الكريم، وحميع أحاديث السنَّة المطهرة، وإنَّما المراد ما يحتاج إلى معرفته منهما. ويدخل في هذا الشرط العلم بالناسخ والمنسوخ فيما يستدل به على تلك الواقعة التي يفتي فيها من آية أو حديث، حتى لا يستدل بالآية أو الحديث إن كان منسوخًا، ولا يشترط أن يعرف جميع الناسخ والمنسوخ في جميع المواضع.

وهذا أخذ ثمَّا نقل عن ابن حجر: من [أنَّ](١) الاجتهاد بجميع أنواعه انقطع من القرن الرابع، كما مرت حكايته(٢)؛ فظلماتٌ بعضها فوق بعض.

ومع هذا كله، فيقول قائلهم: هل ادَّعي الاجتهاد أحدٌ من أصحاب الشافعي الذين طبَّقوا^(٣) الأرض علمًا، وملؤوها حذقًا وفهمًا، وجمعوا إلى المعقول

ثانيًا: الشروط المختلف فيها، وهي بإيجاز ما يلي:

١- العلم بالدليل العقلي. اشترطه جماعة منهم الغزالي والرازي، والجمهور على عدم اشتراطه
 لأنَّ الاجتهاد إنَّما يدور على الأدلة النقلية.

٢- العلم بالفروع الفقهية: الجمهور على عدم اشتراطها؛ لأنَّها فرع الاجتهاد، فيلزم من اشتراطها الدور، فكيف يحتاج إليها وهو الذي يوجدها بعد تأهله للاجتهاد؟.

٣. عدالة المجتهد: منهم من شرطها على الإطلاق، والبعض لم يشترطها، ومنهم من فصّل: يَنْ أن يجتهد لنفسه ليحصل العلم، وبين أن يجتهد للحكم والفتيا، فاشترط العدالة في الحال الثانية، ولم يشترطها في الحال الأولى.

٤ معرفة مقاصد الشريعة.

٥. معرفة مواضع الخلاف.

٦. معرفة البراءة الأصلية.

انظر: الرسالة للشافعي ص/٥٠٠٥، وكشف الأسرار (٢٦/٤-٣٠)، وإحكام الفصول للباجي ص/٦٣٠ـ٦٣٨، والموافقات للشاطبي (جـ١٦/٤٥)، والإحكام للآمدي (١٧٠٤-١٧١)، والمحصول للرازي (٢ق/٣ص/٣٦)، والمستصفى للغزالي ص/٢٤٣ـ٤٣، والعدة لأبي يعلى (٥٩٤/٥١-١٦٠٠)، وروضة الناظر (٢٠١٠٤-٤٠٧)، ورارشاد الفحول للشوكاني (٢٩٧/٢-٣٠٣).

- (١) كلمة [أنَّ] سقطت من (ح).
- (۲) كما في ص/۲۷۲ ـ ۲۷۳.
- (٣) طبَّقوا: يقال طبَّق الشيء تطبيقًا عمَّ، وطبَّق الماء وجه الأرض غطَّاه.

انظر: القاموس المحيط (٣٧٢/٣).

والمقصود هنا بيان غزارة علمهم.

٢- العلم بلسان العرب بقدر ما يمكنه من معرفة معاني الألفاظ، ووجوه الدلالات المختلفة.
 ٣- العلم بأصول الفقه ليتمكن من استنباط الأحكام من أدلتها؛ ولأهمية هذا الأصل قال الفخر الرازي في المحصول (٢ق٣/٣٣): (إنَّ أهم العلوم للمجتهد علم أصول الفقه) انتهى.
 ٤- العلم بمسائل الإجماع حتى لا يخالفها.

مشروعًا، وحازوا من علوم شتى أصولًا وفروعًا، مثل: الربيع^(۱)، والبويطي^(۲)، والمزني^(۳) والقفَّال^(٤)، والإسفراييني^(۵)،

(۱) هو: الربيع بن سليمان بن داوود الأزدي مولاهم المصري الجيزي، صاحب الإمام الشافعي، فقيه حافظ، روى عن الشافعي، وعبد الله بن وهب، وغيرهما. وحدَّث عنه: أبو داود، والنسائي، والطحاوي، وغيرهم. توفي سنة (٢٥٦هـ).

انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي ص/٨١، وطبقات الشافعية للسبكي (١٣٢/٢)، وسير أعلام النبلاء (٩١/٢)، وتهذيب التهذيب (٢٠٠/٣).

(۲) هو: يوسف بن يحيى القرشي البويطي، منسوبٌ إلى بويط من قرى صعيد مصر، يكنى أبا يعقوب، من كبار أصحاب الشافعي، حدَّث عن الشافعي، وعبد اللَّه بن وهب. وحدَّث عنه: الربيع المرادي، وإبراهيم الحربي، وغيرهما، وله كتابٌ مشهور اسمه «المختصر». توفي سنة (۲۳۲هـ). انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي ص/۷۹، وطبقات الشافعية للسبكي سنة (۲۳۲هـ)، وتهذيب التهذيب (۲۷۵-۳۷۰).

قلت: وقد عدُّه السيوطي من الأئمة المجتهدين بمصر. انظر: حسن المحاضرة (٣٠٦/١).

(٣) هو: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني المصري، من أصحاب الشافعي، ولد سنة (٣٥). حدَّث عن الشافعي، ونعيم بن حمَّاد، وغيرهما. وروى عنه: ابن خزيمة، والطحاوي، وابن أبي حاتم.

قال عنه أبوإسحاق الشيرازي: (كان زاهدًا، عالمًا، مجتهدًا، مناظرًا، محجابًا). انتهى. من تصانيفه: «المختصر»، «المنثور»، «الجامع الصغير» و«الجامع الكبير». توفي سنة (٢٦٤هـ). انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي ص/٧٩، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/٢٩-١٠). قلت: وقد عدَّه السيوطي من الأئمة المجتهدين بمصر، وقال عنه الرافعي: (المزني صاحب منتقلي). [حسن المحاضرة (٢٠٧/١)]، وقال عنه الإسنوي: (وصنف كتابًا مفردًا على مذهب لا على مذهب الشافعي) [طبقات الشافية للأسنوي (٢٥/١)]، وانظر المسائل التي خالف فيها المزني الإمام الشافعي في طبقات الشافعية للسبكي (٢٠٥/١).

(٤) هو: أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل القفّال الشاسي، المعروف بالقفّال الكبير، من أعلام المذهب الشافعي، كان إمامًا في التفسير والحديث والأصول، وعنه انتشر فقه الإمام الشافعي بما وراء النهر، سمع من ابن خزيمة، وابن جرير، والبغوي وغيرهم. وأخذ عنه الحاكم، والحليمي، وابن مندة. له شرح الرسالة، وكتابٌ في أصول الفقه. توفي سنة (٣٦٦هـ). انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي ص/١٨، وطبقات الشافعية للسبكي (٣٠-٢٢٢٠)، وطبقات الشافعية للأسنوى (٣٠-٢٢٢).

(٥) في (م): «الإسفرائيين، بالتثنية.

فعلى ما في (م) فالمقصود أبو حامد الإسفراييني، وأبو إسحاق الإسفراييني. وعلى ما في =

والغزالي^(۱)، وإمام الحرمين^(۲)؟ أم كانوا في حضيض التَّقليد للإمام الشافعي؟ وهكذا أتباع كل =إمام=^(۳) مجتهد، مع أنَّهم كانوا مهرةً في العلوم العقليَّة والنقليَّة؛ ولا يدّعي^(۱) الاجتهاد في زمننا هذا إلَّا من جهل شروط الاجتهاد، وعري عن علم أصول الفقه^(۱). انتهى

= الأصل و(ح) و(ه) فهو محتملٌ لأن يكون المراد أبا حامد الإسفراييني أو أبا إسحاق الإسفراييني.

فأبو حامد الإسفراييني هو أحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني، ولد سنة (٣٤٤ه)، وكان حافظًا للمذهب الشافعي، حدَّث عن عبد اللَّه بن عدي، والدارقطني وغيرهما. من تصانيفه: «التعليقة الكبرى»، و«البستان»، وله تعليق على «مختصر المزني». توفي سنة (٤٠٦هـ).

انظر: تاريخ بغداد (٢٧٨-٣٦٨)، ووفيات الأعيان (٧٢/١)، وطبقات الشافعية للسبكي (٢/١٦-٧٤).

وأبو إسحاق الإسفراييني هو: إبراهيم بن محمد الإسفراييني، الملقب بالأستاذ، من أعلام المذهب الشافعي، فقيه أصولي بارع. أخذ عنه البيهقي، وأبو القاسم القشيري، وغيرهما. من تصانيفه: «الجامع في أصول الدين والرد على الملحدين»، و«مسائل الدور». توفي سنة (٤١٨هـ). انظر: طبقات الشيرازي ص/٦٠١، وطبقات الشافعية للسبكي (٤/٦٥٢)، وطبقات الشافعية للإسنوي (٩/١٥.٠٠).

- (۱) هو: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي أبوحامد، المعروف بالغزالي، فقيه أصولي متكلم، ولد سنة (٥٠٥هـ). من أبرز شيوخه أبو المعالي الجويني المعروف بإمام الحرمين. توفي سنة (٥٠٥هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٣٢٢/١٩)، وطبقات الشافعية للسبكي (٥٤/٦).
- (٢) هو: عبد الملك بن يوسف بن عبد الله الجويني، أبو المعالي الملقب بإمام الحرمين، فقيه أصولي متكلم، وكان شيخ الشافعية في زمانه. من تصانيفه الكثيرة: «الشامل»، و«البرهان»، وله تلخيص لكتاب «التقريب» للباقلاني. توفي سنة (٤٧٨هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء (٢٨/١٨ ٤-٧٧)، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/٥ ١-٢٢٢)، وطبقات الشافعية للإسنوي (٢/١٠٤٠).

- (٣) ما بين العلامتين زيادة من (ح) و(هـ).
 - (٤) في (ح) و(هـ): «ولا يدعي».
- (٥) بل القائل بأنَّ الاجتهاد قد انقطع في هذه الأعصار هو العاري عن علم أصول الفقه؛ إذ ثمرة تعلم أصول الفقه والغاية منه هي فهم مراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ.

نقد قول الفتي بأن أتباع الشافعي لم يكونوا

فهذه عبرةٌ من العبر، وإنَّها لإحدى الكبر، (وإلَّا فكيف يقال: تعذَّر الاجتهاد لفقد آلاته وشرائطه مع كون مَنْ ذكر طبُقوا الأرض علمًا؟ إلى آخر كلامه، فاعتبر)(١).

[وكم]^(۲) طريفة^(۳) قد بنوها على هذا الأصل الضئيل، والمقال السَّاقط العليل.

لكن بحمد اللَّه قد تَّسارعوا^(٤) إلى نقضه بديهةً (٥) من غير (٦) روية، وهم لا يشعرون، وما ذاك إلَّا لأنَّ الضرورة البديهية، والفطرية، والنظرية (٧) منادية ببطلانه، وشاهد صدق على أنَّه من فاسد الكلام وهذيانه، والحسُّ قاطع للن من خامه لله دمال الجوارح في بيان ضلاله (٨).

فلمًّا كان بهذه المثابة ما وجد القوم بُدًّا من مناقضته بغير شعور؛ فطفقوا يقولون قال الله/، قال رسوله، ونسوا ما سوَّدوا به صحفهم من مثل قول بعضهم: فيحرم على ذلك دعوى الاجتهاد، وأخذ الحكم بالدليل، وإن طابق الواقع لقصور نظره، أخذًا (٩) من قوله تعالى - خطابًا لمن لم يبلغ رتبة الاجتهاد -: ﴿ فَسَالُوا أَهْلَ اللّهِ مناقضةً ومعارضةً. الذِّرِ فَهُ (١٠) أي المجتهدون (١١) إلى آخر تلعبه بكتاب اللّه مناقضةً ومعارضةً.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «والمقصود من أصول الفقه أن يفقه مراد
 الله تعالى ورسوله بالكتاب والسئة». [مجموع الفتاوى (۲۰/۲۰)].

⁽١) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م) و(هـ)، وغير موجودة في (ح).

 ⁽۲) كلمة [وكم] سقطت من (ح).
 (۳) في (ح) و(هـ): (طريقة».

 ⁽٤) في (ح) و(هـ): «يسارعوا».

 ⁽٥) في (ح) و(هـ): «بهدمه» وهو خطأ.

⁽٦) في الأصل و(ح) و(م): «عين» وهو خطأ، والتصويب من (هـ).

⁽٧) في (ح): «والفطرة والنظرية» وهو خطأ. (A) في (هـ): «اضلاله».

⁽٩) في (م): «أخذ؛ وهو خطأ.

⁽١٠) سورة الأنبياء، الآية رقم (٧).

⁽١١) كذا في الأصل و(ح) و(هـ)، وفي (م): «المجتهدين» وهو الصواب. وأشير في الأصل إلى أنها كذا. أي كذا قال. حكاية للقول بلفظه.

أما درى ـ ويْحَه ـ أنَّ أخذ الحكم من دليله، وتيسَّر الاجتهاد وحصوله في هذه الأعصار ما مثاله: إلَّا أن يقول: يحرُم كذا، يحلُّ (١) كذا لقول الله: كذا، وقول رسوله: كذا، على حسب مبلغ علمك، ومنتهى فهمك (٢)، كما صنع حكينا كلامه من التَّكلُّم بلا بصيرةٍ؟.

على أنَّ جلَّةً من أصحاب الشافعي، وغيره من الأئمة، مكاذبون لهذا الخابط في دعواه عليهم: بأنَّ أحدًا منهم لم يدَّعِ الاجتهاد؛ فإنَّهم بين مشهود له بذلك، ومدَّعِ هو له كأبي بكر ابن المنذر^(٤)، ومحمد بن جرير الطبري^(٥)، والشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد^(٢) قاضي الديار المصرية وعالمها،

⁽١) في (م): «ويحل» بزيادة وإو.

⁽٢) كُذا في جميع النسخ، ولعلَّه انتقال من ضمير الغيبة إلى ضمير المخاطب، و هو ما يسمَّى بالالتفات عند علماء العربية، وهو أسلوب عربي معروف يرد كثيرًا في القرآن الكريم. انظر: تلوين الخطاب لابن كمال باشا، المطبوع ضمن مجلة الجامعة الإسلامية العدد ١١٣ ص/٣٤٢ وما بعدها. والمقصود هنا: على حسب مبلغ علمه ومنتهى فهمه.

⁽٣) في (ح) و(هـ): «لا كما صنع».

⁽٤) أبو بكر بن المنذر: قد وضفه غير واحد بالمجتهد المطلق. منهم: السبكي كما في «طبقات الشافعية» (١٠٣/٢)، والسيوطي في حسن المحاضرة وقال عنه النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (١٩٧/٢): (وهو في النهاية من معرفة الحديث، وله اختيار فلا يتقيد بمذهب بعينه، بل يدور مع ظهور الدليل). انتهى

⁽٥) ومحمد بن جرير الطبري قد وصفه أيضًا غير واحد من العلماء بالمجتهد المطلق. منهم السبكي كما في «طبقاته» (١٢٠/٣)، والذهبي حيث قال في ترجمته: (وله في الأصول والفروع كتب كثيرة وله اختيار من أقاويل الفقهاء، وقد تفرَّد بمسائل حفظت عنه). انتهى إتذكرة الحفاظ (١١/٢٧)].

⁽٦) ابن دقيق العيد ذكر السيوطي في حقَّه: أنَّه قد ادَّعى الاجتهاد لنفسه، وقد قامت عليه الغوغاء في زمنه بسبب ذلك. انظر: تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد ص/٦٤، وحسن المحاضرة (٣١٨-٣١٨)، والرد على من أخلد إلى الأرض ص/٩٦.

قلت: كما قد وصفه غير واحدٍ بالمجتهد المطلق منهم: السبكي في «طبقاته» (٢٠٧/٩)، والشوكاني في «البدر الطالع» (٢٠٩/٢) وإرشاد الفحول (٣٠٩/٢).

وقال عنه الزركشي في «البحر المحيط» (٢٠٩/٦): (ولم يختلف اثنان في أنَّ ابن عبدالسلام بلغ رتبة الاجتهاد، وكذلك ابن دقيق العيد). انتهى.

والجلال ابن (١) الكمال السيوطي وأوسع (من)(٢) مانَعَهَ ذلك تجهيلًا وتضليلًا، كما هو معروفٌ في كتبه (٣)، وقبله الشيخ الإمام [أبو](٤) محمد ابن عبدالسلام (٥) المصري كما يأتيك نصُ كلامه في كتابه «قواعد الإسلام»(١)،

(١) في (ح): «أين» وهو خطأ.

(٣) والتي من أصرحها كتابه: «الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أنَّ الاجتهاد في كل عصر فرض»، وكتابه: «تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد».

كما أَنَّ السيوطي ـ رحمه اللَّه ـ قد ادَّعى الاجتهاد لنفسه، فقال: «وقد كملت عندي آلات الاجتهاد بحمد اللَّه تعالى، أقول ذلك تحدثًا بنعمة اللَّه تعالى لا فخرًا، وأي شيء في الدنيا حتَّى يطلب تحصيلها بالفخر، وقد أزف الرحيل، وبدا المشيب، وذهب أطيب العمر». انتهى [حسن المحاضرة ٩/١].

وقال أيضًا: «والذي ادعيناه هو الاجتهاد المطلق لا الاستقلال، بل نحن تابعون للإمام الشافعي فله وسالكون طريقه في الاجتهاد امتثالًا لأمره، ومعدودون من أصحابه، وكيف يظن أنَّ اجتهادنا مقيَّد؟ والمجتهد المقيَّد إنَّما ينقص عن المطلق بإخلاله بالحديث أو العربية، وليس على وجه الأرض من مشرقها إلى مغربها أعلم بالحديث والعربية مني إلَّا أن يكون الحضر!! أو القطب!! أو وليًا لله!! فإنَّ هؤلاء لم أقصد دخولهم في عبارتي». [الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أنَّ الاجتهاد في كل عصر فرض ص/١٦٦)، وانظر: مسالك الحنفاء ضمن الحاوي للفتاوي (٣٩٨/٢).

كما أنَّنا نجد السيوطي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ قد ردَّ على المانعين لإمكان الاجتهاد في هذه الأعصار في العديد من كتبه، والتي من أهمِّها: كتاب «الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أنَّ الاجتهاد في كل عصر فرض»، وكتاب «تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد» وكتاب «تحفة المجتهدين بأسماء المجتهدين، وهو مخطوط.

- (٤) كلمة «أبو» سقطت من (ح).
- (°) العرّ بن عبدالسلام وصفه غير واحد بالاجتهاد المطلق. فقال عنه الذهبي في «العبر» (۲۹۹/۳): (انتهت إليه معرفة المذهب، وبلغ رتبة الاجتهاد». وذكر السيوطي في ترجمته: أنَّه كان في آخر أمره لا يتقيد بالمذهب، بل اتسع نطاقه، وأفتى بما أدَّاه إليه اجتهاده. انظر: حسن المحاضرة (۱/٥/۱).
 - (٦) كذا في جميع النسخ، والمشهور «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» وهو مطبوع.

⁽٢) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

40

ومن لا أحصيه الآن، وكمن ذكرناهم لك فيما تقدَّم (۱). فإنَّ تصرُّفهم في فنون العلم، وأبواب المعارف، وأمَّهات المسائل، وتنقيح الدلائل، وتوضيح المطالب (۱) والوسائل (۱)، صرَّح (١) عنهم عملًا، ودلالةً: في أنَّهم (۱) مستندون إلى خالص المباشرة، ومحض السَّعي والعمل، وغير (۱) ملتفتين في تقرير بحثٍ، أو تحرير اباب إلى [غير] (۱) سبرهم وفحصهم، وتنقيبهم وإمعانهم، وإعمال فكرهم وأذهانهم في تلخيصه وتصحيحه وتهذيبه، بحيث ما إلى إمام (۸)، ولا متبوع ـ اسمًا لا

(١) يقول الشوكاني:

- (٢) في (ح): «المقاصد» بدل «المطالب» وأشير بهامش الأصل و(م) أنها في نسخة.
 - (٣) في (هـ): «المطالب المقاصد والوسائل».
 - (٤) في (ح): «صريح».
 - وفي (هـ): «صريحٌ مصرح».
 - (٥) كذا في جميع النسخ، ولعلَّ الأنسب «بأنهم» كما في المطبوعة.
 - (٦) في (ح): «غير» بإسقاط الواو.
 - (V) كلمة [غير] سقطت من (ح).
 - (٨) في (ح): «الإمام» وهو خطأً.

^{(...}ولمّا كان هؤلاء الذين صرّحوا بعدم وجود مجتهدين شافعية، فها نحن نوضّح لك من وجد من الشافعية بعد عصرهم ممّن لا يخالف في أنّه جمع أضعاف علوم الاجتهاد، فمنهم: العرّ بن عبدالسلام [ت٢٥٨ه]، وتلميذه ابن سيّد الناس [ت٢٧٨ه]، ثمّ تلميذه زين العراقي [ت٢٥٨ه]، ثمّ تلميذه ابن حجر العسقلاني [ت٢٥٨ه]، ثمّ تلميذه السيوطي [ت٥٩١]، ثمّ تلميذه السيوطي [ت٥٩١]. فهؤلاء ستة أعلام، كلَّ واحد منهم تلميذ من قبله، قد بلغوا من المعارف العلمية ما يعرفه من يعرف مصنفاتهم حقّ معرفتها، وكلَّ واحد منهم إمام كبير في الكتاب والسنّة محيطٌ بعلوم الاجتهاد إحاطة متضاعفة، عالم بعلوم خارجة عنها. ثمّ في المعاصرين لهؤلاء كثيرٌ من المماثلين لهم، وجاء بعدهم من لا يقصر عن بلوغ مراتبهم، والتعداد لبعضهم فضلًا عن كلهم يحتاج إلى بسطٍ طويل...إلى أن قال: وبالجملة فتطويل والتعداد لبعضهم فضلًا عن كلهم يحتاج إلى بسطٍ طويل...إلى أن قال: وبالجملة فتطويل كان من أسراء التقليد بلازم لمن فتح الله عليه أبواب المعارف، ورزقه من العلم ما يخرج به كان من أسراء التقليد بلازم لمن فتح الله عليه أبواب المعارف، ورزقه من العلم ما يخرج به المقصرون). انتهى [إرشاد الفحول ١٨٥٠، ٢٠١٠].

معنى (۱) التفات ولا تعريج؛ بل تراه معهم كأحد نظرائهم، جزمًا لا شكَّ فيه (۲). وأولئك مثلًا: كالقاضي عياض بن موسى السبتي، صاحب «الإلماع» (۳) و «الشفا» (۶) «وشرح صحيح مسلم» (۵)، والحافظ أبي عمر (۲) ابن عبد البر مصنف «التمهيد» (۷) و «الاستيعاب» (۸) وغيرهما (۹)، وأبي القاسم الشهيلي صاحب «المعالم» (۱۱)، وأبي سليمان الخطابي صاحب «المعالم» (۱۱)، والحافظ الشهاب ابن (۲۱) حجر مصنف «فتح الباري»، وشيخه أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، وغيرهم ممَّن أشرنا إلى تعداد طائفة منهم قريبًا (۱۲)، وحصرهم في

⁽١) لأنَّ انتساب هؤلاء الأعلام إلى الأئمة الأربعة إثَّما هو في الاسم فقط، وأمَّا في الحقيقة والمعنى فهم متَّبعون للدليل، ذاهبون إليه فلذا تجدهم يخالفون متبوعيهم من الأئمة متى ظهر لهم الدليل بخلاف قولهم.

⁽٢) قال النووي في المجموع: (٧٦/١) في بيان حقيقة المفتي المستقل: «أن لا يكون مقلدًا لإمامه لا في المذهب ولا في دليله، وادعى الأستاذ أبو إسحاق هذه الصفة لأصحابنا، فحكى عن أصحاب مالك ـ رحمه الله ـ وأحمد وداوود وأكثر الحنفية أنَّهم صاروا إلى مذاهب أثمتهم تقليدًا لهم، ثمَّ قال: والصحيح الذي عليه المحققون ما ذهب إليه أصحابنا: وهو أنَّهم صاروا إلى مذهب الشافعي لا تقليدًا له، بل يلا وجدوا طرقه في الاجتهاد والقياس أسدً الطرق، ولم يكن لهم بدِّ من الاجتهاد سلكوا طريقه؛ فطلبوا معرفة الأحكام بطريق الشافعي. وذكر أبو على السنجي نحو هذا فقال: «اتبعنا الشافعي دون غيره لأنَّا وجدنا قوله أرجع الأقوال وأعدلها لا أنَّا قلَّدناه». انتهى كلام النووي ـ رحمه الله.

⁽٣) هو: كتاب «الإلماع إلى معرفة الرواية وتقييد السماع» في علم المصطلح، وهو مطبوع.

⁽٤) هو: كتاب «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» في السيرة النبوية، وهو مطبوع.

⁽٥) هو: كتابه المسمَّى ﴿إِكمال المُعْلِم بفوائد مسلم، وهو مطبوع.

⁽٦) في (ح) و(هـ): «أبو عمر».

⁽٧) هو: كتاب «التمهيد لما في الموطأ من المعانى والأسانيد» وهو مطبوع.

⁽٨) هو: كتابه «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» في تراجم الصحابة 🗞، وهو مطبوع.

⁽٩) مثل: «الكافي» و«الإستذكار» و«جامع بيان العلم وفضله».

⁽١٠) «الروض الأنف» موضوعه في تفسير كتاب «السيرة النبوية» لابن هشام المعافري المتوفى سنة (٢١٣هـ).

⁽١١) كتاب «معالم السنن» للخطابي هو في شرح «سنن أبي داود» وهو مطبوع مفردًا ومع سنن أبي داود.

⁽١٢) في (ح) و(م): (بن) وهو خطأ. (١٣) انظر ص/٢٤٧ ـ ٢٤٧.

حيِّز الممتنع عادةً، خصوصًا الأثريين، فهم من أبعد النَّاس عن التمذهب.

فكيف يُدَّعى على جميع من ذكرنا: أنَّهم أو أحدًا(١) منهم: لم يدَّع الاجتهاد، ولا شُهِدَ له به، ولا نادى به عملًا وتصرُّفًا؟.

لقد أعظم الفرية من قال بشيء من هذا.

وحاصله: أنَّ هذه دعوى كاذبة باطلة، معلوم بطلانها وكذبها يقينًا، بلا أدنى ريبةِ (٢)، والسَّلام.

فياعجباه لقوم بَيْنَا^(٣) هم قد سدُّوا طريق الاجتهاد لفقد آلاته، وانسداد أبوابها والعلَّة باطلةً، فكذا المعلول^(٤)، ومتى يستقيم الظُّل والعود أعوج^(٥)؟ وإذا هم قد عادوا إلى ذلك الأصل فنقضوه، ومعهده الخاوي فرفضوه؛ إذ حكم فاضلهم لمن سمَّى من أصحاب الشافعي بأنَّهم طبُقوا الأرض علمًا، وملؤوها حذقًا وفهمًا، ثمَّ شفَّع ذلك بقوله: وهكذا^(٢) أتباع كلِّ إمامٍ مجتهد/، مع أنَّهم كانوا مهرةً في العلوم العقليَّة والنقليَّة. انتهى

فلا أدري [بعد] (٧) تطبيقهم الأرض علمًا، وملئهم إيَّاها حذقًا وفهمًا، وكونهم مهرةً في العلوم عقليِّها ونقليِّها ما ذا الذي فقد من آلات الاجتهاد وأنواعه وعلومه، حتَّى يتعذَّر هو؟ إذ تعذُّره لتعذُّر مقدماته، فقد أحيط بها، واسْتُولِي عليها، وسيمت (٨) صنوف التحقيق والتدقيق، وهل هي إلَّا شطوره (٩) وأبعاضه

41

⁽١) في (م): «واحدًا».

⁽٢) في (ح): «رتبة» وهو خطأ.

⁽٣) بينا: بمعنى بينما. انظر: القاموس المحيط (٢٩١/٤) باب النون ـ فصل الباء.

⁽٤) في (هـ): «المعلوم» وهو خطأ.

⁽٥) قوله «متى يستقيم الظل والعود أعوج» عجز بيت شعري من قصيدة لابن خفاجة كما في ديوانه ص/٦٤.

⁽٦) في (ح): «وكذا».

⁽٧) كلمة [بعد] سقطت من (ح).

⁽A) في بقية النسخ «وسميت».

⁽٩) في (ح): «أسطوره» وهو خطأ.

وأجزاء(١) عينه(٢)؟ فبالضرورة حصوله بحصولها.

وما ذا الذي امتاز به (٣) الأئمة المتبوعون من طورٍ وراء هذا؟ فالله المستعان على هفوة مكشوفة السوأة، لم ينزجر عن التعامي عنها جماعة المفتين، ومن رضي منهم صنيعهم، وهم الأكثرون. فإنَّ بديهة الفطرة السليمة تقول: وهل من بغيةٍ فقدت، أو مأربٍ تعصَّى على من طبَّق الأرض علمًا إلى آخر ما ذكرتم؟.

وما ذا أعجزه بعد اقتعاد غاربها، [أو فاته] (٤) بعد الإحاطة بالوسائل ومقاصدها؟ إذ تلك هي مجموع العلوم عقليًّا ونقليًّا.

وكيف بمن نُحِلَ (٥) آلات الاجتهاد وشرائطه، ومارس طرق النظر وضوابطه؟ وما غاية الشافعي ومالك وأحمد (٦) وأبي حنيفة ـ رضي اللَّه عنهم ـ إلَّا هذه الغاية ـ إن سُلِّمت أيضًا لهم ـ وكذلك [كلُّ] (٧) مجتهد في الآفاق، وإمام نحرير لا يشق غباره (٨) بالاتّفاق، وإن تفاوتت مواطيء (٩) أقدامهم على حسب معارفهم ـ إن

⁽١) في الأصل و(م): «وآحرا» وفي (ح): «وأجراء» وهو خطأ والتصويب من (هـ).

⁽٢) في الأصل و(م): كتبت هكذا «وآحرا عينه» وفي (ح): «و إجرا عينه» والمثبت من (هـ) وهو الصواب.

⁽٣) في (ح) و(هـ): «وامتازته».

⁽٤) ما بين المعقوفتين مطموسٌ في الأصل، وهو في (م): «أو شانه» والمثبت من (ح) و(هـ) وهو الصواب.

⁽٥) في (ح) و(هـ): «نخل» وهو خطأ.

ونحل: أي أُعْطِي. مأخوذ من النِحْلة وهي العطية والهبة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَانَوُا ٱلنِّسَآةَ صَدُقَائِهِنَ يَحَلَةً ﴾ انظر: معجم مقاييس اللغة (٤٠٣/٥)، والقاموس المحيط (٧٤/٤) باب: اللام، فصل ـ النون.

 ⁽٦) في (ح): «وأحمد ومالك».
 (٧) كلمة [كل] سقطت من (هـ).

⁽٨) «لا يشق غباره» مثل عربي مشهور. ومعناه في الأصل هو في الخيل أي: لا غبار له فيشق لسرعة عدوه، وخفة وطئه. وهو يضرب في الرجل البارع المبرز في الفضل الذي لا يجارى؛ لأنَّ مجاريك يكون معك في الغبار. انظر: كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلَّم ص/٩٨٠، ومجمع الأمثال للميداني (٢٩٤٢) رقم (٣٩٨٢).

⁽٩) في (ح): «مواطن».

۳۷ منشؤ الغلو ونتائجه سُلّم أيضًا - أنّهم بهذا الوصف المجعول لأتباعهم. وإلّا فالسّبر والاختبار (۱)، والنّظر الصحيح والاعتبار/: كاشفٌ عن [أنّ هذا اختلاق بحت، وعن فساد] (۲) هذا الغلوّ الذي منشؤه امتلاء الصّدور (۳) بعظمة الأسلاف ($^{(1)}$)، حتّى أدّى الأمر إلى إساءات ($^{(0)}$) ليست بالهيّنة، تبدوا يوم ينكشف الغطاء، وتتقاصر عن المتعنتين فسيحات الحُطَى.

الائمة الأربعة خصماء الغالين فيهم يوم القيامة ونزَّه اللَّه الأئمة الأربعة، ومن عقل الحقائق، أن يدَّعوا لهم ما ليس لهم، ويرفعوهم عن قدرهم، ويغلوا فيهم بغير الحق؛ فهم خصماء هؤلاء الغالين يوم الحساب، يقولون لهم: ما كان لكم هذا الغلوُّ فينا، حتَّى تركتم لقولنا: ما هو الحجة عليكم، وقَصَرْتم فضل اللَّه الواسع، ومائدته المبسوطة علينا، وقابلتم من نازعكم في شيء، و أتاكم (٦) به بأنًا لم نقل به، أو قلنا بخلافه، وهجرتم الردَّ إلى اللَّه ورسوله؟ وما بهذا أمرناكم، ولا عليه دللناكم (٧) إن كنتم أيضًا صدقتم علينا فيما قلتم عنًا، ونسبتم إلينا (من الخلاف في تلك المسألة) (٨)، ولئن فعلنا لكنًا (١)

⁽١) في (ح): «الاختيار» وهو تصحيف.

⁽٢) ما بين المعقوفتين غير موجود في (ح).

⁽٣) في (ح) و(ه): «الصدر».

⁽٤) يقول الشوكاني ـ رحمه اللَّه ـ: «وبهذا تعرف أنَّه لا حامل لهم على ذلك ـ يعني على التقليد ـ إلَّا التعصب لمن قلَّدوه، وتجاوزوا الحدَّ في تعظيمه، وامتثال رأيه على حدٍّ لا يوصف عندهم للصحابة، بل لا يوجد عندهم لكلام اللَّه ورسوله ﷺ. [القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد ص ٢٤/].

⁽٥) في (م): «أو أتاكم». (٦) في (ح) و(هـ): «أو أتاكم».

⁽٧) بل قد دلَّوهم على التزام نصوص الكتاب والسنَّة، والأُخذ بها متى خالفت أقوالهم؛ لأنَّه لا حجة البتة إلَّا في قول الله تعالى وقول رسوله ﷺ؛ ونصوص الأئمة الأربعة في النهبي عن تقلديهم، وذم من أخذ أقوالهم بغير حجة كثيرةٌ شهيرةٌ. وقد تقدَّم ذكر طرف صالحٍ منها في قسم الدراسة. انظر: ص/١٢٩ - ١٣١٠.

 ⁽٨) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبة في (م)، وساقطة من (ح) و(هـ).

⁽٩) في (ح) و(هـ): زيادة كلمة «قد» بعد كلمة «لكنًّا».

كل فرقة

م*ن* المختلفين

تدعي أن

الحق في قول

أسلافها

44

ظلمنا أنفسنا، وجاذبنا الحقَّ أهله؛ ومعاذ اللَّه من ذلك كلِّه، فإنَّا منه برآء وما ضرَّكم أن تكونوا كمن سلف قبلنا؟ درجوا على معالم هادية، بلا تحرير مذاهب وتقرير طرائقٍ مخصوصةٍ. ومرتاد (١) الحقِّ لا يُحْرم، والمبطِّل مكشوف القناع أبكم.

فكيف يخفى حقَّ، أو يروج باطلٌ مع المضي^(٢) على سنن تلك الطرائق^(٣) المثلى.

ولقد قضت التَّجارِبُ، وتصفُّحُ أحوالِ العالَم، وشَهِدَ الحسُّ (1) القاطع: أنَّ كلَّ فرقةٍ، وأهل كلِّ نحلةٍ يقولون في سلفهم نحوًا ممَّا قاله هؤلاء في الأربعة، وزيادة عليه، ويزعمون أنَّ مخالفيهم لم يبلغوا ذلك الشأْوُ (0)، ولا انتهوا إلى تلك الغاية، وأنَّه لا يصلح أن يكون مخالفهم هو الذي فاز بالصواب/(1) على النَّحو الذي يزعمه جماعة المفتين وإخوانهم في مَنْ نازعهم (أو نحا خلاف قول من تبعوه) (٧).

(١) في (ح): «ومرتا» وهو خطأ. (٢) في (ح): «المطي» وهو خطأ.

(٣) في الأصل و(هـ): «الطريق» وما أثبته من (ح) و(م) أنسب.

(٤) في (ح): «الحسن» وهو خطأ.

(°) في (ح): «الشاق» وهو خطأ.

وفي (هـ): «الشأن».

والشأو: أي السبق. انظر: القاموس المحيط (٥٠٠/٤) باب الواو، فصل ـ الشين.

(٦) انظر: إعلام الموقعين (٢٠٧/٢).

(٧) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م)، وليست في (ح) و(هـ).

كلُّ مقلد لإمام يرى أنَّ الحقُّ مع إمامه، وأنَّ مَّا عليه غيره باطلٌ مجانبٌ للصواب.

قال أبو الحسن الكرخي: (كلّ آية تخالف ما عليه أصحابنا فهي مؤولةٌ أو منسوّحةٌ، وكل حديثٍ كذلك فهو مؤولٌ أو منسوخ) انتهى، [باختصار من رسالة الكرخي المطبوعة ضمن تأسيس النظر للدبوسي ص/١١٦].

وقال إمام الحرمين الجويني: نحن ندعي أنَّه يجب على كافة العاقلين، وعامَّة المسلمين شرقًا وغربًا، بعدًا وقربًا، انتحال مذهب الشافعي، ويجب على العوام الطغام، والجهَّال الأنذال أيضًا انتحال مذهبه، بحيث لا يبغون عنه حولًا، ولا يريدون به بدلًا) [مغيث الخلق في ترجيح المذهب الحق ص/١٦].

فلا جرم اتَّسع الخرق على الراقع^(١)، وتشعبت طرق الإدلال^(٢) بمطابقة لواقع.

سبب التقليد وسبب كلِّ ذلك: ما عرَّفناك من غلوِّ التَّابع في متبوعه؛ كأنَّ معنى الدين لله [هو] (٢) الهوى والمحاباة، فلا بحث عمًّا قال الإمام، ولا مجال (٤) للطَّاعنين في شيءٍ ممَّا فاه من الكلام. برئنا إلى اللَّه من ذلك.

بيان تناقض المقلدة وفساد التقليد وحاصل الكلام فيما نحن بصدده: أنَّ الحكم بتعذر الاجتهاد منذ زمن كذا على الاضطراب فيه لتعذُّر آلاته (٥) وشرائطه، مع القول [بأنَّ المذكورين] (٢) طبُقوا الأرض علمًا ظاهر التَّناقض (٧)، واضح التهافت، ما يخرج من رأس ذي عقل للمعاني (٨)، ومدلولات المباني قطُّ.

ومن تناقضهم البين ـ بعد أن أرسلوا (٩) مقالتهم بتعذر الاجتهاد، وأخذ الحكم من دليله ـ أنَّهم أخذوا في الاستدلال (١٠) والتصحيح، والإبطال في خصوص

وقد أدَّى هذا التعصب المقيت للأئمة إلى طعن بعض المذهبين بعضهم في بعض، وانتقاص بعضهم بعضًا، وقد ألفوا في ذلك كتبًا بعيدةً عن العدل والإنصاف، وأقرب إلى الحيف والاعتساف شحنوها بالطَّعن، والغض من شأن المخالف ومن تلك الكتب: كتاب «مغيث الحق في ترجيح المذهب الحق» الذي ألفه أبو المعالي الجويني في عيب مذهب أبي حنيفة، والتشنيع عليه في مسائل كثيرة، وهو مطبوع.

(۱) «اتَّسَعَ الحَرق على الراقع» مثل عربي مشهور، وهو شطر بيت شعر لابن حمام الأزدي: كالشوب إن تهيَّج فيه البِلى أعيا على ذي الحيلة الصانع كالشوب إن تهيَّج فيه البِلى واتَّسَع الحَرق على الراقع ومعناه قد زاد الفساد حتَّى فاق التَّلافي، وهو يضرب في الأمر الذي لا يستطاع تداركه

انظر: المستقصى في أمثال العرب للزمخشري (٥/١)، وجمهرة أمثال العرب (١٣١/١). (٢) أي الاستدلال. (٣) كلمة [هو] ليست في (ح) و(هـ).

- (٤) في الأصل «محال» وهو خطأ، والتصويب من بقيَّة النَّسخ.
 - (٥) في (ح): «الآية» وهو خطأ.
 - (٦) ما يين المعقوفتين سقط في (ح)، وهو في (هـ): «بأنَّهم».
- (V) في (م): «التناقظ» بقلب الضاد ظاء. (٨) في (ح): «للمعالي».
- (٩) كُلَمة «أرسلوا» في (ح) مطموسة. (١٠) كلمة «الاستدلال» في (ح) مطموسة.

مسألتنا هذه التي استدعت هذا البحث برمَّته(١).

فنقول لهم (٢): أعرفتم بطريق البرهان الذي ذقتم (٣) برهانيته حسن ما ذهبتم الله، وأنَّه حقّ وخلافَه باطلٌ، كما به جزمتم؟ أم قلَّدتم إمَّا في نفس الحكم أو البرهانية (٤) عليه؟ والجواب عن هذا لا بدَّ منه.

فإن قلتم بالأول: ظهر لكم إمكان إقامة الحجة على أيّ مطلبٍ في أيّ عصر كان، وأنَّ البرهنة على المقاصد أبدًا متيسِّرة ممكنةٌ لا متعذِّرة ولا متعسِّرةٌ؛ ونحن لا نعني بالاجتهاد إلَّا هذا القدر؛ فإنَّ غاية المجتهد تمييز الصحيح من مقابله.

والآن فقد (٥) اتّضح لكم - وضوحًا بيّنًا بلا شكِ ولا التباس/ - فساد تلك المقالة منكم - إن وعيتم ما ذكرنا - لاتّحاد عملكم وتصرُفكم مع عمل المجتهدين وتصرُفهم، لا فرق بينكم وبينهم، إلّا بأنّكم سمّيتم أنفسكم مقلّدين، وقصرتم اسم الاجتهاد عليهم، وعرّفتم ما صدر عنكم بأنّه تقليد، وعنهم (١) بأنّه اجتهاد، ولا يضرُّ اختلاف الأسماء؛ إذ كلامنا على المعنى يدور (٧) حيث كان الحاصل الحاصل، لأنّ مراعاة الصور شأن الأغبياء، الذين لا تمييز لهم. فسمُّوا أنفسكم مقلّدين، واصنعوا صنع المجتهدين، فليس ذلك (٨) بضائرٍ ولا عاكر عند الذوق (٩) السليم، والأمر في هذا واضحٌ بيّنٌ غنيٌ عن الإيعاب، إذ لو وفَّيتم بذمَّة ذلك الأصل المنهار - وهو القول بتعذّر الاجتهاد، وانغلاق بابه، وامتناع أخذ الحكم من

⁽١) برمَّته أي بكليته. انظر: لسان العرب (٣٢٣/٥) مادة «رمم».

⁽٢) هذا الدليل الإلزامي في بيان فساد التقليد ذكره ـ بنحوه ـ ابن القيّم ـ رحمه الله تعالى ـ في إعلام الموقعين (٢٠٧/٢) في معرض استدلاله على فساد التقليد؛ فلعلَّ المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ استفاده من كلام ابن القيّم أو أنَّه وافق ابن القيّم من غير أن يحيط بكلامه خُبْرا. (٣) (م): «دققتم».

⁽٥) في (ح): «قد».

⁽٦) أي «وما صدر عنهم» كما في المطبوعة لبيان المعنى.

⁽٧) في (ح): «يدور مع المعنى».

⁽٨) في (ح): «ذكر» وهو خطأ.

⁽٩) أي عند ذي الذوق السليم كما بينٌ في المطبوعة بزيادة «ذي» بعد كلمة «عند».

دليله ـ لكففتم (١) عن سرد ما حسبتموه حجةً لكم من كتابٍ وسنَّةٍ وغيرهما ولكن كانت الشَّجرة طَلْحًا (٢) ، والثمرة جَوْحًا (٣) ؛ فما أحراكم بما قال (٤) ـ شعرًا ـ:

أبا ولدي عنه المَنيَةُ ولَّتِ رأيتُ عليه المَشْرَفِيَةَ سُلَّتِ^(٢) وحامتْ عليه الطيرُ ثمَّ تدلَّتِ^(٨)

وقائلةٌ يا فارسَ الخيلِ هل ترى فقلتُ لها لا عِلْمَ [لي]^(٥) غير أنَّني ودارت عليه الخيلُ دؤرَيْن بالقنا^(٧)

نفي العلم، ثمَّ أخذ يجتني (٩) ثماره.

فإن قال القوم بهذا(١٠) الشُّق من الترديد. وهو: أنَّهم عرفوا بالمباشرة والبرهان

وفي (هـ): «خوخًا» وهو خطأ أيضًا.

وجُوحًا: مصدر «جوح» وهو يأتي بمعنى عدل عن الطريق، وبمعنى استأصل وأهلك؛ ومن ذلك الجائحة، وهي الآفة التي تجتاح الثمار. انظر: معجم مقاييس اللغة (٤٩٢/١)، ولسان العرب (٤١٠/٢) مادة «جوح».

وهذا تعبير مجازي قصد به المؤلف أن يبين أنَّ هؤلاء المقلدة بنؤا ما ذهبوا إليه من حسن التقليد على أصل فاسد فكانت النتيجة فاسدة؛ فاستعار لفظ الشجرة للأصل، ولفظ الثمرة للنتيجة، ثمَّ جاء بوصف لكلٌ من الشجرة والثمرة دالٌ على فسادهما، والله تعالى أعلم.

- (٤) أي: «بقول من قال» كما في المطبوعة لبيان المعنى.
 - (٥) كلمة [لي] سقطت من (هـ).
- (٦) المشرفية: سيوف نسبت إلى مشارف من قرى العرب. يقال: سيفٌ مشرفي. انظر: الصحاح للجوهري (١٣٨٠/٤) [باب الفاء، فصل الشين].
- (٧) القنا هنا: بمعنى الرمح، وتجمع على قناة وقنوات. انظر: لسان العرب (١١/٣٣٠) مادة «قنو».
- (٨) بحثت، ولم أقف على قائل هذه الأبيات. وقد ذكرها العلامة صالح المقبلي ـ رحمه الله ـ المتوفى سنة (١١٠٨هـ) في كتابه «العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ» ص/٥٥ في معرض كلامه في إبطال التقليد، ولم يعزها لأحد.
 - (٩) في (ح): اليتجنَّى.
 - (١٠) في الأصل و(م): «لهذا» والمثبت من (ح) و(هـ) أصوب.

⁽١) في (ح): الكفيتم، وهو خطأ.

⁽٢) طَلَحًا أي طالحةً من الطلاح وهو ضد الصلاح. انظر: معجم مقاييس اللغة (٤١٨/٣) مادة «طلح».

⁽٣) في (م): ﴿جُوجُا﴾ وهو خطأ.

الذي ذاقوه: حسن ما انتحوا(١)، كما هو مقتضى عملهم ـ بانت مناقضتهم الصَّريحة، وتفاحش فساد مقالتهم، وأنَّهم قد نقضوا بناءهم بأيديهم جهرًا.

وإن قالوا بالشِّق الثاني ـ كما هو مقتضى أصلهم ذاك ـ وأنَّهم قلَّدوا/ في حسن ما نصروا^(۲)، أو في كون ما ذكروا من الحجج عند أنفسهم دليلًا مفصحًا عن ^(۳) حسنه مبطلًا للمعارض، (لامتناع أخذ الحكم من دليله في هذه الأعصار) ^(٤): فهذا [في] ^(٥) أبلغ الاستظهار على تعطيلهم، وقلة تحصيلهم؛ إذ المعلوم في محاسن العقول، وسلائم الفطر: أنَّ أحدًا [إن كان] ^(٢) يجهل أمرًا من الأمور لا يتهالك على نصرته ويقطع بصحته، وعلى مخالفه بالإبطال ﴿ قُبِلَ ٱلْمَرَّ صُونَ ﴿ اللَّهِ الْحَقِّ (١٠) عَلَى اللَّهُونَ ﴾ (١٠) ـ واللَّه سبحانه قد نهى أن يقال عليه إلَّا الحقّ (١٠).

والبحث معكم - والحالة هذه - بالنّسبة إليكم ضياع، وعسى أن يهدي الله به من شاء من عباده. وليس ما أتيتم من الجزم^(۹) والقطع بشيء بلا برهان عليه، وأخذ له من دليله سجيَّة المتشرعين، الذين^(۱) سنتهم العلم والعدل، دون الظلم والجهل؛ فمعاذ اللَّه من جهل وطيش^(۱۱).

⁽١) انتحوا: من الانتحاء وهو الميل إلى الشيء أو الاعتماد عليه. انظر: معجم مقاييس اللغة (٤٠٣/٥).

قلت: ولعلُّ المعنى الثاني هو المراد هنا. والله تعالى أعلم.

⁽۲) في (ح): «نضروا» وهو تصحيف.(۳) في (ح): (على».

⁽٤) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

⁽٥) كلمة «في» ساقطة من (ح) و(هـ).

⁽٦) ما بين المعقوفتين سقطٌ في (ح) و(هـ).

⁽٧) سورة الذاريات، الآيتان رقم (١٠١٠).

 ⁽٨) كما في قوله تعالى: ﴿ يَتَأَهْلَ ٱلْكِتَابِ لَا تَمْـٰلُواْ فِي دِينِكُمْ وَلَا تَـُعُولُواْ عَلَى ٱللّهِ إِلّا ٱلْحَقّ ﴾ [النساء: ١٧١] وقوله: ﴿ ٱلّهَ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِيثَنَى ٱلْكِتَابِ أَن لَا يَقُولُواْ عَلَى ٱللّهِ إِلّا ٱلْحَقّ ﴾ [الأعراف: ١٦٩].

⁽٩) في الأصل: «الحزم» وهو تصحيف، والتصويب من بقية النسخ.

⁽١٠) في (هـ): «الدين» وهو تصحيف. ﴿ (١١) في (ح): «وطيس» وهو تصحيف.

وإنَّا أيضًا نورد عليكم هذا السؤال بعينه في شأن التَّقليد الذي أنتم عليه، وقد(١)رضيتم به، كأنَّه توخيًا(٢) منكم للتأسي(٣)؛ ﴿ وَلَا (١) نُقُفُ مَا لَيْسَ لَكَ (٥) بِهِ عِلْمُ ﴾ (١)، ﴿ وَأَن تَقُولُوا عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ (٧).

(١) في جميع النسخ «قد» والمثبت هو الصواب، كما في المطبوعة.

(٢) كذا في جميع النسخ (توخيًا) ولعل صوابها توخِّ. لأنها خبر مرفوع.

(٣) في المطبوعة: زاد المحقق ـ رحمه الله تعالى ـ «والله قد حذر من ذلك بقوله» بعد كلمة «للتأسى» لبيان المقصود.

(٤) في الأصل و(م): «فلا» وهو خطأ.

وفي (ح) و(هـ): «بلا» وهو خطأ أيضًا، والمثبت هو الموافق للآية الكريمة. (٦) سورة الإسراء، الآية رقم (٣٦).

(٥) في (ح): «لكم» وهو خطأ.

(٧) سُورة الأعراف، الآية رقم رقم (٣٣).

يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في «أضواء البيان» (٢/٧): (اعلم أنَّ المقلدين للأئمة هذا التقليد الأعمى قد دلُّ كتاب الله، وسنَّة رسوله، وإجماع من يعتد به من أهل العلم، أنَّه لا يجوز لأحدٍ منهم أن يقول: هذا حلال وهذا حرام؛ لأَنَّ الحلال ما أحله اللَّه على لسان رسوله ﷺ في كتابه أو سنة رسوله، والحرام ما حرَّمه اللَّه على لسان رسوله ﷺ في كتابه، أو سنة رسوله ﷺ.

ولا يجوز البتة للمقلِّد أن يزيد على قوله: هذا الحكم قاله الإمام الذي قلدته أو أفتى به. أمَّا دلالة القرآن على منع ذلك فقد قال تعالى: ﴿ قُلْ أَرَهَ يَتُم مَّا أَنْ زَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِن رِزْقِ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَلًا قُلْ ءَاللَّهُ أَذِكَ لَكُمٌّ أَمْرَ عَلَى اللَّهِ تَفْتُرُونَ ﴿ ﴾ [يونس: ٩٥]، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ ٱلْسِنَدُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَنَدَا حَلَلٌ وَهَنَذَا حَرَامٌ لِنَقْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبُّ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُقْلِحُونَ ﴿ ﴿ [النحل: ١١٦]، وقال تعالى: ﴿ قُلَ هَلُمُ ۚ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ إِللَّهَ حَرَّمَ هَنَذَأْ ﴾ الآية.

ومعلوم أنَّ العبرة بعموم الألفاظ، لا بخصوص الأسباب كما بيَّناه مرارًا، وأوضحنا أدلته من السنَّة الصحيحة. ومَّا يوضح هذا أنَّ المقلَّد الذي يقول: هذا حلال وهذا حرام من غير علم بأنَّ اللَّه حرَّمه على لسان رسوله ﷺ، يقول على اللَّه بغير علم قطعًا. فهو داخلٌ بلا شكِ فيُّ عموم قوله تعالى ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَتِيَ ٱلْفَوَحِشَ مَا ظَهَرَ مِنَّهَا وَمَّا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّي وَأَن تُشْرِكُواْ بِاللَّهِ مَا لَرٌ يُنَزِّلْ بِهِـ سُلْطَكَ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَهَلَمُونَ ۞﴾، [الأعراف: ٣٣]. فدخوله في قوله: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ كما ترى، وهو داخلٌ أيضًا في عموم قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَأْمُرَكُمُ بِٱلسُّوَّةِ وَٱلْفَحْشَكَةِ وَأَنْ تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ 📆 🍎 [البقرة: ١٦٩]. انتهي.

أشعرتم أنَّ هذا في كتاب الله، ثمَّ تجاوزتم عن الرضا به إلى أن قصرتم الطّريق إلى اللَّه ورسوله في أمر الدين من الإفتاء والقضاء بين العباد(١)، بل وأبواب ما تنتحونه (٢) من الاعتقاد ـ وحاصله جملة ما تدينون من أحكام المعاش والمعاد ـ: عليه (٣)؛ إذ لا نعرف أحدًا منكم يرفع رأسه (بسبب ذلك الأصل)(١)، إلى البحث والتنقيب عمًّا قاله أئمته، وأهل نحلته، أو يقول: يحتمل أن يكونوا في هذا الباب لا على صحةٍ وصوابٍ، فما عليَّ من بأس في الفحص عن أصله. ومن رام ذلك ما كان حظُّه منكم إلَّا(°): وما أنت وتقليب الجبال الرواسي.

فإن زعم ذلك/(٦) ما كان لكم حينئذٍ حرفةٌ سوى التكذيب والجدال.

فنقول لكم: في السؤال المشار إليه هل عملكم على التقليد والتديُّن به العمل خصوصًا هذه الصِّفة الغريبة التي صرتم بها صادرٌ عن برهانٍ صحيح، وحجةٍ منيرةٍ، وأنَّه طريق نجاةٍ وسلامةٍ؟ هذا القدر الذي سألناكم عنه الآن، لا إنكاركم(٧) على من حاد عنه، أو جوَّز النظر وإمكان المعرفة، وفتح الباب للوافد فلا يحسن أن يقوله مميّز يعقل معاني الكلام، فلا نتشاغل (٨) به أصلًا. أم قيل لكم: التَّقليد

٤١

إبطال بالتقليد

⁼ ثُمَّ ذكر الأدلةِ من السنَّة على تحريم القول على اللَّه تعالى بلا علم، وأقوال الأئمة في تحريم القول على الله بلا علم. راجع المصدر المذكور نفسه (٣/٧٥٤٧٥).

⁽١) في (ح) و(هـ): «في أمر الدين من العمل والافتاء والقضاء بين العباد».

⁽٢) في (ح) و(هـ): «ما تنتجونه» وهو خطأ.

وتنتحونه أي تعتمدونه وتعتقدونه. انظر: القاموس المحيط (٥٧١/٤) باب الواو والياء ـ فصل

⁽٣) أي على التقليـد. والتقليـد في أصول الدين وفروعـه قد مرٌّ في قسم الدراسة. انظر ص/١٢٤ - ١٢٨.

⁽٤) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

^(°) أي إلا قولكم. كما بينٌ في المطبوعة بزيادة «قولكم» بعد كلمة «إلَّا».

⁽٦) في (ح) و(هـ): زيادة كلمة «ظلتم» بعد كلمة «ذلك» وهي مقحمة لا وجه لها.

⁽٧) في (ح) و(م): «لإنكاركم» وهو خطأ.

⁽٨) في (ح): «فلا تشاغل».

طريق (١) نجاةٍ، ومنهج هدى فاسلكوه، فسلكتم بلا بيُّنةٍ؟.

فإن قلتم بالأول^(۲): فما الذي سوَّغ^(۳) لكم إقامة البرهان، وإيضاح الحجة، وأخذ هذا الحكم من مستنده ودليله، وقد انسدَّ الباب في ذلك بقاعدة هذا جزئي منها، وما الذي حلَّ تلك العقدة في هذا الأصل الأصيل، وحجر ما سواه من جملة أو تفصيل^(٤)؟.

وعلى هذا فقد نفضتم (٥) غبار التَّقليد من أيديكم، وصرتم على بيِّنةٍ من أمركم، (وهذا حاصل الاجتهاد [الكامل] (٢)، وأخذُ الأحكام الشرعية من دلائلها لا سواه البتَّة) (٧).

ووقوع الخطأ في فرد أو احتماله لا يمانع المضي على الأصل المستقر، ولا المخالفة في الجملة، وهو جارٍ حينئذ مجرى غلط الشاهد والرواي، أو تزويره (^)، أو وضعه (°)، فإنَّه يطرح مطلقًا أو في ذلك الفرد مع بقاء (' ') أصل الباب على حاله (' ')، لا يخدش

في (م): «طريقة».

(٢) أي أنَّ العمل بالتقليد صادرٌ عن برهانٍ صحيح، وحجةٍ منيرةٍ، وأنَّه طريق سلامةٍ.

(٣) في بقية النّسخ «يسوغ».

(٤) وهذا إيراد من المؤلف . رحمه الله تعالى . على هؤلاء المقلّدة يدل على بطلان التقليد وفساده؛ إذ لو أقرَّ هؤلاء المفتون بأنهم قد ذهبوا إلى العمل بالتقليد والتديَّن به عن برهان وحجة منيرة فقد نقضوا بذلك قاعدتهم التي بَنُوا عليها حسن التقليد، وهي تحريم أحذ الأحكام من أدلتها في هذه الأعصار؛ إذ الاستدلال على حسن التقليد يخرم تلك القاعدة في هذا الجزء من الاستدلال، وينقضها. وإذا انتقض الأصل انتقض ما بني عليه من فرع ضرورة، والله تعالى أعلم.

(٥) في (ح): «تفضلتم» وهو خطأ. وفي (هـ): نقضتم» وهو خطأ أيضًا، والمثبت هو الصواب.

(٦) كلمة [الكامل] ليست في (ح) و(هـ).

(٧) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

(٨) قوله: ﴿أُو تَزُويرهُ ﴿ رَاجِعِ إِلَى الشَّاهِدِ، لأَنَّ التَزُويرِ مَتَعَلَقٌ بِالشَّهَادَةُ وَالقضاء، وهو ظاهر.

(٩) قوله: «أو وضعه» راجع إلى الراوي، لأنَّ الوضع متعلق بالرواية والحديث، وهو ظاهر أيضًا.

(١٠) في (ح) زيادة: «أهل» بعد كلمة «بقاء» وهي مقحمة.

(١١) في الأصل: «خاله» وهو تصحيف.

فيه ذلك الحدث.

فشهادة الثقة وروايته مثلًا عامت الحجة على العمل بهما (١) ولا يضرّنا (١) الجهل بمطابقة الواقع واحتمال عدمها، (أو ظهورُ خلافها حينًا ما) (٣)، لأنَّ مناط ما كُلِّفنا به قد حصلناه، وطريقة ما خوطبنا به قد سلكناها [على] علم، وصار عملنا على بصيرة، وهذا طور الخطاب التكليفي، وإصابة ما في نفس الأمر طور وراءه، لا يعلق بنا شيءٌ منها (٥) «فإنَّما أقطع له قطعةً/ من نار» (١)، «ألا شققت عن

لم نكلف بإصابة ما في نفس الأمر

£٢

- (١) يقول ابن القيّم رحمه اللَّه تعالى «... بل الحق أنَّ شهادة الواحد إذا ظهر صدقه حكم بشهادته، وقد أجاز النَّبي ﷺ شهادة الشاهد الواحد لأبي قتادة بقتل المشرك، ودفع إليه سلبه بشهادته وحده، ولم يحلف أبا قتادة فجعله بيّنة تامةً، وأجاز شهادة خزيمة بن ثابت وحده بمبايعته للأعرابي، وجعل شهادته بشهادتين لمَّا استندت إلى تصديقه ﷺ بالرسالة المتضمنة تصديقه في كل ما أخبر به، فإذا شهد المسلمون بأنَّه صادقٌ في خبره عن اللَّه فبطريق الأولى يشهدون أنَّه صادقٌ عن رجلٍ من أمّته، ولهذا كان من تراجم بعض الأئمة على حديثه: «الحكم بشهادة الواحد إذا عرف صدقه»... إلى أن قال: والمقصود أنَّ الشارع صلوات اللَّه وسلامه عليه وعلى آله لم يرد خبر العدل قطّ، لا في رواية ولا في شهادة، بل قبل خبر العدل في كل موضع أخبر به) انتهى. باختصار من إعلام الموقعين (١٠/١٠ ١٠١، ٢٠١٠). وانظر: التقييد والإيضاح على مقدمة ابن الصلاح ص/١١٤ ١٠٥.
 - (٢) في (ح): «ولا يظرنا».
- (٣) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م)، غير موجودة في (ح) و(هـ).
 - (٤) كلمة [على] سقطت من (هـ).
- (٥) وذلك لأنَّ الشارع لم يكلفنا بإصابة ما في نفس الأمر، بل بما ظهر وبدا. انظر: إغاثة اللهفان (١٩٤/١)، ومجموع الفتاوي لابن تيمية (١٩/٩/١٠. ٢٢٠، ٢٢٤. ٢٢٧).
- (٦) جزء من حديث. أخرجه البخاري في أبوابٍ متعددةٍ من صحيحه. وبهذا اللفظ أخرجه في كتاب الشهادات، باب: من أقام البيّنة بعد اليمين (جـ٣١٦) حديث رقم (٢٦٨٠)، وأخرجه مسلم في كتاب الأقضية (٣٣٧/٣) حديث رقم (١٧١٣) من حديث أم سلمة رضي الله عنها، أنَّ النبي عَلَيْ قال: «إنَّكم تختصمون إليَّ، ولعلَّ بعضكم ألحن بحجته من بعض، فمن قضيت له بحق أخيه شيعًا بقوله، فإنَّما أقطع له قطعة من نار فلا يأخذها».

قلبه»(١)، «وحسابهم على الله»(١).

= قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في «فتح الباري» (١٨٦/١٣): (والحديث حجةً لمن أثبت أنَّه قد يحكم بالشيء في الظاهر، ويكون الأمر في الظاهر بخلافه، ولا مانع من ذلك، إذ لا يلزم منه محال عقلًا ولانقلًا... إلى قوله: ومن حجج من أجاز ذلك قوله على: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم». فيحكم بإسلام من تلفظ بالشهادتين ولو كان في نفس الأمر يعتقد خلاف ذلك. والحكمة في ذلك ـ مع أنَّه كان يمكن اطلاعه بالوحي على كل حكومة: أنَّه لمَّا كان مشرعًا، كان يحكم بما يشرع للمكلفين، ويعتمده الحكام بعده، ومن ثمَّ قال: «إنَّما أنا بشر» أي في الحكم بمثل ما كلفوا). انتهى. وانظر كلام النووي في شرح هذا الحديث في «شرح صحيح مسلم» (جـ٢٢/١٢).

(١) هذه القطعة من الحديث وردت في قصة الرجل الذي قتله أسامة ـ رفضه ـ بعد أن قال لا إله الله، فعاتبه النّبي ﷺ بقوله: «أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أو لا؟». وقد أخرجه مسلم في كتاب الإيمان من صحيحه (٩٦/١) حديث رقم (١٥٨) من حديث أسامة بن زيد ـ رضى الله عنهما.

وأصل هذا الحديث عند البخاري في كتاب المغازي، باب: بعث النَّبي ﷺ أسامة بن زيد إلى الحرقات من جهينة (جـ١٠٤/٥) رقم (٢٦٩٤)، وفي كتاب الديات، باب: قول اللَّه تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ (جـ١٠٤/٥) رقم (٦٨٧٢) ولكن لم يورد هذه اللفظة.

قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٢٨٦/٢): (وقوله ﷺ: «أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أو لا؟» الفاعل في قوله: «أقالها» القلب، ومعناه: أنَّك إثَّما كلفت بالعمل بالظاهر، وما ينطق به اللسان، وأمَّا القلب فليس لك طريق إلى معرفة ما فيه؛ فأنكر عليه امتناعه من العمل بما ظهر باللسان، وقال: أفلا شققت عن قلبه لتنظر هل قالها القلب واعتقدها، وكانت فيه، أم لم تكن فيه، بل جرت على اللسان فحسب، يعني وأنت لست بقادرٍ على هذا، فاقتصر على اللسان فحسب، يعني ولا تطلب غيره). انتهى

(٢) قوله: «وحسابهم على الله»: جزء من حديث، وهو بتمامه: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة. فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله». خرَّجه البخاري في كتاب الإيمان من صحيحه، باب: ﴿ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا الرَّكَوْقَ فَخَلُوا سَبِيلَهُم ﴿ (جـ ١٤/١) حديث رقم (٢٥)، ومسلم في كتاب الإيمان من الرَّكَوْقَ فَخَلُوا سَبِيلَهُم ﴿ (جـ ١٤/١) من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما. وفي الباب عند مسلم أيضًا من حديث أبي هريرة وجابر رضي الله عنهما.

قال الحافظ ابن حجرًا لله على الله تعالى له وفتح الباري، (٩٧/١): (قوله: «وحسابهم على الله» فيه دليلٌ على قبول الأحكام الظاهرة، والحكم بما يقتضيه الظاهر). انتهى

وحاصله

حقيقة

التمايز بين

المجتهد

والمقلد

فالجهل بهذه الجهة ليس هو ممَّا يقابل العلم عن الله، ومعرفة أحكامه، بل أمرّ أجنبيِّ (١) على نحو ما اختص به من الغيوب، خارجٌ عن المطلوب من العباد (٢)، معنى وعمًّا نبحث (٢) عنه في هذا السؤال الذي نحن في سياق إيراده؛ فما هو التقليد المجتهد والحالة هذه؟ إذ من يقول(٤) - (إنْ صُدِّقَ ولَنْ (٥) (٦) -: لم أعمل على التقليد، حتى استبنت (٧) أنَّى في ذلك راشدٌ، حسن [السعي] (١)، صالح العمل، بحجةٍ من الله باشرتها، وطعمت مذاقها بالنظر والاعتبار، الذي استندت فيه إلى خاصة بحث النفس: (هو معنى المجتهد وحاصله، بل وزيادة عليه عند إشباع التدبُّر)(٩). فعلى هذا ليس بأقلّ من المُقلَّد ـ بالفتح (١٠٠ ـ علمًا بما هو عليه.

والجهل بمستند المُقُلَّد ـ اسم مفعول ـ في قضيةٍ شخصيةٍ (١١) كالجهل بسبب الشُّهادة والرواية، لا يعتبر علمه، ولا الاطِّلاع عليه بعد تقرير المناط الدِّيني

(۱) في (هـ): «حسي» وهو خطأ.

- (٢) مقصود المؤلف بذلك: أنَّ الجهل بمطابقة الواقع وعدم التحقق من معرفة إصابة ما في نفس الأمر من أحكام اللَّهِ تعالى لا يتنافى مع العلم عنِ اللَّهِ تعالى ومعرفة أحكامه الشرعية، بل هو أمرٌ أجنبي لم يكلُّفنا اللَّه تعالى به؛ فهو لم يكلُّفنا إلَّا بما ظهر وبدا لا بما بطن وخفي؛ إذ التكليف به تكليفٌ بما لا يطاق.
 - (٣) في (هـ): «يبحث» وغير منقوطة في الأصل و(ح) والمثبت من (م).
 - (٤) في (ح): «إذ بقول» وهو خطأ.
 - (٥) في (م): «وإن» وهو خطأ.
- (٦) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م) وغير موجودة في (ح) و(هـ).
 - (٧) في الأصل و(م): «اسبنت»، وفي (هـ): «استنبت» والتصويب من (ح).
 - (٨) كلمة [السعى] سقطت من (هـ).
- (٩) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م) وغير موجود في (ح) و(هـ).
 - (١٠) في الأصل و(م): «بالقبح» وهو تحريف، والتصويب من (ح) و(هـ).
- (١١) القضية الشخصية: اصطلاح منطقى معناه عند المناطقة: ما إذا كانت القضية معناها جزئيًا. وتسمَّى بالقضية المخصوصة. انظر: آداب البحث والمناظرة للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ القسم الأول ص/٩٤.

[التَّكليفي](١).

وغير خافِ عليك أنَّ هذا التمايز بين المُقلَّد والمُقلِّد لا يصلح فارقًا لا في الاسم، ولا في الحكم، ولا في الحاصل؛ إذ تصحيح أصل الشيء، وما يحصل عنه، وهو مُبْتَنَ^(۲) عليه، ومُسْتَمَدُّ منه: تصحيح له ضرورةً؛ إذ العمل به فرع^(۲) ذلك التَّأصيل الصحيح كجزئي القاعدة بعد تصحيحها، وتحقُّق كونه فردًا ممَّا يدخل تحتها؛ فلا تجد بشرًا يطالبك بوجه الرفع في «قال زيد»، وأن تبينٌ له شاهدًا^(٤) في خصوص هذه المادة، أو نظير هذا التركيب، أو (خصوصه) (٥) بعد إذعانه لأصله.

وليس اطِّلاع الإمام على خصوص حجة بابٍ دون تابعه: إلَّا كحاكمينْ (٢) حكما في قضية بشهادة، علم أحدهما صدق تلك الشهادة بأي الطُّرق بعد الحكم، أو قبله، حيث لا يحكم بعلمه (٧)، والآخر جهله؛ فهذا امتيازٌ لا مدخل له

⁽١) كلمة [التكليفي] ليست في (ح) و(هـ). (٢) في (ح): «متن» وهو خطأ.

 ⁽٣) في (هـ): «فروع».
 (٢) في (م): «شاهد» وهو خطأ.

⁽٥) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م)، وليست في (ح) و(هـ).

⁽٦) في (هـ): زيادة كلمة «في» بعد كلمة «كحاكمين» وهي مقحمة لا معنى لها.

⁽٧) القاضي لا يحكم بعلمه، وذلك في أصح أقوال العلماء؛ إذ مسألة قضاء القاضي بعلمه خلافيةٌ فيها ثلاثة أقوال:

القول الأول: القاضي لا يحكم بعلمه مطلقًا، وإلى هذا القول ذهب الإمام مالك، والشافعي في رواية وأحمد في الرواية المشهورة عنه، وهو مذهب متأخري الحنفية.

القول الثاني: يقضي بعلمه مطلقًا: وإلى هذا ذهب الشافعي في الرواية الثانية عنه، وروي أيضًا عن الإمام أحمد، وهو مذهب الظاهرية.

القول الثالث: التفصيل بين حقوق الله تعالى، وحقوق العباد. فما كان من حقوق الله تعالى لا يقضي فيه بعلمه مطلقًا، وما كان من حقوق الآدميين: فإن علمه قبل ولايته لم يحكم به، وإن علمه بعد ولايته، وفي بلد قضائه حكم به، وبهذا قال أبوحنيفة ـ رحمه الله تعالى. انظر: مختصر الطحاوي ص/٣٣٢، وبدائع الصنائع ٧/٦-٧، وحاشية ابن عابدين (٤٢٣/٥)، والاستذكار (٢٦/٩٠١)، وبداية المجتهد (٤٧٠/٢)، والمفهم للقرطبي (٥٦/١٥)، وتبصرة الحكام (٦٨/١)، وأدب القاضي للماوردي (٣٧٠/٢)، وروضة الطالبين (١٥٦/١)، والمغنى لابن قدامة (١٥٠/٣٠)، والطرق الحكمية لابن القيم =

في العلم الديني/، وفرق من وراء الجمع^(۱) ملغيّ عن الاعتبار فيما نحن بصدده. وإن قلتم بالثاني ـ وهو أن لا علم عندكم بحسن منتحاكم في أمر التَّقليد، ولا برهان لديكم في ذلك باشرتموه على وجه مذاق الناظر لنفسه، والمنقب عن أساس ما يقول أبناء جنسه ـ: فلا أغرب من الإصرار على شيءٍ لا يستبان رشده، وخطةٍ لا يلوح هداها^(۲)، والغلوِّ فيما شأنه هذا؛ حتى صار المدار عليه، والمثول⁽⁷⁾

دائمًا(٤) مستمرًا بين يديه، وكان به الاعتصام والمعاذ(٥) عند الخصام، والتَّأله

⁼ ص/۱۹۶-۱۹۶، والمحلى لابن حزم (۲۳/۸).

والصحيح من هذه الأقوال هو الأول؛ وذلك لقوله على في حديث هلال بن أمَّية ـ لمَّا لاعن زوجته ـ: «أبصروه فإن جاءت به ـ يعني الولد ـ على نعت كذا وكذا فهو لهلال، وإن جاءت به على نعت كذا فهو لشريك» فجاءت به على النعت المكروه. فقال على «لو كنت راجمًا أحدًا بغير بيَّنة لرجمت هذه».

والحكمة من منع القاضي أن يحكم بعلمه: لما يترتب على القول بالجواز من المفاسد بسبب قضاة السوء، إذ لوقيل بجوازه لوجدوا سبيلًا إلى أعدائهم، لا سيما إذا كانت العدواوة خفية، لا يعلم سببها، فيحكم القاضي على عدوه البريء انتقامًا منه، وإشفاءً لغيظه بدعوى العلم. انظر: الطرق الحكمية لابن القيِّم ص/٩٩٨.

قال ابن القيّم في «المصدر السابق نفسه» ص/١٩٩: (وحتى لو كان الحق حكم الحاكم بعلمه لوجب منع قضاة الزمان من ذلك).

وقال ابن حجر في «فتح الباري» (١٦/١٣): (فتعين حسم مادة تجويز القضاء بالعلم في هذه الأزمان المتأخرة لكثرة من يتولى القضاء ممَّن لا يؤمن على ذلك). انتهى

قلت: وللتوسع في معرفة أدلة المانعين والمجيزين ومناقشتها انظر: نيل الأوطار للشوكاني (جـ٧٨٨-٢٦٤)، وطرائق الحكم للدكتور سعيد بن درويش الزهراني ص/٢٦٣-٢٦٤.

⁽١) الفرق من وراء الجمع مصطلح منطقي، ويعبر عنه أحيانًا بـ«فرق الجمع» وهو عندهم: تكثّر الواحد بظهوره في المراتب التي هي ظهور شؤون الذات الأحدية، وتلك الشؤون في الحقيقة اعتبارات لا تحقَّق لها إلَّا عند بروز الواحد بصورها. [التعريفات للجرجاني ص/١٦٦].

⁽٢) في (ح): «هدها» وهو خطأ.

⁽٣) في (م): «والمعول» وهو خطأ.

⁽٤) في (ح): ﴿إِنَّمَا ﴾ وهو خطأ.

⁽٥) في (ح): «والمعادة» وهو خطأ.

وفي (هـ): «والمعاذة».

للمليك العلّام، والوقوف على رسمه (١) في الإقدام والإحجام. أفيرتضي من عقل وحلَّ ساحة التمييز ونزل، كيف من نصح لله وعدل: أن يكون في دينه ـ الذي هو أنفس ما يقتني وأولى ما به يعتني ـ لا على بصيرة يعقلها وأثارة (٢) ينقلها؟.

هذا من أعجب العجاب (٢) وأطرف (١) ما طرق الأسماع المماطة الحجاب؛ لأنَّ (٥) صنوف الأمم لا تجد فردًا منهم، حتى من نحن (٦) نخوض معهم الآن - وإن كانوا قد أرسلوا من ألسنتهم ما يؤديه (٧) صريحًا (٨) - يقول على (٩) نفسه أو فريقه بحاصل هذه النكتة، وحتى إنَّ المبطلين منهم لا يعترف (١٠) أحدٌ منهم على نفسه أنَّه لا على بصيرةٍ من أمره، وثبتِ (11) فيما هو عليه (11).

واعلم أنَّ ما ذكرنا من الإيراد والترديد، والأمور اللازمة عليه: أوضح من شمس الضحى، لا يماري في ذلك ـ أو يتمارى ـ إلَّا جامد الفكرة (١٣)، غير متأهل

⁽١) في (هـ): «رسمةٍ» بالتاء المربوطة وهو خطأ.

⁽٢) أَثَارَةِ: قال ابن منظور: أُثْرَة العلم وأثارته بقية منه تؤثر أي تروى وتذكر. [لسان العرب (٧/١)] مادة «أثر».

والمراد هنا: ليس عندكم علم صحيح تأثرونه عمَّن قبلكم دالٌ على حسن ما ذهبتم إليه من تقليد الرجال.

 ⁽٣) في (ح) و(هـ): «العجائب».

⁽٥) في (ح): «لا» وهو خطأ. (٦) في (ح) و(هـ): «نحن من».

⁽٧) في (م): «ما يرديه» وهو خطأ.

⁽٨) لمَّ قالوا ـ أي هؤلاء المفتين ـ فيحرم على ذلك دعوى الاجتهاد، وأخذ الحكم بالدليل وإن طابق الواقع لقصور نظرنا. كما في ص/٢٠٣ ـ ٢٠٤٠

⁽۱۱) في (م): «وتثبتٍ».

⁽١٢) يقول ابن القيّم في «إعلام الموقعين» (٢٠٧/٢): (والعجب أنَّ كل طائفة من الطوائف، وكل أمةٍ من الأمم تدعي أنَّها على حق، حاشا فرقة التقليد: فإنَّهم لا يقولون ذلك، ولو ادعوه لكانوا مبطلين، فإنهم شاهدون على أنفسهم بأنَّهم لم يعتقدوا تلك الأقوال لدليل قادهم إليه، وبرهان دلهم عليه، وإنَّما سبيلهم محض التقليد، والمقلَّد لا يعرف الحقَّ من الباطل، ولا الحالى من العاطل). انتهى

⁽۱۳) في (م): «الفكر».

للهداية، ولا مترشح للإقلاع عن الغواية.

فلا يخلو حال هذه المقلِّدة من أن يقولوا: نحن على بصيرةٍ وهديِّ (١) في الذَّرة والجَمَل، والتفاصيل(٢) والجُمَل، أي: لأنَّا على بصيرة بأصلها التي هي منه، ومتحصِّلة/(٣) عنه، وعائدة إليه، ومتفرّعة عليه، وتابعةٌ له؛ فما غاية الاجتهاد، وما حاصله وقصارى ثمرته، والمقصود منه، بل روح مساعيه؟.

أو يقولوا: لا ندري. فإبعادٌ عن قضايا العقول، وسفسطةٌ (٤) بلا مرية. أو يفصِّلوا؛ دار الخوض معهم أينما وصلوا.

وبحمد الله قد جعل هذه الأفهام والعقول والأسماع والأبصار والأفئدة من جعل لعلَّكم تشكرون^(٥)، وتعرفون وتنكرون، وتميِّزون ما تأتون وتذرون، وإلَّا لكنتم كهذه السوائم (٦) التي ترتع في البيداء (٧). فأيُّ فضلٍ لكم عليها إلَّا بزيادة هذه

(۱) في (ح): «وهذي» وهو خطأ.

(٢) في (هـ): «التفاضل» وهو خطأ.

(٣) في (ح) و(هـ): «منحصلة».

(٤) سفسطة: السفسطة في اللغة كلمة معربة من اليونانية. وهي في اليونانية مركبة من: «سوفيا» وهي الحكمة، ومن «اسطس» وهي المموهة. فمعناها إذن الحكمة المموهة. انظر: إحصاء العلوم للفارابي ص/٢٤، ودرء تعارض العقل والنقل (١٣٠/٥).

وهي في الاصطلاح: قياس مركب من الوهميات؛ وهي تقوم على نفي الحقائق الثابتة من إنكار للمحسوسات، وجحد وتمويه بالباطل عن طريق الجدل والمغالطة.

انظر: إحصاء العلوم للفارابي ص/٢٤-٢٦، والتعريفات للجرجاني ص/١١٨-١١٩.

والسفسطة كما بينَّ ابن القيِّم ـ رحمه اللَّه تعالى ـ على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: التجاهل وهو لا أدري، وأصحابه يسمون «اللا أدرية».

النوع الثاني: النفي والجحود.

النوع الثالث: قلب الحقائق وهو جعل الموجود معدومًا والمعدوم موجودًا إمَّا في نفس الأمر وإمَّا بحسب الاعتقاد. [الصواعق المرسلة (١٤٩/٢-٢٥٠)].

- (٥) قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰلَرَ وَٱلْأَقْدِيدَةُ لَعَلَّكُمْ تَشَكُّرُونَ﴾ [النحل: ٧٨].
- (٦) السوائم: جمع سائمة، وهي الإبل التي ترسل ترعى، ولا تعلف. انظر: لسان العرب (۲/۰۶۶) مادة «سوم».
 - (٧) البيداء: الفلاة. [لسان العرب (٥٤٨/١)] مادة «بيد».

الحكمة العقول والأبصار والأفئدة والأسماع في الإنسان

المزايا؟.

وليست أيضًا مقصودةً لذواتها بل لما نبَّه اللَّه عليه في غير ما موضع (١)، وشهدت به الفطر وضرورات الأديان واللَّه المستعان.

وهل يكلّف الله سبحانه من لا يفهم ولا يدري بالجهة التي سألها منّا؟. وفي جماهير هذه المقلّدة من أهل الذكاء والفطنة والسبق في مجال الإدراك وإن تفاوتوا ـ من لا يحصى؛ بحيث كانوا للمعالي أهلًا لو استعملوا هذه القِوَى فيما هيئت له، وضربوا بتلك السيوف القاطعة، ولم تتسلّط عليهم جنود الأوهام، وفساد الفطر والخواطر الضائعة التي هي في الحقيقة جندٌ للعدوِّ المبين، سوَّلت لهم بأنَّكم (٢) قومٌ زَمْنَى لا حراك بكم، ولا صُلَّحٌ لأخذ الحكم من دليله (٣). . . وما علموا بأنَّ ذلك من العدوِّ المبين من جملة ما يحشد من جيشه الكمين (٥)،

⁽١) كما ذكر المؤلف. رحمه الله. فقد حثّ الله تعالى عباده ونبَّههم على إعمال هذه الحواس في العقل عنه وعن رسوله على للعرفة دينه وشرعه وذلك في غير ما موضع مِنْ كتابه العزيز فقال جلّ من قائل عليمًا: ﴿ أَفَامَر يَسِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهُم لَا تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصَّدُورِ ﴿ إِلَا الحج: يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَعْمَى وَٱلْبَصِيرُ أَفَلَا تَنْفَكُرُونَ ﴾ [الأنعام: ٥٠]، وقال: ﴿ وَلَكَ مَنْ مَكَ اللهُ مَ سَمّعًا وَأَبْصَدُلُ وَأَفْدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ صَمْعًا وَأَبْصَدُلُ وَأَفْدِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَدُلُ وَأَفْدِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَدُولُ وَقَالَ: ﴿ وَقَالَ: هُولُونُ وَقَالًا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَدُلُ وَقَالًا كَا مَنْ مَنْ مَنْ عَنْهُمْ وَلِا الْحَقَافَ: ٢٦]. وقال: ﴿ وَقَالُ اللّهُ وَلَا الْقُرْءَانَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهُمَا فِي إِلَاحَقَافَ: ٢٤].

⁽۲) في (ح): «نانكم» وهو خطأ.

⁽٣) يقول الصنعاني ـ رحمه الله ـ: «فإنَّه غير خاف على من له نباهة أنَّ هذا منهم تهويل ليس عليه تعويل، ومجرد استبعاد لا يهول قماقع الأذكياء النقاد. وكأنَّ المستبعدين لمَّا رأوا كثرة الأئمة المتقدمين وعظمتهم لما وهب الله لهم من العلم والدين في صدور الأعيان المتأخرين ظنُّوا أنَّهم غير مخلوقين من سلالةٍ من طين. ولو نظروا بعين الإنصاف وتتبعوا أحوال الأسلاف والأخلاف لعلموا يقينًا أنَّ في المتأخرين عن أؤلئك الأئمَّة من هو أطول منهم في المعارف باعًا وأكثر في علوم الاجتهاد اتساعًا». انتهى [إرشاد النقاد ص/٩٠].

⁽٤) في (م): «أَنَّ».

⁽٥) في (م): «المكين».

والكمين: أي المستخفي. انظر: القاموس المحيط (٣٧٣/٤) باب النون، فصل ـ الكاف.

ويعدُّ^(۱) من دائه الدَّفين، حتى^(۲) حَرَمَ القوم فضل ربِّ العالمين، وضرَّهم في دينهم. فلينظروا إن كانوا للظنِّ بالناصح محسنين.

ولسنا نعني بهذا: أبله لا يدري شيئًا، بل ترى وتسمع (٣) من عانا/(٤) حرفةً من الحرف، أو صنعةً من الصنائع، أو تبريزًا(٥) في فن حتى المعتنين بمذاهب أسلافهم والمتدربين في تلخيص (٦) مسالكها، والتنقيب عن ذراتها (٧)، وكذا كلّ ساع فيما يهمه ويتعلّق به من أمر دنيا أو دين، على حسب ما عنده ـ وكلُّ الناس ساعون، إلَّا من هو لقلته كالعدم ـ فتجده قد أدرك (٨) ما هو فيه، وأتقن ما عاناه، وصرف (٩) همّته إلى تحصيله، ومهر في جملته وتفصيله، وأدرك زواياه وخباياه (١٠). فما بال أمر الدين لا يكون بهذه المثابه؟.

فإذا كان كلَّ ساعيًا بصيرًا (١١) بآداب إدراك مطلوبه، ومقدِّمات حصوله مدركًا لما توجَّه له، حسبما قَدَّر له، وهَيَّأَ له القادرُ ما لا يدخل في وسعه ابتداءً، بل بعد السعى؛ فلشأن الدين ممكِّن الحصول، متأتِّى الوصول.

ولماذا أدرك الناس فنون مساعيهم ومطالبهم، ومقاصدهم التي قد وطَّنوا نفوسهم على العناية بشأنها، والاحتيال لإدراكها، وجرت سنَّتهم في أنه لايجوز

⁽١) في (ه): «وبعد» وهو تصحيف.

⁽۲) في (ح) و(هـ): «حين».

⁽٣) في (م): «يرى ويسمع».

⁽٤) عانا: يحتمل أن تكون من المعانة وهي ملابسة الشيء ومباشرته، ويحتمل أن تكون من العنو وهو الاهتمام والعناية بالشيء. انظر: لسان العرب (٤٦٦/٩) مادة «عنن»، والمصباح المنير ص/١٦٥ مادة «عنو».

وكلا المعنيين متوجه هنا، والله تعالى أعلم.

⁽٥) في (م): «أو تبرُّزًا».

⁽٦) في (م) و(هـ): «في تخليص» وهو خطأ.

⁽٧) في (م): «ذواتها» وهو خطأ.

⁽A) في (ح): «أرك» وهو خطأ.

⁽٩) في (ح): «وصرق» وهو تصحيف. (١٠) في (م): «وخبياه».

⁽١١) كذا في جميع النسخ، ولعَل صوابها «كلّ ساع بصيرٍ».

إهمالها، وترك الإحاطة بكنهها، (دون ما يقتضي الوضع الحركمي (١) العِلمي ضرورةً بتيسُّره وإدراكه؛ لتقدُّمه في الحاجيات (٢) بل الضروريَّات (٣)

(١) كذا ضبطت بخط المؤلف في الأصل؛ ولعلَّه يشير بذلك إلى الحِكمة من كون العلم الشرعي أيسر ممَّا وطَّن الناس نفوسهم عليه وصرفوا هممهم إليه من إدراك المطالب الدنيوية؛ وهو ما سيذكره من تقدُّمه ـ أي العلم الشرعي ـ في الحاجيات بل الضروريَّات.

(٢) الحاجيات: في اللغة جمع حاجي، وهو مأخوذ من الحاجة والاحتياج، ويطلق على ما يفتقر الده.

انظر: لسان العرب: (٣٧٨/٣) مادة «حوج».

وأمًّا في الاصطلاح فهي التي يحصل بعدم مراعاتها الحرج والمشقة على المكلفين، ولكن لا يبلغ ذلك مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة.

انظر: الموافقات للشاطبي (جـ٩/٢).

وحاجة الناس إلى العلم الشرعي أشدٌ من حاجتهم إلى الطعام والشراب؛ وذلك لأنَّ العلم الشرعي هو غذاء الأرواح المنوط به الفوز والفلاح ونيل السعادة في الدنيا والآخرة؛ فالجهل به سببٌ للهلاك والردى في مساوئ الضلالة والغواية.

(٣) الضروريًات: جمع ضرورة. وقد تقدَّم تعريف الضرورة في اللغة. انظر ص/٢٢٦.

وأمًّا في الاصطلاح فقد عرفها الشاطبي بقوله: (أنَّه لا بدَّ منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة. وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالحسران المبين). انتهى [الموافقات (حـ٧/٧)]، والفرق بين الحاجة والضرورة هو أنَّ الحاجة وإن كانت حالة جهد ومشقة فهي دون الضرورة، ومرتبتها أدنى منها ولا يتأتى بفقدها الهلاك بخلاف الضرورة. انظر: الموسوعة الفقهية (٢٤٧/١٦).

والضروريات من الأمور التي قصد الشارع المحافظة عليها وهي خمسة أنواع: الدين والنفس والنسل والمال والعقل. والضرورة الدينية هي أعظم هذه الضروريات الخمس على الإطلاق، وأولاهنَّ بالحفظ والرعايا من غيرها؛ وذلك لما يترتب على ترك المحافظة عليها من الخسران المبين في الدنيا والآخرة. ولا يتمُّ هذا الحفظ إلَّا بالعلم والتفقه فيه، وإمكان تيسُّر ذلك في هذه الأعصار.

يقول الشاطبي ـ رحمه الله ـ: (والحفظ لها ـ يعني الضرورة الدينية ـ يكون بأمرين: أحدهما: ما يقيم أركانها ويثبت قواعدها. وذلك عبارة عن مراعتها من جانب الوجود. والثاني: ما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب العدم) انتهى. 1 الموافقات (حـ٧/٢).

اللازمة؟)(١)، وهو(٢) علم الكتاب والسنّة والفهم عنهما. فصار خطبًا متعسّرًا، بل على ما زعم هؤلاء متعذّرًا. وما الأمر بهذه الصفة (٣) بل الإهمال وعدم الاشتغال، وتسلُّطُ العدوِّ على الخاطر والبال ـ وقد نال بغيته بلا ريب وإشكال ـ صيّره عندهم من قسم الممتنع المحال.

معنی المجتهد وسژ ذلك

27

ولانعلم معنى لقولنا: مجتهد عالم بأحكام اللَّه زائدًا على كونه بحيث يتميَّر (١) أمر دينه الذي تعبَّده اللَّه به، «وما هو بمبلغ علمه خطاب اللَّه عليه» (٥).

وسرُّ المسألة وحاصلها: أنَّه لا واسطة بين العلم والجهل؛ فالكون على بصيرة هو العلم، وضدُّه [ضدُّه](١).

فما اختاره القائلون/ بتعذُّر الاجتهاد فقد مرَّ جوابه بما ملخصه: إن قالوا: نحن

(١) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م)، وليست في (ح) و(هـ).

(٢) في (ح) و(هـ): «وأمَّا».

(٣) لأَنَّ علم الكتاب والسنة أيسر العلوم وأسهلها على الإطلاق بتيسير اللَّه تعالى له، كما قال جلَّ وعلا: ﴿وَلَقَدْ يَشَرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلَّ مِن مُّذَكِرٍ ۞﴾ [القمر: ١٧]، وقال: ﴿وَإِنَّمَا يَشَرْنَنُهُ لِلْمِنَانِكَ لَمَلَهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ۞﴾ [الدخان: ٥٥]، وقال: ﴿وَإِنَّمَا يَشَرْنَنُهُ لِلْسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلمُتَقِينِ وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُذًا ۞﴾ [مريم: ٩٧].

فعلم الكتاب والسنّة أيسر بكثير من تعلم تلكم التعقيدات الكلامية، والمسائل الفلسفية التي يخوض فيها كثيرٌ من هؤلاء المقلّدة ـ كما هي مدونة في كتب الفن ـ ويطلقون عليها اسم أصول الدين، وكليّاته؛ وليتهم قلّدوا أثمتهم في هذه المسائل لكان ذلك أسلم لهم وأحكم، ولكن تجدهم يخالفون أثمتهم في هذه المسائل الكبار التي هي أهم المهمّات وأوجب الواجبات المتحتمات، ويتهالكون على تقليدهم في أمورٍ أفضل أحوالها أنّها اجتهادية إن لم تكن مخالفة للأدلة الشرعية. فانظر ما ذا جنى هؤلاء من تقليدهم الأئمة؟!.

- (٤) في (ح) و(هـ): «يميُّر».
- (٥) كذا جاءت العبارة بين الحاصرتين في جميع النسخ، ولو قيل: «وما هو مبلغ علمه من خطاب الله عليه» لاستقام المعنى. والله تعالى أعلم.
 - (٦) كلمة «ضده» سقطت من (ح).

وبهامش (هـ) كتب حيال هذا الموضع بخط الناسخ: قال العلامة ابن القيّم: والعلم معرفة الهدى بدليله ما ذاك والتقليد مستويان. على علم وبصيرة. فليأتوا بمعنى يحصِّله الاجتهاد، بل الضرورات، والنبوة سوى ذلك (١٠)، وإن تفاوتت المراتب.

المراد^(۱) تصحيح^(۱) كون المرء في سعيه على هدى ورشد. وإن قالوا: لا. فمن يرضى لنفسه ببطالة وفقد وعدم خصوصًا من اعتزى⁽¹⁾ إلى شرعة الإسلام، وانتمى إلى أوضاع^(۱) الرسل الكرام والله التي هي النور اللامع، والبرهان القاطع، ليلها كنهارها^(۱)، وتَقْطَارُها^(۱) كمدارها^(۸).

= قلت: وهو استشهادٌ موفَّق لكلام المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ لأنَّ ضدَّ العلم هو الجهل والذي من أنواعه التقليد.

- (١) يعنى العلم والبصيرة إذ هما من لوازم النبوة.
- (٢) كذا في جميع النسخ، ولعلّ الصواب: «والمراد» كما هو مصوّب في المطبوعة.
 - (٣) في (م): «بتصحيح» وهو خطأ.
 - (٤) في الأصل «اعترى» وهو تصحيف، والتصويب من بقية النسخ. واعتزى أي انتسب وانتمى. انظر: لسان العرب (١٩٦/٩) مادة «عزى».
 - (٥) في (ح): «أوضاح» وهو تصحيف.
 - وفي (هـ): «وضاح» وهو خطأ.
- (٦) يشير المؤلف ـ رحمه الله ـ إلى قوله ﷺ: « تركتكم على مثل البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلَّا هالك». وسيأتي تخريجه قريبًا. انظر: الصفحة التالية.
 - (٧) في (م): «تعطارها» وهو تصحيف.
- وتقطارها إمَّا من القَطْر (بفتح القاف) وهو النقطة من كل الشيء، أو من القُطر (بضم القاف) وهو الشيء القليل. انظر: لسان العرب (٢١٤/١٣)، والمعجم الوسيط (٧٤٤/٢) مادة «قطر».
- (٨) المدار كالدائرة والدوران وهو ما أحاط بالشيء. انظر: لسان العرب (٤٣٨/٤ ـ ٤٣٩) مادة «دور».

ولعلَّ المؤلف - رحمه اللَّه تعالى - يقصد بقوله: «تقطارها كمدارها»: أنَّ ملَّة الإسلام واضحة بيِّنة، لا خفاء ولا لبْسَ فيها بوجه من الوجوه؛ فدقيقها وجليلها سيانٌ في الجلاء والوضوح؛ فاستعار - رحمه اللَّه - لفظ التقطار - الذي هو الشيء القليل أو النقطة من الشيء - لما دقَّ من أمور الدين، ولفظ المدار - الذي هو ما أحاط بالشئ فيكون كبيرًا - لما جلَّ وكبر من أمور الدين. ومما يدل على صحة هذا التوجيه لكلام المؤلف ما جاء في بعض روايات الحديث: «وأيم اللَّه لأتركنَّكم على مثل البيضاء ليلها كنهارها سواء». أخرجها ابن أبي عاصم في السنة (جـ ٢٦/١).

أدلة الكتاب والسنة واضحة بيئة فلا قصر الانتفاع الانتفاع الأئمة فقط دون

كيف جاز في سلامة الطبع، وصحة الذوق أن يعمد (١) إليها أحدٌ فيقول (٢): لا يمتطي (٦) صهوة (٤) الاستناد (٥) إلى حججها البيّنة، ومصابيح براهينها المنيرة إلَّا مثل الشافعي وأبي حنيفة، وأمَّا سائر الأمَّة فهي عليهم حرام؟ أنسيتم: ﴿هَلَا ابْيَانُ لِللَّاسِ (٢)، و (تركتكم على مثل البيضاء) (٧) لا يَعْرُوهَا (٨) خفاءٌ ولا إلتباس (٩)؟.

أما تغتبطون (۱۰) بما لله ورسوله عليكم من منَّة حيث ترك لكم ما تهتدون به في حنادس (۱۱) الظُّلَم، وتقطعون به من رام نزاعكم من الأمم؟ و«ربَّ مبلَّغ أوعى من سامع» (۱۲)، «وربَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه» (۱۳)؛ وما قصر الله الأمر

(۱) في (م): «يعهد». (۲) في (ح): «فنقول» وهو خطأ.

(٣) في (م): «يتمطى».

غيرهم. (٤) صهوة: قال ابن منظور: صهوة كل شيءٍ أعلاه. [لسان العرب (٤٣٢/٧)] مادة «صهي».

(°) في (ح) و(هـ): «الإسناد» وهو خطأ. (٦) سورة: آل عمران، آية رقم (١٣٨).

- (٧) أخرجه ابن ماجة في المقدمة من سننه، باب اتباع سنّة الخلفاء الراشدين (١٦/١) حديث رقم (٤٣)، وأحمد في المسند (٤٢/١)، والحاكم في المستدرك (٩٦/١)، وابن أبي عاصم في السنّة (جـ١٧/١) برقم (٤٨) كلهم أخرجوه من طريق العرباض بن سارية ولله بلفظ: «القد تركتكم على مثل البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ بعدي عنها إلّا هالك». وحكم عليه العلامة الألباني رحمه الله تعالى بأنه صحيح. انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢٠/٢)، وكتاب السنّة لابن أبي عاصم (جـ٧/١).
 - (٨) في (ح) و(هـ): (لا تعدُّوها) وهو تحريف.

ولا يعروها: أي لا يغشاها ويلحقها. انظر: لسان العرب (١٧٦/٩) مادة «عرو».

- (٩) يشير بذلك إلى تمام الحديث، وهو قوله ﷺ: (ليلُها كنهارها».
 - (۱۰) في (هـ): «تغبطون» وهو خطأ.
- (۱۱) حنادس: جمع حِندس: وهو شدة الظلام. انظر: لسان العرب: (۳۰٦/۳) مادة «حندس».
- (۱۲) جزء من حديث طويل، أخرجه الإمام البخاري في كتاب الحج من صحيحه، باب: الخطبة أيام منى (جـ۲/۲۳) حديث رقم (۱۷٤۱) من حديث أبي بكرة ﷺ.
- (۱۳) جزء من حديث أخرجه أبوداود في كتاب العلم من سننه، باب: فضل العلم (جـ١٨/٤) حديث رقم (٣٦٦٠)، وابن ماجة في المقدمة من سننه، باب: من بلَّغ علمًا (جـ ٨٤/١) حديث رقم (٢٣٠) ورقم (٢٣١)، وأحمد في المسند (١٨٣/٥)، والدارمي في سننه (٢٥/١). ولفظ ◄

بتدبُّر كتابه والفهم عنه على سلفك دونك، ولا رخَّص لك وعزم عليهم (١)، ولا فصلك (٢) عنهم في أي باب يُدانُ به تعالى، ويأتي (٣) الأمر منه على عباده فيه ويتعبَّدهم (١) به (علميًّا (٥) أو عمليًّا (١)، بل أنت ممَّن تعلَّق به الأمر والنهي، والنداء

_ أبي داود في «السنن»: «نضَّر اللَّه آمرءً سمع منَّا حديثًا فحفظه حتى يبلغه، فربَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه، وربَّ حامل فقه وليس بفقيه». انتهى

قلت: والحديث متواتر عن رسول الله على وقد جمع رواياته وطرقه الكثيرة فضيلة الشيخ العلامة عبدالمحسن العباد ـ حفظه الله تعالى ـ في مؤلف خاص باسم «دراسة حديث نضر الله امرءًا سمع مقالتي رواية ودراية»، وأورده العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٧٦٠/١) برقم (٤٠٤) وحكم عليه بأنّه صحيح.

- (۱) في (ح): «عليكم» وهو خطأ.
- (۲) في (ح): «فضلك» وهو تصحيف.
- (٣) في (هـ): «ولا يأتي» بزيادة لا النافية، وهي مقحمة.
 - (٤) في (م): «وتعبَّدهم».
- (٥) في جميع النسخ: «علمًا» إلّا أنَّه في الأصل خطَّها يحتمل لما أثبته، وهو الصواب.
- (٦) كما ذكر المؤلف فإنَّ العلوم الدينية التي كلف اللَّه تعالى بها عباده نوعان: علمية وهي الخبرية الاعتقادية كالعلم بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وطلبية عملية وهي شاملة لأعمال الجوارح والقلوب. وتفصيل ذلك ذكره شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٣٣٦-٣٣٥) بقوله: «أمَّا العلم بالدين وكشفه. فالدين نوعان: أمور خبرية اعتقادية وأمور طلبية عملية. فالأول كالعلم بالله، ملائكته، وكتبه ورسله، واليوم الآخر، ويدخل في ذلك أخبار الأنبياء وأممهم ومراتبهم في الفضائل، وأحوال الملائكة وصفاتهم وأعمالهم، ويدخل في ذلك صفة الجنة والنار، وما في الأعمال من الثواب والعقاب، وأحوال الأولياء والصحابة وفضائلهم ومراتبهم، وغير ذلك. وقد يسمَّى هذا النوع أصول دين، ويسمَّى العقد الأكبر، ويسمَّى الجدال فيه بالعقل كلامًا، ويسمَّى عقائد واعتقادات، ويسمَّى المسائل العلمية والمسائل العلمية والمسا

والثاني: الأمور العملية الطلبية من أعمال الجوارح والقلب كالواجبات والمحرمات والمستحبات والمكروهات والمباحات؛ فإنَّ الأمر والنهي قد يكون بالعلم والاعتقاد، فهو من جهة كونه علمًا واعتقادًا أو خبرًا صادقًا أو كاذبًا يدخل في القسم الأول، ومن جهة كونه مأمورًا به أو منهيًا عنه يدخل في القسم الثاني، مثل شهادة أن لا إله إلَّا اللَّه وأنَّ محمدًا رسول الله، فهذه الشهادة من جهة كونها صادقة مطابقة لمخبرها من القسم الأول، ومن جهة أنَّها فرض واجب وأنَّ صاحبها بها يصير مؤمنًا يستحق الثواب، وبعدمها يصير كافرًا يحل دمه وماله، فهي من القسم الثاني». أهد.

والحث، والوعد والوعيد والثواب والعقاب، ونيل الدرجات، واقتناء المزايا المحمودة، والخطط الرشيدة، التي سبيلها العقل عنه، وعن رسوله، وأخذ الحكم من برهانه ودليله. فربُّك ما حطَّ عنك ذلك) (١)، ولا جعل الخطاب بالمهمَّات (٢) الدينية منه ومن رسوله مخصوصًا ببعض الأزمان [ضرورة] (٣)، أو جعل العقل لكلامه ومعرفة حجته وهدايته في جليلٍ أو دقيقٍ محجورًا عمَّن في هذه الأزمنة وقبلها [ضرورة أيضًا] (٤).

إذًا يؤول الأمر إلى إضاعةٍ محضةٍ، لفقد ما لا بدَّ منه، بل أهمّه وأقدمِه (°)/؛ إذ لا سبيل إلى جواز ما لا يعرف قطُّ شرعًا وعقلًا.

فأمرك الآن في هذا المقام والاعتبار: كمن درج (٢) في غابر (٧) الأزمان في أصل الوضع الشرعي الذي لبه: التعاليم الفرقانية، وحصول الاهتداء بتلك الأوضاع السُّنية ولماذا زفَّ إليك: «فأدًاها كما سمعها» (٨)؟ «تسمعون (٩) ويسمع

⁽١) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م)، ليست في (ح) و(هـ).

⁽٢) في (م): «بمهمَّات، وهو خطأ، وقد صحح بالهامش.

⁽٣) كلمة [ضرورة] سقطت من (ح) و(هـ).

⁽٤) ما بين المعقوفتين سقط في (ح) و(هـ).

⁽٥) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوعة: «أقومه» ولعلُّها أوفق.

⁽٦) درج: أي انقرض. انظر: القاموس المحيط: (٣٩٤/١) باب الجيم، فصل: الدال.

 ⁽٧) غابر: مأخوذ من غبر، والغَبْر يأتي في اللغة بمعنى المكوث، وبمعنى: الذهاب. فهو من الأضداد.

انظر: المصباح المنير ص/١٦٨، مادة «غبر»، والقاموس المحيط: (١٤٠/٢) باب الراء، فصل: الغين.

والمراد هنا من مضى وذهب، وذلك لأنَّ المؤلف قصد هنا: التسوية بين الماضين واللاحقين في أصل التكليف الشرعي الذي يدعوهم جميعًا إلى التدبُّر والتفكُّر في نصوص الوحيين القرآن والسنَّة، والرجوع إليهما لأَخذ الأحكام الشرعية من دلائلهما.

⁽٨) جزء من حديث. وتخريجه في الذي قبله.

⁽٩) في (م): «تستمعون».

منكم» (١) «وليبلغ الشاهد الغائب» (٢) بعد قوله جلَّ ذكره: ﴿ فَاتَعْتَبِرُوا ﴾ (٣)، ﴿ لِيَدَّبَرُوا ﴾ (٢)، وضروبه المتكثِّرة (٧).

(۱) أخرجه أبوداود في كتاب العلم من سننه، باب: فضل نشر العلم (٦٨/٤) حديث رقم (٣٦٥٩)، وأحمد في المسند (٣٢١/١)، والحاكم في المستدرك (٩٥/١) وقال: صحيح على شرط الشيخين، والبيهقي في دلائل النبوة (٣٩/٦)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١٩٦/١٠). كلهم أخرجوه من حديث عبدالله بن عباس ـ رضي الله عنهما ولفظه: أنَّ النَّبي ﷺ قال: «تسمعون ويسمع منكم، ويسمع ممنً سمع منكم».

قلت: وأورده العلامة الألباني ـ رحمه اللَّه تعالَى ـ في «السلسلة الصحيحة» (٣٨٩/٤) برقم (١٧٨٤) وحكم عليه بأنَّه صحيح.

(٢) هذه اللفظة وردت عن النبي في عديث طويل أخرجه الإمام البخاري في كتاب الحج من صحيحه، باب الخطبة أيام منى (جـ٢/٢٣) رقم (١٧٤١)، والإمام مسلم في كتاب القسامة من صحيحه (١٣٠٦/٣) حديث رقم (١٦٧٩). كلاهما أخرجاه من حديث أبي بكرة في ...

(٣) سورة الحشر، الآية رقم (٢).

(٤) في (ح): «لتدبروا».

وفي (م): زيادة واو، قبلها، وفي الأصل خطها يحتمل: «ليتدبروا» والمثبت هو الصواب.

(٥) سُورة ص، آية رقم (٢٩). وهي بتمامها: ﴿ كِنَنْبُ أَنزَلْنَهُ إِلَيْكَ مُبَرَكُ لِيَكَبِّرُواْ ءَالِكَتِهِ ﴾.

(٦) سورة القمر، آية رقم (١٧). وهي بتمامها: ﴿وَلَقَدْ يَشَرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِكْرِ فَهَلْ مِن مُُذَّكِرٍ ﴿ ﴾.

(٧) في (ح): «ضروبه المكثر» وهو خطأ.

والآيات الداعية إلى تدبُّر القرآن الكريم وتفهمه، وفقه شرائعه كثيرة. منها أيضًا قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرُوانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اَخْيلَافًا كَثِيرًا ۞ ﴾ [النساء: ٨٢]، وقوله: ﴿ أَفَلَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَاكَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَمَ ﴾ [محمد: ٢٤].

قال العلامة محمَّد الأمين الشنقيطي ـ رحمه الله تعالى ـ في «أضواء البيان» (٤٣٠/٧) عند تفسير قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَنَدَبَّرُونَ الْقُرْءَاتَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴿ ﴾: «اعلم أنَّ قول بعض متأخري الأصوليين: إنَّ تدبر هذا القرآن العظيم، وتفهمه، والعمل به لا يجوز إلا للمجتهدين خاصة، وأنَّ كل من لم يبلغ رتبة الاجتهاد المطلق بشروطه المقررة عندهم التي لم يستند اشتراط الكثير منها إلى دليل من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس جلي ولا أثر عن الصحابة قولٌ لا مستند له من دليل شرعي أصلًا. بل الحقُّ الذي لا شك فيه: أنَّ كل من له قدرة من المسلمين على التعلم والتفهم، وإدراك معاني الكتاب والسنَّة يجب عليه تعلمهما، والعمل بم الجهل بما يعمل به منهما فممنوع إجماعًا. =

أشيءٌ من هذا قد جرى فيه النسخ (١) أو تغيُّرُ الحكم؟.

على أنَّ القائم [للتقليد وبه](٢)، تجد(٣) منه التصميم على أنَّه في كلِّ ذاك(٤) مستندُّ إلى الكتاب والسنَّة؛ فلا يخلو: إمَّا أن يقيم برهانًا على هذا فهو أخذ الحكم من دليله، وخاصة الاجتهاد وروحه. أو لا، فمجاوزةٌ (°) للحدود عقلًا ونقلًا، وسلوكٌ لمحال^(٦)، إمَّا لا يفارق التناقض، أو يؤول^(٧) إلى البطلان الذي [لا]^(^)

وبالجملة: فوضع الدين ومقاصده، ومَحَالٌ (٩) تعلُّقِه بحالها الذي كان؛ فأنت ومن مضى ومن بقي: جهةٌ واحدةٌ. أتراك معذورًا عن الصلاة والصيام والحجِّ إلى

⁼ وأمًّا ما علمه منهما علمًا صحيحًا ناشئًا عن تعلم صحيح فله أن يعمل به ولو آية واحدة أو حديثًا واحدًا. ومعلومٌ أنَّ هذا الذم على من لم يتدبَّر كتاب الله عامٌ لجميع الناس». انتهى

⁽١) النسخ في اللغة: يطلق على الرفع، وعلى الإزالة والإبطال. يقال: نسخت الشمس الظل أي أزالته، ويطلق أيضًا على النقل والتغيير.

انظر: القاموس المحيط: (٥٣٣/١) باب: الخاء، فصل: النون، والمصباح المنير ص/٥٣٠ مادة «نسخ».

وفي الاصطلاح هو رفع الحكم الشرعي الثابت بالخطاب المتقدم بخطاب شرعي آخر متراحيًا عنه.

انظر: المستصفى للغزالي ص/٨٦، والبحر المحيط للزركشي (٦٤/٤)، وشرح الكوكب المنير (٥٢٥/٥/٣)، والتعريفات للجرجاني ص/٢٤٠.

والقول بعدم أخذ الأحكام من أدلتها في هذه الأعصار يستلزم نسخ الشريعة ورفعها بالكلية. يقول الشوكاني ـ رحمه اللَّه ـ في «القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد» ص/٧٠: (فإنَّ هذه المقالة ـ اعنى انسداد باب الاجتهاد ـ لو لم يحدث من مفاسد التقليد إلَّا هي لكان فيها كفاية ونهاية، فإنَّها حادثة رفعت الشريعة بأسرها، استلزمت نسخ كلام اللَّه ورسوله، واستبدال غيرهما بهما). انتهى

⁽٢) ما بين المعقوفتين في (ح) و(هـ) مكانه بياض.

⁽٣) في (هـ): (يجد)، وغير منقوطة في (ح).

⁽٤) في (م): «ذلك».

⁽٥) في (ح): «فما مجاوزة» وهو خطأ. (٧) في (م): «يؤل». (٦) في (ح) و(هـ): المجال.

⁽٩) في (ح) و(هـ): «ومجال». (٨) كلمة [لا] سقطت من (ح).

بيت اللَّه الحرام، وسائر الاعتقادات الدينية والأحكام؟ فلماذا قلت: أخذ الحكم من دليله يختص به الإمام، وهو له دون سائر الأنام؟.

قابلتَ نعمة اللَّه بضدِّ الشكر عليها(١).

وضابط الباب: أنَّ أَمْرَ اللهِ بتدبُّر كتابه، ومعرفة أحكامه، وفقه شرائعه لم يخص اللَّه تعالى به أحدًا (٢) دون أحدٍ، ولا من تقدَّم دون من تأخَّر وابتعد (٣)؛ والكلُّ يوافقنا في مثل الصلاة والصيام، وغيرهما من الأحكام التي تعبَّد اللَّه بها الأنام.

فلماذا خرج هذا الفرد ـ (الذي هو أرسخهنَّ في التكليف قدمًا، وأمسّهنَّ به ذِمَّة (٤) ورُحْمًا (٥)؛ لأنَّه قاعدة بنيانه الرفيع)(٦) ـ من الجملة، وامتنع على عباد اللَّه

(١) لأنَّ من شكر اللَّه تعالى على ما أولى به من نعمة العقل والسمع والبصر إعمال هذه الحواس فيما خلقت وهيئت له من العقل لدينه والفقه لشرائعه. قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيَّ أَنشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَنَرَ وَٱلْأَقْدِدَةً قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ [الملك: ٣٣].

قال ابن كثير في تفسير هذه الآية الكريمة: (أي قُلَّما تستعملون هذه القوى التي أنعم اللَّه بها عليكم في طاعته وامتثال أوامره وترك زواجره). انتهى [تفسير ابن كثير (٣٩٩/٤)].

- (٢) في (ح): «أحد» وهو خطأ.
- (٣) وذَلك لأنَّ الأدلة التي جاءت في هذا المعنى ـ أي التدبر لكلام اللَّه تعالى ـ والتي قد تقدَّم شيءٌ منها: عامة. فتخصيص جميع تلك الأدلة بالأثمة المجتهدين، وتحريم الانتفاع بهدي الكتاب والسنَّة على غيرهم تحريمًا باتًا يحتاج إلى دليل من كتاب اللَّه أو سنَّة رسوله ﷺ ولا يصح تخصيص تلك الأدلة بآراء جماعات من المتأخرين المقرين على أنفسهم بأنَّهم من المقلّدين. انظر: أضواء البيان (٤٣١-٤٣٢).
- (٤) الذِمة: بكسر الذال هي ما يتعلق برقبة الشخص من عهدٍ أو حرمة، وتجمع على ذِمام. انظر: لسان العرب (٥٩/٥) مادة «ذم»، والقاموس المحيط (١٦٢/٤) باب الميم، فصل الدال والذال.
- (٥) رحمًا: أي قرابة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَقَرَبَ رُحُمًا﴾. انظر: لسان العرب (١٧٤/٥) مادة «رحم». ولعلَّ المقصود هنا أن يبينُ المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ: أنَّ هذا الفرد الذي هو التعقل والتدبُّر لكلام اللَّه تعالى ومعرفة أحكامه وفقه شرائعه هو أساس التكليف بالشرائع من صلاةٍ وصيام وغيرهما؛ فتلك التكاليف لا تعرف إلَّا به إذ هي مبنية ومتوقفة عليه؛ فلذا كان أرسخ وأمسً بالتكليف منها. والله تعالى أعلم.
- (٦) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

من

ما يلزم القول بتعذر الاجتهاد

الحكمة من جعل الله تعالى الكتاب والسنة أمرين خالدين علی مرّ الأزمان

في هذه/ الأزمان أخذ الحكم من دليله؟ وهذا شيءٌ من أبين البيّنات، لا يتأتّى القول بالتعذُّر إلَّا مع الجزم القاطع بأنَّ اللَّه لم يكلِّف بأخذ الأحكام من الكتاب والسنَّة أصلًا، أو بأنَّ التكليف جملةً الآن مرتفع (١١)، وإلَّا فالتفريق بين المؤتلف قولَ رديء (٢) مختلف إلّا بمخصّص (٣) أو مقيّد (١) يأتي من اللّه ورسوله.

وأمَّا تحكُّم الأهواء فلا يصغى إليه من يعقل قطَّ، (بل الوجه ـ لو قلنا بارتفاع التكليف .: أن يكون العلمي منه مستثنى، غير جارٍ مجرى ما عداه لمكانه من الرسوخ في لزوم استدامته وبقائه، وأنَّ له في الحكمة ما يقضي له بذلك أكبر ممَّا عداه من رفقائه كما لا يخفي (٥٠).

والقصد أنَّ اللَّه جعل الكتاب والسنة أمرًا خالدًا على مرِّ الأزمان، ليتعلُّم

- (١) وذلك لأنَّ التكليف لا يثبت إلَّا بالحجة الظاهرة. انظر: إرشاد الفحول للشوكاني (٣٠٦/٢). (٢) في (هـ): «ركداوي» وهو خطأ.
- (٣) المخصِّص: هو المخرج، أو هو إرادة المتكلم الإخراج؛ والأصوليون يطلقونه مجازًا على الدليل
- المخصص. انظر: المحصول للرازي (جـ١ق٣/٨)، ونهاية السول (٤٠٧/٢)، الفحول (۲/۲۰).

والتخصيص هو قصر العام على بعض أفراده بدليل يدل عليه. [مذكرة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي على الروضة ص/٢٦٢]. وانظر: المعتمد (٢٥٠/١)، واللمع ص/٨.

(٤) في (ح) و(هـ): «مقيل».

وبهامش (هـ): «من الإقالة. نسخت عبدالرحمن بن حسن متع اللَّه بحياته».

والمقيد: المقيِّد ـ بكسر الياء ـ هو الدليل المقيِّد للمطلق، وهو بفتح الياء: اللفظ الدال على الماهية الموصوفة بأمر زائدٍ عليها، أو هو اللفظ المتناول لمعين أو غير معين موصوفٌ بأمر زائد على الحقيقة الشاملة لجنسه.

- انظر: الحدود للباجي ص/٤٧، وشرح الكوكب المنير (٣٩٢/٣)، وشرح مختصر الروضة (Y/-7F-77F).
- (٥) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م)، وليست في (ح) و(هـ).

الجاهل، ويسترشد الضال^(۱)، ويأمن الخائف^(۲)، ويدُّكر المدُّكر^(۳)، ويعتبر المعتبر⁽³⁾، ويستمد المؤمنون⁽⁶⁾، ويهتدي الحيران، وليقضى بين الناس بما هنالك⁽¹⁾ وليكون^(۷) ملاذًا عند الاختلاف^(۸) وبيانًا عند اللبس، ورسمًا متبعًا في الاعتقاد والتعبُّد والإفتاء، والحكم والتحكيم، والتحليل والتحريم والإيجاب^(۹)، وغيره من أحكام العليم الحكيم، ومستندًا^(۱) يرجع إليه الأمر كلُّه في التقديم والتأخير.

فتعطيله عن هذه الثمرة، أو منع المجتني لها ـ وهو المقصود بها^(۱۱) ـ مناقضة ظاهرة وعناد وافي ومضادةً جليّةً.

والمحروم الذي أضاف المنع أيضًا لمن سواه يقول: ما ليَ في هذه الحياض من مشرب، هي للإمام يتروى منها، ويخبر عمَّا وجد، (ولا سبيل(١٢) إليها)(١٣) بل

⁽۱) ويدل لذلك قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِناً مَا كُنْتَ تَذْرِى مَا ٱلْكِنْبُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَاكِنَ جَعَلْنَهُ نُولًا نَهْدِى بِهِ، مَن فَشَاهُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِى إِلَى صِرَطٍ مُسْتَقِيمٍ اللهِ وَلَكَ كَتَهْدِى إِلَى صِرَطٍ مُسْتَقِيمٍ اللهِ وَلَكَ كَاهُمُ مِنَ اللّهُ مُونُ وَكِتَبُ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظَّلُمَنَ مُعْمِثُ اللهُ مَن الظَّلُمَنِ اللهُ مَن الظَّلُمَنِ اللهُ مَن الظَّلُمَنِ إِلَى صِرَطٍ مُسْتَقِيمٍ اللهُ وَاللهُ وَيُخْرِجُهُم مِن الظَّلُمَنِ إِلَى صِرَطٍ مُسْتَقِيمٍ اللهُ والمائدة: ١٦٠١٥].

⁽٢) قال الله تعالى: ﴿ أَلَا بِنِكِ لِ اللَّهِ تَطْمَعِنُّ ٱلْقُلُوبُ ﴾ [الرعد: ٢٨]

⁽٣) ودليل ذِلك قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدُّ يَشَرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلَّ مِن مُدَّكِرٍ ۞ ﴾ [القمر: ١٧].

⁽٤) قال الله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي فَصَهِمِمْ عِبْرَةٌ لِأَوْلِي ٱلْأَلْبَاتِ ﴾ [يوسف: ١١١].

⁽٥) في المطِبوعة: أبدلت بـ«المؤمن» ولعلَّهُ اَلأُنسب للسياق.

⁽٦) قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِي النَّسَاء: ٦٥]. يَجِدُواْ فِي النَّسَاء: ٦٥].

⁽٧) في (ح): «وليكونوا».

⁽٨) ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿ فَإِن نَنزَعُنُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنْنُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنْنُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْبَوْمِ ٱلْآخِرُ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩].

⁽٩) في (م): «الأبحاث» وهو تصحيف.

⁽۱۰) في (م): «ومستند».

⁽١١) بهامش الأصل و(م): «وهي المقصودة به» وأشير إلى أنها نسخة.

⁽١٢) أي لغير الإمام. كما بينٌ في المطبوعة بزيادة «لغيره» بعد كلمة «سبيل».

⁽١٣) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب

يكون في أيدينا الأوصاف بأنَّ في ذلك الحوض كذا، صفته كذا، فائدته كذا.

فإذا جاءهم من يقول: بعض هذه الحياض لم يبلغه الإمام، ولا ادَّعى لنفسه الإحاطة، أو بلغه ولكنِّي وجدت نعته أو فائدته غير ما ذكر لكم، بعد أن باشرت مذاقه. فما تقولون؟ وليس لكم على دفعي / حجة، ولا إلى مصادرتي سبيل، إلَّا دعوى ما لها مستند. اللهمَّ إلَّا إذا باشرتم فاضطَّررتم (١) إلى إكذابي فذاك ما أمرتم به. ويصح منكم والحالة هذه المدافعة والممانعة، وأمَّا مكاذبة في شيء أعربتم (١) عن أنفسكم أنَّكم ما تبوأتم به (٦) منزلًا، ولا جسستم (٤) له عِرْقًا ولا مفصلًا: فغريب منكم التوثُّب (٥) على حِماه (١). والساقي يقول: هلُمُوا، فليس الخبر كالعيان (٧)،

= بعلامة إلحاق.

(٤) في (هـ): «حبستم» وهو خطأ.

وجسستم: من الجس وهو اللمس والمباشرة باليد. انظر: القاموس المحيط: (٢٩٦/٢) باب السين، فصل الجيم.

والمقصود هنا بيان: أنَّ هؤلاء المقلِّدة لم يبلغوا منزلة من يقيم الحجة على خصمه، وذلك لأنَّهم مقلِّدون، والمقلِّد لم يباشر معرفة الحجج التي يستطيع أن يدفع بها خصمه.

(٥) التوثُّب: أي النهوض والقيام.

انظر: لسان العرب: (٢١٠/١٥) مادة «وثب».

(٦) حماه: الحيمي هو المنع.

انظر: لسان العرب: (٣٤٩/٣) مادة «حما».

والمقصود بقوله: «التوثب على حِماه» أي النهوض والتصدي لممانعته.

(٧) في (ح): «كأنَّه لعيان» وهو خطأ.

وقوله: «ليس الخبر كالعيان» مثل عربي مشهور، وهو يضرب لمن عرف الشيء وتحقق منه فأصبح موقنًا به. انظر: الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ص/٢٠٣، ومجمع الأمثال=

⁽١) في (هـ): «فما اضطررتم» وهو خطأ.

 ⁽٢) في بقية النسخ الخطية: «أغربتم» وهو تصحيف، وبهامش (م): «لعلّها أعربتم».
 وأعربتم: أي أفصحتم وأبنتم.

انظر: لسان العرب: (١١٤/٩) مادة «عرب».

⁽٣) تبوأتم به: أي نزلتم به. يقال تبوأت منزلًا أي نزلته.

انظر: لسان العرب: (٣١/١٥) مادة «بوأ».

ولم يحط الإمام بما لدينا خبرًا، وربما يخطىء (١) الخَبَر ويخالف؛ إذ مبناه على مبلغ (٢) صاحبه علمًا وفهمًا.

البشر لا براءة لهم من سمة النقص

ومن علم حال البشر اضطر إلى الحكم بعدم براءتهم من قصور الفهم ونقصان العلم في حالات كثيرة - كما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى -؛ إذ ليس في وسعهم (٣) [أفرادًا] (٤) الإتيان على نهاية ما به التكليف من الشرعيات قضية ضرورية. وما به قوام الأود (٥)، وصلاح الخاصة: هو كالغذاء الذي لا تكتفي (٢) [فيه] (٧) بغيرك.

فكما أنَّ العمل لا بدَّ أن تأخذ منه ما ينوبك (^) ويتعلَّق بذمَّتك، كذلك العلم (٩) لتبنيه عليه، لأنَّه (١٠) شرطه (١١) وعلَّته، وما به يتحصَّل ويقوم اعتدادًا

العلم شرط في العمل

= للميداني (٨٢/١) رقم (٣٢٧٠).

قلت: ويروى «ليس الخبر كالمعاينة». وبهذا اللفظ جزء من حديث أخرجه أحمد في المسند (٢٧١،٢١٥/١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: «ليس الخبر كالمعاينة؛ إنَّ الله عزَّ وجل أخبر موسى بما صنع قومه في العجل فلم يلقي الألواح، فلمًا عاين ما صنعوا ألقى الألواح فانكسرت». انتهى.

(١) في الأصل: «يحظي» وهو خطأ، والتصويب من بقية النسخ.

(۲) في (ح) و(هـ): «تبلُّغ». (۳) في (هـ): اوسيعهم» وهو خطأ.

(٤) كلمة [أفرادًا] سقطت من (ح). وفي (هـ): «أفراد».

(٥) الأود: أي العوج. انظر: لسان العرب: (٢٦٠/١) مادة «أود».

(٦) في (ح) و(هـ): «لا يكتفي» وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (م)، وهو الصواب.

(٧) كلمة [فيه] سقطت من (ح).

(٨) ينوبك: أصلها من النوب، وما نابك أي ما نزل بك من المهمَّات والحوادث. انظر: لسان العرب (٣١٨/١٤) مادة «نوب».

ولعلُّ المقصود هنا: ما يهمك ويخصك ممَّا نزل تكليفه بك من الأعمال. والله تعالى أعلم.

(٩) في (م): «التعلم».

(١٠) في (ح): ﴿لأَنِ وَهُو خَطَّأً.

(١١) ليكون العمل مقبولًا عند اللَّه تعالى فلا بدَّ أن يتوفر فيه شرطان: أن يكون خالصًا مرادًا به وجه اللَّه تعالى، وأن يكون صوابًا موافقًا للكتاب والسنَّة.

قال تعالى: ﴿فَنَ كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِ عَلْيَمْمَلْ عَمَلًا صَلِحًا وَلَا يُشْرِكِ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠].

قال ابن كثير في تفسير هذه الآية الكريمة: (وهذان ركنا العمل المتقبَّل لا بدُّ أن يكون =

واعتبارًا، فإنَّه لا بدُّ من تأدية العمل على الوضع المعتبر تعلُّقًا وكيفيةً، حتى يمتاز عمًّا سواه؛ إذ ليس مجرَّد وجود معنى الاسم كافيًا، ولأنَّ التكليف علمٌ وعملٌ. فكيف يلزم المباشرة لإحدى^(١) جهتيه دون الأخرى؟ كالإلزام^(٢) ببناء على الهواء: يكون لا محالة ساقطًا(٣)، وكل وما استطاع.

> نتيجة رفع العلم

وأمَّا رفع هذا فيؤدي إلى الكون لا على شيء، أو على شيءٍ غير معروف الإسناد، وهو ضلال. وهل ضلّ من ضلّ إلّا بعدم العلم والوقوف في حدود (٢٠) دلالته وإشارته/؟.

ومن راعى ســبيل النجاة كيف يخفق (٥) سـعيُه؟ ﴿ وَٱلَّذِينَ جَنَهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَهُمْ [سُبُلَناً](٢) (٧).

أم كيف يقول ـ إن كان صادقًا ـ قد علمها غيري؟ وهذه الصنائع والحرف التي بها صلاح المعاش، وتسري(^) إلى النفع في المعاد ـ مع شرطه(٩) ـ، لا يستغني

- = خالصًا لله صوابًا على شريعة رسول الله ﷺ. [تفسير ابن كثير ١٠٦/٣].
 - (١) في (م): (لأحد).
 - (٢) في (هـ): «فالإلزام».
 - (٣) في (ح): «شاقطًا» وهو تحريف.
 - (٤) في (ح) و(هـ): احدًّا.
- (٥) غير منقوطة في الأصل و(ح)، وفي (م) اتحقق، وما أثبته من (هـ) أنسب.
 - (٦) كلمة [سبلنا] غير مثبتة في الأصل و(هـ)، وأثبتها من (ح) و(م).
 - (٧) سورة العنكبوت، الآية الكريمة رقم (٦٩).
- (٨) غير منقوطة في الأصل و(ح)، وفي (م): «يسري» والمثبت من (هـ) أنسب للسياق.
- (٩) وشرط نفع هذه الصنائع والحرف في الآخرة هو صلاح النية؛ وذلك بأن يُنْوَى بتعلمها نفع المسلمين في أمور دينهم ودنياهم كصانع الآلات الحربية ينوي بها تقوية شوكة المسلمين وزيادة منعتهم، وكالطبيب يحترف مهنة الطب لتطبيب المسلمين ومداواتهم؛ فبصلاح النية يحصل بها الأجر والنفع في الآخرة، بمشيئة اللَّه تعالى وفضله؛ فقد جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهِ تَعْجُلُكَ يدخل بالسهم الواحد ثلاثة نفر الجنة، فذكر منهم: صانعه يحتسب في صنعته الخير». خرَّجه أبوداود في كتاب الجهاد، باب في الرمي (٢٨/٣) رقم (٢٥١٣)، والترمذي في كتاب الجهاد، باب: فضل الرمي في سبيل الله رقم (١٦٣٧)، وأحمد في المسند (١٤٤/٤).

فيها زيدٌ بحذق^(۱) عمرو وإتقانه، بل لا بدَّ لكلِّ أحدٍ أن لا يرى الاجتزاء بالغير، بل يأخذ في السَّعي، حتى يكون الإدراك؛ ولهذا قامت هذه الأبواب كما يريدون، وجدُّوا في طلبها وتملُّكها وتذليلها للانفعال^(۱)، حتى أطاعت^(۱) وأقتادوها بنواصيها^(۱)، وأنزلوا متعصِّياتها^(۱) من صياصيها^(۱)، مع أنَّ فيها ما يحيِّر الأذكياء ويعيي^(۱) الفطناء؛ بحيث لو انصرف^(۱) بعض تلك العناية إلى أمر الدين، وتحصُّل^(۱) الركن العلمي منه بالنظر والاستدلال لقام كذلك، واستنارت معالمه ولمعت قبابه^(۱) وشخص بناؤه، كما استقامت أبنية تلك الصنائع

⁽١) بحذق: أي بعلم. يقال: حذق الصبي القرآن إذا تعلمه كله ومهر فيه. انظر: القاموس المحيط: (٣٢٠/٣) باب القاف، فصل الحاء.

⁽٢) في (م): «للأفعال» وهو خطأ.

والمقصود هنا: أي للتفاعل معها بشحذ الهمم وصرفها في تحصيلها. والله تعالى أعلم. (٣) في (ح): «أضاعت» وهو خطأ.

⁽٤) نواصيها: النواصي مفردها ناصية وهي منبت الشعر في مقدم الرأس.انظر: لسان العرب: (٤) نواصيها: النواصي مفردها ناصية. وهو ـ هنا ـ كناية عن مدى تيشر هذه العلوم وتذليلها لهم؛ لأنَّ ما يقاد من الناصية فهو دليل على تذليله وتيسيره.

⁽٥) بهامش (ه): كتب حيالها «لعله متعاصيها».

⁽٦) صياصيها: الصياصي هي الحصون ومفردها صيصة. قال ابن منظور: (وكل شيء امتنع به وتحصن به فهو صيصة). [لسان العرب: (٤٥٤/٧)] مادة «صيص».

⁽٧) يعيي: أي يعجز. انظر: لسان العرب (١١/٩) مادة «عيي».

 ⁽٨) في المطبوعة: أبدلت ب «صرفوا» ولعلُّها أوفق وأدل في المعنى. والله تعالى أعلم.

⁽٩) في (ح) و(هـ): «وتحصيل». ِ

كشعائر (۱) المذاهب بالمعاناة والسّعي، وتوطين النفوس على إمكانها وتيشرها، وأن لا بدّ من تحصّلها وقيامها لعدم الاستغناء عندهم عنها، ولمسيس الحاجة إليها. فما بال ذا الباب الديني (۲) الذي يقوم بأقل من ذلك الكدح، أو بمثله، أو بأشدٌ (۳) من بعضه ـ إن سلَّمناه، لاختلاف مراتب الناس فيه ـ صار في حيِّز الممتنع المتعذُر؟ وهو الذي في الدرجة الأولى من الضرورات، والأمر الموصل إلى رضا الله، والفوز بعقبى الدار ونعيم الآخرة (٤)، وهو العلّة الغائية للإيجاد (٥). شأنه معروف، ناله ـ بحمد اللّه ـ القاصر والماهر.

ا ٥٩ أسباب فتح أبواب العلم الشرعي

وقد فتح الله الباب، وبسط مائدته للقاصدين والطُّلاب/، لعموم الحاجة، وجموم (٢) النفع، وعدم الاستغناء من متقدِّم ومتأخر عن مباشرة مذاقه على الوجه المأمور ليتحقَّق الانتفاع، والسَّلامة في ذلك الاستمتاع (٧)؛ بل في أخريات الزمان الحاجة أمسُ، والاضطرار (٨) ألزم؛ ووقعت زيادة السهولة واقتراب المرام بحسب

(١) في (ح) و(هـ): «وشعائر».

(٢) في (ح): «العلمي» بدل «الديني». وفي (هـ): «العلمي الديني».

(٣) في (ح): «بأسد» وهو تصحيف.

(٤) العلم كما بينَّ المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ هو السبيل الموصل إلى رضا اللَّه تعالى، والفوز بجتَّه؛ ويدل لذلك قوله على: «من سلك طريقًا يطلب فيه علمًا سلك اللَّه به طريقًا إلى الجنة». خرَّجه أبو داود في كتاب العلم من سننه، باب: الحث على طلب العلم (٧/٤) حديث رقم (٣٦٤١)، وابن ماجة في المقدِّمة من سننه، باب: فضل العلماء والحتُّ على طلب العلم من جامعه، باب: طلب العلم (٨١/١) حديث رقم (٣٢٢)، والترمذي في كتاب العلم من جامعه، باب: فضل الفقه على العبادة (٤٧/٥) حديث رقم (٢٦٨٢).

وهو صحيح كما قال العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ في صحيح الترغيب (٣٣/١). (٥) في (ح) و(هـ): «يجاد» وهو خطأ.

والعَّلَةُ الغَائِيةُ للإِيجَادِ هي تحقيق عبودية اللَّه تعالى في أرضه كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَتُ اللِّن خَلَقَتُ اللِّهِنَ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعَبِّدُونِ ﴿ ۞ [الذاريات: ٥٦]. ولا يتمُ تحقيق تلك العبودية إلَّا بالعلم، ومن أجَل ذلك أرسل اللَّه الرسل وأنزل الكتب لبيان هذا الأمر العظيم.

(٦) وجموم: الجموم بضم أوله من الجمّ وهو الكثير المجتمع. انظر: لسان العرب (٣٦٥/٢) مادة «جمم».

(Y) في (ح): «الاستماع» وهو خطأ. (A) في (ح): «الاضطراب» وهو خطأ.

ذلك، فضلًا من اللَّه ورحمةً، كما سنبرهن عليه إن شاء اللَّه تعالى(١).

فأحكمة (٢) العليم الحكيم (٣) في خلقه وأمره ودينه وشرعه: قاضية بإمكان الوقوع وحصوله، ومنادية بطلب (٤) الإيقاع على الوجه الذي شرحنا (٥).

فهل يحسن أو يسوغ في ميزان الحقّ ومشارع العلم: إحالة ما أناط به الصلاح وحصول كلِّ مرام ذو العزَّة والجلال والإكرام، والحكمة البالغة، والرحمة الواسعة، المنعوت باللطيف، القريب^(۱)، السَّميع^(۷)، المجيب^(۸)، الرؤوف، الرحيم^(۱)، وكلِّ اسم جليل ونعت جميل^(۱)، وربط^(۱) به الفوز والسَّعادة والسَّلامة والنجاة لكلِّ الناس في جميع الأزمان، وهو من الضروريات وضعًا وعادةً؛ وقد أمر به وحتَّ عليه حثًّا عامًا للأوَّلين والآخرين في جميع الأزمان، حتى منقطع دار^(۱۲)

⁽١) للبرهنة على تيسُّر العلوم الشرعية في هذه الأعصار انظر كلام المؤلف في الصفحات: (٢٥) . ٣٥٠).

⁽۲) في (م): «وأحكمة».

وفي (ح) و(هـ): «وحكمة».

⁽٣) في (ح): «الحكيم العليم».

⁽٥) كذا في جميع النسخ، ولعلَّ الصواب «شرحناه» كما هو مصوب في المطبوعة. والمقصود ما بيَّنه المؤلف آنفًا من عموم حاجة الناس ومسيسها إلى تعلم العلم الشرعي.

 ⁽٦) ونعته تعالى «بالقريب» جاء في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِي فَإِنِي قَسِيبٌ أَجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلَيْسَنَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي لَمَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿ إِنَّا مَعَانِ فَلَيْسَنَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي لَمَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٦]. وقوله: ﴿ إِنَّامُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ﴾ [سبأ: ٥٠].

⁽٧) ونعته تعالى «بالسَّميع» جَاءَ فيَّ قولُه تعالى: ﴿وَإِلَّهُ سَمِيعٌ عَلِيكُ ﴾ [آل عمران: ٣٤].

 ⁽٨) ونعته تعالى «بالمجيب» ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي قَرِّبُ تُجِيبٌ ﴾ [هود: ٢١].

⁽٩) الرؤف الرحيم ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَ اللَّهَ بِالنَّكَاسِ لَرَءُوثُ تَجِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقوله: ﴿إِنَ رَبَّكُمْ لَرَءُوثُ تَجِيمٌ ﴾ [النحل: ٧].

⁽١٠) كما وَرَد في قوله تعالى: ﴿وَلِلَهِ ٱلْأَسْمَآهُ الْمُسْنَى فَأَدْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آلَا سَمْنَوْنَ شَهُ إِلَّا اللَّهُ وَلَا يَعْمَلُونَ شَهُ [الأعراف: ١٨٠]، وقوله ﷺ في تمجيده لربَّه دبر كل صلاة: ﴿لا إِلهُ إِلّا اللَّهُ وَلا نعبد إِلّا إِيّاه، له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن ٤. دبر كل صلاة: ﴿لا إِلهُ إِلّا اللَّهُ وَلا نعبد إِلّا إِيّاه، له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن ٤. حديث رقم (٩٤٥).

⁽١١) في (ح): «وربطه» وهو خطأ. (١٢) في (هـ): «دأب».

هذا التكليف، وربط به تحصيل (١) الأجور، والفوز بمعالي الأمور، واتَّقاء (٢) كلِّ محذور.

أفيجوز^(٣) أن يعانِد ذا الملك في مراده، أو يمنع^(١) عبده^(٥) فضله هذا المرتبط بإيجاده؟ وعرَّف تعالى عباده ما في الإقبال عليه، والاعتصام به من^(٦) أنواع المسار، واستدفاع المضار دائمًا أبدًا، (يقينًا ضرورة^(٧).

فتخصيصه ببعض الأزمان استدراك وتحريف لقاعدة الشريعة المستمرَّة ضروري البطلان (^^). ويسَّره وأدناه ﴿ وَلَقَدْ يَسَرِّنَا ٱلْقُرُّءَانَ لِلذِّكْرِ ﴾ (٩)؛ ومنه ما دلَّ عليه تركيب: «بعثت بالحنيفية السَّمحة السهلة» (١٠٠.

يقول ابن كثير - رحمه الله ـ في تفسير هذه الآية الكريمة: (وهذه صفة المؤمنين في الدنيا والآخرة، فهم في الدنيا على منهاج الاستقامة في جميع الاعتقادات والعمليات، وفي الآخرة على صراط الله المستقيم المفضي إلى روضات الجنان). انتهى [تفسير ابن كثير ١/٠٥].

(٨) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م)، وليست في (ح) و(هـ).

(٩) سورة القمر، الآية رقم (١٧).

(١٠) بهذا اللفظ أخرجه أحمد في المسند (٢١٦/٥) من حديث أبي أمامة الباهلي ﷺ. وفي سنده علي بن يزيد ابن أبي زياد الألهاني وهو ضعيف. قال عنه الدارقطني: متروك. انظر: تهذيب التهذيب (٣٣٥/٧).

وللحديث شواهد تقويه منها ما رواه البخاري معلَّقًا في كتاب الإيمان، باب: الدين يسر، وقول النبي الله الحديث إلى الله الحنيفية السمحة » (جـ١٨/١). وقد وصله البخاري في كتاب «الأدب المفرد» ص/٨١ حديث رقم (٢٨٧). ومنها ما رواه أيضًا أحمد في المسند (٢١٦/١، ٢٣٣) من حديث عائشة رضى الله عنها.

⁽١) في (ج) و(هـ): «محصل» وفي الأصل رسمها يحتمل اللفظين، والمثبت من (م) أولى.

⁽٢) في (ح) و(هـ): «وإنفاء» وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (م) وهو الصواب.

⁽٣) في (هـ): «فيجوز» بإسقاط همزة الاستفهام.

⁽٤) في (ح): «ويمنع» بدل «أو يمنع».

 ⁽٥) في (ح): «في» وهو خطأ.
 (٦) في (هـ): «في» وهو خطأ.

⁽٧) يقول الله تعالى مبيئًا فضل المعتصمين به وحسن عاقبتهم في الدنيا والآخرة: ﴿فَأَمَّا اللَّهِ عَامَنُواْ بِاللَّهِ وَاُعْتَصَمُواْ بِهِ. فَسَكُبْدَخِلُهُمْ فِي رَحْمَةِ مِنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَطًا مُسْتَقِيمًا ﷺ [النساء: ١٧٥].

444

سرُ تيسير العلم الشرعي ولله في تيسير (١) أمره وتقريبه سرٌ بديع هو: أنَّه لمَّا كان الكل مضطرًا إليه /، وقد حتَّ تعالى عليه ودعا إلى تيمُّمه (٢)، والاهتداء به فكان من تمام ذلك عدم الامتناع والتوعير (٣)، وانتفاء (١) الحرج (٥) والتعسير حتى يَسْبَح (٢) = في = (٧) تلك المشارع (٨) الفاضل والمفضول كما في سائر الأعمال، التي هي سبل (٩) مرضاته: من جهاد وصيام وقيام وإنفاق وغيرها؛ وباب العلم وطلبه وتحصيله (١٠) شعبةٌ

= والحديث حكم عليه العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ بأنّه صحيح، كما في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢٠/٢) برقم (٨٨١)، و«تمام المنّة» ص/٤٤-٤٥، و«صحيح الأدب المفرد» ص/٢٢).

والحنيفية: هي ملة أبينا إبراهيم التَّلِيَّكُلاً؛ فمن كان علي دين إبراهيم التَّلَيُّلاً - من تجريد التوحيد لله عزَّ وجل والميل عن الشرك فهو حنيف. قال الله تعالى: ﴿مِلَةَ إِبْرِهِتُمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ المُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ١٦٦]. انظر: النهاية لابن الأثير (١/١١).

(١) في (م): «تيسيره».

(٢) تيممه: التيمم في اللغة هو القصد إلي الشيء، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا ءَآمِينَ ٱلْبَيْتَ الْبَيْتَ الْبَيْتَ الْبَيْتِ الْمُعَالَى: ﴿ وَلَا ءَآمِينَ ٱلْبَيْتَ الْبَيْتِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّ

(٣) في (هـ): «التوغير» وهو خطأ.

والتوعير: أي التعسير. انظر: لسان العرب: (٣٤٤/١٥).

(٤) في (م): «وانتقاء» وهو تصحيف.

(٥) في الأصل و(ح): «الجرح» وهو تصحيف، والتصويب من (م) و(هـ).

(٦) في (ح): «سنح» وهو خطأ.

ويسبح: السبح معروف، وقد استعير هنا للبحث والنظر.

(٧) ما بين الحاصرتين المكررتين زيادة من (هـ).

(٨) في (ح): «المسارع» وهو خطأ.

والمشارع في اللغة هي موارد المياه. ومنها اشتق لفظ الشريعة وهي ما سنَّ اللَّه تعالى من الدين وأمر به كالصوم والحج والزكاة وسائر أعمال البر. انظر: المفردات للراغب ص/٥٠٠، ولسان العرب (٨٦/٧) مادة (شرع».

قلت: والمعنى الاصطلاحي هنا قريب من المعنى اللغوي؛ وذلك لأنَّ الشريعة هي مورد الدين كما أنَّ المشارع هي موارد المياه؛ ولذا فالمؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ استعار المعنى اللغوي هنا للمعنى الاصطلاحى بدليل أنَّه أتى بقرينةٍ لفظية تدل على ذلك وهي قوله: «ويسبح».

(٩) في (م): «سبيل».

(١٠) في (ح) و(هـ): «وتحصله».

منها. فما باله امتنع دونها، والكلَّ ـ (مع كونه أخصَّها وأولاها) (١) ـ من وادي القُرَب (٢)، والتطوُّع (٣) له تعالى، والتوصُّل إلى عليِّ جنابه، ونيل جزيل ثوابه، والسَّلامة من أليم عقابه، مشتركةٌ في الدعاء والحثُّ والترغيب (٤) والوعد بجزيل الثواب، من دون تخصيص ولا تعسير ولا تنفير (٥)؟.

بل النظر الصحيح، والوضع الحِكمي ـ أي بكسر الحاء ـ قاضٍ قضاءً حقًّا لا

(١) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م)، وليست في (ح) و(هـ).

(٢) القرب: جمع قربة، وهي كُل ما يُتقرَّب به إلى اللَّه تعالى من فرضٍ أو نفلٍ كما جاء في الحديث القدسي: «ما تقرب إلى عبدي بشيءٍ أحب إلى ممَّا افترضته عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبَّه» الحديث. خرَّجه البخاري في كتاب الرقاق من صحيحه (حـ٧/٣٤) حديث رقم (٢٠٥٢).

(٣) قوله: «والتطوع» هو من باب عطف الخاص على العام؛ لأنَّ التطوع داخلٌ في القُرَب، فالقرب كما تقدَّم شاملةٌ للفرائض والنوافل.

والعلم منه ما هو فرض متعينٌ على كل أحد، ومنه ما هو فرض على الكفاية إذا قام به البعض سقطت فرضيته عن الباقين، فيصبح في حق من بعدهم تطوعًا.

قال ابن عبدالبر المالكي في «جامع بيان العلم وفضله» (٦/١ ٥٧٥): قد أجمع العلماء على أنَّ من العلم ما هو فرض متعينٌ على كل امرء في خاصة نفسه، ومنه ما هو فرض على الكفاية إذا قام به قائم سقط فرضه عن أهل ذلك الموضع). انتهى

وقال الشيخ الفوزان . حفظه الله تعالى .: (تعلّم العلم الشرعي ينقسم إلى قسمين: ما هو فرض عين، وما هو فرض على الكفاية. فالذي تعلّمه فرض عين هو ما لا يسع أحدًا جهله، ممّا لا يستقيم دين الإنسان بدونه، وذلك كعلم التوحيد الذي يتضمن معرفة حق الله على عباده، من عبادته وحده لا شريك له، وما يجب إثباته له من الأسماء والصفات، وما يجب تنزيهه عنه من النقائص والعيوب. وكذا تعلّم أحكام العبادات ممّا لا تصحّ العبادة بدونه، من صلاة، وركاة، وصيام، وحج.

والذي تعلَّمه فرض كُفاية هُو ما زاد عن ذلك، من أحكام المعاملات والمواريث والأنكحة والجنايات... وما إلى ذلك، فهذا القسم إذا قام به من يكفي سقط الإثم عن الباقين، ويبقى تعلَّمه في حقهم من أفضل أنواع التطوع). انتهى [نقلًا من هامش كتاب صحيح جامع بيان العلم وفضله لأبى الأشبال ص٧/٠٤].

- (٤) في (ح): «والترعيب» وهو تصحيف.
- (°) في (هـ): (ولا تنقير) وهو تصحيف.

مردً له: أن يكون باب العلم أسهلها حجابًا، وأقربها منالًا، لمكان الضرورة إليه، وتقدَّمه على ما سواه، (واشتراك أهل التكليف وذوي الخطاب في التعلَّق به لزومًا في الذمم والأعناق بلا ريب)(١).

فالمخصِّص المعسِّر المنفِّر: ضادَّ الوضع الإلهي، وناقض بناء الشريعة. وكم من قالح مقالًا في حُكْمٍ لله^(۲) لشبه صوري، دون تحقيق الباعث على الحكم^(۳) الملحق به، ففتح على غيره، وما بلغ شأوه^(۱) في غير تلك الحادثة؛ بمئنة ^(۵) لا مظنَّة ^(۲)، وأصبحت نفسه بنيله ^(۷) مطمئنَّة. وقد جُرِّب هذا، وتكرَّر وكثر وقوعه [حتى

(١) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م)، وليست في (ح) و(هـ).

(٢) في (هـ): «في حكم الله».

(٣) «الباعث على الحكم»: هو تعريف العلَّة عند بعض الأصوليين، وهو اختيار الآمدي وابن الحاجب.

انظر: الإحكام للآمدي (٢٥٣/٣)، ومختصر ابن الحاجب مع شرحه للأصفهاني (٢٥/٣)، والبحر المحيط للزركشي (١١٣/٥).

وُمقصودهم بالباعث أي المشتمل على حكمة لأجلها شُرِع الحكم من تحصيل مصلحة أو تكميلها، أو دفع مفسدة أو تقليلها، حيث تبعث المكلَّف على الامتثال.

وليس مقصودهم بالباعث: أَنَّ اللَّه تعالى يبعثه شيء على تشريع حكمٍ ما؛ لأنَّ اللَّه تعالى لا باعث له سوى إرادته، فهو يخلق ما يشاء ويختار.

انظر: شرح الكوكب المنير (٤١-٤٠/٤)، والوصف المناسب لفضيلة الدكتور أحمد بن عبدالوهاب الشنقيطي ـ حفظه الله ـ ص/٤٧.

(٤) في (ح) و(هـ): «وقد يكون ما بلغ شأوه».

شَأُوه: أي غايته. انظر: القاموس المحيط: (٥٠٠/٤) باب الواو والياء، فصل: الشين.

(٥) بمثنة: المئنة في اللغة هي العلامة، وتأتي أيضًا بمعنى التأكيد والتحقيق.

قال ابن الأثير: (وحقيقتها أنَّها مَفْعَلة من معنى «إنَّ» التي للتحقيق والتأكيد، غير مشتقة من لفظها، لأنَّ الحروف لا يشتق منها، وإنَّما ضمَّنت حروفها دلالة على أنَّ معناها فيها، ولو قيل: إنَّها اشتقت من لفظها بعد ما جعلت اسمًا لكان قولًا) [النهاية في غريب الحديث على ٢٩٠/٤ (مادة مأن)، وانظر: لسان العرب (١٠/١٣) مادة «مأن». والمعنى الثاني - أي التأكيد والتحقيق ـ هو المراد هنا، والله تعالى أعلم.

(٦) في (م): «لا فطنة» وهو خطأ. (٧) في (م): «نبيلة» وهو خطأ.

شهدت كثرة وقوعه]^(١) بأنَّه لا يمتنع على المفضول في كثيرٍ طيِّبٍ غايةٌ خيرٌ مِنْ غاية مَنْ فَضَلَه^(٢) في مَحَالً متعدِّدة.

وأمَّا أنتم معشر المغرمين بالمذاهب فقد جعلتم تلك المتون والمحتصرات أظهرَ عبارةً، وألخص معنى وإشارةً، وأصحَّ مسلكًا، وأوضح مَدْرَكًا، لما أنَّها ـ بزعمكم ـ خلاصة تلك المحاسن.

وكيف يكون كذلك؟ وفيها من التباين (٣) والتدافع والاختلاف (١) وخفاء المستند (٥) أو ضعفه أو مصادمة / المأثور الصحيح ما لا يخفى على ذي بصيرة، صالح السريرة، قد مارس الحقائق، وسبر الطرائق، ورضي بالله (١) عن جميع الخلائق، وحظي بتمييز بين الخطأ والصواب فارق.

وما اشتبه على الناظر من الأدلة نفسها، أو ظهر عنده تعارض(٧): فالقطع عنده

⁽١) ما بين المعقوفتين سقط من (ح) و(هـ).

⁽٢) كذا ضبطت في الأصل و(م) و(هـ)، والمقصود من زاد عليه.

⁽٣) في (ح): «التباس» وهو خطأ.

⁽٤) صدق الله القائل في كتابه العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اَخْدِلْنَفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٦]. يقول أبن القيّم - رحمه الله تعالى - في إعلام الموقعين (٢٩٤/٢): (وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض، وإنّما الاختلاف والتناقض فيما كان من عند غيره). انتهى

^(°) في (م): «المسند».

⁽٦) أي ربًّا مشرّعًا كما بينٌ في المطبوعة بزيادة «ربًّا ومشرعًا» بعدها.

⁽٧) التعارض: التعارض في اللغة هو التقابل والتمانع. انظر: لسان العرب: (١٣٨/٩) مادة «عرض».

وأمًّا في الاصطلاح فهو: تقابل دليلين على سبيل الممانعة بحيث يخالف أحدهما الآخر. انظر: البحر المحيط للزركشي (١٠٩/٦).

وقد قرَّر العلماء أنَّ نصوصَ الكتاب والسنَّة لا تعارض بينها في الحقيقة؛ فلا يقع فيها التعارض على وجه لا يمكن معه الجمع أو النسخ أو الترجيح؛ وذلك لأنها كلها من عند الله تعالى: تعالى. وما كان من عند الله فلا اختلاف ولا تناقض فيه بوجه من الوجوه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَو كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اَخْتِلَافًا كَيْمِرًا ﴾ [النساء: ٨٦]، ولقوله ﷺ: ﴿إِنَّ القرآن لم ينزَّل يكذب بعضه بعضًا، بل يصدَّق بعضه بعضًا. فما عرفتم منه فاعملوا به وما =

أدلة الكتاب والسنة لا تعارض بينها في الحقيقة بأنَّ مفاضها محلُّ القدس و البراءة من نقص (١) غيره؛ فإنْ علم كيفية العمل في ذلك (٢) بتعليم المفاض (٣) وإلَّا وقف لقصوره في نفسه (٤)، لا لتطرُّق أمرٍ في

= جهلتم منه فردوه إلى عالمه». خرَّجه أحمد في المسند (١٨١/٢). وحكم عليه العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ في تخريجه لأحاديث شرح العقيدة الطحاوية لأبي العز الحنفي بأنَّه صحيح.

وأمًا ما ظهر فيها من تعارض في نظر الناظر فهو إمًا لكذب الناقل أو خطئه، أو لقصور فهم الناظر. قال أبوبكر الخلال . من أصحاب الإمام أحمد .: «لا يجوز أن يوجد في الشرع خبران متعارضان، ليس مع أحدهما ترجيح يقدم به، فأحد الخبرين باطلٌ: إمَّا لكذب الناقل أو خطئه بوجه ما من النقليات، أو خطأ الناظر في النظريات، أو لبطلان حكمه بالنسخ) انتهى. نقله عنه الفتوحى في «شرح الكوكب المنير» (٢١٧/٤).

وقال الإمام أبوبكر ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ: (لا أعرف حديثين صحيحين متضادَّين؛ فمن كان عنده شيءٌ منه فليأتني به لأؤلف بينهما». انتهى. نقله عنه الخطيب البغدادي في «الكفاية» 0/7.7، والفتوحي في شرح الكوكب المنير (1/4/2). وانظر لتقرير ما سبق: الفقيه والمتفقه (1/070)، والمسودة 0/7.7، وإعلام الموقعين (1/277)، والموافقات للشاطبي (1/277)، وشرح الكوكب المنير (1/277)، والأصول من علم الأصول للشيخ محمد الصالح العثيمين ـ رحمه الله تعالى ـ 0/27.

- (١) في (م): «تعص» وهو خطأ.
 - (٢) فِي (ح) و(هـ): «بذلك».
- (٣) لعَلَها «المفيض» فجُعلت على لغة من يلزمون المثنى الألف. والمراد بالمفاض هنا الذي يفوَّض إليه الأمر كله ـ سواء كان الأمر أمرًا شرعيًّا أو كونيًّا ـ وهو اللَّه سبحانه تعالى.

(٤) أو لتقصيره في بحثه.

وهذا هو الواجب على كل أحد فيما اشتبه عليه من نصوص الكتاب والسنة فأوهم عنده تعارضًا، وهو التوقف مع الإيمان الجازم بأنَّ هذه النصوص كلها من عند الله، وما كان من عند الله فلا تناقض ولا تعارض فيه بوجه من الوجوه. وهذه هي طريقة أهل الرسوخ في العلم كما قال تعالى: ﴿هُو اللَّذِينَ أَنْلَ عَلَيْكَ الْكِنْبَ مِنْهُ مَايَتُ مُّكَمَنَتُ هُنَ أُمُّ الْكِنْبِ وَأُخُو مُتَسَدِهِنَ فَأَمَّ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَبِيعٌ فَيَتَبِعُونَ مَا تَشْبَهُ مِنْهُ ابْتِغَاتَهُ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاتَهُ تَأْوِيلِهِمْ وَمَا يَشَكُمُ مِنْهُ ابْتِغَاتَهُ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاتَهُ تَأْوِيلِهِمْ وَمَا يَشَكُمُ تَأْويلِهِمْ وَابْتِغَاتُهُ تَأْويلِهِمْ وَابْتِغَاتُهُ تَأْويلِهِمْ وَمَا يَشَكُمُ مَا مَنْهُ ابْتِغَاتَهُ الْفِيلَةُ وَابْتِغَاتُهُ تَأْويلِهِمْ وَالْمَالِمُ وَمَا يَشَكُمُ اللَّهُ وَلَا اللهُ وَالرَّاسِحُونَ فِي الْهِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَا بِهِ عَلَى مِنْ عِندِ رَبِنا وَمَا يَذَكُنُ إِلّا أَوْلُوا اللهُ عمران: ٧].

قال ابن كثير ـ رحمه الله تعالى ـ عند تفسير هذه الآية الكريمة: (وقوله إخبارًا عنهم إنَّهم يقولون: ﴿ المَنْ الْحِكُم والمتشابه حق وصدق، وكل واحد منهما يصدق الآخر ويشهد له لأنَّ الجميع من عند الله وليس شيء =

المصدر المذكور، بخلاف غيره؛ فأمره ما ذكرنا(١).

والغافل يقول ببديهةِ خاطره: كلُّ ذلك المختلف فيه بين المختلفين، أو بعضه: رشد، أو بل(٢) الرشد منه ما سلكه سلفي، واتبعتهم فيه.

وقد يكون أيضًا كاذبًا عليهم، أو فاعلًا(٣) بذلك ما لا يرضونه له، لجهله ما عنهم (¹⁾، كما جهل الأدلة. وقد صعَّ لنا كلُّ ما ذكرنا وتواتر ^(٥) وروده علينا، حتى استيقنَّاه (٦) ضرورةً، (ودان به من عليها [في](٧) حقٌّ مخالفه)(٨).

ومتى جعل اللَّه في دينه: أن يقف عباده على رسوم جماعةٍ منهم؟ خصوصًا إذا من كون الصرت الطريق إليه في تلك الرسوم، وخصوصًا أيضًا: إذا تبالغ التصميم على مكاذبة من لم يَقْفُ (٩) ظلماتٍ بعضها فوق بعض؛ لأنَّ الراسم يجهل ويخطىء، ولا بيِّنة على كونه مَفَاضَ الديانات، حتى لا تبالي(١٠٠) بعروض (ما يقال فيه هذا كـ«أقطع له قطعة من نار»(١١) فهو)(١٢) جزئي ملغى؛ لأنَّه كما مرَّ فرق من وراء

الحكمة الله تعالى لم يتعبد عادة بتقليد

الرجال = من عند اللَّه بمختلف ولا بمتضاد كقوله: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْمَانُّ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْنِلَافُا كَيْبِيرًا ۞﴾). انتهى [تفسير ابن كثير (٣٢٨/١)].

⁽١) أي من التباين والتدافع والاختلاف.

⁽٢) في (ح): الرشدًا وبل، وهو خطأ.

⁽٣) في (هـ): «أفاعلًا» وهو خطأ.

⁽٤) أي ما صدر عنهم من النهي عن تقليدهم إذا صحَّ النص بخلاف قولهم. وقد تقدُّم بيان نهى الأئمة الأربعة عن التقليد.

^(°) في (ح): «وترواتر» وهو خطأ. (٦) في (م): «استقيناه» وهو خطأ.

⁽V) كلمة «في» سقطت من (م).

⁽٨) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

⁽٩) يَقْفُ بمعنى يتَّبع. انظر: لسان العرب: (٢٦٣/١١) «مادة قفا».

⁽۱۰) في (هـ): «يبالي».

⁽۱۱) جزء من حديث، وقد تقدُّم تخريجه. انظر ص/٢٩٦.

⁽١٢) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م)، وليست في (ح) و(هـ).

الجمع (١)، بل الجزم (٢) بأنَّه لا يصحُّ من اللَّه ذلك أبدًا، لأنَّه يتضمَّن من العنت وتفويت مطالب العقلاء والمكلَّفين ما لا ينتهى قدره؛ إذ المحل غير صالح لذلك لعجزه عن القيام بتلك الأعباء، بسبب [سمة] (٣) النقص والقصور اللازمة (١) الممانعة لربط هذا الأمر العظيم بمحلِّها، كما شهد بذلك الاطِّلاع والعلم بحقيقة الحال، وبيان مظاهرها ممَّا لا يطاق/ إحصاؤه؛ والحسُّر (٥) كافِ. [شعرً] (٢):

وليس يصحُّ في الأذهان (٧) شيءٌ إذا احتاج النهار إلى دليل (٨)

وباب الدعوى المجرَّدة عن شهادة الحسِّ^(٩) والوجدان، (أو الحجة والبرهان)^(١١) قد أغلقناه، و من لم يحس^(١١) أولم يجد، فميِّت، أو أبله، أو متفارِط الغفلة، والقدر المستطاع له هو: التيقُّظ والتفكَّر؛ والكلام معه - إن شاء اللَّه تعالى . بعد ذلك.

وشرح تحقيق هذا الموضع: أنَّ كلَّ إمام مجتهد يعلم ويجهل، ويصيب ويخطىء، ويوجد في كلامه الاختلال، والقصور والضعف، والوهم الظاهر، والفهم الفاسد؛ يوقن بذلك من تصفَّح وتلمَّح، وأشرف على كتب المقالات

o £

⁽۱) انظر ص/۲۹۵ ـ ۳۰۰ .

⁽٢) في الأصل: «الحزم» وهو تصحيف، والتصويب من بقية النسخ.

⁽٣) ما بين المعقوفتين ساقطة من (م).

⁽٤) سمة النقص ملازمة للبشر حاشا الأنبياء والرسل، ولا عصمة لأحد بعد رسول الله على. قال سعيد بن المسيب ـ رحمه الله ـ: «ما من عالم ولا شريف ولا ذي فضل إلا وفيه عيب». انتهى [نقلا عن ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله ٢/٢٦٨].

⁽٥) في (ح): ﴿الحِسنِ وهُو خَطَأً.

⁽٦) كلمة «شعر» ليست في (ح) و(هـ)، وفي (م): «شعرًا».

⁽٧) في ديوان المتنبي «الأفهام».

⁽٨) قائل هذا البيت هو أبو الطيِّب المتنبي. انظر: ديوان المتنبي مع شرحه للعكبري (٩٢/٣).

⁽٩) في (م): «الحسن» وهو خطأ. (١٠) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

⁽١١) في (ح): «يحسن» وهو خطأ.

والخلافيات، والمذاهب المتفرِّقة، والمسائل النظرية، واطَّلع على مآخذ أربابها، وحجج منتحليها، ولا يرتاب في شيء ممَّا ذكرنا بتَّة؛ لأنَّه في غاية الظهور، يُعرَض (١) مظهره في عامَّة المباحث ويدور؛ بحيث يجد الواقف على ذلك من نفسه ضرورة تدفعه إلى الحكم بضعف بعض، ومرجوحية (٢) آخر، وبطلان ثالث وغلط قائله.

ولعلَّك تقول أيُّها السَّامع: مقتضى ما عليه مقلِّدةُ الأسلاف: الدفع لما ذكرت في شرح تحقيق هذا الموضع.

فأنا أقول: كلُّهم يوافقني على حاصله في حق مخالفه؛ إذ من المعلوم أنَّ أعيان الفرق لا أقلَّ من أن يروا لأنفسهم رجحانًا، إذا لم يتناولوا غيرهم.

وبيان ذلك: أنَّ الجميع ليسوا على نحلة واحدة، ومذهب فرد، [و] مع الاختلاف ـ سيما إذا كان في شيء (٤) من العقائد والأصول ـ ترى كلَّ فريق جازمًا بإصابة رأيه وحسن طريقته (٥)، ومخالفه معه على أحوال كالرمي/ بانحطاط عنه إنْ فَرَضَ الواقف عليه من المختلفين (٢)، وهو أعدلهم ـ إن وجد ـ أو ببدعة وضلال (٧) أو كفر (٨). نسأل اللَّه العافية من القول المحال.

(١) غير منقوطة في الأصل، وفي (م) و(ح): «بعرض» وهو تصحيف، والمثبت من (هـ) وهو الصواب.

(٢) في (م): (ترجوحية».(٣) الواو سقطت من (ح).

(٤) في (ح): «سي» وهو خطأ.

(°) ويدل لما ذكر المؤلف، قول الحصكفي الحنفي في «الدر المختار»: (وإذا سئلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفنا قلنا وجوبًا: مذهبنا صواب يحتمل الخطأ ومذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصواب، وإذا سئلنا عن معتقدنا ومعتقد خصومنا قلنا وجوبًا: الحقُّ ما نحن عليه والباطل ما عليه خصومنا». انتهى [الدر المختار مع حاشية ابن عابدين عليه الرد المحتار (١/٨٤-٩٤)]. والمراد بمعتقدهم هنا: مذهب الأشاعرة والماتريدية. انظر: المصدر نفسه (٩/١).

(٦) لعلَّه يقصد بذلك: إنْ فَرَضَ المُخالفُ أنَّ مخالفه من أهل الملَّة الإسلامية، كما هو ظاهر من كلامه.

(٧) في (ح) و(هـ): «أو ضلال».

(٨) وقد وصف لنا الشوكاني ـ رحمه اللَّه تعالى ـ حال هذه الطوائف وما هم عليه من التفرُّق

المقلدة يوافقون على أنَّ كل إمام مجتهد يخطئ ويصيب

00

وتراهم يتجاذبون «كلُّها هالكةٌ إلَّا فرقة»(١)، ..

= والتعصّب حتى كفّر بعضهم بعضًا وضلًا بعضهم بعضًا لكونه ليس على طريقته أو مذهبه قائلًا: (وانظر ـ إن كنت ممن يعتبر ـ ما ابتليت به الأمّة من التقليدات للأموات في دين الله، حتى صارت كلُّ طائفة تعمل في جميع مسائل الدين بقول عالم من علماء المسلمين، ولا تقبل قول غيره، ولا ترضى به، وليتها وقفت عند القبول والرضا، لكنّها تجاوزت ذلك إلى الحط على سائر علماء المسلمين، والوضع من شأنهم، وتضليلهم وتبديعهم والتنفير عنهم، ثمَّ تجاوزوا ذلك إلى التفسيق والتكفير، ثمَّ زادوا الشرَّ حتى صار أهل كل مذهب كأهل كل ملة مستقلة، لهم نبي مستقل، وهو ذلك العالم الذي قلدوه، فليس الشرع إلَّا ما قال به دون غيره؛ وبالغوا وغلوا فجعلوا قوله مقدَّمًا على قول الله ورسوله. وهل بعد هذه الفتنة والمحنة شيءٌ من الفتن والمحن؟). انتهى بلفظه من كتاب «الدر النضيد في إخلاص التوحيد» ص/٥٠. (١) المؤلف ـ رحمه الله ـ يشير إلى حديث افتراق الأمّة وهو قوله على افترق هذه الأمّة على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت اليهود على

إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق هذه الاثمة على ثلاث وسبعين فرقة. كُلُها في النار إلَّا واحدة. قيل: من يا رسول الله؟ قال: «من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابى». وجاء في بعض الروايات: «هي الجماعة».

وهو حديث مشهور اعتنى به كثيرٌ من العلماء المحققين روايةً ودرايةً؛ وقد روي من طرق كثيرة عن عدد من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، وبألفاظ متقاربة. وممّن رواه من الصحابة أبو هريرة، ومعاوية ابن أبي سفيان، وأنس بن مالك رضي الله عنهم أجمعين. وقد خرَّجه أبوداود في كتاب السنَّة من سننه، باب: شرح السنة (٥/٤-٥) رقم (٢٥٥٥)، والترمذي في كتاب الإيمان من جامعه، باب: ما جاء في افتراق هذه الأمّة (٥/٥٠) رقم (٢٦٤٠)، وابن ماجة في كتاب الفتن من سننه، باب: افتراق الأم (١٣٢٢/٢) رقم (١٩٩١)، وأحمد في المسند (٢٣٢/٢)، والحاكم في المستدرك وابن أبي عاصم في السنَّة (جـ١٠٨١)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١٠٠١). وابن أبي عاصم في السنَّة (جـ١٠٢١)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١٠٠١)، والحديث قد صححه غير واحد من المحققين، فقال عنه شيخ ابن تيمية: «وهو حديث صحيح مشهور» [مجموع الفتاوى (٣٥٥٣)]، وقال عنه العلامة الألباني: «صحيح» كما في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٠٤١)، برقم (٢٠٤)، وفي تخريجه لكتاب السنة في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/٤٠٤) برقم (٢٠٤)، وفي تخريجه لكتاب السنة في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/٤٠٤) برقم (٢٠٤)، وفي تخريجه لكتاب السنة لابن أبي عاصم (جـ٣٤/١).

وقال المباركفوري ـ رحمه الله تعالى ـ في شرح هذا الحديث: (قال العلقمي: قال شيخنا: ألف الإمام أبو منصور عبدالقاهر بن طاهر التميمي كتابًا قال فيه: قد علم أصحاب المقالات أنَّه ﷺ لم يرد بالفرق المذمومة المختلفين في فروع الفقه من أبواب الحلال والحرام، وإنَّما قصد بالذم من خالف أهل الحقَّ في أصول التوحيد وفي تقدير الخير والشر، وفي شرط النبوة =

ويزعم كلٌّ أنَّه^(١) المستثنى.

فعرفت الآن بلا ريبة: أنَّ هؤلاء الأتباع الغلاة قائلون: بأنَّ العالم يخطئ ويجهل ويزل، وإن كانوا لا يقولونه إلَّا في حقِّ من خالفهم خاصة، لا على النحو الذي نقوله نحن؛ ولكنَّهم ما سقط عندهم مخالفهم عن الاعتبار إلَّا بسبب زَلَقِه عن الثبوت، وانحداره عن معقل التماسك، ولا يكون هذا إلَّا وهو جائزٌ (٢) عليه، $[و]^{(7)}$ فهو كان قبل وقوع ذلك منظورًا (٤) لا (٥) بهذه الحَدَقَة (٦). "

والمقصود بهذا النظر هنا: المولاة والمعاداة التي مبناها على مجرّد الموافقة في الطريقة أو في المذهب أو في الحزب لا على أساس الإيمان والتقوى؛ وهذا هو الشأن عند أهل الأهواء والبدع فإنَّهم يعتقدون أشياء مخالفة للكتاب والسنة يوالون ويعادون عليها، يفرّقون بها بين الأمّة؛ وهذا من أسباب التحرُّب والتفرُّق المذموم في دين الله تعالى.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: (وليس لأحد أن ينصّب للأمّة شخصًا يدعوا إلى طريقته، ويوالي ويعادي عليها، غير النّبي ﷺ، ولا ينصب كلامًا يوالي عليه ويعادي، غير كلام الله ورسوله وما اجتمعت عليه الأمّة؛ بل هذا من فعل أهل البدع الذين ينصبون لهم شخصًا أو كلامًا يفرّقون به بين الأمّة، يوالون به على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويعادون). انتهى [مجموع الفتاوى (١٦٤/٣)].

⁼ والرسالة وفي موالاة الصحابة، وما جرى مجرى هذه الأبواب، لأنَّ المختلفين فيها كفَّر بعضهم بعضًا بخلاف النوع الأول فإنَّهم اختلفوا فيه من غير تكفيرٍ ولا تفسيق للمخالف فيه، فيرجع تأويل الحديث في افتراق الأمَّة إلى هذا النوع من الاختلاف. وقد حدث في آخر أيام الصحابة خلاف القدرية من معبد الجهني وأتباعه، ثمَّ حدث الحلاف بعد ذلك شيئًا فشيئًا إلى أن تكاملت الفرق الضالة اثنين وسبعين فرقة، والثالثة والسبعون هم أهل السنَّة والجماعة، وهي الفرقة الناجية). انتهى باختصارٍ يسير من «تحفة الأحوذي» (٣٣٢/٧). ولمزيد من التفصيل في شرح هذا الحديث راجع ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في «مجموع الفتاوى» (٣٥٨-٣٥٨) في معنى هذا الحديث.

⁽١) في (هـ): «أنَّه وهو خطأ. (٢) فَّى (حَ): «حائر» وهو خطأ.

⁽٣) ما بين المعقوفتين مطموس في الأصل. (٤) في (هـ): «منظور» وهو خطأ.

 ⁽٥) في (ح): ﴿ إِلَّا ﴾ وهو خطأ.

⁽٦) الحدقة: الحدقة في اللغة هي سواد العين. انظر: القاموس المحيط (٣١٩/٣) باب القاف، فصل ـ الحاء.

وقال ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في موضع آخر: (بل الأسماء التي قد يسوغ التسمي بها مثل ــ

فتدبَّر. حتى تعرف اتفاق الجملة على الجملة. وإنَّك قلَّ أن تجد مرضيًا عند قوم إلَّا وأباه آخرون؛ وهذا منهم لسنا نساعد أيّهم (١) فيه، على الوجه الذي عندهم إذ الكلُّ عندنا قد أفرط وفرَّط، وما اقتصد (٢) ولا توسَّط، وهو الآن في مقام النظر، وكلُّ صغير وكبير مستطر (٣).

وإنّما المراد: تعريفك: أنّ القول (3) ببراءة الأسلاف من وصمة النقص (6) والاختلاف: أمرٌ قد نفاه جميع العاملين بمقتضاه، لكن على وجه غير مرضي عند الله؛ إذ علماء الأمّة، وسبّاق (7) الأئمة، الواقفون على إشارة التديّن (٧) والوازع الاستقامي حسب الإمكان: هم عندنا لا بمنزلة من غلا (٨) فيهم حتى جاوز القدر الذي أمر اللّه ورضوا به وحرّموا تعدّيه، ولا بمنزلة من جفاهم حتى أهمل ما وجب عليه في حقّهم. فخذ منهم واعطهم، واقبَل منهم (٩) ورُد عليهم، واعرِف وانكِر، وارضَ وامتنِع، ولِنْ وشدّه، واستحسِن وحذّر/.

الموقف الصحيح تجاه أهل العلم

وعلى الجملة: عامل الجهة الخيرية بحقّها، والمنتقدة بمقتضاها، فإنَّ الميل إلى الأولى فقط غلقٌ مذمومٌ، وإلى الثانية حسب: جفاء ملوم (١٠٠).

(١) في (هـ): «أَنَّهم» وهو حطأ. (٢) كلمة «وما اقتصد» غير واضحة في (ح).

(٤) في (ح): «القوم» وهو تحريف. (٥) في (م): «للنقص» وهو خطأ.

(٦) في (ح): «وسياق» وهو تصحيف.

(A) في (هـ): «خلا» وهو تحريف.
 (٩) في (م): «عنهم».

٥٦

الانتساب إلى إمام كالحنفي والمالكي والشافعي أو الحنبلي... فلا يجوز لأحد أن يمتحن الناس بها، ولا يوالي بهذه الأسماء ولا يعادي، بل أكرم الخلق عند الله أتقاهم من أي طائفة كان). انتهى باختصار من مجموع الفتاوي (٢١٦/٣).

⁽٣) اقتباس من كامل آية، وهو قول الله عزَّ وجل: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرُّ ۞﴾ [القمر: ٥٣].

 ⁽٧) في (م): «التدبُر» وهو خطأ، و غير منقوطة في الأصل وخطها محتمل للأمرين، والمثبت من
 (ح) و(هـ) وهو الصواب.

⁽١٠) وهذا هو منهج العدل والوسطية الذي جاء تقريره في القرآن الكريم؛ وهو عدم الإفراط والتفريط في الأمور كلِّها كما في قوله تعالى ﴿وَكَذَالِكَ جَعَلْنَكُمُ أُمَّنَةً وَسَطًا لِنَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقوله: ﴿وَلَا =

ولا يمكن الحكم على أحد من أهل العلم، ولا على آحاد منهم اتفقوا بالبراءة في كلِّ مذهب، وقولٍ جليلٍ ودقيق: من الخطأ والوهم وفساد الفهم، وقصور العلم وسائر ما قدَّمناه، وبجريه (۱) على سنن الاستقامة والصحة (۲). ولا يأبي هذا إلَّا مكابر المحسوسات والتجارب والمشاهدات (۱۳)، فلا يناظر (٤)؛ مع أنَّه وإن برَّأ إمامه فقد حمَّل غيره ضدَّها، وتابع الآخر يقابله كما سلف ذكره، وكلَّه قبيحٌ كما عرفت؛ إذ ليس صادرًا إلَّا عن محض تحكُّم وهوى (٥) بلا إنصاف ولا علم، وإنَّما أردنا بذكره الكشف للمسترشد، وإلجام (٢) المتعنَّت.

يَجْرِمَنَكُمْ شَنَانُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُواْ أَعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ المائدة: ٨]. قال العلامة ابن القيّم ـ رحمه الله: (وخير الأمور أوساطها؛ والأخلاق الفاضلة كلها وسط بين طرفي إفراط وتفريط، وكذلك الدين المستقيم وسط بين انحرافين، وكذلك السنّة وسط بين بدعتين، وكذلك الصواب في مسائل النزاع إذا شئت أن تحظى به فهو القول الوسط بين الطرفين المتباعدين). انتهى [روضة المحبين ص/٢١٧ خاتمة الباب الثامن عشر].

وكما قال الخطابي: (لا تغلُّ في شيءٍ من الأمر واقتصدِ كلا طرفي قصد الأُمور ذميم».

(١) في (ح) و(هـ): «وتجريه». وفي (م): «ويجريه».

(٢) الخطأ في الدين جائز الوقوع من كل أحد حاشا النَّبي الكريم ﷺ، لأنَّه مضمون له العصمة بخلاف غيره من البشر.

وقد أثرت عن الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله تعالى ـ كلمة جامعة في هذا الشأن، سيرها عنه الفضلاء الكرام، وهي قوله: (كلِّ يؤخذ من قوله ويرد إلَّا صاحب هذا القبر وأشار إلى قبر النَّبي ﷺ. انتهى [سير أعلام النبلاء (٩٣/٨)]، وانظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢٠٩/٢٠).

(٣) وَذَلَكَ لأَنَّ جميع العقلاء متفقون على عدم نسبة البراءة من الخطأ لأي متبوع حاشا رسولنا الكريم ﷺ.

يقول أبن القيّم - رحمه الله -: (...وهكذا شأن جميع أرباب المقالات والمذاهب يرى أحدهم في كلام متبوعه ومن يقلّده ما هو باطل، وهو يتوقّف في ردِّ ذلك لاعتقاده أنَّ إمامه وشيخه أكمل منه علمًا، وأوفر عقلًا، هذا مع علمه وعلم العقلاء أنَّ متبوعه وشيخه ليس بمعصوم من الخطأ... إلى أن قال: فهلًا سلكوا هذا المسلك مع نبيّهم ورسولهم المضمون له العصمة، المعلوم صدقه في كل ما أخبر). انتهى باختصار من «الصواعق المرسلة» (٨٣٦/٣).

(٤) في الأصل و(م): «نناظر» وما أثبته من (ح) و(هـ) أنسب.

(°) في (ح): «وهو» وهو خطأ. (٦) في (م): «وإلحام» وهو تصحيف.

وإذا أتقنت ما مرَّ: أفدناك ذيلًا من ذيوله، وهو: أنَّ كلَّ ما بأيدي الناس من أقوال آحاد العلماء، ومذاهب أفراد الحكماء: [ففيه حقِّ](١) وباطلٌ، وخطأٌ وصوابٌ لما](١) قرَّرناه(١) عندك، من قبول المحلُّ لذلك؛ وما هذا شأنه: كيف يتأهَّل النجاة(١) متَّبِعه؟ [فضلًا](١) [عن](١) أن يُدَافع [به](١) ويُجَادل، ويُمَاري دونه ويُناضل، ويكاذب [به](٨) من خالفه؟.

رأي المؤلف مسألة وقوع الإجماع على غير الضروريات الدينية

وعامَّة ما بأيدي الناس من الأقوال والمذاهب في علمي وعملي، ماحاشا الضروريات الدينية (٩)، التي ابتنى الالتفات إلى هذه الملِّة الغراء على إدراكها عند العام والخاص [إلَّا] (١) من لا يُعَدُّ؛ فكلامنا (١١) ليس فيها، وإثمَّا هو فيما عداها فهو مَّما لا يصح دعوى (الاتفاق) (١١) من كلِّ علماء الأمَّة في عصر أو مطلقًا عليه (١٦)، وفي شخصِ منه،

 ⁽١) ما بين المعقوفتين مطموس في (ح).
 (٢) ما بين المعقوفتين مطموس في (هـ).

⁽٣) في (هـ): «قرناه» وهو خطأ.

⁽٤) كَذَا في الأصل و(م) و(هـ)، وفي (ح): «لنجاة». ولعلَّ الصواب «للنجاة» كما هو مصوب في المطبوعة؛ لأن يتأهل فعل لازم لا يتعدى بنفسه.

⁽٥) كلمة [فضلًا] سقطت من (ح). (٦) كلمة [أن] سقطت من (هـ).

⁽٧) كلمة [به] ليست في (ح) و(هـ).(٨) كلمة [به] ليست في (ح) و(هـ).

⁽٩) الضروريَّات الدينية تقدَّم التعريف بها انظر ص/٢٢٦.

⁽١٠) في (ح): «أ» بإسقاط حرف «لا». (١١) في (ح) و(هـ): «فكل منا» وهو خطأ.

⁽١٢) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق، وهو في (ح) و(هـ): «الإجماع».

⁽١٣) الذي يظهر من كلام المؤلف. رحمه الله تعالى . أنّه لا يرى تحقق وقوع الإجماع في غير الضروريات الدينية؛ وهو مذهب قد قال به جماعة من المتقدمين والمتأخرين؛ فقال به من المتقدّمين النظام من المعتزلة وبعض الشيعة. قال صاحب كشف الأسرار: (وأنكر بعض الروافض والنظام من المعتزلة تصور انعقاد الإجماع على أمر غير ضروري). انتهى [كشف الأسرار (٤٢٤/٣)]. وانتصر لهذا القول من المتأخرين: الشوكاني في «إرشاد الفحول» الأسرار (٢٨٨-٢٨٧)، والشيخ أحمد شاكر كما في هامش «الرسالة» للإمام الشافعي ص/٩٣، وهامش الإحكام لابن حزم (جـ٢٤/٤) بتحقيقه، ونقله عن ابن الوزير اليماني في «إيثار

وإن اختصَّ الباحثون عن (١) شيء مثلا بالجزم/ بصحته؛ حتى يكون في معنى: أنَّ من بحث فلا بدَّ أنَّ ترتبط غايته بغايتهم ـ (إن سلِّم على ما فيه) (٢) ـ فذاك شيء غير الإجماع.

وتصحيح الإجماع على الوجه الذي يلزم عنده العمل، وتحرم المخالفة (٣)،

= الحق عن الخلق».

قلت: والذي عليه أكثر العلماء تصور وقوع الإجماع على أمرٍ غير ضروري.

قال الآمدي في «الإحكام» (٢٥٥/١): اختلفوا في تصوُّر اتفَّاق أهل الحلُّ والعقد على حكم غير معلوم بالضرورة، فأثبته الأكثر ونفاه الأقلون). انتهى

قلت: وبعض الأصوليين يعبرون عنه بإجماع الخاصة. قال الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١٧٢/١): (والإجماع على ضربين: أحدهما إجماع العامّة وهو مثل إجماعهم على القبلة أنّها الكعبة، وعلى صوم رمضان، ووجوب الحج... والضرب الآخر: هو إجماع الخاصّة دون العامة). انتهى؛ وقال الزركشي في «البحر المحيط» (٤٣٨/٤): (وظاهر كلام أبي الحسن: أنّ الخلاف إنّما هو في إجماع الخاصة، أمّا ما أجمع عليه العامة والخاصة فليس بموضع خلاف). اهـ.

ولمعرفة أدلة كل فريق ومناقشتها انظر: الإحكام للآمدي (٢٥٥/١-٢٥٦)، وشرح مختصر ابن الحاجب للأصفهاني (٢٢٥-٢٢٥)، وتيسير التحرير (٢٢٦-٢٢٦)، ومختصر الروضة للطوفي (٣/٧-١٢)، وشرح الكوكب المنير (٢١٣/٣)، وإرشاد الفحول (٢٨٨-٢٨٨).

والراجح من القولين ـ والعلم عند الله ـ هو ما ذهب إليه الأكثرون من تصور وقوع الإجماع في غير الضروريات الدينية لا سيما في القرون الثلاثة الأول حيث كان المجتهدون معلومين بأسمائهم وأعيانهم ومحصورين في أماكن محدودة. وممّا يؤيد رجحان هذا القول: أنَّ العلماء قد نقلوا لنا مسائل كثيرة قد وقع فيها الإجماع، وهي ليست معلومة من الدين بالضرورة؛ فقد ذكر ابن المنذر في كتابه «الإجماع» ص/٨، وابن قدامة في «المغني» (٩/٤): أن الصحابة أجمعوا على أنَّ لبنت الابن السدس تكملة الثلثين مع بنت الصلب في الميراث. وهو ليس أمرًا ضروريًا؛ إذ فرض السدس لبنت الابن مع بنت الصلب تكملة الثلثين قد يخفى على بعض العلماء فضلًا عن غيرهم؛ والوقوع ـ كما هو معلوم ـ فرع الجواز. (١) في (ح): «على».

- (٢) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م)، وليست في (ح) و(هـ).
- (٣) الإجماع الذي تحرّم مخالفته هو القطعي، وهو: القولي المشاهد أو المنقول بعدد التواتر لأنَّه =

بحيث ينقطع المنازع عن إبداء أيِّ خادشٍ معتبرٍ أصلًا: في حيِّز الممتنع، وأقرب (١) خادشٍ ما يجده الفطن من نفسه، حيث لا تذعن للجزم بوقوع الإجماع وتأتي الجزم صحة (٢) النقل عن كلِّ فردٍ من أهله؛ [ولا زال الخلاف فاشيًا في مسألة الإجماع قديمًا وحديثًا في وقوعه (٣)، فإمكان نقله (٤)

حجة قاطعة عند كافة العلماء إلا من شذًا؛ ولذا تنازع العلماء في هذا النوع من الإجماع
 هل يكفر مخالفه أم لا على ثلاثة أقوال:

الأول: أنَّه يكفر.

الثاني: أنَّه يفسق ولا يكفر.

الثالث: التفصيل؛ يكفر فيما إذا كان داخلًا في مفهوم اسم الإسلام كالعبادات الخمس، ووجوب اعتقاد التوحيد والرسالة بخلاف غيره، وهو اختيار الآمدي.

انظر: كشف الأسرار (٤٧٩/٣)، والمستصفى للغزالي ص/١٥٤، والإحكام للآمدي (٢٤٤/١)، وشرح الكوكب (٢٦٢/٢-٢٦٣)، ومذكرة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي على الروضة ص/١٧٩.

والتحقيق في هذه المسألة ـ إن شاء الله تعالى ـ هو ما ذكره شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٩ / ٢٩ - ٢٧٠) حيث قال: (وقد تنازع الناس في مخالف الإجماع هل يكفر، على قولين، والتحقيق أنَّ الإجماع المعلوم يكفر مخالفه كما يكفر مخالف النص بتركه، لكن هذا لا يكون إلَّا فيما علَّم ثبوت النص به. أمَّا العلم بثبوت الإجماع في مسألة لا نصَّ فيها فهذا لا يقع، وأمَّا غير المعلوم فيمتنع تكفيره). انتهى؛ وانظر المصدر نفسه فيها فهذا لا يقع، وأمَّا غير المعلوم فيمتنع تكفيره). انتهى؛ وانظر المصدر نفسه

قلت: ومراد شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ بالمخالفة هنا الإنكار، كما هو ظاهر من كلامه.

في (م): «أو قرب» وهو خطأ.

(٢) كُذَا في جميع النسخ، ولعلُّ الصواب «بصحة» كما في المطبوعة تصرفًا من المحقق رحمه الله.

(٣) سبق تقرير الخلاف في إمكان تصور الإجماع بين النظام وكافة العلماء. انظر ص/ ٢٢٤.

(٤) احتلف العلماء في إمكان نقل الإجماع على قولين:

القول الأول: إمكان نقل الإجماع، وبه قال أكثر العلماء.

القول الثاني: عدم الإمكان، وبه قال النظام مِن المعتزلة، وبعض الشيعة والخوارج.

ولكل فريقٍ من أصحاب القولين أدلته: فاستدلُّ الجمهور بأدلةِ كثيرة من أهمُّها: أنَّ الإجماع =

عن كلِّ فرد من أهله](١)، فصحة ذلك النقل، فحجيته(٢).

وعليها فمن المعتبر فيه، وكون (٣) الحجية مقصورةً على إجماع الصحابة (٤) فقط، أو لا حجة إلَّا إجماع جميع (٥) الأمَّة حتى انقراضها كما هو مقتضى لفظ «المؤمنين» و «الأمَّة» (٦)؛ إذ إرادة الجنس هنا منافية لقصد المحتج على الإجماع، وهذا الأخير يجعله خصيصةً فقط لا دليلًا.

وهل الإجماع حجّةٌ قطعية، أم ظنية (٧)؟ وكلُّ فصلٍ من هذه فيه الخلاف،

= قد نقل إلينا، ولا زال العلماء يحتجون به في مسائل كثيرة يتعذَّر حصرها، قال أبو إسحاق الإسفراييني: (نحن نعلم أنَّ مسائل الإجماع أكثر من عشرين ألف مسألة).انتهى.

واستدلَّ الْمُخالفون للجمهور بقولهم: إنَّ العادة تحيل نقل الإجماع إلينا، لأنَّ نقله إمَّا أن يكون آحادًا فهو لا يفيد؛ لأنَّ خبر الواحد لا يكون موجبًا للعلم، وإمَّا أن يكون تواترًا فهو بعيد؛ لأنَّ العادة تحيل النقل تواترًا لبعد أن يشاهد أهل التواتر كلَّ واحدٍ من المجتهدين شرقًا وغربًا، ويسمعون ذلك منهم، ثمَّ ينقلونه إلى عددٍ متواتر ممَّن بعدهم.

وردَّ الجمهور هذه الشبهة بقولهم: إننَّا قاطعون بأنَّ الصحابة أجمعوا على تقديم النص القاطع على المطنون، وما يقال في مقابل القطع باطل، لأنَّه تشكيك في ضروري؛ كما أنَّ الوقوع يستلزم جواز العلم به، وجواز نقله، لأنَّ الوقوع فرع الجواز.

انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرحه للأصفهاني (٢٨/١٥-٥٢٩)، والبحر المحيط (٤٢٩٠-٢٩١)، وتيسير التحرير (٢٢٦/٣)، وإرشاد الفحول (٢٩١/١).

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ح) و(هـ).

(٢) في (م): «فحجية» وهو خطأ.

والخلاف في حجّية الإجماع سبق تقريره. انظر: ص/٢٢٣.

(٣) في (هـ): (وكونه) وهو خطأ.

(٤) حجية إجماع غير الصحابة أو عدمها، تقدَّم تقرير الخلاف فيها بين الجمهور والظاهرية وبيان الراجح فيها. انظر ص/٢٢٤.

(٥) في الأصل «جمع» والمثبت من بقية النسخ أنسب.

(٦) لفظ المؤمنين»: ورد في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ عَجَهَنَّمُ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿ ﴾ [النساء: ١١٥].
 و الفظ الأمة الله ورد في قوله ﷺ: (الا تجتمع أمني على ضلالة).

(٧) اختلف القائلون بحجيّة الإجماع هل هو حجّة قطعية أم ظنية على ثلاثة أقوال: القول الأول: أنَّه حجّة قاطعة يجب العمل به، وهو قول الأكثرين.

حتى بين معتبري الإجماع في الجملة.

ومن أمعن في هذا الموضع من كتب أصول الفقه تيقَّن وقطع: أنَّ الإجماع المتداول في الاحتجاج، إنَّما هو بناءً على اختيار المستدل به فقط؛ وما هذا حاله: فغايته كسائر آراء النُظار، واختياراتهم (۱) في أفراد المسائل، موقوف على النظر، واختيار (۲) المتشوِّف للحقيقة، وتنقير (۳) المباحث (۱). وحاصله: قولٌ من جملة أقوالي، ونَظَرٌ عرضةٌ للثبات والزوال (۵)، لا كما يتوَّهمه القاصرون حين

= قال الطوفي في «شرح مختصر الروضة» (١٤/٣): (والإجماع حجّة قاطعة يجب العمل به عند الجمهور) انتهى.

القول الثاني: أنَّه لا يفيد إلَّا الظن، وبه قال الرازي والآمدي وجماعة.

القول الثالث: التفصيل. فإن كان الإجماع قطعيًا فهو حجة قطعية، وإن كان ظنيًا كالسكوتي فهو حجة ظنية، وهو اختيار الزركشي في «البحر المحيط»، وشيخ الإسلام ابن تيمة في «مجموع الفتاوى».

انظر: الإحكام للآمدي (٢/٥/١)، والمحصول للرازي جـ ٢ق ٢٦/١، والبحر المحيط للزركشي (٤٤٣/٤)، ومجموع الفتاوي (٢٠٧/١)، وإرشاد الفحول للشوكاني (٣٠٧/١).

(١) في (ح): «واختباراتهم» ِوهو تصحيف.

(٢) في (ح) و(هـ): «واختبار».

(٣) في (ح) و(هـ): (تنفير) وهو تصحيف.

وتنقير: أي تفتيش. انظر: لسان العرب (٢٥٧/١٤) مادة «نقر».

(٤) في (ح) و(هـ): «الباحث».

(٥) قلت: وهذا في غير الإجماع المعلوم، وذلك لأنَّ الإجماع المعلوم أصلٌ ثابتٌ بالكتاب والسنَّة وحجة قاطعة في العلم والدين، ولم ينكره إلَّا بعض أهل البدع من المعتزلة والشيعة كما قد تقدَّم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣٤١/١١) في بيان طرق الأحكام الشرعية: (الطريق الرابع: الإجماع وهو متفق عليه بين عامَّة المسلمين من الفقهاء والصوفية، وأهل الحديث والكلام وغيرهم في الجملة، وأنكره بعض أهل البدع من المعتزلة والشيعة، لكن المعلوم منه هو ما كان عليه الصحابة، وأمَّا ما بعد ذلك فتعذر العلم به غالبًا، ولهذا اختلف أهل العلم فيما يذكر من الإجماعات الحادثة بعد الصحابة، واختلف في مسائل منه كإجماع التابعين على أحد قولي الصحابة، والإجماع الذي لم ينقرض عصر أهله حتى خالفهم بعضهم، والإجماع السكوتي وغير ذلك). انتهى المراد نقله من كلامه ـ رحمه الله.

تدهمهم (١) داهمة (٢) دعوى الإجماع، التي طال مروج (٣) عهودها، وتخلّف وعودها، خالوا ذلك جبلًا راسيًا، ونازلةً لا تدفع، وخطبًا لا يقبل شفاعة الشافعين، وحجة تسدّ أفواه المانعين؛ متى سمع أحدهم: هذا إجماعٌ أو لا خلاف فيه، أو ما سُمع عن أحد من العلماء بخلاف هذا (٤)، أو لا (٥) يقول به قائل - ظنّ: أنَّ كلَّ من عليها (٦) قد دان بذلك، لجهله بأصل الواقعة ومبناها، وأنَّها كسائر [المسائل] (١) المختلف فيها؛ بل في بعض (٨) ما يشرح (٩) فيه الخلاف: ما هو أصحُ معتمدًا وأوضح مستندًا، من كثير ممّا ادّعي (١٠) فيه الإجماع (١١)؛ فالأمر أيسر من

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٧١/١٩): (فإنَّ عدم العلم ليس علمًا بالعدم، لا سيما في أقوال علماء أمَّة محمد على التي لا يحصيها إلَّا ربُّ العالمين، ولهذا قال أحمد وغيره من العلماء: من ادعى الإجماع فقد كذب، هذه دعوى المريسي والأصم، ولكن يقول: لا أعلم نزاعًا. والذين كانوا يذكرون الإجماع كالشافعي وأبي ثور وغيرهما يفسرون مرادهم: بأنَّا لا نعلم نزاعًا، ويقولون هذا هو الإجماع الذي ندَّعيه). اهـ.

(٥) في (ح): «ولا» بدل «أو لا».

(٦) المقصود بقوله «كل من عليها» أي من على الأرض.

(٧) كلمة [المسائل] سقطت من (ح).

(٨) في (ح): «بغض» وهو تصحيف.

(٩) في (ح): «شرح».

(۱۰) في (ح) و(هـ): «ادعا».

⁽١) في (هـ): «تدهم».

⁽٢) داهمة: الداهمة تطلق في اللغة ويراد بها الأمر العظيم يغشى الناس. انظر: لسان العرب (٢) داهمة: الداهمة دهم».

⁽٣) مروج: من المرج وهو الاختلاط. يقال: مرجت عهودهم وأماناتهم أي اختلطت. انظر: لسان العرب (٦٥/١٣) مادة «مرج».

⁽٤) عدم العلم بالمخالف لا يعتبر إجماعًا، وذلك لأنَّ عدم العلم ليس علمًا بالعدم، كما هو المقرر عند العلماء.

⁽١١) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى، (١٠/٢٠): (...ولكن كثيرٌ من المسائل يظنُّ بعض الناس فيها إجماعًا، ولا يكون الأمر كذلك، بل القول الآخر أرجح في الكتاب والسنَّة). أهـ.

أن يكون بهذا القدر، وأخفّ من هذا الخطر(١)؛ فلايكاد يحصل عندك شيءٌ من هذا لو عقلت.

إن قيل (٢): هذه مسألة خلافية هان لديك الخَطْب، دون: مُجْمَعِ عليها؛ فيعيل (٣) صبرك عند الضرب بهذه العصا، مع قوة الحجّة في الأولى، ووضوح برهانها، وظهور أنْ لا نسبة بينهما.

وقد أودعت في «مدارج العبور» (٤) هذا البحث مشروحًا مفصَّلًا بما لا يبقي عند ناظره (٥) مبالاة بهذا الإرجاف (٢)؛ وقد تقدَّم هنا أيضًا شيءً (٧). وأوجب التكرير: عروض ذكر شيء من الجانب المقابل. فلا تبتئس، أو تعرِّج على ما حصل عند الجُلِّ من المتأخرين في مسألة الإجماع. حتى كثر توكُّؤهم عليه وتورُّكهم على حكايته، حيث ثقفوها (٨) من دون اعتبار ما لابدَّ منه حسبما يهدي (٩) إليه البحث والتنقيب. فقد وجدنا ما لا يتيسَّر حصره من إجماع يُدَّعي (١٠)، ويُتَعقَّب

⁽١) ينبغي أن يقيّد الكلام هنا بما ادُّعي فيه الإجماع من بعد عصر أهل القرون الثلاثة الأول؛ لأنَّ الإجماع من بعدهم لا ينضبط، وعليه يتوجَّه كلام الإمام أحمد ـ رحمه اللَّه تعالى ـ: «من ادَّعي الإجماع فقد كذب».

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٥٧/٣): «الإجماع الذي ينضبط هو ما كان عليه السلف الصالح إذ بعدهم كثّر الاختلاف وانتشرت الأمّة».اهـ؛ وانظر: المصدر نفسه (٢٧٢-٢٧١/١).

⁽٢) في (هـ): «قبل» وهو خطأ.

⁽٣) يعيل: أي يذهب. ينظر: لسان العرب: (٥٠٢/٩) مادة اعيل.

⁽٤) كتاب «مدارج العبور على مفاسد القبور» لم أقف عليه.

⁽٥) في (ح): (ناضره) بقلب الظاء ضادًا.

⁽٦) الْإِرجَاف: أي الكذب. ينظر: لسان العرب: (١٥٣/٥) مادة «رجف».

⁽٧) يعني شيئًا منه.

⁽٨) في (هـ): «تقفُّوها».

وثقفوها هنا بمعنى أخذوها. أعني مقالة الإجماع. ينظر: المصباح المنير ص/٣٢ مادة «ثقف».

⁽٩) في (ح): «يهتدي» وهو خطأ.

⁽۱۰) في (هـ): «بدعي» وهو تصحيف.

بذكر الخلاف، كما تراه في غير ما موضع من شروح الحديث والكتب الحوافل. فقد تلَّخص أنَّ الموجود بأيدي الأمَّة ـ غير الضرورات الدّينيّة ـ حقيقة لا توهُّمًا ـ من الأقوال والمذاهب، والعقائد والنحل في أبواب الديانات: أنَّما هو مذاهب آحادٍ منهم؛ يجوز فيها ما أشرنا لك إليه سابقًا من شعوب الاختلال/(١).

وطريقة البحث والانتقاد آمنة من جميع تلك المخاوف. فأين كونك على أقوال شأنها ما شرحناه، وأمرها(٢) ما أوضحناه؟.

> منز لة القرآن والسنة وبيان

وأين هي من موائد الكتاب والسنَّة؟ التي مذاقها يبرئ العاهات، ويقدِّس (٣) من السَّفاهات، ويعرِّفك قدر ما حُرَمَه هذه الجماعات، ووقعوا فيه من فساد الأحوال بسبب هجران المباشرة لما هنالك، وما ضُمِّن من الدّلالات والإشارات، وبين وصنوف التّأديب والتّهذيب والتّثقيف والإفادات.

فذاك(٤) ـ بعد استظهار الكون عليه، وتصحيح الطُّريق إليه وتنقيحه روايةً ودرايةً - هو الباب الذي إنْ ولجته للاعتصام به من المخاوف نجوت، وإنْ سلكته: كنت على هدى وبصيرة من أمرك، وإنْ أردت أن تستمدُّ منه حجةً تَأْثِرها، أو طريقةً تعبرها، أو برهانًا(°) [تقيمه](٦)، أو هدىً تلتمسه، أو تصحيحًا لاعتقادٍ أو عمل، أو دليلًا(٧) قاهرًا لخصمك، هاديًا لمسترشدك: وجدته صالحًا لجميع ذلك، قائمًا بأعباء هذه المدارك. ولا يَعْرفُ ذَوُو الألباب ـ ومن رُزقَ صلابة في دينه ما يستأهل (^) القيام بهذه الأثقال ـ سِوَى ذلك الباب (٩)، لا الردَّ إلى «شرح المنهج»

⁽١) الإجماع في غير الضروريّات الدينيَّة تقدُّم أنَّ الصحيح وقوعه خلافًا لما اختاره المؤلف ـ رحمه الله ـ من عدم الوقوع. راجع المسألة بأدلتها وتقرير الخلاف فيها في ص/٣٣٦ ـ ٣٣٦.

 ⁽٢) أي وحقيقة أمرها كما بُينٌ في المطبوعة بزيادة كلمة «حقيقة».

⁽٣) يقدُّس: أي ينزُّه ويطهّر. انظر: القاموس المحيط (٣٤٩/٢) باب السين، فصل ـ القاف. (٥) في (ح): «برهان» وهو خطأ.

⁽٤) في (ح): «فذلك».

⁽٦) كلمة [تقيمه] سقطت من (ح).

⁽٧) في (ح): «أو دليل» وهو خطأ.

⁽٨) في الأصل و(ح): «ما ستأهل» وهو خطأ، وفي (هـ): «ما يتأهل» والمثبت من (م).

⁽٩) أي باب الرجوع إلى الكتاب والسنَّة لأخذ الأحكام من أدلتهما.

وما ذكروه معه^(۱).

ثمرة بناء الأحكام على أدلة الكتاب والسنة ولو كان البناء دائمًا على ما أشرنا من ذلك الأساس، لكانت ثمرات الكتاب والسنَّة يتمتع (٢) باقتطافها (٣) عامَّة الناس، ولما تعفَّت رسوم الهدى، واندرست معالم الاهتداء، ولكان أمرهما مشهورًا مذكورًا، مأنوسًا منشورًا، متداولًا بين الناس، حتى تزاحم (٤) الأصاغر الأكابر، وينال القاصر حظَّه (٥) من مواهب الله، وإن لم يبلغ شَأْو الماهر. ولم يؤد [الأمر إلى] (١) الحكم باستحالة التملِّي من تلك الرغائب. بؤسًا [لها] (٧) من رزية.

ولا يضرُّ في هذا/ الموضع تفاوت معارف الناس في هذا الباب، مع الورود إلى ١٠ منهلٍ روي مُتَّحِدِ^(٨). والفاضل يحذي^(٩) المفضول من عين ذلك الماء المعين^(١١)، ويتعاورون^(١١) ذلك فيما بينهم «تسمعون ويسمع منكم، ويسمع مَّمن سمع^(١٢) منكم^(١٢)» (ليبلِّغ الشاهد» (١٥٠).

(٢) في (م): «متمتع» وهو خطأ.
 (٣) في (م): «باقطافها» وهو خطأ.

(٤) في (هـ): «يزاحم» وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (م) و(ح).

(٥) في (ح): «حضه» وهو خطأ. (٦) ما بين المعقوفتين سقط في (م).

(٧) كلمة [لها] سقطت من (هـ).

(٨) أي مع ورود الجميع للمنهل الروي المتَّجِد؛ وهو الكتاب والسنة.

(٩) يحذي: أي يعطي، مأخوذٌ من الحيذُوة بالكسر وهي العطية. انظر: القاموس المحيط: (٤٥٧/٤) باب الواو والياء، فصل ـ الحاء.

(١٠) المعين: المعين مشتق من المغن وهو كل ما انتفعت به، ويطلق على الماء الظاهر الجاري. انظر: لسان العرب (١٤٧/١٣) مادة «معن».

(١١) يتعاورون: التعاور هو التداول في الشيء يكون بين اثنين. انظر: لسان العرب (٤٧١/٩) مادة «عور».

(۱۲) في (هـ): «يسمع».

(١٣) فيّ (م): «تسمعون ويسمع من يسمع منكم» وهو خطأ.

(١٤) جزء من حديث، وقد تقدُّم تخريجه في ص/٣١١.

(١٥) جزء من حديث، وقد تقدِّم تخريجه في ص/٣١١.

⁽١) سيأتي في الباب الثالث ذكر ما نقله المفتي الشافعي من هذه الكتب المذهبية للاستدلال به على جواز البناء على القبور وتعليق المؤلف عليه. انظر الصفحات (٥٩٤ - ٢٠١).

فالسماع والتبليغ ليس إلَّا لما سُمع وبلِّغ عينه، لا حكاية مَبْلَغ المبلِّغ ـ اسم فاعل ـ من العلم، فجعلها رسمًا ثابتًا وحكمًا متبعًا، ومثالًا يُحذَى (١) وهو عرضة للنوائب؛ فإنَّه رَبَّما يقول بِحِلِّ شيءٍ عملًا بالأصل، ولم (٢) يبلغه الناقل (٣)، وغيره عرف الناقل فأخذ به، وربَّما قال في مسألةٍ لمقتضى (٤) عموم (٥) أو إطّلاقِ (٢)، أو ظهورِ (٧) غير مرادٍ، أو مفهومٍ مهدرٍ (٨)، أو غير ذلك، ممَّا لا يحصى تعداده، ولا

(١) في (م): ﴿يحتذى،

ويُحْذَى: أي يُقْتَدَى. انظر: القاموس المحيط: (٤٥٧/٤) باب الواو والياء، فصل الحاء.

(٢) في (ح): «فلم».

(٣) أي لم يبلغه الدليل الناقل عن ذاك الأصل الذي اعتمد عليه.

(٤) في (ح) و(هـ): «بمقتضى».

(٥) العام في اللغة الشامل. انظر: المعجم الوسيط (٢٢٩/٢).

وفي الاصطلاح من أحسن ما قيل في تعريفه: الكلام المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد دفعةً بلا حصر. انظر: نزهة الخاطر العاطر مع روضة الناظر (٢٠/٢)، ومذكرة الشيخ الشنقيطي على روضة الناظر ص/٢٤٣.

(٦) المطلق في اللغة هو ما لا يُقيَّد بقيْدٍ أو شرُطٍ. انظر: لسان العرب (١٨٨/٨)، والمعجم الوسيط (٦٤/٢).

وأمًّا في الاصطلاح فهو: اللفظ المتناول لواحدٍ لا بعينه، باعتبار حقيقةٍ شاملةٍ لجنسه، وهي النكرة في سياق الأمر؛ كقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَـةِ ﴾ الآية [النساء: ٩٢].

انظر: روضة الناظر: (١٩١/٢)، ومذكرة الشنقيطي عليها ص/٢٧٧.

(٧) الظهور في اللغة معروف.

وأمًّا في الاصطلاح: فالظاهر هو ما احتمل معنيين هو في أحدهما أظهر.

ومثاله: لفظ «الأسد» فهو ظاهر في الحيوان المفترس، ومُحتمل في الرجل الشجاع.

انظر: روضة الناظر (۲۹/۲-۳۰)، ومذكرة الشنقيطي عليها ص/٢١٦.

(٨) المفهوم عند الأصوليين هو: ما دلَّ عليه اللفظ لا في محل النطق. وهو نوعان: الأول، مفهوم الموافقة وهو ما وافق المسكوت عنه المنطوق في الحكم. ويسمى بفحوى الخطاب، وبالقياس الجلي. وهو حجة عند جماهير العلماء خلافًا للظاهرية. الثاني: مفهوم المخالفة وهو ما خالف المسكوت عنه المنطوق في الحكم. ويسمَّى بدليل الخطاب. وهو حجة عند جماهير العلماء خلافًا للحنفية عدا مفهوم اللقب فهو ليس بحجة عند الجميع.

انظر: رُوضة الناظر: (۲۰۷/۲۱،۲۰۰۲)، وشرح الکوکب المنير ۲۸۵،۵۸۳، ده. ومجموع الفتاوی (۲۰۷/۲۱)، ومذکرة الشنقيطي على الروضة ص/۲۸۱،۲۹۰. يشعر بمقابل ذلك كله؛ وتكليفه في نفسه ما عَلِم (١)؛ وأمَّا أن تصير تلك المرتبة الحاصلة عنده مُحكمًا مقرَّرًا، ورسمًا محرَّرًا: فهذا فسادٌ كبيرٌ [بلا مراء](٢).

وقد وافقنا فيما أشرنا إليه من هذا مشايخ الأعلام: كأبي محمد بن عبد السلام وغيره، وسنوجدك إن شاء الله تعالى ـ في كتابنا هذا ـ نصوصهم في ذلك (٣)، لا لأنَّ قولهم هو الحجة دون برهانه البين، بل لتعلم أنَّ الزاعم على العلماء الجِلَّة مخالفتنا مخطىء.

وبالجملة: فكاد التابعون للأسلاف أن يجعلوا متبوعيهم رسلًا (°) إليهم في الحُكْمِ (٦) لا في الاسم؛ والمدار على المعنى، ذاهلين عمَّا تقدَّموا إليهم به من التحذير عن ذلك، بمثل «إذا صحَّ الحديث فارموا مذهبي وراء الحائط» (٧). فقد

المقلدة لم ينصاعوا الأثمة في التحذير عن تقليدهم

 ⁽١) أي بما علِم هو.
 (٢) ما بين المعقوفتين ليس في (ح) و(هـ).

⁽٣) راجع كلام العز بن عبدالسلام المنقول في الصفحات (٤١٥ ـ ٤١٧).

 ⁽٤) في (م): إمخالفينا، وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (ح) و(هـ).

⁽٥) وذلك لأنَّ أهل التقليد الأعمى قد جعلوا لمتبوعيهم من الأئمة الاتباع المطلق، والطاعة العمياء؛ بل قدَّموا طاعتهم على طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ. وقد علَّق الشيخ محمد حامد الفقي ـ رحمه الله ـ في مطبوعته عند هذا الموضع بكلام جيّد يحسن إيراده هنا، فقال: وبلى قد جعلوهم. فإنَّ الله يقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللّهِ فَ الساء: ٢٤]، والمقلَّدون قد قدَّموا طاعة شيوخهم على طاعة الله ورسوله، بل قد جعلوهم أربابًا من دون الله؛ إذ قد شرعوا لهم من الحلال والحرام والواجب والمستحب ما لم يشرع الله، فاتبعوهم في كل ذلك وجعلوه شرعًا لازمًا، معرضين بقلوبهم المريضة عمًّا شرع الله. ولا حول ولا قوة إلَّا بالله». انتهى [معارج الألباب ص/٧١ الطبعة الثانية].

⁽٦) أي في المعنى.

⁽٧) هذا اللَّقولة مأثورة عن الإمام الشافعي رحمه اللَّه تعالى. انظر: مناقب الشافعي للبيهقي (٧٦/١)، وحلية الأولياء (١٠٦/٩)، وإعلام الموقعين (٢٣٣/٤).

وقد قال بنحوها الإمام أبوحنيفة؛ فقد نقل ابن الشحنة عن الإمام أبي حنيفة قوله: وإذا صع الحديث فهو مذهبي». فقال في شرح الهداية: (إذا صح الحديث وكان على خلاف المذهب عمل بالحديث، ويكون ذلك مذهبه، ولا يخرج مقلَّده عن كونه حنفيًا بالعمل به، فقد صع عنه أنَّه قال: إذا صع الحديث فهو مذهبي. وقد حكى ذلك ابن عبدالبر عن أبي حنيفة وغيره من الأئمة). انتهى، [نقلًا عن حاشية الدر المحتار لابن عابدين (١٧/١)] ثمَّ قال ابن =

برىء إلى اللَّه من الكون على مذهبه بعد صحة الحديث بخلافه(١).

فهذا بعينه الذي حذَّر منه: وقع فيه الأتباع، وما أصغوا إلى نصحه ولا نصحِ غيره، لأنَّه رضي اللَّه عنه (٢) يعلم أنَّه بعد يجهل (٣) ما غاب عنه، وأنَّ ذلك جائز عليه لا ممتنع، كما يزعم الغلاة الموغلون في التعنَّت.

بيان أن العالم يعلم ويحفا

وأُثِرَ عن الإمام أحمد: «ما كنًا نعرف العام من الخاص، حتى علَّمَنَاهُ فلان» (٤) أو عبارة (٥) قريبة (٦) من هذا.

وعن الإمام مالك: أنَّه سئل ـ كما أشار إليه ابن الحاجب^(٧) في «مختصر

- = عابدين في المصدر السابق نفسه (٦٧/١): (ونقله أيضًا الإمام الشعراني عن الأئمة الأربعة). اهـ. وانظر: أقوال بقية الأئمة الأربعة في النهي عن تقليدهم في قسم الدراسة في الصفحات (١٢٩ ١٣١).
- (۱) قال ابن القيّم رحمه الله في «إعلام الموقعين» (٢٣٣/٤) بعد إيراده لكلام الشافعي «إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي» -: (أنَّ مذهبه ما دلَّ عليه الحديث، لا قول له غيره، ولا يجوز أن ينسب إليه ما خالف الحديث ويقال: هذا مذهب الشافعي، ولا الحكم به؛ صرَّح بذلك جماعة من أتباعه، حتى كان منهم من يقول للقاري إذا قرأ عليه مسألة من كلامه قد صحَّ الحديث بخلافها: أضرب على هذه المسألة فليست مذهبه. وهذا هو الصواب قطعًا ولو لم ينص عليه، فكيف إذا نصَّ عليه وأبدى فيه وأعاد، وصرَّح فيه بألفاظ كلها صريحة في مدلولها). انتهى، وانظر: المجموع للنووي (١/٥٠١).
- (٢) يعني الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ صاحب المقالة المتقدِّمة: «إذا صحُّ الحديث فارموا مذهبي وراء الحائط».
- (٣) في (ح) و(هـ): «بجهل» وهو خطأ، وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (م) وهو الصهاب.
 - (٤) لم أقف على هذه العبارة المنقولة عن الإمام أحمد رحمه الله.
 - (٥) في (ح): «وأعيان» وهو خطأ. (٦) في (م): «قريب».
- (٧) هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي المالكي، المكنى أبا عمر المعروف بابن الحاجب، ولد سنة (٥٧٠هـ) بالقاهرة، أخذ عن الشاطبي وأبي الحسن الأبياري وغيرهما، وكان بارعًا في الفقه والنحو والأصول والأدب. أخذ عنه: العراقي وابن المنيَّر والمنذري وغيرهم، توفى سنة (٤٦٢هـ).

انظر: شجرة النور الزكية ص/١٦٧، والديباج المذهب (٨٦/٢)، والبداية والنهاية (١٤٨/١)، ووفيات الأعيان (٢٤٨/٣).

المنتهى»(١)، وبيَّنه الإيجي عضد الدين(١) في شرحه وغيرهما عن(١) أربعين مسألةٍ. فقال في ستِ(١) وثلاثين منها: «لا أدري»(٥).

ومن هذا: ما نقل أنَّه لما سألت الجدة أبا بكر الصديق =رضي اللَّه عنه = $^{(7)}$ عن ميراثها؟ فلم يدرِ ما يجيب، حتى يسأل $^{(7)}$ الناس $^{(A)}$ ، ولبث ابن عباس ـ رضي اللَّه

(١) «مختصر المنتهى» هو كتابٌ في علمي الأصول والجدل، وقد شرحه جماعة من العلماء منهم عضد الدين الإيجي، ومحمود الأصفهاني في «بيان المختصر». والمتن مطبوع مفردًا ومع شروحاته.

وانظر ما نقله ابن الحاجب عن الإمام مالك ـ رحمه الله ـ في منتهى الوصول ص/٢٠٩. (٢) هو: عبدالرحمن بن عبدالغفّار بن أحمد الإيجي، الملقّب بعضد الدين، ولد بإيج من
نواحي شيراز سنة (٥٠٥)، أخذ عن علماء عصره، وبرز في العلوم النقلية والعقلية. من
أشهر تلاميذه: الكرماني والتفتازاني، ومن تصانيفه الكثيرة: «المواقف» في علم الكلام،
و«شرح مختصر ابن الحاجب»، و«القواعد الغياثية» في المعاني والبيان. مات مسجونًا وذلك
في سنة (٢٥٦هـ).

انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٢٠١٠-٤٧)، والدرر الكامنة (٣٢٣-٣٢٣)، والبدر الطالع (٣٢٣-٣٢٣)، ومعجم المؤلفين (٧٦/٢).

(٣) في (ح) و(هـ): (في» بذل (عن). (٤) في (ح): (ستة) وهو خطأ.

(٥) انظر: مختصر المنتهى مع شرحه للإيجي وحاشية التفتازاني عليه (٢٩٠/٢)، وبيان المختصر للأصفهاني (٢٧/١).

وفي التمهيد (٧٣/١) نقل ابن عبدالبر المالكي قول الهيثم بن جميل: «شهدت مالك بن أنس سئل عن ثمان وأربعين، فقال في اثنتين وثلاثين منها «لا أدري». انتهى؛ وانظر: الديباج المذهب (١٢/١).

(٦) ما بين الحاصرتين المكررتين زيادة من (م).

(٧) في (ح): «سأل».

(٨) هذا الأثر أخرجه أبوداود في كتاب الفرائض من سننه، باب: الجدة (٣١٦/٣) برقم (٢٨٩٤)، والترمذي في كتاب الفرائض من جامعه، باب: ما جاء في ميراث الجدة (٢٨٩٤)، والترمذي بقي كتاب الفرائض من سننه، باب: ميراث الجدة (٣٦٦-٣٦٦) برقم (٢٧٢٤)، وأحمد في المسند (٢/٥٤)، ومالك في الموطأ باب: ميراث الجدة (٣٠٠/٢)، والحاكم في المستدرك (٣٣٨/٤) كلّهم من طريق قبيصة بن ذؤيب. الجدة (٣٠٠/٢)، والحاكم في المستدرك (٣٣٨/٤) كلّهم من طريق قبيصة بن ذؤيب. وهو منقطع لأنَّ قبيصة لم يصح سماعه من أبي بكر الصديق ﷺ. انظر: إرواء الغليل وهو منقطع لأنَّ قبيصة لم يصح سماعه من أبي بكر الصديق ﷺ. انظر: إرواء الغليل

= وفيه: أنَّ المغيرة بن شعبة عَلَيْه قال: حضرت رسول اللَّه عَلَيْهُ أعطاها السُّدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمَّد بن مسلمة فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة، فأنفذه لها أبو بكر. وبهذا الخبر استدل العلماء على أنَّ للجدة السدس إذا لم يكن للميِّت أمِّ. قال أبو بكر بن المنذر: (أجمع أهل العلم أنَّ للجدَّة السُّدس إذا لم يكن للميِّت أمٌّ). انتهى [الإجماع لابن المنذر ص/ ٥٥]، وانظر: المغنى لابن قدامة (٤/٩).

ولمعرفة الجدة الوارثة وشرط توريثها انظر: العذب الفائض (٦٥/١)، والتحقيقات المرضية في المباحث الفرضية ص/٩٧.٩٧.

(١) في الأصلِ و(ح): «عنه» والمثبت من (م) أولى.

(۲) حديث: «إِنَّمَا الربا في النسيئة» أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب: بيع الدِّينار بالدِّينار بالدِّينار بالدِّينار بناء (۱۲۱۷/۳) رقم (۲۱۷۹) رقم (۱۲۱۷/۳) رقم (۱۰۹۹) من حديث أسامة بن زيد ـ رضى اللَّه عنهما.

(٣) أخرج هذه القصة بطولها الحاكم في المستدرك (٢/٢) وفيها رجوع ابن عباس وللهناء عن قوله: «لا ربا إلَّا في النسيئة» للَّا كلَّمه أبو سعيد الخدري وقل بحديث «الفضة بالفضة... إلخ» الحديث، وفي سندها حيان بن عبيد أبو زهير البصري وقد ذكره ابن عدي في «الضعفاء والمتروكين» (٨٣١/٢).

وقصة رجوع ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ ثابتة من غير هذا الوجه. ذكرها الترمذي في جامعه: في كتاب البيوع، باب: ما جاء في الصرف (٣٤٣) برقم (١٢٤١)، وابن ماجه في مننه: في كتاب المتجارات، باب: من قال الاربا إلَّا في النسيقة (٢٨٠/٥) برقم (٢٢٥٨)، وأحمد في المسند (١/٥١)، والبيهقي في السنن (١٨٠/٥). وقد جمع رواياتها العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ وحكم عليها بالصحة. انظر: الإرواء (١٨٦/٥-١٩٠). قلت: وأصلها في البخاري في كتاب البيوع، باب: بيع الدِّينار بالدِّينار نسّاءً (ج١/٣٤) برقم (٢١٧٨) من حديث أبي سعيد الخدري عليها.

(٤) هو: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، صاحب السنن المحدث الحافظ المشهور، ولد سنة (٢٠٢هـ)، رحل في طلب العلم إلى الحجاز والشام ومصر والعراق، وسمع الكثير، وحدَّث عنه الترمذي والنسائي وخلق كثير غيرهما، من تصانيفه: «السنن» المشهور بسنن أبي داود، و«مسائل الإمام أحمد» في جرح الرواة وتعديلهم، توفي =

«أَنَّ عليًّا - رَبِّ أَحرق قومًا ارتدُّوا (٢). فبلغ ذلك ابن عباس، فقال: لو وليت ما ولي عليًّا : ولي القوله عليًّا : «من بدَّل دينه فاقتلوه»، ولم أحرقهم؛ لقوله عليًّا : «لا يعذُب بالنار إلَّا ربُّها». فبلغ ذلك عليًّا. فقال: ويح أمِّ ابن عباس» (٤).

قال الخطابي: في «شرح السنن» (٥) «ويح» هنا: هي كلمة إعجاب ورضى بقوله (٦).

= سنة (٥٧٧هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ (١/٢٥ ٥٩٣٠٥)، وتهذيب التهذيب (١٥٣/٤).

(١) في «سنن أبي داود» والأصل و(ح) و(ه): «عليه السلام» والمثبت من (م) وهو الأولى، لأنَّ تخصيص علي ابن أبي طالب في برعليه السلام» لا دليل عليه بل هو من فعلات الرافضة وسريانها إلي أهل السنَّة، كما أنَّ فيه هضمًا لبقية الخلفاء الثلاثة رضي اللَّه تعالى عنهم أجمعين. انظر: معجم المناهي اللفظية للعلامة بكر أبو زيد ص/٣٤٨، وتفسير ابن كثير (٣/٥٩٦٤) عند تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمُلَيِّكَنَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيُّ يَتَأَيُّهُا ٱلذِينَ ءَامَنُوا صَلُوا عَلَيْهِ وَسَلِمُوا تَسْلِيمًا اللهِ ﴿ [الأحزاب: ٥٥].

(٢) وهم الغالية من الرافضة الذين زعموا أنَّ عليًا ﷺ هو الله، فاستتابهم عليِّ ﷺ ثلاثة أيام فلمَّا لم يرجعوا أمر بأخاديد فخدت عند باب كندة، وأضرم فيها النار، ثمَّ قذفهم فيها، وقال:

لمَّ رأيت الأمر أمرًا منكرا أججت ناري ودعوت قنبرا انظر: مجموع الفتاوى (٣٩٤/٣) و(٣٩٤/٣٥).

(٣) في (هـ): «مالي» وهو خطأ.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب: لا يعذّب بعذاب الله (جـ٧/٤) حديث رقم (٣٠١٧)، وأبو داود في أول كتاب الحدود، باب: الحكم فيمن ارتد (٣٠١٥) حديث رقم (٣٠١١) واللفظ له، والنسائي في كتاب تحريم الدم، باب: حكم المرتد (ج٨/١٠) حديث رقم حديث رقم (٢٠/٤)، والترمذي في كتاب الحدود، باب: ما جاء في المرتد (٤٨/٤) حديث رقم (١٤٥٨) وقال: هذا حديث صحيح حسن، والعمل على هذا عند أهل العلم. انتهى

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في «الفتح» (٢ / ٢٤): (واختلف السلف في التَّحريق: فكره ذلك عمر وابن عباس وغيرهما مطلقًا سواءً كان ذلك بسبب كفر أو كان قصاصًا، وأجازه خالد ابن الوليد وغيرهما . . . وأمَّا حديث الباب فظاهر النهى فيه التحريم). انتهى باختصار.

- (٥) «شرح السنن» هو كتاب «معالم السنن» في شرح سنن أبي داود. وهو مطبوع بهامش «سنن أبي داود»، وقد طبع مفردًا أيضًا.
- (٦) انظر: معالم السنن مسع سنن أبي داود (٢٠/٤)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٣٥/٥).

وكم أُعَدَّ من هذا القبيل والقدر المُفَاد من جميعه: الترجمة عنهم: بأنَّهم (١) علموا وجهلوا، كما وقع في «قصة الطاعون (٢)» إذ وقع بالشام (٣)، وبها عمر شهه ومن معه من المسلمين. فاختلف رأيهم في القدوم [عليه] فل فلمًا حدَّثهم عبدالرحمن بن عوف بحديث: «إذا وقع الطاعون بأرض ولستم بها فلا تدخلوها» (٥) فأجمعوا (٢) على العمل (٧) وترك النزاع.

أتراهم لو أصرَّ أحدٌ منهم (^) ماذا يناله من الإمام الذي يخشي (٩) بوادره (١٠)؟

⁽١) في (ح): (نانهم) وهو خطأ.

 ⁽۲) الطاعون: من الأمراض الحبيثة التي تصيب الإنسان. قال في «النهاية»: (والطاعون المرض العام والوباء الذي يفسد له الهواء فتفسد به الأمزجة والأبدان). انتهى [النهاية في غريب الحديث (۲۷/۳)].

وقال الحافظ ابن حجر ـ بعد أن ذكر أقوال أهل اللغة وأهل الفقه وأهل الطبّ في صفته وحقيقته ـ: (والحاصل أنَّ حقيقته ورم ينشأ عن هيجان الدم وانصباب الدم إلى عضو فيفسده، وأنَّ غير ذلك من الأمراض العامة الناشئة عن فساد الهواء يسمى طاعونًا بطريق المجاز لاشتراكهما في عموم المرض به، أو كثرة الموت). انتهى [فتح الباري (١٩١/١٠)].

 ⁽٣) الطاعون الذي وقع بالشام هو الذي يسمَّى طاعون عمواس. قيل: سمِّي بذلك لأنَّه عمَّ وواسى. وقد وقع هذا الطاعون بالشام سنة ثماني عشرة بعد الهجرة النبوية.

انظر: المصدر السابق نفسه (۱۹۰/۱۰)، وتاريخ الطبري (۹٦/٤)، والبداية والنهاية (٧٣/٧).

⁽٤) كلمة [عليه] سقطت من (ح).

^(°) قصة الطاعون الذي وقع بالشام قد ساقها بطولها الإمام البخاري في كتاب الطب، باب: ما يذكر في الطاعون (ج٧٢٧) حديث رقم (٩٧٢٩)، والإمام مسلم في كتاب السلام من صحيحه (٤/٠٤١) حديث رقم (٢٢١٩).

 ⁽٦) كذا في جميع النسخ، ولعلَّ الصواب وأجمعوا السقاط الفاء كما صوَّب في المطبوعة.
 (٧) أي على العمل بالحديث.

⁽٨) أي (على رأيه) كما بينٌ في المطبوعة بزيادة (على رأيه) بعدها.

⁽٩) في (م) و(هـ): «تخشى»، وغير منقوطة في (ح).

⁽١٠) بوادره: البوادر جمع بادرة، وهي ما يبدر من حِدَّة الرجل عند غضبه من قولٍ، وقيل: هي الغضبة الشديدة. انظر: لسان العرب: (٣٤٠/١) مادة (بدر) وتاج العروس (١٣٨/١٠) باب الراء، فصل ـ الباء.

والسنن المأثور^(١) عن كلِّ مسلم سليم الفطرة عن مثل ما ابتلي به المقلِّدة: هو ما أشرنا إليه في هذا^(٢) القصص.

وما ذاك شأنه: كيف يسوغ تأسيسه لبناء قائم حتى تقوم الساعة، واستمرار العمل عليه؟ وهو لا يصلح إلَّا لسدِّ عَوَز^(٣) الحادثه إنْ علم وجهه، ولم يشعر له بمنافٍ^(٤) أو اختلال؛ والتعويل حينئذ على ما علم من وجهه. وأمَّا^(٥) هو قولًا مجرَّدًا فلا حكم له.

فتيقَّظ، واعطِ المقام حقَّه، واعلم أنَّك غدًا مسؤول. فانظر ما ذا تقول؟ والسلام.

وما ذكرناه إنَّما هو مثالٌ وتنبية، وإلَّا فالحلافيات^(٦): تحكي منه أضعافًا؛ والحكَمُ: البحث والاختبار^(٧).

العَوْز ـ بالفتح ـ الحاجة، وأعوز الرجل إذا احتاج وافتقر. وفي الأمثال المشهورة «سِداد من عَوَز» وهو ما تسدُّ به الحاجة، ويضرب للقليل يسدُّ به الحلَّة. انظر: لسان العرب (٢١٠/٦) مادة «سدد»، والأمثال لأبي عبيد ص/١٥٥، وجمهرة الأمثال (٢٩/١).

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في «مجموع الفتاوى» (٢٣٤/٢٠ ٢٣٨) مسائل قد خفيت على كبار الصحابة أمثال أبي بكر وعمر الفاروق وعثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين، دع غيرهم؛ الأمر الذي يدل دلالة قاطعة على أنَّهم لم يحيطوا بجميع نصوص الشريعة ثمَّ قال ـ رحمه الله تعالى ـ معقبًا: (وهذا بابٌ واسع يبلغ المنقول منه عن أصحاب رسول الله على عددًا كثيرًا جدًا، وأمَّا المنقول منه عن غيرهم فلا يمكن الإحاطة به، فإنَّه ألوف. فهؤلاء كانوا أعلم الأمة وأفقهها وأتقاها وأفضلها، فمن بعدهم أنقص، فخفاء بعض السنَّة عليه أولى فلا يحتاج إلى بيان، فمن اعتقد أنَّ كلَّ حديثٍ صحيح قد بلغ كلَّ واحدٍ من الأئمة، أو إمامًا معينًا فهو مخطي خطًا فاحشًا قبيحًا). انتهى.

⁽١) في (هـ): «المأثورة».

⁽۲) في (ح) و(هـ): «هذه» وكلاهما صواب.

⁽٣) في (ح) و(هـ): «عور».

⁽٤) لعلَّ المقصود ولم يعرف له مناف كما هو مبينٌ في المطبوعة بإبدال كلمة «يشعر» بكلمة «يعرف».

 ⁽٥) في (ح): (وما) وهو خطأ.

⁽٧) في (م): «والاختيار» وهو تصحيف.

وأمَّا المغرور فيقول: أئمَّتي قد نَخَلوا^(١) هذه العلوم، وعرفوا ما بأيدي الناس، حتى يستبعد أو يحيل أن يشذَّ عنهم شيء^(٢).

لو قلت له: حفظتُ في المسألة الفلانية أثارةً من علم عرفتُ صحتها على الوجه الفلاني، و[لا] (٣) أجد أحدًا من الأئمة الذين اتبعتهم، أو وغيرهم أيضًا قال به، ولعلَّه قال به غيرهم، وأُجَوِّز أنَّهم جهلوه، أو (٤) أخطؤا في تأويله إن كانوا علموه: لرآك قد أتيت شيئًا نكرًا.

فقل له: وأيُّ مانع مَّا ذكرت لك؟ وإن فرضت علمهم إيَّاه: فما العذر في

(٢) يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في «أضواء البيان» (٥٣٣/٧): (اعلم أنَّ المقلدين اغتروا بقضيتين ظنوهما صادقتين، وهما بعيدتان من الصدق. وظن صدقهما يدخل دخولًا أوليًا في عموم قوله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْعًا ﴾، وقوله ﷺ: «إيًّا كم والظن فإنَّ الظن أكذب الحديث».

أمًّا الأولى منهما: فهي ظنَّهم، أنَّ الإمام الذي قلَّدوه لا بدَّ أن يكون قد اطَّلع عل جميع معاني كتاب الله، ولم يفته منها شيءٌ. ولذلك فإنَّ كلَّ آيةٍ وكلَّ حديثٍ قد خالفا قوله فلا شك عندهم أنَّ ذلك الإمام اطَّلع على تلك الآية وعلم معناها، وعلى ذلك الحديث وعلم معناه. وأنَّه ما ترك العمل بهما إلا لأنَّه اطَّلع على ما هو أقوى منهما وأرجح؛ ولذلك يجب تقديم ذلك الأرجح الذي تخيلوه في نصِّ الوحي الموجود بين أيديهم.

وهذا الظنُّ كذبٌ بلا شكِ. والأئمة كلُّهم معترفون بأنَّهم ما أحاطوا بجميع نصوص الوحي، كما سيأتي إيضاحه إن شاء اللَّه تعالى). انتهى المراد نقله من كلامه. وانظر الصواعق المرسلة (٢/٢) ٥٤).

⁼ قلت: ويؤيد كلام شيخ الإسلام ما نقله البيهقي عن الإمام الشافعي: «ما من أحد وإلَّا تذهب عليه سنَّة لرسول اللَّه ﷺ وتعزب عنه». انتهى [مناقب الشافعي (٤٧٥/١)]. وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه اللَّه ـ: (... السنة قد تخفى على بعض أكابر الصحابة ويطلع عليها آحادهم، ولهذا لا يلتفت إلى الآراء ولو قويت مع وجود سنة تخالفها، ولا يقال: كيف خفي ذا على فلان؟ والله الموفق). أه [فتح الباري ٩٦/١].

⁽١) نخلوا: مأخوذة من النخل وهي في اللغة كلمة تدل على انتقاء الشيء واختياره. انظر: معجم مقاييس اللغة (٤٠٧/٥) مادة «نخل» والقاموس المحيط (٧٤/٤) باب اللام، فصل النون.

⁽٣) كلمة «لا» سقطت من (ح).

⁽٤) في (م) زيادة كلمة «أي» بعد كلمة «أو» وهي مقحمة.

تركهم إيًّاه؟ وعلى فرض إبداء عذر فهل هو سديد (١) عند أن تنتقده (٢)؟ وأمًّا هم فمحمولون على السلامة (٣)، لكن مالم يكن لك ظاهر الصحة فليس مأذونًا لك في اقتفائه؛ إذ هو اتباع غير أحسن القول (٤) ـ (بحسب ما علم الآن) (٥) ـ وأنت لا ترضى من مخالفك بالأعذار الصحيحة، فضلًا عمًّا ظهر لك ضعفه واختلاله وصحة الإيراد عليه. فما بال الموالف/ لا ينتقد عليه ولا يفتَّش عمًّا قال؟!!

وعَيْنُ الرِضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيْلَةً ولكنْ عَيْنُ الشُخْطِ تُبْدِي الْمَسَاوِيَا(٢) وله يدرِ القائل بتعذُّر الاجتهاد: أنَّه قد بدَّل نعمة اللَّه كفرًا، ومعروف عوارفه

(١) في (م): الشديد، وهو تصحيف.

والمراد بكلمة «سديد» هنا أي معصوم كما هو الظاهر من السياق.

(٢) كذا في جميع النسخ، ولعلَّ الصواب: «ننتقده» ليستقيم المعنى. والمقصود فهل هذا الإمام المتَّبع معصوم حتى لا ننتقده. والله تعالى أعلم.

- (٣) لأنَّ لهم أجر الاجتهاد، والعذر في الخطأ. وأمَّا المقلَّد فإنَّه مأزورٌ غير معذورٍ في اتباع خطأ من قلَّده؛ لأنَّه ترك النظر في كتاب اللَّه تعالى وسنَّة رسوله ﷺ، وأعرض عن تعلمهما إعراضًا كليًا مع يسره وسهولته، ونزَّل أقوال الرجال الذين يخطئون ويصيبون منزلة الوحي المنزل من اللَّه تعالى، بخلاف من قلَّده فهو جدير بالعذر في خطئه، والأجر في اجتهاده، لأنَّه لم يقصَّر فيما يلزم من تعلم الوحي والعمل به. [من أضواء البيان للشنقيطي (٣٨/٧) بتصرُّف يسير].
- (٤) يقول الإمام مالك ـ رحمه الله ـ: (ليس كلُّ ما قال رجلٌ قولًا ـ وإن كان له فضلٌ ـ يتبع عليه لقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَــتَّبِعُونَ ٱحْسَنَهُ ۗ [الزمر: ١٨]. انتهى [نقله ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (٩٩٥/٢)، وابن حزم في الإحكام (جـ١٨١/٦).
- (٥) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م) وليست في (ح) و(هـ).
- (٦) هذا البيت يروى عن الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ انظر: ديوانه ص/١٤٥. كما ينسب أيضًا لعبد الله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر ولكن بلفظ: «فعين» بدل «وعين». انظر: عيون الأخبار لابن قتيبة (٣/٧٥-٧٦)، وطرائف ونوادر لدكتور نايف معروف ص/١٤٤.

بيان سهولة الاجتهاد في هذه الأعصار نُكْرًا؛ فإنَّ فنون العلم وصنوف المعارف: من وسائل ومقاصد، ومفصَّلات مهمَّاتها والقواعد، وأفراد مسائلها والفوائد: قد أضحت اليوم دانية الجنا^(١) مذلَّلةً بلا كبير مشقة ولا عناء. وصار أمر الاجتهاد الآن أيسر ممَّا كان عليه في سالف الأزمان.

ألا ترى ما عَنى به السلف الصالح، وتعبوا لك فيه؟ من جمع شتات العلوم، وتيسير المطالب، وتأليف ما كان مبدَّدًا في الأمصار والنواحي المتباعدة والعصور الحالية على وجه التوزيع، وتيسير كلِّ منهم لما صرف همَّته إليه؛ وانتُدِبَ لكلِّ عِلْم رجالٌ أطالوا، أو من أطال منهم التطواف^(٢) والترحال، وساموا صعابه تذليلاً وشوارده (٦) المتعزِّزة (٤) تقييدًا (٥) وتسهيلا، وقرَّبوها أكمل تقريب، ووضعوها أحسن وضع وترتيب، ونوّعوها على الأبواب والفصول، وحروف المعجم لتكون أحسن وضع وترتيب، ونوّعوها على الأبواب والفصول، وحروف المعجم لتكون أدنى إلى الحصول، وما شئت من أسباب الظفر بالمطلوب والوصول (١). وإذا الكلُّ منها بيابك منيخ (٧)، ولدعائك مُصِيخ (٨). وما ذاك السعي كلَّه إلَّا للتيسير لا للتوعير، فضلًا من اللَّه ونعمة، ولطفًا بعباده ورحمة.

(١) في الأصل: ﴿الحبا﴾ وهو تصحيف والتصويب من بقية النسخ.

⁽٢) في (م): «الطواف.

⁽٣) في الأصل: «شوارد» والمثبت من بقية النسخ، وهو الصواب.

 ⁽٤) في جميع النسخ «المتعزرة» بالراء، وهو تصحيف، والمثبت هو الصواب.
 والمقصود بقوله: «المتعززة» ما كان عزيزًا صعب المنال.

^(°) في (م): «تنفيذًا» وهو تصحيف.

⁽٦) راجع ما ذكره الصنعاني ـ رحمه الله ـ في بيان تقريب المتقدمين للعلوم وتسهيلها، الأمر الذي جعلها أقرب للمتأخرين في تحصيلها: في إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد ص/٩٠ ـ ١٠٠.

⁽٧) مُنِيخ: فعيل بمعنى مفعول، وهو من النوّخ بمعنى الإقامة. انظر: القاموس المحيط (٥٣٤/١) باب الحاء، فصل النون.

⁽٨) مُصِيخ: أي مستمع ومنصت. انظر: لسان العرب: (٤٥٠/٧) مادة (صيخه.

فالحكم بالتعذُّر للاجتهاد الآن: كفرٌ للنعمة، ومضادةٌ لما صنعه اللَّه لك بمساعيهم الجمَّة.

فإنّه إن أهمّك حالٌ، أو دهمك إشكالٌ، أو افتقرت إلى تحصيل فائدة، أو اقتناص شاردة، أو علم بمسألة، أو أيّ بغية تتشوّف إلى نيلها، بل وفوق ما يخطر في البال، أو يمرُّ على خيال: وجدت كلَّ ذلك قد أخذ الصورة المجموعة منهم بنواصيه، ودفع إليك طائعًا، لا يخالف أميره ولا يعصيه، سواءً كان في إعراب كلمة، أو تصحيح حرف، أو مفاد تركيب، أو شرح لفظ غريب، أو مقدِّمة لتقرير أصل يعصم عن عقيدة مضلّة، أو يخبر عن كيفية العمل في ألفاظ الأدلة، أو كشف عن معنى آية قرآنية أو خبر نبوي أو تقرير أمره سندًا ومتنًا، أو تنقيح أي حكم شرعيً؛ حتى تكون (١) بذلك متمكّنًا من الانتقاد (٢)، متيسّرًا لك تمييز (١) الصحيح من ذي الفساد. وهل سوى ذلك معنى يحصّله الاجتهاد؟.

بل هل السلف الصالح كان لهم العلم (٤) بهذه المثابة في الإسعاف والإسعاد، وعدم ما كان فيه من تعزُّزِ وابتعاد؟.

أَفَتَرَى أَيُهَا الناظر المُوفَّق أَنَّه ٱكْتسَى العلم بهذا التقريب بُعْدًا، وبالتَّيسير (٥) نَدَّا(٢٠)، وبالإيضاح خفاء، وبالتَّسهيل وعورة، وبالتَّليف شتاتًا، وبالتَّبيين إجمالًا (٧)، وبالتَّذليل تعصِّيًا، وبالتَّليين شدةً؟.

⁽١) في (م): «يكون» وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (ح) و(هـ) أنسب للسياق.

⁽٢) في (م) و(هـ): «الانقياد» وهو خطأ.

⁽٣) في (م): «تبينٌ».

⁽٤) في (م): «العمل» وهو خطأ.

⁽٥) في (هـ): «بالتيشر».

 ⁽٦) نَدًّا: أي شرودًا وذهابًا. يقال: نَدَّت الإبل إذا نفرت وذهبت شرودًا فمضت على وجوهها.
 انظر: لسان العرب (٨٩/١٤) مادة «ندد».

⁽٧) الإجمال: ضد التبين وهو إيراد الكلام على وجه يحتمل أمورًا متعددة، وهو مقابل للتفصيل.

انظر: التعريفات للجرجاني ص/٩.

وهل ترى بصنيعهم [هذا] (١) - رضي الله عنهم - اعتاض طالب العلم بالإقامة سفرًا، وبالنوم سهرًا، وبالأوطان غربةً، وبالمعارف مجاهيل، وبالأهلين أجانب، وبالأصحاب أباعد، وبالنيل حرمانًا، وبالإدراك فواتًا، وباليسر عسرًا، وبالمعرفة نكرًا، وبالعلم جهلًا، وبالتَّحصيل تعطيلًا أم كان الأمر بفضل الله ورحمته بالعكس في جميع ذلك وأنَّه ازداد العلم الشريف قربًا وسهولةً ووضوحًا، وتبيئًا/ ولينًا وطواعية (٢)؟.

فبؤسًا لجاهل هذه النعمة، الذي قابل إحسانها بالكفران، وربحها بالخسران، ونيلها بالحرمان، ووصلها بالقطيعة، ويمنها ورفقها بجفوة شنيعة. فقال: مالي وللعلوم، وقد انسدَّ بابها وانغلق، وللاجتهاد، وقد ذهب لحاجته وانطلق وتمنَّع عن (٢) طلابه (٤)، وتجنَّى (٥) بتعزُّزه (١) واحتجابه، ولم يحظ به إلَّا سلف الأمَّة وسبًّاقها.

ولا ندري(٧) ما(٨) خصَّ (٩) أولئك بهذه الخصيصة؟ ألِكون أحدهم يسافر

⁽١) كلمة [هذا] سقطت من (هـ).

⁽۲) يقول الشوكاني: (فإنَّه لا يخفى على من له أدنى فهم أنَّ الاجتهاد قد يسره اللَّه تعالى للمتأخرين تيسُّرًا لم يكن للسابقين؛ لأنَّ التفاسير للكتاب العزيز قد دونت، وصارت في الكثرة إلى حدٍ لا يمكن حصره، والسنَّة المطهرة قد دونت، وتكلَّم الأثمة على التفسير والترجيح والتصحيح والتجريح بما هو زيادة على ما يحتاج إليه المجتهد، وقد كان السلف الصالح ومن قبل هؤلاء المنكرين يرحل للحديث الواحد من قطر إلى قطر. فالاجتهاد على المتأخرين أيسر وأسهل من الاجتهاد على المتقدِّمين، ولا يخالف في هذا من له فهم صحيح وعقل سوي). انتهى [إرشاد الفحول (٣٠٨-٣٠٨٣)]، وانظر لنحوه أضواء البيان

 ⁽٣) في (م): «على».
 (٤) في (ح): «طلابها» وهو خطأ.

 ⁽٥) في الأصل: «وتحنى» وهو تصحيف، والتصويب من بقية النسخ.

وتجنَّى أي استتر. انظر القاموس المحيط (٣٠٠/٤) باب النون ـ فصل الجيم.

⁽٦) في الأصل و(م): (بتعزره) وهو تصحيف، والتصويب من (ح) و(هـ).

⁽Y) في (ح): «ولا يدرى». (A) في (م): «لما».

⁽٩) في (ح): «حصر» وهو خطأ.

للحديث الواحد شهرًا (١)، ويتبع الأعراب سهلًا (٢) ووعرًا (٣)، ويأتيها في نواديها، ويتنقَّل (٤) في بواديها، ويقف (٥) بعد دهر طويل على ما تدركه أنت بتقريبه لك في زمن قليل. قد كفاك مؤنة اقتعاد غارب الاغتراب، وأراحك من وعثاء (١) السفر والذهاب والإياب، حتى رَكَدَتْ (٧) بعقوتك (٨) الحقيقة (٩) والمجاز (١٠)،

- (٢) سهلًا: السهل من الأرض ضد الحزّن. انظر: لسان العرب (٤١٢/٦) مادة «سهل».
- (٣) وعرًا: من الوعورة وهي ضد السهولة، وهو الطريق الصعب بسبب غلظ في جبلٍ أو وعوثة في رمل.انظر: لسان العرب (٣٤٤/١٥) مادة «وعر».
- ولبيان تيسير العلم في هذه العصور المتأخرة عن تلك العصور المتقدِّمة. راجع: إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد للصنعاني ص/٩٢-٩٢.
 - (٤) في (م): «ينتقل» وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (ح) و(هـ) أنسب للسياق.
 - (٥) في الأصل و(م): «وتقف» وهو خطأ، والتصويب من (ح) و(هـ).
 - (٦) وعثاء: أي مشقة. انظر: القاموس المحيط (٣٧٤/١) باب الثاء، فصل الواو.
- (٧) ركدت: من الركود وهو السكون والثبات. انظر: معجم مقاييس اللغة (٤٣٣/٢) مادة «ركد»، والقاموس المحيط (٥٧٣/١) باب الدال، فصل الراء.
- (A) بعقوتك: أي بساحتك. قال ابن منظور: العقوة والعقاة الساحة وما حول الدار، وجمعها عقاء؛ وعقوة الدار ساحتها. يقال: نزل بعقوة الدار. انتهى [لسان العرب: (٣٣٤/٩)] مادة «عقو».
- (٩) الحقيقة في اصطلاح المتكلمين هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له أولًا في الاصطلاح الذي به التخاطب. [التعريفات للجرجاني ص/٨٩].
- (١٠) المجاز في اصطلاح المتكلمين هو: الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له أولًا لعلاقة بينهما مع قرينة صارفة عن إرادة المعنى الحقيقي. انظر: التعريفات للجرجاني ص/٢٠٣-٢٠٤، ومذكرة الشنقيطي على الروضة ص/٢٠٠.
- وتقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز لا دليل عليه بل هو تقسيم حادث لم يرد في لغة أو شرع؛ إذ لا سبيل إلى معرفة الوضع الأول من الوضع الثاني؛ فهو باطل من أصله، ومن جهة صورة =

⁽۱) لقد كان كثيرٌ من السلف الصالح يرحلون لسماع الحديث الواحد فيقطعون المسافات المديدة، ويسيرون الأيام واليالي العديدة؛ وقد ألَّف الخطيب البغدادي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ كتابًا لطيفًا في موضوع رحلة المحدثين في طلب الحديث، سمَّاه «الرحلة في طلب الحديث» وهو مطبوع بتحقيق الدكتور نور العتر. وممَّا جاء فيه: أنَّ الصحابي الجليل جابر بن عبدالله في وعن أبيه رحل شهرًا يبتغي حديثًا واحدًا، وأنَّ سعيد بن المسيب كان يقول: (إن كنت لأسير الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد). انظر: المصدر نفسه ص/١١٠ ١٢٧٠.

ونزل بفنائك التميميون (١) وأهلُ الحجاز، ومن حفاظ مِصْرَ والشَّام والعِرَاق، وعلماء (٢) المشرق والمغرب، وسائر الآفاق (٣)، وجمعهم مقامُك، على ما كان منهم (٤) من التنائي و (٥) الافتراق؛ فعرفت ما عند الجماهير من الجماهير، وأحطت بما لا يحصى من معارف المشاهير، وألقوا مقاليد (٢) تحقيقاتهم إليك، وجملة ما حصلوا (٧) عليه مفصَّلًا لديك؛ وما اختصُّوا دوننا بالأفهام، ولا حُرِمْنَا له بفضل اللَّه لمسن الخطاب ونقد الكلام. ولا غَرُو (٨) أن نعلم ما جَهِلَ أو نجهل ما عَلِمَ أولئك الأعلام؛ وقد جعل اللَّه هممهم العوالي، وعنايتهم في تلك القرون الخوالي، في نفعنا ساعية، ولمصالحنا راعية، ولتكميلنا داعية. فازددنا (٩) بذاك / إلى ما لدينا، وغي الخير واستفاض علينا.

ولقد ذكر الإمام الشهير، والحافظ النحرير، أبو عبد الله البخاري ـ رحمه الله في حامعه الصحيح، ما يناسب هذا المقام، وهو فيه بينٌ صريح، فقال في كتاب العلم من (١١) أوائل جامعه: أخبرنا محمد ـ هو ابن سلام (١١) ـ

والتميميون: نسبة إلى تميم؛ وهي قبيلة مشهورة من قبائل العرب، كثيرة الفروع ينتسب اليها جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب (۲۲۲/۱)، ومعجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة ص/١٢٥.

(۲) في (ح): (علمنا) وهو خطأ.
 (۳) في (ح): (الأوفاق) وهو خطأ.

(٤) في (ح) و(هـ): (فيهم».

(٦) في (هر): «مقاعيد».

والمُقاليد أي الخزائن. انظر: المصباح المنير ص/١٩٦/ مادة «قلد».

(٧) في (ح): (ما حصلوه) وهو خطأ.

(٨) لا غرو: أي لا عجب. انظر: القاموس المحيط (٥٣٥/٤) باب الواو والياء، فصل الغين.

(٩) في (ح): «فإن رددنا» وهو خطأ. (١٠) في (ح): «في» بدل «من».

⁼ تقريره، ومن جهة الأحكام المترتبة عليه، ومن جهة ما يلزم منه من لوازم فاسدة. انظر بسط ذلك في مختصر الصواعق ص/٢٨٤ وما بعدها.

⁽١) في (هـ): «اليمنيون».

⁽١١) هُو مُحمَّد بن سلام بن الفرج السُّلمي مولاهم، كنيته أبو جعفْر، مختلفٌ في لام أبيه، والراجح التخفيف. ثقةٌ ثبت، توفي سنة (٢٢٧هـ). [تقريب التهذيب ص/٨٥٣].

[قال: حدَّثنا] (۱) المحاربي (۲) [قال] (۳) نا صالح بن حيان (۱) قال: قال عامر الشَّعبي (۵) حدَّثني أبو بردة (۲) عن أبيه (۷) قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «ثلاثةٌ لهم أجران» فذكر الحديث. وفي آخره قال عامر: «أعطيناكها بغير شيء، وقد كان يركب فيما دونها إلى المدينة (۸). انتهى

فهذه العلوم التي تجشَّم أربابها المشاق قد زفَّت إليك على متون دفاتر الأوراق فكيف يزعم (٩٠) بشرِّ: أنَّ سبيل الاجتهاد كان إذ ذاك أيسر (١٠) وإن مال أحدِّ في

⁽١) ما بين المعقوفتين ساقط في جميع النسخ الخطية وأثبته من «صحيح البخاري».

⁽٢) هو: عبدالرحمن بن محمَّد بن زياد المحاربي، أبو محمَّد الكوفي. لا بأس به، وكان يدلس، مات سنة (١٩٥هـ)، وحديثه عند أصحاب الكتب والسنة. انظر: تقريب التهذيب ص/٩٨.

⁽٣) كلمة «قال» ليست في جميع النسخ وهي مثبتة في «صحيح البخاري».

⁽٤) هو: صالح بن صالح بن مسلم بن حيان، أبو حيان الكوفي، وقد ينسب إلى جده، وحي لقب حيان، ثقةً. مات سنة (١٥٣هـ).

⁽٥) هو: عامر بن شراحيل الشَّعبي، أبو عمرو ثقةٌ مشهور، فقيةٌ فاضل، قال مكحول: ما رأيت أفقه منه. مات بعد المائة. [تقريب التهذيب ص/٢٤٧٦.٤٧٥].

⁽٦) أبو بردة هو ابن الصحابي المشهور أبي موسى الأشعري، قيل: اسمه عامر، وقيل: الحارث. ثقة، مات سنة (١٠٤هـ)، وحديثه عند أصحاب الكتب الستة. [تقريب التهذيب ص/١١٢].

⁽٧) أبو أبي بردة هو الصحابي المشهور أبو موسى الأشعري، واسمه عبدالله بن قيس، انظر: المصدر السابق ص/٥٣٦.

⁽٨) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب: تعليم الرجل أمته وأهل بيته (جـ٣٨/١) حديث رقم (٩٧). ولفظه قال رسول اللَّه ﷺ: «ثلاثةٌ لهم أجران: رجلٌ من أهل الكتاب آمن بنبيه وآمن بمحمَّد ﷺ، والعبد المملوك إذا أدَّى حقَّ الله، وحقَّ مواليه، ورجلٌ كانت عنده أمةٌ فأدَّبها فأحسن تأديبها، وعلَّمها فأحسن تعليمها ثمَّ أعتقها فتزوَّجها، فله أجران». انتهى

⁽٩) في (ح): «بزعم» وهو خطأ.

⁽١٠) يقول الصنعاني في وإرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، ص/١٠٣: (قد علمت ممَّا سقناه أنَّ اللَّه وله الحمد والمنَّة ـ قد قيَّض للمتأخرين أئمةً من المتقدمين، جمعوا لهم العلوم اللغوية والحديثية من الأفواه والصدور، وحفظوها لهم في الأوراق والسطور، وذللوا لهم صعاب المعارف، وقادوها إلى كلَّ ذكي عارف، ودونوا الأصول واللغة بأنواعها مع انتشارها =

زماننا إلى الدُّعة والرعونة(١): فمن نفسه أُتِيَ وقصَّر.

على أنَّ ذلك التقريب قد قوَّى جانب الوهن وجبر. فاعتبر (٢) يا أخا الحلم (٣) فالحليم من تدبَّر واعتبر؛ ولا تخل أنَّه اجتمع عند كثيرٍ من مجتهدي السلف من العلوم، ما عند كثيرٍ من المتأخرين بسبب ما ذكرنا من وجود الأمَّهات، والمسانيد والمعاجم والأجزاء، عند جُلِّ من المتأخرين، مع حسن الفهم والمعرفة، والإتقان، وجودة الاستنباط، والاطلاع الباهر على مدارك الأبواب، ومنتشر الفوائد، ومنثورات الحِكم والأحكام؛ بحيث أربوا(٤) على من تقدَّم، وعثروا ممَّا لهم وعليهم على مالم يبلغه علمهم، ولا أحاطت به معارفهم. فأيُّ معنى لعالم مجتهد نحرير زائدٌ (٥) على هذا؟ فاللَّه المستعان على من لم يدرِ معاني الكلام/.

ولمَّا كان الأمر مع [علماء] (١٦) السلف كما ذكرنا ـ من عدم تأتِّي المطالب لهم على نحو ما للمتأخرين ـ غاب عن آحادهم الكثير الطيِّب من أصول الأبواب، وأفراد الأدلة، وجزئيات البراهين (٧).

وآية ذلك: أنَّك [لمَّا]^(٨) لم تزل تجد الخلاف بينهم،

__ واتساعها، وأدخلوا علوم الاجتهاد لأهلها من كل باب، تارةً بإيجازٍ وتارةً بإسهاب وإطناب، وهذا لا شك فيه ولا يجهله إلَّا من ليس من أولي الألباب، الذين نحوهم يساق هذا الخطاب...إلى أن قال وبعد هذا فالحق الذي ليس عليه غبارٌ، الحكم بسهولة الاجتهاد في هذه الأعصار، وأنَّه أسهل منه في الأعصار الخالية لمن له في الدين همَّة عالية، ورزق فهمًا صافيًا، وفكرًا صحيحًا، ونباهةً في علمي السنَّة والكتاب). أهـ.

⁽١) الرِّعونة في اللغة الحمق والاسترخاء. [لسان العرب (٢٥٠/٥)] مادة «رعن».

ولعلُّ المراد هنا: الكسل والخلود إلى الراحة بترك البحث والنظر، لأنَّ فيهما معنى الاسترخاء.

⁽٢) في (ح) و(هـ): زيادة كلمة «هذا» بعد كلمة «فاعتبر».

⁽٣) في (م): «العلم». (٤) في (ح) و(هـ): «أرمو» وهو تحريف.

⁽٥) في الأصل (زائدًا) وهو خطأ والتصويب من بقية النسخ.

⁽٦) كلمة [علماء] سقطت من (ح).

 ⁽٧) انظر: رسالة رفع الملام عن الأئمة الأعلام المطبوعة ضمن مجموع الفتاوى لابن تيمية
 (٢٠٨-٢٣٣/٢٠).

⁽٨) كلمة [للَّا] سقطت من (ح).

والتعارض في مذاهبهم (١) فكذا تجد الراجح منها ممتازًا عمًّا عداه، بوضوح حجته، وسطوع برهانه. وضرورة الحسِّ (٢): أنَّ صاحبه ظفر (٣) بالوجه البينِّ، والمذهب الأقوم، دون غيره، ولا يكون الغير محطوطًا (٤) ولا مغضوض (٥) القدر؛ فهذا شأن علماء الدِّين قديمًا وحديثًا.

وكذلك تجد في التآريخ (٢) الحافلة بيانَ قدر محفوظاتهم، والتنبيه على مقادير معارفهم من لدن الصحابة (٧)، فالتَّابعين فتابعيهم: هلمَّ جرًّا، إلى ما شاء اللَّه أن يستقرى.

وذاك الذي حفظوه وعرفوه - إن نزيرًا أو غزيرًا (^) - منه (٩) يستمدُّون، وبه قيل لهم: مجتهدون، ورُوِيت لأجله مذاهبهم وأقوالهم، في كتب المقالات والحلافيات. ولا يُعرَف عن أحد منهم في أثر أو خبر: أنَّه لا يَسِم أحدًا بالعلم والحكمة إلَّا مِثْلَ مالكِ وأبي حنيفة والشافعي وأحمد، أو (١٠) من بلغ في العلم مرتبةً هي بحيث يتهيَّأُ (١٠) للعلم بجميع الأحكام، أو غير ذلك من الاعتبارات

⁽۱) التعارض الحاصل في مذاهب المتقدّمين سببه هو: أنَّه قد تخفى على آحادهم بعض السنن فيفتي باجتهاده ثمَّ تبلغه السنَّة عن رسول اللَّه ﷺ بخلاف اجتهاده، فيرجع عن قوله الأول ويأخذ بالسنَّة، كما هو الشأن عند الإمام الشافعي في مذهبه الجديد و مذهبه القديم، وكذلك تجد للإمام أحمد وحمه اللَّه تعالى وبقية الأثمة في المسألة الواحدة الرواية والروايتين. وهنالك أسبابٌ أخرى بسطها شيخ الإسلام ابن تيمية و رحمه اللَّه تعالى في «رفع الملام عن الأثمة الأعلام» المطبوعة ضمن مجموع فتاويه (٢٣٠/٢٠-٥٠٠)؛ فلتراجع.

⁽٢) في (ح) و(م): «الحسن» وهو خطأ.

⁽٣) في (ح): (طفر) وهو تصحيف. (٤) في (م): (محظوظًا) وهو خطأ.

⁽٥) في (هـ): «مغظوض».

 ⁽٦) في الأصل «التأريخ» والمثبت من بقية النسخ أولى.
 والمقصود كتب التراجم والسير.

⁽٧) الصحابة: جمع صحابي، والصحابي هو من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به ومات على ذلك، وإن تخللته ردة. انظر: والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص/٥١، والإصابة (٤/١-٥).

 ⁽٨) في (ح): (عزيزًا» وهو تصحيف.
 (٩) في (م): (أمنه) وهو خطأ.

⁽١٠) في (ح): (و) بدل (أو). (١١) في (ح): (تتهيًّأ).

المفقودة صحةً وحصولًا؛ بل عِلْمُ أحدهم بشطرِ صالح، وجملةٍ معتبرةٍ، يصيِّره (١) عالمًا عندهم، معروفًا بهذا النعت بينهم، وليس من لازمه: أن لا يجهل، ولو أكثر مًّا علم، ومن قصر عن هذه المرتبة فعلمه بحسبه؛ والناس في ذلك العهد بين مقل ومكثرٍ، وسائل ومسؤولٍ، ومفتٍ فيما علم، وساكتٍ عمَّا لا يعلم. هذا شأنهم؛ إذ لا قوانين هنالك وعادات/ ورسوم تداولها السادات؛ وعلم كلّ منهم بقدر ما سمع واطّلع، و[ما](٢) أثره عن غيره إلى مفيض تلك الأيادي(٣)، ثمَّ يأخذون في النظر فيه، والاستنباط منه، والتفقُّه فيه على مقتضى أفهامهم ومواطىء أقدامهم، ومرتبة ما بلغهم (٤) جلاءً وخفاءً. وكما أنَّ بالضرورة يُعْلَم تفاوت (٥) أفهامهم، ومقادير فقههم واستنباطهم، فكذلك(١) ما عثروا عليه.

والزاعم على المتأخرين عجزًا عن ذلك: جاهلٌ بحقيقة الحال.

وانظر «تأريخ النبلاء»(٧)، و«تذكرة الحفاظ»(٨)، وشبههما: تعرف سعة المتاعرين معارفهم وتبخرهم؛ واعتبر بمثل مسند الدنيا أبي القاسم الطبراني (٩)،

بيان سعة علوم

(٤) في (ح): «من أبلغهم».

⁽١) غير منقوطة في الأصل، وفي (م): «تصيّره» والمثبت من (ح) و(هـ) أولى.

⁽٢) كلمة [ما] سقطت من (هـ).

⁽٣) الأيادي: أي النعم. انظر: لسان العرب (٤٣٧/١٥) مادة «يدى».

⁽٥) في (م): «تفوات».

⁽٦) في (ح): «فذلك» وهو خطأ.

⁽٧) تأريخُ النبلاء: هو كتاب الإمام الذهبي المعروف بـ«سير أعلام النبلاء» في سير وتراجم الأعلام، وهو مطبوع.

⁽٨) «تذكرة الحفاظ» للذهبي، وهو مؤلف في أسماء الرجال الذين يرجع إلى اجتهاداتهم في التوثيق والتضعيف والتصحيح. انظر: مقدمة تذكرة الحفاظ لمؤلفه الذهبي رحمه الله.

⁽٩) هو: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمى الطبراني، الملقّب بمسند الدنيا، المكتّى أبا القاسم كان حافظ عصره، ولد سنة (٢٦٠هـ). رحل في طلب العلم إلى العراق والحجاز واليمن ومصر وبغداد والكوفة وغير ذلك من البلدان، من أشهر تصانيفه: المعاجم الثلاثة «الكبير» و«الأوسط» و«الصغير» توفي بأصبهان سنة (٣٦٠هـ).

انظر: وفيات الأعيان (٤٠٧/٢)، وتذكرة الحفاظ (٩١٢/٣)، والبداية والنهاية (۲۲۸/۱۱)، وشذرات الذهب (۲۲۸/۱۱).

وابن عساكر(١) مؤرخ الشام، وأبي بكر البيهقي، وأبي بكر الخطيب البغدادي(٢)، ومن في تقييد ابن نقطه(٦) من مشاهير المتأخرين، هلمَّ جرَّا، إلى أعلام «الدرر(٤) الكامنة»(٥)

(۱) هو: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله بن الحسين المعروف بابن عساكر الدمشقي الشافعي، ولد سنة (۹۹هه). وكان إمامًا حافظًا مؤرخًا، رحل في طلب العلم، وسمع الكثير، وحدَّث ببغداد. من تصانيفه: «تاريخ دمشق»، و«تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري». توفي سنة (۷۱هه). انظر: وفيات الأعيان (۳۱۹-۳۰۱۳)، وتذكرة الحفاظ (۲۲۳۰-۱۳۳۵)، وطبقات الشافعية للسبكي (۷/م ۲۲۳-۲۲).

(٢) في الأصل: «البغذاذي» وهو تصحيف.

وفي (ح): «البعداذي» وهو تصحيف أيضًا، والتصويب من (م) و(هـ).

والبعدادي هو: أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي المعروف بالخطيب البغدادي، أبو بكر، صاحب التصانيف، محدث حافظ ناقد، ولد بدرزيجان من قرى العراق سنة (٣٩٢هـ)، رحل في طلب العلم إلى البصرة ونيسابور وغيرهما من البلدان، فسمع الكثير، وصار أحفظ أهل عصره على الإطلاق، حدَّث عنه أبو بكر البرقاني، وهو من شيوخه، وابن ماكولا والحميدي. من تصانيفه: (تاريخ بغداد»، «الكفاية في معرفة الرواية» و«الفقيه والمتفقه». توفي ببغداد سنة (٣٦٠هـ)، انظر: سير أعلام النبلاء (٢٧٠/١٨)، ومعجم المؤلفين (١٩٨/١).

(٣) هو: محمد بن عبدالغني بن أبي بكر بن شجاع الحنبلي، المعروف بابن نقطة، الملقّب معين الدين البغدادي. ولد سنة (٥٧٩هـ). سمع ببغداد ثمّ رحل في طلب العلم إلى واسط، وأصبهان، وخراسان، والحجاز، ومصر، فسمع الكثير، وكان إمامًا زاهدًا ورعًا. أخذ عنه المنذري وغيره. من تصانيفه: «التقييد لمعرفة رواة والسنن والمسانيد» و«ذيل على الإكمال لابن ماكولا» وألف كتابًا لطيفًا في الأنساب. توفي سنة (٢٢٩هـ).

انظر: ذيل طبقات الحنابلة (١٨٢/٤)، ووفيات الأعيان (٢/٤ ٣٩٣-٣٩٣)، وسير أعلام النبلاء (٣٩٣-٣٩٣)، وشذرات الذهب (٢٣٦-٣٣١).

و«التقييد» هو كتابه المسمى «التقييد لمعرفة «الرواة والسنن والمسانيد» وهو مطبوع في مجلَّد واحد.

(٤) في (ح) «الدر» وهو خطأ.

(٥) «الدرر الكامنة» هو في تراجم أعيان المئة الثامنة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، وهو مطبوع.

و «الضوء اللامع» (١) من أقوام كثير (٢)، بلغتنا أخبارهم ورأينا لهم تصانيف تدلَّت لهم ثمار العلوم والمعارف، وحظوا بتليد (٣) من مفاخرها وطارف (٤)، بحيث يضطر الناظر والمتصفِّح إلى أنَّ الحكم بتعذُّر الاجتهاد منذ زمن كذا: زلةٌ يعزُّ نظيرها، وغفلةٌ جاوزت (٥) حدَّ الإغراب، كائنًا قائلها من كان؛ فما هو اللَّه ولا رسوله.

ومن سبر واعتبر. علم صحة كلّ ما ذكرنا، وناهيك بمن عرف في بعض المسائل من المتأخرين أربعين قولًا، كساعة الجمعة (٢)، وليلة القدر (٧).

والتليد في اللغة هو الشيء القديم الموروث عن الآباء.

⁽١) «الضوء اللامع» هو في تراجم علماء القرن التاسع للحافظ السخاوي، وهو مطبوع.

⁽٢) في (ح) و(هـ): ١ كثيرين١.

⁽٣) في (ح): ابتلبده وهو خطأ.

انظر: الصحاح (٢/٠٥٤) باب الدال، فصل ـ التاء، ولسان العرب (٢/٢٤) مادة «تلد».

⁽٤) وطارف: الطارف والطريف في اللغة هو الشيء المستحدث، وهو ضدَّ التليد. انظر: الصحاح (١٣٩٤/٤) باب الفاء ـ فصل الطاء، ولسان العرب (١٤٥/٨) مادة «طرف».

⁽٥) في الأصل و(ح): «جاورت، وهو تصحيف، والتصويب من بقية النسخ.

⁽٦) ساعة الجمعة: المقصود بها الساعة التي يستجاب فيها الدعاء؛ فقد جاء في الصحيح من حديث أبي هريرة فله أنه قال: ذكر رسول الله يلل يوم الجمعة، فقال: «فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله تعالى شيئًا إلّا أعطاه إيّاه» وأشار بيده يقلّلها. [صحيح البخاري في كتاب الجمعة، باب: الساعة التي في يوم الجمعة (جـ٢٥٣/١).

وقد ساق الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في «فتح الباري» أقوال العلماء في هذه الساعة، فأوصلها إلى اثنين وأربعين قولًا مع ذكره لأدلتها وبيان حالها صحةً أوضعفًا، والإشارة إلى مأخذ بعضها ثمَّ اختار الراجح منها. انظر: فتح الباري (٤٨٣/٢).

 ⁽٧) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٣٠٩/٤): «وقد اختلف العلماء في ليلة القدر اختلافًا كثيرًا. وتحصَّل لنا من مذاهبهم في ذلك أكثر من أربعين قولًا كما وقع لنا نظير ذلك في ساعة الجمعة». أهـ.

قلت: ثمَّ سرد هذه الأقوال، فأوصلها إلى ستة وأربعين قولًا، مع ذكره لأدلتها وبيان الراجح منها. انظر: المصدر السابق نفسه (٩/٤-٣٠٤).

وها هو^(۱) في شرح صحيح البخاري الذي جمعه الحافظ الشهاب ابن حجر(7).

ورأينا لبعض المتأخرين: يذكر في الحديث الواحد جمًّا كثيرًا من الفوائد كما صنع العلائي^(٣) في «**شرح حديث ذي اليدين»^(١)، وإفراده بالتأليف^(٥) وكما/**

(١) في (ح) و(هـ): (وما هو) وهو خطأ.

والعلائي هو: خليل بن كيْكلدي بن عبدالله العلائي الدمشقي الشافعي، محدثٌ فقيه حافظ، وكان له ذوق في النظم والأدب. من تصانيفه الكثيرة: «مختصر جامع الأصول لأحاديث الرسول» لابن الأثير الجزري، و«الأشباه والنظائر في فروع الفقه الشافعي» و«شرح حديث ذي اليدين». كانت ولادته سنة (٦٩٤هـ) ووفاته بالقدس سنة (٢٦١هـ) وقيل:

انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٣٦٠٣٥/١٠)، والدرر الكامنة (٩٢٠٩٠/٢)، والبدر الطالع (٢/٥٩٠/١).

(٤) كتاب «شرح حديث ذي اليدين» للحافظ العلائي مطبوع في مجلد بعنوان «نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد» بتحقيق بدر البدر، نشر دار ابن الجوزي.

وحديث ذي اليدين رواه البخاري في كتاب السهو، باب: من لم يتشهد في سجدتي السهو (جـ١٨٣٨) حديث رقم (١٢٢٨، ١٢٢٩)، ومسلم في كتاب المساجد (٤٠٣/١) حديث رقم (٥٧٣)، ولفظ البخاري: «أنَّ رسول اللَّه ﷺ انصرف من اثنتين، فقال ذو اليدين أقصرت الصلاة أم نسبت يا رسول الله؟ فقال رسول اللَّه ﷺ: «أصدق ذو اليدين؟ فقال الناس: نعم. فقام رسول اللَّه فصلَّى اثنتين أخريين، ثمَّ سلَّم، ثمَّ كبَّر فسجد مثل سجوده أو أطول، ثمَّ رفع». أه.

وذو اليدين صحابي جليل مختلف في اسمه، والأكثرون على أنَّه الخيرباق من بني سليم، اعتمادًا على ما وقع في حديث عمران بن حصين ـ رفي عند مسلم ولفظه: «فقام إليه رجل يقال له الخرباق، وكان في يديه طول». وهو الراجح. انظر: صحيح مسلم مع شرح النووي (حـ٧٤/)، والإصابة (١٠٨/١)، وفتح الباري (٢١/٣).

(٥) في (ه) زيادة: «وكما صنع القاضي عياض في شرح «احفظ الله يحفظك» أو غيره كذلك أف ده بالتأليف» بعد كلمة «بالتأليف».

⁽٢) وقد تقدمت الإشارة إلى هذه الأقوال في «فتح الباري».

⁽٣) في الأصل و(ح) و(م): «العلاي» والمثبت من (هـ) هو الصواب.

صنع الشيخ تقي الدين (١) في «الإمام» (٢)، وهو إمام مطلق، لا ينازع في جموم علمه، وسعة معرفته؛ يذكر في شرح الحديث الواحد عددًا من الفوائد، ينيف على ثلاثمئة فيما لا أشعر الآن بسواه، حتى رأيت مجلدةً من «الإمام»، فيها شرح ثمانية أحاديث (٣)، وتبعه في ذلك، أو جلِّ (٤) منه صاحب «طرح التثريب بشرح التقريب) (٥).

وهذا باب يطول(٦) تتبعه(٧)؛ من أشرف عليه علم مقام المتأخرين، وسخف

(١) تقي الدين هو أبو الفتح محمد بن علي بن وهب المعروف بابن دقيق العيد. وقد تقدَّمت ترجمته. انظر ص/٢٤٥ ـ ٢٤٥.

(٢) لعله يريد كتاب «الإلمام بأحاديث الأحكام» لابن دقيق العيد، وهو كتاب عظيم، لم يكمله المؤلف، وقد طبع جزء صه في مجلدين بتحقيق عبدالعزيز بن محمد السعيد، واختلف في اسمه، والصحيح وشرح الإلمام بأحاديث الأحكام» كما ذكره الحافظ ابن حجر في «دفع الإصر عن قضاة مصر» ص/٩٥٠.

(٣) وللكتاب المذكور مزايا كثيرة. انظرها في مقدّمة التحقيق لحصمه عَهُ اللَّحَذِر عمرلمزم السمير .

(٤) في (هـ): (حُلُ، وهو خطأ.

(°) صاحب (طرح التثريب) هو أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي، وقد تقدَّمت ترجمته في ص/٢٤٥. وكتابه (طرح التثريب في شرح التقريب) هو شرح لكتابه المسمَّى (تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد) إلا أنَّه لم يكمله، فأكمله ابنه أحمد الملَّقب بولي الدين. المتوفي سنة(٢٦٨هـ). قال السخاوي في ترجمته في (الضوء اللامع) (٣٤٣/١): وأكمل شرح والده على (ترتيب المسانيد وتقريب الأسانيد». انتهى

قلت: وكتاب (طرح التثريب) مطبوع.

(٦) في الأصل: «بطول» وهو تصحيف، والتصويب من بقية النسخ.

(٧) قلّت: وما تقدَّم منه يدل على سعة علوم المتأخرين، وجموم معارفهم، وكثرة اطلاعهم، ولكن لا يعني ذلك تفوقهم في العلوم على المتقدمين، لا سيما أصحاب رسول اللَّه على أبرُ هذه الأُمَّة قلوبًا وأعمقُها علومًا وأقلَّها تكلُّفًا كما قال عبدالله بن مسعود على المتأخرين سمًّاه الحافظ ابن رجب ـ رحمه اللَّه ـ كتابًا لطيفًا في بيان فضلهم في العلم على المتأخرين سمًّاه «فضل علم السلف على الخلف»؛ وقد بينٌ فيه أنَّ سكوتهم عمًّا سكتوا عنه من ضروب الكلام فيما زاد عن مقدار الحاجة لم يكن عن عي ولا عن جهل ولا عن قصور وإنَّما كان عن ورع وخشية لله تعالى، ولو أرادوا الكلام وزياداته لما عجزوا عن ذلك لكمال علمهم وفصاحتهم ـ رضي الله عنهم ـ؛ فليس العلم بكثرة الرواية ولا بكثرة المقال ولكن نورٌ يقذف في القلب يفهم به العبد الحقَّ ويميَّز به الباطل، ويعبَّر عن ذلك بعباراتٍ وجيزةٍ محصّلة في القلب يفهم به العبد الحقَّ ويميِّز به الباطل، ويعبَّر عن ذلك بعباراتٍ وجيزةٍ محصّلة للمقاصد. انظر: المصدر المذكور ص/١٠١١.٠٠.

تلك المقالة بانقطاع الاجتهاد منذ زمن كذا. أكذبٌ في الإسلام، أم عدم مبالاة علام (١٠)؟.

ولقد قضى لنا اطِّلاعُنا بالجزم بأنَّ كثيرًا من المتقدِّمين: لم يحيطوا علمًا بما شرحناه عن أقوام من المتأخرين^(٢).

ولسنا نخاطب إلَّا شهمًا قوي الهمَّة، ذكي القلب؛ وأمَّا الغافل الجاثم: فلا يقضي لنفسه أَرَبًا معتبرًا في هذا الباب، وأيُّ فضيلةٍ له على ربات (٣) الحجال (٤) أو مزيةٍ على صغار الحيِّ والأطفال؟.

ومن شك أو ارتاب. فليسبر أيَّام الناس، وأخبار القدماء، وسِيَرَ الماضين. والمقصود بهذا كلِّه: أنَّ القائل بتعذَّر الاجتهاد ـ سيما قوله: منذ الزمن الفلاني - فقد قال غلطًا، وركب شططًا(٥٠).

اللهمَّ إلَّا أن يعني بالاجتهاد: معنيّ غير ما علم في السابقين واللاحقين،

⁽١) في (م): «فملام» وغير واضحة في الأصل، والمثبت من (ح) و(هـ) وهو الصوابٍ.

⁽٢) وهذا لا يغض من منزلة هؤلاء المتقدِّمين، ولا يحطّ من أقدارهم؛ فالمتأخرون ما هم إلَّا ثمرةً من ثمار المتقدِّمين، فالفضل أولًا وأخيرًا ـ بعد اللَّه تعالى ـ راجعٌ إليهم لأنَّهم ـ كما قال ابن عابدين في الحاشية (٢٨/١) ـ: «صرفوا أذهانهم إلى استنباط المسائل وتقويم الدلائل، فجاء المتأخرون فنقَّحوا ما قالوه، وبيَّنوا ما أجملوه، وقيَّدوا ما أطلقوه، وجمعوا ما فرُقوه؛ كالبحر يسقيه السحاب وما له فضلٌ عليه لأنَّه من ماءه». اهـ

ولمعرفة فضل المتقدمين وما امتازوا به على المتأخرين من سعة العلم وحسن الفهم انظر: إعلام الموقعين لابن القيم (١٤٨/٤. ٥٠٠).

⁽٣) في (هـ): «رباب».

وربًّات: جمع ربَّة وهي بمعنى صاحبة. انظر: القاموس المحيط (٢٠٦/١) باب الباء ـ فصل الراء.

⁽٤) الحجال: مشتق من الحَجَلَة بالتحريك، ومنه حجال العروس؛ وهو بيتٌ يزيَّن بالثياب والستور يُتَّخَذ للعروس. والواحدة حجلة. انظر: الصحاح (١٦٦٧/٤) باب اللام، فصل الحاء، ولسان العرب (٦٤/٣) مادة «حجل». والمقصود بربات الحجال: النساء.

⁽٥) شططًا: أي مباعدةً عن الحق ومجاوزةً للقدر. يقال: أشطُّ فلان إذا جاوز القَدْرَ وتباعد عن الحق. انظر: لسان العرب: (١٩/٧) مادة «شطَّ».

وانكشف (١) من حالهم لكلِّ من اقتص أخبارهم (٢) بنبأ يقينِ فليبيِّنه، ولا حاجة بنا إليه، ولا يضرُّ الجهل به، لأنَّه نعتُ بلا^(٣) محلٍ، وحِلْيَةٌ ملقاة في هواء.

اللهم إلَّا أن يأتي بشيء يزعم: أنَّه صفةٌ لأَحد من البشر، بمجرَّد دعوى وجزاف، فبابها(٤) يقبل الازدياد؛ والشأن: الحقيقة.

انظر من غلا في المسيح، فقال: لا يصلح / إلَّا أن يكون ابنًا لله (°)، والغالي في الإمام: ما يعدل في حقِّه. ولا إله إلا الله، ما سرُّ النهي عن الغلو في الدين (٢)؟ إلَّا

(١) في (هـ): «وانكسف» وهو خطأ.

(٣) في (هـ): (بل) وهو خطأ.

(٥) في (هـ): «الله» وهو خطأ.

(۲) في (ح): (أحبارهم) وهو تصحيف.
 (۵) في (ح): (أحبارهم) وهو تصحيف.

(٤) في (ح): (قبابها) وهو تصحيف.

والغالون في المسيح التَّلِيْنِ هم النصارى الزاعمون أنَّه هو الله، وأنَّه ابن الله، وأنَّه ثالث ثلاثة، وذلك على مبدأ عقيدة التثليث عندهم التي قد تولى الله تعالى الرد عليها في كتابه العزيز وذلك لما فيها من نسبة النقص إليه تعالى الله عمًّا يقول الظالمون علوًّا كبيرًا له كما في قوله تعالى: ﴿ لَقَدَ كَفَرَ اللَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُو المَسِيحُ آبَنُ مَرْيَمً ﴾ [المائدة: ٢٧]، وقوله: ﴿ لَقَدَ كَفَر الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عُلَوا مِنْ اللهِ إِلَا إِللهُ وَحَدُّ وَإِن وَقُوله: ﴿ وَقَالَتِ النَّهُ وَحَدًا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ وَاللهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ وَعَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ وَاللَّهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَقُلْتِ النَّمَدَى الْمَسِيحُ أَبْبُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ مَوْلُهُ مِ بِأَوْلِهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ مَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَقُلْكُونَ اللهُ وَاللَّهِ اللهُ اله

(٦) الغلو في اللغة هو مجاوزة الحد. قال الجوهري: (وغلا في الأمر يغلو غلوًا، أي جاوز فيه الحد) [الصحاح ٢٤٤٨/٦ مادة «غلا».

والغلو في الدين ورد النهي عنه في موضعين من القرآن الكريم، الأول قوله تعالى: ﴿يَكَأَهْلَ الْكَوَنَّ ﴾ [النساء: ١٧١]، والثاني الْكَوَنَّ ﴾ [النساء: ١٧١]، والثاني قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَاهْلُ الْكَوْتُ ﴾ [النساء: ١٧١]، والثاني قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَاهْلُ الْكِوْتُ ﴾ [النساء: ٢٧]، والثاني النهي عنه أيضًا في السنَّة كما في قوله ﷺ: ﴿إِيَّاكُم والغلو في الدين فإنَّه أهلك الذين من قبلكم الغلو في الدين فإنَّه أهلك الذين من قبلكم الغلو في الدين أنه أهلك الذين من قبلكم الغلو في الدين واحمد في المسند (١١٥/١)، وصححه العلامة الألباني. انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم (١٢٨٣). وسبب النهي عنه ما يفضي إليه من المفاسد العظيمة كالشرك والبدع المضلة وكالتبعية العماء للرجال؛ فبسببه وقع الشرك في هذه الأمّة، وفي مَنْ قبلها من الأم؛ وذلك لمّا غلوا في الصالحين، فصرفوا لهم أنواعًا من العبادات؛ بل كان أصل شرك بني آدم هو بسبب هذا الغلو الصالحين، فصرفوا لهم أنواعًا من العبادات؛ بل كان أصل شرك بني آدم هو بسبب هذا الغلو الصالحين، فصرفوا لهم أنواعًا من العبادات؛ بل كان أصل شرك بني آدم هو بسبب هذا الغلو الصالحين، فصرفوا لهم أنواعًا من العبادات؛ بل كان أصل شرك بني آدم هو بسبب هذا الغلو

٠٧ مر النهي عن الغلو في الدين لخروجه بصاحبه إلى متالف لا تدخل تحت وطأة الإحصاء. والله الهادي.

ثمَّ هاهنا نكتة، ينبغي أن يتنبَّه لها، وهي: [أنَّ] (١) الاجتهاد بالمعنى المتعارف عند الأصوليين، المصطلح عليه بينهم (٢): متى كان معروفًا في لسان الشرع بذلك المعنى الذي شرحوه به؟ فإنًا ما وجدنا لذلك أصلًا أصلًا أصلًا "بعد التصفُّح والبحث. وأمَّا لا بذلك المعنى، كراذا اجتهد فأصاب (٤) فهذا شاهده.

وأمًّا لا بذلك المعنى، كـ **وإذا اجتهد فأصاب (^{٤)} فهذا** شاهده. ونحن إلى الآن لم نزل في التعجب (^{٥)} من إطلاق القول بتعذَّر الاجتهاد في الله الأزمان!!.

والزمِنُ العاجز أو الضعيف المُقَّعَد، والذليل المحروم، إذا عبَّر عمَّا يحسّه (٦) من نفسه: فليس له الحكم على غيره، وهل هذا إلَّا مثل البخيل، إذا سمع بأحبار من جنَّبه اللَّه الشُّحَ، والذليل الذي يطرق سمعه ما يصنع الشجعان (٧) الذين ثبتهم

نقد المؤلف لعنى الاجتهاد عند الأصولين

⁼ كما حكى الله تعالى عن قوم نوح - وهم أول الأمم شركًا - قولهم: ﴿ وَقَالُواْ لَا نَذَرُنَّ الْهَاتَكُرُ وَلَا مَدُرُنَ وَذَا وَلَا سُواعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُونَ وَنَسَرًا ﴿ ﴾ الآية [نوح: ٢٣]. وهؤلاء - كما جاء عن ابن عباس في الصحيح وغيره - أسماء رجال صالحين من قوم نوح، لمَّا ماتوا عكفوا على قبورهم فعبدوهم، وبسبب الغلو أيضًا وقعت البدع العظيمة في هذه الأمَّة كبدعة الرفض، والخروج، والتجهم، والإرجاء، والقدر، وغيرها، وبسببه أيضًا وقع التقليد والتعصب لآراء الرجال والطاعة العمياء لهم الأمر الذي حجز كثيرًا من المسلمين عن الانتفاع بعلوم الكتاب والسنَّة إكتفاءً بتقليد المشايخ والأئمة دون نظرٍ أو فحص عما قالوه هل وافق الكتاب والسنَّة أم خالفه.

⁽١) كلمة [أن] سقطت من (هـ).

⁽٢) تعريف الاجتهاد عند الأصوليين تقدُّم. انظر: قسم الدراسة ص/١٠٧.

⁽٣) كذا في جميع النسخ، وفي الأصل كتب فوقها كلمة «صح» يعني أنها مرادة في الكلام.

⁽٤) يشير بذلك إلى قوله على: «إذا حكم الحاكم فاجتهد فله أجران، وإذا حكم فأصاب فله أجر، وإذا حكم فأصاب فله أجر، خرَّجه البخاري في كتاب الاعتصام (ج٨/٨٨) حديث رقم (٧٣٥٢)، ومسلم في كتاب الأقضية (١٣٤٢/٣) حديث رقم (١٧١٦).

⁽٥) في (ح): «العجب». (٦) في (م): «يحس».

⁽٧) في (م): «الشجاعان» وهو خطأ.

الله(١)، وهكذا إذا سمعت عن أحدٍ(٢) شيعًا، وأنت لست من أهله، ولا طريق لك

القول | إلى مكاذبته. بتعذر الاجتهاد ليس عليه دليل أو شبهة دليل

وهؤلاء القوم لم نجد لهم في الحكم بتعذُّر الاجتهاد، (وامتناع أخذ الحكم من دليله)(٦): شبهة ضعيفة، فضلًا عن قوية، فضلًا عن وجه (٤)، ولا شائبة تثير خيالًا - وإن زائلًا ـ بل(°) مصادرة محضة، أصابت فريتها من كان في هذه الأزمان، ومَنْ قَبْلَهَا إلى تأريخهم الأحمق، وغفلوا عمَّن قدَّمنا ذكرهم ومن لا يحصي، (بل عمَّا عملوه بأيديهم من الاستدلال، على ما فيه)(٦).

> مرجع الاصطلاحي

وقد علم: أنَّ مرجع الاجتهاد ـ بالمعنى المصطلح ـ أيضًا إلى الأنس(٧) الاجتهاد الشرعيات [وملابستها] (^) بحيث يكون ثمَّ تهيَّؤ (٩)، وأهلية للعلم بالأحكام الشرعية عن أدلتها التفصيلية (١٠) /.

(١) أي في الميدان عند لقاء العدو.

(٢) في (ح): «أخذ» وهو خطأ.

(٣) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في بقية النسخ.

(٤) يقول الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله تعالى ـ: (فالقول بمنع الاجتهاد قولٌ باطل، لا برهان عليه من كتابِ أو سنَّةٍ، ولا تجد له شبه دليل). [ألفية السيوطي ص/١٣ في الهامش له].

(٥) في (هـ): «بلا» وهو خطأ.

(٦) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في بقية النسخ.

(٧) في (ح) و(هـ): «الأيسر» وهو خطأ.

(٨) كلمة [ملابستها] ليست في (ح) و(هـ).

(٩) التهيؤ: التهيؤ في عرف الفقهاء هو ملكة يقتدر بها المجتهد على إدراك الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية. وهو ما يعبّر عنه بعضهم بالقوة القريبة من الفعل أي تهيؤ الفقيه للعلم بجميع الأحكام؛ لما عنده من الاستعداد لمعرفة أدلة الأحكام ووجوه دلالاتها، وكيفية اقتباس الأحكام منها. انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب (٣٢/١)، وشرح مختصر الروضة للطوفي (٣٢/١).

(١٠) وما ذكره المؤلف هنا هو تعريف الفقيه عند الأصوليين. انظره في المسودة ص/٥٧١، وشرح الكوكب المنير (٤٢/١)، وصفة المفتي والمستفتي ص/١٤.

وثبوت «لا أدري» وما هو في معناه (١) عن كثيرين (٢) من المجتهدين (٣): يمانع إرادة (٤) جميع الأحكام المذكورة في قولهم: «بالأحكام الشرعية».

فتعينَّ بعض مطلق، كما قرِّر في محلِّه، وكما عرَّفناك حال المجتهدين فيما سلف^(٥)؛ ويكون المجتهد بحيث يحسن التصرُّف^(٢) فيما وعاه من الأدلة، وتنزيلها على الوجوه الممكنة [اللائقة] (٧) التي لا تمانع الصِّحة والقبول في الجملة، أو^(٨) الأصل الغالب في كلّ مقام بحسبه، وكلّ ناظر بنظره، ومقدار إحسانه، فإنَّ هذا باب لا ينضبط بمقدار ولا يقف على مرتبة، بل أبحاث الفضلاء فيها الغث (٩) والسمين، والممتلىء والهزيل.

وإنَّمَا المراد: وجود هذه النعوت التي ذكرنا في الجملة، حتى لا تعدَّ اتفاقية لا عن قصدِ واعتبار.

وحاصله: لا يشترط الوفاء، والإحصاء للأدلة اطِّلاعًا وتنزيلًا، ومعرفةً وتصرُّفًا (١٠)، ولا ينفع المفرِّط في الجهتين، ولا يعدُّ هذا بحسب الاجتهاد، الذي هو المعنى الحاصل عند الأئمة وعلماء الأمَّة، ورام المعرِّفون للاجتهاد تصويره

(١) أي وما هو في معنى قول: ﴿لا أَدْرِي﴾.

(۲) في (م) و(هـ): «كثير».

(٣) انظر: ما نقله ابن عبدالبر - في جامع بيان العلم وفضله، باب: ما يلزم العالم إذا سئل عمًّا لا يدريه من وجوه العلم (٨٤٢-٨٢٦/٢) - من أثار عن الصحابة والتابعين وتابعيهم فيها التنصيص على أنَّهم سئلوا عن كثير من المسائل الشرعية فأجابوا بولا ندري.

(٤) في (ح) و(ه): زيادة كلمة «علم» بعد كلمة «إرادة» وهي مضروب عليها في الأصل.

(٥) تقدَّم بيان أنَّ المجتهدين غاب عنهم بعض العلم، مَّا يدل على عدم إحاطتهم بجميع العلوم. انظر ص/٣٤٦ - ٣٥٠.

(٦) في (ح): «النظر». (٧) كلمة [اللائقة] ساقطة من (هـ).

(A) في (ح): (و) بدل (أو).
 (A) في (هـ): (العنت) وهو خطأ.

(١٠) يقول شيخ الاسلام ابن تيمية: (ولا يقولنَّ قائل: من لم يعرف الأحاديث كلها لم يكن مجتهدًا، لأنَّه إن اشترط في المجتهد علمه بجميع ما قاله النبي ﷺ وفعله، فيما يتعلَّق بالأحكام فليس في الأمَّة مجتهد، وإثَّما غاية العالم أن يعلم جمهور ذلك ومعظمه، بحيث لا يخفى عليه إلَّا القليل من التفصيل». انتهى [مجموع الفتاوى (٢٣٩/٢٠)].

لا يشترط في المجتهد الإحاطة بجميع الأدلة وحكايته، على ما في تعاريفهم أيضًا.

ولا يشك باحثٌ قطُّ: أنَّهم قصدوا بتلك الحدود: كشف ما بلغ =إليه=(١) المجتهدون ووصف مقدار مقامهم في العلم، وشرح حالهم فيه، وبيان ما حصلوا عليه منه، اطِّلاعًا وانتفاعًا.

وأولئك المجتهدون ـ رضي الله عنهم ـ في التفاوت والتفاضل بحيثية لا يتأتَّى انضباطها، والوقوف لها على حدٍّ، وتأليف متنافرها، وضمُّ أفرادها إلى جهة محصَّلة منضبطة، متميِّزة حاصرة، حتى يتهيًّا تحديدها، ويشار إليها بعبارة جامعة مانعة.

ومن هنا تعرف وجه اضطراب المؤصّلين ومنشأه (7) في تعريف الفقيه (7) وهو المجتهد، أو شرطه (3).

وذلك أنَّهم قالوا: الفقه (٥) هو العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال.

هذا نصُّ بعضهم (٦). وآخرون ذكروا قريبًا منه (٧).

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من المطبوعة؛ وهي ضرورية للسياق.

(٢) في الأصل: «ومنشأبه» وهو خطأ، والتصويب من بقية النسخ.

(٣) في (ح): «الفقه» وهو خطأ.

(٤) المراد بالفقيه عند الأصوليين المجتهد، وليس من يحفظ الفروع الفقهية.

انظر: مناهج العقول (١٩١/٣)، وجمع الجوامع مع حاشية البناني (٣٨٢/٢)، وتيسير التحرير (١٧٩٤)، وإرشاد الفحول (٢٩٧/٢).

- (٥) الفقه: الفقه لغة الفهم. انظر: لسان العرب (٣٠٦/١)، والصحاح (٢٢٤٣/٦) مادة «فقه». وأمَّا في الاصطلاح فهو كما ذكر المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ.
- (٦) ما ذكره المؤلف هو تعريف الفقه عند ابن الحاجب ـ رحمه الله تعالى ـ كما في منتهى الوصول ص/٣، وانظر: بيان المختصر للأصفهاني (١٨/١)، وشرح مختصر الروضة للطوفي (١٣٣/١).
- (٧) وأكثر الأصوليين يعرفون الفقه بقولهم: هو العلم بالأحكام الشرعية المكتسبة من أدلتها التفصيلية.

انظر: التعريفات للجرجاني ص/١٦٨، ونهاية السول (٢٢/١)، والبحر المحيط للزركشي (٢١/١)، وإرشاد الفحول (٤٧/١).

V Y

وجه اضطراب الإصوليين في تعريف الفقيه ومنشؤه وأمًّا بعض: فعرَّف بما يقارب^(١) حاصل ما شرحنا^(٢) أولًا. فتضاءل الإيراد عليه (^{٣)}.

فلمًّا عرَّفوه: بأنَّه [العلم بالأحكام. أورد عليهم (1): هل المراد: الكلُّ؟ فقد ثبت «لا أدري» عن عدد] من المجتهدين في مسائل كثيرة، شرح جملةً منها البرماوي (٢) في أول «شرح الألفية» (٧) له. أو البعض؟ فيرد: المقلِّد إذا عرف بعض الأحكام كذلك.

ونحن نقول: (الصواب: أو البعض) (^^)؟ فهو الواقع. والتزام الثاني سهلٌ قريبٌ مُلًا (٩٠) بسطنا القول فيه، وهو العدل الذي لا حيف فيه، والتقصي (١٠) عن ذلك الإيراد يسيرٌ (١١)،

(١) في (ح): «تقارب» وهو تصحيف.
 (٢) في (ح): «شرحناه».

⁽٣) مراد المؤلف بذلك تعريف البرماوي للفقه، لأنَّه هُو التعريف الذي اختار أنَّه أقرب إلى الصواب كما سيأتي في الصفحة التالية.

⁽٤) انظر هذه الإيرادات على تعريف الفقه والجواب عليها في مختصر ابن الحاجب ص/٣، وشرحه «بيان المختصر للأصفهاني (٢٧/١-٢٨)، و«مختصر الروضة مع شرحها» للطوفي (١٩٥١، ١٦٦).

⁽٥) ما بين المعقوفتين سقطُ في (هـ).

⁽٦) البرماوي هو محمد بن عبدالدائم بن موسى بن عبدالدائم النعيمي العسقلاني الأصل البرماوي ثمَّ القاهري، من أعلام الشافعية، محدِّث فقيه أصولي بارع، أخذ الحديث عن البرهان بن جماعة والعراقي، ولازم البدر الزركشي، وتفقه على البلقيني وابن الملقن، من تصانيفه: «الألفية في أصول الفقه»، «شرح صحيح البخاري» و«شرح عمدة الفقه». كانت ولادته سنة (٧٦٣هـ)، ووفاته ببيت المقدس سنة (٨٣١هـ).

انظر: الضوء اللامع (٢٨١/٧)، وحسن المحاضرة (٢٥٠/١)، والبدر الطالع (١٨١/٢).

⁽٧) «شرح الألفية» للبرماوي هو في علم أصول الفقه. ولم أقف عليه.

 ⁽٨) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.
 (٩) في (ح) و(هـ): «بما»

⁽١٠) في الأصل: «التفصي» وهو تصحيف.

وفي (ح): «التفضي» وهو خطأ. والمثبت من (ح) و(م).

⁽١١) في (ح): «يسيرًا» وهو خطأ.

خصوصًا إذا قلنا: بتبعُّض الاجتهاد وتجزئه(١).

وأقرب تعاريف الفقه ـ الذي هو شرط الاجتهاد أو عينه، أو ملاقيه (٢) عندهم ـ إلى مطابقة الواقع، وصحة المعنى، وصدق القول الذي شهد به الوجدان والحسُّ (٣): ما ذكره البرماوي في أول «شرح الألفية» له، حيث قال: وأمَّا في المؤلف الاصطلاح: فهو علم حكم شرعي من دليل تفصيلي، انتهى (٤). فتأمَّله.

التعريف المختار للفقه عند

ومنه يؤخذ تعريف الفقيه ـ و[هو] (٥) المجتهد على الصحيح ـ فمن عرَّف الاجتهاد بما يحكي الأمر الموجود، والقضية المعلومة، وحسب المعني الصحيح

والعلماء في هذه المسألة ـ أعني تجزء الاجتهاد ـ على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: الجواز، وإليه ذهب الأكثرون من المتكلِّمين والمعتزلة والفقهاء، وأيَّده الآمدي وابن الحاجب، واختاره ابن دقيق العيد، وابن تيمية، وابن القيِّم، بل قال ابن القيِّم في «إعلام الموقعين»: هو الصواب المقطوع به.

المذهبُ الثاني: عدم الجواز: وبه قالت طائفة. وهو المنقول عن أبي حنيفة، واختاره الشوكاني في «إرشاد الفحول».

المذهب الثالث: الجواز في الفرائض دون غيرها.

انظر لهذه الأقوال ومناقشتها: كشف الأسرار (٢٩/٤)، وتيسير التحرير (١٨٢/٤)، ومنتهى الأصول لابن الحاجب ص/٢٠٩، والأحكام للآمدي (٢٧١/٢٧٤،٢٢١/٤)، والبحر المحيط للزركشي (٢٠٩/٤)، وشرح الكوكب المنير (٤٧٣/٤-٤٧٤)، ومجموع الفتاوي (۲۱۲٬۲۰٤/۲۰)، وإعالام الموقعين (۲۱٦/٤)، وإرشاد الفحول (7/ 17-717).

- (٢) في (ح): «أو ملافيه» وهو تصحيف.
 - (٣) في (ح): (الحسن) وهو خطأ.
- (٤) لم أقف على كتاب البرماوي المشار إليه في المتن.

ولمعرفة ما أورده بعض العلماء من تعاريف للفقه للتخلص من هذه الإشكالات الواردة على التعريف الأول للفقه راجع «شرح مختصر الروضة» للطوفي (١٦٦/١).

(٥) كلمة [هو] سقطت من (هـ).

⁽١) المِراد بتجزء الاجتهاد: التمكُّن من استخراج بعض الأحكام دون بعضٍ؛ كالفرضي إذا تمكُّن من استخراج الأحكام في الفرائض ولم يتمكن من استخراج الأحكام في غيرها. انظر: بيان المختصر للأصفهاني (٢٩١/٣).

[الواقع، في من وُصِفَ به؛ فليحرِّر عبارةً تؤديه، وإلَّا فقد تسنَّمَ (١) الخبط] (٢) والغلط، وأنَّى له بمرتبةٍ محرِّرةٍ، واقفة على قدر يحكيه المعرِّف الجامع المانع (٣)؟ هيهات (٤). ولو بُنيَ (٥) التعريف على الجهة الفضلى، كان غير جامع عند من / ٣/ يعتبر ما هو أدنى منها ووجوب دخوله (٢) في المعرَّف، أو الجهة الدنيا: كان غير صحيح عند من لا يراها أحد أفراد المحدود (٧).

وباً لجملة: فهذا شيءٌ كَكَيْلِ الرياح، وبجعْلِ معيارِ ^(٨) لها تُضْبَطُ به، وتُعْرَف بمعرفته ويحصى قدرها بإحصائه.

هذا كلُّه على القول بمنع تبعُّض الاجتهاد وتجزئه (٩).

والصحيح العدل الصادق: خلافه، بحيث إنَّ الواقع المحسوس المعلوم بالوجدان: ليس إلَّا أبعاضٌ. وأمَّا الغاية: فعلمها عند علَّام الغيوب.

فكيف يمكن تحديد ما ليس بذي حدٍّ يقف عليه؟.

وإذا عرفت هذا عرفت أنَّ ما أوسعنا^(۱۰) القول فيه، وأطلنا في تقريره وإيضاحه، مِنْ شِرْحِ حالِ أهل العلم قديمًا وحديثًا، والإشارة إلى مقادير علومهم: لا يفي بتلخيص^(۱۱) البحث فيه، وإعطاء المقام حقَّه المستطاع: إلَّا^(۱۲) تلك

انظر: روضة الناظر: (١/٠٤)، والبحر المحيط للزركشي (٤/١).

وقد تقدُّم تقرير الخلاف بين العلماء في مسألة تجزّيء الاجتهاد. انظر: هامش الصفحة السابقة.

⁽١) تسنَّم: أي ركب. انظر: لسان العرب: (٣٩٤/٦) مادة «سنم».

⁽٢) مَا بين المعقوفتين سقط في (هـ).

⁽٣) يشترط الأصوليون في التعريف أن يكون جامعًا مانعًا، وهو ما يعبّرون عنه بالحدِّ.

 ⁽٤) في (هـ): «وهيهات».
 (٥) في (م): «فنيًّ» تحريف.

⁽٦) في (ح) و(هـ): «حوله» وهو خطأ.

⁽٧) لأنَّ التعريف حينئذِ يكون غير مانع لدخول ما ليس من المحدود ـ أي المعرَّف ـ فيه.

رً) في (ح): «معيارًا» وهو خطأ. (٨) في (ح): «معيارًا»

 ⁽٩) في الأصل: «وتحريه» وهو تصحيف، والتصويب من بقية النسخ.

⁽١٠) في (ح) و(هـ): «مال وسعنا» وهو خطأ.

⁽۱۱) في (م): «بتخليص» وهو خطأ.

⁽١٢) في (ح): «إلى» وهو خطأ.

الضابط

العبارة المبسوطة المفصَّلة؛ فهي وجه التحقيق، وعين التدقيق، وباللُّه التوفيق. وتعاريف أهل الاصطلاح: إن وافقت الواقع، وطابقت الصِدْق، وأصابت المعنى الصحيح المستقر الثابت الموجود، وإلَّا فالخلل فيما أُخَذَ عن الحقيقة ناحيةٍ التعريف وحكى غير الموجود، وعرَّف أمرًا مفقودًا(١)، ودار مع محض الوهم والهجوم بلا يقظة (٢). ومن عرَّف الموجود المتحقِّق، وبسط القول وما حصر وضيَّق: أصاب الرأي السديد الموفَّق، واعترف بأنَّ المقصود(٢) غير ممتنع(٤) بحمد اللَّه في عصر من الأعصار، ولا على أحدٍ من الناس، ومن قصَّر فمن (٥) نفسه أُتِيَ؛ لأنَّ (١) مادة

فافهم هذا. فإنَّه وإن قلَّت عبارته فقد جلَّت إشارته؛ وما أتعب/ السلف الصالح نفوسهم في جمع (٧) العلوم، وتأليف شتاتها، وتصنيف فنونها: إلَّا لاستكشاف الحقائق، وليدركها مرتادها(^) بذوقه، لا للحكم بالامتناع والتعذُّر والاستحالة، ولا شُدَىً وضياعًا وبطالة.

ذلك من وجدان الأدلة، والقوة العاقلة غير مفقودة.

والإحاطة بالأدلة لسنا، ولا من يؤمن باللَّه واليوم الآخر، وعقل حقيقة الحال يدَّعيها، ولا يصدِّقها (٩) لأحدِ (١٠)، كما هي أماني من خفي عليهم الأمر في مَنْ غلوا فيه من أئمتهم.

وكيف يصح مع هذه الأمنية: أن يكون للإمام في مسألةٍ قولان وزيادة، جديدٌ

⁽١) في (م): (مفقود) وهو خطأ.

⁽٢) في (ح): «بلا يقضة» بقلب الظاء ضادًا.

⁽٣) في (م): «واعترف بالمقصود» وهو خطأ.

⁽٤) يعني الاجتهاد.

⁽٥) في (هـ): «في» وهو خطأ.

⁽٦) في (ح): «لا» وهو خطأ.

⁽٧) في (ح) و(هـ): (في جميع).

⁽٨) في (ح): «مرتاد» وهو خطأ.

⁽٩) في (ح): «يدعيها ويصدقها». وفي (هـ): «ندعيها ولا نصدِّقها».

⁽١٠) في (ح): «لأحذ» وهو تصحيف.

وقديم (١)، وروايات في المسألة الواحدة كلَّ فردة (٢) تباين الأخرى، وإجابة : بولا أدري»، وهو في كلِّ ذلك مجتهد، ملازم هذا الوصف؟ لأنَّه حينئذ إمَّا قاصر الاطلاع، أو (٦) عاجز عن الجمع (٤) والتفريق (٥) والترتيب (٦)؛ والثلاثة خاصَّة (٧) الاجتهاد المُدَّعَى لهم (٨). والتوقُف لفك التَّعارض، أو استدعاء (٩) زمن للنظر في ذلك، كمن يجهل فيستعلِم سواء، أو بل هو عَيْنُهُ (١٠).

(۲) في (ح): «فرد» وهو خطأ.
 (۳) في (ح): «وإمَّا».

- (٤) الجمع في اللغة هو تأليف المتفرّق وضمُّ بعضه إلى بعض. انظر: لسان العرب (٣٥٨/٢). وأما في الاصطلاح فهو: إعمال الدليلين المتعارضين بحمل كل منهما على وجه. انظر: الموسوعة الفقهية (٢٢/٠٠٠).
- (٥) التفريق في اللغة فصل أبعاض الشيء، ومنه التفريق بين الحق والباطل. انظر: المصباح المنير ص/٩٧. ولعلَّ المقصود هنا الترجيح بين الأدلة؛ إذ فيه معنى التفريق الذي هو الفصل والإبانة.

(٦) الترتيب في اللغة جعل الشيء في مرتبة واحدة.

وفي الاصطلاح هو جعل الشيء بحيث يطلق عليه اسم الواحد، ويكون لبعضها نسبةً إلى البعض بالتقديم والتأخير. انظر: معجم الألفاظ والمصطلحات الفقهية للدكتور محمود عبدالرحمن عبدالمنعم (٢/٣٥١).

ولعل المقصود هنا معرفة الناسخ من المنسوخ؛ إذ فيه معنى الترتيب بين الأدلة بمعرفة المتقدِّم من المتأخر منها. والله تعالى أعلم.

(٧) في (ح): «خاضة» وهو تحريف. (A) المقصود بالثلاثة هنا: الجمع والتفريق والترتيب.

(٩) في (ح): «واستدعاء» بدل «أو استدعاء».

(١٠) ما سبق من كلام للمؤلف هو في الأصل اعتراضٌ على جوابٍ عن اعتراضٍ سابقٍ. فالاعتراض الأول هو للمثبتين لتجزئ الاجتهاد، حيث قالوا: لو قلنا بعدم تجزئ الاجتهاد =

⁽۱) الجديد والقديم: هما كتابان جليلان للإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ. فالقديم هو كتابه المعروف بـ الحجة الذي ألَّفه في العراق، وأمَّا الجديد فهو كتابه الذي ألَّفه بمصر على مذهب أهل الحجاز مالك وأصحابه، وذلك بعد رجوعه من العراق. انظر: مناقب الشافعي للبيهقي (۲۳۸/۱)، والمجموع للنووي (۱۸/۱-۱۰۹۱)، ومجموع الفتاوى (۲۳۱/۲۰). ولمعرفة أسباب رجوعه عن مذهبه القديم راجع في ذلك: المعتمد من قديم قول الشافعي على الجديد تأليف الدكتور محمد بن رديد المسعودي ص/۲۳۸ نشر دار عالم الكتب ـ الرياض، الطبعة الأولى عام (۱٤۱۷ هـ).

وعلى التحقيق: فقصور (١) الاطِّلاع، أو عجزٌ ما عمَّا ذُكِرَ، أو التوقُّف لا يُحْرِج المجتهد (٢) عن هذا الوصف على المعنى الصحيح، الذي بسطناه، لا على تأصيلهم: فعاكر ولا يستطيعون دفعه (٣).

وشأن المرء: أن يعلم بعد أن يجهل، ويذكر بعد أن يذهل، ولا يصح أن يكون كلُّ توقُّفٍ (٤) من المجتهد هو بسبب (٥) التعارض.

اجتهاد السلف علم غير محيط

وبجميع ما مرَّ يتبينَّ لك: أنَّ اجتهاد السلف: علمٌ غير محيطٍ، على تفاوتهم بين سابقٍ ولاحقٍ، ومستكثرٍ ودونه؛ وهذه طريقة لم تُغيِ المتأخرين، بل هي لديهم زاكية نامية.

ولا يكاد ينتهي العجب مَّن (٦) ادَّعي للسلف إحاطة بالمدارك، واستجماعًا

لوجب أن يعلم المجتهد جميع الأحكام، وهو باطل قطعًا، فإنَّ مالكًا ـ رحمه اللَّه ـ مع رسوخ
 قدمه وعلو شأنه في الاجتهاد لم يعلم جميع الأحكام؛ فقد سئل ـ رحمه اللَّه ـ عن ست وأربعين مسألةٍ، فأجاب في أربعين منها بـ (لا أدري).

فأجاب النافون للتجزئ: إنَّما لم يجب عن تلك المسائل إمَّا لتعارض الأدلة عنده ـ لا لعدم تمهره في جميع العلوم، أولعجزه عن المبالغة في استفراغ الوسع في الحال بسبب مانع لتشوش خاطره أو نحوه، ولكن كان متمكّنًا من استخراج الحكم لو استدعى زمنًا للنظر.

فأورد المثبتون للتجزئ ما ذكره المؤلف من أنَّ التوقف لفك التعارض أو استدعاء زمن للنظر هو في معنى من يجهل فيستعلم سواء بسواء.

انظر هذه الاعتراضات والجواب عليها في بيان المختصر (٢٩٢.٢٩٠/٣)، والمنتهى لابن المحاجب مع شرحه للتفتازاني (٢٩٠/٢)، وإرشاد الفحول (٣١١/٢).

وهذه الاعتراضات في العادة يذكرها الأصوليون في مسألة تجزئ الاجتهاد كما مرَّت آنفًا، ولكن المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ أجراها على من اشترط في المجتهد الإحاطة بجميع الأدلة؛ وذلك لما بين المسألتين من التلازم كما لا يخفى؛ إذ يلزم من اشتراط الإحاطة بجميع الأدلة في المجتهد القول بعدم تجزء الاجتهاد.

(۱) في (ح): «قصور». (۲) في (ح): «الاجتهاد» وهو خطأ.

(٣) وذلك لأنَّ عدم الإحاطة بجميع الأدلة وصفٌ ملازمٌ لهؤلاء الأئمة الأربعة، ومع ذلك فنحن وهؤلاء المقلدة متفقون على أنَّهم مجتهدون، وإلا لبطل تقليدهم لهؤلاء الأئمة.

(٤) في (م): (يوفق) وهو تصحيف. (٥) في (ح): (سبب) وهو خطأ.

(٦) في (ح): «مما» وهو خطأ.

۲٥ دعوى أن السلف قد السلف أحاطوا بجميع وجواب المؤلف عن ذلك

للفذّ (١) والمشارك، ووقوفًا على خواص الشريعة وأسرارها، حتى كأنّها وأشخاص جزئياتها رأي عين، مُوْصِلًا ذلك الوقوف إلى درية أفراد الأحكام، بحيث يتصرّف فيها تصرّف الخبير، ويسومها (٢) أنواع التقسيم والتدبير. [فيكون] كمن أحاط بقاعدة قضى له البرهان: أنَّ كلَّما صَدَقَتْ فيه جرى حُكْمُها بلا تخصيص، ولا اختلاف ولا تأخّر، وأنَّه إن جاء ما يقتضي شيئًا من ذلك فذلك البرهان قاهره، وغالبٌ عليه، بمنزلة قطعية (٤) عموم: ﴿أَنَّ اللّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (١).

وحاصله: علمٌ صحيحٌ بعين حكم الشيء، فجعله فيه، بحيث لا يصح لذلك الشيء أو فيه إلّا ذلك الحكم، ولا يسوغ ($^{(V)}$ لغير هذا الحكم أن يحلَّ محلَّه، وينزَّل في ذلك الشيء، بل دراية محققة بالأحكام ومنازلها، من غير أن ينزَّل ($^{(A)}$ الحكم بغير منزله، ولا المنزَّل بغير حكمه، ولا ينفك عن أيّهما صاحبه الذي لا يليق به سواه ولا يصلح أن ينفرد ($^{(P)}$ عنه، اللهمَّ إلَّا ما ماثله في اقتضائه، وامتناع ما سواه.

وعلَّة ذلك كلِّه: العثور على خاصَّة كلِّ شيءٍ، المقتضية لحكمه المعينَّ (١٠٠)، الملازمة له، حتى لو فُكَّتْ عنه إلى غيره، أو صُرِفَ عنها (١١) بسواه: كان غلطًا

⁽١) في (ح) والأصل و(م): «للفد» وهو تصحيف، والتصويب من (هـ).

⁽٢) في (هـ): «وتسومها» وهو خطأ.

وفي (ح): «ونسومها» وهو خطأ أيضًا.

ويسومها هنا: بمعنى يتكلِّفها. انظر: لسان العرب (٤٤٠/٦) مادة (سوم).

⁽٣) كلمة [فيكون] سقطت من (ح).

⁽٤) في (ح): «قطعته» وهو خطأ.

وفي (هـ): «قطيعة» وهو خطأ.

⁽٥) سورة العنكبوت، آية رقم (٦٢). (٦) سورة آل عمران، الآية رقم (٢٩).

⁽V) في (ح): «ولا بسوغ» هو تصحيف

 ⁽٨) غير منقوطة في الأصل وفي (ح) و(هـ): «يبدل» وهو خطأ، وفي (م): «يبذل» وهو خطأ
أيضًا، وما أثبته هو الصواب.

⁽٩) في (هـ): «يتفرَّد». (١٠) في (م): «المتعينُّ».

⁽۱۱) في (م): «عنه».

ووهمًا، أو شططًا خالصًا وظلمًا، يتعالى عنه الأعلام المتبوعون لكمالهم عملًا وعلمًا.

فهذا، ياذوي البصائر، ما زعمه من غلا من مقلِّدي الأئمة، ووجدناه في كلام بعض متأخري (١) الأتباع (٢)، زاعمًا أنَّ ذاك (٣) الحُحَالَ: وجه لزوم تقليد من بعدهم إيَّاهم، وأنَّ مَنْ قَبْل مثل الشافعي ومالك ـ مثلًا ـ من المجتهدين كانوا كذلك، وإنَّما لم يكن لهم من الأتباع من يحرِّر مذاهبهم، كما للأربعة رضي الله عنهم، حتى قال: وتلك طريقة أعيت المتأخرين فقلدوهم (٤)، واتجَّه عليهم ذلك لما ذكر.

فهذا لعمر الله، من أغرب ما وقفنا عليه، وقد أحكم إبليس ـ دفع الله شرّه ـ مكيدته للمقلِّدة (٥) بذلك، حتى ينال منهم بغيته من تسديد آذانهم، وتخميد (٢) أذهانهم، [وقد](٧) فعلوا ذلك جهرًا، واتخذوه محمدةً وفخرًا.

ولو جوَّزوا في متبوعيهم ما هو الواقع المعلوم بالوجدان والحسِّ (^) لأغنونا عن مدافعتهم فيما أتوًا من الحُال، [ولكان باب البحث والانتقاد والاختيار مفتوحًا غير منغلق بحال] (٩)، ولكان يظهر لهم مافي مذهب متبوعهم من الضعف في كثير من الحَال، وفساد جمهور من الأقوال في المذاهب والانتحال.

ولا ضير في تنزيل (۱۰) هذه المقالة منزلة ما(۱۱) يجاب عنه فنقول:

قد أعرب(١٢) الأئمة والعلماء، وجِلَّة الأذكياء الفهماء عن أنفسهم: بـ الا

⁽١) في (ح): «المتأخري».

⁽٢) انظر على سبيل المثال تحفة المحتاج بشرح المنهاج للهيتمي (٥/٥).

⁽٣) في (م): «ذلك». (٤) انظر: المصدر السابق (٨/ ٣١٥).

⁽٥) في (ح) و(هـ): «للمقلد». (٦) في (هـ): «تجميد».

⁽٧) كلمة [وقد] مطموسة في (ح).

⁽٨) أي من جواز الوهم والخطأ أو الجهل ـ أحيانًا ـ في حق الإمام المتَّبع.

⁽٩) ما بين المعقوفتين غير موجود في (هـ). (١٠) في (ح): التنزل».

⁽۱۱) في (هـ): (من).

⁽١٢) في الأصل و(ح): «أغرب» وهو خطأ. والصواب ما أثبته من (م) و(هـ).

أدري» فيما يتعسَّر حصره من المسائل أو يتعذَّر، واختلفت مذاهبهم في جماهير الأبواب والأحكام، ومفردات المسائل، بحيث إنَّ تحقق الاتفاق في غير الضروريات في مقام المنع جزمًا، وإمكانه لاحق به (۱)، أو لا(۲) يغني، إن سلم. وأنت خبير إن شاء اللَّه تعالى .: أنَّ المواضع التي ادَّعي فيها الإجماع - على ما في ذلك، كما عرَّفناك - نزرةً (۱) في حكم (١) العدم، بالنسبة إلى ما اختلف فيه (٥)، بل مذهب الفرد منهم: يختلف ويتغاير في المسألة الواحدة، ويضطَّرب في قضية فردة.

فهل هذا شأن (٦) من وقف على تلك الأسرار ذلك الوقوف المسمَّى المشروح آنقًا (٧)؟ هذا الاختلاف/ في نفس الحكم، دع ما عنه الحكم من المقدِّمات المتشعبة

٧٧

 ⁽١) وقوع الإجماع على غير الضروريات الدينية تقدَّم تقرير الخلاف فيه، وبيان الراجح في
 ذلك. انظر: ص/٣٣٥ ـ ٣٣٦.

⁽٢) في (ح) و(هـ): «أفلا» وهو خطأ.

⁽٣) نزرة أي نادرة قليلة. انظر: لسان العرب (١٠٤/١٤) مادة «نزر».

⁽٤) في (ح): «حلم» وهو تِحريف.

⁽٥) الواقع أنَّ الأمر ليس كما ذكر المؤلف ـ رحمه اللَّه ـ بل مسائل الإجماع أكثر بكثير من مسائل الاختلاف. يقول أبو إسحاق الاسفراييني ـ رحمه اللَّه ـ: (نحن نعلم أنَّ مسائل الإجماع أكثر من عشرين ألف مسألة، ولهذا يُردُّ قول الملحدة: إنَّ هذا الدين كثير الاختلاف ولو كان حقًا لما اختلفوا. فنقول: أخطأت الملحدة، بل مسائل الإجماع أكثر من عشرين ألف مسألة. ثمَّ لها من الفروع التي يقع الاتفاق منها وعليها، وهي صادرة عن مسائل الإجماع التي هي أصول أكثر من مائة ألف مسألة، يقى قدر ألف مسألة هي من مسائل الاجتهاد، والخلاف في بعضها يحكم بخطأ المخالف على القطع وبفسقه، وفي بعضها ينقض حكمه، وفي بعضها يتسامح، ولا يبلغ ما بقي من المسائل التي تُبقِي على الشبهة إلى مائتي مسألة). انتهى كلامه [نقلًا عن البحر المحيط للزركشي التي تُبقِي على الشبهة إلى مائتي مسألة). انتهى كلامه [نقلًا عن البحر المحيط للزركشي

ويؤكد ذلك شيخ الإسلام فيقول: «وإن ما أجمع عليه المسلمون من دينهم الذي يحتاجون إليه أضعاف ما تنازعوا فيه. [مجموع الفتاوى (٣٥٧/٧)].

⁽٦) في (ح) و(هـ): «وما هذا شأن»

⁽۷) انظر ص/۳۷۷ ـ ۳۸۰.

الاختلاف، الجمَّة الانتشار، وكذلك لا نزال (١) نحن وغيرنا يسمع (٢) في الكتب البسيطة، والحوافل الجامعة، وبعض مَّا (٣) سواها أيضًا، ما مثاله: وذهب قومٌ من السلف إلى كذا، ولعلَّه لم يبلغهم الخبر فيه.

وكذلك اشتهر إنكار كثيرٍ من السلف على من قال: بثبوت الفراش بين مشرقي ومغربية (٤) لم يجتمعا قطُّ (٥)، ونفوذ (٦) حكم الحاكم ظاهرًا وباطنًا، ولو عن شهادة يعلم (٧) المدعي كذبها (٨)، حتى قال بعض فقهاء الشافعية: في هذا

واستدلَّ ـ رحمه اللَّه تعالى ـ بعموم قوله ﷺ: «الولد لصاحب الفراش». أخرجه البخاري في صحيحه (جـ۱۱۸۸) رقم (۱٤٥٧).

انظر: بدائع الصنائع (٣٣١/٢-٣٣٢)، والمبسوط للسرخسي (٦/١٧)، وفتح الباري (٣٦/١٢).

وقد شتّع عليه العلماء بسبب هذا القول. قال النووي ـ رحمه اللّه تعالى ـ: (وهذا قولٌ ضعيف ظاهر الفساد ولا حجة له في إطلاق الحديث لأنّه خرج على الغالب، وهو حصول الإمكان عند العقد). اهـ [شرح صحيح مسلم للنووي جـ ١/٠٨٠)].

- (٦) في الأصل و(م): (نفود) وهو تصحيف، والتصويب من (ح) و(هـ).
 - (٧) في الأصل: «بعلم» وهو تصحيف والتصويب من بقية النسخ.
- (٨) القَائل بهذا القول هو أيضًا الإمام أبو حنيفة ـ رحمه اللَّه تعالى ـ، فقد ذهب إلى أنَّ القضاء بشهادة الزور ينفذ ظاهرًا وباطنًا في الفروج دون الأموال، فلو ادَّعى رجلٌ على امرأة أنَّه تزوجها فأنكرت فأقام على ذلك شاهدي زورٍ فقضى القاضي بالنكاح بينهما وهما يعلمان لا نكاح بينهما حلَّ للرجل وطؤها ويحلُّ لها التمكين.

انظر: بدائع الصنائع (١٥/٧)، وحاشية ابن عابدين على الدر المختار (١٥/٥-٤٠٦.٤)، ومغيث الخلق في ترجيح المذهب الحق للجويني ص/٧٤-٧٥.

⁽١) في (م): الا نزل».

⁽٢) في (ح) و(ه): «نسمع».

⁽٣) في (هـ): «ما».

⁽٤) أي بين زوج مشرقي وزوجةٍ مغربية كما بينٌ في المطبوعة.

⁽٥) القائل بثبوتُ الفراشُ بين زوج مشرقي وزوجة مغربية لم يجتمعا قطُّ هو الإمام أبو حنيفة ـ رحمه اللَّه تعالى ـ؛ فقد ذهب ـ رحمه اللَّه ـ إلى أنَّ الزوجة تصير فراشًا ويلحق الزوج الولد بمجرَّد العقد، ولا يشترط الإمكان زمانًا أو مكانًا خلافًا للجمهور؛ حيث يشترطون إمكان الوطء زمانًا ومكانًا.

الموضع: هذا قول يقشعر منه الجلد^(١)،ولم يرَ أنَّ إنكاره هذا تشنيعٌ على القائل. فافهم.

وأناأقول: عفااللَّه عمَّن (٢) قاله. فلو (٣) كان ذلك العثور على تلك الخواص بذلك المعنى [المذكور] (٤) ، الذي ادَّعاه الغافلون حقًّا، لَمَا كان لِ (لا أدري) ، وللاختلاف ولِتَرَجِي عدم بلوغ الخبر، وللإنكار على أحدٍ من المجتهدين: وجه ولا وجود.

ولو تتبعنا مظاهر فساد هذه الزلة أفضى إلى استغراق، والإشارة كافيةً؛ والسكران لا يصغى إلى موعظة، ولا يرتدع بزاجرة موقظةٍ.

واعلم: أنَّ^(٥) القول بتعذُّر الاجتهاد، وامتناع أخذ الحكم ـ أي القضية أو

مفاسد القول بتعذر الاجتهاد

= وهذا القول خلاف ما عليه كافة علماء الإسلام وفقهاء الأمصار من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من أنَّ حكم الحاكم لا يغير الباطن ولا يحل حرامًا لقوله على: «إنَّمَا أنا بشر وإنَّه يأتيني الخصم فلعلَّ بعضكم أن يكون أبلغ من بعض، فأحسب أنَّه صادق فأقضي له بذلك، فمن قضيت له بحق مسلم فإنَّمًا هي قطعة من نار فليأخذها أو ليتركهاه. خرَّجه البخاري في كتاب الأحكام، باب: من قضي له بحق أخيه فلا يأخذه فإنَّ قضاء الحاكم لا يحل حرامًا ولا يحرِّم حلالًا (جـ١٤٧/٨) حديث رقم (١٨١٧)، ومسلم في كتاب الأقضية (٣١/٣١) رقم (١٧١٣). وانظر: الاستذكار (١٧/٢٢)، والمحلى (١٨١٨)، والمغني لابن قدامة (١٨٧/٣)، وإكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (٥/٥٠)، والمفهم (٥/٥٠)، وشرح صحيح مسلم للنووي (جـ٢ ٢٣٣/١)، وفتع الباري (١٨٧/١).

وقد شنّع العلماء على الإمام أبي حنيفة . رحمه الله . بسب هذا القول. قال القرطبي في «المفهم» (١٥٨/٥): «وقد شنّع عليه بإعراضه عن هذا الحديث الصحيح الصريح، وبأنّه صان الأموال، ولم ير استباحتها بالأحكام الفاسدة في الباطن، ولم يصن الفروج عن ذلك. والفروج أحق أن يحتاط لها وتصان». انتهى، وانظر: المحلى لابن حزم (١٦/٨).

وقال النووي في «شرح صحيح مسلم» (جـ٣٣/١٢): «وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: يحلُّ حكم الحاكم الفروج دون الأموال، فقال: يحل نكاح المذكورة وهذا مخالف لهذا الحديث الصحيح ـ يعني المتقدم ـ ولإجماع من قبله، ومخالف لقاعدة وافق هو وغيره عليها، وهي: أنَّ الأبضاع أولى بالاحتياط من الأموال والله أعلم». اهـ

(٤) كلمة [المذكور] في (ح) مطموسة.

- (١) لم أقف على قائل هذه المقالة.
 - (٢) في (ح): وعمًّا قاله.
 - (٣) في (ح) و(هـ): «ولو».
 - (٥) في (هـ): ﴿بأنُّ ﴾.

محمولها الثابت شرعًا من دليله، كما يأتي بيانه إن شاء اللَّه تعالى، وكما لعلَّه قد مرَّ: يقتضي اقتضاءً بيِّنًا من خراب الأديان. ما بعضه مغني عمَّا سواه، ويولِّد من المفاسد ما يفوت الحصر، ويوهي قواه (۱) ولو لم يكن في ذلك إلَّا تعطيل علم الكتاب والسنَّة بمرة، والانفلات من الاعتصام بذلك المنار؛ لأنَّك إذا أخذت في الاحتجاج على خصمك بقول (۲): قال الله، قال رسوله، قال: مالك وقرع باب مرتج (۳) هل معلى على فال الشافعي، قال مالك (١) أما علمت: أنَّه حرامٌ عليك أن تستند في شيء ممَّا ذكرتَ إلى نفسك ومباشرتك ؟

وهذا أمرٌ استقرَّ عليه أمر هذه المقلِّدة تصريحًا وعملًا.

وذهب بهذا الاعتبار جميع منافع هذين العَلَمَيْ (٢)، ككونهما بيانًا وشفاءً، ونورًا وهدئ، ومرجعًا عند النزاع، وحكمًا عند الاختلاف، وعصمةً من الشرور والمحاذير للناس أجمعين، حتى تأتى الساعة.

(۱) في (م) «قراه» وهو تحريف.

ومن شُعَبِ الإيمانِ حُبُّ ابن شافع وفرضٌ أكيدٌ حبُه لا تطرُّعِ أنا شافعيّ ما حييتُ وإن متُ فوصيتي للناسِ أنْ يتشفَّعُوا نقلًا عن مصورة نشر الصحيفة فيما قيل في الجرح والتعديل في أبي حنيفة للوادعي ـ رحمه الله ـ ص/٥١.

⁽٢) في (هـ): «تقول» وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (ح) و(م) أولى.

⁽٣) مرتج: أي مضطرب. لسان العرب (١٤١/٥) مادة «رجج».

⁽٤) يقول الشيخ مقبل بن هادي الوادعي ـ رحمه الله تعالى ـ: (فالتقليد الذي هو اتباع من ليس قوله حجة جعل حاجزًا بين كثير من المسلمين وكتاب ربِّهم وسنَّة نبيِّهم، حتى أصبح كثيرً منهم لا يعرف إلا قول فلان ويتعصَّب له أعظم مًّا يتعصَّب للكتاب والسنَّة حتى قال قائلهم:

⁽٥) في (ح): «تسند» وهو خطأ.

⁽٦) يقول الشوكاني: (فإنَّ هذه المقالة ـ أعني انسداد باب الاجتهاد ـ لو لم يحدث من مفاسد التقليد إلا هي، لكان فيها كفاية ونهاية، فإنها حادثة رفعت الشريعة بأسرها، واستازمت نسخ كلام الله ورسوله وتقديمها على غيرهما بهما). اهر [القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد ص/٥٠].

ولا نعلم في الإسلام ما يضاهي (١) هذه الزلة؛ إذ الناس الآن متروكون سدى، إلَّا ما سطَّره أوائلُهم، ولا يوجد ما يقضي لمحقِّهم على مبطلهم، ولا من يفصل بينهم عند الاختلاف والتنازع؛ لأنَّ مادة التمييز والإبانة والإيضاح: هو حكم مَنْ لا رادً لما قضى، (وقد تعذَّر الوصول إليه)(٢).

ولمَّا كان هذا الفصل قد طال، مع كونه بقي (٣) منه زيادة بيان وإكمال أودعنا ذلك فصلًا آخر فقلنا:

فصلٌ

الفصل الخامس في استكمال مباحث الاجتهاد والتقليد

ومن ذلك ـ وهو متصل بالفصل قبله ـ ما قاله بعض هؤلاء الذين نحن بصدد إظهار ما في كلامهم (٤) لمن خفي عليه.

ولفظه: ولا يدَّعي الاجتهادَ في زمننا هذا إلَّا من جهل شروطَ الاجتهاد، وعرِي عن علم أصول الفقه (°).

إذا علمتَ هذا فيحرم على ذلك دعوى الاجتهاد، وأخذ الحكم بالدليل وإن طابق الواقع لقصور نظره، أخذًا من قوله تعالى ـ خطابًا لمن لم يبلغ رتبة الاجتهاد ـ

⁽١) في (م): (يظاهي) بقلب الضاد ظاء.

⁽٢) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق، وهو سقط في (ح) و(هـ).

ولمعرفة مفاسد القول بتعذر الاجتهاد راجع قسم الدراسة ص/١١٣ ـ ١١٨.

⁽٣) في (ح): «مع كونه قد بقي».

⁽٤) أي من الباطل كما هو مبيِّن في المطبوعة بزيادة: (من الباطل؛ بعدها.

⁽٥) بل الزاعم أن الاجتهاد قد انقطع هو العاري عن علم أصول الفقه؛ إذ ثمرة تعلم علم أصول الفقه وفائدته هي القدرة على الاجتهاد وأخذ الأحكام من أدلتها.

يقول الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ: «يا مقلّد ويا من زاعم أن الاجتهاد قد انقطع لا حاجة لك في الاشتغال بأصول الفقه، ولا فائدة في أصول الفقه إلا لمن يصير مجتهدًا به. فإذا عرفه ولم يفك تقييدًا فإنه لم يصنع شيئًا بل أتعب نفسه وركب على نفسه الحجة في مسائل، وإن كان يقرؤه لتحصيل الوظائف وليتعال فهذا من الوبال). اهد [نقلًا عن كتاب الرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطى ص/١٥٣].

﴿ فَسَنَالُوَا أَهَلَ ٱلذِكْرِ ﴾ وهم المجتهدون ﴿ إِن كُنْتُمْ لَا تَعْاَمُونَ ﴾ (١) أخذَ الحكم من دليله، لعدم التأهُّل لذلك، كما يحرم على من بلغ رتبة الاجتهاد، وقامت/ به شروطه (٢): التقليد، بل يجب عليه الاجتهاد، وأخذُ الحكم من دليل (٣)، وإن لم يطابق الواقع؛ لكمال نظره، عملًا بقوله تعالى: ﴿ فَاعْتَبِرُوا يَتَأْوُلِي ٱلأَبْصَنِ ﴾ (٤)؛ والاعتبار: قياس الشيء على الشيء في حكمه، لاشتراكهما في علّة ذلك الحكم (٥)، انتهى بلفظه.

وهو خلف متعين، وتناقض غريب بين، بَيْنَا(١) المذكور بصدد منع أخذ الحكم من دليله، على جميع من في هذه العصور، بل وقبلها، وإذا(٧) قد استثنى نفسه من هذا العموم، فقال: أخذًا(٨) من قوله تعالى، عملًا بقوله تعالى.

فلا يُدرى (٩) ما الذي أوصله (١٠) إلى أخذ هذه الأحكام من هذه الأدلة، التي أسمعنا (١١) لها دلالةً من عنده، ومعنى من لدنه أو مثله؟ وتحكَّم على [الله] (١٢)،

⁽١) سورة الأنبياء، الآية رقم (٧).

⁽٢) في الأصل و(ح) و(هـ): «شروط» وهو خطأ والصواب ما أثبته من (م).

 ⁽٣) كذا في جميع النسخ الخطية، ولعل الصواب «من دليله».

⁽٤) سورة الحشر، آية رقم (٢).

⁽٥) ما ذكره المؤلف في معنى الاعتبار هو حدُّ القياس عند بعض الأصوليين. انظر: البحر المحيط للزركشي (٣٣/٥).

وأما الاعتبار في اللغة فهو التدبُّر والنظر. انظر: تاج العروس (١١/١٢) باب الراء، فصل العين.

⁽٦) أي بينما كما في القاموس (٢٩١/٤) باب النون ـ فصل الباء.

⁽٧) في (هـ): ﴿وَإِذَّا ۗ وَهُو خَطًّا.

⁽٨) في (ح): «أخذ» وهو خطأ.

⁽٩) في (م): «فلا ندري».

⁽١٠) في (م): «أصله» وهو خطأ.

⁽۱۱) في (ح): «سمعنا».

⁽١٢) لفظ الجلالة مطموس في الأصل.

وقالَ عليه (¹). ولن (^{٣)} يقدم على هذا بهذه الصِّفة إلَّا من (جهل أو)^(٣) لا يبالي بالرجوع على الأعقاب (٤)، ولا يؤمن بيوم الحساب.

فيقال له: أولًا: هل عرفت شروط الاجتهاد، وعلم أصول الفقه، مع معرفتك بالشرط وشرطيته، حتى تمانع دعواه عن (٥) بصيرة، وتدافعه عن (٦) علم بها؟ وعلم آخر (٧) شهد لك: أنَّ المدَّعِي ما له فيها سارحة ولا رائحة (٨)؛ (لقولك الغريب: لقصور نظره) (٩)؟ فلا بأس، ولكن ما الذي خصَّك بدر كها؟ وما يمنعك أنت ـ والحالة هذه ـ من الاجتهاد؟ وقد تسنَّمتَ ذروته بإدراك شروطه؟.

هذا إن كنت باشرت تفصيل تلك الشروط ومعرفتها بالذوق، وإن كان قيل لك: شروط الاجتهاد كذا. فحسبتها لا تنال من دون أن تعرفها، ولا عرفت بالبرهان الصحيح شرطيتها، فابعد لك (۱۰) عن الكلام فيها، والبحث مع منتحليها؛ لأنّك جاهلٌ خالص، كذبت بما لم تحط به علمًا، كمن سمع من ينشد شعرًا، أو يروي حديثًا، أو يتلوً/ [قرآنًا (۱۰)، فبادر إلى التكذيب، وهو لا يدري

۰۸۰ [بدایة الخرم]

⁽١) أي بلا علم كما هو مبينٌ في المطبوعة بزيادة: «بلا علم» بعدها.

⁽٢) في (ح) و(هـ): «وكيف» بدل «ولن» وهو خطأ.

⁽٣) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م) وليست في (ح) و(هـ).

⁽٤) الأعقاب: واحدها عقب وهو مؤخرة القدم. انظر: لسان العرب (٩/٩) مادة (عقب».

⁽٥) في (ح) و(م): (على)، (٦) في (ح): (على)،

⁽٧) أي وهل عندك علم آخر.

⁽٨) «ما له فيها سارحة ولا رائحة» مثل عربي مشهور. ومعناه: ما له شيء يسرح أو يروح. انظر: مجمع الأمثال للميداني (٣٠١/٢)، والمستقصى للزمخشري (٣٣١/٢)، ولسان العرب (٢٣٠/٦) مادة «روح».

⁽٩) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م) وليست في (ح) و(هـ).

⁽١٠) أي فبعدًا لك كما هو مبيَّن في المطبوعة بالإبدال.

⁽١١) من قوله: «قرآنًا» يبدأ الخرم الواقع بالأصل، والذي هو بمقدار ستة عشرة لوحة، وقد جعلت النسخة (م) أصلًا عنه.

الشعر، ولا القرآن، ولا الحديث، فمانع المنشِد والرَّاوِي والتَّالي: أنَّ ما أملاه شيءٌ من الثلاثة (١)، وكذَّب وهو لا يعلم شيئًا من ذلك.

4/٤٧م

فهذا لا يختلف العقلاء في / ضلاله وغيّه (٢)؛ وما يعحز أحدّ (٣) من الناس عن تكذيب أحدٍ؛ حيث لا تعويل على حجَّةٍ، ولا مستند.

هذه الرافضة (٤) والخارجية (٥) ـ وغيرهم ـ تكاذب أهل السنَّة (١) في هذه

- (١) أي ليس شيئًا من الثلاثة كما هو مبينٌ في المطبوعة بزيادة «ليس» بعد كلمة «ما أملاه».
 - (٢) لأنَّه مكابر في المحسوسات، ومغالط في المعلومات.
 - (٣) في (ح) و(هـ): «أحدًا» وهو خطأ.
- (٤) الرافضة: مأخوذة من الرفض، وهو في اللغة الترك. والروافض كل جند تركوا قائدهم. انظر: القاموس المحيط (٤٨٨/٢ عـ ٤٨٨) مادة «رفض».
- وأمًّا في الاصطلاح فهي تلك الفرقة الغالية من الشيعة الذين رفضوا إمامة الشيخين أبي بكر وعمر رضي اللَّه عنهما ـ وزعموا أنَّ الخلافة محصورةٌ في علي ﷺ وذريته من بعده، وأنَّها لا تخرج عنهم إلَّا بظلم من غيرهم؛ ولذا فقد كفَّروا وسبُّوا كثيرًا من الصحابة رضوان اللَّه تعالى عليهم، وزعموا أنَّهم ارتدوا.
- قال الإمام أحمد: «والرافضة هم الذين يتبرؤون من أصحاب رسول الله على ويسبونهم وينتقصونهم، ويكفرون الأئمة الأربعة: أبابكر وعمر وعثمان وعليًا. وليست الرافضة من الإسلام في شيء اه [طبقات الحنابلة (٣٣/١]. وانظر لما قبله: مقالات الإسلاميين (٨٨/١)، والملل والنحل للشهرستاني (جـ ١٤٤/١) وما بعدها.
- (٥) الخارجية: اسم يطلق على الخوارج؛ وهم في الأصل تلك الفرقة الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه في يوم صفين لتحكيمه الحكمين أبا موسى الأشعري وعمرو بن العاص رضي الله عنهما. ثمّ أصبح لفظ الخوارج يطلق على كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه في كل زمان، أو اعتقد فكرهم. وهم طوائف متعددة، يجمعهم الخروج على أئمة الجور، والقول بتكفير مرتكب الكبيرة وتخليده في النار عدا النجدات فإنهم لا يكفرون مرتكب الكبيرة.
- انظر: الملل والنحل (جـ١٠٥/١)، والفرق بين الفرق للبغدادي ص/٧٣، ومقالات الإسلاميين (١٦٧/١-١٦٨).
- (٦) أهل السنَّة: مصطلح يطلق ويراد به أحد معنيين: الأول، معنىً عام ويدخل فيه جميع الطوائف المنتسبة إلى الإسلام عدا الرافضة. فيقال سني على كل من أثبت خلافة الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم أجمعين. والثاني: معنىً أخص وأضيق من المعنى العام؛ فإذا أطلق أريد به أهل السنَّة المحضة الخالصة من البدع، ويخرج به سائر أهل الأهواء =

الإضافة، اللهمَّ إلَّا على معنىً غير مرادٍ لأهلها؛ فما هو جوابهم عليهم، فهو جوابنا على هذه الطرق(١).

ثمَّ يقال: من أين لك أنَّ (٢) ما ذكرت، حجة لك على ما تريد؟.

فإن طمعت في البيان، وحكمت بأنَّه داخل تحت الإمكان [فغلط] (٣) ظاهر، يعلمه من تصفَّح الآية ومعناها بصدق النظر، وليس ذا محلَ ذكره، ومجرَّد التيقُظ هنا، ومراعاة تدبُّر مَّا كاف. فبالحرا^(٤) من يقول بشيء محتمل فضلًا عن أن يكون على الوضوح يشتمل (٥)؛ ونحن لا نعني بإمكان الاجتهاد إلَّا نحو هذا، وما أخذ الحكم من دليله، ومحط رحال المجتهدين: إلَّا تقرير كون الشيء دليلًا على ما

والبدع كالخوارج والجهمية والمرجئة والرافضة وغيرهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: (فلفظ «أهل السنة» يراد به من أثبت خلافة الثلاثة فيدخل في ذلك ـ أي في لفظ أهل السنة ـ جميع الطوائف إلا الرافضة، وقد يراد به: أهل الحديث والسنة المحضة فلا يدخل فيه إلا من أثبت الصفات لله تعالى، ويقول: القرآن غير مخلوق وأنَّ الله يرى في الآخرة، ويثبت القدر، وغير ذلك من الأمور المعروفة عند أهل الحديث والسنة). اه [منهاج السنة النبوية (١٦٣/٢)]، وانظر: وسطية أهل السنة بين الفرق للدكتور محمد با كريم ص / ٢٥٨٤.

⁽١) في (ه): «الطرف» وهو تصحيف.

يقول الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ: (وأمًّا الرافضة فإنَّهم يسمون أهل السنة:الناصبة، وكذبت الرافضة بل هم أولى بذلك لانتصابهم لأصحاب رسول الله بالله السب والشتم، وقالوا فيهم بغير الحق ونسبوهم إلى غير العدل كفرًا وظلمًا، وجرأة على الله تَجْلَق، واستخفافًا بحق الرسول على وهم أولى بالتعيير والانتقام منهم.

وأما الخوارج: فإنهم يسمون أهل السنَّة والجماعة: مرجئة، وكذبت الخوارج في قولهم، بل هم المرجئة، يزعمون أنَّهم على إيمان وحق دون الناس ومن خالفهم كافر). انتهى [طبقات الحنابلة لأبي يعلى (٣٦/١)].

⁽٢) ما بين الحاصرتين المكررتين زيادة من (ح) و(هـ).

⁽٣) في (ح): (في غلط) وهو خطأ.

⁽٤) في جميع النسخ كتبت «فبالحرى» والمثبت هو الصواب في خطها كما في القاموس المحيط (٤) في جميع النسخ كتبت «فبالحرى» والمثبت انظر المصدر نفسه.

⁽٥) في (ح): «مشتمل».

سواه، ومؤديًا^(۱) لحكمه.

فليس من الغريب أن تزعم أنَّ إقامة البرهان على جميع ما سطَّرته في جوابك أنت وإخوتك ممكنة، بل متحصِّلة، وتدافع خصمك عن (٢) مثل زعمك وأنت لا تشعر؛ لعلَّه أقومُ منك قيلًا، وأهدى منتحيً (٣) وسبيلًا؛ إذ مشى على الجادَّة، وجانب الشقاق والمحادَّة.

وإن قلت: لا أعرف أنَّ ما ذكرت حجَّة لي، إنَّمَا كذلك قرَّروا، فقد (٤) وفيتَ (٥) بذمة أصلك المضلّل، ولكن خفَّ عندك ميزان كتاب الله، وحججه على عباده، وشهدت على نفسك بسَرَفِ في التهوُّر، فأنت الآن متناقض مباهت (٦) لا محالة، وهذا إرخاء عنان (٧) معك، وتنزيل لك منزلة من يعرف (٨) التناقض، واقتحام المهالك، وإلَّا فقد دللَّتنا على حقيقة أمرك. والسلام.

ولقد جرَّ سوء هذه المقالة ـ وهي (٩) القول بتعذَّر الاجتهاد ـ إلى ما أشرنا إليه، من سلب منافع الكتاب (١٠)، وكونه عدةً للدفع والنفع (١١)، ومحلًا للاهتداء،

(١) في (ح) و(هـ): «مؤدبًا» وهو تصحيف.

(۲) في (ح): «على».

(٣) منتحى أي طريقًا. مأخوذ من النحو وهو القصد والطريق. انظر: لسان العرب: (٧٦/١٤) مادة «نحا».

(٤) في (م): «فقه» وهو خطأ، والتصويب من (ح) و(هـ).

(٥) في (ح): «وافيت».

(٦) مباهت: أي مكاذب. انظر: لسان العرب: (١٤/١) مادة «بهت».

(٧) عنان: قال ابن منظور: (يقال: ذلَّ عنان فلان إذا انقاد، وأَرْخِ من عنانه أي ارفعه عنه). [لسان العرب: [(٤٣٩/٩)] مادة «عنن».

والمقصود هنا أي تنزُّلًا معك.

(٨) في (ح): «من لا يعرف» وهو خطأ.

(٩) في (ح): «وهو».

(١٠) انظر: كلام المؤلف في ص/٣٨٣ ـ ٣٨٥، وانظر كذلك: مفاسد القول بتعذر الاجتهاد ص/١١٣ ـ ١١٨٠.

(١١) في (م): «للنقع» وهو تصحيف، والتصويب من (ح) و(هـ).

القول بتعذر الاجتهاد وما ترتب عليه من سلب منافع الكتاب وميزانًا (۱) يعرف به الرشاد والفساد؛ فقد حيل الآن بينه وبين طالب ما فيه من غيوث الرحمة، وصيّب (۲) النعمة، وكذا ما يتصل به من حوافل تفسيره، والكلام على نكت فرائده، وعجائب فوائده، وبيان إشاراته ومقاصده، فكلَّ ذلك (۳) لغوّ محض (۱)؛ إذ ما لا تصل إليه ـ وإن زعمت ذلك قضت عليك الحقيقة بالكذب فوجوده وعدمه سيّان، وهكذا المؤلفات المشتملة على الأخبار النبوية، وعلومها ووسائلها، ككتب الجرح والتعديل، وطبقات الرواة، وشرح أحوالهم، وعلم غريب الكتاب والسنّة [وأحكامهما] (۱)، وكذا المؤلفات في سائر الفنون؛ كالنّحو والتصريف، وأصول الفقه (۲) والمعاني التي يقصد بها: التوصّل (۱) إلى تصحيح المطالب بالذات، مع أنَّ عقلاء الفضلاء لا زالوا على محرّ الأزمان تتجدّد لهم التصانيف، أعلَى بصيرة ذلك، وللتبصير ما هنالك، أم دأبٌ فيما لا سبيل إلى الغاية المقصودة به؟.

فنقول: أيُّها الملاً، وإن كان البشر قد علم ضعفه، ونقصه وجهله، فلقد ساءنا أن بلغتم إلى هذه الغاية، وما زدتم على المضادَّة لله ورسوله، والتلعُّب بدينه وإضاعة مساعي الباحثين والمؤلفين، وأهل التَّصانيف، وذوي العلم والنظر. فما شأن ما صنعوا؟ وهل للدَّأبِ في ذلك الجمع والتأليف، وبيان الصحيح من الفاسد

في (م): «وميزان» وهو خطأ، والتصويب من (ح) و(هـ).

⁽٢) صيِّب هنا: بمعنى خالص. انظر: لسان العرب: (٤٩٩/٧) مادة «صيب».

⁽٣) أي عند المقلَّدين كما هو مبيَّن في المطبوعة بالإبدال.

⁽٤) في (م): «محظ» بقلب الضاد ظاء، والمثبت من (ح) و(هـ).

⁽٥) كُلمة [وأحكامهما] ليست في (ح) و(هـ).

⁽٦) هذه العلوم كالنحو والتصريف وأصول الفقه وغيرها من العلوم المساعدة ثمرتها والغاية من تعلمها هي فهم مراد الله تعالى ومراد رسوله ردلك لأنها تعين على استباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية.

انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٤٩٧/٢٠) و(٢٥٢/٣٢)، وشرح الكوكب المنير (٤٦/١).

⁽٧) في (هـ): «التوصيل».

را المراجع من الخفيف، وبقاء (١) ذلك واستمراره على تعاقب الأحقاب، بل هل لبقاء كتاب الله كثير حاصل؟ إذ مبنى جميع ذلك على فتح باب الاجتهاد، وإنَّ كثيرًا من المطالب، أو كلَّها أو [إلَّا] (٢) النادر (٣) منها: طريق تحصيله البحث والنظر.

فإنَّ قطعيات الجُمَل (٤)، التي هي: كالصَّلاة، والزَّكاة، والحَجِّ، والصوم، والطهارة، والبيع، والحدود، وغيرها: اجتهادية التفاصيل، وكذلك باب الألفاظ وتنقيح دلالاتها، وما أشبه ذلك، والضرورات جملة وتفصيلًا معروفة ممتازة.

ومقتضى ما ذكرتم: أنَّ ركنية (٥) الركوع، والسجود، والقراءة (٢)، وشرطية استمرار (٧) الطهارة، ومقادير الأموال الزكوية نصابًا (٨) ومَخْرَجًا، وغير ذلك: لا يُعْرَف الآن شيءٌ من ذلك بدليله الخاص.

⁽١) في (م): «وبقي» وهو خطأ، والتصويب من (ح) و(هـ).

⁽٢) كلمة [إلا] سقطت من (ح).

⁽٣) في (ح) و(هـ): «التأول» وهو خطأ.

⁽٤) في (م): زيادة كلمة «له» بعد كلمة «الجمل» وهي مقحمة.

⁽٥) الركن: الركن في اللغة هو أحد الجوانب التي يستند إليها الشيء ويقوم بها. [المعجم الوسيط (٣٧٠/١)].

وفي الاصطلاح هو ما يتم به الشيء ويكون داخلًا في ماهيته. انظر: التعريفات للجرجاني ص/١١٢.

⁽٦) في (م): «القرآن» والمثبت من (ح) و(هـ) أولى.

والمقصود بالقراءة هنا: قرآة الفاتحة؛ إذ هي ركن في الصلاة. والدليل على ركنيتها قوله على: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب». خرَّجه البخاري في صحيحه (جـ٧/١٦) حديث رقم (٧٥٦) من حديث عبادة ابن الصامت في انظر: المغني لابن قدامة (٢٤١-١٤٧).

⁽٧) في (م): «واستمراره» وهو خطأ والتصويب من (ح) و(هـ).

⁽٨) النصاب هو القدر من المال الذي تجب ببلوغه الزكاة؛ ففي الذهب أربعين دينارًا، وفي الفضة مائتي درهمًا، وفي الحبوب والثمار خمسة أوسق، وفي الإبل خمس...الخ. انظر: أنيس الفقهاء ص/١٣٢.

فأخبرونا. ما الذي دَأَبَ فيه الناس، وتوجَّهت إليه مساعيهم؟ وأعملوا القوة (١) للتَّبلُّل (٢) بفيضه، واستنشاق نفاح (٣) رَيَّاه (٤)، والتمتُّع بكريم سامي مُحيَّاه (٥)؟.

فإن أمضيتم ما قضى به أصلكم، وقلتم: لا حاصل لكلٌ ذلك، وللاستدلال وإقامة البراهين في مسائل الخلاف. فلا ندري، أنتم (٢) أم أصلكم أعجب في عدم التمييز، وفساد الموجب، وضلال الرأي والمذهب؟.

ولا نرى الوصف بالسفسطة (٧) أو الجنون والبطالة المفرطة: أكثر من هذا. وقد شهدنا عملكم في الإفتاء، والتدريس والعبادات، والمعاملات، على ما في [هذا] (٨) الترديد من حكاية جوابكم. فلا تفزعون فيما رأيتم فيه خلافًا أو اضطِّرابًا من أقوال الأئمة المتبوعين: إلى تحرير الصواب من مظنته، أو تكشفون عمَّا ذهبوا إليه، أو تنقبون عنه، بل تقتصرون في الكتاب العزيز، والسنَّة النبوية على مجرَّد التلاوة والإملاء، من دون تفقُّه في المعاني، ونظر في الدلالات؟.

وإن عرض ما يخالف المقرّر. قلتم: متأوَّل، أو محمول إن أذعنتم لصحة نقله. ولا ترفعون له رأسًا (٩)، أو تقولون: ننظر ذلك الحمل، أو التأويل وتجوِّزون أنّه غير

⁽١) في (ح) و(هـ): «القوى».

⁽٢) في (ح): «للتبتل» وهو تحريف.

⁽٣) نفاح: النفاح يطلق في اللغة على الطِيب. انظر: لسان العرب (٢٢٥/١٤) مادة ونفح.

⁽٤) في (ح) و(هـ): (رباه» وهو تصحيف.

وريَّاه: الرَّيَّا في اللغــة الريح الطيِّبة.

لسان العرب (٣٨٣/٥) مادة «ريا»، والقاموس المحيط (٤٨٨/٤) باب الواو والياء، فصل الراء.

⁽٥) المحَيَّا يطلق في اللغة على الوجه. انظر: الصحاح (٢٣٢٥/٦)، ولسان العرب (٤٢٩/٣) مادة «حيا».

⁽٦) في (ح) و(هـ): «أأنتم».

⁽٧) السفسطة سبق التعريف بها، وبيان أنواعها. انظر ص/٣٢٧.

⁽٨) كلمة [هذا] سقطت من (هـ).

⁽٩) أي ولا ترفعون له في العمل والاستدلال رأسًا كما هو مبيٌّ في المطبوعة بالزيادة.

صحيح (١). ولا تستشعرون (٢): هنالك أنَّ هذا خطاب اللَّه وصل إليكم بلا حائل ولا حاجز، وتخشون مناقشته في (٣) العدول عن الظاهر المتبادر حتى تقرِّروا وجهه. ولم يجعل اللَّه فهمَ زيدٍ، ولا عمرو، ولا مبلغ علمه: حجَّةً على كتابه وخطابه.

ومن رام التحقيق صلتم [عليه] (١٤) بالبهت والتمزيق، ورميتموه بخَرْقِ الطريق. مع أنَّ أحدًا من أهل العلم والدين لا يرتضى منكم هذا، إلَّا إذا زَلَّ (٥٠).

وإن قلتم في جواب سؤالنا: لا نقول: إنَّه لا حاصل لذلك. بل فيه بغية الناشد، وهداية السالك.

قلنا: هذا الصواب، فما تلكم(٦) الهداية والبغية؟.

ولا يخلو: إمَّا أن تفسُّروها بما لا يهدم أصلكم. عاد السؤال الأول، أو بما

⁽۱) يقول ابن القيّم في الوجه الثامن عشر في إبطال التقليد في كتابه «إعلام الموقعين» (٢١٤/٣): (أعجب من هذا كلّه من شأنكم معاشر المقلّدين أنّكم إذا وجدتم آية من كتاب اللّه توافق رأي صاحبكم أظهرتم أنّكم تأخذون بها، والعمدة في نفس الأمر على ما قاله، لا على الآية، وإذا وجدتم آية نظيرها تخالف قوله لم تأخذوا بها، وتطلبتم لها وجوه التأويل وإخراجها عن ظاهرها حيث لم توافق رأيه، وهكذا تفعلون في نصوص السنّة سواء، فإذا وجدتم حديثًا صحيحًا يوافق قوله أخذتم به، وقلتم: «لنا قوله على كيت وكيت»، وإذا وجدتم منة حديث صحيح بل وأكثر تخالف قوله لم تلتفتوا إلى حديث منها، و[لو كان] لكم منها حديث واحد [تقولون]: «لنا قوله على كذا وكذا»، وإذا وجدتم مرسلًا قد وافق رأيه أخذتم به وجعلتموه حجةً هناك، وإذا وجدتم مئة مرسل تخالف رأيه أطرحتموها كلّها من أولها إلى آخرها، وقلتم: لا نأخذ بالمرسل). اهد. قلت: وتصديقًا لما ذكره ابن القيم راجع كلام الكرخي المنقول في قسم الدراسة من هذا الكتاب ص/١٣٢.

⁽٢) في (هـ): «فلا تشعرون».

⁽٣) في (ح) و(هـ): «عن».

⁽٤) كلمة «عليه» ليست في جميع النسخ المخطوطة، وهي ضرورية للسياق؛ ولذا زادها الشيخ محمد حامد الفقى ـ رحمه الله ـ في مطبوعته.

وصلتم هنا: بمعنى استطلتم. يقال صال عليه إذا استطال. انظر: لسان العرب (٤٤٤/٧) مادة «صول».

⁽٥) في (م): ((زال) وهو خطأ، والتصويب من (ح) و(هـ).

⁽٦) في (ح) و(ه): «تلك».

يدحضه، فهو المطلوب الذي عليه يُعَوَّل. وأي فائدةٍ في تأهيب جواد مسرج ملجم، ودرع سابغ (١)، ومهنَّد (٢) قاطع، وذابل (٣) محدَّد، لِمُقْعدٍ زَمِن، قد تواكلت قواه، ووهت (٤) أطرافه، يخشى الريح والمطر، [ولا يملك رأس البعير إنْ نَفَر؟.

فهذا مثل ما عني به المؤلفون، على ما قضى به أصلكم.

فالعاقل] (°) ـ فضلًا عن حكيم ـ يرى كلَّ ذلك سعيًا منهم ضائعًا، حيث والأمر على ما وصفتم؛ والأمر/ في هذا [لا] (٢) يحتاج إلى بيان؛ لأنَّ سلامة ٤٩/٩ الفطرة، وبديهة الالتفات دالة على الصواب.

وهذه المقالة التي تكلَّمنا عليها في هذين الفصلين، وتصفَّحنا ما ترتَّب عليها، ونشأ عنها من المفاسد: ما كان يخطر في البال أن يقولها بشرَّ منتحل (٢) اتباع رسول اللَّه ﷺ؛ فهي لا تليق إلَّا بجهالات من لم يستصبح بنور الملَّة المكرَّمة؛ ولا يرتضي أحدٌ من المسلمين ـ فضلًا عن أعلام العلماء الأكرمين ـ أن يكون داعيًا إلى تقليد، على هذه الصفة المشروحة فيما مضى مرات، من دون أن ينظر الناس لأنفسهم أصلًا، [بل يكون كلامه ـ مثلًا ـ هو الحُجَّة المكنة الحصول، المانعة عمَّا سواها، عمَّا هو حقًا (٨) الحُجَّة المكنة الحصول، المانعة عمَّا سواها، ويكون هو الدليل سواها، عمَّا هو حقًا (٨) الحُجَّة المكنة الحصول، المانعة عمَّا سواها، ويكون هو الدليل

⁽١) سابغ: أي واسع. لسان العرب: (١٦٠/٦) مادة (سبغ».

⁽٢) مهند: أي سيف مصنوع من حديد الهند. يقال: سيف مهند، وهندي، وهنداوي. لسان العرب (١٤٥/١٥) مادة «هند».

⁽٣) ذابل: أي رقيق لاصق. وهو وصف للقنى، يقال: قنى ذابل أي سهم رقيق لا صق، وهو كناية عن حدَّته. انظر: القاموس المحيط (٣/٥٥٥) باب اللام، فصل الذال، ولسان العرب (٢٦/٥) مادة «ذبل».

⁽٤) في (ح): «ووهيت».

⁽٥) ما بين المعقوفتين سقط من (هـ).

⁽٦) كلمة [لا] ساقطة من (هـ)، وهي في (م): (ما) والمثبت من (ح) أفصح.

⁽٧) في (ح) و(هـ): اينتحل.

ومنتحل أي مدعى. انظر: القاموس المحيط (٧٤/٤) باب اللام، فصل النون.

 ⁽٨) مراد المؤلف ـ رحمه الله ـ بقوله: (ممَّا هو حقًا الحجة الممكنة الحصول، الكتابَ والسنة؛
 لأنّهما هما الحجَّة الحقّة والدليل الذي يجب أن يتّبع ويرجع إليه في كلّ صغيرة وكبيرة =

 $(^{(1)}]^{(1)}$: إذن لكان داعيًا إلى شر قائم، وغيِّ $(^{(1)})$ متفاقم.

وإن ادَّعا لنفسه ما تزعمه له أتباعه، و[يطرونه](٤) به، ويؤهلونه له: فقد صار بهؤلاء^(°) أشبه؛ و[قد]^(٦) أعاذ اللَّه من ذلك كلُّ مؤمنِ حيٍّ أو هالك.

وكيف يكون كذلك من يقول: «إذا صح الحديث فارموا مذهبي»(٧)، ومن يقول: «كلُّ أحدٍ يؤخذ من قوله ويترك، إلَّا صاحب هذا القبر»(^)، وأشباه ذلك،

في النهي = كما قال تعالى: ﴿ أَتَّبِعُواْ مَاۤ أُنْزِلَ إِلْيَكُمْ مِن زَّتِكُو وَلَا تَلَّبِعُواْ مِن دُونِدِة أَوْلِيَآةً قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ۞﴾ [الأعراف: ٣] وكما قال تعالى: ﴿ فَإِن لَنَزَعْنُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنُهُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرُ ذَلِكَ خَيْرٌ وَٱخۡسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، وكما قال تعالى: ﴿ وَمَا آخْنَلَقَتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَخُكُمُهُۥ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [الشورى: ١٠]، إلى غير ذلك من الآيات الداعية إلى اتباع الكتاب والسنَّة وترك ما خالفهما من الآراء والمذاهب.

(١) لعلُّ المقصود هنا: ويكون الإمام المُتَبّع عند هؤلاء المقلّدة هو المُؤشِد الآمِر الذي يجب أن يُتَّبَع في جميع ما قاله وذهب إليه وإنَّ خالف الكتاب والسنَّة؛ لأن كلامه هو الحجة المانعة مما سواها. والله تعالى أعلم.

- (٢) ما بين المعقوفتين سقط في (ح).
 - (٣) في (ح) و(هـ): «وعي».
- (٤) في (ح) و(هـ): «وينظرونه» وهو خطأ.

ويطوونه من الإطراء وهو المدح والثناء. انظر المصدر السابق (١٥/٤) باب الواو والياء ـ فصل الطاء.

- (٥) يعنى المقلّدة.
- (٦) كلمة [وقد] سقط في (ح).
- (٧) هذه المقالة اشتهرت عن الإمام الشافعي رحمه الله. وقد تقدُّم عزوها إليه، وبيان أنها تُزوى كذلك عن بقية الأربعة. انظر: ص/٣٤٦ . ٣٤٦.
- (٨) هذه المقالة اشتهرت عن الإمام مالك بن أنس ـ رحمه اللَّه تعالى، وهي في الأصل من كلام ابن عباس رضي الله عنهما.

قال تقي الدين السبكي في فتاويه (جـ ١٤٨/١) بعد إيراده لهذه المقالة: (وأحذ هذه الكلمة عن ابن عباس مجاهد وأخذها منهما مالك ﷺ واشتهرت عنه). انتهى

قلت: وقد أوردها ابن كثير ـ رحمه الله تعالى ـ في «البداية والنهاية» (١١٢/١٤) وعزاها إلى الإمام مالك ـ رحمه الله تعالى ـ، ورواها ابن عبدالبر المالكي في «جامع بيان العلم وفضله (٢/٥٢٥)، وابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (جـ٦/٥٤١) كلاهما رواها من كلام مجاهد والحكم بن عتبة ـ رحمهما الله تعالى ـ.

أقوال بعض الأثمة عن التقليد ومن يقول: «لا أدري» في كثير من المسائل؟.

والأتباع حجَّروا^(۱) فضل اللَّه المبسوط، وغيث رحمته الذي به فلاح العالمين منوط، وظلموا أئمة الدين وعلماء المسلمين (۲)؛ الذين ما برحوا على طول الأزمان في خدمة هذه الشريعة المقدَّسة بلا تقصير ولا توان. ولسان حال هذه المقلِّدة ومقالهم: ما لكم والتأليف وقد كفينا المؤنة، وترتَّبت (۲) عقائدنا وأحكام ديننا؛ فعملكم تضييع بلا فائدة. بل بلا سلامة؛ لأنَّ (٤) انسداد ثمرة عملكم حق، والفتح ضلال. فما لكم كيف تحكمون؟.

ولا تعلم نفس ـ والحالة هذه ـ من يميِّز صفوًا مِنْ كدر، وتحقيقًا مِنْ غَرَر^(°)، ويعرب عن حقِّية شيءٍ، أو كونه باطلًا بحجة وبرهان، من سنةٍ أو قرآن.

وبالجملة: فلا يتأتَّى فصل المعروف من المنكر إلَّا بقول الإمام المقرَّر، وأما بالدليل (٦) فشرطه: إمكان الاجتهاد وقد تعذَّر، وانفتاح باب سبيله، والعقل عن

وهي تروى أيضًا عن الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ . فقد قال أبو داوود في «مسائله للإمام أحمد»
 ص/٢٧٦: سمعت أحمد يقول: ليس لأحد إلَّا يؤخذ من رأيه ويترك ما خلا النَّبي ﷺ. اهـ .
 (١) في (ح): «حجرا» وهو خطأ.

⁽٢) يقول ابن الوزير اليماني في «الروض الباسم» (٨٢/١): (فإذا تقرَّر أنَّ المواهب الربانية لا تنتهي إلى حدٍ، والعطايا اللدنية لا تقف على مقدار، لم يحسن من العاقل أن يقطع على الحلق بتعسير ما اللَّه قادر على تيسيره فيقنط بكلامه طامعًا، ويحجر من فضل اللَّه واسعًا؛ بل يحلي بين الناس وبين هممهم وطمعهم في فضل اللَّه عليهم، حتى يصل كل أحد إلى ما قسمه اللَّه تعالى من الحظ في الفهم والعلم وسائر أفعال الخير؛ وهذا عمًّا لا يفتقر إلى حجاج لولا أهل المراء واللجاج). انتهى

ويقول الشوكاني ـ رحمه الله تعالى ـ في «إرشاد الفحول» (٣١٠/٢): (ومن حصر فضل الله على بعض خلقه، وقصر فهم هذه الشريعة المطهرة على من تقدَّم عصره فقد تجرَّأ على الله تَجَاَّل، ثمَّ على شريعته الموضوعة لكل عباده، ثمَّ على عباده الذين تعبَّدهم الله بالكتاب والسنَّة). اهـ.

⁽٣) في (م): (وترتيب) والمثبت من (ح) و(هـ) أنسب للسياق.

⁽٤) في (ح): «لا» وهو خطأ. (٥) الغرر هنا بمعنى الجهل.

⁽٦) في (ح): «الدليل» بإسقاط الباء.

اللَّه ورسوله، وذلك ممتنع ومدِّعيه كاذب مبتدع.

نقول نحن: اللهم براءة منّا إليك من هذه المقالة وتنزية للذمّة ونصح للأمّة وإعلانٌ لما في طيّ هذه الظلمة؛ ﴿ لِيَهْ لِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ [وَيَحْيَىٰ مَنْ حَتَ عَنْ بَيِّنَةً [وَيَحْيَىٰ مَنْ حَتَ عَنْ بَيِّنَةً] ﴿ اللَّهُ اللَّالَّةُ اللَّهُ اللَّالَّ اللللَّا اللَّهُ اللللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَّةُ الللَّلْمُ اللَّاللَّالِ ا

ولا نشعر: ما جواب منتحل (٢) هذه المقالة؟ إذا قيل له: لماذا تجتنب (٣) امرأتك في رمضان وفي المحيض، وتحكم بصحة الرجعة في العدَّة، ووجوب نفقة المطلَّقة الحامل، وحرمة الميتة والدم ولحم الخنزير، وشرعية الوفاء بالنذر، وبأنَّ الصلاة ذات أجزاء لا تقوم الجملة إلَّا بها كركوع وسجود، وبأنَّ الواجب في خمس ذوّد: شاة (٤)،

⁽١) ما بين المعقوفتين سقط في (هـ).

وهو اقتباس من بعض آية، وهي قوله تعالى: ﴿ لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةِ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَلَكَ عَنْ بَيِّنَةِ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَتَ عَنْ بَيِّنَةً وَإِنَكَ أَلَلَهُ لَسَكِيعً عَلِيدً ﴾ [الأنفال: ٤٢].

⁽٢) كلمة «منتحل» مكررة في (ح).

⁽٣) غير واضحة في (هـ)، و في (ح): (التجنُّب).

⁽٤) هذا هو المقدار الواجب في زكاة الإبل؛ فيجب في كل خمس من الإبل شاة واحدة، ويدلُ لذلك ما جاء في كتاب أبي بكر الصديق فله لأنس بن مالك فله لم وجهه إلى البحرين: «ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها، فإذا بلغت خمسًا من الإبل ففيها شاة» أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب: زكاة الغنم (ج١٥١/٢) حديث رقم (١٤٥٤). وعند أبي داوود «في كل خمس ذود شاة» [سنن أبي داود (من كالمرا٢) حديث رقم (٢١٨/٢) حديث رقم (٢١٥/٢).

والذود في اللغة القطيع من الإبل ما بين ثلاثة إلى العشر. واللفظة مؤنثة لا واحد لها من لفظها. انظر: تهذيب اللغة (١٤٩/١٤) مادة «ذأد»، والنهاية لابن الأثير (١٧١/٢). والذود يطلق في الشرع ويراد به الواحد من الإبل، فخمس ذود تساوي خمس من الإبل. كقولهم رأيت تسعة رهط أي تسعة أشخاص.

قال أبو داود السجستاني: (تركوا القياس في الجمع فقالوا: خمس ذود لخمس من الإبل، وثلاث ذود لثلاث من الإبل». [نقلًا عن صحيح مسلم بشرح النووي جـ٧/٥٥]. وقال ابن حجر في الفتح (٣٧٨/٣): (والمراد بالذود هنا الإبل، لأنَّ قوله ﷺ: «من الإبل، بيانٌ للذود). انتهى؛ وانظر: تهذيب اللغة (٤٠/١٤).

وفي خمسة أوسق صدقة (١)، وبحلِّ الميتة للمضطَّر، وحرمة (٢) الأخت من الرَّضاع، والربيبة (٣) في الحِجْر وأمّها زوجتك المدخولة (٤)، وأمّهات نسائك، ٥٠/ وزوجة ابنك من الصلب، وجمعك بين الأختين (٥)، وما لا ينحصر الآن من المسائل التي هي واضحة الحكم، بيَّنة الأمر، وبعضها عند الناظر قطعي وبعضها نظري؛ لأنَّ منها ما هو قطعي المتن دون الدلالة، وبعضها غير قطعي متنًا ودلالة، وبعضها قطعي الحملة دون التفصيل، وبعضها قطعي الدلالة دون المتن (١).

وبالجملة فجماهير منها نظرية استدلالية. إمَّا من جميع مداركها أو بعضها.

والوَسْقُ: ستون صاعًا. [النهاية (١٨٥/٥)].

(٢) في (ح): «وحرمت» وهو خطأ.

(٣) الربيبة هي بنت امرأة الزوج من غيره، سميت بذلك لأنَّها في الغالب تتربى في حجر الزوج الثاني.

انظر: المفردات للراغب ص/٣٣٧، وزاد المسير (٤٧/٢).

(٤) هذا شرط في تحريم الربيبة، وهو الدخول بأمّها فإنّ طلق الأم قبل الدخول بها جاز له أن يتزوَّج بنتها. انظر: تفسير ابن كثير (٤٤٥/١).

(٥) سيشير المؤلف ـ رحمه الله ـ إلى أدلة هذه المسائل.

(٦) الأدلة الشرعية من حيث دلالتها تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الدليل القطعي وهـو مـا كـان قطعي السنـد والمتـن وقطعي الـدلالة أيضًا وهو ما تيقّنا أنَّ النَّبي ﷺ قاله وتيقَّنا أنَّه ﷺ أراد به تلك الصورة من الدلالة.

وحكم هذا النوع من الأدلة يجب اعتقاد موجبه قولًا وعملًا؛ وهذا ثمَّا لا خلاف فيه بين العلماء في الجملة.

القسم الثاني: الدليل النظري وهو ما كانت دلالته ظاهرة غير قطعية. ويسمَّى بالدليل الظني.

وحكم هذا النوع من الأدلة وجوب العمل به في الأحكام الشرعية باتفاق العلماء المعتبرين، وأمًّا إن تضمن حكمًا عقديًا فمذهب السلف وجوب العمل به؛ إذ لا فرق عندهم بين الأمور العلمية والعملية. انظر: مجموع الفتاوى (٢٥٧/٢٠).

وقد يتنزَّل شيءٌ منها بعد الأنس والتدرُّب والاستظهار [منزلة القطعي] (١٠)؛ لوضوح الحكم فيه، وظهور دليله ودلالته، ولا يصل القطع، والضرورة والضرورات.

ما كلُّ الأحكام التي أشرنا إليها، أو ولا بعضها ضروري، إلَّا ماتواطأت (٢) فيه المدارك، وبلغ في الظهور مبلغًا، فرجَّما(٣) يُدَّعى فيه (٤)؛ ودعوى الإجماع كثيرة الزلق (٥). وقد أشبعنا(٦) لك القول فيها.

وأما أُنْسُ العامَّة والمقلَّدة بالشيء وظهوره عندهم، فلا يُعَدُّ به الشيء حقًّا، فضلًا عن أن يكون ضروريًّا.

ولقد جرَّبْنَا، وتواترت لنا الدُّلالات: على كون أهل كل مذهب يتنزَّل (٧) عندهم منزلة الضَّرورات في بعض مسائله، أو كثير منها، ورَّبُما يقضون في شيء بمعنى الضَّروري: وليس له وجه ولا وجود، حتى رَّبُما أيضًا في نفس مذهبهم (٨). فاعرف هذا؛ والظهور، والجلاء، والخفاء (٩)، والقطع، والضرورة: أمور لا تعُمُّ على الإطلاق (١٠٠).

⁽١) ما بين المعقوفتين سقط في (هـ).

 ⁽٢) تواطأت: التواطؤ هو التوافق والاشتراك في الشيء. انظر: لسان العرب (١٥/٣٣٣) مادة «وطء».

⁽٣) في (ح): (فربتما) وهو خطأ.

⁽٤) أي الضرورية فيكون بالتالي مجمعًا عليه؛ وذلك لأن المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ لا يرى تحقق وقوع الإجماع على غير الضروريات كما سبقت الإشارة إليه.

⁽٥) الزلق: أي الزلل والخطأ. لسان العرب (٧١/٦) مادة «زلل».

⁽٦) في (هـ): «أشيعنا» وهو تصحيف.

⁽٧) في (م): «ينتزل» والتصويب من (ح) و(هـ)..

⁽٨) في (ح): «مذاهبهم».

⁽٩) في (ح): «والجفاء» وهو تصحيف.

⁽¹⁰⁾ لأنَّ القطع والظن من الأمور النسبية الإضافية؛ فالإنسان قد يقطع بأشياء علمها بالضرورة أو بالنقل المعلوم صدقه عنده وغيره لا يحصل له فيها سوى الظن؛ وذلك لأنَّ القطع والظن يكونان بحسب ما وصل إلى الناظر من الأدلة، وبحسب قدرته على الاستدلال، وبحسب ما عنده من الذكاء والفطنة وقوة الفهم؛ والناس يتفاوتون في هذه الأمور تفاوتًا عظيمًا. انظر: مجموع الفتاوى (١١/١٩)، والصواعق المرسلة (٢١/١٠٠).

فإن أجاب ذلك المنتحل بأن قال: لقوله تعالى: ﴿ فَاَعْتَرِلُواْ النِسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ﴾ (١) ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيَّلَةُ الصِّيَامِ الرَّفَ إِلَى نِسَابِكُمْ ﴾ (١) ﴿ وُبِعُولَهُنَّ الْمَحِيضِ ﴾ (١) ﴿ وُبِعُولَهُنَّ الْمَحِيضِ ﴾ (١) ﴿ وُبِعُولَهُنَّ الْمَصَّى فَيْ بِرَدِهِنَ فِي ذَلِكَ ﴾ (١) ﴿ وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَ حَتَى يَضَعَن الْمَعْلَ عَيْر بَاغِ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهُ ﴾ (١) ﴿ وَاخْوانُكُم مِن الْمَعْلَ عَيْر بَاغِ وَلَا عَادٍ فَلَا المسائل دليلًا دليلًا فقد وُفِّق للصواب، من حيث إنَّه وسُدّد في الجواب، لكنَّه عاد على أصله بالنقض، وسامه النبذ والرفض؛ من حيث إنَّه أخذ الحكم من دليله، وشارك المجتهد في سروبه (٨) وسبيله (٩)، وليس هذا بممتنع (١٠)

والآية جواب عن سؤالٍ، وهو لماذا تجتنب أمرأتك في المحيض؟ وقد تقدم.

(٢) سورة البقرة، الآية رقم (١٨٧).

وهي جوابٌ عن سؤالٍ، وهو لماذا تجتنب زوجتك في رمضان؟ وقد تقدم.

(٣) سورة البقرة، الآية رقم (٢٢٨).

وهي جوابٌ عن سؤال، وهو لماذا تحكم بصحة الرجعة في العدة؟ وقد تقدم.

(٤) كلمة [حملهنّ] سقطت من (ه).

(٥) سورة الطلاق، الآية رقم (٦).

وهي جواب عن سؤالٍ، وهو لماذا تحكم بوجوب نفقة المطلقة الحامل؟ وقد تقدم.

(٦) سورة البقرة، الآية رقم (١٧٣).

وهي جواب عن سؤال، وهو لماذا تقول بحلِّ الميتة للمضطر؟ وقد تقدم.

(٧) سورة النساء، الآية رقم (٢٣).

وهي جوابٌ عن سؤال، وهو لماذا تحكم بحرمة الأخت من الرضاعة؟ وقد تقدم.

(٨) في (هـ): «وشروبه» وهو تصحيف.

وسروبه جمع سرب، والسرب هو الطريق.

انظر: لسان العرب (٢٢٦/٦) مادة «سرب».

(٩) النص إذا كان صحيحًا صريحًا سالمًا من المعارض واضح الحكم كما في المسائل المتقدِّمة، لا يسمَّى أخذ الحكم منه اجتهادًا بالمعنى المصطلح عليه عند الأصوليين؛ إذ محل الاجتهاد هو ما لا نصَّ فيه أصلًا أو كان النص فيه ظني الدلالة بحيث تختلف فيه الأفهام. انظر: إعلام الموقعين (٢٨٨/٣)، وأضواء البيان للشنقيطي (٤٨٥/٧-٤٨٦)، وأصول الإمام أحمد ص/٧٢١.

(١٠) في (ح) و(هـ): «المتنع».

⁽١) سورة البقرة، الآية رقم (٢٢٢).

عليه إن كان أهلًا لعقل الكلام.

ولماذا رُكِّب فيه هذه (١) القوى، ومشاعر الإدراك، كما هي في المجتهد فتوصَّل بها إلى ما هُيئت له؟. فاللَّه المستعان على ذا الذهول عن هذه الأيادي (٢)، وما هي له. وليس (٣) للمجتهد جِبلَّةً أخرى (٤).

وها أنت أيضًا تستعمل هذه القوى في نظائر ما مَنَعْتَهَا منه، حيث وطّنت النفس على الحكم بأنّها صالحة.

فلماذا حين بلغت إلى أسنى (٥) فوائدها ومقاصدها قلت: غيري الصالح الجائزله: أن يقطع بهذا السيف، وأمَّا أنا الآن في هذه الجهة خاصة فزمِنٌ مُقْعَد متواكِل القوى لا حراك بي؟.

أهذا شكرك لمولاك، الذي أولاك؟.

وإن أجاب بأن قال: قال الإمام ـ وسَرَد ألفاظه ـ وقال: لا أعرف سواه. فقد وقى لأصله بالذمَّة، وأبان أنَّه (٢) فاقد عقله أو فهمه بكونه لا يأخذ من تلك الأدلة حكمًا، ولا يستثمر من تراكيبها علمًا.

ثمَّ ليت شعري، إذا جاراه/ السائل في الخطاب، فقال: هل تعلم (٧) في كتاب اللَّه ﴿ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلِ مُسَمَّى فَأَحْتُبُوهُ وَلَيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبُ اللَّه ﴿ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلِ مُسَمَّى فَأَحْتُبُوهُ وَلَيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبُ اللَّه ﴿ إِذَا تَدَايَنتُم اللَّهُ ﴾ (٨) ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن يَجَالِكُمُ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَأَمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَآءِ ﴾ (١٠) ﴿ إِلَا أَن تَكُونَ تِجَدَرةً اللَّهُ هَدَآءٍ ﴾ (١٠) ﴿ إِلَا أَن تَكُونَ تِجَدَرةً اللَّهُ هَدَآءٍ ﴾ (١٠) ﴿ إِلَا أَن تَكُونَ تِجَدَرةً

⁽١) في (ح) و(هـ): (فيه بهذه) هو خطأ.

⁽٢) الأيادي هنا: بمعنى النعم. انظر: لسان العرب (٤٣٧/١٥) مادة «يدي».

 ⁽٣) في (هـ): «ولليس» وهو خطأ.
 (٤) في (ح): «أحرى» وهو تصحيف.

⁽٥) في (هـ): (سني). (٦) في (ح): (بأنَّه).

⁽٧) في (م): (هلم تعلم، والمثبت من (ح) و(هـ) أصوب.

⁽٨) سُورة البقرة، الآية رقم (٢٨٢). (٩) سورة البقرة، الآية رقم (٢٨٢).

⁽١٠) سورة البقرة، الآية رقم (٢٨٢).

حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَلَّا تَكْنُبُوهَا ﴾ (() ﴿ وَلَا يُضَالَ عَاشِهُ كَاتِهُ وَمَن يَكُنُمُهَا فَإِنَّهُ عَاشِمٌ كَاتِبُ وَلَا شَهِيدُ فَإِنَّهُ عَاشِمٌ عَشَرَةِ وَمَن يَكُنُمُهَا فَإِنَّهُ عَاشِمٌ عَشَرَةِ وَلَا شَكَنُوا الشَّهَا فَإِنَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا يَتَكُمُ وَاللَّهُ وَلَا يَسَخَرَ قَوْمٌ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا يَسَخَرَ قَوْمٌ وَاللَّهُ وَلَا يَسَخَرُ قَوْمٌ وَلَا يَسَخَرُ قَوْمٌ وَلَا يَسَخَرُ قَوْمٌ وَلَا يَعْمَلُوا وَلَا يَلُولُوا وَلَا اللَّهُ وَلَا يَلُولُوا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا لَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا لَاللَ

فإن قال: نعم، كلُّ هذا في كتاب اللَّه.

فقل له: ألها معانِ تفهمها، ودلالات تعلمها، وأحكام تستفاد منها، بحيث تجدك جازمًا بها، ومستفيدًا لأحكامها [منها] (١٢)، استنادًا إلى ما تجده من نفسك وذوقك، لا يخالجك خادشٌ في دليليَّة الدليل (١٣)، ولا في مدلوله، ولا في أنَّ ما فهمته منه هو المراد، والحكم الذي طُلِبَ من العباد، وأنَّ ما حصلت عليه هو بعينه الذي حصل عليه المجتهدون في ذلك؛ فأخذوا يستدلون؟

وها أنت قلت: يَحَرُمُ دعوى الاجتهاد ـ وقد تعذَّر ـ وأَخْذُ الحكم بالدليل في القول المقرَّر، أخذًا من قوله تعالى ـ خطابًا لمن لم يبلغ رتبة الاجتهاد ـ: ﴿ فَسَعَلُواً

⁽١) سورة البقرة الآية رقم (٢٨٢).

⁽٢) سورة البقرة، الآية رقم (٢٨٢). (٣) سورة البقرة، الآية رقم (٢٨٢).

⁽٤) سورة المائدة، الآية رقم (٩٥). (٥) سورة المائدة، الآية رقم (٨٩).

وتمامها: ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْمِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَو كِسُوتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٌ فَمَن لَمْ يَجِدُ فَصِيامُ ثَلَثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَأَحْفَظُواْ أَيْمَانَكُمْ كَذَلِك يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَنِهِ عَلَيْكُمْ مَشْكُرُونَ ﴾.

⁽٦) سورة المائدة، الآية رقم (١). (٧) سورة الحجرات، الآية رقم (١١).

⁽٨) ما بين المعقوفتين من الآية سقط من (ح).

⁽٩) سورة الجمعة، الآية رقم (٩).

⁽١٠) في (هـ): «فاجلدوهم» وهو خطأ.

⁽١١) سورة النور، الآية رقم (٢)، وتمامها: ﴿ فَأَجْلِدُوا كُلُّ وَحِيرٍ مِّنْهُمَا مِأْنَةَ جَلْمَةً ﴾.

⁽١٢) كلمة [منهما] سقطت من (ح).

⁽١٣) أي دلالة الدليل كما هو مُبَيِّنٌ في المطبوعة.

أَهْلَ ٱلذِّكْرِ ﴾ (1) - [أي المجتهدون (1)] (1) - ﴿إِن كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (1) أخذ الحكم من دليله، كما يجب الاجتهاد على المجتهد، ويحرم عليه التقليد، عملًا بقوله تعالى: ﴿فَأَعْتَبِرُوا يَتَأْوُلِي ٱلْأَبْصَارِ ﴾ (٥).

وإن كنت ما قدَّرت التنزيل حقَّ قدرُه، ولا أعطيته الرعاية التي يستحقَّها من القول في تأويله ببصيرة وهديُ (٢): من (٢) أين أتاك أنَّ تركيب الآية: هذا حلَّه الغريب، الذي (٨) لا يُظَنُّ (٩) الإقدام عليه من صادق (١٠) متيقِّظ.

فإن أذعن لهذا السؤال، وقال: الأمر كما ذكرت من أنَّ لها معانيَ مفهومةً... الخ نقض أصله، و[إنْ](١١) باهتَ وأعربَ: أنَّها عنده بمنزلة أصوات الطيور، وهدير(١٢) الحمام في عدم الفهم عنها. فاتركه يرعى، هو أبعد من أن يهتدي إلى براءة ذمته، وتنزيه دينه وعرضه.

فإنَّ المتيقِّظين عن وَسْنِ (١٣) الغَفَلَةِ مضطَّرون إلى أنَّ من ارتدى (١٤) رداء (١٥) الاجتهاد، وقام بأعباء النظر والانتقاد في عصر الأئمة الأربعة، وقبلهم وبعدهم: كان اجتهادهم الذي قضى لهم ببقاء الذكر، وانتشار الفضيلة: هو أنَّهم سمعوا

(١) سورة الأنبياء، الآية رقم (٧).

(٢) كذا في النسخ المخطوطة والصواب: «المجتهدين» ولعلَّ المؤلف ـ رحمه اللَّه ـ أراد أن يحكي عبارة القائل بعجلها وبجلها. والله تعالى أعلم.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط في (ح).

(٥) سورة الحشر، الآية رقم (٢).

(٦) في (ح): «وهذا» وهو خطأ.

(٧) كلمة «من» كررت في (هـ).

(٩) في (ح): «تظن». تصحيف.

(٨) في (ح): «التي» وهو خطأ. (١٠) في (ح) و(هـ): «صادف» وهو

(٤) نفس السورة السابقة، ونفس الآية.

(١١) كلمة [إن] سقطت من (ح).

(١٢) هدير: الهدير هو صوت الحمام. انظر: لسان العرب (١/١٥) مادة «هدر».

(١٣) وَشْنِ هنا بمعنى: غَفْلَة. انظر: القاموس المحيط (٣٩١/٤) باب النون ـ فصل القاف، ولسان العرب (٣٠٣/١٥) مادة «وسن».

(١٤) في (ح) و(هـ): «تردى». (١٥) في (هـ): «إرداء» وهو خطأ.

حقيقة اجتهاد المجتهدين من السلف ومن بعدهم ففهموا، ولا هناك إحاطة ولا استجماع، ولا عدم شذوذ شيء من مأخذ الأحكام عن القلوب/ والأسماع.

وإن كانت الجملة عند الجملة، فالكلام في الأفراد (١). وما خرج عن الجملة البيَّة فالتكليف به ما طريقه؟.

«وإن خفي عليك شيء لم يخفّ عليهم: فهذا لا يصلح مانعًا لك عن جملة الباب، على تسليم (٢) وقوعه (٣). فإنَّه قد خفي عليهم ما اضطَّربوا في تأويله، أو وقفوا فيه. والذي (٤) عندك (٥) فيما خفي عليك: هو عين ما عندهم فيما خفي عليهم سواء.

ولو ألمَّ أحدٌ في عصر السلف الصالح ـ رضي اللَّه عنهم ـ بما في صحيح البخاري ـ مثلًا ـ لكان عندهم من جلَّة فقهائهم (٦). فَلِمَ لا يجوز مثله الآن؟ وما الذي نسخته هذه الأزمان؟ وهؤلاء أعلام الصحابة وسادة [خير](٧) القرون

انظر: الرسالة للإمام الشافعي ص/٩٦/٥، وروضة الناظر (٣٧٨ـ٣٧٧/١).

⁽۱) لعلَّ المؤلف يريد أن يبينٌ هنا: أنَّ جملة الشرائع والأحكام هي عند علماء الأمَّة في الجملة، وأمَّا الأفراد فلا بدَّ أن يغيب عنهم بعض تلك الأحكام، وما غاب عن البعض فهو عند البعض الآخر ولا بُد؛ إذَ إنَّ الشريعة محفوظة بحفظ الله تعالى لها؛ فالحق لا يغيب عن جميع الأمَّة البتَّة لقوله على: «لا تجتمع أمَّتي على ضلالة»، ولقوله على: «لا تزال طائفة من أمِّتي ظاهرين على الحق لا يضرُهم من خالفهم حتى تقوم الساعة»؛ ولذا ذهب جمهور العلماء إلى أنَّ الصحابة بل السلف عمومًا إذا اختلفوا على قولين لم يجز إحداث قول ثالث في المسألة، لأنَّ الحقُّ لا يخرج عن أقاويلهم.

⁽٢) في (م): «سليم» وهو خطأ، والتصويب من (ح) و(هـ).

⁽٣) في (ح) و(ه): جاءت العبارة بين الحاصرتين كما يلي: «وإن خفي عليك شيء لم يخفّ عليه م أو على بعضهم ـ على فرضه وتسليم امتناعه ـ عليك من كل وجه، فهذا لا يصلح مانعًا لك عن جملة الباب.

⁽٤) في (ح): «فالذي». (٥) في (ح) و(هـ): «اعتدل» وهو خطأ.

⁽٦) في (ح): «من جملة فقهائهم».

بل قال أنس ﷺ: (كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جدٌّ في أعيننا). [ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٣٣١/١٣].

⁽V) كلمة [خير] سقطت من (ح).

لازالوا على عهد النبوة يغيبون ويحضرون^(١)، والأحكام في خلال ذلك تتجدَّد والشرائع تحدث وتتولَّد.

ولا يصح أن يقال: كان قبل العلم بذلك الشخص من الأحكام غير مجتهد، كما أنَّ «لا أدري» لا تخرج عن الاجتهاد، ولا مرية (٢) في أنَّهم إلى الاجتهاد أسبق، وبصحيح (٦) وصفه ممَّن لم يدرك شأوهم أحق؛ لأنَّهم اشتملوا بِبُرْده (٤) وهو قشيب (٥)، وعمَّت بركة النبوة الشباب والشيب. وهذه مذاهبهم بحمد اللَّه بين أيدينا، في العبادات والمعاملات، وبعض الأصول الدِّينيَّات، كرؤية الإسراء (٢)،

- (٢) في (م): «والأمر به» وهو خطأ، والتصويب من (ح) و(هـ).
- (٣) في (ح) غير منقوطة وفي (هـ): «وتصحيح» وهو تصحيف.

- (٥) قشيب هنا بمعنى جديد؛ والقشيب من الأضداد يقال ثوبٌ قشيب أي جديد أو خَلِق بالي. انظر: لسان العرب (١٧٠/١١) مادة «قشب».
- (٦) يشير ـ رحمه الله ـ إلى اختلاف الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ في رؤية النَّبي عَلَيْ لربُّه لمَّا عرج به إلى السماء ليلة الإسراء.

فقد اختلفوا ـ رضي اللَّه عنهم ـ في رؤية النبي الله ليلة الإسراء، وذلك بناء على اختلافهم في تفسير الرؤية الواردة في قوله تعالى: ﴿مَا كَذَبُ اَلْفُوَادُ مَا رَأَىٰ ۚ ۚ اَفَتَمْرُونَهُ عَلَىٰ مَا مَرَىٰ ۚ فَ وَلَا لَهُ عَلَىٰ الله بن الله عنهم أجمعين ـ إلى إنكارها، وكانت عائشة وعبد اللَّه بن مسعود وأبو هريرة وأبو ذر ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ إلى إنكارها، وكانت عائشة ـ رضي اللَّه عنها ـ تقول لمسروق: «من حدَّثك أنَّ محمدًا الله وأى ربَّه فقد كذب...ولكن رأى جبريل التَّلِيلُ في صورته مرتين». الحديث [أخرجه البخاري في كتاب التفسير من صحيحه جبريل التَّلِيلُ في صورته مرتين، الحديث [أخرجه البخاري في كتاب التفسير من صحيحه (ح-٩/٦٥) رقم (٥٩٥٤)]، وفي رواية الترمذي: «من زعم أنَّ محمدًا رأى ربَّه فقد أعظم على اللَّه الفرية إلى أن قالت: إنَّما ذاك جبريل». [سنن الترمذي (٥/٥٤) رقم (٢٠٦٨)]. وذهبت طائفة من أصحاب النبي الله إلى إثباتها، منهم ابن عباس و أنس والحسن ـ رضي اللَّه عنهم أجمعين ـ، وقد نسب إلى بعضهم القول بأنَّها عينيَّة، ولم يصح عنهم بل الثابت = اللَّه عنهم أجمعين ـ، وقد نسب إلى بعضهم القول بأنَّها عينيَّة، ولم يصح عنهم بل الثابت =

⁽۱) وأيضًا يحفظون وينسون؛ فقد روى ابن سعد في «طبقاته» (۱۷٦/۷): أنَّ أنسًا ﷺ سُئِل عن مسألةٍ فقال: «سلوا مولانا الحسن فإنَّه غاب وحضرنا، وحفظ ونسينا». انتهى والحسن هو ابن يسار البصري كان من سادات التابعين وفضلائهم توفي سنة (۱۱۰هـ). انظر: طبقات المفسرين للداوودي (۱۲۷/۱).

⁽٤) ببرده: البرد هو من الثياب، وهو الثوب الذي فيه خطوط. انظر: لسان العرب: (٣٦٨/١) مادة «برد».

وكالصلاة، والطهارة، والصوم والحج، والبيوع، والنكاح، والطلاق، والفرائض (١) وغيرها: شاهد صدق، وناطق حقِّ: بأنَّهم علموا وجهلوا، وأصابوا وأخطأوا، وقالوا ما ليس صحيحًا، ورجعوا عمَّا وجدوا ما يدفعه.

ومن أمثلة ذلك: ما مُحكِي عن بعضهم في منع التطهر بماء البحر(٢)، والمسح

= عنهم إمَّا إطلاق الرؤية وإمَّا تقييدها بالفؤاد.

انظر: معالم التنزيل (٤٠٣/٧)، والشفا (٢٦١-٢٥٧)، والمفهم (٤٠٢-٤٠١)، والمفهم (٤٠٢-٤٠١)، ومجموع الفتاوى (٣٨٦/٣، ٥٩٦-٥٠١)، واجتماع الجيوش الإسلامية ص/ ٤٨، وشرح الطحاوية ص/١٩٦-١٩٧، وفتح الباري (٤٧٤/٨)، والدر المنثور للسيوطي (٢٠٦/٦).

والقول الحق الذي تجتمع عليه النصوص هو: أنَّ النبي ﷺ رأى ربَّه ليلة المعراج لكن بقلبه لا بعينه. وممَّا يدل على نفي الرؤية البصرية ما روي عن أبي ذر ﷺ أنه قال: سألت رسول الله ﷺ: هل رأيت ربَّك؟ قال: «نور أنَّى أراه». خرَّجه مسلم في كتاب الإيمان (١٦١/١) رقم (٢٩١). وانظر: مجموع الفتاوى (٩/٦، ١٥٠٥)، وشرح الطحاوية ص/١٩٧. ومن الجدير ذكره أن الصحابة لم يختلفوا في الرؤية؛ فهم متفقون على أن النبي ﷺ لم يرى ربَّه عيانًا، وإنما اختلفوا في تعيين المرئي في الآية هل هو اللَّه تعالى فتكون رؤية قلبية أم جبريل التَّلِيُّلُمُ فتكون رؤية عينية.

(١) يعنى بالفرائض هنا: المواريث. ُ

(٢) القول بمنع التطهر بماء البحر محكي عن عبدالله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما وقال ـ أي عبدالله بن عمرو ـ: هو نار، ونسب المنع أيضًا إلى سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى. انظر: جامع الترمذي (١٠٢/١)، والأوسط لابن المنذر (٢٤٩/١)، والمجموع للنووي (٢٤٩/١).

ولكنَّ الصحيح جواز التَّطهر بماء البحر لقوله عَلَيْ لمَّا سئل عن ماء البحر .: «هو الطهور ماؤه الحلَّ ميته». حرَّجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب: الوضوء بماء البحر (٢٤/١) حديث رقم (٨٣)، والترمذي في كتاب الطهارة أيضًا، باب: ما جاء في ماء البحر أنَّه طهور (١٠٠/١) حديث رقم (٢٩) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

قال أبو عمر ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٢١/٦): «وقد أجمع جمهور العلماء وجماعة أثمة الفتيا بالأمصار من الفقهاء: أنَّ البحر طهور ماؤه، وأنَّ الوضوء جائز به، إلَّا ما روي عن عبدالله بن عمر ابن الخطاب وعبد اللَّه بن عمرو بن العاص، فإنَّه روي عنهما أنَّهما كرها الوضوء من ماء البحر، ولم يتابعهما أحد من فقهاء الأمصار على ذلك، ولا عرج عليه ولا التفت إليه، لحديث هذا الباب عن النَّبي ﷺ يعني حديث أبي هريرة على المتقدِّم ». انتهى التفت إليه، لحديث هذا الباب عن النَّبي التهي

على الخفين^(١)، وتيمم الجنب^(٢)، وفي التطبيق في الصلاة^(٣)،

(۱) المسح على الخفين جائز بإجماع المسلمين، ولم ينكره إلَّا أهل البدع من الشيعة والخوارج. ويروى عن عائشة وابن عباس وأبي هريرة ومالك، ولم يصح عنهم.

يقول ابن عبدالبر في المصدر السابق (١٤١/١): (ولا أعلم في الصحابة مخالفًا ـ يعني في المسح على الحفين ـ إلَّا شيء لا يصح عن عائشة وابن عباس وأبي هريرة. وقد روي عنهما من وجوه خلافه في المسح على الحفين. وكذلك لا أعلم في التابعين أحدًا ينكر ذلك، ولا فقهاء المسلمين إلَّا رواية جابر عن مالك. والرويات الصحاح عنه بخلافه، وهي منكرة يدفعها موطأه وأصول مذهبه). انتهى؛ وانظر: الإجماع لابن المنذر ص/٣٥، والمغني لابن قدامة (٢٩٥١)، والمجموع للنووي (١/٠٠٥)، والطحاوية مع شرحها لابن أبي العز ص/٣٨٦).

- (٢) المنع عن التيمم للجنب روي عن عبدالله بن عمر وعبد اللَّه بن مسعود رضي اللَّه عِنهما، وروي المنع أيضًا عن إبراهيم النخعي من التابعين؛ فكانوا يقولون: الجنب لا يطُّهره إلَّا الماء، ولا يستبيح بالتيمم الصلاة لقوله تعالى: ﴿ وَلَا جُنُيبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُواْ ﴾ [النساء: ٤٣]، ولقوله: ﴿وَإِن كُنْتُمْ جُنُبُنَا فَأَطَّهَرُواً ﴾ [المائدةَ: ٦] وَقَالُوا: إِنَّ الجنب لا يدخل في المعنىالمراد بقولهُ تَعالى: ﴿ وَإِن كُنُّكُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَـَآٓ أَحَدُ مِنكُم مِنَ ٱلْغَابِطِ أَوْ لَنَمْسُنُمُ ٱلنِسَآءُ فَلَمْ تَجِدُوا مَآءُ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمُ وَأَيْدِيكُمْمْ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النساء: ٤٣]. انظر: الأوسط لابن المندر (١٥/١)، والتمهيد لابن عبدالبر (١٩/٠/٢٧٠)، وبداية المجتهد (٦٤/١)، والمجموع للنووي (٢٤٠/٢). ولكنَّ الصحيح جواز التيمم للجنب إذا لم يجد الماء؛ إذ الصحيح أنَّ الملامسة الواردة في آية النساء المراد بها الجماع، ولما ثبت في السنة أنَّ عمَّار ﴿ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ الجماع، ولما اللَّه عليه في حاجة فأجنبِت فلم أجد الماء فتمرغت في الصعيد كما تمرُّغ الدائة. فذكرت ذلك للنَّبي على فقال: «إنَّما كان يكفيك أن تصنع هكذًا . فضرب بكفُّه ضربةً على الأرض ثُمَّ نفضها ثُمَّ مسح ظهر كفَّه بشماله، أو ظهر شماله بكفِّه ثمَّ مسح بها وجهه». خرَّجه البخاري في كتاب التيمم، باب التيمم ضربة، (جـ ١٠٤/١) حديث رقم (٣٤٧)، ولما جاء عن عمران بن حصين الحزاعي أنَّ رسول اللَّه على رأى رجلًا معتزلًا لم يصلُّ في القوم فقال: يا فلان ما منعك أن تصلِّي في القوم؟ فقال: يا رسول اللَّه أصابتني جنابة ولا ماء. قال: «عليك بالصعيد فإنَّه يكفيك». خرَّجه البخاري في كتاب التيمم (جـ ١٠٥/١) حديث رقم (٣٤٨). وانظر: تفسير ابن كثير (٢٧٧١).
- (٣) التطبيق في الصلاة هو الجمع بين أصابع اليدين، وجعلهما بين الركبتين في الركوع والتشهد. انظر: النهاية لابن الأثير (١١٤/٣)، والمغني لابن قدامة (١٧٥/٢).

وقد وقع الخلاف في التطبيق في الصلاة بين عبدالله بن مسعود وسائر الصحابة، فكان =

والمتعة (١). وما لا يأتي عليه العدُّ، إلَّا في مؤلف حافل. وهاهو في المجاميع محرَّر مسطور، كشرح المهذَّب وغيره؛ ولغيرهم أكثر من ذلك، بحيث دلَّت (٢) الحجة

= عبدالله بن مسعود ﷺ يرى أنَّ التطبيق سنَّة ويخبر أنَّه رأى النَّبي ﷺ يفعله. وذهب إليه من التابعين الأسود وأبو عبدة.

والصحيح أنَّ التطبيق كان في أول الإسلام ثمَّ نسخ لما روي عن مصعب بن سعد أنَّه قال: صليت إلى جنب أبي فطبقت بين كفَّي ثمَّ وضعتهما بين فخذي، فنهاني أبي وقال: كنَّا نفعله فنهينا عنه وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب. أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب: وضع الأكفَّ على الركب في الركوع (جـ١/٥١٦) حديث رقم (٧٩٠). انظر: الأوسط (١٥٣/٣)، والمجموع (٣٨٢/٣)، وفتح الباري (١٩٩٢). (١) المتعة المراد بها هنا نكاح المتعة، وهو: الزواج إلى أجل سواءٌ كانت مدة الأجل معلومةً أو مجهولةً؛ كأن يقول: زوجتك ابنتي شهرًا أو سنة أو إلى انقضاء الموسم أو قدوم فلان أو شبهه. انظر: المغنى لابن قدامة (٢١/٤)، والنهاية لابن الأثير (٢٩٢١٤).

وقد اتفق الصحابة على تحريم نكاح المتعة إلا ما اشتهر عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنه كان يرخص فيها، كما في الصحيح عن أبي جمرة قال: «سمعت ابن عباس سُئل عن متعة النساء، فرخَّص، فقال له مولى له: إنَّما ذلك في الحال الشديد، وفي النساء قلة أو نحوه، فقال ابن عباس: نعم، [صحيح البخاري (جـ٧٦٦) حديث رقم ١٦٦٥].

وقد تبع ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في القول بجواز المتعة طائفة من أصحابه؛ منهم: عطاء وطاوس.

والراجح ما قال به جماهير العلماء من الصحابة والتابعين وسائر فقهاء الأمصار مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد، وسائر أصحاب الآثار من تحريم نكاح المتعة؛ لورود النهي عن النبي على فقد أخرج الإمام البخاري في صحيحه (حـ٧/٦٦) من حديث علي بن أبي طالب شخه أنّه قال لابن عباس: إنّ النبي على نهى عن المتعة، وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر».

قلت: وقد اختلفت الروايات في رجوع ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ عن القول بجواز نكاح المتعة، وقد نقل هذه الروايات الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٧٨/٩) ولم يجزم منها بشيء. ولكن الظن بابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنَّه رجع لمَّا بلغه الخبر عن رسول الله عنهما ـ أنَّه رجع لمَّا بلغه الخبر عن رسول الله عنها، لا سيما وقد نقل ابن المنذر في «الإشراف» (٧٥/٤) إجماع الصحابة ومن بعدهم على تحريمها حيث قال ـ رحمه الله تعالى ـ: (ولا أعلم أحدًا يجيز اليوم نكاح المتعة إلا بعض الرافضة ولا معنى لقول يخالف القائل به الكتاب والسنَّة). انتهى

(٢) في (ح) و(هـ): «دلة» وهو خطأ في نسخها.

الواضحة: على ضعف ما ذهبوا إليه في أفراد تلك المسائل، ومخالفته للوجه الصحيح، الذي ليست طريقه أيضًا القطع والضرورة، بل الظهور والقوة، نحو^(۱) ما يصنع النُّظار في مباحث الأحكام، حتى يصير المُخَّالِفُ مُطَّرَحًا^(۲) غير معتبر، ولا ملتفت^(۳) إليه لضعف منتهجه في تلك المذاهب المعنية^(٤).

وسِرُّ هذا: أنَّ الأخبار التي بأيدي النظار، بعد الفحص والاختبار، ووجوه الاستدلال الصحيحة: سبيل إلى التصحيح والإبطال، كالقطع والضرورات. وإن تفاوتت الرتب، فقد اتفقت في قدر مشترك.

وأمًّا/ أنَّك تجد عالمًا قطَّ استقامت دائما مذاهبه، وصحَّت مطلقًا أقواله فخطوره بالبال ـ فضلًا عن تحققه ـ إشكال.

اللَّهِمُّ إِلَّا على غلوِّ المقلِّدة، فنعم. حتَّى رأيتُ لبعضهم أرجوزة يَنَّ فيها بزعمه مستند [مذهب] (٥) إمامه. فقال: عن فلان عن فلان. حتَّى قال: عن رسول اللَّه ﷺ عن جبريل عن الباري (٦).

وهذا ما يعرف عند المقلّدة بطرق الأثمة الأربعة وقد ذكرها عبدالوهاب الشعراني في كتابه المسمّى «الميزان الكبرى» فذكر طريق أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ وهو عن عطاء عن ابن عباس عن رسول الله علم عن جبريل عن الله عزّ وجلّ ثمّ ذكر طريق الإمام مالك ـ رحمه الله ـ وهو عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله علم عن الله عزّ وجل ثمّ ذكر طريق الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ وهو عن مالك عن نافع إلى آخر السلسلة، ثمّ ذكر طريق الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ وهو عن الشافعي عن مالك عن نافع إلى آخر السلسلة. انظر: الميزان الكبرى ص / ٥١.

وهذا من الغلو المجاوز في الأئمة الأربعة الأمر الذي قد حذَّروا منه هم أنفشهم؛ حيث نهوا عن تقلديهم، وأمروا بعرض أقوالهم على أدلة الكتاب والسنَّة فما وافقها عمل به، وما خالفها رُدَّ وطرح كما مرَّت حكاية أقوالهم في ذم التقليد في قسم الدراسة ص/١٢٩ ـ ١٣١.

فلو كان الأئمة الأربعة ـ رحمهم الله تعالى ورضى عنهم ـ بهذه الصفة المجعولة لهم أنفًا من

⁽١) لعل المراد «على نحو» فحذفت كلمة «على» اختصارًا.

⁽۲) في (ح): «مصرحًا» وهو تحريف.(۳) في (ح): «متلفت» وهو خطأ.

 ⁽٤) في (ح) و(هـ): «المعينة».
 (٥) في (ح): «مذاهب».

⁽٦) لم أقف على هذه الأرجوزة أو قائلها.

والإمام ينادي [في كتبه] (١): بأنّي استحسنت كذا: ورأيت كذا، ويبيّن (٢) طريقة قوله في جماهير كتبه: بما يصح تارة، ويفسد تارة أو تارات. فلا أدري لمن انتصر ولا ما أوجب ذلك الجزاف والبطر؟.

كلام العز ابن عبد السلام في حال العلماء ولقد رأينا الشيخ الإمام أبا محمد المصري - هو ابن عبد السلام (٢) - قال في آخر كتابه (٤) «قواعد الأحكام» ما لفظه: (مع أنَّي لا أعتقد أنَّ أحدًا منهم - يعني العلماء - انفرد بالصواب في كلِّ ما خولف فيه، بل أسعدهم وأقربهم إلى الحقِّ: مَنْ كان صوابه فيما خولف فيه أكثر من خطئه بالنسبة إلى كلِّ مَنْ خالفه؛ والشرع ميزان يوزن به الرجال والأقوال والأعمال، والمعارف والأحوال؛ فمن رجح في ميزان الشرع فهو راجح (٥). انتهى بلفظه.

وإنَّمَا ذكرته لتعرف البَوْنَ (٢): بين كلام العوام والأعلام؛ والفرق ضروري، وصحة ما ذكره كما ذكرنا: شمسُ ضحىً؛ إنَّمَا الفساد الطَّارىء على الفطر: أوجب إبانة البيِّنات.

فما بال تلك المذاهب التي ذكرناها أمثلةً عن أفرادٍ من الصحابة وأشباهها ممَّا لا يتيسَّر حصره عنهم، وعن غيرهم من المجتهدين صارت منبوذةً مهجورةً، والذاهب إليها (٢) غالطًا أو خالطًا؛ ألظهور الحجة في الجانب المخالِف أم لماذا؟.

وجميع ما ذكرنا يدفعك إلى الحقيقة، شئت أم أبيت.

- (١) ما بين المعقوفتين ليس في (ح).
 (٢) في (ح): «وبين» وهو خطأ.
- (٣) أي العزُّ بن عبدالسلام. ﴿ ٤) في (ح) و(هـ): «كتابه الذي سمَّاه».
 - (٥) قواعد الأحكام (١٩٣/٢) و ١٩٤٠).
- (٦) البؤن يطلق في اللغة على البعد والمسافة بين الشيئين. انظر: القاموس المحيط (٢٩٠/٤) باب النون ـ فصل الباء.
 - (٧) أي حتى عند هؤلاء المقلِّدين.

⁼ اتصال السند في جميع ما قالوه إلى الله ـ تعالى ـ ورسوله و لله لكان حقَّهم علينا أن ندَّعي لهم العصمة، لأنَّ كل ما قالوه يكون ـ والحالة هذه ـ حقًّا لصحة مخرجه؛ وهذه صفة لا يجوز أن ندعيها لأحد من الصحابة الذين هم أكمل الناس علمًا وأعلاهم سندًا فضلًا عن هؤلاء الأئمة.

[شِعْرً]^(۱):

فَقُلْ لِجُمْوعِ الجَهْلِ: بِينُوا(٢) عن الحَنَا(٣)

أَفِيقُوا عَنِ الإصرارِ فما(٤) بالكم لُدُ(٥)؟

فَلَيْسَ شُعَاعُ الشَمْسِ يَخْفَى لِنَاظِرٍ (١)

ولا منْ عَلَيْهِ الحَقُّ يَنْفَعهُ الجَحُدُ(٧)

ويكشف لك: أنَّ علماء خير القرون، الذين هم أُوَّلُ الناس علمًا وعملًا، وفقهًا في دين اللَّه وعقلًا عنه، ومعرفة لشرعه (^) ووقوفًا عند مبلغ علمهم وفهمهم لم يحيطوا بما تدعيه أهل المذاهب لأئمتهم، الذين لم يدَّعُوا ـ وصانهم اللَّه ـ لأنفسهم ذلك من الإحاطة التي هي غُلُوِّ مُنْكَر.

وتزعم أنَّ أولئك النفر من متبوعيهم (٩) لم يبرز عنهم ذلك الفقه والكلام في أحكام الدين، إلَّا بعد استيفاء المدارك، واستجماع مظاهر الحكم، وانتفاء موانعه، وما يجوز اعتواره (١١) ووروده، وبعد الحصول على (١١) جميع ما يكون معه الحكم ثابتًا مقررًا، بريئًا من أن يكون عرضةً للتخديش والتحوُّل، أو مجوِّزًا (١٢)

الذي (١) في (ح): اشعرًا،.

أهلهم (٢) بينوا أي ابعدوا، مأخوذة من البين وهو البعد والفراق. انظر: لسان العرب (٩/١) ٥٥) مادة «بين».

للاجتهاد (٣) الخنا: أي الفحش وما قبح من الكلام. لسان العرب (٢٣٨/٤) مادة «خنا».

(٤) في (ح) و(هـ): «ما».

(٥) في (هـ): «ولد» وهو خطأ.

وما بالكم لدُّ؟: أي خصماء عوج عن الحق. انظر: لسان العرب (٢٦٤/١٢) مادة «لدد».

- (٦) في (م) كتب حيالها: «يخفى لسائر». ولعلَّها في نسخة.
- (٧) في جميع النسخ «الحجد» والمثبت هو الصواب كما في المطبوعة، ولم أقف على قائل هذين البيتين.
 - (٨) في (ح) و(هـ): (بشرعه).
 - (٩) في (ح) و(هـ): (متبوعهم).
 - (١٠) اعتواره: أي تداوله. لسان العرب (٤٧١/٩) مادة (عور).
 - (١١) في (ح): (في) والمثبت من بقية النسخ أولى.
 - (١٢) في (ح) و(م): «مجوَّز» وهو خطأ والتصويب من (هـ).

ما تزعمه المقلدة في حق أثمتهم المجتهدين من العلم الذي أهلهم للتغير (۱) والتزيَّل (۲)؛ أو محتملًا للثبوت والتبدُّل. وذلك إمَّا بتقرير (۳) البراءة بتحقق (٤) عدم الناقل، وإمَّا بانتقالها به، ثمَّ تقرير الناقل ـ إنْ كان ـ وتنزيله منازله، ووضعه في مركزه الثابت المستقر، بحيث يكون [مأمون المساور (۵)، مفقود المنافر (۲)، سليمًا عن تجويز / طرق (۷) الاختلال (۸) والاعتلال، مصونًا (۹) محفوظًا محصَّنًا، قد عُرِفَت ثغورُ النوائب فسُدَّت عنه؛ حتَّى أضحى مطمئنًا إلى يوم القيامة (۱۰).

فهذا ما زعمه من ذكرنا في حق مذاهب أئمتهم، ولهذا ناضلوا عنها ودافعوا في كلِّ معترك، وصيَّروها رواسيَ لا تسام (١١) التحريك، وأركانًا (٢١) مشيَّدة عن الانهدام.

والقول بتعذَّر الاجتهاد على مَنْ في عصرنا وقبله: شعبة من ذلك الوادي، ولعبة من تراث (١٣٠ ذلك النادي، ولا يجوز في سُنَّة العقول الصحيحة: أن يدَّعيه بَشَهُ لنفسه أو غيره.

⁽١) في (ح) و(هـ): «التغير».

⁽٢) التزيُّل هنا: بمعنى التباين. انظر لسان العرب (١٢٨/٦) مادة «زيل».

⁽٣) في (ح): (بتقريره).

وفي (هـ): «تقرير».

⁽٤) في (م): «بتحقق» والمثبت من (ح) و(هـ) هو الصواب.

⁽٥) المساور هنا: بمعنى المغالب. مأخوذ من المساورة وهي المغالبة.

انظر: المصباح المنير ص/١١٢.

⁽٦) المنافر من المنافرة، وهي تأتي بمعنى المحاكمة والمقاضاة والمباعدة. انظر: معجم مقاييس اللغة (٥٩/٥)، ولسان العرب (٤ ٢٣٢/١) مادة «نفر».

⁽٧) ما بين المعقوفتين سقط في (ح) و(هـ). (٨) في (ح): «الاحتلال» وهو تصحيف.

⁽٩) في (ح) و(هـ): «محروسًا مصونًا».

⁽١٠) في (ح) و(هـ): «القيام» وهو خطأ.

⁽١١) لا تسام: أي لا تقبل.

⁽۱۲) في (م): «أركان» والتصويب من (ح) و(هـ).

⁽۱۳) في (ح): «تراب».

الناس المدارك والأحكام سنة عادلة

ماضية

اعتذار

المؤلف عن ما

وقع من

تكرار

وحينئذ (١) فلا مانع لأحدٍ من البشر: أن يشارك في الجملة أولئك النفر، وإن تفاوت فرض قلَّةُ محصولِهِ(٢)، فلا يمتنع أن يعقل عن اللَّه ورسولِهِ، ويأخذ شيئًا من أحكام اللَّه من دليلِهِ، كما هو شأن الناس في قادم الأزمان (٣)، وحادث الأوان، بين مُقلِّ ومُكثر، ومبسوط له ومقدور عليه، كما تراه في الأمتعة والصنائع وغيرها. فلا القاصر أخرجه (٤) قُصُورُه عن أن يكون عالمًا، ولا رتبة الماهر منعته أن يكون له في الجملة مزاحمًا.

على ذلك جرت القضية، وركد الأمر واستقرَّ الحال، ومضت السنَّة العادلة وارتبطت النجاة بما لا بدُّ منه(٥).

وهذا البحث وإن تكرَّر شيءٌ منه، أو تلوَّنت العبارة فيه مع اتَّحاد الحاصل فلا ضير في ذلك، لعموم البلوى بذلك الخيال البارد (٢)، الذي تكلَّمنا لإخماد ناره، وطمس آثاره، وهو عند من نوَّر اللَّه قلبه غني عن ذلك، لظهور أمره عند(٧) كشف قناع الغفلة. وإنَّما اتساع دائرة الجهل بالحقائق، واندراس(^) معالمها <u>في كتابه</u> وعلومها: أوجب الإفضاء^(٩) إلى التكلُّم بما ذكرنا في هذه المادة. كأنَّه الدعاء إلى التوحيد أول البعثة (١٠٠)، لأنسهم بنقيضه، وزمانك هذا قد أخذ من ذاك بحظه.

(١) في (ح) و(هـ): احينئذٍ.

⁽٢) في (م): (بحصوله) والمثبت من (ح) و(هـ) أصوب.

والمقصود بقلة محصوله هنا: قلة تحصيله العلمي.

⁽٣) أي متقادم الأزمان كما هو مُبَيِّنٌ في المطبوعة بالإبدال.

⁽٤) في (هـ): «أحرجه» وهو تصحيف.

⁽٥) كلمة «منه» كررت في (ح).

⁽٦) في (ح) و(هـ): «البادر» وهو تحريف.

⁽٧) في (م): «عنده» وهو خطأ، والتصويب من (ح) و(هـ).

⁽٨) في (م): (وإنه رأس)، وهو خطأ، والتصويب من (ح) و(هـ).

⁽٩) في (هـ): «الإفضال» وهو خطأ.

⁽١٠) لبث النَّبي ﷺ بمكة بعد مبعثه ثلاث عشرة سنة يدعوا أهلها وما جاورهم من القبائل إلى توحيد اللَّه عزُّ وجل وإفراده بالعبادة، لأنُّه بعث عليه الصلاة والسلام في قوم مشركين. واستمر على دعوة الناس إلى هذا الأصل العظيم حتى هاجر إلى المدينة حيث نزلت عليه =

فذا من غربة الإسلام، التي عادت كما بدأت(١). والسلام.

إن تكلَّمت بالمعروف أطالوا منه التعجُّب (٢) بلا مستند: إلَّا كونهم ما عرفوه ولا أَلِفُوهُ (٣)، ولا مضت عليه عاداتهم؛ ذلك مبلغهم من العلم.

ولهذا بعينه ذكر الإمام أبو محمد ابن عبد السلام في كتابه «قواعد الأحكام» (٤) كلامًا حسنًا، وافق ما ذكرناه (٥) فيليق ذكره في هذا المقام.

فقال: «ومن العجب العجيب: أنَّ الفقهاء المقلِّدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه، بحيث لا يجد لضعفه مدفعًا، وهو مع ذلك^(٢) يقلِّده فيه، ويترك من [شهد]^(٧) الكتاب والسنَّة، والأقيسة الصحيحة لمذهبه، جمودًا على تقليد إمامه، بل يتحيَّل^(٨) لدفع ظواهر الكتاب والسنَّة، ويتأوَّل^(٩) بالتأويلات البعيدة الباطلة،

كلام العز بن عبد السلام في ذم أهل التقليد

- = بقية شرائع الإسلام من زكاة وحج وصيام وغيرها. وهو في المدينة . صلوات ربّي وتسليماته عليه ـ لم ينقطع عن دعوة الناس إلى التوحيد وبيان حق الله على العبيد بل استمرّ على ذلك؛ حتى وهو على فراش الموت كان ينبه على هذا الأصل العظيم؛ فكان يقول: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» كما جاء عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهما أنّهما قالا: لما نزل برسول الله على طفق يطرح خميصة له على وجهه فإذا اغتم بها كشفها عن وجهه فقال ـ وهو كذلك ـ: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» يحذّر ما صنعوا. أخرجه البخاري في كتاب الصلاة (ج١٩٩١) حديث رقم (٤٣٥). حديث رقم (٤٣٥)، ومسلم في كتاب المساجد (٢٧٧/١)، حديث رقم (٤٣٥). وهذا يبيّن لنا أهمية التوحيد، ووجوب الاشتغال بدعوة الناس إليه، وذلك لأنّه أصل الدين وأساس الملة.
- (۱) يشير المؤلف ـ رحمه الله ـ إلى ما رواه أبو هريرة ﷺ عن النبي ﷺ أنَّه قال: «بدأ الإسلام غريبًا وسيعود غريبًا كما بدأ فطوبى للغرباء». أخرجه مسلم في كتاب الإيمان حديث رقم (٢٣٢)، وأحمد في المسند (١٨٤/١).
 - (٢) في (ح): «العجب». (٣) في (ح): «ألقوه» وهو تصحيف.
 - (٤) هو كتابه «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» وهو مطبوع.
 - (°) في (ح) و(هـ): «ما ذكرناه هنا». (٦) في مطبوعة قواعد الأحكام: «هذا».
 - (٧) ما بين المعقوفتين سقط من مطبوعة قواعد الأحكام.
 - (٨) في مطبوعة قواعد الأحكام: «يتحلل».
 - (٩) في مطبوعة قواعد الأحكام: «ويتأولهما»

نضالًا عن مقلّه. وقد رأيناهم يجتمعون في المجالس، فإذا ذكر لأحدهم خلاف^(۱) ما وطَّن نفسه عليه تعجَّب [منه]^(۲) غاية التعجُّب^(۳)، من غير استرواح إلى دليل، بل لما أَلِفَهُ من تقليد إمامه، حتَّى ظنَّ: أنَّ الحقَّ منحصرٌ في مذهب إمامه. [ولو تدبَّره لكان تعجبه من مذهب إمامه]⁽¹⁾ أولى مِنْ تعجبه من مذهب غيره... إلى أن قال^(٥).: وما رأينا^(٢) أحدًا رجع عن مذهب إمامه إذا ظهر له الحقُّ في غيره، بل يصِرُ^(۷) عليه مع علمه بضعفه وبعده. فالأولى: ترك البحث مع هؤلاء/ الذين إذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب إمامه قال: لعلَّ إمامي وقف على دليل لم أقف عليه، ولم أهتد إليه، ولم يعلم المسكين: أنَّ هذا مقابلٌ بمثله، وتفضيل (٨) لخصمه بما ذكره من الدليل الواضح، والبرهان اللامح (١٠٠٠). فسبحان اللَّه ما أكثر من الدليل الواضح، والبرهان اللامح مثل ما ذكرته (١٠٠٠)! وقَقنا اللَّه من ظهر.

وأين هذا من مناظرة السلف، ومشاورتهم في الأحكام، ومسارعتهم إلى اتباع الحقّ إذا ظهر على لسان الخصم؟.

⁽١) في مطبوعة قواعد الأحكام: «في خلاف».

⁽٢) كلمة [منه] ليست في مطبوعة «قواعد الاحكام».

⁽٣) في مطبوعة قواعد الأحكام: «العجب».

⁽٤) ما بين المعقوفتين سقط من مطبوعة «قواعد الأحكام».

⁽٥) المحذوف من قول العز بن عبدالسلام هو: «فالبحث مع هؤلاء ضائع مفوّض إلى التقاطع والتدابر من غير فائدة يجديها».

⁽٦) في مطبوعة قواعد الأحكام: «وما رأيت».

⁽٧) في (هـ) ومطبوعة قواعد الأحكام: «يصير».

⁽٨) في مطبوعة قواعد الأحكام: «ويفضل».

⁽٩) في مطبوعة قواعد الأحكام: «ما».

⁽١٠) في مطبوعة قواعد الأحكام: واللائح. وفي (ح) و(هـ): محتملة لــ«اللائح» و«اللامح».

⁽۱۱) في (ح): «ما».

⁽١٢) لعلُّه يريد بصيرته كما هو مبيٌّ في المطبوعة بالإبدال.

⁽١٣) في مطبوعة قواعد الأحكام: «ما ذكر».

وقد نقل عن الشافعي ـ رضي اللَّه عنه (١) ـ أنَّه قال: ما ناظرني أحد (٢) إلَّا قلت: «اللَّهمَّ اجرِ الحقَّ على قلبه ولسانه. فإن كان الحقُّ معي اتَّبعني، وإن كان الحقُّ معه اتبعته» (٣). انتهى بلفظه من «قواعد الأحكام» (٤) لذلك الحبُر الهمام.

قلت: وقول المقلِّد: لعلَّ إمامي وقف (٥) على دليلٍ لم أقف عليه: هو من جملة أماني (٦) المقلِّدة وأعذارهم الباردة.

وبعضهم يقرول: إمامي قد عرف هذا الذي أتيت به أيُّها المخاطبُ وغيرَه. وانتخب زبدته. فألقاها إلينا. فهي لا محالة وجه الحقِّ الذي لا مرية فه.

وهذا قول جماهيرهم، بل يتفقون عليه^(٧) في الأغلب. فإذا طالبته الوجه^(٨) نكص إلى الدعاوى الجاهلة^(٩).

وما نخوض بهذا (۱۰): [إلاً] (۱۱) لعلَّ الله يهدي من يشاء من عباده والموعد قريب. وما ذكرنا هذا عن الإمام ابن (۱۲) عبد السلام - مع وضوح الأمر - إلاّ ليعرف الناظر في رسالتنا هذه: أنّا ـ وإنْ كنّا نكتفي بظهور الحقّ، وسطوع نوره من غير تعريج على كشفٍ عمَّن قال به، لاستغناء الحقّ، وعدم تحقُّق الاتّفاق ـ كما مرّ

- (١) في مطبوعة قواعد الأحكام «رحمه الله» وهو الأولى.
 - (٢) في مطبوعة قواعد الأحكام: «ما ناظرت أحدًا».
- (٣) كَلَّام الشَّافعي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ أخرجه أبو نعيم في الحلية (جـ٩/٩٤)، وأورده البيهقي في المدخل ص/١٧٢، وفي المناقب (١٧٤/١-١٧٥).
 - (3) هو فيه في (جـ٢/١٣٥-١٣٦).
 - (°) في (ح): «وفق» وهو تصحيف.
 - (٦) في (ح): «لباني» وهو خطأ.
 - (٧) في (م): «عليها» والمثبت من (ح) و(هـ) لعله هو الصواب.
 - (٨) أي الدليل كما هو مبيَّنٌ في المطبوعة بالإبدال.
 - (٩) في (ح) و(هـ): «الجاهلية».
 - (١٠) لعلُّ الأنسِب «في هذا» كما هو في المطبوعة بالإبدال.
 - (١١) كلمة [إلاّ] سقطت من (ح).
 - (۱۲) في (ح) و(م): «بن» والتصويب من (هـ).

غرض المؤلف من إيراده لكلام العز ابن عبدالسلام شرحه ـ لم نسلك طريقًا تنكَّبها الفضلاء، ولا حاد عنها النُّبلاء، وأنَّ أكابر العلماء موافقون لنا على تحرير هذه النكتة وحاصلها. ولو ذهبنا نتتبع أقوالهم في ذلك لحصل منها كثير طيِّب. وأقلُّ ممَّا ذكرنا يكفي. والله [سبحانه](١) الهادي.

وأمَّا من استحب العمى على الهدى(٢) فاقرع سمعه بتحذير ﴿وَلَهِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِئْبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ ﴾^(٣).

فلقد(٤) صارت الجماهير من هذه الخلوف أو عامَّتهم متطابقين(٥) على ما قد تلقُّوه عمَّن قبلهم، جاثمين (٦) عليه: من مُفتٍ وحاكم ومدرسٍ وعاملٍ ومتديِّنٍ وسائل ومسؤول، من دون تيقُّظ ولا نظر، ولا تجويز ما وُقوعه من إمامهم وصدوره عنه متحقق من خطأ ووهم وغلط، وجهله ما يجهله. ولا يتفكّرون في أنفسهم: ما بال الركون إلى شيء أبدً الآباد لا نستبينه (٧)؟ وما(٨) الشأن غدًا عند اللَّه؟ أفلا يجوز أنَّ^(٩) خطاب اللَّه علينا في هذه المسألة بغير ما عرفناه عن الإمام؟ بل ما كفاهم ذلك الجمود، حتَّى أصرُوا على منع ما سواه والجحود. وسحبوا ذيل التيه والصدود؛ ولعمر اللَّه زلَّت أحلامهم.

وإلى هــــذا الموضع^(١٠) انتهى بنا الكلام في الفصل السابق ولاحقه. ولا تستطله أو تسأمه؛ فالقول بتعذَّر الاجتهاد ـ مع ظهور فساده، وتبالغ مفسدته ـ: أمرٌ ٥٥٦ تطابق عليه الأخسلاف، واعتقدوه حقًّا/ وخلافه باطلًا؛ فعطَّلوا وأبطلوا،

وتمامها: ﴿ مَمَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ۚ وَمَا أَنتَ بِسَاجِعِ قِبْلَهُمُّ وَمَا بَعْضُهُم بِسَاجِعِ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَهِنِ أَتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنْ بَعْـدِ مَا جَـآءَكَ مِنَ ٱلْمِلْيِمْ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّلِيمِينَ﴾.

⁽١) كلمة «سبحانه» ليست في (ح) و(هـ). (٢) في (ح) و(هـ): «الهداية».

⁽٣) سورة البقرة، الآية رقم (١٤٥).

⁽٤) ما بين الحاصرتين المكررتين زيادة ضرورية يقتضيها السياق.

⁽٥) في جميع النسخ: «متطابقون» وهو خطأ.

⁽٦) في جميع النسخ: (جاثمون) وهو خطأ.

⁽٧) غير واضحة في (م) والمثبت من (ح) و(هـ).

⁽٨) في (ح): «وأماً» وهو خطأ. (٩) زيادة من (ح) و(هـ).

⁽١٠) ما بين الحاصرتين المكررتين زيادة في (ح) و(هـ).

وعظمت منهم الرزيَّة، وتفاحشت جفوتهم. وانتشر عن هذا الأصل الخاوي من المفاسد ما لا يحيط قدره إلَّا علم العليم الواحد. وما شرحناه هنا هو إذا عقلته لباب هذا الباب، بل خلاصة هذا الكتاب، إذ نعُدُّ^(۱) الخلوص من سجن ما حذَّرنا منه فيه يخرج المرءُ إلى رحب العافية والسعادة، وكلِّ بغية صالحة وإرادة.

فصل

ومن ذلك - وهو منهم قياس للغائب على الشاهد - وذلك أنَّهم لمَّا كانوا لا يعرفون إلَّا حرفة التقليد، واستقرَّ في فكرهم وفطرهم: أنَّ من أفتى أو تكلَّم أو عَمِل لا (٢) يصنع شيئًا من ذلك إلَّا لأنَّه قاله فلان، أو الإمام أو محصِّلو مذهبه - بزعمهم - قالوا: إنَّ قائل تلك المقالة - وهي اتجاه تخريب المشاهد - قلَّد ابن تيمية في ذلك . ومن تدبَّر أحوال القوم: وجدهم دلُّوا على أنَّهم من جملة العامة . ولا أدري من أين جاء لهم ذلك؟

نعم هو نتيجة من نتائج الحكم بتعذُّر الاجتهاد.

ومن حقّ الباحث: أن يدلي بما يوافق خصمُه على صحته، أو بحجةٍ قاهرة، تؤذن أنَّ دفعها مكابرة، وأنَّ التمسُّك (٣) بمعارضها قصور، أو ضلال.

وكون من ذكروه (٤) قلَّد ابن تيمية: بطلانه معلوم غير موهوم، لِمَا أنَّه ينهي عن

الفصل السادس في تبرئة ابن تيمية وابن القيم ذكر معهما فتراءات هؤلاء الملدين

⁽١) في (ح) و(هـ): «بعد».

⁽٢) في (م) زيادة «ما» بعد كلمة «عمل» وهي مقحمة لا محل لها هنا.

⁽٣) في (ح): «المتمسك» وهو خطأ.

⁽٤) الذي يظهر أنَّ من ذكره هؤلاء المفتون هو الإمام الصنعاني رحمه الله؛ وذلك لأنَّه ـ كما قد تقدَّم في بيان سبب التأليف ـ هو الذي أوجب على الإمام المهدي العباس القيام بهدم المشاهد والقباب الموجودة بأرض اليمن. كما أنَّه يحتمل احتمالًا مرجوحًا أن يكون المذكور هو الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رحمه الله، لأنَّه كان قد دعا أيضًا إلى هدم المشاهد والقباب. وأيًّا مَنْ كان فكلا الشيخين بريئان من وصمة التقليد، وخير شاهد على ذلك ما نقل إلينا من أقوالهما في ذم التقليد؛ فالصنعاني ـ رحمه اللَّه ـ كتبه تطفح بذم التقليد =

التَّقليد وينادي بمنعه. ولأنَّ عامَّة مباحثه مبنية على تحرير المقام بمبلغ نظره، وإن كان لا سبيل إلى رفع الخطأ جملة في كلِّ بحث^(۱).

وذلك منه من دون تقليد لابن تيمية ولا غيره، ولا^(٢) احتجاج^(٣) بقول أحد قطّ، أو التديَّن به من دون استبانته حسب ما علم. وليس معصومًا كغيره أيضًا؛ ولأنَّه في خصوص هذه المسألة^(٤) أبرز مُحجَّته، وحرَّر من البرهان ما استطاع. فأي معنَّى لقولكم: إنَّه قلَّد ابن تيمية؟ والحال أنَّكم لم تأتوا عن أنفسكم ولا

وأمًا الشيخ محمد بن عبدالوهاب ـ رحمه اللَّه ـ فالمنقول عنه في ذم التقليد والتنفير عنه كثير شهير؛ من ذلك قوله ـ رحمه اللَّه ـ في رسالته إلى عبدالله بن محمد بن عبداللطيف الأحسائي: «وأمًا ما ذكر لكم عني فإنّي لم آته بجهالة، بل أقول ـ ولله الحمد والمنّة وبه القوة ـ: ﴿ قُلُ إِنّنِ هَدَننِي رَقِ إِلَى صِرَطٍ مُستَقِيمٍ دِينًا قِيمًا يَلَةَ إِبْرَهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْقُوة ـ: ﴿ قُلُ إِنْنِ هَدَننِي رَقِ إِلَى صِرَطٍ مُستَقِيمٍ دِينًا قِيمًا يَلَةَ إِبْرَهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِن الْمُشَرِكِينَ ﴿ وَ اللّه اللّه الله الله الله على الله ومتحد الله والله على الله ومتحد الشير، أو الله على الله وحده لا شريك له، وأدعو إلى سنّة رسول الله على التي أوصى بها أول أمّته وآخرهم، وأرجوا أنّي لا أرد الحقّ إذا أتاني، بل أشهد الله وملائكته وجميع خلقه إن أتانا منكم كلمة من الحقّ لأقبلنّها على الرأس والعين، ولأضربنّ الجدار بكلٌ ما خالفها من أقوال أثمتي حاشا رسول الله على الرأس والعين، ولأضربنّ الجدار بكلٌ ما خالفها من أقوال أثمتي حاشا رسول الله على إنه لا يقول إلّا الحقّ». انتهى [مؤلفات الشيخ، القسم الخامس، الرسائل الشخصيّة رقم (٣٧) ص/٢٥٢].

ومن كلامه أيضًا . رحمه الله . في ذم التقليد: (وأمًا المتأخرون . رحمهم الله . فكتبهم عندنا، فنعمل به النص منها، وما لا يوافق النص لا نعمل به). انتهى [الدرر السنية (١/٣٩/١)].

⁼ وتنادي بمنعه، وقد أفرد في ذلك كتابًا خاصًا سمَّاه «إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد» أبطل فيه دعوى انقطاع الاجتهاد، والقولِ بوجوب التقليد على كل أحد في هذه الأعصار. وممَّا جاء فيه قوله: ـ رحمه اللّه ـ في صفحة (١٣٧): «وقد منع أئمة الدين معارضة سيّد المرسلين بأقوال غيره من الأئمة المجتهدين». وانظر: ما نقله عن الأئمة الأربعة في ذم التقليد في الصفحات: (١٢٩ ـ ١٢٩).

⁽١) في (ح): «مبحث».

⁽٢) في (هـ): زيادة كلمة ﴿إلَّا ، بعد كلمة ﴿لا ، وهي مقحمة.

⁽٣) في (م): «ولا الاحتجاج».

⁽٤) أي وجوب هدم المشاهد والقباب.

في ما نقلتم بشيء يقابل (۱) بعض ما أقامه في هذه المسألة (۲)، ولأنَّه قد ناقض ابن تيمية في كثير من المسائل ذهب إليها، لظهور ضعف كلامه عنده. فلو كان واقفًا على تقليده - كما وقفتم على رسوم «شرح المنهج» [وغيره - لما فعل. فما باله يسوِّغ لنفسه تقليد ابن تيمية في هذه المسألة؟] (۳) فلقد حكيتم عجبًا.

وقد قرأنا عليه وعرفنا مذهبه (¹⁾، وأنتم لا تعرفونه، إنَّما يبلغكم عنه ما يبلغ، فتأخذون في مضادته بلا بصيرة، ولا وازع لكم عن الرجم بالظنون والأوهام، ولا علم يهدي (⁰⁾ إلى تمييز الصحيح من ذي السِّقام.

فالعتب عليكم: أترضون أن يكون مِنْ خطاب مَنْ لا يفهم؟.

وكفى آية (٢) على تنكَّبكم الصواب: ذكركم لأقوال فروع المذهب في مقابلة مناهي صريحة صحيحة مشهورة في الصحيح وغيره، ثمَّ تعرُّضكم لشيخ من شيوخ الإسلام، وإمام من جِلَّة الأئمة الأعلام. وهو ابن تيمية ـ بأنَّه ضالٌ مضل (٧)،

(١) فِي (م): «بقابل» وغير منقوطة في (ح) والمثبت من (هـ) وهو الصواب.

(٢) أيّ ما أقامه من الأدلة في النهي عن البناء على القبور وتحريم رفعها ووجوب هدم ما بني عليها من المشاهد والقباب.

(٣) ما بين المعقوفتين سقط في (ح).

(٤) قلت: وهذا ممَّا يقوي أنَّ المؤلف ـ رحمه اللَّه ـ يعني بمن ذكره هؤلاء المفتون الإمامَ الصنعاني ـ رحمه اللَّه ـ، بل إنَّ ـ رحمه اللَّه ـ، بل إنَّ المصادر ـ كما قد مرَّ ـ لم تذكر للتُعمى شيخًا غيره.

(°) في (ح) و(هـ): «بهذا» وهو خطأ. (١) في (ح): «أنه» وهو خطأ.

(٧) السبب الرئيس لطعن أهل الأهواء والبدع في أهل السنّة والجماعة هو الجهل والتعصب؛ فإنَّ جهلهم بعقائد أهل السنّة والجماعة، وعدم فهمهم لها فهمًا صحيحًا نتيجة الاختلاف في مصدر التلقي مع وجود الهوى والتعصب كان دافعًا وباعثًا لهم لشتم أهل السنّة والجماعة ونبزهم بالألفاظ الشنيعة، بل وصار الأمر إلى أن كفروهم.

وهذا الموقف بخلاف موقف أهل السنّة والجماعة بإزاء من خالفهم؛ فكما أنَّ أهل السنّة يلتزمون بالألفاظ الشرعية في عقائدهم وعباداتهم وسلوكهم فإنَّهم يلتزمون بالضوابط الشرعية مع مخالفيهم وأعدائهم حتى في إطلاقهم للأسماء والألفاظ والألقاب، فلا يبدعون ولا يفسقون ولا يكفرون ولا يضللون بمحض الهوى والتعصب، ولكن وفقًا لتلك الضوابط الشرعية من توفر الشروط وانتفاء الموانع في حق الشخص المعينً.

براءة ابن تيمية وتلميذه ابن القيم من افتراءات القبوريين

وثناء

المؤلف

عليهما

وما كان ـ رحمه الله تعالى ـ أهلًا لهذا؛ والرجل أمره شهير، وأقواله ومذاهبه يتناقلها الجم الغفير. ما مثله يُحْتَاج إلى كشفِ رفيع محلّه، وقد تعرَّض له، ولتلميذه محمد بن أبي بكر بن أبوب/ الزُّرعي ـ هو ابن قيِّم الجوزية ـ رحمه الله تعالى ـ [بعض القائلين](١). وهما إمامان جليلان لاحقان بأماثل السلف كالشافعي، وأحمد، وإسحاق، وغيرهم، ومؤلفاتهما وتراجمهما، ونقل أهل العلم(٢) لأقوالهما ومذاهبهما ونفائس تحقيقهما: كافيةٌ شافية مقنعة.

= انظر: وجوب لزوم جماعة المسلمين وترك التفرق صفحة (٢٤٥ - ٢٤٦).

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ أن طريقة أهل الأهواء والبدع وسماتهم تكفير المخالف لهم قائلًا: «وهذه حال أهل البدع والظلم كالخوارج وأمثالهم، يظلمون الأمّة ويعتدون عليهم، إذا نازعوهم في بعض مسائل الدين، وكذلك سائر أهل الأهواء، فإنّهم يبتدعون بدعة، ويكفرون من خالفهم فيها، كما تفعل الرافضة والمعتزلة والجهمية وغيرهم، والذين امتحنوا الناس بخلق القرآن كانوا من هؤلاء، ابتدعوا بدعة وكفروا من خالفهم فيها، واستحلوا منع حقّه وعقوبته). انتهى [مجموع الفتاوى (١١/١٧)].

قلت: ووصفهم لشيخ الإسلام ابن تيمية «بأنَّه ضال مضل» هو من الكذب والبهتان؛ فما كان ـ رحمه الله ـ أهلًا لهذا كما قال المؤلف يرحمه الله، بل كان ـ رحمه الله ـ من خيار علماء المسلمين وعدولهم، داعيًا إلى التمسك بالكتاب والسنَّة، والسير على نهج سلف هذه الأمَّة في الاعتقاد والعمل. والذي يطلع على كلامه بعدل وإنصاف وبعد عن التعصب والاعتساف يعرف له قدره ويثبت له فضله ونبله، ولكن من جهل الحق ولم تطب نفسه لقبوله عاداه وعادى أهله، ولا يضر إلَّا نفسه. نعوذ بالله من الخذلان.

(١) ما بين المعقوفتين سقط في (ح) و(هـ).

قلت: وممَّن تعرَّض لشيخ الإسلام ابن تيمية قبل هؤلاء المفتين: بعض فقهاء الشافعية كابن الزملكاني، والبكري، وتقي الدين السبكي وابنه تاج الدين، وابن حجر الهيتمي، والحصني. انظر: الدرر الكامنة (١٩٢/١)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٣٩٢/٢)، والضوء اللامع (١٨٥/١١)، والاستغاثة في الرد على البكري (١/٥٨٥، و٢/ اللامع (٩٤/٥،٥)، والفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي ص/٩٩.

ولم يكونوا محقين عفا الله عنهم؛ ولذا فقد ذب عنه العلماء المنصفين؛ فبينوا عظيم قدره، وكبير فضله؛ ومن هؤلاء الأعلام: الإمام الذهبي، والحافظ ابن حجر كما في الدرر الكامنة عند ترجمته له، وصنع مثله تلميذه السخاوي في الضوء اللامع، وابن عبدالهادي في الصارم المنكي، وغيرهم ممن يطول تعدادهم.

(٢) كلمة «العلم» كررت في (هـ).



لايقاظِ مَن أَجَابَ بحِشِن بنَاءِالمشاهِ والقباب دَسِّى أَيضًا مَا تَضْمَسْهُ مِن المَفَاسِد وهى عجب من الخطوب العِجَاب، وُجَال أخذا لحكم من دَليله في هذه الأعصارفَسَدَّباب الجكمة فيصل الخطاب، وَعَطَل عَن الانتفاع في هذه الأزمَانِ بعلمِ السُّنَّةِ وَالكِتَاب، إلى غيْرِذَالك ممَّا يأتيك فيه _ إن شَاءَ اللَّثُ _ أَحْرَسَن تَحْرِيرِ وَحَبَوَاب، يُنفَظ الزَّنِ وَمَهُ اللَّه

> تأليف مُسَيِّنُ بُنُ مَهْ رِي بِنُ عِزِ الدِين النَّعْمِي المذوفي سساسيّة ١١٨٧ هر

> > دِرَاسَة دَنِحَتِين مُحِمَّت عَبْرِالسَّرِخَيْث ارْ

> الناشر إلى المفلك دار المفلك

البّائِ الله الله المنابي

في

ذكر جملة شافية من الأحاديث الصحيحة القاضية بتحريم البناء علي القبور وتجصيصها واتخاذها مساجد وما يتصل بذلك

الباب الثاني

في ذكر جملة شافية من الأحاديث الصحيحة، والأخبار الصريحة الشاهدة بأنَّ وضع القباب والبناء على القبور من أصله وتشريفها، والكتابة عليها، وتجصيصها (١) واتَّخاذها مساجد، وما يتصل بذلك: أمر تقرَّر (٢) في الشرع منعه، وسبق الحكم الجازم بالنهي عنه، والكف عن ارتكابه، وبتَّت القضية في ذلك ومضت كلمة الحقِّ بسدِّ ذريعته، ظنًا بنا (٣) أن نسلك سنن من قبلنا (٤)، ...

(١) تجصيصها: التجصيص هو بناؤها بالجص. انظر: النهاية في غريب الحديث (٧١/٤) مادة «قص»، ولسان العرب (٢٩١/٢) مادة «جصص».

والمقصود تبييض القبر بالجص. والجص هو الجبس، وقيل الجير. انظر: حواشي الشرواني وابن قاسم على تحفة المحتاج (١٨٨/٤).

وعلة النهي عن تجصيص القبور لأنَّ فيه نوع زينة وخيلاء. انظر: الأم للشافعي (٢٦٣/١)، وأحكام الجنائز للألباني ص/٢٦٢.

قلت: وأمَّا تطيين القبر فللعلماء فيه قولان:

الأول: التحريم وهو مذهب أبي حنيفة، وأحمد في رواية.

الثاني: الجواز، وهو مذهب الإمام الشافعي، وبه قال الإمام أحمد في الرواية الثانية عنه. انظر: بدائع الصنائع (١/٣٦)، وحاشية رد المحتار (٢٣٧/٢)، والأم للشافعي (٢٦٢/١)، والمجموع للنووي (٢٦٢/٥)، والمغني لابن قدامة (٣٩/٣)، والإنصاف للمرداوي (٢٦٦/٥). والراجع التفصيل.

قال الإمام الألباني ـ رحمه الله ـ في أحكام الجنائز ص/٢٦٢ بعد أن حكى الخلاف في هذه المسألة وأقوال أهل العلم فيها: _ (ولعلَّ الصواب التفصيل على نحو ما يأتي: إن كان المقصود من التطيين المحافظة على القبر وبقائه مرفوعًا قدر ما يسمح به الشرع وأن لا تنسفه الرياح وتبعثره الأمطار، فهو جائز بلا شك لأنَّه يحقق غاية مشروعة. ولعلَّ هذا وجه من قال من الحنابلة أنَّه يستحب. وإن كان المقصود الزينة ونحوها ثمًا لا فائدة فيه فلا يجوز لأنَّه محدث). اه

(٢) في (هـ): «تقر» وهو خطأ.

(٣) أي تحذيرًا لنا كما هو مبينٌ في المطبوعة بالإبدال.

(٤) يشير بقوله «من قبلنا» إلى اليهود والنصارى، كما جاء في الحديث عن أبي سعيد الخدري الله أنَّ النبي علا قال: «لتتبعنَّ سنن من كان قبلكم شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع، حتى لو دخلوا جحر ضب لسلكتموه. قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «فمن؟». أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء من صحيحه برقم (٦)، ومسلم في كتاب العلم من صحيحه برقم (٦).

[مع قطع النظر عن المفاسد المرتبة على ذلك](١).

وإذا تأمَّل الناظر أعيان ما صحَّ فيه النهي من الشارع في هذا الباب، ثمَّ نظر إحصاء (٢) هذه الأمم لارتكابها، وتلوُّنهم بأدرانها، وتهالكهم على مناقضة كلِّ نهي من تلك المناهي بفعل ($^{(7)}$ عين المنهي عنه، وإتيانهم على كل فرد منها، مع الحرص (٤) والمبالغة في أن لا يشذَّ فردِّ: طال تعجبه، تارة $^{(6)}$ من كون الشارع سبقهم وتقدَّم إليهم في أمرها وكثَّر في شأنها بالنهي والتحذير، وأخرى من كون هذه الخلوف ضلَّت $^{(7)}$ عن ذلك الرشد الأسعد، فعمدوا إلى كلِّ ما نهى عنه فواقعوه، كأنَّهم كشفوا واستقصوا بالاستقراء والتبع، حتَّى أتوْا على مشخصات ما نهى عنه الشارع.

فلا يشك صَدِقُ التأمُّل: أنَّ القوم سلكوا في العمل مسلك المضادَّة الوافية، ثمَّ زادوا زيادة في درك النكال كافية.

وقد لخصت في «مدارج العبور» ما عرض لنا من بيان نهي الشارع عن البناء على القبور، وما ذكر معه، وفيه كفاية مقنعة، وأضفت (١) إلى ذلك إشارةً إلى مفاسد المشاهد، ولكن لم أرّ ترك (١) التعرّض هنا لذلك لائقًا، لأنّه رجّما يقف الواقف على هذا، فلا يرى إلّا الإحالة على ما هنالك (٩). فلا يجد لعلّته نفعًا، ولا لغلّته (١٠) نَقْعًا (١٠).

⁽١) ما بين المعقوفتين لم يرد في (ح) و(هـ). (٢) في (هـ): «أحصى» وهو خطأ.

⁽٣) في (م): «يفعل» وهو تصحيف.

⁽٤) في (م): «الحصر» وهو خطأ والتصويب من (ح) و(هـ).

 ⁽٥) في (ح) و(هـ): «بأن» وهو خطأ.
 (٦) في (ح): «ظلت» بقلب الضاد ظاءً.

⁽V) في (م): «أوضفت» وهو خطأ والتصويب من (ح) و(هـ).

⁽A) في (م): «ولكن لم أترك» وهو خطأ والتصويب من (ح) و(هـ).

⁽٩) في (ح) و(هـ): «هناك».

⁽١٠) ُعلته: مأخوذة من الغلل، وهو الماء الذي يجري بين الشجر، وقيل: الماء الظاهر الجاري. لسان العرب (١٠٨/١٠) مادة (غلل).

⁽١١) نقعًا: النقع هو مَحْبَس الماء، يقال الماء الناقع أي المجتمع. [لسان العرب (٢٦٥/١٤) مادة «نقع».

فأقول: قال الإمام الحجة الحافظ، إمام الدنيا في فقه الحديث، أبو عبد الله البخاري، في جامعه الصحيح: حدَّثنا أبو اليمان (١) قال: أخبرنا شعيب (٢) عن الزهري (٣)، [قال] أخبرني عبيد الله [بن عبد الله] (٥) بن عتبة (١): أنَّ عائشة وعبد الله بن عباس [رضي الله عنهما] (٧) قالا «لما نَزَلَ (٨)برسول الله على وجهه فإذا اغتمَّ بها كشفها عن وجهه، فقال - وهو كذلك -: لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد». يحذر ما صنعوا (١٠).

⁽۱) هو: الحكم بن نافع الحمصي مشهور بكنيته. ثقة ثبت، وحديثه عند أصحاب الكتب الستة. توفي سنة (۲۲۲هـ). انظر: التاريخ الكبير (۲۲۴٪)، والجرح والتعديل (۲۹/۳)، وتقريب التهذيب ص/۲٦٤.

⁽٢) هو: شعيب بن أبي حمزة الأموي مولاهم، أبو البشر الحمصي، ثقة عابد. قال ابن معين: «من أثبت الناس في الزهري»، مات سنة (٦٦١هـ).

انظر: التاريخ الكبير (٢٢٢/٤) تقريب التهذيب ص/٤٣٧.

⁽٣) هو: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله بن شهاب الزهري القرشي، فقيه حافظ متفق على جلالته وإتقانه، وحديثه عند أصحاب الكتب الستة، مات سنة (١٢٥هـ) وقيل قبل ذلك بسنة أو بسنتين.

انظر: الجرح والتعديل (٧١/٨)، وتقريب التهذيب ص/٩٦٨.

⁽٤) كلمة قال ليست في جميع النسخ، وأثبتها من صحيح البخاري.

⁽٥) ما بين المعقوفتين سقط في جميع النسخ وأثبته من صحيح البخاري.

⁽٦) هو: عبيد الله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبدالله المدني، ثقة فقيه ثبت، مات سنة (٩٤هـ). وقيل عبر ذلك. انظر: التاريخ الكبير (٩١٩)، وتقريب التهذيب ص/٤٠٠.

⁽٧) لفظ الترضي ليس في (ح) و(هـ).

⁽٨) كذا ضبطت في صحيح البخاري، والفاعل محذوف أي الموت. [فتح الباري (١٣٤/١)].

⁽٩) خميصة: الخميصة هي ثوب من خرّ أو صوف. وقيل لا تسمى خميصة إلّا أن تكون سوداء معلّمة. [النهاية في غريب الحديث (٨١/٢)].

⁽١٠) صحيح البخاري، كتاب الصلاة (جـ١/٩٧١)، حديث رقم (٤٣٥، و٤٣٦). والحديث أخرجه أيضًا مسلم في كتاب المساجد (٣٧٧/١) حديث رقم (٥٣١).

حدَّثنا عبد اللَّه بن مسلمة (١) عن مالك [عن] (٢) ابن شهاب (٣) عن سعيد بن المسيب (٤) عن أبي هريرة [رضي اللَّه عنه] (٥): أنَّ رسول اللَّه ﷺ قال: «قاتل اللَّه الميود اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد» (٦). انتهى بلفظه من كتاب الصلاة.

معنی اتخاذ القبور مساجد

قلت: فتأمَّل هذه القباب، وما أعدَّ فيها من المحاريب والفراش، ومصاحف التلاوة، واعتياد الصلاة فيها، والتردد إليها في الأوقات، للذكر، والدعاء، والاعتكاف/، وما يطول تعداده.

هل لاتِّخاذ القبور مساجدَ معنَّى سوى هذا الذي تقضي الضرورة بأنَّه عَيْنُه (٧)؟ بل كثيرًا ما وجدنا القباب والمشاهد أحيا من كثير من المساجد في جميع ما ذكرنا. فلاريب تتابع الشر بأَهْلِيه.

⁽۱) هو: عبدالله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي، أبو عبدالرحمن المدني ثمَّ البصري شيخ الإمام مالك، ثقة عابد، مات سنة (۲۲۱هـ). انظر: تقريب التهذيب ص/٥٤٧، والتاريخ الكبير (۲۱۲/۳).

⁽٢) كلمة [عن] سقطت من (ح). (٣) ابن شهاب: هو الزهري، وقد تقدَّمت ترجمته.

⁽٤) هو: سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي من كبار علماء التابعين، وهو أحد الفقهاء السبعة بالمدينة. قال ابن المديني: (لا أعلم في التابعين أوسع منه علمًا)، مات سنة (٩٣هـ). وقد ناهز الثمانين. انظر: تقريب التهذيب ص/٣٨٨، والتاريخ الكبير (١٠/٣).

⁽٥) ما بين المعقوفتين ليس في (ح) و(هـ) ولا في مطبوعة صحيح البخاري.

⁽٦) صحيح البخاري، كتاب الصلاة (جـ١٢٩/١) حديث رقم (٤٣٧). والحديث أخرجه مسلم في كتاب المساجد (٣٧٧/١) حديث رقم (٥٣٠).

⁽٧) قال العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ في (تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد ص/٢٩): (الذي يمكن أن يفهم من هذا الاتخاذ إنَّما هو ثلاثة معان:

الأول: الصلاة على القبور، بمعنى السجود عليها.

الثاني: السجود إليها واستقبالها بالصلاة والدعاء.

الثالث: بناء المساجد عليها وقصد الصلاة فيها). انتهى.

ولمزيد من التفصيل انظر: مجموع الفتاوى (١٦٠/٢٧)، واقتضاء الصراط المستقيم (٢٦٠/٢٥)، والزواجر لابن حجر البكري (٢٦٦/٢)، والزواجر لابن حجر الهيتمي (١٢١/١).

وأبو اليمان: هو الحكم بن نافع، أحد أئمة حفاظ الشاميين (١)، وكذا شعيب وهو ابن أبي حمزة وكلَّ رجال الحديثينْ أعلام، غنيون عن الكشف والاستعلام، عند من أنس بهذه المشاعر الكرام.

وقال البخاري في كتاب الجنائز من جامعه: حدَّثنا عبيد اللَّه بن موسى (٢) عن شيبان (٣) عن هلال ـ هو الوزَّان (٤) ـ عن عروة (٥) عن عائشة ـ رضي اللَّه عنها ـ عن النبي عَلَيْ قال ـ في مرضه الذي مات فيه ـ «لعن اللَّه اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» قالت (٢): ولولا ذلك لأبرزوا قبره، غير أنَّي أخشى أن يُتَّخذ مسجدًا (٧).

حدَّثنا(^) موسى بن إسماعيل(٩) نا(١٠) ـ

- (٢) هو: عبيد الله بن موسى بن أبي المختار باذام العبسي الكوفي، أبو محمد ثقة كان يتشيَّع، مات سنة (٣١٠هـ)، وحديثه عند الجماعة. [تقريب التهذيب ص/٥٤١]، وانظر: التاريخ الكبير (٥/١٠).
- (٣) هو: شيبان بن عبدالرحمن التميمي مولاهم النحوي، أبو معاوية البصري، ثقة صاحب كتاب، مات سنة (١٦٤هـ). انظر: التاريخ الكبير (٤٤١٤)، وتقريب التهذيب ص/٤٤١.
- (٤) هلال: هو الصيرفي الوزَّان الكوفي الجهني مولاهم، وقد اختلف في اسم أبيه، فقيل: ابن حميد، وقيل: ابن مقلاص، والمشهور الأول. والوزَّان ثقة أخرج حديثه أصحاب الكتب الستة عدا ابن ماجه. انظر: التاريخ الكبير (٢٠٧/٨)، وتهذيب التهذيب (٦٧/١).
- (٥) هو: عروة بن الزبير بن العوَّام بن خويلد الأسدي أبو عبدالله المدني، ثقة فقيه مشهور، مات سنة (٩٤هـ) على الصحيح، وكانت ولادته في أوائل خلافة عثمان. انظر: التاريخ الكبير (٣١/٧)، وتقريب التهذيب ص/٦٧٤.
 - (٦) في (ح): «قلت» وهو خطأ.
- (٧) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب: ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور (٣٠) حديث رقم (١٣٣٠). والحديث أخرجه أيضًا مسلم في كتاب المساجد (٣٧٦/١) حديث رقم (٥٢٩).
- (٨) هاذان الحديثان بينهما في صحيح البخاري أبواب، ليسا على التوالي، كما بينٌ في هامش (هـ).
- (٩) هو: موسى بن إسماعيل المنقري ـ بكسر الميم ـ ثقة ثبت، مات سنة (٢٢٣هـ). انظر: التاريح الكبير (٢٨٠/٧)، وتقريب التهذيب ص/٩٧٧.
- (١٠) كذا في (م)، وفي (ح) و(هـ): «أخبرنا»، وفي مطبوعة صحيح البخاري «حدثنا». 🕊

⁽١) في (ح): «الشامين».

أبو عوانة (١) - عن هلال - هو الوزّان - عن عروة عن عائشة [رضي الله عنها] (٢) قالت: قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه: «لعن الله اليهود والنصارى اتّخذوا قبور أنبيائهم مساجد». لولا ذلك أُبرِزَ قبره، غير أنّه خَشِيَ - أو خُشِي - أن يُتخذ مسجدًا (٣).

قلت: السياق الذي (٤) قبل هذا معينٌ (٥)، لكون «خشى» مغير الصيغة، ومرجح للتغيير في «أبوز» (٦).

وقال تلميذه الإمام الشهير أبو الحسين (٧) مسلم بن الحجاج القشيري ـ رحمه الله ـ في صحيحه:

حدَّثنا أبو بكر بن أبي شيبة (٨) وعمرو الناقد (٩) قالا: حدثنا هاشم بن

⁽۱) هو: الوضَّاح بن عبد الله اليشكري مشهور بكنيته، ثقة ثبت، مات سنة (۱۷۵هـ) وقيل: (۱۷۲هـ).انظر: التاريخ الكبير (۱۸۱/۸)، وتقريب التهذيب ص/۱۰۳٦.

⁽٢) لفظ الترضي لم يرد (ح) و(ه).

⁽٣) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب: ما جاء في قبر النبي ﷺ وأبي بكر وعمر ـ رضي اللَّه عنهما ـ (جـ١٣٠) حديث رقم (١٣٩٠).

⁽٤) في (هـ) زيادة كلمة «أبرز» بعد كلمة «الذي» وهي مقحمة لا وجه لها هنا.

⁽٥) كذا ضبطت في (ح) و(هـ).

⁽٦) فالرواية - وهي قول عائشة رضي الله عنها: (غير أني أخشى أن يتخذ مسجدًا) - تقتضي أنها هي التي امتنعت من إبرازه، فهي معينة لفاعل الخشية، أمَّا رواية الشك - (خَشِي أو خُشِي) - فهي مبهمة لفاعل الحشية. فعلى الفتح يكون هو الذي خشي ذلك على ونهاهم عن أن يبرزوا قبره على وعلى رواية الضم يحتمل أن يكون الصحابة هم الذين خافوا أن يتخذ قبره مسجدًا فامتنعوا عن إبرازه خشية أن يتخذ مسجدًا وذلك اجتهادًا منهم رضي الله عنهم أجمعين. انظر: فتح الباري (٣٩٩٣)، وفتح المجيد ص/٣١٥.

⁽٧) في (ح) و(هـ): «أبو الحسن» وهو خطأ.

 ⁽٨) هو: عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الواسطي ثم الكوفي مشهور بكنيته، ثقة حافظ مصنف، مات سنة (٢٣٥هـ).

انظر: الجرح والتعديل (١٦٠/٥)، وتقريب التهذيب ص/٥٤٠.

⁽٩) هو: الفلّاس عمرو بن علي أبو حفص الصيرفي البصري، ثقة حافظ، مات سنة (٢٤٩هـ). انظر: التاريخ الكبير (٣٥٥/٦)، وتقريب التهذيب ص/٧٤١.

القاسم (١) قال: حدثنا شيبان (٢) عن هلال بن أبي حميد (٣) عن عروة بن الزبير عن عائشة [رضي الله عنها] (٤) قالت: قال رسول الله علي في مرضه الذي لم يقم [منه] (٥).

قلت: فذكر الحديث بلفظ البخاري المارّ آنفًا، [إلَّا قوله] (٢٠): «غير أنَّه خشي» فأورده مسلم بلا شك (٧٠).

وقال مسلم أيضًا: حدَّثني هارون بن سعيدِ الأَيْلِيُّ (^) قال (^(^)، حدَّثنا ابن وهب (^(^) قال: أخبرني يونس (^(^) ومالك (^(^) [عن] (^(^) ابن شهاب قال (^(^):

(۱) هو: هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي مولاهم البغدادي أبو النضر، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، مات سنة (۲۰۷هـ). انظر: التاريخ الكبير (۲۳٥/۸)، وتقريب التهذيب ص/۲۰۱٧.

(٢) في (ح): «شيبة» وهو خطأ.

وشيبان هو: شيبان بن عبدالرحمن. وقد تقدُّمت ترجمته. ص/٤٢٩.

(٣) هو: الوزَّان. وقد تقدُّمت ترجمته. ص/٤٢٩.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط في (ح) و(هـ). (٥) كلمة [منه] سقطت من (ح).

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من (ح).

(۷) عند مسلم: «خُشِي» بصّم أوله. انظر: صحيح مسلم بشرح النووي (جـ١٦/٥) رقم (١١٨٣)، وفتح الباري (٢٣٩/٣).

وقال النووي ـ رحمه الله تعالى ـ: قولها: «غير أنّه خشي أن يتخذ مسجدًا» ضبطناه خشي بضم الخاء وفتحها صحيحان. انظر: صحيح مسلم مع شرح النووي (جـ17/٥).

قلت: والحديث تقدُّم تخريجه وعزوه إلى صحيح مسلم في حديث البخاري المار في ص/٢٣٠.

(٨) ثقة فاضل، مات سنة (٥٣هـ). انظر: تقريب التهذيب ص/١٠١٤.

(٩) كلمة: «قال» ليست في مطبوعة صحيح مسلم.

وقد جرت عادة المحدثين على حذف كلمة «قال» بين رجال الإسناد خطًا اختصارًا. انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص/٢٠٤، وتدريب الرواوي (١/١٥).

(۱۰) هو: عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم أبو محمد المصري، ثقة فقيه عابد، مات سنة (۱۹۷هـ). انظر: التاريخ الكبير (٥/٢١٨)، وتقريب التهذيب ص/٥٥٦.

(۱۱) هو: يونس بن يزيد بن أبي النجار الأيلي، ثقة إلَّا أنَّ في روايته عن الزهري خطأ، مات سنة (۱۱) هو: انظر: تهذيب التهذيب (۳۹۳/۱۱)، وخلاصته تقريب التهذيب ص/١١٠٠.

(١٢) مالك هو ابن أنس الإمام المشهور. (١٣) كلمة «عن» سقطت من (ح).

(١٤) كلمة «قال» في مطبوعة صحيح مسلم حذفت اختصارًا.

حدَّثني سعيد بن المسيب أنَّ أبا هريرة [رضي اللَّه عنه](١) قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «قاتل اللَّه اليهود، اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد»(٢).

قلت: وهو^(۳) حديث البخاري المار بمتنه وسنده من مالك إلى منتهاه. وأخرجه مسلم أيضًا من طريق عبيد الله بن الأصم^(٤): حدثنا يزيد بن الأصم^(٥) عن أبي هريرة [رضي الله عنه]^(٢): أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لعن الله اليهود والنصارى، اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٧).

ففيه: إبدال «قاتل» بـ «لعن»، وإضافة النصارى إلى اليهود. سوى ما في البخاري فهو ذو بيان وتكميل لذاك(^).

وذكر مسلم حديث الخميصة السابق. فقال: حدثني هارون بن سعيد الأيليُّ وحرملة بن يحيى (٩) ـ قال حرملة: أخبرنا. وقال هارون: حدَّثنا ـ ابن وهب قال (١١٠): أخبرني يونس (١١) عن ابن شهاب، قال (١٢٠): أخبرني عبيد اللَّه بن

⁽١) لفظ الترضي لم يرد في (ح) و(هـ) ولا في مطبوعة صحيح مسلم.

⁽٢) تقدَّم تخريجه وعزوه إلى صحيح مسلم في حديث البخاري المار في ص/٤٢٨ هامش (٦).

⁽٣) في (م): «وما هو» وهو خطأ والمثبت من (ح) و(هـ) هو الصواب.

⁽٤) هو: عبيد الله بن عبدالله بن الأصم العامري، وهو مقبول، من السادسة. انظر: الكاشف للذهبي (١٩٩/٢)، وتهذيب التهذيب (٢٠/٧)، وتقريب التهذيب ص/٦٤٠.

⁽٥) يزيد بن الأصم: اسمه عمرو بن عبيد بن معاوية البكائي، كوفي، قيل: له رؤية ولا تثبت. وهو ثقة، مات سنة (١٠٧٦هـ). انظر: تقريب التهذيب ص/١٠٧١.

⁽٦) لفظ الترضي لم يرد في (ح) و(ه)، ولا في مطبوعة صحيح مسلم.

⁽٧) صحيح مسلم (٣٧٦/١) كتاب المساجد، حديث رقم (٥٣٠).

⁽٨) راجع حديث البخاري المتقدم في ص/٤٢٨.

⁽٩) هو: حرملة بن يحيى أبو حفص التجيبي المصري صاحب الإمام الشافعي، صدوق، مات سنة (٣٦هـ) وقيل: سنة (٤٤٩هـ)، وكان ولادته في سنة (٣٠هـ). انظر: التاريخ الكبير (٣٨/٣)، وتقريب التهذيب ص/٢٢٩.

⁽١٠) كلمة (قال) في مطبوعة صحيح مسلم حذفت اختصارًا.

⁽١١) هو: ابن يزيد الأيلي، وقد تقدَّمت ترجمته في ص/٤٣١.

⁽١٢) كلمة «قال» في مطبوعة صحيح مسلم حذفت اختصارًا.

عبدالله(١).

قلت: فذكر الحديث بسنده (۲)، ومتنه عند البخاري سواء/. فلا نكرره (۳). وهم فقد حصلنا على (٤) تخريج الشيخين له، مع تعدُّد الطرق إلى ابن شهاب الزهري. وقال مسلم أيضًا: حدَّثنا أبو بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم (٥) واللفظ لأبي بكر ـ قال إسحاق: أخبرنا، وقال أبو بكر: حدثنا: زكريا بن عدي (٢) وعن [عن] (٧) عبيد الله بن عمرو (٨) عن زيد بن أبي أنيسة (٩) عن عمرو ابن مرة (١٠) عن عبد الله بن الحارث النجراني (١١) قال: حدَّثني جندب (١٢) قال: سمعت

- (١) هو: عبيد اللَّه بن عبدالله بن عتبة، وقد تقدُّمت ترجمته في ص/٤٢٧.
- (٢) أي من الزهري إلى منتهاه، لأنَّ الحديث عند البخاري من رواية أبي اليمان عن شعيب عن الزهري
- (٣) وقد تقدُّم متن الحديث وتخريجه مع الإشارة إلى تخريج الإمام مسلم له. انظر ص/٢٥٠.
 - (٤) في (ح): «فقد خلصنا عن» وهو خطأ.
 - (٥) إسحاق بن إبراهيم هو ابن راهوية وقد تقدَّمت ترجمته بتوسع في ص/٢٣٧.
- (٦) هو: زكريا بن عَدِي بن الصلت التيمي مولاهم، ثقة جليل، مات سنة (٢١١هـ) وقيل سنة (٢١١). انظر: تقريب التهذيب ص/٣٣٨.
 - (٧) كلمة «عن» ساقطة من (م).
- (۸) هو: ابن أبي الوليد الرقي، ثقة فقيه رَّبَما وهم، مات سنة (۱۸۰هـ). انظر: الكاشف (۲۰۳/۲)، وتقريب التهذيب ص/٦٤٣.
- (٩) هو: زيد بن أبي أنيسة الجزري، ثقة له أفراد، مات سنة (١١٩هـ) وقيل سنة (١٢٤هـ). انظر: تقريب التهذيب ص/٣٥٠.
- (١٠) هو: عمرو بن عبدالله بن طارق الجَمَلي بفتح الميم والجيم أبو عبدالله الكوفي ثقة عابد لا يدلس، ورمي بالإرجاء، مات سنة (١١٨هـ)، وقيل: قبل ذلك. انظر: تقريب التهذيب ص/٧٤٥.
- (١١) في (م) و(هـ): «النحراني» وهو تصحيف، والتصويب من (ح). وهو: عبدالله بن الحارث الزُّبيدي النجراني الكوفي، تابعي، ثقة. انظر: تقريب التهذيب ص/٤٩٨.
- (۱۲) هو: جندب بن عبدالله بن سفيان البجلي، صحابي جليل، مات بعد سنة (۲۰) هجرية. انظر: الجرح والتعديل (۲/۰۱۰)، وتهذيب التهذيب (۱۰۷/۲).

النبي ﷺ قبل أن يموت بخمس ـ وهو يقول: «إنَّي أبرأُ^(۱) إلى اللَّه أن يكون لي منكم خليل^(۲) . فإنَّ اللَّه قد اتَّخذني خليلًا، كما اتَّخذ إبراهيم خليلًا، ولو كنت متَّخذًا^(۳) من أمتي خليلًا لاتَّخذت أبا بكر خليلًا، ألا وإنَّ من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، [ألا]^(٤) فلا تتخذوا القبور مساجد، إنَّلا]^(٤) أنهاكم عن ذلك»^(٢).

حدَّثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو^(۷) [قال]^(۸): أخبرنا^(۹) ابن وهب [قال]^(۱): أخبرني عمرو بن الحارث^(۱۱). ح وحدَّثني هارون بن سعيد الأيلي قال: أخبرنا^(۱۲) [ابن]^(۱۳) وهب قال: حدَّثني عمرو بن الحارث^(۱۲) ـ في رواية أبي الطاهر ـ أنَّ أبا علي الهمداني^(۱۱) حدَّثه ـ وفي رواية هارون بن سعيد: أنَّ

⁽١) في (ح): «براء» وهو خطأ.

⁽٢) في (م): «خليلًا» وهو خطأ.

⁽٣) في (ح): «متخذ» وهو خطأ.

⁽٤) كلمة «ألا» ليست في جميع النسخ، وأضفتها من مطبوعة صحيح مسلم.

 ⁽٥) في (ح): «فإنِّي» والمثبت موافق لما في صحيح مسلم.

⁽٦) صحيح مسلم (٥٣٢/١)، كتاب المساجد، حديث رقم (٥٣٢).

 ⁽۷) هو: أحمد بن عمرو أبو الطاهر المصري، ثقة، مات سنة (۲۵۰هـ). انظر: الكاشف للذهبي (۲/۱۷)، وتقريب التهذيب ص/٩٦.

⁽A) كلمة «قال» في مطبوعة صحيح مسلم حذفت اختصارًا.

⁽٩) في صحيح مسلم (حدَّثنا).

⁽١٠) كلمة «قال» في مطبوعة صحيح مسلم حذفت اختصارًا.

⁽١١) في (ح): «الحرث» وهو خطأ.

وهو: عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري أبو أمية المصري، ثقة فقيه حافظ، مات سنة (١٤٨هـ). وقيل: بعدها بسنة.

انظر: الكاشف (٢٨١/٢)، وتهذيب التهذيب (١٣/٨).

⁽١٢) في صحيح مسلم «حدَّثنا».

⁽١٣) كلمة [ابن] سقطت من (ح).

⁽١٤) في (ح): «الحرث» وهو خطأ.

⁽١٥) في (م) «المهراني» وهو تحريف، والتصويب من (ح) و(هـ) ومصادر التخريج.

ثمامة بن شُفَيِّ (۱) قلت: هو أبو علي (۲) حدَّثه قال: «كنَّا مع فضالة بن عبيد (۳) بأرض الروم برودس (۲)، فتوفي صاحب لنا، فأمر فضالة (۵) بقبره (۲) فسوي، ثمَّ قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يأمر بتسويتها (۷).

حدَّثنا (^) يحيى بن يحيى (°) وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير ('`) بن حرب ('`)، قال يحيى: أخبرنا، وقال الآخران: حدثنا وكيع ('`) عن سفيان ('`) عن حبيب ابن أبي ثابت (۱۲) [عن أبي وائل] (°`) عن

(١) في (هـ): «ابن شقي» وهو تصحيف.

وثمامة هو ابن شفي الهمداني الأصبحي، ثقة، مات قبل سنة (١٢٠هـ). انظر: الكاشف (١٢٠هـ)، وتقريب التهذيب ص/١٨٩.

- (٢) ما بين الحاصرتين المكررتين زيادة على ما في مطبوعة صحيح مسلم.
- (٣) هو: فضالة بن عبيد الأنصاري، صحابي جليل، شهد أحدًا، مات سنة (٥٥هـ) على الصحيح. انظر: الكاشف (٣٢٧/٢)، والإصابة (٢١٠/٣).
 - (٤) رودس: جزيرة ببلاد الروم. انظر: معجم البلدان (٧٨/٣).
 - (٥) في مطبوعة صحيح مسلم «فضالة بن عبيد» منسوب إلى أبيه.
 - (٦) في (ح): «بقيره» وهو تصحيف.
 - (٧) صحيح مسلم، كتاب الجنائز (٢/٦٦٦) حديث رقم (٩٦٨).
 - (٨) في مطبوعة صحيح مسلم «حدَّثني».
- (٩) هو: يحيى بن يحيى بن بكر التميمي النيسابوري أبو زكريًّا، ثقة ثبت، مات سنة (٢٢٦هـ) على الصحيح.انظر: تقريب التهذيب ص/١٠٦٩.
 - (۱۰) في (ح) و(هـ): «زهر» وهو خطأ.
- (۱۱) زهير بن حرب هو أبو خيثمة النسائي، ثقة ثبت، روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث، مات سنة (۳٤۱هـ). انظر: الكاشف (۲۳۷/۳)، وتقريب التهذيب ص/۳٤۱.
- (۱۲) هو: وكيع بن جراح الرؤاسي الكوفي، ثقة حافظ فقيه، ولد سنة (۱۲۸هـ)، وتوفي سنة (۱۲۸هـ). انظر: الكاشف (۲۰۸/۳)، وتقريب التهذيب ص/۱۰۳۷.
 - (۱۳) هو: الثوري. وقد تقدَّمت ترجمته. انظر ص/۲۳۷.
- (١٤) هو: حبيب بن أي ثابت أبو يحيى الكوفي، ثقة فقيه جليل، وكان كثير التدليس والإرسال، مات سنة (١١٩هـ). انظر: التاريخ الكبير (٣١٣/٢)، وتقريب التهذيب ص/٢١٨.
- (١٥) ما بين المعقوفتين سقط في جميع النسخ، وأضفته من صحيح مسلم. وأبو وائل هو: شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي، ثقة مخضرم، مات سنة (٨٢هـ). انظر: التاريخ الكبير (٢٤٥/٤)، والكاشف للذهبي (١٣١/١)، وتقريب التهذيب ص/٤٣٩.

أبي الهياج الأسدي (١) قال: قال لي علي (٢) ـ رضي الله عنه ـ (٣): «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله علي [أن] (٤) لا تدع تمثالا إلا طمسته، ولا قبرًا مشرفًا إلّا سويته» (٥).

وحدَّثنيه أبو بكر [بن] (٢) خلَّاد الباهليُّ (٧) قال (٨): حدثنا يحيى ـ [وهو] (٩): القطان (١٠) ـ قال (١١) أخبرنا سفيان قال: حدَّثني حبيب بهذا الإسناد، وقال: (ولا صورة إلا طمستها) (٢٠).

حدثني (١٣) أبو بكر بن أبي شيبة قال (١٤): حدثنا حفص بن غياث (١٥) عن

(٥) تقدَّم تخريجه. انظر ص/٢٥١.

وفيه عنعنة حبيب بن أبي ثابت، وقد صرَّح بالسماع في الطريق الذي بعده عند مسلم ـ رحمه الله.

(٦) كلمة [ابن] سقطت من (ح).

(٧) في (هـ): «ابن أبي خلَّاد».

وهو: محمد بن خلّاد بن كثير الباهلي، ثقة، مات سنة (٢٠٤هـ)، وقيل: (٢٣٩هـ). والأول أرجح. انظر: الكاشف (٣٦/٣)، وتقريب التهذيب ص/٨٤٢.

(A) كلمة «قال» في صحيح مسلم حذفت اختصارًا.

(٩) كلمة [وهو] سقطت من (ح).

(۱۰) هو: يحيي بن سعيد بن فروخ أبو سعيد القطَّان البصري، ثقة متقن، إمام قدوة، مات سنة (۱۰) هو: يحيي بن التهذيب ص/١٠٥٦.

(١١) كلمة «قال» حذفت في صحيح مسلم اختصارًا.

(١٢) تخريجه في الذي قبله.

(١٣) في مطبوعة صحيح مسلم «حدثنا».

(١٤) كلمة «قال» في صحيح مسلم حذفت اختصارًا كما هي العادة عند بعض المحدثين.

(١٥) حفص بن غياث: ثقة فقيه تغيَّر حفظه قليلًا، مات سنة (١٩٦هـ). انظر: التاريخ الكبير (١٩٠/)، وتهذيب التهذيب ٢٦٠/.

⁽١) هو: حيَّان بن حصين الكوفي، ثقة، من الثالثة. [تقريب التهذيب ص/٢٨١].

⁽Y) في صحيح مسلم «على بن أبي طالب».

⁽٣) لفظ الترضى لم يرد في جميع النسخ وأضفته من صحيح مسلم.

⁽٤) كلمة [أن] سقطت من (ح) و(هـ)، وفي (م) أدغمت في اللام.

ابن جریج (۱) عن أبي الزبیر (۲) عن جابر قال: «نهی رسول الله ﷺ أن یجصّص القبر، وأن ینبی علیه، وأن یقعد علیه» (۳).

حدَّثني (٤) هارون بن عبد اللَّه (٥) قال: حدَّثنا حجاج بن محمد (٢). عَ (٧) وحدَّثني محمد بن رافع (٨) [قال] (٩): أخبرنا (٢١) عبد الرزَّاق (٢١) جميعًا عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير: أنَّه سمع جابر بن عبد اللَّه [يقول] (٢١): «سمعت النبي عَلَيْه (٢١) يقول بمثله (١٤).

انظر: التاريخ الكبير (١٣٠/٦)، والكاشف (١٧١/٢)، وتهذيب التهذيب (٢٧٥/٦).

⁽۱) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي مولاهم، ثقة فقيه فاضل، كان يرسل ويدلس، مات سنة (۱۰هـ) أو بعدها. [تقريب التهذيب ص/٦٢٤]، وانظر: التاريخ الكبير (٢٢/٥) - ٤٢٣).

⁽٢) هو: محمد بن مسلم بن تدرس المكي، صدوق إلَّا أنَّه يدلس، مات سنة (١٢٦هـ). انظر: التاريخ الكبير (٢٢١/١)، والكاشف (٨٤/٣)، وتقريب التهذيب ص/٨٩٥.

⁽٣) تقدُّم تخريجه مع الإشارة إلى تخريج مسلم له. انظر: ص/١٤٩٠.

⁽٤) في (ح): «قال حدَّثني».

⁽٥) هو: هارون بن عبدالله بن مروان البغدادي، أبو موسى الحمَّال، ثقة، مات سنة (٢٣٤هـ). انظر: الجرح والتعديل (٩٢/٩)، وتقريب التهذيب ص/١٠١٤.

⁽٦) هو: حجاج بن محمد المصيصي، ثقة ثبت، اختلط في آخر عمره، مات سنة (٢٠٦هـ). انظر: التاريخ الكبير (٣٨٠/٢)، والكاشف (١٤٩/١)، وتقريب التهذيب ص/٢٢٤.

⁽٧) «ح» علامة التحويل من سند إلى سند.

⁽٨) هو: محمد بن رافع القشيري، النيسابوري، ثقـة عابد، مات سنة (٢٤٥هـ). [تقريب التهذيب ص/٢٤٥].

⁽٩) كلمة «قال» في صحيح مسلم حذفت اختصارًا كما هي العادة عند بعض المحدِّثين.

⁽١٠) في صحيح مسلم «حدَّثنا».

⁽١١) هو: ابن همام بن نافع الحميري مولاهم، أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ إمام مصنّف، مات سنة (٢١١هـ).

⁽١٢) كلمة [يقول] سقطت من (هـ).

⁽١٣) في مطبوعة صحيح مسلم: (سمعت رسول الله ﷺ).

⁽١٤) أي بمثل حديث «هارون بن عبدالله» شيخ الإمام مسلم في الإسناد الذي قبل هذا. وتخريجه في الذي قبله.

وحدَّثني يحيى [بن] (١) يحيى، قال (٢) أخبرنا إسماعيل بن عليَّة (٣) عن أيوب (٤) عن أبي الزبير عن جابر قال: «نُهي عن تقصيص (٥) القبور» (٦).

انتهى ما ذكره (٧) مسلم ـ رحمه الله ـ في صحيحه، ولله أبوه (٨) من حافظ بصيرِ متقن (٩).

وذكر الشيخ سراج الدين ابن الملقّن في «البدر المنير» (١٠) ورفيقه الشيخ شهاب الدين ابن حجر في «مختصر البدر» (١١) ما حاصله من مجموعهما (١١): أنَّ

⁽١) كلمة [ابن] سقطت من (ح).

⁽٢) كلمة «قال» في صحيح مسلم حذفت اختصارًا.

⁽٣) هو: إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم، مشهور بابن علية، ثقة حافظ، مات سنة (١٩٣هـ). انظر: الكاشف (٩٢/١)، وتهذيب التهذيب (٣٦١ـ٣٦١/١).

⁽٤) هـو: أيوب بن أبي تميمـة السختياني، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العبَّاد، مات سنة (١٣١هـ).

انظر: الكاشف (٩٢/١)، وتهذيب التهذيب (٣٦١/١).

^(°) في (م): «تجصيص». والمثبت من (ح) و(هـ) موافق لما في مطبوعة صحيح مسلم. تقصيص: أي طلاؤها بالجص، والتقصيص هو لغة أهل الحجاز. انظر: النهاية (٧١/٤)، ولسان العرب (٢٩١/٢).

⁽٦) صحيح مسلم، كتاب الجنائز (٦٦٧/٢) حديث رقم (٩٧٠).

⁽٧) في (ح) و(هـ): (ما ذكر».

⁽٨) «لَله أَبوه» كلمة تقال في معرض المدح والتعجب، وقد اعتادت العرب الثناء بها؛ لأنَّ الإضافة إلى العظيم تشريف. وقد جاء في الحديث «لله أبوك». خرَّجه مسلم في كتاب الإيمان (١٢٨/١) رقم (٣٢١). ومعناها: أبوك لله خالصًا حيث أنجب بك وأتى بك. انظر: النهاية لابن الأثير (١٩/١)، ولسان العرب (١١/١).

⁽٩) في (هـ): «مثقن» وهو تصحيف.

⁽١٠) «البدر المنير» هو المسمَّى البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعي، وهو لابن الملقَّن وهو مطبوع.

⁽١١) «مختصر البدر» هو كتاب تلخيص الحبير في تخريج الرافعي لأحاديث الكبير، وهو مطبوع.

انظر: مقدمة الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ عليه.

⁽۱۲) في (هـ): «مجموعها».

حدیث جابر أخرجه أیضًا الحاکم (۱) ولفظه/: «نهی رسول اللَّه ﷺ: أن یبنی علی ۲۰/م القبر، أو یجصَّص (۲)، أو یقعد علیه، ونهی: أن یکتب علیه»(۳).

وأخرجه ابن حبان، ولفظه في رواية له عن أبي الزبير: سمع جابرًا [يقول] (١٠) «نهى رسول الله عليه عن تجصيص (٥) القبور، وأن يبنى عليها، أو يجلس عليها» (٦٠).

ورواه مختصرًا «بذكر البناء» ليس إلًا. قال الحاكم: «الكتابة» على شرط مسلم، وهي صحيحة غريبة (٧).

وهو عند أبي داود^(٨) أيضًا.

وفي رواية له «أو يزاد عليه» (٩) وبوَّب عليه البيهقي «لا يزاد في القبر أكثر من ترابه، لئلا يرتفع» (١٠٠).

قلت: وهو أيضًا عند النسائي، في كتاب الجنائز، باب: تجصيص القبور حديث رقم (٢٠٢٨)، وعند الترمذي في كتاب الجنائز، باب: ما جاء في كراهة تجصيص القبور والكتابة عليها (٣٦٨/٣) حديث رقم (١٥٠٢)، وعند ابن ماجه في كتاب الجنائز، باب: النهي عن البناء على القبور وتجصيصها والكتابة عليها (٤٩٨/١) حديث رقم (١٥٦٢) و(١٥٦٢).

⁽۱) هو: أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن حمدويه النيسابوري الشافعي، إمام حافظ مصنف مؤرخ، حدَّث عنه الدارقطني والبيهقي وخلق كثير غيرهما. من تصانيفه: «المستدرك على الصحيحين»، «تاريخ نيسابور» و«مناقب الإمام الشافعي». توفي بنيسابور سنة (٥٠٤هـ). انظر: تاريخ بغداد (٤٧٣/٥)، ووفيات الأعيان (٤٠٥/٢٨١٠)، وتذكرة الحفاظ (٢٨١-١٠٥)، وطبقات الشافعية للسبكي (١٩٥٥/١-١٦٥).

⁽٢) في (هـ): «وأن يجصص).

⁽٣) مستذرك الحاكم (٣٧٠/١).

⁽٤) كلمة [يقول] سقطت من جميع النسخ، وأثبتها من صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان.

⁽٥) في (ح) و(هـ): «تقصيص» وهما بمعنى واحد. (٦) صحيح ابن حبَّان (٦٦/٥) حديث رقم (٣١٥٥).

⁽٧) كلام الحاكم ينظر في المستدرك (٣٧٠/٢).

⁽٨) انظر: سنن أبي داود (٣/٢٥٥) حديث رقم (٣٢٢٥).

⁽٩) رواية «أو يزاد عليه» هي عند أبي داود من طريق شيخه عثمان بن أبي شيبة. انظر: سنن أبي داود (٥٥٣/٣).

⁽١٠) السنن الكبرى للبيهقى (١٠/٣).

وقد رويت تلك الزيادة ـ أعني: «الكتابة» ـ عن جابر من غير الوجه السابق. فذكر الحاكم بإسناده إليه «نهى رسول الله على عن تجصيص القبور، والكتابة فيها، والجلوس عليها، والبناء عليها».

قال: وهذه الأسانيد صحيحة، وهذا اللفظ أحد^(۱) روايات ابن حبان^(۲). انتهى ما لخصناه من البدر وفرعه^(۳).

وقال الإمام أبو داود سليمان بن [الأشعت^(٤) في سننه المعروف: «باب في تسوية القبور» ثم ذكر حديث أبي الهياج عن علي، وحديث فضالة المتقدِّمين، اللذين أخرجهما مسلم، وبأسانيده أيضًا^(٢) ـ خلا أنَّ شيخ أبي داود في حديث علي هو: محمد بن كثير العبدي البصري^(٧) ـ ثم قال: «باب في البناء على القبر»^(٨).

حدَّثنا أحمد بن حنبل، حدَّثنا عبد الرزَّاق(٩)، أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو

⁽١) في (ح) و(هـ): «احدى».

⁽٢) إلّا أنّه قال ـ أي الحاكم ـ وليس العمل عليها فإنّ أئمة المسلمين من الشرق إلى الغرب مكتوب على قبورهم، وهو عمل أخذ به الخلف عن السلف. اه [المستدرك (٢٠٠/١)] وقد تعقّبه الذهبي قائلًا: ما قلت طائلًا، ولا نعلم صحابيًا فعل ذلك، وإنّما هو شيء أحدثه بعض التابعين فمن بعدهم ولم يبلغهم النهي» اه. [التلخيص بذيل المستدرك (٢٠/١)] قلت: والنهي عن الكتابة على القبور ثابت عن النبي على انظر بسط هذه المسألة بأدلتها في أحكام الجنائز للعلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ ص/٢٦٢.

⁽٣) انظر: خلاصة البدر المنير (٢٧٢/١)، والتلخيص الحبير (٢/٥٢٦-٢٦٦).

⁽٤) هو: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السجستاني، وقد تقدَّمت ترجمته في ص/٣٤٨.

⁽٥) ما بين المعقوفتين سقط في (ح).

⁽٦) انظر: سنن أبي داود (٥٤٨/٣- ٥٤٩) حديث رقم (٣٢١٨) و(٣٢١٩).

⁽۷) هو: محمد بن كثير العبدي ثقة، مات سنة (۲۲۳)، وحديثه عند أصحاب الكتب الستة. انظر: الكاشف (۸۱/۳)، وتهذيب التهذيب (۳۲۱/۹). وانظر: سنن أبي داود (۳۹۹۳) حديث رقم (۳۲۱۸).

⁽٨) ذِكْرُ أَسِي داود لهذا الباب هو بعد بابين من الباب السابق.

⁽٩) هو: الصنعاني. وقد تقدُّمت ترجمته في ص/٤٣٧.

الزبير، أنَّه سمع جابرًا يقول: «سمعت رسول اللَّه (١) ﷺ نهى أن يقعد على القبر، وأن يجصص (٢)، وأن (٣) يبنى عليه (٤).

وهو لفظ مسلم المتقدِّم، وسنده من عبد الرزاق إلى منتهاه (٥)، وإنَّما أمليناه بتمامه لفائدة في الإسناد كما ترى، وللاختلاف في اللفظين بالتقديم والتأخير فقط، وهو في التحقيق لا يعدُّ اختلافًا (٦).

ثمَّ قال: حدَّثنا مسدَّد (٢) وعثمان بن أبي شيبة، قالا (٨): حدَّثنا حفص بن غياث عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى (٩)، وعن أبي الزبير عن جابر، بهذا الحديث.

- (١) في (ح) و(هـ): «النبي»، وكتب بهامش (م) إلى أنها في الأصل «النبي». والمثبت موافق لما في سنن أبي داود.
 - (٢) في مطبوعة «سنن أبي داود»: «يقصص». وهما بمعنى واحد.
 - (٣) كلمة «أن» غير موجودة في «سنن أبي داود».
- (٤) سنن أبي داود، كتاب الجنائز (٥٥٢/٣) حديث رقم (٣٢٢٥). وقد تقدَّم تخريجه عند مسلم في ص/٢٠٣.
 - (٥) انظر: حديث مسلم المتقدم في ص/٤٣٧.
- (٦) مسألة تقديم بعض المتن على بعض في الحديث مختلف فيها بين المحدثين، وذلك بناءً على المحتلافهم في جواز رواية الحديث بالمعنى؛ فأكثر العلماء يرون جوازها لمن كان عارفًا بالألفاظ ومقاصدها خبيرًا بما يحيل المعنى منها وما لا يحيله. انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص/١٩١٠، ٢٠٦.
- وما ذهب إليه الجمهور هو الصحيح المتعين. يقول النووي ـ رحمه الله ـ في مقدمته على شرح صحيح مسلم (جـ ١٦٤/١): (وينبغي أن يقطع بجوازه إن لم يكن المقدم مرتبطًا بالمؤخر) انتهى.
- (٧) هو: مسدَّد بن مسرهد بن مسربل بن مستورد الأسدي، ثقة حافظ، مات سنة (٢٢٨هـ). انظر: الكاشف (٢٠/٣)، وتقريب التهذيب ص/٩٣٥.
 - (٨) في (م): «قال» وهو خطأ.
- وعثمان بن أبي شيبة هو عثمان بن محمد بن إبراهيم، ثقة حافظ، وله أوهام. مات سنة (٢٣٩هـ). انظر: تقريب التهذيب ص/٦٦٨.
- (٩) هو: سليمان بن موسى الأموي مولاهم، صدوق فقيه في حديثه لين، اختلط قبل موته بقليل، مات سنة (١١٩هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٢٠٤/٤)، وخلاصته ص/٤١٤.

[قال أبو داود] (۱) قال عثمان «أو يزاد عليه»، وزاد سليمان بن موسى: «أو أن يكتب عليه»، ولم يذكر مسدَّد في حديثه «أو يزاد عليه».

قال أبو داود: خفي عليً حرف (٢) من حديث مسدَّد: حرف واو ($^{(7)}$). ثمَّ ذكر حديث أبي هريرة المتقدم «قاتل الله اليهود... إلخ» بسند البخاري بعينه ($^{(9)}$).

وقال الإمام أبو عبد الرحمن النسائي^(٦) في (كتاب المجتبى^(٧) «الزيادة: على القبر». أخبرنا هارون بن إسحاق^(۹) قال:

- (١) ما بين المعقوفتين ليس في جميع النسخ، وأثبته من «سنن أبي داود».
 - (٢) كلمة «حرف» الأولى غير موجودة في مطبوعة «سنن أبي داود».
 - (٣) في سنن أبي داود حرف «وأن».
 - وفي (ح): أعلى السطر بين كلمة «حرف واو» كلمة «كذا».
 - وفي (هـ): ١١حرف كذا واو١٠.
 - (٤) سنن أبي داود (٣/٢٥-٥٥٣) حديث رقم (٣٢٢٦).
- (٥) ولفظه بسنده ومتنه كما في سنن أبي داود (٥٣/٣): حدثنا القعنبي، عن مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، أنَّ رسول اللَّه ﷺ قال: «قاتل اللَّه اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» اهـ.
- قلت: وهو كما قال المؤلف. رحمه الله تعالى ـ سنده سند حديث البخاري المتقدِّم في ص/٤٢٨، والقعنبي هو عبدالله بن مسلمة شيخ الإمام مالك. ذكره البخاري باسمه، وأبو داود بنسبته.
- (٦) هو: أحمد بن شعيب بن علي بن سنان النسائي، كنيته أبو عبدالرحمن، محدّث ناقد حافظ، ولد ببلدة «نسا» سنة (٢٥ه). رحل في طلب الحديث إلى نيسابور والعراق والشام ومصر والحجاز. من تصانيفه: «السنن الكبرى»، و«السنن الصغرى» المعروف «بالمجتبى» و«الضعفاء والمتروكين»، و«الحصائص» في فضائل علي بن أبي طالب شهد. توفي بفلسطين سنة (٣٠٣هـ).

انظر: وفيات الأعيان (٧/٧٧/١)، وتذكرة الحفاظ (٢٩٨/٢)، وسير أعلام النبلاء (١٩٨/٢)، وتهذيب التهذيب (٣٦-٣٤/١).

- (٧) في (م): «المحتبى» وهو تصحيف، والتصويب من (ح) و(هـ).
- (٨) «المجتبى» هو كتابه المعروف بدسنن النسائي، وقد اختصره من كتابه «السنن الكبرى». انظر: مقدمة التحقيق لسنن النسائي (٠/١) طبعة دار المعرفة بيروت.
- (٩) هو: هارون بن إسحاق بن محمد بن مالك الهمداني، أبو القاسم الكوفي، صدوق، مات=

حدَّثنا حفص^(۱) عن ابن جریج عن سلیمان بن موسی، وأبي الزبیر عن جابر قال: «نهی رسول اللَّه ﷺ: أن يبنی علی القبر [أو يزاد عليه أو يجصص ـ زاد سليمان ابن موسی ـ أو يكتب عليه». البناء علی القبر]^(۲).

أخبرنا عمران بن موسى (٣)، قال: حدَّثنا عبد الوارث (٤) قال: حدَّثنا أيوب عن أبي الزبير عن جابر قال: «نهى رسول اللَّه ﷺ عن تجصيص القبور» (٥٠).

ثم قال: «تسوية القبور إذا رفعت».

فذكر(١) حديث علي(٧)

- = سنة (۲۰۸هـ).انظر: تقريب التهذيب ص/۱۰۱۳.
- (١) هو ابن غياث، وقد تقدُّمت ترجمته في ص/٤٣٦.
 - (٢) ما بين المعقوفتين سقط في (م).

وفي «سنن النسائي» (جـ ١/٤٣- ٣٩٢) بعد ذكر باب «البناء على القبر» أورد النسائي - رحمه الله تعالى ـ حديثًا واحدًا تحته فقال: أخبرنا يوسف بن سعيد، قال حدثنا حجاج عن ابن جريج، قال أخبرني أبو الزبير أنَّه سمع جابرًا يقول: «نهى رسول الله على عن تقصيص القبور، أو يبنى عليها، أو يجلس عليها أحد». ثمَّ قال ـ رحمه الله تعالى ـ تجصيص القبور. وذكر تحته الحديث الذي أورده المؤلف بعد كلمة «البناء على القبر».

فلعلَّه سقطٌ أو أنَّ المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ وهم فذكر حديث الباب الذي بعده ـ وهو تجصيص القبور ـ تحت باب: البناء على القبر، فغفل عن ذكر حديث الباب الذي ذكرته آنفًا، ولذا فهو غير موجود في جميع النسخ، وقد أوردته للتنبيه.

- (٣) هو: عمران بن موسى القزّاز الليثي، أبو عمر البصري، صدوق مات سنة (٢٤١هـ). انظر: الكاشف (٣٠٢/٢)، وتقريب التهذيب ص/٧٥٢.
- (٤) هو: عبدالوارث بن سعید بن ذکوان العنبري مولاهم، ثقة ثبت، رمي بالقدر ولم یثبت عنه، مات سنة (۱۸۰۸هـ). انظر: الکاشف (۲/۲۸)، وتهذیب التهذیب (۳۸٦/٦)، وخلاصته التقریب ص/٦٣٢.
 - (٥) سنن النسائي (جـ٢/٢٩) حديث رقم (٢٠٢٨). وهو عند مسلم كما تقدَّم. انظر ص/٤٣٨.

وهو في سنن النسائي تحت باب تجصيص القبور، وليس تحت الباب المذكور كما سبق التنبيه عليه. (٦) في (ح) و(هـ): «وذكر».

(٧) في (ح) و(هـ): زيادة (عليه السلام) بعد كلمة (علي) وهو من الأخطاء الشائعة عند كثير من النساخ والكتاب؛ وذلك لما فيه من مجاراة الرافضة، كما سبق التنبيه عليه.

وحديث فضالة [رضي اللَّه عنهما] (١) المتقدِّمينُ بنحوِ ممَّا ذكر مسلم وأبو داود (٢). ثمَّ قال ـ بعد أبواب يسيرة ـ: «اتخاذ القبور مساجد».

^{7,7} فذكر من حديث عائشة [رضي/ الله عنها] (٣) مرفوعًا «لعن الله قومًا اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» (٤).

ومن حديث أبي هريرة [رضي الله عنه]^(°) مرفوعًا: «لعن الله اليهود [والنصارى]^(۲) اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(۷).

وثقات أسانيده شموس.

وقال الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى [بن] (^) سورة ـ هو الترمذي ـ في جامعه: إذ أسند عن جابر ﴿ وَأَن يَكْتُبُ عَلَيهُ اللَّهُ عَلَيْهُ أَن تُجَصَّصَ القبور، وأن يكتب عليها، وأن توطأ (()).

هذا حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن جابر (۱۰). انتهى. وقال الإمام محمد بن يزيد القزويني ـ هو ابن ماجه ـ في سننه، أحد الكتب الستة على التحقيق (۱۱): «باب ما جاء في النهي عن البناء على القبور وتجصيصها،

⁽١) في (ح) و(هـ) كلمة «رضي الله عنهما» مكانها «رضي» ولعله اختصار لها.

⁽٢) انظر: سنن النسائي (جـ٣٩٣/٤) حديث رقم (٢٠٢٩)، وراجع حديث علي وفضالة ـ رضي اللَّه عنهما ـ المتقدمين في ص/٤٧٤، وص/٤٧٥.

⁽٣) ما بين المعقوفتين ليس في (ح) و(هـ).

⁽٤) سنن النسائي (جـ١/٤٠) حديث رقم (٢٠٤٥). وهو عند البخاري ومسلم كما قد تقدَّم. انظر ص/٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٤، ٤٤٤.

⁽٥) لفظ الترضي ليس في (ح) و(هـ).

⁽٦) كلمة «والنصارى» ساقطة من جميع النسخ وأثبتها من «سنن النسائي».

⁽٧) المصدر السابق نفسه (جـ٩٣/٤) حديث رقم (٢٠٤٦). وهو عند البخاري ومسلم كما سبق تخريجه. انظر: ص/٣٥٥.

⁽٨) كلمة [ابن] سقطت من (ح).

⁽٩) تقدُّم تخريجه وعزوه إلى سنن الترمذي. انظر: ص/٢٠٣.

⁽۱۰) سنن الترمذي (۳۲۹/۳).

⁽١١) كما قال المؤلف ـ رحمه الله ـ فهو ـ أي سنن ابن ماجه ـ أحد الكتب الستة على التحقيق. _

والكتابة عليها».

فذكر من حديث أبي سعيد الخدري بسند صحيح متصل بثقات الأئمة: «أنَّ النبي على القبر»(١).

وذكر من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما «نهى رسول الله الله عن تقصيص (٢) القبور، وأن يكتب على القبر شيء» (٣).

وأخرج الإمام أحمد والطبراني في «الكبيسر» من حديث أسامة بن زيد ـ ورجاله موثّقون (٤) ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «أدخِسل عليَّ أصحابي. فدخلوا عليه. فكشف القناع، ثمَّ قال: لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور

- = انظر: شروط الأئمة الستة لأبي الفضل المقدسي ص/١٧، والرسالة المستطرفة للكتاني ص/١٧، ومقدمة تحقيق سنن ابن ماجه لمحققه الشيخ محمد مصطفى الأعظمي ص/١٨-١٨.
- (۱) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب: ما جاء في النهي عن البناء على القبور وتجصيصها والكتابة عليها (٤٩٨/١) حديث رقم (٢٥٦٤)، والحديث خرَّجه أيضًا أبو يعلى في مسنده (٢٩٧/٢) رقم (١٠٢٠). قال الهيثمي في مجمع الزوائد: «رجاله ثقات».

قلت: وقد أعله البوصيري بالانقطاع،؛ لأنَّ في سنده القاسم بن مخيمرة، وهو لم يسمع من أبي سعيد في الزوائد (١٦٧/٢). إلَّا أنَّ الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ في أحكام الجنائز ص/٢٦٤ بينَّ: أنَّه لا وجه لهذا الانقطاع الذي جزم به البوصيري؛ فقد ثبت سماع القاسم من أبي سعيد في كما في التهذيب (٢٩٤/٨).

(۲) في مطبوعة سنن ابن ماجه «تجصيص» وهما بمعنى واحد.

(٣) هما حديثان عن جابر الله كما في سنن ابن ماجه (٤٩٨/١) تحت الباب المذكور، والمؤلف . رحمه الله عينهما في سياق واحد؛ فالأول برقم (٢٥٦٢): «نهى رسول الله على عن تجصيص القبور»، والثاني برقم (٢٥٦٣): «نهى رسول الله على أن يكتب على القبر شيء».

والثاني منقطع؛ لأنَّ في سنده سليمان بن موسى الأموي، وهو لم يسمع من جابر هيه. انظر: تهذيب التهذيب (٢٠٤/٤)، ومختصر سنن أبي داود للمنذري (٣٤١/٤). والنهي عن الكتابة على القبور قد صح من غير هذا الوجه كما قد تقدَّم عند الحاكم. انظر ص/٤٣٩.

(٤) في (م): «موثوقون» والمثبت من (ح) و(هـ)، وهو موافق لما في أصل (م) كما أشير في هامش (م).

أنبيائهم مساجد»(۱).

وهو كحديث أبي هريرة عند مسلم، الذي ذكرناه قريبًا، [لفظه] (٢) لفظه (٣)، فهما بيان لمعنى: «قاتل» (٤)، وفيهما زيادة «النصارى» على ما عند البخاري (٥) كما أشرنا.

وأخرج الطبراني في الكبير من حديث زيد بن ثابت مرفوعًا، ورجاله موثَّقون أيضًا «لعن اللَّه اليهود، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٦).

ومن حديث عبد اللَّه بن مسعود هَا وحَسَّنَ في «مجمع الزوائد» إسناده .: سمعت رسول اللَّه عَلَيْ يقول: «من شرار الناس: من تدركهم الساعة وهم أحياء، ومن يتخذ القبور مساجد» (٧).

⁽١) المسند (٥/٤٠٠)، والمعجم الكبير (١٦٤/١، ١٦٧) رقم (٣٩٣)، و(٤١١).

قال الهيشمي في «مجمع الزوائد» (۲۷/۲): رجاله موثوقون. اهـ، وقال الشوكاني في «نيل الأوطار» (۱۳٦/۲): «هو عند أحمد والطبراني بإسناد جيَّد»، وقال الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ في «تحذير الساجد» ص/۲۱: وسنده حسن في الشواهد. اهـ

⁽٢) كلمة [لفظه] الأولى مطموسة في (هـ).

⁽٣) راجع لفظ الإمام مسلم المتقدِّم في ص/٤٣٢.

⁽٤) قاتل: تأتي بمعنى لعن. قال ابن الأُثير في «النهاية» (١٢/٤): «قاتل اللَّه اليهود» أي قتلهم الله، وقيل: لعنهم، وقيل: عاداهم... ثمَّ قال: ولا تخرج عن هذه المعاني. اهـ.

⁽٥) راجع لفظ البخاري المتقدِّم ص/٤٢٩.

⁽٦) المعجّم الكبير (١٦٦/٥) رقم (٤٩٠٧)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٧/٢): «رجاله موثوقون»

قلت: وأخرجه أيضًا أحمد في المسند (١٨٤/٥، ١٨٦). وفي سنده عقبة بن عبدالرحمن، وهو مجهول كما أشار إلى ذلك العلامة الألباني ـ رحمه الله ـ في «تحذير الساجد» ص/٢٣. وانظر: ميزان الاعتدال (١٠٨/٥)، وتقريب التهذيب ص/٦٨٤.

والحديث مخرج في الصحيحين من غير هذا الوجه، كما قد تقدم.

⁽۷) هو كما قال المؤلف أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (۲۳۲/۱۰) برقم (۱۰٤۱۳) وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: رواه الطبراني في الكبير، وإسناده حسن. اهقات: والحديث أخرجه أيضا الإمام أحمد في المسند (۲۱۵۰۱)، وابن أبي شيبة (۱۸٦/۱) برقم (۲۷۲)، وابن خزيمة في

وروى البزار ـ قال في «المجمع»: رجاله ثقات ـ من حديث أبي عبيدة ابن الجراح مرفوعًا: «لعن الله اليهود، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»(١).

ولو ذهبنا نستقري ما ذكره أئمة السنَّة، وحفَّاظ الحديث في هذه المسألة، وما رووه في المسانيد(٢)،

= صحیحه (۷/۱) رقم (۷۸۹).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم» (٦٧٤/٢): إسناده جيَّد، وقال الألباني: رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» بإسناد حسن، وأحمد في «المسند» بسند آخر حسن. والحديث بمجموعهما صحيح.اهـ

وأصل هذا الحديث هو في الصحيح من حديث عبدالله بن مسعود فله عند البخاري في كتاب الفتن، باب: ظهور الفتن (جـ١١٥/٨) حديث رقم (٧٠٦٧) ولفظه: وقال أبو عوانة، عن عاصم، عن أبي وائل، عن الأشعري أنَّه قال لعبد الله تعلم الأيام التي ذكر النبي الله أيَّام الهرج نحوه وقال ابن مسعود: «سمعت النبي الله يقول: «من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء». اهـ

(١) مسند البزار المعروف بـ«البحر الزخَّار» (١٠٥/٤) برقم (١٢٧٨).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٨/٢): «رجاله ثقات». انتهى؛ والحديث قد حسن إسناده العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ في تحذير الساجد ص/٢٣.

قلت: وأخرجه أيضًا: الطيالسي ص/٣٦ برقم (٢٢٩)، والحميدي في مسنده (٤٦/١) برقم (٨٥)، وأحمد في المسند (١٩٥/١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠٨/٩).

(٢) في (ح): «المسائل» وهو خطأ. وفي (هـ): «المساند».

والمسانيد: جمع مسند، وهي الكتب التي موضوعها جعل حديث كل صحابي على حدة، مرتبة على حروف الهجاء في أسماء الصحابة - رضي الله عنهم - أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو غير ذلك. وقد يقتصر في بعضها على حديث صحابي واحد كمسند أبي بكر، أو أحاديث جماعة منهم كمسند الأربعة، أو العشرة، أو طائفة مخصوصة يجمعها وصف واحد كمسند المقلين والشاميين وغير ذلك. واسم المسند عند الإطلاق لا ينصرف إلا إلى المسانيد الشاملة المرتبة على أسماء الصحابة - رضي الله عنهم - كمسند الإمام أحمد - رحمه الله تعالى ...

انظر: الرسالة المستطرفة للكتاني ص/٦٠٦٠، ٧٤، والنكت (٤٤٦/١)، وفتح المغيث (٣٢٦-٣٢١).

والمجاميع (١)، والمعاجم (٢)، والجوامع (٣)، والسنن (٤)، والأجزاء (٥)، والتفاسير الأثرية (٢)، لاتَّسع النِّطاق، وضاق (٧) عن الاستيعاب الحناق، وتصدَّى المرء في ذلك لما يتعسَّر أن يُطاق، وفيما ذكرنا (٨) وفاءٌ بالمقصود ووفاق، وأقل منه يكفي

(١) في (ح) و(هـ): «المجامع».

والمجاميع أو الجوامع: جمع جامع، والجامع عند المحدثين هو ما يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها من العقائد والأحكام والرقاق والآداب وما يتعلق بالتفسير والسيّر والتاريخ والفتن والمناقب والمثالب، وغير ذلك. مثل الجامع الصحيح المسند للإمام البخاري، وجامع أبى عيسى الترمذي.

انظر: الرسالة المستطرفة ص/٤٠٠، وفتح المغيث (٣٢١/٣).

- (٢) المعاجم: جمع معجم. والمعجم في اصطلاح المحدّثين هو ما تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان، أو غير ذلك. والغالب أن يكونوا مرتبين على حروف الهجاء، كمعجم الطبراني «الكبير» المؤلف في أسماء الصحابة على حروف المعجم، و«الأوسط» ألَّفه في أسماء شيوخه، وكما فعل الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة». انظر: الرسالة المستطرفة ص/١٣٥، وفتح المغيث (٣٢٧-٣٢٧٣).
 - (٣) الجوامع: راجع تعريف المجاميع.
- (٤) السنن: هي في اصطلاحهم الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها، مثل: السنن الأربعة المشهورة، و«سنن الدارمي»، و«السنن الكبرى» للبيهقى.

وهناك كتب أخرى تعرف بكتب السنّة وهي الكتب الحاضة على اتباع السنّة والعمل بها وترك ما أحدث من الأهواء والبدع، مثل: كتاب «السنّة» للإمام أحمد، و«السنّة» للخلال، والسنّة» لابن أبي عاصم. انظر: الرسالة المستطرفة ص/٣٦، ٣٧.

- (٥) الأجزاء: أي الأجزاء الحديثية، وهي جمع جزء، والجزء عند المحدثين هو ما ألف في الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو من دونه. انظر: فتح المغيث (٣٢٢/٣)، والرسالة المستطرفة ص/٨٦ ـ ٩٤.
- (٦) التفاسير الأثرية: هي الكتب التي ذكرت فيها الأحاديث والآثار الواردة في التفسير بأسانيدها. كتفسير ابن جرير الطبري، وتفسير ابن أبي حاتم، وتفسير بقية بن مخلد، وغيرها. انظر: الرسالة المستطرفة ص/٧٦-٠٨، والتأصيل في أصول التخريج للعلامة بكر أبو زيد ـ حفظه الله ـ ص/١٣٥.
 - (٧) في (هـ): «وظاق» بقلب الضاد ظاءً.
 - (٨) في (ح): «ذكر».

عند الفطناء الحذَّاق.

فإذا تصفَّحت ما سقناه وما في هذه القباب والمشاهد، ومصارع (١) الموتى وأهل دار البرزخ: من الأبنية، والتجصيص، والكتابة، والتشريف، واتّخاذها مساجد، ووضع/ المحاريب والفراش، وإعداد الماء والمصاحف والتردد للاعتكاف، والصلاة [والتلاوة](٢)، وجدت جميع ما نهى عنه فردًا فردًا قد أبرز في عالم التحصيل والإيجاد (٣). وهذه كتب الإسلام، وعمدة الأعلام، ومعوّل ذوي الأحلام، ومعاهد الشريعة ـ التي جاء (٤) بها خاتم الرسل الكرام، عليه وعليهم أزكى صلاة وسلام ـ ناطقة طافحة مُنادية بضلال من خالف ما رسمت، وتفارط غيّه، وطغيان فساده وليّه (٥).

جميع ما
تعالى عنه
تعالى عنه
ورسوله
قد
وقع
٢٦/م
بسبب
تلك
تلك

مفاسد البناء على القبور هذا بالنظر إلى أعيان تلك المناهي، مع الإغماض⁽¹⁾ عمًّا ترتب على مخالفتها^(۷) أيضًا ممَّا لا يَدَانِ^(۸) للأقلام بحصره وعدِّه، ولا قدرة للبشر أن يقفوا على نهايته وحدِّه؛ كتوفر الجموع لهذه الزيارات، واقتحام أنواع المفاسد والمنكرات، وما في طيِّ إحياء هذه المشاهد من القبائح المتوافرات^(۹). فإنَّه بمجرَّده مؤذن بتحتُّم تدمير المشاهد والقباب، والأبنية التي صارت معتكف كلِّ طامة، ومناخ فجور أهل الفسوق والعقوق من العامة. ومن لا يعرف ما ذكرنا، أو هو مرتاب في وقوع شيء منه، أو لا يستقبحه: فأمره أطرف من أن يوصف.

⁽١) في (هـ): «ومضارع» وهو تصحيف.

⁽٢) كلمة [والتلاوة] سقطت من (ح).

⁽٣) في (م): «الاتحاد» وهو خطأ، وغير منقوطة في (ح) والتصويب من (هـ).

 ⁽٤) في (ح) و(هـ): «أتي».

⁽٥) ليّه هنا: بمعنى إعوجاحه. انظر: القاموس المحيط (٦١/٤) باب الواو والياء. فصل اللام.

⁽٦) في (ح): «الإغماط» وهو خطأ. وفي (هـ): «الإغماظ» بقلب الضاد ظاء.

⁽٧) في (ح): «مخالفيها» وهو خطأ.

⁽٨) لا يَدَانِ هنا: بمعنى لا قدرة ولا طاقة.

انظر: لسان العرب (٤٤١/١٥) مادة «يدي».

⁽٩) في (هـ): «المتوفرات».

برهان صحة الانتساب إلى السنة

ولا يصحح لك اسم السني (١) إلَّا عملُك وتدينُك بما صعَّ عن رسول اللَّه ﷺ حسبُ، لا توزيع المصلين في المسجد الحرام، وإشغال بعضه بأبنية [وضعت] (١) باسم الإمام (٣) والابتداع المجاوز في دين المؤمن السلام،

- (١) أي الانتساب إلى السنّة.
- (٢) كلمة [وضعت] سقطت من (ح).
- (٣) لعلَّ المؤلف رحمه الله تعالى يشير بذلك إلى المقامات الأربعة التي كانت بالمسجد الحرام، وهي مواقف الأئمة في الصلوات المفروضة والتي كانت باسم الأئمة الأربعة، وهي مقام الشافعي ومقام الحنفي ومقام المالكي ومقام الحنبلي، وقد أشار الشيخ تقي الدين الفاسي رحمه الله تعالى في «شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام» إلى هذه المقامات الأربعة وصفاتها وتاريخ إنشائها، ثمَّ بينَّ كيفية صلاة الأئمة بهذه المقامات؛ فذكر أنَّهم يصلون مرتبين الشافعي، ثمَّ الحنبي، ثمَّ الحنبلي، وهذا كله في غير صلاة المغرب، وأمَّا هي أي صلاة المغرب فإنَّهم يصلونها في وقتٍ واحدٍ ويحصل بسبب ذلك لبس وتشويش كثير بسبب التباس أصوات المبلغين واختلاف حركات المصلين.

انظر: المصدر المذكور (٢٤٤.٢٣٤/١). وانظر أيضًا: مرآة الحرمين لإبراهيم رفعت باشا (٢٠٤٨-٢٥٢).

وأمًّا حكم تعدد هذه الجماعات في المسجد الواحد وعلى هذه الصفة الغريبة فهو بدعة وإحداث في الدين لأنَّه لم يعهد عن الصحابة ولا عن التابعين. يقول الشيخ تقي الدين الفاسي - رحمه الله تعالى - في «شفاء الغرام» (٤٤/١) - معلقًا على هذه المقامات الأربعة -: (وهذا الفعل ضلال في الدين لما فيه من المنكرات العظيمة التي لا تخفى إلَّا على من غلب عليه الهوى. ولم يزل العلماء ينكرون ذلك قديمًّا وحديثًا. نسأل الله زوال البدعة). اه. ويقول الزركشي في «إعلام المساجد» ص/٣٦٦: (تكرير الجماعة في المسجد الواحد، كما هو الآن بمكة وبجامع دمشق لم يكن في الصدر الأول، والسبب في حدوثها بالمسجد الحرام أنَّه كان الإمام في ذلك الوقت مبتدعًا). اه وانظر أيضًا كلام الإمام الصنعاني في تطهير الاعتقاد المطبوع ضمن الجامع الفريد ص/٥٠٩.

قلت: ولكن بحمد الله تعالى قد أبطل هذه البدعة وأزالها الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود ـ رحمه الله تعالى ـ فجمع الناس في المسجد الحرام على إمام واحد في صلاة الفريضة والجمعة والعيدين، فجزاه الله خيرًا وأجزل له الأجر والمثوبة.

يقول الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله تعالى ـ: (...بل قد بلغنا أنَّ هذا المنكر كان في الحرم المكي، وأنَّه كان يصلى فيه أربعة أئمة يزعمونهم للمذاهب الأربعة ولكنَّنا لم نر ذلك، إذ إننا لم ندرك هذا العهد بمكة، وإنَّما حججنا في عهد الملك عبدالعزيز آل سعود ـ رحمه الله تعالى _

وسحب أذيال الثياب (١)، والإلحاد (٢) الذي من أراده أذيق أليم العذاب (٣)، وتقطيع الصفوف في صلاة الجماعة، وإهمال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو من أشراط الساعة (٤)، وما لا يأتي عليه العدُّ ممَّا لا تعرف هذه الخلوف سواه

- وسمعنا أنَّه أبطل هذه البدعة وجمع الناس في الحرم على إمام واحد راتب، ونرجوا أن يوفِّق الله علماء الإسلام لإبطال هذه البدعة من جميع المساجد في البلدان بفضل الله وعونه، إنَّه سميع الدعاء). انتهى [تعليق الشيخ أحمد شاكر على سنن الترمذي (٢٢٨/١)]، وانظر: الشرح الممتع في زاد المستقنع للشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - (٢٢٨/٢).

(۱) سحب أذيال الثياب من الإسبال المحرَّم لذاته ولما أيفضي إليه من من السرف والخيلاء؛ لقوله على: «ما أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار». أخرجه البخاري في كتاب اللباس من صحيحه (جـ٧/٤٤) حديث رقم (٥٧٨٧). ولقوله على: «لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جرَّ إزاره بطرًا» أخرجه البخاري في كتاب اللباس من صحيحه (جـ٧/٤٤) حديث رقم (٥٧٨٨)، ومسلم في كتاب اللباس أيضًا برقم (٢٠٨٧) كلاهما أخرجاه من حديث أبي هريرة هيه، ولقوله على الحابر بن سليم هيه: «وإيًاك وإسبال الإزار فإنها من المخيلة» أخرجه أبو داود في كتاب اللباس من سننه (٣٤٥/٤) حديث رقم (٤٨٨٤).

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في «الفتح» (٢٧٥/١٠) ـ بعد إيراده لهذه الأحاديث المتقدمة ـ: (وفي هذه الأحاديث أنَّ إسبال الإزار للخيلاء كبيرة. وأمَّا الإسبال لغير الخيلاء فظاهر الأحاديث تحريمه أيضًا). انتهى

(٢) الإلحاد: أصل الإلحاد في اللغة هو الميل والعدول عن الشيء، ومنه الملحد: وهو العادل عن الحق المدخل فيه ما ليس منه. انظر: تهذيب اللغة (٢١/٤)، ولسان العرب (٢٤٦/١٢).

(٣) لعلَّ المؤلف يشير بذلك إلى قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدِّ فِيهِ بِإِلْحَكَامِ بِطُّلْمِ نُذِقَهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمِ ﴾ [الحج: ٢٥] قال الزجاج في «معاني القرآن» (٢١/٣): قيل الإلحاد الشرك بالله، وقيل: كل ظالم ملحد، وجاء عن عمر: أنَّ احتكار الطعام بمكة إلحاد. وقال أهل اللغة: أنَّ معنى الباء الطرح ـ أي زائدة ـ والمعنى: ومن يرد فيه إلحادًا بظلم). اهد وانظر: جامع البيان (جـ١٠٥/١٧)، وتهذيب اللغة (٢٠/٤).

(٤) أشراط الساعة: أي علاماتها التي تسبقها وتدل على قربها. وقيل: ما تنكره الناس من صغار أمورها قبل أن تقوم. انظر: النهاية لابن الأثير (٢٠/٢)، ولسان العرب (٨٣/٧) مادة «شرط».

وأشراط الساعة قسمان، أشراط صغرى: وهي التي تتقدم الساعة بأزمان متطاولة، وتكون من الأمور المعتادة؛ كقبض العلم، وظهور الجهل وشرب الخمر، والتطاول في البنيان، ونحوها. وأشراط كبرى: وهي الأمور التي تظهر قرب قيام الساعة، وتكون غير معتادة = قربة وطاعة، أو تستحلّه وهو من السنّة الشريفة وأوضاعها بمسافة بعيدة، وناحيةٍ نازحة (١) مديدة.

فمن أنكر عليهم، أو جانبهم إلى نهج الرشد: كان المُنْكَر (٢). فاعرف السنّة تعرف مقابلها (٣). فبضدِّها تتبينُّ الأشياء (٤). وشرَّف اللَّه قدر الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة الإسلام عن التهالك على البدع، وترك شيء صحَّ لهم وعلموه من هدي الأمين المتبع.

فها نحن في هذه المسألة (٥) ـ التي نحن بصدد الكلام فيها ـ أتينا لهم بهذه الجبال الرواسي من محلِّها، والبراهين الصريحة من الكتب المشهورة، بالأسانيد الصحيحة، وهم أشدُّ الفرق ملابسةً لها وتدريسًا فيها، وعنايةً بسماعها

الوقوع؛ كظهور الدجال، وخروج الدابة، وطلوع الشمس من مغربها...الخ. انظر: فتح
 الباري (٤٨٥/١٣)، والتذكرة في أحوال الموتى للقرطبي (٤٧٣/٢).

وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . كما ذكر المؤلف . رحمه الله تعالى . هو من أشراط الساعة، ويدل لذلك قوله على: «لا تقوم الساعة حتى يأخذ الله شريطته من أهل الأرض، فيبقى فيها عجاجة لا يعرفون معروفًا ولا ينكرون منكرًا». أخرجه أحمد في المسند (٢/ ١٠)، والحاكم في المستدرك (٤٣٥/٤). وقال صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي. وقال الشيخ أحمد شاكر في شرح المسند (جـ11/11): إسناده صحيح.

وأيضًا قوله ﷺ: «لا تقوم السماعـة حتى لا يقال في الأرض الله الله». أخرجه مسلم في كتاب الإيمان (١٣١/١) حديث رقم (٢٣٤).

قال ابن كثير - رحمه الله تعالى -: «في معنى هذا الحديث قولان: أحدهما أنَّ أحدًا لا ينكر منكرًا، ولا يزجر أحدًا إذا رآه قد تعاطى منكرًا وعبر عن ذلك بقوله حتى لا يقال الله الله كما تقدَّم في حديث عبدالله بن عمرو: «فيبقى عجاجة لا يعرفون معروفًا ولا ينكرون منكرًا....الخ» [النهاية في الملاحم والفتن (٢/١٠)].

⁽١) نازِحة: أي بعيدة. انظر: لسان العرب (١٠٤/١٤) مادة «نزح».

⁽٢) لعلُّ المقصود كان إنكاره عندهم هو المنكر كما هو مُبيِّنٌ في المطبوعة بالزيادة.

⁽٣) ما يقابل السنَّة هو البدعة.

⁽٤) «فبضدٌها تتبينُ الأشياء» عَجْزُ بيتِ للمتنبي كما في ديوانه مع شرحه لأبي البقاء العكبري (جـ٧/١). وصدر البيت: «ونُذِيمُهُم وبِهِم عرَفْنَا فَضْلَه».

⁽٥) أي مسألة تحريم البناء على القبور.

وتنقيحها؛ ولكنّهم خاضوا بحار الحبّ دعوى فما ابتلّوا^(۱)، حتى ما كأنّ هذه النصوص بين ظهرانيهم، وتتلى في بيوت اللّه بينهم، وتسمع بسماع الكتب التي هي فيها، ولا يقدرون^(۲) على إنكار ما سردناه منها قطعًا، وأنّ أمين السماء والأرض^(۳) قام بذلك ونصح، ونادى بصرائحه وأفصح^(٤)، وما أطاقوا إبانة حرف، أو نطقوا ببنت شَفَة (۵) ممّا يحتج به العقلاء. فضلًا عن الفضلاء. واشرح زكريا» ما يصلح دفعًا في وجوه تلك الكتائب؛ ولا جرم^(۷)، مالوا عن حميد طرائق الأئمة، من أهل السنّة وعلماء الأمّة.

فقل لي يا موفَّق، أي كلمة من الشارع/، أو خبر أبانوه، أو سُنَّة أثروها، أو شبهة ٦٣/م

⁽١) في (ح): «فيما ابتلوه» وهو خطأ.

ولعلَّ المقصود من قوله: «ولكنَّهم خاضوا بحار الحبُّ دعوى» بيان أنَّ هؤلاء المقلَّدة القبوريين يدَّعون محبة النبي عَلَيُّ وهم كاذبون في تلك الدعوى؛ وذلك لأنَّهم مخالفون لأمره علَيُّ وشريعته؛ إذ المحبة الصادقة له على تقتضي طاعته فيما أمر والانتهاء عن ما عنه نهى وزجر. فالحبة ليست إلَّا الاتباع والطاعة. يقول تعالى: ﴿ قُلَّ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَبِعُونِي يُعْمِيبَكُمُ اللهَ ﴾ [آل عمران: ٣١]. انظر كلام ابن كثير - رحمه الله - في تفسير هذه الآية في الجزء الأول من تفسيره ص/ ٣٨٣.

⁽۲) في (م): «ولا يقدون» والتصويب من (ح) و(هـ).

⁽٣) مراده بأمين السماء والأرض النبي على كما جاء في الحديث عنه على: «ألا تأمونوني وأنا أمين من في السماء. يأتيني خبر السماء صباحًا ومساء». أخرجه البخاري في كتاب المغازي (جـ٥/١٠٠) حديث رقم (٤٣٥١).

⁽٤) كلمة [وأفصح] مطموسة في (هـ).

⁽٥) كلمة «شَفَة» مطموسة في (هـ).

[«]وما نطقوا ببنت شفة»: أي ولو بكلمة. انظر: القاموس المحيط (٤١٠/٤) باب الهاء، فصل الشين، ولسان العرب (١٥٧/٧) مادة «شفه».

و (بنت الشفة) كلمة قد جرت مجرى المثل. فيقال: ما كلمني ببنت شفقة ـ أي بكلمة، وما سمعت منه ذات شفقة أي ما سمعت منه كلمة. انظر: المصدر السابق نفسه، وجمهرة الأمثال (٣٨/١).

⁽٦) «شرح زكريا» . كما قد تقدُّم ـ هو في فروع الفقه الشافعي.

⁽٧) في (ح) و(هـ): «فلاجرم».

تمسَّكوا بها في [عين] (١) البناء على القبور، واتَّخاذها مساجد، وما يلحق بذلك (٢). وما يُعْجِز من خالفهم، ورأى ماهم عليه باطلًا، عن مثل دعاويهم التي أجلبوا(٣) بها في هذه المسألة؟.

ولا سلامة وعصمة (٤) للمتديّن سوى (٩) الاعتصام بالتيقُظ و [النظر] (٢)؛ والهجوم على المطلوب قريب لمن حسن قصده، وخلصت نيته، وقرع باب التفكّر والتدبّر، الذي حثّ عليه كتاب الحميد المجيد، وجَعَلَهُ الوسيلة إلى "الفوز بالظفر (٩) الأبدي والنعيم السرمدي (٩)، وإلّا فلو لم يكن هذا مسلكًا صحيحًا تهدي الضرورة إليه ما امتاز غيّ من هدى ولا رشد من ردى؛ لأنَّ الناس ذوي نحلٍ مختلفة، وطرائق متباينة (٩) غير مؤتلفة (١٠)، كما علمت. وباب الدعوى كلَّ منهم أخذ بعضادتيه. فلا بدَّ من الانتهاء (١١) إلى حدِّ في [فصل] (١٦) هذا من هذا. وهو المطلوب، الذي جعلنا قنطرة العبور إليه هو ما أرشد اللَّه [إليه] (١٦) من التدبير والتفكّر، والتنقيب والانتقاد. فهو الفرقان بنصّ القرآن؛ ولا فرق في هذا

⁽١) كلمة [عين] ليست في (ح) و(هـ).

⁽٢) ليس عند هؤلاء المقلّدة القبوريين مستند في تجويز البناء على القبور سوى محض الهوى والتقليد.

⁽٣) في (م): «أجبلوا» وهو خطأ.

⁽٤) في (ح): «ولا سلامة ولا عصمة».

⁽۵) في (هـ): «يسوى» وهو خطأ.

⁽٦) كلمة [النظر] سقطت من (ح).

 ⁽٧) كذا في جميع النسخ. وبهامش (م) كتب حيال موضعها: «لعله إلى الظفر بالفوز لأنَّه أليق بالكلام».

⁽A) السرمدي أي الدائم. لسان العرب (٢٤٨/٦) مادة «سرمد».

⁽٩) في (م): «متنانية» وهو خطأ، والتصويب من (ح) و(هـ).

⁽١٠) في (م): «متولفة» وهو خطأ، والتصويب من (ح) و(هـ).

⁽۱۱) في (هـ): «الانتهال» وهو تحريف.

⁽١٢) كلمة [فصل] سقطت من (ح).

⁽١٣) كلمة [إليه] سقطت من (ه).

الباب بين حكم شرعي، أو عقيدة (١)، أو تحليل، أو تحريم، أو إيمانِ بالله، أو غيرها من الرسوم الدينية، وهجرة لمذهب، أو سلفٍ أو أب (٢) أو شيخٍ يصيب ويخطىء، ويعلم ويجهل. فعجب لا يتناهى!!.

واعلم: أنَّ من تأمَّل ما ذكروه في هذه الفتاوى - بزعمهم - ظنَّ أنَّ إطباق تحاصيل فروع مذاهبهم، وما استقرَّ أمرها عليه: كذلك، وهو وهم فاحش، لأنَّهم إثَّما ذكروا من تلك الأقوال: ما يوافق إراداتهم (٣)، وإلَّا فهذا الذي ذهبنا إليه أمر مشهور في كتب المذاهب الأربعة.

ومن ذلك: ما ذكره الهيتمي (٤) في كتابه «الزواجر عن (٥) اقتراف الكبائر» (٦)

كلام الهيتمي في تحريم التخاذ القبور مساجدا وأوثانا

تحريم البناء

على

القبور أمر

مشھور فی کتب

المذاهب الأربعة

(١) عقيدة: العقيدة مأخوذة من العقد، وهو في اللغة يرد على معاني كثيرة منها: الربط والشد بقوة، والإحكام والإبرام، والتماسك والمراصة. ويطلق أيضًا على العهد وتأكيد اليمين، وعلى ما عقد القلب عليه فلا ينزع عنه.

لهذه المعاني وغيرها انظر: معجم مقاييس اللغة (٨٦/٤)، ولسان العرب (٣٠٩/٩) ٢١٠٠٣٠) مادة «عقد».

وأمًّا في الاصطلاح فالعقيدة تطلق على حكم الذهن الجازم، حقًّا كان أم باطلًا. فإن كان الحكم الذهني الجازم صحيحًا كانت العقيدة صحيحةً كاعتقاد المسلمين بوحدانية اللَّه تعالى، وإن كان باطلًا كانت العقيدة باطلة كاعتقاد النصارى بأنَّ اللَّه ثالث ثلاثة. وتطلق أيضًا على الإيمان الجازم والحكم القاطع الذي لا يتطرق إليه شك، وهي ما يؤمن الإنسان به، ويعقد عليه ضميره ويتخذه مذهبًا ودينًا يدين به، بغض النظر عن صحته من عدمها. [نقلًا عن عقيدة أهل السنَّة مفهومها وخصائصها لمحمد بن إبراهيم الحمد ص/٨]، وانظر: مباحث في عقيدة أهل السنَّة والجماعة للدكتور ناصر بن عبدالكريم العقل ص/٩.

والمقصود هنا: العقيدة الإسلامية. وهي الإيمان الجازم بالله تعالى وما يجب له في ألوهيته وربوبيته وأسمائه وصفاته، والإيمان بملائكته وكتبه ورسله وباليوم الآخر وبالقدر خيره وشره، وبكل ما جاءت به نصوص الكتاب والسنّة وما أجمع عليه السلف من أصول الدين. انظر:

المصدر السابق ص/١١-٢٠٠

(٣) في (ح) و(هـ): (إرادتهم).

(۲) في (م): «أدب» وهو خطأ.
 (٤) في (ح): «الهيثمي» وهو تصحيف.

(٤) في (ح): «الهيثمي» وهو تصحيف. (٥) في (هـ): «عن» وهو خطأ.

 (٦) كتاب «الزواجر عن اقتراف الكبائر» هو لأبي العباس أحمد بن حجر المكي الهيتمي. انظر: ترجمته في ص/٢٧٥. في تفصيل (١) الكبائر الظاهرة، فيما لفظه: الخامسة، والسادسة، والسابعة، والثامنة، والتاسعة والتسعون: اتّخاذ القبور مساجد، وإيقاد السّرج عليها، واتّخاذها أوثانًا والطواف بها، واستلامُها، والصلاة إليها (٢). انتهى. ثمّ (٣) ذكر ما عنده في الباب (٤).

وكذلك (٥) ما ذكره البيهقي في هذه المواضع من «سننه الكبير» (٢) وغيرهما من الأثريين، وغيرهم من أهل المذاهب الأربعة (٧). فلا يتوَّهم القاصر خلاف الواقع.

وأمَّا صاحب «إغاثة اللَّهفان في (٨) مصائد الشيطان» (٩) فأوعب في هذا الموضع، ونقل عن الشافعي، وأحمد وكبار أتباعهم، كأبي الوفاء ابن عقيل (١٠٠)، وأبي محمد بن عبد السلام، وأبي محمد المقدسي (١١)، وغيرهم، وعن أصحاب

⁽۱) في (هـ): «تفضيل» وهو تحريف. (۲) الزواجر عن اقتراف الكبائر (۱٤٨/١).

⁽٣) في (ح): «ما» وهو خطأ.

⁽٤) انظر: المصدر السابق نفسه (١/٨١ ١-٩٤١).

⁽٥) في (ح): ﴿وَكَذَا ۗ).

⁽٦) انظـر: السنـن الكبرى للبيهقي (٣/١١-١١١).

⁽٧) راجع أقوال الأثمة الأربعة وأتباعهم في تحريم البناء على القبور في قسم الدراسة ص/١٤٢. ١٠ ٩٠.

⁽٨) في مطبوعة إغاثة اللهفان: (من) بدل (في).

⁽٩) صاحب ﴿إغاثة اللهفان في مصائد الشيطانُ هو الإمام ابن القيِّم ـ رحمه اللَّه تعالى ـ. وقد تقدَّمت ترجمته في ص/ ٢٤٧ وكتابه المذكور مطبوع عدة طبعات.

⁽١٠) هو: على بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الحنبلي المعروف بأبي الوفاء ابن عقيل، من فقهاء الحنابلة، ولد ببغداد سنة (٤٣١هـ)، وتفقّه على شيخ الحنابلة في عصره أبي يعلى الفراء. وكان خارق الذكاء مبرِّزًا في كثير من العلوم. من تصانيفه: «الفنون في فروع الفقه الحنبلي»، و «الإنتصار لأهل الحديث»، توفي سنة (١٣٥هـ). انظر: طبقات الحنابلة لأبي يعلى (٢/ ١ ٢٠٠١)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/٣ ١ ٢٠٦١)، وشذرات الذهب (٢/٥٠).

⁽١١) هو: عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ثمَّ الدمشقي، صاحب المغني، الملقَّب بموفَّق الدين، ولد سنة (٤١هه) بجماعيل، ورحل في طلب العلم إلى بغداد فأخذ عن علمائها. وكان ـ رحمه الله ـ إمامًا في العلم والزهد والورع. من تصانيفه الكثيرة: «المغني»، و«الكافى» و«المقنع» و«وذم التأويل» و«مسألة العلو». توفى سنة (٢٠٠هـ). انظر: التقييد لابن

أحمد وغيرهم من أصحاب الشافعي ومالك ـ هكذا على العموم، أو أراد الجنس ـ وكلا الجهتين خادش في زعم إطباق أتباع الأربعة على ما في شرح زكريا، وحاشية الزيادي، وأخواتهما(١).

ولا بأس بنقل^(۲) كلامه أو جمهوره في ذلك، والاكتفاء به عن نقل نصوص أثمة المذاهب الأربعة^(۳). ذكرناه مضافًا إلى ما سمعت فيما مرَّ، لتعرف^(٤) أنَّ قول^(٥) من قال: إنَّ وضع القباب والمشاهد: أمرِّ رآه المسلمون حسنًا، وأجمعت عليه الأمَّة^(٢)، واستمرَّ عليه السلف والخلف: بهت صريح، وفرية بارزة، قالها من لا يبالي بالملام، ولا يدري ما يقوله من الكلام، وأنَّه قد قال باطلًا على اللَّه ورسوله، وجماعة/ علماء الإسلام.

۶/٦٤

ولا تستطل ما نقلناه من كلامه ـ وإن كان في نحو كراسة أو نيّف ـ لأنّه كثير الفوائد، جمُّ العوائد، حسن الإيراد والتحقيق.

قال صاحب «إغاثة اللَّهفان» - [رحمه اللَّه، وقدَّس روحه ـ ما حاصله ـ مع أكثر لفظه واختصاره (٧) ـ: «إنَّ الشرك] (^) بقبر الرجل الذي يعتقد صلاحه: أقرب إلى النفوس من الشرك بخشبة أو حَجَرة (٩)، ولَهذا تجد أهل الشرك كثيرًا (١٠)

كلام صاحب إغاثة اللهفان في مسألة البناء على القبور

نقطة ص/٧٨، وذيل طبقات الحنابلة (١٣٣/٤)، وشذرات الذهب (٧/٥٥١-١٦٢). (١) سيذكر المؤلف ـ رحمه الله ـ ما نقله المفتي الشافعي من هذه الكتب المسمَّاة وغيرها في تجويز البناء على القبور وتعليق المؤلف عليه. انظر ص/٩٤٥ ـ ٢٠١.

(٢) في (م): «بتقل» وهو تصحيف.

(٣) نصوص الأثمة الأربعة في تحريم البناء على القبور تقدمت في قسم الدراسة. انظر ص/١٤٢ - ١٤٩.

(٤) في (ح) و(هـ): «تعرف» وهو خطأ.
 (٥) في (م): «أقول» وهو خطأ.

(٦) في (ح): «وأجمعت الأمَّة عليه».

(٧) النقل الذي سينقله المؤلف من «إغاثة اللهفان» مع الاختصار ابتداءً من هنا وحتى الصفحة (٧) النقل الدي أصله موجود في مطبوعة «إغاثة اللهفان» (١٠/١-٢٥٢) طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقى ـ رحمه الله تعالى.

(A) ما بين المعقوفتين سقط في (هـ).
 (P) في مطبوعة إغاثة اللهفان «حجر».

(١٠) في (ح): «كثير» وهو خطأ.

يتضرَّعون عندها(١)، ويخضعون ويخشعون، ويعبدون بقلوبهم عبادة لا يفعلونها في بيوت اللَّه، ولا وقت السحر، ومنهم من يسجد لها(٢)، وأكثرهم يرجون من بركة الصلاة عندها ما لا يرجون(٣) في المساجد؛ فلأجل هذه المفسدة حسمَ

(١) التضرع أوالدعاء عند القبور له أربع حالات:

الحالة الأولى: دعاء أصحابها لجلب نفع أو دفع ضرًّ، فهذا شرك أكبر مخرج عن ملَّة الإسلام، لأنَّ الدعاء عبادة فلا يجوز صرفه لغير الله تعالى، فمن صرفه لغير الله فقد أشرك مع اللَّه غيره.

الحالة الثانية: طلب الدعاء من الأموات عند قبورهم: كأن يقول: يا فلان أو يا رسول الله ادع الله لي، استغفر لي، سل الله أن يغفر لي أو يهديني أو ينصرني أو يعافيني. فهذا بدعة محدثة لم يفعلها أحد من السلف ولم يستحبها أحد من الأئمة؛ وكل بدعة فهي بدعة سيئة، وهي ضلالة باتفاق المسلمين. انظر: مجموع الفتاوى (١٦٠/١٦٠/١).

الحالة الثالثة: أن يتحرى الدعاء عندها بحيث يستشعر أنَّ الدعاء عندها أجوب منه في غيره. قال شيخ الإسلام في «اقتضاء الصراط المستقيم ٦٨٣/٢»: فهذا النوع منهي عنه إمَّا نهي تحريم أو تنزيه، وهو إلى التحريم أقرب.اهـ

الحالة الرابعة: أن يحصُل الدعاء عند القبور اتفاقًا لا لقصد الدعاء فيها كمن يدعوا الله في طريقه، ويتفق أن يمر بالقبور، أو كمن يزورها فيسلم عليها، ويسأل الله العافية له وللموتى، كما جاءت به السنّة. قال شيخ الإسلام في المصدر السابق نفسه (٦٨٣/٢): فهذا النوع ونحوه لا بأس به. اهد. وانظر: المصدر السابق (٦٨٣/٢، ٦٨٨، ٦٩١، ٢٩١، ٧٧٤، ٧٢٠)، ومجموع الفتاوى (٢٢٣/١، ١٢٩، ١٣٥، ١٤٥)، وفتح المجيد ص/٢٢٣ ـ ٢٢٧، ١٠٠ باب: من الشرك أن يستغيث بغير الله أو يدعو غيره، وباب: ما جاء في التغليظ فيمن عبدالله عند رجل صالح، فكيف إذا عبده.

(٢) السجود للقبور شرك أكبر؛ وذلك لما فيه من صرف كمال الذل والتعظيم لغير الله تعالى؛ وهو أمر لا ينبغي صرفه إلاً لله تعالى.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في «مجموع الفتاوى» (١٣٦/٢٧): (وحجرة نبيّنا على وحجرة الخليل، وغيرهما من المدافن التي فيها نبي أو رجل صالح لا يستحب تقبيلها ولا التمسح بها باتفاق الأئمة، بل منهي عن ذلك؛ وأمّا السجود لذلك فكف). انتهى، وانظر لبيان حكم السجود لغير الله أيضًا: المصدر نفسه (٣٧٢/١) ومدارك السالكين (٣٧٢/١)، والجواب الكافي ص/٣٣٦، وتيسير العزيز الحميد ص/٣٣٦.

(٣) في (هـ): «يرجونه».

النبي على مادتها. حتى نهى عن الصلاة في المقبرة [مطلقًا](١)، وإن لم يقصد المصلى بركة البقعة.

وأمَّا إذا قصد الرجل الصلاة عند القبور تبرُّكًا بتلك البقعة فهذا عين المحادَّة (٢) لله ورسوله، والمخالفة لدينه، وابتداع دين لم يأذن به اللَّه.

فَإِنَّ المسلمين أجمعوا على ما علموه بالاضَّطرار من دين رسول اللَّه ﷺ: أنَّ الصلاة عند القبور منهي عنها، وأنَّه لُعِنَ من اتخذها مساجد (٣).

فمن أعظم المحدثات وأسباب الشرك: الصلاة عندها، واتّخاذها مساجد، وبناء المساجد عليها. فقد تواترت النصوص عن النبي عليم النهي عن ذلك والتغليظ فيه (٤).

(١) كلمة [مطلقًا] سقطت من (هـ).

وأحاديث النهي عن الصلاة في المقبرة متواترة عن رسول الله على وهي كثيرة جدًا: منها ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي مرثد الغنوي على قال: سمعت النبي على يقول: (لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها». [صحيح مسلم، كتاب الجنائز (٦٦٨/٢)]، ومن ذلك أيضًا ما رواه أبي سعيد على أنَّ النبي على قال: (الأرض كِلها مسجد إلَّا الحمام والمقبرة». أحرجه أبو داود في سننه (٢١٨/١) رقم (٤٩٢)، والترمذي في جامعه (١٣١/٢) رقم (٢١٧)، وأحمد في المسند (٩٦،٨٣/٣)، والحاكم في المسند (٩٦،٨٣/٣)، والحاكم في المستدرك (١٠١/١)؛ وقال صحيح على شرط الشيخين. ووافقه الذهبي.

قلت: والحديث قد صححه غير واحد العلماء منهم شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «اقتضاء الصراط المستقيم» (٦٧٧/١)، والحافظ ابن حجر كما في «التلخيص» (١٧٧/١)، والعلامة الألباني كما في «الإرواء» (٣٢٠/١). ومن ذلك أيضًا أحاديث النهي عن اتخاذ القبور مساجد فهي يفهم منها تحريم الصلاة في المقبرة، وقد مرت قريبًا فلا داعي لتكرارها هنا. وأمًّا حكم الصلاة في المقبرة فقد ذهب بعض العلماء إلى بطلانها لأنَّ النهي يدل على فساد المنهي عنه، وهو قول أحمد في الرواية المشهورة عنه، وإليه ذهب ابن حزم، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله. انظر: المغني لابن قدامة (٢/٨٦٤)، والإنصاف للمرداوي (٢٨٩٨)، والحلى (٢٨٢/٢).

حكم الصلاة عند القبور

 ⁽٢) في (ح) و(م): «المخادعة» والمثبت من (هـ) أولى، لأنَّه موافق لما في «إغاثة اللهفان».

⁽٣) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ١٨٠-١٨١).

⁽٤) وقد تقدَّمت هذه الأحاديث عند المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في بداية الباب.

عامة الطوائف صرحوا بتحريم البناء على القبور

وقد صرَّح عامَّة الطوائف بالنهي عن البناء عليها(١)، متابعة منهم للسنَّة الصحيحة الصريحة. وصرَّح أصحاب أحمد وغيرهم من أصحاب مالك والشافعي بتحريم ذلك(٢)، وطائفة أطلقت الكراهة(٣). والذي ينبغي: حملها على كراهة التحريم، إحسانًا للظن بالعلماء أن يجوِّزوا ما تواتر عن رسول اللَّه عليها النهي عنه، ولعن فاعله(٤).

وبالجملة: فمن له معرفة بالشّرك وأسبابه وذرائعه، وفهم عن رسول اللّه(°) على مقاصده جزم جزمًا لا يحتمل النقيض: أنَّ هذه المبالغة(٢) منه على واللهن والنهي بصبغته (٧):

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١١/٣١): (وقد اتفق الأئمة على أنَّه لا يشرع بناء هذه المشاهد على القبور، ولا الإعانة على ذلك بوقف، ولا غيره، ولا النذر لها، ولا العكوف عليها، ولا فضيلة للصلاة والدعاء فيها عليها على المساجد الخالية عن القبور؛ فإنَّه يعرف أنَّ هذا خلاف دين الإسلام بالاضطرار المتفق عليه بين الأئمة». اه

⁽١) في (ح) و(هـ): «بالنهي عن بناء المساجد عليها».

⁽۲) انظر: بدائع الصنائع (۱/ ۳۲۰)، وتحفة الفقهاء (۲/۲۰۲)، وحاشية ابن عابدين (۲۳۷/۲)، وروح المعاني للألوسي (۲۳۹/۱)، والمدونة (۲۳۷/۲)، والتمهيد لابن عبدالبر (۱۲۸۳۱)، والثمر الداني ص/۲۷۰، وأحكام القرآن للقرآن للقرطبي (۲۸۰/۱۰)، والأم للشافعي (۲/۳۱، ٤٦٥)، والمهذب القرآن للقرآن للقرطبي (۲۸۰/۱۰)، والأم للشافعي (۲/۲۵،۱۵۱)، والمهذب (۲/۲۵،۱۵۱)، وروضة الطالبين (۲/۳۷۱)، والزواجر للهيتمي (۲/۲۵،۱۵۱)، والمغني (۲/۲۵،۱۵۱)، والفروع لابن مفلح (۲۷۲/۲-۲۷۲)، والإقناع للحجاوي (۲۹۳۳)، وراجع أقوال الأثمة الأربعة في قسم الدراسة ص/۱۲۲ ـ ۱۲۸.

⁽٣) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢٧٢/٢-٦٧٣).

⁽٤) قلت: ثمَّ ذكر ابن القيِّم ـ رحمه اللَّه ـ أحاديث النهي عن البناء على القبور واتخاذها مساجد، وهي في الصحيح وغيره. وقد أشار المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في بداية هذا الباب إلى طرف صالح منها، فحذفها هنا استغناءً بما تقدَّم. ومن أرادها فليراجع الكتاب المذكور (٢١١/١٠-٢١٥).

⁽٥) في (ح) و(هـ): (عن الرسول). (٦) في (ح): (المبالة) وهو خطأ.

 ⁽٧) في (م): «بصيغة» والمثبت من (ح) و(هـ) أولى لأنه موافق لما في «الإغاثة».
 وفي الإغاثة [بصيغتيه صيغة: (لا تفعلوا) وصيغة (إني أنهاكم)].

«لا تفعلوا»، «إنّي أنهاكم» (١) ليست إلّا لأجل الشرك اللاحق بمن عصاه، وارتكب ما عنه نهاه، وقل (٢) نصيبه أو عدم من تحقيق شهادة أن لا إله إلّا الله (٣). فإنّ هذا وأمثاله من النبي عَلَيْ صيانة لحمى التوحيد. فأبي المشركون إلّا معصية لأمره، وارتكابًا لنهيه، وغرّهم الشيطان فقال: هذا تعظيم لقبور المشايخ والصالحين، وكلّما كنتم أشدً لها تعظيمًا، وفيها غلوًا (٤)، كنتم بقربهم أسعد، ومِنْ أعدائهم أبعد (٥).

فجمع المشركون بين الغلوِّ فيهم، والطعن في طريقتهم. وهدى اللَّه أهل التوحيد لسلوك طريقهم، وإنزالهم منازلهم التي أنزلهم اللَّه إيَّاها من العبودية، وسلب خصائص الإلهية.

قال الشافعي ـ رحمه اللَّه ـ: «أكره أن يعظَّم مخلوق. حتى يُجعل قبره مسجدًا، مخافة الفتنة عليه وعلى من بعده من الناس»(٦).

(١) وقد وردت هاتان الصيغتان في حديث جندب ﴿ أَنَّهُ قَالَ: سمعت رسول اللَّه ﷺ قبل أَن يُون بخمس وهو يقول: ﴿ إِنَّي أَبراً إِلَى اللَّه أَن يكون لي منكم خليل، فإنَّ اللَّه قد اتخذني خليلًا، ولو كنت متخذاً من أمَّتي خليلًا لاتّخذت أبابكر خليلًا، ألا وإنَّ من كان قبلكم يتخذون قبور أنبيائهم مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإنّي أنهاكم عن ذلك». أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٣٧٨/١) حديث رقم (٣٣٥).

(٢) كلمة «وقل» كررت في (ح).

(٣) تحقيق كلمة التوحيد . لا إله إلا الله . يكون بالخلوص من الشرك والبدع والمعاصي. يقول الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي . رحمه الله تعالى . في «القول السديد» ص/ ٢٠: (فإنَّ تحقيق التوحيد تهذيبه وتصفيته من الشرك الأكبر والأصغر ومن البدع القولية والاعتقادية، والبدع الفعلية والعملية، ومن المعاصي وذلك بكمال الإخلاص لله في الأقوال والأفعال والإرادات، وبالسلامة من الشرك الأكبر المناقض لأصل التوحيد، ومن الشرك الأصغر المنافي لكماله، وبالسلامة من البدع والمعاصي التي تكدر التوحيد وتمنع كماله، وتعوقه عن حصول آثاره). انتهى كلام السعدي رحمه الله.

(٤) في (ح): «غلو» وهو خطأ.
 (٥) لعل المقصود هنا ومن عِدَائهم أبعد.

كلام الشافعي غن النهي اتخاذ القبور مساجد وعلة عن النهي الصلاة

إليها

⁽٦) بنحوه في كتاب الأم (٢٥/١)، وبهذا اللفظ نقله الشيرازي في المهذب (٢٥٦/١). فلعلَّ ابن القيِّم ـ رحمه الله ـ نقل عمَّن حكى عبارة الشافعي بمعناها دون لفظها، أو أنه وقف على لفظ آخر للشافعي في غير كتابه «الأم».

وقال الأثرم^(۱): إنَّما كرهت الصلاة في المقبرة للتشبُّه بأهل الكتاب، لأنَّهم عند ون قبور/ أنبيائهم وصالحيهم مساجد^(۲).

معنی اتخاذ القبور أعیادًا والنهی

وهكذا اتِّخاذ القبور عيدًا؛ والعيد: ما يعتاد مجيئه (٣) وقصده (٤). فإنَّ ذا الاتِّخاذ من أعياد (٥) المشركين، التي كانوا عليها قبل الإسلام. وقد نهى رسول الله ﷺ في ـ سيِّد القبور ـ منبَّهًا به على غيره؛ فأخرج أبو داود بسند رواته ثقات

- عن ذلك (١) هو: أحمد بن محمد بن هاني الإسكافي الطائي البغدادي، أبو بكر الأثرم، إمام حافظ جليل القدر من أصحاب الإمام أحمد، روى عنه وتفقه عليه وسأله عن المسائل والعلل، حدَّث عنه النسائي في السنن. له مصنف في العلل توفي في حدود سنة (٢٦٦هـ). انظر: طبقات الحنابلة (٢٦/١٦)، وسير أعلام النبلاء (٢٢/١٢)، وتهذيب التهذيب التهذيب (٢١/١٧).
- (٢) وقد ذكر الفقهاء في تعليل كراهة الصلاة عند المقبرة علتين، الأولى: النجاسة أو مظنتها لاختلاط التراب بصديد الموتى ودمائهم. والثانية: ما في ذلك من التشبه بالكفار بالصلاة عند القبور. انظر: حاشية ابن عابدين (٣/٠/١)، والمجموع للنووي (١٦٤/٣)، والمغني (٤٧١/٢).

قال شيخ الإسلام في «اقتضاء الصراط المستقيم» (٧٧٥/٢ ٧٧٦) ـ عقب ذكره لهاتين العلَّتين ـ: (والتعليل بالنجاسة في صحته نزاع؛ وذلك نظرًا لاختلاف العلماء في نجاسة تراب القبور. والعلة الثانية ـ وهي ما في ذلك من مشابهة الكفار بالصلاة عند القبور ولما يفضي إليه من الشرك ـ صحيحة باتفاق أهل العلم). اهـ.

(٣) في (ح): «محبه» وهو خطأ.

(٤) العيد في اللغة هو كل يوم فيه جمع، وهو مأخوذ من المعاودة لأنهم عادوا إليه، أو العادة لأنّهم اعتادوه. انظر: القاموس المحيط (٢٠٧/١) باب الدال، فصل العين، ولسان العرب (٤٦١/٩) مادة (عود».

وأمًّا في الشرع فهو ما يعتاد مجيئه من مكان أو زمان من أجل العبادة فيه، وقد يعبَّر به عن نفس الاجتماع المعتاد، ولهذا سمَّى النبي على يوم الجمعة عيدًا كما في الحديث «إنَّ هذا يوم جعله الله عيدًا للمسلمين، أخرجه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنَّة فيها، باب: ما جاء في الزينة يوم الجمعة (٣٤٩/١) رقم (١٠٩٨).

انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٤٤٢/١)، والاستغاثة (٤٣٣/٢)، وإغاثة اللهفان (٢١٦/١).

(٥) في (هـ): «أعياذ» وهو تصحيف.

مشاهير، عن أبي هريرة مرفوعًا: «لا تجعلوا بيوتكم قبورًا، ولا تجعلوا قبري عيدًا، وصلُّوا عليَّ. فإنَّ صلاتكم تبلغني حيث كنتم»(١).

وقال أبو يعلى الموصلي (٢) في مسنده (٣): حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا زيد بن الحُباب (١) حدَّثنا جعفر بن إبراهيم (٥) ـ من ولد ذي الجناحين (٢) ـ حدَّثنا [علي بن عمر (٧)

(۱) سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب: زيارة القبور (٣٤/٢) حديث رقم (٣٤/٠). والحديث أخرجه أيضًا أحمد في المسند (٣٦٧/٢). وفي سنده عبدالله بن نافع وهو لين الحديث. انظر: تقريب التهذيب ص/٥٥٢.

والحديث صححه النووي كما في الأذكار ص/٢٠٦، والمجموع (٢٠٥٧)، وابن تيمية كما في اقتضاء الصراط المستقيم (٢٠٩/٦)، وحسنه السخاوي في القول البديع ص/١٦١، والألباني في تحذير الساجد ص/٩٥ وقال في أحكام الجنائز ص/٢٨٠: أخرجه أبو داود وأحمد بإسناد حسن، وهو على شرط مسلم، وهو صحيح بما له من طرق وشواهد.اهـ

- (٢) أبو يعلي الموصلي تقدَّمت ترجمته.
 - (٣) (٢/١/١) رقم (٢٦١).
- (٤) هو: زيد بن الحباب . بضَم أوله ـ أبو الحسين العُكْلي ـ بضم المهملة وسكون الكاف ـ أصله من خراسان وكان بالكوفة، وهو صدوق يخطىء، مات سنة (٢٠٣هـ).
 - انظر: ميزان الاعتدال (١٠١/٢)، وتقريب التهذيب ص/٣٥٦- ٣٥٢.
- (٥) هو: جعفر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقال ابن حبان: (يعتبر حديثه من غير روايته عن هؤلاء ـ يعني علي بن عمر عن أبيه). انظر: الجرح والتعديل (٢/٤٧٤)، والثقات (٨٠/٢)، ولسان الميزان (١٨٩/٢).
- (٦) ذو الجناحين هو جعفر بن أبي طالب على ابن عمّ النبي على أحد السابقين إلى الإسلام، وكان أشبه الناس بالنبي على خُلْقًا وخُلُقًا، وسمي بذي الجناحين لأنّه قاتل حتى قطعت يداه فرآه النبي على ملكًا ذا جناحين مضرجين بالدماء. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبدالبر (٢٤٣-٢٤٣)، والإصابة (٢٤٨/١).
- (٧) هو: على بن عمر بن على بن الحسين بن على بن أبي طالب الهاشمي، ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم يذكر فيه جرمًا ولا تعديلًا، وابن حبان في «الثقات» وقال: يعتبر حديثه من غير رواية أولاده عنه. اه وقال الحافظ في «التقريب»: مستور من الثامنة. انظر: الجرح والتعديل (٩٦/٦)، والثقات (٥٦/٦)، وتقريب التهذيب ص/٧٠٢.

عن أبيه (١) عن] على بن الحسين (٣) «أنَّه رأى رجلًا يجيء إلى (٤) فرجة كانت عند (٥) قبر النبي على فيدخل فيها فيدعوا. فنهاه، وقال (٢): ألا أحدِّثكم حديثًا سمعته من أبي (٧) عن جدي عن رسول اللَّه على قال: لا تتَّخذوا قبري عيدًا، ولا بيوتكم قبورًا. فإنَّ تسليمكم يبلغني أينما كنتم».

رواه أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (^ في المختارة (٩).

- (١) هو عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، قال عنه الحافظ في التقريب ص/٧٢٥: صدوق فاضل من الثامنة. اهـ
 - (٢) ما بين المعقوفتين سقط من جميع النسخ وأثبته من «مسند أبي يعلى».
- (٣) هو: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المُلَقب زين العابدين، ثقة ثبت فقيه عابد، فاضل مشهور، مات سنة (٩٣هـ). انظر: الجرح والتعديل (١٧٨/٦)، وتقريب التهذيب ص/٩٣٦.
 - (٤) في (هـ): (لا) وهو خطأ.
 - (٥) في (م) (على؛ والمثبت من (ح) و(هـ) موافق لما في مسند أبي يعلى.
 - (٦) في (هـ): «فقال».
 - (٧) هو: الحسين بن علي بن أبي طالب رضى الله عنهما.
- (٨) هو: أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد بن أحمد بن عبدالرحمن الحنبلي المقدسي الملقّب بضياء الدين، محدّث حافظ، ولد سنة (٢٩٥هـ)، رحل إلى أصبهان، ونيسابور، وبغداد. من شيوخه: ابن الجوزي، وعبدالغني المقدسي. من تصانيفه: «الأحاديث المختارة»، «دلائل النبوة»، «اتباع السنن واجتناب البدع»، و«الأحاديث المسلسلات»، توفي سنة (٢٤٥هـ). انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٢٣٦٤-٤٠٠)، وتذكرة الحفاظ (٢٥٥١-٢٠١)، والوافي بالوفيات (٢٥٥١-٢٠١)، وشذرات الذهب (٢٨٧٧/٧).
 - (٩) الأحاديث المختارة (٤٩/٢) حديث رقم (٤٢٨) من طريق أبي يعلى بنحوه.

قلت: وأخرجه أيضًا ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٧٥/٢)، والبزار في مسنده (١٤٧/٢) رقم (٥٠٩) من طريق عيسى بن جعفر بن إبراهيم.

قال الهيشمي في مجمع الزوائد (٣/٤): وفيه جعفر بن إبراهيم الجعفري ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرمحا ولا تعديلًا. اهـ

وللحديث شواهد تقويه منها ما رواه عبدالرزَّاق في المصنف (٥٧٧/٣) برقم (٦٧٢٦) مرسلًا عن الخسن بن الحسن بن علي مرسلًا عن الثوري عن ابن عجلان عن رجل يقال له سهيل عن الحسن بن الحسن بن علي قال: ثمَّ ذكره بنحو حديث علي ابن الحسين. ومن شواهده أيضًا ما أخرجه إسماعيل بن إسحاق القاضي في «فضل الصلاة على النبي ﷺ » رقم (٢٠) قال حدثنا جعفر بن إبراهيم _

وقال سعید بن منصور (۱) فی السنن (۲): حدَّثنا حِبَّان (۳) بن علی، حدَّثنا محمد بن عجلان (۱) عن أبي سعید مولی المَهْري (۵) وقال رسول اللَّه ﷺ (لا تتَّخذوا بیتی (۲) عیدًا، ولا بیوتکم قبورًا، وصلُّوا علیًّ (۷) حیث کنتم. فإنَّ صلاتکم تبلغنی (۸).

نهاية الخرم

ابن محمد بن علي بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب عمَّن أخبره من أهل بلده عن علي ابن الحسين بن على فذكر القصة والحديث بنحوه.

والحديث صححه العلامة الألباني كما في هامش «فضل الصلاة على النبي الساعيل الساعيل الساحد ص/٩٦٠٩.

- (۱) هو: سعيد بن منصور بن شعبة البزاز، أبو عثمان المروزي، ثقة حافظ مصنف، روى عن مالك والليث وأبي عوانة، وحدَّث عنه الإمام أحمد وأبو داود والإمام مسلم، مات سنة (۲۲۷هـ) وقيل: بعدها. انظر: طبقات ابن سعد (۲۲۰هـ)، والتاريخ الكبير (۲۸/۳)، وتذكرة الحفاظ (۲۸/۲ ۱۵-۱۷-۱۷)، وتقريب التهذيب ص/۲۸۹.
- (٢) السنن: هو كتابه المشهور بـ«سنن سعيد بن منصور»، أكثره مفقود، وقد طبع منه جزءان. أحدهما بتحقيق الأعظمي، والثاني بتحقيق الدكتور سعد بن عبدالله بن عبدالعزيز آل حميد.
- (٣) في (م): «حيان» وهو تصحيف، والتصويب من (ح) و(ه) ومصادر التخريج. وحِبًان هو ابن علي العَنزي، أبو علي الكوفي، ضعيف، وكان له فقه وفضل، توفي سنة (١٧١هـ). انظر: طبقات ابن سعد (٢/١٨٣)، والتاريخ الكبير (٨٨/٣)، وتقريب التهذيب ص/٢١٧.
- (٤) هو: محمد بن عجلان المدني، صدوق، مات سنة (١٤٨هـ). [تقريب التهذيب ص/١٤٨].
- (٥) أبو سعيد مُولى المهري: قال عنه الحافظ في التقريب ص/١١٥٤: مقبول من الثالثة. اهـ (٦) في (هـ): «قبري». وبهامش (ح): أشير إلى أنَّها في نسخة.
 - (٧) عند كلمة: «عليًا» ينتهي الخرم الواقع بالأصل.
- (٨) لم أقف عليه في الجزء المطبوع من سنن سعيد بن منصور، ولعلّه في الجزء المفقود.
 وقد رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٢-٦١/١٣) بإسناده من طريق شعيب بن الليث
 قال: حدثني أبي عن جدي [قال] حدثني محمد بن عجلان عن سهيل وسعيد بن أبي
 سعيد مولى المهري عن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب أنه قال: ثمَّ ذكر القصة
 والحديث بنحوه. ورواه عبدالرزَّاق في «المصنف» (٥٧٧/٣) من طريق آخر عن الثوري عن =

حديث النهي عن اتخاذ قبره عيدا ووجه الدلالة

وقال سعيد (١): حدَّثنا عبد العزيز بن محمد (٢) أخبرني سهيل بن أبي سهل (٣) قال: «رآني عليِّ [بن] (٤) الحسين بن عليِّ بن أبي طالب عند القبر. فناداني، وهو في بيت فاطمة يتعشَّى. فقال: هلمَّ إلى العشاء، فقلت لا أريده. فقال: مالي رأيتك عند القبر؟ فقلت: سلمت على النبي عليُّ. فقال: إنَّ رسول اللَّه عليُّ قال: لا تتَّخذوا قبري عيدًا، ولا تتَّخذوا بيوتكم مقابر. لعن اللَّه اليهود، اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد، وصلُّوا عليَّ فإنَّ صلاتكم تبلغني حيثما كنتم، ما أنتم ومن بالأندلس (٥) إلَّا سواء» (١).

- = محمد بن عجلان عن رجل يقال له سهيل عن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ثمّ ذكر الحديث بنحوه. وأورده شيخ الإسلام ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢٦١/٢) وعزاه إلى «سنن سعيد ابن منصور» وقال هو مرسل.
 - (١) هو ابن منصور وقد تقدَّمت ترجمته قريبًا.
- (۲) هو: عبدالعزيز بن محمد بن عبيد بن أبي عبيد الدراوردي، أبو محمد الجهني مولاهم المدني، صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطيء، من الثامنة مات سنة (۱۸۱هـ) أو (۱۸۷هـ). انظر: تهذيب التهذيب (۲۱۰/۱)، وخلاصته التقريب ص/٦١٥.
 - (٣) في الأصل و(ح) و(م): (سهل بن أبي سهل) وهو خطأ.
- وفي (ه): «سهل بن سهيل» وهو خطأ أيضًا، والتصويب من مصادر التخريج. وسهيل بن سهل لم أجد له ترجمة وافية. وقد ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (١٠٥/٤) وقال: روى عن حسن بن حسن، وروى عنه محمد بن عجلان منقطع. انتهى؛ وذكره ابن أبي حات في ها حركة و التعديلاً و والراد ٢٤٩/٥) ولم بذكر في حركة و لا تعديلاً. وقال ابن حيان في
- حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٤٩/٤) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا. وقال ابن حبان في «المقات» (٤١٨/٦): سهيل شيخ يروي عن الحسن، روى عنه محمد بن عجلان.
 - (٤) كلمة [ابن] سقطت من (ح).
- (٥) الأندلس: جزيرة كبيرة تغلب عليها المياه الجارية والشجر، تقع على البحر الأبيض المتوسط، وهي تواجه مِنْ على البحر بتونس. وكانت في عصر بني العباس مدينة زاهرة بالعلم والعلماء، وهي تشمل اليوم أسبانيا والبرتغال.انظر: معجم البلدان (٢٦٢/١-٢٦٤).
- (٦) لم أقف عليه في الجزء المطبوع من سنن سعيد بن منصور، ولعلَّه في الجزء المفقود منه، والله تعالى أعلم.

قال شيخ الإسلام: ووجه الدلالة (١٠): أنَّ قبر رسول اللَّه ﷺ أفضل قبرِ على وجه الأرض، وقد نُهِي عن اتِّخاذه عيدًا. فغيره أولى (٢٠).

وقد حرَّف هذه الأحاديث من أشبه النصارى (٣) بالشرك، واليهودَ (٤) بالشرك، واليهودَ (٤) بالتَّحريف. فقال: هذا أمر بملازمة قبره على والعكوف عنده، ولا يكون عيدًا يؤتى في الحول فقط (٥).

تحریف اهل البدع لعنی اتخاذ نبره پیس عیدا

- = اللَّه تعالى ـ في هامش «فضل الصلاة على النبي ﷺ ص/٤١، والحديث أورده شيخ الإسلام في «اقتضاء الصراط المستقيم» (٦٦١/٢) وبينَّ أنَّه مرسل، وقال فيه وفي الذي قبله ـ: «فهذان المرسلان من هذين الوجهين المختلفين يدلان على ثبوت الحديث لا سيما وقد احتج به من أرسله، وذلك يقتضي ثبوته عنده، هذا لو لم يكن روي من وجوه مسندة غير هذين. فكيف وقد وقد تقدَّم مسندًا؟ انتهى؛ وانظر إغاثة اللهفان (٢١٨/١).
- والحديث حكم عليه الألباني بالصحة، وذلك بمجموع طرقه وشواهده. انظر ذلك مفصّلًا في هامش «فضل الصلاة على النبي ﷺ لإسماعيل بن إسحاق القاضي ص/٤١.
 - (١) أي وجه الدلالة من الحديث.
 - (٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢٦٢/٢).
- (٣) النصارى: هم المنتسبون للإنجيل ويزعمون أنَّهم يتبعون المسيح التَّلَيِّة، وقد أطلق عليهم القرآن اسم أهل الكتاب وأهل الإنجيل، ولا يصح إطلاق اسم المسيحيين عليهم لأنَّهم لا يتبعون المسيح التَّلِيِّة. يقول شيخ الإسلام في الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح: «وذلك أنَّ دين النصارى الباطل إنما هو دين مبتدع ابتدعوه بعد المسيح التَّلِيِّة وغيروا به دين المسيح فضلَّ منهم من عدل عن شريعة المسيح إلى ما ابتدعوه). اهد وانظر لما قبله: الأديان والفرق لعبد القادر شيبة الحمد ص/٣٠٠-٣١.
- (٤) اليهود: هم الذين يزعمون أنَّهم أتباع موسى التَّلْيَكِين، وكتابهم هو التوراة، وقد أدخلوا فيه من التحريف والباطل ما اللَّه به عليم. انظر: الملل والنحل (جـ٢٣٠/٢، ٢٣١)، ودراسات في الأديان للدكتور سعود بن عبدالعزيز الخلف ـ حفظه اللَّه ـ ص/٢٧.
- (٥) هذا التأويل الباطل لما جاء عن النبي على من النهي عن اتخاذ قبره عيدًا نقله تقي الدين المنذري السبكي في كتاب «شفاء السقام في زيارة خير الأنام» ص/ ٨٠ وعزاه للشيخ زكي الدين المنذري حيث قال أي المنذري .: «ويحتمل أن يراد . . ثم ذكر هذا التأويل»، وفعل مثله ابن عبدالهادي في «الصارم المنكي» ص/ ٣٦٩، وأشار إليه السمهودي في وفاء الوفاء (جـ ١٣٦٩/٤).

قلت: ووجه الشبه بين شرك من حرَّف أحاديث النهي عن اتخاذ قبره ﷺ عيدًا من المسلمين وبين شرك النصارى: الغلو في الأنبياء؛ فالنصارى لمَّا غلوًا في أنبيائهم عظَّموا قبورهم واتخذوها مساجد فأصبحوا ينتابونها للصلاة والدعاء عندها فوقعوا في الشرك، فشابههم = وهذا(١) مراغمة ومحادَّة، ومناقضة لما قصده الرسول على، ونسبة [له](٢) إلى التدليس والتلبيس.

فإنَّ كون هذا المقصود منه الملازمة [دون] (٣) التباعد: أقرب إلى التلبيس منه إلى البيان (٤)، ولو أراد ﷺ ما قاله هؤلاء الضلال: لما نهى عن اتَّخاذ قبور الأنبياء مساجد، ولعن فاعل ذلك؛ فإنَّه إذا لعن من اتَّخذها مساجد [يَعْبُد] (٥) الله فيها، فكيف ملازمتها والعكوف (٢) عندها (٧)؟.

ولأجل هذا فإنَّ النبي عَلِيُ قد حذَّر وأنذر من مشابهة النصارى، فقال عليه الصلاة والسلام:
(الا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم، فإنَّما أنا عبدفقولوا: عبدالله ورسوله)
[أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء (جداً/١٧١)]، وقال: (العن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، قالت عائشة . رضي الله عنها .: يحذَّر ما صنعوا ولولا ذاك لأبرز قبره غير أنَّه خشي أن يتخذ مسجدًا. اهو قد تقدَّم تخريجه. انظر ص/٢٩٠. ووجه الشبه بين من حرَّف تلك الأحاديث من المسلمين وبين اليهود هو تحريف اللفظ وصرفه عن ظاهره؛ فاليهود . كما وصفهم الله تعالى . ﴿ يُحَرِّفُونَ الْكِلَمَ عَن مَواضِعِهِ ، والنساء: ٢٤]. يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية: وقوله: ﴿ يُحَرِّفُونَ الْكِلَمَ عَن مَواضِعِهِ ، والنساء: ٢٤]. يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية: وقوله: ﴿ يُحَرِّفُونَ الْكِلَمَ عَن مَواضِعِهِ ، وافتراء). اه [تفسير ابن كثير أويله، ويفسّرونه بغير مراد الله عزَّ وجل، قصدًا منهم وافتراء). اه [تفسير ابن كثير أبي يَعْر تأويله، ويفسّرونه بغير مراد الله عزَّ وجل، قصدًا منهم وافتراء). اه [تفسير ابن كثير أبي 18.3].

وقال شيخ الإسلام ـ معلّقًا على هذه الآية الكريمة ـ: (فأمًّا تحريف التأويل فكثير جدًا، وقد ابتليت به طوائف من هذه الأمَّة). اهـ [اقتضاء الصراط المستقيم ٢٧٦/١].

(١) في (م): «هذه».

- (٢) كُلمة [له] سقطت من (هـ). (٣) كلمة [دون] مطموسة في الأصل.
 - (٤) انظر: الصارم المنكي ص/٣١٣-٣١٣. (٥) كلمة [يعبد] مطموسة في (هـ).
 - (٦) في (ح): «فالعكوف» وهو تصحيف.
 - (٧) العكوف عند القبور له صورتان:

الصورة الأولى: العكوف عندها بقصد التقرُّب إلى أصحابها. فهذا شرك أكبر؛ لأنَّه يشبه عكوف المشركين على أوثانهم. قال اللَّه تعالى حكاية عن الخليل إبراهيم التَّلِيَّا ﴿ وَمَا هَاذِهِ النَّمَائِيلُ أَلْ وَمَا هَاذِهِ النَّمَائِيلُ أَنْ وَمَا وَقَالَ تعالى: ﴿ وَجَنُوزُنَا مِبَنِى ٓ إِسْرَ مِلَ ٱلْبَحْرَ فَالَوْ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ وَاللَّهُ قَالَ عَلَى فَوْمِ يَعَكُفُونَ عَلَى آصَنَامِ لَهُمْ قَالُولُ يَكُونَى الجَعَلُ لَنَا إِلَيْهَا كُمَا لَهُمْ عَالِهُ قَالَ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ قَالَ عَلَى اللَّهُ اللّهُ الللللللّهُ اللّهُ اللللللللللللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللللللّهُ الللللّهُ الللللللللللللللللل

طوائف من المسلمين فاتخذوا قبره على عيدًا ينتابونه للعكوف عنده لرجاء بركة الدعاء عنده،
 وربِّما يدعونه مع الله تعالى فيقعون في الشرك الأكبر والعياذ بالله تعالى.

وهذا فهم استقل(١) به هؤلاء عن الصَّحابة وأهل البيت(٢).

ورأيت في ذلك لأبي الوفاء بن عقيل ـ رحمه اللَّه ـ فصلًا حسنًا /، ذكرته بلفظه.

كلام ابن عقيل في ذم عقائد القبورية

114

قال: «لما صعبت التكاليف على الجهال والطغام: عدلوا عن أوضاع الشرع إلى تعظيم أوضاع وضعوها لأنفسهم. فسهلت عليهم. إذ لم يدخلوا بها تحت أمر غيرهم. قال: وهم عندي كفار بهذه الأوضاع، مثل: تعظيم القبور، وإكرامها بما نهى عنه الشرع من إيقاد النيران(٣)، وتقبيلها، وتخليقها(٤)، وخطابِ الموتى

إِنَّكُمْ فَوْمٌ تَجْهَلُونَ شَيْ إِنَّ هَتُؤُلاً مُتَأَرِّ مَا هُمْ فِيهِ وَيَطِلُّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ شَيْ }
 [الأعراف: ١٣٨، ١٣٩].

الصورة الثانية: العكوف عندها بقصد التقرُّب إلى الله تعالى بعبادته في تلك الأمكنة كالعكوف في سائر المساجد لعبادة الله تعالى، وهذا بدعة منكرة؛ لأنَّ الله تعالى لم يشرع عبادته في تلك الأمكنة. انظر: مجموع الفتاوى (٢٥٢/٢٧)، واقتضاء الصراط المستقيم (٢٥٢/٢٧)، وتيسير العزيز الحميد ص/٣٣٧.

- (١) بهامش (م): كتب حيال هذه الكلمة عبارة: «فهم بارد بل فاسد» ولعلَّه تعليق من الناسخ أو من غيره.
- (٢) يقول ابن عبدالهادي في «الصارم المنكي» ص/٣١٣ مانصه: (ومًّا يبينٌ بطلان هذا التأويل الذي لم يعرف عن أحد من السلف والخلف قبل هذا المتأوّل: أنَّه لو كان هو المراد لكان أصحاب رسول الله على والتابعون لهم بإحسان أحق الناس بالعكوف على قبره على وكثرة انتيابه والازدحام عنده وتقبيله والتمسع به، وكانوا أشدَّ الناس ترغيبًا للأمَّة في ذلك، بل المحفوظ عنهم الزجر عن مثل ذلك والنهي عنه). ثمَّ ذكر ـ رحمه الله تعالى ـ الأحاديث الواردة عن النبي على النهي عن اتخاذ قبره عبدًا، والأثار عن السلف في النهي عن ذلك. وقد تقدَّم طرفًا منها.
- (٣) إيقاد النيران عند القبور هو داخل في معنى اتخاذ السرج على المقابر وهو منهي عنه لما فيه من التبذير وإضاعة المال والتشبه بالمجوس عبدة النيران، وقد ورد في النهي عن اتخاذ السرج حديث، ولم يصح عن النبي على ينظر في تفصيل ذلك أحكام الجنائز للعلامة الألباني رحمه الله ص/٩٤٢، وسلسلة الأحاديث الصحيحة (١/٥٩٥). وسيأتي مزيد بحث في هذا الحديث.
- (٤) وتخليقها: أي تدهينها بالخلوق، وهو نوع من الطيب، يتخذ من الزعفران وغيره، وتغلب عليه الحمرة والصفرة، وهو من طيب النساء. انظر: النهاية (٧١/٢)، ولسان العرب (٩٧/٤) مادة (خلق.

بالحوائج، وكُتْبِ الرقاع (١)، فيها: يا مولاي: افعل لي كذا [و] (٢)كذا، وأخذِ تربتها تبرُّكًا، وإفاضة (٣) الطيب على القبور، وشدِّ الرحال إليها (٤)، وإلقاءِ الخِرَق على الشجر اقتداءً بمن عبد (٥) اللَّات (٦) والعُزَّى (٧)،

وتخليق القبور بالإضافة إلى ما فيه من إضاعة المال فهو من البدع. انظر: الباعث لأبي شامة ص/٤١، وأحكام الجنائز للألباني ص/٣٢٩.

(١) الرقاع جمع رقعة، وهي بالضم التي تكتب. انظر: القاموس المحيط (٤٣/٣) باب العين ـ فصل الراء.

(٢) الواو سقطت من (هـ). (٣) في (ح): (وإفاطت) وهو خطأ.

(٤) شدُّ الرحال للسفر إلى القبور لا يجوز لقوله ﷺ: ﴿لا تَشَدُّ الرحال إلَّا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجد رسول اللَّه ﷺ ومسجد الأقصى، أخرجه البخاري في صحيحه (٣٠/٢٠) حديث رقم (١١٨٩) من حديث أبى هريرة ﷺ.

يقول شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٢٠/٠٢٠): «وأمَّا السفر إلى مجرَّد زيارة قبر الخليل أو غيره من مقابر الأنبياء والصالحين ومشاهدهم وآثارهم فلم يستحبه أحد من أئمة المسلمين، لا الأربعة ولا غيرهم، بل لو نذر ناذر ذلك لم يجب عليه الوفاء بهذا النذر عند الأثمة الأربعة وغيرهم». وانظر: المصدر نفسه (٣٤٢،٣٣٤/٢٧)، والرد على الأخنائي ص/٥٥.

(٥) في الأصل بعد كلمة «عبد» كتبت كلمة «الأوثان» ثمَّ ضرب عليها.

(٢) اللات صنم بالطائف كان أهل الجاهلية يعظمونه، وقيل: إنَّ أصل ذلك صخرة مربعة كان يجلس عندها رجل يلت السويق للحجيج، فلما مات بنوا على مجلسه بنية، وسموها باسمه، وعكفوا على عبادتها، وكان سدنتها من ثقيف، وكانت العرب تسمَّي زيد اللات، وتيم اللات. وهي في موضع منارة مسجد الطائف. فلمَّا أسلمت ثقيف بعد فتح مكة بعث النبي المناه المغيرة ابن شعبة فهدمها وحرقها بالنار. انظر: الأصنام للكلبي ص/٣١. ٢٢، وتفسير ابن جرير الطبري (حـ٧٤ / ٢٠ ٤٠)، ومختصر سيرة الرسول الشيخ محمد بن عبدالوهاب ص/٧٥.

(٧) العزَّى صنم من أصنام الجاهلية، وهي أحدث من اللات، وكانت بوادي نخلة، وهي شجرة عليها بناء وأستار بين مكة والطائف لغطفان، وكانت العرب تعظمها ويهدون لها، ويتقرَّبون عندها بالذبح، وكانوا يسمعون منها صوتًا، وكان سدنتها من من بني سليم، وقد بعث النبي على خالد بن الوليد فقطع الشجرة فخرجت منها شيطانة في صورة امرأة عريانة ناشرة شعرها تحثوا التراب على رأسها، فضربها بالسيف حتى قتلها. انظر: الأصنام للكلبي ص/٣١-٤، وتفسير ابن جرير(ج٢٧/٢٤)، ومعجم البلدان (١٦/٤)، ومختصر السيرة للشيخ محمد بن عبدالوهاب ص/٥٥. ٢٦.

وكما قال ابن عقيل ـ رحمه الله ـ فالمشركون كانوا يلقون الخرق على الشجر؛ فقد روى ــ

انتهی(۱).

ونهى عمر بن عبد العزيز (٢): أن يبنى القبر بآجر (٣) وأوصى: أن لا يفعل ذلك بقبره (٤). وأوصى الأسود بن يزيد (٥): «أَنْ لا تجعلوا (٢) على قبري آجرًا» (٧). وقال إبراهيم النخعى (٨): «كانوا يكرهون الآجرً على قبورهم» (٩).

- = عبدبن حميد أنَّ العُزَّى نخلة كانوا يعلقون عليها السيور والعهن». [أورد هذا الأثر عن عبدبن حميد الشيخ سليمان آل الشيخ في «تيسير العزيز الحميد» ص/٥٤] ثم قال ـ معلقًا ـ: (فتأمَّل فعل المشركين مع هذا الوثن ووازن بينه وبين ما يفعله عبَّاد القبور من دعائها والذبح عندها وتعليق الخيوط وإلقاء الخرق في ضرائح الأموات، ونحو ذلك، والله المستعان). اهـ.
- (١) كلام ابن عقيل ـ رحمه الله ـ نقله ابن الجوزي في «تلبيس إبليس، ص/٣٨٧ طِبعة دار القلم.
- (٢) هو: عمر بن عبدالعزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي، أمير المؤمنين الملّقب بأشج بني أمية الخليفة الزاهد، ولد سنة (٦٣هـ)، ونشأ في مصر في ولاية أبيه عليها، وكان إمامًا فقيهًا مجتهدًا عارفًا بالسنن، حدَّث عن مالك، وسعيد بن المسيب وغيرهما، توفي سنة (١٠١هـ). انظر: طبقات ابن سعد (٣٠٠/٥)، وحلية الأولياء (٢٥٣/٥)، وسير أعلام النبلاء (١٤/٥)، وتهذيب التهذيب (٢٠٣/٧).
 - (٣) آجر: الآجر هو طبيخ الطين الذي يبني به. انظر: لسان العرب (٧٨/١) مادة «أجر».
 - (٤) رواه ابن الجوزي عن الحصيني في «سيرة عمر بن عبدالعزيز» ص/٢٠٤.
 - (°) في الأصل و(ح) و(م): «زيد» وهو خطأ والتصويب من (هـ).

والأسود هو ابن يزيد بن قيس النحعي الكوفي، ثقة فقيه مخضرم، حدَّث عن معاذ بن جبل وبلال والن مسعود وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم. وحديثه عند أصحاب الكتب الستة. مات بالكوفة سنة (٧٥هـ).

انظر: طبقات ابن سعد (٧٠/٦)، وحلية الأولياء (١٠٢/٢)، وتهذيب التهذيب (٣١٠/١).

- (٦) في (ح): «أن لا تفعلوا».
- (٧) أُخرج هذا الأثر عن الأسود بن يزيد ابن سعد في طبقاته (٧٥/٦).
- (٨) هو: إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي، ثقة فقيه حافظ، من صغار التابعين كثير الإرسال عن الصحابة، مات سنة (٩٦هه) وهو ابن خمسين أو نحوها.
- انظر: طبقات ابن سعد (۲۷۰/٦)، والتاريخ الكبير (۳۳۳/۱)، وسير أعلام النبلاء (۲۰/٤)، وتقريب التهذيب ص/١١٨.
- (٩) أخرجه عبدالرزَّاق في مصنفه (٤٧٧/٣) رقم (٦٣٨٦)، وابن أبي شيبة (٣٣٦/٣)، =

محادة القبوريين ومناقضتهم لأوامر الرسول

والمقصود: أنَّ هؤلاء المعظَّمين القبور، المتَّخذينها أعيادًا، الموقِدين عليها السُّرج، الذين يبنون عليها المساجد والقباب: مناقضون لما أمر به رسول اللَّه ﷺ، محادُّون لما جاء به. وأعظم ذلك: اتخاذها مساجد، وإيقادُ السُّرج عليها، وهو من الكبائر(١).

وقد صرَّح الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم. بتحريمه (٢). قال أبو محمد المقدسي: ولو أُبيح اتِّخاذ السَّرج عليها: لم يُلْعَن من فعله (٣).

- = وأورده ابن قدامة في المغني (٤٣٥/٣)، والكاساني في بدائع الصنائع (٣١٨/١) ثمَّ قال: إنَّ سبب كراهة الآجر لأنَّه ممَّا يستعمل للزينة ولا حاجة إليها للميت، ولأنَّه ممَّا مسته النار فيكره أن يجعل على القبر تفاؤلًا كما يكره أن يتبع بنار تفاؤلًا. اهـ
- (١) وممن نصَّ على أنَّه من الكبائر أيضًا ابن حجر الهيتمي حيث قال في «(الزواجر عن اقتراف الكبائر» (١/٤٨/١): «الخامسة، والسادسة، والسابعة، والثامنة، والتاسعة والتسعون: اتخاذ القبور مساجد، وإيقاد السرج عليها، واتخاذها أوثانًا، والطواف بها، واستلامها، والصلاة إليها». انتهى، وانظر: المصدر نفسه (١/٥٥ ١-١٦٦) الكبيرة الرابعة والتسعون، والثانية والعشرون بعد المئة.
- (٢) انظر: بدائع الصنائع (٣١٨/١)، والزواجر عن اقتراف الكبائر (١٦٥/١)، والمغني لابن قدامة (٣٦٩/٠٤٤٠/٤)، والإقناع ِللحجاوي (٣٦٩/١)، وكشاف القناع (٧٧٣/٣).
- (٣) يشير إلى الحديث: «لعن رسول الله ﷺ زوَّارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج». انظر: المغنى لابن قدامة (٣/٠٤٠).

قلت: والحدَّيث أخرجه أبو داود في السنن (٥٥٨/٣) رقم (٣٢٣٦)، والترمذي في جامعه (١٣٦/٢) رقم (٣٢٠)، وأحمد في المسند (٢٢٩/١).

وهو بهذه الزيادة «والمتخذين عليها السرج»: ضعيف، لأنَّ في سنده أبا صالح باذان مولى أمِّ هانيء قال عنه الحافظ في التقريب ص/١٦٣: ضعيف مدلّس. اهـ.

قال العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/ ٣٩٥): «وأمّا لعن المتخذين عليها السرج فلم نجد في الأحاديث ما يشهد له، فهذا القدر من الحديث ضعيف». اهد ثمّ بين ـ رحمه الله تعالى ـ أنَّ اتخاذ السرج على القبور محرم بأدلة أخرى وهي: أولًا: كونه بدعة محدثة لم يعرفها السلف الصالح وقد قال النبي ﷺ: «كل بدعة ضلالة»، ثانيًا: أنَّ فيه إضاعةً للمال وهو منهي عنه. ثالثًا: أنَّ فيه تشبُهًا بالمجوس عبدة النار. ثمَّ ذكر ـ رحمه الله تعالى ـ كلام ابن حجر الهيتمي في الزواجر (١/ ٦٦١) «صرَّح أصحابنا بحرمة السراج على القبر وإن قل حيث لم ينتفع به مقيم ولا زائر، وعلَّلوه بالإسراف وإضاعة المال، والتشبه بالمجوس، فلا يبعد أن يكون كبيرة». اهد انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة (١/ ٥ ٣ ٩ ٦ ٢ ٣٩)، =

حكم اتخاذ القبور مساجد قال: ولا يجوز اتّخاذ المساجد على القبور لهذا الخبر، ولأنَّ النبي ﷺ قال: «لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، ـ يحذر ما صنعوا»(١) انتهى(٢).

وقد آل الأمر بهؤلاء الضُّلال المشركين إلى أن شرعوا للقبور حجَّا، ووضعوا له مناسك حتى صنَّف بعض غلاتهم/ [في ذلك] (٢) كتابًا سمَّاه «مناسك [حجِّ] المشاهد» (٥) ولا يخفى أنَّ هذا مفارقة لدين الإسلام، ودخول في دين عبادة (٢) الأصنام (٧).

= وأحكام الجنائز ص/٢٩٤.

(١) تقدُّم تخريجه. انظر: صفحة (٢٦٤). (٢) انظر: المغني (٣/٤٤٠١٤٤).

(٣) ما بين المعقوفتين سقط في (م).
 (٤) كلمة [حج] سقطت من (ح) و(هـ).

(٥) ومناسك حج المشاهد؛ هو لأبي عبدالله محمد بن النعمان العكبري، الملقّب بالشيخ المفيد، أحد شيوخ الرافضة الإمامية، توفي سنة (٤١٣هـ). انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢١٣/١٧)، ومعجم المؤلفين (٣/٩٦/٣). واسم الكتاب كاملًا هو «مناسك حج مشاهد الأبرار لمن عنى إليهم من المقيمين والزوَّار».

انظر: التوضيح عن توحيد الخلَّق ص/٢١٧. وقد ذكر هذا الكتاب شيخ الإسلام ابن تيمية وحمه الله تعالى . في غير ما موضع من كتبه فقال في منهاج السنة (١٠٧٥/١): (وقد صنَّف شيخهم ابن النعمان المعروف بالمفيد كتابًا سمَّاه «مناسك المشاهد» جعل قبور المخلوقين تحج كما تحج الكعبة البيت الحرام الذي جعله الله قيامًا للناس. وهو أول بيت وضع للناس فلا يطاف إلَّا به، ولا يصلى إلَّا إليه، ولم يأمر إلا بحجه). اهد وانظر: مجموع الفتاوى (٤٩٨/١٧)، وكتاب الاستغاثة في الرد على البكري (٤٩٨/١٧).

(٦) في (ح) و(هـ): «عباد».

(٧) الأَصنام: جمع صنم، والصنم هو ما كان على هيئة صورة بلا جثة، بخلاف الوثن فهو ما كان له جثة من خشب أو حجر ينحت ويعبد.

قال ابن الأثير في النهاية (١٥١/٥): الفرق بين الوثن والصنم أنَّ الوثن كل ماله جنَّة معمولة من جواهر الأرض أو من الخشب والحجارة كصورة الآدمي تعمل وتنصب، والصنم الصورة بلا جنَّة، ومنهم من لم يفرق بينهما وأطلقهما على المعنيين، وقد يطلق الوثن على غير الصورة ومنه حديث عدي بن حاتم «قدمت النبي على وفي عنقي صليب من ذهب، فقال: ألق هذا الوثن عنك). انتهى، وانظر: المصدر نفسه (٦/٣٥) مادة «صنم» وتهذيب اللغة (١٤٤/١٥). ويقول الشيخ عبدالرحمن آل الشيخ في «فتح المجيد» ص/١٠٣ (وقد يسمَّى الصنم وثنًا كما قال الخليل: ﴿ إِنَّمَا تَعَبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْنَكَنَا وَتَعَلَّمُونَ إِفَكًا ﴾ الآية [العنكبوت: ١٧]. =

118

بيان الزيارة الشرعية والزيارة الشركية للقبور

وقد وقع من المفاسد في زيارة القبور: ما يعجز العبد عن حصره. والمشروع فيها: إنَّمَا هو تذكر (١) الآخرة، والإحسان إلى المزور بالدعاء، والترحم، والاستغفار، وسؤال العافية (٢). فقلبوا (٣) الأمر، وعكسوا وعاكسوا مقاصد الشرع، وجعلوا المقصود بالزيارة الشرك بالميت والدعاء له وبه (٤)، وسؤال

الحوائج، واستنزال البركات، والنصر على الأعداء. فأساءوا إلى نفوسهم وإلى الميت، ولو لم يكن إلا بحرمانه بركة ما شرعه الله من الدعاء [له](٥) والترحم.

واسمع الآن زيارة أهل الإيمان التي شرعها الله على لسان رسوله رهم الشرك التي شرعها لهم الشيطان، واختر (٦) لنفسك.

قلت: فذكر أحاديث زيارة القبور عند مسلم والترمذي وأحمد والنسائي وابن ماجه (٧)، وهي معروفة مشتملة على الاستغفار للميت وغيره، ومن أحبَّ الاطِّلاع عليها فهذه محالُّها (٨).

قلت: ومن ذلك قوله ﷺ: «زوروا القبور فإنَّها تذكركم الموت». خرَّجه مسلم في كتاب الجنائز (۲۷۱/۲) حديث رقم (۹۷٦)، وأبو داود في كتاب الجنائز، باب في زيارة القبور (۷۸/۳) حديث رقم (۲۲۳۶)، والنسائي في كتاب الجنائز من سننه (۳۲۵/۲) حديث رقم (۲۰۳۳)، وابن ماجه في كتاب الجنائز، باب: ما جاء في زيارة القبور (۰/۱)=

⁼ ويقال: إنَّ الوثن أعم، وهو قوي، فالأصنام أوثان، كما أنَّ القبور أوثان. اهـ.

⁽١) في (م): «بذكر» وهو خطأ.

⁽۲) لتفصيل الزيارة الشرعية للقبور انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (۲۳٦/۱)، (۲۳٦/۱)، والرد على الأخنائي ص/۷۹-۸، وزيارة القبور الشرعية والشركية للبركوي ص/۲۲.

⁽٣) في (هـ): «فقبلوا» وهو خطأ.

⁽٤) في مطبوعة «إغاثة اللهفان»: «ودعاءه والدعاء به».

⁽٥) كلمة [له] سقطت من (ح).

⁽٦) في (م): (واخت) وهو خطأ.

⁽٧) راجع هذه الأحاديث في إغاثة اللهفان (١/٢٥/٠. ٢٢٧).

⁽A) في (هـ): «مجالها». ولعلَّه تصحيف.

ثمَّ قال: فهذه الزيارة التي شرعها رسول اللَّه ﷺ لأَمَّته، وعلَّمهم إيَّاها، هل تجد فيها شيئًا ممَّا يعتمده أهل الشرك والبدع، أم تجدها مضادَّة لما هم عليه من كل وجه؟.

وما أحسن ماقال مالك بن أنس [رحمه اللّه]('): «لن يُصْلِحَ آخرَ هذه الأمّة إلّا [ما]('') أصلح أوَّلَهَا»('').

فقد بدَّل أهل الشرك والبدع قــولًا غيــر الذي قيـل لهم، بدَّلوا الدعـاءله بدعائه (٤) نفسه، والشفاعة له بالاستشفاع به (٥)، وسألوه، وأقسمــوا

وأيضًا قوله على: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنَّها تذكركم الآخرة». حرَّجه مسلم في كتاب الجنائز، باب: في زيارة القبور مسلم في كتاب الجنائز، باب: في زيارة القبور (٥٥٨/٣) حديث رقم (٢٢٣٥)، والترمذي في كتاب الجنائز، باب: ما جاء في الرخصة في زيارة القبور (٣٧٠/٣) حديث رقم (١٠٥٤)، وابن ماجه في كتاب الجنائز، باب: ما جاء في زيارة القبور (٥٠١/١) حديث رقم (١٠٥١).

ومنها أيضًا ما رواه بريدة عن أبيه في قال: كان رسول الله في يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر فكان قائلهم يقول: السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون أسأل الله لنا ولكم العافية». خرّجه مسلم في كتاب الجنائز من صحيحه (١٦٩/٢) حديث رقم (٩٧٤)، والنسائي في كتاب الجنائز، باب الأمر بالاستغفار للمؤمنين (٣٦٦/٢) حديث رقم (٢٠٣٩)، وابن ماجه في كتاب الجنائز، باب: ما يقال إذا دخل المقابر (٤/١) حديث رقم (١٠٤٧).

(١) ما بين المعقوفتين ليس في (ح). (٢) كلمة [ما] سقطت من (ح).

⁼ حديث رقم (١٥٦٩).

⁽٣) أثر الإمام مالك ذكره القاضي عيّاض في «الشفا» (٦٧٦/٢). وبينَّ سببه، وهو: أنَّه قيل لمالك بن أنس ـ رحمه اللَّه ـ: إنَّ أناسًا من أهل المدينة لا يقدمون من سفر ولا يريدونه يفعلون ذلك في اليوم مرة أو أكثر ـ يعني زيارة قبر النبي ﷺ وربما وقفوا في الجمعة أو الأيام المرة والمرتين، أو أكثر عند القبر فيسلمون ويدعون ساعة، فقال ـ أي الإمام مالك ـ لم يبلغني هذا عن أحد من أهل الفقه ببلدنا، وتركه واسع، ولا يصلح آخر هذه الأمَّة إلَّا ما أصلح أولها، ولم يبلغني عن أول هذه الأمَّة وصدرها أنَّهم كانوا يفعلون ذلك، ويكره لمن جاء من سفر أو أراده. اهـ

⁽٤) في (ح): «بالدعاء به».

⁽٥) الاستشفاع مأخوذ من الشفع، والشفع ضد الوتر، وهو الزوج، وشفع الشيء شفعًا ضمَّ مثله إليه؛ فكأنَّ الشافع ضمَّ سؤاله إلى سؤال المشفوع له فصار مُعِينًا له، مشاركًا في نفعه، =

واستشفع طلب الناصر والشفيع. والشفيع ما شفع غيره وجعله زوجًا.

انظر: المفردات للراغب ص/٢٦٣، ولسان العرب (١٥١/٧) مادة «شفع»، والمعجم الوسيط (١٥١/٧).

والاستشفاع شرعًا هو الطلب من أهل الخير والعلم والصلاح أن يشاركوا المسلمين في دعاء الله تعالى في جلب نفع أو دفع ضر، فيشفعوا بذلك ويزيدوا الداعين، فيكون ذلك أرجى لقبول الدعاء. انظر: التوسل أنواعه وأحكامه للعلامة الألباني ص/٥٠/.

والاستشفاع بالميت هو أن يطلب الحي منه الشفاعة له عند اللَّه بأن يقول: اشفع لي عند الله، أو ادعو اللَّه لي أن يكشف عني هذه الشدة؛ فهذا وأمثاله من أعظم الشرك. يقولُ شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوي» (١٥٨/١-١٥٩): (والمشركون من هؤلاء قد يقولون: إنَّا نستشفع بهم أي نطلب من الملائكة والأنبياء أن يشفعوا لنا... فيقول أحدهم يا سيدي فلان أو ياسيدي جرجس أو بطرس أو ياستي الحنونة مريم أو ياسيدي الخليل موسى بن عمران أو غير ذلك، اشفع لي إلى ربُّك. وقد يخاطبون الميت عند قبره سل اللَّه لي ربُّك. أو يخاطبون الحي وهو غائب كما يخاطبونه لو كان حاضرًا حيًا وينشدون القصائد يقول أحدهم فيها: يا سيدي فلان! أنا في حسبك، أنا في جوارك، اشفع لي إلى الله، سل اللَّه لنا أن ينصرنا على عدونا، سل الله أن يكشف عنًّا هذه الشدة، أشكوا إليك كذا وكذا، فسل اللَّه أن يكشف هذه الكربة. أو يقول أحدهم: سل اللَّه أن يغفر لي. ومنهم من يتأول قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظُلْمُواْ أَنْفُسَهُمْ جَكَآءُوكَ فَاسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَاسْتَغْفَكَر لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ اللَّهَ تَوَّابُ ارَّحِيمًا ﴾ ويقولون: إذا طلبنا منه الاستغفار بعد موته كنَّا بمنزلة الذين طلبوا الاستغفار من الصحابة، ويخالفون بذلك إجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وسائر المسلمين، فإنَّ أحدًا منهم لم يطلب من النبي ﷺ بعد موته أن يشفع له، ولا سأله شيئًا، ولا ذكر ذلك أحد من أئمة المسلمين في كتبهم... إلى أن قال: فهذه الأنواع من خطاب الملائكة والأنبياء والصالحين بعد موتهم عند قبورهم وفي مغيبهم، وخطاب تماثيلهم، هو من أعظم أنواع الشرك الموجود في المشركين من غير أهل الكتاب، وفي مبتدعة أهل الكتاب والمسلمين الذين أحدثوا من الشرك والعبادات ما لم يأذن به اللَّه تعالى قال تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَتُوا شَرَعُوا لَهُم مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَّ بِهِ اللَّهُ ﴾. فإنَّ دعاء الملائكة والأنبياء بعد موتهم وفي مغيبهم وسؤالهم والاستغاثة بهم والاستشفاع بهم في هذه الحال ونصب تماثيلهم . بمعنى طلب الشفاعة منهم . هو من الدين الذي لم يشرعه الله ولا ابتعث به رسولًا ولا أنزل به كتابًا، وليس هو واجبًا ولا مستحبًا باتفاق المسلمين، ولا فعله أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا أمر به إمام من أثمة المسلمين). اهـ

به على اللَّه تعالى (١) إلى أن قال:

فهذه سنَّة رسول اللَّه/ ﷺ في أهل القبور. حتى توفَّاه اللَّه، وسنَّة الحلفاء ١١٥ الراشدين، وهي طريقة جميع^(٢) الصحابة والتابعين لهم بإحسان^(٣).

هل يمكن بشرًا (٤) على وجه الأرض أن يأتي عن أحدٍ منهم بنقلٍ صحيح أو حسن، أو ضعيف، أو منقطع: أنَّهم إذا كان لهم حاجة قصدوا القبور. فدَعَوْا عندها، وتمسَّحوا بها، فضلًا عن الصلاة وسؤال اللَّه بأصحابها؟ فهات أثرًا (٥) واحدًا، أو حرفًا واحدًا (١٦)، وأمَّا خلافه فالمصنفات به ناطقة.

وقد ذكر محمد بن إسحاق^(٧)

قلت: ووجه الشرك في الاستشفاع بالميت عند الله تعالى أنَّ هذه الشفاعة يصاحبها اعتقادُ
 أنَّ الميت يسمع ويعلم بحاله ولا بد، وإلَّا لما توجَّه إليه بالطلب وسؤال الشفاعة. بل هذا الاستشفاع هو أصل شرك الأولين.

يقول العلامة الألوسي في جلاء العينين ص/٤٤٦: (كذلك الأولون كانوا يدعون صالحين وأنبياء ومرسلين، طالبين منهم الشفاعة عند ربِّ العالمين كما قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ مَا لَا يَعْبُرُهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَعْفُونُونَ هَتُؤُلَاء شُفَعَتُونًا عِندَ ٱللَّهِ . فبهذا الإلتجاء والتوكل على هذه الشفاعة أشركوا). انتهى

(١) في (ح) و(هـ): «تعالى علوًّا كبيرًا».

والإقسام على الله تعالى بمخلوق ـ وهو أن يقول أقسمت عليك يا ربّ بملائكتك، أو بعبدك الصالح فلان ـ لا يجوز مطلقًا سواء كان المُقْسَم به حيًّا أو ميتًّا، وهو من أعظم البدع. انظر: مجموع الفتاوى (٣٤٤/١)، و(٣٣٥/٣٤ ٣٦).

(٢) في الأصل «جمع» والمثبت من بيقة النسخ أولى.

(٣) لتفصيل الزيارة الشرعية والزيارة البدعية للقبور انظر: «مجموع الفتاوى» (١٩/٢٧ ١٠ ٢٠ـ١١، وزيارة القبور الشرعية والشركية للبركوي ص/٢٢-٢٣.

(٤) في (م): «بشر». (٥) في (ح): «أثر، وهو خطأ.

- (٦) لن تجد عند هؤلاء القبوريين لتسويغ شركهم سوى أحاديث مكذوبة موضوعة منحولة؛ كحديث: «إذا أعيتكم الأمور فعليكم بأصحاب القبور» وحديث: «لو حسَّن أحدكم ظنَّه بحجر لنفعه» وغيرهما ممَّا سيأتى في ثنايا كلام صاحب «إغاثة اللهفان» رحمه الله.
- (٧) هو: محمد بن إسحاق بن يسار الله ني، أبو عبدالله المطلبي مولاهم، نزيل العراق، إمام مشهور، صدوق يدلس، وقد اختلف في الاحتجاج به، وصحح حديثه جماعة، فأخرج له =

ما فعله والأنصار بقبر دانيال E

في «مغازيه»(١) من زيادات يونس(٢) بن بكير (٣) عن أبي خَلْدَة خالد بن دينار (٤): المهاجرون حدَّثنا أبو العالية (°) ـ فذكر قصة وجودهم دانيال (٦) على سرير (٧) ميِّتًا، وعند رأسه مصحف ـ قال: «فيه سيرتكم وأموركم، ولحون كلامكم، وما هو كائن بعد». فأخذوا الرجل فدفنوه، وأخفوا قبره وعمّوه عن الناس»(^^).

فهذا ما فعله المهاجرون والأنصار، ولم يبرزوا قبره للشرك والدعاء. ولو ظفر به

انظر: الكاشف (٢٠٢/١)، وتقريب التهذيب ص/٢٨٥.

(٥) في (ح): «أبو الغالية» وهو تصحيف.

وأبو العالية هو رُفَيْع بن مهران، أبو العالية الرياحي، من كبار التابعين، ثقة كثير الإرسال، مات سنة (٩٠هـ). وقيل بعدها. وحديثه عند أصحاب الكتب الستة. انظر: تقريب التهذيب ص/٣٢٨.

(٦) في الأصل و(ح): «ذانيال» وهو تصحيف، والتصويب من (م) و(هـ). ودانيال: تذكر الأخبار التي أوردها ابن كثير ـ رحمه الله ـ في البداية والنهاية

(جـ٣٢/٢٣) أنَّه نبي من جملة أنبياء بني إسرائيل، وكان بأرض بابل في عهد أرمينية ـ عليه السلام.

(٧) في (هـ): «سريره».

(٨) مغازي محمد بن إسحاق ص/٤٦ ـ ٤٤.

قلت: وأورد أيضًا هذه الرواية ابن كثير في «قصص الأنبياء» ص/٢٩ وعزاها إلى ابن أبي الدنيا في كتابه «القبور»، وقال في البداية والنهاية (جـ٣٢/٢) وهذا إسناد صحيح إلى أبي العالبة. اهد

⁼ مسلم والبخاري تعليقًا وأصحاب السنن، توفي سنة (١٥١هـ). انظر: الكاشف للذهبي (١٨/٣)، وتهذيب التهذيب (٣٣/٩)، وخلاصته تقريب التهذيب ص/٥٠٨.

⁽١) المغازي لابن إسحاق هو كتابه المسمّى «المبتدأ والمبعث والمغازي، وهو مشهور بسيرة ابن إسحاق، وهو مطبوع.

⁽۲) في (ح): «نونس» وهو تصحيف.

⁽٣) هو: يونس بن بكير بن واصل الشيباني أبو بكر الجمَّال الكوفي، صدوق يخطىء، مات سنة (۱۹۹هـ). انظر تقريب التهذيب ص/۱۰۹۸.

⁽٤) هو: خالد بن دينار التميمي السعدي، أبو خلدة البصري الخياط، صدوق توفي سنة (1016).

المتأخرون لجالدوا عليه بالسيوف. فهم قد اتَّخذوا من القبور أوثانًا(^(۱) من لا يدانيه^(۲).

ومن المعلوم: أنَّ هذا ممَّا تتوفَّر^(٦) الهمم والدواعي إلى نقله، بل نقل ما هو دونه، ولا تجهله^(٧) القرون الفاضلة، مع كونه من معظم^(٨) أسباب النجاح، ولا يروى عنهم إلَّا ما يخالفه^(٩)؟ ولا يتأتَّى أن يعلموا فضله، ثمَّ لا يقصدونه^(١٠)، هذا مُحَالٌ طبعًا وشرعًا^(١١).

⁽١) أُوثَانًا: جمع وثن، والوثن قد سبق تعريفه عند بيان الفرق بينه وبين الصنم. راجع ص/٤٧٣.

⁽٢) أي من لا يدانيه في الصلاح والقرب من الله تعالى.

⁽٣) كلمة [بالأمصار] سقطت من (ح).(٤) في (م): «قبره» وهو خطأ.

⁽٥) في (ح): «ولا استسقى». (٦) في (ح): «تتوافر».

 ⁽٧) في (م): «يجهله» وغير منقوطة في الأصل و(ح) والمثبت من (هـ) أنسب.

⁽A) في (ح): «أعظم».

⁽٩) كما في قصة توسل الصحابة بدعاء العباس ﷺ عام الرمادة، وفيها أنهم عدلوا عن التوسل بالنبي ﷺ إلى التوسل بدعاء العباس ﷺ لأنه حي حاضر؛ وذلك لأن المتقرّر عندهم ـ رضي الله عنهم ـ عدم جواز التوسل بالنبي ﷺ بعد موته.

⁽١٠) في (ح) و(هـ): «لا يقصدوا به».

⁽١١) من قوله «من المعلوم» أصله في «إغاثة اللهفان» (٢٣١/١) كما يلي: (ومن المعلوم أنَّ مثل هذا مما تتوفَّر الهمم والدواعي على نقله، بل على نقل ما هو دونه. وحينئذ، فلا يخلوا، إمَّا أن يكون الدعاء عندها والدعاء بأربابها أفضل منه في غير تلك البقعة أو لا يكون، فإن كان أفضل، فكيف خفي علمًا وعملًا على الصحابة والتابعين وتابعيهم؟ فتكون القرون الثلاثة الفاضلة جاهلة بهذا الفضل العظيم، وتظفر به الخلوف علمًا وعملًا؟ ولا يجوز أن يعلموه ويزهدوا فيه، مع حرصهم على كل خير، لا سيما الدعاء، فإنَّ المضطر يتشبَّث بكلِّ سبب، وإن كان فيه كراهة مًا، فكيف يكونون مضطرين في كثير من الدعاء، وهم يعلمون فضل الدعاء عند القبور، ثمَّ لا يقصدونه؟ هذا محال طبعًا وشرعًا. فتعينُ القسم الآخر، وهو أنَّه لا فضل لا فضل للدعاء عندها، ولا هو مشروع، ولا مأذون فيه بقصد الخصوص، بل تخصيصها =

وقد أنكر الصحابة ما هو دون هذا بكثير.

فروى غير واحدٍ عن المعرور(١) بن سويد(٢) قال: «صليت مع/ عمر بن 117 الخطاب رضي الله عنه (٣) في طريق مكة. فرأى الناس يذهبون مذاهب فسأل؟ فقيل له: مسجدٌ صلى فيه النبي (٤) على الله فقال: إنَّما هلك من كان قبلكم بمثل هذا، كانوا يتبعون آثار أنبيائهم، ويتَّخذونها كنائس^(٥) وبَيعًا^(١). فمن أدركته الصلاة منكم في هذه المساجد فليصل، ومن لا فلا يتعمَّدها (٧).

> قصة ذات

ولذلك قطع عمر الشجرة التي كان تحتها بيعة الرضوان(^)، [وخبر أبي واقد

- أنواط = بالدعاء عندها ذريعة إلى ما تقدُّم من المفاسد. ومثل هذا ممَّا لا يشرعه اللَّه ورسوله البتَّة، بل استحباب الدعاء عندها شرعُ عبادة لم يشرعها الله، ولم ينزل بها سلطانًا). انتهى؛ وانظر: مجموع الفتاوي (۱۲۳/۲۷).
 - (١) في (ح): «المعروف» وهو تحريف.
- (٢) هُو: المُعرور بن سويد الأسدي، أبو أمية الكوفي، ثقة حافظ، من كبار التابعين، عاش مائة وعشرين عامًا.

انظر: الطبقات لابن سعد (١١٨/٦)، وتقريب التهذيب ص/٩٥٩.

- (٣) لفظ الترضي زيادة من (م).
 - (٤) في (م): «رسول الله».
- (٥) كنائس: الكنائس واحدتها كنيسة، وهي أماكن عبادة النصاري. انظر: لسان العرب (۱٦٧/۱۲) مادة «كنس».
- (٦) بيعًا: البيع واحدها بِيْعة . بالكسر . وهي أماكن عبادة اليهود. انظر: لسان العرب (١/٨٥٥) مادة «بيع».
- (٧) الرواية بنحو هذا اللفظ أخرجها ابن وضاح في «البدع والنهي عنها» ص/٩٠ رقم (١٠٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٧٦/٢-٣٧٧)، وعبد الرزَّاق في المصنف (١١٨/٢. ١١٩) رقم (٢٧٣٤)، وأوردها شيخ الإسلام بن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (٢/٢٥٧) وعزاها إلى «سنن سعيد ابن منصور». وقد ذكر ملخص هذه القصة الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في «الفتح» (٦٧٨/١) وأشار إلى ثبوتها عن عمر ﴿ عُلْمُهُ.
- (٨) قصة قطع الشجرة خرَّجها ابن سعد في طبقاته (٢/٠٠٠)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها، ص/٩١ رقم (١٠٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٧٥/٢) كلهم من طريق ابن عون عن نافع وهو منقطع.

انظر: تهذيب التهذيب (۲۷۰/۱۰).

فإذا كان اتخاذ هذه الشجرة لتعليق الأسلحة، والعكوف عليها اتخاذ إله (°) مع الله مع أنَّهم لا يعبدونها، ولا يسألونها، فما الظنُّ بالعكوف حول القبر، والدعاء به، وعنده، ودعائه؟ فأي نسبة بين الأمرين؟.

قال بعض أهل العلم من أصحاب مالك: فانظروا ـ رحمكم الله ـ أينما وجدتم سدرة، أو شجرة يقصدها الناس ويعظّمونها، ويرجون البرء(٢) والشفاء من قبلها،

__ وتتبع آثار الأنبياء والصالحين جاء عن السلف التشديد في النهي عنه؛ لما يفضي إليه من الشرك والبدع؛ وذلك أنَّ كثيرًا من الجهال يعتقدون في الآثار التي يزعمون أنَّ النبي ﷺ أو غيره من الأنبياء قد غشيها، أو نزل بها حلول البركة عندها؛ ولذا تجدهم يحرصون على زيارة تلك الآثار وانتيابها للعبادة عندها.

- (١) ما بين المعكوفين ليس في جميع النسخ. وفي الأصل و(م) مكانه بياض؛ والسياق يقتضي إضافته هنا.
- (٢) ذات أنواط: قال ابن الأثير في النهاية (١٢٨/٥): «ذات أنواط هي اسم شجرة بعينها كانت للمشركين ينوطون بها سلاحهم: أي يعلقونه بها، فنهاهم عن ذلك، وأنواط: جمع نوط، وهو مصدر سمى به المنوط».
 - (٣) ما بين المعكوفتين زيادة من (م).
- (٤) حديث ذات أنواط أخرجه الترمذي في كتاب الفتن، باب: ما جاء لتركبن سن من كان قبلكم (٤/٢١٤) حديث رقم (٢١٨٠)، وأحمد في المسند (٢١٨/٥)، والطيالسي في مسنده ص/١٩١ رقم (١٣٤١)، وأبو يعلى في مسنده (٣٠/٣) رقم (١٤٤١)، وعبد الرزَّاق في المصنف (١٩٤١)، وأبو يعلى في مسنده (٣٠/٣)، وابن أبي عاصم في السنة ص/٣٧، والطبراني في الكبير (٣٢٩/٣) رقم (٣٢٩٠) جميعهم خرَّجوه من حديث أبي واقد الليثي ﷺ. والحديث حسن إسناده العلامة الألباني ـ رحمه الله ـ كما في تخريج أحاديث السنة لابن أبي عاصم ص/٣٧.
 - (٥) في (ح): (اتَّخَاذًا آلهة». وفي (م): ﴿ إِلٰهًا ۗ وهو خطأ.
 - (٦) في الأصل و(م) و(هـ): «البر» وهو خطأ، والتصويب من (ح) ومصادر التخريج.

كلام أبي بكر الطرطوشي في قطع الشجر الذي تعتقد فيه العامة ويضربون بها المسامير والخرق(١)، فهي(٢) ذات أنواط. فاقطعوها(٣).

ومن له خبرة بما بُعِثَ به رسول الله على وبما عليه أهل الشرك والبدع اليوم في هذا الباب: علم أنَّ بينهم ويين السلف أبعد ممَّا^(٤) بين المشرق والمغرب وأنَّهم على شيء والسلف على شيء.

وذكر أبو العباس ثعلب^(°): حدَّثني محمد بن عبيد بن ميمون^(۱) حدَّثني عبد اللَّه بن إسحاق الجعفري^(۷) قال: «كان عبد اللَّه بن الحسن^(۸) يكثر الجلوس إلى ربيعة^(۹). فتذاكروا يومًا السنن، فقال/ رجل - كان في المجلس -: ليس العمل على هذا؟. فقال عبداللَّه (۱۰): أرأيت إن كثر الجهَّال حتى يكونوا هم الحكام

(١) في (ح): «الخرق والمسامير».

(٢) في (ح) و(هـ): «فهذه».

 (٣) هذه المقولة لأبي بكر الطرطوشي من علماء المالكية. انظر: الحوادث والبدع للطرطوشي ص/٣٩-٣٨، والباعث على إنكار البدع لأبي شامة ص/٢٤.

 (٤) في الأصل و(ح) و(هـ): «ما» والمثبت من (م) أولى لأنَّه موافق لما في مطبوعة «إغاثة اللهفان».

(٥) هو: أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني مولاهم، الكوفي البغدادي، لغوي نحوي مشهور. قال الخطيب البغدادي في ترجمته: وكان ثقة حجة دينًا صالحًا مشهورًا بالحفظ. اه توفي سنة (٢٩١هـ). انظر: تاريخ بغداد (٢٠٥٠٢٠٥)، وتذكرة الحفاظ (٢٦٦٦-٢٦٧).

(٦) هو: محمد بن عبيد بن ميمون التبًان التميمي مولاهم، صدوق يخطىء، من العاشرة روى عنه البخاري في الصحيح وابن ماجه في السنن. [تقريب التهذيب ص/٨٧٦]، وانظر أصله: تهذيب التهذيب (٢٨٦/٩).

(٧) عبدالله بن إسحاق الجعفري، لم أقف له على ترجمة.

(٨) هو: عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني، أبو محمد، ثقة جليل القدر، من الخامسة، مات سنة (٥٤ هـ) وله خمس وسبعون سنة. [تقريب التهذيب ص/٤٩٤-٠٠٥] وانظر: تهذيب الكمال (٤١٤/١٤) ت(٣٢٩٢).

(٩) هو: ربيعة بن أبي عبدالرحمن التيمي مولاهم، أبو عثمان المدني، المعروف بربيعة الرأي، شيخ الإمام مالك، كان فقيهًا عالمًا، حافظًا للفقه والحديث، أدرك الأكابر من التابعين، وانتهت إليه الفتوى بالمدينة، مات سنة (١٣٦هـ). انظر: الجرح والتعديل (٤٧٥/٣)، وتقريب التهذيب ص/٣٢٢.

(١٠) أي عبدالله بن الحسن.

[أ](١) فهم الحجة على السنَّة؟ فقال ربيعة: أشهد أنَّ هذا كلام أبناء الأنبياء»(١).

ومن الأنصاب التي [هي] (٣) رجز (٤) من عمل الشيطان: ما قد نصبه الشيطان للمشركين من شجرة أو وثن، أو عمود، أو قبر، أو خشبة، أو غيرها؛ فالواجب هدمه ومحو أثره كما أمر علي عليًا بهدم القبور المشرفة، وتسويتها بالأرض؛ وهو في صحيح مسلم (٥).

وروى ابن وضَّاح^(٦) في كتابه^(٧) قال: سمعت عيسى بن يونس^(٨) يقول: «أمر عمر بن الخطاب بقطع الشجرة التي بويع تحتها النبي ﷺ (٩)؛ لأنَّ الناس كانوا يذهبون. فيصلُّون تحتها. فخاف عليهم الفتنة». قال عيسى بن يونس: وهو عندنا

⁽١) همزة الاستفهام ليست في جميع النسخ، وأضفتها من تاريخ دمشق.

⁽٢) مجالس ثعلب (٥٣٣/٢). وأورده أيضًا ابن عساكر بإسناده من طريق ثعلب في «تاريخ دمشق» (٣٧٢/٢٧).

⁽٣) كلمة [هي] ليست في (ح).

⁽٤) في (ح): «زجر» وهو خطأ. وفي (م): «رجس».

والرجز في اللغة أصله الاضطراب، يقال: رجز البعير رجزًا إذا اضطرب في خطواته لضعف فيه. والمراد به هنا ما يدعوا إليه الشيطان من الكفر والشرك باتّخاذ الأصنام. انظر: المفردات للراغب ص/٤١٠ ٢٤٢.

⁽٥) يشير إلى ما روي عن على بن أبي طالب ﷺ أنَّه قال لأبي الهيَّاج الأسدي: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول اللَّه ﷺ أن لا تدع تمثالًا إلَّا وطمسته ولا قبرًا مشرفًا إلا وسويته». قلت: وهو كما ذكر ابن القيِّم ـ رحمه الله ـ في صحيح مسلم. وقد تقدَّم تخريجه، وعزوه إلى الإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى. انظر: ص/٢٥١ ـ ٢٥٢.

⁽٦) هو: محمد بن وضَّاح القرطبي، أبو عبدالله، صدوق، له أخطاء، توفي في حدود الثمانين والمئتين. انظر: ميزان الاعتدال (٣٥٩/٦) ترجمة رقم (٨٢٩٦)، ولسان الميزان (٢٠٥/٦) ترجمة رقم (٨٢٣٠).

⁽٧) كتاب ابن وضَّاح هو المسمَّى (ما جاء في البدع والنهي عنها) وهو مطبوع.

⁽٨) هو: عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني، ثقة مأمون، مات سنة (١٨٧هـ)، وقيل سنة (١٩٩١هـ)، انظر: التاريخ الكبير (٢٠٥/٦)، وتهذيب التهذيب (٢٠٥/١)، وتقريب التقريب ص/٧٧٣.

⁽٩) أي بيعة الرضوان.

من حدیث ابن عون (۱) عن نافع (۲).

والقباب على القبور كذلك، لأنَّها أسست على نهي الرسول علين.

وأعظم الفتنة بالأنصاب: فتنة أصحاب القبور، وهي أصل فتنة عُبَّاد الأصنام، كما قاله السلف من الصحابة والتابعين (٣).

فمن أعظم كيد الشيطان: أنَّه ينصب لأهل الشرك قبرًا معظَّمًا معبودًا، ثم

عباد (۱) هو: عبدالله بن عون بن أرطبان المزني مولاهم، ثقة ثبت فاضل، توفي سنة (۱۰۱هـ). الأصنام انظر: تهذيب التهذيب (۳۰/۵)، وتقريب التقريب ص/٥٣٣.

(۲) هو: مولى ابن عمر، أبو عبدالله المدني، ثقة ثبت فقيه مشهور، مات سنة (۱۱۷هـ). انظر: تهذيب التهذيب (۳٦٨/۱۰)، وخلاصته التقريب ص/٩٩٦.

وقد تقدَّم تخريخ هذا الأثر عن عمر ﷺ وعزوه إلى كتاب البدع والنهي عنها لابن وضَّاح ـ رحمه الله تعالى ـ وبيان أنَّ رواية عون عن نافع منقطعة. انظر: ص/٤٨٠.

(٣) أصل الشرك ومنشؤه - كما قال ابن القيّم - هو الافتتان بالقبور. ويدل لذلك: ما أخرجه البخاري في تفسير قول اللَّه تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَا نَذَرُنَّ مَالِهَ ثَكَرُّ وَلَا نَذَرُنَّ وَدَا وَلاَ سُواعًا وَلاَ يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسَرًا ﴿ ﴾ [نوح:٣٦] قال حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام عن ابن جريج وقال عطاء عن ابن عباس رضي اللَّه عنهما: صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد، أمّا ود كانت لكلْب بدومة الجندل، وأمّا سواع كانت لهذيل، وأمّا يغوث فكانت لمهذان. وأمّا نسر فكانت لميذن، وأمّا نسر فكانت لحيثير، لآل ذي الكلاع، أسماء رجال صالحين من قوم نوح. فلمّا هلكوا أوحى فكانت لحيثير، لآل ذي الكلاع، أسماء رجال صالحين من قوم نوح. فلمّا هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابًا وسمّوها بأسمائهم فقعلوا. فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك وتنسّخ العلم عبدت». صحيح البخاري، كتاب التفسير (جـ٢٩٨).

وأيضًا ما أخرجه الفاكهي عن عبيد الله بن عبيد بن عمير قال: «أول ما حدثت الأصنام على عهد نوح. وكانت الأبناء تبرُّ الآباء، فمات رجل منهم فجزع عليه، فجعل لا يصبر عنه فاتخذ مثالًا على صورته، فكلما اشتاق نظر إليه نظرة، ثمَّ مات ففعل به كما فعل، ثمَّ تتابعوا على ذلك، فمات الآباء، فقال الأبناء ما اتخذت هذه آباؤنا إلَّا أنَّها كانت آلهتهم فعبدوها». أورده السيوطى في الدر المنثور (٢٧/٦).

وانظر: تفسير ابن جرير (جـ ٦٢/٢٦)، ومعالم التنزيل (٣٢٠/٢)، والعظمة لأبي الشيخ (٥/٥٩٠)، ومجموع الفتاوى (٤٦١-٤٦٠، ١٥٥-٤٦١)، وفتح الباري (٥٣٦/٨)، والدر المنثور للسيوطي (٢٧/٦-٤١٨).

الفتنة بالقبور هي أصل شرك عباد الأصنام يوحي إلى أوليائه: أنَّ من نهى عن عبادته، واتِّخاذه عيدًا ووثنًا، فقد تنقَّصه وهضمه، فيسعى (١) الجاهلون المشركون في قتله وعقوبته، ويكفِّرونه، وذنبه عندهم: هو أمره بما أمر اللَّه به ورسوله (٢)، والنهي عمَّا نهى عنه اللَّه (٦) ورسوله: من جعله وثنًا [و] (٤) عيدًا (٥)، وإيقاد السُّرج عليه، وبناء القباب والمساجد عليه، وتحصيصه، وإشادته وتقبيله، واستلامه (٢)، ودعائه، والدعاء به، والسفر إليه (٧)، والاستغاثة / به من دون اللَّه (٨)،

114

وانظر: المصدر نفسه (۲۷/۲۷).

(٦) استلام القبور وتقبيلها لا يشرع، بل هو من البدع. يقول شيخ الاسلام ابن تيمة في مجموع الفتاوى (٢١/٤): (وكذلك اتفق المسلمون على أنَّه لا يشرع الاستلام، ولا التقبيل إلَّا للركنين اليمانيين؛ فالحجر الأسود يستلم ويقبل، واليماني يستلم. وقد قيل: إنَّه يقبل وهو ضعيف. وأمَّا غير ذلك فلا يشرع استلامه ولا تقبيله، كجوانب البيت، والركنين الشاميين، ومقام إبراهيم، والصخرة، والحجرة النبوية، وسائر قبور الأنبياء والصالحين). اهـ

(٢) في (م) و(هـ): «رسوله».

(٤) الواو ساقطة من (م).

(٧) السفر إلى القبور لا يشرع لقوله على: «لا تشدُّ الرحال إلَّا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد الرسول على، ومسجد الأقصى». خرَّجه البخاري في كتاب فضل الصلاة في مكة والمدينة (ج١١٨٩) رقم (١١٨٩) وواللفظ له، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة (١٠١٤/٢).

وهذا النهي منه على يعم السفر إلى سائر المساجد والمشاهد، وكل بقعة مقصودة بعينها لأجل العبادة والقربي إلا ما استثنى كالمساجد الثلاثة. انظر: مجموع الفتاوي (٢١/٢٧، ٢٤٨).

(٨) الاستغاثة: هي طلب الغوث وهو إزالة الشدة، والتخلص من الكربة، كالاستنصار طلب النصر، والاستعانة طلب العون. والفرق بينها وبين الدعاء: أنَّ الاستغاثة لا تكون إلَّا من المكروب، والدعاء أعم من الاستغاثة، لأنَّه يكون من المكروب وغيره. انظر: تلخيص الاستغاثة (١٩٦/١)، ومجموع الفتاوى (١٩٣١)، وفتح المجيد ص/٩ ٢١.

والاستغاثة بالأموات لا تجوز مطلقًا، بل هي من الشرك الأكبر المخرج من الملَّة؛ لأنَّها سؤالٌ عمَّن لا يقدر. أمَّا الاستغاثة بالحي الحاضر في ما يقدر عليه فهي جائزة، وأمَّا في ما لا يقدر عليه إلَّا اللَّه تعالى فحكمها حكم الاستغاثة بالأموات. انظر: تلخيص الإسغاثة (١٦٢/١)، ومجموع الفتاوى (١٣٢١-١٠٥١)، و(١٨٢٨).

⁽١) في (م): «فيسع» وهو خطأ.

⁽٣) في (م): «نهي الله عنه».

⁽٥) في (ح): «عيدًا ووثنًا».

بما(١) قد علم بالاضّطرار من دين الإسلام: أنَّه مضادّ لما بعث اللَّه به رسوله على من تجريد التوحيد.

فإذا نهى الموحد غضب المشركون واشمأزَّت قلوبهم، وقالوا: قد تنقَّص أهل (٢) الرتب العالية، وزعم أنَّهم لا حرمة لهم ولا قدر (٣). وسرى ذلك في نفوس الجهَّال، وكثير ممَّن ينتسب إلى العلم والدين. حتى عادوا أهل التوحيد، ورموهم بالعظائم، ونفَّروا الناس عنهم، ووالوا أهل الشرك وعظَّموهم، وزعموا: أنَّهم أولياء الله وأنصار دينه ورسوله. ويأبى اللَّه ذلك، إنْ أولياؤه إلَّا المتقون (٤) الموافقون له، الله وأنصار دينه ورسوله. ويأبى الله ذلك، إنْ أولياؤه إلَّا المتقون (٤) الموافقون له، العارفون بما جاء به، الدَّاعون إليه (٥)، لا لابسوا ثياب الزور، المتشبّعون (٦) بما لم يعسبون صنعًا (٩)، وهم يحسبون أنَّهم يحسنون صنعًا (٩).

ولا تحسب أيُّها المنعم عليه باتباع صراط اللَّه المستقيم: أنَّ النهي عن اتِّخاذ (١٠) القبور مساجد وأعيادًا، وإيقاد السُّرج عليها، والسفر إليها، والنذر لها (١١)،

⁽١) في (هـ): (مما). (٢) في (ح): (هذه).

⁽٣) كلمة «ولا قدر» كررت في (هـ) وهو وهم من الناسخ.

⁽٤) وهذا اقتباس من جزء آية من سورة الأنفال، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَا يُعَذِّبُهُمُ اللّهُ وَهُمْ يَصُدُونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَمَا كَانُوَا أَوْلِيَاءَهُۥ إِنْ أَوْلِيَاقُهُۥ إِلّا ٱلْمُنْقُونَ وَلَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُۥ إِنْ أَوْلِيَاقُهُۥ إِلّا ٱلْمُنْقُونَ وَلَا كَانُوا . ٣٤].

⁽٥) في (ح): «عليه» وهو حطأ. (٦) في (هـ): «المتشغبون» وهو تصحيف.

⁽٧) اقتباس من قوله ﷺ: «المتشبّع بما لم يعط كلابس ثوبي زور». خرَّجه مسلم في كتاب اللباس والزينة (١٦٨١/٣) حديث رقم (٢١٢٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

 ⁽٨) وهذا اقتباس من جزء آية من سورة الأعراف، وهي قوله تعالى: ﴿ اللَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَبَنَّوُنَا عَوَجًا وَهُم بِٱلْآخِرَةِ كَغِرُونَ ۞ ﴾ [الأعراف: ٤٥].

⁽٩) وهذا اقتباس أيضًا من جَزء آية، من سورة التوبة، وهي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيْوَةِ الدُّنْيَا وَمُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِبُونَ صُنْعًا ۞﴾ [الكهف: ٢٠٤].

⁽١٠) في (م): «التخاذ» وهو خطأ.

⁽١١) النذر للقبور من الشرك، فلا يجوز الوفاء به، ولا كفارة فيه. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٤/١١): (وأمَّا النذر للموتى من الأنبياء والمشايخ وغيرهم، أو =

واستلامها، وتقبيلها، ونحو ذلك: غضَّ مِنْ (۱) قَدْرِ أصحابها، ولا تنقيصٌ لها، كما يحسبه الضَّلال، بل ذلك من إكرامهم ومتابعتهم فيما يحبُّونه، وتجنَّب ما يكرهونه. فأنت واللَّه وليُهم ومحبُّهم، وناصر طريقتهم (۲) وسنَّتهم، وعلى هديهم ومنهاجهم (۲). وهؤلاء المشركون [من أعصى الناس لهم وأبعدهم من هديهم، كالنصارى مع المسيح التَّلِيُّلُمُ (۱) (۱)

(٢) في (ح): (طريقهم).

(١) في (ح): «من».

(٤) كلمة [عليه السلام] زيادة من (م).

(٣) في (ح) و(م): «ومناهجِهم».

(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ح).

ومًا يدل على براءة المسيح التَلْيَكُ من النصارى ومن عقائدهم: أنّه لمّا ينزل في آخر الزمان يحكم بشريعة الإسلام؛ فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية فلا يقبل غير الإسلام كما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة فله قال قال رسول الله عليه: «والذي نفسي بيده، ليوشكنَّ أن ينزل فيكم ابن مريم حكمًا عدلًا، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد، حتى تكون السجدة الواحدة خيرًا من الدنيا وما فيها». [البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب: نزول عيسى ابن مريم عليهما السلام =

⁼ لقبورهم أو المقيمين عند قبورهم، فهو نذر شرك ومعصية لله تعالى. سواء كان النذر نفقة أو ذهبًا أو غير ذلك، وهو شبيه بمن ينذر للكنائس والرهبان وبيوت الأصنام. وقد ثبت في الصحيح عن النبي على أنَّه قال: «من نذر أن يطيع اللَّه فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصمه» وقد اتفق العلماء على أنَّ نذر المعصية لا يجوز الوفاء به، بل عليه كفارة يمين في أحد قولي العلماء، وهذا إذا كان النذر لله وأمًا إذا كان النذر لغير الله، فهو كمن يحلف بغير الله، وهذا شرك. فيستغفر اللَّه منه، وليس في هذا وفاء ولا كفارة). اهد وانظر: المصدر نفسه (٢١/٣٤ ١- ٤٤٧)، وفتح المجيد شرح كتاب التوحيد، باب: من الشرك النذر لغير الله صرا٢١٥.

والروافض مع عليٌ ﷺ (١).

فأهل الحقّ أولى بأهل الحقّ من أهل الباطل؛ فالمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض (٢).

والقلوب إذا اشتغلت بالبدع، أعرضت عن السنن(٤)؛ فتجد أكثر هؤلاء

(١) كلمة ﴿ فَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِن الما ،

والرافضة - كما قال ابن القيم - هم من أبعد الناس عن هدي علي هذه وذلك لأنهم مخالفون لما هو عليه من الاعتقاد؛ فالرافضة يسبون الشيخين أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، وعلي هذه يتولاهما ويفضلهما عليه؛ فقد تواتر عنه أنّه كان يقول: (خير هذه الأمّة بعد نبيها أبو بكر ثمّ عمر رضي الله عنهما». أخرجه بهذا اللفظ أحمد في المسند (١٠٦/١)، وابن أبي عاصم في السنّة ص/٥٥٦. وأصله موجود في صحيح البخاري، كتاب فضائل أصحاب النبي على بكر الصديق بعد النبي الله عنه أيضًا وله في بكر الصديق بعد النبي وجاء عنه أيضًا قوله في «لا يفضّلني أحد على الشيخين إلا جلدته حدَّ المفتري». أخرجه عبدالله بن أحمد في السنّة (م١٢٧)، وابن أبي عاصم في السنّة ص/٥٦١ رقم عبدالله بن أحمد في السنّة (م١٢١٥)، وابن أبي عاصم في السنّة ص/٥٦١ رقم عبدالله بن أحمد في السنّة (م١٢١٥)، وابن أبي عاصم في السنّة ص/٥٦١.

فهذه الآثار تدل على براءة على رهي السائلة وبعده عن عقائدهم الفاسدة في الصحب والآل.

انظر: منهاج السنَّة (١/١١-١٢)، والإنتصار للصحب والآل للدكتور إبراهيم بن عامر الرحيلي ص/١١٤.

- (٢) اقتباس من جزء آية، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُكُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١].
- (٣) اقتباس من جزء آية، وهو قوله تعالى: ﴿ٱلْمُنَافِقُونَ وَٱلْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُم مِّنَ بَعْضِ﴾ [التوبة: ٦٧].
- (٤) وذلك لأنَّ البدع تميت السنن. يقول ابن عباس رضي اللَّه عنهما: «ما من عام يأتي على الناس إلَّا أحدثوا فيه بدعة وأماتوا فيه سنَّة حتى تحيا البدع وتموت السنن». أخرجه ابن وضًاح في كتابه البدع وما جاء في النهي عنها برقم (٩٥)، والطبراني في الكبير برقم (١٠٦١). وفي سنده ضعف.

ويقول الإمام البربهاري في شرح السنّة ص/٢٦: «واعلم أنّ الناس لم يبتدعوا بدعة ـ قط ـ حتى تركوا من السنّة مثلها، فاحذر المحرّمات من الأمور فإنّ كل محدثة بدعة، وكل بدعة =

القلوب اذا اشتغلت بالبدع أعرضت

119

عن السنن العاكفين على القبور معرضين عن طريقة من فيها وسنته مشتغلين بقبره عمًا دعا إليه وأمر به (١).

وتعظيم الأنبياء والصالحين ومحبتهم: إنَّما هي باتباع ما دعوا إليه من العلم النافع، والعمل الصالح، واقتفاء آثارهم، وسلوك طريقتهم (٢)، دون عبادة قبورهم، والعكوف عليها، واتِّخاذها أعيادًا. فأيُّ تعظيم لهم واحترام في هذا؟.

وإنَّمَا اشتغل كثير من الناس بأنواع من العبادات المبتدعة، التي يكرهها اللَّه ورسوله، لإعراضهم عن المشروع، أو بعضه، وإن قاموا بالصورة الظاهرة. فقد حرموا المقصود منه (٣).

ومن أصغى إلى كلام الله ورسوله بقلبه، وتدبَّره بكليته، وحدَّث نفسه باقتباس الهدى والعلم منه، لا من غيره: أغناه عن البدع، والآراء، والتخرصات والشطحات، والخيالات.

فإن قيل: فما الذي^(٤) أوقع في الافتتان بالقبور، مع العلم بأنَّ أهلها أموات لا يملكون ضرًّا ولا نفعًا؟. ِ

قيل: الموقع أمورٌ:

منها: الجهل بحقيقة ما بعث الله به رسوله، بل جميع رسله: من تحقيق التوحيد، وقطع أسباب الشرك، ولا علم يبطل دعوة الشيطان إلى الفتنة (٥).

ومنها: أحاديث مكذوبة مختلقة، وضعها أشباه عبَّاد الأصنام من المقابرية على

ضلالة، والضلالة وأهلها في النار». اهـ

أسباب الافتتان بالقبور

⁽١) أي عمّا ما أمر به من إخلاص الدين والعبادة لله وحده لا شريك له كما بيٌّ في مطبوعة محمد حامد الفقى ـ رحمه الله.

⁽۲) في (ح): «طريقهم».

 ⁽٣) المقصود من مشروعية العبادات كالصلاة والزكاة والحج والدعاء وغيرها-. كما بين الشيخ
 محمد حامد الفقي في مطبوعته . هو تعبيد القلوب لمقلبها وخالقها وبارئها وحده سبحانه.

⁽٤) في «ح»: «ما الذي».

⁽٥) في الأصل و(م): «الفقنة» وهو تحريف، والتصويب من (ح) و(هـ).

رسول الله ﷺ تناقض (١) دينه وشرعه، كحديث: «إذا أعيتكم الأمور. فعليكم بأصحاب القبور» (٢)، [وحديث «لوحسن أحدكم ظنّه بحجر لنفعه» (٣).

واللَّه بعث رسوله لقتل من حسَّن ظنَّه بالأحجار؛ وحذَّر أمَّته الفتنة بالقبور]⁽¹⁾ . من كلِّ ا طريق، كما تقدَّم.

والمقصود ولا علم عندهم صحيح يعصمهم من إجابة دعوة الشيطان إلى الشرك والبدعة. (١) المثناة غير منقوطة في الأصل و(ح)، وهي في (هـ): (يناقض) والمثبت من (م).

- (٢) حديث موضوع. ذكره العجلوني في «كشف الخفاء» (٨٥/١) رقم (٢١٣) بلفظ: «إذا تحيرتم في الأمور، فاستعينوا بأصحاب القبور» وعزاه للأربعين لابن كمال باشا، المتوفي سنة (٩٤٠هـ). انظر: ترجمته في معجم المؤلفين (١٤٨/١). وذكر هذا الحديث أيضًا شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في «مجموع الفتاوى» (٢/٣٥٦)، وفي «الاستغاثة» (٤٨٣/٢) وبين أنّه مكذوب مفترى على رسول الله على باتفاق العارفين بحديثه على ولم يروه أحد من العلماء، ولا يوجد في شيء من كتب الحديث المعتمدة.
- (٣) حُديث موضوع، ذكره أصحاب الموضوعات في كتبهم وأشاروا إلى أنَّه موضوع. انظر: تمييز الطيِّب من الخبيث لابن الديبع ص/١٣٣، والأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ص/٢٨٨ رقم (٣٧٦)، وكشف الخفاء للعجلوني (١٩٨/٢) رقم (٢٠٨٧)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١٤٧/١) رقم (٤٥٠).
- وممَّن حكم عليه بالوضع أيضًا شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في «مجموع الفتاوى» (٣٣٥/٢٤)، و(١٣/١١)، والحافظ ابن حجر العسقلاني كما نقله عنه تلميذه السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص/٤٤٤ عند الحديث رقم (٨٤٤).
 - (٤) ما بين المعقوفتين سقط في (ح).
- (٥) يقول الإمام الشوكاني ـ رحمه الله ـ مبيّنا أثر هذه الحكايات المكذوبة في إيقاع العاتمة في الشرك والتعلق بالأموات: (وقد يجعل الشيطان طائفة من إخوانه من بني آدم يقفون على ذلك القبر، يخادعون من يأتي إليه من الزايرين، يهوّلون عليهم الأمر، ويصنعون أمورًا من أنفسهم، وينسبونها إلى الميّت على وجه لا يفطن [إليه] من كان من المغفلين، وقد يصنعون أكاذيب مشتمله على أشياء يسمونها كرامات لذلك الميّت، ويبثونها في الناس، ويكررون ذكرها في مجالسهم، وعند اجتماعهم بالناس، فتشيع وتستفيض، ويتلقاها من يحسن الظن بالأموات، ويقبل عقله ما يروى عنهم من الأكاذيب، فيرويها كما سمعها، ويتحدّث =

عند قيرٍ وهو مضطر منكسر - [فيجاب] (١) ، بحيث لو دعا [على] (٢) تلك الحال في حمام أو سوق لأجيب، ولو كان كافرًا، ﴿ كُلَّا نُمِدُ هَآوُلآ وَهَآوُلآ مِنْ عَطَآ وَمَا رَبِّكُ ﴾ (٢) . وليس كلَّ من أجاب اللَّه دعاءه (٤) يكون راضيًا (٥) عنه، محبًّا له، راضيًا بفعله. فإنَّ الإجابة تكون لبَرِّ وفاجر، ومؤمن وكافر. وكثير من الناس ربما يعتدي في دعائه (٦) أو يشرك، فيحصل مطلوبه أو بعضه؛ فيظنُّ أنَّ عمله صالح. كمن أمدً بالمال والبنين، وهو يظنُّ أنَّ اللَّه يسارع له في الخيرات (٧).

وفي فتاوى أبي محمد بن عبد السلام: أنَّه لا يجوز سؤال اللَّه بشيءٍ من مخلوقاته لا الأنبياء ولا غيرهم وتوقَّف في نبينا ﷺ لاعتقاده أنَّ ذلك جاء في حديث، وأنَّه لم يعرف صحة الحديث(^).

- (١) كلمة [فيجاب] سقطت من (ح) و(هـ).
 - (٢) كلمة [على] سقطت من (هـ).
 - (٣) سورة الإسراء، آية رقم (٢٠).
- (٤) في النسخ الخطية كتبت «دعاه» على الرسم القديم
 - (٥) في (م): «رضيًا».
- (٦) لمعنى الاعتداء في الدعاء راجع كلام ابن القيِّم المنقول بهامش ص/٢٢٠ ـ ٢٢١.
 - (٧) وذلك لأنَّ أسباب إجابة الدعاء كثيرة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢٥٧/٢) ـ مبينًا الأسباب التي لأجلها تحصل إجابة الدعاء .: (وأمًا إجابة الدعاء فقد يكون سببه اضطرار الداعي وصدقه، وقد يكون سببه مجرد رحمة الله له، وقد يكون أمرًا قضاه الله لا لأجل دعائه، وقد يكون له أسباب أخرى، وإن كانت فتنة في حقّ الداعي. فإنًا نعلم أنَّ الكفار قد يستجاب لهم فيسقون وينصرون ويعانون ويرزقون مع دعائهم عند أوثانهم وتوسلهم بها. وقد قال الله تعالى: ﴿ كُلَّا نُمِدُ هَتَوُلَا عِنَ وَهَلَوْكَ مَ مَا كُنَ عَطَاهُ رَبِّكَ عَظُورًا ﴿ مَا كُنَ عَطَاهُ رَبِّكَ عَظُورًا ﴾ وقال الله تعالى: ﴿ وَأَنَهُ كُانَ رِجَالُ مِّنَ ٱلْإِنِي يَعُودُونَ بِرِعَالِ مِّنَ ٱلْجِنِي فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ﴾ وأمور يطول تعدادها، ليس هذا موضع تفصيلها». اه وانظر: المصدر نفسه المقدورات فيها أمور يطول تعدادها، ليس هذا موضع تفصيلها». اه وانظر: المصدر نفسه

(A) وذلك لمَّا سئل ـ رحمه الله تعالى ـ عن الداعي يقسم على الله تعالى بمعظَّم من خلقه في
 دعائه كالنبي ﷺ والولي والملك. هل يكره له ذلك؟ فأجاب ـ رحمه الله تعالى ـ قائلًا : (أمَّا =

⁼ بها في مجلسه، فيقع الجهال في بلية عظيمة من الاعتقاد الشركي). انتهى المراد نقله من كلامه؛ وانظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢٥٥/٢).

مكائد الشيطان في جو العبد إلى الشرك

والمقصود: أنَّ الشيطان ـ بلطف كيده ـ يحسِّن الدعاء عند القبر، وأنَّه أرجح منه في بيته ومسجده. فإذا قرَّر ذلك دعاه إلى درجة أخرى من الدعاء عنده، إلى الدعاء به، والإقسام به على اللَّه. وهذا أعظم من الأول(١). فإذا قرَّر ذلك دعاه إلى

مسألة الدعاء فقد جاء في بعض الأحاديث أنَّ رسول اللَّه ﷺ علَّم بعض أصحابه الدعاء فقال في أقواله: ﴿قُلَ اللّهِمُ إِنِي أَقْسَمَ عَلَيْكُ بَنِي الرحمة ﴾ وهذا الحديث إن صحَّ فينبغي أن يكون مقصورًا على رسول الله ﷺ لأنَّه سيَّد ولد آدم، وأن لا يقسم على الله بغيره من الأنبياء والملائكة والأولياء لأنَّهم ليسوا على علو درجته ومرتبته). [فتاوى العز ابن عبدالسلام ص/٢٦/١٢١ المسألة رقم (١٠٢)].

وهذا الحديث الذي قد توقّف فيه العزبن عبدالسلام - رحمه الله تعالى - هو حديث الأعمى الذي أتى النبي على فقسال: ادع الله أن يعافيني. قال: إن شئت دعوت لك، وإن شئت أخرت ذلك فهو خير - وفي رواية: وإن شئت صبرت فهو خير لك - فقال: ادعه. فأمره أن يتوضأ، فيحسن وضوءه فيصلي ركعتين، ويدعوا بهذا الدعاء: اللهم إنّي أسألك وأتوجه إليك بنبيّك محمد نبي الرحمة، يا محمد إني توجهت بك إلى ربّي في حاجتي هذه فقضى لي، اللهم فشفعه في وشفعني فيه. أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات من سننه (٥٣١/٥) حديث رقم (٣١٧١)، والنسائي في عمل اليوم والليلة ص/٤١٨ـ٤١٤ رقم (١٣٥٨)، وأحمد في المسند (١٣٨٤)، والجاكم في المستدرك (٣١٣/١)، والبيهقي في دلائل النبوة (٢١٣/١)،

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣٤٧/١): (ورأيت في فتاوى الفقيه أبي محمد بن عبدالسلام قال: لا يجوز أن يتوسل إلى الله بأحد من خلقه إلا برسول الله على إن صحّ حديث الأعمى. فلم يعرف صحته... وقد تقدَّم أنَّ هذا الحديث لا يدل إلا على التوسل بدعائه، ليس من باب الإقسام بالمخلوق على الله تعالى، ولا من باب السؤال بالذات كما تقدَّم). انتهى باختصار. وانظر: المصدر نفسه (٢٨٥/١) و (٢٠٢٠٠). وانظر تفصيل القول فيه في «التوسل أحكامه وأنواعه» للعلامة الألباني - رحمه الله تعالى - صهر ١٩٥٧.

(١) وذلك لأنَّ شأن اللَّه أعظم من أن يقسم عليه، أو يسأل بأحد من خلقه؛ وقد أنكر ذلك أثمة الإسلام. [إغاثة اللهفان (٢٤٤/١)].

دعاء الميت نفسه من دون الله. ثمَّ ينقله إلى أن يتخذ قبره مُعْتَكَفًا، ويوقد عليه القنديل، ويضع^(۱) عليه الستور، والمسجد، ويعبده بالسجود له، والطواف، والتقبيل، والاستلام، والحجِّ إليه، والذبح، ثمَّ ينقله إلى دعاء الناس إلى عبادته، واتَّخاذه عيدًا^(۲).

والفرق بين زيارة الموحدين والمشركين: أنَّ المقصود بالزيارة عند أهل التوحيد تذكُّر/ الآخرة والاعتبار، والإحسان إلى الميت بالدعاء له والاستغفار واتباع السنَّة. ولم يشرع اللَّه سبحانه دعاءَ الميت، ولا الدعاء به، ولا الصلاة عنده.

وزيارة المشركين: أصلها مأخوذ عن عبَّاد الأصنام. قالوا: الميت المعظَّم، الذي لروحه قرب ومزية عند اللَّه، لا تزال تأتيه الألطاف من اللَّه، وتفيض على روحه الخيرات. فإذا علَّق الزاير روحه به، فاض من روح المزور على (٢) روح الزاير من تلك الألطاف بواسطتها، كما ينعكس الشعاع عن (١) المرآة الصافية والماء ونحوه على الجسم المقابل له.

قالوا: فتمام الزيارة أنِ يتوجَّه [الزاير] (°) بروحه وقلبه إلى الميت، لا يبقى فيه التفات إلى غيره.

وكلُّما كان جمع الهمَّة والقلب عليه أعظم كان أقربَ إلى انتفاعه به.

(١) في (ح) و(ه): «ويصنع» وفي الأصل رسمها محتمل، وفي (م): «بل ويصنع» والمثبت هو الأولى.

111

الفرق بين زيارة التوحيد وزيارة أهل الشرك للقبور

⁽٢) في (هـ) وهامش (ح) بعد كلمة «عيدًا» عبارة: «قلت: ثمَّ الإنكار على من أنكر شيئًا من هذه المفاسد والحكم عليه بالضلال البعيد فيكون أضلَّ خلق اللَّه عنده فلا جرم يتناول بذلك من روينا عنه هذه البراهين الساطعة التي هي منشأ الإنكار ومبدأ فساد هذا العوار. فعامل هذا المروي من حيث لا يدري». وهو ليس من كلام صاحب «إغاثة اللهفان»؛ فيحتمل أن يكون إدراجًا من المؤلف ـ رحمه الله، أو من تصرُّف النساخ حيث لم يرد في الأصل و(م). والله تعالى أعلم.

⁽٣) في (هر): (من).

⁽٤) في (ح): اعلى١.

⁽٥) كلمة [الزاير] سقطت من (ح).

وقد ذكسر هده الزيارة على هذا الوجه ابن سينا^(١) والفارابي^(٢) وغيرهما^(٣)

(۱) هو: الحسين بن عبدالله بن الحسين بن علي، الفيلسوف المشهور، المعروف بابن سينا، والملقّب بالشيخ الرئيس. عالم بالطب والفلسفة. ولد بخرميشن من قرى بخارى سنة (۳۷۰هـ)، وهلك سنة (۲۸۵هـ). من تصانيفه الكثيرة: «القانون في الطب»، «تقاسيم الحكمة»، «المبدأ والمعاد» و«الإشارات والتنبيهات».

انظر: تأريخ حكماء الإسلام للبيهقي ص/٥٢.٥٢، ووفيات الأعيان (١٥٧/٢)، وسير أعلام النبلاء (٥٣/٢)، ومعجم المؤلفين (٦١٨/١).

(۲) في (م): «والفاراني» وهو تصحيف.

والفاراي هو محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ التركي الفاراي، المكنى بأبي نصر، أخذ المنطق من متى بن يونس، ولازم يوحنا بن جيلان النصراني. كان يتزهّد زهد الفلاسفة، ويطلق عليه المعلم الثاني. وقد كفره علماء الإسلام وأثمتهم لما له من الأقوال الكفرية الشنيعة. قال عنه الإمام الذهبي في «السير»: (له تصانيف من ابتغى الهدى منها ضلَّ وحار، منها تخرج ابن سينا) اهد. ومن تصانيفه: «آراء المدينة الفاضلة» والإحصاء العلوم». هلك سنة (٩٣٦هـ) وله ثمانون سنة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/١٥)، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٢٠/١٥)، والأعلام للزركلي (٢٠/٧).

(٣) الزيارة على هذا الوجه ذكرها الغزالي في كتب «المضنون بها على غير أهله» ص/١٥١-١٥٥ المطبوعة ضمن القصور العوالي، وذكرها أيضًا شيخ الإسلام ابن تيمية في «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» ص/٣٦-٣٧، وفي «الاستغاثة في الرد على البكري» (٤١٢-٤١٥) وغيرهما، وعزاها إلى ابن سينا وأبي حامد الغزالي.

قلت: ولابن سيناء رسالة في معنى الزيارة وكيفية تأثيرها قد أشار إليها صاحب كتاب «ثورة العقل في الفلسفة العربية» ص/١٩٠٠. طبعة دار المعارف / القاهرة، الطبعة الرابعة سنة (١٩٧٨م). ولم أقف عليها.

وهذه الزيارة بهذا المعنى باطلة؛ وذلك لأنها مبنية على أصول فلسفية إلحادية فاسدة وهي: إنكار أن يكون المؤثر في الحوادث هو الله تعالى، بل المؤثر فيها ـ عندهم ـ هو العقل الفعّال، وأنَّ النفس كالمرآة تعكس ما يفيض عليها من روح ذلك المستشفع به بواسطة العقل الفعّال، وأنَّ الله تعالى ليس بفاعل مختار يحدث الحوادث بمشيئة واختيار؛ فلا تأثير له فيها، وأنَّه تعالى لا يعلم الجزئيات وبالتالي فلا يسمع أصوات عباده ويجيب دعاءهم، ولا يخفى ما في هذا من الكفر والإلحاد.

يقول شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٦٧/١-١٦٨): (وقد أحدث قوم من ملاحدة الفلاسفة الدهرية للشرك شيئًا آخر ذكروه في زيارة القبور كما ذكر ذلك ابن سينا ومن أخذ

وصرّح بها(١) عبَّاد الكواكب(٢) في عبادتها.

وقالوا: إذا تعلَّقت النفس الناطقة بالأرواح العلوية، فاض عليها منها النور. وقالوا: إذا تعلَّقت النفس الناطقة بالأرواح العلوية، فاض عليها منها النور، وله ذا البياكل، وصنفت لها الدعوات، واتتخذت الأصنام المجسَّدة لها الله وهالذي وهالم العبَّاد والقبور: اتتخاذها أعيادًا، وتعليق الستور عليها، وإيقاد السُّرج عليها، وبناء المساجد عليها. وهو الذي قصد رسول الله السُّرج عليها، وبناء المساجد عليها.

⁼ عنه كصاحب كتب المضنون بها وغيره، وذكروا معنى الشفاعة على أصلهم، فإنهم لا يقرون بأنَّ الله خلق السموات والأرض في ستة أيام، ولا أنَّه يعلم الجزئيات، ويسمع أصوات عباده، ويجيب دعاءهم. فشفاعة الأنبياء والصالحين على أصلهم ليست كما يعرفها أهل الإيمان من أنَّها دعاء يدعوا به الرجل الصالح فيستجيب الله دعاءه، كما أنَّ ما يكون من إنزال المطر باستسقائهم ليس سببه عندهم إجابة دعائهم. بل هم يزعمون أنَّ المؤثر في حوادث العالم هو قوى النفس أو الحركات الفلكية أو القوى الطبيعية، فيقولون: إنَّ الإنسان إذا أحبَّ رجلًا صالحًا قد مات لا سيما إذا زار قبره فإنَّه يحصل لروحه اتصال بروح ذلك الميت فيما يفيض على تلك الروح الفارقة من العقل الفعَّال عندهم أو النفس الفلكية، يفيض على هذه الروح الزائرة المستشفعة من غير أن يعلم الله بشيء من ذلك ـ بل وقد لا تعلم الروح المستشفع بها بذلك ـ ومثَّلوا ذلك بالشمس إذا قابلها مرآة فإنَّه يفيض على المرآة من شعاع الشمس، ثمَّ إذا قابل المرآة مرآة أخرى فاض عليها من تلك المرآة، وإن قابل تلك المرآة مناتهي ينتفع الزائر عندهم، وعلى هذا الوجه ينتفع الزائر عندهم. وفي هذا القول من أنواع الكفر ما لا يخفى على من تدبره». انتهى وانظر: الاستغاثة في الرد على البكري (١٣/٣ ٤)، ودرء تعارض العقل والنقل والنقل (١٩٥٥).

⁽١) في (ح): (به).

⁽٢) عباد الكواكب هم الذين يعتقدون تأثير الكواكب في الكون؛ فيتوجهون إليها بالعبادة، دون قصر الربوبية والإلهية عليها؛ بل يتخذونها وسائط. ومن فرقهم: «الصابئة». انظر: الملل والنحل (جـ٧٢٢/٣)، والبرهان في معرفة عقائد أهل الأديان للسكسكي ص/٩٣، وروح المعاني للألوسي (جـ٧٩/١).

⁽٣) في (ح) و(هـ): «وبهذا».

⁽٤) نظير هذا الكلام ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في الاستغاثة (١٣/٢).

⁽٥) في (ح) و(هـ): «لعبادة» وهُو خطأ.

إبطالَه ومحروه بالكليمة، وسدة الذرائع المفضية إليه (١)؛ فوقف المشركون في طريقه، وناقضوه في قصده، وكان في شقٌ وهؤلاء في آخر. وهذا الذي ذكره هؤلاء المشركون في زيارة القبور: هو الشَّفاعة التي ظنُّوا أنَّ الهتهم تنفعهم بها، وتشفع لهم/ عند اللَّه.

111

معنى الشفاعة عند الفلاسفة

قالوا: فإنَّ العبد إذا تعلَّقت روحه بروح الوجيه المقرَّب عند اللَّه، وتوَّجه بهِمَّته إليه، وعكف بقلبه عليه: صار بينه وبينه اتِّصال يفيض عليه منه نصيب مَّا يحصل له من اللَّه (٢)، وشبَّهوا ذلك بمن يخدم ذا جاه وحظوة وقُرْبِ من السلطان. فهو شديد التعلُّق به. [فما يحصل لذلك من السلطان من الإفضال، ينال ذلك المتعلَّق به] (٢).

الشفاعة على هذا الوجه ذكرها أبو حامد الغزالي في «المضنون به على غير أهله» المطبوع ضمن القصور العوالي ص/١٥١-١٥١ وأيضًا ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٦٧/١) وعزاها إلى الفلاسفة كابن سينا، ومن أخذ عنهم كأبي حامد الغزالي. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٤١٤/١٤) معلقًا على معنى الشفاعة عند الفلاسفة ومن نحا نحوهم: (فكثير منهم يظن أنَّ الشفاعة هي بسبب اتصال روح المشافع بروح المشفوع له، كما ذكر ذلك أبو حامد الغزالي وغيره. يقولون: من كان أكثر صلاة على النبي على كان أحق بالشفاعة من غيره. وكذلك من كان أحسن ظنًا بشخص، وأكثر تعظيمًا له: كان أحق بشفاعته. وهذا غلط. بل هذا هو قول المشركين الذين قالوا: نتولى الملائكة ليشفعوا لنا. يظنون أنَّ من أحب أحدًا ـ من الملائكة والأنبياء والصالحين نتولى الملائكة ليشفعوا لنا. يظنون أنَّ من أحب أحدًا ـ من الملائكة والأنبياء والصالحين وإحلاص الدين والعبادة بجميع أنواعها له فكل من كان أعظم إخلاصًا كان أحق وإخلاص الدين والعبادة بجميع أنواعها له فكل من كان أعظم إخلاصًا كان أحق بالشفاعة، كما أنَّه أحق بسائر أنواع الرحمة. فإنَّ الشفاعة من الله مبدؤها، وعلى الله تمامها. فلا يشفع أحد إلا بإذنه. وهو الذي يأذن للشافع. وهو الذي يقبل شفاعته في المشفوع له. فلا يشفع أحد إلا بإذنه. وهو الذي يقبل شفاعته في المشفوع له. وأمًا الشفاعة سبب من الأسباب التي بها يرحم الله من يرحم من عباده. وأحق الناس =

⁽١) انظر: كلام ابن القيّم في إعلام الموقعين (١٣٩/٣) في الوجه الثالث عشر من وجوه سدّ الذرائع ومنع ما يؤدي إلى الحرام.

⁽٢) في (ح): «من الله تعالى الله علوًا كبيرًا».

وفي (هـ): «من اللَّه تعالى علوًّا كبيرًا».

⁽٣) ما بين المعقوفتين سقط في (ح).

تعلیق ابن القیم معنی الشفاعة عند الفلاسفة

فهذا سرُّ عبادة الأصنام وهو الذي بعث اللَّه رسله (١) وأنزل كتبه بإبطاله وكفَّر أصحابه، ولعنهم، وأباح دماءهم وأموالهم وسَبْي ذراريهم، وأوجب لهم النار. والقرآن من أوله إلى آخره مملوَّ (٢) من الردِّ على أهله وإبطال مذهبهم (٣). قال (١) تعالى ﴿أَمِ التَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ شُفَعَآءً قُلْ أَوَلَقِ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ قَل يَعْقِلُونَ فَلُ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ اللَّهَ عَلَيْ أَقَلُ أَوَلَقِ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ اللَّهِ اللَّهَ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ مُلْكُ السَّمَوَتِ وَاللَّرَضِ وَاللَّرَضِ (٥).

فأخبر باختصاصه بالشفاعة إليه ليرحم عَبْدَه، وأذن هو لمن شاء أن يشفع فيه. فصارت (٦) الشفاعة في الحقيقة إنَّما هي له. والذي يشفع عنده إنَّما يشفع بإذنه

= برحمته: هم أهل التوحيد والإخلاص له، فكل من كان أكمل في تحقيق إخلاص «لا إله إلّا الله» علمًا وعقيدة، وعملًا وبراءة، ومولاة ومعاداة: كان أحقّ بالرحمة... إلى أن قال: فتبينً أنَّ مدار الأمر كله: على تحقيق كلمة الإخلاص، وهي «لا إله إلا الله» لا على الشرك بالتعلّق بالموتى وعبادتهم، كما ظنَّه الجاهلون». انتهى.

وممًّا يدل أيضًا على بطلان معنى الشفاعة على هذا الوجه الذي ذكره الفلاسفة: أنَّهم قاسوا حصول شفاعة المقرَّب عند اللَّه كالنبي أو الولي على شفاعة الوجيه المقرَّب عند السلطان وهو قياس مع الفارق العظيم، فالشفاعة عند اللَّه تعالى لا تحصل إلَّا بعد إذنه للشافع ورضاه عن المشفوع له بخلاف الشفاعة عند المخلوق فهي قد تحصل بدون إذن المشفوع عنده أو بدون رضاه عن المشفوع له، وذلك لأي سبب من الأسباب التي تدل على تأثير المخلوق في المخلوق من رغبة أو رهبة أو محبة أو غير ذلك، والله تعالى لايؤثر فيه شيء من مخلوقاته فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن. انظر: المصدر السابق نفسه (١٤ / ٢٨٠-٣٨٢)، والشفاعة عند أهل السنَّة والرد على المخالفين فيها ص/٥٠. وانظر كلام ابن القيِّم الآتي في ص/٥٠٠.٥٠.

- (٢) في (هـ): «فمملؤ».
- (٣) في (ح): «مذاهبهم».
- (٤) في (هـ): زيادة لفظ الجلالة بعد كلمة «قال».
 - (٥) سورة الزمر، الآيتان: [٤٤-٤٤].
 - (٦) في الأصل: «فضارت» وهو تصحيف.

له وَأُمْرِه بعد شفاعته سبحانه إلى نفسه؛ وهي إرادته رحمة عبده(١). وهذا ضدُّ الشركية الشفاعة الشركية التي (٢) أثبتها هؤلاء المشركون ومن وافقهم، وهي التي أبطلها اللَّه في كتابه بقوله ﴿ وَانَّقُواْ يَوْمًا لَا تَجْزِى نَفْشُ عَن نَفْسٍ شَيْعًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَذْلٌ وَلَا نَنفَعُهَا شَفَعَةً ﴾ (٣)

﴿ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِي يَوَمُّ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ ﴾ (1) ﴿ لَيْسَ لَهُم مِن دُونِهِ، وَلِيٌّ وَلَا شَفِيتُهُ (٥) ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِ، مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٌ ﴾ (١) بل إذا أراد سبحانه رحمة عبده أذن هو لمن يشفع كما قال: ﴿ مَا مِن شَفِيعِ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِلْهِ ﴾ (٧)، ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشْفَعُ عِندُهُ } إِلَّا بِإِذْنِدِ } (^^).

فالشفاعة/ بإذنه: ليست شفاعة من دونه.

شفاعة النبي ﷺ يوم القيامة لا ينالها إلا أهل التوحيد

الخالص

177

وأسعد الناس بشفاعة (٩) سيِّد الشفعاء يوم القيامة: أهل التوحيد، الذين جرَّدوه وخلَّصوه (١٠) من شوائب الشرك (١١)، [وهم] (١٢) الذين ارتضى الله. قال

(١) في الأصل «عنده» وهو تصحيف، والمثبت من بقية النسخ موافق لما في الإغاثة.

هذا هو معنى شفاعة الله إلى نفسه وهي إرادته ـ سبحانه وتعالى ـ من نفسه رحمة عبده. (۲) في (م): زيادة كلمة «لا» بعد كلمة «التي» وهي مقحمة لا وجه لها هنا.

(٣) سورة البقرة، الآية رقم (١٢٣).

في (ح) و(هـ): زيادة وقال تعالى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدُلُّ ﴾ بعد هذه

- (٥) سورة الأنعام، الآية رقم (١٥). (٤) سورة البقرة، الآية رقم (٢٥٤).
 - (٦) سورة السجدة، الآية رقم (٤).
 - (٧) سورة يونس، الآية رقم (٣).
 - (٨) سورة البقرة، الآية رقم (٢٥٥).
 - (١٠) في (م): «وأخلصوه». (٩) في (م): «بشفاعته» وهو خطأ.
- (١١) ويدل لذلك حديث أبي هريرة ﷺ لمَّا سأل النبي ﷺ: من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ فقال: «أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلَّا اللَّه خالصًا من قلبه أو نفسه. أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب: الحرص على الحديث (٣٨/١) حديث رقم (۹۹).
 - (١٢) كلمة [وهم] سقطت من (هـ).

تعالى (١) ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ ﴾ (٢) وقال ﴿ يَوْمَبِذِ لَّا نَنَفَعُ ٱلشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِى لَهُمْ قَوْلًا ﴿ ﴾ (٣). فعلَّق سبحانه الشفاعة بأمرين: رضاه على المشفوع له، وإذنه للشافع.

وسرُّ ذلك: أنَّ الأمر كلَّه لله وحده فليس لأحد معه من الأمر شيء؛ وأعلى الخلق وأكرمهم عنده: الرسل والملائكة المقرَّبون، وهم عبيدٌ، لا يسبقونه بالقول ولا يتقدَّمون بين يديه، ولا يفعلون شيئًا إلَّا بعد إذنه وأمْرِهِ (٤).

سبب الشفاعة الشركية فإذا أشرك بهم المشرك، واتّخذهم شفعاء من دونه، ظنّا أنّه إذا فعل ذلك تقدّموا وشفعوا له عند اللّه: فهو من أجهل الناس بحقّ الربّ سبحانه وما يجب له، ويمتنع عليه. فإنّ هذا محال ممتنع؛ سببه قياس الربّ على الملوك والكبراء، حيث يتخذ من خواصهم وأوليائهم من يشفع عندهم في قضاء الحوائج. وبهذا القياس الفاسد عبدت الأصنام، واتّخذ المشركون من دون الله الشفيع والولي. والشفعاء عند المخلوقين هم شركاؤهم. فإنّ قيام مصالحهم بهم، وهم أعوانهم وأنصارهم، الذين قيام أمر الملوك والكبراء بهم، ولولا هم لما انبسطت أيديهم وألسنتهم في الناس؛ فلحاجتهم إليهم يحتاجون إلى قبول شفاعتهم، وإن لم يأذنوا فيها، ولم يرضوا عن الشافع؛ لأنّهم يخافون من ردّها تشوّش (٥٠) أحوالهم، ولا كذلك الغني (٢٠) سبحانه وتعالى.

فتبيُّ: أنَّ الشفاعة التي نفاها اللَّه في القرآن: هي هذه الشفاعة الشركية، التي

⁽١) في (هـ): «قال الله تعالى».

⁽٢) سورة الأنبياء، الآية رقم (٢٨).

⁽٣) سورة طه، الآية رقم (١٠٩).

⁽٤) قال تعالى في شأن الملائكة: ﴿ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ لَا يَسْبِقُونَهُ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ، يَمْمَلُونَ ﴿ يَشْفَعُونَ ﴿ يَشْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خُلْفَكُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴿ ﴾ [الأنبياء: ٢٦-٢٨].

⁽٥) في (م): (تشويش).

⁽٦) في (م): «الغني الحميد».

۱۲۵ يعرفها الناس ويفعلها بعضهم (۱)، ولهذا/ يطلق (۲) نفيها تارةً، بناءً على أنَّها هي المعروفة (۳) والمشاهدة عند الناس (٤)، ويقيِّدها (٥) تارةً إلَّا بإذنه (٦). فهذه هي في الحقيقة منه فهو الذي أذن، ورضي (٧).

وقد بين (^)سبحانه: أنَّ المتَّخذين شفعاء مشركون. قال اللَّه ـ تعالى ـ (٩): ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَكُولُونَ هَتُولُا مَ شُفَعَتُونَا عِندَ اللَّهِ قُلْ اَتُنبَيْتُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَنهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ اللَّهُ مِن (١٠).

وسرُّ الفرق بين الشفاعتين: أنَّ شفاعة المخلوق إلى المخلوق، وسؤاله للمشفوع عنده: لا يفتقر فيها إلى إذن، ولا أمرٍ من المشفوع عنده، بل هي سبب خارجي قد

(۱) الشفاعة المعروفة عند الناس والتي يفعلونها فيما بينهم هي: أن يشفع الشفيع عند المشفوع عنده المتشفوع عنده ابتداءً فيقبل شفاعته، ولا يكون فيها إذن من المشفوع عنده كما لا يشترط فيها الرضى عن المشفوع له؛ وهذه جائزة في حق المخلوق مع المخلوق، أمَّا في حق المخلوق مع خالقه فلا تكون الشفاعة إلَّا بعد إذنه تعالى للشافع، ورضاه عن المشفوع له. انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١١٨/١، ٢٤١/٢٤).

(٢) في (م): «نطق» وهو خطأ.

(٣) في (ح): «المعروف» وهو خطأ.

(٤) وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَـرُوٓاْ إِلَى رَبِهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِ؞ وَلِيُّ وَلَا شَفِيعٌ لَقَلَهُمْ يَنَّقُونَ ۞﴾ [الأنعام: ٥١].

(٥) في (م): «وتعيدها» وهو خطأ.

(٦) وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندُهُۥ إِلَّا بِإِذِنِهِ ۚ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿ وَلَا نَنفَعُ ٱلشَّفَاعَةُ عِندَهُۥ إِلَّا لِمَنْ ٱذِنَ لَهُ ﴾ [سبأ: ٢٣]. أي أنَّ الشفاعة لا تنفع إلَّا بإذنه.

انظر: إغاثة اللهفان (١/ ٢٥١).

(٧) أي هو الذي أذن للشافع رضي عن المشفوع له.

انظر: المصدر السابق نفسه (١/١٥٢).

(٨) في (هـ): «تبينٌ» وهو خطأ.

(٩) ما بين الحاصرتين المكررتين زيادة من (ح) و(هـ).

(۱۰) سورة يونس، الآية رقم (۱۸).

الفرق بين الشفاعة عند الحالق والشفاعة عند المخلوق توافق رغبةً من المشفوع عنده، أو رهبةً خاليتين عن المعارض؛ فيحصل المقصود، وقد يعارضها معارض؛ فيقع الترجيح أو التوقُّف.

والشفاعة عند الخالق: امتثالًا (۱) لأمره؛ وطاعةً له؛ فالربُّ سبحانه هو الذي يحرِّك المشفوع إليه يحرِّك المشفوع حتى يشفع. والشفيع عند المخلوق: هو الذي يحرِّك المشفوع إليه حتى يقبل (۲)، والشافع عند المخلوق مستغنِ عنه في أكثر أموره وهو في الحقيقة شريكه، لحاجة المشفوع عنده إليه في نصر ومعاونة وغيرهما، (كما أنَّ الشافع محتاج ((7)) أيضًا في رزق (٤) أو نصر ((7)) أوغيرهما) ((7))؛ فكلِّ منهما محتاج إلى الآخر ((7)).

ومن وفَّقَه اللَّه لفهم هذا الموضع ومعرفته: تبينَّ له حقيقة التوحيد والشرك، والفرق بين ما أثبته اللَّه من الشفاعة ونفاه وأبطله (^).

⁽١) أي تكون امتثالًا لأمره.

⁽٢) المقصود: أنَّ اللَّه تعالى إذا شفع عنده الشفيع وقبل شفاعته لم يكن الشافع مؤثرًا فيه لأنَّه تعالى هو الذي حرَّك الشفيع حتى يشفع عنده لأنَّ الشفاعة لا تكون إلَّا بإذنه سبحانه وتعالى، بخلاف شفاعة المخلوق المخلوق فإنَّ شفاعة الشفيع هي التي حركت إرادة المشفوع إليه، وجعلته مريدًا للشفاعة بعد أن لم يكن مريدًا لها، كأمر الآمر الذي يؤثر في المأمور. فيفعل ما أمره به بعد أن لم يكن مريدًا لفعله.

انظر: مجموع الفتاوى (٣٨٢-٣٨١/١٤).

⁽٣) أي محتاج إليه كما في إغاثة اللهفان (٢٥٢/١).

⁽٤) في (هـ): زيادة «كقوله: ﴿ فَٱرْزُقُوهُم مِنْـهُ ﴾ ، بعد كلمة (رزق»، وفي (ح): زيادة «فارزقوهم».

⁽٥) في (ح): «أو نصرًا» وهو خطأ.

⁽٦) ما بين الهلالين في (ح) كتب في الهامش بخط الناسخ، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

 ⁽٧) وللتوسع في معرفة الفروق بين الشفاعة عند الخالق والشفاعة عند المخلوق. انظر: مجموع الفتاوى (٢٦/٦-١٨١)، والشفاعة عند أهل السنّة والرد على المخالفين فيها للدكتور ناصر بن عبدالرحمن الجديع ص/٨٥٠ . ٩٠.

⁽٨) الشفاعة نوعان:

١. شفاعة مثبتة: وهي التي تكون لأهل الإيمان والتوحيد بعد الإذن للشافع والرضى عن =

﴿ وَمَن لَرُ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ إِ^(١) نُولًا فَمَا لَهُ مِن نُورٍ ﴾ (٢). انتهى كلام (صاحب) ^(٣) «إغاثة اللَّهفان» [ملخصًا] ^(٤).

وقد حذفت منه شيئًا كثيرًا. كذكر الأحاديث التي جعلها أُسًّا لما قرَّر (°) في مباحثه هذه، وهي في الصحيح وغيره / ظاهرة معروفة. عند من شيمته التماس الهدى من محله. وقد ألمنا منها فيما تقدَّم بشطر صالح (٢) ـ ومن أراد الاستقصاء طالع (۷) الكتاب المذكور، أو أصوله التي نقل منها ـ، وكذكر الجواب عن أوهام عرضت لقوم من القاصرين، حالت بينهم وبين الاهتداء بنور التَّحقيق. والموفَّق لا يحتاج زيادة على ما سمعت؛ فإنَّ خاطره الشريف لا يرضى باطل اللغو، وخفاء (۸) الوساوس (۹).

وكذكر ما وقع من المفاسد والإلحاد في الدين بهذه القبور والمشاهد، ممَّا طوَّل

انظر: مجموع الفتاوی (۱/۲۶ ـ۳٤۱/۳۶)، ومدارج السالکین (۳٤۱/۱)، وکتاب التوحید مع شرحه فتح المجید ص/۲۷۸_۲۸۰ باب: الشفاعة.

- (١) في (م): الوا وهو خطأ.
- (٢) سورة النور، الآية رقم (٤٠).
- (٣) ما بين الحاصرتين المكررتين ليس في جميع النسخ، ولعلُّ السياق يقتضيه هنا.
 - (٤) كلمة [ملخصًا] سقطت من (ح).
 - (٥) في (م): (قرره).
 - (٦) كما في الصفحات: (٢٧) ـ ٤٤٧).
- (٧) كذا في جميع النسخ، ولعلّ الصواب: «فليطالع» كما هو مصوّب في المطبوعة.
 - (٨) في (هـ): «وجفاء» وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (ح) و(م) هو الأولى.
 - (٩) في (ح): «الوسواس».
 - وفي (هـ): «الوساس» وهو خطأ.

⁼ المشفوع له كشفاعة نبيّنا محمد ﷺ في العصاة من أهل التوحيد من أمته الذين قد استوجبوا النار بذنوبهم، فيشفع لهم أن لا يدخلوها.

٢- شفاعة منفية: وهي الشفاعة الشركية التي يتعلَّق بها المشركون ويثبتونها لآلهتهم حيث يطلبون من الأنبياء والصالحين الغائبين والميتين قضاء حوائجهم ويقولون: هؤلاء شفعاؤنا عند الله، فيجعلونهم كخواص الملوك عند الملوك، يشفعون بغير إذن الملوك. فيجعلونهم لله تعالى عنزلة شركاء الملك.

ذكر أعيان منه هنالك (١)، ولا سبيل إلى استقصائه، تركنا إيراده عنه؛ لظهوره لمن رأى وسمع على رؤس (٢) الأشهاد، وكثرة تنوع ما فيه من القبيح والفساد.

وقد أشرنا أيضًا فيما سلف إلى جماهير منه، وسيأتي كذلك. ونحن نعلم: أنَّ الشارع لا يُكثِّر ذلك التكثير، ويكرِّر ما ملاً الأسماع أشدَّ التكرير، إلَّا لعظم فضاعة (٣) الخطب.

وقد وقع ما بالغ في التحذير منه في أقطار البسيطة ونواحيها.

وبما ظهر منًا من هذا الإنكار: سَلِمْنَا من وبال السكوت عنه؛ ورأينا [أيضًا] (٤) أضعافًا من الشرور. نعوذ باللَّه من (٥) التمادي في الغيِّ (٦) والغرور.

وكذكر مقابلة تلك المناهي الواقعة من الشارع فردًا فردًا، بفعل عين المنهي منه (١) في جميعها، وقد أشرنا إلى ذلك فيما تقدَّم (٨).

فحصل اتِّفاق من دون أن نكون قد أحطنا بما ذَكَرَ نُحبُرًا. وكغير ذلك ممَّا سطَّره هنالك.

وقد ذكر القسطلاني (٩) في «مسالك الحنفاء» (١٠) حديث على بن الحسين

- (١) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ٢٢). (٢) كذا خطها في جميع النسخ.
 - (٣) كذا في جميع النسخ بقلب الظاء ضادًا، وهي لغة.
 - (٤) ليست في (ح) و(هـ).
 - (٥) كلمة «من» كررت في (م) وهو وهم من الناسخ.
 - (٦) في (م): «بالغي» بدل «في الغي».
 - (٧) في (م): «عنه» ولعلُّها الأليق بالكلام هنا.
- (٨) يشير المؤلف ـ رحمه الله ـ إلى ما في إغاثة اللهفان (٢٢٣/١-٢٢٩)، وهو بمعناه عند المؤلف في الصفحات (٢٥٧ ـ ٢٦٠).
- (٩) هو: أحمد بن محمد بن عبدالملك بن أحمد، المكنى بأبي العباس، المعروف بالخطيب القسطلاني، ولد بمصر سنة (١٥٨هـ)، أخذ عن السخاوي والعجلوني وزكريا الأنصاري، وكان حافظًا متقنًا، خطيبًا مقرءًا حسن الصوت. من تصانيفه الكثيرة: «مسالك الحنفاء في الصلاة على المصطفى»، و«إرشاد الساري إلى صحيح البخاري»، توفي بالقاهرة سنة (٣٢٣هـ). انظر: الضوء اللامع (١٠٣/١)، والبدر الطالع (١٠٢/١).
 - (١٠) هو كتابه المسمَّى «مسالك الحنفاء في مشارع الصلاة على النبي ﷺ ».

الذي رواه أبو يعلى عن أبي بكر بن أبي شيبة المتقدِّم ذكره، فيما نقلناه من «إغاثة الله فان» (١) وقال: هو حديث الحسن بن على من حديث الحسن بن على بن أبي طالب قال: قال رسول الله على وسلّوا في بيوتكم، ولا تتخذوها قبورًا، ولا تتخذوا بيتي عيدًا. صلّوا عليّ وسلّموا. فإنَّ صلاتكم وسلامكم يبلغني (٢) أبين كنتم» (٣). انتهى ما ذكره (٤) القسطلاني (٥).

وذكر: أنَّ في سند هذا: عبدَ اللَّه بن نافع الصائغ(٦).

قلت: قال في «التقريب»: ثقة صحيح الكتاب، وفي حفظه لين. من كبار العاشرة (٧). انتهى

تتمات دوا وشرح لبعض كث كلام كث صاحب ____

وهنا تتمات وشرح لبعض كلام «الإغاثة» كالتنبيه على الْتِمَاس الشفاعة من دون دعاء وتعبُّد (^)، والاستشفاع بدعاء الصالح من نبي أو غيره؛ ليدعوا اللَّه في كشف حادثة (٩)، (والصلاة في موضع من منزلك مثلًا لصلاة رسول اللَّه ﷺ فيه،

= انظر: كشف الظنون (١٦٦٢/٢).

اللهفان [١) كما في الصفحات: (٤٦٣ ـ ٤٦٤). وهو في إغاثة اللهفان (٢١٧/١- ٢١٨).

(٢) في (هـ): «تبلغني» وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (ح) و(م) هو الصواب.

(٣) تقدُّم تخریجه فی ص/٤٦٣.
 (٤) فی (هـ): (ما ذكر».

(٥) كتاب مسالك الحنفاء للقسطلاني لم أقف عليه.

(٦) في (ح) و(هـ): «الصانع» وهو تحريف.

(٧) تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني ص/٢٥٥.

- (٨) بعد أن ذكر المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ الشفاعة الشركية، وبينٌ أنَّها غير جائزة أراد التنبيه على الشفاعة الجائزة. وهي التي لا يكون فيها دعاءٌ وتعبُّدٌ للمستشفع به.
- (٩) التوسل بدعاء النبي على وغيره من الصالحين في حياتهم جائز ومشروع. وقد دلت عليه السنَّة كما في توسل الأعمى بدعاء النبي على في حياته، حيث طلب من النبي على أن يدعوا له اللَّه أن يعافي بصره، وكما جاء في توسل الصحابة رضي اللَّه عنهم بدعاء العباس لله أصابهم القحط عام الرمادة. أمَّا التوسل بالأموات فلا يشرع بل هو بدعة وضلالة باتفاق الأئمة.

انظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص/٥٨/. ٢٦١، والتوسل أنواعه وأحكامه للألباني ص/٣٦.

كما في قصة عتبان (١) بن مالك) (٢) وكغيره ممَّا يستدعيه كلامه لتكميل

(۱) هو: عتبان بن مالك بن عمرو بن عجلان الخزرجي الأنصاري، شهد بدرًا مع النبي ﷺ وكان ضريرًا، مات في خلافة معاوية بن سفيان ﷺ. انظر: أسد الغابة (۱/۳۰٥)، والإصابة في تمييز الصحابة (۲۱۳/۲).

وامًّا قصته على فقد جاء ذكرها في الصحيحين: أنه أتى رسول الله على فقال: يا رسول الله الني أنكرت بصري، وأنا أصلي لقومي، وإذا كانت الأمطار سال الوادي الذي بيني وبينهم، ولم أستطع أن آتي مسجدهم فأصلي بهم، وودت أنَّك يا رسول الله أنَّك تأتيني فتصلي في بيتي، فأتخذه مصلى. قال فقال له رسول الله على «سأفعل إن شاء الله». قال عتبان: فغدا رسول الله على فأذنت له، فلم يجلس رسول الله على فأذنت له، فلم يجلس حين دخل البيت ثمَّ قال: «أين تحبُ أن أصلي من بيتك؟». قال: فأشرت له إلى ناحية من البيت، فقام رسول الله على فكبر، فقمنا وراءه فصلى ركعتين ثمَّ سلم...الخ الحديث، البيت، فقام رسول الله على السلحد في البيوت (جـ١٩٥١) حديث رقم (وح٤)، وصحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة (١٩٥١). واللفظ للبخاري.

ولم يتبيُّن لي وجه إيراد المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ لقصة عتبان ظليه هنا.

ولكن ممّا تجدر الإشارة إليه ههنا: أنَّ هذا الحديث يستدل به البعض على مشروعية التبرك بالمواضع التي صلَّى فيها النبي عليه الصلاة والسلام إلَّا أنَّه ليس فيه دلالة على ما ذكروا إذ غاية ما فيه كما بينَّ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّه تعالى ـ: أنَّ عتبان على مقصوده أن يتخذ له مسجدًا في بيته فأحبَّ أن يكون موضعًا يصلي له فيه النبي على ليكون هو الذي رسم المسجد كما أنَّه على بنى مسجد قباء، وبنى مسجده على وهذا بخلاف مكان صلى فيه النبي على اتفاقًا، فاتخذ مسجدًا، لا لحاجة إلى المسجد في هذا المكان، لكن لأجل صلاته فيه فقط.

انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٧٥٢/٢)، والتبرك أنواعه وأحكامه للدكتور ناصر بن عبدالرحمن الجديع ص/٣٤٩.

وممًا يقوى أنَّ عتبان على لم يكن قصده التبرك بمكان يصلي له فيه النبي الله أنَّه كان أعمى، والأعمى محتاج إلى من يثق به في تحديد اتجاه القبلة، وأوثق الناس عنده بل عند جميع المسلمين هو رسول الله على ولأجل هذا طلب من النبي الله أن يقوم له بهذه المهمة العظيمة. والله تعالى أعلم.

(٢) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م)، وليست في (ح) و(هـ).

الإفادة (1)، واستيعاب الإجادة، وازدياد البحث ظهورًا وتحقيقًا، يقرِّر فصوله (٢) فَضْلَ (٣) تقرير، ويحرِّر محصوله بدفع ما يجوز من واهمة (٤) تطرُو، أوسؤال من مستفيد أبينَ تحرير. أضربنا عن ذكره هنا، وسيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ ما لا يحوج إلى ما سواه بعون الله وتيسيره.

ومع تأمَّلك أيَّها العبد الأرشد، لِمَا ذكره صاحب وإغاثة اللَّهفان»، واستيضاحك صحة ما ألمَّ به من التحقيق: تعرف^(٥) أهلَ صفاء البصائر، والإجلال لأمر القوي القاهر، واحترام شأن اللَّه ورسوله، [وأصحاب الطرائق المثلى، الناصحين لله ورسوله وكتابه] (٢)، وعامَّة المسلمين. فبالحق يُعْرَفُ (٧) الرجال، لا أنه يعرف بهم (٨).

وأمَّا صنيع فائز بن أبي بكر^(٩) مفتي الحرم، ورفقته: فقد عرَّفناك بأنَّه مجانب للصواب، ووعظناك في أن لا تركن إليه شيئًا قليلًا^(١١). وكفى^(١١) موعظةً ما تضمَّنه قوله = وَعَجَلَّلُ = ^(٢١): ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ / لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَكَر بَيِّنَهُمُ مُ ثَمَّ لَا يَجِدُوا فِي آنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا فَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا شَجَكَر بَيِّنَهُمُ مُ ثَمَّ لَا يَجِدُوا فِي آنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا فَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا

(١) في (ح): «الفائدة».

⁽٢) في الأصل و(م): «قصوره» والمثبت من (ح) و(هـ)، وهو الصواب.

⁽٣) في (ح) و(هـ): «فصل» وهو خطأ.

⁽٤) في (هـ): «واه همة» وهو خطأ.

⁽٥) في الأصل و(م): (يعرف) والمثبت من (ح) و(هـ) أنسب للسياق.

⁽٦) ما بين المعقوفتين سقط في (ح).

⁽٧) في (هـ): «تعرف»، وغير منقوطة في الأصل و(ح) والمثبت من (م).

⁽٨) وُذَلك لأن الحقُّ غنيُّ بنفسه.

⁽٩) فائز بن أبي بكر لم أقف له على ترجمة، وكذا بقية المفتين الأربعة حيث إنَّ المؤلف ـ رحمه اللَّه ـ لم يذكر أسماءهم، ولم تتيسر لي معرفتهم من خلال كتب التراجم.

⁽١٠) وهذا اقتباس من قول اللَّه تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَن ثُبَّنْنَكَ لَقَدَ كِدَنَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْتًا قَلِيلًا ۞﴾ [الإسراء: ٧٤].

⁽۱۱) في (ح): «وكفاك».

⁽١٢) ما بين الحاصرتين المكررتين زيادة من (م).

سَلِيمًا ﴿(١).

فهل علمت مسلمًا مؤمنًا يعمد إلى مافيه الرسول بالغ وأكَّد، وأرسل فيه مقاله الصادق المسدَّد. فيناقضه بجهل، أو قلَّة اكتراث (٢)، وإجلابِ بما حكته أقوال ما لها مستند (٣) تُعْلَم صحته فضلًا عن رجحانه؟ تاللَّه ما ذا شيمة مؤمن، ولا سجية من هو بيوم الحساب موقن.

بیان الغرض أقوال أهل الأداهب في مسألة على القبور وما ذكرنا هذه النقول عمَّن أشرنا إليه - من أهل المذاهب الأربعة، وأنَّها في كتبهم المسماة، وأعلن بها من سمَّيناه منهم، ومن فاتنا ذكره أكثر - إلَّا لندلّك على أنَّ هذه المسألة، التي أوهموا أنَّ مذهبَ (٥) الأئمة الأربعة وأتباعهم وسائر المسلمين استحسانُ وضع هذه القباب والمشاهد: مسألة شهيرة، معروفة الشناعة والقبح بين الفضلاء، من أهل المذاهب الأربعة خاصة - دع غيرهم - متداولة في كتبهم، موضَّح فيها: أنَّ بناء القباب والمشاهد واتِّخاذ القبور مساجد (٢): من صريح القبيح، وشنيع المنكر، لا كما يتوَّهم من لا يدري: أنَّ القائل بقبح ذلك شدَّ في القبيح، وشنيع المنكر، وخالف إجماع العلماء.

وليته خالف علماء المذاهب الأربعة جميعًا لكان لما توهموه مجالً يليق بالقصور، وإلَّا فلا يضرُ الشَّذُوذ مع وضوح الحجة. ولا إجماع لِمَا عرَّفناك (^) غير مرة.

⁽١) سورة النساء، الآية رقم (٦٥).

⁽٢) في (ح): «اكترث» وهو خطأ.

⁽٣) أي دليل شرعى تستند إليه.

⁽٤) في الأصل بعد كلمة «لا» كتبت كلمة «من» ثمَّ ضرب عليها.

⁽٥) في (م): «مذاهب».

⁽٦) في (ح) و(هـ): «مشاهد» وهو خطأ.

⁽٧) كلمة [هذا] سقطت من (ح).

⁽٨) في (م): «على ما عرَّفناك».

مذهب ابن سريج في

111

على أنَّ مذهب ابن سريج (١): أنَّ الإجماع هو الحق (٢). فأينما وجد الحقُّ فهناك الإجماع (٢). وانظره في شرح البرماوي على ألفيته (٤) وغيره (٥)؛ ولله درُّها الإجماع من مقالة لمع بارقها عن جَوْدِ^(٦) هامع^(٧) وضابط جامع.

ونحن لا ننازعهم: أنَّ من نقلوا(^)/ عنهم تلك الأقوال في مختصرات مذاهبهم قد ذكروا ذلك، إنَّما نريد(٩): رفع تلبيسهم الذي مَنْ سمعه قال: لا شك

انظر: تاريخ بغداد (٢٨٧/٤)، ووفيات الأعيان (٦٦/١٦)، وسير أعلام النبلاء (۲۰۱/۱٤)، وطبقات الشافعية للسبكي (۲۱/۳. ۲۹).

- (٢) وذلك لأنَّ إجماع الأمَّة معصوم؛ فأمته ﷺ لا تجتمع على ضلالة كما جاء في الحديث الصحيح: «إِنَّ اللَّهَ لا يجمع أمة محمد على على ضلالة». خرَّجه ابن أبي عاصم في السنَّة (جـ ١/ ٤ ٤) وقال العلامة الألباني في المصدر نفسه: إسناده جيَّد.
- (٣) هذا هو الواجب أن يحصل الإجماع على الحق. ولكن الواقع ليس كما قال ابن سريج ـ رحمه اللَّه تعالى .؛ فإنَّه قد وجد الكثير من المسائل التي لم يوفَّق فيها بعض العلماء إلى معرفة الحق فخالفوا فيها، ولم يحصل عليها الإجماع بسبب خلافهم فيها.
 - (٤) كتاب ألفية البرماوي بحثت ولم أقف عليه.
 - (٥) كلام ابن سريج بحثت ولم أقف عليه.
- (٦) جود: الجَوْد في اللغة يطلق على المطر الغزير. وقيل الجَوْدُ من المطر الذي لا مطر فوقه البتة لغزارته. انظر: لسان العرب (٢/٢) مادة «جود».
- (٧) هامع: يقال: همع الدمع والماء ونحوهما إذا سال، وسحاب همع أي ماطر. انظر: لسان العرب (١٣٤/١٥)، وتاج العروس (٢٦/١٥).

ولعل المقصود هنا بيان غزارة علم من صدرت عنه تلك المقالة وسيلان عقله. واللَّه تعالى

- (٨) في (ح): (نقول) وهو خطأ.
- (٩) في (ح): «يزيد» وهو خطأ.

⁽١) في الأصل و(هـ): «ابن سريح» - وفي (ح): «ابن شريح» وهو تصحيف، والتصويب من

وابن سريج هو أحمد بن عمر بن سريج البغدادي الشافعي، فقيه أصولي مصنَّف، تفقُّه على أبي القاسم بن بشار الأنماطي صاحب المزني، وحدَّث عنه الطبراني، وأبو أحمد الجرجاني، وله تصانيف كثيرة حتى قيل: إنها بلغت الأربعمائة مصنف. منها: «الرد على ابن داود في القياس»، وتوفي ببغداد سنة (٣٠٦هـ).

أنَّ مسألة إنكار وضع القباب، وبناء المساجد على القبور: أمر لم يقل به أحد على وجه الأرض إلَّا نابغة (١) الزمان. وهي بهذه المثابة في الظهور والانتشار؛ وأقوال العلماء الكبار مودعة في كتب الأثريين، وعلماء المذاهب (٢)، «ولكن من جهل كلام أئمته الذين لا دين عنده إلَّا ما ذكروه» (٣)، كيف يهتدي إلى ما قاله اللَّه ورسوله في حكم مِنْ الأحكام؟ والحال أنَّه عنده من المتعذَّر الوصول إليه، وزاعمه كذَّاب معمَّر المحكم مِنْ الأحكام؟ والحال أنَّه عنده من المتعذَّر الوصول إليه، وزاعمه كذَّاب

«أَلِدِين بين هذين بقاه (٥)»(٦)

ولو كان الأمر مبنيًا (٢) على نبذ هذا الحكم الذي ذكروه، من تعذَّر الاجتهاد، وعلى فتح باب التدبُّر والانتقاد لكان فلاحًا ونجاحًا أبد الآباد، ولما تعفَّت (٨) رسوم الرشاد، وانثالت عليها (٩) الحادثات بالتألُّب (٢٠) والاحتشاد، حتى صيَّرتها كأمس الدابر (١٠)، بل أنكر نُكْرٍ وفساد.

⁽١) نابغة: من النبغ. قال ابن فارس: النون والباء والغين كلمة تدل على بروز وظهور. اهـ [معجم مقاييس اللغة (٣٨٢/٥)] مادة: «نبغ». ولعلَّ المراد هنا: من ظهر في هذا الزمان.

⁽٢) أي وفي كتب علماء أهَل المذاهب. (٣) في (م) جاءت العبارة بين الحاصرتين كما يلي: «ولكن من جهل أثمة الدين لا دين عنده إلّا ما ذكروه».

⁽٤) في (ح) و(هـ): كتبت «شعرًا».

 ⁽٥) في (هـ): «بقاه» ـ وهي في (م): «بقا».

⁽٦) لم أقف على قائله. وبهامش (م) عبارة: «يقول شعر ولم نجده».

⁽Y) في (م): «مبني» وهو خطأ. (٨) في (هـ): «اتعفت» وهو خطأ.

⁽٩) انثالت: أي انصبت واجتمعت عليها من كل وجه. انظر: لسان العرب (١٥١/٢) مادة «نظ».

⁽١٠) في (م): «بالمثالب» وهو خطأ.

والتألُّب: قال الفيروزأبادي: والتألب كثعلب الغليظ المجتمع منًّا ومن حمر الوحش والوعل. انظر: القاموس المحيط (١٥٦/١) باب: الباء ـ فصل الهمزة.

⁽١١) «كأمس الدابر» أي الماضي الذي لا يرجع أبدًا. وهو هنا للتأكيد، يقال: هيهات، ذهب فلان كما ذهب أمس الدابر. وفيه قول الشاعر: «وأبي الذي ترك الملوك وجمعهم بصهاب هامدة كأمس الدابر». انظر: لسان العرب: (٢٨١/٤- ٢٨٢) مادة: «دبر».

كل فرقة من المختلفين أنها على الحق والجواب عن ذلك

179

وقد زعمتْ كلَّ فرقة من المختلفين: أنَّ ما لديها هو الخلاصة المحرَّرة من كتاب اللَّه، وسنَّة رسوله، أمر لا شك فيه عندها، مع ما بينهم من تباين الطرائق (١٠)؛ وكلَّ منهم يقول هلمَّ إلينا. فهنا الآيات البيِّنات، الكاشفة أنَّ ما عليه أولئك ليس من نمط رشدنا، فحذارِ من فراق اليُمْنِ والبركة، والأخرى تقول بمثل [ذلك] (٢) فاعجب لها من طريفة (٣).

والجواب المسدَّد على (٢) كلِّ منهم: هاتوا برهانكم، ثمَّ إيراد نحو السؤالات المارة في الباب الأول (٥): أعلمتم أنَّ ما أنتم عليه رشد دون ما عداه ببرهان؟ فلابدًّ/ من عجز أو نهوض.

فإنْ فُرِضَ الثاني (٦): اتسع الخرق على الراقع (٧)، وتمزَّق شمل مطابقة الواقع، وحكمنا بإمكان المحال المتمانع (٨).

وإنْ فُرِضَ الأول: فهو المطلوب لنا الآن، من حاجة كلِّ شيءٍ من الدعاوي إلى برهان.

والأقرب أيضًا: أن يكون العجز من كلِّ فرقة، لا في كلِّ ما تنتحيه. بل بعضٌ يعرف بالاختبار والكشف. فعاد الخوض إلى ما سقنا إليه مطيَّ التقرير، من أنَّ تمييز حقِّية (٩) كلِّ شيء ممَّا سواه: لا يكون إلَّا بالحجَّة الصحيحة المتناولة.

⁼ وفي الأمثال العربية «كانوا كأمس الذاهب» أي اضمحلت آثارهم وانقرضوا كأمس. انظر: المستقصى في أمثال العرب للزمخشري (٢١٤/٢).

⁽١) في (ح): «الطرق».

⁽٢) كلمة [ذلك] سقطت من (هـ).

⁽٣) في (ح) و(هـ): «طريقة» وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (م).

⁽٤) في (ح): «عن».

⁽٥) انظر ص/٢٦٠ ـ ٢٩٥.

⁽٦) أي علمهم بما أنَّ ما هم عليه رشد بلا برهان ولا حجة.

⁽٧) قوله: «اتسع الخرق على الراقع» مثل عربي مشهور وقد تقدَّم. انظر ص/٢٨٩.

⁽٨) في (م): «المتماتع» وهو تصحيف.

⁽٩) في (ح) و(هـ): «حقيقة».

وإن فرضنا الأبعد: ـ وهو سقوط كلِّ ما يِتِدِ بعض الفرق ممَّا اختصت به، وإن كان يعسر تحصيله، فهو لا يعرف إلَّا بتقرير المجانب^(١) المخالف ـ فآل الأمر إلى ما تقدَّم.

وأمًّا الدعاوى فكلِّ قد قلَّد وقال، ولكن نقول: التحاكم إلى من إليه يرجع الأمر كلَّه، وهو الكبير المتعال.

وهذه المسألة التي نحن بصدد الكلام عليها . (على الجهة التي تيمّمناها) (٢) . لا يكاد عاقل عرف ما فيها، يجوّز أو يصدِّق: أنَّه يقع فيها نزاع، قبل اطِّلاعه على جواب جماعة المفتين على هذا النحو الذي سلكوه؛ لظهور أمرها، وإشراق (٣) حجتها، ووضوحها دلائل ودلالات، بحيث إنَّ المدافعة إنَّما تكشف عن أنَّ صاحبها [أحمق] (٤)، لا يعرف المعروف، ولا يأنس بسوى (٥) المألوف؛ كصغار الأطفال وربَّات الحجال (٢)، وإلَّا فهذه المسألة من أظهر مافي الشريعة، على الجهة التي تيمَّمناها؛ والمخالف مخطى يُّ زلَّت قدمه، أو مدافع بجهالة بيَّنة. إذ لم نزه أتى المصلح أن يعد عذرًا، فضدًا عن صواب.

ولكن من تلمَّح مفاسد التمذهب (٢): علم أنَّ لهذه المسألة بغيرها أسوة /، أورث من مدافعة الواضحات الظواهر بلا شبهة ولا شائبة متمسَّك ما (٨) لا يعلم حدَّه إلَّا اللَّه؛ وهم مع ذلك: يدَّعون أنَّهم تبع لمن صحَّ عنه ما دافعوه ومانعوه، وفعلهم معه، ومع ما رَسَمَ لهم ما سمعتَ، وما كان لهم أن يَعْلَق بهم من غبار هذا

مفاسد

14.

(١) في (ح) و(ه): «الجانب» وهو خطأ.

⁽٢) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

⁽٣) في (ح): «وإشراف» وهو تصحيف.

⁽٤) كلمة [أحمق] ليست في (ح) و(هـ).

⁽٥) في (هـ): «لسواء».

⁽٦) لمعنى ربَّات الحجال انظر ما تقدُّم في ص/٣٦٧.

⁽٧) انظر: مفاسد التعصب المذهبي في قسم الدراسة ص/١٣١ ـ ١٣٧.

⁽٨) في (م): «بما».

شيء البتَّة (١) في هذه المسألة وغيرها.

ولقد تذكَّرت هنا ما بلغنا عن بعض اللِّيين (٢): [أنَّه] (٣) رأى شيئًا من الهَرْجِ (٤) والافتتان سببه حمية المذهب (٥). فقال: عجبًا لهؤلاء، أليسوا (٢) ذوي دين واحد؟ فأطلق لسانه بما تقود إليه الفطرة السليمة؛ [و] (٧) ما علم الجهول: بأنَّ شرح ذا المقام يطول!!

وهل بعد التكفير (^) والتفسيق تأويلًا وتصريحًا (٩) أيضًا من بقيَّة (١٠) وع ما خلال ذلك من الشرور، وما في أعطافه (١١) من المكاره (١٢) والمحذور، وإهراق الدماء استحلالًا (١٣) والرمي بالضلالة والبدعة، والغي واللعنة، وما أشبه ذلك.

⁽١) في (ح) و(هـ): «أكتبه» وهو خطأ.

⁽٢) الْمُلِينَ: جمع ملّي، نسبة إلى اللَّة. واللَّة الشريعة والدين؛ كملة الإسلام والنصرانية واليهودية. انظر: لسان العرب (١٨٨/١٣) مادة «ملل».

والمراد بالملّي هنا من كان على دينٍ غير دين الإسلام من أهل الملل الأخرى؛ كالنصرانية أو اليهودية.

⁽٣) كلمة [أنه] ليست في (ح) و(هـ).

⁽٤) الهؤج: بإسكان الراء شدة القتل وكثرته وهو القتل بلغة الحبشة، ويطلق أيضًا على الفتنة في آخر الزمان. انظر: لسان العرب (٦٩/١٥) مادة «هرج».

⁽٥) في (هر): «المذاهب».

⁽٦) في (هر): «ليسوا».

⁽٧) الواو ساقطة من (هـ).

⁽٨) في (هـ): «التفكير» وهو خطأ.

⁽٩) في (هـ): «تأويلًا بل وتصريحًا».

⁽۱۰) في (هـ): «تقية» وهو تحريف.

⁽١١) أعطافه: في القاموس عِطْفَا كل شيءٍ بالكسر جانباه. [القاموس المحيط (٢٥٤/٣)].

⁽١٢) في (ح): «المكان» وهو خطأ.

⁽١٣) استحلال دماء المسلمين هو من شؤم التحرُّب والتفرُق الذي دبَّ في أوساط المسلمين؛ فالحوارج ـ مثلًا ـ كفَّروا خيار هذه الأمة من الصحابة والتابعين؛ فاستحلوا دماءهم وأموالهم وأعراضهم، ولا زالوا يكفِّرون ويستحلون دماء المسلمين، وذلك انطلاقًا من مفاهيم حزبية ضيقة، وتصورات اعتقادية سيئة، فنتج عن ذلك من الفتن والشرور ما لا يحصيه إلَّا العليم الغفور.

ومطلع قرن هذه الرزية (١): هو التَّمذهب والتَّحزُّب؛ و[ما] (٢) صنعنا ـ معشر المسلمين مع من عدانا ـ ولا صنعوا (٢) معنا، ولا في ذات بينهم: أكثر من هذا. واللَّه المستعان.

* * *

⁽١) في (ح): «الزيدية» وهو خطأ.

⁽٢) كلمة [ما] ساقطة من (ح).

⁽٣) في (م): «وما صنعوا».

البّانِي اللَّهُ النَّاء لِنِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

في سوق ألفاظٍ من ذلك السؤال وتلك الأجوبة مع الإشارة إلى ما فيها من فساد



الباب الثالث

في سوق ألفاظِ من ذلك السؤال وتلك الأجوبة، مع الإشارة إلى ما فيها من فساد، وإن كان ما تقدَّم كافيًا في المعظم. فزيادة (١) التقرير تنفع ولا تضر.

منشأ السؤال وقصد سائله

وذلك السؤال على ما بلغ منشؤه (٢) من زَيِيد (٣) والمقصود به الانتصار (٤) والإغاثة للقباب من التخريب والدِّعثار (٥). وهذا شيء إذا قضاه غير من له الحكم والأمر/ فلغوٌ ضائع، وإن نِيلَ به عاجل متاع دنيوي من حطام الأهواء والمطامع فوراء ذلك شأن لا يقوم فيه إلَّا المستقر الثابت (٢).

وقد قضى ذلك السؤال: أنَّ مُوْرِدَه لا يمتري (٧) في الحكم المسؤول عنه؛ لأنَّه أورده متجرِّمًا من التعرُّض لمشاهد (٨) الأموات بما ذكرنا، وملتمسًا إعلانَ شناعته. فكان (٩) كالباحث عن حتفه بظلفه (١٠)، وأجابه من هو مثله؛ فكانت القضية

انظر: معجم البلدان (١٣١/٣)، وموسوعة البلدان العربية والإسلامية ليحيى الشامي ص/١٣٥. (٤) في (ح) و(هـ): «الاستنصار».

⁽١) في (ح) و(هـ): «وزيادة». (٢) في (م): «منشوده» وهو خطأ.

⁽٣) زبيد: بفتح الزاء وكسر الباء مدينة تاريخية مشهورة باليمن أحدثت أيام المأمون، وهي تقع على وادي زبيد قرب البحر الأحمر في أقصى الجنوب الغربي من اليمن. وقد نسب إليها جماعة من العلماء منهم: أبو قرة موسى بن طارق الزبيدي، ومحمد بن المرتضى صاحب «تاج العروس» في اللغة.

⁽٥) الدعثار أي الهدم. انظر: لسان العرب (١/٤ ٣٥) مادة «دعثر».

⁽٦) في (هـ): «الثالث» وهو تحريف. (٧) في (ح): «يمتزي» وهو تصحيف.

⁽٨) في (ح): «من التعرض لمشاهدة» وهو خطأ.

⁽٩) في (ح) و(هـ): «فكان».

⁽١٠) قوله «كالباحث عن حتفه بظلفه»: مثل يضرب لكل من أعان على نفسه بسوء تدبيره. وأصل هذا المثل هو أنَّ رجلًا كان جائعًا بفلاة قفر، فوجد شاة، ولم يكن معه مدية يذبحها بها، فبحثت الشاة الأرض فظهر فيها مدية فذبحها بها فصار مثلًا.

انظر: الأمثال لأي عبيد القاسم بن سلّام ص/٣٢٩، ومجمع الأمثال للميداني (١٩٢/١) رقم (١٠٢٠)، ولسان العرب (٤٢/٣) مادة «حتف».

عارةً(^(۱) من مستعير^(۲)، وسؤالًا من محتاج فقير.

ظنَّ المفتي ـ لعدم دريته بما ينبغي ـ أنَّ الأَسئلة (٣) إنَّما تصدر مثلًا عن جهل بما قرَّره في «شرح المنهج» (٤)، ونصَّ عليه في «نخبة الفتاوى» (٥)، و«مختصر خليل» (٢)، وبما يستفاد من تعليلهم حرمة البناء، وجواز هدمه بأنَّه يتأبّد (٧) بعد انمحاق (٨) الميت، أي: فيؤدي إلى التضييق. ونحو ذلك (٩).

فعمد أولئك المفتون إلى تلفيق لا يقضي عند المنازع ـ بل من يفهم الكلام ـ أرَبًا (١٠٠)، [وقد] (١٠١) ظنُّوه مغنيًا في الحادثة (١٠٠)؛ وهذا شأن الصعلوك (١٠٠)، إذا ظفر بدرهم زائف خاله كنز اليتيمين (١٤٠)،

⁽۱) أي إعارة. (۲) في (ح): «من مستعين» وهو تحريف.

⁽٣) في (م): «الأمثلة» وهو تحريف.

⁽٤) «شرح المنهج» هو لزكريا الأنصاري، وقد تقدُّم.

⁽٥) كتاب «نخبة الفتاوى» بحثت ولم أقف على مؤلفه.

⁽٦) «مختصر خليل» هو في فروع الفقه على مذهب الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله تعالى. وخليل هو ابن إسحاق بن موسى بن شعيب المالكي، المعروف بالجندي، والملقّب بضياء الدين، سمع من ابن عبد الهادي، وقرأ على عبد الله المنوفي في الفقه المالكي. من تصانيفه: «مختصر خليل» وله شرح لـ«مختصر ابن الحاجب» في الأصول. توفي سنة (٧٦٧هـ). انظر: الدرر الكامنة (٨٦/٢)، ومعجم المؤلفين (١٠/١٨).

⁽٧) في جميع النسخ يتأيَّد وهو تصحيف. وما أثبته هو الموافق لما في كتب فروع الشافعية، ولما نقله المؤلف من كتبهم. انظر عبارتهم في ص/٩٦/ من النص المحقق.

⁽٨) في (ح) و(هـ): «المحاق» وهو خطأ.

⁽١٠) أربًا: أي حاجة. يقال: قضى أربه أي قضى حاجته. انظر: لسان العرب (١٠٩/١) مادة «أرب».

⁽١١) كلمة [قد] ليست في (ح) و(هـ).

⁽١٢) في (ح): «احادثه» وهُو خطأ ـ وهي في (هـ): «احادته» وهو خطأ أيضًا.

⁽١٣) الصعلوك أي الفقير الذي لا مال له. انظر: لسان العرب (٣٥٠/٧) مادة وصعلك.

⁽١٤) كنز اليتيمين هو الذي ورد ذكره في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي ٱلْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَاثُو كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَلِكًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبِلُغَا ۖ أَشُدَهُمَا =

ودرَّة التاج المكلَّل(١)، حتى طفقوا يلهجون بذكر ما في «تبيين المحارم»، و«الدر المختار»(٢)، وشبه ذلك. كأنَّ أحدًا غاب عنه هذا فأنالوه من فيضه (٣)، وتوهَّموا أنَّ جمع تلك الأقوال بروزِّ بما يفحم الخصم، لأنَّهم لا يعرفون إلَّا أشباههم (٤) ممَّن احتجاجه بمثل هذا؛ لأنَّه هو الجائز الممكن اللازم الاعتماد (٥). وأمَّا «قال الله، ورسوله» فحرامٌ مستحيل. فلا حجَّة عندهم تقوم في وجه المنازع، ولا شبهة يعذرون بها عند خالقهم، ولا يعرفون باب النقد، لأنَّه منسدِّ، ولا من إذا أُمْلِيَ (٢) عليه كلام بشر ـ غير من لا يُتْرَك من قوله / شيء (٧) ـ قال: ما وجهه ؟ وإن زعموا ١٣٢ عليه كلام بشر ـ فير من لا يُتْرَك من قوله / شيء (٨) ـ قال: ما وجهه ؟ وإن زعموا وجهًا أبدى فساده، أو فساد الاستدلال به، أو خادشًا مانعًا من العمل، أو معارضًا أقوى، أو يقول: لا أتبينَّ صحة هذا وظهوره (٨).

ولئن فاه أحدٌ لهم بشيء من ذلك قالوا: ما أنت وهذا؟ كأنَّ الكشف من مثلنا عمًّا قيل، وتكلَّم به من قبلنا: ضروري البطلان لتعذّر الاجتهاد، وامتناع أخذ أي حكم من دليله.

⁼ وَيُسْتَخْرِهَا كَنَرُهُمَا رَحْمَةً مِن زَّيِّكُ ﴾ [الكهف: ٨٦].

⁽١) التّاج المُكلَّل هو ما يصاغ للملوك من الذهب والجوهر، ويجعل كالحلقة ويوضع أعلى الرأس. انظر: لسان العرب (٦٢/٢)، و(٦٢/٢) مادة «توج» ومادة «كلل».

⁽٢) «الدر المختار» للحصكفي، وهو شرح لكتاب «تنوير الأبصار» في فقه الإمام أبي حنيفة. انظر: هدية العارفين (٢٩٥/٢). وهو مطبوع مع حاشية ابن عابدين عليه المسمَّاة «رد المحتار على الدر المختار».

⁽٣) في (م): (فصه»، وغير منقوطة في الأصل، والمثبت من (ح) و(هـ) أولى.

⁽٤) أي إلا ما يعرفه أشباههم كما أشير إليه في المطبوعة بزيادة «ما يعرفه» بعد كلمة «إلَّا».

⁽٥) في (ح): «الاعتقاد».

⁽٦) في (ح): «ملي» بإسقاط الهمزة.

⁽٧) يريد بهذا الاستثناء الاعتراضي في قوله: «غير من لا يترك من قوله شيء» النبي ﷺ؛ لأنَّ الله أمر بطاعته ولم يجعل لأحد من خلقه عذرًا في أن يعمل بخلاف أمره ﷺ؛ فمن استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يجز له أن يدعها لقول أحدٍ كائنًا من كان. انظر الرسالة للإمام الشافعي ص/٤٠١، وإعلام الموقعين (٧/١).

 ⁽٨) وهذا شأن المقلّد؛ فإنّه لا يتزحزح عن تقليد إمامه، ولا ينقب عن مدى صحة كلامه، وإذا عرضت عليه السنّة أعرض عنها واشتغل بقول إمامه.

موقف أعداء الإسلام من مقالة تعذر الاجتهاد

ولو علم أعداء الإسلام ـ رفع الله شأنه على ممرّ الأيّام ـ: أنَّ أهله الآن قد بتوا الحكم، وأمضوا القضيَّة: بعدم استبانة تلك المطالب الدينية، من كتاب ربّهم المنزَّل على رسولهم، الذي جعله الله شفاءً ونورًا، وهدى وبيانًا وتبيانًا، وحَكَمًا بينهم على رسولهم، الذي يكون باحتذائه (۱) سعادتهم، وسعيهم على قدم الحقّ والصدق والبصيرة، وظهورهم بسطوع أنوار تحقيقه على من ناوأهم (۱)، وكذا سنَّة نبيّهم التي فصَّلت وبيَّنت، وكمَّلت (۱) وفسَّرتْ، وجمعت وأوعت، وتضمَّنت صنوف المعارف والعلوم، وسعة الفوائد الكثيرة المتشعبة، الجامعة للمكارم والمحاسن، والآداب والأنوار، ومناهج السعادة، ومدارج السلامة من المتالف والمعاطب (۱)، والضلال والجورة الشيطان، وكلِّ غيَّ وفسادٍ.

هذا كلُّه: باعتبار تفسير الحكم بالقضية الشرعية، أيّ قضية كانت، أو بالحمل الشرعي على أيّ موضوع، تعتبر معرفة جهة وحالة له دينية ـ وبالجملة: فيراد أي باب، أو مسألة أو أصل، ينبني عليه عملٌ أو اعتقاد (٢) موافق لطريقة الشرع الأحمدي لقولهم: «من دليله» ولقضاء حاصلهم بالتعميم، وكلَّ ذلك فيما طريقه الاستدلال. لقالوا ـ أعني: أعداء هذا الدين المكرَّم/ ـ قد فتحتم لنا [على] (٧) أنفسكم بابًا لا يسدُّه إلَّ اعترافكم بخطأ هذا المقال، أو فاسمعوا ما فيه، إن كنتم تعقلون حقائق الأحوال.

نحن نقول لكم بلسان الواقع: إنَّما قام في وجوهنا تلك البراهين القاطعة، والأنوار الساطعة، حتى قهَرَنَا سلطانُها، وأَفْحَمنا بيانُها، وعجزنا عن مقاومتكم، ولكم تلك العدة، وما ذلَّ متعصِّى مناوئكم إلَّا حيث تسلُّونها من أغمادها،

77

⁽١) باحتذائه أي بالاقتداء به. يقال: احتذى مثالًا اقتدى به. انظر: القاموس المحيط (٤٥٧/٤) باب الواو والياء ـ فصل الحاء.

 ⁽۲) في (ح): (ما نأوأهم».
 (۳) في (ح): (وكلمت) وهو خطأ.

⁽٤) في (ح): «من التالف والمغاطب» وهو خطأ.

⁽٥) في (هـ): «الظلال» بقلب الضاء ظاء.

⁽٦) في (ح): «عملًا أو اعتقادًا». (٧) كلمة [على] سقطت من (م).

وتلقونه بما لا قبل له به إلَّا بطريق العناد الخالص، لِما أنَّها تضمَّنت من أساليب الإفحام (١)، وقطع أَلدِّ الخصام، وإعجاز المباهت (٢) عن المصاولة: ما لا يدريه (٣) إلَّا أهل الذكاء والأحلام، وكذا المهديون لمعرفة معاني (١) الكلام من الأنام.

وأمَّا والحالة لديكم هذه في هذه الأزمان: فأيُّ فضلٍ لكم علينا؟ وقصاراكم حفظُ مذاهب الأسلاف في أبواب الحلاف، وَجَزْمُ كلِّ فرقةٍ منكم بأنَّ ما عندها هو المذاهب المحكمة، والطرائق الصحيحة قضية أخذتموها مسلَّمة. وما يعجزنا عن مثل هذا؟ لأنَّه ممكن لكلِّ أحدٍ؛ لأنَّ الشأن إثَّما هو التَّقرير والتَّحرير المعتمد، ووذلك] (٥) ببيان الحُجَّة الواضحة، وتحقيق المستند.

ثمَّ من العجائب: أنَّا وجدنا منكم من يدين بكفر مخالفه منكم أيضًا، وإن كنَّا لم نلقه (٢) في جميعكم. فلا يخال (٧) محاسن دينكم تقبله (٨)، ولا بدَّ للَّه في خلقه من هو لا يرضى البدعة (٩)، ولا يلوي على تغيير صالح شرعه. لكن هذا

⁽١) في (هـ): «الإفخام» وهو تصحيف. (٢) في (ح): «المناهت» وهو تصحيف.

⁽٣) في (ح): «ما لا يدري به».

⁽٤) في الأصل و(م): «مكانيَ» وهو خطأ، والتصويب من (ح) و(هـ).

⁽٥) كلمة [وذلك] ساقطة من (م). (٦) في (ح) و(هـ): «لم نلفه».

⁽٧) في (ح): «تخال». وفي (هـ): «نخال». (٨) في (م): «يقبله».

⁽٩) تكفير المخالف من البدع الذميمة التي ظهرت في هذه الأمة، وأول من أحدث هذه البدعة هم الحوارج المارقة، حيث كفّروا خيار الأمة وفضلائها من الصحابة والتابعين، وخرجوا عليهم بالسيف مستحلين دماءهم وأموالهم وأعراضهم، ثمّ توارث هذه البدعة مَنْ جاء بعدهم ممّن ضعف علمهم وقلَّ فهمهم لعقيدة أهل السنّة والجماعة فكفروا مخالفيهم من المسلمين، وذلك انطلاقًا من نفس المبادىء والأفكار التي أوقعت أسلافهم في هذه البدعة والتي هي المفاهيم الحزبية الضيقة والعقيدة الرديئة السيئة.

والذي ينبغي أن يعلم في هذه القضية: أنَّ التكفير حكم شرعي وهو حق لله تعالى. فلا يكفر إلَّا من كفره الله ورسوله ﷺ إمَّا نصًّا وإمَّا وصفًا حسب الضوابط الشرعية باستيفاء الشروط وانتفاء الموانع كالجهل أو التأويل. وهذا الأصل العظيم قد خالف فيه أهل البدعة والفرقة أهل السنَّة والجماعة، فأهل السنَّة لا يكفرون من خالفهم لمجرد المخالفة، وإن كان ذلك المخالف يكفَّرهم لأنَّ التكفير حكم شرعى كما تقدَّم.

وقد طبَّق شيخ الإسلام ـ رحمه اللَّه ـ هذه القاعدة العظيمة مع خصومه في عصره وهم =

الذي أشرنا إليه، قد صار (١) نسبته إليكم [ونسبتكم إليه] (٢) بالمحل الذي نحن به، إن صادقًا وإن كاذبًا؛ لأنَّ غاية ما عنده فينا: هو الكفر باللَّه تعالى (٣)، وعلَّته في ذلك: رَسْمُ سلفه، ولم يستوضح (٤). على أنَّا ربما لا نتجاسر / على ما تجاسر هو عليه، بل نقف على تخليص أنفسنا من وصمة ما عابنا به، لأنَّ أصولنا إثَّا قضت برشدنا، لا غي مخالفنا، على قود (٥) ما قاله قائلكم «كلُّ مجتهد مصيب» (١)، وإن أبديتم

الجهمية النفاة حيث قال: «ولهذا كنت أقول للجهمية من الحلولية والنفاة الذين نفوا أنَّ اللَّه تعالى فوق العرش لمَّا وقعت محنتهم أنا لو وافقتكم كنت كافرًا، لأني أعلم أنَّ قولكم كفر، وأنتم عندي لا تكفرون لأنَّكم جهَّال». اه وكان هذا خطابًا لعلمائهم وقضاتهم وشيوخهم وأمرائهم. ثمَّ بينَّ ـ رحمه اللَّه تعالى ـ أنَّ أهل البدعة والفرقة الذين جمعوا بين الجهل والظلم هم الذين يسلكون طريقة تكفير المخالف لمجرد المخالفة، من غير مراعاة لضوابط التكفير؛ وهؤلاء كالخوارج والرافضة والجهمية والقدرية وبعض الأشاعرة ومن نحا نحوهم. انظر: تلخيص الإغاثة (٢/٤٨٤-٤٩٤)، ووجوب لزوم الجماعة وترك التفرق صفحة (١٧٤).

(١) في (هـ): «ضار» وهو تصحيف. (٢) ما بين المعقوفتين سقط في (ح).

(٣) في (ح) و(هـ): «بالله تعالى علوًّا كبيرًا».

(٤) مقصود المؤلف هنا: أن يبين أنَّ أعداء الإسلام سيكون موقفهم من أهل التقليد من المسلمين الزاعمين قفل باب الاجتهاد هو قولهم: نحن وإيًّا كم أيَّها المقلَّدة على طريقة فردة، ومنهج متَّحد؛ وذلك لاتفاق علَّة حكمكم فينا وحكمنا فيكم، وهي ترسَّم خطى المتقدِّمين من دون معرفة ما عندهم من الحجج والبراهين أو إصابتهم للحق والدين.

(٥) كذا في جميع النسخ، ولعلّ الصواب «قول» والله تعالى أعلم.

(٦) هذه المسألة تعرف عند الأصوليين «بتصويب المجتهدين»، وهي تذكر في كتب أصول الفقه ضمن مباحث الاجتهاد. وهي كما يلي:

اختلفوا في المصيب من المجتهدين هل هو واحد؟ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنَّ كل مجتهد مصيب في الأصول والفروع، وأنَّه ليس لله حكم في الباطن غير ما اعتقده المجتهد. وهذا قول العنبري ومن وافقه.

قال أبو المعالى: (وممَّا يداني مذهب العنبري مذهب أقوام قالوا: المصيب واحد في الأصول، ولكن المخطىء معذور ويستحق الثواب، لأنه بذل جهده. فتجرى أحكام الكفرة على الكفرة ويقاتلون في الدنيا لأمر الشارع بذلك، ولكن يثابون في الآخرة إذا لم يكونوا معاندين». انتهى كلامه. [نقلًا عن المسودة ص/٥٥].

وأصحاب هذا القول يسمؤن بالمصوّبة.

القول الثاني: أنَّ المصيب واحد في الأصول والفروع، وأنَّ لله حكمًا واحدًا في الباطن من _

فارقًا. أبدينا مثله بلا تجشُّم، ولا طويل شغلة. فمن هو الآن أبقى على نفسه، وأقرب من السداد؟.

فانظروا خطب هذا الموضع، وتأمَّلوه بعقول سليمة، وأفكار حليمة، ووازنوا(١)

= وافقه كان مصيبًا، ومن خالفه كان مخطعًا. وهو مذهب الجمهور، وبه قال مالك والشافعي وأحمد وأبو حنيفة في أحد قوليه في المسألة.

وأصحاب هذا القول يسمؤن بالمخطئة.

الله الثالث: أنَّ الله في الفروع دون الأصول واحد. وهو القول الثاني لأبي حنيفة في المسألة، ونسب هذا القول إلى الإمام الشافعي ولم يصح عنه.

انظر هذه الأقوال ومناقشتها في: المستصفى للغزالي ص/٤٣٩، وروضة الناظر (٢١٤/٢)، ومختصر ابن الحاجب مع شرحه للأصفهاني (٣٠٤/٣)، وإحكام الفصول للباجي ص/٦٢٢، والإحكام للآمدي (١٨٤/٤)، والمحصول للرازي (٢٠٤/٣)، والمسودة ص/٩٠، والقواعد النورانية ص/٩٠، وكشف الأسرار (٢٠/٤)، وتيسيسر التحريسر (٢٠٢٤)، والبحر المحيط (٢٠٢/٣)، وإرشاد الفحول (٢٧/٢).

والصحيح أنَّ المصيب للحق في الأصول والفروع واحد؛ وذلك لأنَّ الحق لا يتعدد لقوله على: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد» أخرجه البخاري في صحيحه (ج٨/١٥٧) رقم (٧٣٥٢)، ومسلم في صحيحه (١٣٤٢/٣)].

يقول الشوكاني في إرشاد الفحول (٣٣٥/٢): «فهذا الحديث يفيدك أنَّ الحق واحد، وأنَّ بعض المجتهدين يوافقه فيقال له مصيب، ويستحق أجرين، وبعض المجتهدين يخالفه، ويقال له: مخطيء؛ واستحقاق الأجر لا يستلزم كونه مصيبًا، وإطلاق اسم الخطأ عليه لا يستلزم أن لايكون له أجر، فمن قال: كل مجتهد مصيب، وجعل الحق متعددًا بتعدد المجتهدين، فقد أخطأ خطًا بيئنًا، وخالف الصواب مخالفة ظاهرة، فإنَّ النبي عَلَيْ جعل المجتهدين قسمين: قسمًا، مصيبًا، وقسمًا مخطعًا، ولو كان كل واحد منهم مصيبًا، لم يكن لهذا التقسيم فائدة». انتهى.

والقول بأنَّ كل مجتهد مصيب يؤدي إلى الجمع بين المتناقضات؛ فيكون الشيء الواحد حرامًا على زيد، وحلالًا لعمرو. وهو باطل قطعًا.

يقول الحافظ ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ: «والصواب ممّا اختلف فيه وتدافع وجه واحد؛ ولو كان الصواب في وجهين متدافعين ما خطَّأ السلف بعضهم بعضًا في اجتهادهم وقضاياهم وفتاواهم؛ والنظر يأبى أن يكون الشيء وضده صوابًا كله». [جامع بيان العلم وفضله (٢٩/٢)، وانظر: المستصفى للغزالي ص/٣٤٩٠٠.

(١) في (ح): «أو وازنوا».

بين هذه القضايا، حتى تعثروا على الرشد الذي قرَّ عليه أمر دينكم، وثوبه (۱) قشيب ($^{(7)}$)، وغصن انفراده عن الشوائب رطيب، من قبل اعتوار $^{(7)}$ هذه الأحداث، التى هى أعجب من العجيب ($^{(3)}$).

والتفرقة بين المؤتلف من الشرع: بتسمية بعضه أصولًا، وبعضه فروعًا مع أنَّ في الثاني ما هو أظهر وأصح، وأشدُّ تأكيدًا وتشديدًا، واعتبارًا من كثير ممَّا جعلتموه من الأول ليست رأي سلفكم، ولا مذهب محققيكم، ولا دلَّتكم عليها الآيات البيِّنات، ولا السنن^(٥) الصحيحة، ولا الاعتبار الصادق. فهي ملغاة (٢).

⁽١) في (هـ): «وثبوبه» وهو خطأ.

⁽٢) قَشَيب: أي جديد ونظيف. يقال: قشب الثوب أي جدَّ ونظف. انظر: لسان العرب (٢) مادة «قشب».

⁽٣) اعتوار: الاعتوار من التعاور وهو التداول في الشيء يكون بين اثنين. انظر: لسان العرب (٣) مادة (عور».

⁽٤) في (هـ): «بالعجيب» وهو خطأ. (٥) في (م): «وإلا لسنن» وهو خطأ.

⁽٦) تقسيم الدين إلى أصول وفروع أمر سائغ عند المتقدمين. وقد جاء ذكر هذا التقسيم في بعض كلامهم، فمن ذلك ما قاله عثمان بن سعيد الدارمي المتوفى سنة (٢٨٠هـ): «... وقد علمتم يقينًا أنَّا لم نخترع هذه الروايات، ولم نفتعلها، بل رويناها عن الأثمة الهادين الذين نقلوا أصول الدين وفروعه إلى الأنام». اهـ [الرد على الجهمية ص/٨٢ طبعة الدار السلفية ـ الكويت بتحقيق بدر البدر، الطبعة الأولى (٢٠٥هـ)].

فكلام هذا الإمام ظاهر في التفريق بين أصول الدين وفروعه عند المتقدمين، كما أننا نجد شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ يقرّر هذا التقسيم وينص عليه في مواضع عديدة من كلامه؛ فمن ذلك قوله: «وإذا كانت الشهادتان هي أصل الدين وفروعه، وسائر دعائمه وشعبه داخلة فيهما...الخ» [مجموع الفتاوى (٣٤١/٣)]، وقوله أيضًا: «فالدين أول ما يبنى من أصوله ويكمل بفروعه، كما أنزل الله بمكة من أصوله من التوحيد والأمثال التي هي المقايس العقلية، والقصص، والوعد والوعيد، ثمَّ أنزل بالمدينة ـ لما صار له قوة ـ فروعه الظاهرة من الجمعة والآذان والإقامة والجهاد والصيام وتحريم الخمر والزنا، والميسر وغير ذلك من واجباته ومحرماته. فأصوله تمد فروعه وتثبتها، وفروعه تكمل أصوله وتحفظها..الخ».

والمقصود بالأصول المسائل الكبار التي يضلُّل بسببها المخالِف سواء في العقيدة أو في =

وليتكم جعلتم ما سمَّيتموه فروعًا أقربَ إمكانًا للاستناد فيه إلى الكتاب والسنَّة، حيث تعللُون^(۱) بقربه ودنوه، وسهولة أمره، وتأتِّي إدراكه ونيله بلا كثير كلفة، وتيسُّره وإسعاف تحصُّله^(۲) ابتداءً ومآلًا، لمقتضى تسميته فرعًا^(۳) وجعلكم خطب الخلاف فيه أيسر، والخطأ أهون.

ولو ذهبنا نتبع ظواهر الفروع ونصوصها المعلومة، وأفراد مسائلها القطعية، وجزئياتها المتيقَّنة، التي لا نسبة ـ من هذه الحيثية ـ بينها وبين كثير من مسائل الأصول ظهورًا وحضورًا،/ وقوةً واعتبارًا من الشارع بشأنها، لوجدنا الأمر أوضح من أن نتشاغل بتنقيحه، والإيعاب في كشفه. فالله يعلم ما في بحثكم هذا من الغرابة. [انتهى](1).

ولِنَعُد إلى ذكر الألفاظ^(٥) من السؤال وأجوبته:

فالسؤال قوله: سؤال أصلح (٦) الله العلماء الأعلام... إلى قوله: عن رجل من أهل المناصب العليَّة (٢)، أغراه بعض من يدَّعي العلم الاجتهادي في هذا الزمان؟.

الاستفصال عن مراد السائل بالعلماء

- (١) في الأصل و(م): «يعللون» والمثبت من (ح) و(هـ) أنسب للسياق.
 - (٢) في (ح) و(هـ): (واسعًا وتحصله) وهو خطأ.
 - (٣) في (ح): «فروعًا».
- (٤) كُلمة (انتهى) ليست في (ح) و(هـ). (٥) في (ح) و(هـ): (ألفاظِه.
 - (٦) في (ح): «أصلحا» وهو خطأ.
- (٧) يشير السائل بقوله: «رجل من أهل المناصب العلية» إلى الإمام المهدي العباس حاكم اليمن في ذاك الزمن؛ لأنه هو الذي كان قد أوجب عليه بعض علماء اليمن كالصنعاني والنعمي ما أوجبه الله ورسوله من هدم المشاهد والقباب بأرض اليمن؛ فشرح الله صدره فانصاع للأمر، وهدم الكثير منها.

يقول البهكلي في «خلاصة العسجد» (ق/٢٠٤) في بيان سبب تأليف هذا الكتاب الذي ــ

⁼ الأحكام؛ فمثلًا وجوب الصلاة هي من مسائل الأحكام وتعتبر من الأصول، وكذا وجوب الزكاة والحج والصيام. واحتلاف أهل السنة في رؤية أهل المحشر لربِّهم: هل يراه المؤمنون فقط أو المؤمنون والمنافقون أو عموم أهل المحشر مع الكفار؛ ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢/٦) أنَّ هذه المسألة ليست من مسائل الأصول التي يضلَّل بسببها المخالف مع أنَّها من مسائل العقيدة.

أقول: نعم، أصلح اللَّه العلماء، ولكن يرد عليك في عبارتك سؤال الاستفسار؛ ماذا أردت^(۱) بالعلماء؟ هل من يقيم البرهان على ما طُلب منه أن يفتي فيه، ويستطيع الاستدلال الصحيح بالكتاب والسنَّة، وأخذ الحكم من دليله [حتى]^(۱) يشفي سائلَه من سِقامه^(۱)، ويروي صادِيَه (¹⁾ من غالي (⁰⁾ أوامِه (¹⁾?. فهذا حاصل الاجتهاد. وقد قطعوا أعناق أطماعك في وجوده (^{۷)}، ولعلَّك (^{۸)} راضِ بجورهم، لقولك «بعض من يدعي العلم الاجتهادي»؛ [فسؤالك] (^{۹)} لا محل لمرماه، بحكم مسؤولك، ولأنَّك معترف ـ أنت وهم أيضًا ـ (أنَّكم) (^(۱)) إنَّما

- (٣) والمؤلف هنا يشبه الجهل بالمرض، وهو تشبيه بليغ؛ وذلك لأنَّ الجهل هو نوع من المرض. وفي الحديث: «ألا سألوا إذ لم يعلموا فإنَّما شفاء العبي السؤال». خرَّجه أبوداود من حديث جابر ﷺ (٢٤٠/١) رقم (٣٣٧).
- (٤) صاديه: الصادي يطلق في اللغة على العطشان الذي بلغ به الظمأ مبلغًا عظيمًا. انظر: المصباح المنير ص/١٢٨، ولسان العرب (٣١١/٧) مادة «صدى».
- والمقصود هنا طالب الحق. فاستعار المؤلف لفظ الصادي الذي هو من يطلب الماء لشدة عطشه للسائل الطالب للحق.
 - (٥) غالي هنا: بمعنى بالغ. انظر: المصباح المنير ص/١٧٢.
- (٦) الأوام بضم الهمزة العطش، وقيل: شدة العطش وحرّه. انظر: لسان العرب (٢٧١/١) مادة «أوم».
 - (٧) في (م): (وجوه) وهو خطأ.
 (٨) في (هـ): (لعلك) بإسقاط الواو.
 - (٩) كلمة [فسؤالك] سقطت من (هـ).
- (١٠) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

⁼ بين أيدينا: «وأصل ذلك أنَّ العلماء بصنعاء كالسيِّد الإمام محمد بن إسماعيل والسيِّد الحسين المذكور ـ يعني النُّعمي صاحب الترجمة ـ وغيرهما من الصدور أوجبوا على الخليفة المهدي لدين الله الأمر بهدم قبب الأولياء ومشاهدهم بأرض اليمن، فهدموا كثيرًا منها في ذلك الزمن، فوقع الإنكار عليهم من بعض علماء اليمن، ووجهوا فيه رسولًا إلى علماء مكة المشرفة، فحصل الجواب على ذلك السؤال من المفتين على المذاهب الأربعة بإنكار ذلك الهدم، وأصلوا لما قالوه أصولًا فقهية على القواعد الفروعية. فلمًا اطلع السيد على تلك الجوابات تجرَّد للرد عليهم، وألف هذا المؤلف الذي جعله في حكم الرسالة، وردَّ عليهم». اهـ الجوابات تجرَّد للرد عليهم، وألف هذا المؤلف الذي جعله في حكم الرسالة، وردَّ عليهم». اهـ (١) في (هـ): «أراد».

أنتم [من](١) مقلِّدي العلماء؛ والإضافة ذات تغاير(٢)، كما لا يخفي.

وإن أردت^(٣) بالعلماء: من عرف تفريع المذاهب^(٤) فقط، ومَنَعَ تأتّي أخذ الحكم من دليله، كمسؤلك (٥)، وَجَزَمَ (١) أَنْ لا سبيل إلى حلال أو حرام إلَّا تقليد(٧) الأسلاف(^) والمشايخ الكرام. فسلعة على سلعة، وحيرة بحت(٩)، وما مثل هذا يسأل عن شيء لا وصول إليه، إلَّا بهدم الأصل(١٠) الذي استقام عليه. فلا جرم تمانعت القضية، وعادت (١١) إلى سفسطة غير (١٢) مرضية.

والسؤال إنَّما يكون محل قصده من يدري(١٣) مراتب الكلام، ويحسن بدء القول في بحثه والختام، حتى / يؤديك إلى ما تبتغي من مطلب ومرام، ويريك أخذ الحكم من دليله، وكيفية الصواب بإيضاح سبيله؛ وذلك بتصحيح المقدِّمات التي تنشأ (١٤) عنها وتتولَّد الفائدة المطلوبة التي انبعث (١٥) لأجلها الأسئلة (٢١).

⁽١) كلمة [من] ليست في (ح) و(هـ).

⁽٢) مقصود المؤلف بقوله (والإضافة ذات تغاير»: أنَّ المقلِّد لا يسمَّى عالمًا. وهو أمر مجمع عليه بين العلماء كما حكاه ابن القيِّم ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في إعلام الموقعين (٧/١) عن ابن عبد البر المالكي وغيره من العلماء. فقال: (قال أبو عمر - يعني ابن عبد البر - وغيره من العلماء: أجمع الناس على أنَّ المقلِّد ليس معدودًا من أهل العلم، وأنَّ العلم معرفة الحق بدليله؛ وهذا كما قال ابن عمر ـ رحمه اللَّه تعالى ـ فإنَّ الناس لا يختلفون أنَّ العلم هو المعرفة الحاصلة عن الدليل، وأمَّا بدون دليل فإنَّما هو التقليد). اهـ؛ وعليه فلا يصح إطلاق لفظ «العلماء» على هؤلاء المفتين لأنَّهم مقلِّدة.

⁽٤) في (ح) و(هـ): «المذهب». (٣) في (هـ): «أدت» وهو خطأ.

⁽٦) في الأصل و(ح): «جرم» وهو تصحيف. (٥) في (ح) و(هـ): «كمسؤليك». (A) في (ه): «للأسلاف».

⁽٧) في (م): «بتقليد».

⁽٩) وحيرة بحت أي خالصة. انظر المصباح المنير ص/١٤.

⁽١٠) كلمة «الأصل» كررت في (هـ) وهو وهم من الناسخ.

⁽١١) في (م): (وعادة) بالتاء المربوطة وهو خطأ.

⁽١٣) في (ح): (تدري، توهو خطأ. (١٢) في (ح) (غبر) وهو تصحيف. (١٥) في (م): «انبعثت». (١٤) في (ح): (ينشأ).

⁽١٦) في (ح) و(هـ): «المسئلة».

والمقصود هنا سائل الأسئلة. فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

وأمَّا من كان طليعة جوابه: ما يُترجم بأنَّه لا يصلح أن يسأل^(١)، وأنَّ الجواب عن هذا السؤال بالطريق المعتبرة لا يمكن في هذا الزمان.

فأقال الله مسلمًا من أن يكون له إلى حماقته ركون أو تعريج. وكيف النزول بساحة قوم بهذه الحالة؟.

فإن ابتغيت ما في «شرح المنهج» فقد وفوا(٢) لك بهذه الذمّة.

وهذا - إن عقلت (٣) أيُّها السائل - إنَّما يزيد (٤) خصمك بصيرة بك وبالمسؤلين، ومعرفة بحسن ما انتحاه، ويقينًا بسلوكه الجادة المثلى، والطريق السويَّة الفضلى؛ إذ (٥) أخذ يتشاغل بإقامة أدلة المسألة وبراهينها المفصَّلة (٢) من مجاميع الأخبار، ومطالع الاستدلال، ثمَّ بينَّ ذلك وأوعب البحث فيه، مع تأصيله الصحيح بإمكان كل ذلك [دونكم] (٧).

فيا حبذا القاعدة والفائدة. ونعمت العاقبة والعائدة (^)، وليس أهل المناصب العليَّة إلَّا العلماء العاملون، ثمَّ الأمثل فالأمثل.

واعتبار الصور: هو العلم بظاهرٍ من الحياة الدنيا.

قوله: لخلو بلده عن المعارض له.

أقول: قد علمنا امتلاء بلده وغيرها من المعارضين له بما هو من قسم عملكم هذا. فماذا عسى أن يحصِّلوا عليه؟ وحجَّتهم على خصومهم (المذهب)(٩)، وهي

⁽١) في (ح) و(هـ): «بأنَّه لا يصلح إلَّا أن يسأل، وهو خطأ.

⁽٢) في (م) (وقوا) وهو تصحيف. (٣) في (م): (علقت) وهو تحريف.

 ⁽٤) في (ح): «يريد». وفي (هـ): «تزيد».

 ⁽٥) في الأصل و(م): «إذا» وهو خطأ، والتصويب من (ح) و(هـ).

⁽٦) في (ح): ١المصلة؛ وهو خطأ.

⁽٧) كلمة «دونكم» ليست في (ح) و(هـ).

⁽٨) في الأصل: «والعابدة» وهو تصحيف.

 ⁽٩) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب
بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م)، وليست في (ح) و(هـ).

المصادرة(١) ـ أعنى الاستدلال بعين الدعوى(١).

قوله: على قبب الأولياء وأقفاصهم وزياراتهم، ويزعم أنها أصنام تعبد. / ١٣٧ أقول «على» متعلِّق بِأَغْرَى (٣). وقد قدَّمنا ذكر منع وضع القبب وغيرها. وأمَّا بحث كونها أصنامًا تعبد: فسيأتي الكلام فيه مفصَّلًا مستوفى إن شاء اللَّه تعالى.

وأما كون هذا المعينَّ وليًّا للَّه: فأمر يحتاج إلى مراعاة حكم الشارع في هذه المسألة. وهذا شرط لا بدَّ منه عند المبحوث (٤) معهم وغيرهم، ولا نعلم نحن قائلًا ياهداره، ولا ذاهبًا إلى عدم اعتباره.

بيانه على سبيل المثال أنَّ وليَّ الرافضة عند الخارجية مثلًا هو باسم العدوِّ الصق وكذا العكس وكذا العكس وليَّ السُنيّة (٦) عند الطائفتين مثلًا كذلك، وكذا العكس و ألو فأقل أحواله عند الفريق المقابل إن لم يجعله عدوًّا لله، فهو غير العكس والله فهو غير

(١) في (ح) و(هـ): «وحجتهم على خصومهم هي المصادرة».

مناقشة السائل في مسألة الولاية

⁽٢) والاستدلال بعين الدعوى باطل؛ لأنَّه استدلال بالدليل على ذاته. كمن يستدل بالتقليد على حسن التقليد.

⁽٣) المقصود هنا تعلق حرف «على» بالفعل «أغراه» في قول السائل: «أغراه بعض من يدعي العلم الاجتهادي» أي أغراه على هدم قبب الأولياء.

⁽٤) في (ح): «البحث» وهو خطأ.

⁽٥) المقصود بولي الرافضة من كان على طريقتهم في الاعتقاد والعمل، وبولي الخارجية من كان كذلك ـ أي على طريقة الخوارج في الاعتقاد والعمل؛ يبين ذلك قول المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ في الصفحة التالية: «والولاية عند كل منهم هي فرع الكون على طريقته». اهـ (٦) في (هـ): «وولى السنّة».

⁽٧) العداوة لابدً أن تقع بين أهل السنّة والمخالفين لهم من أهل البدع كالروافض والخوارج، وذلك تحقيقًا لقاعدة الولاء والبراء. فأهل السنّة يعادون الروافض والخوارج، لما هم عليه من فساد المعتقد، وهذه عداوة دينية شرعية، بل هي من أوسط عرى الإيمان كما جاء عنه ولي الحديث «إنَّ أوسط عرى الإيمان أن تحب في الله وتبغض في الله» رواه أحمد في المسند (٢٨٦/٤) من حديث البراء بن عازب فيه، وأمَّا الروافض والخوارج فإنهم يعادون أولياء الله من أهل السنّة، وهذه عداوة باطلة لأنَّها ناشئة عن محض هوى وتعصب، ولذا كانوا

حقيق عنده بإلباس تلك الخلعة. هذا ما لا مرية^(١) فيه.

وسرُّ ذلك: كون الجميع على نحلِ متباينة، وطرائق متبدِّدة (٢)؛ والولاية عند كل منهم هي فرع الكون على طريقته، وإلَّا فلا معنى للزوم طريقة يتأتَّى(٣) مع مخالفتها الولاية لله؛ إذ المقصود بالتديُّن والتصلُّب فيه: هذه الغاية حسبُ.

وقد قدَّمنا إشارةً إلى شيءٍ من هذا، فاعطفه على ما هنا^(٤). وكلَّ فريق لا يلتفت إلى ما يحكي من أسباب الحكم بالولاية لمن هو عنده غير مرضي، لاعتقاده أنَّ الظلَّ لا يستقيم والعود أعوج (°)، وأنَّ المحلَّ غير صالح لصدق تلك الحكايات لفساد مصدرها.

> تحقيق معني الولاية عند

> > والفرق

وتحقيقه: أنَّ الاختلاف على هذا النحو الذي عليه [هذه](١) الفرق والأحزاب والمتمذهبون ـ [$[V]^{(V)}$ على نحو سواه، فغير $^{(\Lambda)}$ محلِّ النزاع ـ متسبِّبٌ عن الرضا بنحلة خاصَّة، وكراهة ما سواها؛ ولهذا أوثرت(٩) عليها، وكانت

الأحزاب = هم أحقُّ بقوله علي في الحديث: ﴿إِنَّ اللَّه قال: من عادى لي وليًّا فقد آذنته بالحرب». أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب التواضع (جـ٧/٢٤٣) رقم (٢٥٠١).

يقول الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في «فتح الباري» (٣٥٠/١١) في شرح حديث الولى: (وقد استشكل وجود أحد يعاديه ـ أي يعاديه الولى ـ لأنَّ المعاداة إنَّما تقع من الجانبين ومن شأن الولي الحلم والصفح عمَّن يجهل عليه، وأجيب بأنَّ المعاداة لم تنحصر في الخصومة الدنيوية مثلًا بل قد تقع عن بغض ينشأ عن التعصب كالرافضي في بغضه لأبي بكر، والمبتدع في بغضه للسني، فتقع المعاداة من الجانبين، أمًّا من جانب الولي فلله وفي الله، وأمًّا من جانب الآخر فلما تقدُّم). اهـ.

(١) في (ح): «مزية» وهو تصحيف.

(٢) متبددة: أي متفرقة. انظر: القاموس المحيط (٢/١٥) باب: الدال، فصل: الباء.

(٤) انظر كلام المؤلف في ص/٢٣٠ - ٢٣٢. (٣) في (ح) و(هـ): «تتأتَّى».

(o) قوله: «لا يستقيم الظل والعود أعوج» اقتباس من عجز بيت شعر لابن خفاجة. وهو قوله في ديوانه ص/٦٣:

وهل يستقيم الظل والعود معوج؟». فما يستقيم الأمر، واللَّك جائر (٧) كلمة [لا] في (ح) و(هـ) ساقطة. (٦) كلمة [هذه] سقطت من (م).

(A) في الأصل و(م) «فعين» وهو خطأ، والتصويب من (ح) و(هـ).

(٩) في (ح) و(هـ): «أديرت» وهو خطأ.

هي / المختار (١) دونها، بحيث إنَّ الحكم بالتساوي مقت محض عندهم. وإذا ١٣٨ كان كذلك، فولاية اللَّه ومحلُّها ووسيلتها (٢): خلال مرضية. فمن [أين] (٢) دخل على ولي لله (٤) أن تراه أهلًا لمخالفتك إيَّاه، وعدم الرضا بما هو عليه، وكراهة نحلته؟ ومن أين دخل على من كان أهلًا لذلك ولاية اللَّه تعالى، وهو ممقوت السيرة والطريقة عندك؟.

اللهم إلا أن يجوز وجود ما يتفرَّع عن الشيء، ويترتَّب عليه ويتخلَّص منه وينفصِل عنه بدونه. فلا بأس، ولكن حتى يرتضى المخالف، وهو غير واقع فيما علمنا وعلم منازعونا.

وكيف يرتضى ويصلح لوصف^(°) الولاية، و[هو]^(٦) عند مخالفه متلبِّس^(۷) [بما]^(٨) يمانعها، ويؤدي إلى غاية مضادَّةٍ لها؟.

إذا عرفت هذا: عرفت أنّه لا منازع الآن من جميع من ذكرنا: أنّ ذلك الشرط^(۹) لابد من اعتباره^(۱۱)، وإن زعم كلّ فريق وجوده في من رضيه، وحكم له بالولاية. فهو غير مصادق^(۱۱) عند الآخر، ولا مصيب في هذا الحكم عنده، لما أنّه بناه على مقدِّمة الحياة، ورتبَّه على حسن السيرة في دنياه. وذلك: محل منع عند الخصم. ولله ما يُروى عن الشافعي في هذا المقام من قوله: «إذا لم يكن ذو ألعلم والعمل وليًا لله فلا أدري من أولياء الله؟»^(۱۲)

الولي عند الإمام الشافعي

⁽١) كذا في جميع النسخ، ولعلُّ الصواب «المختارة» كما في المطبوعة بالإبدال.

⁽٢) في (هـ): «وسيلتها» بإسقاط الواو وهو خطأ.

⁽٣) كلمة [أين] في (ح) ساقطة.(٤) في (هـ): «ولى الله».

 ⁽٥) في (ح) و(هـ): زيادة (يصلح لوصف) بعد كلمة (لوصف) وهو تكرار لاحاجة إليه، ولعله
 وهم من الناسخ.

⁽٦) كلمة [وهو] في (ح) ساقطة. (٧) في (ح): (ملتبس، وهو خطأ.

 ⁽٨) كلمة «بما» سقطت من (م).
 (٩) في (ح) و(هـ): «الشروط» وهو خطأ.

⁽١٠) يعنى شرط الكونية أي الكون على طريقته.

⁽۱۱) في (هـ): «مصادف» وهو تصحيف.

⁽١٢) أخرجه البيهقي في مناقب الشافعي (١٥٥/٢) من طريق الربيع بن سليمان، ولفظه: قال =

هذه أو(١) عبارة نحوها أو قريب منها.

وانظر قوله يَجْلَلُ: ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْـزَنُونَ الله عَلَيْهِ عَلَيْهُ اللهُ أى المسجد الحرام(٤) . لولاية مولاه.

149

تلخيص المقام في معني

وتلخيص(٥) المقام: أنَّ الولاية لله فيها معنى إيثاره وطاعته ومحبته، والقيام/ بأمره ونهيه، والعناية بشأن عبادته. والمؤمن المتقي جامع لمتفرّق شعوبه (٦).

ولا يكاد يتوهم خلاف: أنَّ المتبعين للرسل أخص الناس بهذا الوصف، الولاية | وأولاهم به وأحقهم، وإنَّما الشأن في تعيينهم، وصِدْقِ وصف الاتباع في منْ زُعِم له وصف الولاية. ﴿إِن كُنتُمْ تُجِبُونَ ٱللَّهَ فَأَتَّبِعُونِي يُحْبِبَكُمُ ٱللَّهُ ﴾ (٧) [مع](٨) «من يطع الله ورسوله فقد رشد» (٩).

فلا بدَّ من مناطٍ معتبر شرعًا لصحة إطلاق اسم «**الولاية**». وتلك الخوارق(١٠٠

= سمعت الشافعي يقول: «إن لم يكن الفقهاء العاملون أولياء اللَّه رَجُلُلٌ فما لله ولي». انتهى. وأورده الذهبي في سير أعلام النبلاء (٥٣/١٠) وعزاه للإمام الشافعي.

(١) في (هـ): (و) بدل (أو) وهو خطأ.
 (٢) سورة يونس، الآية رقم (٦٤).

(٣٤) سورة الأنفال، الآية رقم (٣٤).

(٤) وهذا قول أكثر المفسرين: أنَّ مرجع الضمير في قوله تعالى: ﴿ أَوْلِيَآ وُهُرُ ﴾ إلى المسجد الحرام، كما يدل عليه سباق الآية: ﴿وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَمَا كَانُواْ أَوْلِيكَآءُهُ ۚ إِنَّ أَوْلِيَآؤُهُ ۚ إِلَّا ٱلْمُنَّقُونَ ﴾، وذهب بعض المفسرين إلى أنَّ مرجع الضمير في قوله تعالى: ﴿ أَوْلِيَا أُورُ ﴾ إلى اللَّه ﷺ. انظر: زاد المسير لابن الجوزي (٣٥٢/٣).

(٥) في (م): «تخليص» وهو خطأ. (٦) في المطبوعة: «شعوب ذلك» لبيان المعنى.

(٧) سورة آل عمران، الآية رقم (٣١). (٨) كُلمة [مع] سقطت من (هـ).

- (٩) قوله: «من يطع الله ورسوله فقد رشد» هو جزء من حديث أخرجه مسلم في كتاب الجمعة (٥٩٤/٢) حديث رقم (٨٧٠) من طريق الصحابي عدي بن حاتم ١٩٤٥ ولفظه أنَّه قال: أنَّ رجلًا خطب عند النبي علي فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى. فقال النبي على: (بئس الخطيب أنت. قل: ومن يعص الله ورسوله ، زاد مسلم .: قال: ابن نمير: «فقد غوى» إه بلفظه.
- (١٠) الخوارق: جمع خارق وهو في اللغة: السيف القاطع. ويطلق الخارق عند المتكلمين ويراد به ما خرج عن المألوف والعادة، فإن قرن بالتحدي فهو معجزة. انظر: لسان العرب =

كلُّ يدعيها لوليَّه(١).

وللولاية ميزان عادل؛ إذ هي من الألفاظ الشرعية، فمحلُّها ما وضعها الشرع^(٢) فيه. وما وصل إليه شعورنا فهو غايتنا لا ما وراءه.

فقد أخرج (٣) الإمام البخاري في صحيحه من حديث أبي بكرة (٤) مرفوعًا «من كان منكم مادحًا أخاه لا محالة. فليقل: أحسب فلانًا، والله حسيبه، ولا أزكي على الله أحدًا: أحسبه (٥) كذا وكذا، إن كان يعلم ذلك منه (٦). انتهى فتأمّله (٧).

^{= (}۲۲/٤) مادة «خرق»، والمعجم الوسيط (٢٢٩/١).

 ⁽١) حوارق العادات ليست دليلًا على الولاية لأنها قد تقع للكفار والمشركين والفساق والفجار وتكون من الشياطين، كما أنَّه ليس من شرط الولي أن تخرق له العادات.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» ص/١٦٠ الأمور الخارقة للعادة وإن كان صاحبها وليًا لله فقد يكون عدوًا لله، فإنَّ هذه الخوارق تكون لكثير من الكفار والمشركين وأهل الكتاب والمنافقين، وتكون لأهل البدع، وتكون من الشياطين، فلا يجوز أن يظن أنَّ كل من له شيء من هذه الأمور أنَّه ولي لله، بل يعتبر أولياء الله بصفاتهم وأفعالهم وأحوالهم التي دلَّ عليها الكتاب والسنَّة، ويعرفون بنور الإيمان والقرآن وبحقائق الإيمان الباطنة، وشرائع الإسلام الظاهرة). انتهى، وانظر: قطر الولي في حديث الولى للشوكاني ص/٢٥٣.

⁽٢) في (هـ): «الشارع». (٣) في (هـ): «خرَّج».

⁽٤) أبو بكرة: صحابي مشهور بكنيته، واسمه نفيع بن الحارث بن كَلَّدة ـ بفتحتين ـ ابن عمرو الثقفي. وقيل: اسمه: مسروح، أسلم بالطائف، ثمَّ نزل البصرة، ومات بها سنة إحدى أو اثنتين وخمسين. انظر: تقريب التهذيب ص/١٠٠٨.

⁽٥) في (هـ): «حسبه».

⁽٦) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب: إذا زكى رجل رجلًا كفاه (ج١١/٣) حديث رقم (٢٦٦٢)، وممَّن أخرجه أيضًا: الإمام مسلم في كتاب الزهد والرقائق (٢٢٩٦/٤) حديث رقم (٣٠٠٠).

 ⁽٧) يقول النووي رحمه الله في شرح هذا الحديث في شرح صحيح مسلم (جـ٣٢٦/١٨):
 وقوله: (ولا أزكي على الله أحدًا). أي: لا أقطع على عاقبة أحد، ولا ضميره؛ لأنَّ ذلك مغيب عنًا ولكن أحسب، وأظن لوجود الظاهر المقتضي لذلك. انتهى. قلت: وهذا يدل على أنَّ المؤمن لا يتجاسر على القطع بالولاية لمعينٌ؛ وذلك لأن الولاية ـ كما تقدَّم ـ راجع =

فهذا كلام من لابدَّ من النظر في كلامه، والسير بسيره (١)؛ ولا ينفعك منه (٢) ولى ولا واق^(٣).

- (١) في (م): «والمسير بسيرته». وفي (هـ): «والسيرة بسيره».
 - (٢) أي من دونه.
- (٣) وهذا اقتباس من قوله تعالى: ﴿مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيِّ وَلَا وَاقِبَ ﴾ [الرعد: ٣٧]. والواق من الوقاية، وهي حفظ الشيء ممَّا يؤذيه ويضرُّه، يقال: وَقَيْت أَقِيه وِقايةً ووِقاء. [المفردات للراغب ص/٨١٨].
 - (٤) كلمة (هُرُجُهُ،) زيادة من (م). (٥) في (ح): (الا يدري) وهو خطأ.
- (٦) جامع الترمذي، كتاب الزهد، باب: (١) (٤٨٣/٤) حديث رقم (٢٣١٦). وإسناده: قال الترمذي حدثنا سليمان بن عبد الجبار البغدادي. حدثنا عمر بن حفص بن غياث. حدثنا أبي [عن] الأعمش عن أنس. ثمّ ذكر الحديث. وقال: هذا حديث غريب. اهـ

قلت: كلمة «عن» ساقطة من مطبوعة دار الكتب العلمية التي اعتمدت عليها، وهي مثبتة في مطبوعة دار الغرب الإسلامي بتحقيق بشير عواد، الطبعة الأولى سنة (١٩٩٦)، وما أثبته هو الصواب كما في تحفة الأشراف (٢٣٥/١) رقم (٨٩٣).

والحديث بهذا الإسناد منقطع لأنَّ الأعمش ـ وهو سليمان بن مهران ـ لم يسمع من أنس بن مالك رهبية. انظر: تهذيب التهذيب (٢٠١/٤). ولأجل هذه العلة أورده العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ في ضعيف الترمذي ص/٢٦١ برقم (٤٠٢).

(٧) في (هـ): «المنذر» وهو خطأ.

والمنذري هو عبد العظيم بن عبد القوي بن عبدالله بن سلامة بن سعد المنذري المصري الشافعي، الملقب بزكي الدين، محدِّث فقيه حافظ، توفي سنة (٢٥٦هـ). انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي (٩١٨٥)، وسير أعلام النبلاء (٣١٩/٢٣)، وحسن المحاضرة (٢٩٦/١).

(٨) انظر: الترغيب والترهيب (١/٣٥).

يشاكله من حديث أبي هريرة وأنس عند ابن أبي الدنيا(١)، وأبي يعلى، والبيهقي(٢).

وممَّا يحسن ذكره في هذا المقام: ما ذكره الشيخ أبو محمد بن عبد السلام المصري، في «قواعد الأحكام» ولفظه: «وقد تكون الكرامات^(٣) سببًا في الافتتان، وأنْ يظن^(٤) بصاحبها بأنَّه من أولياء الرحمن؛ ولذلك تُخْرَق^(٥) العادات لمن لا دين له كالدَّجال وكثير من الرهبان. وكذلك تخرق العادات^(٢) للفجَّار

كلام العز ابن عبدالسلام في شأن الخوارق للعادات

11.

- (۱) ابن أبي الدنيا هو عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان البغدادي الحنبلي، المشهور بابن أبي الدنيا، صاحب التصانيف المشهورة، إمام حافظ محدث. روى عنه ابن ماجه وابن أبي حاتم وابن خزيمة وغيرهم، توفي سنة (۸۰۲هـ). انظر: الجرح والتعديل (۱۹۳/۵)، وطبقات الحنابلة (۱۹۲/۱)، وتهذيب التهذيب (۱۶/۱).
- (٢) قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٤١/٣): وروى ابن أبي الدنيا وأبو يعلى عن أنس أيضًا هَلَيْهُ قال: استشهد رجل منا يوم أحد فوجد على بطنه صخرة مربوطة من الجوع، فمسحت أمَّه التراب عن وجهه، وقالت: هنيئًا لك الجنة، فقال النبي ﷺ: «ما يدريك لعلَّه كان يتكلم فيما لا يعنيه، ويمنع ما لا يضره، انتهى.

قلت: هو كما قال المنذري أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب الصمت ص/٧٣، رقم (١٠٩)، وأبو يعلى في مسنده (٨٤/٧) رقم (٤١٠٧). وقد ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٠٣/١) وقال: رواه أبو يعلى وفيه يحيى بن يعلى الأسلمي وهو ضعيف. اهـ. ثمّ قال المنذري: وروى أبو يعلى أيضًا والبيهقي عن أبي هريرة شي قال: قتل رجل على عهد رسول الله على شهيدًا، فبكت عليه باكية، فقالت: واشهيداه. فقال النبي على: «ما يدريك أنّه شهيد؟ لعلّه يتكلم فيما لا يعنيه أو يبخل بما لا ينقصه». انتهى كلام المنذري.

قلت: وهو كما قال المنذري ـ رحمه الله تعالى ـ أخرجه أبو يعلى في مسنده (٢٢/١٥) رقم (٦٢٤٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٦١/٤) رقم (٥٠١٠). وذكره الهيشمي في مجمع الزوائد (٣٠٢/١٠) وقال: رواه أبو يعلى، وفيه عصام بن طليق وهو ضعيف.

- (٣) الكرامات: جمع كرامة وهي عند المتكلمين: الأمر الخارق للعادة يجريه الله على يد ولي من أوليائه، قاصر عن النبوة في الرتبة، على أمر ديني أو دنيوي. انظر: الكواكب الدرية للمناوي (٨١/١)، وشرح الواسطية للشيخ محمد خليل هراس ص/٨٢٠.
 - (٤) في (ح): «وأن نظن».
 - (٥) في (ح) و(هـ): «بخرق» وهو تصحيف. (٦) في (م): «العبادات» وهو خطأ.

والفشّاق»(١). انتهي.

وقال فيه أيضًا ما لفظه: «والشرع ميزان. فمن رجح في ميزان الشرع كان من أولياء الله، ومن نقص في ميزان الشرع، فأولئك أهل الخسران ($^{(7)}$). فإذا رأيت إنسانًا يطير في الهواء، أو $^{(7)}$ يمشي على الماء، أو يخبر عن المغيبات $^{(2)}$. ثمَّ يخالف $^{(9)}$ الشرع بارتكاب المحرَّمات بغير سبب محلًل، وتركِ $^{(7)}$ الواجبات بغير سبب مجوِّز. فاعلم أنَّه شيطان نصبه الله فتنة للجهلة؛ وليس ذلك ببعيد من الأسباب التي نصبها $^{(8)}$ الله للضَّلال. فإنَّ الدجال يحيي ويميت $^{(8)}$ ، فتنة لأهل الضلال، [وكذلك] $^{(9)}$ يأتي الخربة فتبعه كنوزها $^{(11)}$ كيعاسيب $^{(11)}$.

⁽١) بحثت في مطبوعة قواعد الأحكام ولم أقف عليه.

⁽٢) في مطبوعة قواعد الأحكام: زيادة «وتتفاوت خفتهم في الميزان، وأخسها مراتب الكفار. ولا تزال المراتب تتناقص حتى تنتهي إلى منزلة مرتكب أصغر الصغائر» بعد كلمة «الخسران». ولعلَّ المؤلف هنا حذفها اختصارًا، أو أنَّها ساقطة من الأصل الذي قد نقل منه ـ رحمه الله.

⁽٣) في مطبوعة قواعد الأحكام «و» بدل «أو».

⁽٤) في مطبوعة قواعد الأحكام: «أو يخبر بالمغيبات».

⁽٥) في مطبوعة قواعد الأحكام: «ويخالف». (٦) في مطبوعة قواعد الأحكام «أو يترك».

⁽٧) في مطبوعة قواعد الأحكام «وصفها» وهو خطأ.

⁽٩) ما بين المعقوفتين في جميع النسخ «ولذلك» والتصويب من مطبوعة قواعد الأحكام.

⁽١٠) في (ح): «لنورها» وهو تصحيف. (١١) في (هـ): «كيغاسيب» وهو تصحيف.

⁽١٢) يشير إلى ما جاء في حديث الدجال الطويل الذي يرويه النواس بن سمعان ﷺ وفيه قول =

وكذلك يظهر للناس أنَّ معه جنةً ونارًا (١). وناره جنة وجنته نار (٢)، وكذلك من يأكل الحيَّات، وفاتن من يأكل الحيَّات، وفاتن للناس بدخول النيران ليقتدوا به في ضلالته (٣)، ويتابعوه على جهالته (٤). انتهى بلفظه.

وإنَّمَا ذكرناه (٥) لتعرف أنَّ ما يعتقده الجهلاء من ولاية من ظهر عنه شيء من هذا القبيل، وليسوا من المتشربين بمعين الشرع: فهو من جملة جزافهم وتخريقهم؟

النبي على: «فيأتي على القوم فيدعوهم فيؤمنون به ويستجيبون له، فيأمر السماء فتمطر، والأرض فتنبت فتروح عليهم سارحتهم أطول ما كانت ذرًا، وأسبغه ضروعًا، وأمده خواصر. ثمَّ يأتي القوم فيدعوهم فيردون عليه قوله، فينصرف عنهم، فيصبحون ممحلين، ليس بأيديهم شيء من أموالهم. ويمر بالخربة فيقول لها: اخرجي كنوزك فتتبعه كيعاسيب النحل...الخ، أخرجه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة (٢٢٥٢/٤) جديث رقم (٢١٣٧).

ويعاسيب النحل: قال القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (٣٠٥/٢): «أي جماعاتها. وأصل البعسوب أمير النحل، ويسمى كل سيّد يعسوبًا، وإذا طار أمير النحل اتبعته جماعاتها». اهـ

وقال ابن الأثير في «النهاية» (٢٣٤/٣٠.٢٣٤): والمقصود أنها تظهر وتجتمع عنده كما تجتمع النحل على يعاسيبها».اهـ

 ⁽١) في (ح) و(م): «نار» وهو خطأ.

⁽٢) كما جاء في حديث حذيفة فله عند مسلم: «الدجال أعور العين اليسرى، جفال الشعر، معه جنة ونار، فناره جنة، وجنته نار». [صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة (٢٢٤/٤) حديث رقم (٢٩٣٤)].

⁽٣) وهذا يبطل زعم الصوفية الولاية في السحرة والدجالين الذين تظهر على أيديهم خوارق للعادات مع مخالفتهم الظاهرة للشرع والدين.

⁽٤) قواعد الأحكام (١٩٤/٢).

ولمعرفة الفرقان بين كرامات أولياء الرحمن وخوارق أولياء الشيطان راجع: رسالة الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان المطبوعة ضمن مجموع الفتاوى (٢٨٣/١١)، وقطر الولي ص/٢٥٣، وشرح الواسطية للشيخ محمود خليل هراس ص/٢٥٢. (٥) في (م): (ذكره).

لقيام (١) الأدلة، ووضوح (٢) شموسها والأهلة ممَّا (٣) ذكرنا. ولا عبرة بمجرَّد ظهور خارق وبروز ما يسمِّيه منْ لا علم عنده كرامة، توجب الحكم بالولاية (٤) لمن قامت به (٥). وكذا استجابة/ دعوة أو دعوات (٢).

وقد استرسل الأكثرون في إطلاق اسم «الولاية» لأسباب ما أنزل الله بها من سلطان. وبعضها صادق بإلاضافة إلى الشيطان؛ والأمر كما قال من قدَّمنا ذكره (۲): «الشرع ميزان». فإنْ حكم بالولاية (۸) لأحد بعينه، أو عامِل عملاً مِثْلًا (۹). فقف في الموقف الذي دفعك إليه المؤدِب الحكيم، إنْ جزمًا وإنْ ظنًّا، وإنْ ظاهرًا فقط، أو (۲۱) مع نفس الواقع. ولا تحم حول سفاهة المغربين (۱۱) عن الحقائق. فإنهم يعمدون إلى ظالم خبيث، أو مبتدع ضال، أو (۲۱) سفيه (۱۳) جاهل، [ظهر] على يده خيال لا مساس (۱۳) بينه وبين الحكم له بالولاية. بل جاهل، إطهرة به ضدُّها، فيسمُّونه وليًا؛ لأنَّهم لا يعرفون معنى الولاية، ولا وسيلتها،

⁽١) في الأصل: «فيام» وهو تحريف والتصويب من بقية النسخ.

⁽٢) في (هـ): «وضوح» بإسقاط الواو وهو خطأ.

⁽٣) كذا في الأصل و(م). وفي (ح) و(هـ): «بما» ولعلَّه هو الصواب.

⁽٤) في (ح): «الولاية» بإسقاط باء الجر، وهو خطأ.

⁽٥) انظر: مجموع الفتاوي (١١/١٩٤ـ ٢٩٥).

⁽٦) اجابة الدعاء ليس دليلًا على ولاية المجاب؛ وذلك لأنَّ الأسباب التي يحصل بسببها إجابة الدعاء كثيرة؛ وقد تقدَّم بيانها في كلام شيخ الإسلام ـ رحمه اللَّه تعالى ـ المنقول في هامش ص/١٤٩، ٤٩٢، ٤٩٤ هامش رقم (٧).

⁽٧) يعني العرز بن عبد السلام، وقد تقدَّم ما نقله المؤلف عنه في مسألة الولاية في ص/٥٣٥ ـ ٥٣٥.

⁽٨) في (ح): «فإنَّ حكمَ الولاية».

⁽٩) أي أو عمل عملًا بما وصف الله به أولياءه كما هو مبيَّن في المطبوعة بالزيادة.

⁽١٠) في (هـ): «و» بدل «أو» وهو خطأ.

⁽١١) المغربين: أي البعيدين. انظر: القاموس المحيط (٢٦٣/١) باب الباء، فصل الغين.

⁽١٢) في (هـ): (و) بدل (أو). (١٣) في (م): (شفيه) وهو تصحيف.

⁽١٤) كلمة [ظهر] سقطت من (ه). (١٥) في (ح): «لا مسال» وهو تحريف.

ولا من يصلح لأهليُّتها لجهلهم بالكل.

وهذه المسألة: ما يعقلها إلَّا العالمون الواقفون على اعتبار أمر الشارع^(۱) خاصَّة. وأمَّا الغثاء: فقد اتِّسع خرقه^(۲)، وأدَّى إلى الجمع^(۳) بين الأشياء المتضادَّة المتناقضة: إمَّا تفريع^(٤) باطل على أصل صحيح لا يقتضيه، أو تأصيل^(٥) فاسد لفرع صحيح لا يتحصَّل عنه، لربطهم المباين بمباينه، وتلازم القضايا المتباعدة المنفصلة.

وقد تقدَّمت إشارة إلى شيء من هذا البحث عند تعرضي لقولهم: «خراب القباب (٢٠)، إيذاء لسكان التراب» (٢٠).

على أنَّ المجيبين لهذا السائل أكملوا له الافتان (^) بما لم يتعرَّض له في خطابه. فقالوا ما حاصله: البيِّنة أشمل من المُدَّعى (٩). أنت سألت عن قباب الأولياء، ونحن نزيدك السلاطين (١٠)، أي وإن كانوا بمقتضى إطلاق العبارة (وعطف الأولياء) (١١) ممَّن أكل أموال اليتامى والمساكين، وعاث في الأرض فسادًا وإهلاكًا/، واتَّخذ عباد اللَّه وبلاده خَوَلًا (١٢) وإملاكًا؛

127

⁽١) في (ح): «الموفقون على اعتبارات الشرع» وهو خطأ.

وفي (هـ): «الواقفون على اعتبارات الشارع».

⁽۲) راجع معنى المثل «اتسع الخرق على الراقع» بهامش ص/٢٨٩.

⁽٣) في (م): «الجميع» وهو خطأ. (٤) كذا ضبطت بالأصل.

⁽٥) في (ح) و(هـ): «أو باطل» وهو خطأ. (٦) في (ح): «القبب».

⁽٧) انظر الصفحات (٢٣٦ - ٢٤٠).

⁽A) كذا في جميع النسخ، ولعلِّ الصواب «الإفتاء» كما في المطبوعة بالإبدال.

⁽٩) المدُّعي هنا: بمعنى المطلوب المسئول عنه. انظر: المصباح المنير ص/٧٤.

⁽١٠) أي وقباب السلاطين.

⁽١١) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م) وليست في (ح) و(هـ).

⁽۱۲) في (ح): «حولًا» وهو تصحيف.

والخول في اللغة يطلق على أصل اللَّجام، وعلى ما أعطى اللَّه تعالى من النعم والعبيد والإماء والحدم. انظر: القاموس المحيط (٣/٤٤) باب اللام، فصل الخاء، والمصباح المنير ص/٧٠=

لم يقنَعُوا (١) بالباطل فقط، حتى أضافوا إليه الإبطال فيه أيضًا. وأنا أضبط لك الباب في كلمةٍ قصيره. فأقول:

الضابط في مقام الولاية

الولاية وصفٌ متجدِّد لابدَّ فيه من تصحيح سببه [ومقتضيه] (٢)، وانتفاء مانعه (٣) على اعتباره الشارع فقط، وبيان كيفيته وتصويره على اعتباره أنه المُنظِّل له قبة، وأولياء المدينة وسائر البلدان، وأنَّها تزار كلُّ

والمقصود هنا المعنى الثاني، أي اتخذ العباد عبيدًا له، وخُدُّامًا.

(١) في (ح): «تقنعوا» وهو خطأ.

(٢) كلمة [ومقتضيه] سقطت من (هـ).

وقت، ويعتقدوا^(٥) فيها حلول البركة^(٦).

وسبب حصول وصف الولاية هو الإيمان والتقوى كما في قوله تعالى: ﴿ أَلَا إِنَ أَوْلِيَا اللَّهِ لَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۞ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَقُونَ ۞ ﴾ [يونس: ٢١-٢٢]. وهذا الوصف يقتضي فعل المأمور وترك المحذور والصبر على المقدور. انظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص/٢٢٠١٢١.

(٣) مانع الولاية هو ما يناقض الإيمان والتقوى من الكفر والشرك بالله تعالى.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٩٢/١): «...فإنَّه قد علم أنَّ الكفار والمنافقين من المشركين وأهل الكتاب لهم مكاشفات وتصرفات شيطانية كالكهان والسحرة وعباد المشركين وأهل الكتاب، فلا يجوز لأحد أن يستدل بمجرد ذلك على كون الشخص وليّة الله، فكيف إذا علم منه ما يناقض ولاية الله؟ مثل: وليًّا لله وإن لم يعلم منه ما يناقض ولاية الله؛ مثل أن يعلم أنَّه لا يعتقد وجوب اتباع النبي على الطنّا وظاهرًا، بل يعتقد أنَّه يتبع الشرع الظاهر دون الحقيقة الباطنة. أو يعتقد أنَّ لأولياء الله طريقًا إلى الله غير طريق الأنبياء عليهم السلام. أو يقول: إنَّ الأنبياء ضيقوا الطريق، أو هم قدوة الخاصة ونحو ذلك ممَّا يقوله بعض من أو يعتم من الكفر ما يناقض الإيمان. فضلًا عن ولاية الله عزَّ وجل. فمن احتج بما يصدر عن أحدهم من خرق عادة على ولايتهم كان أضلَّ من اليهود والنصارى).

⁼ مادة «خول».

⁽٤) في (ح): «ايطاره» وهو خطأ.

^(°) كذا في جميع النسخ، ولعلَّ الصواب: «ويعتقد». ويحتمل أنَّه أراد حكاية قول ذلك المفتي بعجله وبجله.

⁽٦) البركة: تطلق على معنيين: الأول: ثبوت الخير ودوامه. والثاني: النماء والزيادة.

مناقشة احتجاج بقبة النبي ﷺ على تحريم هدم واستعباب زيارتها أقول: الأمر(١) كذلك. فكان(٢) ماذا؟ بعد أن حذَّر وأنذر وبرَّأ جانبه المقدَّس الأطهر على في الأمر في ما تقدَّم بالنهي عنه (٣). أفلا كان هذا كافيًا (٤) لكم عن أن تجعلوا أيضًا مخالفتكم عن أمره حجةً عليه، وتقديًا بين يديه. فهل أشار بشيء من هذا، أو رضيه، أولم ينه عنه (٥)؟.

وأمًّا اعتقاد حلول البركة: فمن عندكم لا من عند الله. فهو ردّ عليكم (١).

- (١) كلمة «الأمر» مكررة في (م) ولعلَّه وهم من الناسخ.
 - (۲) في (ح) و(هـ): «وكان».
- (٣) راجع ما تقدُّم من الأحاديث المصرحة بتحريم البناء على القبور في بداية الباب الثاني.
 - (٤) في (ح) و(هـ): «كاف».
- (٥) القبّة التي على قبر النبي على لم تكن موجودةً في القرون المفضلة؛ فلم يفعلها أحد من أصحاب النبي الله ولا أحد من التابعين، ولم يأمر بها النبي الله المدثت في القرون المائخرة في أيام الملك قلاوون الصالحي، أحد ملوك مصر، وبالتحديد في سنة (٦٧٨هـ). وهي بدعة وإحداث في الدين فالواجب إن أمنت الفتنة عدمها، وذلك لأنّها من وسائل الشرك وذرائعه. انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٦٨٥/٢)، ووفاء الوفاء للسمهودي (جـ٢/٨٠٢)، وفصول من تاريخ المدينة لعلي حافظ ص/١١٦-١١، وتطهير الاعتقاد للصنعاني المطبوع ضمن الجامع الفريد ص/١٥.

وهذه القبة ليست دليلًا على جواز البناء على القبور، وذلك لأنّها أسست على معصية الرسول على أسب على معصية الرسول على ومخالفة ما تواتر عنه من النهي عن البناء على القبور واتخاذها مساجد. وما أحدثه الناس ممّا هو مخالف للشرع لا يحل حرامًا ولا يحرم حلالًا؛ فلا يجعل دليلًا على غيره. يقول الصنعاني ـ رحمه الله تعالى ـ في المصدر السابق ص/١٢٥ ـ عند كلامه على هذه المسألة ـ: (فهذه أمور دولية لا دليلية يتبع فيها الآخر الأول). انتهى

(٦) جعل مكان معينٌ أو زمن معينٌ أو شخص معينٌ أو فعل معينٌ بركة حق خالص محض لله تعالى لا يشاركه فيه أحد؛ فهو سبحانه وحده الذي يبارك الأشياء قال عيسى التَّكِيلُا فيما حكاه الله تعالى عنه: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ ﴾ [مريم: ٣١]، وكان من دعاء النبي ﷺ: «اللهمُ بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم». =

⁼ يقول العلامة ابن القيّم في «جلاء الأفهام» ص/٤٣٧ - في معنى قوله ﷺ «وبارك على محمد وعلى آل محمد» (فهذا الدعاء يتضمَّن إعطاءه من الخير ما أعطاه لآل إبراهيم وإدامته وثبوته له ومضاعفته له وزيادته. هذا حقيقة البركة» انتهى. وانظر لهذه المعاني أيضًا: المفردات للراغب ص/١٩، ومعجم مقاييس اللغة (٢٣٠/١)، ولسان العرب (٣٨٦/١) مادة «برك»، وأحكام القرآن للقرطبي (٣٩/٤).

وأمَّا الزيارة: فقد كفانا ﷺ، وكفى كلَّ من (١) آمن باللَّه واليوم الآخر، ودان باتباعه: بيانَ صفتها التي هي استغفار واتِّعاظ، وما يضاهيه من المعاني والألفاظ، كيفيةٌ تزيد في الإيمان، وتناسب توحيد الرحمن، لا ما أُحْدِثَ من سنن من أخمل الإسلام ذكرهم، وطمس مشاعرهم (٢).

واعجب (٣) أيُّها الناظر للسائل ومجيبيه (٤). فإنَّ مثل قوله: ومن المعلوم... إلخ

أخرجه البخاري في كتاب الدعوات، باب: الصلاة على النبي الشي (ج٧٠٢/٢) حديث رقم
 (٦٣٥٧). فلا يكون مباركا إلا ما باركه الله تعالى. ومن اعتقد حلول البركة في شيء لزمه الدليل، وإلا كان قوله محدثًا.

يقول الإمام ابن القيّم في «بدائع الفوائد» (جـ٢٥٦/): «وأمَّا البركة المضافة لله تعالى نوعان: أحدها، بركة فعله تبارك وتعالى، والفعل منها بارك، ويتعدَّى بنفسه تارة وبأداة (على) تارة، وبأداة (في) تارة، والمفعول منها: مبارك، وهو ما جعل كذلك فكان مباركًا بجعله تعالى.

والنوع الثاني: بركة تضاف إليه كإضافة الرحمة والعزة، والفعل منها تبارك، ولهذا لا يقال لغيره ذلك، ولا يصلح إلَّا له تَجَلَّلُ فهو سبحانه المبارك، وعبده ورسوله المبارك كما قال المسيح عليه السلام: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ ﴾ [مريم: ٣١]، فمن بارك الله فيه وعليه فهو المبارك.

وأمًّا صفته «تبارك» فمختصة به تعالى، كما أطلقها على نفسه بقوله: ﴿ بَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْمُلْكِ وَالْمُلْكِ وَالْمُونِ وَمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّالَالَالَالَالَالَالَالِلَّالَالَالَالَالِلْمُ اللَّهُ اللّهُ اللَّالَالِلْمُ

ولم يجعل الله - تعالى - في زيارة القبور بركة تعود من الميّت المزور على الحي الزائر. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «الرد على الأخنائي» ص/٣٤١: (الزيارة التي أذن فيها الرسول على، وندب إليها مقصودها نفع الميت، والإحسان إليه بالدعاء له والاستغفار، ولم يكن مقصودها: أن تعود بركة المزور على الحي الزاير، ولا أن يدعوه ويسأله ويستشفع به). انتهى، وانظر: المصدر السابق نفسه ص/٧٩.

(١) في (ح) و(هـ): (وكفى كل مؤمن).

(٢) يعني اليهود والنصارى. فهم كما قد تقدَّم في الأحاديث قد جعلوا قبور أنبيائهم مساجد، ثمَّ انتابوها للعبادة واتخذوها أعيادًا؛ وقد حذّرنا النبي ﷺ أن نسلك سبيلهم.

(٣) في (ح): زيادة كلمة «أيضًا» بعد كلمة «واعجب».

(٤) في (هـ): (ومجيبه).

هو زبّدُ حاصلهم، ومن كان هذا غايته، ولا يدري أنَّ هذا هو الذي ننكره (۱) ونبرأ (۲) منه ونبالغ في ظهور فحشه، ونعرِب (۳) عن وجوه ما بحثنا به بالمستند الصحيح/ كيف يتأهل لدرك ما لا سبيل إلى فهم المسألة إلَّا بدركه؟.

قوله: فهل يمنع من ذلك لقوله ﷺ «من آذى لي وليًا» (^{٤)}؟.

أقول: هذا حديث قدسي. فأخظأ السائل حقيقة إيراده، كما حاد^(°) عن نهج دلالته ومراده. وقد ذكرنا ما فيه فيما مرَ^(۱).

قوله: ولأنَّه إن كان مجتهدًا فالمجتهد لا يخالف الإجماع إلَّا عند من لا يعتدّ بخلافه (٧)؛ والمجتهد لا يَنْكِرُ على مِثْلِه (^)، أو مقلِّدًا فغيره مثله.

أقول: استعجل الجواب على نفسه. وعلَّل نفسه بشيءٍ بارد لا يدري ما فيه، ولا يعرف وجهه. فمتى علم [هو] (٩) بنيِّر البرهان وقوع هذا الإجماع، وقرَّر حجيته (١٠)، وأنَّ مخالفته ممنوعة، وأنَّ القائل بجوازها لا يعتدُّ بخلافه، وأنَّ

(١) في (هـ): «تنكره» وهو تصحيف.

(٢) في (ح): «ونيرا» وهو تصحيف.

(٣) في (ح): «ويعرب» وهو تصحيف. وفي (هـ): «ويغرب» وهو تصحيف.

(٤) حديث قدسي. وقد تقدُّم تخريجه في ص/٢٠٥.

(٥) في (ح): «جا» وهو خطأ. ·

(٦) انظر نقد المؤلف لاستدلالهم بهذا الحديث رواية ودراية في الصفحات: (١١٥) ٢١٠، ٢٢١، ٢٠٠١).

(٧) أي أنَّ القائل بأنَّ المجتهد جاز له أن يخالف الإجماع لا يعتبر خلافه، ولا يعتد به، وهذا حدّ.

مناقشة في مسألة الإجماع ومسألة الإنكار على

124

⁽٨) هذه المسألة المتنازع فيها ـ وهي حكم البناء على القبور ـ ليست من مسائل الاجتهاد التي لا يسوغ الإنكار فيها على المخالف، لأنّها من مسائل الاعتقاد المنصوص عليها، بل هي ممّا لا يسوغ فيه الاختلاف ألبتة. ومسائل الاجتهاد التي لا يسوغ فيها الإنكار كما قرر العلماء هي ما لم يكن فيها دليل يجب العمل به وجوبًا ظاهرًا مثل حديث صحيح لا معارض له من جنسه؛ فيسوغ فيها الاجتهاد لتعارض الأدلة أو لخفاء الأدلة فيها. انظر: إعلام الموقعين (حـ١٤/٢)، والموافقات للشاطبي (حـ١٤/٢).

⁽٩) كلمة [هو] ليست في (ح) و(هـ). (١٠) في (ح): «حجته» وهو خطأ.

المجتهد لا يَنْكِر على مثله؟ لأنَّ كلَّ هذا مبنيً على فتح باب الاجتهاد في هذه الأعصار وتيشره (١)، وإمكان أخذ الحكم من دليله. وقد مانع في ذلك بقوله: «يدَّعى العلم الاجتهادي» وقد سبق (٢).

ولقد طال تعجبي ممَّن لا يفارق التناقض، تأصيلًا وتفصيلًا، ويتدافع بحثه ولا يدري (٢). ويلهج بالشيء وما يضاده ويمانعه في كلِّ لفتةٍ ولمحةٍ ولا يشعر. وكلُّ فصل فصل في من هذه الفصول محتاج إلى تقريره. وكلُّ منها عند الخصم مطَّرح، إلَّا الثاني (٥)، على ما فيه أيضًا.

وإن قيل: لا يعتد به أجاب بمثله.

والصواب في مسألة الإجماع: ما قد قدَّمناه. وأنَّ مخالفة المدَّعَى منه غير ضائرة (٢)؛ إذ صدق (٧) ما عندك أوثق من دعوى غيرك، قضيةً ضرورية. وكذا ما تعتبره بالمباشرة أحق ممَّا(٨) سواه، واطِّراح خلاف المخالف جناية عليه، ولا يتعلَّق به حكم، وغير صحيح عند من لا يعتبر الإجماع/ المتعاور.

والإنكار على المجتهد أمر شائع بين العلماء قديمًا وحديثًا (٩)، وقضايا الصحابة ـ

(۱) في (ح): «وتيسيره».

وفي (هـ) غير منقوطة المثناة التحتية الثانية، فهي محتملة لـ«تيسره» ولـ«تيسيره».

(٢) انظر كلام المؤلف في نقد القول بسدّ باب الاجتهاد ص/٢٧٢ وما بعدها.

(٣) في (ح): «ولا ندري» وهو خطأ.
 (٤) في (ح) و(هـ): «قصد» وهو خطأ.

(°) يعنى قول المجتهد الحنفى: «والمجتهد لا يَنْكِرُ على مثله».

(٦) تقدم أن الإجماع الذي تحرم مخالفته، هو الإجماع القطعي. وهو القولي المشاهد أو المنقول بعدد التواتر الذي يُقطع بانتفاء المخالف فيه من مجتهدي العصر الذي وقع فيه ذلك الإجماع.

انظر ص/۳۳۷ ـ ۳۳۷.

(٧) في (ح): «قصد» وهو خطأ.
 (٨) في (ح) و(هـ): (ما» وهو خطأ.

⁽٩) ولكن يجب هنا التفريق بين مسائل الاجتهاد ومسائل الخلاف في الإنكار. فالمسائل التي للاجتهاد فيها مساغ ـ وهي ما لا نص فيها ولا إجماع أو كان النص فيها خفي الدلالة لوجود المعارض له من جنسه ـ لا يسوغ فيها الإنكار على المخالف. أمّا إن كان القول يخالف حديثًا صحيحًا ظاهر الدلالة لا معارض له من جنسه أو كان يخالف إجماعًا شائعًا فهنا يتوَّجه =

خاصة في هذا الباب ـ تأتي سفرًا حافلًا (١)؛ وهي بيِّنة في مجاميع الأثر (٢). ومثاله: قول عليٍّ لابن عباس ـ إذ (٣) خالفه في [شيء] (٤) ظهر لعليٍّ فيه الأمر ـ: «إنَّك رجل تائه» (٥)، وقول عائشة: «قفَّ شعري. قولوا لفلان: أبطل جهاده مع

الإنكار على المخالف. انظر: التمهيد لابن عبد البر (٣٦٧/٨)، وإعلام الموقعين (٣٨٨/٣)، ومجموع الفتاوى (٢٠٧/٢٠، و٧٩/٣٠، و٢٣٢/٣٠. ٣٣٣)، وشرح الكوكب المنير (٤٩١/٤).

- (۱) يقول ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٩/٢): (هذا كثير في كتب العلماء، وكذلك اختلاف أصحاب رسول الله على والتابعين ومن بعدهم من الخالفين، وما ردَّ فيه بعضهم على بعض، لا يكاد أن يحيط به كتاب فضلاً أن يجمع في باب، وفيما ذكرنا منه دليل على ما عنه سكتنا؛ وفي رجوع أصحاب رسول اللَّه على بعضهم إلى بعض وردُّ بعضهم على بعض دليل واضح على أنَّ اختلافهم عندهم خطأ وصواب، ولو ذلك كان يقول كل واحد منهم: جائز ما قلت أنت، وجائز ما قلت أنا، وكلانا نجم يهتدى به، فلا علينا شيء من اختلافنا».
- (٢) ولمعرفة بعض ما أنكر فيه الصحابة بعضهم على بعض انظر: جامع بيان العلم وفضله (٢) ولمعرفة بعض ما أنكر الدليل من أقاويل السلف على أنَّ الاختلاف خطأ وصواب يلزم طالب الحجة عنده و وذكر بعض ما خطأ الصحابة فيه بعضهم بعضًا وأنكر بعضهم على بعض عند اختلافهم.

(٣) في (ح): «إذا» وهو خطأ. (٤) كلمة [شيء] سقطت من (ح).

(٥) أخرجه مسلم في كتاب النكاح (١٠٢٧/٢) رقم (١٠٤٠) لفظه: وقال: سمع علي بن أبي طالب يقول لفلان ـ يعني ابن عباس رضي الله عنهما ـ إنَّك رجل تائه، نهانا رسول الله على بمثل حديث يحيى بن يحيى عن مالك ـ يعني قول على بن أبي طالب في الحديث المتقدِّم: «نهى رسول الله على عن متعة النساء يوم خيبر، وعن أكل لحوم الحمُر الإنسية» ـ انتهى. وأصله عند البخاري في كتاب المغازي، باب: غزوة خيبر (ج-/٩٢) رقم (٢١٦٤). ورجل تائه: قال ابن الأثير في النهاية (٢٠٣١): «أي متكبر، أو ضال متحيِّر». اهو وقول ابن الأثير ـ رحمه الله تعالى ـ باحتمال أن يكون معنى «تائه» متكبر لا أراه البيَّة، لأنَّ مقصود علي الله عنهما ـ، وردُ قوله في مسألة المتعة عنائمة الدليل فيها، فالذي يظهر أنَّ مقصوده من وصف ابن عباس ـ وضي الله عنهما ـ بدتائه» أي حائر لم يظهر لك الدليل، أو لم تعلمه، فأنت في المسألة ضال عن دليلها. ولا يظهر أنَّه يقصد بهذا الوصف الكبر. فابن عباس بريِّ منه على معني وعلي خليه بريء من إلصاقه به، وهما لم يختلفا عن اعتداد كل منهما برأيه حتى يكون للتكبر موضع هنا، وإنَّما كان = به، وهما لم يختلفا عن اعتداد كل منهما برأيه حتى يكون للتكبر موضع هنا، وإنَّما كان =

رسول الله ﷺ (١) وهذه كوَّة (٢) فتحناها إذ لو فتحنا الباب لما انسدَّ. والفطن يَعْرف.

وأما المقلِّد: فأبعد عن الإنكار. هو مخاطب في نفسه بعد.

قوله: فما الأحرى لمتولي القطر اليماني^(٣)؟.

أقول: المضي لما أُمِر من هدم هذه المشاعر، وإبادة رسومها. فهذا ما أمر الله، وصدعت به حجته وشرعه ودينه لمن له رغبة صادقة، ومطمع محقَّق ونفس توَّاقة، وتديُّن صليب.

وأمًّا تشعيب⁽¹⁾ القلوب الفارغة من العلوم والأديان: فما نجد من يرتضي تلك الغفلة، وهو يملك عليه عقله.

قوله: من عدم التفتيش عن (٥) مثل هذا الذي يوجع قلوب عامَّة أهل الإسلام

⁼ اختلافهما عن نظر واستدلال، وهذا يقع فيه أن يضل المستدل عن الدليل ووجهه. والله تعالى أعلم.

⁽۱) هذا الأثر عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أخرجه عبد الرزَّاق في مصنفه (١٨٤/٨) رقم (١٨٤/٨)، والبيهقي في الكبرى (٢١٢، ٢١١)، والبيهقي في الكبرى (٣٣٠/٥). وفي سنده أم محبة والعالية. قال عنهما الدار قطني في «السنن» (٣٢/٣): وهما مجهولتان لا يحتج بحديثهما.

ومعنى قفَّ شعري: أي تقبُض، كأنَّه يبس وتشنج. وقيل: أرادت قفَّ شعري فقام من الفزع. [النهاية (٩١/٤)]، وانظر: غريب الحديث للخطابي (٤٣٩/١).

⁽٢) كوة: الكوة تطلق في اللغة على الخرق أو الثقب في الحائط. انظر: لسان العرب (١٩٨/١٢) مادة «كوه».

والمراد هنا: هذا قليل من كثير ـ أي في إنكار المجتهدين من السلف بعضهم على مقالة بعض.

⁽٣) متولي القطر اليماني إذاك هو الإمام المهدي العباس لأنَّه ـ كما تقدَّم ـ هو الذي شرع في هدم المشاهد والقباب الموجودة بأرض اليمن بعد إذعانه لنصح علماء اليمن له في ذلك.

⁽٤) تشعيب: أصلها مأخوذ من الفعل «شعب»، وهو يأتي بمعنى باعد وصرف وفرَّق. انظر: لسان العرب (١٢٩/٧). وكل هذه المعاني مُحتملَة هنا. والله تعالى أعلم.

^(°) في (ح): «على» بدل «عن».

فضلًا عن خاصتهم.

أقول: ما زدت في هذا أن كشفت عن سوءٍ حلَّ بك، وبمن وافقك. أما سمعت اللَّه يقول: ﴿ ثُمَّ لَا يَجِ دُوا فِي آنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ ﴾ (١). لقد أبعدت المرمى، وانقلبت بطرف عن الصواب أعمى (٢).

ومن جواب الحنفي ـ والله أعلم بحقيقة هذه النسبة ـ:

قوله: والصلاة والسلام على أعظم من بينٌ ما فرضه اللَّه وسنْ، القائل «ما رآهُ المسلمون حسنًا فهو عند اللَّه حسن» (٣).

أقول: حيث كان ـ فدته نفسي ـ بهذه المثابة لديكم. فلماذا ضربتم / دون بيانه الحجب والموانع، وعطَّلتم مقاصده عن ثمراتها وفوائدها النوافع؟ وحقَّ الاعتراف له بذلك: القنوع بأقل ممَّا قاله في القباب والمشاهد، وطاعته فيه.

فهذه عظة لكم. فإنَّ الذي تعلم: أنَّه السفير بينك وبين حالقك ومعبودك، الذي أخذ عليك الميثاق في وظائف تؤديها (٤). كيف تليق (٥) مدافعته، أو تغليق (٦) الباب إليه؟.

وها أنتم قد أخذتم بشقي هذه المفسدة، بحسب الواقع لا في ظنُكم. وجعلتم أمره موقوفًا على قول زيد وعمرو، ومدفوعًا به.

(١) سورة النساء، الآية رقم (٦٥).

مناقشة جوابات المفتي الحنفي

110

⁽٢) ليس في هدم المشاهد والقباب إيلام أوتوجيع لقلوب المسلمين؛ وذلك لأنَّ المسلم حقيقةً لا يؤلمه ولا يوجعه القيام بأمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ في هدم تلك المشاهد والقباب بل يسرّه ذلك ويثلج صدره، لانَّ ذا من رحمة الله على عباده أن جعل منهم من يقوم بإزالة المنكرات حتى لا يحل عليهم غضبه. والله جلَّ وعلَّا يقول: ﴿قُلَ بِفَضَلِ اللهِ وَبِرَحَمَيهِ مَهِ فَلِكُ لِكَ فَلَيْ فَرَحُواْ هُوَ خَيْرً يَمّا يَجَمَعُونَ ﴾.

⁽٣) تقدَّم تخريج هذا الأثر والإشارة إلى أنَّه موقوف على ابن مسعود ﷺ، وليس من كلام النبي ﷺ. انظر ص/٢٠٠.

⁽٤) في الأصل: «يؤديها»، وغير منقوطة في (ح) و(م) والمثبت من (هـ) هو الصواب.

⁽٥) في (هـ): (يليق) وغير منقوطة في الأصل و(ح) والمثبت من (م).

⁽٦) في (ح): «تعليق» وهو تصحيف.

مناقشة الفتي في الحنفي في نسبته إلى النبي ﷺ قول: دما المسلمون حسنًا المسلمونإلخه.

مناقشة المفتى في مسألة الإجماع وفي قوله الرحمة في الأمة

أهذه خليقة من آمن باللَّه واليوم الآخر (١)، وعلم أنَّه مبعوث، إلى اللَّه صائر؟. وأما قول (٢) القائل «ما رآه المسلمون حسنًا... إلخ» فهذا صنع من لا يعتني بالشيء، ولا خطر له عنده ولا ميزان؛ والنبي الله أجلُّ شأنًا من القول عليه بلا بصيرة. ومن رأى قصارى الإفادة والاستفادة من فروع المذهب وطرائقها، وأمَّا غيرها فممتنع قبيح فجدير بهذا.

وقد قدَّمتُ الكلام على جملة «ما رآه المسلمون [حسنًا] (٣) فلا أكرُّره (٤). قوله: ولله المنَّة، على ما اختصُّ (٥) هذه الأمَّة، من جعل اتَّفاق علمائها حجَّة، واختلافهم رحمةً.

أقول: هذا من جملة ما أحاطوا منه بالعبارة، ولم ينالوا من تحقيقه غباره. (ومن أين علم: أنَّ اللَّه جعل اتفاق علماء هذه الأمَّة حجَّة، واختلافهم رحمة؟.

أيقول^(٦): ضرورةً؟ فهوس^(٧) ينقطع به الخوض معه، أم أخذًا من أدلته؟ فممتنع عنده. أم لأنّهم قالوا؟ فتكلّم عن جهلٍ)^(٨).

ومسألة حجية الإجماع على تسليم إمكان وقوعه، وصحة نقله : خلافية (٩). ثمَّ ما المراد بالأمَّة (١٠)؟ هل أهل عصر فقط؟ - كما قيل - فذا [خلاف الظاهر، أم الجميع؟ فالأمر أقرب إلى الصحة، وإلى ظاهر التركيب (١١).

⁽١) في (ح) و(هـ): «من آمن باليوم الآخر».

 ⁽۲) في (ح) و(هـ): (وأما قوله قوله).
 (۳) کلمة (حسنًا) سقطت من (ح).

⁽٤) انظر كلام المؤلف عليها في الصفحات (٢٢١ ـ ٢٣٠).

⁽٥) في (ح) و(هـ): (ما اختص به». (٦) في (ح): (أنقول» وهو خطأ.

⁽٧) في (م): «فهو شيء».

⁽٨) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

⁽٩) الخلاف في حجية الإجماع تقدُّم في ص/٢٢٣، وبيُّنت أنَّ الصواب حجيته.

⁽١٠) يعني في قوله ﷺ: ﴿لا تَجْتَمَعُ أَمْتِي عَلَي ضَلَالَةَ﴾.

⁽١١) الأمر ليس كما قال المؤلف ـ رحَّمه الله تعالى ـ بل الصحيح أنَّ المراد بالإجماع هو إجماع أهل عصر من العصور على حكم ديني كما مرَّ في تعريف الإجماع. ولا يشترط ــ

ونحن (١) لا نظنُّ بشرًا يمعن النظر في هذه المسألة، إلا يجزم ـ كما جزمنا ـ بأنَّ مسألة الإجماع على/ النحو الذي دأب فيه (أولئك)(٢) الباحثون: ١٤٦ جسدٌ^(٣) بلا روح، ولفظٌ بلا حاصل.

وبعد. فالقائلون بحجيته وإمكان وقوعه، وصحة نقله: لم يَحْصُلُوا على مذهبٍ واحدٍ، ولا سلكوا طريقةً فردةٍ. بل اضطِّربت مذاهبهم في ذلك. وما القدر الذي هو منه حجة. وما^(٤) النصاب المعتبر لصحة نقله؟ وبعضهم يعتبر في صفة أهله وأحوالهم ما يلغيه الآخر، كما ذلك محرَّر^(٥) في كتب الفن.

وقد أشرت إلى شيء منه فيما سلف. وأشبعت القول في رسالتي «مدارج العبور على مفاسد القبور» (٦) بما لا يُثقِي شبهة في أنَّ هذا ـ على [هذه] (٢) الصفة التي تحررتْ عند كثيرين ـ أمرٌ غير صحيح، وليس يصلح أن يكون من أعمدة ديننا القويم (٨)،

⁼ عدم مخالفة من بعدهم، لأنَّهم محجوجون بإجماعهم - أي إجماع من قبلهم، فمن خالف الإجماع بعد عصرهم فلا يعتد بخلافه لأنَّه يعد خارقًا للإجماع؛ واشتراط إجماع جميع الأمَّة على اختلاف العصور يؤدي إلى تعذر وقوع الإجماع للتلاحق لأنَّ الأمَّة لم تنقضي بعد. انظر: الإحكام للآمدي (١٨/١٣)، وبيان المختصر للأصفهاني (١٨/١٥)، والمحصول للرازي (جـ١/ق ١ص/٢٧٨)، وروضة الناظر (٢٧٤/١، ٣٧٥)، والبحر المحيط للزركشي (٤٣٧/٤)، وشرح الكوكب المنير (٢٥٤/٢)، وتيسير التحرير (٢٣١/٣).

⁽١) ما بين المعقوفتين سقط في (ح).

⁽٢) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي غير موجودة في (ح) و(هـ).

⁽٣) في (ح): «حينئذ» وهو خطأ. (٤) في (م): «وأما» وهو خطأ.

⁽٥) في (ح): «كما ذكر محررًا».

⁽٦) كتاب «مدارج العبور» للمؤلف، ولم أقف عليه.

⁽٧) كلمة [هذه] سقطت من (ح).

⁽٨) لعلَّ المؤلف يريد بذلك الإجماع المدَّعى الذي لم تتحقَّق صحة وقوعه من جميع مجتهدي العصر. وإلَّا فإنَّ المتحقَّق منه أصلٌ عظيم من أصول التشريع، وطريق من طرق إثبات الأحكام، بل هو يأتي في المرتبة الثالثة بعد الكتاب والسنَّة. انظر: روضة الناظر (١٧٦/١)، وبيان المختصر للأصفهاني (٥٣/١)، ومجموع الفتاوى (١٥٧/٣، و١١/١٥)، =

بل يكفى الناقد اطِّلاعه عليه، وتصفُّحه بقلب حاضر(١١)، وتأمُّل صادق. فلا يحتاج إلى زيادةٍ في استبانة حقيقة أمره.

وأمَّا ما ذَكَرَ من أنَّ اللَّه جعل اختلاف الأمَّة رحمة: فهذا من القول بلا علم (١)، ﴿ وَلَا تَـ قُولُواْ عَلَى اللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ (٢).

وقد دار على ألسنة قوم عزب (٤) عنهم ضبط الحقائق شيءٌ في هذا، متنه: (اختلاف أمتى رحمة»^(٥).

وقد أشار إلى ذكره السيوطي في «الجامع الصغير»(٦)، والسخاوي في «المقاصد الحسنة»(٧) والديبع في «تمييز الطيب من الخبيث»(٨) وغيرهم (٩)، مَّا(١٠) يكشف عن أنَّه ليس له أركان. بل إمَّا متكلَّمٌ في سنده، مع انقطاع أيضًا، عليه | وإمَّا لا سند له، وإمَّا مرسلٌ (١١) ضعيف، وإمَّا من كلام بعض التابعين، حتى صرَّح جمع من صيارفة الفن: بأنَّه لا أصل له (١٢٠)؛ وما رأينا أبا سليمان الخطابي ـ رحمه الله ـ سدَّ خَلة (١٣)

حديث واختلاف أمتى رحمة. وبيان حكم العلماء

⁼ ومختصر الروضة للطوفي (٦-٥/٢).

⁽١) في الأصل: «حاظر» بقلب الضاد ظاء. (٢) يعني على الله تعالى.

⁽٣) سورة النساء، الآية رقم (١٧١).

⁽٤) عزب أي غاب. انظر: المصباح المنير ص/١٥٥.

⁽٥) تقدُّم تخريجه، وبيان أنَّه لا أصل له. انظر ص/٢٣٠ ـ ٢٣١.

⁽٦) انظره فيه (٣٩/١) رقم (٢٨٨). (٧) انظره فيه ص/٤٩ رقم (٣٩).

⁽۸) انظره فیه ص/۱۱.

⁽٩) تقدُّمت الإشارة إلى من حكم عليه بالوضع عند تخريجه في ص/ (٢٣٠).

⁽۱۰) في (ح) و(هـ): «بما».

⁽١١) المرسل هو ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ. وهو من أقسام الضعيف. انظر: الباعث الحثيث (١٥٣/١- ١٥٤)، والنكت على ابن الصلاح (١٥٣/٢).

⁽١٢) انظر: المقاصد الحسنة ص/٤٩، والأجوبة المرضية للسخاوي (١٠٤/١)، والأسرار المرفوعة ص/٨٤.

⁽١٣) خلَّة: الخلة بفتح الخاء الحاجة والفقر. انظر: لسان العرب (٢٠١/٤) مادة «خلل». ولعلُّ المراد هنا الحاجة، والله تعالى أعلم.

ذي الفاقة^(١) إلى معرفة^(٢)/ قوَّته^(٣)، على أنَّ في الباب: ما هو أُوْلى بالاعتبار **١٤**٧ وأحرى.

فإنَّه ذكر الديبع (٤) في «مختصر المقاصد» (٥) ما حاصله: أخرج عبد الله ابن أحمد (٢) من حديث النعمان بن بشير (٧) مرفوعًا بإسناد لا بأس به: «الجماعة رحمة والفرقة عذاب» (٨) انتهى.

⁽١) الفاقة: أي الفقر والحاجة. [لسان العرب (٣٥٣/١٠)] مادة «فوق».

⁽٢) في (هـ): «مغرفة» وهو تصحيف.

⁽٣) قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص/٥٠: «ذكره الخطابي في غريب الحديث مستطردًا وقال: اعترض على هذا الحديث رجلان أحدهما ماجن والآخر ملحد، وهما إسحاق الموصلي وعمرو بن بحر الجاحظ وقالا جميعًا: لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق عذابًا. ثمّ تشاغل برد هذا الكلام، ولم يقع في كلامه شفاء في عزو الحديث، ولكنه أشعر بأنّ له أصلاً عنده». انتهى

⁽٤) ابن الديبع تقدُّمت ترجمته في ص/٢٢٩.

⁽٥) هو: كتاب «تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث» وهو - كما ذكر المؤلف، رحمه الله تعالى - اختصار لكتاب «المقاصد الحسنة» للسخاوي. انظر: مقدمة تمييز الطيب من الخبيث لابن الديم.

⁽٦) هو: عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، ثقة حافظ روى المسند عن أبيه، مات سنة (٩٠٩هـ). انظر: تاريخ بغداد (٣٧٥/٩)، وتهذيب التهذيب (١٢٦/٥)، وخلاصته التقريب ص/٤٩٠.

⁽٧) هو: النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الخزرجي، صحابي بن صحابي، وُلِيَّ إمرة الكوفة، ومات مقتولًا بحمص سنة (٥٦هـ) وله أربع وستون سنة. انظر: الإصابة (٢٤٠/٣)، وتقريب التهذيب ص/١٠٠٤.

⁽٨) أخرجه أحمد في المسند (٢٧٨/٤، ٣٧٥)، والبزار في كشف الأستار (٢٥٣/٢) رقم (٩٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٦٣٧)، وابن أبي عاصم في السنّة (جـ٤/١٤) رقم (٩٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٦/٦) رقم (٩١١٩)، والقضاعي في مسند الشهاب (٤٣/١) رقم (١٥). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢١٧/٥): رواه عبد اللّه بن أحمد والبزار والطبراني ورجالهم ثقات. اهـ

قلت: وقد حسَّن إسناده العلامة الألباني ـ رحمه اللَّه ـ كما في تخريجه لأحاديث السنة لابن أبي عاصم (٤٥/١).

وكان ذكره له عقب الكلام على «اختلاف أمتي رحمة» (١) ليشير إلى أنَّه من بابه في مقابلته؛ وشهادة الكتاب والسنَّة: قائمة على ذم الاختلاف والفرقة ﴿فَمَا الْحَتَلَافُ وَالْفَرَقَةُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ (٢) الْعِلْمُ (٣) بَغْيَا لَيْنَهُمُ (٤)، ﴿ أَفِيمُوا الدِينَ وَلَا لَنَهُمُ أَلَا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ (٢) الْعِلْمُ (٣) بَغْيَا يَيْنَهُمُ أَلَا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ (٢) الْعِلْمُ (٣) بَغْيَا يَيْنَهُمُ أَلَا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ (١) الْعِلْمُ (٣) بَغْيَا يَيْنَهُمُ أَلَا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ (١) الْعِلْمُ (٣) بَغْيَا يَيْنَهُمُ أَلَا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ (٢) الْعِلْمُ (٣) بَغْيَا اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

ومحل العذر في الخلاف(٦): حيث لم يكن الشارع قد فرغ من الأمر، وبلغ

محل العذر في الخلاف

- الخلاف [١] انظر: تمييز الطيب من الخبيث ص/٦٥. (٢) في (م): «ما جاءتهم» وهو خطِّأ.
- (٣) في جميع النسخ زيادة «أو البيّنات» بعد كلمة «العلم». وهي ليست من الآية. ولعلّ المؤلف يشير بها إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُونُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ بَعْنَهُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٣].
 - (٤) سورة الجاثية، الآية رقم (١٧). (٥) سورة الشورى، الآية رقم (١٣).

والآيات والأحاديث في ذم الاختلاف كثيرة جدًا. من تلك الآيات قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلُّ حَرْبٍ بِمَا لَدَيْمِم فَيُونُونُ شِي الله الله الله الله الله فقوله على الله وقوله: ﴿ وَلَا تَنَزَعُوا فَنَفْشُلُوا وَنَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾ [الروم: ٣٢]، وقوله: ﴿ وَلَا تَنَزَعُوا فَنَفْشُلُوا وَنَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾ [الأنفال: ٢٤]. وأمّا من السنّة فقوله على العلم الجماعة وإيّاكم والفرقة فإنَّ الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد. ومن أراد بحبوحة الجنة فليلزم الجماعة » أخرجه الترمذي في كتاب الفتن (٤٠٤٤) وقال: إسناده صحيح الفتن (٤٠٤٤) ووافقه الذهبي. وقال الألباني صحيح كما في صحيح الترمذي على شرط الشيخين. ووافقه الذهبي. وقال الألباني صحيح كما في صحيح الترمذي في النار إلّا واحدة ». أخرجه ابن ماجه في كتاب الفتن من سننه (٢٠٢٢) رقم (٢٠٩٩)، وأورده والآجري في الشريعة ص/٢٥، وابن أبي عاصم في السنة (جـ٢/٣٦) رقم (٢٥٥). وأورده العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث صحيحة برقم (٢٠٣) وحكم عليه بأنّه صحيح.

(٦) الخلاف ينقسم إلى نوعين:

النوع الأول: الخلاف المذموم وهو الذي يتعمَّد صاحبه مخالفة الدليل الشرعي بعد أن يعلمه. وهذا النوع من الخلاف محرم ولا عذر لصاحبه البتَّة. ويكون الحامل عليه غالبًا الهوى أو التعصب.

النوع الثاني: خلاف لا يلحق صاحبه الذم مطلقًا، وهو الخلاف الناشيء عن نوع اجتهاد أو تأويل محتمل.

انظر: الرسالة للشافعي ص/٥٦٠، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٢٣٢/٢٠)، وإعلام الموقعين (٢٨٨/٣).

من بينهم الخلاف؛ إذ حكمه قاطع له^(١)، اللَّهمَّ إلَّا لجهةِ^(٢) عنه أيضًا أو عدم وضوح الحكم وتقرُّره. على أنَّ هذا ليس خلافًا وفرقة؛ إذ اتباع^(٣) ما اتَّضح لك من دون إصرار بلا مستند ولا مدافعة لما هو أَوْلَى: محلُ ائتلاف.

ماتوتب على اختلاف الأمة وانظر ما ترتَّب على اختلاف الأمَّة وتفرُّقها أحزابا وطرائق: إلَّا تمزيق شمل الإسلام، حتى تقرَّر عند كل فرقة من منتحليه (٤): أنَّها الفائزة بحقيقته أو كماله، فهل هذا رحمة أم (٥) عذاب؟

والخلاف الذي ينشأ عن حاصل النظر من [غير] (٢) خروج إلى أشر (٧) أو بطر، فليس (٨) من هذا؛ والبحث في المسألة، وتقرير محل الخلاف المذموم في غير هذا الموضع، وذكره هنا يستدعي طولًا. وقد أشرنا إلى لبابه، والالتفات (٩) إلى بابه، واللّه الموفّق (١٠).

قوله: وقد اتَّفق أرباب الألباب من أهل كلِّ شريعة وملَّة، على تمييز أهل الفضل وترجيح كل منصف (١١) نظر من كان قبله.

أقول: أتى هنا ببديع من الاختلاق (١٢)، / وشفعه بأنَّه وقع عليه الاتفاق. ولعلَّه 114 للَّ فرغ من تقرير إجماع أهل هذه الملَّة الشريفة، جرَّه ذلك التحقيق إلى ما سواها (١٣) ومعرفة ما عند غيرها من أهل الشرائع والملل. فلله ما سما به إلى هذه الرتبة!!.

⁽١) أي أنَّ حكم الشارع قاطع للخلاف.

⁽٢) كذا في جميع النسخ، ولعلّ الصواب: «لجهله» كما في المطبوعة بالإبدال.

 ⁽٣) في (ح): «اتساع» وهو تحريف.

 ⁽٥) في (هـ): «أو» بدل «أم».
 (٦) كلمة [غير] سقطت من (ح).

⁽٧) أشر: الأشر هو البطر. وقيل هو أشد البطر. والبطر هو غمط النعمة وفيه معنى الكبر والطغيان. انظر: لسان العرب (١٤٩/١، ٤٢٩) مادة «أشر» ومادة «بطر».

 ⁽A) في (ح) و(هـ): «وليس» وهو خطأ.
 (P) في (ح): «الالتفاب» وهو خطأ.

⁽١٠) في (م): «والله سبحانه الموفِّق». (١١) في (م): «مصنف» وهو خطأ.

⁽١٢) في (ح): «الاختلاف» وهو خطأ. (١٣) في (ح): «ما سواه».

نقض ما إليه ألمن الحنفي الفنق الفرائع على تمييز الفضل الفضل القبل القبل

والكلام على هذه الفرية البادية من جهتين:

الأولى: في قوله (على تمييز أهل الفضل) فإنّ (١) هذا شيء مختلق موضوع، واختلاقه ووضعه أوضح من أن يُشبَع الكلام في بيانه؛ لأنّه (٢) لا يخفى على أحد من البشر، فضلًا عمّن يعرف القرآن، أو يسمع بشيء من قصصه وأخباره: أنّ الأنبياء عليهم السلام (٦) لقوا من قومهم - [من] (٤) الوثنيين وغيرهم من الملّيين وصنوف الخلائق من الإيذاء والتّكذيب، والسّخرية والتّأنيب، والتّسفيه والتّضليل وغيرها من أنواع الاستخفاف وعدم الرعاية، وهتك الحرمة، وتضييع الحقّ، والمجاهرة بسوء القول (والفعل) (٥): ما بعضه يكفي في مكاذبة هذه الدعوى وتزييف أنّ أهل كلّ شريعة وملّة اتّفقوا على تمييز أهل الفضل.

(١) في (ح) و(هـ): ﴿وَإِنَّ ﴾. ﴿ وَإِنَّ ﴾. ﴿ وَإِنَّ ﴾ وهو خطأ.

⁽٣) في (هـ): «أنَّ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام».

⁽٤) کلمة «من» غيرموجودة في (ح) و(هـ).

 ⁽٥) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م)، وليست في (ح) و(هـ).

⁽٦) في (ح): «فضلهم» وهو تصحيف.

⁽٧) في (ح) و(ه): زيادة «وتحييزهم» بعد كلمة «وإبانتهم»، وقد ضرب عليها في الأصل.

⁽٨) في (م): «وشرق» وهو تصحيف. (٩) في (م): «النابع» وهو تصحيف.

⁽١٠) ُسورة الأنعام، الآية رقم (٣٤). (١١) في (م): «الذين» وهو خطأ.

⁽١٢) نفس السورة السابقة، الآية رقم (١٠).

أَهْلِهِمُ اَنقَلَبُواْ فَكِهِينَ^(١) ۞ وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّ هَتَوُلَآءِ لَضَاَلُونَ ۞ وَمَا أُرْسِلُوا عَلَيْهِمْ حَنفِظِينَ ۞﴾ (٢)

«أشكوا إليك قلَّة حيلتي وهواني على الناس»($^{(7)}$)، ومنه وضع السَّلا $^{(4)}$ على ظهره الشريف $^{(6)}$.

ثمَّ الدرجة الثانية: [كبار](٦) الصديقين فمن يليهم. هل اتَّفق منتحلو هذا

وقصة وضع السلا على ظهره الشريف على ثابتة في الصحيح وغيره، وهي عند البخاري من حديث عمرو ابن ميمون أنَّ عبد الله ابن مسعود على حدَّثه: أنَّ النبي على كان يصلي عند البيت وأبو جهل وأصحاب له جلوس إذ قال بعضهم لبعض: أيُّكم يجيء بسلى جزور بني فلان فيضعه على ظهر محمد إذا سجد. فانبعث أشقى القوم فجاء به، فنظر حتى إذا سجد النبي فلى وضعه على ظهره بين كتفيه وأنا أنظر لا أغني شيئًا، لو كان لي منعة. قال: فجعلوا يضحكون ويحيل بعضهم على بعض، ورسول الله فلى ساجد لا يرفع رأسه، حتى جاءته فاطمة فطرحت عن ظهره، فرفع رأسه ثمَّ قال: «اللهمَّ عليك بقريش» ثلاث مرات...الحديث). صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب: إذا ألقي على ظهر المصلي قذر أو جيفة لم تفسد صلاته (جـ ۷٤/۱) رقم (۲٤٠).

(٥) ما تقدَّم من الأدلة في بيان ما أصاب النبي على وغيره من الأنبياء من صنوف العذاب وألوان التكذيب من بعض أقوامهم قصد المؤلف الاستشهاد به على عدم صحة قول المردود عليه: «إن أرباب الألباب من أهل كل شريعة وملَّة اتفقوا على تمييز أهل الفضل»؛ فالأنبياء وهم أعلا الخلق فضلًا وأعظمهم قدرًا لم يتفق الناس على إثبات فضلهم دع غيرهم.

⁽١) في الأصل و(ح) ﴿ فاكهين ﴾ وهي قراءة سبعية قرأ بها نافع وابن كثير وغيرهما انظر: معجم القرآءات القرآنية (٣٣٨/٥)، وفي (م) و(هـ): «فكهين» وهي قراءة حفص كما في مصحف المدينة.

⁽٢) سورة المطففين، الآيات: (٢٩. ٣٣).

⁽٣) جزء من حديث أخرجه الطبري في تاريخه (٣٤٤/٢ ٣٣٥) عن ابن إسحاق مرسلًا، وأورده ابن هشام في سيرته (٦١/٢) من طريق ابن إسحاق، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (جـ٣٥/٦) وقال: رواه الطبراني، وفيه ابن إسحاق وهو مدلس ثقة. اهـ، ولأجل هذه العلة ضعف إسناده العلامة الألباني ـ رحمه الله ـ في «ضعيف الجامع» برقم (١١٨٢).

⁽٤) السَّلا: هو الغشاء الرقيق الذي يخرج فيه الولد من بطن أمّه ملفوفًا. انظر: النهاية في غريب الحديث (٣٩٦/٢).

⁽٦) كلمة [كبار] سقطت من (ح) و(هـ).

الدين المحمدي، على تمييز رؤس^(١) المهاجرين الأولين وسادات القرن^(٢) الأول، وأفاضل أهل السابقة في الإسلام^(٣)؟.

ثمَّ بعدهم أئمة العلم والدين والسنَّة: هل اتفق على تمييزهم ـ بالمعنى الذي قصده ـ كلُّ من ينتحل (٤) هذه اللَّة الغراء؟.

وقد رضينا بالوجدان والاستقراء حَكَمًا عدلًا.

وإن كان المراد أنَّهم اتفقوا على تمييز أهل الفضل ـ أي كل من اعترف لأحد بالفضل رأى له حقَّه وشرفه ـ سألناه عن الفضل؟.

فإن عنى به: ما ندعوه (٥) معشر الحنفاء فضلًا: فبهت مكشوف، وعاد عليه السؤال السابق.

وإن عنى به ما يعدّه فضلًا عنده: طاح البحث من أصله، وعُدْنَا إلى (٦) تلاعب

⁽١) في (ح): «رواس».

ورؤس جمع الرئيس. انظر: القاموس المحيط (٣١٧/٢). باب السين ـ فصل الراء.

⁽٢) القرن مائة عام ويجمع على قرون وقِران كما في القاموس المحيط (٣٦٥/٤).

والمراد به هنا الحقبة الزمنية التي عاش فيها أصحاب النبي ﷺ كما في الحديث: «خير الناس قرني».

⁽٣) الواقع كما ذكر المؤلف رحمه الله. فإنَّ التفضيل للصحابة الكرام ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ لم يقع من جميع من جاء بعدهم من المنتسبين للملة الإسلامية؛ فالروافض ـ مثلاً ـ قد سبُّوا أصحاب النبي عَلَيْ وكفَّروا الجمَّ الغفير من فضلائهم، والخوارج كذلك فعلوا كفعلهم فسبوا وشتموا، نعوذ بالله من الضلال والقول المحال.

والمؤلف - رحمه الله تعالى - يريد بذلك أن يحكي الواقع على أنَّ التفضيل للصحابة لم يقع من جميع منتحلي هذا الدين، وذلك حتى يبطل قول ذلك القائل: «قد اتفق أرباب الألباب من أهل كل ملة على تمييز أهل الفضل» بغض النظر عن حكم من خرج عن تفضيل الصحابة من أهل الأهواء والبدع، فهو ليس مجال بحثه الآن، وكما قيل فلكل مقام مقال.

⁽٤) في (ح) و(هـ): «كل من ينحل».

⁽٥) في (ح): «مد يدعوه» وهو خطأ.

وفي (هـ): «ما يدعوه». ولعلّ الصواب «ما ندعيه».

⁽٦) في (هـ): بعد كلمة «إلى» كلمة «بعيد» ولعلَّه وهم من الناسخ.

الجنون. ﴿ وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ هَلَاا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْفَرْيَلَيْنِ عَظِيمٍ ۞ ﴿ (١).

وغير بعيد أنَّه عنى بعبارته هذه الجهة الطاتَحة. فيقول (٢): إنَّ اليهود ترى لفضلائها، وكذا النصارى والوثنية وغيرهم، وكلِّ بحسبه وباعتبار ما هو فضل عند معترفيه (٣). أي ونحن معشر المسلمين أحق الناس بذلك، وهدم القباب ينافيه.

فهذا إنَّما يعود على غرضه (٤) بنقضه، لأنَّه قاض بأنَّه قد اعْتُرِفَ بالشرف، وَوَقَعَ الإِذعان/ به لمن ليس من أهله في نفس الأمر، وبحسب الحقيقة.

على أنَّه أيضًا شيء (٥) لا يجدي سوى توسيع التشعيب (٦).

إذ يقال له: ما هذا الاتّفاق. وهو عين التّخالف والشِّقاق؟ لأنَّ حاصل صنيع (٢) كلِّ شعبة وفرقة مُمَّن زعمت اتفاقهم في معنى (٨) أهل الفضل هم مُعَظَّمُونَا ـ اسم مفعول ـ ومن اعترفنا لهم بالفضل والشرف دون غيرهم فليسوا أهلًا له، وإلَّا لعظَّمْنَاهم واعترفنا لهم؛ فأي اتفاق يكون هذا حاصله؟.

وأمَّا المنافاة المذكورةِ (٩): فقد أشرنا إلى منعها فيما سلف.

(وإن أراد: أنَّ أهل المكانة(١٠) عند اللَّه والقرب منه [هم](١١) أهل التبجيل

وهذه الآية الكريمة أراد المؤلف ـ رحمه الله ـ أن يدلّل بها على أنّه ليس كلُّ فضل يُدّعى يكون فضلًا في غير النبي عَلَيْ في استحاق يكون فضلًا في غير النبي عَلَيْ في استحاق حمل الرسالة. فقالوا ـ كما حكى الله تعالى عنهم ـ ﴿ لَوْلَا نُزِلَ هَلَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَى رَجُلِ مِّنَ ٱلْقَرْيَةَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ الآية. والواقع ليس كما زعموا ضرورة، فالله تعالى يصطفي لرسالته من يشاء من عباده.

⁽١) سورة الزخرف، الآية رقم (٣١).

⁽٢) في (ح) و(هـ): «فيقول هو».

⁽٣) أي عند المعترفين به كما بينٌ في المطبوعة بالإبدال.

⁽٤) في (ح): (عرضه) وهو خطأ. ﴿ ٥) في (هـ): (بشيء) وهو خطأ.

⁽٦) في (حٍ) و(هـ): «التشغيب.

⁽٧) في الأصل «صنع» والمثبت من بقية النسخ أولى.

 ⁽A) في (هـ): «معين» وهو خطأ.
 (P) كلمة «المذكورة» كررت في (م).

⁽١٠) في (هـ): «المكاتبة» وهو خطأ. (١١) كلمة [هم] ليست في (ح) و(هـ).

والإكرام عند من ذكر هكذا بنوع إجمال: فذا بحسب الخارج والوجود العملي كأنَّه صناعة لفظية (١) فقط. بدلالة ما مرَّت (٢) حكايته؛ وما نفع (٣) شيء هو بلا ثمرة؟ فتأمَّل.

إذ لو اعترف معترف بهذا الأصل، وأعرب عن نفسه به، ثمَّ عمد إلى صفوة اللَّه من خلقه من الرسل وغيرهم، فنابذهم وشاقهم، وبالغ في مناوأتهم (٤) ومنافاتهم: لكان إلى الإكذاب لنفسه أقرب منه إلى تصديق دعواها(٥)(١).

وإنَّمَا رددنا عبارته توخّيًا لما يكون^(٧) معه أقلّ فحشًا وشناعةً، وإلَّا فهي ـ على أي شقي وقعت ـ كريهةُ المنظر والمخبر^(٨).

على أنَّه غلط في هذا التعبير غلطًا سيئًا، وهو قوله: «أرباب الألباب من أهل كلُّ شريعة وملَّة». فمتى كان ذَوُو ألباب (٩) في من (١٠) ابتغى دينًا غير الإسلام وشاقً الرسول؟ وإنَّما يذكر أولو الألباب (١١).

(١) في (ح) و(م): الفضية.

والمُقَصُودُ أَنَّهُ لا تحققَ له في الخارج؛ لأنَّ الناس لم يتفقوا على تفضيل من هو فاضل في نفس الأمر، فالمشركون ـ مثلاً ـ زعموا الفضل في غير النبي ﷺ لاستحقاق حمل الرسالة. فقالوا ـ كما حكى الله عنهم ـ: ﴿ لَوْلَا نُزِلَ هَنَا الْقُرْءَانُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيِّنِ عَظِيمٍ ﴾، والروافض لم يروا تفضيل الشيخين أبي بكر وعمر على على ﷺ.

(٢) في (ح) زيادة كلمة «عليه» بعد كلمة «مرت».

(٣) في (ح): «وما يقع».

(٤) مناوأتهم: أي معاداتهم. انظر: القاموس المحيط (١٤٦/١) باب الهمزة ـ فصل الواو.

(٥) في (ح): «دعواه» وهو خطأ.

(٦) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

(٧) في (هـ): «نكون».

(٨) المخبر: المخبر هو خلاف المنظر. انظر: لسان العرب (١٢/٤).

ولعلُّ المقصود به هنا ما تضمنته هذه المقالة من المعاني الفاسدة.

(٩) في (م): «ذوو الألباب». (١٠) في (هـ): «فن» وهو خطأ.

(١١) في (هـ): «أولو ألباب».

لم يظهر لي مقصود المؤلف من قوله: «وإنما يذكر أولوا الألباب». وفي المطبوعة زاد الشيخ =

الجهة الثانية: ـ قوله: وترجيح كلِّ منصف نظر من كان قبله.

فهذا إفك مفترى. عثمان والمهم عنه صلى بمنى تمامًا مع قصر النبي والمهم وعلى آله والحليفتين بعده (١)، وأمضى عمر من الطلاق ما كان للناس فيه أناة (٢)، وقضى في المتعة بما قضى، حتى قال ابنه عبد الله رضي الله عنهما: «أرأيت إن كان أبي

(۲) في (ح): «أناءة».

والمقصود ما روي عن عمر بن الخطاب على من جعله جمع الطلاق بالثلاث في الكلمة الواحدة ثلاثًا. فقد جاء عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنَّه قال: «كان على عهد رسول الله على أبي وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة. فقال عمر بن الخطاب: إنَّ الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم». أخرجه مسلم في كتاب الطلاق (١٠٩٩/٢) حديث رقم (١٤٧٢).

قلت: وقد اختلف العلماء قديمًا في حكم جمع الطلاق بالثلاث في كلمة واحدة هل يقع ثلاثًا أم واحدة؟ على قولين:

القول الأول: أنَّه يقع ثلاثًا، وهو قول الأكثرين من العلماء، وبه قال الأئمة الأربعة مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد، وهو منقول عن أكثر السلف من الصحابة والتابعين.

القول الثاني: أنَّه لا يقع إلّا واحدة. وهو منقول عن طائفة من الصحابة كالزبير بن العوام، وعبد الرحمن بن عوف، ويروى عن ابن مسعود ـ رضي الله عنهم أجمعين. وقال به من التابعين طاوس ومحمد بن إسحاق. وهو مذهب الظاهرية. واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيّم وسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمة الله عليهم أجمعين. انظر لهذه الأقوال وأدلتها ومناقشتها: الأم للشافعي (٥/٧٠)، والمدونة الكبرى (٦٦/٢) والمغني لابن قدامة (٠١/٣٠)، والمبسوط للسرخسي (٨٨/٦)، وبداية المجتهد (٦٢٠١٢) ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/٧٠ ـ ١٤)، وزاد المعاد (٥/٢٦- ٢٤٨)، وإعلام الموقعين (٣/٠٥ ـ ٠٤)، وفتاوى الطلاق لسماحة الشيخ ابن باز (٨٣/١).

⁼ محمد حامد الفقي ـ رحمه الله ـ بعد كلمة «الألباب» «من المؤمنين الذين يعلمون ما أنزل الله من الحق على نبيّه على نبيّه وآمنوا به واتبعوه كما ذكر الله في كتابه» توجيها لكلام المؤلف ـ رحمه الله.

⁽۱) المؤلف يشير إلى حديث ابن عمر في الصحيح أنَّه قال: «صليت مع النبي عَلَيْ بمنى ركعتين وأبي بكر وعمر ومع عثمان صدرًا من إمارته ثمَّ أمَّها». [صحيح البخاري، كتاب تقصير الصلاة، باب: الصلاة بمنى (جـ٢/٢٤) حديث رقم (١٠٨٢)]. وأخرجه مسلم بنحوه عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ في كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٤٨٢/١) حديث رقم (٦٩٤).

قضى بشيء، وقد قضى رسول الله ﷺ بخلافه: [أ](١) رسول الله أتَّبع أم أبي (٢)؟ (٣).

(۱) همزة الاستفهام في الأصل مطموسة، وساقطة من بقية النسخ، وأثبتها من مصادر التخريخ. (۲) في (ح) و(هـ): «وقد قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بخلافه اتبع أمر

أبي؟».

(٣) هذا الأثر عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أخرجه الترمذي في كتاب الحج، باب: ما جاء في المتعة (١٨٥/٣) حديث رقم (٨٢٤)، وأحمد في المسند (١٨٥/٣)، وأبو يعلى في مسنده (٣٤١/٩) رقم (١٥٥١)، والبيهقي في الكبرى (٢١/٥). ولفظه عند الترمذي: قال حدثنا عبد بن حميد. قال أخبرني يعقوب بن إبراهيم بن سعد. قال حدثنا أبي عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب، أنَّ سالم بن عبد الله حدَّثه أنَّه سمع رجلًا من أهل الشام، وهو يسأل عبد الله بن عمر عن التمتع بالعمرة إلى الحج. فقال عبد الله بن عمر هي حلال. فقال الشامي: إنَّ أباك قد نهى عنها. فقال عبد الله بن عمر: أرأيت إن كان أبي نهى عنها، وصنعها رسول الله ﷺ؛

وحكم عليه الألباني ـ رحمه اللَّه تعالى ـ بأنَّه صحيح كما في صحيح الترمذي (٢٤٧/١). والمتعة بالحج هي أن يأتي بعمرة في أشهر الحج فيتحلل منها، ثمَّ يحرم بالحج إحرامًا جديدًا من عامه ذاك. انظر: النهاية في غريب الحديث (٢٩٢/٤)، والمغني لابن قدامة (٨٢/٥). والصحيح أنَّ عمر بن الخطاب على لم ينهى عن المتعة، وإمَّا قال ـ اجتهادًا منه على إفراد الحج من العمرة أتمُّ للعمرة؛ وأراد بذلك أن يزار البيت في غير أشهر الحج؛ لأنَّهم إذا فعلوا العمرة مع الحج فإنَّهم قد لا يعودون إلى البيت من عامهم ذاك، فيخلو البيت من الزائرين. وقد جاء النهي صراحةً عن المتعة عن عثمان في انظر: مجموع الفتاوى (٢٦/٠٥)، وفتح الباري (٤٩٦/٣).

والصواب أنَّ التمتع مشروع، بل هو أفضل من الإفراد والقران بالحج لأنَّ النبي عَلَيْ قد أرشد إليه أصحابه، فأمر من لم يسق الهدي منهم أن يتحللوا بعمرة ثمَّ يهلوا بالحج يوم التروية كما جاء في صحيح مسلم عن عطاء قال: حدثني جابر بن عبد الله الأنصاري على أنَّه حج مع رسول اللَّه عَلَيْ عام ساق الهدي معه. وقد أهلوا بالحج مُفْردًا. فقال رسول اللَّه على: وأحلوا من إحرامكم فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة، وأقيموا حلالًا حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج. واجعلوا التي قدمتم بها متعة» قالوا: كيف نجعلها متعة وقد سمينا بالحج؟ قال: «افعلوا ما آمركم به، فإنِّي لولا أنَّي سقت الهدي لفعلت مثل الذي أمرتكم به، ولكن لا يحلُّ مني حرام حتى يبلغ الهدي محله». صحيح مسلم، كتاب الحج (١٨٥/٢٨) حديث رقم (١٤٣). وانظر: المغني لابن قدامة (٥/٢٨ ـ ٥٠)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية رقم (٤٧/٢٦).

وليت المقلِّدين رأوا لأنفسهم حاصل مذهب ابن عمر هذا^(۱)، وقول ابن عباس في مسألة العول^(۲) أو ماشاكلها: «من شاء باهلتُه^(۳): إنَّ الذي أحصى رمل عَالِج^(٤)لم يجعل في المال نصفًا/ ونصفًا وثلثًا». واعتذر عن إظهار خلافه على عهد عمر: بأنَّه كان مهيبًا^(۵).

(١) في (ح) و(هـ) بعد كلمة (هذا) كتبت جملة (رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، ولا أرى لها وجهًا هنا، ولعله وهم من الناسخ.

ولو حصَّل هؤلاء المقلّدة مذهب ابن عمر هذا لخلعوا ربقة التقليد من أعناقهم، ولكانوا متبعين للدليل دائرين معه حيث يدور. وهكذا شأن المسلم الغيور فإنَّه لا يقدِّم قول أحدٍ من الناس كائنًا من كان على قول الله وقول الرسول ﷺ ولله درُّ الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ حيث يقول: « أجمع المسلمون على أنَّ من استبانت له سنَّة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحدٍ من الناس». اهـ [كلام الشافعي نقلًا عن إعلام الموقعين (٧/١)].

(٢) العول: يطلق العول في اللغة على معان عدة منها: النقصان. ومنها: الارتفاع يقال: عال الميزان إذا ارتفع. انظر: القاموس المحيط (٣٢/٤) باب اللام ـ فصل العين، ولسان العرب (٤٧٨/٩) مادة (عول».

والمقصود بالعول هنا: العول في الفرائض وهو أن تزيد سهام المسألة عن أصلها زيادة يترتب عليها نقص أنصباء الورثة. والسبب في ذلك لأنهم يتحاصون في المال على قدر فروضهم كما يتحاص الغرماء في مال المفلس إذا ضاق عن وفائهم. انظر: المغني لابن قدامة (٢٨/٩)، وحاشية الباجوري ص/١٥١، والتحقيقات المرضية ص/١٦١٠

(٣) في (هـ): «باهله».

(٤) عالج: إسم موضع كله رمال بين فيد والقريات. انظر: معجم البلدان (٤٠/٤).

(٥) هذا الأثر عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أحرجه سعيد بن منصور في سننه (٦١/١) رقم (٣٦) مختصرًا، والبيهقي في الكبرى (٢٥٣/٦) مطولًا، والحاكم في المستدرك (٣٤) وقال: صحيح على شرط مسلم. وأقره الذهبي. وحسَّن إسناده الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ كما في الإرواء (٢٤٦/٦).

قال ابن قدامة ـ رحمه الله ـ في «المغني» (٢٨/٩): «وهذه أول مسألة عائلة وهي عن (زوج، وأخت وأم). وقد حدثت في زمن عمر فله فجمع الصحابة للمشورة فيها. فقال العباس: أرى أن تقسم المال على قدر سهامهم. فأخذ به عمر فله. واتبعه الناس على ذلك، وخالفهم ابن عباس». اهـ.

قلت: ومُذهب ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في عدم عول المسائل مرجوح، لأنَّ الإجماع قد استقرَّ على خلافه. يقول ابن قدامة ـ رحمه الله ـ في المغني (٣٠/٩): «ولا نعلم اليوم =

وقول الإمام أبي حنيفة أو أحد نظرائه: «التابعون رجال ونحن رجال»^(۱). ومذهب عليِّ - وهو الإمام المعروف - في أمَّهات الأولاد^(۲) منقول مشهور. وفيه: أنَّ عبيدة السَّلْماني^(۳) قال له: «رأيك مع الجماعة أحبُّ إلينا من رأيك وحدك»⁽¹⁾.

وقد اختلف العلماء قديمًا في حكم بيع أم الولد، على قولين:

القول الأول: عدم الجواز، وبه قال جماهير العلماء من السلف والخلف، وهو مذهب عمر وعثمان وعائشة ـ رضي الله عنهم أجمعين. وبه قال الأئمة الأربعة: مالك والشافعي وأحمد وأبوحنيفة.

القول الثاني: الجواز. وبه قال: أهل الظاهر، وهو مروي عن علي وابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم أجمعين. انظر: المدونة (٥/٨/٣)، والكافي لابن عبد البر (٩٧٨/٢)، وتحفة الفقهاء للسمرقندي (٩/٨/١)، وحاشية رد المحتار (٩٢/٣)، والمغني (٩٨/١٤)، وبداية المجتهد (٣٩٢/٢).

⁼ قائلًا بمذهب ابن عباس. ولا نعلم خلافًا بين فقهاء العصر في القول بالعول، بحمد اللَّه ومنّه». اهـ

⁽۱) روي بنحوه عن الإمام أبي حنيفة كما في تاريخ بغداد (٣٦٨/١٣)، وعقود الجُمَّان في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان ص/١٧٢. ١٧٣، وتبييض الصحيفة بمناقب أبي حنيفة للسيوطي ص/١١٦، ١١٧٠.

⁽٢) أم الولد هي التي ولدت من سيِّدها في ملكه. انظر: المغني لابن قدامة (١٤٠/٥٥).

⁽٣) هو عبيدة بن عمرو، ويقال: ابن قيس بن عمرو السَّلْماني المرَّادي، أبو عمرو الكوفي، تابعي كبير مخضرم، فقيه ثبت، أسلم قيل وفاة النبي ﷺ بسنتين ولم يلقه، حدَّث عن علي وابن مسعود رضي اللَّه عنهما، وروى عنه إبراهيم النخعي، وابن سيرين، مات سنة (٧٢هـ). انظر: الجرح والتعديل (٩١/٦)، وتهذيب التهذيب (٧٥/٧)، وخلاصته التقريب ص/٥٤/.

⁽٤) أخرجه عبد الرزَّاق في مصنفه (٢٩١/٧) رقم (١٣٢٢٤) عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني قال: سمعت عليًّا يقول: اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الأولاد أن لا يبعن، قال عبيدة: فقلت له: فرأيك ورأي عمر في الجماعة أحبّ إليًّ من رأيك وحدك في الفرقة أو قال: في الفتنة. قال: فضحك علي». وأخرجه أيضًا البيهقي في الكبرى (٢٤٤/١٠) من طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين بنحوه عن عبيدة الكبرى (٤٠٢/١٠) من طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين بنحوه عن عبيدة السلماني. وقال ابن حجر في التلخيص الحبير (٣/٤٠١): وهذا الإسناد معدود في أصحّ الأسانيد ـ يعني إسناد عبد الرزَّاق المتقدِّم ـ اهـ. وحكَّم عليه العلامة الألباني في الإرواء (١٩٠/٦) بأنَّه صحيح.

وأشهر من ذلك كله: قسمة من قسَّم من المتأخرين البدعة (١) إلى الأحكام الخمسة (٢)، ولا يُعْرَف عن سالف عصور الأمَّة حرف من ذلك ألبتَّة.

بل أشهر من جميع ما ذكرنا، وأوضح وأبين: ما اشتهر بين المتأخرين، وانتشر

دم المؤلف لطريقة التكلمه:

(١) البدعة: سبق تعريفها. انظر ص/٢٤٢.

(٢) تقسيم البدعة إلى الأقسام الحمسة قال به من المتأخرين العز بن عبد السلام كما في «قواعد الأحكام» (١٧٢/٢) حيث قال: (والبدعة فعل ما لم يعهد في عصر رسول الله على وهي منقسمة إلى بدعة واجبة، وبدعة محرمة، وبدعة مندوبة، وبدعة مكروهة، وبدعة مباحة. والطريق في معرفة ذلك أن تعرض البدعة على قواعد الشريعة فإن دخلت في قواعد الإيجاب فهي واجبة، وإن دخلت في قواعد التحريم فهي محرَّمة، وإن دخلت في قواعد المندوب فهي مندوبة...إلخ). وتبعه في ذلك النووي كما في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢٢/٣) حيث نقل كلام العز ابن عبد السلام مستشهدًا به، وفعل مثله الزركشي في «المنثور» (٢١/١)، وابن حجر الهيتمي في الفتاوى الحديثية ص/١١٢، والسيوطي في «الحاوي» (١١٢)، والسيوطي في الفاوي» (٢٠/١)، والقرافي في الفروق (٢٠٧٤).

وهذا التقسيم يلزم منه القول بتحسين بعض البدع، وهو باطل من وجوه عديدة:

الوجه الأول: أنَّ هذا التقسيم مخالف لعموم الأدلة القاضية بذم البدع مطلقًا، والتحذير من شرَّها. من ذلك قوله على: «كل بدعة ضلالة» - أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (ج١٦/١- ١٧)، وقال الألباني في المصدر نفسه: حديث صحيح بشواهده - ولفظ «كل» كما هو مقرر في علم الأصول من ألفاظ العموم الرافعة لاحتمال التخصيص إلَّا بدليل، ولم يأت في آية ولا حديث تقييد ولا تخصيص ولا ما يفهم منه خلاف ظاهر هذه الكلية، فدلًا ذلك دلالة واضحة على أنَّ جميع البدع مذمومة. انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ذلك دلالة واضحة على أنَّ جميع البدع مذمومة. انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١٨٧/١).

الوجه الثاني: إجماع السلف الصالح من الصحابة والتابعين على ذم البدع وتقبيحها والهروب عنها وعمَّن اتسم بشيء منها، ولم يقع منهم في ذلك توقف ولا مثنوية؛ فهو بحسب الاستقراء ـ إجماع ثابت، فدلَّ على أنَّ كل بدعة ليست بحق، بل هي من الباطل.[الاعتصام (١٨٨/١]، وانظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٥٨٨/٢).

الوجه الثالث: أنَّ القول بتحسين بعض البدع يلزم منه اتهام الشريعة بالنقص وعدم الإتمام، وأنَّ النبي ﷺ لم يبلغ البلاغ التام. قال مالك بن أنس ـ رحمه اللَّه تعالى ـ: «ومن أحدث في هذه الأُمَّة شيقًا لم يكن عليه سلفها، فقد زعم أنَّ رسول اللَّه خان الدين، لأنَّ اللَّه تعالى يقول: ﴿ المُومَ لَمُ مَلَّتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة: ٣]، فما لم يكن يومئذ دينًا لا يكون اليوم دينًا». اهـ [كلام مالك ـ رحمه الله ـ نقله الشاطبي في الاعتصام (٣٥/٢)].

وذاع: من أنَّ تحرير الأدلة في علم الكلام(١)، على هذا النحو المتعارف بينهم:

= الوجه الرابع: (أنَّ هذا التقسيم أمر مخترع، لا يدل عليه دليل شرعي، بل هو في نفسه متدافع، لأنَّ من حقيقة البدعة أن لا يدلَّ عليها دليل شرعي، لا من نصوص الشرع، ولا من قواعده. إذ لوكان هنالك ما يدلُّ من الشرع أو ندب أو إباحة لما كان ثمَّ بدعة، ولكان العمل داخلًا في عموم الأعمال المأمور بها أو المخيَّر فيها، فالجمع بين كون تلك الأشياء بدعًا وبين كون الأدلة تدلُّ على وجوبها أو ندبها أو إباحتها جمع بين متنافيين). اهد [نقلًا عن الاعتصام للشاطبي (٢٤٦/١)].

الوجه الخامس: القول بتحسين بعض البدع يفتح المجال أمام المتلاعبين بالدين، فيحكمون أهواءهم وأذواقهم في الشرع تحت ستار البدعة الحسنة، وكفى بذلك إثمًا وضلالًا. انظر: حقيقة البدعة وأحكامها للدكتور سعيد بن ناصر الغامدي (٢/١٤٥). ولمزيد من التفصيل في هذه المسألة انظر: نفس المصدر (١٣٨/٢).

(١) علم الكلام هو العلم الذي يبحث في الكلام في العقائد الدينية عن طريق الأدلة العقلية وجعلها أصلًا للأدلة النقلية.

يقول الإيجي في «المواقف» ص/٧: (علم الكلام: علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيداد الحجج ودفع الشبه). انتهى، وقال ابن خلدون في المقدمة ص/٤٥٨ في تعريفه: (علم يتضمَّن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية...الخ)، وقال التفتازاني في «شرح المقاصد» (١٦٥/١) في تعريفه (العلم بالقواعد الشرعية الاعتقادية المكتسبة من أدلتها اليقينية). اهـ

يقول شيخ الإسلام في (مجموع الفتاوى» (٧/٢): (وإنَّمَا عمدة الكلام عندهم ومعظمه تلك القضايا التي يسمونها العقليات وهي أصول دينهم، وقد بنوها على مقاييس تستلزم رد كثير ممَّا جاءت به السنَّة). اهـ

ولمًا كان علم الكلام مبناه على تلك الأقيسة العقلية الفاسدة وتقديمها على النصوص الشرعية فقد حذَّر منه السلف غاية التحذير ونقَّروا عنه غاية التنفير. وأقوالهم في التحذير والتنفير عنه متضافرة متوافرة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى الكبرى» (٢٦٥/٥): (لكن أهل الكلام كثيروا الاحتجاج من المعقول والمنقول بالحجج الداحضة، ولهذا كثر ذم السلف لهم). اهم، قلت: ومن ذلك: لمَّا سئل الإمام أبو حنيفة: ما تقول فيما أحدث من الكلام في الأعراض والأجسام؟ فقال: «مقالات الفلاسفة عليك بالآية وطريقة السلف، وإيَّاك وكل محدثة فإنَّها بدعة» - [ذم الكلام وأهله (٢٠٠/٥) رقم (٢٠٠١)، وانظر: الحجة في بيان المحجة بدعة النعمان ص/١٧٤] - وقول الإمام مالك ابن أنس - رحمه اللَّه - «من طلب الدين بالكلام تزندق، ومن طلب المال بالكيمياء أفلس، =

طريقة خاصَّة بهم، وسبيل استقلوا به [عن] (١) أولئك السلف (٢)، [حتى لا يشك أحدٌ ينظر فيها في مباينتها لما كان عليه السلف] (٣)، وانفصالها (٤) عنه. ولهذا شاع بينهم واشتهر، ودار في تدريسهم وكلامهم ومؤلفاتهم وتحاورهم: «أنَّ طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أحكم» (٥) هكذا على العموم، من غير

ومن طلب غريب الحديث كذب» - [أخرجه الهروي في ذم الكلام وأهله (١١/٥) رقم (٨٥٨)، وأورده ابن عساكر في تبيين كذب المفتري ص/٣٤٤، وابن القيّم في الصواعق المرسلة (١٦٤٤٤)] - وقول الإمام الشافعي: «حكمي في أهل الكلام: أن يضربوا بالجريد ويجلسوا على الإبل ويطاف بهم في العشائر والقبائل وينادى عليهم: هذا جزاء من ترك السنّة وأقبل على الكلام» - انتهى [أورد ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٤١٧) رقم (١٧٩٤)] - وقوله أيضًا: «ولأن يبتلي المرء بكل ما نهى الله عنه ما عدا الشرك خير له من أن ينظر في الكلام» - [أورده ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٩٩٧) رقم (١٧٨٩)]، وابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» ص/٣٥٥، و٧٣٧] - وقول الإمام أحمد: «علماء الكلام زنادقة» [الصواعق المرسلة (١٣٦٦)]، وقوله أيضًا: «لا يفلح صاحب كلام أبدًا، ولا تكاد ترى أحدًا نظر في الكلام إلّا وفي قلبه دغل». [المصدر السابق نفسه (١٢٦٩/٤)].

قال الإمام ابن القيّم في الصواعق المرسلة (١٢٦٧-١٢٦٧): (قال شيخنا: والكلام الذي اتفق سلف الأمّة وأثمتها على ذمه وذم أصحابه وهو هذه الطرق الباطلة التي بنوا عليها نفي الصفات والعلو والاستواء على العرش وجعلوا بها القرآن مخلوقًا، ونفوا بها رؤية الله في الدار الآخرة، وتكلمه بالقرآن وتكليمه لعباده، ونزوله كل ليلة إلى سماء الدنيا، ومجيئه يوم القيامة لفصل القضاء بين العباد. فإنّهم سلكوا فيه طرقًا غير مستقيمة، واستدلوا بقضايا متضمنة للكذب؛ فلزمهم بها مسائل حالفوا بها نصوص الكتاب والسنّة وصريح المعقول جاهلين كاذبين ظالمين في كثير من مسائلهم ورسائلهم وأحكامهم ودلالاتهم؛ وكلام السلف والأثمة في ذلك مشهور). اه.

(١) كلمة «عن» ساقطة من (م).

⁽٢) وذلك لأنَّ طريقة المتكلمين قائمة على تقديس العقل وجعله هو الحاكم على النقل بخلاف طريقة السلف فهي تقوم على التسليم المطلق لنصوص الوحيين الكتاب والسنَّة، وأن لا يقدم عليهما رأي ولا ذوق ولا قياس. انظر: مجموع الفتاوى (٢٨/١٣- ٢٩)، والصواعق المرسلة (٢٨/١٣- ٢٤).

 ⁽٣) ما بين المعقوفتين سقط في (ح).
 (٤) في (ح) و(هـ): «وانقضائها» وهو حطاً.
 (٥) اشتهرت هذه المقولة عند متأخري المتكلِّمة، وقد أشار إليها الحافظ ابن حجر - رحمه الله =

استثناء فردٍ واحدٍ من سلفٍ أو خلفٍ. فافهم.

وتعقَّبهم في هذا الحكم غير واحدٍ من المحققين بما حاصله: كما أنَّ طريقة السلف أسلم. فهي أيضًا أحكم، وبيَّنوا وجه ذلك(١).

= تعالى - في «فتح الباري» (٣٥٢/١٣)، والزبيدي في «اتحاف السادة المتقين» (١١٢/٢)، والبيجوري في «تحفة المريد» ص/٥٧. والمراد بطريقة الخلف عندهم طريقة التأويل التي سلكوها في باب الأسماء والصفات حيث إنَّهم وصفوها بأنَّها أعلم وأحكم لما فيها من مزيد الإيضاح، والرد على الخصوم وهي الأرجح عندهم، وأمَّا طريقة السلف فقالوا هي أسلم لما فيها من السلامة من تعيين معنى غير مراد. انظر: نفس المصادر السابق، والصواعق المرسلة (١١٣٣/٣).

(١) كما ذكر المؤلف فإنَّ المحققين من أهل العلم قد ردوا هذه المقالة؛ وذلك لما اشتملت عليه من المعاني الباطلة من تعطيل الصفات، وتفضيل بدع المتكلمين على سنن الأولين، ونسبة الجهل إلى السلف الصالحين؛ وبينوا أنَّ طريقة السلف هي الأعلم والأحكم والأسلم. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «الحموية الكبرى» (ص/٢٠٢): (ولا يجوز أيضًا أن يكون الخالفون أعلم من السالفين، كما يقوله بعض الأغبياء ممَّن لم يقدُّر قدر السلف، بل ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها من أنَّ طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم».

قلت: وقد ذكر بعض العلماء وجوها عديدةً في رد هذه المقالة الساقطة منها ما يلي: الوجه الأول: أنَّ هذه العبارة متناقضة متدافعة في نفسها؛ إذ لا سلامة إلَّا مع العلم والجكمة. ووجه ذلك أنَّ كون طريقة السلف أسلم من لوازم كونها أعلم وأحكم. وبهذا يتبينَّ أنَّ طريقة السلف أسلم وأعلم وأحكم وهو لازم لهذا القائل لزومًا لا محيد له عنه. انظر: فتح البرية بتلخيص الحموية لابن عثيمين ـ رحمه اللَّه ـ ص/٢٥.

الوجه الثاني: أنَّ الخلف الذين فضَّل هذا القائل طريقتهم في العلم والحكمة على طريقة السلف كانوا من أكثر الناس شكًا وحيرة واضطرابًا ـ بسبب إعراضهم عمَّا بعث الله به نبيّه من البيّنات والهدى ـ بخلاف ما عليه السلف من الثبات والاستقرار ممَّا يدل على كمال علمهم بالحق والحكمة وسلامة منهجهم من الزيغ والباطل.

انظر: المصدر السابق ص/٢٥، ونقض المنطق ص/٤٢ـ ٤٣.

الوجه الثالث: أنَّ سبب هذه المقالة هو اعتقادهم بأنَّ طريقة الخلف متضمِّنة لتأويل نصوص الصفات ونفي ظواهرها التي توهم التشبيه عندهم بأنواع من المجازات وغرائب اللغات، ولذا كانت متضمنة للعلم والتنزيه فكان فيها علم بمعقول وتأويل لمنقول، وطريقة السلف عندهم هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث دون فقه لها وفهم للمراد منها، وهذا عنده أسلم =

ومَّن أشبع فيه وأوسع: إبراهيم الكردي(١) في «قَصْدِ السبيل»(٢) فطالعوه. فلو

لأنّه إذا كان اللفظ يحتمل عدة معاني فحمله على بعضه دون بعضها مخاطرة، وفي الإعراض عن ذلك سلامة من هذه المخاطرة. فقد كذبوا بهذا الظن الفاسد على السلف، وضلوا في تصويب طريقة الحلف؛ فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف وبين الضلال بتصويب طريقة الحلف، وإلّا فلو تبينً لهم أنّ طريقة السلف إنّما هي إثبات ما دلّت عليه النصوص، وفهمها وتدبّرها وتعقّل معانيها وتنزيه الرب عن تشبيهه بخلقه كما ينزهونه عن العيوب لعلموا أنّ طريقة السلف أعلم وأحكم وأهدى وأسلم. انظر: مجموع الفتاوى (٩/٥)، والصواعق المرسلة (١١٣٣/١- ١١٣٤).

الوجه الرابع: أنَّ العقل السليم يرد هذه المقالة؛ إذ إنَّ العقل لا يتصور أن يكون الخلف أعلم بالله ودينه من السلف؛ إذ الدواعي عند السلف لمعرفة الحق أكثر، وصفاء الدين أعظم، والباطل أدحر، امَّا عند الخلف فالشبهات أكثر والبدعة في أزمنتهم أشهر والحيرة بينهم أوفر. انظر: تعريف الخلف بمنهج السلف للدكتور إبراهيم البريكان ص/٥٤. ولمزيد من التفصيل في وجوه رد هذه المقالة انظر: المصدر السابق ص/٤٠ ـ ٤٧، ومجموع الفتاوى في وجوه رد هذه المقالة انظر: المصدر السابق على الخلف لابن رجب.

- (۱) هو: إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكوراني الكردي الشافعي، ولد ببلاد شهران من جبال الكرد سنة (۲۰ ۱ه). رحل في طلب العلم إلى الشام ومصر والحجاز، وبرع في فنون كثيرة فكان فقيها محدثًا جامعًا بين العلوم النقلية والعقلية. من تصانيفه: «اتحاف الخلف بتحقيق مذهب السلف» و«قصد السبيل في توحيد الحق الوكيل»، توفي بالمدينة سنة الخلف بتحقيق مذهب الله الدرر (۱/ ۱ ۲)، والبدر الطالع (۱۱/۱- ۲۱)، وهدية العارفين (۳۱ ۳۲)، ومعجم المؤلفين (۱۹/۱).
- (٢) هو كتابه «قصد السبيل إلى توحيد الحق الوكيل»، وقد ذكره صاحب إيضاح المكنون ونسبه إلى إبراهيم الكردي. انظر: إيضاح المكنون في أسماء المؤلفين (٢٢٧/١). وهو مخطوط محفوظ بمكتبة مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية تحت رقم (٥٩٠)، في حدود (٢١٩) ورقة.

ولعلَّ المؤلفُ يشير إلى ما جاء فيه من قول الكردي ـ بعد أن ذكر وجوه التأويل لآيات الصفات التي ذهب إليها الخلف ـ: «ثمَّ نقول وأنت إذا أحطت بأطراف ما أبديناه ممَّا يرد على وجوه التأويل الذي ذكروه وما قررناه في تأويل الأحاديث على الوجه المذكور الوسط بين التشبيه والتأويل المشهور ظهر لك ظهورًا بيًّنا ما سمعته من غير واحد أنَّ سلوك طريق السلف هو الأسلم الأسهل لوضوحه وسلامته عن الخطر والخلل؛ فمن أراد السلامة والسهولة سلكها». انتهى [ق/٢٠٠ وجه (ب)].

قلت: ثمَّ ذكر طرفًا من كلام السلف في بعض آيات الصفات.

لم يكن في الباب إلَّا هذا(١) الطَّرْق(٢) لكفي(٣). كيف؟ وكتب المقالات مشحونة، طافحة بأنظار (٤) النظار، ومذاهب العلماء الكبار، حاكية ما يرجحونه لأنفسهم من دون اعتبار نظر من قبلهم، ولا يأتي العدُّ على أفراد ما اختاروه؛ وهو خلاف ما اختاره مَنْ قبلهم، أمر كثير شهير / بينٌ مُسْتَطر، لا يخفى إلَّا على أكمه (٥) لا يعرف القمر.

ومنه: ما نُقِل أنَّ الشافعي أُوَّلُ من أبى قبول المراسيل(٦)، وأنَّ السُّبْكي وغيره

⁽١) في (ح): «هنا» وهو خطأ.

⁽۲) في (ح) و(هـ): «الطرف» وكلا اللفظين متوجه هنا.

⁽٣) والمؤلف ـ رحمه الله ـ يريد بهذا إبطال دعوى القائل من هؤلاء المفتين أنَّ أرباب الألباب من أهل كلِّ شريعة وملَّة قد اتفقوا على ترجيح نظر من كان قبلهم؛ حيث إنَّ الكردي ـ رحمه الله ـ حكى في كتابه المذكور آنفًا مذهب الخلف ثمَّ حكى بعده مذهب السلف في آيات الصفات؛ ممَّا يدل على أنَّ الخلف لم يرجحوا نظر من كان قبلهم، أي السلف.

⁽٤) في (ح): «بأبطار» وهو خطأ.

⁽٥) الأَكمة: أي الأعمى. وقيل: هو الذي يبصر بالنهار ولا يبصر باليل. انظر: لسان العرب (١٦١/١٢) مادة «كمه».

⁽٦) المراسيل: جمع مرسل، والمرسل عند العلماء تقدُّم تعريفه في ص/٥٥٠.

والمراد بالمرسل عند الشافعية كما قال النووي في «المجموع» (١٠٠/١): هو ما انقطع إسناده فسقط من رواته واحد فأكثر. اهـ

ولعلَّ المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ يشير بذلك إلى قول أبي داود في رسالته لأهل مكة ص/٥٠: (وأمًّا المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل: سفيان الثوري ومالك ابن أنس والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم فيها وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره رضوان اللَّه عليهم).اهـ

والمنقول عن الشافعي ـ رحمه الله ـ هو قبول مراسيل كبار التابعين إن جاءت من وجه آخر ولو مرسلة، أو اعتضدت بقول صحابي أو أكثر العلماء، أو كان المرسل ـ لو سمّى ـ لا يسمي إذا سمّى إلَّا عن ثقة، فحينفذ يكون عنده مرسله حجة، ولا يصل إلى رتبة المتصل. وأمَّا مراسيل غير كبار التابعين فهي عنده ليست بحجة لكثرة الوسائط بينهم. انظر: الرسالة ص/٢٦١ ـ ٤٦٧، والأم (١٨٨/٣)، ومناقب الشافعي للبيهقي (٣٢/٢)، والمجموع للنووي (١٠٠١-١٠١)، والنكت على ابن صلاح (٥٤٤/٢)، والباعث الحثيث (١٧/٥)، والباعث الحثيث (١٧/٥).

من أعلام المتأخرين بحثوا في القول بعدم كفر الخوارج^(١)، لكون مقتضى الأدلة ذار و(١)،

= وقد اختلف العلماء في الاحتجاج بالمرسل على القولين: القول الأول: عدم الاحتجاج به وهو قول أكثر المحدثين.

القول الثاني: يحتج به إن لم يكن في الباب شيء يدفعه، واعتضد بقول صحابي. وهو منقول عن الأئمة الأربعة. انظر رسالة أبي داود لأهل مكة ص/٢٥، والتمهيد لابن عبد البر (٣١/١)، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص/٥، وإعلام الموقعين (٣١/١).

والذي استقر عليه رأي المحدثين هو عدم قبول المراسيل مطلقًا؛ وذلك لجهل حال الوسائط بين التابعي والصحابي من حيث عدلهم وضبطهم. قال ابن الصلاح: «وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه، هو المذهب الذي استقرَّ عليه آراء جماهير حقَّاظ الحديث ونقاًد الأثر وقد تداولوه في تصانيفهم». [علوم الحديث لابن الصلاح ص/٤٩]. ولتفصيل أقوال العلماء في قبول المراسيل ومناقشتها ينظر: التمهيد لابن عبد البر (٧-٣/١).

(١) الخوارج سبق التعريف بهم. انظر ص/٣٨٨.

(٢) لعلَّ المؤلف ـ رحمه اللَّه ـ يشير إلى قول السبكي في فتاويه: «احتج المكفرون للشيعة والخوارج بتكفيرهم لأعلام الصحابة رضي اللَّه عنهم، وتكذيب النبي على في قطعه لهم بالجنة، قال: وهذا عندي احتجاج صحيح فيمن ثبت عليه تكفير أولئك).اهـ

ثمَّ استدل بقول النبي ﷺ: «إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما». أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب: من كفر أخاه من غير تأويل فهو كما قال (جـ١٢٦/٧) رقم (٦١٠٣)، ومسلم في كتاب الإيمان حاشية رقم (١١١).

ثمَّ عقَّب بقوله: (وهذا منزع لم أجد غيري سبقني إليه إلَّا ما سيأتي في كلام محي الدين النووي ـ رحمه الله ـ في الوجه الثالث من الكلام على هذا الحديث ونقله عن مالك أنَّه محمول على الخوارج المكفرين للمؤمنين، وإن كان النووي قال: إنَّه ضعيف، وإنَّ الصحيح أنَّ الخوارج لا يكفرون؛ لكني لا أوافق النووي على ذلك بل من ثبت عليه منهم أنَّه يكفر من شهد له النبي على بالجنة من العشرة وغيرهم فهو كافر).

انظر: فتاوى السبكي (٥٦٩/٢ ـ ٥٦٩)، وشرح صحيح مسلم للنووي (جـ٧٣٧/٢). قلت: وقد اختلف العلماء في تكفير الخوارج على قولين:

القول الأول: أنَّهم كفار كالمرتدين يجوز قتلهم ابتداءً وقتل أسيرهم واتباع مدبرهم، ومن قُير عليه استتيب كالمرتد فإن تاب وإلا قتل. وإلى هذا القول ذهب ابن العربي في «عارضة الأحوذي شرح الترمذي» (جـ٩/٨٩)، وتقي الدين السبكي في «فتاويه» كما تقدَّم، والقرطبي في المفهم (١١٠/٣). وهو ظاهر صنيع البخاري في صحيحه. انظر: فتح الباري والقرطبي أبي المفهم (٣١٣/١٢).

= القول الثاني: أنَّهم ليسوا كفارًا. وهؤلاء انقسموا على رأيين.

الرأي الأولُّ: أنَّهم بغاة وبه قال بعض الفقهاء.

الرأي الثاني: أنَّهم ليسوا كفارًا كالمرتدين عن أصل الإسلام، وليسوا بغاة بل هم نوع ثالث. وهذا الرأي حكاه شيخ الإسلام عن الأثمة الأربعة مالك وأحمد والشافعي، وأبوحنيفة، واختار أنَّه الصواب. انظر مجموع الفتاوى (١٨/٢٨).

قلت: فتحصّل ممَّا سبق أنَّ أكثر العلماء يرى أنَّ الخوارج ليسوا كفارًا كالمرتدين على خلافٍ بينهم في نؤعهم.

قال ابن بطال في «شرح صحيح البخاري» (٥٨٥/٨): (وجمهور العلماء على أنَّهم في خروجهم ذلك غير خارجين عن جملة المسلمين). اهد وانظر: الأم للشافعي (٣٠٩/١)، والتمهيد لابن عبد البر (٣٣٨/٢٣)، والمغني (٢٢٣٩/١٢)، وبدائع الصنائع التمهيد لابن عبد البر (٣٣٨/٢٣)، وحاشية ابن عابدين على الدر المختار (٢٦٢/٤). أدلة الفريقين:

استدل القائلون بكفرهم بما يلي:

1- قوله الله المعاندين وصفهم «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية» أخرجه البخاري في كتاب استتابة والمعاندين وقتالهم، باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم (٣٠٠/٦) حديث رقم (٣٠٠/٦)، ومسلم في كتاب الزكاة (٢٠٠/٣) حديث رقم (١٠٦٨).

وجه الاستدلال: قالو إنَّ التمثيل المذكور في الحديث يقتضي أنَّهم خرجوا من دين الإسلام ولم يتعلقوا منه بشيء كما خرج السهم من الرمية لسرعته وقوة راميه بحيث لم يتعلق من الرمية بشيء. انظر: المفهم لما أشكل من صحيح مسلم للقرطبي (١١٠/٣)، وفتح الباري (٣١٤/١٢).

٢- قوله ﷺ في وصفهم: «هم شر الخلق والخليقة» أخرجه مسلم في كتاب الزكاة
 ٢٠- (٧٠٠/٢).

وجه الاستدلال: قالوا وهذا الوصف لا يكون إلّا للكافر. انظر: عارضة الأحوذي لابن العربي (جـ٩/ ٣٨)، وفتح الباري (٣١٣/١٢).

٣. قوله ﷺ: «لئن أدركتهم لأقتلنّهم قتل عاد» أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب:
 بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد رضي الله عنهما إلي اليمن (جـ١٣٠/٥) حديث رقم (٤٣٥١)، ومسلم في كتاب الزكاة (٧٤٢/٢) حديث رقم (٤٣٥١).

وجه الاستدلال: قالوا: إنَّ عادًا قتلت كفرًا. انظر المصدر السابق نفسه (جـ٣٨/٩)، وفتح الباري (٣١/١٢)، والمغنى لابن قدامة (٢٤٨/١٢).

إلى الماء، واستدلوا أيضًا بقوله على فيهم: «كلاب النار ثلاثًا، شر قتلى قتلوا تحت أديم السماء، وخير قتلى من قتلوا، أخرجه أحمد في المسند (٥٠/١٥)، وعبد الرزَّاق في المصنف (١٥٢/١٠) رقم (١٨٦٦٣).

٥. قالوا إنَّ الخوارج قد كفروا أعلام الصحابة فتضمن ذلك تكذيب النبي ﷺ في شهادته لهم بالجنّة. واستأنسوا بقوله ﷺ: «إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء به أحدهما» أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب: من كفر أخاه من غير تأويل فهو كما قال (جـ١٢٦/٧) رقم (٢١٣/١). انظر فتاوى السبكي (٢٩/٢)، وفتح الباري (٢١٣/١٢).

7. قالوا وممًّا يدل على كفرهم الأمر بقتلهم كما جاء في الحديث: «فأينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإنَّ في قتلهم أجرًا لمن قتلهم يوم القيامة» أخرجه البخاري في كتاب استتابة المرتدين، باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة (جـ١٦٨٨). رقم (٦٩٣٠) مع قوله على: «لا يحل قتل امرىء مسلم إلَّا بإحدى ثلاث ـ وفيه ـ التارك لدينه، المفارق للجماعة» أخرجه الترمذي في كتاب الديات (١٢/٤) رقم (٢٠٤١)، وانظر: فتح الباري

واستدل القائلون بعدم تكفيرهم بما يلي:

1. قوله على وصفهم: «يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، فينظر الرامي في سهمه إلى نصله إلى رصافه فيتمارى في الفُوقَةِ هل على بها من الدم شيء؟ أخرجه البخاري في كتاب استتابة المرتدين، باب: قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم (ج٨/٦٦) حديث رقم (٩٣١)، ومسلم في كتاب الزكاة (٧٤٣/٢)؛ حديث رقم (٩٣١)، حديث رقم (١٠٦٤)، وجه الاستدلال: أنَّ التماري من الشك، وإذا وقع الشك في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج من الإسلام، لأنَّ من ثبت له عقد الإسلام بيقين لم يخرج منه إلَّا بيقين. انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٨٥/٨)، والمفهم (١٠١٠)، وفتح الباري (٢١٤/١٣)، والمغني

٢- واستدلوا أيضًا بما أثر عن علي ﷺ أنّه لمّا سئل عن أهل النهروان: أكفار هم؟ قال: همن الكفر فروا» أورده ابن حجر في الفتح (٣١٤/١٢)، وصاحب كنز العمال (٢٠٩١- ٢٩٩٠) رقم (٣١٥٦٨) وعزاه إلى خشيش في الاستقامة. وانظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٨٥/٨). وبقول علي ﷺ فيهم «لكم علينا ثلاث؛ لا نمنعكم مساجد اللّه أن تذكروا فيها اسم الله تعالى، ولا نمنعكم الفيء ما دامت أيديكم معنا، ولا نبدأكم بقتال». أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٢٧/١٥- ٣٢٨) رقم (٢٩٧٦).

٣. واستدلوا أيضًا بما روي في خبر الخارجي الذي أنكر على النبي ﷺ في قسمة الصدقات =

ولا ضير(١) في شيءٍ من ذلك عن نظرٍ واجتهاد، وهو السبيل المسلوك عند أهل معنى الإنصاف لا سواه، حتى إنَّ من اعتمد نظر من كان قبله من دون استظهار الصحة التقليد الحقيقة: فهو التقليد الذي [قد](٢) ترجم عن نفسه بأنَّه أبعد شيءٍ عن الإنصاف، وأقرب إلى الحيف والاعتساف.

فإمَّا أن يقولوا الآن: أنَّ الشافعي ومالكًا وأبا حنيفة وأحمد والثوري^{٣)} والأوزاعي(٤) والليث(٥) والشُّعبي(٦) والنَّخعي(٧)، وسائر أئمة الخلاف المنقولة مذاهبهم: كانوا في أنظارهم وأقوالهم واختياراتهم على ترجيح نظر من كان قبلهم. أي وإن بلغوا بالنظر إلى خلافه ـ فنظر القَبْلُ آثر، (أو (^) ولو خفي عليهم وجهه)(٩). فهذا كذب وإكذاب.

⁼ بقوله «اتق الله» فقال خالد بن الوليد ﷺ يا رسول الله! ألا أضرب عنقه؟ فقال ﷺ: ﴿لا، لعلُّه أن يكون يصلي». فقال خالد: وكم من مصلُّ يقول بلسانه ما ليس في قلبه، فقال رسول اللَّه ﷺ: ﴿إِنِّي لَمْ أُومَرَ أَنْ أَنقَبَ عَنْ قَلُوبِ النَّاسِ، ولا أَشْقُ بطونهم». أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب: بعث على بن أبي طالب وخالد بن الوليد رضي اللَّه عنهما إلى اليمن قبل حجة الوداع (جـ٥/١٣٠) رقم (٤٣٥١)، ومسلم في كتاب الزكاة (٧٤٢/٢)، وانظر: المغنى لابن قدامة (٢٤٩/١٢).

^{*} والمقصود أنَّ السبكي وغيره من أعلام الشافعية قد خالفوا من سبقهم من علماء الشافعية في القول بعدم تكفير الخوارج؛ ممَّا يدل على أنَّهم لم يرجِّحوا نظر من كان قبلهم.

⁽١) في (ح) و(هـ): (ولا ضر».

⁽۲) كلمة «قد» في (ح) ساقطة.

⁽٣) الثورى تقدَّمت ترجمته.

⁽٤) هو: عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، ثقة فقيه جليل، من السابعة؛ مات مرابطًا ببيروت سنة (١٥٧هـ). انظر: الجرح والتعديل (٢٦٦/٥)، وتقريب التهذيب ص/٩٣٥.

⁽٥) هو: الليث بن سعد الفقيه المشهور، وقد تقدُّمت ترجمته.

⁽٦) الشعبي تقدَّمت ترجمته.

⁽٧) النخعيّ لم يتبينَّ لي من هو، ولعلُّه إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي الذي تقدَّمت ترجمته في ص/(٥١٢)؛ لأنَّه في عادة يذكر في الطبقة مع الشَّعبي ـ رحمه الله ـ.

⁽٨) في (ح) و(هـ): «أي»، ولعله الصواب.

⁽٩) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

أمًّا كونه كذبًا: فلكونه خلاف المعلوم. فالله المستعان على مباهته جهارًا. وأمًّا كونه إكذابًا (١): فلأنَّ القوم المبحوث معهم قد ادَّعوْا لأولئك الاجتهاد، والأمر كذلك، والاتفاق على ترجيح كلِّ منصف نظر من كان قبله: يأبى (٢) هذا للا اختلاف.

وإمَّا أن يقولوا: لا. فقد أُلْقِمُوا^(٣) الحَجَر، وهو المطلوب.

ثمَّ إنَّا نورد عليهم الآن سؤالًا، وهو أنَّه: هل أردتم يرهمَنْ في قولكم: «مَنْ قبله» أي الكل، كما هو الظاهر من سياق كلامكم على تهافته واختلافه؟ فهي مسألة الإجماع، وقد تقدَّم ما يشفي. أو الجنس؟ فهو الذي تكلَّمنا على بطلانه الآن، أعمّ من أن يكون كُلًا ـ إن سلم، كتحرير أدلة الباحثين في علم الكلام ـ أو بعضًا (٤)؟ كما عداها (٥) من الأمثلة.

104

بل أغرب من جميع ما أسلفنا ذكره عنهم: أنَّ هذه الطريقة التي سكنوا إليها، واستقرَّ أمرهم عليها، من المذاهب المخصوصة، عن عدد محصور ينتهون إلى آرائهم (٢)، ويقفون على إشاراتهم - إن صدقوا أيضًا - من المعلوم بالاضطرار: أنَّه لم يكن في السلف شيء من هذا المعنى أصلًا، ولا سلكوا من هذا الفج شُعْبَةً (٧)، ولا

المذهبية لم تكن معروفة عند السلف

وقوله: «ألقمو الحجر» مثل عربي مشهور يضرب عند قطع المنازع. فيقال: سبَّه فكأنَّما ألقم فاه حجرًا. انظر: لسان العرب (٣١٦/١٢). مادة «لقم».

(٤) في (م): «أو بعضها». (٥) في (ح): «عداه».

(٦) في (م) و(هـ): «رأيهم».

⁽١) في (ح): ﴿ كِذَابُ وَهُو خَطًّا. ﴿ ٢) في (ح): ﴿ يَأْتُي ۗ وَهُو خَطًّا.

⁽٣) في (م): «فقد القمر» وهو خطأ.

⁽٧) كذا ضبطت بالأصل. والشُغبة في الأصل صدع في الجبل يأوي إليه المطر، ويطلق أيضًا على ما عظم من سواقي الأودية وعلى المسيل في الرمل. انظر: القاموس المحيط (٢٣٢/١). والمقصود هنا: أنَّ السلف لم يسلكوا طريق التمذهب والتقليد للرجال؛ لأنَّه مسلك متشعِّب، وطريق معوج قد لا يتأهل صاحبه للنجاة؛ لأنَّ العالم المقلَّد قد يزل ولا بد؛ إذ ليس بمعصوم والمقلَّد لا تمييز له فهو يقلَّد العالم فيما زلَّ فيه وفيما لم يزل؛ فيأخذ الدين بالخطأ ولا بد إذ كانت العصمة منتفية عمَّن قلَّده فالخطأ واقع منه ولا بد. فالتقليد إذن ليس

ويقول الإمام ابن القيّم في «إعلام الموقعين» (٢٢٨/٢): (وأمَّا هدي الصحابة فمن المعلوم بالضرورة أنَّه لم يكن فيهم شخص يقلِّد رجلًا بعينه في جميع أقواله، ويخالف من عداه من الصحابة بحيث لا يردُّ من أقواله شيئًا، ولا يقبل من أقوالهم شيئًا، وهذا من أعظم البدع وأقبح المحوادث).انتهى؛ وانظر: المصدر نفسه (٢٣٦/٢)، والاعتصام للشاطبي (٨٦٣/٢ ـ ٨٦٥).

(٢) في (م): «اتعضوا» بقلب الظاء ضادًا، وهي لغة كما تقدُّم مرارًا.

(٣) أُمَّة هنا بمعنى عقيدة ودين.

يقول ابن كثير ـ رحمه الله ـ عند تفسير هذه الآية: رأي ليس لهم مستند فيما هم فيه من الشرك سوى تقليد الآباء والأجداد بأنهم كانوا على على أمّة. والمراد بها الدين ههنا). [تفسر ابن كثير (١٢٨/٤)].

بطريق سلامة ونجاة، ولذا ذمه الصحابة وجانبوه غاية المجانبة. يقول ابن مسعود في «لا يقلدن أحدكم دينه إن آمن آمن وإن كفر كفر، فإنّه لا أسوة في الشر». انظر: إعلام الموقعين (١٩٢/٢) ، ١٩٥١).

⁽۱) يقول سند بن عنان المالكي المتوفى سنة (٤١هه) في «شرح المدونة» لسحنون المالكي: (أمّا التقليد فهو قبول قول الغير من غير حجة فمن أين يحصل به علم، وليس له مستند إلى القطع؟ وهو أيضًا في نفسه بدعة محدثة لأنّا نعلم بالقطع أنَّ الصحابة رضوان الله عليهم لم يكن في زمانهم وعصرهم مذهب لرجل معينٌ يُدرس ويُقلَّد وإنَّما كانوا يرجعون في النوازل إلى الكتاب والسنّة، وإلى ما يتمحض بينهم من النظر عند فقد الدليل إلى القول، وكذلك تابعوهم أيضًا كانوا يرجعون في النوازل إلى الكتاب والسنّة، فإن لم يجدوا نظروا إلى ما أجمع عليه الصحابة، فإن لم يجدوا اجتهدوا واختار بعضهم قول صحابي فرآه الأقوى في دين الله، ثمَّ كان القرن الثالث وفيه أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل.... وكانوا على منهاج من مضى لم يكن في عصرهم مذهب رجل معينٌ يتدارسونه». انتهى النقله الفلاني في إيقاظ همم أولي الأبصار ص/٢٠١٠ وعزاه إلى الطراز شرح المدونة السند عدنان]. وانظر: كشف الظنون (٢٠١٢ - ٢٠٢ وعزاه إلى الطراز شرح المدونة لسند عدنان]. وانظر: كشف الظنون (٢٠٤٢).

وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَنرِهِم ثُمُقْتَدُونَ ۞ قَلَ (') أَوَلَوْ (') جِنْتُكُمُ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدَّتُمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ قَالُوٓا إِنَّا بِمَاۤ أَرْسِلْنُمُ بِهِۦ كَفِرُونَ ۞﴾(").

أفهؤلاء أرباب الألباب عند (هذا القائل (أ)؟ فلولا ترجيح القوم نظر من كان قبلهم، وتقرُّر هذا الأصل عندهم، الذي زعم أنَّ (أ) عليه اتفاق أرباب الألباب) (٢): ما كانوا عبرة للأنام، ولا أفصحَ بالتسجيل عليهم (٧) سيِّد الكلام.

فدونك أيَّها المجيب، هذا الطريفة (^) التي أتيت ـ لا أمَّ لك (^) ـ ولولا هذا الأصل الفاسد ما قالت تلك القرون ماهذا إلَّا اختلاق؟ ما سمعنا به (١٠) في الملَّة الآخرة (١١)، ﴿ مَّا سَمِعْنَا بِهَنَا فِي عَابَآبِنَا ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ (١٢).

ولما تفرَّق شمل أهل هذه الدعوة الإسلامية على هذه الصفة الغريبة، بحيث

⁽١) في الأصل: ﴿قَلَ ﴾ وهي قراءة سبعية متواترة قرأ بها نافع وابن كثير وغيرهما. انظر: معجم القراءت القرآنية (٣٤٨/٤). وفي بقية النسخ (قال»، وهي موافقة لرواية حفص المدني رحمه الله.

⁽٢) في (ح): «أولو» وهو خطأ. (٣) سورة الزخرف، الآيات (٢١ - ٢٤).

⁽٤) في (ح) و(هـ): «هذا للسكين الحاطب، بدل «هذا القائل».

 ⁽٥) في (هـ): «أنَّه».

⁽٦) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

⁽٧) أي على تفضيلهم طريقة الآباء والأجداد على ما جاء به النبي الكريم ﷺ من إخلاص الدين لله تعالى، وطرح ما وجدوا عليه آباءهم من الشرك والوثنية والعادات الجاهلية.

⁽٨) في (ح) و(هـ): «الطريقة».

⁽٩) «لا أمَّ لكَ»: كلمة تقال للذم والشتم، ومعناها: لا أم لك حرة. وقيل: أي أنت لقيط لا تعرف لك أم. وهي تأتي أيضًا للتعجب. انظر: لسان العرب (٢١٨/١). مادة «أمم». والمقصود بها هنا التعجب من صنيع ذلك المفتي الحنفي من إرساله لتلك المقالة، وهي ترجيح كل منصف رأي من قبله. والله تعالى أعلم.

⁽١٠) في (ح) و(م): «ما سمعنا بهذا».

⁽١١) يشَير إلى قوله تعالى حكاية عن المشركين: قالوا ﴿مَا سَمِعْنَا بَهَاذَا فِي ٱلْمِلَّةِ ٱلْآخِرَةِ إِنْ هَانَآ إِلَّا ٱخْيِلَنَّهُ ۞﴾ [ص: ٧- ٨].

⁽١٢) سورة المؤمنون، الآية رقم (٢٤).

يشق حصر طرائقهم ونحلهم. ومن حصل منهم على طريقةٍ جعلها معبر السَّعادة، وأَلقى على ما سواها بدعة (١)، وبعضهم زيادة (٢).

101

وجميع ذلك لا سبب له: إلا مؤدًى هذا الأصل/ الضال، الذي ما زاد على أن صوّب فرق الضلال؛ لأنّهم إنّما فعلوا ما سُطِّر عنهم، لمّا رجَّحوا نظر من كان قبلهم. فإن كان ما سلكوه إنصافًا، وسنّةً لأولي الألباب. فَلَعَمْرُ اللَّه ($^{(7)}$)، ما لتسجيل كتاب اللَّه عليهم كثير معنى ($^{(4)}$)، ولا لنسبة فرط الغي والحماقة إليهم وجة أصلًا، ولا لمقالة أهل السنّة والجماعة في المبتدعة عندهم، وشتمهم بالسوء من القول ($^{(6)}$) في الخطب وأدبار الصلوات ($^{(7)}$) المكتوبة ($^{(8)}$)، في مهابط الوحي ($^{(8)}$):

⁽١) أي سمة البدعة.

⁽٢) أي تكفيرًا وتضليلًا. كما هو واقع كثير من الفرق الإسلامية المجانبة لنهج السلف وطريقهم؛ حيث لا يتورعون عن تكفير المخالف لهم، وتضليله؛ وليس لهم حامل على ذلك سوى داعى التعصب والهوى.

⁽٣) فلعمر الله: قسمٌ بحياة اللَّه تعالى وبقائه؛ وهو قسم جائز لأنَّ الحياة والبقاء هما من صفات اللَّه تعالى. انظر: تهذيب اللغة (٢٨١/٢)، ولسان العرب (٣٩١/٩) مادة «عمر».

⁽٤) في (هـ): «معنى كثير».

⁽٥) لعلّه يريد طعن وتجريح أهل البدع ونقد مذاهبهم المنحرفة المخالفة للكتاب والسنّة. وهو من أعظم الجهاد؛ وذلك لما فيه من نصرة الحق والدين والنصح للمسلمين من شر المبتدعة الضالين؛ ولا يعد ذلك شتمًا بالسوء بل هو نصح لهم وللمسلمين من المنتقبة المنتقبة

⁽٦) في (ح): «الصلوة» وهو خطأ. (٧) في (هـ): «المتكوبة» وهو خطأ.

⁽٨) الوحي لغة الإعلام في خفاء؛ وشرعًا الإعلام بالشرع. وقد يطلق الوحي ويراد به اسم المفعول منه، وهو كلام الله المنزَّل على النبي ﷺ. انظر: تهذيب اللغة (٢٩٧/٥)، وفتح البارى (١٤/١).

ومهابط الوحي أماكن تنزله، ولعلَّه يريد. والله تعالى أعلم. المساجد الثلاث. المسجد الحرام، والأقصى، ومسجد النبي ﷺ. لأنَّها تُعَدُّ من مهابط الوحى.

ومن الجدير ذكره ههنا: أنَّ المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ إنْ كان يعني بالشتم هنا: ما درج على عليه بعض المسلمين من الدعاء الجماعي ـ بأن يدعو أحدَّ والبقية يؤمِّنون على دعائه ـ على أعداء هذا الدين من المبتدعة والمخالفين عقب الصلوات المكتوبات؛ فهو ممَّا لا يشرع، بل هو من البدع؛ لأنَّه لم يعهد عن النبي ﷺ أنَّه فعله أو أرشد أمَّته إليه. أمَّا دعاء الإمام في خطبتي الجمعة والعيد، فمن العلماء من رخص فيه بناءً على وجود أصل مشروعية الدعاء في الخطبة =

مساغ ولا مجال؛ إذ ما بعد سلوك محجة الإنصاف، وسبيل ذوي الألباب إلَّا مروق بحت، ولا سيما مع قوله: «من أهل كلِّ شريعة وملَّة».

[فاعجب لها من زلَّة مضلَّة] (١)، لو عمَّ سلطانها لأتت على الإسلام من أصله، وذهبت بأنصاره وأهله، ووطَّدت (٢) أعمدة الشُّرك وفروعه، كما هي الآن قد أتت على كثير من رسوم التوحيد والشريعة.

نعم، معرفة الفضل لأهله: أجنبي عمَّا يروم (٣)، لما قدَّمنا من أنَّه لا تلازم بين هدم قبةٍ أمر الشارع بهدمها، واحتقار ساكنها، بل ذاك (٤) من تمام أخوتك له، ومودَّتك إيَّاه، ورعايتك جانبه؛ إذ أرحته (٥) من بلاء كبير جاوره في البرزخ، فأرحه أراحك اللَّه من وصب الدنيا والآخرة.

فما أجاب [به] (٢) المنازع لنا عن أي إيراد ممَّا أوردناه عليه. فهو من جملة مطلوبنا. وممَّا نتشوَّفه ونحرص على ظهوره منه.

كأن يقول مثلًا: ترجيح نظر القبل في هذا الشخص (٧) غير سائغ، قلنا: لماذا؟ وجوابه المطلوب.

حما في استسقائه الله المسلمين في خطبة الجمعة، وكما في مشروعية الصلاة على النبي الله والبعض منع منه ورأى أن يقتصر على الوارد فقط، ولا يلحق به غيره. والله تعالى أعلم بالصواب.

أمًّا إن كان يعني بذلك قيام الدعاة الناصحين عقب الصلوات في المساجد بفضح المبتدعة وبيان عقائدهم الباطلة، فهو ممَّا يمدح فعله؛ لأنَّه داخل في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ولعل هذا هو المراد كما أشرت إليه آنفًا.

⁽١) ما بين المعقوفتين سقط في (ح) و(هـ).

⁽٢) في (ح) و(هـ): «وقطبت» ـ وفي (م): «ووطرت» وهو خطأ. وقد صحح في الهامش.

⁽٣) يروم أي يقصد إليه ويطلبه. انظر: القاموس المحيط (١٧٢/٤) باب الميم ـ فصل الراء.

⁽٤) في (م): «ذلك».

⁽٥) في الأصل: «أزحته» وهو تصحيف، والتصويب من بقية النسخ.

⁽٦) كلمة «به» ساقطة من (م).

⁽٧) يعنى بالشخص هنا: وجوب هدم المشاهد والقباب.

أو يقول: هذا التابع لنظر من كان [قبله](١) قد أخطأ لخطأ^(٢) من قبله. فلا أقصده في مقالي.

الله على الله الله المطلوب أيضًا؛ مع أنَّ قولك/ «من أهل كلِّ شريعة وملَّة» ما أبقى لك من أمرك فسحة ولا مخرجًا. فتأمَّله.

قوله: ولا يخفى أنَّه قد استمر السلف الصالح، والخلف الناجح، على وضع القبب والتوابيت؟.

أقول: هذه من جناياته ($^{(1)}$) العظيمة على خير أمَّة، بما لا علم له به، ولو تصوَّرنا صحة هذا عمَّن ذكر ($^{(2)}$)، لكانت بوصف الشرِّ أنسب ($^{(2)}$)، وما كان لها أن تتواطأ على خلاف أمر نبيِّها، الذي ($^{(1)}$) طهَّرها من الإثم ورجز ($^{(2)}$) الشيطان، وتتمالأ ($^{(2)}$) وأعاذها اللَّه من ذلك؛ إذ ليست له أهلًا $_{(2)}$ على نبذ عهوده الأكيدة الكثيرة، ومعاندته فيما دعا إليه من صيانة التوحيد للحميد الجيد ($^{(2)}$).

وهذه مسألة ـ كما عرفت ـ شهيرة في السنَّة الشريفة، حرية بالاتفاق على ما تضمَّنته أدلتها السالفة في الباب الثاني (١٠).

نقض قول المفتي المحنفي السلف على وضع وضع والقباب

⁽١) كلمة [قبله]ساقطة من (ح). (٢) في (هـ): ﴿الخطأُ وهُو خطأً.

⁽٣) في (م): «من جنايا» وهو خطأ. (٤) في (هـ): «ذكرنا».

⁽٥) في (ح): «كانت الشر أنسب» وهو خطأ ـ وفي (هـ): «كانت إلى الشر أنسب».

⁽٦) كلمة «الذي» كرّرت في (هـ)، ولعلّه وهم من الناسخ.

⁽٧) في الأصل: «وترجز» والمثبت من بقية النسخ أنسب.

⁽٨) تتمالاً: أي تجتمع. انظر: المصباح المنير ص/٢٢٢. مادة «ملل».

⁽٩) النبي على قد حمى وصان جناب التوحيد، وسدَّ جميع الطرق المفضية للشرك والتنديد؛ فمن ذلك نهيه الأكيد وتحذيره الشديد عن البناء على القبور واتخاذها مساجد؛ فقد تواتر عنه على النهي عن ذلك، وقد ساق المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في الباب الثاني من هذا الكتاب طرفًا صالحًا من هذه الأحاديث. وقد عقد الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في كتابه "التوحيد" بابًا في حماية النبي على لحمى التوحيد، وسدَّه الطرق الموصلة إلى الشرك، وأشار فيه إلى شيء من حمايته على لجناب التوحيد.

⁽١٠) وقد تقدُّم نقل إجماع العلماء على تحريم البناء على القبور في قسم الدراسة ص/١٤١.

وهلم النقل عن الصحابة والتابعين، وأعلام تلك القرون الفاضلة، (أو بعضهم) (١): أنَّهم رضوا ما دَنَسْتَ (٢) أعراضهم به. فأنت في هذا جانِ عليهم ظالم لهم، ناسب لهم إلى خزيةٍ عظيمة، من اتفاقهم على مثل هذا.

ولا نظن (٣) بصحابي (٤) ولا تابع (٥) بإحسان، ولا غيرهما من العلماء الأعيان: إلَّا ضدَّ ما ذكرت. فإنَّك لم تأت بحرف (٢) واحد عن أحد ممَّن أشرنا إليه: أنَّه نقل عنه بسند مقبول، قول يقضي (٧) بما ألقيته عليه من هذه الرزيَّة، التي لا يرضى مسلم بظهور (٨) عارها بعد استيضاح ما فيها.

وظاهر الحال عن أولئك الكرام هو مع [ما] (٩) سردناه (١٠) من تلك البراهين الفخام؛ إذ لا نحتاج الآن إلى نقل عن أحد منهم: أنَّه قرأ في صلاته، وأنَّه قائل بشرعية القراءة في الصلاة، وكذا الركوع، والسجود، والتشهد، والتسليم، وحضور المسجد لصلاة الجماعة (١١).

⁽١) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

⁽٢) كذا ضبطت في (م).

⁽٣) في (هـ): «يظن» وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (ح) و(م) أولى.

⁽٤) الصحابي هو من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به، ومات على ذلك، وإن تخللته ردة. انظر: التقييد والإيضاح ص/٢٩٢، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/١).

⁽٥) التابعي: هو من لقي الصحابي وروى عنه. انظر: التقييد والإيضاح ص/٣١٧، والباعث الحثيث ص/٨٦٨.

⁽٦) في (ه): «بحروف» وهو خطأ.

⁽٧) في (ح): «يقص» وهو خطأ.

وفي (هـ): «يقض» وهو خطأ.

 ⁽A) في (م): «لظهور» وهو تحريف.
 (P) كلمة «ما» ساقطة من (هـ).

⁽۱۰) في (م): «سردنا».

⁽١١) وذلك لأنَّ هذه الأمور التي نصَّ عليها المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ هي ممَّا علم بالاضطرار من دين الإسلام لتضافر الأدلة من الكتاب والسنَّة عليها؛ فلا يظنُّ بصحابي ولا تابع لهم بإحسانِ أنَّه قد خالف في شرعيتها؛ والنهي عن البناء على القبور كذلك فلا يظن بأحد منهم مخالفته أو جهله؛ إذ هو من جنسها.

وكذا لا نظن ً بأي قرنِ منهم: أنّه بحث في علم الكلام (١٥) أو تفاريع المذاهب أو تبع إمامًا في مذاهبه، أو أقام أربع جماعات متتالية عن قصد لصلاة واحدة في المسجد الحرام، كل صلاة باسم إمام (٢) ـ ليت الأثمة شاهدوا ـ أو (٣) أجاب للّا قيل له: (قال رسول اللّه) بأنّ هذا خلاف المقرّر (٤)، بهذه العبارة أو معناها أو أفحش منها، أو أخذ عند ذلك بذكر (٥) كلام زيد وعمرو، ومافصّلوه في حكم ذلك المروي.

وبالجملة: فهم أحرى الناس باتباع ما هو لم يبلغ معشار ما ذكرنا في شأن القباب والمشاهد.

ولقد بلغنا عن الإمام الشافعي كلمة سيَّرها عنه الفضلاء: «أدركت الأئمة بمكة يهدمون البناء على القبور» ومحلُّها معروف (٢)، وكأنَّ اللَّه ألهمه لإرسالها. وأمَّا ما يصنعه الجهلة، والسلاطين ـ الذين يتخوَّضون (٧) في مال اللَّه بغير حقِّ؛

⁽۱) بل المنقول عن السلف من الصحابة والتابعين من أهل تلك القرون المفضلة ذم الكلام مطلقًا، وتحريم النظر فيه وقد تقدَّم ذكر شيء من ذلك. راجع ص/٥٦٤. ولمزيد من التفصيل في ذم السلف لعلم الكلام يراجع كتاب ذم الكلام وأهله للإمام الهروي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ حيث ذكر أقوال السلف مبتدًا بالصحابة ثمَّ التابعين ثمَّ تابع التابعين في ذم الاشتغال بعلم الكلام.

⁽٢) تقدَّم بيان أنَّ تعدد الجماعات في المسجد الحرام باسم المقامات الأربعة: مقام الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي بدعة ذميمة لم تعهد عن السلف. انظر ص/٥٠٠.

⁽٣) في (ح): «و» بدَّل «أو». ⁻

⁽٤) أي في مذهبه أو في مذهب إمامه.

⁽٥) في بقية النسخ «يذكر».

⁽٦) تقدُّم عزوها إلى الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ. انظر ص/١٤٦.

⁽٧) يتخوَّضون: أي يتصرَّفون في مال المسلمين بالباطل. وقيل التخوض هو التخليط في تحصيل المال من غير وجهه. انظر: النهاية في غريب الحديث (٨٨/٢)، ولسان العرب (٢٤٦/٤) مادة «خوض».

ولعلُّ المعنى الأول هو المراد هنا، والله تعالى أعلم.

فلهم الناريوم القيامة (١) من (٢) التنافس في هذه الأبنية. فالتبريء منه (٣) أرضى لله (٤) تعالى، وإن كثر وفشا في هذه الأخلاف، التي $[قد]^{(0)}$ تعفَّى لديها جمهور رسوم الشريعة والمعالم الدينية. فهذا من ذاك؛ وماذا (٢) بقي من المعاهد الأنيسة، والمعالم المقدَّسة؟ إذا حققت النظر، وتصفَّحت الأحوال. وما وجدنا عالمًا قدوة، أو أحدًا من أفاضل الأزمان؛ إلَّا تنكَّرت له المعارف، منذ (٢) عصور طويلة، حتى أنَّس بن مالك الأنصاري = رضي اللَّه عنه = (٨) من رواه عنه (٩) البخاري في الصحيح من وأنَّه ما عرف عمَّ يعهد إلَّا الصلاة، على ما فيها» (١٠). فما بالك

قلت: والذين ينفقون الأموال الطائلة لتشييد هذه الصرح الشركية من المشاهد والقباب - كما يفعله بعض الجهلة من السلاطين وغيرهم ـ لا يستبعد دخولهم تحت الوعيد الشديد الوارد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّذِينَ كَفَرُواْ يُنفِقُونَ أَمُولَهُمْ لِيَصُدُّواْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنفِنُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسَرَةً ثُمَّ يُعْلَبُونَ وَاللَّينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمُ يُعَمَّرُونَ فَسَيْلِ اللَّهُ عَلَيْهِمْ حَسَرَةً ثُمَّ يُعْلَبُونَ وَاللَّينَ كَفُرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمُ يَعْمَرُونَ فَسَيْلِ اللَّهُ عَلَيْهِمْ يَصِدون الناس بهذه الأبنية عن سبيل اللَّه بما يزينون لهم من الشرك والتعلق بالأموات.

(٢) من هنا: بمعنى السببية. كما في قوله تعالى: ﴿ مِّمَّا خَطِيَّكَنِّهِمْ أُغْرِقُواْ ﴾ أي أغرقوا بسبب خطيئاتهم.

- (٣) أي من التنافس في بناء المشاهد والقباب. (٤) في (ح) و(هـ): «الله».
 - (٥) كلمة «قد» سقطت من (ح). (٦) في (هـ): «وما».
 - (٧) في الأصل «ضد» وهو تحريف والتصويب من بقية النسخ.
 - (٨) ما بين الحاصرتين المكررتين زيادة من (م).
 - (٩) في (ح): «عند» وهو خطأ.

⁽۱) وهذا اقتباس من قوله ﷺ: «إنَّ رجالًا يتخوضون في مال اللَّه بغير حق فلهم النار يوم القيامة». أخرجه البخاري في كتاب فرض الحمس، باب: قول اللَّه تعالى: ﴿ فَأَنَّ لِلَّهِ خُسَمُ وَلِلرَّسُولِ ﴾ (جـ٤/٠٦) حديث رقم (٣١١٨) من حديث خولة الأنصارية رضي اللَّه عنها.

⁽١٠) ذكره بالمعنى وهو في صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب: تضييع الصلاة عن وقتها (ج١/١٥٠) حديث رقم (٢٩٥) ولفظه: حدَّثنا موسى بن إسماعيل قال: حدَّثنا مهدي عن غيلان عن أنس قال: (ما أعرف شيئًا ممَّا كان على عهد النبي على قلل: قيل: الصلاة. قال: أليس ضيَّعتم ما ضيَّعتم فيها؟». انتهى، وعنه من من طريق الزهري: أنَّه قال: - أي الزهري ـ دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكى فقلت له: ما يبكيك؟ فقال: لا =

بحثالةٍ يتهارجون تهارج الحُمُر(١)؟. نسأل اللَّه العافية.

و كأنَّه ـ لهذه النكتة وأشباهها ـ خصَّ قومٌ الإجماع المحتج به بإجماع الصحابة العلم المحتج المحتب المحتج المحتج المحتج المحتج المحتج المحتب ال

وصرَّح جمعٌ؛ منهم: محمد بن جرير الطبري، الإمام الشهير .: أنَّ إجماع المتأخرين ليس بحُجّة (٣)، فاعرف هذا، ولا تكن كالجمل يعقله أهله، ثمَّ يطلقونه؛ لايدري: لماذا عقل؟ ولماذا أطلق؟.

ونحن قد أشرنا فيما سلف إلى مذاهب من وافقنا من سلف الأمَّة وسادتهم على ما ذكرنا في هذه المسألة، ومن غيرهم أيضًا، ولعلَّ دعوى الاتِّفاق على نُكرِ القبب والتوابيت من السلف الصالح ومن تبعهم: أقرب من ضدَّها؛ ومن لم نعرف (٤) مذهبه منهم فلا نخاله حَادَ عمَّا في تلك الأحاديث التي (٥) سمعتَ (١).

⁼ أُعرف شيئًا ثمَّا أدركت إلَّا هذه الصلاة، وهذه الصلاة قد ضيِّعت. [نفس المصدر السابق، ونفس الباب، حديث رقم (٥٣٠)].

⁽۱) الحُمُر: جمع حمار. لسان العرب (۳۲۰/۳) مادة «حمر».

⁽٢) تقدُّم أنُّهم الظاهرية أتباع داود الظاهري. انظر: ص/٢٢٤.

⁽٣) لم أقف على كلام ابن جرير الطبري ـ رحمه الله ـ في هذه المسألة؛ وقد تقدَّم الخلاف في حجية إجماع من بعد الصحابة. انظر ص/٢٢٤.

والصحيح هو ما عليه الأكثرون من أنَّ إجماع أهل كلِّ عصر حجة؛ لأنَّه لا يخلو عصر من العصور من قائم لله بحججه، ولأنَّ أدلة حجية الإجماع عامَّة ولم تخص بعصر دون آخر.

يقول أبو الوليد الباجي ـ رحمه الله تعالى ـ في إحكام الفصول ص/١٤: (والذي عليه سلف الأمّة وخلفها ـ إلّا من شدًّ ـ أنَّ إجماع أهل كلِّ عصر من الأعصار حجة يحرم خلافها). انتهى، وانظر: المحصول للرازي ٢/ق٢/٨٣، والمعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري (٤٨٣/٢)، والإحكام للآمدي (٢٨٨/١)، ونهاية السول (٤٠/٣)، ولعدة وفواتح الرحموت بهامش المستصفى للغزالي (٤٠/٢)، وتيسير التحرير (٤٠/٣)، والعدة لأبي يعلى (٤٠/٤).

⁽٤) في (م): «يعرف» وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (ح) و(هـ).

⁽٥) في (هـ): «التي قد سمعت».

⁽٦) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموعة الرسائل والمسائل» (١- ٧٣/٣): (وقد اتفق =

قوله: إنَّ صدور العلماء الأعاظم سكتوا عن إنكار وضع القبب والتوابيت. أقول: قد مرَّ ما فيه (١).

قوله: ولا ريب أنَّ إنكار ذلك مِنْ بعدهم فيه كمال التشنيع عليهم.

أقول: ما يرينا(٢) آيةً إلَّا أنستنا ما سواها، وإلَّا فأي مساس بين إنكار ما وضح لك بطلانه، والتشنيع على من قال به؟ ولا زال دأب العلماء ـ خصوصًا أصحاب رسول اللَّه ﷺ فمن بعدهم قرنًا فقرنًا إلى عصرنا هذا ـ يُنكِر العالم، ويُقبِّح ويُخذِّر، ويُظْهِر ما عَلِمَ فساده (وإنْ كان قد قال به من قال، من سبَّاق العلماء؛ ولا يرى ذلك تشنيعًا، ولا حطًّا(٤) على قائله (٥).

وهذه كتبهم وأخبارهم وسيرهم حاكية لِمَا تضيق (٦) به نطاق الإحصاء، ومن هو في غفلة فبعيد عن الاطِّلاع؛ ولا يُعْلَمُ (٧) عن أحدِ منهم قطُّ يَذْكُر: أنَّ إنكار ما استحسنه أو رضيه أحدٌ تشنيع عليه.

هذه مقالة جاهلة، لا تليق بمنصبهم الشريف، ولكن الأحمق يضرُّك بما

رد قول المفتي الحنفي بأنَّ في إنكار وضع القباب تشنيعًا المتقدمين

⁼ أئمة الإسلام على أنَّه لا يشرع بناء المشاهد التي على القبور). انتهى؛ وانظر: مجموع الفتاوى (١١/٣١).

⁽١) انظر: كلام المؤلف في ص/٧٨٥ ـ ٥٨٠.

قلت: والسكوت عن إنكار المنكر لا يعني بالضرورة إقرار المنكر والرضا به؛ وذلك لأنَّ الساكت عن الإنكار يحتمل أنَّه لم يعلم بوقوع المنكر حتى ينكره، أو أنَّه رأى أنَّ غيره قد كفاه مؤنة الإنكار، أو أنَّه لم يستطع الإنكار بلسانه لمانع من خوف أو نحوه فأنكر بقلبه وهو أضعف الإيمان كما جاء في صحيح مسلم من جديث أبي سعيد الله عليه قال: سمعت رسول الله عليه يقول: «من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبلسانه فإن الم يستطع فبلسانه فإن الم يستطع فبلسانه فإن الم يستطع فبلسانه أن عد الإيمان. [صحيح مسلم بشرح النووي (جـ1/11)].

⁽۲) في (م): «ما يرنا». (٣) في (م): «ﷺ ورضي عنهم».

⁽٤) في (م) (ولا خطأ) وهو تصحيف.

⁽٥) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م)، وليست في (ح) و(هـ).

⁽٦) في (ح) و(هـ): «يضيق».

⁽٧) في (ح) و(هـ): «نعلم».

يظنُّه(١) نفعًا لك.

أمّا علم: أنَّ ذلك محض النصح للَّه ورسوله، ولإخوانك المؤمنين؛ حيث تنفِّر عن الزلات، وتوضِّح الأغاليط ($^{(7)}$? وما زال كثير منهم يومي $^{(7)}$ في كتابه، أو على لسان تلاميذه ـ بما/ معناه ـ: «إذا صح الحديث فارموا مذهبي» $^{(3)}$ وإن لم يعبِّر بعضهم بهذه العبارة. فهو قائل بمعناها، وإلَّا فهو لا يحبّ الإنصاف.

101

رد

دعوي

ولقد وجدنا في كلام الصحابة وقضاياهم: مايحتمل مؤلفًا حافلًا في إنكار بعضهم على مقالة بعض. رضي اللَّه عنهم وأرضاهم (٥٠).

قوله: على أنَّ الإنكار لا يسوغ إلَّا على ما أجمع على إنكاره وحرمته. أقول: هذه المقالة قد تداولها كثير من الناس بختامها (٢)، من دون فَضِّه (٧)،

المفتي ____ الحنفي الأنَّ (١)

بأنَّ الإنكار لا يسوغ إلَّا على ما أجمع على

إنكاره

وحرمته

(١) في الأصل: «فطنه» وهو خطأ، والتصويب من بقية النسخ.

(۲) التنفير عن الزلات أصل عظيم من أصول هذا الدين، وقد دلَّ على هذا الأصل قوله على الدين النصيحة علنا: لمن عال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامّتهم». خرجُه مسلم في كتاب الإيمان (٧٤/١) رقم (٩٥) من حديث تميم الداري على التحذير من وقد كان دأب العلماء من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين التحذير من أغلاط الغالطين وأخطاء المخطئين؛ وذلك قيامًا بواجب النصيحة للمسلمين، وحماية لهذا الدين من أن يناله تحريف المحرفين أو تبديل المبدّلين. وأكبر دليل على ذلك وشاهد ما وصل إلينا وبلغنا من كتبهم وكلامهم في جرح الرواة ونقدهم، وفي الرد على أهل الأهواء والبدع، وفي ردِّ بعضهم على مقالة بعض.

(٣) في (م): تحتمل: «يوصى». وكلا اللفظين متوجه هنا.

- (٤) مقالة: «إذا صعَّ الحديث فهو مذهبي» تقدَّم عزوها إلى الأئمة الأربعة. انظر هامش ص/٣٤٥. يقول ابن عبد البر المالكي ـ رحمه اللَّه تعالى .: (وأكثر أهل العلم يقولون: إذا صعَّ الأثر من جهة الإسناد بطل القياس والنظل. انتهى [جامع بيان العلم وفضله (١٠٨٠/٢)].
 - (٥) راجع المصدر السابق (١٣/٢).
- (٦) بختامها: الحِتام هو الطين الذي يختم به لحفظ ما في الكتاب. وختم الكتاب يصونه ويمنع الناظرين عمًّا في بطنه. انظر: لسان العرب (٢٤/٤) مادة «ختم».
- (٧) فضّه: أي كسره. يقال: فضضت الخاتم عن الكتاب إذا كسرته. انظر: والقاموس المحيط (٧) ١٠٥) باب الضاد . فصل الفاء، ولسان العرب (٢٧٨/١٠) مادة «فضض».

وافتقاد (١) ما في الكيس من ردي و (٢) المعنى (٣)؛ وهي عاطله عن التحقيق، حاصلها: رفع الإنكار جملة، إلَّا في القطعيات (٤)، التي لا استناد فيها إلى إجماع أصلًا (٥).

وأمَّا ما عداها: فإمَّا الخلاف فيه مسطور أو لا يتحقَّق (٦) فيه الإجماع، عند صدق النظر. حتى لمَّ صحَّ لبعض السلف ما أشرنا إليه قال: «مدَّعِي الإجماع كاذب»(٧). وكم فيما لا يدَّعى فيه الإجماع أو يوجد فيه الخلاف ما هو أظهر

يقول الإمام ابن القيّم في «إعلام الموقعين» (٢٨٨/٣): (وقولهم: «إنَّ مسائل الخلاف لا إنكار فيها» ليس بصحيح، فإنَّ الإنكار إمّا أن يتوجه إلى القول والفتوى أو العمل؛ أمّا الأول فإذا كان القول يخالف سنّة أو إجماعًا شائعًا وجب إنكاره اتفاقًا. إن لم يكن كذلك فإنَّ بيان ضعفه ومخالفته للدليل إنكار مثله. وأمّّا العمل فإذا كان على خلاف سنّة أو إجماع وجب إنكاره بحسب درجات الإنكار؛ وكيف يقول فقيه لا إنكار في المسائل المختلف فيها والفقهاء من سائر الطوائف قد صرَّحوا بنقض حكم الحاكم إذا خالف كتابًا أو سنّة وإن كان قد وافق فيه بعض العلماء؟ وأمًّا إذا لم يكن في المسألة سنّة ولا إجماع وللاجتهاد فيها مساغ لم تنكر على من عمل بها مجتهدًا أو مقلدًا.

وإنَّما دخل هذا اللبس من جهة أنَّ القائل يعتقد أنَّ مسائل الخلاف هي مسائل الاجتهاد، كما اعتقد ذلك طوائف من الناس ممَّن ليس لهم تحقيق في العلم). انتهى.

والقول بجواز البناء على القبور هو من النوع الأُول في كلام ابن القيّم ـ رحمه الله تعالى ـ فيجب إنكاره اتفاقًا؛ لأنّه مخالف لما ثبت في السنّة الصحيحة من تحريم رفع القبور والأمر بتسويتها، ولما أجمع عليه العلماء من تحريم البناء عليها.

(٦) في (هـ): «مسطورًا ولا يتحقق» وهو خطأ.

⁽١) في (هـ): «وانتقاد». (٢) في (ح) و(هـ): «روي» وهو خطأ.

⁽٣) المقصود أنَّهم أخذوا هذه المقالة على عواهنها من دون نظرٍ أو تدبرٍ لما تفضي إليه من المعاني الباطلة واللوازم الفاسدة. والله أعلم بمراده.

⁽٤) القطعيات: جمع قطعي، والقطعي في اصطلاح الأصوليين هو ما دلَّ دلالة صريحة، ولم يحتمل التأويل. انظر: مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين للدكتور رفيق العجم (١١٤٣/٢).

⁽٥) حاصل قولهم: «لا إنكار إلّا فيما أجمع على إنكاره وحرمته» ـ كما بينَّ المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ يقتضي رفع الإنكار في المسائل المختلف فيها بين أهل العلم، فلا يتوجه الإنكار فيها على المخالف؛ وهذا قول باطل مجانب للحق والصواب.

⁽٧) هذه المقالة أثرت عن الإمام أحمد . رحمه اللَّه . كما في مسائله (١٣١٤- ١٣١٠) رقم =

= (١٨٢٦) برواية ابنه عبد اللَّه عنه قال: سمعت أبي يقول: (ما يدعي الرجل فيه الإجماع؛ هذا كذب. من يدعي الإجماع فهو كذب، لعلَّ الناس اختلفوا، هذا دعوى بشر المريسي والأصم، ولكن يقول: لا يعلم الناس يختلفون أو لم يبلغه ذلك، ولم ينتهي إليه فيقول: لا نعلم الناس اختلفوا؛ لعلَّ الناس). انتهى، وانظر: العدة لأبي يعلى (١٠٩٠/٤)، والمسودة ص/٣١٦، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢٧١/١٩).

وقد استشكل بعض الأصوليين هذه العبارة عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى؛ ولذا فقد عدَّه بعضهم من منكري الإجماع، ومنهم من يجعل ذلك إحدى الروايتين عنه. انظر: الإحكام للآمدي (٢٠٦/١)، والبحر المحيط (٤٣٨/٤)، وأصول مذهب الإمام أحمد ص/٣٥٧. ولكنَّ الصحيح أنَّ الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ ليس كالنظام وغيره من القائلين بإحالة الإجماع مطلقا؛ بل نقل عنه القول بالإجماع وإمكانه كما في رواية الحسن بن ثواب حيث قال: (أذهب في التكبير من غداة يوم عرفة إلى آخر أيَّام التشريق) فقيل له: إلى أي شيء تذهب؟ فقال: لإجماع عمر وعلي وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود». وأيضًا فقد نصً ـ رحمه الله ـ عليه كما في رواية ابنه عبد الله وأبي الحارث في الصحابة: إذا اختلفوا لم يخرج من أقاويلهم!! هذا قول خبيث، قول يخرج من أقاويلهم! هذا قول خبيث، قول أهل البدع، لا ينبغي أن يخرج من أقاويل الصحابة إذا اختلفوا. انظر: العدة لأبي يعلى أهل البدع، لا ينبغي أن يخرج من أقاويل الصحابة إذا اختلفوا. انظر: العدة لأبي يعلى

وعليه فكلام الإمام أحمد في إنكاره للإجماع في قوله ـ رحمه الله ـ: «من ادعى الإجماع فقد كذب» إمَّا أن يحمل على الورع؛ وذلك لجواز أن يكون هنالك خلاف لم يبلغه فلا يقدِّم ادعاء الإجماع على الحديث الصحيح؛ لأنَّ نصوص رسول الله على أجلَّ عنده من أن يقدِّم عليها توهم إجماع غايته عدم العلم بالمخالف. وإلى هذا جنع القاضي أبو يعلى ومن تبعه من الحنابلة كالإمام ابن القيِّم رحمه الله. واستندوا في ذلك إلى قول الإمام أحمد رحمه الله ـ في رواية ابنه عبد الله المتقدِّمة عنه: «من ادَّعى الإجماع فقد كذب، لعلَّ الناس قد اختلفوا، هذه دعوى بشر المريسي والأصم، ولكن يقول: لا نعلم، لعلَّ الناس اختلفوا ولم يقول: لا أعلم اختلافًا، فهو أحسن من قوله: إجماع الناس». انظر: العدة لأبي يعلى يقول: لا أعلم اختلافًا، فهو أحسن من قوله: إجماع الناس». انظر: العدة لأبي يعلى حنبل ص/١٠٥٠، وإعلام الموقعين(١/٠٠)، وأصول مذهب الإمام أحمد بن

أو يحمل إنكاره على من ليس له معرفة بخلاف السلف. وهذا من المحامل التي ذكرها القاضي أبو يعلى وأبو الخطاب. وحاصله: أنَّ من لم يعرف خلاف السلف لا يجوز له أن يدعي الإجماع، لأنَّه قد يكون هناك خلاف لم يعلمه؛ إذ إنَّ عدم العلم ليس علمًا بالعدم؛ =

وأصح، وأمتن نقلًا وإفادةً وقوةً ممَّا زعم فيه الإجماع (١). فلا نطل الكلام في باردة، ما لها قيمة.

قوله: وقد نصُّ علماؤنا على عدم كراهة البناء.

أقول (٢): هذا مبلغه من العلم أيضًا، ولا أثق بصحة العموم في قوله: «علماؤنا»، بل مقتضى ما نقله من هو منه أوثق، لعلَّه نصٌّ في الردِّ عليه، وقد سبق ما حرَّره صاحب «إغاثة اللَّهفان» فلْيراجع (٣).

وها نحن الآن نطالبه بصحة النقل: أنَّ جميع الحنفية قائل بعدم كراهة البناء؛ إذ (٤) ما ذكره في نقله هو عن أفراد (٥) منهم في كتب معيَّنة، وهذا من إجماعهم بمكان سحيق، بل فيما نقله هو ما يدفع في نحره. فإنَّه قال: وقال صاحب «الدر

⁼ ووجود الخلاف ـ كما هو معلوم ـ يناقض دعوى الإجماع.

انظر: العدة لأبي يعلى (١٠٦٠/٤)، وأصول مذهب الإمام أحمد ص/٣٥٨.

أو يحمل على إجماع من بعد الصحابة أو من بعدهم من التابعين وتابعيهم. وإلى هذا جنح شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ حيث قال: (الذي أنكره أحمد دعوى إجماع المخالفين بعد الصحابة أو بعدهم وبعد التابعين أو بعد القرون الثلاثة المحمودة، ولا يكاد يوجد في كلامة احتجاج بإجماع بعد عصر التابعين أو بعد القرن الثالث». انتهى [المسودة ص/٢١٦] وانظر: مجموع الفتاوى (٢١/١٩).

قلت: وهذه المحامل الثلاث هي من أهم ما ذكر في حمل كلام الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ في إنكاره الإجماع. وإلَّا فهناك توجيهات أخرى لكلامه ذكرها العلماء انظرها في أصول مذهب الإمام أحمد ص/٣٥٨ ـ ٣٦٠ للدكتور عبد اللَّه التركي.

⁽١) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «... ولكن كثير من المسائل يظن فيها إجماعًا ولا يكون كذلك، بل يكون القول الآخر أرجح في الكتاب والسنّة». انتهى. [مجموع الفتاوى (١٠/٢٠)].

⁽٢) في (هـ): ﴿أَقُولُهُۥ وَهُو خَطًّا.

⁽٣) يشير إلى كلام ابن القيم المنقول في ص/٢٦٠: «وقد صرّح عامة الطوائف بتحريم البناء على القبور...إلى قوله: وطائفة أطلقت الكراهة وينبغي حملها على كراهة التحريم إحسانًا للظن أن يجوّزوا ما تواتر عن رسول الله على النهي عنه، ولعن فاعله.

⁽٤) في (ح): «على» وهو خطأ. (٥) في (م): «انفراد» وهو خطأ.

المختار^(۱)»^(۱): إنَّه المختار^(۳)، انتهى.

ولكن الرجل لا يفهم/ معاني الكلام.

وبالجملة: فليس بنافعه عند اللَّه، ولا عند المنازع تلك الدفاتر.

قوله: فلا ينكر الحنفي على الشافعي أكل الضب^(١)

- (١) في الأصل: «المحتار» وهو تصحيف من الناسخ، والمثبت من بقية النسخ هو الصحيح.
- (۲) صاحب «الدر المختار» هو: محمد بن علي بن محمد بن علي الحصني الدمشقي، الشهير بالحصكفي الملقّب بعلاء الدين، كان مفتي الحنفية بدمشق، ولد بها سنة (۱۰۲۱هـ) وقيل: سنة (۱۰۲۵). من تصانيفه: «الدر المحتار شرح تنوير الأبصار»، وله تعليقة على صحيح البخاري، وشرح على قطر الندى في النحو. توفي سنة (۱۰۸۸هـ). انظر: خلاصة الأثر (۲۳/۶)، وهدية العارفين (۲۹۵/۲)، والأعلام للزركلي (۲۹٤/۲).
- (٣) مقصودهم بذلك ما ذكره الحصكفي الحنفي في «الدر المختار» في مطلب كيفية الدفن: (ولا يطينٌ ولا يرفع عليه بناء. وقيل لا بأس به، وهو المختار). انتهى [الدر المختار مع حاشيته الرد المحتار عليه لابن عابدين (٢٣٧/٢)].

قال المحشني: قوله: «لا بأس به الخ» المناسب ذكره عقب قوله ولا يطين، لأنَّ عبارة «السراجية» كما نقله الرحمتي: ذكر في تجريد أبي الفضل أنَّ تطيين القبور مكروه، والمختار أنَّه لا يكره. وعزاه إليها المصنف في «المنح» أيضًا. وأمَّا البناء عليه فلم أر من اختار جوازه. وفي «شرح المنية عن منية المفتي»: المختار أنَّه لا يكره التطيين. وعن أبي حنيفة يكره أن يبنى عليه بناء من بيت أو قبّة أو نحو ذلك، لما روى جابر: «نهى رسول الله على عن تجصيص القبور، وأن يكتب عليها، وأن يبنى عليها». رواه مسلم، وغيره). انتهى.

فتبينً ثمًا نقله ابن عابدين في حاشيته على «الدر المختار»، أنَّ المختار عند الحنفية هو كراهة البناء على القبور، وهي محمولة عندهم على كراهة التحريم ـ يقول ابن القيِّم في إعلام الموقعين (١/١٤): «وقد نصَّ محمد ابن الحسن أنَّ كل مكروه فهو حرام» ثمَّ ذكر ابن القيِّم ـ رحمه اللَّه ـ أمثلة كثيرة نقل فيها عن الإمام أبي حنيفة وصاحبيه القول بالكراهة وحملها الأصحاب على التحريم. انظرها في المصدر نفسه (١/١٤ ـ ٤٢) ـ فليس الأمر عند الحنفية كما قاله هذا الجاهل بمذهبهم حيث قال: «ولا يرفع عليه بناء. وقيل لا بأس به، وهو المختار» ـ أي عند الأحناف.

(٤) اختلف العلماء قديمًا في حكم أكل الضب على قولين: القول الأول: الجواز، وبه قال مالك والشافعي وأحمد.

القول الثاني: التحريم، وبه قال أبو حنيفة والثوري.

انظر: المدونة الكبرى (٢٦/١)، والأم للشافعي (٣٩٣/٢)، والمغني (٣٤٠/١٣. ٣٤١)،=

109

والضبع^(۱)، ولا الشافعي على الحنفي شرب المثلَّث^(۲)، وتوريث ذوي الأرحام^(۳).

_ وحاشية الرد المحتار (٣٠٦/٦).

(١) وأمَّا أكل الضبع فقد اختلف العلماء في حكمه أيضًا على قولين:

القول الأول: التحريم. وبه قال مالك وأبوحنيفة والثوري.

القول الثاني: الجواز. وبه قال الإمام الشافعي وأحمد.

انظر لهذه الأقوال وأدلتها: الأم للشافعي (٣٩١)، والمدونة الكبرى (٢٦/١)، والمغني (٣٤٠/١٣)، وحاشية الرد المحتار لابن عابدين (٣٠٥/٦).

(٢) المثلث: هو العصير المطبوخ من ماء العنب بعد ما ذهب ثلثاه، وبقي الثلث، وصار مسكرًا. انظر: تحفة الفقهاء (٥٨/٣)، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي (١٩٦/٣).

وقد اختلف العلماء في حكمه على قولين:

القول الأول: أنَّه يحرم مطلقًا قليلًا كان أو كثيرًا. وإلى هذا القول ذهب الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد.

القول التّأني: أنَّه يباح شرب القليل منه دون الكثير ما لم يسكر. وإلى هذا القول ذهب أبوحنيفة وأبو يوسف، حتى إنَّ أبا حنيفة ـ رحمه اللَّه ـ جعله من علامة أهل السنَّة فقال: «السنَّة أن تفضَّل الشيخين، وتحب الحنتين، ولا تحرم نبيذ الجر ـ أي المثلث ـ». انتهى. [تحفة الفقهاء ٥٦٢/٣ ـ ٥٦٢/٣.

لهذه الأقوال ومناقشتها انظر: تحفة الفقهاء (٦٢/٣٥- ٣٦٥)، وكشف الأسرار عن أصول البزدوي (١٩٦/٣)، وحاشية الرد المحتار (١/١٥٤)، وبداية المجتهد (١/١٧١، و٢٤٤/٤)، ومغنى المحتاج (١٨٧/٤)، والمغنى (٢٩٥/١٢).

(٣) في (ح): «الأرجام» وهو تصحيف.

والأرحام: جمع رحم - بفتح الراء، وكسر الحاء - وهي في اللغة القرابة أو أسباب القرابة. انظر: الصحاح (١٧٥/٥) باب الميم - فصل الحاء، ولسان العرب (١٧٥/٥) مادة «رحم».

فذوو الأرحام هم أصحاب القرابات.

وأمًّا في اصطلاح الفرضيين فذوو الأرحام هم: كلَّ قريب ليس بذي فرض ولا عصبة. انظر: حاشية الباجوري ص/٢٢، والعذب الفائض (١٥/٢ - ١٦)، ومجموع الفتاوى (٢٤٦/١).

وقد اختلف العلماء في توريثهم على ثلاثة أقوال:

الأول: أنَّهم يرثون مطلقًا. وهو مروي عن جماعة من الصحابة منهم: عمر وعلي بن أبي طالب رضي اللَّه عنهما، وهو مذهب الحنابلة والحنفية.

أقول: إن كان الإنكار استنادًا^(١) إلى قول الإمام بلا حجَّة فالأمر كذلك، بل هو منكر، لأنَّه^(٢) إنكار بلا علم؛ ولا وجه له.

قوله: دعوى الاجتهاد في هذا الزمان ظاهرة (٣) البطلان، وقد نصَّ الحافظ ابن حجر: بأنَّ الاجتهاد بجميع أنواعه انقطع من القرن الرابع؛ وكفى بذلك حجة (٤).

أقول: من ترامت به الغفلة إلى هذه الفلوات. فهو في عِداد^(°) البُلْه حالًا لا حكمًا، وغاية بحثه وبحث إخوانه: مصادرة (^{۲)}. وناهيك بمن يقرّر (^{۷)} دعواه المرسلة، بلا خطام ولا زمام: بأنَّ الحافظ ابن حجر قد نصَّ على مقتضاها، ثمَّ يقول: «وكفى بذلك حجة» فمتى كان التحقيق هكذا؟ فوالذي نفسي (^{۸)} بيده، ما يعجز عنه أحد من البشر، ولا يكون فرقان قطُّ بين من دان بالإيمان ومن كفر؛ إذ كلِّ يستطيع القول ما وجد آلته. فهذا ممكن لكلِّ أحد لأنَّ حاصله: ترجيح

⁼ القول الثاني: لا يرثون مطلقًا، ويجعل مال الميّت في بيت مال المسلمين، وهو منقول عن زيد بن ثابت ﷺ، وهو المذهب عند المالكية، وقول عند الشافعية.

القول الثالث: يرثون إذا لم ينتظم بيت المال، وهو وجه في مذهب الشافعية.

انظر لهذه الأقوال: حاشية رد المحتار لابن عابدين (٢٩١/٦)، والشرح الكبير للـدرديري (٢٦/١)، والمغني لابن قدامة (٨٢/٩)، والمغني لابن قدامة (٨٢/٩)، والإنصاف للمرداوي (٣١٧/٧).

ولتفصيل أدلة كل فريق ومناقشتها، والترجيح بينها انظر: التحقيقات المرضية للدكتور صالح الفوزان ـ حفظه اللَّه ـ ص/٢٦٤-٢٦٤.

⁽١) في (هـ): «استناد» وهو خطأ.

⁽٢) في (ح): (لا أنَّه) وهو خطأ.(٣) في (ح): (ظاهر».

⁽٤) تقدَّم استبعاد المؤلف ـ رحمه اللَّه ـ أن يكون الحافظ ابن حجر ـ رحمه اللَّه ـ قد نصَّ على قفل باب الاجتهاد منذ القرن الرابع ـ كما زعم هذا المفتى ـ وذكرت عنده ما يعضد هذا الاستبعاد في صدور مثل ذلك من الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى. انظر ص/٢٧٢ ـ ٢٧٥.

⁽٥) في (ح): «أعداد».

⁽٦) المصادرة تقدِّم بيان معناها. انظر ص/١٩٩، ٥٢٩.

⁽Y) في (ح): «تقسى» وهو تصحيف. (A) في (ح): «تقسى» وهو تصحيف.

[بلا]^(۱) مرجِّح، [وتحكَّم]^(۲) بلا مصحِّح، واختلاق^(۳) يردُّه الوجدان، وإفك مبين، يقال عند مفاجأته: سبحان^(۱).

قوله: على أنَّ الفتنة التي تحصل بعد (٥) الهدم ـ لو فُرِضَ ـ أشدُّ وأعظم، بل يكون سببًا لاختلاف الكلمة، ووقوع الهرج (٦). إلى قوله: ولا يستحسن وقوع ذلك إلَّا منافق. إلى قوله: ألا ترى (٧) قوله ﷺ للصديقة، التي أمر بأخذ شطر الدين عنها (٨): «يا عائشة، لولا أنَّ قومك حديثو عهد... إلخ» (٩).

أقول: كأنَّ هذا تنزُّلُ منه، أو لانت شكيمته (۱۰). فعاد إلى التشغيب (۱۱) بخوف/ المفسدة؛ وهذا أجنبي ـ كما عرفت ـ عمَّا (۱۲) نحن بصدده، لأنَّه ـ على أحد احتماليه (۱۳) ـ مترتِّب على حسن الهدم أصالة.

ولهذا قال آخر كلامه هذا: «فعلم أنَّ سدَّ الذريعة أحد أركان الشريعة. وقد تقرَّر (١٤) في قواعد المذهب المعتبر الواضح: أنَّ درء المفاسد: مقدَّم على جلب المصالح». انتهى.

ونحن ربما لا نخالفِ في هذا، بشرطه المعتبر؛ ولكن هلًا قام هو وإخوته ـ إن كان ذا هو المانع، ووافقوا^(١٦) عليه، وإلَّا فهم (قد أكثروا في)^(١٦)

الفتنة

لوقوع

مناقشة

قول المفتى

الحنفي

بأنَّ هدم القياب

⁽١) كلمة [بلا] ساقطة من (ح). (٢) كلمة [وتحكم] ساقطة من (ح).

⁽٣) في (ح) و(هـ): «واختلاف» وهو خطأ.

⁽٥) في (هـ): «بعدم» وهو خطأ. (٦) لمعنى الهرج. انظر ص/١٢٥.

 ⁽٧) في (ح) و(هـ): «لا ترى» وهو خطأ.
 (٨) في (ح): «عليها».

⁽٩) تقدَّم تخريجه في ص/٢٠١.

⁽١٠) شكيمته: أصلها في اللجام. قال ابن منظور: الشكيمة من اللجام الحديدة المعترضة في الفم. [لسان العرب (١٧٩/٧). والمقصود بقوله هنا: «لانت شكيمته» أي انقاد إلى الدليل.

⁽١١) في (ح) و(م): «التشعيب». (١٢) في (ح): «ما» وهو خطأ.

⁽١٣) في (هـ): «احتماله». (١٤) في (هـ): «تقر» وهو خطأ.

⁽١٥) في (ح): «وواقفون» وهو خطأ ـ وفي (م): «ووقفوا» وهو أيضًا خطأ.

⁽١٦) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

خلافه (١)، كما عرف (٢) ـ فقالوا (٣): برئنا إلى اللَّه من بناء القباب والمشاهد، ولولا خوف الفتنة لباشرنا هدمها، ليكون ذلك نصحًا لله ورسوله، فيما أذاعه في العباد؟!!

وأمَّا ذكره للعمامة (٤) الكبيرة لتمييز العلماء، والخضراء للأشراف (٥)، وما يشبه ذلك: فعود إلى حساب الفلوس، ما هي صناعة المحقق.

على أنَّ قوله: «إنَّ النبي ﷺ أمر بأخذ شطر الدين عن الصديقة رضي اللَّه عنها» (٦٠) إشارةٌ إلى ما ذكر من حديث متنه: «خذوا شطر دينكم عن الحميراء» (٧٠).

وقد بحثنا عن هذا، وإذا حفَّاظ الفن وأئمة الشأن، لا يعرفونه (^) في جميع ما وقفنا عليه من كتبهم الحوافل، ولم يأتوا فيه بسند ضعيف (٩)، فضلًا عن حسن (١٠)

 ⁽١) في (ح) و(هـ): «وإلّا فهم بخلافه».
 (٢) في (ح) و(هـ): «عرفت».

 ⁽٣) في (ح) و(هـ): «وقالوا».
 (٤) في (هـ): «العامة» وهو خطأ.

⁽٥) الأشراف أو الشرفاء جمع شريف؛ والشريف هو السيَّد في قومه العلي في رهطه، وقد اقتصر هذا النعت على ذرية الحسن والحسين في القرون المتأخرة. انظر: تحقيق منية الطالب في معرفة الأشراف الهواشم الأمراء ص/٦٣.

⁽٦) في (م): زيادة «وعن أبيها» بعد كلمة «رضى الله عنها».

⁽V) تقدُّم بيان أنَّه موضوع. راجع ص/٢٣١. (٨) في (ح): «لا يعرفون» وهو خطأ.

⁽٩) الضعيف هو ما اختل فيه شرط من شروط الصحة وهي: اتصال السند، والعدالة، والضبط، ونفي الشذوِذ، ونفي العلة القادحة. وهو أنواع كثيرة. انظر: فتح المغيث للسخاوي (١١١/١).

⁽١٠) الحسن لما كان وسطًا بين الصحيح والضعيف فقد اختلفت عبارات العلماء في حدِّه. فقال الخطابي هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله. وقال الترمذي في حدِّه: «كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذًا ويروى من غير وجه نحو ذاك فهو عندنا حديث حسن». اه [سنن الترمذي (٧١١/٥)].

ونقل ابن الصلاح عن بعض المتأخرين: «الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث الحسن، ويصلح للعمل به». [مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح ص/٣٢]. وجعله ابن الصلاح قسمين: من لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنَّه ليس مغفلًا كثير الخطأ، ولا هو متهم بالكذب، ويكون متن الحديث قد روي مثله أو نحوه من وجه آخر، حتى يخرج بذلك عن كونه شاذًا أو منكرًا أو أن يكون روايه من المشهورين =

فضلًا عن صحيح(١).

وقد كشف أمره الحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي في «المقاصد الحسنة» ($^{(7)}$)، وكذا العلامة الديبع ($^{(7)}$) في مختصره «تمييز الطيب من الخبيث» ($^{(2)}$)، والفيروزبادي ($^{(2)}$) في آخر كتابه (سفر $^{(7)}$) السعادة) ($^{(4)}$) وغيرهم ($^{(A)}$).

= بالصدق والأمانة، ولم يبلغ درجة رجال الصحيح في الضبط والاتقان. انظر: مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح ص/٣٣-٣٣، والباعث الحثيث ص/٣٨-٣٨. ولتفصيل أقوال العلماء في حد الحسن والاعتراضات عليها انظر: التقييد والإيضاح ص/٣٠-٤٠، والباعث الحثيث ص/٣٧-٤٠.

(۱) الصحيح هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله، حتى ينتهي إلى رسول الله كالله والله كالله والم الله علا يكون شاذًا ولا معللًا بعلة قادحة. انظر: التقييد والإيضاح ص/٨، والباعث الحثيث ص/٢٠.

(۲) انظره فیه ص/ (۲۰۹) حدیث رقم (۲۳۲).

(٣) في (ح): «الذيبع» وهو تصحيف.

وفي (م): «الربيع» وهو تحريف.

(٤) انظره فيه ص/٧٣.

(٥) في (م): «الفيروزنادي» وهو تصحيف، وهي غير منقوطة في الأصل والمثبت من (ح) و(هـ).

والفيروزبادي هو محمد بن يعقوب بن محمد بن يعقوب الفيروزأبادي الشيرازي، صاحب القاموس، لغوي مشهور. أخذ الأدب واللغة عن والده وغيره من علماء شيراز في زمانه، وجاب في البلدان المشرقية والشامية، ودخل الروم والهند، ولقي كثيرًا من العلماء، ودخل اليمن وولي قضاءها. أخذ عنه الصفدي وابن عقيل النحوي المشهور صاحب شرح الألفية. من تصانيفه: «القاموس المحيط» في اللغة، و«سفر السعادة» في السيرة النبوية. كانت ولادته سنة (٩٢١هه)، ووفاته سنة (٨١٨هه). انظر: الضوء اللامع (٧٩/١٠)، وشذرات الذهب (١٨٦/٩)، والبدر الطالع (٧٨٠/٢)، ومعجم المؤلفين (٧٧٦/٣).

(٦) في (ح): «سفن» وهو تحريف.

(٧) بحثت في كتاب «سفر السعادة» ولم أقف على ما أشار إليه المؤلف ـ رحمه الله ـ من كلام الفيروزبادي على هذا الحديث، إلَّا أنَّ الفيروزأبادي قد أشار في آخر كتابه «سفر السعادة» إلى أنَّ ما ورد في عائشة رضي الله عنها في باب العلم ليس فيه حديث صحيح. انظر سفر السعادة صفحة (١٤٢). والمنقول عن غيره من أهل العلم في بطلان هذه الحديث فيه غنية. (٨) راجع ما تقدَّم من تفصيل أقوال أهل العلم في هذا الحديث في ص/٢٣١.

مناقشة

وبالجملة: فقد خفَّ عند هذا(١) ونظرائه(٢) شأن الكلام على رسول اللَّه على الله على الله على الله الله فلا يبالون مايقولون، حتى عليه، ﴿فَوَيْلُ^(٣) لِلَّذِينَ يَكْنُبُونَ ٱلْكِنَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ ١٦١ يَقُولُونَ هَاذَا/ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴿ (1).

قوله: ولولا خوف الإطالة، المفضية إلى الملالة. لزدت على هذا المقدار، بما يملأ الأسفار.

> أقول: الزيادة على ما [قد]^(°) وقع، مستغنىً عنها به^(۱). [شعرٌ]^(۷)

أقالك الله من عثار(^) قد تمادي خرقه وأفسد (٩) باللَّه في شمله المِدَّد (١٠) وصيير الدين مستعيذا

ومن جواب الشافعي ـ رفع الله قدر إمامه ـ قوله: وبعد؛ فإنَّ بناء القباب إمَّا أن جوابات الكون في أرض مملوكة، رضي مالكها بوضع البناء فيها، وهذا القسم لا شك في الفتي جوازه، على سبيل كراهة التنزيه؛ لورود النهي عن ذلك. الشافعي

فقد روى مسلم والترمذي: قال جابر: «نهى رسول الله ﷺ أن يجصُّص القبر، وأن يُبْنَى عليه»(١١). زاد الترمذي «وأن يُكْتَب عليه، وأن يُوْطَأُ»(١٢). ولا ريب في حرمة هدمه، لأنَّه موضوع بحق، لجوازه بالمعنى المقابل للتحريم

الصادق بكراهة التنزيه(١٣).

⁽٢) في (م): «ونظرئه» وهو خطأ. (١) في (هـ): «عندها» وهو خطأ.

⁽٣) في جميع النسخ «وويل» والمثبت موافق للآية الكريمة.

⁽٥) كلمة «قد» ليست في (ح) و(هـ). (٤) سورة البقرة، الآية رقم (٧٩).

⁽٦) أي مستغنئ عنها بما وقع في جوابه من الباطل والمجانبة الصريحة للحق.

⁽٧) كلمة «شعر» ليست في (ح) و(هـ). (٨) في (ح) و(هـ): (عثاره).

⁽١٠) هذه الأبيات لم أقف على قائلها. (٩) في (ح) و(هـ): ﴿وأَفْسِدُهُۥ

⁽۱۱) تقدَّم تخریجه فی ص/۲۰۳.

⁽١٢) لفظ الترمذي تخريجه في الذي قبله، وقد تقدُّم.

⁽١٣) كراهة التنزيه اصطلاح عرف عند المتأخرين، وقد تقدُّم تعريفها. انظر ص/٢٠٢.

وإمَّا أن يكون في أرضٍ موقوفة (١) للدفن، أو مسبَّلة (٢) عليه؛ بأن اعتاد الناس الدفن فيها. فهذا القسم، لا شك في حرمته، وجواز هدمه، بشروط:

الأول: أن ($^{(7)}$ يعلم جهل حاله. قال الرازى ($^{(3)}$ في حواشي « $^{(4)}$ د النهج» ($^{(9)}$: «لأنَّ الأصل وضعه بحق، كما في نظيره من الكنائس، التي جهل حالها، [هل] ($^{(7)}$) وضعت قبل استيلاء المسلمين على الأرض، أو بعد ($^{(V)}$?» ($^{(A)}$).

الثاني: أن يحصل به التضييق على المسلمين في أمر الدفن؛ بأن يوجب بقاء البناء دفن شخص على آخر قبل انمحاق أثره.

الثالث: أن لا يكون الميِّت ممَّن ورد فيه نصٌ بأنَّ الأرض لاتأكل له لحمًا، ولا تهشم له عظمًا، كالأنبياء/، والشُّهداء(٩)، يُفْهِم ذلك تعليلُهم حرمة البناء، وجواز

(١) موقوفة: من الوقف، وهو في اللغة الحبس، تقول وقفت الأرض على المساكين أي حبستها. انظر: الصححاح للجوهري (١٤٤٠/٤) باب الفاء ـ فصل الواو، ولسان العرب (٢٧٤/١٥) مادة «وقف».

وأمًّا في اصطلاح الفقهاء فالوقف هو: حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة مع بقاء العين. انظر: التعريفات ص/٢٥٣، وأنيس الفقهاء ص/١٩٧.

ولتفصيل أحكام الوقف في الإسلام انظر: كتاب أحكام الوقف للحصاف المتوفى سنة (٢٦١هـ) كاملًا، والمبسوط (٢٧/١٦) وما بعدها، وحاشية الرد المحتار (٣٣٧/٤) وما بعدها، والكافي لابن عبد البر (١٠١٢/٢) وما بعدها، ومغني المحتاج (٣٧٦/٢) وما بعدها، والمغنى لابن قدامة (١٨٤/٨) وما بعدها.

(٢) مسبَّلة: الأرض المسبلة هي التي جرت عادة أهل البلد بالدفن فيها. انظر: مغني المحتاج (٣٦٤/١).

(٣) في (ح): «أد» وهو تحريف. (٤) الرازي ِلم يتبينُ لي.

(٥) شرح المنهج كما قد تقدُّم هو لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري.

(٦) كلمة «هل» سقطت من (ح). (٧) أي أو بعد استيلائهم عليها.

(A) كلام الرازي في حواشى المنهج لم أقف عليه.

(٩) الذين ورد فيهم النص بأنَّ الأرض لا تأكل لحومهم هم الأنبياء فقط، كما جاء ذلك في قوله ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّه حرَّم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء عليهم السلام». أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة (٦٣٥/١) رقم (١٠٤٧)، والنسائي في كتاب الجمعة، باب: إكثار الصلاة على النبي ﷺ يوم الجمعة (١٠١/٣) رقم =

177

هدمه بأنَّ البناء يتأبَّد بعد انمحاق الميت، أي: فيؤدي إلى التضييق في أمر الدفن فيما وقف أو سبِّل لذلك. فعلم أنَّه لا يجوز الهدم إلَّا حيثما حرم الوضع، كما فهمه ابن عبد الحق (١) من عبارة النووي في «المنهاج» (٢)، وعبارته في شرح المهذب (٣)،

= (١٣٧٣)، وأحمد في المسند (٨/٤) كلهم أخرجوه من حديث أوس بن أوس ﷺ. وحكم عليه العلامة الألباني بالصحة كما في صحيح سنن أبي داود (١٩٦/١) رقم (٩٢٥).

وأمّا الشهداء فلم يرد في حقّهم نص قاطع بأنّ الأرض لا تأكل أجسادهم كالأنبياء، ولكن هنالك وقائع حدثت في عهد الصحابة احتيج معها إلى تحويل قبور بعض شهداء أحد من أماكنهم فوجدوا على حالهم لم يتغير منهم شيء. فمن ذلك: أنّ عمرو بن الجموح وعبد اللّه ابن عمرو الأنصارين لمّا حفر السيل قبرهما وكانا في قبر واحد ـ اضطر أن يحولا من مكانهما، فوجدا على حالهما لم يتغيرا كأنّما ماتا بالأمس، وأيضًا لمّا أجرى معاوية العبن التي اكتشفت بالمدينة وسط المقبرة، وأمر الناس بتحويل موتاهم وذلك بعد أُخد بخمسين عامًا، فوجدوا على حالهم حتى إنّ الكل رأوا المسحاة وقد أصابت قبر حمزة بن عبد المطب شيء فسال منه الدم، وأنّ جابر بن عبد اللّه أخرج أباه عبد اللّه بن حرام شيء كأنًا دفن بالأمس. انظر: التمهيد لابن عبد البر (١٩ / ٢٥٢-٢٤٢)، والتذكرة للقرطبي

وقد استدل بهذه الوقائع بعض العلماء على أنَّ أجساد الشهداء لا تأكلها الأرض كالأنبياء، وهو حاصل صنيع القرطبي في «التذكرة» حيث عقد بابًا في الشهداء لا تأكل الأرض أجسادهم، أورد تحته هذه الآثار المتقدِّم ذكرها، وسبقه إلى ذلك شيخه أبو العباس القرطبي في «المفهم»، ونسب الحافظ ابن حجر ـ رحمه اللَّه ـ هذا القول إلى ابن عبد البر المالكي. انظر: التذكرة (٢٥٧/١)، والمفهم (٢٠٧/٧)، وفتح الباري (١٥/٨).

والذي يظهر أن ما وقع لبعض شهداء الصحابة من وجودهم على حالهم لم يتغير منهم شيء لا يعتبر دليلًا على اطراد ذلك في كل شهيد؛ إذ يحتمل أن يكون ذا إكرامًا لهم من الله تعالى خاصَةً دون غيرهم من الشهداء؛ وذلك لصدق جهادهم مع رسول الله وعظيم بلائهم في نصرة الإسلام؛ فهو من وقائع الأعيان، والمقرّر عند علماء الأصول أنَّ وقائع الأعيان لا تعمم؛ فتعميم ذلك في كل شهيد أمر يفتقر إلى دليل شرعي، وحيث إنَّه لا دليل فنبقى مع النص الوارد؛ وهو في حق الأنبياء خاصة دون غيرهم. والله تعالى أعلم بالصواب.

⁽١) ابن عبد الحق لم يتبينُّ لي.

⁽٢) انظر: المنهاج مع شرحه مغني المحتاج (٣٦٤/١).

⁽٣) انظر المجموع شرح المهذب (٢٦٦/٥).

وذكره (١) في حواشيه على شرح الجلال المحلي (٢) للمنهاج. وَإِمَّا أَن يكون في موات (٣). وهذا (١) القسم قد ألحقه الأذرعي (٥) بالأرض المسبَّلة للدفن، وعلَّله بأنَّه لا يتعلَّق بالبناء فيه على القبر غرض شرعي، بخلاف إحيائه دارًا، أو بستانًا، أو غير ذلك (٢).

لخَّصناه من المنهاج وشرحه للجلال المحلي وحواشيه لابن عبد الحق، والمنهج وشرحه لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري(٧)، وحواشيه لنور الدين الزيادي، ومن

انظر: الضوء اللامع (٣٩/٧) وحسن المحاضرة (٢٥٢/١)، والبدر الطالع (١١٥/٢)، ومعجم المؤلفين (٩٣/٣).

(٣) في (ح): «أموات».

والموات خلاف العامر، وهو ما لا مالك له ولا ينتفع به من الأراضي لانقطاع الماء عنها، أو لغلبته عليها أو لغيرهما ممًّا يمنع الانتفاع. انظر: التعريفات ص/٢٣٦، وأنيس الفقهاء ص/٢٨٣. ولمعرفة أحكام الموات انظر: مختصر الطحاوي ص/١٣٦-١٣٦، وحاشية الرد المحتار (٣١/٦) وما بعدها، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣٦/٤) وما بعدها، ومغني المحتاج (٣٦/٢) وما بعدها، والمغنى (٨٥/٤) وما بعدها.

(٤) في (م): «فهذا». (٥) في (م): «الأورعي» وهو تحريف.

والأذرعي هو أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد الغني الأذرعي ثمَّ الدمشقي، شهاب الدين أبو العباس، من فقهاء الشافعية، ولد بأذرعات سنة (٨٠٧هـ)، أخذ عن المزي والذهبي، ومن تصانيفه: «غنية المحتاج في شرح المنهاج»، و«مختصر الحباوي الصغير للغزويني»، و«قوت المنهاج» و«التوسط والفتح بين الروضة والشرح» كلها في فروع الفقه الشافعي، توفي سنة (٣٨٨هـ). انظر: الدرر الكامنة (٢١٦/١١)، والنجوم الزاهرة (٢١٦/١١)، والبدر الطالع (٢٥٦١-٣٦)، ومعجم المؤلفين (٢١٦/١).

- (٦) انظر تعليل الأذرعي في حاشية الجمل على منهج الطلاب (٢٣٧/٣)، ونهاية المحتاج بشرح المنهاج للهيتمي (٣٤/٣).
 - (٧) انظر منهج الطلاب مع حاشية الجمل عليه (٢٣٦/٣-٢٣٨).

⁽١) في (ح): «وذكر».

⁽٢) هو: محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم المحلي، المصري، الشافعي، الملقب جلال الدين، فقيه أصولي متكلم، توفي بالقاهرة سنة (٨٦٤هـ). من تصانيفه: «مختصر التنبيه للشيرازي»، «شرح جمع الجوامع للسبكي»، و«شرح منهج الطلاب» لزكريا الأنصاري.

«الروضة»(١) ومختصراتها، ومن شروح(٢) «التنبيه» لابن(٣) يوسف(٤) والسويري(٥) وغيرهما(٢).

أولا:
مناقشة
المفتي
الشافعي
في ما
نقل من
في حواز
في جواز
على
البناء
على

وعدمه

أقول: قد سقت هذه الجملة بطولها وألفاظها ليعتبر بذلك كل ذكي القلب (۱) صادق التأمّل ويزداد (۱) بصيرةً ومعرفةً بنمط القوم، وخبرةً (۱) بالسُروب (۱) المذهبية. فما طِنَّة (۱۱) الدهر بمن يقول: آمنت باللَّه ورسوله، الحلال: ما أحلَّ اللَّه، والحرام: ما حرَّم (۱۲)، والدين: ما شرع (۱۳)، والحكم: ما قضى، ويسمع (۱۲) نحو ما تلوْناه من الأحاديث الصحيحة في هذه المسألة عمَّن لا حجَّة إلَّا هو ثمَّ يعود كل هذا عنده صورة بلا معنى؟ ويكون الحاصل لديه من علوم الدين: ما فهمه ابن

(۱) انظر: روضة الطالبين (۱۳٦/۲). (۲) في (م): «شرح».

(٣) في (ح): «ابن» وهو خطأ.

(٤) هو: إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزأبادي، الشيرازي، أبو إسحاق الملقَّب جمال الدين، فقيه أصولي مفسر، توفي سنة (٤٧٦هـ). من تصانيفه: «المهذب»، و«التنبيه» وهما في فروع الفقه الشافعي، و«اللمع» في أصول الفقه و«التلخيص في الجدل». انظر: طبقات الشافعية للسبكي (١٩/١عـ٢٥٦)، وفيات الأعيان (١٩/١عـ٣١)، وسير أعلام النبلاء (٢٩/١مـ٢٥٢).

وهذه التفاصيل التي ذكروها لم ترد في كتاب «التنبيه» لابن يوسف، بل صاحب التنبيه ـ رحمه الله ـ أطلق النهي عن البناء على القبر؛ فقال: «ولا يجصص ولا يبنى عليه». انتهى [التنبيه ص/٢٥].

(°) وفي (هـ): «السوبري»، وغير منقوطة في الأصل و(ح)، والمثبت من (م). والسويري لم يتبينً لي.

(٦) انظر: نهاية المحتاج (٣٤/٣)، وتحفة المحتاج بشرح المنهاج للَّهيتمي (٥٨٨/٢)، ومغني المحتاج (٣٦٤/١).

(V) في (ح) و(هـ): «ذي القلب». (A) في (ح): «بزداد» وهو تصحيف.

(٩) في (هـ): (وخيرة) وهو تصحيف.

(١٠) بالسروب: أي بالطرق. واحدها سرب. انظر: لسان العرب (٢٢٥/٦) مادة (سرب).

(١١) في بقية النسخ: «ظِنَّة». والطِنَّة والظِنَّة ـ بالكسر ـ معناهما واحد في لغة العرب، وهو التهمة. انظر: لسان العرب (٢٧١/٨) مادة «ظنن».

(١٢) في (م): «ما حرَّم اللَّه». (١٣) في (م): «ما شرع اللَّه».

(١٤) في (هـ): «وتسمع» وغير منقوطة في الأصل و(ح) والمثبت من (م) أولى.

عبد الحق من عبارة النووي، وما أفهمه تعليلُهم حرمة البناء بأنَّه يتأبَّد بعد انمحاق الميِّت، وإلحاق الأذرعي^(١) وتعليله^(٢)، وشبه ذلك/.

هذه التفاصيل، وإن تكلَّمت بها(٣) الأحبار(٤)، فلماذا(٥) تقييد(٢) ما أطلق الحديث، وتفصيل ما أجمل، وتخصيص ما عمَّم؟ فإنَّ قضية الحديث الذي عند مسلم والترمذي ومرماه: لا يوافق تلك التفاصيل، ولا ينقسم(٧) عليها. وتنزيله عليها من قبيل الرأي المذموم، الذي منه تأويل هذا الحديث(٨)، وتنزيل قضيته على ما ذكر(٩).

والحاصل: أنَّ هذه التفاصيل (۱۰) أتت على مسالكه (۱۱) وألغته عن إفادته، وجعلت محلَّه أضيق محل، وفائدته أقل فائدة، ومجاله سَمِّ (۱۲) الخياط. وقالت له: منزلك (ما جمع الثلاثة الشروط، [ونتركك على ظاهرك مُخلَّى سبيلك] (۱۳) (۱۳) أو البناء الذي بأرض مملوكة رضى مالكها بوضع البناء فيها حسب، لكن لا يكون

(٥) في (ح): «فلما».

⁽٢) انظر تعليل الأذرعي في ص/٩٧٥.

⁽١) في (م): «الأوزعي» وهو تحريف.

⁽٤) في (ح) و(ه): «الأخبار» وهو تصحيف.

⁽٣) في (ح): «بهذه» وهو خطأ.

⁽٦) في (هـ): (نقيد).

⁽٧) في (م): «ولا يتقسَّم» وفي الأصل غير منقوطة، والمثبت من (ح) و(هـ).

⁽٨) لأنواع الرأي المذموم انظر: إعلام الموقعين لابن القيّم (٦٧/١-٦٨).

⁽٩) في (هـ): «وتنزيل قضية ما ذكر».

⁽١٠) هذه التفاصيل التي ذكروها لا دليل عليها. قال الشوكاني في نيل الأوطار (جـ٥/٤): قوله: «وأن يبنى عليه» فيه دليل على تحريم البناء على القبر، وفصَّل الشافعي وأصحابه فقالوا: إن كان البناء في ملك الباني فمكروه، وإن كان في مقبرة مسبَّلة فحرام ولا دليل على هذا التفصيل، وقد قال الشافعي رأيت الأئمة بمكة يأمرون بهدم ما يبنى ويدل على الهدم حديث على المتقدِّم. انتهى كلامه ـ رحمه الله.

⁽١١) أي مسالك الحديث المتقدّم.

⁽١٢) سَمّ الخياط: أي ثقبه. انظر: القاموس المحيط (١٨٦/٤) باب الميم - فصل السين.

⁽١٣) ما بين المعقوفتين ليس في (ح) و(هـ).

⁽١٤) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

حينئذ حظُّك (١) أيضًا إلَّا كراهة التنزيه. وصار (٢) مدار الحكم بمنع البناء والجواز: يدور على مالخَّصناه من «المنهاج»، و«الروضة»، ومختصراتها، وشروح «التبيه»، وغيرها.

أيًّا من أن يكون هذا تحريفًا للحديث من جهة معناه؛ فإنَّه ينادي بمنع البناء على الإطلاق، فاخرجوا منه ما إذا لم يحصل به تضييق؟، وما كان بناء على من ورد فيه نصِّ بأنَّ الأرض لا تأكله؟ (وما إذا رضي المالك، مع كراهة تنزيه في الأخير؟)(٣). الحديث عن المشرِّع [في](٤) شِقِّ وحكمهم في شِق.

۔ [شعر]^(۵) ۔

صارت^(٦) مشرِّقةً وصرت مغرِّبًا شتانَ^(٧) بين مُشَرِّقِ ومُغَرِّبِ^(٨) وهذا عين الإلغاء لحكم الحديث؛ لأنَّ المالك إذا لم يرضَ، أو حصل بالبناء تضييق. فالمانع هو ما ذكر؛ والخبر حينئذِ شيء لا طائل له.

وحاصله: إمَّا أن يكون المانع مثلًا عدم رضا المالك فالحديث لغوَّ^(٩)، أو^(٠١) الحديث فذكر^(١١) رضائه مصادمة وإلغاء للحديث، كما يحكم بذلك قضية العقل السليم والنظر الحكيم.

⁽١) في (م): «حفظك» وهو خطأ.

وفي (ح) و(هـ): «حسب، ولا يكن حظك».

⁽۲) في (ح) و(هـ): «وضاق» وهو تصحيف.

⁽٣) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق، وهو في (ح) و(ه) مكانه «وما إذا لم يرض المالك به» والمثبت هو الصواب.

 ⁽٤) كلمة [في] سقطت من (هـ).
 (٥) في (ح) و(هـ): «شعرًا».

⁽٦) بهامش (م): أشير إلى أنَّها في نسخة «سارت، بالسين.

⁽V) في (هـ): زيادة كلمة «ما» بعد كلمة «شتان».

⁽٨) هذا البيت نسبه عاتق البلادي في «أمثال الشعر العربي» ص/٥٨ للعتابي، ولم أقف على ديوانه.

⁽٩) في (ح) و(هـ): «لغوًا» وهو خطأ. (١٠) في (ح) و(هـ): «و» بدل «أو» وهو خطأ.

⁽١١) في (ح) و(هـ): «قدكر» وهو خطأ.

وعلى كلِّ حال: فهذا تلعبٌ بالدين. فإنَّه / أيُّ معنى لقوله: إن لم يرضَ المالِك، فيحرم البناء للحديث؟ لأنَّه يصير تأكيدًا لشيءٍ حاصل، ويصير ذكر البناء بخصوصه عاريًا عن الاعتبار؛ لأنَّ المالك إذا لم يرضَ بوضع أيِّ شيء في أرضه حرُم. فما للحديث وذكر البناء؟ كيف (١) يسوغ لامرِء (٢) مؤمن أن لا يقيم للحديث ميزانًا، ولايعرف له قدرًا ولا شأنًا، ويجعل مصبُّ التقرير (٣) ما تضمَّنه: قول عالم مضطر في ثبوته إلى الحجة، والحجة غنية عنه؟.

ولا تظن (⁴) أيُّها الناظر أنَّ قوله: «فهذا القسم ـ يعني ماوضع من البناء في أرض موقوفة للدفن أو مسبَّلة عليه ـ لا شك في حرمته، وجواز هدمه بتلك الشروط» عمل (⁶) بالحديث بل بالقول (⁷) الذي تلقَّنه؛ ولهذا لمَّا تلقَّنه مشروطًا(^{V)} [أورد شروطه واعتبرها، وألغى اعتبار إطلاق الحديث؛ لأنَّه لمَّا كانت جهة] (^{A)} الإطلاق هي جهة (⁹) الحديث كانت ملغاة عن الاعتبار جملةً كافية. أتراه رعى للحديث مكانه، أو رفع له شأنه؟ بل ما كأنَّ له وجودًا البتَّة. نسأل اللَّه العافية. فإنَّ هذا وما شابهه (¹⁰) من محاط رحال الاعتبار.

قوله: وأمَّا قول ذلكَ المفتي: إنَّ زوَّارها(١١) عبدة الأصنام، لأنَّهم يقولون: يا وليَّ اللَّه افعل لي كذا، واترك لي كذا؛ كأنَّهم يتَّخذون الأولياء آلهةً تخلق لهم الأفعال من جلب(١٢) خير ودفع ضير(١٣) فهو قول عاطل وحيال باطل(١٤). بل

في (ح) و(هـ): (وكيف».
 (۲) في (م): (لأمر) وهو خطأ.

⁽٣) في (م): «التقرر» وهو خطأ. (٤) في (ح): «ولا تقن» وهو تحريف.

 ⁽٥) في (م): (عملًا» وهو خطأ. والمثبت من بقية النسخ في الأصل كتب فوقه بين الأسطر
 كلمة (صح» إشارة إلى أنَّه هو الصواب.

⁽٦) في (م): «بل ما القول» وهو خطأ. (٧) في (ح): «مشروط» وهو خطأ.

 ⁽A) ما بين المعقوفتين سقط في (هـ).
 (P) في (هـ): (حجة» وهو خطأ.

⁽١٠) في (ح) و(هـ): «وما شاكله». (١١) في (م): «زورها».

⁽۱۲) في (م): «خلب» وهو تصحيف.

⁽١٣) ضير: أي ضرِّ. انظر: لسان العرب (١٠٥/٨) مادة «ضير».

⁽١٤) بهامش (م) حيال كلمة «عاطل» عبارة: «الحمد للَّه. القول العاطل قولك أيُّها القائل؛ فإنَّ =

قصاري أمرهم: التوسُّل(١) إلى اللَّه تعالى في قضاء الحوائج بالأقربين إلى اللَّه في

- = هذا هو عين الشرك الذي بعث الله رسله من أولهم إلى آخرهم ينهون عنه. فسبحان من طبع على قلوب من شاء من عباده حتى لم يعرف الشرك من التوحيد». ولعلَّه تعليق من الناسخ.
- (۱) والتوسل في اللغة مشتق من الوسيلة وهي ما يتقرب به إلى الشيء. تقول: وسل إلى الله تعالى توسيلاً عمل عملاً تقرَّب به إليه. انظر: المصباح المنير ص/٢٥٣ مادة «وسل»، والقاموس المحيط (٨٦/٤) باب: اللام من فصل الواو.

وأمًّا التوسل شرعًا فهو التقرُّب إلى اللَّه تعالى بطاعته واتباع أنبيائه ورسله وبكل عملٍ يحبه ويرضاه.

قال ابن عباس في تفسير الوسيلة في قوله تعالى: ﴿ يَمَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ عَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللّه وَالّبَعَثُوا إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ [المائدة: ٣٥]. أي القربة، وقال قتادة: أي تقربوا إليه بطاعته والعمل بما يرضيه. انظر: تفسير ابن كثير (٢/٠٥)، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢٠/٣)، ١٥٣/١، ١٩٩١-٠٠٠)، والتوصل إلى حقيقة التوسل ص/٢٠، وأضواء البيان (٨٧/٢).

والتوسل من حيث هو قسمان:

القسم الأول: توسلٌ مشروع، وهو ثلاثة أنواع:

النوع الأول: التوسل إلى الله تعالى باسم من أسمائه الحسنى أو بصفة من صفاته العُلى؛ كأن يقول المسلم في دعائه: (اللَّهمَّ إنِّي أسألك بأنَّك أنت الرحمن الرحيم أن ترحمني) أو يقول: (اللَّهمَّ إنِي أسألك بحبك لمحمد عَلَيْ أن تغفر لي. فإنَّ الحب من صفاته تعالى). ويدل لمشروعية هذا النوع قوله تعالى: ﴿وَيَلَّو الْأَسْمَاءُ المُسْتَى فَادَعُوهُ بِهَا ﴾ [الأعراف: ١٨٠]. ومن السنَّة ما رواه أنس عَلَيْهُ أنَّ النبي عَلَيْ كان إذا حزبه أمر قال: «يا حي يا قيوم برحمتك استغيث اخرجه الحاكم في المستدرك (١٨٠٥). وقال الألباني - رحمه الله تعالى - في المتوسل أنواعه وأحكامه ص/ ٣٤: إسناده حسن.

ودليل مشروعية هذا النوع قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبِّنَاۤ إِنَّنَاۤ ءَامَنَا فَاغَفِـرَ لَنَا دُنُوبَنَا وَقِينَا عَذَابَ النَّوعِ قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبِّنَاۤ إِنَّنَاۤ ءَامَنَا فَاغَفِـرَ لَنَا دُنُوبَنَا وَقِينَا عَذَابَ النَّادِ ﷺ وَآلَ عمران: ١٦]، ومن السنَّة ما رواه بريدة بن الحصيب فلله حيث قال: «سمع رسول اللَّه ﷺ رجلًا يقول: اللَّهمَّ إنِّي أَسْالكُ أنِّي أَشَهد أنَّكُ أنت اللَّه لا إلَّا أنت الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد، فقال: «لقد سألت اللَّه بالاسم الأعظم الذي إذا سئل به أعطى وإذا دعي به أجاب». أخرجه أبو داود في كتاب ع

إجابة الدعاء، وقضاء الحوائج بأهل الخير. وقد ثبت أنَّ عمرَ كان يستسقي [يتوسَّل](١) بالعباس عمِّ النبي عَلِيُّ فيسقون(٢)، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة؛

الصلاة، باب الدعاء (١٦٧/٢) رقم (١٤٩٣)، والترمذي في كتاب الدعوات باب: جامع الدعوات (٤٨١/٥) رقم (٣٤٧٥) وقال: (حسن غريب) اه وحكم عليه العلامة الألباني - رحمه الله تعالى ـ في التوسل أنواعه وأحكامه ص/٣٦ بأنَّه صحيح. ويدل لذلك أيضًا ما جاء في قصة أصحاب الغار الذين توسلوا إلى اللَّه تعالى بصالح أعمالهم حين انطبقت عليهم الصخرة، ففرج عنهم كما في صحيح البخاري، كتاب الإجارة، باب: من استأجر أجيرًا فترك أجره (ج٩/٣٠-٧٠) رقم (٢٢٧٢).

النوع الثالث: التوسل إلى الله تعالى بدعاء المؤمن لأخيه المؤمن كما توسَّل عمر ﷺ بدعاء العباس ﷺ وكما كان الصحابة رضي الله عنهم يتوسلون بدعاء النبي ﷺ لهم، كما في قصة توسل الأعمى بدعائه ﷺ.

وأمًّا القَسم الثاني: فهو توسل ممنوع، وهو التوسل إلى اللَّه تعالى بذوات المخلوقين من الأنبياء والصالحين أو بجاههم في حضورهم أو غيبتهم. انظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص/٨٠، ٢٥١-٢٥، والتوسل أنواعه وأحكامه ص/٣٢-٤، والتوصل إلى حقيقة التوسل ص/٨٤.

(١) كلمة [يتوسل] سقطت من (ح).

(٢) توسل عمر بدعاء العباس ثابت في الصحيح وغيره من حديث أنس بن مالك ﷺ؛ فقد روى: «أنَّ عمر بن الخطاب ﷺ كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال: اللَّهمَّ إنَّا كنًا نتوسًل إليك بعمٌ نبيّنا فاسقنا. قال: فيسقون، واللهمَّ إنَّا كنًا نتوسًل إليك بعمٌ نبيّنا فاسقنا. قال: فيسقون، وصحيح البخاري، كتاب الاستسقاء، باب: سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا (-٠٠/٢) رقم (١٠١٠)].

وتوسُّل عمر بالعباس على ليس فيه دلالة على ما ذكروه من جواز التوسل بالأموات والاستغاثة بهم في جلب الخير ودفع الضير؛ بل كان توسُّلًا بطلب الدعاء منه وليس سؤالًا بذاته على كما ظنَّه هؤلاء الجهال؛ فقد أخرج الزبير بن بكار بإسناده أنَّ العباس لما استسقى به عمر على قال: «اللَّهمُّ إنَّه لا ينزل بلاء إلَّا بذنب، ولم يكشف إلَّا بتوبة، وقد توجه القوم بي إليك لمكاني من نبيُّك؛ وهذه أيدينا إليك بالذنوب، ونواصينا إليك بالتوبة فاسقنا الغيث. فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخصبت الأرض، وعاش الناس». [أورده الحافظ في فتح الباري (٢٧/٢))، وانظر، مجموع الفتاوى (١/١، ٢٠ ٣٣٢، ٢٤٧، ٣٣٧، ٥٦٠). وانظر مفصًلًا رد احتجاجهم بحديث استسقاء عمر بالعباس على جواز التوسل بالأموات والاستغاثة بهم في «التوسل أنواعه وأحكامه» للعلامة الألباني ـ رحمه الله ـ بالمراح. ٢٤٠٥.

170 فصار ذلك/ إجماعًا. غايته: أنَّ العوام قد تقع منهم عبارات موهمة، لعدم إحسانهم العبارة اللائقة مع كونهم مركوزًا في طبائعهم: أنَّ المؤثِّر في الأمور كلِّها، خيرِها وشرِّها: هو اللَّه تعالى؛ والعلم بالعبارة علم زائد على العلم بأصل المعنى. ومثل ذلك: لا تؤاخذ به العامَّة؛ بمنزلة اللغو في اليمين (١).

أقول: في هذا الكلام ـ وهو ذكر التوسُّل بالأقربين إلى اللَّه في قضاء الحوائج ـ وما ترتَّب عليه، أو نشأ^(٢) منه: غائلة^(٣) الضَّرر المتلِف. ومن عقل الإيمان باللَّه وتوحيده لا يلتبس عليه الحال، ولا تشتبه لديه (٤) شمس الضحى بحالك الليال، حتى يتوَّهم أنَّ تلزيق (٥) هذا يروج (٢) في اللَّه المبرَّأة عن السَّفه.

ونصرة الباطل البين أغرب من اعوجاجه وميله، وأعجب من ولوج العوام في ظلمة ليله!!.

وكاد أن ينسينا هذا الكلام ماكنًا بصدده أولًا من تقرير [منع] (٧) وضع القباب والمشاهد، والبناء على القبور، وشبه ذلك. فإنَّه أربى على ذاك لمَّا كان حروجًا عنه إلى نهاية مطامح نظر العدو، ومرامى قصده.

ولمَّا كان الثاني نتيجة الأول، ومرمّى غرض إبليس من الدلالة عليه. [نقل](^)

⁽۱) لغو اليمين هي ما لا يعقد الرجل قلبه عليه كقول: لا والله، بلى والله. وقيل: هي أن يحلف الرجل على الماضي أو الحاضر في الشيء يرى أنّه صادق فيه ثمَّ ينكشف له بخلافه. وهي لا كفارة فيها. انظر: الأم للشافعي (۱۱۰/۷)، والكافي لابن عبد البر (۲/۱۱)، والمخنى لابن قدامة (۲/۱۳).

⁽٢) في (هـ): كلمة «به» بعد كلمة «نشأ» وهي مقحمة لا محل لها هنا.

⁽٣) غائلة: الغائلة في اللغة تطلق على الداهية والشر، وعلى الأمر المنكر. تقول: أتى غولًا غائلة أمُّرًا داهيًا منكرًا. انظر: القاموس المحيط (٣٨/٤) باب: اللام ـ فصل الغين، ولسان العرب (٢١/١٠) مادة «غيل».

⁽٤) في (م): «عليه».

⁽٥) تلزيق: التلزيق في اللغة هو التلصيق. انظر: لسان العرب (٢٧٢/١٢) مادة «لزق». ولعلَّ المقصود هنا تلصيق هذه الشبه وتعليقها بالدين. واللَّه تعالى أعلم.

⁽٦) يروج: أي ينفق. انظر: لسان العرب (٥/٥٥٣) مادة «روج».

⁽٧) كلمة [من] ساقطة من (ح).(٨) كلمة «نقل» ساقطة من (ح) و(هـ).

من خفي عليه الأمر من الرضا بالأول إلى الرضا بالثاني (1)؛ ومن يتكلَّم بمثل هذا $\| \tilde{V} \|$ من لا يدري ما فشى في العامَّة، ومن امتاز عنهم بالاسم فقط (٢)، وما صار هِجَّيْرَاهم (٣) عند الأموات (٤) ومصارع الرفات: من دعائهم والاستغاثة (٥) بهم، والعكوف (٢) حول أجداثهم، ورفع الأصوات بالجؤار (٧)، وإظهار الفاقة

(١) لتفصيل مكائد الشيطان وتدرجه في إغوائه بني الإنسان ينظر: مدارج السالكين لابن القيّم (١) ٢٢٢/١).

(٢) لُعلَّه يريد بقوله: «ومن امتاز عنهم ـ أي عن العامة ـ بالاسم فقط» هؤلاء المفتين من مقلَّدة المذاهب الذين أنكروا هدم القباب والمشاهد؛ فإنَّ جهلهم بالشرك وذرائعه أعظم دليل لذلك وشاهد.

(٣) كذا ضبطت في جميع النسخ، وهو الصواب في ضبطها كما في القاموس المحيط. وهِجَيْراهم أي دأبهم وشأنهم. انظر: القاموس المحيط (٢٢٢/٢) باب الراء ـ فصل الهاء.

(٤) في (ح): «عند الموت».

(٥) الاستغاثة: طلب الغوث، وهو إزالة الشدة كالاستنصار طلب النصر، والاستعانة طلب العون. انظر: المفردات للراغب ص/٦١٧، ولسان العرب (١٣٩/١٠) مادة «غوث»، والاستغاثة (٣٨٧/١)، ومجموع الفتاوى (١٠٣/١)، والدر النضيد ص/٩.

والاستغاثة بالميت أو بالحي الغائب شرك أكبر مخرج من ملة الإسلام، وكذا الاستغاثة بالحي الحاضر فيما لا يقدر عليه إلا الله تعالى مثل إنزال المطر أو إنبات النبات وتفريج الكربات والهدى من الضلالات وغفران الخطيئات، فإنَّه لا يقدر أحد من جميع الخلق على ذلك؛ فلا يطلب ذلك إلا من الله تعالى.

وأمًّا الاستغاثة بالحي الحاضر فيماً يقدر عليه فهي جائزة كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَسْتَغَنَّهُ اللَّهِ عَلَى الْذِي مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ [القصص: ١٥]. انظر: مجموع الفتاوى القباوى مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ [القصص: ١٥]. انظر: مجموع الفتاوى (١/٣٠-١٠٤)، والاستغاثة في الرد على البكري (٢٥٣/١، ٢٥٥-٣٦٠)، والنبذة الشريفة في الرد على القبوريين ص/(١٠-١٧).

(٦) في (م): «وللعكوف» وهو خطأ.

ومعنى «العكوف» تقدَّم. انظر ص/٤٦٨، ٤٦٩.

(٧) في (م): «الخوار»، ولعلّه تصحيف من الناسخ؛ لأنَّ الخوار في اللغة هو صوت البقر والغنم. انظر: القاموس المحيط (٣٧/٢) باب الراء - فصل الخاء. وأمَّا الجؤار فهو رفع الصوت بالدعاء والتضرُّع والاستغاثة. انظر: القاموس المحيط (٢١٦/١) باب الراء - فصل الجيم، ولسان العرب (٢٥٧/٢) مادة «جأر».

والاضطرار، واللَّجْأَ في ظلمات البحر، والتطام أمواجه الكبار، والسَّفر نحوها بالأزواج والأطفال. واللَّه قد علم ما في طيّ ذلك/ كلَّه من قبيح الخلائق والأفعال، وارتكاب ما نهى اللَّه عنه وإهمال حقوق ذي العزَّة والجلال، والالتجاء المحقَّق إلى سكان المقابر في فتح أرحام العقام، وتزويج الأرامل والأيامي من الأنام واستنزال السحائب والأمطار واستماحة (۱) المآرب (۲) والأوطار، ودفع المحاذير من المكاره والشدائد، والإناخة بأبوابها لنيل ما يرام من الحوائج والمقاصد. وبالجملة: فأيّ مطلب أو مهرب ترى هنالك ربع (۱) المشهد مأهولًا، وقد قُطِعَت إليه المهاميه (۱) وعورًا وسهولًا، والنداء لساكنه (۱): أن يمنح أو يُرْبح (۱)، والتأدُّب والخضوع والتوقير والرغبة، ومشاعر الرهبة. وينضاف إلى ذلك خصوصًا في (۷) الزيارات نحر الأنعام (۸)، وترك الصلاة، وصنوف الملاهي، وأنواع المعاصي

الصورة الأولى: أن يذبح عندها تقرّبًا إلى الله تعالى؛ فهذا منهي عنه لأنّه ذبح بمكان يذبح فيه لغير الله تعالى، ففيه شبه بما يذبح على النصب. ويدل لذلك ما رواه أبو داود من حديث ثابت بن الضحاك أنّه قال: نذر رجلًا على عهد رسول الله على أن ينحر إبلًا ببوانة، فأتى النبي على فقال: إنّي نذرت أن أنحر إبلًا ببوانة. فقال النبي على «هل كان فيه وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟» فقالوا: لا. قال: «هل كان فيها عيد من أعيادهم؟» قالوا: لا. قال رسول الله على: «أوف بنذرك فإنّه لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما يملك ابن آدم». اهسن أبي داود (٢٠٧٣) رقم (٣٣١٣). وقد صحح إسناده شيخ الإسلام ابن تيمية كما =

⁽١) في (ح): «واستماحت» بالتاء المفتوحة.

واستماحة أي إعطاء. انظر المصباح المنير ص/١٠٩.

⁽٢) في (هـ): «المأرب» وفي بقية النسخ «المارب» بدون مد على الرسم القديم.

⁽٣) ربع: الربّع ـ بفتح الراء وإسكان الباء ـ في اللغة يطلق على المحل والمنزل. انظر: لسان العرب (٣/٥) مادة «ربع».

⁽٤) المهامه: جمع مَهْمِه وهي المفازة البعيدة. انظر: لسان العرب (٢٤٤/١٠) مادة «مهمه»، والقاموس المحيط (٢٠/٤).

⁽٥) في الأصل: «الساكنة» والمثبت من بقية النسخ هو الصواب.

⁽٦) في (م) و(هـ): «يريح» وغير منقوطة في (ح).

⁽٧) في الأصل مكانها حرف «ف» والمثبت من بقية النسخ.

⁽٨) الذبح عند القبور له صورتان:

للمليك العلام؛ وكثيرون لا طمع في حصرهم ـ ولعلهم العموم، إلا من شاء الله ـ إن لم تلد زوجة أحدهم أو طال مرض مريض منهم، أو أصابت امرأة تاقة النكاح (١)، أو قحطت الأرض، أو دهمهم نازل من عدوِّ أو جراد (٢) أو غيرهما، أو راموا أمرًا أعيى (٣) تحصيله. فالوليُّ في كلِّ ذلك نصب العين، وإذا جرى المقدور بنفع أو دَفْع (٤)، أو حصول مكروه كان (٥) ثمرة الاستغاثه به، والإنابة إليه في الأوَّلين، ودليلَ ضعف الاعتقاد، أو اختلالَ شرطِ من المنيب، أو نحوهما في الثالث (١). فصار مدار التصرُّف والحصول له خاصة، أو مع الله في شيء دون شيء.

وحاصله: له اليد الطولى في الملك والملكوت $^{(V)}$. كما سيأتي تحقيق هذا

في اقتضاء الصراط المستقيم (٢٧٧/١)، والألباني كما في المشكاة (٢٥٥/٢) رقم
 (٣٤٣٧).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذا يدل ـ يعني الحديث المتقدّم ـ على أنَّ الذبح بمكان عيدهم ومحل أوثانهم معصية للَّه». ثمَّ ذكر وجوه كونه معصية للَّه. انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٤٤٢-٤٤١/١). وعند أبي داود أيضًا: «لا عقر في الإسلام» قال: قال عبد الرزَّاق: كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة. انتهى [سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب: كراهية الذبح عند القبور (٥٠/٣٢٢٠) رقم (٣٢٢٢).

الصورة الثانية: أن يذبح عند القبور تقرُّبًا لها وتعظيمًا لأصحابها، فهذا شرك أكبر مخرج من ملّة الإسلام. قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُشَكِى وَمُعَيَاى وَمَعَاقِ لِنّهِ رَبِّ ٱلْمَالَمِينَ ﴾ وَلَمُنيكَ لَمُّمْ وَلِذَلِكَ أَمِرْتُ وَأَنَّا أَوَّلُ ٱلنَّيْلِينَ ﴾ والأنعام: ١٦٢]، وقال ﷺ: «لعن الله من ذبح لغير الله» أخرجه مسلم في كتاب الأضاحي (١٥٧/٣) رقم (١٩٧٨). وانظر: مجموع الفتاوى (١٩٧٨). و ١٨٧/٣)، وتيسير العزيز الحميد ص/١٩٧٨. ٢٠١-٢٠١، والقول المفيد (٢١٤/١).

- (١) تاقة النكاح أي شوقته. انظر: لسان العرب (٦٤/٢) مادة (توق).
- (٢) في (هـ): «جزاد» وهو تصحيف.(٣) في (م): «عني» وهو خطأ.
 - (٤) أي دفع ضرِّ. (٥) أي كان سبب ذلك.
- (٦) بهامش (هـ) حيال كلمة «الثالث» كتبت عبارة: «الأولان النفع والضر، والثالث حصول المكروه. وهذا ظاهر» وهو بيان لكلام المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ.
- (٧) أي حاصل معتقدهم في الولي أنَّ له اليد الطولى في التصرف والتصريف في الملك والملكوت.

وشرح وقوعه في أفعال مَنْ عليها(١)، وذِ كُور/ ألفاظهم مبيّنةً مفصّلةً (٢) مصرِّحةً بما حكيناه عنهم، وأنَّهم قد ذهبوا هذا المذهب المشروح آنفًا في سكان التراب، وأنزلوهم هذه المنزلة المحكية (٣). وقد سردنا بعضه للبيان، ولئلا يتمكَّن الخصم من جحود، أو يقدر على مدافعة، وليعرف كلُّ سامع لما نمليه: أنَّ القائل «بأنَّ العوام قد تقع (٤) منهم عبارات موهمة، وقصارى أمرهم: التوسُّل» إمَّا غالط أو خالط، أو جاهل للدين. وإلَّا فما بعد هذا (٥)؟.

خطأ من فسر شرك العوام بأنه مجرد توسل

- (١) المقصود: من على هذه العقيدة كما هو مبيٌّ في المطبوعة بالإبدال.
 - (٢) مفصّلة هنا بمعنى مفسّرة كما هو مبينٌ في المطبوعة بالإبدال.
- (٣) أي المحكية عنهم من مساواة ربّ الأرباب بدعاء الأولياء والصالحين والذبح والنذر لهم من دون الله تعالى.
- (٤) في (ح): «نقع» وهو تصحيف، وفي (ح) و(هـ): «يقع» وغير منقوطة في الأصل. والمثبت أولى.
- (٥) ووجه غلطهم وأصل شبهتهم أنَّهم لم يفرّقوا بين السؤال بالشخص ـ الذي هو التوسل به ـ وبين الاستغاثة ـ التي هي طلب الغوث منه ـ فجعلوا الأمريّن من وادٍ واحد؛ وقد جلَّى شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ هذه الشبهة ثمَّ ردٌّ عليها بكلام لا مزيد عليه، نقله عنه الحافظ ابن كثير في «تلخيص الاستغاثة» ص/٨١ـ٨٤ فقال ـ رحمه الله ـ: (وقوله: من توسَّل إلى اللَّه بنبيَّه في تفريج كربة أو استغاث به سواء كان بلفظ الاستغاثة أو التوسل أو غيرهما ممَّا هو في معناهما. فهذا قول لم يقله أحد من الأمم بل هو ممَّا اختلقه هذا المفتري؛ وإلَّا فليقل ذلك عن أحد من الناس، وما زلت أتعجب من هذا القول؛ كيف يقوله عاقل والفرق واضح بين السؤال بالشخص والاستغاثة به؟ وأريد أن أعرف من أين دخل هذا اللبس على هؤلاء الجهال فإنَّ معرفة المرض وسببه يعين على مداواته وعلاجه. ومن لم يعرف أسباب المقالات وإن كانت باطلة لم يتمكن من مداواة أصحابها وإزالة شبهاتهم. فوقع لى أنَّ سبب هذا الضلال والاشتباه عليهم: أنَّهم عرفوا أن يقال: سألت اللَّه بكذا كما في الحديث: «اللَّهمَّ إنِّي أسألك بأنَّ لك الحمد أنت المنَّان» [ورأوا] أنَّ الاستغاثة تتعدى بنفسها كما يتعدى السؤال كقوله: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ ﴾ [الأنفال: ٩]، ﴿فَأَسْتَغَنَّهُ ٱلَّذِي مِن شِيعَيْهِ عَلَى ٱلَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ [القصصص: ١٥] فظنُّوا أنَّ قول القائل: (استغثت بفلان) كقوله: (سألت بفلان) والمتوسّل إلى الله بغائب أو ميّت يقول: (أتوسل إليك بفلان) وتارة يقول: (أسألك بفلان) فإذا قيل ذلك بلفظ «الاستغاثة» فإمَّا أن يقول: (استغيثك بفلان) أو يقول (استغيث إليك بفلان). ومعلوم أنَّ كلا هذين القولين ليس من كلام العرب.

= وأصل شبهتهم على هذا التقدير: أنَّهم لم يفرّقوا بين الباء في «استغثت به» التي يكون المضاف بها مستغاثاً مدعوًا مسؤولًا مطلوبًا منه، وبالاستغاثة المحضة من الإغاثة التي يكون المضاف بها مطلوبًا به لا مطلوبًا منه، فإذا قيل: توسَّلت به أو سألت به أو توجَّهت به فهي الاستغاثة كما تقول: كتبت بالقلم، وهم يقولون: (استغيثه) و(استغثت به) من الإغاثة كما يقولون (استغثت الله، واستغثت به) من الغوث؛ فالله في كلا الموضعين مسؤول مطلوب منه. وإذا قالوا: لمخلوق (استغثت به) من الغوث؛ فالله في كلا المخلوق مسؤولًا مطلوبًا منه، وأمًّا إذا قالوا: (استغثت به) من الإغاثة فقد يكون مسؤولًا، وقد لا يكون مسؤولًا، وكذلك: (استنصرت به) فإنَّ المستنصَّر يكون مسؤولًا مطلوبًا. وأمًّا المستنصَّر وكذلك: (استنصرته، واستنصرت به) فإنَّ المستنصَّر يكون مسؤولًا مطلوبًا. وأمَّا المستنصَّر العرب إثَّما هو مستعمل بمعنى الطلب من المستغاث به. وقول القائل: (استغثت فلانًا، واستغثت به) بمعنى طلبت منه الإغاثة لا بمعنى توسَّلت به؛ فلا يجوز للإنسان الاستغاثة بغير واستغثت به) بمعنى طلبت منه الإغاثة لا بمعنى توسَّلت به؛ فلا يجوز للإنسان الاستغاثة بغير الله فيما لا يقدّر عليه إلَّا الله.

وقال في الوجه الرابع: أنَّ التضمين المعروف في اللغة إنَّما هو ضم معنى لفظ معروف إلى آخر مع بقاء معنى اللفظ الأول كما في قوله: ﴿ وَاَحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُولَكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَزَلَ اللّهُ مع بقاء معنى اللفظ الأول كما في قوله: ﴿ وَاَحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُولَكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَزَلَ اللّهُ وَكَذَلْكُ وَلِلْكَ وَلَمْ وَالْمَع الله وَلَهُ عَدي بحرف (عن) مع أنَّه فتنة، وكذلك قوله: ﴿ وَلَمَذَ ظُلَمَكَ بِسُوّالِ نَعْبَكِ إِلَى يَعَامِهِ ﴿ وَصَن عنى الضم والجمع فعدي بحرف الغاية مع أنَّ معنى السؤال موجود... وهكذا إذا قيل: استغثت بالله من الغوث فائه ضمن معنى الاستعانة التي هي من العون فعدي ب (الباء) مع بقاء معنى الاستغاث به. فأمَّا إذا قيل: (استغثت بفلان) من الغوث بمعنى سألت غيره به، وتوسلت به فهذا لا يجوز لأنَّه أحال معنى الاستغاثة، فإنَّ معناها طلب الإغاثة من المستغاث به. ومعلوم أنَّ المسؤول به والمقسَم به والمتوسَّل به ليس مسؤولًا ولا الإغاثة من المستغاث به. ومعلوم أنَّ المسؤول به والمقسَم به والمتوسَّل به ليس مسؤولًا ولا معنى نفيه تبديل معنى اللفظ فلا يجوز ذلك.

وقال في الوجه الخامس: أنَّه لو قدِّر أنَّ معنى ذلك معنى التوسل بالأنبياء، فالتوسل بهم الذي جاءت به الشريعة هو التوسل إلى الله بالإيمان بهم وبطاعتهم أو بدعائهم وشفاعتهم كما كان الصحابة يتوسلون بدعاء رسول الله على في الاستسقاء وغيره كما في حديث الأعمى، وكما يتوسل الخلائق يوم القيامة بشفاعته. وأعظم وسائل الخلائق إلى الله تعالى الإيمان بهم واتباعهم وطاعتهم وطاعتهم وطاعتهم وطاعتهم والسؤال بهم بدون دعائهم وشفاعتهم وطاعتهم التي يثيب الله عليها فهذا باطل لا أصل له في شرع ولا عقل). انتهى؛ وانظر: المصدر نفسه ص/١٢٤ ما ١٢٤٠، ومجموع الفتاوى (١/١٠١٠)، والاستغاثة عليها ولا ١٤٤٤)،

فإنَّ العامَّة في كثير من حالاتهم وتقلَّبهم قد أبدلوا معالم الشرع بسواها في هذه الجهة. فجعلوا الذَّهاب إلى قبَّة الشيخ والتضرُّع له، والإلحاح عليه: عوضًا عن الحروج إلى ظاهر البلد للاستسقاء، والإنابة إلى الله في كشف تلك النازلة (١) أو بابًا مِثْلُ (٢) الحروج (٣). [لكن] عند بعضهم. وأمَّا بعض فلا يعرف لهذا المقام وظيفة (٥) سوى عتبات المشايخ (٢).

هذا مثال؛ وسلكوا هذا المسلك في مريض أعيى داؤه، وذليل قهره أعداؤه، وذي سفينة عصفت عليه (٢) الرياح، وتجارة امتدت آمال قاصدها (٨) إلى نيل الأرباح.

فيقول أحدهم: ألتمسُ بركة الشيخ وكرامته، فأنزل بهذا البلد. وبعد(٩) ذلك

- = قلت: وهذا المنقول من «تلخيص الاستغاثة» هو من الجزء المفقود من «الاستغاثة» كما أشار إلي ذلك محقق الاستغاثة. انظر: الاستغاثة في الرد على البكري (٢٤٤/١) بتحقيق عبد الله بن دجين السهيلي.
- (١) هذا هو المشروع عند حصول القحط وتأخر القِطْر، وهو الخروج إلى المصلَّى لأداء صلاة الاستسقاء مع التوبة والاستغفار، وإظهار الفاقة والافتقار بين يدي العليِّ الغفَّار، كما كان هدي النبي ﷺ وأصحابه البررة الأطهار. وقد مرَّ معنا قريبًا صفة دعاء العباس الله المسلمين عام الرمادة. انظر ص/٢٠٣.
 - (٢) في (هـ): «بامثل؛ وهو خطأ.
- (٣) أي بابًا مثل الخروج إلى ظاهر البلد؛ فيقع منهم الذهاب إلى قبة الشيخ والتضرع عند قبره أحيانًا. أي عند النوازل كالقحط الشديد.
 - (٤) كلمة [لكن] ساقطة من (ح) و(هـ).
 - (٥) في الأصل و(هـ): (وضيفة)، وفي (ح): (وصيفة) والمثبت من (م).
- (٦) ولّعلَّ المقصود من مجمل كلامه أنَّ مِنْ هؤلاء القبوريين من هو أوغل في الضلالة، متفارِط الغي والجهالة، صارف أمره كلَّه إلى أصحاب الأجداث؛ فلا يعرف غيرهم للالتجاء في حالي الرخاء والبأس، ومن هؤلاء من هو أخفّ شركًا وأقل كفرًا؛ فلا يفزع إلى هؤلاء الأموات إلَّا عند الشدائد والنوازل كالقحط الشديد ونحوه. فالمؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ يريد هنا: أن يقارن بين الحالين ويوضح الفرق بين القبيلين. «وما أسكر كثيره فقليله حرام». والله المستعان.
 - (V) في (م): «عصفت عليها». (A) في (ح): «قصدها» وهو خطأ.
 - (٩) في (ح): «ويعد» وهو تصحيف.

حصلت لنا من الشيخ كرامة (١)، أو [ما](٢) قَبِلَنَا(٢)، أو شبه ذلك.

أفهذا (٤) مجرَّد توسُّل وسنبطله أيضًا إن شاء اللَّه تعالى م (وعبارة موهمة) أم إشراك بذي التصرُّف في الملك والملكوت؟ لأنَّه إنَّمَا بقي له تعالى الإمكان دون [أنَّ] (٥) هذا الأثر اختص به عن أن يكون للشيخ (٢) دخل (٧) فيه بأي وجه لا يتأهل له. وتأهيله بلا برهان: من لغو الشيطان وإفتانه بلا شك عند أهل الإسلام.

ونية/ الوساطة - على فرضها - سنبين ما فيها. وإلّا فهي لا نخالها (^^) تكون خاطرة بالبال، في حالاتهم تلك. بحيث إنّ جماهير من العامّة لا يُحْصَوْنَ في أقاليم واسعة، وأقطار متباعدة، ونواحي متباينة لمّا كانوا نشأوا لا يعرفون إلّا ما وجدوا عليه من قبلهم مِنْ هذه العقائد والمفاسد. فتجدهم إذا شكى أحدهم على الآخر نازلة نزلت. فلعلّه لا يخطر له في بال إلّا هل قد ذهبت إلى الولي؟ وقد يضرب له الأمثال بأنّ فلانًا كان من أمره كذا، وفلانًا كان من أمره كذا، حتى أنسهم [به] (١٠٠ تناسوا ما أنسوا بهذا الباب أكثر ما (٩٠ يصف الواصف؛ وبقدر أنسهم [به] (١٠٠ تناسوا ما

174

ابطال نية الوساطة عند العامة حال سؤالهم أهل

(١) الكرامة تقدُّم بيان معناها عند المتكلمين. انظر ص/٥٣٥.

وباب الكرامة قد غلا فيه كثير من الجهلة والطغام وجاوزوا به حدود الأنام، حتى ادَّعوا باسم الكرامة للأولياء ما هو من خصائص الألوهية والربوبية؛ فجعلوا لأوليائهم خاصية التصرّف والتصريف في الملك والملكوت؛ ومع ذلك لم يفرقوا بين ما هو كرامة من الله تعالى لأوليائه المتقين وما هو من أحوال السحرة والشياطين؛ فكل من ظهر على يديه خارق فعندهم هو الولى الذي يستحق أن يدعى لكشف الضيق والضر.

وأمًّا ما يحصل لهؤلاء الجهَّال الضلَّال من حصول نفع أو دفع ضر بسب دعائهم الأموات والاستغاثة بهم، فليس هو في الحقيقة كرامة بل إثمًا هو ابتلاء وفتنة لهم بسبب شركهم باللَّه تعالى. انظر: تفصيل القول في ذلك في اقتضاء الصراط المستقيم (٧٠٨-٦٩٨/٢).

(٢) كلمة [ما] ساقطة من (هـ). (٣) كذا ضبطت في جميع النسخ.

(٤) في (م) و(هـ): «فهذا» بإسقاط همزة الاستفهام.

(٥) كلمة [أن] ساقطة من (م). (٦) في (م): «الشيخ» وهو خطأ.

(٧) في جميع النسخ: «دخلًا» وهو خطأ. (٨) في (م): «تخالها».

(٩) كُذَا في جميع النسخ ولعلُّ الصواب: (مَّا) كما في المطبوعة بالإبدال.

(١٠) كلمة «به» ساقطة من (ح).

رسمه لهم المؤدِّب الحكيم الناصح وجهلوه بمرَّةٍ، وانطمست لديهم معالمه. وبعضهم قد يعرف شيئًا من ذلك لكتَّه يؤثر عليه ما ذُكِر إمَّا لعدم وثوقه بذاك، وإمَّا لغلبة (١) انفعال (٢) نفسه لخاطر السوء، وإمَّا لسلطان العادات، وبعضهم (٣) ـ وهو خيرهم(٤) ـ يجعل البايين محلًا صالحًا مدخلًا (٥) للدفع والنفع، حتى إنَّا شاهدنا ما لا يحصى قدره الآن: إذا سقطت دابة أحدهم، أو عثر هو، أو بغته حادث من هذا القبيل: نادى بيديهه الحس: «يا هادياه»، «يا ابن علوان»، «يا جيلاني». فما [من] (١٦) مسلم عرف معنى الإيمان بالله حقًّا وتوحيده، وأنس بطرائق هذا الدين الحنيف قبل استيلاء الأحدوثات يرى شيئًا من هذا حسنًا، بل جائزًا(٧)، بل(٨) معصية لا يدافع(١) التوحيد(١٠) فضلًا عن(١١) أن يؤصِّل كونه بابًا من الدين؛ والدين بحمد الله واضح المناهج، بينُ المدارج(١٢)، لا يحتمل أوهام من زل.

أفيقول ذو عقل: أنَّ ما حكيناه (مجرَّد توسُّل(١٣٠) وعبارة/ موهمة، بمنزلة

⁽١) في (م): الغبة، وهو خطأ.

⁽٢) في (ح): وانفال، وهو خطأ. (٣) في (هـ): «أو بعضهم» وهو خطأ.

⁽¹⁾ يريد خير الشرين كما هو الظاهر من كلامه.

⁽٥) في (ح): اومدخلًا. (٦) كلمة (من) في (ح) ساقطة.

⁽٧) في (ح): ٩جائز٩.

⁽٨) في (ح) و(هـ): ١بلا، وهو خطأ. (٩) في (ح) و(هـ): ولا تدافع.

⁽١٠) بهامش (م) حيال هذه الكلمة كتبت عبارة: والحمد لله. اللَّهمُّ اهدنا ولا تضلنا. قاتل الله من قال: إنَّ هذا مجرد توسِل أو عبارة موهمة بمنزلة لغو اليمين. فإنَّ واللَّه هذا هو الشرك الأكبر الذي لا يغفره اللَّه إلَّا بالإقلاع عنه، وإبداله بإفراد اللَّه تعالى بأنواع العبادة كلها. فإن لم يكن هذا شركًا؛ فما الشرك الذي بعث الله رسله تنهى عنه؟!!ه.

⁽۱۱) في (ح): امن.

⁽١٢) مدارج: جمع مدرج، والمدرِّج في اللغة الطريق. انظر: المصباح المنير ص/٧٣.

⁽١٣) يقول الشوكاني ـ رحمه الله ـ في والدر النضيد، ص/٧٣.٧٧: (ولكن من زعم أنَّه لم يقع منه إلا مجرد التوسُّل وهو يعتقد من تعظيم ذلك الميُّت ما لا يجوز اعتقاده في أحد من المخلوقين، وزاد على مجرَّد الاعتقاد فتقرَّب إلى الأموات بالذبائح والنذور وناداهم مستغيثًا =

العودُ إلى ذكر الصور من شرك العامة اللغو في اليمين؟ الله من لا يفهم ولا يدري.

ومن عجيب ما أتنه العامّة من طرائف هذا الباب وغرائبه الفاحشة التي زعم ذلك القائل: «أنّها مجرّد توسّل وعبارة موهمة» ما شاهدناه بالمعاينة في راية مشهد من المشاهد: «هذه راية البحر التيّار. فلان ابن فلان، به أستغيث أو أستجير، وبه أعوذ (١) من النار» وإلى هذا اللفظ زيادة تركتها، لأنّي لا أستثبتها الآن، وهي من هذا النمط المستطرف.

ومن عجيب طرائفهم في هذا الباب: قول بعضهم من قصيدة وهو (٢) شيء يقشعر منه الجلد، وإنَّما حكيناه لما زعم القائل: أنَّها عبارة موهمة بمنزلة لغو اليمين.

= بهم عند الحاجة، فهذا كاذب في دعواه أنّه متوسّلٌ فقط، فلو كان الأمر كما زعمه لم يقع منه شيء من ذلك، والمتوسّل به لا يحتاج إلى رشوة بنذر أو ذبح، ولا تعظيم ولا اعتقاد، لأنّ المدعو هو اللّه سبحانه، وهو أيضًا المجيب ولا تأثير لمن وقع به التوسّل بالعمل الصالح، فأي جدوى في رشوة من قد صار تحت أطباق الثرى بشيء من ذلك؟ وهل هذا إلّا فعل من يعتقد التّأثير اشتراكًا أو استقلالًا؟ ولا أعدل من شهادة أفعال جوارح الإنسان علي بطلان ما ينطق به لسانه من الدعاوي الباطلة العاطلة، بل من زعم أنّه لم يحصل منه إلا مجرّد التوسّل وهو يقول بَلسانه يا فلان مناديًا لمن يعتقده من الأموات فهو كاذب على نفسه، ومن أنكر حصول النداء للأموات والاستغاثة بهم استقلالًا فليخبرنا ما معنى ما نسمع في الأقطار اليمنية من قولهم: يا ابن عجيل، يا زيلعي، يا ابن علوان، يا فلان يا فلان؟). انتهى.

(١) أعوذ: لفظ «عاذ» وما تصرُّف عنه يطلق على الالتجاء والاعتصام والتحرز، تقول: استعذت باللَّه وعذت به معاذًا وعيادًا اعتصمت به.

انظر: لسان العرب (٤٦٤/٩) مادة «عوذ»، والمصباح المنير ص/١٦٦٠.

وحقيقة الاستعاذة كما قال ابن القيّم:

الهروب من شيء تخافه إلى من يعصمك منه، ولهذا يسمَّى المستعاذ به معاذًا وملجًّا ووزرًا. [بدائع الفوائد (جـ٧/٥٧٢)].

والاستعادة بالمخلوق لا تجوز مطلقًا، بل هي من الشرك، وقد نصَّ على ذلك أئمة الإسلام كالإمام أحمد وغيره.

انظر: الاستغاثة (٢/٩٤٦ـ ٤٥٣)، ومجموع الفتاوى (٣٣٦/١)، وتيسير العزيز الحميد ص/٥٥٦ـ ٢٦٥.

(٢) في (ح) و(م): «وهي».

يا سيدي يا صَفَيَّ الدِيْنِ يا سندِي

يا عمدتي بل ويا ذُخْرِي ومَفْتَخَرِي

أنت الملاذ لما أخشى ضرورته وأنت لى ملجاً من حادث الدُّهم

امدد(١) بمواد اللطف منك وكُنْ

لِيَ الكفيل بكشف (٢) الضرّ [ونيل] (٣) الظفر

وامنن على بتوفيق وعافية

وخير خاتمة مهما انقضى عمري

وكفُّ (٤) عنَّا أكفُّ الظالمين إذا

امتدت بسوء وأمر مؤلم نكر

فإنِّي عبدُك الرَّاجي^(٥) بودُك^(١) ما

أمُّلْتُه (٧) يا صَفَيَّ السَّادَةِ الغُرَر

وقد مَدَدْتُ يدَ (٨) الرَّجْوَى على ثقة

مني لنيل الذي أمَّلْتُ من وطَرِي

انتهى المراد نقله منها^(٩).

⁽١) في (ح) و(هـ): «امدني».

⁽٢) كلمة «بكشف» غير واضحة في (ح) و(هـ)، وفي الأصل موضحة بالهامش.

⁽٣) كلمة [ونيل] ساقطة من جميع النسخ عدا (م).

⁽٤) في (هـ): «واكف».

⁽٥) في (ح): «الزاجي» وهو تصحيف.

⁽٦) في جميع النسخ «مودك» والتصويب من كتاب «تيسير العزيز الحميد».

 ⁽٧) في (ح): «بد» وهو تصحيف.
 (٨) في (ح): «أمتله» وهو خطأ.
 وفي (م): «آمله».

⁽٩) لم أقف على قائلها، وقد نقل جزءً منها الشيخ سليمان آل الشيخ في "تيسير العزيز الحميد" كما في ص/٢٦٦. قلت: وكم لها من نظائر وأخوات في منظوم من غلا من المتصوفة في الأولياء والصالحين؛ حيث خلعوا عن أوليائهم لباس العبودية وأعطوهم حق الإلهية...

فلا ندري أي معنّى اختص به الخالق بعد هذه المنزلة من كيفية مطلب أو تحصيل مأرب؟ وماذا أبقى هذا المتكلّم الخبيث لخالقه من الأمر؟ فإنْ كان هذا، أو ما يُعْطَى (١) شيئًا منه «عبارة موهمة بمنزلة لغو اليمين» فعلى السفسطة (٢) السلام (٣).

فإنَّ المشركين أهل الأوثان ما يؤهِّلون كلَّ ما عبدوه من دون اللَّه لشيء من هذا/، ولا لما هو أقل منه، كما سنشرح لك حالهم =إن شاء اللَّه تعالى=(٤). • '

ومن غرائب العامَّة في هذا الباب: ما حدَّثنا به الثقات الأثبات عن حيٍّ من الأعراب، حضرت أحدهم الوفاة. فقيل (٥) له: قل لا إله إلا اللَّه. فقال: أين اللَّه؟ قل: [يا] (٦) عمراه. كذا حدَّث أولئك سيِّد (٧) ذلك الحي بمجمع (٨) من أهل المحل، على وجه اليقين المشهور عندهم.

ومن ذلك: أنَّ حيًّا^(٩) من أهل البوادي إذا^(١٠) أرسلوا أنعامهم للمرعى. قالوا: في حفظك يا فلان، يعنون ساكن مشهدهم، وأنَّهم إذا أرادوا العزم^(١١) إلى جهة استأذنوه، والعمل في الجواب على قيِّم المشهد^(٢١)؛ حتى إنَّه اشتدَّ المرض برجل

ومثل هذه القصيدة في الضلالة أو أوغل منها قول البوصيري في ميميته المشهورة: يا أكرم الخلق مالي من ألوذ به سواك عند حدوث الحادث العمم.

(۱) في (ح) و(هـ): «وما يعطى». (٢) السفسطة تقدَّم تعريفها في ص/٣٠٢.

(٣) ما قاله الناظم لهذه القصيدة شرك قبيح وكفر صريح؛ وذلك لما تضمَّنه قوله من صرف الدعاء لغير الله تعالى، وطلب اللجأً والملاذة ممَّن لا يملك لنفسه ـ فضلًا عن غيره ـ نفعًا ولا ضرًّا.

(٤) ما بين الحاصرتين المكررتين زيادة من (م). (٥) في (ح) و(هـ): «فقبل» وهو تصحيف.

(٦) كلمة [يا] سقطت من (ح). (٧) في (ح): (سند) وهو تصحيف.

(A) في (ح): «مجمع» بإسقاط الباء وهو خطأ.

(٩) في (ح): «أحيا» وهو خطأ. (١٠) في (ح): «إذ» وهو خطأ.

(١١) العزم هنا بمعنى السفر.

والربوبية؛ فزعموا أنَّ لهم التصرُّف والتصريف في الملك والملكوت ثمَّ عملوا بمقتضى ذلك من سؤالهم والاستغاثة بهم في جلب الخيرات ودفع الكربات، فوقعوا في الشرك. نسأل الله العافية.

⁽١٢) قيّم المشهد هو السادن الذي يقوم على خدمة المشهد وحراسته، ويزيّن الشرك لزوَّار=

من العامَّة، فعزم إلى الولي يستجير به، أو عنده من الموت فهلك هنالك، نسأل اللَّه العافية.

ومنهم من يخاطب الولي ـ بزعمه ـ فيقول: يا خالق الوُلْدِي^(۱) ذِيْ^(۲) تخلقه مطهور^(۲)؛ ومنهم أقوام يخاطبون مقبورًا من مسافة أربعة بُرُد^(٤)، وينادونه يسألونه المطر، وكثيرون ـ لا يدخلون تحت حدَّ الإحصاء ـ إذا كان الحلف باسم اللَّه فرجًا أقدم عليه الحالف^(٥)، حتى إذا كان بصاحب القبر أو حوله فلا يتجاسر قطُّ إن كانت يمينًا فاجرة^(١).

= المشهد بما يحكيه لهم من الحكايات الكاذبة عن قدرة الميّت في الدفع والنفع وذلك حرصًا على الحطام، وأكل أموال الناس بالباطل.

انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢٥٧/٢)، وإغاثة اللَّهفان (٢٣٤/١)، والدر النضيد ص/٩٣، وشرح الصدور بتحريم رفع القبور للشوكاني المطبوع ضمن الجامع الفريد ص/٢٨.

(١) كذا ضبطت في الأصل و(ح) و(ه).

والوُلْدِي جمع ولد. والولد في اللغة يجمع على وُلْدٍ، ووِلْدة، وإلْدةٍ وأولاد. انظر: القاموس المحيط (٦٥٠/١) باب الدال ـ فصل الواو، ولسان العرب (٣٩٣/١٥) مادة (ولد).

(٢) في (ح): (دي) وهو تصحيف.

وذِي من الأسماء الموصولة وهي بمعنى الذي، وتسمى «ذو» الطائية والأشهر فيها أن تكون مبنية على الضم، ومنهم من حكى إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم، فتقول: جاءني ذو قام، ورأيت ذا قام، ومررت بذي قام أي بالذي قام. انظر: شرح ابن عقيل (١٣٢/١)، وأوضح المسالك مع شرحه ضياء السالك (١٣٧/١).

(٣) مطهور هنا: بمعنى مختون.

(٤) بُرُد جمع بريد، وهو اثنا عشر ميلًا، وأربعة بُرُد تساوي (٤٨) ميلًا، والميل أربعة آلاف ذراع. انظر: القاموس المحيط (٤٤/١) باب: الدال ـ فصل الباء، ولسان العرب (٣٦٧/١) مادة («برد»، والنهاية في غريب الحديث (٢١٦/١).

والعدد هنا لا مفهوم له؛ فلو دعا مُقبورًا بينه وبينه ذراع فقد أشرك باللَّه تعالى.

(٥) في (م): «الخالف» وهو تصحيف.

(٦) إقدام الحالف على اليمين الكاذبة إن كانت باللَّه تعالى، وعدم إقدامه عليها إن كانت بصاحب القبر شرك أكبر مخرج من ملَّة الإسلام.

يقول العلامة سليمان آل الشيخ ـ رحمه اللّه ـ في تيسير العزيز الحميد ص/٩٣-٥٩٤. (...لكن الذي يجعله عبّاد القبور إذا طلبت من أحدهم اليمين باللّه أعطاك ما شئت من _

وقد لا يرضى المحلوف له إلَّا بذلك، دون الرسم الشرعي^(۱). ويعتقد أنَّه [إن]^(۲) أقدم الحالف، فإمَّا بارٌ أو بادره الولى بالعقوبة^(۳).

وهذا باب عمَّت به البلوى وأصاب شواظه (٤) كثيرًا من العامَّة، لا يرضى من

(١) الذي يظهر أنَّه يقصد بالرسم الشرعي هنا صفة اليمين الشرعية؛ وصفة اليمين الشرعية كما يُتها العلماء ـ هي أن يُحلَّف باللَّه الذي لا إله إلَّا هو، ولا يؤمر بأكثر من ذلك؛ لما رُوي عن ابن عباس ـ رضي اللَّه عنهما ـ أنَّ النبي عَلَيُّ قال ـ يعني لرجل حلَّفه ـ: «احلف بالذي لا إله إلَّا هو ما له عندك شيء». أخرجه أبوداود في كتاب الأقضية من سننه، باب: كيف اليمين؟ (٤١/٤) رقم (٣٦٢٠).

انظر: تبصرة الحكام لابن فرحون (١٤٧/١)، والقضاء ونظامه في الكتاب والسنَّة ص ٢٦٦.

(٢) كلمة [أن] ساقطة من (ح) و(هـ).

(٣) خوف الحالف بصاحب القبر أو عنده أن يعاجله بالعقوبة إن كان كاذبًا شرك أكبر، وذلك لأنَّ هذا الحوف هو خوف السِرِ ـ وهو أن يخاف من غير اللَّه أن يصيبه بما يشاء من مرض أو فقر أو قتل أو نحو ذلك بقدرته ـ فلايجوز تعليق هذا الحوف بغير اللَّه تعالى؛ لأنَّ هذا من لوازم الإلهية، فصرفه لغير اللَّه تعالى شرك أكبر. وقد أمر اللَّه تعالى بإفراده وحده لا شريك له بهذا الحوف كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْكُمُ مُ الشَّيْطُنُ يُخَوِفُ أَوْلِيَا عَمُ فَلَا تَعَالَى وَلَهُ عَالَى وَوَله: ﴿ وَإِيّنِي فَارَهُبُونِ ﴾ [البقرة: وَخَاثُونِ إِن كُنهُم مُوْمِنِينَ ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، وقوله: ﴿ وَإِيّنِي فَارَهُبُونِ ﴾ [البقرة: ٤٠]، وقوله: ﴿ وَإِيّنِي فَارَهُبُونِ ﴾ [البقرة: وقوله: ﴿ وَاللّهِ مَا لَكُنهُم مُوْمِنِينَ اللّهِ اللّهُ وَيَخْشَوْنِهُم وَلا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إلّا اللّهُ ﴾ [الأحزاب: ٣٩].

انظر: تيسير العزيز الحميد ص/٤٨٤.٥٨٤.

(٤) شواظه: الشواظ في الأصل يطلق على اللَّهب الذي لا دخان فيه، ويطلق أيضًا على حرّ الشمس فيقال: أصابني شواظ الشمس أي حرّها. انظر: القاموس المحيط (٥٨٤/٢) باب: الظاء ـ فصل الشين، ولسان العرب (٢٣٧/٧) مادة «شوظ».

⁼ الأيمان صادقًا أو كاذبًا. فإذا طلبت منه اليمين بالشيخ أو تربته أو حياته، ونحو ذلك لم يقدم على اليمين به إن كان كاذبًا. فهذا شرك أكبر بلا ريب، لأنَّ المحلوف به عندهم أخوف وأجل وأعظم من اللَّه. وهذا ما بلغ إليه شرك عبًاد الأصنام، لأنَّ جهد اليمين عندهم هو الحلف باللَّه كما قال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهدَ أَيْمَنيهِم لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ ﴾ [النحل: ٣٨]، فمن كان جهد يمينه الحلف بالشيخ أو بحياته أو تربته فهو أكبر شركًا منهم، فهذا هو تفصيل القول في هذه المسألة). انتهى؛ وانظر: المصدر نفسه ص/٣٣٦، ٤٨٥، ومجموع الفتاوى (٥ / ٤٩/١)، ونيل الأوطار (جـ ٤٤/٤).

خصمه - مثلًا - إلّا باليمين على الشيخ أو به وساعدهم في ذلك بعض الذين انتصبوا للحكومة بين العباد، لجهلٍ بما يلزم الذمّة. وكانت منهم تلك المساعدة أوقع (١) في الخطر من جهالة العامّة، / لِمَا أنّها صورة تقريرٍ ممّن يظنونه أخا علم. فيقول ذلك الحاكم: لا بأس (٢)، أجبه (٣) إلى الحلف على قبر الشيخ. فإن رجع عن الإصرار على اليمين ظنَّ الحاكم أنْ قد أتى على الوجه الأحمد الذي به يخرج الحقّ ممّن هو (٤) عليه.

وما علم [ما]^(°) تضمَّنه مقامه هذا من تبديل حكم اللَّه تعالى؛ إذ حكمه الذي لا يلتبس: مطلق اليمين إلَّا ما صحَّ فيه تغليظ بزمان أو مكان مثلًا ـ إن كان ـ فبشخصه (۲) وشخص دليله (۷)، بحيث إنَّ الإجابة إلى تغليظٍ لم يَرِد به شرعٌ

وشخصه: الشخص يطلق على ذات الشيء وعينه. انظر: المعجم الوسيط (٤٧٥/١). والمراد هنا: التخصيص إذ فيه معنى العينية أو التعيين.

(٧) اتفق العلماء على مشروعية تغليظ اليمين بالألفاظ في حقّ أهل الذمة لما رواه أبو هريرة ولله قال: قال رسول الله على عني لليهود وانشدكم بالله الذي أنزل التوراة على موسى ما تجدون في التوراة على من زنى إذا أحصن؟ الحديث. أخرجه أبو داود في كتاب الحدود، باب: رجم الزانيين (٩٨/٤) رقم (٤٤٥٠). وألحقوا بالتغليظ بالألفاظ التغليظ بالأزمنة والأمكنة التي يعظمونها ويتوقون الكذب فيها أو عندها مثل كنائسهم وأماكن عباداتهم، وكأيّامهم كالسبت عند اليهود والأحد عند النصارى كما أنّهم لا يُحلّفون إلّا بالله العظيم. واختلفوا في مشروعية تغليظ اليمين بالزمان أو المكان في حقّ المسلمين على قولين: القول الأول: أنّه يشرع تغليظها بالزمان والمكان في الدماء واللعان والمال الكثير وذلك كربع دينار فأكثر، وبه قال مالك والشافعي. وخص مالك وحمه الله و المكان بمنبر النبي الله إن بالمدينة، وفي غيرها ففي مسجدهم الأعظم عند المنبر. وأمّا بالزمان فعند الساعات التي يحضر الناس فيها بالمساجد ويجتمعون للصلاة، وقيل بعد أي صلاة، وقيل بعد العصر والصبح، وقيل بعد الظهر على خلاف بين المالكية في المذهب.

 ⁽١) في (ح) و(هـ): (أو وقع) وهو خطأ.
 (٢) في (هـ): (الا بأس به).

⁽٣) في (م): «اجيه» وهو تصحيف.

⁽٤) في (هـ): بعد كلمة «هو» كلمة «مطلقة» وهي مقحمة، لا وجه لها.

⁽٥) كلمة [ما] ساقطة من (ح)، ومطموسة في (م).

⁽٦) في (ح) و(هـ): (في شخصه).

= القول الثاني: أنَّه لا يشرع تغليظ اليمين بزمان أو مكان في حق المسلم، بل يكتفى بتحليفه باللَّه تعالى، ولا يزاد على ذلك. وبه قال أبو حنيفة وصاحباه وأحمد في المشهور عنه، وهو مذهب الظاهرية.

واستدل القائلون بالتغليظ بقوله تعالى: ﴿ تَعْيِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ العَمْلُوةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ وَالمائدة: ٦٠١]، فقالوا: المراد بالصلاة في الآية صلاة العصر. وقيل: الظهر، وقيل: أي صلاة كانت على اختلاف بينهم. واستدلوا من السنَّه بقوله على: «ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم، فذكر منهم: «ورجل ساوم رجلاً بسلعة بعد العصر فحلف بالله لقد أُعْطَي بها كذا وكذا فأخذها». أخرجه البخاري في كتاب الشهادات، باب: اليمين بعد العصر (ج٣٤٤/٢) رقم (٢٦٧٢). واستدلوا أيضًا بقوله على: «من حلف على منبري هذا يمينًا آثمة فليتبوأ مقعده من النار». أخرجه أبوداود في السنن (٣٨٨٥) رقم (٣٢٤٦)، ومالك في الموطأ (٢٠٥/٥) رقم (٣٢٤٦) ـ ط.دار المعرفة، وأحمد في المسند (٣٤٤/٣). وقال الألباني في الإرواء (٢١٣/٨): صحيح.

وأمًّا القائلون بعدم مشروعية التغليظ فقد استدلوا بعموم الأدلة التي جاء فيها ذكر اليمين مطلقة ولم تقيَّد بزمان أو مكان معينُ كقوله تعالى: ﴿ فَيُقْسِمَانِ بِاللّهِ لَشَهَادَلُنَا آحَقُ مِن شَهَادَتِهِما ﴾ [المائدة: ١٠٧]. وكما جاء في استحلاف النبي على لركانة في شأن طلاق زوجته حيث قال له النبي على الله ما أردت إلَّا واحدة الخرجه أبو داود في السنن كانت بينهما إلى مروان بن الحكم، فقال زيد: (أحلف له مكاني، فقال مروان لا إلَّا عند كانت بينهما إلى مروان بن الحكم، فقال زيد يحلف أنَّ حقَّه لحق، ويأبي أن يحلف عند مقاطع الحدود ـ يعني منبر النبي على الموطأ، باب ما جاء في اليمين علي المنبر (٢٠٠٢) برقم (٢٠٠/٣)، والبخاري في كتاب الشهادات من صحيحه باب يحلف المدَّعي عليه حيثما وجبت عليه اليمين، ولا يصرف من موضع إلى غيره (جـ٣/٣). فقالوا: لو كان ذلك وجبت عليه اليمين، ولا يصرف من موضع إلى غيره (جـ٣/٣). فقالوا: لو كان ذلك لازمًا لما احتمل أن يأباه زيد على.

وقالوا أيضًا: إِنَّ تخصيص التحليف بمكان وزمان تعظيم غير اسم اللَّه تبارك وتعالى، وفيه معنى الإشراك في التعظيم. انظر: بدائع الصنائع (٢٧/٦-٢٢٧)، والموطأ (٢٥١/٢)، والأم للشافعي (٣٦٠/٦)، والاستذكار (٣٦٠/٢٠)، وبداية المجتهد (٣٦٠/٢)، وأحكام القرآن لابن العربي (٢٤٦٠-٢٤٦)، والمغني (٢٤٤/١٤)، ووضة الطالبين العربي (٣٣٦-٣٣٧)، والمحلى (٣٥٤/٨)، وتبصرة الأحكام (٢٤٧١-١٤٩)، وفتح الباري (٣٣٦-٣٣٧)، والمحلى (8/1-84).

والراجح هو جواز تغليظ اليمين بالتحليف في المساجد وغيرها مُّا شرع للمسلمين تعظيمه. ــ

صحيح، والإلزام (١) به بلا وجه بين، واعتبار هذه الجهة: قول [على] (٢) الله بما يصفه (٦) الله الله الله الله الله (٩) وتقرير لهذه الشناعة (٦) في قلوب العامَّة ـ وقد بعثت الرسل (٧) بقلع أظفارها (٨) ـ وإيثار (٩) لغير الله عليه، والحوف على مطلق رسم ديني بقبح ضدَّه.

ولقد بلغنا أنَّ رجلًا من أهل ذمار (۱۰) وَلِي القضاء بمدينة «بيت الفقيه ابن عجيل (۱۱) في زمن قريب من عصرنا هذا؛

(١) في (ح): «والألزم» وهو خطأ. (٢) كلمة: [على] ساقطة من (هـ).

(٣) في (ح): (تصفه). (٤) في (ح) و(هـ): (وتشنيع) وهو تحريف.

- (٥) يشير بذلك إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ ٱلْسِنَكُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَنَا حَلَلٌ وَهَلَاَ حَرَامٌ﴾ [النحل: ١١٦]، وقوله: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَتُواْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَّ بِهِ اللَّهُ ﴾ [الشورى: ٢١].
 - (٦) في (ح): «الصناعة» وهو تحريف.
 - (Y) في (م): «الرسل عليهم صلوات الله وسلامه».
- (٨) كما بينَّ المؤلف. رحمه الله تعالى. فإنَّ الرسل قد بعثوا من أجل تقرير التوحيد ومحاربة ما يضاده من الشرك والتنديد. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَشْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اَعْبُدُوا اللهُ وَالتنديد. قال اللهُ وَلَقَدْ بَعَشْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اَعْبُدُوا اللهُ وَرَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِك مِن رَسُولٍ إِلّا فَرْحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَّهَ إِلَّا أَنَا فَأَعْبُدُونِ ﴿ وَمَا اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ الهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ
 - (٩) في (ح): «وإبثارًا» وهو تصحيف.
- (١٠) ذمار: . بكسر الذال وفتحها . مدينة كبيرة مشهورة باليمن تقع جنوب صنعاء بنحو مئة كيلًا. انظر: معجم البلدان (٧/٣)، والبلدان اليمانية عند ياقوت الحموي للأكوع ص/١٢٣.
 - (١١) في (هـ): «ابن عجلان» وهو خطأ.
- (١٢) «بيت الفقيه ابن عجيل» بلدة عامرة مشهورة في تهامة، تنسب إلى الفقيه عمر بن محمد=

⁼ يقول شيخ الإسلام في «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢٠/٢): «وقد ذكر طائفة من متأخري الفقهاء من أصحابنا وغيرهم أنَّ اليمين تغلظ ببيت المقدس بالتحليف عند الصخرة كما تغلظ في المسجد الحرام بالتحليف بين الركن والمقام، وكما تغلظ في مسجده على السئة أن عند منبره، ولكن ليس لهذا أصل في كلام الإمام أحمد ونحوه من الأئمة، بل السئة أن تغلظ اليمين فيها كما تغلظ في سائر المساجد عند المنبر، ولا تغلظ اليمين بالتحليف عند ما لم يشرع للمسلمين تعظيمه، كما لا تغلظ بالتحليف عند المشاهد ومقامات الأنبياء. ومن فعل ذلك فهو مبتدع ضال مخالف للشريعة». اه.

فتداعى [عنده] (١) رجلان من أهل الجهة وجبت اليمين على أحدهما. فأراد تحليف خصمه على [مشهد] (٢) الفقيه أحمد بن موسى عجيل (٣) عملًا بما في باله وعادة مَنْ هناك. فقال الحاكم: والله ما يحلف لك إلّا في مقامي هذا. فألهم الله الرجل حينئذ للفطرة الإسلامية والطريقة الإبراهيمية (٤).

ونمى (°) إلينا (^{۲)} بطريق ^(۷) قوية أنَّ رجلًا حلف لغريمه أنْ لا حقَّ له، فبعد ذلك سأله اليمين بمعتقد يسمَّى «شَوِيع» فَنَكَل ^(^) وسلَّم الدين.

ابن حامد بن عجيل، وهي الآن من أعمال الحديدة. انظر: هجر العلم ومعاقله في اليمن
 للأكوع (٢٢١/١).

⁽١) كلمة [عنده] ساقطة من (ح). (٢) كلمة [مشهد] ساقطة من (ح).

⁽٣) هو أحمد بن موسى بن علي بن عمر بن عجيل، المكنى بأبي العباس، من فقهاء الشافعية وكان عالمًا محققًا في الفقه والنحو والحديث، توفي سنة (٦٩٠هـ). وقيل سنة (٦٨٤) والأول أصح.

انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٤٠/٨) ـ وذكر فيها باسم أحمد بن عيسى وهو خطأ، وطبقات الشافعية للأسنوي (٢٢٦/٢)، وهجر العلم ومعاقله في اليمن (٣٦٠/١-٢٢٣)، ومعجم المؤلفين (٣٦٠/١).

هو كان على قبره تابوت وقبّة كان يعتقد فيهما الجهلة من العامة النفع والضر، وقد أزالهما بحمد الله تعالى وتوفيقه الإمام أحمد بن الإمام يحيى سنة (١٣٤٨هـ). انظر: هجر العلم ومعاقله في اليمن (٢٢/١-٢٢٣).

⁽٤) الطريقة الإبراهيمية هي ملّة أبينا إبراهيم التَّلَيِّكُمْ وهي الحنيفية السمحة الماثلة عن الشرك إلى التوحيد، وهي دين الإسلام. قال تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن يَلَّةٍ إِبْرَهِمْ إِلّا مَن سَفِهَ نَفْسَلُهُ ﴾ [البقرة: ١٣٠]، وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَاكِن كَانَ خَنِيفًا مُسْلِمًا ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وقال ﷺ: وإنِّي لم أبعث باليهودية ولا بالنصرانية ولكني بعثت بالحنيفية السمحة». أخرجه أحمد في المسند (٢٦٦/٥).

انظر: تفسير ابن جرير الطبري (جـ٨٩/٣)، والنهاية لابن الأثير (١/١٥).

⁽٥) ونمى: يقال نمى الحديث ارتفع، ونميته أذعته على وجه النميمة. انظر: القاموس المحيط (٥) ونمى: يقال نمى الحديث الواو والياء ـ فصل النون، ولسان العرب (٢٩٧/١٤) مادة «نمى».

⁽٦) في (ح): (البنا) وهو تصحيف. (٧) في (ح): (بطريقة).

⁽٨) نكل: قال في المصباح المنير (ص/٢٣٨) ونكل نكلًا من باب تعب لغة ومنعها الأصمعي وهو الجُبُن والتأخر قال أبو زيد نكل إذا أراد أن يصنع شيئًا فهابه، ونكل عن اليمين امتنع ــ

أترى عاقلًا . فإنَّا ننزُّه العالم . يقول (١): «هذا [كلُّه] (٢) عبارة موهمة لعدم ١٧٢ إحسان السالك الذلك (٣) العبارة/ اللائقة»؟.

وبالجملة: فأمر العامَّة في هذا النحو غريب بالنسبة إلى الإسلام؛ كلِّ^(٤) من عرف الحقيقة، ونظر ما صاروا عليه من ذلك: وجد المضادَّة لله وتوحيده فاشية(٥) [في](٦) كثير من أفعالهم وأقوالهم، وتقلُّبهم(٧) وتصرُّفاتهم؛ [والطمع](١) في حصره طمع في محال، كضبط الريح والبحر، وهو ظاهر شهير على رؤس الخلائق.

وإنَّمَا جهل قدره ومنافاته لِما دعت إليه الرسل لمَّا تعفَّت رسوم شرعهم عند الأكثرين، ولأنسهم بكثير من أضَّدادها، «وبضدّها تتبينَّ الأشياء»(٩)؛ فإنَّه إنَّما فاه هذا بهذه الكلمة، وهي قوله: «قصارى أمرهم التوسُّل، وغايته تقع(١٠) منهم عبارة موهمة؛ لأنَّه(١١) خفي [عليه](١٢) مشارع الحقائق.

وما سقنا هذه الكلمات عن العامَّة إلَّا على سبيل المثال، ليعلم غلطه(١٣) في كون «غاية أمرهم عبارة موهمة». وهذا شيء لا يختص به الواحد والاثنان، ولا من سوق البلدة والبلدتان (١٤)، ولا القطر والقطران (١٥)، بل عمَّ أمرُ المشاهد وعقائد

غوض المؤلف هذه العبارات الشركية عن

= منها. انتهى؛ وانظر: القاموس المحيط (٨١/٤) باب اللام . فصل النون.

⁽١) كلمة «يقول» غير منقوطة في الأصل وفي (هـ): «بقول» والمثبت من (ح) و(م).

⁽٣) كلمة [لذلك] غير واضحة في (هـ). العامَّة (٢) كلمة [كله] ساقطة من (ح).

⁽٤) كذا في جميع النسخ، ولعلّ صوابها: «فكل».

⁽٥) في (ح) و(هـ): (فاشبه) وهو تصحيف.

⁽٧) في (م): «وتلعبهم» وهو خطأ. (٦) كلمة [في] ساقطة من (هـ).

⁽٩) تقدُّم عزوه إلى قائله. انظر ص/٥٦. (٨) كلمة [والطمع] ساقطة من (ح).

 ⁽١٠) في (ح): «نقع» وهو تصحيف، وفي (م): «يقع) وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (هـ).

⁽١١) في (ح): ﴿لا وهو خطأ. (١٢) كلمة [عليه] ساقطة من (ح).

⁽١٣) في (ح): «خلطه»، وغير واضحة في (هـ).

⁽١٤) في (ح): «ولا البلدتان». (١٥) في (ح): «ولا القطران».

الأموات (١) حتى آل الأمر [إلى] (٢) أنَّه مُجني الشِّرك غضًّا طريًّا، ويبلغنا من ذلك الكثير، الذي لا تحويه السطور (٣)، (سوى ما سمعناه وشاهدناه،) (٤) ونحن ببلي أقلُّ شيء هذا القبيل فيها بحمد اللَّه ـ بل يكاد يلتحق بالمعدوم (٥) بالنظر إلى ما سواها، وإلَّا فمن سكن يَفْرُسَ (٦)، والحَخَا (٧)، وصَعْدَة (٨)، وغيرها من قطرنا هذا خاصَّة ـ كيف سواه ـ ؟ رأى العجب، إن كان حيًّا (٩). واللَّه الهادي.

[ومن ذلك: أنَّ امرأةً كُفَّ بصرُها، ومات ولدُها، فنادت وليَّها: أمَّا اللَّه] (١٠) فقد صنع ما ترى، ولم يبقَ إلَّا حَسَبُك (١١) [فيَّ](١٢).

(١) المقصود بعقائد الأموات هنا: اعتقاد النفع والضرُّ فيهم.

(٢) كلمة [إلى] ساقطة من (ح). (٣) في (ح): «الصدور».

(٤) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

- (٥) لعلَّ هذا من آثار دعوة ابن الأمير الصنعاني وتلميذه النعمي رحمهما اللَّه تعالى وفضل جهودهما العظيمة في بيان التوحيد ومحاربة الشرك حيث قلَّ الشرك ببلدهما صنعاء وكاد أن يلتحق بالمعذوم في زمانهما؛ فلو هبُّ الدعاة في هذه الأزمنة وشمَّروا عن ساعد الجد فجدُّوا واجتهدوا في بيان تهذا الأصل العظيم لتضاءل كثيرًا أمرُ الشرك الذي عمَّ أكثر البلاد واستشرى شرره بين العباد واللَّه المستعان.
- (٦) يفرس مدينة يمنية من أعمال الحجرية، تقع بالجنوب الغربي من تعز بمسافة (٣٠) ك.م، وبها قبر أحمد بن علوان الذي يعتقد فيه كثير من الجهلة النفع والضر. انظر: معجم المدن والقبائل اليمنية ص/٤٧٥ وهجر العلم ومعاقله (٢٢٣/١).
- (٧) في (ح): «المجا» وهو تصحيف. والمحا مرفأ يمني إلى الشمال من باب المندب تبعد (٩٤) ك. م عن مدينة تعز. انظر: معجم المدن والقبائل اليمنية ص/٣٧٦، وموسوعة المدن العربية والإسلامية للدكتور يحيى الشامى ص/٤٣.
- (٨) صعدة: مدينة تاريخية عامرة مشهورة، تقع في أقصى الشمال من العاصمة صنعاء على بعد ٢٤٣ كيلًا، على الحدود اليمنية السعودية، وكانت تسمَّى قديمًا (مجماع). انظر: معجم البلدان (٢٠٦/٣)، ومعجم المدن والقبائل اليمنية ص/٢٤٨، وموسوعة المدن العربية والإسلامية ص/١٣٨.
 - (٩) أي إن كان قلبه حيًا. (١٠) مابين المعقوفتين سقط في (ح).
 - (١١) كذا ضبطت في الأصل و(ح) و(هـ) وفي (م): مهملة.
 - (١٢) كلمة [في] ليست في (ح) و(هـ).

العودة إلى ذكر الصور من شرك العامة ومن [ذلك - وهو من] (١) أشهر عجائبهم المعلومة في نواحٍ من البلدان: شراؤهم الأولاد (٢) - بزعمهم - من الولي بشيء معينٌ، فيبقى ثمنه رسمًا جاريًا يُؤدَّى كلَّ عام / للولي، وإن كانت أمرأةً فمهرها له، أو نصف مهرها، إذ (٣) هي مشتراة منه، ولعلَّه يُفقَد (٤) شيءٌ من هذا في بعض النواحي؛ فكم له من أخوات عند التصفُّح.

ومن ذلك - وهو من طرائفهم الشهيرة (٥) أيضًا - تركُ أشجار ومراع حول المشهد، لمكان قربها منه، مع الحاجة إليها. فتبقى على [ممر] (٦) الأزمان سائبة (٧).

(١) مابين المعقوفتين سقط في (ح). (٧) في (ح): (للأولاد».

(٣) في (ح): ﴿إِذَا ۗ وَهُو خَطًّا.

(٤) في الأصل: «يعقد» وهو تصحيف، والمثبت من بقية النسخ.

(٥) في (ح): اوهو من طريفهم الشهيرا. (٦) كلمة [مم] ساقطة من (ح).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٥٩/١٥): (وإذا كان لهذا وقف =

انظر إلى هذا الشرك القبيح والكفر الصريح وما فيه من شكوى الحالق القوي القادر إلى المخلوق الضعيف العاجز؛ فهذا والله أعظم من شرك الأولين، فإنَّ المشركين الأوائل لم يكونوا يعتقدون في آلهتهم أنها تجيرهم من بأس الله، كما هو حاصل قول هذه المرأة الجاهلة، فإنَّا سمعنا الله تعالى يقول عنهم ـ إذا سئلوا ـ: ﴿ قُلْ مَنْ بِيلِهِ مَلَكُونَ كُلِ شَيْءٍ وَهُو يَجِيرُ وَلَا يَجُكُرُ عَلَيْهِ إِن كُنتُم تَعَلَمُونَ ﴿ سَيَقُولُونَ لِللّهِ قُلْ فَأَنَّ تُستحرُون ﴾ ولا يجب كُنتُم تعلمون ـ رحمه الله ـ في تفسير هذه الآية: (قوله تعالى: ﴿ وَهُو يَجِيرُ وَلا يُجَكُرُ عَلَيْهِ أَي: يمنع من السوء من شاء، ولا يمتنع منه من أراده بسوء. يقال: أجرت فلائًا، أي حميته، وأجرت عليه أي حميته). اهـ [زاد المسير (٥/٤٨٧)].

ومن عجائبهم: ما حدَّث به جمعٌ من أهل الدين: أنَّه وقع في زيارة بعض المشاهد اجتماعُ خلق كثير من الرجال والنساء والأطفال. فكان هناك من القبائح ما منه السجود للمُعْتَقَد (١). شاهد ذلك الجمع ما ذكر عيانًا.

فلعلُّ هذا «عبارةٌ موهمة، بمنزلة اللغو في اليمين»!!

ولو كان المتكلِّم بهذا في غير مكَّة ـ شرَّفها اللَّه تعالى ـ لجوَّزنا: أنَّه لم يبلغه، ولم يرَ شيئًا من هذه الضروب التي سردناها، أو نظائرها.

ومن ذلك ـ وهو من غرائب الانحلال من الدين ـ أنَّ جماعة من العامَّة خرجوا من مسجد بجوار مشهد، بعد أنْ صلّوا فريضةً من المكتوبات. فدخلوا المشهد (٢٠). فرفعوا وضمُّوا، وركعوا إلى جدار القَفَص (٣).

ومن ذلك ـ وهو أيضًا من طريف^(٤) ما يحكى ـ أنَّ رجلًا سأل من فيه مُسْكَةً (٥) من عَقْل، فقال: كيف رأيت الجمع لزيارة الشيخ؟.

فأجابه: لم أرَ أكثر منه، إلَّا في جبال عرفات، إلَّا أنَّي لم أرَهم سجدوا لله سجدةً قط، ولا صلُّوا مدة الثلاثة الأيَّام فريضةً. فقال السائل: قد تحمَّلها عنهم الشيخ.

قلت: وباب^(۱) «تحمّل الشيخ»^(۷) مصراعاه^(۸) ما بين بُصْرى^(۹)

ولهذا وقف كان وقف الشرك أعظم عندهم؛ مضاهات لمشركي العرب الذين ذكرهم الله في قوله: ﴿وَجَمَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَا مِن ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَكِمِ نَصِيبًا﴾ الأية. فيفضلون ما يجعل لغير الله على ما يجعل لله، ويقولون: الله غنى وآلهتنا فقيرة). انتهى؛

⁽١) السجود لغير اللَّه تقدُّم حكمه. انظر ص/٤٥٨.

⁽٢) في (ح): «المسجد» وهو تحريف.

⁽٣) أي التابوت لأنَّه يكون في هيئة القفص. (٤) في (ح): «طريق» وهو تصحيف.

⁽٥) مسكة: المسكة في اللغة تطلق على العقل يقال: ليس له مسكة أي عقل. انظر: لسان العرب (١٠٨/١٣)، والمصباح المنير ص/٢١٩ مادة «مسك».

⁽٦) في (ح): (وبات) وهو تصحيف. (٧) في (م): (وباب قد تحمَّل الشيخ).

⁽٨) مصراعاه: أي شطراه. انظر: المصباح المنير ص/١٢٩.

⁽٩) في (هـ): «بصر» وهو خطأ.

وعدن (۱)، قد اتَّسع خرقة، وتتابع فتقه، ونال رشاش زقومه (۲) الزاير والمعتقد، وساكن (۳) البلد والمشهد أمرً (٤) شهير في العامَّة، ولعلَّه عند الرجل «عبارة موهمة»/ كما قال.

فقل لي: أيّ ملَّة ـ صان اللَّه ملَّة الإسلام ـ لا يمانعها كلُّ ذلك، ولا يدافعها (٥٠).

قلت: ولقد أذكرني هذا ما سمعت بعض الأفاضل يحدِّثه^(٦): أنَّ رجلين قصدا للطائف^(٧) من مكة المشرفة، وأحدهما يزعم: أنَّه من أهل العلم.

فقال له رفيقه ـ ببديهة الفطرة ـ: أهل الطائف لا يعرفون الله، إنَّما يعرفون

والطائف: مدينة في منطقة الحجاز، جيدة المناخ طيّبة الهواء، تقع على جبل غزوان إلى الجنوب الشرقي من مكة المكرمة، وهي مدينة عربية قديمة، وكانت مركزًا لقبائل ثقيف، وقد فتحها النبي على سنة تسع للَّهجرة صلحًا. انظر: معجم البلدان (١١-٨/٤)، وموسوعة المدن العربية والإسلامية ص/١٣٨.

⁼ وبُصْرَى: اسم لموضعين احداهما بالشام من أعمال دمشق، وهي بلدة مشهوزة عند العرب قديمًا وحديثًا. وقد ذكرها كثير من الشعراء في شعرهم. والثاني: اسم لموضع من قرى بغداد بالعراق قرب عكبراء. انظر: معجم البلدان (٤٤١/١).

⁽١) عدن: من أهم مدن اليمن الجنوبي، وتقع على ساحل خليج عدن، وهي ميناء تجاري هام قديًا وحديثًا على ساحل المحيط الهندي. وثمَّة عدن ثانية وهي مدينة جبلية قريبة من صنعاء يقال لها «عدن لاعة».

انظر: معجم البلدان (٨٩/٤)، وموسوعة المدن العربية والإسلامية ص/١٤١-١٤١.

⁽٢) زقومه: الزقوم شجر مرُّ المذاق، وقيل هو كل طعام يقتل؛ وهو طعام أهل النار يوم القيامة كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلنَّرِقُومِ ۞ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ۞ ﴿ [الدخان: ٤٣، ٤٤]. انظر: لسان العرب (٦١/٦) مادة ﴿ وَقَمْهُ.

⁽٣) في (ح): (وسكن) وهو خطأ. (٤) في (ح): (أمير) وهو خطأ.

⁽٥) ما يقع من العامَّة عند القبور من دعائهم المقبور والذَّبح والنذر له، والسجود بين يدي قبره أو ضريحه شرك أكبر يناقض أصل التوحيد الذي دعت إليه جميع الرسل كما قال الله جلَّ وعلا: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اَعْبُدُواْ اللهَ وَاَجْتَـنِبُواْ الطَّاخُوتَ ﴾. [النحل: ٣٦].

⁽٦) أي يحدُّث به.

⁽V) في بقية النسخ «الطائف».

ابن عباس.

فأجابه(١): بأنَّ معرفتهم لابن عباس كافية. لأنَّه يعرف اللَّه.

ويضاهيها^(۲): ما حكاه لنا بعض من^(۳) جاور^(٤) بالبلد الحرام: أنَّ رجلًا كان بعض المشاهد بمكة. فقال لمن عنده: أريد الذهاب إلى الطواف^(٥). فقال له بعض كبرائها: مقامك ههنا^(٦) أكرم.

وما شئت من هذا الطغيان المجاوز؛ وبالله(٧) لو ذهبنا ننقب عمَّا بِحَرَمِ(^) الله من هذه الجهالات، وما يجتريء عليه الشفهاء هنالك. لحصلنا على ما يفوت

(١) في (ح): «فأجابهم» وهو خطأ.

(۲) في (ح) و(هـ): كتبت «ويظاهيها» بقلب الضاد ظاءً، وهي لهجة تميم كما تقدَّم مرارًا.
 (۳) في (ح): «ما» وهو خطأ.

(٥) أي الطواف بالبيت الحرام.

(٦) قول هذا القائل: «مقامك ههنا أكرم» يحتمل أنَّه يقصد الطواف بالمشهد، ويحتمل أنَّه يريد أنَّ العكوف عند المشهد أفضل من الذهاب إلى البيت للطواف. وكلا القصدين ذميم. فأمَّا الطواف فهو عبادة للَّه وحده لا شريك له، ولا يكون إلَّا بالكعبة المشرفة لقوله تعالى: ﴿ وَلِيَطَوّفُوا يَالْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٣٧٣]؛ فمن طاف بمكاني غير الكعبة قاصدًا التقرب لغير الله تعالى كالطواف بالقبور والمشاهد ونحوها فقد أشرك، وأمَّا لو طاف بتلك القبور قاصدًا التقرب للَّه تعالى فهذا محرم؛ لأنَّه بدعة ووسيلة إلى الشرك.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في «مجموع الفتاوى» (١٠/٢٧): (فلا يجوز لأحد أن يطوف بحجرة النبي على ولا بغير ذلك من مقابر الأنبياء والصالحين، ولا بصخرة بيت المقدس، ولا بغير هؤلاء كالقبة التي فوق عرفات وأمثالها؛ بل ليس في الأرض مكان يطاف به كما يطاف بالكعبة. ومن اعتقد أنَّ الطواف بغيرها مشروع فهو شر ممَّن يعتقد جواز الصلاة إلى غير الكعبة). انتهى؛ وانظر: المصدر نفسه (٢١/٤)، وإغاثة اللهفان (٢٠/١)، ونواقض الإيمان القولية والعملية ص/٢٦٨، ٢٨١.

وأمًّا القصد الثاني وهو اعتقاد أنَّ العكوف عند قبور الأنبياء والصالحين للعبادة عندها أفضل من الطواف والصلاة بالبيت الحرام فهو من البدع الذميمة. انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٧٤٨-٧٤٧/٢).

والاحتمال الثاني أرجحٍ. انظر: مصرع الشرك والخرافة ص/١١٥.

(٧) في (ح) و(هـ): «وتاللُّه».

(A) في (ح): «في حرم»، وفي (م): «يحرمه» وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (هـ).

الطاقة (١) ضبطه إلَّا تكلُّفًا ـ إن كان ـ؛ [وفي الناس من يخاف اللَّه، ويستحي من الكتاب والسنَّة](٢)، وفي الناس من يتحاشى عن الإفراط، و«إذا لم تستح فاصنع ما شئت»(۳).

وأمًّا ما يقع من العامَّة عند التطام موج البحر، ونازلةِ باغتةٍ، وجزئيات لا تنحصر من تبادر بوادرهم إلى دعاء الولي، والاستغاثة، ونسيان الله، أو تشريكه فقط: فأمر أوسع من فج $(^{4})$ البَرِّ $(^{\circ})$ ، وأَسْمِعْنَاه وصحٌ لنا، بل ما= هو إلَّا $(^{7})$ التواتر = الذي (٧) = هو أجلى الضرورات، لا يكاد يقع فيه مدافعة قطّ من أحدٍ من البشر. ولقد سمعت من بعض الإخوان: أنَّه كان نازلًا بمدينة زَبِيْد (^) في سابق الأيَّام، وأنَّ بها قومًا يقرأون «صحيح البخاري». فإذا فرغوا ـ إمَّا أحيانًا أو مطلقًا ـ ذهبوا إلى مشهد/ الجُبَرْتِي (٩)، فيما يغلب على ظنى الآن، ويحتمل غيره. فيظلُّون عاكفين(١٠) هنالك ما شاء الله، وعليهم السكينة والوقار، وضرب من الخضوع (٢) ما بين المعقوفتين سقط في (ح).

(١) في (ح): «المطاق».

⁽٣) اقتباس من بعض حديثٍ أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء من صحيحه (جـ١٨٣/٤) رقم (٣٤٨٤)، وفي كتاب الأدب، باب: إذا لم تستح فاصنع ما شئت (جـ١٣١/٧) من حديث عبد اللَّه بن مسعُّود ره ولفظه: «إنَّ مَّا أدرك الناس من كلام النبوة إذا لم تستح فاصنع ما شئت».

⁽٤) فج: الفج الطريق الواسع بين جبلين، وكل طريق بَعُـدَ فهو فج. انظر: لسان العرب (۱۸۰/۱۸۰/۱۰) مادة «فجج».

⁽٥) في (هـ): «البر» وهو تصحيف.

البزُّ: بالفتح والتشديد من قرى العراق، وبز النهر بلسان أهل السواد آخره. انظر: معجم البلدان للحموي (١٠/١)، والقاموس المحيط (٢٣٦/٢) باب الزاي ـ فصل الباء. ولعل المعنى الثاني هو المراد هنا، والله تعالى أعلم.

⁽٦) ما بين الحاصرتين زيادة في المطبوعة من الشيخ محمد حامد الفقي ـ رحمه الله تعالى ـ وبها يظهر المعنى.

⁽٧) كلمة «الذي» زيادة في المطبوعة من الشيخ محمد حامد الفقي ـ رحمه الله تعالى ـ وبها يظهر المعنى.

⁽A) مدينة زبيد تقدَّم التعريف بها. انظر ص/١٧/٥.

⁽٩) الجبرتي: لم يتبينُ لي من هو.

⁽١٠) العكوف عند القبور تقدُّمت صوره والحكم عليها. انظر ص/٤٦٨، ٤٦٩.

[والتأدُّب](١) لنازل الحفرة؛ فاللَّه أعلم، هل هذا عملٌ بشيء وجدوه في كتاب البخاري(٢) أو غيره، أم ما هو؟.

ومن عجيب أمر العامَّة نداؤهم المقبور (٣): ذُبْ عن قبتك، وافعلْ ما يشيع به ذكرك في الآفاق. وصار كثير منهم وسيلته عند حبس القطر: الذَّهاب إلى المشهد، والعقر فيه (٤) وسؤاله، ورجَّما يقول السادن (٥) - حرصًا على الحطام -: حَبْسُ القطرِ بسبب الإساءة إلى الولي، أو مَنْعِكُمْ نذره مثلًا. فإنْ فعلوا ولم يحصل المطلوب تحدَّثوا بأنَّه في مكَّة مثلًا (١).

وكلُّ ما ذكرنا^(٧) طَامَّات^(٨) بالغة، وضلالات فارغة، وجهالات باردة، لا يخفى وقوعها وكثرتها جدًّا ونكرها الأشنع. لولا مقالة ذلك القائل: «أنَّ **غاية ما**

⁽١) كلمة [والتأدب] ليست في (ح) و(هـ)، وهي في الأصل زيادة في الهامش، ولم تظهر في المصورة، والمثبت من (م).

⁽۲) لو قرأ هؤلاء صحيح البخاري وفهموه لعلموا أنَّ صنيعهم هذا عمل قبيح وشرك صريح؛ فقد جاء في صحيح البخاري ما يقرَّر أنَّ العكوف عند قبور الصالحين هو أصل الشرك ومبدؤه، فقد روى الإمام البخاري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَا نَذَرُنَ عَالِهَ اللَّهُ عَلَمُ وَلَا نَذَرُنَ وَمِدَوْه، فقد روى الإمام البخاري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَا نَذَرُنَ عَالِهَ عَنَهما ـ: وَدَّا وَلَا سُواعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوفَ وَيَسَرًا ﴿ ﴾، : كلام ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: (أسماء رجال صالحين من قوم نوح. فلمًا هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابًا وسموها بأسمائهم ففعلوا، فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك وتنشّخ العلم عبدت). [صحيح البخاري (جـ٢٩٦٨) رقم (٤٩٢٠)].

⁽٣) في (م): زيادة كلمة «عن» بعد كلمة «المقبور» وهي مقحمة لأ وجه لها هنا.

⁽٤) الْعَقرَ: يَطِلَق في اللغة على نحر الإبل ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَقَرُواْ ٱلنَّاقَةَ وَعَسَوّاً عَنْ أَمْنِ رَبِّهِمْ ﴾ [الأعراف: ٧٧]. انظر: لسان العرب (٣١٣/٩) مادة (عقر».

والَعَقَر أُو الذبح عند القبور تقدُّم حكمه في ص/٦٠٦ - ٦٠٧.

⁽٥) السادن: يطلق في اللغة على خادم الكعبة أو بيت الصنم. انظر: القاموس المحيط (٣٣٣/٤) باب النون ـ فصل السين، ولسان العرب (٢٢٠/٦) مادة «سدن». والمراد هنا خادم المشهد وقد تقدَّم بيان ما يقوم به من اختلاق الأكاذيب والحكايات الباطلة في قدرة صاحب المشهد على النفع والدفع ليأكل أموال الناس بالباطل. انظر: ص/ ٤٩٠ ـ ٤٩١.

⁽٦) أي بأنَّه غائب. (٧) في (ح): اما ذكر».

⁽٨) في (ح): «باطامات» وهو خطأ.

يأتونه عبارة موهمة» ما تشاغلنا بحكايتها، وهي لا تليق إلَّا بِسَمَرِ المعطَّلة (١)، ولكن اللَّه سبحانه (٢) إنَّما بعث الرسل، وأنزل الكتب، وصرَّف المعالم الدِّينية: لقلع عروق الجهالات تأصيلًا وتفصيلًا.

ولقد^(٣) تجاسر بعض العامَّة ـ زعمًا منه أنَّه صادق الاعتقاد في الولي، أو ذو دَريَّة بما ينبغي له ـ فقال: والله، أمَّا الولي فإنَّه يحيي الموت^(٤)، أمَّا الولي فلان فإنَّه حيِّ لا يموت^(٥)، قوَّمَنِي هذا الجاثم وسط القبة، الذي زعمتم^(١) أنَّه لا يضرُّ ولا ينفع، واللَّه إنَّه يفعل ويفعل.

ولست أقول لك: أنَّ قائل هذه الحوالق(٢) واحد، ومقتضى ما ذكره ذلك

والاعتقاد بأنَّ أحدًا من الخلق يحيى الموتى شرك أكبر مخرج من الملَّة، والعياذ باللَّه؛ وذلك لأنَّ إحياء الموتى هو من خصائص الربِّ جلَّ وعلا، فاعتقاد هذه الصفة في مخلوق شرك باللَّه العظيم. يقول تعالى ـ مبيئنا احتصاصه جلَّ وعلا وحده بهذه الصفة، وأنَّ غيره لا يملك منها شيئًا ـ: ﴿ وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتَا وَلَا حَيَوْةً وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوْةً وَلَا فَشُولُ ﴾ [الفرقان: ٣]. ويقول: ﴿ اللَّهُ أَلَانِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُعِينُكُمْ مَن يَفْعَلُ مِن ذَلِكُم مِّن شَيْءً سُبْحَننَهُ وَتَعَلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الروم: ٤٠].

⁽١) أي العاطلين عن العمل؛ فيجتمعون للأنس والسمر.

⁽٢) في (ح): «سبحانه وتعالى».

⁽٣) في (ح) و(هـ): ١حتى لقده.

⁽٤) كذا بالأصل و(ح) و(م)، وفي الأصل و(ح) فوقها بين الأسطر كلمة «كذا» بخط رفيع، والمراد كذا قال على الحكاية.

وفي (هـ): «الموتى» وهو الصواب لغةً.

⁽٥) الحياة الدائمة التي لم تسبق بفناء، ولا يلحقها زوال هي من خصائص الربّ جلَّ وعلا؛ فاعتقادها في المخلوق شرك أكبر مخرج من اللَّة.

⁽٦) في (ه): ((عم).

⁽٧) الحوالق: جمع حالقة، والحالقة هي التي تستأصل الدين كما تستأصل الموسى الشعر. كما جاء في الحديث عن النبي على فساد ذات البين «لا أقول حالقة الشعر ولكن حالقة الدين» انظر: لسان العرب (٣/٣٣) مادة «حلق»، ومعالم السنن للخطابي بهامش سنن أبي داود (٢١٨/٥) عند شرحه للحديث رقم (٤٩١٩).

المجيب: أنَّ هذا خطأ في العبارة التي العلم بها علم زائد على العلم بأصل المعنى. ومن عجيب أمر العامَّة: تصريحهم في كثير ممَّا يُحْدِثُه اللَّه مِنْ (١) أَمْرِهِ وشأنه 177

في عباده وبلاده وملكه،/ وتقليبه للدهر كيف يشاء. فيقولون^(٢): فِعْلُ الولي. هذا أمرٌ شهير بينهم لا يستطاع جحده إلَّا ظلمًا وعلُوًّا(٣) - ومحض المكابرة الخالية عن شبهة لا تعذر (1) . أو جهلًا بالواقع (١٠).

ومن قولهم (٦) في أوليائهم: ردَّ الجراد، أحرقَ (٧) الحِدَأُه (٨)، علَّق الهرة في رأس الشجرة، يشفى المجانين، يقطع الحمَّى، يزيل الأمراض المؤلمة، حتى إنَّهم يقولون إذا قصد البلد التي معتقدهم فيها فئامٌ من الناس للإفساد [فيها](٩)، ثمَّ رجعوا عنها، أو توقَّفوا(١٠) عن دخولها: ردَّهم الشيخ، وإنْ فعلوا بغيتهم قالوا ـ مثلًا ـ: كان غائبًا، أو ساخطًا عليهم (١١١)، أو أي علَّة اعتلوا بها.

وأمَّا اللَّه (١٢) الذي (١٣) يقول (١٤): ﴿ وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُصِيبَةٍ فَيِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ (١٥)، ﴿ وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَذَّٰنَى دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ

> (۲) في (م): «فيقول». (١) في (ح) و(هـ): (في). ر

(٤) في (هـ): «الا بعذر» وهو تصحيف. (٣) في (م): «غلوًا» وهو تصحيف.

(٦) في (ح) و(ه): «أقوالهم». (٥) في (ح): «وجهلًا بالواقع».

(٧) في الأصل: «أحزق» وهو تصحيف.

(٨) الحِدَأة: طائر معروف. من الجوارح الكاسرة، يجوز قتله في الحل والحرم كما ثبت في الصحيح. انظر: لسان العرب (٧٢/٣) مادة «حدأ».

(٩) كلمة إفيها ساقطة من (ه).
 (١٠) في الأصل و(ه): «ترفقوا» وهو تحريف.

(١١) ساخطًا عليهم: أي أنَّ الولي ـ بزعمهم ـ ساخط على أهل هذا الحي ولذا فلم يرد

وهذه كلُّها تأويلات باردة واعتذرات ساذجة لا تروج إلَّا على الدهماء والسذاج من العامَّة الذين لا حظٌّ لهم في الشرع أو النظر، وإلَّا فمن كان له دين أو مسكة من عقل فإنَّه لا يقبل أمثال هذه الترهات والجهالات أو دونها.

(١٢) في (ح) و(هـ): «وأمَّا اللَّه تعالى علوًّا كبيرًا». وفي (م): ﴿وأمَّا اللَّه عزَّ وجلُّ».

(١٣) في (ح): «الذين» وهو خطأ. (١٤) في (ح): «بقول» وهو تصحيف.

(١٥) سورة الشورى، الآية رقم (٣٠).

لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿ ﴾ (١)، ﴿ أَوَلَا يَرُونَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامِ مَّرَةً أَوْ مَرَّيَّاتِ ثُمُّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا [هُمُمْ] (١) يَذَكَّرُونَ ﴿ ﴾ (١)، (الذي يقلب الدهر، ويدبّر الأمر، وبيده الملك والملكوت) (١) فما كأنّه موجود فضلًا عن أن يكون سير فيهم هذه القوارع.

ورَّبُمَا يقول القائل منهم بالجهة الصادقة من دون رويَّةٍ فيصادف^(٥) ما أُمِرَ به، ويوافق^(٦) المهيع^(٧) الإسلامي.

ومن طريف أخبارهم: أنَّ منهم من يَمْرَض، فيلازم المشهد، يستجير به من ذلك (^)، ويتوصَّل (٩) إلى زوال ما به من الداء الذي [قد] (١٠) أضناه، وخصوصًا إذا كان من نوع الماليخوليا (١١)، أو أمراض العقل، قائلا بلسان الحال والمقال أيضًا: ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُو يَشْفِينِ ﴿ اللهِ لَا اللهِ لَدِينًا عوارف فضله.

ومنهم من يمكث في المشهد أيَّامًا محبوسًا بلا صلاةٍ قطُّ، زاعمًا أنَّه في حبس

⁽١) سورة السجدة، الآية رقم (٢١).

⁽٢) كلمة [هم] مطموسة في (هـ). (٣) سورة التوبة، الآية رقم (١٢٦).

⁽٤) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م)، وليست في (ح) و(هـ).

 ⁽٥) في (ح) و(هـ): (فتصادف).
 (٦) في (ح) و(هـ): (وتوافق).

⁽٧) المهيع أي الطريق. انظر: لسان العرب (١٨٠/١٥) مادة «هيع».

^{(&}lt;sup>٨</sup>) أي من سوء المرض. (^٩) في (هـ): (وبتوصل) وهو تصحيف.

⁽١٠) كلمة [قد] ليست في (م).

⁽١١) في (هـ): «المالنحوليا» وغير منقوطة في الأصل و(م) والمثبت من (ح).

والماليخوليا يسمًى في لغة العرب بالوسوسة، وهو مرض نفسي يصيب الدماغ، فيؤدي إلى تغيير الظنون والفكر عن مجراهما الطبيعي إلى الخوف والرداءة. وهو من أمراض التخييل. وسببه تغيُّر في المزاج. وإذا استحكم أدَّى إلى العطب والجنون والهذيان.

انظر: القانون في الطب لابن سيناء (٢٠٦٥/٢)، والمنهج السُّوي والمنهل الروي في الطب النبوي للسيوطي ص/٣٢٧.

⁽١٢) هذا اقتباس من كامل آية وهي قوله تعالى حكاية عن الخليل إبراهيم التَّلِيِّكُمْ ﴿وَإِذَا مُرِضَتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ۞﴾ [الشعراء: ١٨٠].

الولى وقيْده، لا يطلقه إلَّا لحاجته (١)، وما في عقله الذي تقوم به [عليه] (٢) الحجة [اختلال](٢) وإنَّما فسدت فطرة الأغلف بطارئ العوائد، حتى كأنَّه لا يعقل.

[و](1) من طريف أقوالهم في أوليائهم: أنَّه يضرب من تُظِلُّم منه، أو شُكِي به إليه ـ بصيغة المبني للمفعول فيهما ـ ويعزِل (°) الوالي إذا للم يزره، ويأتي الولد إذا جومعت المرأة عند مشهده، ويسلب السلاح، ويقيِّد ولِمعيِّش ويحيِّر^(٦) القوم، ويترك بنادقهم قصب (٧)، وعاقلهم خنثي، لا أنثى ولا ذكر، ويعاقب من أخذ من ضريحه(^) ورقة [لا](٩) للبركة(١٠) في الحال؛ حتى صالٍ في بعض الجهات: أنَّ المرأة لا تدخل عند زوجها، حتى تعزم(١١١) إلى الولي. وألَّ رجلًا زعم أنَّ وليًّا نبُّه عليه في النوم: أن يبني عليه، قال: فبنيتُ خوفًا منه (١٠).

قلت: وباب تنبيه الأموات ـ أي بإضافة تنبيهِ إلى فالحله ـ كباب(١٣) «تحمّل الشيخ الصلاة وغيرها» في السُّعة والشيوع. واللَّه يغلقها (١٤) كلُّها بنصر دينه.

ومن (١٥) عجيب أمرهم أنَّ امرأة جاءت قبرًا فجعلت تقول: يا سيِّدي بِعْتُ مالي، ورحلت(١٦) إليك من مسافة كذا، سألتك باللَّه أن تشفى ولدي، فإني

(۱۱) أي تذهب.

⁽٢) كلمة [عليه] ليست في (ح) و(هـ). (١) في (ج): (الحاجة).

⁽٤) الواو ساقطة من (م). (٣) كلمة [اختلال] ساقطة من (ح).

⁽٥) في (ح): «ويغزل» وهو تصحيف. (٦) في (هـ): اويجبرا - وفي (م): اويجيرا وهو تصحيف.

 ⁽٧) كذا في جميع النسخ على الحكاية لقولهم. وصوابها: «قصاله).

 ⁽٨) في الأصل «ظريحه» بقلب الضاد ظاء، والمثبت من بقية النسخ.

⁽٩) كلمة [لا] ساقطة من (ح).

⁽١٠) في (م) كتبت «للتبركة» وهو خطأ.

⁽١٢) وهذا كله من تلاعب الشيطان وكيده بمن تعلَّق قلبه بغير اللَّه تعالى حيث يتمثَّل له الشيطان بصِّورة من تعلُّق به من ولي أو شيخ فيخاطبه في المنام أو في اليقظة، ويأمره بأعمال شركية ليضلُّه بها عن سواء السبيل؛ فلجهله وشِرْكه يقع في لجبائل الشيطان وشَرَكه والعياذ بالله. وتفصيل ذلك في مجموع الفتاوي لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٦٨/١-١٧١).

⁽١٣) في الأصل: «كتاب» وهو تصحيف. (١٤) في (ح): «يعلقها» وهو تصحيف.

⁽۱٦) في (ح): (وجئت). (١٥) في (م): «من» بدون الواو.

جار^(۱) الله وجارك^(۱).

أهذه يا معشر المسلمين (٣) مجرّد «عبارة موهمة»؟.

القوم قد سَحَبَتْ عليهم العاداتُ والخيالاتُ، وتعفّي رسوم الفطر والأديان أذيالَها ما هم بالمحل الذي يزعمه لهم الخابطون.

ومن أذيال مصيبة المشاهد التي أصيب بها الإسلام وشعائره ما ظهر وانتشر في العامّة في جهات كثيرة له كما هو معلوم مشاهد وأنَّ المساجد ربَّما تكون متروكة مهجورة، وفيها من التراب والعيدان والأوساخ، وزِبِل/ الأنعام، وحِراق التنباك (٤) وغير ذلك ما لا يقل (٥)، ومشاهد الأموات: محترمة مكرَّمة، مجمَّرة منظَّفة مكسوحة (٢) مرعيَّة، مقامة متحاماة (٧).

144

⁽١) جار: الجار أو الجوار يطلق في اللغة ويراد به الحماية، يقال: هو في جار أو جوار بني فلان أي في حمايتهم. انظر: لسان العرب (٤١٤/٢)، والمعجم الوسيط (١٤٦/١) مادة «جور».

⁽٢) ولا يَخفى ما في قولها: «جار الله وجارك» من الشرك والتنديد بسؤال الأموات والاستجارة بهم من دون الله تعالى.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٩٩/١١): (فليس لأحد أن يدعوا شيخًا ميتًا ولا غائبًا؛ بل ولا يدعوا ميتًا ولا غائبًا؛ لا من الأنبياء ولا غيرهم، فلا يقول لأحدهم: يا سيدي فلان! أنا في حسبك أو في جوارك، ولا يقول بك أستغيث، وبك أستجير. ولا يقول: إذا عثر: يا فلان. ولا يقول: محمد وعلي، ولا الست نفيسة، ولا سيّدي الشيخ أحمد، ولا الشيخ عبد القادر، ولا غير ذلك، ولا نحو ذلك ممًّا فيه دعاء الميت والغائب، ومسألته، والاستغاثبة، والاستنصار به، بل ذلك من أفعال المشركين، وعبادات الضالين). انتهى

⁽٣) في (ح): «الإسلام» وهو خطأ.

⁽٤) التنباك أو التمباك نوع من التبغ يدخن. والتبغ هو نوع من الفصيلة الباذنجانية يستعمل تدخينًا وسعوطًا ومضغًا، ومنه نوع يزرع للزينة. انظر: المعجم الوسيط (٨٢/١، ٨٨).

⁽٥) أي ممَّا لا يقل غزارة ووسخًا.

⁽٦) مكسوحة: أي مكنوسة. تقول: كسحت البيت كسحًا بمعنى كنسته. انظر: القاموس المحيط (٤٨٩/١) باب الحاء ـ فصل الكاف، والمصباح المنير ص/٢٠٣.

⁽٧) عناية القبوريين بالمشاهد أكثر منها بالمساجد هو من تعظيمهم للشرك واستخفافهم بالله وآياته ورسوله على.

أيقول أحدً^(۱) مَّن تحقق^(۲) بهذا الدين: كلَّ ما حكيناه (عبارة موهمة بمنزلة اللغو في اليمين؟) فبُعْدُا^(۲) للقوم الظالمين، وسُحْقًا لمن بدُّل حكم ربِّ العالمين. ماذا ترى أيُّها المؤمن بالله، والمتحقِّق بتوحيده في كلِّ ماسلف تحريره؟ ومن عجائبهم: أنَّه أُخْرِبَ بناء على مُعْتَقَدِ من الأموات، فصاحت^(٤) امرأة: من يشفي لنا مرضانا، من يقطع لنا مُحمَّانا؟ آها^(٥) عليك يا شريف. ولمَّا غُيِّر بعض المعتقدات صاحت العامة هاهنا سادة. غيَّروا أربابكم - بهذا اللفظ، أو نحوه - ثمَّ أقبلوا يزفُّون يقولون: أهكذا فعلتم بأربابنا؟ فنحن الآن نتقرَّب إليهم بقتلكم (٢)، وإنَّهم أربابنا ولا نعرف غيرهم، ولا مُقْعِد لنا في هذا المكان إلَّا هم.

فهذه قطرة سردناها ليعلم (٧) الأغبياء ما صار عليه الحال ممَّن لا يحصى كثرة.

⁼ يقول شيخ الإسلام في الاستغاثة (٥٨٣/٢): (وكثير من هؤلاء يخربون المساجد ويعمرون المشاهد؛ فتجد المسجد الذي بني للصلوات الخمس معطلًا مخربًا ليس له كسوة إلًا من الناس وكأنّه خانة من الخانات، والمشهد الذي بني فعليه الستور وزينة الذهب والفضة والرخام، والنذور تغدوا وتروح إليه. فهل هذا إلًّا من استخفافهم بالله وبآياته ورسوله؟ وتعظيمهم للشرك). انتهى؛ وانظر: مجموع الفتاوى (٩/١٥).

⁽١) في (ح): (أجد) وهو تصحيف. (٢) في (هـ): (التحقق).

 ⁽٣) في (م): (فبعد) وهو خطأ.
 (٤) في (هـ): (فضاحت) وهو تصحيف.

⁽٥) آهًا: كلمة تقال للتوجع وإظهار الحزن. انظر: القاموس المحيط (٤٠٠/٤) باب الهاء - فصل الهمزة.

⁽٢) وهذا الصنيع ـ وهو التقرُّب إلى الأموات بقتل من خرَّب الباء الذي عليهم ـ أشبه شيء بصنيع المشركين مع الخليل إبراهيم الطّلِيلًا لمَّا كَسَّر آلهتهم؛ حيث أقبلوا إليه يزفون ليقتلوه انتصارًا منهم لتلك الآلهة كما حكى الله تعالى ذلك عنهم بقوله: ﴿ قَالُواْ مَن فَعَلَ هَنَا لَهُ وَاللَّهُ مِنَا اللَّهُ عَالَى اللَّهُ عَاللَّهُ وَقَالُواْ مَن فَعَلَ هَنَا لَهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَالَى اللَّهُ عَالَواْ هَأَوُا فَأَتُواْ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ وَمَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ وَمَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ وَمَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ وَمَا اللَّهُ عَلَيْهُ وَمَا اللَّهُ عَلَيْهُ وَمَا اللَّهُ عَلَيْهُ وَمَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ مُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ مَا اللَّهُ عَلَيْهُ مَا اللَّهُ عَلَيْهُ مَا اللَّهُ عَلَيْهُ مَا اللَّهُ عَلَيْهُ مَا اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ ال

وجميع سكان البسيطة ـ إلا من أنقذه (١) الله ـ قد مسهم هذا المرض المضني، وعمّهم هذا الداء العضال، وإن تفاوتوا (٢) في الإيغال والإغراق (٢) في هذه الضلالة؛ فكل ـ إلا من شاء الله ـ قد أخذ بحظه، [وشارك في أصل المعنى، من تعليق أمرهم بسكان القبور في جملة أمرهم] (٤). وأمّا تفاصيلها: فغير مقدورة؛ وأحيوا هذه المشاهد بالتردد والدعاء، والنداء والعكوف، والمثول والتأدّب، والتوقير والخضوع، لا يحصل منه في بيوت الله والصلاة المكتوبة، إلا ما لا نسبة بينه وبين ما في عرصات المشاهد، [بحيث] (٥) ينتابها، ويهبطها (١) ويحبّها، ويسمح/ بالبذل لها، ويضيّع لأجلها ولده وأهله، وكثيرًا (٧) من الفروض من لا يقوم (٨) في حقّ الله تعالى برائحة (٩) من ذلك، ولا يعرف الصلاة ولا المساجد، وهو اللائق بمن سلك تلك (١٠) السبيل، ثمّ يتكلّمون بما يناسب حالاتهم هذه، من مثل: أكرمنا الشيخ، أو بينٌ لنا إشارة. أو حصل [كاراً ١) ما نطلب، ونجونا ممّا نهرب، وشفى مريضنا، ونزل الغيث لنا؛ إذ (١٢) قصدناه وسألناه.

هذا مذهب عامَّة (۱۳) المقابرية، ومبلغ إدراكهم لهذه النحلة، ومنتهى فهمهم وحذقهم بها، وغاية مقامهم فيها. فأين هو (۱۶) من التوسُّل الذي سنعرفك إن شاء

⁽١) في (م): «أنقذ».

⁽٢) كلمة (وإن تفاوتوا) كررت في (هـ)، ولعله وهم من الناسخ.

⁽٣) في (هـ): «الاغتراق».(٤) ما بين المعقوفتين سقط في (ح) و(هـ).

⁽٥) كلمة [بحيث] ساقطة من (ح).

⁽٦) يهبطها: يقال هبطه هبطًا أنزله؛ فيكون متعديًا. انظر: الصحاح للجوهري (١٦٩/٣)، والمصباح المنير ص/٢٤٢. ولعلَّ المقصود هنا: ينزلها في قلبه. أي يجعل لها منزلة ومكانة في قلبه. والله تعالى أعلم.

⁽٧) في (ح): (وكثير) وهو خطأ.(٨) في (ح): (بقوم) وهو تصحيف.

⁽٩) برائحة أي بشيء. انظر: معنى المثل (ما له سارحة ولا رائحة) المتقدِّم في ص/٣٨٧.

⁽١٠) كذا في (ح) و(م) و(ه). وبالأصل لم تنقط، ورسمها محتمل لـ«ذلك».

⁽١١) كلمة [لنا] ليست في (ح) و(هـ). (١٢) في (ح): ﴿إِذَا﴾.

⁽١٣) في (م) كتبت «عامت». (١٤) في (ح) و(هـ): «فأينه».

اللَّه تعالى أنَّ التشبُّث به ـ (على فرض حصوله، أو اطُراده)(١) ـ فرقٌ من وراء الجمع (٢)، وأنَّ إضماره ـ على فرضه أيضًا ـ لا يمانع مقارفة (٣) المحذور في هذا الباب من منافاة نفس المقترف لشعار (٤) التوحيد؟.

والكلام في النية: كالكلام في أجنبي عن القدر المعتبر.

وهؤلاء أشبه [شيء] (°) بالمقلّدة في الديانات، يرؤن صورًا وآثارًا يعملون عليها لا يدرون منشأها، ولا ما تولّدت منه وانبعثت عنه (٦).

وحاصله: أنَّ في أذهانهم فرعًا ومعلولًا. مقصورون (٧) على ذلك من دون حذق بتحقيقه وأصله وعلَّته. أي لأنَّهم عامَّة (٨) هذه الطريقة غير الحاذقين فيها

(١) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م) وليست في (ح) و(هـ).

(٢) في (ح): االجميع.

والفرق من وراء الجمع تقدُّم معناه. انظر ص/٣٠٠.

(٣) في (ح): «مفارقة» وهو تصحيف.
 (٤) في (هـ): والشعائر».

(٥) كلمة [شيء] ليست في (هـ).

(٦) وهذا من التقليد المذموم لأنَّ فيه إعراضًا عن ما أنزل الله تعالى من الهدى والبيّنات وعدم الالتفات إلى ذلك اكتفاءً بما نشأ عليه من دين الآباء والأجداد، بالإضافة إلى كونه تقليدًا لمن لا يعلم أنَّه أهل لأن يؤخذ بقوله. وكلا الأمرين مذموم في كتاب الله. أمَّا الأول فقد جاء ذمه في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَمُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللهُ قَالُوا بَلْ نَشَيعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ وَوَلِهُ: وَوَلِهُ: وَوَلِهُ مَا أَنزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ وَالْفَا بَلْ نَشَيعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ وَوَلِهُ: عَالَوا عَلَى اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ وَاللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ وَاللهُ وَإِلَى اللهُ وَاللهُ وَاللهُ عَلَيْهُ وَلَهُ عَلَيْهُ وَلِهُ عَلَيْهُ وَلِهُ عَلَيْهُ وَلِهُ عَلَيْهُ وَلِهُ عَلَيْهُ وَلَا يَهْمَدُونَ فَي وَلِهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ وَاللهُ اللهُ عَلَى اللهُ وَاللهُ اللهُ عَلَيْهُ وَلَهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهُ وَلَكُونَ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلِمُ اللهُ اللهُ

(٧) في (ح): «مقصرون» وهو خطأ.

(٨) وهذا من اصطلاحات الصوفية وتقسيماتهم الباطلة حيث يقسمون أتباعهم إلى عامَّة =

معتقد غلاة المقابرية في الأولياء والصالحين

14.

تمكينية.

المرتبين فنونها، وكيفياتها، وتسويلها(١) المعمول على الكيد والإزلال(٢). «وأمَّا الحاذقون بها، الصادقو (٣) المعرفة فيها: فهم طور آخر يليق بمرتبتهم ومقامهم في هذا الباب. فهل أتتك أنباؤهم؟ إنَّهم يقولون (٤)»: هؤلاء المقرَّبون هم المخصوصون من اللَّه بالإمداد، والمُلقى إليهم مقاليد التصرُّف والتصريف في عالم الإيجاد. ومن حُبي بهذه الحبوة (٥) بذلنا له محض التألَّه والصبوة (١)، وما سألناه/ ودعوناه إلَّا أمرًا مُكِّن منه، وصُرِّف فيه، وَوُلِّي نظره وتدبيره بولاية عامَّة سألناه/ ودعوناه إلَّا أمرًا مُكِّن منه، وصُرِّف فيه، وَوُلِّي نظره وتدبيره بولاية عامَّة

فالسؤال والاستغاثة، وما هو من واديهما هو من ذي أهلية تامَّة قائمة صالحة لتأهيلنا (٧) إيَّاها جميع ما أنكر منَّا من معاملتها.

والواقف بنا على مجرَّد التوسُّل فقط ـ كما قيل أيضًا على عامَّتنا ـ هو في القضية عامِّي أو واهمُّ، وللحقيقة التي نحن بها غير محقِّق ولا فاهم (^^). انتهى.

- = وخاصة؛ ولذا تجد كثيرًا في كلامهم هذه العبارات: (العامة) (الخاصة) (خاصة الخاصة)، ويفرِّقون بينها بفروق باطلة لم تَرد في كتابٍ أو في سنَّة؛ فالعامة ـ عندهم ـ هم من أوجب الله عليهم الوفاء إذا عاهدوا بألسنتهم عهدًا، والخاصة ـ عندهم ـ هم من أوجب الله عليهم الوفاء إذا عقدوا بقلوبهم عقدًا. انظر: معجم مصطلحات الصوفية للحفني ص/١٨١ـ١٨٨.
- (١) تسويلها: من التسويل وهو تحسين الباطل وتزيينه للإنسان. انظر: لسان العرب (٤٣٩/٦).
 - (٢) الإزلال: مأخوذ من الزلل وهو الخطأ. انظر: المصباح المنير ص/٩٧.
 - (٣) في (ح) و(م): «الصادقون» وهو خطأ.
- (٤) العبارة ما بين الحاصرتين في (ح) و(هـ) كما يلي: «وأمَّا الحاذقون بها، الصادقوا المعرفة فيها فهم طور آخر يليق بمرتبتهم ومقامهم، فهل أتتك أنباؤهم؟ أنَّهم في هذا الباب يقولون».
- (٥) الحبوة: بفتح الحاء وكسرها ما يحبى به الرجل ويكرم به من العطية. انظر: لسان العرب (٣٧/٣) والمعجم الوسيط (١٥٤/١) مادة «حبو». ولعلَّ المراد هنا المنزلة.
 - (٦) الصبوة: أي الحب والشوق والميل إليه. انظر: لسان العرب (٢٨٣/٧) مادة «صبو».
 - (٧) في (ح): «لتأهيلها».
- (٨) لعلّه يشير إلى عقيدة غلاة الصوفية في الأولياء والصالحين، وهي اعتقادهم بأنَّ لهم التصرُّف الشامل الكامل في الكون والحياة، وأنَّهم خلفاء الربِّ سبحانه وتعالى في تصريف الحكم وتنفيذه في خلقه كما هو مقتضى معتقدهم في الأقطاب والأبدال والنقباء.
- يقول الشيخ أحمد التجاني: «إعلم أنَّ حقيقة القطبانية هي الخلافة العظمي عن الحق مطلقًا =

= في جميع الوجود جملة وتفصيلًا، حيثما كان الربُّ إلهًا كان هو خليفة في تصريف الحكم وتنفيذه في كل من عليه ألوهية الله تعالى، ثمَّ قيامه بالبرزخية العظمى بين الحق والخلق؛ فلا يصل إلى الخلق شيء كائنًا ما كان من الحق إلَّا بحكم القطب وتوليه ونيابته عن الحق في ذلك، وتوصيله كل قسمة إلى محلها. ثمَّ قيامه في الوجود بروحانيته في كل ذرة من ذرات الوجود جملة وتفصيلًا؛ فترى الكون كله أشباحًا لا حركة لها. وإثمًا هو الروح القائم فيها جملة وتفصيلًا). انتهى [جواهر المعاني (٨٩/٢)، وانظر: نفس المصدر (٨٣/٢). وقال ابن عربي الملحد في «الفتوحات المكية» (٣٥٧/٣) بعد ذكره لمقام القطبانية: (ولأصحاب هذا المقام التصريف والتصرف في العالم). اهـ.

ومن ذلك أيضًا قول الشعراني في «اليواقيت والجواهر» (٨٣/٢): (إنَّ اللَّه تعالى جعل هذه الأرض التي نحن عليها سبعة أقاليم، واصطفى من عباده المؤمنين سبعة سمَّاهم الأبدال، وجعل لكل بدل إقليمًا يمسك اللَّه وجود ذلك الإقليم به). وانظر: تقسيم هذه الأقاليم في مقدمة ابن خلدون ص/٢٢٠٢٩.

فهذه النصوص وغيرها ممًّا هو كثير في معناها في كتب القوم تكشف لنا حقيقة الأمر وتجلي لنا عقيدة القوم، وهي أنَّهم قد أوغلوا في الشرك والوثنية، فأعطوا محض حق الربوبية إلى المخلوق، فصرفوا معنى العبودية إلى غير اللَّه تعالى، ونسبوا إلى ذلك الغير حقَّ التصرُّف والتصريف في الكون والملك والملكوت. وهذا أمر قد نفاه اللَّه تعالَى عن أخص عباده وأحبُّهم إليه نبيُّنا الكريم محمد بن عبد اللَّه ﷺ كما في قوله تعالى: ﴿ لَيْسُ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ [آل عمران: ٢١٢٨، وقوله: ﴿قُلُ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَّانِنُ ٱللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمُّ إِنِّي مَلَكُّ ﴾ [الأنعام: ٥٠]، وقوله: ﴿قُل لَّا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعَلَمُ ٱلْغَيْبَ لَاَسْتَكَثَّرُتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَشَنِيَ ٱلسُّوَّةً ﴾ [الأعراف: ١٨٨]. وقوله: ﴿ إِنَّكَ لَا تَمْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَاكِنَّ أَللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَأَةٌ وَهُو أَعْلَمُ بِالْمُهُمِّدِينَ ﴿ ﴾ [القصص: ٥٦]. ومًّا يدل على بطلان هذا الاعتقاد من السنَّة ما رواه زيد بن خالد الجهني ﷺ أنَّه قال: صلى لنا رسول اللَّه ﷺ الصبح بالحديبية على أثر سماء كانت من الليلة. فلمَّا انصرف أقبل على الناس، فقال: «هل تدرون ما ذا قال ربُّكم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر: فأمًّا من قال: مطرنا بفضل اللَّه ورجمته فذلك مؤمن بي وكافر بالكوكب، وأمًّا من قال: بنوء كذا وكذا فذلك كافربي ومؤمن بالكوكب». خرَّجه البخاري في صحيحه (جـ ٢٣٠/١) رقم (٨٤٦)، ومسلم في صحيحه (٨٣/١) رقم (١٢٥). وقد حمل العلماء الكفر المذكور في هذا الحديث على أحد نوعيه: الاعتقادي أو كفر النعمة، وذلك بحسب حال القائل: فمن قال مطرنا بالنوء معتقدًا أنَّ للكوكب تأثيرًا في إيجاد المطر فهو كافر كفرًا مخرجًا من الملَّة. وأمَّا إن قال ذلك بناء على التجربة والسبر =

وجاري العادة فهذا ليس كفرًا مخرجًا من ملَّة الإسلام بل كفر للنعمة.

يقول النووي ـ رحمه الله ـ في شرح صحيح مسلم (ج٢/٨٢): (وأمًا معنى الحديث فاختلف العلماء في كفر من قال: مطرنا بنوء كذا، على قولين: أحدهما هو كفر بالله سبحانه وتعالى، سالب للإيمان، مخرج من ملَّة الإسلام. قالوا: وهذا فيمن قال ذلك معتقدًا أنَّ الكوكب فاعل مدبر منشيء للمطر، كما كان بعض أهل الجاهلية يزعم؛ ومن اعتقد هذا فلا شك في كفره. وهذا القول هو الذي ذهب إليه جماهير العلماء والشافعي منهم، وهو ظاهر الحديث. قالوا: وعلى هذا لو قال مطرنا بنوء كذا معتقدًا أنَّه من الله تعالى وبرحمته وأنَّ النوء ميقات له وعلامة اعتبارًا بالعادة، فكأنَّه قال: مطرنا في وقت كذا، فهذا لا يكفر، واختلفوا في كراهته، والأظهر كراهته لكنها كراهة تنزيه لا إثم فيها، وسبب الكراهة أنَّها كلمة مترددة بين الكفر وغيره، فيساء الظن بصاحبها، ولأنَّها من شعار الجاهلية ومن سلك كلمة مترددة بين الكفر وغيره، فيساء الظن بصاحبها، ولأنَّها من شعار الجاهلية ومن سلك على إضافة الغيث إلى الكوكب، وهذا فيمن لا يعتقد تدبير الكوكب. ويؤيد هذا التأويل على إضافة الغيث إلى الكوكب، وهذا فيمن لا يعتقد تدبير الكوكب. ويؤيد هذا التأويل على عبادي من نعمة إلَّا أصبح فريق منهم بها كافرين، وفي الرواية الأخرى: «ما أنزل الله تعالى من السماء من بركة إلَّا أصبح فريق من الناس بها كافرين). فقوله: بها يدل على أنَّه تعالى من السماء من بركة إلَّا أصبح فريق من الناس بها كافرين). فقوله: بها يدل على أنَّه كفر بالنعمة، واللَّه أعلم). انتهى.

ويقول الشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ في تيسير العزيز الحميد ص/٥٥ في معنى هذا الحديث: (فإن اعتقد أنَّ للنوء صنعًا في ذلك، فكفره كفر شرك، وإن اعتقد أنَّ ذلك من قبيل التجربة، فليس بشرك، لكن يجوز إطلاق الكفر عليه وإرادة كفر النعمة لأنَّه لم يقع في شيء من طرق الحديث بين الكفر والشرك واسطة فيجمل الكفر فيه على المعنيين). انتهى، وانظر: الأم للشافعي (١/١٩٤١)، وإكمال المعلم بفوائد مسلم (١/٣٣١-٣٣١). ولمزيد من التفصيل ينظر تقديس الأشخاص عند الصوفية للدكتور أحمد لوح (١/١١).

وهذا الحديث كاف في إبطال عقيدة القوم؛ إذ قد دلَّ على أنَّ من اعتقد أنَّ للمخلوق تصريفًا أو تدبيرًا في شيء من الكون فقد كفر كفرًا مخرجًا من الملَّة. والعياذ باللَّه.

تصريفا أو تدبيرًا في سيء من الحول فقد كفر كفرًا محرجًا من المله. والعباد بالله. ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في إبطال عقيدة غلاة الصوفية في الأقطاب: « وأمًّا سؤال السائل عن (القطب الغوث الفرد الجامع) فهذا يقوله طوائف من الناس، ويفسرونه بأمور باطلة في دين الإسلام: مثل تفسير بعضهم: أنَّ «الغوث» هو الذي يكون مدد الخلائق بواسطته في نصرهم ورزقهم، حتى يقول: إنَّ مدد الخلائق بواستطه. فهذا من جنس قول النصارى في المسيح عليه السلام، والغالية في على رفي الملك ولا بشر يكون إمداد الخلائق صاحبه، فإن تاب وإلا قتل، فإنَّه ليس في المخلوقات لا ملك ولا بشر يكون إمداد الخلائق على صاحبه، فإن تاب وإلا قتل، فإنَّه ليس في المخلوقات لا ملك ولا بشر يكون إمداد الخلائق على الملك ولا بشر يكون إمداد الخلائق الملك ولا بشر يكون إمداد الخلون الملك ولا بشر يكون إمداد الخلون الملك ولا بشر يكون إمداد الخلون الملك ولا بشر يكون إلى الملك ولا بشر الملك ولا بشر الملك ولا بشر يكون إلى الملك ولا بشر يكون إلى الملك ولا بشر الملك ولا الملك ولا بشر الملك ولا الملك ولا الملك ولا الملك ولا بشر الملك ولا الملك ول

= بواسطته) اهـ. [مجموع الفتاوي ٩٦/٢٧]، وانظر المصدر نفسه (٢/١١). وأمًّا ما يروونه من الأحاديث في الأبدال والنقباء والنجباء والأوتاد والأقطاب فلم يصح منها شيء. قال شيخ الإسلام: «كل حديث يروى عن النبي ﷺ في عدد «الأولياء» و«الأبدال» و«النقباء» و«النجباء» و«الأوتاد» و«الأقطاب» مثل أربعة أو سبّعة أو اثني عشر أو أربعين أو سبعين أو ثلاثمائة وثلاثة عشر، أو القطب الواحد، فليس في ذلك شيء صحيح عن النبي عليه ولم ينطق السلف من هذه الألفاظ بشيء إلَّا بلفظ «الأبدال» ورولي فيهم حديث أنَّهم أربعون رجلًا وأنَّهم بالشام وهو في المسند من حديث علي ١١٥٥، وهو حديث منقطع ليس بثابت، [مجموع الفتاوي (١٦٧/١١)]، وقد أورد ابن الجوزي ـ رحمه اللَّه ـ الأحاديث الواردة في عدد الأُبدال في «الموضوعات» (٤٠١-٤٩٧/٣) ثمَّ قال: ليسل في هذه الأحاديث شيء يصح. انتهى؛ وانظر: المنار المنيف ص/١٣٣٠، وسلسلة الأحاديث الضعيفة (٣٣٩/٢). * قلت: ويحتمل أيضًا أنَّ المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ يشير بذلك إلى عقيدة وحدة الوجود والاتحاد التي حمل لواءها ابن عربي وابن سبعين وغيرهما من علاة الصوفية؛ فالداعي سوى اللَّه عندهم هو في الحقيقة داع اللَّه تعالى؛ إذ المخلوق عندهم هو عين الخالق كما قال ابن عربي في فصوص الحكم ص/٨٣، ٢٩٦:

وفي الأعيان أجحده فيحسمنى وأحسمده

فَ فَــَــي حَــَالِ َ أَقَــرُ بِــه ويَـعـبــدنــي وأعـبــده ومن كلامه الباطل أيضًا قوله في تفسير قول اللّه تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلّا تَعْبُدُوۤاْ إِلّآ إِيّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] (أي حكم. فالعالم يعلم من عبد. وفي أي صورة ظهر حتى عبد، وأنَّ التفريق والكثرة كالأعضاء في الصورة المحسوسة، وكالقوى المعنوية في الصورة الروحانية، فما عُبِد غير اللَّه في كل موجود). انتهى [فصوص الحكم ص/٧٧ فص سبوحية في كلمة نوحية]. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية مبيّنًا بطلان كلام ابن عربي التقدم: «وهؤلاء أعظِم كفرًا -يعني من عَبَّاد الأصنام من العرب من جهة أنَّ هؤلاء جعلوا عابد الأصنام عابدًا للَّه لا عابدًا لغيره، وأنَّ الأصنام من اللَّه تعالى بمنزلة أعضاء الإنسان من الإنسان، وبمنزلة قوى النفس من النفس؛ وعبَّاد الأصنام اعترفوا بأنُّها غيره، وأنَّها مخلوقة، ومن جهة أنَّ عباد الأصنام من العرب كانوا مقرين بأنَّ للسموات والأرض ربًّا غيرهما هو لحلقهما، وهؤلاء ليس عندهم للسموات والأرض وسائر المخلوقات رب مغاير للسموات والأرض وسائر المخلوقات. [مجموع الفتاوى (١٢٩/٢-١٦٩)].

وقال في موضع آخر: «أنَّ عندهم أنَّ الذين عبدوا اللات والعزَّى، ومناة الثالثة الأخرى. والذين عبدوا ودًّا وسواعًا، ويغوث ويعوق ونسرًا، والذين عبدوا الشُّعرى، والنجم، والشمس، والقمر. والذين عبدوا المسيح، وعزيرًا، والملائكة، وسائر من عبد الأوثان والأصنام = فهذه الدسيسة هي - فيما علمنا - روح البحث وسرُ المسألة عند حذاقهم السابقين في الصناعة. وقد شافهني بذلك أحدُ خواصهم الموسومين بالفقه والفطنة في هذا الباب زعمًا منه أنَّه [قد] (١) امتطى صهوة (٢) التحقيق، وارتقى ذروة التدقيق. أترى ذا من محاسن الكلام؟ أم تقول (٣) برَّ اللَّه عنه ملَّة الإسلام، وقدَّسها عن وضر (٤) ذا العار والملام؟.

وإذا فقهت هذا: انتقلت منه ـ إن شاء الله تعالى بلا تأخر ولا استرابة ـ إلى فهم ما يؤثر عن قوم ممَّن يدّعي المحبة والقرب والولاية، ودعاويهم الطويلة العريضة المشروحة في مؤلفاتهم ومنظومهم ومنثورهم.

وممَّن شرح عنهم بعضًا ممَّا أشرنا إليه ما نقله (°) تقي الدين الفاسي (٦) في

⁼ من قوم نوح، وعاد، وثمود، وقوم فرعون، وبني إسرائيل، وسائر المشركين من العرب: ما عبدوا إلّا الله، ولا يتصور أن يعبدوا غير الله، وقد صرَّحوا بذلك في مواضع كثيرة، مثل قول صاحب الفصوص في فص الكلمة النوحية). اهد [المصدر السابق نفسه (٢٥٠/٢)].

⁽١) كلمة [قد] ليست في (ح).

⁽٢) صهوة: قال ابن منظور: صهوة كل شيءٍ أعلاه. [لسان العرب (٤٣٢/٧)] مادة «صهى».

⁽٣) في (هـ): «نقول» وغير منقوطة في الأصل و(م) والمثبت من (ح) أنسب للسياق.

⁽٤) وضر: الوضر في اللغة يطلق على وسخ الدسم واللبن، وعلى رائحة الطعام الفاسد. انظر: لسان العرب (٣٢٥/١٥) مادة «وضر».

والمؤلف استعار المعنى اللغوي هنا للوسخ المعنوي الذي هو الشرك هنا.

في (ح) و(هـ): زيادة كلمة «الشيخ» بعد كلمة «ما نقله».

⁽٦) في (م) و(هـ): «الفارسي» وهو خطأ.

وتقي الدين الفاسي هو محمد بن أحمد بن علي المعروف بتقي الدين الفاسي، المكي المالكي، محدث ومؤرخ مشهور، تفقه على البلقيني وابن الملقّن، وأخذ الحديث عن الشهاب العلائي. درَّس وأفتى بالحرمين، وولي قضاء المالكية بمكة مرارًا ثمَّ عزل. من تصانيفه: «شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام»، و«العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين». كانت ولادته بمكة سنة (٧٧٥هـ)، ووفاته بها سنة (٨٣٢هـ).

انظر: العقد الثمين (٩/١ ٢٨-٣٦٣)، وإنباء الغمر (١٨٧/٨)، والضوء اللامع (١٨/٧.٠٠)، وشذرات الذهب (٢٨٨/٩.٠٢٠).

«تاريخ مكة»(١)، والمحقِّق الأهدل(٢) في «شرح دعاء أبي حربة(٢)»(١)، وقبله

(١) (تاريخ مكة) هو المعروف بـ«العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين» للشيخ تقي الدين الفاسي. انظر: كشف الظنون ٢٠٦١. وهو مطبوع بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي ـ رحمه الله تعالى.

ويشير المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ إلى ما نقله الشيخ تقي الدين الفاسي في «العقد الثمين» من أقوال ابن عربي في وحدة الوجود والاتحاد وردود العلماء عليها كشيخ الإسلام وغيره. انظر: العقد الثمين (٢٠/٦ ١-٩٩) ترجمة ابن عربي.

(٢) هو: حسين بن عبد الرحمن بن محمد الأهدل، الحسني الشافعي من مشاهير علماء اليمن المبرزين في علمي المعقول والمنقول، قرأ على الزيلعي ومحمد الموزعي. من تصانيفه: «تحفة الزمن في أعيان سادات اليمن»، و«الكفاية في تحصين الرواية» و«مطالب القربة في شرح دعاء أبي حربة» وله مؤلف في مروق ابن عربي وابن الفارض. كانت ولادته عام (٩٧٧هـ) ووفاته في عام (٨٥٥هـ).

انظر: الضّوء اللامع (١٤٥/٣)، والبدر الطالع (٢١٨/١)، وهدية العارفين (١٥/١)، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن ص/١٣٢.

والأهدل كان قد تصدَّى للدفاع عن السنَّة والرد على المخالفين من أهل الأهواء والبدع وبخاصة ابن عربي وأتباعه، وقد ألف في الرد عليهم كتابًا سمَّاه: «كشف الغطاء عن حقائق التوحيد وعقائد الموحدين» ردَّ فيه على مزاعم ابن عربي وأتباعه كما أنَّ له مناقشات وحكاياتٍ طويلة مع المتصوفة ذكر طرفًا منها في كتابه «تحفة الزمن». انظر: هجر العلم ومعاقله باليمن للأكوع (27/1).

(٣) أبو حربة: هو محمد بن يعقوب بن الكميت بن سواد، من بني راشد من قبائل عك باليمن، المعروف بأبي حربة. من فقهاء الشافعية باليمن. له رسالة في كيفية رياض النفوس. توفى سنة (٧٢٤هـ)، ودفن في بجيلة بالقرب من وادي

انظر: الأعلام للزركلي (١٤٦/٧)، ومعجم المؤلفين (٣/ ٧٧)، وبهجة القلوب بتوحيد علَّام الغيوب للأهدل ص/١٩.

ودعاء أبي حربة هو دعاء جعله لختم القرآن، وقد شرحه الفقيه حسين الأهدل في نحو مجلدين. [الأعلام للزركلي (١٤٦/٧)].

وأبو حربة يعتقد في قبره بعض الجهلة النفع والضرَّ، ويزورونه للبركة. نسأل اللَّه العافية. يقول: قادري بن أحمد الأهدل في «بهجة القلوب بتوحيد علَّام الغيوب» ص/١٩:

> ولأبي حربة كم قد نذرا من ناذر وكم إليه سافرا بل صار كالعزَّى لأهل مكة أو كمناة لأولي المدينة

(٤) «شرح دعاء أبي حربة» هو كتابه المعروف بـ«مطالب أهل القربة في شرح دعاء أبي حربة». =

القاضي إسماعيل ابن أبي بكر المقري الشاوري الشرحي الزبيدي الشافعي (١)، وقصيدته (٢) «الرائية» (٣) مشهورة في هذا المعنى. وغير من (٤) ذكرنا أيضًا كثير يفوت حصرهم، لِما أنَّهم أهل الجادَّة، وربُّك يهدي من يشاء (٥) إلى صراطٍ مستقيم.

فليس للمؤمن [غرضٌ] (٦) في عيب أو سباب، وإنَّمَا الذب عن دين ربِّ الأرباب أوجب/ لنا ولمن قبلنا من علماء اللَّه الإسلامية التكلُّم في هذا الباب، نصيحة لله ورسوله وكتابه وأئمة المسلمين وعامَّتهم (٧) مع محبتنا الصَّلاح لنا وللمسلمين، والمغفرة الشاملة، حتى نكون من أصحاب اليمين. ولا نحبُّ ـ بحمد

تجاسر ابن العُريبي واجترى على الله فيما قال كل التجاسر فقال بأنَّ الربُّ والعبد واحد فربِّي مربوبي بغير تغايرِ

قلت: وهذا يقوي الاحتمال الثاني الذي أشرت إليه آنفًا من إرادة المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ لبيان عقيدة غلاة الصوفية وحذاقهم في وحدة الوجود والاتحاد التي حمل لواءها ابن عربي وابن سبعين ومن نحا نحوهما.

⁼ والبعض يذكره بعنوان: «كشف الغربة في شرح دعاء أسي حربة». انظر: هدية العارفين (٣١٥/١)، وهجر العلم ومعاقله في اليمن (٤٦/١). ولم أقف عليه.

⁽۱) هو: إسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله الشاوري اليمني الشافعي، المعروف بابن مقري، عالم فقيه، وله باع طويل في الشعر والأدب، ولد سنة (۲۰۷ه). وكان مبرزًا في فنون كثيرة، وقد اشتهر صيته في اليمن حتى قيل: إنَّ اليمن لم تنجب مثله. من تصانيفه: «الروض» و«الإرشاد» وكلاهما في فروع الفقه الشافعي. توفي سنة (۸۳۷هم). انظر: إنباء الغمر (۸۳۷/۸)، والضؤ اللامع (۲۹۲/۲)، والبدر الطالع (۱٤۲/۱).

⁽٢) في (ح) و(هـ): (فصدر به) وهو خطأ.

 ⁽٣) الرائية قصيدة طويلة نظمها ابن المقري في ذم ابن عربي، وقد نقلها الشيخ تقي الدين الفاسي في العقد الثمين (١٩٢/٢) إجازة عن ناظمها، ونقلها أيضًا الشيخ صالح المقبلي في «العلم الشامخ» ص/٩٧٥. وقد جاء فيها قوله:

⁽٦) كلمة [غرض] ساقطة من (هـ).

⁽٧) لعلَّه يشير إلى قوله ﷺ: «الدين النصيحة». قلنا لمن يا رسول اللَّه؟ قال «للَّه ولرسوله ولكتابه ولأثمة المسلمين». خرَّجه مسلم في كتاب الإيمان (٧٤/١) رقم (٩٥) من حديث تميم الداري ﷺ.

اللَّه ـ إلَّا ما يحبّه اللَّه من العباد. وما لنا في شقاء^(١) أحدٍ من الناس [من]^(١) مكروه: بُغْيَةً^(٣) أو مراد.

نعم. وبعد (٤) أن قرَّروا (٥) تلك الدسيسة التي عرَّفناك: عملوا بمقتضاها من سؤال أهل التصرُّف والنزول بساحاتهم، والتوجُّه إليهم، وقصدهم لمرهوب أو مطلوب، وأضافوا إجلالًا وتأدُّبًا وخضوعًا ونحوهنَّ؛ كثأن الخلق مع خالقهم وبارئهم، ونيِّف (٢).

فكيف ترى ما هو خاص حقِّ اللَّه، وما صفته التي يمتاز بها عمَّا كان من هذه الأودية؟.

ولقد سمعنا في هذا المقام حكايةً شنيعةً، وهي: أنَّ بعض كبراء الصوفية(٧)

(٢) كلمة [من] ساقطة من (ح).

و «من» هنا بمعنى التعليل أو السببية، كما في تعالى: ﴿ مِمَّا خَطِيَّكَ بِهِمْ أُعْرِقُوا ﴾ [نوح: ٢٥] أي أغرقوا لأجل خطيئاتهم أو بسببها. انظر: ضياء السالك (ج١٨١/٢).

(٣) في (ح): «وبغية» وهو خِطأ.

وبغية أي مَطْلَب ومقصد. انظر: المصباح المنير ص/٢٢.

(٦) ونيف أي وزيادة. انظر: المصباح المنير ص/٢٤١. مادة «نوف».

(٧) في (ح): «الصوفة» وهو خطأ.

والصوفية من الفرق التي ظهرت بعد القرون المفضلة، وكانت في منشأ أمرها تنزع إلى الزهد والتقشف وترك حظوظ النفس، ثمَّ آلت في القرون المتأخرة إلى القول بوحدة الوجود والاتحاد.

وقد اختلف العلماء في أصل اشتقاق كلمة «التصوف» على أقوال كثيرة، أكثرها لا يساعدها القياس اللغوي، فقيل إنَّ اشتقاقها من الصوف، وقيل من الصفَّة، وقيل من الصفا، وقيل من الصف الأول، وقيل غير ذلك. والأول أرجحها وإن كانوا لم يختصوا به. انظر: الرسالة القشيرية (٢/١٥)، ومقدمة ابن خلدون ص/٤٦٧، ومجموع الفتاوى (٢/١٦). وأمًّا تعريف التصوف في الاصطلاح فقد اختلفت فيه عبارات القوم اختلافًا كثيرًا؛ فمن ذلك قول أبي الحسن النوري: «التصوف ترك كلَّ حظِ للنفس» [طبقات الصوفية للسلمي ص/٢٦٦]، وقول الجنيد ـ لمَّا سئل عن التصوف ـ: «أن تكون مع اللَّه بلا علاقة» [اللمع =

⁽١) في جميع النسخ كتبت «شقى» والمثبت هو الصواب.

ركب البحر ومعه مريده، فهاجت ريح خيف منها. فجعل الأستاذ يقول: يا الله (۱) فطفق المريد يقول كذلك. فكاد يغرق. فأشار له (۲) الأستاذ أن يهتف باسمه [ففعل] (۳). فنجا. وهي عند كثير من الناس، ولا أعرف الآن موضعها فأنقلها بصفتها وإن لم تصح فغير ضائر (٤).

آیات من کتاب الله للوعظ والتحذیر

وهذه آيات من كتاب الله نتلوها عليك للوعظ والتحذير، والإنذار، والتبصير وليعتبر المعتبر، ويتصفَّح المتدبِّر. فالمقام عظيم، والخطب جسيم. وقد وقع فيه [ما]^(٥) أنسى حديث تلك الأمم^(١) الهالكة، وما هو دونه^(٧).

ولا عبرة (^) بمن عمَّم الخطب، وقال هي: «عبارة موهمة لعدم إحسان العبارة اللائقة، والمعنى محفوظ» إلى آخر ما ذكره من ذلك النمط الساقط.

۱۸۲ وكتاب اللَّه هو^(۹)/ الكفيل بالبيان؛ إذ منه يستمد الفرقان بين الموجِد والملجِد^(۱)

(١) في (م): (يا لله؛ وهو خطأ. (٢) في (م): (فأشار إليه».

(٣) كلمة [ففعل] ساقطة من (هـ).

(٤) علَّق الشيخ محمد حامد الفقي في مطبوعته عند هذا الموضع قائلًا: (نقلها الشعراني في الطبقات عن الحنفي الذي ضمَّه بمصر وأنَّه كان يذهب كل يوم بعد العصر، فيجتاز النيل من الشاطيء الشرقي إلى الغربي مشيًا على الماء هو وتلاميذه. ويقول لهم: قولوا: يا حنفي. فقال واحد منهم: يا الله فغرق. فأخرجه الحنفي وأنَّبه على أن دعا اللَّه). اه.

قلت: وقد رجعت إلى ترجمة شمس الدين الحنفي في الطبقات الكبرى للشعراني، ولم أقف عليها.

(٥) كلمة [ما] ساقطة من (ح).
 (٦) في (ح) و(هـ): «الأمور» وهو خطأ.

(Y) في (ح): «وما دونه».

(٨) في (ح) و(هـ): (فلا عبرة).
 (٩) کلمة (هو) کررت في (ح).

(١٠) الملحد: من الإلحاد، وقد تقدُّم معنى الإلحاد في اللغة. انظر: ص/٥١/.

والإلحاد شرعًا هو إنكار وجود اللَّه تعالى أو الميل بنصوص الكتاب والسنَّة عن الحق الثابت =

⁼ ص/٥٥، والرسالة القشيرية (٢/٢٥٥)]، وقول الشبلي: (التصوف هو العصمة عن رؤية الكون، [الرسالة القشيرية (٤٤/٢)].

ولمزيد من عباراتهم في معنى التصوف ينظر: اللمع للطوسي 0/03-8.1، والرسالة القشيرية (0.0/7).

والمشرك والمفرد (١)، ومنه مناهج الرسل وأتباعهم، وبيان ماعليه مقابلهم، وبمان فيه هَدَوًا($^{(7)}$) واهتدوا واعتدوا لتفليق $^{(3)}$ هام $^{(0)}$ الغاوين، وتمزيق أوهام المناوئين ($^{(7)}$) جعله الله وسائر كتبه الكريمة القوة المانعة، والعدَّة القاطعة بِيَد أنبيائه ورسله، الذين $^{(7)}$ بعثهم واختصهم واصطفاهم لهذا الشأن.

فأَخْلِق (^) بشيء يكون بهذا الصدد من حكيم عليم، قوي أحد: أن يكون قائمًا بأعباء الأماني من الشفاء والهداية والبيان، والنور والرحمة، والتفصيل والتصريف والتبيين (٩)، سيما في هذه الجهة الخاصّة التي هي أقعد الجهات به،

⁼ بها؛ كالإلحاد في أسماء الله تعالى، وذلك بإنكار شيء منها أو جعلها دالة على صفات تشابه صفات المخلوقين، أو تسمية الله تعالى بما لم يسم به نفسه كتسمية النصارى له بالأب، وتسمية الفلاسفة له بالعلّة الفاعلة، أو اشتقاق اسم منها وجعله للأصنام كما فعل المشركون في اشتقاق العزّى من العزيز، واشتقاق اللات من الإله على أحد القولين. انظر: المفردات للراغب ص/٩٤٠٥، وبدائع الفوائد (جـ١/٢٥٦)، والموسوعة الميسرة ص/٩٨١.

⁽١) المفرد أي الموحد، وقد سبق تعريف التوحيد. انظر: ص/١٩٦.

⁽٢) في (ح): «بما» بإسقاط الواو. (٣) في (ح) و(هـ): «وهدوا» وهو خطأ.

⁽٤) لتفليق: أي لتشقيق. انظر: لسان العرب (٢٠/١٠) مادة «فلق».

⁽٥) هام: جمع هامة. والهامة الرأس. انظر: المصدر السابق (٥ ١٦٢/١) مادة «هوم».

⁽٦) المناوين: من المناوأة وهي المعاداة والمناهضة، وفي الحديث: «لا تزال عصابة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوأهم إلى يوم القيامة». أخرجه مسلم في كتاب الأمارة (٣/٤)، رقم (١٧٥)، وأحمد في المسند (١٩٣/٤). انظر: لسان العرب (٢١٨/١٤) مادة «نوأ».

⁽٧) في (ح) و(هـ): «الذي».

⁽A) فأخلِق: أي فأجدر وأحرى. انظر: لسان العرب (١٩٧/٤) مادة «خلق».

⁽٩) وهو كذلك كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَتَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِن تَرِّكُمْ وَشِفَآهٌ لِمَا فِي الصَّدُودِ وَهُدَى وَرَحْمَةٌ لِلمَوْمِدِينَ اللَّذِي بَيْنَ يكذيهِ وَهُدَى وَرَحْمَةٌ لِلقَوْمِ يُومِنُونَ الْمَرْ تِلْكَ مَايَنَ الْكِتَنْبُ وَالَّذِي أُنزِلَ وَتَعْصِيلَ كُلِي مَنْ وَهُدَى وَرَحْمَةً لِقَوْمِ يُؤْمِنُونَ الْمَرْ تِلْكَ مَايَنَ الْكِتَنْبُ وَالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِكَ الْحَقُ وَلَكِنَ أَكُثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ الْمَرْ الوسف: ١١١]. والآيات في هذا المعنى كثيرة.

وهي تمييز ما دعا إليه من الإيمان والتوحيد، ونهى عنه من الشرك والكفر و[هو](١) الضَّلال البعيد. فإنَّه أسُّ أمر البعثة والإنزال. فقال اللَّه تعالى: ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ معنى ۗ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَـ أَلَى اللَّهُ، كما هو القربان معروف. وفسَّره به في «الكشاف» (٣) و «القاموس» (١) وغيرهما (٥). وإنَّما قيل: للآلهة «قربانًا» لِمَا أنَّها غير مقصودة لذواتها. ألا تراه يقول في غير هذا الموضع «شفعاء»(٦) ويحكي «ليقرِّبونا إلى الله زلفي»(٧).

وقال اللَّه تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَـادٌ أَمْثَالُكُمْ ۖ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ ﴿ هَا حَتَّى قَالَ (٨) ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ شُرَّكَآ عَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا نُنظِرُونِ﴾ (٩).

فتأمَّل. هل ترى معنى لذي التوسُّل بأهل المقابر؛ إذ يدعوهم، ويأمل(١٠) حصول مطلوبه، ونيل ما عند اللَّه الذي هو غاية من غايات/ التقريب، أو الثمرة المجتناة منه غير ما تضمَّنته (١١) الآيتان الكريمتان. فوازن بين الحالين ودقة الفرق بين القبيلين (١٢).

⁽١) كلمة [هو] ساقطة من (ح).

⁽٢) سورة الأحقاف، الآية رقم (٢٨). (٣) الكشاف للزمخشري (٥٠٩/٥).

⁽٤) القاموس المحيط للفيروزأبادي (٢٧٠/١) باب الباء ـ فصل القاف.

⁽٥) انظر: مفردات القرآن للراغب ص/٦٦٤، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص/٤٠٨، وزاد المسير لان الجوزي (٣٨٦/٧).

⁽٦) كما في قوله تعالى: ﴿ أَمِ ٱتَّحَذُّواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءٌ قُلْ أَوَلَوْ كَانُواْ لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَّا يَعْقِلُونَ ۞ قُل لِلَّهِ ٱلشَّفَاعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٣]، وقولِه ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَمُهُمْ وَيَقُولُونَ هَنَوُلَاءَ شُفَمَتُونًا عِندَ ٱللَّهِ ﴿ [يونس: ١٨].

⁽٧) كما في قوله تعالى: ﴿وَإِلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا مِن دُونِهِۥ ۚ أَوْلِكَٓاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى أَلَّهِ زُلْغَيْ ﴾ [الزمر: ٣].

⁽٨) المحذوف مِن الآيتين هو قول اللَّه ﷺ ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا ۚ أَمْرَ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ۖ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنُ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمَّ لَهُمْ ءَاذَاتُ يَسْمَعُونَ بَهَا ﴾.

⁽٩) سورة الأعراف، الآيتان (١٩٤ـ٥٩٥). (١٠) في (ح) و(هـ): «وتأمل».

⁽۱۱) في (هـ): «ما تضمنه» وهو خطأ. (١٢) في (ح) و(هـ): «القبيلتين» وهو خطأ. =

وسنذكر [إن شاء الله تعالى] (١) ما لعله لا يُبقي ريبة قطُّ: أنَّ نية عدم استقلال الأوثان بالنفع وانفرادها بتحصيل المطلوب، (وكذا عدم تشريكها مع الله في ذلك عند دعائها على تنزيل المقابرية هذه المنزلة الذي قد سمعت (٢) ما يأباه) (٢) فرق من وراء الجمع (١) الذي هو الهيؤ لها بهيئة (٥) العبودية (٦) وتهييئها بهيئة المعبود، التي منها أن يُدعى (٧)، وأنَّ عقد القلب على ذلك غير نافع بعد ما ذُكِر.

وحاصله: إنَّ العبرة بالكيفية لا بالنية؛ فالنظر فيها واعتبارها: غير محل النزاع؛ هذا حيث يقال وسيأتي ما فيه .: إنَّ دعاة الأوثان يفارقون دعاة المقابر بكون الثاني (^) له (٩) قصد إلى اللَّه في الجملة وإن سلم هذا ورأو أن لا قصد له باعتبار النية التي هي وراء التوجُه بالدعاء في ربط حصول المطلوب وإلَّا اللَّه إن سلم أيضًا والمناه الأول (١٠)؛

القبوريين انهم حال دعائهم لا يعتقدون استقلالهم بالنفع

الرد على شبهة

لقد سبق بيان أنَّ ما يقع من العامة من دعائهم الأموات والاستغاثة بهم ليس مجرَّد توسل
 بل هو توجه بالعبادة لهم بدعائهم وسؤالهم. انظر ص/٢٠٣ وما بعدها مع كلام الشوكاني
 المنقول بهامش ص/٢١٢، ٦١٣.

(١) ما بين المعقوفتين ليس في (ح) و(هـ). ﴿ ٢) في (ح) و(هـ): ﴿الَّذِي قَدْ عَرَفْتُۥ .

(٣) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

(٤) لمعنى الفرق من وراء الجمع. انظر ص/٣٠٠.

(٥) في (ح): «بهيئط» وهو تحريف. وفي (هـ): «تهيئط» وهو تحريف أيضًا.

(٦) في (ح) و(هـ): «العبودة». (٧) في (ح): «تدعى» وهو تصحيف.

(A) أي القبوري. (٩) في (م): «التأله» وهو خطأ.

(١٠) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م) وليست في (ح) و(هـ).

(۱۱) أي الوثني.

و ما ذكره المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ هو من أكبر الشبهات التي يتشبَّث بها القبوريون في تبرير إشراكهم بالله تعالى بدعاء الأموات والاستغاثة بهم. وهي قولهم: إنّنا لا نريد بالتوجُّه إلى الصالحين بسؤالهم ودعائهم إلّا التوسّل والاستشفاع بهم عند الله تعالى، وأنا أشهد أنّ الله تعالى هو النافع الضار المدبّر، ولا أريد إلّا منه، والكفار يريدون منهم. انظر: حاشية ابن الحاج على شرح ميارة لمنظومة ابن عاشر (جـ١٤/٢).

فلا نعلمه كذلك (١). ولا نعلم (٢) بشرًا يدَّعي على مشركي العرب، ومن ضاهاهم (٣) من الوثنيين غيرهم: أنَّهم في دعائهم أوثانهم زاعمون أنَّ لها التصرُّفَ والتصريف بغير نحو الشفاعة والتقريب ـ (حتى يسألونها المطر وشفاء المريض مثلًا إلَّا بالحالة الدعائية ـ كما ستعرف ـ دون القصد الثاني المسمَّى: بما وراء التوسُّل (٤).

= والجواب على هذه الشبهة من وجهين:

الوجه الأول: يقال لهم: إنَّكم سويتم بين الدعاء والتوسُّل، وليس في حقائق اللغة أو الشرع أنَّ الدعاء يأتي بمعنى التوسُّل.

الوجه الثاني: يقال لهم: إنَّ قولكم هذا يضاهي قول المشركين الأوائل في آلهتهم، كما في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُواْ مِن دُونِهِ ۚ أَوْلِيكَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللّهِ زُلْفَيْ ﴾ [الزمر: ٣]، وقوله: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَتُولُاهُ شَفَعَتُونًا عِندَ اللّهِ وَالْمَامِ الْمُوائل لَم يكونوا يعبدون هذه الأصنام لذواتها، وإنَّما كان قصدهم بدعائها طلب القربي والزلفي عند اللَّه تعالى.

فتبينٌ ممَّا سبق اتفاق شبهتهم وتعليلهم مع شبهة المشركين الأوائل وتعليلهم، وأنَّهم لم يزيدوا عليها حرفًا واحدًا إلَّا أنَّهم سمُّوا ذلك توسُّلًا وأولئك قالوا قربانًا وشفعاء.

انظر: تلخيص الإغاثة ص/٨٣، وكشف الشبهات ص/٢٦ـ٦٤، ومنهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس ص/٣٢٤ـ٣١، وغاية الأماني في الرد على النبهاني ص/٢٦٤.

(١) من هنا يبدأ الرد على شبهتهم.

(٢) في (م): «ولا يعلم، وغير منقوطة في الأصل، والمثبت من (ح) و(هـ) هو الصواب.

(٣) في (م): (ظاهاهم) بقلب الضاد ظاء، وهي لهجة تميم كما تقدُّم.

فافهم ذلك وقيّد به في هذه المباحث راشد (۱) (۲) . كنح (۲) ما يزعمه أئمة أهل المقابر فيها؛ بل أعطوها حقَّ اللَّه من الدعاء الذي هو العبادة، أو مخها (٤)، وما يستتبعه من الوسائل إلى (٥) الغاية التي هي حصول المطلوب. وأفعال الوثنية (١) وعباداتهم، وإن انتشرت واختلفت وتصنَّفت وتنوَّعت، فكلُّها لغاية (٧) متَّحدة (٨) النوع، هي: حصول المطلوب. وهذه جهة اتحادها، ولتحصُّل (٩) التقريب، كما ينفع المقرَّبون عند الملوك من لاذ بهم وتوسَّل بجنابهم: بالشفاعة، والتقريب الذي يستثمر منه الإنعام، وذلك لِما لهم عندهم من الجاه والمنزلة والرعاية والاستخلاص. وسيأتي ـ إن شاء اللَّه تعالى ـ ذكر فساد هذا القياس، وأنَّه بمحلٍ من وسيأتي ـ إن شاء اللَّه تعالى ـ ذكر فساد هذا القياس، وأنَّه بمحلٍ من

⁽١) أي وأنت راشدٌ.

⁽٢) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م)، وليست في (ح) و(هـ).

⁽٣) في بقية النسخ «نحو».

⁽٤) يشير المؤلف ـ رحمه الله ـ إلى قوله على: «الدعاء هو العبادة»، وإلى حديث: «الدعاء مخ العبادة». أمّا الأول فهو حديث ثابت صحيح وسيأتي تخريجه في موضعه إن شاء الله تعالى. انظر: ص/٥١٧. وأمّا حديث: «الدعاء مخ العبادة» فهو ضعيف. أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات، باب: ما جاء في فضل الدعاء (٥/٥ ٤٢) رقم (٣٣٧١) وقال: حديث غريب من هذا الوجه لا نعرفه: إلا من حديث ابن لهيعة. اهد. وحكم عليه العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ بأنّه ضعيف، كما في تخريج المشكاة برقم (٢٢٣١)، وضعيف الجامع (٣٠٠٣)، وأحكام الجنائز ص/٣٤٧ من أجل ابن لهيعة لسوء حفظه، واختلاطه بعد احتراق كتبه كما في التقريب ص/٣٥٨.

ولكن الحديث معناه صحيح يشهد له حديث النعمان بن بشير هي «الدعاء هو العبادة». انظر: أحكام الجنائز ص/٢٤٧.

⁽٥) في (ح): «التي» وهو خطأ.

⁽٦) الوثنية تطلق على مختلف العقائد التي لا تفرد الله سبحانه بالتوحيد؛ وتنسب إلى عبادة الوثن من أحجار وغيرها وقد وصف اليونان القدماء «الإغريق» بالوثنية، كما وصفت بها المجتمعات العربية قبل الإسلام. انظر: الموسوعة الميسرة (١١٧٥/٢).

⁽V) في (م): «الغاية» وهو خطأ. (A) في (هـ): «متحددة» وهو خطأ.

⁽٩) في (ح) و(هم): «وليحصل».

1**٨٤** الضَّعة (١)/ والسفاهة والإيغال في التلاف^(٢).

ومن عبد المسيح والملائكة واتَّخذ الأوثان والأولياء والشَّفعاء المترجم عنهم بالشُّركاء والآلهة: وقع منهم القصد لذلك المعنى (١) الناشيء عن ذلك القياس، كما قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ التَّخَذُوا مِن دُونِهِ الْوَلِيكَ اللهُ اللَّهُ وَالَّذِينَ التَّخَذُوا مِن دُونِهِ الْوَلِيكَ اللهُ اللَّه والإنعام، إلى الله المنَّة والإنعام، والإدخال في حِماه، ورعايته وحفظه، وما أشبه ذلك. لا أنَّهم اعتبروا: أنَّ المطلوب غاية صار رهينًا في أيدي الوسائط والشُّفعاء، وأنَّهم مسلَّطون على الرفع والوضع، والنفع والدفع، والعطاء والمنع، كما زعمه خواص أصحاب المشاهد في سكانها، كما حكيناه لك (١). فاعرف كم بينهما من بونٍ، وأيقن أنَّ مشركي العرب وأشباههم، ماجاوزوا بعيدًا من عتبة الباب، وهؤلاء الذين ولجوا باحة (١) بحره العباب (٩).

⁽١) في (ح) و(هـ): «من الضيعة».

والضعة: بكسر الضاد وفتحها: خلاف الرفعة في القدر، وتأتي أيضًا بمعنى الذل والهوان والدناءة، وأصلها وضعة فحذفوا الفاء على القياس كما حذفت من عِدة وزِنة. انظر: لسان العرب (٣٢٧٦/١٥) مادة «وضع».

⁽٢) انظر كلام المؤلف في ص/٧٨٣ - ٧٨٥.

⁽٣) أي قصد التقريب والوساطة. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٣٤/١-١٣٥): (والمقصود هنا: أنَّ من أثبت وسائط بين الله وبين خلقه، كالوسائط التي تكون بين الملوك والرعية، فهو مشرك؛ بل هذا دين المشركين عبَّاد الأوثان. كانوا يقولون: إنَّها تماثيل الأنبياء والصالحين، وإنَّها وسائل يتقرَّبون بها إلى الله، وهو من الشرك الذي أنكره الله على النصارى حيث قال: ﴿ أَتَّ كُونًا أَحْبَ ارَهُمْ وَرُهُبَ نَهُمْ أَرْبَ ابًا مِن دُونِ اللهِ وَالْمَسِيحَ أَبْنَ مَرْبَكُمَ وَمَا أُمِرُوا إِلّا لِيعَبُ دُوا إِلَاهَا وَحِدًا لاَ إِلَا إِللهَ إِلّا اللهِ هُو سُبْحَكُنهُمُ عَكَمًا يُشَرِكُونَ ﴿ ﴾). انتهى هُو سُبْحَكُنهُ عَكَمًا يُشَرِكُونَ ﴿ ﴾). انتهى

⁽٤) تمام الآية زيادة من (م). (٥) سورة الزمر، الآية رقم (٣).

⁽٦) في (ح): «التقرُّب». (٧) انظر ص/٦٣٨.

⁽٨) باحة: أي وسط. انظر: لسان العرب (٥٣٥/١) مادة «بوح».

⁽٩) العباب: أي الواسع الكثير الماء. انظر: المصدر السابق نفسه (٧/٩) مادة «عبب».

اللهم إلَّا ببرهانِ صحيح، يرشد^(۱) إلى أنَّهم سألوا من أوثانهم: ما يبتغون في دعائهم إيَّاهم، كما لعلَّه المتبادر من التشريك - (أي^(۲): ولا كذلك أهل المقابر)^(۳) لكن التعبير عنه باتِّخاذ الشُّفعاء مع قولهم «ليقرِّبونا»، ومع كون مصبِّ موعظة (٤) الرُّسل أقوامهم: هو الإعمال للأوثان: فيه أكمل بيان (٥).

حقيقة التوحيد الذي دعت إليه الرسل ومن هنا^(۱) يستنبط^(۷) عِرْقُ البحث، ولبُّ المسألة، وأنَّ التوحيد^(۸) الذي أتت به الرُّسل، وأنزلت به الكتب، وقامت عليه الأديان: هو أن يعبد اللَّه وحده ولا يشرك به شيئًا^(۹)؛ والأحكام التي ^(۱) أضيفت إلى هذا الأصل، إمَّا لأنَّ عبادته تعالى كلِّ لها، وأنَّها معنى جامعٌ (۱۱)؛ ومنه: صلاة، وحج، وإنفاقُ مطلقةٍ حاملٍ،

= والمقصود أنَّ غلاة المقابرية أعظم شركًا من مشركي العرب علدة الأوثان؛ وذلك لأنَّ أولئك لم يكونوا يعتقدون في الأوثان استقلالها بالنفع وأنَّها تملك شيئًا ثمَّا يسألونها إيَّاه، بل غاية أمرهم ومنتهى طلبهم هو طلب الشفاعة والتقريب إلى من بيده مقاليد الأمور، وهؤلاء زعموا لمعبوداتهم التصرُّف والتصريف في الكون والحياة.

(١) في «م»: «ترشد» وهو تصحيف. (٢) في (ح): «أو» وهو خطأ.

(٣) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

(٤) في (ح): «موعضة» بقلب الظاء ضادًا.

(٥) أي على أنَّهم قصدوا بدعائهم الأوثان الشفاعة والتقريب إلى من بيده مقاليد الأمور، ولم يعتقدوا في تلك الأوثان الخَلقَ والملك والتدبير لما يسألونه إيَّاها من جليلٍ وحقير.

(٦) في (ح) و(هـ): «ومن هاهنا».

(٧) في (ح) و(هـ): زيادة كلمة «أيضًا» بعد كلمة (يستنبط».

(A) في (ح): «التوجيد» وهو تصحيف.

(٩) يقول تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اَعَلَمُواْ اَللَّهَ وَاَجْتَنِبُواْ الطَّاعُوتَ ﴾ [النحل: ٣٦]، ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَسُولٍ إِلَّا فُوجِى إِلَيْهِ أَنَّهُ لَآ إِلَهُ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ۞ ﴾ [الأنبياء: ٩٩]، ﴿ وَسَتَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَلِكَ مِن رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْدُنِ عَالِمَةً يُعْبَدُونَ ۞ ﴾ [الزخرف: ٤٥]. وانظر: مجموع الفتاوى (١/١٠٥).

(١٠) في (ح) و(هـ): «الذي».

(١١) العبادة ـ كما عرفها شيخ الإسلام ـ اسم جامع لكلً ما يحبُّه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة. انظر: العبودية لشيخ الإسلام ص/٢٣ أومجموع الفتاوى (١٤٩/١٠).

وتطليقٌ للعدة (١) وتجنُّبٌ للزنا، والخمر، وإمَّا لأنَّها ـ أي تلك الأحكام ـ توابع ومتمّمات (٢)، وسيأتيك إن شاء اللّه تعالى ما يرشدك إلى الحقيقة في هذا.

سبب تكرار النهي عن دعاء غير الله تعالى في الكتاب

وتأمَّل. [هل] (٢) سجَّل اللَّه تعالى على الوثنية بالشَّجود لغيره بنحو ﴿لَا شَّبُحُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ = ٱلَّذِي خَلَقَهُرَ = (٤) (٥) كما سجَّل عليهم بدعائهم غيره؟ وهل دار ذاك المعنى (٦) في كتابه العزيز كما دار هذا (٧)، لا أحسب هذا (٨).

الكتاب وكأنَّه ـ واللَّه أعلم ـ لمَّا كان الدعاء هو العبادة أو مخها، والسُّجود إنَّما كأنَّه (٩) الكتاب العزيز [عبارة] (١١) عن بعض معاني الدعاء (١١)،

(۱) التطليق للعدة ـ كما في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النِّيُ إِذَا طَلَقَتُمُ النِسَاءَ فَطَلِقُوهُنَ لِعِدَّتِهِنَ وَأَحْسُوا الْمِدَةُ ﴾ [الطلاق: ١] ـ هو أن يطلقها في طهر لم يمسّها فيه ثمّ يتركها حتى تنقضي عدتها، وهو المعروف عند أهل العلم بطلاق السنّة. ويدل لذلك قوله على لعمر على الله له أنّ ابنه عبد الله طلّق امرأته وهي حائض: «مره فليراجعها، ثمّ يمسكها حتى تطهر، ثمّ تحيض فتطهر، فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها طاهرًا قبل أن يمسها، فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء». أخرجه البخاري في كتاب الطلاق باب قول الله تعالى: ﴿ يَا اللّهِ النّبَيُ وَمسلم إِذَا طَلَقَتُمُ النّبَسَاءَ فَطَلِقُوهُنَ لِعِدَّتِهِنَ وَأَحْسُوا الْعِدَةَ ﴾ (جـ٩٩١٦) رقم (٢٥١٥)، ومسلم في كتاب الطلاق (٢٩٨٠)، وتفسير ابن كثير (٤٧١٤)، وانظر: جامع البيان لابن جرير الطبري في كتاب الطلاق (٢٠٩/٢)، والمغني (٢٥/١٠).

 (٢) كما بينَّ المؤلف فإنَّ الأوامر والنواهي هي من حقوق التوحيد ومكمِّلاته. انظر بسط ذلك في «مدارج السالكين» (٣/٥٥٠).

(٣) كلمة [هل] ساقطة من (ح).

(٤) ما بين الحاصرتين المكررتين زيادة من (هـ).

(٥) سورة فصلت، الآية رقم (٣٧). (٦) يعني السجود لغيره.

(٧) في (م): «هذاي» وهو خطأ. وفي الأصل كتبت «هذي» والمثبت من (ح) و(هـ).

(٨) المقصود أنَّ اللَّه تعالى قد قرر في كتابه العزيز النهي عن دعاء غيره أكثر من تقريره النهي عن السجود لغيره؛ وما ذاك إلَّا لعظم مكانة الدعاء وشرفه، وأنَّه معنى جامع لمتفرق أنواع العبادة كما سيأتي بيانه إن شاء اللَّه تعالى. كما أنَّ الدعاء يُتساهل في صرفه لغير اللَّه تعالى؛ لذا فهو أكثر شيوعًا في الناس.

(٩) في (ح): (كان). (كان). (٩)

(١١) الدعاء شرعًا ينقسم إلى نوعين:

النوع الأول: دعاء ثناء وعبادة وهو دعاء اللَّه تعالى بامتثال أمره بفعل الطاعات وترك =

وهو المعنى الأشمل [الأكمل](١) في هذا الباب، كان قبلة القصد، وعمدة المنتحى، وقاعدة المرمى.

وَمَعَ التَّأُمُّلِ [أيضًا] (٢): كَأَنَّ الدعاء بعض معاني السجود، وكَأَنَّهُمَا أيضًا لتلاقى حاصلهما فرسا رهان (٣).

النهيات، ومثاله: الصوم والصلاة وتلاوة القرآن وغيرها من العبادات، فإذا صلَّى الإنسان أو صام فقد دعا اللَّه تعالى بلسان الحال أن يغفر له، وأن يجيره من عذابه، وأن يعطيه من فضله، ولذا كان الذاكر والتالي والمصلِّي والمتقرِّب بالنسك وغيره سائلًا في المعنى. النوع الثاني: دعاء طلب ومسألة وهو دعاء اللَّه سبحانه وتعالى في جلب منفعة أو دفع مضرة. انظر: مجموع الفتاوى (٦٩/١، و٢٤٨/١٠)، وبدائع الفوائد (جـ٧٦٤١)، وجـ٣/٣)،

والنبذة الشريفة في الرد على القبوريين ص/٢٠، وفتح المجيد ص/٢٣٩. (١) . (١) كلمة [الأكمل] ساقطة من (ح). (٢) كلمة [أيضًا] ساقطة من (هـ).

(٣) وذلك لأنَّ بين الدعاء والعبادة بالسجود وغيره تلازمًا في المعنى، فكلُّ عابد سائل وكلُّ سائلِ عابد؛ فأحد الاسمين يتناول الآخر عند تجرده عنه.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣٩/١٠): (وكل سائل راغب راهب، فهو عابد للمسؤول، وكل عابد له فهو أيضًا راغب عدرها وراهب يرجوا رحمته ويخاف عذابه. فكل عابد سائل وكل سائل عابد. فأحد المعنيين يتناول الآخر عند تجرُّده عنه، ولكن إذا جمع بينهما: فإنَّه يراد بالسائل الذي يطلب جلب المنفعة ودفع المضرَّة بصيغ السؤال والطلب، ويراد بالعابد من يطلب ذلك بامتثال الأمر وإن لم يكن في ذلك صيغ سؤال... إلى أن قال: ولا يتصوَّر أن يخلو داعٍ للله ـ دعاء عبادة أو دعاء مسألة ـ من الرغب والرهب من الخوف والطمع). انتهى

ويقول تلميذه ابن القيّم في بدائع الفوائد (جـ٣/٤): (وهذا في القرآن كثير بَيِنٌ أنَّ المعبود لابدً أن يكون مالكًا للنفع والضر، فهو يدعى للنفع والضر دعاء مسألة، ويدعى خوفًا ورجاءً دعاء العبادة، فعلم أنَّ النوعين متلازمان، فكلُّ دعاء عبادة مستلزم لدعاء المسألة، وكل دعاء مسألة متضمِّن لدعاء العبادة، وعلى هذا فقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِي فَإِنِي مَسَلَّة مَتَّمِنُ لدعاء العبادة، وعلى هذا فقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِي فَإِنِي وَيَلِ مَنهما قَبِيبُ أُجِيبُ دَعُوةً الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة: ١٨٦] يتناول نوعي الدعاء، وبكلُّ منهما فُسرت الآية قيل: أعطيه إذا سألني، وقيل: أثيبه إذا عبدني، والقولان متلازمان، وليس هذا من استعمال اللفظ المشترك في معنييه كليهما، أو استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، بلِ هذا استعمال له في الحقيقة الواحدة المتضمِّنة للأمرين جميعًا. فتأمَّله فإنَّه عظيم النفع، قل من يفطن إليه). انتهى وقوله: «فرسا رهانٍ» مثل يضرب في الاثنين يتسابقان فيما يُحمد. انظر: مجمع الأمثال (٢/٣١٩)، وجمهرة الأمثال (٢/٢٩٣).

معنى العادة وأنواعها

دليل اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّلِ شَيْءٍ عِلْمَا ﴾ (١٠).

العبادة القلبية

والعمل(١١) ظاهر؛ ومنه ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّالَوَةَ وَءَاثُواْ ٱلزَّكُوةَ ﴾ (١٢)

(١) في (ح): «عبادك» وهو خطأ.

(٢) بهامش الأصل و(هـ) كتب حيال كلمة «هي» كلمة «هو» وأشير إلى أنها في نسخة.

ومعنى عبادتك (١) اللَّه تعالى وحده: هي (٢) وقفك النفس على مطلوب

حكمه فيها، تركًا وعملًا واعتقادًا، أو (٣) استعمالك نفسك له وحده تركًا وعملًا

واعتقادًا(1) على مقتضى حكمه، وإنْ قيدته بالطلبي فتحرير إن شاء اللَّه تعالى.

﴿ وَأَعْلَمْ أَنَّ [اللَّهَ] (٧) عَزِيزُ حَكِيمٌ ﴾ (١)، ﴿ فَأَعْلَمْ أَنَّهُ لَآ إِلَهُ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ (٥)، ﴿ وَأَنَّ

ولهذا نزل الكتاب بالثلاثة: ﴿ لِنَعْلَمُوا (*) أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّلِ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (١)،

(٣) في (ح) و(هـ): «و» بدل «أو».

 (٤) يقول الصنعاني ـ رحمه اللّه ـ: (فاعلم أنَّ اللّه تعالى جعل العبادة له أنواعًا: «اعتقادية»، وهي أساسها. وذلك أن يعتقد أنَّه الربُّ الواحد الأحد الذي له الحلق والأمر، وبيده النفع والضر، وأنَّه لا شريك له، ولا يشفع عنده أحد إلَّا بإذنه، وأنَّه لا معبود بحق غيره، وغير ذلك ممَّا يجب من لوازم الإلهية. ومنها: «اللفظية» وهي: النطق بكلمة التوحيد، فمن اعتقد ما ذكر ولم ينطق بها لم يحقن دمه ولا ماله، وكان كإبليس فإنَّه يعتقد التوحيد بل ويقر به كما أسلفناه عنه إلَّا أنَّه لم يمتثل أمر اللَّه فكفر، ومن نطق ولم يعتقد حقن ماله ودمه وحسابه إلى الله، وحكمه حكم المنافقين. و«بدنية» كالقيام والركوع، والسجود في الصلاة ومنها الصوم، وأفعال الحج والطواف. و«مالية» كإخراج جزء من المال امتثالًا لما أمر اللَّه تعالى به؛ وأنواع الواجبات والمندوبات في الأموال والأبدان والأفعال والأقوال كثيرة لكن هذه أَمُّهاتها). انتهى [تطهير الاعتقاد ضمن الجامع الفريد ص/٩٨].

(٥) في الأصل ﴿ليعلموا﴾، وهي قراءة. انظر: الكشاف للزمخشري (١٥٢/٦)، ومعجم القراءات القرآنية (١٤٧/٥)، وفي بقية النسخ «لتعلموا» وهي موافقة لرواية حفص المدني.

(٦) سورة الطلاق، الآية رقم (١٢). (٧) لفظ الجلالة سقط من (ح).

(٨) سورة البقرة، الآية رقم (٢٦٠). (٩) سورة محمد، الآية رقم (١٩).

(١٠) سورة الطلاق، الآية رقم (١٢).

(١١) والعمل هنا يشمل عمل الجوارح وعمل اللسان؛ فمثلًا أعمال الصلاة منها ما يكون بالجوارح: كالركوع والسجود والقيام، ومنها ما يكون باللسان كالقراءة والتكبير والتسليم. يُفْهِم ذلك استدلال المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ على العبادة العملية بقوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا ٱلصَّلَوْمَ ﴾.

(١٢) سورة البقرة، الآية رقم (٤٣).

أنواع العبادة العملية و ﴿ أَصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ ﴾ (١)، ﴿ وَأَنْعَكُواْ ٱلْخَبْرَ ﴾ (٢) و ﴿ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَكُم ﴾ (٣) وما لا يأتي عليه العدُّ الآن.

أنواع العبادة التروكية والترك: ﴿ وَلَا تَقْدَرُبُواْ ٱلْفَوَحِشَ ﴾ (1) ﴿ وَلَا نَقْرَبُواْ ٱلزِّنَةُ ﴾ (0) ﴿ وَلَا نَدَكِمُواْ مَا نَكُمَ مَا الْمَاوَّكُم ﴾ (1) ﴿ وَالْمَعْتَنِبُوهُ ﴾ (٧) ﴿ [فَالْجَنَبُواْ] (١) ٱلرِّجْسَ مِنَ الْمَأْوَثُلُنِ (٩) ﴾ (١٠) وغيرها.

ومن هنا(١١) تدري تسمية الرياء شركًا(١٢)،/ وقوله ﴿ أَرَّهَ يَتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَاهَهُۥ

(١) سورة آل عمران، الآية رقم (٢٠٠).

(٢) سورة الحج، الآية رقم (٧٧) وهي بتمامها: ﴿أَرْكَانُواْ وَٱسْجُدُواْ وَاعْبُدُواْ رَبَّكُمْ وَاَفْعَـكُواْ ٱلْخَـيْرَ لَعَلَّكُمْ تُشْلِحُونَ﴾.

(٣) سورة البقرة، الآية رقم (٢٥٤).(٤) سورة الأنعام، الآية رقم (١٥١).

(٥) سورة الإسراء، الآية رقم (٣٢). (٦) سورة النساء، الآية رقم (٢٢).

(٧) يشير إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَتْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَرْلَامُ وِجْسُ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَانِ فَأَجْتَلِبُوهُ لَكُمْ تُمْلِحُونَ ﴾. [لمائدة: ١٩٠].

(٨) في جميع النسخ، كتبت (اجتنبوا) والمثبت هو الصواب الموافق للآية.

(٩) في (ح): «الأوتان» وهو تصحيف. (١٠) سورة الحج، الآية رقم (٣٠).

(۱۱) في (ح): «هاهنا».

(١٢) الرياء هو مصدر الفعل راءى يرائي أي عمل عملًا ليراه الناس، ويقال مراءاة كما يقال جاهد جهادًا ومجاهدة، ويدخل في ذلك من عمل العمل ليسمعه الناس ويقال له مُسمّع، وفي الحديث عن النبي على: (من راءى راءى الله به ومن سمع سمع الله به أخرجه البخاري في كتاب الرقاق باب الرياء والسمع (ج١/١٥)، ومسلم في كتاب الزهد (٢٢٨٩/٤). انظر: المفردات للراغب ص/٣٧٥، وتيسير العزيز الحميد ص/٢٤/٥، والقول المفيد على كتاب التوحيد (٢٤/٢).

وتسمية الرياء شركًا ورد في عدة أحاديث منها قوله والله على الما يرويه عن ربّه عزَّ وجلَّ: «قال الله تعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملًا أشرك فيه معي غيري تركته وشركه الحرجه مسلم في كتاب الزهد (٢٢٨٩/٤) رقم (٢٩٨٥)، وقوله والله الله فيما يرويه أبو سعيد الله مرفوعًا: «ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم من المسيح الدجال عندي؟ قلنا: بلى. قال: الشرك الحفي، يقوم الرجل فيصلي فيزيِّن صلاته لما يرى من نظر الرجل إليه». أخرجه أحمد في المسند (٣٠/٣)، وابن ماجة في السنن (٢٠/٣)، رقم (٤٢٠٤) وقال في الزوائد: إسناده حسن. اهم، وأخرجه الحاكم في المستدرك (٢٩/٤).

هَوَينهُ ﴾ (١) ﴿ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانُّ إِنَّهُ (٢) لَكُورِ عَدُقٌّ مُبِينٌ ﴾ (٣).

فترك مأمور، وارتكاب منهي: تضييع من العبادة، وحَلَّ مِنْ عُقَدِ الأمر بها⁽¹⁾: ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ [لَعَلَكُمْ] (٥) تَتَقُونَ ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ [لَعَلَكُمْ] (٥) تَتَقُونَ ﴿ يَا اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ ا

= رحمه الله تعالى ـ في صحيح الترغيب (١٧/١) بأنَّه صحيح.

والرياء هو من الشرك الأصغر كما جاء عن شداد بن أوس عن أبيه: «كتًا نعد الرّياء على عهد رسول الله على الشرك الأصغر». أخرجه الطبراني في الكبير حديث رقم (٧١٦٠)، والحاكم في المستدرك (٣٢٩/٤). وحكم عليه العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ في صحيح الترغيب (١٨/١) بأنَّه صحيح.

ووجه كون الرياء من الشرك لأنَّه لمَّا كان المرائي قاصدًا بعمله اللَّه تعالى وغيره، فقد جعل هذا الغير شريكًا للَّه تعالى في هذا العمل. انظر: تيسير العزيز الحميد ص/٢٧.

(١) سورة الفرقان، الآية رقم (٤٣) وتمامها: ﴿أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْتِهِ وَكِيلًا﴾.

ولعلُّه يريد بالآية: تسمية الهوى إلهًا؛ وذلك لأنَّ الهوى يحسُّن لصاحبه عبادة غير اللَّه تعالى.

قال ابن عباس في تفسير قوله تعالى ﴿أَرْءَيْتُ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَنْهَهُمْ هَوَنْهُ﴾ «كان الرجل في الجاهلية يعبد الحجر فإذا رأى غيره أحسن منه عبد الثاني وترك الأول». أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٢٠٩/٣) رقم (١٠٩/٣).

كما أنَّ متبع الهوى يكون قد اتخذ هواه مشرعًا من دون اللَّه تعالى؛ فيعبد اللَّه بما شرع وحسَّن له هواه من البدع والمحدثات، واللَّه تعالى يقول: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَمُوا شَرَعُوا لَهُم مِّنَ اللَّهِ عَالَمَ عَالَى بِهِ اللَّهُ عَالَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَمُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى

يقول ابن كثير - رحمه الله - في معنى قوله تعالى ﴿ أَرَّهَيْتُ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُمُ هُونَهُ ﴾: (أي مهما استحسن من شيء ورآه حسنًا في هوى نفسه كان دينه ومذهبه». [نفس المصدر السابق]. (٢) في (هـ): (فإنَّه) وهو خطأ.

(٣) سورة يس، الآية رقم (٦٠).

ولعلّه يريد بالآية تسمية الشيطان معبودًا. وسيأتي بيان أنَّ معنى عبادة الشيطان هي طاعته في ما يزيّن من الشرك والبدع.

(٤) في (ح) و(هـ): زيادة كلمة «بال» بعد كلمة «بها» وأشير بهامش (هـ) إلى أنَّها كذا بالأصل، ولا أرى لها وجهًا هنا.

(٥) كِلمة [لعلكم] ساقطة من (هـ).
 (٦) سورة البقرة، الآية رقم (٢١).

(٧) لمّا كانت التقوى هي ثمرة العبادة وغايتها، والعبادة وسيلة إليها كما دلّت عليه هذه الآية =

قد تذكر العبادة ويراد بها أفرادها. وكثيرًا ما تذكر (١) العبادة في جملة عدد، كأنَّها حينئذ لا لمعنى الكل الشمولي المراد من مثل الآية السابقة آنفًا (٢)، وآية ﴿ وَمَا خَلَقْتُ اَلِمْنَ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ المراد من مثل الآية السابقة آنفًا (٢)، وآية ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْلِفْنَ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

ولا كلام: أنَّ العبادة إمَّا تستجمع أو تَصْدُق بمعاني الطاعة والامتثال، وحفظ العهود، والوقوف عند الحدود، ومراعاة (^) الأمر والنهي، وإيثار الحكم والرضا به، والتسليم والانقياد [له] (٩)، والانقطاع عمَّن سوى المعبود في سؤال وأمل، وخوف ورجاء (١٠)، واستناد واعتماد، على (١١) نحو خاص فيهنَّ ﴿وَعَلَى اللهِ فَتَوَكِّلُوا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ (١٢) ﴿ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ (١٣). وما أدًى هذه المعانى المسماة.

وغير خافٍ عليك: أَنَّ الطاعة تستجمع هذه المعاني.

وهذا(٤١) وجه اقتصار «القاموس»(١٥)، ومن وافقه على تفسير العبادة،

(٢) يعني آية البقرة السابقة.

(١) في (م): «يذكر». -

(٤) سورة الحج، الآية رقم (٧٧).

(٣) سورة الذاريات، الآية رقم (٥٦).

(٦) كلمة [تائبات] ساقطة من (ح).

(٥) سورة التوبة، الآية رقم (١١٢).

(A) في (ح) و(هـ): «مراعات» بالتاء المفتوحة.

(٧) سورة التحريم، الآية رقم (٥).

(٩) كلمة [له] ساقطة من (ح).

(١٠) في الأصل «ورخاء» والمثبت من بقية النسخ أنسب للسياق.

(١١) في (م): «وعلى». (١٢) سورة المائدة، الآية رقم (٢٣).

(١٣) سورة آل عمران، الآية رقم (١٧٥). (١٤) في (ح): «وهذه».

(١٥) أي صاحب القاموس المحيط، وهو الفيروزأبادي. وقد تقدَّمت ترجمته.

الكريمة، والتقوى إنمًا هي فعل المأمور وترك المحذور كما هو معروف؛ فمن ترك شيئًا من المأمور أو ارتكب شيئًا من المجذور فقد أخلَّ بالتقوى، والإخلال بالتقوى إخلال بالعبادة؛ لأنَّ الوسائل كما هو معلوم تأخذ حكم المقاصد.

والعبودية، والعبودة: بالطاعة(١).

وأمًّا «الكشاف»^(۲): ففسَّرها في تفسير سورة الفاتحة: بأقصى غاية/ الخضوع والتذلُّل^(۲)، ومثله ذكر صاحب «الجواب الكافي^(٤) لمن سأل عن الدواء الشافى»^(٥).

وأمًّا في تفسير سورة البقرة، في قوله تعالى: ﴿يَنَأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾ (١) الآية. فذكر (٧) ما يُفْهِم: أنَّ معنى العبادة لا ينحصر (٨) في أقصى غاية، بل يشمل (٩) ما دونها (١١)، وربما يُفْهِم (١١) [أيضًا] (١١) قريبًا من تناسي الأول ومجانبته؛ وكأنَّه حافظ سابقًا: على اللصوق باللغة، ولاحِقًا بالشرع.

وإنَّمَا ذكرنا كلام هؤلاء، لكونهم يخدمون مؤدًّا (١٣) اللفظ وضعًا (١٠) واستعمالًا (١٥)؛ وقبول نقل الثقة طريق نظرية، وليس ذلك مذهبًا له، حتَّى يجب سُرً ترك تقريره إلَّا ببرهان صحيح؛ وكأنَّ اللَّه سمَّى السُّجود ـ مثلًا ـ للوثنْ شركًا،

(١) انظر: القاموس المحيط (٥٩٦/١) باب الدال ـ فصل العين.

(٥) انظر: الجواب الكافي لابن القيّم ص/٣١٢.

ونظير ما ذكره صاحب الكشاف وصاحب الجواب الكافي في معنى العبادة ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: (العبادة أصل معناها: الذل أيضًا، يقال: طريق معبّد إذا كان مذللًا قد وطئته الأقدام. لكن العبادة المأمور بها تتضمّن معنى الذل ومعنى الحب، فهى تتضمّن غاية الذل لله بغاية المحبّة له). اهـ [مجموع الفتاوى (١٥٣/١٠)].

(٦) سُورة البقرة، الآية رقم (٢١).

(٩) في (ح) و(هـ): «تشمل».

(١٠) انظر: الكشاف للزمخشري (١٠١/٢٠٢١).

(١١) كذا ضبطت بالأصل. وفي (ح): «بفهم» وهو تصحيف.

(١٢) كلمة [أيضًا] ساقطة من (ح).

(١٣) في (ح) و(هـ): «مؤدَّه. (١٤) وضعًا أي لغةً.

(١٥) واستعمالًا أي شرعًا.

سؤ تسمية السجود لغير الله شركا مع أنَّه ليس لله

⁽٢) أي صاحب الكشاف، وهو الزمخشري. وستأتي ترجمته.

⁽٣) انظر: الكشاف للزمخشري (١١٨/١). (٤) في (ح): «الوافي».

⁽A) في (هـ): «تنحصر» وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (ح) و(م).

والحال: أنَّه ليس له تعالى منه شيء لمَّا كان في الجملة - من دون ملاحظة الشخصيات - لا يمكن الحلوُ^(۱) والانفصال من العبادة البتَّة، حتى يتفق في فرد من الناس (أنَّه لا يصدر عنه)^(۲) شخص^(۳) منها قطَّ. فهذا مستبعد جدًّا - أي فقدان كلِّ شخص أي من معنى العبادة - في أحدٍ من البشر: «أسلمت على ما سلف لك من خير»^(٤).

ويحتمل: أنَّ الموسومين بالشِّرك في كتاب اللَّه: كان شأنهم عدم التعري من العبادة أصلًا: ﴿ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ اللِّينَ فَلَمَّا نَجَّلْهُمْ ﴾ (٥٠).

ورَّبُمَا يُفَسَّر مُطلق العبادةِ على سبيل توسَّع المُحَالِّ (١) ـ وُلُو تقريبًا ـ بإعطائك (٧) نفسك أو منها ذاتًا أو تعلُّقًا (٨) غيرَك، أي: فلا تجعله إلَّا لله، وهو التوحيد (٩). وبعبارة أخرى: عملك ـ [ظاهر أو هو] (١١) ـ ظاهرًا وباطنًا (١١)؛ كالرضا

نفسير مطلق العبادة

⁽١) في (م): ﴿الحِلقِ وَهُو خَطًّا.

⁽٢) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

⁽٣) كذا في جميع النسخ، وَلعلَّ الصواب «شقصٌ».

والشقص الجزء والطائفة من الشيء. انظر: المصباح المنير ص/١٢٢ مادة «شقص». (٤) جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب: من تصدُّق في الشرك ثمَّ أسلم

⁽٤) جزء من حديث الخرجه البحاري في كتاب الزكاه، باب: من نصدق في الشرك مم السلم (جـ ١٩٢٨) رقم (١٩٤)، ومسلم في كتاب الإيمان (١٩٢١) رقم (١٩٤) كلاهما أخرجاه من حديث حكيم بن حِزام في ولفظه كما في الصحيح: قال ـ أي حكيم بن حِزام . «قلت يا رسول الله، أرأيت أشياء كنت أتحنَّث بها في الجاهلية من صدقة أو عتاقة ومن صلة رحم، فهل فيها أجرِ؟ فقال النبي على: «أسلمت على ما سلف من خير».

⁽٥) سورة العنكبوت، الآية رقم (٦٥).

⁽٦) كذا بالأصل و(م) وفي (ح) و(هـ): «المجال» ولعله الصواب.

⁽٧) في (ح) و(هـ): «عطائك» وهو خطأ.

⁽A) في (ح): «تعليقًا». وفي (م): «تعلق»، وهو خطأ.

⁽٩) التوحيد سبق تعريفه. أنظر: ص/١٩٢.

⁽١٠) ما بين المعقوفتين ليس في (ح) و(هـ).

⁽١١) (ظاهرًا وباطنًا) منصوبة هنا على التمييز.

بالمقدور(١) لغيرك، [أي](٢): فلا تجعله إلَّا للَّه، وهو التوحيد.

وبأخرى: جعلك لغيرك شيئًا من الأمر فيك دأبًا أو تعلُّقًا (٣)، أي: فلا تجعله إلَّا للَّه، وهو التوحيد.

۱۸۸ وبأخرى: جعلك لغير اللَّه شيئًا من أمره/ الخاص، أي: فلا تجعله إلَّا له، وهو التوحيد.

(۱) المقدور إلى القدر، وهو ما قدَّره الله تعالى لعبده من خير أو شر. والإيمان بالقدر واجب بل هو ركن من أركان الإيمان كما جاء في حديث جبريـل الطـويـل لمَّا سأل النبي عَلَيْ عن الإيمان؟ فذكر منه: «وتؤمن بالقدر خيره وشرِه». أخرجه مسلم في كتاب الإيمان (٣٧-٣٦/١) رقم (٨).

وأمًّا الرضا بالمقدور فقد تنازع الناس في حكمه على قولين:

القول الأول: أنَّه واجب. واحتجوا على الوجوب: بأنَّ الرضا به من لوازم الرضا باللَّه ربًّا، وذلك واجب.

القول الثاني: أنّه مستحب وليس واجبًا. واحتجوا بأنَّ الإيجاب يستلزم دليلاً شرعيًا ولا دليل يدل على الوجوب. قال ابن القيّم ـ رحمه الله تعالى ـ بعد أن حكى هذين القولين: وهذا القول أرجح، فإنَّ الرضا من من مقامات الإحسان التي هي من أعلى المندوبات. اهومًا تجدر الإشارة إليه هنا: أنَّه قد غلط في هذا الأصل العظيم طائفتان من الناس، الأولى: هم القدرية النفاة الذين زعموا أنَّ المعاصي ليست بقضاء الله وقدره فلا يجوز الرضا بها. والثانية: هم الجبرية الغلاة الذين أوجبوا الرضا بالمعاصي فقالوا: نرضى بها ولا نسخطها لأنَّها من قضاء الله وقدره، والرضا بالقضاء طاعة وقربة.

والتحقيق - إن شاء الله تعالى - في هذه المسألة هو ما ذكره العلامة ابن القيم - رحمه الله - حيث قال: (الحكم والقضاء نوعان: ديني وكوني. فالديني يجب الرضا به. وهو من لوازم الإسلام. والكوني منه ما يجب الرضا به كالنعم التي يجب شكرها ومن تمام شكرها الرضا بها، ومنه ما لا يجوز الرضاء به كالمعائب والذنوب التي يسخطها الله وإن كانت بقضائه وقدره، ومنه ما يستحب الرضا به كالمصائب، وفي وجوبه قولان. هذا كله في الرضا بالقضاء الذي هو المقضي. وأمًّا القضاء الذي هو وصفه سبحانه وفعله، كعلمه وكتابته وتقديره ومشيئته، فالرضا به من تمام الرضا بالله ربًّا وإلهًا ومالكًا ومدبرًا. وبهذا التفصيل يتبينً الصواب ويزول اللبس في هذه المسألة العظيمة التي هي مفرقُ طرق بين الناس). انتهى بتصرف يسير من شفاء العليل ص/٢٠٤٠١، وانظر: مجموع الفتاوى (١٩١/٨)، ولوامع الأنوار للسفاريني (١٩١/٨).

(٢) كلمة [أي] ساقطة من (ح). (٣) في (ح): (تعليقًا).

العبادة قد تأتي في أدلة الشرع بمعنى العمل وسيأتي ذكر الاستعمال المنادي: بأنَّ العبادة: هي العمل، وإليه يؤمىء «اعملوا، فكلِّ ميسَّر لما نُحلِقَ له» (١)، «فمنكم من يعمل بعمل أهل الجنة...الحديث» (٢)، «إثما هي أعمالكم أحصيها لكم» (٣)، ﴿وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَنْمِلِينَ ﴾ بعد قوله ﴿أُعِدَّتَ لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي السَّرَاءِ وَالضَّرَاءِ وَالضَّرَاءِ وَالْضَرَّاءِ وَالْصَابِينَ الْعَنْمَ الْعَنْمَ الْعَنْمَ وَلَا الله فقط. لا مشير إليه فقط.

وبأخرى: ما يَتَدَيَّن به المخلوق، أي: فلا يكون إلَّا لله، وهو التوحيد. والمراد بقولنا: يَتَدَيَّن به، أي: يجعله أمرًا لاصقًا بذمَّته، ووجوده وسعيه صحةً أو لزومًا.

وكلُّ هذه العبارات: إنَّما هي لتلخيص معنىً يكون أقربَ إلى الانضباط

⁽۱) جزء من حدیثِ أخرجه البخاري في كتاب التفسیر، باب: فسنیسره للعسری (۱) جزء من حدیثِ أخرجه البخاري في كتاب القدر من صحیحه (۲۰٤۰/۶) رقم (۲۲٤۷) كلاهما أخرجِاه من حدیث علي ﷺ.

⁽٢) جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب القدر، باب: رقم (١) (٣٦٧/٧٦) رقم (٦) جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب القدر أيضًا (٢٠٤٦/٤) رقم (٢٦٤٣). كلاهما أخرجاه من حديث عبد اللَّه بن مسعود فَهُ وأوله: ﴿إِنَّ أَحدكم يجمع في بطن أمَّه أربعين يومًا...الخ الحديث».

⁽٣) جزء من حديث قدسي أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب: تحريم الظلم (٣) جزء من حديث المراح (٢٥٧٤)، وأحمد في المسند (١٦٠/٥) وأوله: «إنّي حرمت الظلم على نفسى فلا تظالموا».

⁽٤) سورة آل عمران، الآيات: (١٣٦٠١٣١). وهي بتمامها: ﴿ وَسَادِعُواْ إِلَى مَغْفِرَةِ مِن رَبِّكُمْ وَجَنَةٍ عَرَضُهَا السَّمَوَتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَتْ لِلْمُتَقِينَ ۞ الَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي السَّرَآءِ وَالضَّرَآءِ وَالْكَهْرِيْنِ وَالْكَافِينَ عَنِ النَّاسُ وَاللَّهُ يُحِبُ الْمُضِينِ ۞ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا اللَّهُ فَاسْتَغْفُوا لِلْمُوبِيمِمْ وَمَن يَغْفِرُ اللَّهُوبِ إِلَا فَعَلُوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۞ أَوْلَتَهِ مَ وَمَن يَغْفِرُ أَلْمُوبِ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ مَعْفِرَةً مِن تَبِهِمَ اللَّهُ وَلَمْ مَعْفِرَةً مِن تَبِهِمَ وَمَن يَغْفِرُهُ مِن تَعْبَهَا الْأَنْهُرُ خَلِدِينَ فِيهَا وَيْعَمَ أَجُرُ الْعَلِينَ ۞ ﴾.

⁽٥) كذا في جميع النسخ، ولعلّ صوابها: «و» بإسقاط الهمزة.

والتَّحصُّل، والتَّعينُ في الذهن، مع اعتبارنا في جميعها قَيْدًا، يخرج الترويح (١) على (٢) النفوس ـ مثلًا ـ بجزء من الرَّاحة، إنِ احتيج إلى هذا الاعتبار، وإلَّا فرَّبما مع التَّأمُّل الصادق تفترق الجهتان بلا تجشُّم (٣) احتراز في العبارة فتلمَّحه.

وتلاحظ (1) «[إنَّ] (1) لنفسك عليك حقًّا ولزوجك وزورك (1) ولربِّك فاعطِ كلَّ ذي حقَّ حقَّه (٧)، وكلُّ ما يلحق بذلك في الحكم والاعتبار، من هذه الجهة؛ والعادات التي لا يمانعها التوحيد: تُعرَف بمعرفته.

وبالجملة: فقد سبرنا قصص الرسل، وقضايا الأنبياء فوجدناهم أطلقوا طلب] (^) العبادة لله وحده (٩)، وأرسلوها عن (١٠) تفسير وشرح (١١)؛ كأنّه لوضوح المقصود، وسرعة حصوله في الخاطر عند الطلب، وتبادر انفعاله للفهم، وعدم تعصّيه على البديهة.

ونحن في خوضنا السَّابق بمنزلة من يفسِّر لمن صار الجليُ عنده خفيًا، أو المأنوس وحشيًّا، أو الملابس/ غريبًا، أو بمنزلة من يجمع متفرِّقًا، ويلخص منتشرًا، أو يبالغ في الإيضاح، لمن لم يكن ليس (١٢) بتلك المثابة، التي خوطب بها أقوام

(١) في (م): «الترويج» وهو تصحيف. (٢) في (م): «عن».

(٤) في (ح) و (هـ): «بلاحظ» وهو تصحيف وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (م).

(٥) كلمة [إنَّا ساقطة من (ح). (٦) في (م): «وزوارك».

(٨) كلمة [طلب] ساقطة من (ح) و(ه).
 (٩) في (م): «وجده» وهو تصحيف.

(۱۰) في (ح): «على». (۱۱) أي أرسلوها عن غير تفسير وشرح.

⁽٣) في الأصل و(هـ): (بالاتجسم) وهو تصحيف، وفي (ح): (بالا تجسيم) وهو خطأ، والتصويب من (م).

⁽٧) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب: من أقسم على أخيه ليفطر، ولم يرَ عليه قضاء إذا كان أوفق له (ج٢/٢٩٨) رقم (١٩٦٨) من حديث أبي جحيفة عن أبيه رهم وليس فيه: «ولزورك عليك حقًّا». وقد جاءت هذه اللفظة عند البخاري في موضع آخر من كتاب الصوم، في باب: حق الضيف في الصوم (ج٢/٩٩١) رقم (١٩٧٤)، وأخرجه مسلم في كتاب الصوم (٨١٣/٢) رقم (١١٥٩).

⁽١٢) كلمة «ليس» مثبتة في جميع النسخ، والكلام يستقيم بدونها؛ ولذا أسقطها الشيخ محمد حامد الفقي ـ رحمه الله ـ في مطبوعته. وقد يكون لها وجة هنا. والله تعالى أعلم.

الأنبياء (١)، وإلَّا فخلوُ بحثنا عن غرض (٢) صحيح شرعي مطلوب: ابتداع، برئنا إلى اللَّه من ذلك إن كان، ولا بأس بتعريف الشيء بلوازمه وآثاره؛ إذ المراد: الانكشاف والظهور للمعرَّف (٣) ـ اسم مفعول ـ وإن خفي بعض أبحاثنا في كتابنا هذا [على] (٤) أقوام. فنحن لم نلتزم أنَّ كلَّ ما فيه ظاهر للخاص والعام.

وهذا (°) كتاب الله، الذي شأنه أجلى من شمس النَّهار فقد عَرَفَ ما في أساليبه، وسبله وتراكيبه البديعة الشريفة أهلُ البصائر والاستبصار (٢).

ومن العبارات المنخرطة في سلك نظائرها المارَّة في معنى العبادة: عبارة

عبارة مبسوطة في معنى العبادة غير مرتبة ترتيب التَّعارُف

(۱) لأنَّ أقوام الأنبياء كانوا يعرفون حقيقة التوحيد الذي دعت إليه الرَّسل؛ ولذا لما خاطب النبي على مشركي العرب بقوله: «قولوا لا إله إلاّ الله تفلحوا» قالوا ـ كما حكى الله عنهم ـ: ﴿ أَجَمَلُ اللهُ عَلَى اللهُ عَنهم للسند (٣٦٢/١) وصححه أحمد شاكر في شرح المسند (٣٣٤/٣) رقم (٢٠٠٨). فانظر ـ رحمك الله ـ لسرعة فهمهم لمدلول هذه الكلمة العظيمة ولما تقتضيه من نفي الشرك والبراءة منه، ولجهل كثير ممَّن يدَّعي الإسلام بحقيقة هذه الكلمة التي عليها مدار الإسلام!!.

يقول شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ: (والكفار الجهّال يعلمون أنَّ مراد النبي على بهذه الكلمة هو إفراد الله تعالى بالتعلَّق، والكفر بما يعبد من دونه، والبراءة منه، فإنَّه لمَّا قال لهم: (قولوا لا إله إلَّا الله) قالوا: ﴿ أَجَمَلَ الْآلِمَةَ إِلَهَا وَحِدًا إِنَّ هَلَا لَشَيْءُ عُجَابُ فإنَّه لَا لله وهو لا يعرف من تفسير هذه الكلمة ما عرف جهّال الكفار، بل يظن أنَّ ذلك هو التلفظ بحروفها من غير اعتقاد لشيء من المعاني؛ والحاذق منهم يظن أنَّ معناها: لا يخلق ولا يرزق ولا يدبر الله الله الله المنهات ص ١٥٤٠] ط. دار الصميعي.

- (٢) في (ح): «عرض» وهو تصحيف.
- (٣) في (ح): ضبطت «للمعرّف» بكسر الراء، وهو تحريف.
- (٤) كلمة [على] ساقطة من (هـ).
 (٥) في (ح) و(هـ): (وهكذا».
- (٦) مقصود المؤلف: أنَّ القرآن مع وضوحه وبيانه فيه من الأساليب والتراكيب ما يخفى بسببها بعضه على بعض الناس. ويشهد لذلك ما جاء عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: «القرآن أربعة أقسام: قسم تعرفه العرب من كلامها، وقسم لا يعذر أحد بجهالته، وقسم يعلمه العلماء خاصة، وقسم لا يعلمه إلَّا الله ومن ادعى علمه فهو كاذب». أورده السيوطي رحمه الله ـ في الدر المنثور (١٠/١).

مبسوطة غير مرتبة ترتيب التَّعاريف، ومنها يؤخذ للعبادة معناها، فنقول:

لمّا كان المخلوق مِلْكًا لخالقه، ومن شأن المملوك المنّعَم عليه بالإيجاد ومقتضياته الفقير (١) إلى مُنْشِئِهِ: أن يترك نفسه وتصرُّفها وتقلُّبها تحت إشارة (٢) ربّها وبارئها؛ إذ ذا هو المقصود بالإيجاد ﴿وَمَا خَلَقْتُ الّجِنَّ وَالْإِنسَ إِلّا لِيعَبُّدُونِ ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلّا لِيعَبُّدُونِ ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلّا لِيعَبُّدُونِ ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلّا لِيعَبُّدُونِ ﴿ وَمَا خَلَقْتُ اللّهِ اللّهِ منازعةِ ويذرها ذليلةً مسخرةً، واقفة على حكمه، وأمره وتدبيره، مسلمة إليه بلا منازعة ولا تشمّس (٤)؛ وإن لم يكن ذا مقصود الإيجاد: فهو الأمر الصالح اللائق، المناسب الملائم، وغيره فاسد، منافر مضادّ.

وأمره تعالى بإخلاصِ^(°) العبادةِ له، وتوحيده بها، وإمحاض^(۱) وجهه بالقصد: إشارةً إلى هذا المعنى المقصود أو اللائق^(۷).

ولهذا توسّل بذكر الخلق والرزق، والإماتة (^) والإحياء، وغيرها: للتنبيه/ على العلّة القاضية (٩).

في (ح) و(هـ): «الفقر».
 (۱) في (ح) و(هـ): «الفقر».

⁽٣) سورة الذاريات، الآية رقم (٥٦).

⁽٤) ولا تشمُّس: التشمس كلمة تدل على النفور وعدم الاستقرار. يقال: دابة شموس أي نفور. وامرأة شموس أي تنفر من الريبة. انظر: معجم مقاييس اللغة (٢١٣-٢١٣/٣)، ولسان العرب (١٩٣/٧-١٩٤١) مادة «شمس».

⁽٥) في الأصل: «بإخلاض» وهو تصحيف.

⁽٦) وإمحاض هنا بمعنى وإخلاص. انظر: لسان العرب (٣٧/١٣) مادة «محض».

⁽٧) في (م): «أو اللائق». (A) في (ح): «الامانة» وهو تصحيف.

⁽٩) أي المقتضية لتوحيده وإفراده وحده لا شريك له بالعبادة. واللَّه جلَّ وعلا قد نبَّه في غير ما موضع من كتابه العزيز بالخلق والرزق والإماتة والإحياء وغيرها من خصائص الربوبية على توحيده وإفراده بالعبادة، وحده لا شريك له؛ وذلك للتلازم بين توحيد الربوبية والألوهية؛ فمن أقرَّ بتوحيد الربوبية، وعلم أنَّ اللَّه سبحانه هو الرب المتفرد بالخلق والإيجاد والملك والتدبير لزمه من ذلك إفراده تعالي بالعبادة وأن لا يشرك في عبادته غيره، لأنَّه لا يصلح أن يعبد إلَّا من كان خالقًا رازقًا مالكًا مدبِّرًا. وما دام ذلك كله له وجب أن يكون هو المعبود وحده الذي لا يجوز أن يكون لأحد معه شركة في شيء من صور العبادة كلها؛ ولهذا جرت سنَّة اللَّه تعالى في كتابه بسوق آيات الربوبيَّة مقرونةً بآيات الدعوة إلى توحيده لتكون الأولى برهانًا على الثانية. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ يَنَا يُهُا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبُّكُمُ الَّذِي الله لتكون الأولى برهانًا على الثانية. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ يَنَا أَيُّا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبُّكُمُ الَّذِي الله لا يحون الأولى برهانًا على الثانية.

ولمَّا كان هذا التعبير السابق بصوره (١) وأنواعه، إنَّما هو بمنزلة (٢) اللَّفِّ (٢) والضابط (٤)؛ إذ من المعلوم أنَّه ليس الأمر مطلقًا في هذا الباب عن (٥) تعيين (٦)

(١) في (م): «تصوره» وهو حطأ، وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (ح) و(هـ).

(٢) في (ح): «منزلة» وهو خطأ.

(٣) اللَّف: يأتي في اللغة بمعنى الجمع. ومنه قوله تعالى: ﴿ حِثْنَا بِكُرِّ لَفِيفًا ﴾ [الإسراء: ١٠٤] أي جميعًا. انظر: الصحاح (١٤٢٧/٤) باب الفاء، فصل اللام، ولسان العرب (٣٠٦.٣٠٤/١٢) مادة «لفف».

واللف في الاصطلاح هو أن تجمع شيئين، ثمَّ تأتي بتفسيرهما جملة ثقةً بأنَّ السامع برد إلى كل واحد منهما ما له، كقوله تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ ٱلْيَلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسَكُّمُواْ فِيهِ وَلِيَبْغُواْ مِن فَضَلِهِ ﴾ [القصص: ٢٨]. ويسمَّى اللف والنشر، والترتيب. انظر: التعريفات للجرجاني ص/١٩٣.

(٤) الضابط: مأخوذة من الضبط، وهو في اللغة: لزوم الشيء وحبسه، ويطلق أيضًا على الحفظ بالحزم. انظر: لسان العرب (١٦/٨) مادة «ضبط».

وأمًّا الضابط في اصطلاح العلماء فهو حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته. [المعجم الوسيط (٥٣٣/٢).

(٥) في (ح): «على».

(٦) في (م): «عن تغيير» وغير منقوطة في الأصل، والمثبت من (ح) و(هـ)، وهو الصواب.

رسوم ووصائف(١)، وطرائق مخصوصة منحصرة: جاء تفصيل الأحكام، وتنويع التشريع بمثابة المفصّل لجمله(٢) والمسمّى(١) لأعيان جماعه (١) دُلُّ (٥) عليهم بكلمة جامعة، والكاشف للمقصود من ذلك، لأنَّه ربَّما ينقاد السَّمع(٢) عند شعوره بمبدأ المطلوب $^{(V)}$ ، إلى أن يَعُدُّ $^{(\Lambda)}$ منه ما ليس منه، أو يُخرِج ما هو منه، للجهل بالكيفية والمقدار. فأتت له التراجم المفصّلة بالبيان الشافي.

ويحتمل أن يشار بقوله: «اعبدوا الله» إلى هيئة وعادة وصفة استقرت للمخاطَب. فقيل [له] (٩) ـ [مثلاً] (١٠) ـ: اصرف هذه الآثار إلى هذه الجهة. لكِنَّا نقرَّر لك الآثار على وجوه أحرى بالصلاح فاسمعها(١١).

ويحتمل أن يكون(١٢) الإشارة بذلك إلى هذه التفاصيل، كما يشار إلى ما في الذهن(١٣).

وبحمد اللَّه لا تضادُّ بين شيءٍ ممَّا ذكرنا؛ إذ جميعها تحوم(١٤) على محطُّ

⁽١) كذا بالأصل و(هـ)، وفي (ح) و(م): «ووضائف».

⁽٢) أي لمجمله كما هو مبيَّن في المطبوعة بالإبدال.

⁽٣) كذا ضبطت بالأصل و(م). وفي (ح) و(هـ): ضبطت: «المسمّى» بفتح الميم. وهو تحريف. (٥) كذا ضبطت في (ح) و(هـ).

⁽٤) في (ح) و(هـ): «جماعه» بالهاء.

⁽٧) في (ح) و(هـ): «بمبدأ لمطلوب».

⁽٦) في (ح): «المسمع». (٨) كُذَا ضبطت في الأصل و(ح) و(هـ).

⁽٩) كلمة [له] ساقطة من (ح).

⁽١٠) كلمة [مثلًا] لم ترد في (ح) و(هـ).

⁽١١) لعلَّه يشير إلى قوله تعالَى: ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ اعْبُدُواْ رَبُّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَكُمْ تَنَقُونَ ۞ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلأَرْضَ فِرَشًا وَالسُّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآةً فَأَخْرَجَ إِبِهِ، مِنَ الثَّمَرُتِ رِزْقًا لَكُمُّ فَكَلا جَعَلُواْ لِلَّهِ آندادًا وَأَنتُمْ تَعَلَمُونَ ﴿ ﴾. [البقرة: ٢٦]. أو أنَّ هناك سقطًا أو وهمًا من المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ؛ لأنَّه لم يأتي بهذه الآثار بعد قوله: «فاسمعا». فالأمر محتمل، والاحتمال الأول أرجح. واللَّه تعالى أُعلم.

⁽١٢) في (ح) و(هـ): (تكون) وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (م).

⁽١٣) في (هـ): «الدهر» وهو تصحيف، وفي (ح) محتملة للأمرين حيث لم تنقط النون.

⁽١٤) في (ه): «يحوم» وغير منقوطة في (ح). (١٥) في (ح): «واجد» وهو تصحيف.

الشروط التي يصدق معنى الدعاء ويصح بسببها أن توفرت فيه توفرت فيه

191

وإذا تقرَّر لك أنَّ «الدعاء»(۱) هو المعهود عند الرسل وأتباعهم من المتشرِّعين، وهو على نحو خاصِّ معناه بوضعه وطبعه وهيئته (۲) اللازمة التي (۳) هي بمنزلة الخِلْقة (٤)، لا باعتبار سواها، حتى يقال: «دعاء غير الله» ـ الذي أنت باحث فيه الآن ـ خارج عن التعريف. فالدعاء باعتبار ذاته لا أنه (۵) يلزم متعلَّقًا كذلك لا يصدق معناه (۲)، إلَّا إذا ارتبط به طلب حصول المطلوب (۷) للتمكن منه، والقدرة عليه بالذات من المدعو وتوجيه المسألة نحو قدير متمكن، ولا يتوقَّف حصول المطلوب إلَّا على تعلُّق إرادة المدعو (۸) إيًّاه وإقبالها عليه، / وإنَّ [من] (۹) معناه عجز المخلوق عن تحصيل متعلَّقه، واختصاص ذي القدرة الشاملة به، وصلاحية المحل الذي تستقبله به للقيام بسؤلك (۱۰)، والعلم بما فيه الخير لك (۱۱)، من سرعة الذي تستقبله به للقيام بسؤلك (۱۰)، والعلم بما فيه الخير لك (۱۱)، من سرعة

⁽۱) الدعاء لغة مصدر دعا، من قولك دعوت الشيء ادعوه دعاء، وهو يرد بمعنى السؤال والطلب والرغبة. ففي المصباح المنير: «دعوت الله دعاءً ابتهلت إليه بالسؤال ورغبت فيما عنده من الخير، ودعوت زيدًا ناديته وطلبت إقباله». المصباح المنير ص/٧٤، وانظر: الشرك ومظاهره للميلي (١٨٥).

وأمَّا الدعاء شرعًا فسيأتي تعريفه عند المؤلف رحمه اللَّه تعالى.

⁽٢) في (ح): «وهيئة» وهو خطأ. وفي (م): «وهيته» وهو خطأ أيضًا.

⁽٣) في (م): «لتي» وهو خطأ.

⁽٤) بالأصل و(ح): «الحلقة» وهو تصحيف، والتصويب من (م) و(ه).

والحلقة هي الطبيعة التي يخلق عليها الإنسان. انظر: لسان العرب (١٩٣/٤) مادة «خلق». والمقصود أنَّ الدعاء على هيئة وصورة لازمة لا تتغير كما أنَّ الإنسان على هيئة وخِلْقَة لا تتغير ولا تتبدل.

⁽٥) في (ح) و(هـ): «لأنه» وهو خطأ. (٦) في (م): «معنا»، وهو خطأ.

⁽٧) بهامش (ه) حيال كلمة «المطلوب» كلمة «المسؤول» وأشير إلى أنَّها نسخة، وفي (ح) كتبت الكلمة فوقها بين الأسطر.

 ⁽٨) بهامش (هـ) حيالها كتب كلمة «المسؤول» وأشير إلى أنَّها نسخة.

⁽٩) كلمة [من] ساقطة من (هـ). (١٠) في (م): «بسؤالك».

⁽١١) يشير المؤلف بما تقدَّم إلى الشروط الواجب توفرها في المدعو حتى يصدق عليه أنَّه مستحق لصرف الدعاء له، وهي كما بينَّها المؤلف: كون المدعو قادرًا بالذات، كونه متمكِّنًا من تحصيل المطلوب منه، كون حصول المطلوب يتوقف على إرادته فقط، وكونه =

الإجابة إلى ذلك أو تأخيره، أو صرف ما هو أعظم أو مثل، أو ادِّخار أشرف [منه] (١)، إلى [غير] (٢) ذلك (٣).

وهذا التفسير لمعنى الدعاء [هو]^(٤) ـ كما أشرنا ـ باعتبار وضعه والهيئة التي تكوَّن بها، وتتجلَّى^(٥) أصالةً صورته طبعية^(٦)، بمنزلة الخِلْقة للإنسان.

شناعة دعاء غير الله تعالى

[فحينئذ] (٧): علمت ـ إن شاء الله تعالى ـ بالبرهان الصحيح، واليقين (٨) الذي لا يخالطه أدنى ريبة، ولا ينتابه أو يتسوَّر (٩) عليه وهمّ، أو يتطفَّل عليه شك: أنَّ دعاء المخلوق، وقصده بذلك: من متفاحش الظلم، ومتبالغ (١٠) الشُّرك، ونزاع في خاصٌ حقٌ الله، وخضوع وتذلَّل بخالص عبادته لسواه؛ إذ روح كونك عبدًا له

⁼ صالحًا للقيام بالسؤال وعالمًا بما فيه الخير للداعي. وانظر بسط ذلك في الدعاء ومنزلته من العقيدة للعروسي.

⁽١) كلمة [منه] ساقطة من (هـ). (٢) كلمة [غير] ساقطة من (ح).

⁽٣) يشير المؤلف - رحمه الله - بذلك إلى قوله على: «ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاث: إمّا أن يعجل له دعوته، وإمّا أن يدخرها له في الآخرة، وإمّا أن يصرف عنه من الشر مثلها. قالوا: إذّا نكثر، قال: الله أكثر». أخرجه أحمد في المسند (١٨/٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٠١/١) رقم (٣١٩)، والحاكم في المستدرك (١٨/٣)، والطبراني في الدعاء (١٨/٢) رقم (٣٧)، وأبو يعلى في المسند (١٨/٣) رقم (٣١٤)، والطبراني في الدعاء (١٨/٢) رقم (٣١٤)، قال المستدرك (٢٩٦١)، والبزار في كشف الأستار (٤/٠٤) رقم (٣١٤٣). قال الهيشمي في «مجمع الزوائد» (١٤٨٠، ١٤٩١): رجال أحمد وأبي يعلى وأحد إسنادي البزار رجاله رجال الصحيح غير على بن على الرفاعي، وهو ثقة). اهم، وأورده العلامة الألباني - رحمه الله - في صحيح الأدب المفرد ص/٢٦٤ برقم (٤٧) وحكم عليه بأنّه صحيح.

⁽٤) كلمة [هو] ساقطة من (م).

 ⁽٥) في الأصل و(م) و(هـ): «وتتحلى» وهو تصحيف والمثبت هو الصواب، وفي (ح):
 «وتخلّى» وهو خطأ.

 ⁽٦) في (ح): (طبيعة) وهو خطأ.
 (٧) كلمة [فحينئذ] ساقطة من (ح) و(هـ).

⁽٨) في (م): «القين» وهو خطأ.

⁽٩) في (ح): ايتصورا وهو خطأ.

والتسور: بمعنى الهجوم. يقال تسوَّر الحائط: إذا هجم مثل اللص. انظر: لسان العرب (٢٦٦).

⁽١٠) في (ح): «ومتبالع» وهو تصحيف.

تعالى: هو هذا المقام، وهذا التكيُّف والتصوُّر بهذه الحالة(١).

ومن هنا تلخّص لك وجه التسجيل على المشركين، إذ يدعون الأوثان، وسببه ومنشأ⁽¹⁾ التكثير بأنواع التَّسفيه⁽¹⁾ والتَّضليل⁽¹⁾ والتَّبيب⁽⁰⁾. وظهر لك وتبينً محل دعاء غيره تعالى من السَّخف والبطالة، وضلال منتحيه وغلُّوه في الإضرار بنفسه، وتحميلها ظلمًا كثيرًا بوضع الشيء في غير محلِّه، وصرفه في غير أهله، والتباعد⁽¹⁾ مَّن لا يسوغ^(۷) ويصلح إلَّا التقرُّب منه والتذلُّل له، وله الخلق والأمر والملك والملكوت والقهر والعزَّة، وصفات الكمال ونعوت الجلال. وأمَّا غيره: فلا عبلك ضرًّا ولا نفعًا^(۸)، ولا موتًا ولا حياة ولا غيرها^(۹).

وغير بعيدٍ أيضًا: أن يكون منشأ ذلك التَّسجيل/، والتَّسفيه: هو الخطأ في ١٩٧ المتعلَّق، [وإبدال الصالح منه بسواه؛ بمنزلة مهنَّد مصنوع للضرب به في سبيل اللَّه. فاتُخِذَ لقطع الطريق. فهو بذاته: إِنَّمَا كان سوءً أو رشدًا لمكان المتعلَّق](١٠٠)

⁽١) أي الصورة والحالة الدعائية التي يكون عليها الإنسان من الخضوع والذلَّة والرغبة والرهبة.

⁽٢) كلمة [ومنشأ] مطموسة في الأصل.

⁽٣) التسفيه للمشركين بسببَ دعاء غيره تعالى ورد في قوله: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِلَّةِ إِبْرَهِ عَمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَةً ﴾ [البقرة: ١٣٠].

⁽٤) التضليل للمشركين بسبب دعاء غيره ورد في قوله: ﴿وَمَنْ أَضَلُ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَا يَسْتَجِبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَآبِهِمْ غَفِلُونَ ۞ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءُ وَكَانُواْ بِعِمَادَتِهِمْ كَفَرِينَ ۞﴾، [الأحقاف: ٥-٦].

⁽٥) والتتبيب: أي التخسير. [مفردات القرآن ص/١٦٢]. والتبيب بسبب دعاء الأوثان ورد في قوله تعالى: ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنَ ظَلَمُواْ أَنفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتُ عَنْهُمْ ءَالِهَهُمُ ٱلَّتِي يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ لَمَّا جَآءَ أَمْنُ رَبِّكٌ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرٌ تَنْبِيبٍ ﴿ ﴾ [هود: ١٠١].

⁽٦) في (ح): «واليباعد» وهو تصحيف.

⁽٧) في (ح): بعد كلمة «يسوغ» كلمة «لا» وقد ضرب عليها.

⁽٨) في (م): «فلا يملك نفعًا ولا ضرًا».

 ⁽٩) لعل المؤلف يشير بذلك إلى قوله تعالى: ﴿ وَاتَّغَـٰذُواْ مِن دُونِهِ عَالِهَةً لَا يَغْلَقُونَ شَيْئًا وَهُمْ
 يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ مَثَرًا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوْةً وَلَا نُشُورًا
 ﴿ الفرقان: ٣].

⁽١٠) ما بين المعقوفتين سقط في (ح).

وانعطافه عليه.

انفصال معني الدعاء عن معني وعن سؤال المخلوق ما يقدر عليه

وبهذا كله تعرف(١) انفصال ما سنذكره من هذه الأمور الآتية عن جهة الدُّعاء، ومباينتها لها(٢)، وإن كان الأمر ظاهرًا(٢)، فلا يضرُّ تعدد جهات المعرفة. وتلك الأمور: كسؤالك زيدًا درهمًا، أو نصرةً على العدوِّ بسيفه ورمحه، أو التوسل دعاء الله تعالى لسقيا وغيرها. أتظنُّ [أنَّ](١) الأمر كما زعم الواهمون، واستنبطوه من خروج عمر بالعباس عام الرَّمادة (°)؟ وإلَّا لو كان الأمر كذلك لكان للمسلمين في العدول إلى رسول اللَّه ﷺ مندوحة (٧)؛ أيُّ معنى للعدول إلى الدُّون مع وجود أفضلَ وأنفعَ وأجدَى؟ لو كان المعنى ما توَّهمه أولئك الذين جعلوا لأهل الأجداث(٨) من أمر الله ما جعلوا، ويعدلون(٩) إلى مقابرهم عن التماس دعاء الأحياء وتوجههم إلى الله بالمسألة(١٠). كما صنع عمر رفيه عنه، وحاشاه أن يلاط (۱۱) به رجز (۱۲) الشيطان وهو يسلك غير فجّه (۱۳).

⁽١) في (هـ): «يعرف» وغير منقوطة في (ح). (٢) أي لجهة الدعاء.

⁽٣) في (ح): «ظاهر» وهو خطأ.(١) كلمة [أن] ساقطة في (م).

⁽٥) الرمادة مأخوذة من الرمد أو الرماد: يقال: أرمد وأرمده إذا أهلكه وصيَّره كالرماد. وسمى عام الرمادة لأنَّ كثيرًا من الناس والأموال قد هلكوا. وقيل: سمى بذلك لأنَّهم لمَّا أجدبوا صارت ألوانهم كالرماد. وقيل: لجدب تتابع فصيَّر الأرض والشجر مثل لون الرماد. انظر: النهاية (٢٦٢/٢)، ولسان العرب (٣١٢/٥) مادة «رمد».

وقد ذكر أهل التاريخ والسير أنَّ عمر بن الخطاب ﴿ استسقى بالعباس في عام ثماني عشرة من الهجرة النبوية. وعلى ذلك فيكون هو عام الرمادة. انظر: تاريخ خليفة بن خياط ص/١٣٨، وتاريخ الطبري (٩٦/٤)، وتاريخ الإسلام (١٦٩/٣)، والبداية والنهاية (٣٧٧٠).

⁽٦) كلمة ﴿ الله الله على (م).

⁽٧) مندوحة: بمعنى سعة وفسحة. انظر: المصباح المنير ص/٢٢٨ مادة «ندح».

⁽٨) في (ح): «الأحداث» وهو تصحيف. (٩) في (ح): «ويعدلوا» وهو خطأ.

⁽١٠) إلتماس الدعاء من الأحياء هو من التوسل المشروع كما قد مرَّ. انظر ص/٦٠٣.

⁽١١) يلاط: أي يلصق. انظر: لسان العرب (٢١/٣٥٨).

⁽١٢) رجز الشيطان أي ما يدعو إليه من الكفر والفساد والبهتان. انظر: المفردات للراغب ص/٣٤٢.

⁽١٣) لعلُّه يشير إلى قوله علي: ﴿إِيهَا يَا ابنِ الخطاب، والذي نفسي بيده، ما لقيك الشيطان سالكًا فجًّا قطُّ إلَّا سلك فجًّا غير فجُّك. أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب =

فتنبَّه كيْلا يلتبس عليك الأمر، فلا تفرِّق بين النور والظلمة، والجهل والحكمة؛ وما عليك من بأس أن تلتمس من أخ في الله دعوة صالحة، سيما إذا توَّسمتَ أسباب الإجابة.

وقد شاع في ديننا حسنُ التماس الدُّعاء من المؤمنين(١)؛ فجعل ما صنعه عمر

النبي ﷺ، باب: مناقب عمر بن الخطاب ﷺ (جـ٤٠/٤) رقم (٣٦٨٣)، ومسلم في
 کتاب الفضائل (١٨٦٤/٤) رقم (٢٣٩٦).

(١) طلب الدعاء من الأحياء الأصل فيه الجواز، لأنّه أمر في مقدور المكلّف. ويدل لهذا الأصل حديث إجابة المؤذن، وفيه: «وسلوا لي الوسيلة فإنّما هي منزلة في الجنّة لا تنبغي إلّا لعبد من عباد اللّه، وأرجو أن أكون أنا هو. فمن سأل لي الوسيلة حلَّت له شفاعتي». أخرجه مسلم في كتاب الصلاة (٢٨٨١-٢٨٩) رقم (٣٨٤).

وأيضًا ما جاء عن النبي ﷺ في خبر أويس المرادي القرني، وفيه قال لعمر ﷺ: «فإن استطعت أن يستغفر الله لك فافعل». خرَّجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة (١٩٦٩/٤) رقم (٢٢٥). وأيضًا ما مرَّ في قصة توسل عمر ﷺ بدعاء العباس ﷺ. والأحاديث في هذا المعنى كثيرة. وأمَّا ما اشتهر منها فيما يروى عن عمر بن الخطاب ﷺ أنّه قال: «استأذنت النبي ﷺ في العمرة، فأذن لي، وقال: «أشركنا يا أُخيَّ في دعائك، ولا تنسنا». فلم يصح. انظر: ضعيف الجامع رقم (٢٢٨ و٧٣٠)، وضعيف سنن أبي داود ص/١٤٧ رقم (٣٢٢). وانظر لما قبله: مجموع الفتاوى (٢٢٣) 19٢، ١٩٢١).

ولشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ تفصيل جيّد في مسألة طلب الدعاء من الغير يحسن ذكره هنا، وهو: أنّه إذا كان الطالب لدعاء الغير قصده نفع ذلك الغير بحصول الأجر والثواب له، والإحسان إليه بأن يعطى مثل ما يدعوا به له، فهذا مستحب لأنّ فيه اقتداء بالنبي على وأمّا إن لم يكن مقصوده إلّا طلب حاجته، ولم يقصد نفع المأمور بالدعاء والإحسان إليه، فهذا من السؤال المرجوح الذي تركه أفضل لما فيه من الافتقار إلى الغير والذل للمخلوق. انظر: المصدر السابق (١٩٣/١).

يقول الشيخ بكر أبو زيد . حفظه اللَّه .: (وقد توسَّع الناس في طلب الدعاء من الغير، وبخاصة عند الوداع: «ادع لنا»، و«دعواتك» حتى لو كان المخاطب به فاسقًا ماجنًا. وقد جاء عن بعض السلف كراهيته. قال ابن رجب ـ رحمه اللَّه ـ: وكان كثير من السلف يكره أن يطلب منه الدعاء، ويقول لمن يسأله الدعاء؛ أي شيء أنا؟ وممَّن روي عنه ذلك عمر بن الخطاب، وحذيفة بن اليمان ـ رضي اللَّه عنهما ـ وكذلك مالك بن دينار. وكان النخعي يكره أن يسأل الدعاء، وقال أحمد: إذا دعونا نحن لهذا، فمن يدعوا لنا). انتهى [معجم المناهي اللفظية ص/٨٧].

من قِسْم صُنْع المقابرية تخليط فاحش(١)، وتلطيخ له بما لا يليق به(٢). فالله المستعانُ. فالأَحمق (٣) يضرُك بعين ما يزعم أنَّه لك (٤).

وهل تخيُّرك داعيًا: إلَّا كتوخي خير الأوقات للإجابة(٥)، وحالات ١٩٣ الدُّعاء (٢) ? ذهابًا منك إلى أنَّ ذلك أسرع تحصيلًا وأنفع توصيلًا. وإلَّا فكان

(١) سبق بيان وجه الغلط في التسوية بين التوسل والدعاء. راجع ص/٦٠٨ ـ ٦٠٩.

(٢) حديث استسقاء عمر رضي العباس ثابت مشهور، وقد تقدُّم تخريجه صفحة (٢٠٣)، وقد احتج بهذا الحديث طائفة ممَّن أجازوا السؤال بالذوات والاستشفاع بها، أو استحبوا ذلك بل منهم مَّن احتج به على جواز الاستغاثة بغير الله تعالى، وممَّن احتج به ابن الحاج في «المدخل» (١/٥٥٦-٢٥٦)، والسمهودي في «وفاء الوفاء» (١٣٧٥/٤)، وتقى الدين السبكي في «شفاء السقام» ص/١٧٢.

وهذا الحديث لا دلالة فيه على ما ذكروا من جواز التوسل بالأموات، أو الاستغاثة بهم،

الوجه الأول: أنَّ لفظ التوسل لا يتناول لفظ الاستغاثة، ولا الدعاء لا وضعًا ولا شرعًا كما سبق تقریره. انظر: ص/۲۰۸ ـ ۲۰۹.

الوجه الثاني: أنَّ التوسل في لغة الصحابة، هو طلب الدعاء والشفاعة. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: روأمًا التوسل بالنبي عليه والتوجه به في كلام الصحابة فيريدون به التوسل بدعائه وشفاعته). [قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص/٨٠ فقرة رقم (٢٤٦)].

الوجه الثالث: أنَّ هذا لو كَان توسلًا بالذات لما عدل عمر والصحابة ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ عن التوسل بالنبي ﷺ إلى التوسل بالعباس، وكان بإمكانهم إتيان قبره ﷺ والتوسل به أو سؤال الله تعالى بجاهه.

انظر لهذه الوجوه: مجموع الفتاوي (٢٠١/١)، واقتضاء الصراط المستقيم (٧٩٢/٢)، وتلخيص الاستغاثة ص/٨١.٨٥، والتوسل أحكامه وأنواعه ص/٦٨.٧٠. ولمزيد من التفصيل انظر: الدعاء ومنزلته من العقيدة (٧٢٠/٢) وما بعدها.

(٣) في (ح) و(هـ): «الأحمق».

(٤) أي أنَّه لك نافع كما هو مبينٌ في المطبوعة بزيادة «نافع» بعد كلمة «لك».

(٥) أوقات إجابة الدعاء كثيرة وقد ورد بيانها في السنَّة المطهرة؛ فمن تلك الأوقات: الثلث الأخير من الليل وبين الآذان والإقامة، وعند الإفطار وساعة الجمعة ـ وهي آخر ساعة من عصر يوم الجمعة ـ، وفي يوم عرفة.

(٦) لعلُّه يريد بحالات الدعَّاء ما ينبغي أن يكون عليه الداعي من الخشوع والدُّلة والإنكسار وحضور القلب حال دعائه؛ وينضَّاف إلى ذلك رفع الأيدي وعزم المسألة، وتيقن الإجابة =

التوسُّل من عمر برسول اللَّه ﷺ وسائر الأنبياء والملائكة الأصفياء أحقَّ وأصدقَ (٢)؛ إذ لا عاقل يتخيَّر (٣) ما(٤) ذلك المعنى الذي يقصده: أدنى (٥)، ويتجنَّب (٢) الأعلى.

فالدَّاعي سوى اللَّه، والملتجىء إلى غيره، وصارف اضَّطراره وافتقاره عنه إلى من دونه بهيئة ما يكون إليه ـ كما أشرنا إليه في ذكر انفصال (٧) تلك الأمور المارَّة قريبًا ـ ومثبت ما له من التَّأثير لخلقه على جهة اتصاف (٨) المحل ولو في الجملة، إمَّا بالاعتقاد (٩) أو بالتهيء (١٠) ـ كما تترجم عنه (١١) الحالة الدُّعائية وحكم صورتها ـ والواقِف نفسَه تحت محكم من لا خلق له ولا أمر، والظانَ (١٢)

مع تقديم الحمد والثناء على الله تعالى والصلاة والسلام على النبي المصطفى الله ليكون الدعاء مستجابًا؛ لأنَّ هذه الحالات من أسباب إجابة الدعاء كما صحت بذلك الأخبار.
 انظر بسط ذلك في الداء والدواء لابن القيم ص/٢٧ - ٢٨.

⁽١) كلمة (ﷺ) زيادة من (م).

⁽٢) نظير هذا المعنى ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢/٥٢١): «فلو كان السؤال به ـ يعني النبي الله عدد الصحابة لقالوا لعمر: إنَّ السؤال والتوسل به ولم نعدل عن الأمر المشروع الذي كنًا نفعله في حياته، وهو التوسل بأفضل الخلق إلى أن نتوسًل ببعض أقاربه، وفي ذلك ترك السنَّة المشروعة وعدول عن الأفضل وسؤال الله تعالى بأضعف السبين مع القدرة على أعلاهما؟ ونحن مضطرون غاية الاضطرار في عام الرمادة الذي يضرب به المثل في الجدب». انتهى؛ وانظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص/٨٢ فقرة رقم (٢٥٠)، وص/١١ فقرة (٣٦٦)، واقتضاء الصراط المستقيم (٧٩٢/٢)، والاستغاثة في الرد على البكري (٣٦٦)، والتوصل إلى الحقيقة التوسل ص/٢٦١)،

⁽٣) في الأصل: «يتحيّر» وهو تصحيف.

⁽٤) كذا في جميع النسخ، ولعلُّ صوابها «من» كما هو مصوّب في المطبوعة بالإبدال.

⁽٥) أي «ما هو أدنى» كما هو مبيَّ في المطبوعة بزيادة كلمة «ما هو» قبلها.

⁽٦) في (م): (ويجتنب).

⁽V) كُلُّمة «انفصال» كررت بالأصل، وفي (ح): «الانفصال» وهو خطأ.

 ⁽A) في (ح): «انصاف» وهو تصحيف.
 (٩) في (م): «باعتقاد» وهو خطأ.

⁽١٢) كذا بجميع النسخ، وهي لغة تميم؛ والأشهر أن يقال: «الضان»؛ وهي بمعنى البخيل. انظر =

بنفسه عن (١) تسليمها له تعالى، بريَّةً (٢) عن المشاقَّة والاستنكاف عمَّا طلبه تعالى منها، وألزمها (٢) إيَّاه -: «مضيِّع لمعنى العبد ومقتضات الربوبية، التي لا انفكاك عنها» (٤).

الفرق بين الحوف الشركي والحوف الجيلي الطبعي

وهكذا ـ كما قدَّمنا و على المعنى الذي يكون عن الذات المستجمعة لتلك الصفات. وهو معقول متصوَّر (٧) عند النصيرة (٨)، بمنزلة الأشباح عند البصر (٩) ﴿ فَلَا تَخْشُوا النّاسَ وَاخْشُونِ فَلَا تَخْشُوا النّاسَ وَاخْشُونِ فَلَا تَخْشُونَ ﴿ وَكَالَ النّاسَ وَالأَمْرِ منصرفًا إلى نفس الفعل (١١) المذكور (١١) لا متعلَّقه (١١) وهو (١٥) وهو (١٥)

(١) في (ح): «على». (٢) كذا ضبطت بالأصل.

(٣) في (ح): «وإلزامها».

(٤) في (ح) و(هـ) جاءت العبارة بين الحاصرتين كما يلي: «مضيّع لمعنى العبد ومقتضاه اللازم، مشرك بربّه، جاهل ظلوم لنفسه بإهمال ما في عنق المربوب من الحقوق ومقتضيات الربوبية التي لا انفكاك عنهاه.

(٥) في (هـ): «قدَّمناه». (٦) في (هـ): «وأمكل» وهو خطأ.

(٧) في (م): افتصوره. (٨) البصيرة أي العقل.

 (٩) المقصود أنَّ الخوف من الأمور المعنوية التي لا تدرك بالحواس، وإنَّما هو معنى متصوَّر في الذهن؛ فهو كالخيال بالنسبة للبصر.

(١٠) سورة المائدة، الآية رقم (٤٤). (١١) سورة آل عمران، الآية رقم (١٧٥).

(١٢) في (ح): «العقلِ، وهو خطأ. (١٣) الذي هو الحشية.

(12) وذلك لأنَّ متعلَّق الخوف قد يكون أمرًا جبليًّا طبعيًّا كالخوف من عدوِّ أو سبُع أو غير ذلك. فهذا الخوف لا يذم؛ لأنَّه لا ينافي الإيمان. وقد يكون خوفًا يدعوا إلى طاعة باطنة وخوف سري يزجر عن معصية من يخافه؛ فهذا الخوف لا يجوز تعليقه بغير اللَّه ﷺ لأنَّه خوف عبادة وتأله؛ ومن علَّقه بغير اللَّه ﷺ كمن يخشى من صاحب القبر أن يوقع لأنَّه خوف عبادة وتأله؛ ومن علَّقه بغير اللَّه ﷺ أو نحو ذلك مما هو واقع من عباد القبور ـ فقد أشرك شركًا أكبر مخرجًا من الملَّة، والعياذ باللَّه. انظر: مجموعة مؤلفات السعدي ـ (عقيدة / ٣ / ٥٠٥).

(١٥) الضمير هنا راجع إلى نفس الفعل الذي هو الخَشْيَة.

⁼ القاموس المحيط (٣٤٥/٤) باب النون، فصل الضاد.

الإيثار(١) له واعتباره عملًا واقتضاءً لقوله: ﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَآبِفًا يَتَرَقَّبُ ۗ ﴿ (٢) ﴿ وَيَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ ﴾ (١) ﴿ وَزُلْزِلُوا ﴾ (١).

والمعنى الأول: صحيح بلا ريب، حيث يلاحظ(٥) افتراق ما من جهة الخالق عمًّا من جهة المخلوق. كلبسك الدِّرع للحرب، وخوفك من جبَّارٍ عنيد.

وكذا قصدك أحدًا أو بلدًا للانتفاع بما آتاه اللَّه من علم دين/، أو طب، أو قدرة على استخلاص حق لك، أو يؤويك(١) من ذي سلطان، أو لخصب (٧) وسعة، ونحو(^) ذلك كلِّه. فأنت تجوِّز(٩) في هذا كلِّه التخلف لعدم الإمكان التام، الذي لأجله تسأل اللُّه، (ولم تتلبُّس بهيئة ممنوعة)(١٠٠.

الدعاء

198

فالمعنى الذي هو راجع (وضعًا^(١١) لا قصدًا)^(١٢) إلى القوي القادر، بحيث لا يصلح إلَّا له، ولا يُتحصَّل (١٣) إلَّا به أو عنه: اسم طلبه والتماسه، واللفظ الذي يكون له: هو الدعاء وضعًا [و](١٤) شرعًا(١٥).

والدعاء في لسان أنبياء الله ورسله وكتابه: اسم لطلب ذلك المعنى؛ ولهذا أطلق الله في كتابه دعاء المشركين سواه وساقه مساق المتعينُ المعلوم، وأورده مورد ما تنساق إليه الفهوم(١٦)، (وسجُّل عليهم: أن نحوا به خلاف جهته، وأخرجوه

(١) في (ح): «الإبثار» وهو تصحيف.

(٣) سورة الأحزاب، الآية رقم (١٠).

(٥) في (م): ابلاحظ) وهو تصحيف.

(٧) في (ح): «لخطب» وهو تحريف.

⁽٢) سورة القصص، الآية رقم (٢١).

⁽٤) نفس السورة، الآية رقم (١١).

⁽٦) في (م): (يوديك) وهو تحريف.

⁽٨) في (ح) و(هـ): «أو نحو».

⁽٩) في (ح): «مجوز» وبالأصل رسمها يحتمل الأمرين؛ والمثبت من (م) و(هـ).

⁽١٠) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م)، وليست في (ح) و(هـ).

⁽١١) في (ح) و(هـ): (وضعه).

⁽١٢) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

⁽١٤) الواو ساقطة من (ح) و(هـ). (١٣) في (ح) و(هـ): «ولا يحصل».

⁽٥٥) المقصود هنا بيان معنى الدعاء الذي صرفه لغير الله يُعَدُّ شركًا بالله تعالى.

⁽١٦) أي بديهةً.

عن محلُّه)(١)، ومن أمثلته: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَـادُ أَمْثَالُكُمْ ۖ فَأَدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ = إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ = (٢) (٣)؛ فَوَصْفُ العبديَّة (١) هو المانع من التأهُّل للاستدعاء منهم، وإسناد الطلب إليهم.

العلة وعلا

والحاصل: أنَّه تعالى بنعتٍ مقتض لتخصيصه بالدعاء. ذاتي وفعلي (٥)، (كما المقتضية الله الدُّعاء بنعت وضعي، مقتض لأن يكون [به](٦) من خاص [حقً](٧) من هو الله جلُّ الناعث النعت الأول)(^)؛ وذلك النعت بعينه هو المانع من دعاء غيره، أي لأنَّ

بالدعاء (١) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

(٢) تمام الآية من (ح) فقط. (٣) سورة الأعراف، الآية رقم (١٩٤).

(٤) في بقية النسخ: «فوصف العبد به» وهو خطأ.

(٥) في (ح) و(هـ): «ذاتًا وفعلًا».

والمقصود بالنعت الذاتي المقتضي لتخصيصه تعالى بالدعاء صفات الكمال المتعلِّقة بذاته العليَّة التي لا تنفك عنها بحال من الأحوال؛ إذ إنَّ اللَّه تعالى لم يزل ولا يزال متصفًا بها: كالملك، والقدرة، والسمع، والعلم؛ فهو سبحانه مالك لما يطلبه السائل، قادر على إعطائه إيّاه، سميع يسمع دعوة من دعاه، عالم بما يصلح السائل في دنياه وأخراه.

وأمًّا النعت الفعلي فالمقصود به الصفات الفعليَّة وهي التي تتعلق بمشيئة اللَّه تعالى واختياره مثل: فرحه سبحانه وتعالى بدعوة من دعاه، وإجابته لدعوة من دعاه، وحبُّه للداعي إيَّاه، إلى غير ذلك من تلك الصفات الفعلية المقتضية لتخصيصه سبحانه وتعالى بالدعاء. انظر: مجموع الفتاوى (٢/٩/٦)، وشرح الطحاوية ص/١٢٤، والصفات الإلهية ص/٢٠٦، ٢٠٠٠، والقواعد المثلي ص/٢٤.٥٦.

(٦) كلمة [به] ساقطة من (هـ). (٧) كلمة [حق] ساقطة من (ح) و(هـ).

(٨) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

والنعت الوضعي للدعاء المقتضي لأن يكون الدعاء هو من خاص حق الله تعالى هو ما في الدعاء من إظهار الفاقة والتذلل، والخضوع والاستكانة؛ وهذا أمر لا يجوز صرفه لغير اللَّه تعالى.

يقول الطيبي: (الدعاء هو إظهار غاية التذلل والافتقار إلى الله تعالى، والاستكانة له. وما شرعت العبادات إلَّا للخضوع للباري، وإظهار الافتقار إليه). [نقلًا عن فتح الباري .[91/11] الدعاء لا يجوز صدوره إلَّا إلى من كان بذلك النعت، ولا يجوز أن يكون محل قصده إلَّا من كان به (١) أيضًا؛ فدعاء سواه تعالى: ضَلَّةٌ في الرأي بداية ونهاية، ومنشأً ومقصدًا، ووسيلةً ومنتحى، ولفظًا ومجلًا، وسعيًا وغايةً.

وسؤالك (٢) من مخلوق متاعًا (٣) أو انتفاعًا: بون متميّز بالصِّفة والاسم، والمحل والنية والكيفية، مصدرًا ومقصدًا وتعلُّقًا، لا يلتبس ولا يخفى ما يليق بكلُّ جهة كيفية وحقيقة (٤).

وأما الجاهلون: فعزب عليهم (°) هذا الإنكشاف الذي لوضوحه كان التعبير (٦) عنه تحصيل (٧) للحاصل، وإنّما فساد الفطر أوجب التبيين.

فقالوا داعين (^): يا وليَّ اللَّه أقحطت/ الأرض، وهلك العيال، وتسلَّط العدوُّ، ١٩٥ وعقمت المرأة، وعصفت الريح، وجُنَّ الأبناء. فالغارة.

وهو إذ ذاك رهين في انتظار (٩) الحشر، وإلّا فلو قالوا: يا عبد اللّه - أي: وهو حيّ مخاطَب (١٠) ـ اعطنا من طعامك، واحسن كما أحسن اللّه إليك، وسل الله لنا: ما جاوزوا اللائق خطابًا ومخاطبًا؛ لأنّه شيء آتاه اللّه، وأمره أن ينيل (١١)، فهو

⁽١) أي من كان به ذلك النعت الذاتي والفعلى المقتضى لتخصيصه بالدعاء.

⁽٢) في (ح): «وسؤلك». (٣) في (ح): «مناعًا» وهو تصحيف.

⁽٤) وبهذا كلَّه يُغلَم انفصال معنى الدعاء الذي لا يجوز صرفه لغير اللَّه تعالى عن سؤال المخلوق ما يقدر عليه؛ فالمخلوق يُسأل ما يليق بضعفه وعجزه مع إعتقاد إمكان التخلف؛ والخالق يسأل ما يليق بجلاله وصفات كماله مع إعتقاد عدم إمكان التخلف؛ فاللَّه لا يعجزه شيء، فهو القدير على كل شيء؛ يعطي من يشاء بفضله ورحمته، ويمنع من يشاء بعدله وحكمته؛ ﴿لا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئُلُونَ ﴾.

⁽٥) أي غاب عنهم.

⁽٦) في (م): «لتعبير» وهو خطأ. وفي (هـ): «للتعبير» وهو خطأ أيضًا.

⁽٧) كَذَا بجميع النسخ، ولعلُّ صوابها (تحصيلًا).

⁽A) في (م): (واعين) وهو تحريف.

⁽٩) في (ح): (انتضار) بقلب الظاء ضادًا، وهي لغة.

⁽١٠) في (هـ): «يخاطب».

بمنزلة الخازن الأمين^(۱)، المؤدي ما أُودِع؛ ما حصَّل مفقودًا، ولا كوَّن مالم يكن موجودًا؛ ولا ريبَ فعلَ فعلَّ أُمِدَّ بقواه، ومكِّن منه بإفاضة محلِّه. فهو حينئذ في كلِّ (۲) ليس إلَّا وليّ الصَّرف والوضع في ذلك المعينَّ (۳)؛ وفَعَلَ ما هو [من] (ن) شأنه، كصلاةٍ، وصيام، وذكرٍ، وجهادٍ، وإخراج زكاة.

وبالجملة: فما يُسأَلُ منه وهو من شأنه وصفته المعلومة المحسوسة، المدُّ هو بقوتها التي ينسب إليه بها الفعل فهو كراًقيموا الصلاة»، و«جاهدوا في سبيل اللَّه»، و «افعلوا الخير»، و «أنفقوا ثمَّا رزقناكم»، و «تعاونوا على البر والتقوى».

كلَّ ذلك هو فيه صارف لأفعالِ منه، أو أعيانِ عنده في مصارفها؛ والفعل بعد الإمداد بقواه يتنزَّل منزلة الدرهم المأمور بإعطائه زيدًا، لا فرْق.

والقِوى هذه بمنزلة الأمتعة، كلُّ منهما(٥) مأمور بتسليمه إلى محلُّه.

لا فرق بين قولك: خلق الله السمع والأبصار والأفتدة لشكره (٢)، والسلاح للجهاد به في سبيله، والدرهم لإنفاقه في مرضاته؛ فالشكر والجهاد والإنفاق من واد واحد، مطلوبة من العبد فعل من أفعاله، يصح عقلًا وشرعًا وضرورة نسبة ذلك إليه وقيامه به (٧). فما جرى هذا المجرى: هو الذي يلتمس/ من المخلوق على

(١) في (ح): «الأمير» وهو تحريف.

 ⁽٢) أي في كل ما أعطى وفعل كما هو مبينً في المطبوعة بإثبات المحذوف المعوض عنه بالتنوين في كل.

⁽٣) أي المَحلُّ المعينُّ كما هو مبينً في المطبوعة بزيادة كلمة «المحل» قبلها.

⁽٤) كلمة [من] ساقطة من (هـ).

⁽٥) ضمير التثنية هنا راجع إلى القوى والأمتعة.

 ⁽١) كما في قوله تعالى: وَ وَقُلْ هُو اللَّذِئ أَنشَأَكُم وَجَعَلَ لَكُم السَّمْعَ وَالْأَبْصَدَر وَالْأَفْدِدَة قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ \$ إللَّا فَاللَّذِئ إلَّا أَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ إلَّا اللَّهُ إلَّا أَنْ اللَّهُ إلَا اللَّهُ إلَا أَنْ اللَّهُ إلَيْ اللَّهُ إلَيْ اللَّهُ إلَا أَنْ اللَّهُ إلَهُ إلَّهُ إلَا أَنْ اللَّهُ اللَّهُ إلَيْ اللَّهُ إلَيْ اللَّهُ إلَيْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ إلَيْ اللَّهُ ال

⁽٧) وهذا البيان من المؤلف ـ رحمه الله ـ فيه تقرير لمعتقد أهل السنة والجماعة في أفعال العباد من جهة نسبتها إليهم فعلًا وعملًا؛ فهم عاملون لها باختيارهم ومشيئتهم وإرادتهم، وهي من كسبهم يصح نسبتها إليهم شرعًا وعقلًا، وإضافتها إلى الله تعالى خلقًا وتقديرًا. وفي ذلك رد على الجبرية الذين لا يثبتون للعبد مشيئة ولا اختيار، بل عندهم المخلوق كالريشة =

هذا الوجه حسب، ومِنْ هذا النحو خاصَّة. ويطلب منه ما طُوِّقه ومكِّن منه، وأفيد علَّته، مع فقره كلِّ لحظة إلى المفيد (١).

فما سرُّ التخصيص بـ«إياك نستعين»(٢).

ولباب الباب: أنَّ الذي استقرَّت عليه الفطر (٢) والبديهيات، فضلًا عن العقول (٤) والأديان وقضت به الضرورة: انفصال شأن المخلوق من خالقه (٥) وبارئه في المبادىء والآثار؟ فالذاهب بشأن احدى (٦) الجهتين، الجاعل (٧) ما يختصها للأخرى بالغ في السَّفه والحماقة.

فالمخلوق قد استقرَّ في المدارك المذكورة (^) ـ بحيث [إنَّا] (٩) إنَّما نترجم عمَّا حلَّ فيها لفساد كثير من الفطر ـ أنَّ أفعاله وتأثيراته، ما هي إلَّا عن ذاتٍ مصنوعة مخلوقة مكَوَّنة (١٠٠)، مُتَفَضَّل بإيجادها وإطلاقها من أسْرِ العدم، محدثة عن

في مهب الريح تحركها كيف تشاء، فلا إرادة ولا قدرة له ولا اختيار. انظر: مجموع الفتاوى (٣٩٣/٨)، وشفاء العليل ص/٩١، ٢١٢.

⁽١) كلمة «إلى المفيد» كررت في الأصل، وكتب فوقها بين الأسطر كلمة «مكرر».

⁽٢) لعلَّ المؤلفُ يشير إلى الحصَر الواقع في قول اللَّه تعالى: ﴿ وَإِيَّاكَ نَسَـتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥] المفيد لاختصاصه سبحانه وتعالى بالعبادة فلا يستعان إلَّا به، ولا يتوكل إلَّا عليه.

يقول ابن القيّم - رحمه الله - في مدارج السالكين (٧٧/١): (تأمل قوله تعالى: ﴿ وَإِيّنَ فَارْهَبُونِ ﴾ [البقرة: ٤١]، وكذلك: ﴿ وَإِيّنَ فَاتّقُونِ ﴾ [البقرة: ٤١]، وكذلك: ﴿ وَإِيّاكُ نَسْتَعِينُ ﴾ هو في قوة: لا نعبد غيرك. ولا نستعين بسواك. وكل ذي ذوق سليم يفهم هذا الاختصاص من علّة السياق... مع أنَّ في ضمير «إيّاك» من الإشارة إلى نفس الذات والحقيقة ما ليس في الضمير المتصل. ففي إيّاك قصدت، وأحببت من الدلالة على معنى حقيقتك وذاتك قصدي ما ليس في قولك: قصدتك وأحببتك. وإيّاك أعني فيها معنى: نفسك، وذاتك، وحقيقتك أعنى. انتهى باختصار.

 ⁽٣) في (ح): «الفطرة».
 (٤) في (ح): «المعقول» وهو خطأ.

⁽٥) أي عن شأن خالقه. (٦) في (ح): «اجدى» وهو تصحيف.

⁽٧) في (م): «الجاهل» وهو تحريف.

⁽٨) يعني التي تقدَّمت في الفقرة السابقة؛ وهي الفطر والبديهيات، والعقول، والأديان، والضرورات.

⁽٩) كلمة [إنَّا] ساقطة من (م). (١٠) في (م): (مكنونة) وهو خطأ.

تصرّف خالقها، وتدبيره وتكوينه، بلا حيلة منها، ولا صنع ولا تدبير، ولم يتوقّف شيء من ذلك على (۱) إرادة أو إذن منها، أو اختيار، بل هي مسخَّرة مقهورة تحت حكم منشئها، القاضي عليها بما شاء من ذلك. ثمَّ عنْ قوى مفاضة، وأيادي مفادة، ومباديء موهوبة، وصنائع تُفضُّل [بها] (۲) عليه، وهو يعجز [عن] (۱) ذرة منها، وكلُّ ذلك أيضًا واقف على قضاء الصانع (۱) بالسَّلب أو الإبقاء (۱۰)، ثمَّ عنْ مزاولة مشاهدة ومعاناة عملية، وعلاج ظاهر، واضعراب وانقلاب، وحركة (۱) وسكون، وسعي ينادي بالعجز والقصور [والملال] (۱) والكلال، والاشتغال وتشت (۱) البال. ومع هذا كله، ففي قضايا خاصَّة، ومتَّفقات جزئية، وأحوال معدودة، ومَخالً محدودة؛ ومعرفة حاله وظهورها (۱): مغنية (۱۱) عن الإيعاب في شرحها، وما تصلُح له ويصح منها بيقين لا يشوبه اشك، ولا يتوقَّف (۱۱) على الاختيار، ولا يحتاج (۱۱) في معرفة قصور علمه وتدبيره، وأنَّه بمنزلة لا شيء لولا مولاه: إلى شرح.

أفمن هوكذلك كمن تصرُّفه (۱۳)، وآثار قدرته عن (۱٤) ذاته وبذاته وكمال صفاته، بلا لغوب (۱۵) ولا قصور، ولا تأخُّر عن سنن كمال العلم والقدرة، والقوة

(٨) في (هـ): (وتشبُّث) وغير منقوطة في (ح).

(٩) في (ح): «وظهور» وهو خطأ.

(١٠) في (ح): «معنية» وهو تصحيف.

(١١) في (ح) و(هـ): ﴿وَلَا مُتُوقُّفٍ﴾.

(١٢) في (م): «محتاج»، وبالأصل محتملة للأمرين والمثبت من (ح) و(هـ) أنسب.

(١٣) بالأصل و(م) و(ح): «يصرفه وهو خطأ، والتصويب من (هـ).

(١٤) في (ح) و(هـ): «على».

(١٥) في (ح): «بلا لغو» وهو خطأ.

وبلا لغوب أي بلا تعبٍ ولا نصب. انظر: المفردات للراغب ص/٧٤٦.

⁽٢) كلمة [به] سقطت من (هـ).

⁽١) في (ح): (عن).

⁽٣) كلمة [عن] ساقطة من (ح).

⁽٤) لفظ الصانع يجوز الإخبار به عن الله تعالى؛ لقوله تعالى:﴿صُنَّعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيَّ أَنْفَنَ كُلَّ شَيْءً﴾، ولا يجوز إطلاقه اسمًا على الله تعالى.

⁽٥) في (م): (بالسلب والإبقاء).

⁽٦) في (ح): اخركة) وهو تصحيف.

⁽٧) كلمة [والملال] مطموسة في (م).

والحكمة، وما شئت من معاني أسمائه^(١) وصفاته، ولا تختص^(٢) بالنسبة إليه جهة دون أخرى، بإمكان وإذعانٍ وانقيادٍ لأمره وإشارته، ولا احتياج^(٣) له إلى مُعِينٍ، أو ظهيرٍ في تصريف أمره تعالى وإنجاحه وإيجاده؛ وتأثيره يكون أيضًا من حيث المعنى وعامًّا وباطنًا وكاملًا، وعلى نهايةٍ من بلوغ متعلَّق الإرادة ـ إلي غير ذلك [من](١) جهات(٥) الانفصال والتميّر: ﴿ أَفَمَن يَغْلُقُ كُمَن لَّا يَغْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۞﴾(١)، ﴿ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴾ إلى =قوله=(٧) ﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ (٨)، ﴿ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا ﴾ (٩)، ﴿ وَأَتَّخَـٰذُواْ مِن دُونِهِ ۚ (١٠) ءَالِهَةُ لَّا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوْةً وَلَا نَشُورًا ﴿ ﴾(١١)

﴿ قُل لَاۤ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعَا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ (١٢) ﴿ قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُوْ ضَرًّا وَلَا رَشَدُا(١٢) ١٤٠٠ ١٠٠٠ الله

فإنْ (سُئلَ من كلِّ ما هو أهله(١٥) فلا ريبَ ما دعوتَ غير اللَّه)(١٦).

⁽١) في (هـ): «وما شيئت من معاني في أسمائه».

⁽٢) في (ح): «نختص» وهو تصحيف، وفي (م): «يختص» وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (هـ).

⁽٤) كلمة [من] ساقطة من (ح). (٣) في (هـ): «ولا اختلاج» وهو خطأ.

⁽٦) سورة النحل، الآية رقم (١٧). (٥) في الأصل: «جهاب» وهو تصحيف.

⁽٧) ما بين الحاصرتين زيادة من (م). والمحذوف من الآيتين المشار إليه في المتن بكلمة «إلى» هو قول اللَّه عزَّ وجلَّ: ﴿ أُفِّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾.

⁽٩) سورة مريم، الآية رقم (٤٢). (٨) سورة الأنبياء الآيتان رقم (٦٦-٦٧).

⁽١١) سورة الفرقان، الآية رقم (٣). (١٠) في (ح): «من دون اللَّه» وهو خطأ.

⁽١٢) سورة الأعراف، الآية رقم (١٨٨). (١٣) في (م): «ولا نفعًا رشد» وهو خطأ.

⁽١٥) في (ح) و(هـ): «ما هو أهله ومن شأنه». (١٤) سورة الجن، الآية رقم (٢١).

⁽١٦) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

وفي (١) هذا الاستثناء، وهو: ﴿ إِلَّا مَا شَكَآءَ ٱللَّهُ ﴾ (٢) سِرٌّ بديع، ومعنى نفيس، محل تحقيقه في غير هذا الموضع (٣).

وفي الحديث: «[واعلم](٤) أنَّ الأُمَّة لو اجتمعت على أن ينفعوك لم ينفعوك إلَّا بشيء قد كتبه اللَّه»(٥) مناسبة له.

ومعناه: فإن سأله أي عبدٍ من كل ما هو أهله، فلا ريب أنَّه ما دعا غير الله تبارك وتعالى
 كما أشير إليه في المطبوعة.

(١) في (م): «أو فيَّ» وهو خطأ. (٢) يعنى الوارد في آية الأعراف المتقدمة.

(٣) وقد حقق معنى هذا الاستثناء في هذه الآية الكريمة العلامة محمد رشيد رضا ـ رحمه الله تعالى ـ بكلام طويل مفاده كما يلي: (أنَّ هذا الاستثناء في هذه الآية الكريمة يحتمل أن يكون متصلاً، ويحتمل أن يكون منفصلاً. فعلى اتصاله يكون المعنى: لا أملك منهما ﴿إلا مناء الله»: من نفع أقدرني على جلبه، أو ضرَّ أقدرني على منعه، وسخَّر ليَ أسبابهما، أو إلا وقت مشيئته سبحانه أن يمكنني من ذلك؛ فيكون الاستثناء مخصِّصًا لعموم ما قبله. وعلى انفصاله فيكون المعنى: أنَّه على لا يملك بمقتضى منصب الرسالة نفعًا ولا ضرًّا بمنطوق الجملة، ولا لغيره بمفهومها الأولوي مم يعجز عنه غيره بمقتضى بشريته. وما أقدره الله تعالى عليه بمقتضى سنته في عالم الأسباب والمسببات أي لكن ما شاء الله من ذلك كان فهو كقوله تعالى: ﴿ مَنْ مَنْ مَنْ الله مَنْ ذلك كان فهو كقوله تعالى: ﴿ مَنْ مَنْ الله مَنْ الله مَنْ الاستثناء مؤكِدًا لما وَالمُعْ مَا شَاهُ مَا شُمْرِكُونَ بِهِ ۚ إِلّا أَنْ يَشَاءً رَبّي شَيْعًا ﴾ [الأعراف:]، فيكون الاستثناء مؤكِدًا لما قبله.

واختار ـ رحمه الله تعالى ـ الثاني أي انفصال الاستثناء في الآية الكريمة، وعلَّل ذلك بأمرين: الأول: أنَّ كثيرًا من الناس يعتقدون في الأنبياء والصالحين أنَّ الله تعالى قد أعطاهم القدرة على التصرُّف في خلقه بما هو فوق الأسباب التي منحها اللَّه تعالى لسائر الناس، فصاروا يستقلون بالنفع والضر منحًا ومنعًا، وإيجابًا وسلبًا، فوقع بسبب هذا الاعتقاد الشرك بالتعلق بالصالحين في جلب النفع ودفع الضر.

الثاني: أنَّ اللَّه تعالى قد نفى ملك الضر والنفع عن أي أحد مطلقًا كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ الْمَهُ عَن أَنْ أَحَدُ مَطَلقًا كَمَا في قوله تعالى: ﴿ قُلْ الْمَهُ وَكَ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَ اللَّائِدة: ٧٩]، وقوله: ﴿ أَفَلاَ يَرُونَ أَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ فَوَلًا وَلَا يَمْلِكُ لَمُمْ ضَرَّا وَلَا نَفْعًا ۞ ﴾ [طه: ٨٩]، وقوله: ﴿ وَاللّهَ لَهُ مِنْ أَنْ اللّهُ وَلَا يَمْلِكُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرَّا وَلَا يَعْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرَّا وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرَّا وَلَا يَعْلَمُونَ وَلا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرَّا وَلا يَمْلِكُونَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

(٤) كلمة: «واعلم» ليست في (ح) و(هـ).

⁽٥) جزء من حديث أخرجه الترمذي في جامعه: (٥٦٧/٤) رقم (٢٥١٦)، وأحمد في المسند=

وبالجملة: فاختصاصه تعالى بكونه القوي القادر القاهر، مدبِّر (١) الأمر وغيرها أمرٌ ظاهر منكشف.

وحذارِ من استدراك عليه بقولك: إلَّا من جعله اللَّه قاهرًا مدبِّرًا للأمر، كما تجاسر خواص إخوان المقابر/ فإنَّه زيادة مضادَّة لمعاني الانفراد المقصودة بتلك ١٩٨ التمدُّحات الجليلة (٢).

(وإن زعمتَ: أنَّ أوْلَ^(٣) ذلك الاستدراك، وعقد القلب عليه^(٤): يمانع المضادَّة المذكورة. فقل لي:)^(٥) ما أتاك به^(٢) عن اللَّه من سلطانِ^(٧) صحيح؟ بعد نزولك دار الملامة فإيِّاك والهُوِي في مزالق التَّلْفَى^(٨)؛ ونسبة خاص ما للعاجز إلى

= (٢٩٣/١، ٣٠٣، و٣٠٧)، والحاكم في المستدرك (٢١/٣)، وعبد بن حميد في المنتخب (٢٩٣/١٥)، وقم (٦٣٥)، والآجري في الشريعة ص/١٨٤ـ١٥٥، وأبو نعيم في الحلية (٢١٤/١١)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/١١) برقم (٢١٢٤٢)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/١١) برقم (٢٢٨/١١).

وحكم عليه العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ بأنّه صحيح، كما في «تخريج المشكاة» (١٤٥٩/٣) برقم (٥٣٠١)، وقال (١٤٥٩/٣) برقم (٥٣٠١)، وقال أحمد شاكر في شرح المسند (جـ٢٣٣/٤) رقم (٢٦٦٩): إسناده صحيح.

(١) في (م) و(هـ): «يدبر»، وبالأصل غير منقوطة؛ ورسمها يحتمل الأمرين، والمثبت من (م) أولى.

(٢) المقصود أنَّ هذا الاستدراك ينافي إفراد اللَّه جلَّ وعلا بأسمائه الحسنى وصفاته العلى المستلزمة لإفراده بالعبادة؛ ولذا كان من الإلحاد في أسماء اللَّه وصفاته تسمية غيره بها. انظر بسط ذلك في بدائع الفوائد لابن القيَّم (١٩١/١).

(٣) في (ح) و(هـ): (أُولى) وهو خطأ.

(٤) في (ح): زيادة كلمة (مما) بعد كلمة (عليه) وهي مقحمة لا وجه لها هنا.

(٥) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

(٦) في (هـ): «بها».

(٧) في (م): «صلطان» وهو تحريف.

ُ وَالسَّلَطَانَ هَنا: بمعنى الحُجَّة والبرهان. كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِندَكُمْ مِّن سُلَطَّنَ بِهَاذَأَ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [يونس: ٦٨] انظر: زاد المسير لابن الجوزي (٤٦/٤). (٨) كذا ضبطت في (هـ)، والمراد: التالفين. وفي (م): «التلقي» وهو خطأ. القوي فرية أو تعطيل، أو جهل بما للعلي الجليل.

هذا اللَّه حلق الحلق فمن حلق اللَّه (١٠) ﴿ وَلَكِكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَغْمَلُونَ وَذَلِكُمْ ظُنُكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَيِّكُمُ أَرَّدَىٰكُمْ ﴾ (١) ﴿ وَمَا مَسَنَا مِن لَّغُوبِ ﴾ (١).

وكذا إخراج شيء من مقتضيات أسمائه وصفاته عن محلّه لآيات: ﴿وَمَا قَدَرُواْ اللّهَ حَقَّ قَدّرِهِ عَلَى السّاجر من إلهيّة أو

وفي (ح) و(هـ): جاءت العبارة بين الحاصرتين كما يلي: «فإياك والهوى ـ وقد نزلت دار
 الملامة ـ في مزالق التلفي».

(١) لو أنَّ المؤلّف ـ رحمه اللَّه ـ عدل عن هذا اللفظ لكان أحرى وأولى؛ لأنَّه من الألفاظ التي يحره إطلاقها، كما جاء في الحديث عن النبي كلي: «لا يزال الناس يتساءلون حتى يقولوا: هذا اللَّه خالق كل شيء، فمن خلق اللَّه». أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام، باب: ما يكره من كثرة السؤال وتكلُّف ما لا يعنيه (جـ١٨٢/٨) رقم (٢١٢)، ومسلم في كتاب الإيمان (١١٩١) رقم (٢١٢) وزاد مسلم: «فمن وجد من ذلك شيئًا فليقل: آمنت باللَّه». وفي رواية أخرى للبخاري: «يأتي الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ حتى يقول: من خلق ربَّك؟ فإذا بلغه فليستعذ باللَّه ولينته». [صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب: صفة إبليس وصورته (جـ٤/، ١١) رقم (٢٧٢٩)].

وبهامش (م): كتب عند هذا المُوضُع: «تعالى الله وتقدَّس وجُلَّ اللَّه العظيم هو الأول والآخر والظاهر والباطن، وهو بكل شيء عليم، ولعلَّه تعليق من الناسخ رحمه اللَّه.

(٢) سورة فصلت، الآيتان: (٢٢-٢٢).

راجع ما ذكره ابن القيِّم ـ رحمه اللَّه ـ في الجواب الكافي ص/٢٤٥-٢٤٦ في معنى هذه الآية الكريمة.

(٣) سورة ق، الآية رقم (٣٨).

معبوديَّةٍ أو مقتضياتهما، حسب أو مثلًا، وما(١) في معناهما: شرك باللُّه وتنديد: ﴿ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَـرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ (١)، ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَنَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوۤا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴾ (٣).

ولكنَّا لا نعلم أنَّ [الله](٤) سبحانه(٥) جعل شرك القوم وتنديدهم: هو ذهابهم إلى حكمته، وعلمه وقدرته وقوته، وصفة الخلق والرزق، والإحياء، والإماتة وغيرها، فأضافوها إلى أندادهم، وجعلوها مِثْلًا له في ذلك، متصفةً بتلك النعوت، (أو أنَّ المسألة لها ـ أعني الأوثان(٦) ـ منهم كانت لأنَّ لها التصرُّف والتصريفَ استقلالًا أو نيابةً، أو لأنَّ لها بالتعبُّد والاستشفاع بها أثرًا مقطوعًا بحصوله ونيله؟ كما ترى عليه بعض أصحاب الأموات، أو عامَّتهم فيما يصنعون لها؛ بل غاية ذلك ـ فيما تراهم عليه ـ أن شفاعتهن تُرتَّجى.

وحاصل الأمر: أنَّ القصد الأول(٧) ـ وهو الحاصل بالتوجُّه والمسألة، إذ هما عينه ـ واقع، لا ما وراءه من نيةِ أنَّها هي المحصِّلة لما سألوه، لتأهُّلِها له، وصحة انبعاثه

= وهذه الآيات دالة على عظمة الربُّ جلُّ وعلا وكبريائه، ومجده وجلاله، وخضوع المخلوقات بأسرها لعِزُّه وسَلطانه؛ وهي من أكبر الأدلة والبراهين الشاهدة على أنَّه المعبود الحق، الذي يجب أن يبذل له غاية الذل والتعظيم، وغاية الحب والتألُّه، وأنَّ ما سواه من المعبودات باطل.

يقول ابن القيِّم ـ رحمه الله ـ مستشهدًا بالآية الثانية من تلك الآيات: (فما قدَّر اللَّه حقَّ قدره من عبد معه غيره ممَّن لا يقدر على خلق أضعف حيوان وأصغره، وإن سلبه الذباب شيقًا ممًّا عليه لم يقدر على استنقاذه منه). [الجواب الكافي ص/٢٤٧].

ويقول مستشهدًا بالآية الثالثة من تلك الآيات: (فما قدَّر من هذا شأنه وعظمته حقَّ قدره من أشرك معه في عبادته من ليس له شيء من ذلك البتة، بل هو شيء وأضعفه، فما قدَّر القويُّ العزيز حقَّ قدره من أشرك معه الضعيف الذليل). [نفس المصدر ص/٢٤٧]، وانظر: المجموعة الكاملة للسعدى (عقيدة / ٣/٥٠).

- (١) في (ح): «أو ما».
- (٢) سورة الأنعام، الآية رقم (١).
 - (o) في (م): (سبحانه وتعالى». (٤) لفظ الجلالة ساقط من (ح).
 - (٦) في (م): «الأديان» وهو خطأ.
- (٣) سورة البقرة، الآية رقم (١٦٥).
 - (٧) يعنى قصد الشفاعة والتقريب.

عن تأثيرها(١)؟ فلا نعلمه)(٢).

ولكنَّ القوم عمدوا إلى ما تقتضيه تلك الصفات العُلَى، وتستتبعه وتُنادي: أن يكون من الآثار والتعلُّقات المعمولة بحسب ما ينبغي، ويتجَّه لتلك $^{(7)}$ الصفات، فنقلوه عن $^{(3)}$ هذه الجهة. وقطعوه منها إلى غيرها، وصرفوه لذلك الغير، كدعاء الأوثان، والتألُّه لأحد من الأغيار ثانٍ، وحكم بسوى $^{(9)}$ ما رسمه منزل القرآن، وسوق الهدايا إلى مالم يأذن به والقربان، والتعلُّق في نفعٍ أو دفعٍ بعبد $^{(7)}$ أو زمانٍ أو مكان $^{(8)}$ ، على النحو الذي سمعتَ فيما مرَّ لك أيُّها الإنسان؟.

وشائع شرك الوثنية/ وعامَّته: هو فيما يُعْلَم (^) من هذا القبيل؛ وتتبعنا في

(١) في (م): «تأثرها».

(٢) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م)، وليست في (ح) و(هـ).

(٣) في (م): الذلك. (من): (٤) في (ح): (من).

(٥) في الأصل محتملة لـ السوى، حيث لم تنقط، والمثبت من بقية النسخ.

(٦) بالأصل: «بعيد» والمثبت من بقية النسخ أولى.

(٧) في (م): «بعبدٍ أو مكان أو زمان».

والتعلق بالأزمنة أو الأمكنة في جلب نفع أو دفع ضر هو من الشرك الذي قد نهى الله ورسوله على عنه. ولكل منهما صور؛ فمن صور التعلَّق بالأزمنة الاستسقاء بالأنواء أي نسبة السقيا ومجيء المطر إلى الأنواء كما هو الحال عند أهل الجاهلية الأولى حيث كانوا يعلَّقون نزول المطر بنوء معينٌ فيقولون مطرنا بنوء كذا أي بوقت كذا، كما مرَّ بيانه بهامش ص/٦٣٩.

ومن صور التعلق بالأمكنة التعلق بقبور الأنبياء والصالحين في جلب خير أو دفع ضير؛ وهذا من الشرك الأكبر المخرج من المله، الموجب للخلود في النار. انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٦٨٣/٢، ٨٥١ - ٨٥١)، ومسائل الجاهلية للشيخ محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ ص /٦٣٣.

(٨) في (ح) و(هـ): «نعلم».

كتاب الله من فصول تراكيبه وأصول أساليبه فلم نجده تعالى حكى عن المشركين أنَّ آلهتهم وشركاءهم التي عبدوها من دونه: تخلق، ترزق، تحيى، تميت، تنزل من السَّماء ماءً، تخرج (۱) الحيَّ من الميِّت، والميِّت من الحيِّ، تأتي بالضياء (۲) والظلمة، تنبت حدائق ذات بهجة، أو أنَّها (۳) جعلت الأرض قرارًا، وخلالها أنهارًا، ولها رواسي، وبين البحرين حاجزًا، أو تجيب المضطر (۲) إذا دعا (۵)، وتكشف (۱) السوء والبلوى، أو تؤتي الملك من تشاء، وتنزعه مَّن تشاء، وتعزُّ وتذُّلُ (۷)، وتهدي في ظلمات البر والبحر، وترسل الرياح بشرًا (۸) بين يدي المطر (۹)؟.

بل إذا سُئلوا دانوا وأذعنوا له تعالى بالاختصاص والانفراد فيما حكى عنهم بقوله: ﴿ قُل لِّمِنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِاۤ إِن كُنتُمْ تَعْاَمُونَ ﴿ مَن اللَّهُ وَمَن فِيهِاۤ إِن كُنتُمْ تَعْاَمُونَ ﴿ مَن اللَّهُ عَلَيْم اللَّهُ مَا اللَّهُ عَلَيْم اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْم اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْم اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْم اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّا الللَّهُ اللللَّاللَّهُ اللللَّهُ الللَّا

(٥) في (ح): «دعاه».

⁽١) في (ح): «مخرج» وهو تحريف. (٢) في (م): «الضياء» بإسقاط الباء وهو خطأ.

⁽٣) في (هـ): «وأنَّها». (٤) في (ح): «أو تجيب دعوة المضطر».

⁽٦) في (ح): «ويكشف».

⁽٧) في (ح): «وتعز من تشاء وتذل من تشاء».

⁽A) في الأصل «نسرًا» وفي (ح): «نشرًا» وهو خطأ. والتصويب من (م) و(هـ).

⁽٩) في (ح): ورحمته، وكتب فوقها بين الأسطر كلمة والمطر، وأشير إلى أنّها هي الصواب. والمشركون الأوائل كانوا معترفين بأنّ فاعل جميع ذلك هو الربّ سبحانه وتعالى، ويدل لذلك الاستفهام التقريري في قوله تعالى: ﴿ أَمَنْ خَلَقَ السّكَنَوْتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُمْ مِن السّمَاءِ مَا هُ فَأَنْ بَشَنَا بِهِ حَدَابِقَ ذَات بَهْجَةِ مَا كَانَ لَكُو أَن تُلْبِعُواْ شَجَرَهَا أَوْلَهُ مَعَ اللّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ فَ أَمَن جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَازًا وَجَعَلَ خِلالُهَا أَنْهَدَا وَجَعَلَ أَنْهُدَا وَجَعَلَ أَنْهُدَا وَجَعَلَ اللّهُ مَعَ اللّهِ بَلْ أَكْتَمُهُمْ لا يَعْلَمُونَ فَكَا أَوْلَكُ مَعَ اللّهِ اللّهُ عَمَا اللّهُ عَلَى اللّهُ عَمَا لَللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَمَا يُشْرِكُونَ فَى أَمَن يَبْدُولُ الْمُلْفَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَمَا يُشْرِكُونَ فَى أَمَن يَبْدُولُ الْمُلْفَى ثُمْ يُعِيدُهُ وَمَن يُرْبُولُ الْمُلْفَى اللّهُ عَمَا يُشْرِكُونَ فَى أَمْن يَبْدُولُ الْمُلْفَى ثُمْ يُعِيدُهُ وَمَن يُرْبُولُ الْمُلْفَى اللّهُ عَمَا يُشْرِكُونَ فَى أَمْن يَبْدُولُ الْمُلْفَى اللّهُ عَمَا يُشْرِكُونَ فَى أَمْن يَبْدُولُ الْمُلْفَى اللّهُ عَمَا يُشْرِكُونَ فَى أَمْن يَبْدُولُ الْمُلْفَى اللّهُ عَمَا يُشْرَكُونَ فَى أَمْن يَبْدُولُ الْمُلْفَى اللّهُ عَمَا يُشْرَكُونَ فَى أَمْن يَبْدُولُ الْمُلْفَى الْمُولِ الْمُولِ اللّه عَلَى الْمُولِ اللّه عَلَى الْمُعْمَلُ واللّه عَلَى الْمُولِ اللّه عَلَيْهُ اللّه عَلَى الْمُولِ اللّه عَلَى الْمُولُ اللّه عَلَى الْمُولِ اللّه اللّه على المُولِ اللله على المُعالَى الله المن الله على المنال الله المنال الله المنال الله على المنال المن الله على المنال المن الله على المنال على المنال ا

لِلَّهِ (١) ﴿ (١) ﴿ وَقُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُونَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يَجِبِرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ [إن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ] (١) ﴿ اللَّهِ سَيَقُولُونَ لِللَّهِ (١) قُلُ فَأَنَّ تُسْحَرُونَ ﴿ اللَّهِ ﴿ (١).

فَتَأَمَّلُ ذَلَكَ، وَتَصَفَّحَهُ بِفَكْرِ صَافِ، وَنَظْرِ ثَاقَبٍ، وَتَدَبُّرِ صَحَيْحٍ، سَيَّمَا ﴿ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ؞ [مَلَكُونُ] (٦) كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجُكَارُ عَلَيْهِ ﴾.

واعتبر عقائد إخوان المقابر، وصرفهم التدبير الإلهي بالملاحظة لما لم يقع، (ليقع) (٢)، والنسبة (٨) لما وقع إليها: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذَكُرُواْ بِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلَ مِنْ خَلِينِ عَيْرُ ٱللَّهِ يَرُزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَاءِ وَٱلْأَرْضِ لاَ إِلَنَهَ إِلَّا هُوَ فَأَقَّ تُوْفَكُونَ كَا إِلَنَهُ إِلَّا هُوَ فَأَقَّ تُوْفَكُونَ كَا إِلَنَهُ اللّهِ يَرُزُقُكُمْ مِّنَ ٱلسَّمَاءِ وَٱلْأَرْضِ لاَ إِلَنَهُ إِلَّا هُو فَأَقَّ تُوفَكُمْ مَنَ أَلْسَمَاءِ وَالْأَرْضِ لاَ إِلَنَهُ إِلَّا هُو فَأَقَّ تُوفَىكُمْ هَلَ مِن فَلْ مِن أَلْفَهُ اللّذِي خَلَقَكُمْ مِن شَيْءً سُبْحَلْنَهُ وَتَعَلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿ ﴾ (١٠)، ﴿ وَإِذَا مَسَ النَّاسَ ضُرُّ دَعُواْ رَبُهُم مُّنِينِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُم مِّنَهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقً مِنْ مَنْ مُنْ مُنْ مِن مُنْ مُنْ اللهِ مُنْ اللهُ ا

تأمَّل سنَّة [أهل] (١٢) المقابر، خصوصًا الغالين منهم فيها، إذا مسَّهم الضرُّ أنابوا اليها. ويروون/ - قاتلهم اللَّه أنى يؤفكون -: «إذا دهمتكم الأمور، فعليكم

وفي بقية النسخ (لله) وهي قراءة بقية السبعة.

- (٢) سورة المؤمنون، الآيتان رقم (٨٦ـ٨٧).
- (٣) ما بين المعقوفتين من الآية سقط من جميع النسخ.
- (٤) بالأصل ﴿سيقولون الله﴾ وهي قراءة أبو عمرو من القراء السبعة.
 وفي بقية النسخ: (لله) وهي قراءة السبعة الباقون.
 - (٥) سورة المؤمنون، الآياتتان رقم (٨٨ ـ ٨٩).
 - (٦) كلمة [ملكوت] ساقطة من (م).
- (٧) ما بين الهلالين في الأصل زيد في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.
 - (٨) في (ح) و(هـ): (والتشبه) وهو تصحيف.
 - (٩) سورة فاطر، الآية رقم (٣). (١٠) سورة الروم، الآية رقم (٤٠).
 - (١١) سورة الروم، الآية رقم (٣٣). (١٢) كلمة [أهل] من (ح) و(هـ).

⁽١) بالأصل ﴿ سيقولون اللَّه ﴾ وهي قراء سبعية متواترة قرأ بها عبد اللَّه بن مسعود ﷺ وغيره، وهي قراءة أبي عمرو من القراء السبعة. انظر: البحر المحيط ٤١٨/٦.

بأصحاب القبور»(١) ثمَّ يذاقون الرَّحمة فيقولون: كرامة الشيخ (٢) وبرهانه أو هو غائب إذا خفق السعى.

وهذه قضية واقعة فاشية في الكثير، أو الأكثر، أو أنَّ السالم من محمَّاها نَزْر (٣). وهذه قضية واقعة فاشية في الكثير، أو الأكثر، أو أنَّ السالم من محمَّاها نَزْر (٣). والاستفهام في قوله تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَلِقٍ ﴾ ... إلخ (٤)، ﴿ هَلْ مِن شُرَكَآ يِكُمُ ﴾ (٥) يؤتى بمثله للتقرير على المخاطب بما يعلمه وهو أمر ثابت عنده. ومن المعلوم: أنَّ فالق الحبِّ وبارئ النَّسْم (٢) عندهم: هو اللَّه العلي الأعظم. فانظر - هداك اللَّه - بعين الاعتبار: ﴿ ضَرَبَ لَكُمُ [مَّشَلًا] (٧) مِنْ أَنفُسِكُمُ هَل فانظر - هذاك اللَّه - بعين الاعتبار: ﴿ ضَرَبَ لَكُمُ إِمَّ شَكَا] (٨)، ﴿ قُلْ مَن يَرُزُقُكُمُ مِن شُرَكَآء في مَا رَزَقَنَكُمْ هِن أَلْمَيْتِ وَيُغْرِجُ الْحَيَّ مِن الْمَيْتِ وَيُغْرِجُ أَلْمَيْنَ وَمَن يُغْرِجُ الْحَيَّ مِن الْمَيْتِ وَيُغْرِجُ

⁽١) حديث موضوع، وقد تقدُّم. انظر: ص/٩٠٠.

⁽۲) في (ح): «الشبخ» وهو تصحيف.

⁽٣) نزر أي قليل. انظر: المصباح المنير ص/٢٢٩.

⁽٤) يشير إلى ما تقدَّم من قوله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلَ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرُرُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَاَ إِلَنَهَ إِلَّا هُوُّ فَأَفَّ تُوْفَكُونَ ﴾ [فاطر: ٣]. (٥) في (ح) و(هـ) زيادة كلمة «الخ» بعد كلمة ﴿ شُرَكَآيِكُمْ ﴾.

ا هي رع) ورك ريده علمه المتقدم في قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ وَالمؤلف يشير بذلك إلى الاستفهام المتقدّم في قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ وَتَعَلَى عَمَّا يُسِيتُكُمْ مُن يَفْعَلُ مِن ذَلِكُمْ مِن شَيْءً سُبْحَننَهُ وَتَعَلَى عَمَّا يَشْرِكُونَ ﴾ [الروم: ٤٠].

وقدَ ورد هذا الاستفهام أيضًا في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآبِكُمْ مَن يَبْدَوُّا اَلْخَلْقَ ثُمَّ يُمِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَسَبْدَوُّا اَلْخَلْقَ ثُمَّ يُمِيدُهُۥ فَأَنَّ تُؤْفَكُونَ ۞ ﴿ [يونس: ٣٤]، وقوله: ﴿ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآبِكُمْ مَن يَهْدِى إِلَى اللَّحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ أَفَمَن يَهْدِى إِلَى اَلْحَقِ آحَقُ أَن بُنْبَعَ أَمَّن لَا يَهْذِى إِلَا أَن يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَعْكُمُونَ ۞ ﴿ [يونس: ٣٥].

⁽٦) النسم: جمع نسمة، وهي النفس والروح. وفي الحديث قوله ﷺ: «لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة». أخرجه البخاري في صحيحه (جـ١٨٨) رقم (٣٠٤٧)، ومسلم (٨٦/١) رقم (١٣١). انظر: النهاية في غريب الحديث (٤٩/٥).

وباريء أي خالق. (المصدر السابق ١١/١).

 ⁽٧) كلمة [مثلا] ساقطة من (م).
 (٨) سورة الروم، الآية رقم (٢٨).

الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَن يُدَيِّرُ [الْأَمْرُ] (الْمَثَلُ فَالَّهُ فَقُلُ أَفَلَا نَقَعُونَ ﴿ الْمَالِكُونُ اللَّهُ فَقُلُ أَفَلَا نَقَعُونَ ﴿ الْمَالِكُونُ اللَّهُ وَلَكُونَ اللَّهُ وَلَكُونَ اللَّهُ وَلَا الطَّلُولُ فَأَنَّى تَصْرَفُونَ ﴿ الْكَالِكُ مَن اللَّهُ وَكَالِكُ مَن اللَّهُ عَلَى مِن شُرِكَا إِلَا الطَّلُونَ اللَّهُ عَلَى مِن شُركا إِلَى اللَّهُ عَلَى مِن شُركا إِلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللْمُولِ الْمُؤَالِمُ الللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

هل ترى في جميع⁽¹⁾ هذا الذي حكاه الله عنهم: أنَّهم زعموا منه قليلاً أو كثيرًا، حقيرًا أو خطيرًا لآلهتهم التي لها يعبدون، وحولها يعكفون؟ بل صيرًوا هذه الصفات عُطلًا^(٥) عمَّا تستتبع^(٢) وتستلزم وتقتضي^(٧)أن يكون لاحِقًا^(٨)لها، ومتعلِّقًا^(٩) بها، ومنضمًّا إليها من التوحيد والتفريد، وعدم الاشتراك^(٢) والتنديد، بالدُّعاء، والعكوف، والقرابين، وغيرها^(١).

⁽١) كلمة [الأمر] ساقطة من (ح).

⁽٢) ما بين المعقوفتين من الآيات سقط من الأصل و(م).

⁽٣) سورة يونس، الآيات (٣٥.٣١). (٤) في (هـ): اجمع، وهو خطأ.

⁽٥) عطلًا: من التعطيل، وهو في اللغة الترك والتخلية. انظر: لسان العرب (٢١٧/٩). ومراده بالتعطيل هنا: التعطيل في جانب الألوهية، وهو كما قال ابن القيّم: (تعطيل معاملته عمّا يجب على العبد من حقيقة التوحيد» [الجواب الكافي ص/٢٣١]. وقد قرر - رحمه الله - في المصدر نفسه أنَّ الشرك والتعطيل متلازمان، فكل مشرك معطّل، وكلَّ معطل مشرك، ولكن الشرك لا يستلزم أصل التعطيل. بل قد يكون المشرك مقرَّا بالخالق سبحانه وصفاته، ولكنَّه عطَّل حقَّ التوحيد. انظره ص/٢٣١، وانظر مقالة التعطيل لفضيلة الدكتور محمد بن خليفة التميمي - حفظه الله - ص/٢٣١.

 ⁽٦) في (م): (تستبع) وهو خطأ.
 (٧) في (ح) و(هـ): (ويقتضي).

⁽٨) كذا ضبطت بالأصل. (٩) في (ح): «أو متعلَّقًا».

⁽١٠) في (ح) و(هـ): «وعدم الإشراك».

⁽١١) يشير المؤلف ـ رحمه الله ـ إلى العلاقة بين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية، وهي ـ كما تقدَّم ـ علاقة تضمُن واستلزام؛ إذ إنَّ توحيد الألوهية متضمِّن لتوحيد الربوبية، وتوحيد الربوبية مستلزم لتوحيد الألوهية. وانظر بسط ذلك في الكواشف الجلية عن معاني الواسطية ص/٢٠٤٢.

7 • 1

التلازم بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية

واعلم: أنَّا في هذه الأبحاث نذكر الصَّفة، وقد نقصد بها: الخالق، الرازق، العليم، القدير (٥) مثلًا فاعلمه.

وأنَّ ذكرنا لهذه الآيات الكريمة عظة لمن يقول: إنني من المسلمين، وإيقاظًا له، إن كان ممَّن عمَّه داء^(٦) المقابر. فيفتقد^(٧) نفسه، ويَحذَر من كيد عدوه، ولماذا قصَّ اللَّه من أنباء من^(٨) سبق ونعى أفعالهم، وجعلها آياتٍ تُتْلى، وبشَّها^(٩) في العالمين، وكرَّرها في كتابه الحكيم المبين؟ (١٠٠).

فلينظر العبد: أيَّ شيء هو في هذه المقامات (١١٠) وهل دَبَّ فيه غائلةُ داءِ من تلك الأم (١٢) وهو لا يشعر ؟.

- (٢) في (هـ): دوالظلالة).
- (٤) سورة يونس، الآية رقم (٣٢).
 - (٦) في (هـ): ﴿ذَا ۗ وَهُو خَطًّا.
- (A) في (ح) و(هـ): «ما» بدل «من».
- (١) في (هـ): «آلهة» وهو خطأ.
- (٣) في (ح): «حقًّا» وهو خطأ.
 - (٥) في (ح): «القادر».
- (٧) في (ح) و(هـ): «فيتفقَّد».
 - (٩) في (ح) و(هـ): «ونبهًا».
- (١٠) واللَّه تعالى قد قصَّ أحبار الماضين ليعتبر المعتبرون ويتعظ المتعظون ولتثبيت فؤاد نبيه الكريم ﷺ. يقول تعالى: ﴿ لَقَدْ كَاكَ فِي قَصَصِهِمْ عَبْرَةٌ لِلْأُولِي ٱلْأَلْبَاتُ مَا كَانَ حَدِيثَا لَكُرَيم ﷺ. يقول تعالى: ﴿ لَقَدْ مِنْ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّةُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّ
 - (١١) في الأصل «المقات» وهو خطأ في النسخ، والتصويب من بقية النسخ.
 - (١٢) في (ح) و(هـ): «وهل دبُّ فيه غائلة دأب الأُمم».

ثمَّ إِنَّا(١) لسنا بصدد ذكر من كفره بالدعاء لنفسه، كالقائل: أنا أَحْيِي وأَميت؛ إذ حاجٌ إبراهيم فِي ربُّه (٢)، والقائل: أنا ربُّكم الأعلى (٣)؛ فإنَّ ذاك نزاع في الحقُّ، ومقتضيه (١) طورٌ أشدُّ دركًا، وأخبث ممَّا أشرنا بكثير (٥): ﴿يَنَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبِّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَكُمْ تَتَّقُونَ ﴿ اللَّهِ ٱلَّذِى جَمَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَآهُ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآةُ فَأَخْجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَكُمْمُ فَكُلُّ مَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنتُمْ (١) تَعْلَمُونَ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

معنى

التديد ﴿ أُعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾ الذي الذي الذي وأتى بالفاء المشعرة باقتضاء تلك النعوت ٢٠٢ الاختصاص/ بالعبادة.

«أتدري ما حقّ اللّه على العباد؟ أن يعبدوه ولا يشركوا به [شيئًا]^(٩)(الله).

وهذا التنديد: هو صرف حقِّه تعالى إليها، وهو العبادة؛ ألا(٧) تراه يقول:

(١) في (م): «أن».

⁽٢) القائل أنا أحي وأميت هو النمروذ بن كنعان، كما حكى اللَّه تعالى لنا قصته في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَكُمْ إِلَى ٱلَّذِي عَاجَّةً إِنْزَهِهُمْ فِي رَبِّهِ ۚ أَنَّ ءَاتَنَهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلَّكَ إِذْ قَالَ إِبْزَهِتُمُ رَبِّيَ ٱلَّذِي يُعْيِ. وَيُعِيتُ قَالَ أَنَا أَعِي. وَأُمِيتُ ﴾ الآية [البقرة: ٢٥٨]. انظر: جامع البيان (جـ٧/٣)، وتفسير ابن كثير (٢٩٦/١).

⁽٣) القائل: «أَنَا رَبُّكُم الأَعلَى، هو فرعون ـ عليه لعنة اللَّه ـ كما جاء في قول اللَّه عزَّ وجلَّ: ﴿ فَحَشَرَ فَنَادَىٰ ۞ فَقَالَ أَنَا رَئِكُمُ ٱلْأَغَلَى ۞﴾ [النازعات: ٢٣-٢٤].

⁽٤) في (م): «ومقتضاه» وبالأصل صححت في الهامش، وأشير إلى أنَّها نسخة في (م).

⁽٥) ومقتضى ذلك هو الاستكبار والجحود. ففرعون كان يعلم تمام العلم، ويوقن تمام الإيقان أنَّه ليس كما زعم من ادعائه الربوبية، وإنما قاده لذلك الكبر والعناد. قال اللَّه تعالى: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَّا أَنْزَلَ هَـٰتَوُكُآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَنَوَتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآبِرَ وَإِنِّ لَأَظُنُّكَ يَنفِرْعَوْثُ مَشْبُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٢]. وقال تعالى: ﴿ وَجَمَدُواْ بِهَا وَاسْتَيْقَنَنُّهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ [النحل: ١٤]. (٦) في (هـ): «الشمراة» وهو خطأ. (٧) في (ح): «إلى، وهو خطأ.

⁽٨) كُذا بالأصل و(ح) و(م)، وفي (هـ): والذي هوه. (٩) كلمة [شيئًا] ليست في الأصل، وهي مثبتة في بقية النسخ.

⁽١٠) جزء من حديثِ أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب: ما جاء في دعاء النبي عليه أُمَّته إلى توحيد اللَّه تبارك وتعالى (جـ٧٠٧/٨) رقم (٧٣٧٣)، ومسلم في كتاب الإيمان (٨/١) رقم (٣٠) كلاهما أخرجاه من حديث معاذ بن جبل ﷺ.

﴿ قَالُواْ لَن نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ۞ ﴿ ` ' ' .

أتراهم ماذا صنعوا هنالك؟ أدانوا بأنَّه الخالق الرازق المالك أم أعطوه من أنفسهم تألُّه المريد السالك؟ أم زادوا على هذا القدر طورًا وراء ذلك؟.

وقد أبان (۱۱) كثيرٌ من الآي الكريمة وأعرب: [عن أنَّ] (۱۱) قصارى شركهم، المذكور فيه، ومنتهى أمده (۱۳): معاملتهم للأنداد بما لا يستحقه منهم إلَّا الكريم الجوَّاد ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَنَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ

⁽١) ما بين الحاصرتين المكررتين زيادة في المطبوعة زادها الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله؛ وبها يظهر المعنى.

 ⁽۲) في (هـ): «ما لا يصلح».
 (٣) في (ح): «البدل» وهو تصحيف.

⁽٤) في (هـ): «للصرف» وهو خطأ. (٥) في (م): «الشيء» وهو تصحيف.

⁽٦) لعلَّ المقصود من قوله: «والتسوية في التعلَّق لا التحقّق» أنَّ المتخذيّن مع اللَّه عزَّ وجلَّ أندادًا لا يعتقدون في تلك الأنداد مساواتها للذات العليَّة حقيقةً، وإنما يعتقدون مساواتها لها في تحقيق ما عُلِّق بها من جلب نفع أو دفع ضرًّ. واللَّه تعالى أعلم.

⁽٧) سورة البقرة، الآية رقم (٩٢). و (٨) سورة البقرة، الآية رقم (٩٣).

⁽٩) سورة الأعراف، الآية رقم (١٤٨). (١٠) سورة طه، الآية رقم (٩١).

⁽١١) في (هـ): «بان». (١٢) ما بين المعقوفتين سقط في (ح).

⁽١٣) في (ح) و(هـ): «مدة» وهو خطأ.

ءَامَنُوا أَشَدُ حُبًّا بِلَّهِ ﴾ (١).

أعلمته: حكى عن هذا ألمن (٢) أنَّه لا يحب الله، أي على أنَّ المعنى كحبُّهم اللَّه ﴿ وَقَائِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِنْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ بِلَّةً ﴾ (٣) أي: وهو العبادة (١) ﴿ أَلَا يَّتِهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ﴾ (٥)، ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ (١)، ﴿إِنَّ الدِينَ عِندَ اللهِ الإسكنمُ (V).

وقد عُلِمَ أنَّه ذو أحكام، وتحليلِ (٨) وتحريم، وتوحيدٍ وتفريدٍ، واعتقادٍ / وأعمالٍ، وظواهر وسرائر.

وهذا وجه قولنا فيما مرَّ العبادة: ما يَتَديَّن به المخلوق المربوب لخالقه وربِّه (٩). ووجه قولنا: العبادة، إشارة إلى جملة عَيَّتَتْ أفرادها هذه الأوضاع الشرعية المفصلة (١٠)، بل مع التأمُّل الصادق يكون ـ إن شاء اللَّه تعالى ـ شرحًا لكلِّ (١١) ما سلف لنا مِنْ ألوان التعبير عَنْ معاني العبادة ﴿ قُلْ يَتَأَهُّلَ ٱلْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةِ سَوَلَعِ بَيْنَـنَا وَبَيْنَكُورَ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ، شَكِيًّا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ (١٢) [أي](١٣) كما كانوا اتَّخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابًا من دون اللُّه.

أعلم بشر: أنَّهم سجدوا لهم، ودعوْهم، وصلُّوا وصاموا؟ بل هل كان لهم

⁽١) سورة البقرة، الآية رقم (١٦٥).

 ⁽٢) مراده بـ«المن» هنا أي الوارد في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَدَّخِذُ ﴾ الآية.

⁽٣) سورة البقرة، الآية رقم (١٩٣).

⁽٤) الدين فسر هنا بالعبادة، والبعض يجعل الدين في الآية بمعنى التوحيد، وهما بمعنى واحد. انظر: جامع البيان لابن جرير الطبيري (جـ١١٣/٢)، وزاد المسير (٢٠٠/١)، وفتح القدير (1/017).

⁽٥) سورة الزمر، الآية رقم (٣).

⁽٧) سورة آل عمران، الآية رقم (١٩).

⁽٩) انظر: ص/٦٦٣.

⁽۱۱) في (ح) و(هـ): ﴿أَكُمُلُ ۗ.

⁽١٣) كلمة [أي] ساقطة من (هـ).

⁽٦) سورة البيّنة، الآية رقم (٥).

⁽A) في (هـ): «وتخليل» وهو تصحيف.

⁽۱۰) انظر: ص/۲۰٦ ـ ۲۰۷.

⁽١٢) سورة آل عمران، الآية رقم (٦٤).

إليهم حجّ ونحرّ، وقربان كما صنع إخوان المقابر؟!.

وإن قام البرهان الصحيح بأنَّهم عبدوهم بأمثال ما ذكرنا: خلاف ما دلَّ عليه حديث الترمذي في تفسير قوله: ﴿ التَّخَالُوا ۖ أَحْبَارَهُمُ (١) ﴾ (٢) الآية (٣) من جامعه وحسنه، وستأتي (٤) الإشارة [إليه] (٥)، ـ إن شاء اللَّه تعالى (١) ـ.

فالعبادة: ذات تنوَّع لا ينحصر في ذلك؛ ولا يكاد أهل المقابر ينفصلون عن أي (٧) صنوفها، أعني من لم يجاهر من ذلك بأقصى غايات الشرك، كمن شرحنا (٨) مقاله فيما سلف (٩) ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَنَّخِذُوا اللَّلَيْكِكَةَ وَالنَّبِيَّانَ أَرْبَابًا اللَّهُ مُتَعْلِمُونَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ الللْمُلِلْمُ اللَّلِلْمُ اللَّالِمُ ال

وقد جعل اللَّه لهم أسماعًا وأبصارًا وأفئدة، لعبادته تعالى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن وَدُونِهِ ۚ إِلَّا آلِهُ وَقَالَ دُونِهِ ۚ إِلَّا إِنَكْنَا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَكْنَا مِّرِيدًا اللَّ لَمَنَهُ ٱللَّهُ وَقَالَتَ لَأَيِّخَذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ (١١) نَصِيبًا مَّفْرُوضًا اللَّ وَلَأُضِلَنَهُمْ وَلَأُمْنِيَنَّهُمْ وَلَامُرَنَّهُمْ

⁽١) في (م): ﴿ أَغَٰكَذُوۤا أَخْبَارَهُمْ وَرُهُبُكُهُمْ ﴾.

⁽٢) سورة التوبة، الآية رقم (٣١).

⁽٣) المحتصر من الآية، المشار إليه في المتن هو قوله تعالى: ﴿وَرُهْبَكَنَهُمْ أَرْبَكَابًا مِن دُوبِ ٱللّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَكَ مَرْبَكُمَ وَمَا أَمِـرُوٓا إِلّا لِيَعْبُـدُوۤا إِلَاهُا وَحِــدُّا لَآ إِلَـٰهَ إِلّا هُوَ سُبُحَكَنَهُ عَــمًا يُشْـرِكُونَــهُ.

⁽٤) في الأصل (وسيأتي) والمثبت من بقية النسخ أنسب.

⁽٥) كلمة [إليه] ساقطة من (م).

⁽٦) هو حديث عدي بن حاتم الطائي ﷺ وسيذكره المؤلف ـ رحمه الله ـ بلفظه قريبًا، وتخريجه هناك. انظر ص/٧٥٠.

⁽V) في (ح): «أي عن».

⁽٨) في (ح) و(هـ): زيادة كلمة (به) بعد كلمة (شرحنا) وهي مقحمة.

⁽٩) لعله يريد شرك فرعون القائل: «أنا ربكم الأعلى»، وشرك النمرود القائل: «أنا أُحي وأميت» لأنَّ شركهما كان عن جحود وعناد، وتعطيل لمعنى الربوبية المتقرر في فطر جميع العباد. انظر ص/٩٤.

⁽١٠) سورة آل عمران، الآية رقم (٨٠).

⁽١١) في (ح): «عباك» وهو خطأ.

فَلْتُبَيِّكُنَّ ءَاذَاكَ ٱلْأَنْعَامِ وَلَأَمْرَنَّهُمْ فَلْيُغَيِّرُكَ خَلْقَ ٱللَّهِ (١).

ومن تغيير خلقه تعالى: الوشم (٢) والتفليج (٣) للأسنان تحسينًا، كما أشار الحديث الصحيح (٤)؛ وانحصار دعائهم (٥) في الشيطان، لكونه الدال الحديث والهادي (٢) إلى هذه الضلالة/

ومن عمل ما يحاول (٧) غيره حصوله، ويحرص (٨) عليه، ويسعى إليه، ويتشوَّف له، فهو له عامل بالعائدة لا بالقصد، وفي الحاصل والغاية والعاقبة، لا التوجُه والانبعاث والنية ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصَّلَحُواْ وَاعْتَصَمُواْ بِاللَّهِ وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَيْهِكُ مَعَ ٱلمُؤْمِنِينَ (٩) فالاعتصام (١١) به، والإخلاص له ظاهرٌ، والتوبة ممَّا كانوا عليه والإصلاح لِما فسد كذلك ﴿ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُرَكُونًا ﴾ (١١)

﴿ وَإِنَّ ٱلشَّيَطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآبِهِمْ لِيُجَدِلُوكُمْ وَإِنْ (١٢) أَطَعَتُمُوهُمْ

⁽١) سورة النساء، الآيات (١١٧-١١٩).

⁽٢) الوشم بمعنى أن يغرز الجلد بإبرة ثمَّ يحشى بمادة ملوِنة من كحلٍ أو غيره، حتى يزرقُّ أو يخضرُّ أثره، ويكون في اليد غالبًا. انظر: النهاية (١٨٩/٥)، ولسان العرب (٣١١/١٥) مادة «وشم».

⁽٣) التفليج هو أمر تفعله النساء بغرض التحسين فتحك المرأة أسنانها بمبرد حتى تتباعد الأسنان فتصير فلجاء. انظر: النهاية لابن الأثير (٢٩٢/٤)، وأحكام القرآن (٣٩٣/٥).

⁽٤) يشير المؤلف إلى ما رواه البخاري ومسلم من حديث عبد اللَّه بن مسعود ﴿ أَنَّه قال: «لعن اللَّه الواشمات والمستوشمات، والمتنمِّصات والمتفلَّجات للحسن، المغيِّرات خلق اللَّه تعالى، ما لي لا ألعن من لعن النبي ﴿ وَهُو فِي كتاب اللَّه: ﴿ وَمَا ٓ اَلنَكُمُ الرَّسُولُ فَحُدُوهُ وَمَا تَهَنَكُمُ عَنْهُ فَأَننَهُوا ﴾ [الحشر: ٧]. [صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب: المتفلجات للحسن (جـ٧/٨) رقم (٩٣١ه)، وصحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة (١٦٧٨/٣) رقم (٢١٨/١).

⁽٥) في (ح): (دعاهم).

⁽٧) في (ح) و(هـ): «من يحاول».

⁽٩) سورة النساء، الآية رقم (١٤٦).

⁽١١) سورة الأنعام، الآية رقم (٩٤).

⁽٦) والهادي هنا بمعنى الداعي.

⁽٨) في (ح): «ويحرض».

⁽١٠) في (م): «والاعتصام».

⁽۱۲) في (م): «إنَّهم» وهو خطأ.

إِذَكُمْ (١) لَمُشْرِكُونَ (٢) ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِتّا ذَراً مِن الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِهُ وَهِنَدَا لِشُركاآبِنَا فَمَا كَانَ لِشُركاآبِهُمْ فَكَا لَا يَصِيلُ إِلَى شُركاآبِهِمْ سَآءً مَا فَكَا يَصِيلُ إِلَى شُركاآبِهِمْ سَآءً مَا يَحْكُمُونَ فَهَ اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُو يَصِلُ إِلَى شُركاآبِهِمْ سَآءً مَا يَحْكُمُونَ فَهُ وَيقبِلُ إِلَى شُركاآبِهِمْ سَآءً مَا يَحْكُمُونَ فَي عَنمه لابن علوان (٤) ويقبضه قوم يقال لهم: المناصيب (٥)، هم من الدعاة إلى الشّرك بالله أو رؤوسهم (٢)، فيحملون العامَّة بعباراتهم وتهويلهم ومسالكهم الشيطانية، التي إن لم يكُنْ شيءٌ منها شرك (٢) بالله، فما يوجد لهذا (٨) اللفظ معنى [على] (٩) المسلوعة والبدار (١٠) بتأدية (١١) المطلوب من الحطام؛ لأنّه المقصود بتلك المقدّمات من ذكر البراهين والإفك المبين؛ ومن تأخّر فليحذر هجوم رسول (٢١) الشيخ في الليل، حتى يذرون (١٣) القوم يلا (١٤) قلوب ولا عقول ولا أديان، ولا نظر أصلًا بل أشباه الأنعام والمجانين، يُصَدّقون الكذب، ويعتقدون المعدوم، ويعطون (١٥) من خرَمَ اللّه (١٦)،

⁽١) في (م): «إنهم» وهو خطِأ. (٢) سورة الأنعام، الآية رقم (١٢١).

 ⁽٣) سورة الأنعام، الآية رقم (١٣٦).
 (٤) وفي (ح): (الابن علون) وهو خطأ.
 وابن علوان تقدَّمت ترجمته.

⁽٥) مراده بالمناصيب هنا: سدًّان القبور، المنتصبون لخدمة المشهد وحمايته كما هو ظاهر من كلامه.

⁽٦) في (ح) و(هـ): (أو رؤسهم).

⁽٧) كَذَا فَي جميع النسخ، ولعلُّ صوابها «شركًا».

 ⁽٨) في (م): «بهذا».
 (٩) کلمة [علی] ساقطة من (ح).

⁽١٠) في (م): «البدال» وهو تحريف. (١١) في (م): (بيادية» وهو تصحيف.

⁽١٤) في الأصل: «بلي» وهو خطأ والتصويب من بقية النسخ.

⁽١٥) في (هـ): «ويغطون» وهو تصحيف.

⁽١٦) أي من حرَّم اللَّه ﷺ إعطاءه كالمعبودات من الأموات وغيرهم؛ وذلك بسوق الهدايا والقرابين إليهم. يقول تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا يِّمَّا رَزَقْنَهُمُّ تَالَّهِ لَتُشَنَّلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ ۞﴾ [النحل: ٥٦]، ويقول: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَاً مِنَ ٱلْحَكَرُثِ =

ويمنعون مَنْ أعطى في حكمه (١) تعالى ويسلخونهم من شعار التوحيد إلى لباس التنديد، وإهمال ما لله الحميد المجيد، حتى إنَّك (٢) تجدهم يحاذرون ويرجون من جهة الشيخ (ما لا شيء منه مع بارئهم وفاطرهم، لجهلهم بحقّه، دون ما اتَّخذوه رسوم [الشيخ] (٢)) (٤)، ويحرصون على براءة نفوسهم من نذره / وإتاوته (٥)، والقيام بمن يأتي مِنْ قِبَلِهِ (٢) مِنْ منصوب، أو مجذوب (٧)، أو غيرهما، ويطوفون

4.0

وَالْأَنْكِ نَصِيبًا فَقَالُواْ هَكَذَا لِلَهِ بِرَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَآبِنَا فَمَا كَاتَ لِشُرَكَآبِهِمْ
 فكلا يَصِدُلُ إِلَى ٱللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَهِ فَهُو يَصِدُلُ إِلَى شُرَكَآبِهِمْ سَآهَ مَا بَحْكُمُونَ ﴿ إِلَا اللَّعَامِ: ١٣٦].

وانظِر بسط القول في النذر لغير اللَّه في تطهير الإعتقاد المطبوع ضمن الجامع الفريد ص/٧٠٥.

(١) لعلَّه يريد ويمنعون من أعطى اللَّه في حكمه الشرعي؛ كإعطاء الزكاة للفقراء والمساكين، وكالنفقة على الزوجة والوالديْن وما أشبه ذلك من فروض العين.

(٢) في (هـ): «كأنَّك».

(٣) كلمة [الشيخ] لم تظهر بهامش الأصل، وأثبتها من بقية النسخ.

(٤) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

(°) في (ح): «أوتاوته» وهو خطأ.

وإتاوته: أي خراجه. انظر: لسان العرب (٦٧/١) مادة «أَتَوَ».

(٦) أي ويحرصون على القيام في طاعة وبر وإرضاء من يأتي مِنْ قِبَل المينت المعظّم في نفوسهم
 من منصوبٍ أو مجذوب كما هو مبينٌ في المطبوعة بإظهار المضمر المضاف إلى قِبَلِه.

(٧) في الأصل و(ح) و(ه): «مجدوب»، وهو تصحيف والمثبت من (م)، وهو الصواب. والمجاذيب جمع مجذوب: والمجذوب عند الصوفية هو من ارتضاه الحق تعالى لنفسه واصطفاه لحضرة أنسه وطهّره بماء قدسه؛ فحاز من المنح والمواهب ما فاز به بجميع المقامات والمراتب بلا كلفة المكاسب والمتاعب. [معجم الصوفية للحفني ص/٢٣٦].

والواقع ليس كما زعمت الصوفية بل إنَّ المجاذيب قوم غرقى في الضلال والإنحلال. يقول الصنعاني - رحمه الله - في وصفهم: (أمَّا المتسمَّوْن بالمجاذيب الذين يلوكون لفظ الجلالة بأفواههم، ويقولونها بألسنتهم، ويخرجونها عن لفظها العربي فهم من أجناد إبليس اللعين، ومن أعظم حمر الكون الذين ألبستهم حلل التلبيس والتزيين، انتهى [تطهير الاعتقاد المطبوع ضمن الجامع الفريد ص/١٢٥.

وقال في موضع آخر: «... وزعمت أنَّ هذه الكرامات لهؤلاء المجاذيب الضلال المشركين التابعين لكلَّ باطل، المنغمسين بين بحار الرذائل، الذين لا يسجدون للَّه سجدة، ولا =

نحو الراية ويتمسَّحون بها، ويرجون من كلِّ ذلك نفعًا ودفعًا.

وإذا أتاهم لجهة الله آت يأمرهم (١) بالمعروف وينهاهم عن المنكر، وأن ينفقوا في سبيل [الله] (٢)، ويصِلُوا أرحامهم، ويقيموا الصَّلاة ويجمعوا ما قدروا عليه أقلَّ ممَّا يدفعونه إلى المنصوب بكثير لفقير أو أرملة (٣). وبالجملة: يأتيهم بما أتى به الرسلُ الذي هو تكليفهم والمسؤلون عنه والمخاطبون به والمجلوا وانجابوا (٥) أو قابلوا بمقابلة مريضة أو كالميَّة، بلا نشاطٍ ولا رغبة (٢)، ولا رعاية ولا إقبال قلب، ولا يقومون لله في براءة ذممهم، وما علَّقه تعالى بها من مال وغيره (٧) بعضًا ممَّا للشيخ (٨) حتى إنَّ كثيرًا منهم ينفق في الزيارة واسع النفقة، ويثابر (٩) على أن لا تفوته (١٠) في مواسمها، ويتهيَّأ (١١) لها برغبة (٢١) ونشاطٍ أكثر ممَّا يكون إلى بيت تفوته (١٠) في مواسمها، ويتهيَّأ (١١) لها برغبة (١٥) ونشاطٍ أكثر ممَّا يكون إلى بيت الله الحرام، بل ربَّما لايعرف الحجُّ قطُّ مع الاستطاعة، بل ربَّما يترك الصلاة المكتوبة وعدَّة فرائض، إمَّا لاشتغاله بفرض الزيارة، وإمَّا مطلقًا (١٣)؛ وأمَّا رسوم الشيخ وعاداته والوفاء له فبيعة العقبة (١٤) في أعناقهم خوفًا وطمعًا، بحيث يهدرون ما لا

⁼ يذكرون الله وحده، فإن زعمت هذا فقد أثبت الكرامات للمشركين الكافرين المجانين، وهدمت بذلك ضوابط الإسلام وقواعد الدين المبين والشرع المتين). انتهى [نفس المصدر ضمن الجامع الفريد ص/١٣٥].

⁽١) في (ح): «يأمر». (٢) لفظ الجلالة سقط من (ح).

⁽٣) أي كان المدفوع للفقير والأرملة أقلُّ بكثير ممَّا يدفعونه إلى المنصوب. (بحذف العامل).

 ⁽٤) في (ح) و(هـ): «أحفلوا» وهو تصحيف.

⁽٥) انجابوا أي انقطعوا. مأخوذة من الجوب وهو قطعك الشيء. انظر: لسان العرب (٢٠٧/٢) مادة «جوب».

⁽٦) في الأصل: «بلا رعبة» وهو تصحيف.(٧) في (ح) و(هـ): «أو غيره».

⁽٨) أيُّ بعضًا مًّا يقومون به للشيخ كما هو مبيٌّ في المطّبوعة بزيادة «يقوم به» بعد كلمة «مًّا».

⁽٩) في (م): «ويثاير» وهو تصحيف.(١٠) في (م): «أن لا يفوته».

⁽١١) في (ح): (وينهيا) وهو خطأ. (١٢) في الأصل: (برعبة) وِهو تصحيف.

⁽١٣) أي وإمَّا يترك الصلاة تركَّا مطلقًا فيجمع بين الشرُّك والكفر عياذًا باللَّه.

⁽١٤) بيعة العقبة كانت أول الإسلام لنصرة التوحيد والإيمان، وأمَّا بيعة هؤلاء فهي لنصرة الشرك والكفران!!.

يحصى من رسوم الشرع، وحقوق الخالق، وما ألزم به ذممهم لحلول ما يضادّها في ساحتهم ونزوله بمنازل اعتبارهم.

وشرح ذا(١) الباب يطول، كاد يستأصل منهم جميعًا شأفة الأديان والعقول. كما قد صنع ذلك في عدد لا يُشعِف الحاصِر(٢)، ولا يلم به الخاطر(٣).

أنواع

4.7

وأما باب ذكر الله تعالى للمذاهب التي كان عليها المشركون(٤)، وهي من شُرُكُ ۚ فَرُوعَ أَصْلُهُمُ الْمُضَلِّلُ فَبَحْرُ بَعِيدُ القَعْرِ، كَمَا فِي قُولُهُ: ﴿ وَقَالُوا هَا لَهِ عَالَمُ الْمُعَامُ المشوكين وَحَرْثُ حِجْرُ ﴾ - [وفسّر بالحرام] (٥) - ﴿ لَا يَطْعَمُهُمَا إِلَّا مَن نَشَاهُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَنَدُ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَنَدُ لَا يَذَكُرُونَ أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا ٱفْتِرَآةً عَلَيْهِ/ [سَيَجْزِيهِم بِمَا كَانُواْ يَفْتُرُونَ] (١) ﴿ وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَمَاذِهِ ٱلْأَنْفَكِمِ خَالِصَةٌ لِنُكُورِنَا وَمُحَرَّمُ عَلَى أَزْوَجِنَا وَإِن يَكُن مَيْسَةً فَهُمْ فِيهِ شُرُكَاءً ﴿ (٧).

وفي هذا بإشارته (^ تحذير بليغ، وعظاتٌ قوية: أن لا يُحْدَث، في دين اللَّه مالم يأذن به الله: من تحليل أو تحريم.

فإنَّ ما ذكر هل تراه (٩) إلَّا في وزان الاختيارات الباطلة، والأقوال (١٠) في ديننا بحكم شرعى بلا ثبت ولا حجة؟.

وغير خافٍ عليك أن اللَّه تعالى سجَّل على القوم بذلك في معرض بيان

⁽٢) في (هـ): «الجاصر» وهو تصحيف.

⁽١) في (هـ): (ذي).

⁽٣) في (م): «الخامل» وهو تحريف.

⁽٤) المؤلف هنا سيذكر أنواع شرك المشركين وتنديدهم للَّه ربِّ العالمين. وقد كان ذلك بدعاء غيره تعالى والنذر لهذا الغير، وبتحريم ما أحلُّ اللَّه تعالى وتحليل ما حرَّم.

⁽٥) ما بين المعقوفتين سقط في (ح).

وانظر: جامع البيان لابن جرير الطبري (جـ٧٤/٨)، وزاد المسير (١٣١/٣).

⁽٦) ما بين المعقوفتين من الآية الكريمة ساقط من جميع النسخ.

⁽٧) سورة الأنعام، الآيتان (١٣٨-١٣٩). (٨) في (ح): «بإسارته» وهو تصحيف.

⁽١٠) في (ح): «الأقول» وهو خطأ. (٩) كلمة «هل تراه» مكررة في (ح).

صنوف إفكهم وضلالهم وشركهم به. كما في قوله: ﴿ لَوْ شَآءَ ٱللّهُ مَآ أَشَرَكَنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيَّوْ ﴾ (() فعطف التحريم على الإشراك، إما لنوعيته، فيكون تنصيصًا بعد شمول، وإمَّا لغيريَّته وعدم دخوله إن لم يعكر عليه: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللّهَ حَرَّمَ هَنَذَا فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدُ مَعَهُمُّ وَلَا تَنْبِيعُ أَهْوَا هَ ٱلّذِينَ كَلَّهُ بُوا بِعَايِنَيْنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ وَهُم بِرَبِهِمْ يَعْدِلُونَ فَيَ الْآخِرَةِ وَهُم بِرَبِهِمْ يَعْدِلُونَ فَيَ الْآخِرَةِ وَهُم بِرَبِهِمْ يَعْدِلُونَ فَيَ الْآخِرَةِ وَهُم بِرَبِهِمْ يَعْدِلُونَ فَيَ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللللللللللللللللللللللللللللللل

ولا ضيْر في تعاطف ما يتداخل^(٣) فصوله أو بعضها، كقوله: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَكِيشَ مَا ظُهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِنْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُثْمِرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلُ بِهِ. سُلَطَنُنَا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ (٢)

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَدِلُونَ فِي ءَايَتِ ٱللَّهِ أَنَّ () يُصَمَرُفُونَ ﴿ اللَّهِ ٱلَّذِينَ كَا لَهُمْ أَيْنَ كَا لَهُمْ أَيْنَ كَا لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَشْرِكُونَ ﴿ ثُمُ قِيلَ لَمُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَشْرِكُونَ ﴿ ثُمُ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَالُواْ ضَلُواْ عَنَا بَلَ لَمْ نَكُن نَدْعُواْ مِن قَبْلُ

⁽١) سورة الأنعام، الآية رقمَ (١٤٨).

⁽٢) سورة الأنعام، الآية رقم (١٥٠).

والصحيح أنَّ العطف في قوله تعالى: ﴿ وَلا حَرَّمْنَا مِن شَيَّوْ ﴾ على الإشراك بالله تعالى هو للنوعية لا للغيرية، لأنَّ المقصود بالتحريم هنا هو تحريم البحيرة والسائبة كما في قوله تعالى: ﴿ مَا جَمَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةِ وَلا سَآيِبَةِ وَلا وَصِيلَةٍ وَلا حَامِ وَلَكِنَّ ٱللَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ مَا كَذَرُهُمْ لا يَمْقِلُونَ ﴿ وَلا سَآيِبَةِ وَلا حَامِ وَلا حَامِ وَلا عَالِم اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلى اللهِ تعالى انظر: جامع لآلهتهم ويجرمون استعمالها، وهذا نوع من الشرك لأنَّه نذر لغير الله تعالى انظر: جامع البيان (جـ٧/٨٥)، وأحكام القرآن للقرطبي (١٢٨/٧)، والدر المنثور (١٠٢/٣)، وتفسير المنار (١٧٦/٨).

⁽٣) في (ح) و(هـ): «تتداخل».(٤) سورة الأعراف، الآية رقم (٣٣).

⁽٥) في (م): «أنا» وهو خطأ.

⁽٦) المحذوف بين الآيات المشار إليه في المتن بكلمة «إلى قوله» هو قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ ٱلْأَغْلَالُ فِي آَعَنَاقِهِمْ وَٱلسَّلَسِلُ يُسْحَبُونَ ۞ فِي ٱلْخَمِيمِ ثُمَّ فِي ٱلنَّادِ يُسْجَرُونَ ۞﴾.

شَيْئًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ الْكَنفِرِينَ (') ﴿ فَإِلَى ذَلِكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَفْرَخُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْمُقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَخُونَ ﴿ فَا اللَّهِ الْمُؤْلِ الْبَوْبَ جَهَنَّمَ خَلِدِينَ فِيهَا فَيِتْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴿ إِنَّ ﴾ ('').

فحذارِ (١١) من فتنة المقابر (١٢)، إن كنت تؤمن بالله واليوم الآخر ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ عَ فَقَالَ يَقَوْمِ أَعْبُدُوا اللّهَ = مَا لَكُم مِّنْ إِلَه عَنْرُهُ وَ (١٤) ﴿ (١٤) ﴿ وَعَلَمُ مِّنْ إِلَه عَنْ هُوه وصالح وغيرهما قالوا لقومهم: ﴿ أَعْبُدُوا اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَه عَنْ هُوه وصالح وغيرهما قالوا لقومهم: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا لَكُم مِّنْ إِلَه عَنْرُهُ وَمَا أَرْسَلْنَا وضبط منتشر أخبارهم في قوله: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا

⁽١) بالأصل و(ح): «الكفرين» وهي قراءة أبي عمرو وورش والدوري. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢٥٤/٣).

⁽٢) سورة غافر، الآية رقم (٦٩-٧٦). (٣) في (ح): «نأمل» وهو تصحيف.

⁽٤) سورة غافر، الآية رقم (٧٤). (٥) سورة غافر، الآية رقم (٧٣).

⁽٦) ما بين المعقوفتين من الآية من (ح) و(هـ). (٧) سورة غافر، الآية رقم (٧٥).

⁽٨) في الأصل و(ح): «كفرين». (٩) سورة الأعراف، الآية رقم (٣٧).

⁽١٠) في (ح): «قولهم».

⁽١١) في (هـ): «فحذر». وفي (ح): «فخذ» وهو خطأ.

⁽١٢) في (م): زيادة كلمة «حذار» بعد كلمة «المقابر».

⁽١٣) ما بين الحاصرتين المكررتين زيادة من (م).

⁽١٤) سورة الأعراف، الآية رقم (٥٩). (٥١) في الأصل: (وكذى).

⁽١٦) يشير إلى قوله تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَنْقَوْمِ اعْبُدُوا اللّهَ مَا لَكُو مِّنَ إِلَامٍ غَيْرُهُۥ أَفَلَا نَنْقُونَ ۞﴾ [الأعراف: ٦٥]، وإلى قوله: ﴿ وَإِلَىٰ ثَنْمُودَ أَخَاهُمْ صَدْلِحًا قَالَ يَنْقَوْمِ ٱعْبُدُوا اللّهَ مَا لَكُمُ مِّنَ إِلَامٍ غَـَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٣٣].

⁽١٧) ما بين المعقوفتين سقط من (م).

مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِى (') إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَّا فَأَعْبُدُونِ (٢٠) ﴿ (٢٠). رتأمّل](٣) هذه المقامات وما سُئله أولئك الأقوام، وما الذي نهوا عنه وسمُّوا(^{٤)} مشركين لأجله: ألكونهم جعلوا لمعبوداتهم (٥) الخلق والرزق؟ أم غاية أمرهم: التسمية والدعاء، والعمل لها وبذل حقِّ الخالق الواحد(٦) لسواه منها؟ والمدار على المعنى إذ(٧) التسمية لأجله ومكانه لا لذاتها(٨)؟ فهي بمنزلة الفرع المتولُّدِ.

بالطبع إن أيقنت أنَّ حصول ذلك المعنى كافٍ^(٩) في الاعتبار هنا ـ وأمره إن شاء الله الديك إ(١٠٠ ظاهر ١٠ إذ ليست هذه جهة تعبُّد وربط شرعي للحكم بالعبارة والاسم، إن كنت مستوضِحًا (١١) هذا، ومجيلًا (١٢) لسابق فكرك فيه. حتى لا يبقى لك أدنى ريبة.

العادة الصالحة الحمودة وحاصل الأمر: أنَّ العبادة ليست صالحةً محمودةً إلَّا إذا كانت عن سبب صحيح، ومقتضِ [حقِّ](١٣)، ولمحلِّ كذلك. وإلَّا فهي فاسدة ذميمة(١٤).

إذ مجرَّد إقامة صورتها من دون اعتبار صحة ما هي عنه وله: جهلٌ فظيع(١٥) أو عبث جنوني، أو شرك وثني، أو فرعونية نمرودية (١٦)، لدعائهما ودعواهما.

(٤) في (م): «وسمعوا» وهو خطأ.
 (٥) في (ح): «أ لِعبوداتهم».

(٧) في (م): «أو»، وهو خطأ.

(٦) في (م): «الواحد الخالق».

- (٨) في (ح): «لا لذاته» وهو خطأ.
- (٩) في (م): «كان» وغير منقوطة بالأصل، فهي محتملة، والمثبت من (ح) و(هـ) أصوب.
- (١٠) كلمة [لديك] سقطت من (ح) و(هـ). (١١) في (ح) و(هـ): «مستوصي» وهو خطأ.
 - (١٢) بالأصل و(م): «محيلًا» والمثبت من (ح) و(هـ) أصوب.
- (١٣) كلمة [حق] ساقطة من (هـ). (١٤) في الأصل: «دميمة» وهو تصحيف.
 - (١٥) في جميع النسخ «فضيع» بقلب الظاء ضادًا، وهي لغة تميم كما سبق التنبيه مرارًا.
- (١٦) نمرودية نسبة إلى النمرود؛ وهو: ابن كنعان بن كوش بن سام بن نوح، وقيل هو النمرود ابن فالح بن أفحشد بن سام بن نوح، أول من ملك الأرض شرقها وغربها، وكان قد ادعى =

⁽١) بالأصل و(ح) ﴿يُوحي﴾ وهي قراءة متواترة. قرأ بها ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وغيرهم. انظر: البحر المحيط لأبي حيَّان (٣٠٧/٦)، ومعجم القراءات القرآنية (٣٠٤/٣)، وفي (م) و(هـ): «نوحي» وهي موافقة لقراءة حفص المدني.

 ⁽٢) سورة الأنبياء، الآية رقم (٢٥).
 (٣) في (ح) مكانها كلمة «تل» وهو خطأ.

فهما طور منتهي الأطوار لجمعه بين التعطيل والشرك(١).

فالمشركون أضاعوا النظر في السبب والمحل، وهو [هو] (٢) بالآخرة: إنّما يفترف بالاعتبار، أو بالصّفة والموصوف فيغايره. ولهذا نادوا على أنفسهم - إذ عبدوا أحجارًا - بالإيغال/ في الضّلالة (٢) والسَّخف والسَّفه؛ لأنَّ هذه سمة من لا يعقل ولا يميِّز قطَّ، وما لها أو لغيرها ممَّا سوى اللَّه من سببية، أو صلاحية [للعبادة] (١). ﴿ لَا جَرَهُ أَنَّمَا تَدَّعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعُوةٌ فِي الدُّنِي وَلَا فِي الْآخِرَةِ ﴿ (٥). وقنعوا في دينهم بإقامة صورة العبادة، ورضوا بمحلِّ باطل؛ ولهذا كانت وتنعوا في دينهم بإقامة صورة العبادة، ورضوا بمحلِّ باطل؛ ولهذا كانت مساعيهم على أوضاع مستطرفة ونمط سخيف؛ فنبَّهتهم الرسل على ذلك، ودلَّتهم على خلاصِهم من هُوَّة (١) المهالك ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ (٧) هَمَوُلَا عِشْعُعَوْنَا (٨) عِندَ اللّهِ هَا لا قوله (٩) يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمٌ وَيَقُولُونَ (٧) هَمَوُلَا عِشْعَاقُنَا (٨) عِندَ اللّهِ هَا لا قوله (٩)

الربوبية لنفسه، فناظره الخليل إبراهيم التَّلَيْثُنَّ في ادعائه الربوبية، فأبطل حجته، فبهت وانقطع، وقد حكى الله تعالى هذه المناظرة في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَكَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَ إِبَرَهِمَ فِي وَلِهُ تعالى: ﴿ أَلَمْ تَكَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَ إِبَرَهِمَ فِي فِي رَبِّهِ أَنْ ءَاتَنَهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَهِمُ رَبِي ٱللَّذِى يُحْيِء وَيُعِيثُ قَالَ أَنَا أُحِيء وَأُمِيثُ قَالَ إِبْرَهِمُ فَإِنَ اللَّهُ يَأْقِي بِالشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهُتَ ٱلَّذِى كَفَرُ وَاللهُ لَا يَهْدِى ٱلقَوْمَ ٱلطَّلِمِينَ ﴿ وَاللهُ وَاللهُ لَا يَهْدِى ٱلقَوْمَ ٱلطَّلِمِينَ ﴾ [البقرة: ٢٥٨]. انظر: تاريخ الطبري (١/ كَفَرُ وَاللهُ لَا يَهْدِى ٱلقَوْمَ ٱلطَّلِمِينَ ﴿ (١/ ١٤١).

⁽۱) قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ في «الجواب الكافي» ص/٢٣١ بعد أن ذكر أنواع الشرك: «والنوع الأول ـ يعني المتعلّق بذات المعبود وأسمائه وصفاته ـ نوعان: أحدهما شرك التعطيل: وهو أقبح أنواع الشرك، كشرك فرعون إذ قال: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٣]، وقال مخبرًا عنه أنّه قال لهامان: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَنهَا مَنُ أَبْنِ لِي صَرَّحًا لَهَ لَي آبَلُغُ ٱلْأَسْبَبَ ﴾ أَشْبَبَ السَّمَنَوْتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَىهِ مُوسَىٰ وَإِنِي لَأَظُنَّهُ كَاذِبًا ﴾ [غافر: ٣٦-٣٦].

⁽٢) كلمة [هو] الثانية ساقطة من (ح) و(ه). (٣) في (م): «في الضلال».

⁽٤) في (م): «للعباد» وهو خطأ. (٥) سورة غافر، الآية رقم (٤٣).

⁽٦) بهامش (م): «الهوة» المكان المنهبط من الأرض. شيخنا عبد العزيز بن صالح بن مرشد نفعنا الله بحياته.

قلت: والمعنى هو كما ذكر ـ رحمه اللَّه ـ انظر: لسان العرب (١٦٩/١٥) مادة «هوة». (٧) في (هـ): «ويقون» وهو خطأ. (٨) في (م): «شفعائنا» وهو خطأ.

⁽٩) المُحذوف بين الآيات المشار إليه في المتن بقول «إلى قوله» هو قوله تعالى: ﴿قُلُلُ أَتُنْيَعُونَ =

ثمَّ انحدرْ إلى اعتبار درجة أدنى من عبادة غير اللَّه بعملِ وسجود، وتقرُّب بنحرٍ وغيره، وتصفَّح ما اشتمل عليه قوله: ﴿ قُلْ أَرَهَ يَتُهُ مَّ أَ أَنزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِّن رَزِقٍ فَجَعَلْتُهُ مِّنهُ حَرَامًا وَحَلَلًا قُلْ ءَاللَّهُ أَذِبَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ فَي اللَّهِ اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِينَمَةِ ﴾ إلى أن قال (١٠): ﴿ إِنَ اللَّهِ اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ مَتَنعٌ فِي اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ مَتَنعٌ فِي اللَّهُ الْمَنتَ المَجْعُهُمْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللهُ الللَّهُ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

⁼ اللَّهَ بِمَا لَا يَمْلُمُ فِي ٱلسَّمَوَتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾.

⁽۱) سورة ويونس الآية رقم (۱۸).

⁽٢) بالأصل: «فرتلنا» وهو تصحيف، والتصويب من بقية النسخ. وزيلنا هنا: بمعنى ففرًقنا. -انظر: المفردات للراغب ص/٣٨٨.

⁽٣) سورة يونس، الآية رقم (٢٨).

ومن أمعن النظر (١) في آيات الكتاب، ومحاورات الرسل مع أممهم وجد أسَّ الشأن، ومحط رحال القصد، شيوعًا وكثرةً وانتشارًا وشهرة: هو دعاء اللَّه وحده، وإخلاص العبادة له، وأنَّ الغافلين (٢) كانوا بنقيض هذه الصِّفة من دون أن يضيفوا لِما عبدوه شيئًا من أمر اللَّه كخلق ورزق وغيرهما، أو يجعلوا لها (٣) من ذواتها وصفاتها مقتضيًا والتزامًا للعبادة، بل أعربوا عن أنَّ اتَّخاذها آلهة لتقريبهم فَوَّلَ / يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنهُمْ فِي شَكِي مِن دِينِي فَلاَ أَعْبُدُ ٱلَذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَكِنْ أَعَبُدُ ٱللَّذِي يَتَوَفَّلُكُمْ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِن ٱلمُوْمِنِينَ (إِنَّ وَاللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهِ اللَّذِي يَتَوَفِّلُكُمْ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِن ٱلْمُؤْمِنِينَ (إِنَّ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا ينفَعُكَ وَلَا يَحْبُدُ أَلِّهُ مِنْ وَلِي مَنْ الْمُؤْمِنِينَ (اللَّهُ مَا لَا ينفَعُكَ وَلَا يَحْبُدُ أَلُقُ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِن ٱلظَّالِمِينَ (إِنَّ وَلَا يَحْبُدُ أَلَا مَن عَلْتَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِن ٱلظَّالِمِينَ (إِنَّ وَلِا يَضَمُّلُكُ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّ فَي إِنَّ مِن دُونِ اللَّهُ بِضَرِ فَلا رَقَ لِفَضَلِهُ وَإِن يَمْسَلَكَ ٱللَّهُ بِضَرِ فَلا رَقَ لِفَضَلِهُ = يُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاهُ مِنْ عِبَادٍ وَ = اللَّهُ مَن دُونِ اللَّهُ مِن دُونِ اللَّهُ مِن يَشَاهُ مِنْ عِبَادٍ وَ عَلَى مَا لَا مَنْ عَبَادٍ وَ عَلَى مَا لَا مَنْ عَبَادٍ وَاللَّهُ مِنْ عَبَادٍ وَاللَّهُ مِن دُونِ اللَّهُ مِن يُصَاهُ مِن عَبَادٍ وَاللَّهُ مِنْ عَبَادٍ وَاللَّهُ مِن عَبَادٍ وَالْكُولُونِ وَاللَّهُ مِنْ مَنْ يَسَالُهُ مِنْ عَبَادٍ وَالْوَلُولُولُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ عَبَادٍ وَاللَّهُ مِنْ يَسَالُهُ اللَّهُ مِنْ يَسَالُهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ ال

تلمَّح (٢) قوله: ﴿وَلَا تَدَّعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾... إلخ ـ مع مُحكْمِه تعالى على من سواه بعدم النفع والضرِّ ـ ووازن بينه وبين أقوال إخوان المقابر، التي [هي] (٧) صرائح في دعاء سواه، والالتجاء إليه، والاضطرار والافتقار بما يتعذَّر استقصاؤه، و[هو] (٨) بمرأى ومسمع. وقد قدَّمنا قطرةً منه؛ وشرحُ الظاهر المشاهد مستغنى عنه، إلَّا إذا ذُكِرت إشارةٌ إليه للدفع في نحر المتعنِّت المكابر لحسِّه ووجدانه.

وقد وجدنا العبادة والدعاء يتعاقبان في الكتاب العزيز، ويعتوران مشرعًا^(٩) واحدًا، ومنتحى متماثلًا ومساقًا متواخيًا، ومحطًّا متزاوجًا^(١٠)؛ كقوله: ﴿فَلَآ أَعْبُدُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادً

تعاقب العبادة والدعاء في القرآن الكريم

⁽١) كلمة «النظر» كررت في (هـ) ولعلُّه وهم من الناسخ.

⁽٢) في (ح): «العارفين» وهو خطأ. (٣) كذا بالأصل: ولعلَّه يريد الآلهة.

⁽٤) ما بين الحاصرتين المكرررتين زيادة من (م). (٥) سورة يونس، الآيات رقم (١٠٤-١٠٧).

⁽٦) تلمَّح أي تدبُّر. (٧) كلمة [هي] ساقطة من (٦).

⁽٨) كلمة [وهو] ساقطة من (ح). (٩) في (هـ): «مسرعًا» وهو تصحيف.

⁽١٠) في (م): «متراوحًا» وهو تصحيف. (١١) سورة يونس، الآية رقم (١٠٤).

أَمْنَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ اللهَ الْمُولِجُ النَّهَارِ فِي النَّهَارِ فِي النَّهَارِ فَي النَّهَارِ فَي النَّهَارِ فَي النَّهَارِ فَي النَّهَارِ فَي النَّهَارُ كُمُ اللّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالنَّيْنِ مَنْعُونَ مِن يَجْرِى لِأَجَلِ مُستَى ذَلِكُمُ اللّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ مَنْعُونَ مِن فَطِيمِ (') فَي إِن مَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَاءَكُمْ وَلَوْ يَجْرِى لِمُعُولُ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيمٍ (') فَي إِن مَدْعُولُمَ لَا يَسْمَعُواْ دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُواْ مَا السّتَجَابُواْ لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيمَةِ يَكُفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ اللّهُ اللّهُ عَلَيْ وَمَنْ أَصَلُ مَتَّ مِن يَعْمِونُ اللّهِ مَن لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيمَةِ وَهُمْ عَن دُعَايِهِمْ غَفِلُونَ مِسْرَكُمُ مَا مُن اللّهُ مَا اللّهُ مَن دُعَالِهِمْ عَلَوْنَ بِعِبْدَ اللّهُ مَن دُعَالِهِمْ عَنولُونَ مِن لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلْ يَوْمِ الْقِيمَةِ وَهُمْ عَن دُعَايِهِمْ عَفِلُونَ مِن دُونِ اللّهِ مَن لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيمَةِ وَهُمْ عَن دُعَايِهِمْ عَنولُونَ مِن يَدْعُولُ مِن دُونِ اللّهُ مَن لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيمَةِ وَهُمْ عَن دُعَايِهِمْ عَلَولُونَ مِن لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيمَةِ وَهُمْ عَن دُعَالِهِمْ عَنولُونَ مِن وَلِهُ مَن دُعَالَ عَنْ عِبَادَتِكُمُ لَعَنْفِلِينَ ('') مَن كُنا عَنْ عِبَادَتِكُمُ لَعَنْفِلِينَ ('') .

فتأمَّل [قوله] (^): ﴿ وَٱلَّذِينَ تَدَعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن فَطْمِيرٍ ﴾ وتضمُّنه بيان معنى ذلك الدعاء والقصد به، والغاية الباعثة عليه (٩)، والصفة التي تكيَّف بها. فإنَّه مترجم عن أنَّهم يسألون المدعو أغراضهم. فكشف لهم - إن لم يكونوا مُنزَّلين منزلة من يجهل - عن حقيقة الأمر، وأنَّه لا يملك ممَّا سألوه شيئًا، ولا يستطيع لهم إجابةً قطُّ (١٠٠).

ولا نخال(١١) بأنَّ القوم يعتقدون، إذ(١٢) دعوا أوثانهم: أنَّها تدبّر الأمر،

⁽١) سورة الأعراف، الآية رقم (١٩٤).

⁽٢) قطمير: القطمير هو القشر الذي يكون على ظهر النواة. قاله ابن عباس رضي الله عنهما. انظر: مفردات القرآن ص/٦٧٨، وجامع البيان (جـ٧٩/٢١)، وزاد المسير (٤٨١/٦).

⁽٣) سورة فاطر، الأيتان (١٣-١٤).

⁽٤) في الأصل و(ح): «كفرين». (٥) سورة الأحقاف، الآيتان (٦٠٥).

⁽٦) في جميع النسخ «وإن» بزيادة واو وهي ليست من الآية كما في سورة يونس.

 ⁽٧) سُورة يونس، الآية رقم (٢٩).
 (٨) كلمة [قوله] ساقطة من (هـ).

⁽٩) الباعث على دعاء الأموات والاستغاثة بهم هو اعتقاد النفع والضر فيهم إمَّا بالطبع أو بقوة السببية. انظر: التوضيح عن توحيد الخلَّاق ص/٢٨٢.

⁽١٠) الأفصح أن يقال: (وما استطاع لهم إجابة قط)؛ لأنَّ «قطُّ» ظرف زمان مختص باستغراق نفى الماضى. انظر: مغنى اللبيب (١٠١/١).

⁽۱۱) في (ح) و(هـ): «تخل». (۱۲) في (هـ): «إذا».

وتملك التصرُّف فيه؛ فأي دلالة في دعائها عليه (١) مع تسميتها أيضًا شفعاء؟ (فهل يُمكن مع هذا أن يجزم بكون القصد (٢) على نمط العبارة (٣)؟)(٤).

وهذا بعينه - [دع ما جاوزه] (٥) - قد ملأ أرجاء البسيطة، ودان به العامّة في سُكّان المقابر، ودُعِيَ أصحابُ الأجداث في كشف المُلِمّات، [و] (١) دفع المهمّات، وقضاء المطالب والمآرب (٧)، برًّا وبحرًا، وسهلًا ووعرًا. وإنَّ تراجم الكتاب العزيز، وبراهينه بتلك المثابة والمنزلة والبيان الذي تلوناه عليك من آياته البيّنة، وكلماته المفصّلة المعيّنة، التي لا تُبقِي شكَّا، ولا شبهةً ولا ارتياب، عند (٨) من وازن وتدبّر (٩).

تشابه عمل القبورين مع عمل الوثنين

فَتُنِفِّن (١٠) اتِّحاد (١١) الجهتين جزْمًا (١٢) في أنَّ صنع (١٣) المقابرية ـ الذي مرَّ لك منه ما تفاحش نكره ـ هو الذي سلكه الوثنيون حذوَ النعل بالنعل، والقُدَّة بالقذة (١٤)،

- (١) أي على أنُّها تدبر الأمر أو تملك مًّا سألوها شيئًا.
 - (٢) في (ح) و(هـ): «بكون القصد منهم».
- (٣) الأَلفاظ . كما قيل . قوالب المعاني؛ وقصد المتكلَّم الذي يعي ما يقول يعرف من قوله؛ فتسمية المشركين لآلهتهم شفعاء تدل على أنَّهم لا يعتقدون أنَّها تدبِّر الأمر أو تملك التصرُّف فيما سألوها إياه، بل قصدوا بدعائها التقريب إلى من بيده مقاليد الأمور؛ وهذا أمر جاء تقريره في القرآن الكريم كما في آيات: ﴿وَلَهِن مَسَأَلْتُهُمْ وقد تقدَّمت مرارًا. وكما في قوله تعالى حكاية عن المشركين: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللّهِ زُلْهَيَ ﴾.
- (٤) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إَلَى موضعه من الصلب بعلامة الحاق.
 - (٥) ما بين المعقوفتين ليس في (ح) و(هـ).
- (٧) في الأصل و(م) كتبت هكذا «مارب»، وفي (ح) و(هِ): «المأرب» والمثبت أنسب للسياق.
 - (A) في (ح): «عن» وهو خطأ. (٩) بالأصل: «وتذبر» وهو تصحيف.
 - (١٠) في (م): «فتقن» وهو خطأ. (١١) في (هـ): «إيجاد» وهو خطأ.
 - (۱۲) في (م): «جرمًا» ولعلُّه تصحيف.
 - (١٣) في (ح): «وضع» وهو خطأ. وفي (هـ): «صنيع».
- (١٤) حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة: مثل عربي يضرب في تشابه الشيئين. وفي الحديث: «لتركبنَّ سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة» [أخرجه أحمد في المسند (٢٥/٤)].=

سبب التباس الشرك على القورين مع وضحه في القرآن الكريم

111

وتبعوا آثارهم فيه حرفًا بحرف ودخلوا الجيحرة (١) التي دخلوها، والأبواب التي ولجوها؛ بحيث إنَّ فصل أحدهما من الآخر فصل الشيء مِنْ عَيْنِهِ، اللَّهمَّ [إلَّا] (١) على جهة مجاوزة (٣) المقابرية لحدِّ (٤) أولئك في حالاتِ كما نبّهناك على الحجة في ذلك، ودللناك على [ما] (٥) صدر من العامّة، ممَّا يشعر [بذلك] (١). فنعم. ولا إله إلَّا اللَّه، كيف الْتَبَسَ مثل هذا، وهو من أَبْينَ البيّنات، وأوضح الواضحات؟ متداول (١) الدلائل، متجاذب الأهداب (٨)، متلوّ بكرةً وعشيَّة، مقروءٌ في الصلوات (٩)، دائرٌ في الألسنة، يأثرُه الحرُّ والعبد، والذكر والأنثى، والصغير الكبير؟!.

لا جرم لما كان ملاك أمر الجميع وحاصل مبلغهم، وغايتهم/: التلاوة دون التدبُّر، والصورة دون المعنى؟ والمقدِّمات دون المقاصد، والجسد دون الروح: خفي عليهم ذلك، وأنَّى لهم ذلك؟ وقد منعهم (١١) سادتهم (١١) وكبراؤهم من أهليهم، ومن يقوم عليهم ويسوسهم، وقالوا: كتاب الله حِجْرٌ محجورٌ (١٢)، لا يستفاد

وقد تقدَّم بيان أنَّ مشركي هذا الزمان قد زادوا شركًا وغلوًا على مشركي العرب الذين بعث في ص/٥٩٠. فيهم النبي ﷺ. انظر كلام المؤلف في الصفحات (٢٦٠٠ - ٢٦١)، وما سيأتي في ص/٥٩٠.

قال ابن فارس: (الهاء والدال والباء أصل صحيح يدل على طرَّة شيء أو أغصان تشبه الطرَّة). اهد [معجم مقاييس اللغة (٣/٦٤-٤٤) مادة «هدب»]. وفي اللسان: طرة كل شيء ناحيته، وأطرار البلاد أطرافها. [لسان العرب (١٤٢/٨) مادة «طرر»].

⁼ انظر: النهاية (٢٨/٤)، ومجمع الأمثال (١٣١/١)، وجمهرة الأمثال (٧/١) رقم (٥٧٥). والقذة هي الريشة التي تركب على السهم. انظر: لسان العرب (٧١/١١) مادة «قذذ».

⁽١) في (ح) و(م): «الحجرة» وهو خطأ. (٢) كلمة [إلَّا] ساقطة من (ح) و(هـ).

 ⁽٣) في (م): «مجاورة» وهو خطأ.
 (٤) في (هـ): «تجد» وهو تصحيف.

⁽٥) كلمة [ما] ساقطة من (م).

⁽٦) كلمة [بذلك] ساقطة من (ح).

⁽٧) في (هـ): «فتداول» وهو خطأ.

⁽٨) الأهداب: أي الأطراف والنواحي.

⁽٩) في (ح): «الصلاة».

⁽١٠) في (ح): «منهم» وهو خطأ. (١١) في (ح): «ساداتهم».

⁽١٢) في (ح): «حجرًا محجورًا».

منه، ولا يقتبس من أنواره، ولا يُنَال ما فيه (١)؛ لأنَّ رجاله قد ذهبوا، وليس هذا (٢) الزمان صالحًا أن يكون فيه أحدِّ كأولئك في [أصل] (٣) هذا الباب، وإن [صحً] (٤) على قدر ما أوتي، والزاعم مباهت أفَّاك.

فَلَعَمْرُ اللَّه، للخير أضاعوا، وللشرِّ أذاعوا، وإلَّا فلولا ذلك لكانت هذه المسألة من أظهر الظواهر، لِما أنَّ العناية في شأنها أتم وأكمل، والقصد إليها بالتكرير والتقرير والبيان في كتاب اللَّه أكثر وأشمل. فإنَّها روح المطلوب، وعماد ما سُئِله المربوب^(٥)؛ ودرجة الصلاة، والزكاة، والحج، والصيام، وأفراد العبادة: بعد تلك الأسطوانة العامَّة (٢). واللَّه يهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم.

بل قال الناظرون ـ في من تحت أيديهم ـ لهم: إن كنت تطلب، كيف تصلي، وتصوم وتزكي، وتحج، وتطهر من الحدث والجنابة؟ فدونك ما قد قال مَنْ قبلك،

⁽١) أي من العلم والدين كما هو مبيٌّ فِي المطبوعة بالزيادة.

⁽٢) في (هـ): بعد كلمة «هذا» كلمة «أهلًا» وهي مقحمة، لا وجه لها هنا.

⁽٣) كُلُّمة [أصل] ساقطة من (ح) و(هـ).

⁽٤) كلمة [صح] بالأصل كتبت بين الأسطر فوق كلمة «إن»، وهي ليست في (ح) و(ه).

^(°) يقول تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ اَلِمِنَ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعَبُدُونِ ۞ ﴾ [الذَّاريات: ٥٦]. فعبادة اللَّه تعالى هي الغاية المطلوبة من العباد وهي الحكمة التي لأجلها خلقوا. انظر: مجموع الفتاوى (٢٣/١)، وفتح المجيد ص/٣٠.

⁽٦) وذلك لمّا كان التوحيد هو أصل الدين وأساس الملّة الذي تنبني عليه سائر الأعمال من صلاة وزكاة وحج وصيام وغير ذلك من أفراد العبادة، كان هو في المرتبة الأولى والدرجة العليا؛ ولذا لمّا بعث النبي عليه معاذًا إلى اليمن قال له: «إنّك ستأتي قومًا من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله و وفي رواية: إلى أن يوحدوا الله و فإلى فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أنّ الله افترض عليهم صدقة تؤخذمن أغنيائهم وترد على فقرائهم، فإن هم أطاعوك لذلك فإينك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم فإنّها ليس بينها وبين الله حجاب». أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب: بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن (جهاب). وهذا اليمن (جهاب) رقم (٣٤٤٧)، ومسلم في كتاب الإيمان (١٠/٥) رقم (٢٩). وهذا ليمن عدلنا على أهمية التوحيد، وعظم شأنه، وأنّه أولى ما يُعتنى به في الدعوة إلى الله وكالل.

فإن ذراتِه ـ فضلًا عن جلائله ـ مستفادةً مُحصَّلةً من الكتاب والسنَّة. وإن (كنت) (١) تروم تصحيح عقيدتك. فهلمَّ إلى الفنِّ المدوَّن لذلك، المبني على تلك الاصطلاحات والاختيارات (٢).

ثمَّ إن كنت زيديًا (٣)، فلك ناحية تؤمُّها ومنهجٌ تعبره، خاصٌ بك عن سائر الطوائف؛ إذ لو سلكت مسلكهم، عطبتَ (٤) وهكذا: أشعري (٥) معتزلي (٢)،

(١) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م) و(هـ) وليست في (ح).

(٢) لعلّه يشير إلى علم الكلام؛ لأنَّ كثيرًا من متأخري أتباع المذاهب اعتمدوا عليه في إثبات العقائد بل سمَّوه أصل الدين، وأطلقوا على أنفسهم أهل التوحيد وأهل التنزيه، ويصفون مسائل الكلام بأنَّها قطعية يقينية، ويجعلون أدلة الكتاب والسنَّة ظنية؛ ولذا فإنَّ الأصل عندهم في إثبات العقائد هو العقل لا النقل. نعوذ بالله من الضلال والزلل، انظر: درء التعارض (١٣/٢)، ومقدمة ذم الكلام وأهله للدكتور عبد الرحمن بن عبد العزيز الشبل (١٣/٢).

(٣) زيديًا: نسبة إلى الزيدية. والزيدية قد تقدُّم التعريف بهم، والإشارة إلى طوائفهم. انظر: قسم الدراسة ص/٣٠ - ٣١.

(٤) عطبت: أي هلكت. انظر: لسان العرب (٢٦٥/٩) مادة «عطب».

 (٥) أشعري: نسبة إلى الأشاعرة، وهم الذين ينتسبون إلى مذهب أبي الحسن الأشعري في طوره الثاني، بعد رجوعه عن مذهب الاعتزال وميوله إلى طريقة ابن كلاب.

ومتأخروهم في الجملة يثبتون صفات المعاني السبع، وهي العلم والقدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام، وينفون قيام الصفات الاختيارية بالله تعالى. وهم مجبرة في القدر، ومرجئة في الإيمان. انظر: الملل والنحل (جـ١/١٨-٩١)، والمواقف للإيجي ص/٢٦٨.

والجدير بالذكر هنا: أنَّ أبا الحسن الأشعري ـ رحمه اللَّه ـ قد رجع عن معتقد ابن كلاب إلى مذهب السلف في الجملة. انظر: مقدمة كتاب الإبانة ص/٧-٢٥ للشيخ حماد الأنصاري ـ رحمه اللَّه، ومقالات الإسلاميين (٥/١-٣٤-٣٥).

وَلَمْزِيدِ مَنِ التَّفُصِيلِ يَنظر: منهج أَهلَ السنَّة ومنهج الأشاعرة في توحيد اللَّه لفضيلة الدكتور خالد عبد اللطيف محمد نور ـ حفظه اللَّه ـ (٢٨/١-٣٠).

(٦) معتزلي: نسبة إلى المعتزلة، سمُّوا بذلك لاعتزال واصل بن عطاء الغزَّال مجلس أبي الحسن البصري لمَّ اختلف معه في مرتكب الكبيرة حيث قال واصل بن عطاء: «أنا لا أقول صاحب الكبيرة مؤمن مطلق، ولا كافر مطلق بل هو في منزلة بين المنزلتين، لا مؤمن ولا كافر» ثمَّ قام واعتزل إلى أسطوانة من أسطوانات المسجد يقرر ما قاله. فقال الحسن: اعتزل=

إمامي(١)، وغيرهم.

فإنْ قُلْتَ: أريد مبدأ القضية، وأسَّ الأمر ومصدر الخطب(٢).

قالوا: ذا شيء عجيب. ثمَّ ماذا تأمل؟ لأنَّك إن انتهت غايتك إلى حاصل ما دعوناك إليه (٣)، فما زدت أن طوَّلت المسافة/ على نفسك، وتجشَّمت متاعب السفر، والأمر أيسر من ذلك وأقرب (٤). وإن كانت الغاية بخلاف ذلك، فهناك العطب والمهالك، لأنَّ (٥) باب استنادك إلى نفسك وذوقك: باب مرتج، ومذهب متنع حرام. فاللَّه المستعان.

وقد رأينا بعض المفسرين اعتمد تفسير الدعاء بـ«العبادة»، وكأنَّه لاحظ الحديث الذي سنذكره إن شاء اللَّه تعالى (٦)؛ إذ (٧) هو الوجه. فرأيناه يعمد (٨)

= عنَّا واصل، فسمي هو وأصحابه معتزلة.

ويجمع المُعتزلة القول بنفي الصفات، وخلق القرآن، وأنَّ اللَّه لا يرى في الآخرة، وأنَّ اللَّه ليس خالقًا لأفعال العباد، وأنَّ صاحب الكبيرة في الدنيا في منزلة بين المنزلتين، لا مؤمن ولا كافر. ويسمون أيضًا: القدرية والعدلية. وافترقوا إلى عشرين فرقة كل فرقة منها تكفر سائرها. انظر: مقالات الإسلاميين (٢٣٥/١)، والفرق بين الفرق ص/١٨، ٩٣-٦٩، والملل والنحل (٢٠/١).

- (۱) إمامي: نسبة إلى الإمامية من فرق الرافضة. وهم القائلون بأنَّ النبي على قد نصَّ على استخلاف على بن أبي طالب على السبه، وأظهر ذلك وأعلنه، وأنَّ أكثر الصحابة ضلُّوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة النبي على ويطلق عليهم الإمامية الاثني عشرية لاعتقادهم أنَّ الإمامة منحصرة في اثني عشر إمامًا معصومًا من ولد على بن أبي طالب على وهم فرق كثيرة تصل إلى أربع وعشرين فرقة. انظر: مقالات الإسلاميين (٨٩١٨هم)، والملل والنحل (جـ١/٨١١)، وتلبيس إبليس ص/٥٥.
 - (٢) لعلُّه يريد مباشرة الأدلة الشرعية بالنظر فيها لأخذ الأحكام منها.
 - (٣) أي بعد بحثك ونظرك.
 - (٤) يعنون التقليد؛ لأنَّه لا بحث فيه ولا نظر؛ فكان أيسر الطرق إلى الحق ـ زعموا.
 - (°) في (ح): «لا» وهو خطأ.
 - (٦) يعني قوله ﷺ: «الدعاء هو العبادة» وسيأتي قريبًا. وتخريجه هناك.
- (٧) في (م): «أو» وفي الأصل محتملة لللفظين حيث إنَّها غير منقوطة، والمثبت من (ح) و(هـ)
 هو الصواب.
 - (٨) في (ح): «يعتمد».

مثلًا إلى تركيب: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادُ (١) أَمْالُكُمْ (٢) في غير هذا التركيب (٤)، وبه جاء النص (٥) الصريح، المروي عند أبي داوود والترمذي واللفظ له، وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي وابن ماجة وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال: صحيح الإسناد: «الدعاء هو العبادة»، ثمَّ قرأ رسول اللَّه ﷺ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِي آسَتَجِبُ اللَّهُ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكَبِّرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهُنَمَ دَاخِرِينَ ﴿ وَهَا الحديث رواه عدد جمٌ من جلَّة الأئمة؛ وأسانيده شهيرة معروفة، محلَّها مخارجه، وفيه البيان الصريح: بأنَّ أحد (١) الجزأين (٨) في تركيب الحديث عَيْن مخارجه، وفيه البيان الصريح: بأنَّ أحد (١) الجزأين (٨) في تركيب الحديث عَيْن

⁽١) في (م): «عياد» وهو تصحيف.

⁽٢) سورة الأعراف، الآية رقم (١٩٤).

⁽٣) في (هـ): «يعبدون» وغير منقوطة في الأصل و(ح) والمثبت من (م).

⁽٤) لتفسير الدعاء بالعبادة انظر على سبيل المثال: جامع البيان لابن جرير الطبري (جـ١٠٣/٩)، والكشاف للزمخشري (٤٣/٢)، وروح المعاني للألوسي (١٤٣/٩)، وأحكام القرآن للقرطبي (٣٤٢/٧).

⁽٥) في (م) بعد كلمة «النصّ» كلمة «الصحيح» مضروب عليها.

⁽٦) كما ذكر المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ أخرجه أبو داود في كتاب الدعاء، باب: الدعاء (١٦١/٢) رقم (١٤٧٩)، والترمذي في كتاب الدعوات، باب: ما جاء في فضل الدعاء (٤٢٦/٥) رقم (٣٣٧٢) وقال: «حسن صحيح» اه والنسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف (٣٠/٩) رقم (١٦٤٣)، وابن ماجة في كتاب الدعوات، باب: فضل الدعاء (١٢٥٨/٢) رقم (٣٨٢٨)، وابن حبان في صحيحه برقم (٢٣٩٦)، والحاكم في المستدرك (٤٩١/١) وقال: صحيح الإسناد. اه.

وممَّن أخرجه أيضًا: ابن المبارك في الزهد ص/٥٥٩ رقم (١٢٩٨)، وأحمد في المسند (٤٩٧/٢)، والطبراني في الدعاء (٧٨٧/٢) رقم (٢)، وابن جرير في تفسيره (ج٤٢٠٥) جميعهم رووه من حديث النعمان بن بشير شهر وقد صححه غير واحد من المحققين، منهم: الإمام النووي في الأذكار ص/٥٥٥ حديث رقم (٩٩٤)، والألباني ـ رحمه الله ـ كما في صحيح الجامع (٣٠٠٥) برقم (٣٤٠١)، وصحيح أبي داود برقم (١٣١٢)، وصحيح الأدب المفرد برقم (٥٠٠).

⁽٧) في (ح): «أجد» وهو تصحيف.

⁽٨) في (م): «الحزبين» وغير منقوطة في الأصل و(ح) والمثبت من (هـ) هو الصواب.

الآخر، ومنحصر فيه؛ ولهذا أتى بالصورة والصيغة المؤذنة بذلك منْ تعريفهما، وإقحام ضمير الفصل زيادة في الإفادة.

عودٌ آخر

717

ولا يخفاك أنَّ سياق الآية الكريمة معرب عن كون الدعاء المذكور فيها هو هذا إلى معنى المعروف، الذي قدَّمنا الكلام فيه: بأنَّه وضعًا واقتضاءً صوريًّا، لازمًا: طلب النفع والدفع، وسؤال الغير مرادًا(١) مع كون المحل باعتبار الهيئة والطبع والصدور، لا القصد الذي وراءها ففرق بعد الجمع صحيح التعليق، لمكان القدرة التامَّة، وسائر/

الوجوه التي تتأهل للدعاء. هذا إن لم يطابق القصد الصورة، وإلَّا فإيغال في التيه: إنْ وضع [قصدًا] (٢) في غير محله ومركزه [الصحيح] (٣).

«و[قد] قدَّمنا أن الدعاء ـ (الذي نبحث نحن [فيه](٤) الآن ـ: [هو»](٥)(٢) [عند] (٧) المتشرّعة (٨) والإسلاميين: طبعًا وهيئة لازمة طلب العاجز للقادر، وسؤاله منه. ولهذا تكرَّر ذكره في كتاب اللَّه تعالى؛ إذ وصف حال الوثنية مع أوثانهم مطلقًا عن تعيين صفته وكيفيته، للإشارة إلى أنَّه معنيَّ متميِّزٌ بينٌ منكشف، كالصلاة والصوم مثلًا.

ولعلُّك تقول: هذا تطويل في شيء لا خفاء به (٩)، فإنْ دعوتُ (١٠) اللَّه، ودعا زيدٌ عَمْرَوًا^(١١) في قبره لشفاء مريض،

(۱) في (م): «مراد». (٢) كلمة [قصدًا] ساقطة من (ح) و(هـ).

⁽٣) كلمة [الصحيح] ساقطة من (ح).

⁽٤) كلمة [فيه] لم تظهر بهامش مصورة الأصل.

 ⁽٥) جاءت العبارة بين العلامتين « » في (ح) و(هـ) كما يلي: «وقدمنا أنَّ الدعاء الذي نحن بصدده الآن لا نحو يا عزَّى كفرانك لا سبحانك وما جرى مجراه فذلك».

وما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

⁽٦) كلمة [هو] لم تظهر أيضًا بهامش مصورة الأصل، وهي مثبتة في (م).

⁽٧) كلمة [عند] ساقطة من (ح) و(هـ). (٨) في (ح): «المتشر» وهو خطأ.

⁽٩) في (هـ): (لا خفاية) وهو خطأ. (١٠) في (م) و(هـ): «دعوة» بالتاء المربوطة.

⁽۱۱) في (ح)كتبت «عمرًا».

أو إياب غائب^(۱)، أو تفريج كربة، ودعا المشركون أوثانهم لمثل ذلك: شيء ظاهر قريب^(۲)، وبعد الأنس بلائحة دين الإسلام يمتاز التوحيد ممَّا سواه. فقل لي: ما تريد بهذا التكثير؟.

فأقول: الأمر كما تذكر، بالنظر إلى الجملة، وأمَّا مع ملاحظة متعلَّقات البحث، وذيوله وتفاصيله ولوازمه، وتفريع الكلام فيها. فلا بُعْدَ^(٣) في عَدِّهِ أو بعضه ضروريًّا. وليس القصد إلَّا إلى تقرير: أنَّ دعاء اللَّه هو التوحيد، وما سواه شرك.

ولا يصح لنا هذا إلَّا بإيضاح أنَّ وضع (٤) الدعاء على كيفية وحالة: لا يصلح

الدعاء موضوع على هيئة وكيفية لا يصلح بسببها صرفه لغير الله

Y 1 £

ولا يسوغ بسببها دعاء السِوَى. ولولا هذا لما شاع تقريع (٥) الموحدين للملحدين، والمحقيّن للمبطلين، ولما أطلق الرسل وأشياعهم (٢): [أنّ] (٧) دعاء غيره تعالى شرك به، وأَنْكُو إلحادٍ في دينه؛ لأنّه خالف وضعه تعالى لذلك، ورسمه المعينّ فيما هنالك؛ لأنّه وضع الدعاء على تكيّف مخصوص، وحالة فيها تعبّد وتعرض [لنيل] (٨) ما يقصد الداعي لقدرة المتعلّق وغيرها المقتضية لندائه، وتوجيه الدعاء إليه. فيجب صرف/ الشيء في أهل ومحلّ باعتبار محكمه تعالى اللازم، وقضائه المحتوم، ورسمه المطاع المتبع أمرًا وشرعًا وتكليفًا، لاوقوعًا؛ والمخالفة له في ذلك مناقضة ومحادّة، ومشاقة ومضادّة.

فقولنا في هذه المباحث: الدعاء موضوع لسؤال القوي القاهر [القادر] (٩)، المتصف (١٠) بصفات الحمد والمجد، والتفرُّد بالإلهية، نريد به: أنَّه بوضع وكيفية، وهيأة وصورة، لا يفارق بالنظر إلى نفسه وحالته البارزة وكيفيته المتصوَّر (١١) في

⁽١) في الأصل: «غاب» وهو خطأ، والتصويب من بقية النسخ.

⁽٢) أي فهذا شيء ظاهر. (٣) في (ح) و(هـ): «فلا يعد» وهو تصحيف.

⁽٤) في (م): اوضوعه. (٥) في (ح) و(هـ): اتفريعه وهو تصحيف.

⁽٦) في (هـ): كتبت (وأشيا) بإسقاط عجز الكلمة وهو وهم من الناسخ.

 ⁽٧) كلمة [أنًا] ساقطة من (هـ).
 (٨) كلمة [لنيل] ساقطة من (ح) و(هـ).

⁽٩) كلمة [القادر] ساقطة من (ح). (١٠) في (م): المتصرف، وهو خطأ.

⁽١١) في (ح) و(هـ): «المتصورة».

حال ظهوره بها(١): أن يكون لذي الملك والملكوت منصرِفًا إليه.

وأمًّا بالنظر إلى قصد الداعي (الذي وراء القصد الأول ـ الذي هو التوجُّه، ومنتحى صورة المسألة ـ)(٢): فالمفارقة جاءت من جهته فقط، لا من حيث ذات الدعاء وصورته، التي هي بمنزلة الحاِلْقة المشاهدة، والطبيعة اللازمة.

ومثاله: من صلَّى ركعتين بركوع (٣) وسجود وقيام واعتدال لغير اللَّه، ذي العزَّة والجلال. فلا يكون (٤) مثل هذا إلَّا للَّه في الحكم الحقّ، والقضاء اللازم الاتباع، والرسم الصحيح، (والوضع والهيئة العملية (٥) (٢)، لا أنَّه (٧) لا يُسمَّى دعاءً إلَّا ما كان كذلك، حتى يطرأ في خاطر المشرف على كلامنا: خروج نداء الوثني إلهه من ماهية الدعاء، فلا معنى للقول عليه بأنَّه دعا غير اللَّه، ولم يتلبَّس (٨) بدعاء قطُّ.

وهذا جماع(٩) الكلام في هذه المسألة، وضمُّ أطرافه، وتأليفُ شعوبه.

وإذا^(۱۱) تنقَّع الوجه في ذلك، واتَّضح لك معنى الدعاء وضعًا وشرعًا، وما لا يصلح أن يكون إلَّا عليه مَطْلَعًا ومَنْزَلًا، باعتبار الحكم الصحيح، لا باعتبار قطع النظر عنه، بل لوحظ الدعاء مطلقًا عن ما ذكر: فدعاء المشركين أوثانهم ممَّّا يدخل عنه؛ وضلالهم (۱۱) باعتبار خلافهم لمقتضى الوضع والأمر/ الحكمي المعتبر الصحيح. عرفت ـ واللَّه يرشدني وإيَّاك ـ: أنَّ ذلك المتكرّر ذكره في كتاب اللَّه،

(١) في (م): «لها».

دعاء الله ودعاء يتحدان في الصورة ويختلفان قي القصد والتوجه

 ⁽٢) ما بين الهلالين زيادة بهامش الأصل بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثنبتة في (م)، وليست في (ح) و(هـ).

⁽٣) في (ح) و(هـ): (ركوع) بإسقاط الباء وهو خطأ.

 ⁽٤) في (ح) و(هـ): «ولا يكون».
 (٥) في (ح) و(هـ): «العلية» وهو خطأ.

⁽٦) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

 ⁽٧) في (هـ): (لأنُّ وهو خطأ.
 (٨) في (ح): (يلتبس) وهو خطأ.

⁽٩) في (ح): «إجماع» وهو خطأ. (١٠) في (م): «فإذا».

⁽١١) في (ح): «مَّا يدخل تحته ضلالتهم» وهو خطأ. وفي (هـ): «تحته ضلالهم» وهو خطأ.

ما يمدح ويذم من الدعاء معنى الدعاء عن معنى سؤال الخلوق ما يقدر عليه

الدائر في كثير من مدارك الآيات المتلوة: هو ما ذكرنا تفسيره، من أنَّه الاستغاثة، وسؤال المقاصد، وطلب المراد، وما أشبه ذلك؛ فحيث مُمدح ويُثنَى على فاعله: فلوروده على الجهة الصالحة وضعًا واستعمالًا، باعتبار الحكم الحق؛ وحيث يذم، فللخلو(١) من موجبات الحمد والثناء، مع فصل جهة سؤالك من زيد درهمًا، ودعوةً صالحةً، فتلك قد تكلُّمنا في انفصالها عمَّا نحن بصدده فيما سلف(٢)، وبيَّتًا أنها تجري مجري صَلٍّ، وصُمْ، وتَصَدَّق علينا، إنَّ اللَّه يجزي المتصدقين، لا تلتبس بباب الأدعية الدائرة في الكتاب العزيز، حسنِها وقبيحِها، ولم نرد(٣) بذكر القوي [القادر](٤)، التام الغِنَى (٥) والقدرة، في شرح معنى الدعاء إلَّا للإعراب عن كون: تصدَّق علينا، غير: سَلِّمنا من ظلمة البحر، وأغثنا من شدَّة القحط، وعقم الأرحام، ومرض الأخلَّاء، «ومع اللَّه، وأعينوا»(٦)، ويا وليَّ اللَّه الغوث، فإنَّي قد انخت راحلتي بمشهدك المعظّم وجئتك لكشف(٧) هذه النازلة، أو لحصول الربح في تجارتي، والنصر على عدوي، وقد أضناني^(^) ما ترى. فقمْ بحاجتي، واجعلْ سرَّك مُنْجِحًا لمطلبي، على الله وعليك، سعادة الله وسعادتك، حسب الله وحسبك، ياشيخاه ياشيخاه، الغارة والغوث والمددَ (٩)؛ أجدبت الأرض، وجاع الأهلون، واضطر البنون، وكثر المُوَتَانُ (١٠) في الماشية. فالبدار البدار، يا قطب العارفين (١١). فلك التصرُّف والتصريف، والمدد والولاية في تدبير المطلوب، والوكالة من الوكيل، ونحن فقراؤك وخدامك. وإن [قال](١٢) قائلنا: وعبيدك

⁽١) في (م): (فلخلو) وهو خطأ. (٢) انظر ما تقدَّم في ص/٦٧٢ وما بعدها.

 ⁽٣) في (ح) و(م): «يرد» وغير منقوطة بالأصل والمثبت من (هـ) أنسب.

⁽٤) كلمة [القادر] مطموسة في (م). (٥) في (ح): «العنا» وهو تصحيف.

⁽٦) كذا بجميع النسخ؛ ولو قيل: «مع الله أعينوا» بإسقاط الواو لاتضح المراد.

 ⁽٧) في (ح) و(هـ): «تكشف».
 (٨) في (هـ): «أظناني» بقلب الضاد ظاءً.

⁽٩) في (هـ): «المداد».

⁽١٠) الْمُوَتانُ: موت يقع في الماشية. انظر: القاموس المحيط (٣٤١/١).

⁽١١) لمعنى قطب العارفين. انظر تعريف القطب عند الصوفية في ص/٢٦٤.

⁽١٢) كلمة [قال] ساقطة من (ح).

فسائغ واقع (١) صريحًا بلا كناية، ممَّن (٢) لا يُحْصَى منًا. ولا ضير فيه؛ لأنّه إخلاص فيك، وصدق انجذاب إليك، فهو زيادة (٣) في الإصابة / والثبوت، وقد طال علينا الأمر، وأبطأ الفرج، فمالك $[aنًا]^{(1)}$ غافلًا (٩) وقد كان من أمرنا، ما هو كذا وكذا، نفصّله لك، ونشكوه عليك، وما لها إلَّا أنت ـ أو إلَّا اللَّه وأنت (١) فلا نرجع (٢) خائبين، ونعود بخفي حنين (٨)، وأنت أنت، ونحن أضيافك، وزوارك، الذين قد رأينا ما صنعته مع فلان، وقد قصدك في خطبه المُدْلَهِم، ومع غيره في غير ما قضيّة، يستغاث (٩) بك فيها؛ فعادتك الجميل، ونفعك الجزيل، وقد فعلنا الآداب التي لا تصح زيارتك إلَّا بها، ولا يسوغ الوصول إليك إلا

⁽١) في (م): «فواقع فسائغ».

⁽٢) في الأصل: «فمن» والمثبت من بقية النسخ أصوب.

⁽٣) في (هـ): ((يارة) وهو تصحيف. (٤) كلمة [عنَّا] ساقطة من (ح).

⁽٥) كذا بالأصل و(م) منصوبة على الحال، وفي (ح) و(هـ): «غافلٌ» مرفوعة على الابتداء.

⁽٦) علَّق الشيخ محمد حامد الفقي في مطبوعته عند هذا الموضع قائلًا: (هذا بعض ما يقوم به عباد القبور والأنصاب، وإلَّا فلو عاش إلى اليوم لرأى وسمع ما هو أشنع وأقبح من ذلك. وسبحان ربِّنا ربِّ العالمين، الذي بيده ملكوت كل شيء، وهو يجير ولا يجار عليه يجيب المضطر إذا دعاه، ويجبر المنكسر إذا لاذ بحماه، ويغيث الملهوف إذا ناداه، هو الذي عطاؤه الجميل؛ لأنَّ كل أسمائه وصفاته جميل. والخيركله بيده، والشر ليس إليه هاالله كَ إلَّهُ إلاَّ هُو الْحَيُ الْقَيُّمُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي الْأَرْضُ مَن ذَا الَّذِي يَشْفعُ عِندُهُ وَ إِلَّا يَا المَّيْنَ الْيَدِيهِ وَمَا خَلْفَهُم وَلا يُحِيفُونَ بِشَيءٍ مِنْ عِلْمِهِ إلَّا يَعْدُهُ عِندُهُ وَسِنَهُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضُ وَلا يَتُودُهُ حِفْظُهُما وَهُو الْعَلِيُ الْمَظِيمُ فَي الْمَافِيمُ الله النهى النهى النهى النهى النهى المناف الرياض، بتحقيق الشيخ على حسن عبد الحميد الحلبي].

⁽٧) في (هـ): «فلا نراجع».

⁽٨) «نعود بخفي حنين» مثل يضرب عند اليأس من الحاجة، والرجوع بالخيبة. يقال: فلان رجع بخفي حنين. انظر: مجمع الأمثال للميداني (٢٥٦/١، ٢٩٦)، والمستقصى للزمخشري (٢٠٠/٢) رقم (٣٥٥).

وحنين: اسم لرجل من أهل الحيرة، كان يعمل إسكافيًا. انظر: مجمع الأمثال (٢٩٦/١). (٩) في (ح) و(هـ): «تستغاث».

بتقديمها (١)، حتى آثرنا الوصول إليك على بِرِّ الأبوين، وطاعة الوالدين، وغير ما شيءٍ (٢) من فروض العين، وعكفنا على المشهد المقدَّس بالإجلال، والتعظيم لك، والحضوع والوقار، والإنكسار والإطراق، وما تركنا ما يجب علينا في هذه الشيرعة (٣). فلا تجِدْ (٤) علينا أو نعامل لديك بالحرمان والقطيعة، وقد أخلصنا فيك، وقائل يقول أيضًا: ولم نشرك بك؛ لأنَّ من أشرك فاته المقصود، والسلام.

فإن حصل لهم ما اقترحوا. فكرامة الشيخ، وحسن صنائعه، مع قاصديه، وبرّه لوافديه.

وإلّا فهناك علل عندهم طويلة الشرح، وما شرحناه عنهم - همّا هو في الحقيقة - ترجمة لحالهم وقالهم مع المقابر، إنَّما هو قطرة (٥) من صنيع من فيه جزءُ إبقاء (٦) وإلّا فقد سافر كثيرون - أو الأكثرون - عن هذا المنزل إلى أوحش منه، كما أسمعناك أنموذ جًا (٧) منه فيما تقدّم. فشأنهم هذا وشأن «تصدّق علينا، وادع الله لنا» سماء وأرض، وجهتان: متميّزتان غاية مستغنية عن تحرير عبارةٍ فاصلةٍ بالوضوح (٨) والتبيين والتحيّر (٩) الضروري؛ والعبارات إنَّما يؤتى بها للبيان

⁽۱) الآداب التي تقدم بين يدي الزيارة هي في الواقع شرك ووثنية؛ لأنَّها إمَّا نذور وهدايا وقرابين يتقرب بها إلى الميّت المقبور، أو خضوع وخشوع وذلة وانكسار عند قبره، لا يفعله القبوريون لخالقهم في الصلاة والدعاء عند السحر، والله المستعان.

⁽۲) في (ح) و(هـ): زيادة كلمة «واحد» بعد كلمة «شيء».

⁽٣) ولا شك أنَّها شرعة باطلة ودين محدث مبتدع لم يأذن به اللَّه تعالى؛ بل هو من تشريع الشيطان وكيده ببني الإنسان إذ أوقعهم في الشرك والكفران. يقول تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاوُا شَرَعُوا لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنُ بِهِ ٱللَّهُ﴾. [الشورى: ٢١].

⁽٤) فلا تجِد من وجد يجِد: بمعنى فلا تغضب. انظر: المصباح المنير ص/٢٤٨. مادة «وجد».

⁽٥) في (هـ): «قنطرة» وهو خطأ. (٦) في (هـ): «جزاء بقاء» وهو خطأ. ولعل المقصود جزء من العقل أبقاه كما هو مبينً المطبوعة بالإبدال.

⁽٧) في (ح) و(هـ): «نموذجًا».

⁽A) الباء هنا تفيد السببية. والمعنى: أي بسبب الوضوح والبيان والتميّر الضروري لا نحتاج إلى عبارة فاصلة لبيان الفرق بين الجهتين: جهة سؤال الحي ما يقدر عليه، وجهة نداء الميت المقبور. (٩) كذا في جميع النسخ، ولعلَّ صوابها: «والتميّر» كما هو مصوَّب في المطبوعة بالإبدال.

والكشف. فما أعرب عن نفسه. فقد/ كفى المؤنة، ودون هذا في نهايةٍ من الظهور والانكشاف. كيف هو؟ واللابس لإحدى الجهتين بالأخرى أحمق من ابن هبنقه (۱) أو بحذو (۲) ابن =هبنقه (۳) وهو ذو الودعات يزيد (۱) بن تُروَان (۱)، إذ علَّق عليه خرزات ليعرف نفسه. فجاء يومًا وقد لبسها أخوه، فقال: يا أخي، أنت أنا، فمن أنا؟ (۲) مثل هذا فاسد الصورة الباطنة مسلوبها (۷).

مطلق الدعاء شامل لدعاء أهل التوحيد ولدعاء أهل الشرك الشرك

فمطلق الدعاء من غير اعتبار حيثية مخصوصة تنتهض لمدح أو ذم: هو شاملٌ لقول الرسول وأتباعه، وسلَّاك سبيله من أهل التوحيد: «هب لنا من لدنك (^) ذرية طيبة» «واسق العباد والبهائم» (٩) ﴿ وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَنْمِينِ ﴾ (١٠) «وافرج عنَّا ما نحن فيه» (١١) «واجعل لنا من الشِّدة مخرجًا» «وقد دعوناك لشفاء

- (١) المصادر التي وقفت عليها تذكره، فتقول: «هبنقة» بدون إضافته إلى ابن.
 - (٢) في (ح) و(هـ): «بحذق» وهو خطأ.
 - (٣) كلمة [هبنقة] ليست في جميع النسخ، وأضفتها لاقتضاء السياق هنا.
 - (٤) في (هـ): «نويد» وهو تحريف.
- (°) في (ح) و(هـ) «مروان»، وفي (م): «يروان» وغير منقوطة في الأصل. والمثبت هو الصواب في اسمه كما في مجمع الأمثال.

ويزيد بن ثروان هو الملقب هبنقة؛ وهو أحد بني قيس بن ثعلبة؛ وكان يضرب به المثل في الحمق. انظر: المستقصى (٨٥/١)، وجمهرة الأمثال (٣٠٩/١).

- (٦) هذه القصة ذكرها الميداني في مجمع الأمثال (٢١٢٨-٢١٧/١)، والزمخشري في المستقصى (٨٥/١).
 - (٧) لعلّه يريد مسلوب العقل، فاقد الوعي. والله تعالى أعلم.
 - (A) في الأصل: «لذنك» وهو تصحيف.
- (٩) لعلَّ المؤلف ـ رحمه اللَّه ـ يشير إلى ما رواه أبو داود في السنن من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: كان رسول اللَّه ﷺ إذا استسقى قال: «اللَّهمُّ اسق عبادك وبهائمك وانشر رحمتك واحي بلدك الميت [سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب: رفع اليدين في الصلاة (١/٩٥١) رقم (١١٧٦) وحسَّن إسناده العلامة الألباني ـ رحمه اللَّه تعالى ـ كما في صحيح سنن أبي داود (٢١٨/١) برقم (٢٠٤٣).
 - (١٠) سورة البقرة، الآية رقم (٢٥٠).
- (١١) جزء من حديث طويل، أخرجه بطوله الإمام البخاري في كتاب الإجارة، باب: من استأجر أجيرًا فترك أجره (جـ٣/٣) حديث رقم (٢٢٧٢)، ومسلم في كتاب الذكر =

مريضنا، وغيث بلادنا»، ولدعاء الوثنية معبوداتهم بما بينَّ اللَّه في كتابه ولَوَّح به ودلَّ عليه، ولدعاء أهل المقابر (١) بما سردنا (٢) [من لَف ونشر (٣)، وقصصناه عليك من أنباء هذا الناس، كما قصَّ اللَّه] (٤) في كتابه الكريم، مِنْ أنباء تلك الأم، وأخبار ذلك العالم بمثل قوله: ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكُ فَإِن فَعَلْتَ [فَإِنَك] (٥) إِذَا مِن الظّلِمِينَ (٢)، ﴿ وَلَا تَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِن دُونِهِ اللَّهِ عَالَمُ يَنفُوكَ وَلَا يَشُوكُ إِلَى يَمْلِكُونَ كَشَف الفَّهِ عَالَمُ مَن دُونِهِ اللَّهِ عَالَمُ اللَّهِ عَالَمُ وَكَا يَشُوكُ إِلَى اللَّهِ عَالَمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ وَلَا عَلَيْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ عَا اللَّهُ وَلَهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَا عَلَيْ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَا عَلَوْلَ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَا عَلَوْلَ اللَّهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ وَلَا عَلَاللَهُ وَلَا عَلَاللَهُ وَلَا عَلَوْلَ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَهُ وَلَا عَلَاللَهُ وَلَهُ الللَّهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَا عَوْلَ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ الللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ الللَّهُ وَلَهُ الللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَا عَلَاللَهُ وَلَهُ وَلَا الللَّهُ وَلِهُ الللَّهُ وَلَهُ وَلَا عَلَوْلَهُ وَلَا عَلَوْ وَلَا اللَّهُ وَلَهُ وَاللَهُ وَلَا عَلَوْلُولُولُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا عَو

وهل ترى انفصالًا لقول فقراء الشيخ: أجدبت البلاد وجاع الأولاد، ونزلت بنا النوازل. ياشيخاه الغارة والغوث؛ فإنَّك محمود الفِعال، صادق الغارات والإغاثات [سريع] (^) التفريج؟.

فهل ترى هذا ليس ممَّا شملته تراجم هذه الآي (٩)، ونادت به؟ أم تجده أدهى وأمرَّ؟ ومثل قوله/: ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ أَقُ يَنَفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ وَأَمَّ وَمَثُلُ مَن تَدْعُونَ إَلَّا إِنَّالُهُ (١١). ﴿ وَإِذَا مَسَكُمُ ٱلفُّرُ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِنَّالُهُ ﴿ (١١).

فهذا تصريح بمعنى الدُّعاء، وبيان لحقيقته ومدلوله، وإعراب جليٍّ عن مفهومه، وما يقصد من لفظه.

414

⁼ والدعاء والتوبة والاستغفار (٢٠٩٩/٤) حديث رقم (٢٧٤٣). وأوله كما في صحيح البخاري: «انطلق ثلاث رهط ممَّن كان قبلكم حتى أووا المبيت إلى غار فدخلوه، فانحدرت صخرة من الجبل فسدَّت عليهم الغار، فقالوا: إنَّه لا ينجيكم من هذه الصخرة إلَّا أن تدعوا اللَّه بصالح أعمالكم» الحديث.

⁽١) في (م): «أهل القبور». (٢) في (ح) و(هـ): «سردناه».

⁽٣) لمعنى كلمة «لف ونشر» انظر هامش ص/٦٦٧.

 ⁽٤) ما بين المعقوفتين سقط في (هـ).
 (٥) كلمة [فإنَّك] سقطت من (ح).

 ⁽٦) سورة يونس، الآية رقم (١٠٦).
 (٧) سورة الإسراء، الآية رقم (١٠٦).

 ⁽٨) كلمة [سريع] ساقطة من (م).
 (٩) في (م): «الآي الكريمة».

⁽١٠) سورة الشعراء، الآيتان (٧٢-٧٣). (١١) سورة الإسراء، الآية رقم (٦٧).

معنى ولاية

الشيطان

وعبادته

من دون الله

تعالى

وَذَكَرَ اللَّه تعالى في سورة الكهف ما يعرِّفك بلا شك ـ إن شاء اللَّه ـ بأنَّ من أطعته في معصية اللَّه فقد اتخذته وليًّا من دونه (١) [فقال](٢): ﴿أَفَنَتَخِذُونَهُ وَدُرِّ يَتَكُورُ أَوْلِيكَآءَ مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُولُ (٣).

وليس المراد بهذا الولاء (٤٠٠): إلّا إيثار إشارته (٥٠) وما هدى إليه، على ما أرشد اللّه سبحانه إليه، ودلَّ عليه. فإنَّا لا نرى من أحدِ منًا: أنَّه (٢٠) يصبو إلى الشيطان، ويحبّه بقلبه، ويميل إليه بشوقه وهيامه (٧٠)، وربَّما لا يخطر ببال أحدٍ ممَّن انهمك في موافقة إرادته، ولا يمر على [خيال] (٨) شخص قد صار شنًا (٩٠) من عبادته (١٠٠). فعبادته وتوليه على ما مرَّ - هو هذه الموافقة له، فيما هو حرفته وقصارى تقلُّبه والكون على ما يحاوله منًا ويعانيه، من دون أن يكون مُتَخَيَّلًا أو مُتَصَوَّرًا، أو حاصلًا (١١٠) في الخاطر منك (٢١٠) صورة منه داعية إلى ما تعلق به النفوس، وتميل (٣١٠) إليه الطباع، وتنجذب إليه الأهواء، حتى تحبَّه (٤١٠) لذلك؛ و ﴿ طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ ٱلشَّينِطِينِ وَنَجذب إليه الأهواء، حتى تحبَّه (٤١٠) لذلك؛ و ﴿ طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ ٱلشَّينِطِينِ ومن طاعته في معصية اللَّه: تحليل ما حرَّم (٢١٠)، وعكسه (١٨٥) الذي أشار إلى

(٢) كلمة [فقال] ساقطة من (م).

⁽١) في (ح): «من دون اللَّه».

⁽٣) سورة الكهف، الآية رقم (٥٠). (٤) في (ح): «الولى» وهو خطأ.

 ⁽٥) في (هـ): «إيثاره وإشارته» وهو خطأ.
 (٦) في (هـ): «أن».

⁽٧) الهيام: الهيام ضربٌ من العشق؛ وهو أشبه بالجنون. انظر: لسان العرب (١٨٢/١٥) مادة «هيم».

⁽٨) كلمة [خيال] ساقطة من (ح).

⁽٩) شنًا: الشن يطلق في اللغة على الشيء البالي القديم. انظر لسان العرب (٢١٩/٧).

 ⁽١٠) والمقصود قد ذهب من عمره الكثير في عبادة الشيطان حتى شاب في عبادته، والعياذ بالله.

⁽١١) في (ح): «أو حاصل». (١٢) في (ح) و(هـ): «منكر» وهو خطأ.

⁽۱۳) في (ح): «أو تميل».

⁽١٤) في (هـ): «يحبُّه» وغير منقوطة بالأصل و(ح) والمثبت من (م).

⁽١٥) سورة الصافات، الآية رقم (٦٥). (٦٦) في (ح) و(هـ): (ممَّا،

⁽١٧) أي تحريم ما أحل الله.

فضاعة (١) شأنه قوله عزَّ قائلًا: ﴿ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلَّا لِبَنِيَ إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ، مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَنَةُ (١) قُلْ فَأْتُواْ بِٱلتَّوْرَنَةِ (١) قُلْ فَأْتُواْ بِٱلتَّوْرَنَةِ (١) قُلْ فَأْتُواْ بِٱلتَّوْرَنَةِ (١) قَاتُلُوهَا إِن كُنْتُمْ صَدِقِينَ فَمَنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللّهِ ٱلْكَذِبَ [مِنْ بَعْدِ ذَلِك] (١) فَأَوْلَتِهِكَ هُمُ ٱلظَّلِمُونَ ﴿ ﴾ (٥).

وانْتَقِل مَن آية الكهف (٦) إلى قوله: ﴿ أَمِ الْمَحْذُواْ مِن دُونِهِ ۚ / أَوْلِيَآ ۚ فَاللَّهُ هُوَ ٢١٩ أَلُوكُ ﴾ (٧) وما جرى مجراه.

ومن ذكر العبادة محل الدعاء: ﴿ وَأَعْتَرِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾ (^)، ﴿ فَلَمَّا الْعَبَادُونَ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾ (٩).

وإذا عرفتَ بصرائح الاستعمال القرآني وما قادتْكَ إليه، وأحذتْ بيدك حتى

(١) كذا في جميع النسخ المخطوطة بقلب الظاء ضادًا، وهي لغة. انظر: المزهر للسيوطي (١٠/١٥).

(٣) في بقية النسخ: «بالتوريه» وهي قراءة سبعية كما تقدُّم.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط في (ح).

(٥) سورة آل عمران، الآيتان (٩٤-٩٤).

وأيضًا قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ هَلَاِهِ أَنْعَكُمُ وَ حَرْثُ حِجْرٌ لَا يَطْعَمُهُمَ إِلَّا مَن نَشَآهُ لِرَعْمِهِم وَأَنْعَكُمُ حُرِّمَتُ عُلْهُورُهَا وَأَنْعَكُمُ لَا يَذْكُرُونَ آسَمَ اللّهِ عَلَيْهَا افْتِرَاتُهُ عَلَيْهُ سَبَجْرِبِهِم وَقَالُواْ مَا فِ بُطُونِ هَلَاهِ الْاَثْمَامِ عَالِصَةٌ لِنُكُورِنَا وَكَالُواْ مَا فِ بُطُونِ هَلَاهِ الْاَثْمَامِ عَالِصَةٌ لِنُكُورِنَا وَكَالُواْ مَا فِ بُطُونِ هَلَاهِ الْاَثْمَامِ عَالِصَةٌ لِلْمُحُورِنَا وَلَا يَكُن مَيْسَنَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآةً سَبَجْرِيهِم وَصَفَهُمُ النَّهُ كَرَمُ عَلَى اللّهُ فَلَ مَنْ اللّهُ الْوَلِيهُمْ سَفَهَا اللّهُ اللّهُ وَحَرَمُواْ مَا رَدَقَهُمُ وَقُولِهِ عَلَى اللّهُ قَدْ ضَلُواْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ﴿ وَهِ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ الْمَامِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

(٦) آية الكهف قد تقدَّمت، وهي قوله تعالَى: ﴿أَفَنَتَخِذُونَهُ وَذُرِّيَتَهُۥ أَوْلِيكَآءَ مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمُ عَدُوُّا بِثْسَ لِلظَّلِلِمِينَ بَدَلَا﴾ [الكهف: ٥٠].

(٧) سورة الشورى، الآية رقم (٩). وتمامها: ﴿ وَهُوَ يُمْنِي ٱلْمَوْنَيِ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّي شَيْءٍ قَدِيْرٌ ﴾ .

(٨) سورة مريم، الآية رقم (٤٨) وتمامها: ﴿وَأَدْعُواْ رَبِّي عَسَىٰ أَلَّا ٱكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّي شَقِيًّا﴾.

(٩) سورة مريم، الآية رقم (٤٩).

الدعاء ومنزلته العبادة وسرً اختصاص الله تعالى به

⁽٢) في (ح) و(م): «التوريه». وهي قراءة سبعية متواترة قرأ بها حمزة وغيره. انظر: معجم القراءات (١٥/١).

أوصلتك إليه، من معنى الدعاء وتبيّته وانكشافه، فجعله موضوع العبادة في ذلك الحديث (۱) الشريف: «الدعاء، هو العبادة» (۲) كأنّه (على جعل الإفادة بالموضوع) (۲) لتعيين المنتشر في المنحصر، والشائع في المتعين، وما فيه نوع تعصّ على الانضباط في الفهم وكمال الانسياق إليه، فيما هو بينٌ متميّز منضبط (۱)، فهو إذًا كقولك: الصدق هو النجاة، والتقوى هي السعادة، وحسن الخلق هو البِر، والبخل هو الهوان، والكسل هو الإفلاس.

فالموضوع في هذه الأمثلة: هو قاعدة المحمول وأساس بنيانه، وأم (٥) قرى (٢) أفقه (٧)، (حتى كأنَّه له شرح وبيان) (٨)، كما أنَّ الدعاء للعبادة بهذه المنزلة؛ فإنَّه لمَّا كان بكيفية الاضطرار والافتقار إلى قوي قهَّار، وضعًا وطبعًا وصُنْعًا؛ وإبداءُ (٩) الفاقة والاحتياج إليه، وعدم الاستغناء عنه، مترجمًا عن معنى عبد مملوك مربوب، والمدعو مالكه وربَّه: كان حينئذ قاعدة أفق العبادة، ومنتثل (١٠) كنانتها (١١).

⁽۱) في (هـ): «يث» بإسقاط صدر الكلمة. (٢) تقدُّم تخريجه. انظر ص/٥١٧.

⁽٣) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

⁽٤) في (ح): «منطبط» وهو تحريف.

⁽٥) أم: أي أصل. انظر: لسان العرب (٢١٨/١) مادة «أمم».

⁽٦) قرى: قال ابن فارس: القاف والراء والحرف المعتل أصل صحيح يدل على جمع واجتماع، ومن ذلك القرية سميت قريةً لاجتماع الناس فيها. اه [معجم مقاييس اللغة (٧٨/٥) مادة قرى)].

⁽٧) أفقه: الأفق ناحية الشيء، يقال أفق البيت أي ناحيته. لسان العرب (١٦٤/١). ومعنى قوله: «أم قرى أفقه» هنا: أي أصله الجامع لمتفرق شعبه.

⁽٨) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

⁽٩) في (ح): «وإبذاء» وهو تصحيف.

⁽١٠) في (ح) و(هـ): «ومنتشل» وهو خطأ.

ومنتثل: النثل هو إخراج الشيء، يقال: نثل كنانته نثلًا أي أخرج ما فيها من السهام. انظر: لسان العرب (٣٩/١٤) مادة «نثل».

⁽١١) في (م): «كنناتها» وهو خطأ.

وهذا سرُّ اختصاص اللَّه به، وعدم استحقاق سواه له، لتقاضي كيفيته التي وضع بها وبرز فيها: أنْ لا يكون إلَّا للَّه(١) تعالى الذي هو أهل لِما يستوجبه الدعاء ويلزمه: من كون المدعو بالنعت الأكمل، والوصف الأجمل، ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآةُ ٱلْحُسَّنَيَ﴾ (٢)؛ والداعي (٣) ذليلًا له، مفتقرًا إليه، معلِّقًا آماله به، راجيًا للنفع منه حاكمًا بصلاحيته لجميع ذلك بصنعه الذي أبداه، وتكيُّفه/ الذي اتصف به في ** دعائه إيّاه.

الدعاء كالصلاة لا فرق

فالدعاء بوضعه وطبعه وحاصله: كأنْ تقيم (١) صلاةً (٥) بتكبير (٢) وقراءة وركوع وسجودٍ، وذكرٍ تتلوه فيها.

فهذه العبادة بكيفيتها موضوعة لذي الوحدانية والملك، والدعاء هذا مجراه، وهذه منزلته.

فدعاءغيره تعالى: إخراج للدعاءعن محلِّه وموضوعه؛ كقيامك بتلك الصلاة (٧) على تلك الكيفية للمقبور والحجر، سواءٍ سواءٍ (^). والفصل (٩) بين [الصلاة و] (· ١) الدعاء: فَصْلُ المتواخيين(١١)، وتفريق بين الفرقديْن(١٢)، وإلَّا فليجعلوا للمقبور صلاةً وصيامًا ونحوهما، يفارق(١٣) الذم والتشريك، ويكون صالحًا خاليًا عن

_ وكنانتها: الكنانة هي جعبة السهام، وهي تتخذ من جلود لا خشب فيها، أو العكس. انظر: المصدر السابق (١٧٣/١٢) مادة «كنن».

⁽٢) سورة الأعراف، الآية رقم (١٨٠).

⁽١) في (هـ): والله،

⁽٣) في (ح): «والدعاء» وهو خطأ.

 ⁽٤) في (هم): (يقيم)، وغير منقوطة بالأصل و(ح) والمثبت من (هـ) أنسب.

⁽٦) في (ح): «بتكبيرة».

⁽٥) في (ح) و(هـ): «الصلاة». (٧) في (هـ): «بتلك الصلاة والدعاء».(٨) في (م): «بسواء».

⁽١٠) ما بين المعقوفتين سقط في (ح). (٩) في (م): «والفضل» وهو تصحيف.

⁽١١) في (م): «متواخيين». وفي (هـ): «المتواخين».

⁽١٢) الفرقدين: الفرقدان هما نجمان في السماء لا يغربان، يطوفان بالجدي. وقيل هما: كوكبان قريبان من القطب. وقيل غير ذلك. انظر: لسان العرب (١٠١ ٩ ٢٢) مادة «فرقد». والمؤلف يقصد هنا التمثيل بتلازمهما وعدم غروبهما على تلازم الدعاء والصلاة.

⁽۱۳) في (ح): «تفارق».

الفساد والنكر، سبحان الله، ذلك بهتان عظيم!!

فما بال الدعاء الذي هو العَلَمُ المشهور في العبادة وآياتِ التنزيل ـ بل هو في الحقيقة بداية الأمر ومشرعه، وقطب رحاه (١) ـ سُلَّ من (٢) مركزه، واستُنْزِل من شوامخ صياصيه (٣)، وهو أظهر وأشهر معنىً من العبادة، وأكثر تنصيصًا وتعيينًا، وبيانًا لمعناه في آيات الكتاب (٤) منها؟!.

ولذا قلنا: إنَّه كتركيب: الصدق هو النجاة؛ ولعلَّه لا يُتردد في أرجحية جَعْلِه كذلك على جَعْلِه كالجانب المقابل، المؤذِن: بأنَّ عمدة (٥) الأول هو الثاني، وأصل الموضوع هو المحمول، أو بأنَّ الثاني تحقيق الأول، وبيان حاصله، وإيضاح مفهومه؛ كالحج عرفة (٢)، والكرم التقوى، والبِرِّ هو حسن الخلق (٧)، والهوان هو اتباع الهوى.

⁽۱) قطب رحاه: قطب الرحى في الأصل يطلق على الحديدة القائمة التي تدور عليها الرحى، وقطب كلَّ شيءٍ ملاكه وسيده الذي يدور عليه أمره. انظر: لسان العرب (۲۱۳/۱۱) مادة «قطب».

والمقصود هنا: أنَّ الدعاء هو أصل العبادة وروحها، لأنَّ قطب كل شيءٍ ـ كما تقدَّم ـ هو ملاكه وسيده الذي يدور عليه أمره كما في المصدر السابق نفسه (٢١٣/١).

⁽٢) في (م): «ممَّن» وهو خطأ. (٣) صياصيه: انظر لمعناها ص/٣١٩.

⁽٤) في (ه): «الكتا» بإسقاط الباء.

⁽٥) في (هـ): «بأعمدة» وهو خطأ، وفي بقية النسخ يحتمل خطها «عهدة» والمثبت هو الصواب.

وحكم عليه الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ بأنّه صحيح كما في صحيح سنن أبني داود (٣٦٧/١) برقم (١٧١٧).

 ⁽٧) «البـر هـو حسن الخلق»: جزء من حديث أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب
 (١٩٨٠/٤) رقم (٢٥٥٣)، والترمـذي في كتاب الزهد، باب: ما جاء في البر والإثم =

وأمَّا درجة: العلم هو العمل. فغير ذا كلَّه لأنَّك تقول: علمتَ فاعمل؛ وإنَّما لمَّا كان روح المقصود منه، والغاية المطلوبة (١) نُزِّلتُ الوسيلة ـ مع عدم مقصدها ـ منزلة العدم (٢)، واللَّه وليُّ التوفيق.

معنى العكوف على الأصنام وقد حكى الله عن عُبًاد الأوثان، وعَبَّر عن صنيعهم بأنَّهم يعكفون/ للأصنام وعليها، كقوله: ﴿ قَالُواْ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُ (٣) لَمَا عَلِكِفِينَ اللَّهِ ﴾ (٤) ﴿ لَنَ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَلِكِفِينَ ﴿ لَهُمْ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ وَانْظُرْ إِلَى إِلَيْهِكَ ٱلَّذِى طَلَتْ عَلَيْهِ عَلِكُفُونَ عَلَى أَصْنَامِ لَهُمْ ﴾ (٢) ﴿ وَٱنظُرْ إِلَى إِلَيْهِكَ ٱلَّذِى طَلَتَ عَلَيْهِ عَلِكُفُونَ عَلَى أَصْنَامِ لَهُمْ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلِكُفُونَ عَلَى أَصْنَامِ لَهُمْ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ أَلُونَ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَالُهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْه

ومادة «عَ كَ فَ» فيها معنى الاحتباس، والإقامة، والمواظبة (^^)، واللزوم والاستدارة، ونحو ذلك (٩).

ولا نرى في هذه الآيات إشعارًا بحصول (١٠) معنى سوى الاعتكاف، الذي

^{= (}١٥/٤) رقم (٢٣٨٩)، وأحمد في المسند (١٨٢/٤) من حديث النواس بن سمعان عليه، ولفظه: قال سألت النبي على عن البر والإثم وعند الترمذي: أنَّ رجلًا سأل النبي على عن البر والإثم؟ و فقال: «البر حسن الخلق، والإثم ما حاك في النفس وكرهت أن يطلع عليه الناس». اهـ

⁽١) في (ح) و(هـ): «المطلوبة به».

⁽٢) مقصود المؤلف بذلك أن يبين أنَّ «العلم هو العمل» ليس كقولنا: «الحج عرفة» في الحقيقة، وأيًّما هو في الأثر. وبيان ذلك: أنَّه إذا عدم الوقوف بعرفة انتفى الحج حقيقة، وليس كذلك العلم فإذا انتفى العمل لم ينتف العلم في الحقيقة وإنَّما الذي ينتفي هو أثره والغاية منه الذي هو العمل، والله تعالى أعلم.

⁽٤) سورة الشعراء، الآية رقم (٧١).

⁽٣) في الأصل: «فنضل».

⁽٥) سورة طه، الآية رقم (٩١).

⁽٦) سورة الأعراف، الآية رقم (١٣٨). (٧) سورة طه، الآية رقم (٩٧).

⁽A) في (م): «والمرابطة» بدل «والمواظبة».

⁽٩) لهذه المعاني انظر: المفردات للراغب ص/٥٧٩، ومعجم مقاييس اللغة (١٠٩/٤) ولسان العرب (٢٨٤/٣)، والنهاية لابن الأثير (٢٨٤/٣)، وزاد المسير لابن الجوزي (٣٤١-٢٥)، والكشاف للزمخشري (٤٩٩/٢)، والبحر المحيط لابن حيًّان (٣٧٧/٤).

⁽١٠) في الأصل و(م): «محصول» وهو تحريف، والتصويب من (ح) و(هـ). وفي (ح) كلمة «بحصول» مكررة.

معناه ما علمتَ، ولا إشارةً إلى انضمام شيء إليه، أو صحبته له، أو أنَّ العكوف كان بعملِ سواه؛ إذ الحكم بذلك محتاج إلى شاهد صدق (١).

> العكوف عند الأصنام عبادة بنفسه

وأيُّ مانع من أن يكون الاحتباس والإقامة، وما أشبه ذلك: عند الأصنام هو مورد(٢) القصد في تلك الآيات؟ لأنَّه بنفسه عملٌ كالسجود(٣)، ولأنَّه(١) لا دلالة على ما سواه. ولله ما أفصحتْ عنه الفاء في قوله: ﴿ فَنَظَلُّ لَمَا ﴾ وقد فسَّر بعضهم العكوف بالإقامة على العبادة (٥). فهذا التقييد بالمتعلَّق المذكور لابدُّ من كالسجود الصحيحه. ورجمًا يظنُّ أنَّ قوله: ﴿ مَا هَذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيَّ أَنتُمْ لَمَا عَكِمُونَ قَالُواْ وَجَذَّنَا ءَابَآءَنَا لَمَا عَبِدِينَ ﷺ (^{٢)} حجةٌ له، ولعلَّه بإفساده أشبه؛ لكونه أحلُّ^(٧) العبادة محل العكوف، فهي عيْنُه، ولِمُكان التطابق بين السؤال وجوابه؛ ولفظ العكوف بمعانيه المارَّة غني عن متعلَّق (٨). فكيف يُقدر له بلا تُبَتِ؟.

وما علمنا حادثةً في الإسلام ضاهت (٩) هذه الفتنة بالمقابر، وأين هي ممَّا قصَّ اللَّه عن لوطِ التَّلْيَثِينَ إذ وعظ قومه في تلك الفاحشة، وهي في الخضيض(١٠) الأوهد(١١) وبمقام سافل بالنسبة إلى أمر المشاهد؟.

(۱) في (هـ): «صادق».

الفتنة بالمقابر أعظم من غمل قوم لوط ومن تطفيف أصحاب الأيكة

⁽٢) في (م): «مورود» وهو خطأ. (٣) وانظر: فتح المجيد ص/٣٠١ طبعة مؤسسة قرطبة، بتحقيق أشرف بن عبد المقصود.

⁽٤) في (ح): «ولا أنَّه» وهو خطأ.

⁽٥) وممَّن فسَّر العكوف بالإقامة للعبادة أبو حيان كما في البحر المحيط (٣٧٧/٤).

 ⁽٦) سورة الأنبياء، الآيتان (٥٢ ـ ٥٣).
 (٧) في (ح): (أجل) وهو تصحيف.

⁽٨) مقصود المؤلف أن يبيِّن أنَّ العكوف عند الأصنام في حد ذاته عبادة لما فيه من التعظيم والمحبة لها كما أنَّ العكوف للَّه تعالى في المساجد عبادة، فلا يحتاج إلى متعلَّق. وانظر بسط ذلك في فتح المجيد ص/٣٠١. ط. مؤسسة قرطبة، تحقيق: أشرف عبد المقصود.

⁽٩) في (ح): «طاهت» وهو تصحيف.

⁽١٠) في بقية النسخ «الحضيض».

والخَضَّيض المكانَّ المتترِّب تبلُّه الأمطار. [القاموس المحيط (٤٨٥/٢) باب الضاد، فصل الخاء]. والخضيض يقصد به هنا انحطاط المكانة، وقلة الجرم.

⁽١١) الأوهد: اسم تفضيل من الوهد، وهو المكان المطمئن المنخفض من الأرض. انظر: لسان العرب (٤١٣/١٥) مادة «وهد».

وقد نظم اللَّه لوطًا في نذارته بذلك مع إخوانه من الرسل الذين أنذروا قومهم في الشرك باللَّه تعالى. هل علمت فيها ما (١) يشاكل ما عليه أمم سائر/ الرسل من ٢٢٧ عبادة الأوثان، ودعاء إله مع اللَّه ثانٍ؟ أمْ ليس فيها إلَّا ذكر تلك الفاحشة، وما انضم (٢) إليها من قطع السبيل، وإتيان (٣) المنكر في النادي (٤)؟ إن كانا غيرها، وإلَّا فالتأويل المصرِّح بأنَّ ﴿ وَتَقَطّعُونَ (٥) السَّكِيلَ ﴾ (٢) أي بفعلكم الفاحشة بمن وير بكم (٧)، ﴿ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنَكِرِ فَي الله فِعْلُ الفاحشة بعضكم بعض (٩)، ﴿ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنَكِرِ أَنْ الله فِعْلُ الفاحشة بعضكم بعض (٩)

(١) في (ح): «من». (٢) في (م): «وما انظم» بقلب الضاد ظاءً.

(٣) في (ح): «وإتبان» وهو تصحيف.

(٤) يريد المؤلف بذلك أن يبين أنَّ المواطن التي قد حذَّر اللَّه تعالى فيها من الشرك به تعالى في كتابه العزيز أكثر بكثير مقارنة بالمواطن التي حذَّر فيها من عمل قوم لوط، وما ذلك إلَّا لأهمية التوحيد وعظم الشرك وفظاعته.

(٥) في (ح): «تقطعوا» وهو خطأ. (٦) سورة العنكبوت، الآية رقم (٣٠). ِ

(٧) هذا أحد الأقوال في تفسير الآية الكريمة، وهو اختيار الإمام ابن جرير الطبري ـ رحمه الله ـ كما في تفسيره (جـ ٩٣/٢). وفي معنى الآية أقوال أخرى: فقيل: تقطعون السبيل بالقتل والنهب. وقيل بقطع النسل بالعدول عن النساء. وقيل غير ذلك. لهذه الأقوال وغيرها انظر: المصدر السابق نفسه، وزاد المسير (٢٦٨/٦)، وفتح القدير للشوكاني (٢٨١/٤).

(٨) سورة العنكبوت، الآية رقم (٣٠).

(٩) هذا أحد الأقوال في تفسيرها، وهو قول مجاهد وقتادة وابن زيد.
 قلت: وفي تأويل هذه الآية الكريمة أقوال أخرى، هي كما يلي:

⁼ والمقصود هنا بيان أنَّ عمل قوم لوط أهون من الشرك باللَّه تعالى؛ وذلك لأنَّ عمل قوم لوط معصية من جملة المعاصي، والشرك أعظم من سائر المعاصي؛ إذ هو محبط للأعمال، وموجب للخلود في النار كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يُشْرِكَ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَا لِلظَّلِمِينَ مِنْ أَنصَارِ ﴿ [المائدة: ٢٧]، وهذا بخلاف الكبائر كالزنا واللواط وشرب الخمر وغيرها فإنَّ صاحبها إن مات مصرًا عليها فهو تحت مشيئة اللَّه تعالى إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه، وإن عذب بها فلا يخلَّد في النار كما هو المقرَّر عند أهل السنَّة والجماعة. انظر بسط ذلك في شرح الطحاوية لابن أبي العز ص/٢٩٦٠ ط. وزارة الشؤون الإسلامية بتحقيق أحمد شاكر، ولوامع الأنوار البهية (جـ٢٩٦١) وما بعدها.

قاض بالاتِّحاد فعادا إليها [و](١) على التغاير فكأنَّهما(٢) اتباع لاقتصاره على(٣) ذكرها فقط في بعض المواضع.

فهذه منهم معصية من جنس معاصي البشر. لكنّه اقترن بها الإصرار والتصميم على مخالفة الناصح، وردٌّ لِما حذَّر به وقام ببلاغه، وإعراضٌ عن الالتفات إلى موعظته، وإيذانٌ (٤) بأنَّ ما قاله [من] (٥) قسم الباطل عندهم.

وقصة شعيب في سورة الشعراء مع أصحاب الأيكة (٢): صُرِّح فيها بذكر إيفاء الكيل والوزن، وترك البخس والعِثَى (٧) والإخسار؛ وكلَّها أعمالُ المأمور به والمنهي عنه. والمقام مفصح عن كون التكذيب في مثل هذا (٨) ـ كقصة لوط ـ كالتكذيب في أصل الدعوة.

فما شأن من ردٌّ وأعرض، أو صمَّمَ على شيء بَالَغَ في التحذير منه صاحبُ

(٣) في (ح): (عن).

انَّهم كانوا يحذفون أهل الطريق ويسخرون منهم، وهو اختيار الإمام ابن جرير الطبري .
 رحمه الله.

٢- أنَّهم كانوا يتضارطون في مجالسهم.

٣- أنُّهم كانوا يناطحون بين الكباش، ويناقرون بين الديوك.

لهذه الأقوال وما قبلها انظر: جامع البيان لابن جرير الطبري (جـ٣/٢٠-٩٤)، وزاد المسير (٢٦٩/٦)، وفتح القدير (٢٨٢/٤).

⁽٢) في (م): «فكأنَّها».

⁽١) الواو ساقطة من (م).

⁽٤) في (ح) و(هـ): «وإيدان» وهو تصحيف.

⁽٥) كلمة [من] مطموسة في (هـ).

⁽٦) أصحاب الأيكة سموا بذلك نسبة إلى عبادة الأيكة. والأيكة شجر ملتف كالغيضة كانوا يعبدونها. وهم أهل مدين على الصحيح كما سيأتي. انظر: تفسير ابن جرير الطبري (جـ١٥/١٩)، وتفسير ابن كثير (٣٣٤/٣)، والبداية والنهاية (١٧٢/١).

وقصة شعيب مع أصحاب الأيكة قد وردت في سورة الشعراء في الأيات (١٨٩-١٨٩).

⁽٧) العشى هو السعي في الأرض بالفساد قال تعالى: ﴿ وَلَا تَعْتُواْ فِ اللَّرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [العنكبوت: ٣٦]. انظر: المفردات للراغب (ص/٤٦)، وتفسير ابن كثير (٣٩٨/٣)، ولسان العرب (٥١/٩) مادة (عثا».

⁽A) في الأصل كتبت «هذى» والمثبت من بقية النسخ.

الكتاب المنزَّل، والوحي المبجَّل، قائلًا: هذا لا حرج (١) فيه (٢)؟ فكيف إذا قال: قضى اللَّه ورسوله بحسنه، بلا بيِّنةٍ عنده من اللَّه؟.

فكيف يسع مؤمنًا باللَّه وكتابه أن يكون بأولئك (٣) المبطلين في شَبّه ومضاهاة أو مشاكلة (٤)، ولو مع فرقٍ مَّا؟ والقرآن والسنَّة ينهاه، كما (٥) زعمه من استحسن أبنية القباب والمشاهد، واتخاذ القبور مساجد.

فوازن بين الأمرين. فبعد أن تطَّلع (٦) على ما سردناه في الباب الثاني (٧) فأنت أنت واللَّه المستعان.

وقد فارق قوم لوط قوم شعيب في الجواب، حيث قال أولئك: ﴿ لَهِن لَمْ تَنْتَهِ النَّوْطُ] () لَتَكُونَنَ مِنَ ٱلْمُخْرَجِينَ ﴾ () وهؤلاء / قالوا () : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ ٱلْمُشَخِرِينَ وَمَا أَنْتَ إِلَا بَشَرٌ مِّ مِثْلُنَا وَإِن نَظُنُكَ لَمِنَ ٱلْكَنذِينَ ﴿ فَا فَاسْقِط عَلَيْنَا كَسَفًا مِنَ ٱلسَّمَاءِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّلدِقِينَ ﴿ اللهِ ﴾ (١١) رموه بالتسحير، فالظنُّ المؤكّد بأنَّه كاذب، فالشك (١١) في صدقه. وقد تطوّروا في جوابهم هذا على عادة من لمْ يثبت (١٦) قدمه على بساط الحقائق؛ إذ قطعوا بكونه مسحَّرًا، وهو مؤذن بالتكذيب الجازم، ثمَّ نزلوا إلى المرتبة الثانية (١٤). فالثالثة (١٥).

وأمَّا قول شعيب: ﴿ يَكْفُومِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱرْجُواْ ٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ ﴾ (١٦) فذاك

⁽١) في (هـ): «لا جرح» وهو خطأ. (٢) يعني البناء على القبور كما سيأتي.

⁽٣) في (ح) زيادة «منّ» بعد كلمة «بأؤلئك». (٤) في (ح): «ومضاهاة ومشاكلة».

⁽٥) في (ح): «عمَّا».

⁽٦) في الأصل و(م): (يطلع) والمثبت من (حٍ) و(هـ) أنسب للسياق.

 ⁽٧) يعني الأحاديث التي أوردها المؤلف ـ رحمه الله ـ في النهي عن البناء على القبور واتخاذها مساجد.

⁽٨) ما بين المعقوفتين من الآية ساقط من جميع النسخ عدا (م).

⁽٩) سورة الشعراء، الآية رقم (١٦٧). (١٠) يعني قومَ شعيب ـ التَظَيْمَالَا.

⁽١١) الشعراء الآيات (١٨٥-١٨٧). (١٢) في (م): «فأولئك» وهو خطأ.

⁽١٣) كذا في (م) وِ(هـ) وغير منقوطة بالأصل و(ح) ولَّعلُّ الصواب «تثبت».

⁽١٤) أي الظن المؤكَّد بأنَّه كاذب. (١٥) أي الشك في صدقه.

⁽١٦) سورة العنكبوت، الآية (٣٦). وأولها: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمُ شُعَيْبُأُ﴾.

مع أهل مدين (١) لا الأيكة (٢).

وكلامنا هذا في قصتي لوطٍ وشعيبٍ مبنيٌ على أنَّ قوله تعالى: ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ لَوَلِمِ اللَّهِ عَلَى أَنَّ عَالَى الْمُ كَذَّبَ أَصْحَابُ لَئَيْكَةِ ﴾ (٤) واردٌ مورد الحكاية والترجمة لِمَا تضمَّنه

(۱) أهل مدين هم من سلالة مدين بن إبراهيم، ومدين تطلق على القبيلة وعلى المدينة، وهي التي بقرب معان من طريق الحجاز جهة تبوك. انظر: معجم البلدان (٧٧/٥)، وتفسير ابن كثير (٢٢١/٢).

(٢) الذي عليه المحققون من أهل التفسير أنَّ أصحاب الأيكة هم أهل مدين. قال الحافظ ابن كثير - رحمه اللَّه -: «هؤلاء - يعني أصحاب الأيكة - هم أهل مدين على الصحيح، وكان نبي اللَّه شعيب من أنفسهم، وإنما لم يقل ههنا أخوهم شعيب لأنَّهم نسبوا إلى عبادة الأيكة، وهي شجرة. وقيل: شجر ملتف كالغيضة كانوا يعبدونها، فلهذا للَّ قال: ﴿كَذَبَ اللَّيكة، وهي شجرة. وقيل: شجر ملتف كالغيضة كانوا يعبدونها، فلهذا للَّ قال: ﴿إِذَ قَالَ لَمُمُ أَصَّحَابُ لَيُنكِكَةِ ٱلمُرْسَايِنَ ﴿ لَهُ لَمُ لم يقل: إذ قال لهم أخوهم شعيب، إنَّما قال: ﴿إِذْ قَالَ لَمُمُ شُعَيبُ ﴾ فقطع نسب الأخوة بينهم للمعنى الذي نسبوا إليه، وإن كان أخاهم نسبًا. - ثمَّ قال -: ومن الناس من لم يتفطّن لهذه النكتة، فظنَّ أنَّ أصحاب الأيكة غير أهل مدين، فزعم أنَّ قال ـ: ومن الناس من لم يتفطّن لهذه النكتة، فظنَّ أنَّ أصحاب الأيكة غير أهل مدين، فزعم أنَّ شعيبًا (بعثه اللَّه إلى أمّتين، ومنهم من قال ثلاث أم».اه [تفسير ابن كثير (٣٣٤/٣)]، وانظر: تفسير ابن جرير الطبري (جـ ١٩٥٩)، وزاد المسير (١٤١٦).

وأمًّا ما ورد في بعض الأُحاديث من أنَّ أصحاب الأيكة وقوم مدين أمَّتان بعث اللَّه إليهما شعيبًا فهو لم يصح مرفوعًا إلى النبي ﷺ كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن كثير ـ رحمه اللَّه تعالى في تفسيره (٣٣٤/٣).

(٣) سورة الشعراء، الآية (١٦٠). (٤) سورة الشعراء، الآية (١٧٦).

التفصيل وشرحته المحاورة المسطورة فيهما.

وملاك الإحاطة بما حكى الله عن مقاولة (١) الرسل مع قومهم: هو استيعاب المواضع، وتصفَّح الموارد وإحصاؤها إنْ كانت، من [دون] (٢) قصر الاعتبار على موضع واحد؛ إذ قد يُطوى في بعض ما بُسط في آخر. وكذا الإيجاز مع الإطناب، والإشارة والاختصار مع مقابليهما.

فما (٣) ذكرنا في هذه المواطن منزّلٌ هذا التنزيل وموقوف (٤) على هذا الاعتبار وإن أهملنا التنبيه عليه. «وما أوخم الرد على رسل الله وأمنائه» (٥) في دعوة التوحيد أو غيرها من أفراد أحكام شرعهم؛ وكلّ بمقامه في حكم الله، كاللياط والبخس في الكيل والوزن، واتخاذ القبور مساجد. وما أشبه ذلك، وكذا الإحداث في دينهم مالم يأذن به الله من تحليل وتحريم؛ لأنّه استدراك عليهم، وإليه الإشارة بقوله: ﴿ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلَّا لِبَيْنَ إِسْرَء بِلَ إِلّا مَا حَرَّم إِسْرَء يلُ عَلَى اللهِ أَنْ مَا كُلُ مَا حَرَّم إِسْرَء يلُ عَلَى اللهِ أَلْكَ إِلَا مَا حَرَّم إِسْرَء يلُ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ أَلْكَ فَرَامًا وَحَرَامُ اللهِ مَن وَزْقِ فَجَعَلْتُم مِنْ مَعْدِ ذَلِك ﴾ (٢) الخرام، وبقوله: ﴿ وَلَلْ اللهِ النّه لَكُمْ مِن رِزْقِ فَجَعَلْتُم مِنْ حَرَامًا وَحَلَيْكُ ﴾ (٩) الآية (١) الآية (٩) المؤلّ (١) الآية (٩) المؤلّ (١) الآية (٩) الآية (١) الآية (٩) المؤلّ (٩) الآية (٩) المؤلّ (٩) ال

وذكر جار اللَّه (١١) في «كشافه» في تفسير هذه الآية كلامًا أخذ بذاك الحظ

⁽٢) كلمة [دون] ساقطة من (ح).

⁽١) مقاولة أي محاورة.

⁽٤) كلمة [موقوف] غير واضحةً في الأصل.

 ⁽٣) في (ح) و(هـ): (في) وهو خطأ.
 (٥) في (م): (وأعنائه) وهو تحريف.

 ⁽٦) المُختصر من الآية الأولى المشار إليه في المتن بكلمة: «إلى قوله» هو قوله تعالى: ﴿مِن قَبْلِ أَن
 تُنزَّلَ ٱلتَّوْرَئَةُ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَئِةِ فَاتَلُوهَا إِن كُنتُمْ صَندِقِينَ﴾.

⁽٧) سورة آل عمران، الآيتانُ (٩٤، ٩٤).

⁽٩) سورة يونس، الآية رقم (٩٥).

⁽٨) في (م): «الآية» بدل «إلخ».

⁽١٠) وتمامها: ﴿ قُلْ مَالَلَهُ أَدِبَ لَكُمُّ أَمْرَ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾.

⁽١١) هو: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي، المعروف بالزمخشري، عالم بالنحو والتفسير واللغة، وكان داعية إلى الاعتزال. قال عنه الذهبي في الميزان: «محمود بن عمر الزمخشري المفسر النحوي. صالح لكنه داعية إلى الاعتزال. أجارنا اللّه. =

من الصواب والاستقامة، لا بأس بإيراده؛ ولفظه: (وكفى بهذه الآية زاجرة (١) زجرًا بليغًا عن التجوّز فيما يُسأل (٢) عنه من الأحكام، وباعثة على وجوب الاحتياط فيه، وأن لا يقول أحدٌ في شيء: جائزٌ، أوغير جائزٍ (٣)، إلَّا بعد إيقانِ وإتقانِ، ومن لم يوقن فليتق اللَّه وليصمت، وإلَّا فهو مفترٍ على اللَّه» (٤). انتهى (٥).

قلت: ولأمر ما تواتر عن عدد من أكابر العلماء كلمة «لا أدري» في كثير من المسائل.

والآن خَفَّ واللَّه هذا الميزان وتجاسر الأكثرون على هتك حرمة هذا الشأن، فقالوا في ذا الباب ممَّا لا أثارة عليه، أو هي بخلافه، ما لا يحصيه (٦) ديوان. كأنَّهم ما سمعوا (التحذير والإنذار) (٧) فيما يتلى من آيات الفرقان. وما أحسن ما أرشدك مولاك إلى الاعتبار وخصَّك به من التعليم والإبصار؛ إذ قرع سمعك بما قال: ﴿أَمْ لَهُمْ شَرَكَتُوا شَرَعُوا لَهُم مِن البِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنُ بِهِ اللَّهُ ﴾ (٨) فإنِّها من أشدً لهُمْ شَرَكَتُوا شَرَعُوا لَهُم مِن البِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنُ بِهِ اللَّهُ ﴿ ٨) فإنِّها من أشدً القوارع الوازعة عن تحليلٍ أو تحريم، أو اعتقادٍ أو تحكيم بلا حجة ليوم الدين ولا

⁼ فكن حذرًا من كشافه» اهـ، من تصانيفه الكثيرة: «الكشاف»، «أساس البلاغة»، و«المحاجاة بالمسائل النحوية» و«المستقصى في الأمثال»، توفي في سنة (٥٣٨هـ). وانظر: طبقات المفسرين للداوودي (٢٨٤١-٣١٦)، ووفيات الأعيان (١٦٨٥-١٧٤)، وسير أعلام النبلاء (١٦/٥-١٠٧١)، وميزان الاعتدال (٧٨/٤).

⁽١) في (ح): «زاجرًا».

⁽٢) في (م): «نسأل» وبالأصل غير منقوطة؛ فهي محتملة لـ«نسأل» والمثبت من (ح) و(هـ) موافق لما في مطبوعة الكشاف للزمخشري.

 ⁽٣) في (ح) و(هـ): «جائزًا وغير جائز»، وفي الأصل و(م) تحتمل لما في (ح) و(هـ) وتحتمل أيضًا: «جائز أو غير جائز» والمثبت موافق لما في مطبوعة الكشاف، طبعة دار العبيكان.

⁽٤) الكشاف (٢/٣٥).

⁽٥) في (ح) و(هـ): «انتهى بلفظه». (٦) في (ح): «بحصيه» وهو تصحيف.

⁽٧) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

⁽A) سورة الشورى، الآية (٢١).

سلطان مبين؛ والبدعة داخلة في هذا الباب دخولًا أوليًّا (أو أولويًّا)(١)، ويليه القول [بشيء](٢) من الدين لوهم فاسد، أو تخيُّلِ باردٍ، أو ظنَّ تخميني، أو قياسِ باطلِ. وضابطه: حسبان يحكم به من دون استثباتٍ وظهورٍ.

وهذا شيء قد عمَّت بحكاية محمَّاه البلوى. خصوصًا من مفرعي المذاهب، الذين توسَّعوا في تكثير سواد هذا الباب، تجدهم يبنون الأساطين (٢) والقناطر من مسائل الأحكام على أساس لا يحمل تبنه (٤).

والاستقراء(٥) أصدق شاهد/؛ فإنَّهم قد أكثروا القول في تفاريع الأحكام وتفاصيلها، وتصنيف المسائل وتنويعها بِما يشهد(١) العقل السليم والنظر

كثيرًا من تفاريع المذاهب يشهد العقل بسقوطها

770

(١) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي غير موجودة في (ح) و(هـ).

وكما ذكر المؤلف وحمه الله تعالى في فإنَّ البدعة داخلة دخولًا أوليًّا في معنى هذه الآية الكريمة؛ وذلك لأنَّ البدعة إحداث دين لم يأذن به الله تعالى. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «الاستقامة» (٥/١): (وقد قرَّرنا في القواعد في قاعدة السنَّة والبدعة أنَّ البدعة هي: الدين الذي لم يأمر الله ورسوله به، فمن دان دينًا لم يأمر الله ورسوله به فهو مبتدع بذلك، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَتُوا شَرَعُوا لَهُم مِنَ الدِينِ مَا لَمْ يَأْذَنُ بِهِ اللهُ التهى.

وقال في موضع آخر من نفس المصدر (٤٢/١): (فإنَّ البدعة ما لم يشرعه اللَّه من الدين، فكل من دان بشيءٍ لم يشرعه اللَّه فذاك بدعة، وإن كان متأولًا فيه). انتهى

(٢) كلمة [بشيء] ساقطة من (ح).

(٣) الأساطين: جمع أسطوانة، وهي في اللغة السارية المعروفة. انظر: لسان العرب (٢٦٠/٦). ولعله يريد أنَّهم يبنون المسائل العظيمة من الأحكام التي ينبني عليها غيرها؛ كما أنَّ الاسطوانة يبنى عليها؛ فقصد التمثيل بها هنا.

(٤) في (م): (تنبه) وهو تصحيف.

والتَّبِنُ بَالْكُسِرُ عَصَيْفَةَ الزرع من بُرِّ ونحوه. انظر: القاموس المحيط (٢٩٢/٤) باب النون -فصل التاء.

ولعلَّ المقصود هنا التمثيل بضعف ما لا يحمل تبنه على ضعف الكثير مما بنى عليه المقلَّدة للمذاهب كثيرًا من تفاريعهم على مذاهب الأئمة، ممَّا لا يشهد لها الشرع.

(٥) في (م): «الاستقرار» وهو خطأ. (٦) في (ح): «يشاهد» وهو خطأ.

الحكيم (١) (على بعضه) (٢) بسقوطه واختلاله، وأنَّه لا على شائبةٍ من استقامةٍ ولا صحةٍ ولا اعتبارٍ وأنَّ بعضه مقضيِّ عليه بالضعف الواضح، والسقوط اللامح (٣)؛ وكلُّ قائلٍ في حقِّ من شاء (٤) من مخالفيه بأنَّه قال في هذا الباب: بشرعٍ لم يأذن به اللَّه.

ولو ذهبت أتتبع أمثلته، وما عرفنا أقوالَهم فيه: لأتينا على مؤلفٍ حافلٍ، ولكنَّه يعرفه من التفت إليه وتصفَّحه. فلا نُطِل بذكر (٥) الواضح المتداول، المعلوم لمن رفع نظره إليه.

و[هل]^(٢) سلمت فروع شيعي^(٧) من سني^(٨)، وعكسه مثلًا، أو مثالًا^(٩)؟. وهذه أدلتهم وحججهم شاهدة لهم وعليهم؛ وما سَدَّ اللَّه بابَ الاستظهار والتحقيق، وإلَّا فكان التكليف بذلك مرتفعًا؛ ولا زالوا هم أنفسهم دائبين في التصحيح والتضعيف، والتقوية ومقابلها، ما ذاك إلَّا لإفادة المرتاد، ولبيان أنَّ جملة الأمر فيها صحة وفساد، أي: باعتبار التعدُّد (١٠)، لا في فردٍ من المسائل كما لا يخفى.

وحاصل الأمر: أنَّ مَّا وضعوه: ما قامت له الحجة، ومنه ما قامت عليه، ومنه ما

⁽١) في (ح): «الحليم» وهو خطأ.

 ⁽٢) ما بين الهلالين زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م) وغير موجودة في (ح) و(هـ).

 ⁽٣) في (م) و(هـ): «اللائح» وفي (ح) غير منقوطة ورسمها يحتمل «اللامح».
 واللامح أي الواضح البينٌ. انظر: القاموس المحيط (٢/١) باب الحاء، فصل اللام.

⁽٤) في (ح) و(هـ): «سا» وهو خطأ.

 ⁽٥) في (م): «من ذكر».
 (٦) كلمة [هل] ساقطة من (ح).

⁽٧) شيعي: نسبة إلى طائفة الشيعة. والمراد بالشيعي من شايع عليًا عَلَيْهُ وقال بإمامته نصًا، واعتقد أنَّ الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره. والشيعة فرق عديدة أوصلها بعض علماء الفرق إلى تسع وثلاثين قرقة. انظر: المقالات للأشعري (حـ ١/٥٠)، والملل والنحل للشهرستاني (حـ ٤٤/١)، ومختصر التحفة الإثني عشرية ص/ ٢١.

 ⁽٨) في الأصل: كتبت «سى»، وهو خطأ. ولتصويب من بقية النسخ.

⁽٩) في (م): «أمثالًا». (٩) في (ح): «التعد» وهو خطأ.

بان سقوطُ مأْخَذِه، الذي استند إليه قائلُه. ورجَّما تجد أنت حجةً ترفعه أو تضعه، ومنه مالم يستبن سبيلُه، والقول به تخمين وجزاف، وهم يزعمون - أو يزعم لهم، بتوسيع هذه الدائرة، وتكثير ذلك السواد - أنَّهم خدموا الشريعة المطهرة.

وكيف ذلك (١)؟ وقد شهدوا صريحًا هم على أنفسهم - وإنْ كان في حقّ المخالف . أن (٢) ذا قد تضمَّن أمرًا كثيرًا، من تكثير النَّقْط، والإسراف في السَّقط (٣)، والإيغال في [الفضول و] (٤) اللغط (٥)، فضلًا عمَّا/ قضت به البراهين في كل بحث بحث، ومسألة مسألة غالبًا؛ والأمر لا يقبل شيئًا من ذلك، والقول فيه على ذلك النحو من عدم النَّبَتِ (٢)، مهاوي ومهالك.

فإن كنت في شكِ من هذا فاقرأ مؤلفات الفن (٧)، وأسفار مقالاته وتلمَّح ما دَلَّك عليه (^)، (ولَوَّحَ بالتحذير منه [قوله] (٩): ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَ وَأَ شَرَعُوا لَهُم مِن الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ ﴾ (١٠) وهي أشُّ بحثنا هذا، ومطلع شمس أنواره.

وحفْ من قوله: ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْدِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴾ (١١)، ﴿ أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا نَنْفَرَّقُواْ فِيهِ (١٢) ﴾ (١٣).

فإنَّ هذه المذاهب صارت رسومًا أثبت اعتبارًا من رواسي الأدلة، وخصوصًا

أمَّهات التحزُّب^(١٤)

(١) في (ح) و(هـ): «وكيف يصح ذلك». يعني دعواهم أنَّهم خدموا الشريعة.

(٢) في (ح) و(هـ): «إذ». (٣) في (هـ): «السقوط».

(٤) كلمة [والفضول] ساقطة من (ح). (٥) في (هـ): «اللفظ» وهو خطأ.

(٦) كذا ضبطت بالأصل، وفي (م): «التثبت».

(٧) لعلَّه يريد بالفن هنا: الفقه كما بيَّته الشيخ محمد حامد الفقي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في مطبوعته بالإبدال.

(A) في (ح) و(هـ): (علته وهو خطأ.
 (٩) كلمة [قوله] ساقطة من (ح) و(هـ).

(١٠) سورة الشورى، الآية (٢١). (١١) سورة النساء، الآية رقم (٨٢).

(١٢) في (ح): زيادة «كبر على المشركين» بعد كلمة «فيه» وهي جزء تمام الآية.

(۱۳) سورة الشورى، الآية رقم (۱۳).

(١٤) في الأصل و(م): «التخرب» وهو تصحيف.

ذم المؤلف للفُرقة في الدين كمعتزلي^(١)، أشعري^(٢)، إمامي^(٣)، وما في معناها، وصور الأولاد^(٤) كحنفي مالكي. وأمَّا الزيدي^(٥) بل^(٢) وكذا يتلوه الإمامي والخارجي^(٧) فمشترك بين الأم والولد، وتراث مشاع بين فرع ومعتقدٍ.

- (١) المعتزلة سبق التعريف بهم. انظر ص/٧١٣، ٧١٤.
 - (٢) الأشاعرة قد سبق التعريف بهم. انظر ص/٧١٣.
 - (٣) الإمامية قد سبق التعريف بهم. انظر ص/٧١٤.
- (٤) لعلَّه يشير بقوله: «بصور الأولاد» هنا إلى الخلاف في الفروع بين أهل المذاهب الأربعة. والأولى أن لا يُجعل خلاف أهل المذاهب الأربعة قسيمًا لخلاف المعتزلة والروافض والأشاعرة؛ لأنَّ خلاف أهل المذاهب في الغالب يكون مغتفرًا؛ إذ هو واقع في أمور اجتهادية يسوغ فيها الخلاف، بخلاف الروافض والمعتزلة والأشعرية فإنَّهم خالفوا في ثوابت عقدية لا يسوغ فيها الخلاف بحالٍ من الأحوال، كما أنَّ خلاف أهل المذاهب في مسائلَ فرعية لا يكون بسببها تبديع أوتضليل أو تفسيق بخلاف من يخالف في الأصول.
 - (٥) الزيدية تقدُّم التعريف بهم في قسم الدراسة ص/٣٠.
 - (٦) في (م): «بلی» وهو خطأ.
 - (٧) الخوارج سبق التعريف بهم. انظر ص/٣٨٨.
- (٨) تقدَّمت الإشارة إلى ما كان عليه الحال في المسجد الحرام من تعدد المقامات باسم كل إمام من الأئمة الأربعة مع التعليق عليه. انظر ص/٥٥، ٤٥١.
- (٩) عدليّة: اسم من أسماء المعتزلة، وسموا بذلك لأنّهم يزعمون أنّ من العدل أن لا نقول: أنّ أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، بل هي من تصرّفهم، حادثة من جهتهم.

يقول القاضي عبد الجبار - من أثمة المعتزلة .: «اتفق كل أهل العدل على أنَّ أفعال العباد من تصرُّفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم، وأنَّ اللَّه صَحَلَّق أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها، ولا محدثها سواهم، وأنَّ من قال أنَّ سبحانه خالقها ومحدثها، فقد عظم خطؤه». اهد [المغني في أبواب التوحيد والعدل (٣/٨)]، وانظر: شرح الأصول الخمسة ص/٣٢٣، والملل والنحل (ج٨/١).

والمذهب الحق في خلق أفعال العباد هو ما ذهب إليه أهل السنَّة والجماعة، وهو أنَّ أفعال العباد مخلوقة للَّه عزَّ وجلَّ على الحقيقة، وهي فعل للعباد على الحقيقة، وأنَّهم قادرون عليها بقدرةٍ مؤثرة في وقوع الفعل منهم، واللَّه هو الذي أقدرهم على ذلك.

يقول شيخ الإسلام أبن تيمية في «منهاج السنة» (٢٩٨/٢): «وأمَّا جمهور أهل السنَّة =

وجورية^(١)، وسنية^(٢)، وبدعية^(٣)؟ والمذاهب نجاةً وهلاكًا، (أي هكذا على الإجمال والإطلاق؟.

وأمًّا على التفصيل: فمن يسلم (٤) من أيّهما؟ اللَّهمَّ إلَّا باعتبار الكثرة والقلَّة إن تحقق، لا مجرَّد دعوى) (٥)؛ فكل (٢) فريقٍ أخذ بزمام الدعاوى العريضة في ذاك العراك.

وما(٧) الذي صيَّر دين اللَّه وأحكامه طرائق، وكلَّ سبيلِ ينتحله (٨) خلائق؛ يشب عليه الصغير، ويهرم فيه الكبير، ويكفَّر بخلافه المسلم، أو يُرمَى بحالك الابتداع المظلم. وحاصل البرهان في ذلك عند خصمه: هو مخالفته له؛ لأنَّه يقول: ما أنا عليه فقد شهدت به البراهين والعقول، (وذاك يقابله بمثله) (٩). وكأنَّهم لم يسمعوا في كتاب اللَّه مثل: ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ الْمَتَكُمُ لَمُنَّ وَالْحِدَةُ وَأَنَا رَبُّكُمُ فَا اللَّهُ مَوْلَ وَاللَّهُ مَوْلَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مَوْلَ اللَّهُ مَوْلَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى

⁼ المَّبَعُون للسلف والأثمة فيقولون: إنَّ فعل العبد فعلَّ له حقيقة، ولكنه مخلوق للَّه ومفعول للَّه، لا يقولون هو نفس فعل اللَّه، ويفرقون بين الخلق والمُخلوق والفعل والمفعول». انتهى. [وانظر المصدر نفسه (٩/١-٤٦٠٤)، وشرح الطحاوية ص/٤٣٦-٤٣٧، ووسطية أهل السنَّة بين الفرق لفضيلة الدكتور محمد باكريم ـ حفظه اللَّه ـ ص/٣٧٩.

⁽١) لم أقف على هذه الفرقة، ولعلُّه لقب أطلقه المعتزلة ـ عاملهم اللَّه بعدله ـ على أهل السنَّة.

⁽٢) سنية: نسبة إلى السنَّة، وهم أهل السنَّة والجماعة، أهل الحق والعدل، وهم الطائفة المنصورة والفرقة الناجية بإذن اللَّه تعالى. انظر: مجموع الفتاوى (١٥٩/٣).

⁽٣) بدعية: نسبة إلى البدعة. وهم أهل البدع والأهواء من الجهمية والمعتزلة والحوارج والروافض والأشعرية والماتريدية ومن نحا نحوهم.

⁽٤) في (م): «سلم»، وبالأصل و(ح) غير منقوطة ورسمها محتمل، والمثبت من (هـ) أنسب.

⁽٥) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

 ⁽٦) في (ح) و(ه): (وكل).
 (٥) في (م): (وأمَّا) وهو خطأ.

⁽A) في (م): «منتحله»، وبالأصل رسمها محتمل للأمرين، والمثبت من (ح) و(هـ) أولى.

⁽٩) مَا بين الهلالين في الأصل زيادة بالهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاقة، وهي مثبتة في (م) وليست في (ح) و(هـ).

⁽١٠) في (هـ): «مرهم» وهو خطأ.

٧٢ (أَأُمِنَتُ (١) . أَأُمِنَتُ (١) صولتُها (٣) فيما استقرَّ عليه أمر هذه المذاهب؟ خصوصًا فيما سموه الأصول، لأنها أُسُّ التشعُب، وشدَّة الاختلاف والتفرُّق في الدين. وأمَّا ما سمَّوْه فروعًا، فزعموا أنَّ (١) الخَطْبَ فيها سهل (٥)، ولا تراهم يطردون هذا في كل موضع، بل يغتفرون (٦) حيث شاؤا؛ على أنَّها تفرُقه لدين اللَّه بلا سلطان مبين. واللَّه قد جمع في كتابه ورسوله في السنَّة الأمريْن، وساقهما مساق المؤتلِف المتزاوج، وكم [فرعيٍّ] (١) أشهر وأجلُّ شأنًا من أصليٍّ، كما قدَّمنا (٨)، وهو معروف.

فانظر ما انتهى إليه حال هذه الفرق، من أهل الدعوة الإسلامية ـ والله يرشدهم ـ وتقطُّعهم (٩) أمرهم بينهم، فإنَّك تجد عجبًا من الاختلاف.

فالثبوت من كلِّ [على] (۱٬ طريقة سلفه، أي: لأنَّها السنَّةُ عنده؛ ولا يحل له مفارقة السنَّة إلى بدعة، ولا يرى لنفسه بعد أن تقرر عنده حقِّية (۱٬ ما نشأ عليه أن يعدل عنه إلى باطل. حشيما شهد له في الطرفين (۱۲) أربعةٌ: الإلفُ (۱۲)، والمنشأ، والعاداتُ، والأماني، وزكَّاهم: الخرص والتخمين. وأمضى ذلك حاكم الهوى، وإحالة الانتقاد.

⁽١) سورة المؤمنون، الآيتان (٥٦، ٥٣). (٢) في (م) كتبت «أءمنت».

⁽٣) يعني الآية المتقدِّمة، وما تضمنته من التقريع والتوبيخ لأهل الفرقة والشقاق.

⁽٤) كلمة «أن» كررت في (ح). (٥) في (ح): «شهل» وهو تصحيف.

⁽٦) في (م): «يعترفون»، وهو خطأ. (٧) كُلمة [فرعي] ساقطة من (ح).

⁽٨) راجع كلام المؤلف المتقدم في ص/٢٤٥ ـ ٥٢٥.

⁽٩) في (م): «ويقطعهم» وهو تصحيف، وغير منقوطة بالأصل والمثبت من (ح) و(هـ).

⁽١٠) كلمة [على] ساقطة من (م). (١١) في (ح): «حقيقة» وهو خطأ.

⁽۱۲) في (ح): «الطريقين» وهو خطأ.

ومراده بالطرفين هنا: المقدّمتين السابقتين. الأولى: أنَّ طريقة سلفه هي السنَّة. الثانية: أنَّ ما عليه سلفه هو الحق.

⁽١٣) في (ح): «أربعة إلَّا ألف» وهو خطأ.

والمقصود هنا: المألوف.

فبينهم وبين الناصح هذه الخنادق؛ ولهذا فرح كُلِّ بما هو عليه والسلامة من مقابله، وجادل عنه وناضل، وفاخر [به]^(۱) وفاضل، وألَّفوا ذلك في الكتب، وسطَّروه في الزبر، ورسموه في الصحف، وقالوا: ههنا النجاة، والأمن والمفاز. وخصمه يعطف عليه قضاءه^(۲)، ويصرف فيه ما أنفقه عليه بعينه، ويقول فيه بنفس ما قاله فيه، كيلَ الصَّاع^(۳) بالصَّاع⁽¹⁾؛ لأنَّ السَّلعة^(٥) والحرفة والحاصل مُتَّحدً.

ولله درُّ التنزيل، وما جمع من الخير الجزيل، والتنبيه على أبواب الاعتبار والاستبصار/ بذكر أحاديث مَنْ قَبْلنا، مضوًا في دارج^(١) الأعصار، ليكون^(٧) على بصيرةٍ من أمره من ظنَّ^(٨) بنفسه عن متالف الأخطار.

فخذ من كل أحدٍ ما عنده من الحقّ، بعد نقد ما أعطاك، والاعتبار عليه، حتى (تتميّز) (٩) سمينه من هزيله، وإلّا فقد خاطرت.

وكتب المقالات، وأصول المذاهب وفروعها، ومجاميع الخلافيات، ومؤلفات الباحثين: تُرِي من شك أو تردَّد في حرفٍ ممَّا ذكرنا أو أراد الاطِّلاع، فسيرى

⁽١) كلمة [به] ساقطة من (م).

⁽٢) في الأصل و(ح) و(هـ) كتبت «قضاه» على الرسم القديم، والمثبت من (م).

 ⁽٣) الصاع: أربعة أمداد، وهو مكيال أهل المدينة. انظر: لسان العرب (٢/٧٤) مادة «صوع».

⁽٤) «كيل الصاع بالصاع» مثل عربي، يقال عند مكافأة الإحسان بمثله، أو الإساءة بمثلها. انظر: مجمع الأمثال (١٦٨/١) رقم (٨٨٢).

⁽٥) في (م): «السلفة» وهو تصحيف.

⁽٦) دارج: أي ماضي. انظر: معجم مقاييس اللغة (٢٧٥/٢) مادة «درج»، والصحاح (٣١٣/١) باب الجيم، فصل الباء.

⁽٧) في (ح): «يكون» وهو خطأ.

⁽٨) كَذَا فِي جميع النسخ على لغة من يقلب الضاد ظاءً.

وضنَّ بالشيء أي بخل به. انظر: المصباح المنير ص/١٣٨.

⁽٩) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م)، وفي (ح) و(هـ): «تميّز».

أضعافه أيضًا، حتى ما يصادم ضروريات الدين (١).

وأول سبيل تسلكه (٢) للاستعلام والعثور على غرائب الباب: الكتب المؤلفة في علم الأحكام، وذكر مذاهب الناس وأدلتهم؛ فمع صدق النظر، وصحة الذوق، وإصابة الإدراك (٣): ما يفتقر إلى تعريف بما هنالك.

ثمَّ يَنْتَقِل إلى ما وراءها^(٤) يجد^(٥) الأمر أغرب^(٢)؛ ولا يزال تعجبه^(٧) يطول تارة في صفة ما يعثر عليه^(٨)، وأخرى^(٩) في تلقِّيه مَّن لا يُحْصَى، و[جعله]^(١١) جبلًا راسيًا بعلِّة تأصيل تلك الدعوى المجرَّدة: أنَّه لا يكون إلَّا حقًّا، وأنَّ انتقاده

⁽۱) وهذا أمر واضح معلوم لا يحتاج إلى كشف أو استعلام؛ فمن يطالع في كتب أهل الأهواء والبدع من الروافض والجهمية والمعتزلة والصوفية ومن نحا نحوهم: يجد ما يصادم أصول الدين من الشرك والبدع المضلّة كنفي الصفات والقدر، وكالقول بخلق القرآن، والقول بالاتحاد والحلول وبالبداءة على الله ـ تعالى علوًّا كبيرًا ـ وغير ذلك من الضلالات والجهالات. نسأل الله العافية.

⁽٢) في (م): «نسلكه» وغير منقوطة بالأصل والمثبت من (ح) و(هـ) وكلا اللفظين متوجه هنا، والله تعالى أعلم.

⁽٣) في الأصل: «الأراك» وهو خطأ، والتصويب من بقية النسخ.

⁽٤) لعلَّ المؤلف - رحمه اللَّه - يريد بما وراء كتب الأحكام هنا كتب العقائد؛ فهذه الكتب - كما سيبين المؤلف رحمه اللَّه - لا يجوز الانتقاد على المخالف فيها عند هؤلاء المقلَّدة؛ وذلك لما تقرَّر عندهم من أنَّ جميع ما دوُن في تلك الكتب حقِّ لا اختلال فيه بوجه من الوجوه كما قال الحصكفي الحنفي في الدر المختار: «وإذا سئلنا عن معتقدنا ـ يعني مذهب الأشاعرة - ومعتقد خصومنا قلنا وجوبًا: الحقُّ ما نحن عليه والباطل ما عليه خصومنا». انتهى [الدر المختار مع حاشية ابن عابدين عليه المسمَّاة الرد المحتار (١/٨٤-٤٤)]، ولأنَّ الانتقاد لا يكون إلَّا من عالم مجتهد، وقد تعذَّر وجوده في هذه الأعصار ـ زعموا.

 ⁽٥) في الأصل «مجد» وهو خطأ، وفي (ح): «تجد» والمثبت من (م) و(هـ).

⁽٦) في الأصل: «لغوب» وهو خطأ، والتصويب من بقية النسخ.

⁽٧) فِي (ح): «يعجبه» وهو جطأ.

⁽٨) أي ما يعثر عليه من الباطل المصادم للكتاب والسنَّة، كما هو الشأن في كتب أهل الكلام من الكلام في العرض والجوهر، ونفي الصفات، وغير ذلك من الإحداث والإلباس.

⁽٩) في الأصل: «وأحرى» وهو تصحيف. (١٠) كلمة [جعله] ساقطة من (ح).

ضربٌ مِنْ الممتنعات، لأنَّه [لا]^(١) يُنْتَقَد إلَّا ما يجوز فيه الاختلال، ولا يَنْتَقِده إلَّا من يجوز وجوده في هذه الأزمان^(٢)، والمقامان عندهم مقاما^(٣) منعِ.

والحازم: من قنع بالانتساب إلى الإسلام حسب، ونقّب عن معالم دينه، وباشر المذاق النظري، فهذه سنّة أهل البيت (٤)، والصحابة، وأهل السنّة، والمؤمنين باللّه واليوم الآخر؛ لأنّه بذلك يتميّز صَفْوُ الأمر من كدره، وحلوه من مرّه. ولو لم نقل (٥) بذلك، وحكمنا أنّ السالك سنّة سلفه، والواقف على حكم المنشأ مِنْ اتّباعِ مذهب الآباء لحسن ظنّه/، وامتلاء صدره بهم هوى واستعظامًا ناجٍ مرضيّ، ٢٢٩ من دون أن يستوضح أمره، ويستبين لنفسه لوجب القول: بأنَّ تباين هذه الفرق والتضادَّ في نحلها (١): لا شيء منه بحائفِ (٧) عن العدل. ومن يرضى منهم أنفسهم بهذا؟.

وقد تحرَّر - إن شاء اللَّه تعالى - ممَّا تلوْنَا(^): أنَّ أم الرسل، الذين بعثوا إليهم، ونعوا إليهم ونعوا إليهم أفعالهم، وسجَّلوا(⁹⁾ عليهم بِما كانوا فيه من الجهل والضلال، كان حاصل مساعيهم: هو التوجُّه، والاستشفاع (' ') بالأوثان ودعائها كما يدعوا المؤمنون (' ') إلههم الرحمن، وتوابع ذلك من التطواف حولها، والمثول بين يديها،

⁽١) كلمة [لا] ساقطة من (ح). (٢) يعني المجتهد.

⁽٣) بالأصل: «مقامًا» ـ بالنصب ـ هو خطأ، والتصويب من بقية النسخ.

⁽٤) أهـل البيت: اختلف العلماء في تحديدهم على أقوال كثيرة؛ أعدلها: أنَّهم أهل بيت النبي ﷺ ويدخل في ذلك أزواجه وبناته عليه الصلاة والسلام، ومن تحرم عليهم الصدقة كآل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس كما صحت بذلك الأحاديث والآثار.

انظر: أحكّام القرآن للقرطبي (١٨٢/١٤)، وتفسير ابن كثير (٢٥/٣)، وفتح القدير للشوكاني (٣٩٤-٣٩٣/٤)، وأضواء البيان (٥٧٧-٥٧٨).

ولبسط هذه الأقوال وأدلتها ومناقشتها انظر في ذلك: جلاء الأفهام لابن القيِّم ص/٣٤٣-٣٤٣.

⁽٥) في (ح) و(هـ): «يقل» وغير منقوطة بالأصل، والمثبت من (م) أولى.

 ⁽٦) في (ح): «نخلها» وهو تصحيف.
 (٧) في (م): «بخائف» وهو تصحيف.

⁽١٠) في (ح): «والاستشناع» وهو تحريف. (١١) في (م): «المؤمنين» وهو خطأ.

والاحتباس والعكوف في عرصاتها، وتنويع الأعمال هنالك.

فهل ترى الله سبحانه قصر النهي عن عبادة سواه في السجود خاصَّة؟ بل باب العبادة واسع، وأنواعه كثيرة، وصنوفه لا تدخل (١) تحت الحصر؛ فكلُّ فرد داخل في ﴿ أَعْبُدُوا اللّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمُ ﴿ أَنْ لاَ نَعْبُدُوا اللّهُ كَافَا اللّهُ اللّهُ ﴾ (٢) ﴿ فَإِيَّلَى (٣) فَأَعْبُدُونِ ﴾ (١) ﴿ أَنَا لَا نَعْبُدُوا اللّهُ ﴾ (٥).

غير الله ليست محصورة في السجود

عبادة

خاصّة

وحَقَّقَ في هذا المقام (٢) طاعتك لغير مولاك الكريم - التي أشار إليها - قولُه : ﴿ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانُ ﴾ (٧) ، ﴿ اَتََّفَ كُوْا اللَّهُ مُو هُولِكُ ﴾ (^١) ، ﴿ اَتَّفَ كُوْا اللَّهُ مُ هُولِكُ ﴾ (^١) ، ﴿ اَتَّفَ كُوْا اللَّهُ مُ وَرُهُ بَكُنَهُمْ أَرْبَ ابًا (٩) ﴾ (١٠) . وما علمنا أحدًا (١١) من البشر اتخذ صورة حسيَّة أو خياليَّة من شيطانِ أوهوى. فسجد لها (١٢).

وأمَّا الطاعة فيما يدعوه إليه، والموافقة له في أمره، والتكَّيُف بما يسعى لحصوله، ويكدح في تحصيله، ويدأب للاتصاف (١٣) [به] (١٤)، والكون عليه، «ويحرِص من العباد على إبرازه في عالم الإيجاد فأمره غني عن الإظهار والإشهار (١٥)»،

⁽١) في (ح): «لا ندخل» وهو تصحيف. (٢) سورة المائدة، الآية رقم (١٧).

⁽٣) في جميع النسخ (وإيّاي) والمثبت هو الصواب الموافق للآية.

⁽٤) سورة العنكبوت، الآية رقم (٥٦). (٥) سورة هود، الآية رقم (٢).

⁽٦) أي ما ذهب إليه المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ من أنَّ عبادة غير الله تعالى ليست محصورة في السجود لغير الله حاصة، بل كما سيبينٌ هنا أنَّها قد تقع بطاعة الشيطان، وباتباع الهوى، وبطاعة الأحبار والرهبان.

⁽٧) سورة يس، الآية رقم (٦٠). (٨) سورة الفرقان، الآية رقم (٤٣).

⁽٩) في (ح) زيادة تمام الآية: ﴿ مِّن دُونِ اللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ أَبِّنَ مَـرْيَكُمَ ﴾.

⁽١٠) سورة التوبة، الآية رقم (٣١). (١١) في (ح): «أحد» وهو حطأ.

⁽١٢) بل قد يحصل ذلك. فإنَّه وجد من يسجد للجن ويتقرَّب إليهم ببعض ألوان العبادات كما يفعله بعض السحرة والدجالين مقابل خدمة الشياطين لهم في إنفاذ سحرهم وجريانه في الناس.

⁽١٣) في (م) «للاتضاف» وهو تصحيف. (١٤) كلمة [به] ساقطة من (هـ).

⁽١٥) في (ح) و(هـ): جاءت العبارة بين الحاصرتين كما يلي: «ويحرص على إبرازه في عالم الإيجاد فأمر من العباد غنى عن الإظهار والإشهار».

وهو^(۱) المعلوم وقوعه منهم على سبيل الرضا به، والمحبَّة، والتديَّن والانقياد الإيثاري، والميل الاختياري/، وجعلهم نصيبًا مفروضًا: من نفس، أو عمل، أو مال كه.

وأمَّا المؤمنون بالله: فيتسخَّطون (٢) ما ليس لله، ويكرهونه، وتنفر عنه أديانهم (٣)؛ ورضاهم (٤): «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعًا لما جئت به» (٥) وإنْ حدث بأحدهم لمَّة البشرية، وزلة إثمية. أتظنهم كالذين فرحوا بما عندهم من العلم، وإذا انقلبوا إلى أهلهم انقلبوا فاكهين (٢)؟ أم تجد (٧) نعتهم (٨) الجميل: «من سرَّته حسنته، وساءته [سيئته] (٩) فهو مؤمن» (١٠)؟.

في (ح): «وهو من المعلوم».
 في (هـ): «فيسخطون».

⁽٣) بالأصل: «ويَنفر عنه أديانهم»، وفي (ح) و(هـ): (ويَنفر عنه أدناهم» والمثبت من (م) أولى. (٤) أي ويرضون بقوله ﷺ.

⁽٥) أخرجه ابن أبي عاصم في السنَّة (جـ١٢/١) رقم (١٥)، وابن بطة في الإبانة (٣٨٧/١) رقم (٢٧٩)، وابنوي في شرح السنَّة (٢١٣/١) رقم (١٠٤)، والخطيب البغدادي في تاريخه (٢٠٩)، وابنِ الجوزي في ذم الهوى ص/١٨. وفي سنده نعيم بن حمَّاد. قال عنه الحافظ في التقريب ص/ ٢٠٠١: «صدوق يخطئ كثيرًا». اهـ؛ ولأجل ذلك ضعَّف إسناده الحافظ ابن رجب الحنبلي في جامع العلوم والحكم (٣٩٤/٣)، والألباني في تخريجه لأحاديث السنَّة لابن أبي عاصم (جـ١/١).

⁽٦) في (م) و(هـ): «فكهين».

وهو اقتباس من كامل آية المطففين: ﴿وَإِذَا ٱنْقَلَبُواْ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمُ ٱنْقَلَبُواْ فَكِهِينَ ۞﴾ [المطففين: ٣١].

⁽V) في (ح): «نجد». (۸) في (ح): «تعتهم» وهو حطأ.

⁽٩) كلمة [سيئته] ساقطة من (ح).

⁽۱۰) «من سرته حسنته وساءته سيئته فهو مؤمن» جزء من حديث أخرجه الترمذي في كتاب الفتن من سننه، باب: ما جاء في لزوم الجماعة (٤٠٤/٤) رقم (٢١٦٥)، وأحمد في المسند (١٨/١)، وعبد الله بن المبارك في مسنده ص/١٤٨ رقم (٢٤١)، والحاكم في المستدرك (١١٤/١) من طريق ابن المبارك، وقال: صحيح على شرط الشيخين، وأقره الذهبي، وأخرجه الطيالسي في مسنده (١٩/١) رقم (٣٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٩١/٧). كلهم أخرجوه من حديث أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عليه.

وله شاهد من حديث أبي أمامة ﷺ أخرجه أحمد في المسند (٢٥١/٥)، وابن حبان في =

دعوة الشيطان وصورة طاعته

وبالجملة: فالحصول على الكيفيَّة التي هي مرمى سعي الشيطان فينا، ومرام طلبه، مع الرضا به، والتديَّن والاختيار القلبي، والإذعان والانقياد فهو الذي علِمْنَا عليه أقوام الضلالة، من غير اشتراط حصول أمر مطاع، وداع متصوَّر (١) ذهنًا أو خارجًا؛ وإلقاء (٢) الشيطان معانيَ في خواطرهم، هي دعوته إيَّاهم، وأمره لهم. والانفعال لها هو طاعته وإجابته؛ فإنَّ كثيرًا منهم لا يتصوَّر داعيًا له، إلى ما هو عليه من الغيِّ والفساد البيَّة، بل تلك المعانيَ تجول في خاطره، وتتردَّد في صدره، وبحسبها (٣) ينفعل وينقاد ويرضى (٤)، ويختار ويتَديَّن؛ وهذا هو عبادته من دون الله.

الفرق بين من يعبد الله ومن يعبد الشيطان

241

وأنت - بالضرورة - تعلم الفرق بين من يعبد اللَّه، ويعبد الشيطان، وأنَّ الأول: يعتقد [إلهًا] (٥) داعيًا للعباد، آمرًا ناهيًا مثيبًا معاقبًا معلومًا متميِّرًا عن الاغيار بآياتٍ ودلالاتٍ، وأسماء ونعوتٍ وصفاتٍ، دون الثاني، فرَّبَما لا يخطر له معبوده بحال. لا باسم ولا صفة ولا ذاتٍ، ولا دعوةٍ ولا أمرٍ ولا نهي. وليس عنده إلَّا معانٍ منفصلةً عن مصدرها، غير مرتبطةٍ بمؤثر، (أو دالً)(٢) معلوم، ولا موهوم.

ولولا إعلام اللَّه/ عبادَهُ بالشيطان وفِعْلِهِ وحرفته، هل كانوا مطلقًا يعلمون شيئًا من ذلك؟ مع أنَّ الموافقة له والتحقُّق^(٧) بمرمى سعيه^(٨)، ومنتهى^(٩)

= صحيحه (٢٤٥/١) رقم (٢٧٦)، والحاكم في المستدرك (١٤/١) من طريقين. وقال: وهذه الأحاديث كلها صحيحة متصلة على شرط الشيخين. ووافقه الذهبي. ولفظه: «قال رجل: يا رسول الله ما الإيمان؟ قال: إذا سرّتك حسنتك وساءتك سيئتك فأنت مؤمن، الحديث. وحكم عليه العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٩١/٢) رقم (٥٥٠): بأنَّه صحيح.

(١) في (هـ): «منصور» وهو تصحيف. (٢) في (ح) و(هـ): «وألقى» وهو خطأ.

(٣) في الأصل: «ويحسبها» وهو تصحيف، والتصويب من بقية النسخ.

(٤) في (هـ): «وينقاد برضي».
 (٥) كلمة [إلها] مطموسة في (م).

(٦) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م) و(هـ) وفي (ح): «أو ذاك» وهو تصحيف.

(٧) في (ح): «التحقيق». (A) لعله يريد: والتحقيق لمرمى سعيه.

(٩) في الأصل: «ومنهى» والمثبت من بقية النسخ أصوب.

طلبه (۱): أمرٌ متحصِّل قائم في القديم والحديث، حتى إنَّ المطيع للشيطان وقد علمه علمه والعامل بأمر يوافقه، رجَّما(۲) لا يستشعره (۳) أصلًا [حينئذ] (٤)، مع علمه بأنَّه يدعو إلى ما عمل، ويحرص عليه، ولكن كان إقدامه على ما يرضاه منه، ومقارفته لما يحاول الكون عليه، ويزاول ابن آدم في التلوُّث به: منفصلًا عن ملاحظته بتَّة.

فالإقدام والمقارفة (٥) يكون (٢) انفعالًا عن ارتسام (٧) تلك المعاني التي يلقيها الشيطان، ويجيلها في الخاطر من دون استشعار الملقي، والشعور بمدبّرها، وخطوره (٨) في الخيال والملاحظة.

بل رَّبَمَا يعتبر المقدِمُ والمقارِفُ (٩): أنَّه في ذلك التكيُّف ساع للَّه، ومبادر إلى مرضاته ﴿ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيُوةِ الدُّنِيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا مرضاته ﴿ اللَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيْوَةِ الدُّنِيا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ فِي الْحَيْوَةِ الدُّنِينَ فَي اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

وكذا ـ أو قريب منه ـ الهوى (١٢) والأحبار (١٣)، زِنْ هذين بما قبلهما، ولا تقل (١٤): إنَّ الأحبار والرهبان أمرٌ عند المطيع لهم معلوم محسوس. فكيف يتصوَّر

معنى عبادة الأحبار والرهبان

(١) في (ح): «طلب» وهو خطأ. (٢) في (هـ): «وربما».

(٣) في (ح): «نستشعره». (٤) كلمة [حينئذ] ساقطة من (ح).

(٥) في (ح): «والمفارقة» وهو تصحيف.

(٦) في (ح) و(هـ): «تكون» وغير منقوطة بالأصل والمثبت من (م) أنسب.

(٧) ارتسام: أي امتثال. يقال: رسمت له كذا فارتسمه أي امتثله. انظر: المصباح المنير ص/٨٦.

(A) في (ح): «وحظوره» وهو خطأ. (٩) في (ح): «والمفارق» وهو خطأ.

(١٠) سورة الكهف، الآية رقم (١٠٤). (١١) سورة المؤمنون، الآيتان: (٥٥-٥٦).

(١٢) في (ح): «الهوك» وهو خطأ.

(١٣) الأحبار: واحدها حَبْر وحِبْر بفتح الحاء وكسرها. والأحبار هم علماء اليهود. انظر: النهاية (٣٢٨/١)، ومفردات القرآن ص/٢١٥، وتفسير ابن جرير (جـ٧٠/١٠).

(۱٤) في (ح): «ولا نقل» وهو تصحيف.

عدم الشعور بهم؟ «لأنَّ العابد لله في نيته وقصده على صورةٍ نهى اللَّه عنها» (١)، وأُمَرَهُ (٢) بها الأحبار: هو في ذلك غير جاعل عمله لهم، ولا مضيف عبادته لحبره وراهبه، وهو معنى قوله في حديث الترمذي: «واللَّه ما عبدوهم» (٣). إنَّما غايته: انفعل عن دلالته وهدايته (٤) له (٥)، حيث كان معنى: «اتخذوا أحبارهم أربابًا»

- (٣) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير من جامعه (٥/٥٩) رقم (٥٠٩)، والبخاري في التاريخ الكبير (١٠٦/١) ترجمة رقم (٤٧١)، والطبراني في الكبير (٢١٨) رقم (٢١٨)، و(٩٢/١٧)، والمزي في تهذيب الكمال (٢١٨) كلهم أخرجوه من طريق غطيف بن أعين. ولفظ الترمذي: قال حدَّثنا الحسين بن يزيد الكوفي. حدثنا عبد السلام ابن حرب عن غطيف بن أعين عن مصعب ابن سعد عن عدي بن حاتم: قال أتيت النبي و وفي عنقي صليب من ذهب. فقال: «يا عدي أطرح عنك هذا الوثن، وسمعته يقرأ في سورة براءة: ﴿ أَخْبَارُهُم وَرُهُبَنَهُم وَرُهُبَابُا مِن دُونِ اللهِ قال: أمّا إنّهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكنهم إذا أحلوا لهم شيئًا استحلوه، وإذا حرَّموا عليهم شيئًا حرَّموه». اهد. ثمّ قال ـ أي الترمذي ـ : (هذا حديث غريب، لا نعرفه إلّا من حديث عبد السلام بن حرب. وغطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث). اهد. وانظر: التقريب ص/٧٧٧. وله شاهد موقوف على حذيفة صَيَّهُ. رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥٠/١٥) رقم ولأجل هذا الشاهد حسنه الألباني ـ رحمه اللّه ـ كما في صحيح الترمذي (٢٤٧٠)، والبيهقي في السنن (١١٦٥٠)، وابن جرير في تفسيره (٥٠/٠٥) برقم ولأجل هذا الشاهد حسنه الألباني ـ رحمه اللّه ـ كما في صحيح الترمذي (٢٤٧٠).
- (٤) المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ يريد بالهداية هنا: معناها اللغوي الذي هو الحث والدلالة والإرشاد، لا الشرعي؛ لأنَّ الأحبار لا يهدون إلى شرع أو دين، بل يضلون الناس ويصدونهم عن سبيل الهداية كما قال تعالى في حقِّهم: ﴿إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَجْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَا كُلُونَ أَمُولَ النَّاسِ بِالْبَرَطِلِ وَيُصُدُّونَ عَن سَكِيلِ اللَّهِ [التوبة: ٣٤].
- (٥) كما أنَّ العابد لهم بطاعتهم في تحليلهم الحرام وعكسه رَّبما يظن أنَّ ما أحلُوه له أوحرَّموه عليه من عليه موافق لما أحلَّ اللَّه تعالى أو لما حرَّم، إحسانًا للظن بهم، وجهلًا منه بما هم عليه من التبديل والتحريف لأحكام اللَّه تعالى؛ فلا يخطر بباله والحال هذه أنَّه عابد لغير اللَّه. قال تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ نُلْيَتُكُم مِاللَّمَ عَمَالًا ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللهُ الللهُ اللَّهُ الللهُ الللللهُ اللهُ اللهُ اللَّهُ اللَّهُ الللهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللللهُ اللهُ الللللهُ اللللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللللهُ الللهُ الللهُ اللل

⁽١) ما بين الحاصرتين في (ح) و(هـ) كما يلي: «لأنا نقول العابد للَّه في نيته وقصده صورة نهى اللَّه عنها».

⁽٢) في (ح): «وأمر».

أي: بطاعتهم في تحليل^(۱) حرام، وعكسه^(۲)، كما أشار/ إليه حديث الترمذي^(۳) كا وحسنه أن وفي خصوص سنده عنده مقال^(۵). وإن كان معناه غير ما ذكر^(۱)، فهو محتاج في إخراجه عن أن يكون شِركًا إلى تقرير: أنَّ التديَّن بطاعة غير اللَّه في فِعْل ما حرَّمه، أو اجتناب^(۷) ما أحلَّ: ليس تنديدًا له. وهلمَّ الحجَّة فيه (۱۹).

وَإِلَّا فَالْتَفْسِيرِ المُرْفُوعِ عَنْدُ التَّرِمَذِي مَشْدُودُ الْإَطْلَاقَ بَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مُمِيِّز. ﴿ وَمَا سَبَقَ فَوْمَنَ لَمَ يَحَكُمُ بِمَآ أَنْزَلَ ٱللَّهُ فَأُولَتِكَ هُمُ ٱلْكَنْفِرُونَ ﴾ (وما سبق

(١) في (ح): «تخليل» وهو تصحيف. (٢) أي تحريم الحلال.

(٣) يعنى حديث عدي المتقدِّم.

(٤) قوله: «وحسَّنه» لعلَّه وهم من المؤلف. رحمه اللَّه فإنَّ الترمذي لم يحسِّن هذا الحديث بل قال - كما قد تقدَّم -: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلَّا من حديث عبد السلام بن حرب، وغطيف ابن أعين ليس بمعروف في الحديث». انتهى. [سنن الترمذي (٢٦٠/٥)].

(o) انظر تخريجه في الصفحة السابقة. (٦) في (م): «ذكرنا».

(٧) في (م) و(هـ): «واجتناب».

(٨) ينبغي التفصيل هنا في حكم طاعة الأحبار والرهبان في تحليل ما حرَّم اللَّه، وتحريم ما أحلَّ على نحو ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في مجموع الفتاوى (٧٠٧٧): «وهؤلاء الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابًا ـ حيث أطاعوهم في تحليل ما حرَّم اللَّه وتحريم ما أحلَّ اللَّه، يكونون على وجهين:

أحدهما: أن يعلموا أنَّهم بدَّلوا دين اللَّه فيتبعونهم على التبديل، فيعتقدون تحليل ما حرَّم اللَّه، وقد وتحريم ما أحل اللَّه اتباعًا لرؤسائهم، مع علمهم أنَّهم خالفوا دين الرسل؛ فهذا كفر، وقد جعله اللَّه ورسوله شركًا ـ وإن لم يكونوا يصلُّون لهم ويسجدون لهم ـ فكان من اتبع غيره في خلاف الدين مع علمه أنَّه خلاف الدين، واعتقد ما قاله ذلك، دون ما قاله اللَّه ورسوله: مشركًا مثل هؤلاء.

والثاني: أن يكون اعتقادهم وإيمانهم بتحريم الحلال وتحليل الحرام ثابتًا، لكنّهم أطاعوهم في معصية الله، كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي التي يعتقد أنّها معاص؛ فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب، كما ثبت في «الصحيح» عن النبي الله قال: «إنّما الطاعة في المعروف»، وقال: «على المسلم السمع والطاعة فيما أحبّ أوكره ما لم يؤمر بمعصية»، وقال: «لا طاعة لمخلوق في معصية الحالق»، وقال: «من أمركم بمعصية الله فلا تطيعوه». انتهى المراد نقله من كلام شيخ الإسلام رحمه الله.

(٩) سورة المائدة، الآية رقم (٤٤).

ذ کره)^(۱).

إِلَّا(٢) [أنَّ](١) المصوِّرين لصالحيهم، ثمَّ المسندين(١) عباداتهم(١) إلى تلك الصُّور والمضيفيها لها: لا شك في كون اتخاذهم أحبارهم ورهبانهم أربابًا [أمرًا](١) أوضح وأبين من طواعيتهم المشار إليها.

وقد عرفت أنَّ معنى «الدعاء» مفهوم معقول، لا لبس فيه، وأنَّ وضع الدعاء بحال يقتضي أن يكون به من خاص حقَّ اللَّه؛ ولذا أطلق الرسل ـ إذ وعظوا أقوامهم ـ لفظ «الدعاء» عن شرح وتقييدٍ، وإضافة بيانٍ لمعناه.

وأما مادة «ع ب د» ففيها معنى الخضوع والذلَّة والطاعة (٧).

واقتصر على تفسيرها بالأخير^(٨): من شاء اللَّه من أعلام الباحثين^(٩)، وكأنَّه [على] (١١) إمكان ردِّ الأَوَّلَين^(١١) إليه.

وعلى أنَّ حاصل ﴿ لَا تَعَبُدُوا ٱلشَّيْطَانِ ﴿ ١٣) هو ذاك؛ حيث كان المعنى لا تطيعوه فيما أمركم، وتستجيبوا له إذا دعاكم (١٣).

 ⁽١) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب
بعلامة إلحاق، وهي مثبة في (م) وليست في (ح) و(هـ).

ولعلَّ مقصود المؤلف بها: ما سبق ذكره من تقرير وجوب التحاكم إلى النصوص الشرعية في كل قضية علميةٍ كانت أو عملية. واللَّه تعالى أعلم.

 ⁽٢) في (م): ((إلى» وهو خطأ.
 (٣) كلمة [أنًا] ساقطة من (ح).

⁽٤) في (ح): «المستدين» وهو تصحيف. وفي (هـ): «المستندين».

⁽٥) في (ح): «عبادتهم». (٦) كلمة [أمرًا] ليست في (ح) و(هـ).

⁽۷) انظر: المفردات للراغب ص/٥٤٦، والقاموس المحيط (٩٦/١٥)، والكشاف للزمخشري (١/١٦)، والعبودية لشيخ الإسلام ص/٣٤.٣، والداء والدواء ص/٣١٢. (٨) أي بالطاعة فقط.

⁽٩) انظر: زاد المسير لابن الجوزي (١٤/١، ٤٨).

⁽١٠) كلمة [على] ساقطة من (هـ).

⁽١١) أي الخضوع والذَّلَّة؛ لأن الطاعة فيها معناهما.

⁽۱۲) سورة يس، الآية رقم (٦٠).

⁽١٣) وممَّا يدل على أنَّ عبادة الشيطان هي طاعته، قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ ٱلشَّيَطِينَ لَيُوحُونَ إِلَيْ

وحاصل: ﴿ أَرْءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَىهَهُ هَوَىلَهُ ﴾ (١) ﴿ أَتَحَدُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهُبَّنَهُمْ أَرْبَابًا ﴾ (٢) أي: والمعنى: أطاعوهم (٣) فيما أمروا (٤) فيه بخلاف حكمه تعالى، كما يشير إليه، أو أعمُّ منه أيضًا قولُه: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَتُوا شَرَعُوا شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمَ يَأْذَنُ بِهِ ٱللَّهُ ﴾ (٥).

ولا دخل في هذا، لقوله: ﴿ أَسْجُدُواْ لِآدَمَ ﴾ (1) ﴿ وَخَرُّواْ لَكُمْ سُجَّدًا ﴾ (٧) ﴿ وَخَرُّواْ لَكُمْ سُجَّدًا ﴾ (٧) ﴿ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوقِ سُوتِ النَّبِي وَلَا جَمْهُرُواْ لَهُمُ وَالَّا عَنِي وَلَا جَمْهُرُواْ لَهُمُ وَالْفَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضِ ﴾ (١٠) ﴿ وَٱخْفِضْ / لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾ (١٠) ﴿ وَاتَخْفِضْ / لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾ (١٠) ﴿ لَا يَعْضِ لَمُ يَجِل كَبِيرِنا ﴾ (١٠)

أَوْلِيَا آبِهِدَ لِيُجَادِلُوكُمُ إِنَّ أَطَعْتُنُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢١].

قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي عند تفسير هذه الآية: «فهي فتوى سماوية من الخالق جلَّ وعلا صرَّح فيها بأنَّ متبع الشيطان، المخالف لتشريع الرحمن مشرك». انتهى [أضواء البيان (١٧٠/٧)].

والمقصود بعبادة الشيطان طاعته فيما يأمر به من الكفر، والشرك بعبادة غير الله تعالى؛ إذ إنَّ عبادة غير الله عبادة له إذ هو الذي يسولها ويغري عليها. انظر: زاد المسير (٣٣٦/٥)، والبحر المحيط لأبي حيَّان (٩٢/٦)، وفتح القدير للشوكاني (٤٧٥/٣)، وروح المعاني للألوسي (جـ٧١٦). [عند تفسير قوله تعالى: ﴿ يَتَأَبَتِ لَا نَعْبُدِ ٱلشَّيْطَانُ ﴾ [مريم: ٤٤].

(٢) سورة التوبة، الآية رقم (٣١).

(۱) سورة الفرقان، الآية رقم (٤٣). (٣) في (م): «أطاعوه».

(٤) في (م): (فيما أمر) وهو خطأ.

(٥) سورة الشورى، الآية رقم (٢١).

(٧) سورة يوسف، الآية رقم (١٠٠).

(٦) سورة البقرة، الآية رقم (٣٤).

(٩) في (هـ): «ولا ترفعوا» وهو خطأ.

(٨) سورة الفتح، الآية رقم (٩).

(١١) سورة الإسراء، الآية رقم (٢٤).

(١٠) سورة الحجرات، الآية رقم (٢).

(١٢) «ليس منًا من لم يجل كبيرنا»: جزء من حديث أحرجه بهذا اللفظ الطبراني في الكبير (١٢) (ليس منًا من لم يجل كبيرنا»: جزء من حديث أبي أمامة ﷺ قال الهيثمي في مجمع الزوائد (جـ٨/ ١٥) وفيه عفير بن معدان، وهو ضعيف جدًا. اهـ.

ولكن للحديث شواهد يتقوى بها منها: ما رواه أحمد في المسند (٣٢٣/٥) من حديث عبادة ابن الصامت عليه ولفظه: «ليس من أمتي من لم يجل كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا». قال الهيشمي في المجمع (١٤/٨): إسناده حسن.

﴿ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١).

إذ هذا الأخير كقوله: ﴿رُحَمَاءُ بَيْنَهُمُ ﴿ كَمَا أَنَّ قُولُه: ﴿ أَعِزَّةٍ عَلَى الْحَفِرِينَ ﴾ (٣) لا يكون (٤) من النزاع في رداء (٥) الكبرياء وإزار العظمة (٣).

وكل ما ذكرنا فيما لا نرى (٧) سواه جارٍ مجرى: أطع أباك، واكرم ضيفك وجارك، ليس شيء منه (٨) على معنى ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱلْحَرُ ۚ ۞ (٩) ﴿ وَاللَّهِ عَلَيْكُ وَالْحَرُونَ ﴾ (٩) ﴿ وَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ ا

(٨) في (م): «ليس منه شيء».
 (٩) سورة الكوثر، الآية رقم (٢).

(١٠) ما بين المعقوفتين من الآية ساقط في جميع النسخ المخطوطة.

(١١) سورة فصلت، الآية رقم (٣٧). (١٢) كلمة [إذا] ساقطة من (هـ).

(١٣) في (م): (فاسجدوا)، وهو خطأ. (١٤) سورة البقرة، الآية رقم (٣٤).

(١٥) سورة يوسف، الآية رقم (١٠٠).

(١٦) وقد كان السجود للكبير على وجه التحية سائغًا عند الأمم السابقة ثمَّ نسخ في هذه الأمة. يقول ابن كثير ـ رحمه اللَّه ـ «وقد كان السجود سائغًا في شرائعهم إذا سلموا على الكبير يسجدون له، ولم يزل هذا جائزًا من لدن آدم إلى شريعة عيسى عليه السلام، فحرم هذا في=

⁼ الزهري لم يسمع من واثلة. قاله الهيثمي في المجمع (جـ١٤/٨).

⁽١) سورة المائدة، الآية رقم (٥٤). (٢) سورة الفتح، الآية رقم (٢٩).

⁽٣) سورة المائدة، الآية (٥٤).

⁽٤) في (ح) زيادة كلمة «إلا» بعد كلمة «لا يكون» وهي مقحمة.

⁽٥) في (ح): «رد» وهو خطأ.

⁽٦) لعله يشير إلى قوله على فيما يرويه عن ربّه عزَّ وجلَّ: «قال اللَّه عزَّ وجلَّ: الكبرياء ردائي، والعظمة إزاري فمن نازعني واحدًا منهما قذفته في النار». أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب (٢٠٢٣) رقم (٢٠٢٠) من حديث أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما. والمقصود أنَّ هذه الأمور المذكورة من السجود لآدم ويوسف عليهما السلام ، والتوقير للنبي على وللوالدين، وللكبير، والذلة للمؤمنين: لا تتنافى مع حقائق التوحيد، وإن اتفقت واتحدت في صرفها وبذلها للَّه تعالى؛ وذلك لما فيها من المباينة والاختلاف في كيفية صرفها للَّه تعالى وفيره.

⁽٧) في (ح) و(هـ): «لا يرى» وغير منقوطة بالأصل والمثبت من (م) أولى.

الترمذي، ولا أعلم غيره. لكن في سنده ما فيه (١). والحاصل: أن كلَّ ذلك - فيما نراه - ظاهرًا بيِّنًا (٢)، جارٍ مجرى الإكرام ومحاسن التآخي، وإعطاء الحق لمن جعل اللَّه له عليك حقًّا، ولزورك (٣) عليك حقًّا، ولأهلك عليك حقًّا، وإذا مرض فعده، وإذا مات فاتبعه (٥).

والمعنى التعبُّدي^(٦) عن هذا ناحية ومنفصل، (مع عدم تيقُّن الوضع^(٧) اللازم^(٨))^(٩) بالرغبة، والرهبة، والرجاء، والخوف، وصلاحية المقصود، وأهليته

انفصال العنى التعبدي عمَّا تقدَّم

- هذه الملة، وجعل السجود مختصًا بجناب الربّ سبحانه وتعالى، هذا مضمون قول قتادة وغيره». انتهى. [تفسير ابن كثير (٤٧٢/٢)] وانظر: تفسير ابن جرير الطبري (٣٧/١٥)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣٧٧/١).
- (۱) المؤلف ـ رحمه الله ـ يشير إلى ما رواه الترمذي في كتاب الاستئذان، باب: ما جاء في المصافحة (۷۰/۵) رقم (۲۷۲۸). قال أخبرنا عبد الله. أخبرنا حنظلة بن عبيد الله عن أنس بن مالك قال: «قال رجل يا رسول الله الرجل يلقى أخاه أو صديقه أينحني له؟ قال: لا. قال: أفيلتزمه ويقبله؟ قال: لا. قال: أفيأخذه بيده ويصافحه؟ قال: نعم».

وممَّن روى هذا الحديث أيضًا: ابن أبي شيبة في مصنفه (١٩/٨)، وابن ماجه في سننه (١٢٠/٢) رقم (٣٠٠٢)، وأحمد في المسند (١٩٨/٣)، وأبو يعلي في مسنده (٢٦٩/٧) رقم (٤٢٨٧)، وابن عدي في الكامل (٢٦٩/٧)، والبيهقي في السنن (٧٠٠/٧)، والمزي في تهذيب الكمال (٧/٠٥) وفي سنده حنظلة بن عبيد الله، وقيل: ابن عبد الرحمن، وهو ضعيف كما في التقريب ص/٢٧٩، وقد استنكر الإمام أحمد له هذا الحديث كما في الجرح والتعديل (٢٤١/٣). إلَّا أنَّ الشيخ الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ قد ذكر للحديث طريقين يتابع بهما، وحكم عليه بأنَّه حسن. انظر: السلسلة الصحيحة (٢٩٨/١) رقم (١٦٥).

(٢) في الأصل و(م): (مبينًا) والمثبت من (ح) و(هـ) أنسب.

(٣) في (ح) و(هـ): (ولزوجك).
 (٤) تقدَّم تخريخه ص/٦٦٤.

(٥) جزء من حدیث رواه مسلم في کتاب السلام (١٧٠٥/٤) رقم (٢١٦٢) من حدیث أبي هریرة ﷺ.

(٦) في (ح): «المتعبدي» وهو خطأ. (٧) في (م): «الوضوع» وهو خطأ.

(٨) في (ح): «اللام» وهو خطأ.

(٩) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

للضرّ والنفع وتوجيه^(١) العمل بالقصد، والإضافة له وإليه.

فالسجود المذكور(٢): هو طاعة لله(٣): وامتثال لأمره، وهو تعالى المجعول له ذلك السجود والمقصود به، من حيث الانقياد لأمره (٤)، وإن كان إكرامًا أو غيره لغيره، وإن اتحد ما له مع ما فرضه لغيره، وهو بالآخرة له في الصورة والبروز، كمشيك للصلاة المكتوبة، ومشيك للعيادة (°) المشروعة، كلُّ منهما منفصل عن الآخر بالقصد والاعتبار والحقيقة، مُتعقَّل الانفراد عنه صدقًا ومذاقًا. فلا نطل فيه بما هو مركوز في معالم الضرورة، ولا هنا قطع أيضًا (٦) في هذا الباب بكيفية ٢٣٤ وضعية، طبعية (٧) لازمة، مانعة (٨) للتصريف/ والتغيير ـ كما قد شرحنا ذلك ـ في الدعاء(٩). بل هذا الباب قابلٌ للتحويل (١٠) القصدي، على أنَّه لو تُعبِّد به غير اللَّه. فشرك بلا مرية.

وقد تضمَّن ما سنمليه ـ إن شاء الله ـ عليك: ما تأخذ (١١) منه تسمية هذه الأعمال الظاهرة عبادة.

فمن ذلك: حديث: «يا ابن آدم تفرّع لعبادتي»(١٢) عند الترمذي، وقال:

الظاهرة

عبادة

أدلة

- الأعمال (١) في (ح): «وتوحيه» وهو تصحيف.
 - (٢) في (م): «للمذكور».

يعنى في قوله تعالى: ﴿ أَسَجُدُوا ۚ لِآدُمَ ﴾.

- (٣) في (ح): «اللَّه».
- (٤) في (ح): «من حيث من نقياد لأمره» وهو خطأ.
 - (٥) في (ح) و(هـ): «للعبادة».

ولعلُّ مراده بالعيادة المشروعة هنا: عيادة المريض كما قد تقدُّم في الحديث المار قريبًا: «وإذا مرض فعده».

- (٦) في (ح) و(هـ): «ولا هنا أيضًا قطع». (٧) في (ح) و(هـ): «طبقية» وهو تصحيف.
 - (A) في (م): «ممانعة» وفي الأصل رسمها محتمل للأمرين، والمثبت من (ح) و(هـ).
 - (٩) في (م): «كما قد شرحنا ذلك مكرر ذلك في الدعاء».

انظُّر: كلام المؤلف ـ رحمه اللَّه ـ في معنى الدَّعاء وشروطه في ص/٦٦٩ ـ ٦٧٠.

- (١٠) في (ح): «للحويل» وهو خطأ. (١١) في (ح): «مأخذ».
- (١٢) حديث قدسي. وكما ذكر المؤلف، أخرجه الترمذي في صفة القيامة والرقائق والورع من 👱

«حسن». والحاكم. وقال: «صحيح الإسناد»، وابن حبان في «صحيحه»، والبيهقي في «كتاب الزهد».

ومن ذلك: حديث مسلم والترمذي وابن ماجه: «العبادة في الهَرْج^(۱)، كهجرة إلىً» (۲).

ومن ذلك: ما ذكر الحاكم في المستدرك وقال: «صحيح على شرطهما» - قلت: والكشف عن تصحيحه ممكن، لتساهله وحمه الله عنه ابن عباس رضي الله عنهما (٣):

= جامعه (٤/٤) رقم (٢٦٦٦). وقال: هذا حديث حسن غريب. اهـ، وأخرجه الحاكم في المستدرك (٤٤٣/٢) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد. اهـ، وابن حبان كما في الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١٩/٢) برقم (٣٩٣)، والبيهقي في كتاب الزهد الكبير ص/٣٦٨ رقم (٩٨٨).

قلت: وممَّن رواه أيضًا: ابن ماجة في كتاب الزهد، باب: الهم بالدنيا (١٣٧٦/٢) رقم (٤١٠٧)، وأحمد في المسند (٣٥٨/٢)، والمزي في تهذيب الكمال (٢٧٩/٩) كلهم رووه من حديث أبي هريرة في الله في سنده زائدة بن نشيط وهو مجهول. وله شاهد من حديث معقل بن يسار خرَّجه الحاكم في المسند (٤٤٣/٢) وقال: صحيح الإسناد، وأورد هذا الشاهد للحديث العلامة الألباني - رحمه الله - في السلسلة الصحيحة (٣٤٧-٣٤٦) وحكم بأنَّه يتقوى به.

(١) الهَرْج: الهرج ـ بإسكان الياء ـ القتل بلسان الحبشة. ويطلق أيضًا على الاحتلاط. انظر: صحيح البخاري (جـ١٥/٨)، والنهاية (٢٥٧/٥).

والمراد بالهرج في الحديث كما قال النووي في شرح صحيح مسلم (جـ١٨٨/١): «الفتنة واختلاط أمور الناس». انتهى

(٢) صحيح مسلم، كتاب الفتن (٢٢٦٨/٤) رقم (٢٩٤٨)، وسنن الترمذي، كتاب الفتن، باب: ما جاء في الهرج والعبادة فيه (٢٤٤٤) رقم (٢٢٠١)، وسنن ابن ماجة، كتاب الفتن، باب: الوقوف عند الشبهات (٢٣١٩) رقم (٣٩٨٥).

والحديث رواه أيضًا: أحمد في المسند (٥/٥٦، ٢٧)، والطيالسي في مسنده ص/١٢٦ رقم (٩٣٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٧٢/١٥) رقم (١٩١٤٦)، وابن حبان كما في الإحسان (٢٨٩/١٣) رقم (٧٥٥٥)، والطبراني في الكبير (٢١٢/٢٠) رقم (٤٨٨). كلهم أخرجوه من حديث معقل بن يسار ﷺ.

(٣) كلمة: «رضي الله عنهما» زيادة في (م).

«أنَّ رجلًا قال: يا رسول اللَّه، إني (١) أقف الموقف، أريد وجه اللَّه، وأريد: أن يرى موطنى، فلم يردُّ عليه رسول اللَّه ﷺ شيئًا، حتى نزلت: ﴿ فَنَ كَانَ يَرْجُواْ لِقَاءَ رَبِّهِ عَلَيْعُمَلْ عَمَلًا صَلِحًا وَلَا يُشْرِكُ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدُمُ (٢) (٣).

ولا تمرر على هذا، وأنت في غفلةٍ عمَّا يراد بك وكُلِّفته. بصوَّك اللَّه رشدك وعلّمك.

وبالجملة: فكون العمل عبادة، لا يحتاج . فيما إخال . مزيد إيضاح؛ فمن حلق، أو طاف، أو صلَّى، أو صام، أو سافر، أو اعتكف وحبس نفسه، أو قرَّب(٤) القرابين، أو زاول وعالج أيُّ فعل: كان متعبِّدًا بذلك غير اللَّه تعالى فلا شك(٥) من إخوان الشياطين، ومردة الكفَّار والمشركين.

ولا نعلم كبير معنى للشرك(٦) ـ إذ نعاه الله إلى أهله ـ سِوَى: باب العمل لغيره، الشرك المرك للاستشفاع، لا للاستحقاق بالذات، كما [هو](٩) صريح ﴿مَا نَعَبُدُهُمْ إِلَّا

⁽١) في الأصل «آتي» وغير منقوطة في (ح) والمثبت من بقية النسخ موافق للفظ الحديث في مستدرك الحاكم.

⁽٢) سورة الكهف، الآية رقم (١١٠).

⁽٣) مستدرك الحاكم (١١١/٢). والحديث أخرجه أيضًا: البيهقي في شعب الإيمان (۲۳۲/۱۲۳) رقم (٦٤٣٨)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢٣٩٤/٧) مرسلًا عن طاووس. وأورده السيوطي في الدر المنثور (٤٥٨/٤) وعزاه إلى عبد الرزاق وابن أبي الدنيا والطبراني والحاكم. وفي سنده نعيم بن حماد وهو ضعيف. انظر: مطبوعة معارج الألباب بتحقيق على حسن عبد الحميد ص/٢٦٥.

⁽٤) في (م): «أقرب» وهو خطأ.

^(°) في (ح) بين الأسطر فوق كلمة «فلا شك» كتبت كلمة «أنَّه» بخط رفيع، ولعلَّها من الناسخ.

⁽٦) في (ح) و(هـ): «ولا يعلم كثير معنى الشرك».

وكُلُّمة (كبير) غير منقوطة بالأصل، فهي محتملة، والمثبت من (م) أولى.

⁽٧) في (م): «ما يستتبعان». (٨) أي للأوثان.

⁽٩) كلمة [هو] ساقطة من (ح).

لِيُقَرِّبُونَا إِلَى ٱللَّهِ ﴿(١).

فالقصد الثاني ـ وهو/ التوسُّل ـ غير نافع مع القصد الأول، وهو إرادة السُّوَى ٥ بالعمل، وجعله له، [وإضافته إليه، وتوجيهه له](٢)؛ إذ ذا فرق من وراء الجمع(٣).

﴿ فَلَمَّا نَحَدُهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ (١١) أترى أصحابَ المقابر يرضون بتفريد الحميد المجيد، عن الشاذلي (٢١) وشاوش الحضرة (١٣) والحداد (١١٥) والجيلاني (١٥)؟ كلَّا والله، بل يفرِّغون التوجُّه إلى الجهتين في قالبٍ واحدٍ.

⁽١) سورة الزمر، الآية رقم (٣). (٢) ما بين المعقوفتين سقط في (ح).

⁽٣) في (ح): «الجميع».

والفرق من وراء الجمع تقدُّم بيان معناه. انظر ص/٣٠٠.

⁽٤) في (ح) و(هـ): «بشرًا» وهو خطأ. (٥) في (ح) و(هـ): مكانها «و» وهو خطأ.

⁽٦) أي من قبيل ما لا يقدر عليه إلَّا اللَّه تعالى.

⁽٧) انظر: ص/٧٢٧.

⁽٨) في (ح) و(هـ): «وانظر». (٩) سورة الإسراء، الآية رقم (٦٧).

⁽١٠) سورة لقمان، الآية رقم (٣٢). (١١) سورة العنكبوت، الآية رقم (٦٥).

⁽١٢) هو: على بن عبد الله بن عبد الجبار الضرير المعروف بأبي الحسن الشاذلي، من غلاة الصوفية، وإليه تنتسب الطريقة الشاذلية المعروفة، توفي بصحراء عيذاب قاصدًا الحج سنة (٥٦٥هـ).

انظر: الوافي بالوفيات (٢١٤/٢١)، وتذكرة الحفاظ (١٤٣٨/٤)، وطبقات الشعراني (٤/٢١)، وجامع الكرامات للنبهاني ص/٥٠١٥.

⁽۱۳) «شاوش الحضرة» بحثت ولم أقف له على ترجمته.

⁽١٤) الحداد تقدَّمت ترجمته في ص/٢٦١. (١٥) الجيلاني تقدَّمت ترجمته في ص/٢٦٢.

ولقد روى الإمام أبو عيسى الترمذي ـ رحمه اللَّه ـ في تفسير سورة الذاريات، قصة من جامعه بسند جيِّد، قوي كالشمس، عن رجل من رَبِيْعَةَ (١) ـ وهو الحارث (٢) ابن يزيد البَكْري (٣) ـ قال: «قدمت المدينة. فدخلت على رسول اللَّه ﷺ، فذكرت عنده وافد عادٍ (٤)، فقلت: أعوذ باللَّه أن أكون مثل وافد عاد، قال رسول الله على: وما وافد عاد؟ قال: فقلت: على الخبير سَقَطْتَ (٥٠). إنَّ عادًا لما أقحطت بعثت قَيْلًا $(^{7})$ ، فنزل على بكر بن معاوية $(^{9})$ ، فسقاه $(^{6})$ الخمر، وغنته الحرادتان (۹)،

⁽١) ربيعة: قبيلة مشهورة تنتسب إلى ربيعة بن نزار، وهم شعب واسع الشِعب فيه قبائل وبطون وأفخاذ. يقال في النسبة إليهم «ربعي». انظر: الأنساب للسمعاني (٤٣/٣)، واللباب في تهذيب الأنساب (١٦/٢)، ومعجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة (١٦/٤٢٤/٢).

⁽٢) في الأصل: «الحرث» وهو خطأ، والتصويب من بقية النسخ.

⁽٣) هو الحارث بن حسان الرَّبَعي البكري الذهلي، ويقال اسمه: حريث، ويقال: الحارث بن يزيد، صحابي له وفادة، ونزل البادية. انظر: أسد الغابة (٣٨٦/١)، والإصابة (٢٩٠/١).

⁽٤) وافد عاد: وفد قريب من سبعين رجلًا، أرسلهم سيِّدهم المعروف بعاد، ليستسقوا لهم عند الحرم، وذلك لمَّا أصابهم القحط الشديد بسبب كفرهم وعنادهم وتكذيبهم لنبيُّهم هود التَّلْيَكِيُّ؟؛ وكان الناس إذا جهدهم أمر في ذاك الزمان لجأوا إلى الله تعالى، وطلبوا منه الفرج عند بيته الحرام. انظر: تاريخ ابن جرير الطبري (٢١٩/١)، والبداية والنهاية (جـ٢٤/١).

⁽٥) «على الخبير سقطت»: كلمة تجرى مجرى المثل، ومعناها: ظفرت بمن يخبرك عن حقيقة ما تسأل عنه. انظر: مجمع الأمثال (٢٤/٢)، وفرائد الخرائد في الأمثال ص/٣٦٠، وجمهرة الأمثال (١/٢٤).

⁽٦) قَيْلًا: هو قَيْل بن عتر، من قوم عاد الثانية. انظر: تاريخ ابن جرير الطبري (٢١٩/١).

⁽٧) كذا في «سنن الترمذي»، وأكثر المصادر تذكره باسم: «معاوية بن بكر»، ولعلَّه الصواب. راجع مسند الإمام أحمد (٤٨٢/٣)، وتاريخ ابن جرير الطبري (٢١٩/١)، والمعجم الكبير للطبراني (٢٨٧/٣).

ومعاوية بن بكر ـ على الصواب ـ كان من العماليق المقيمين بمكة، وكان سيِّدًا في قومه، وأمُّه من قوم عاد، اسمها جلُّهدة أو كلُّهدة بنت الحبيري. انظر: تاريخ ابن جرير الطبري (٢١٩/١)، والبداية والنهاية (جـ١/٤/١).

⁽٨) في (ح): «فسفاه» وهو تصحيف.

⁽٩) الجرادتان هما مغنيتان لمعاوية بن بكر ـ على الصواب في اسمه ـ، مشهورتان بحسن _

ثمَّ خرج يريد جبال مَهْرَة (١)، فقال: اللَّهمَّ إنِّي لَم آتك لمريضِ (٢) فأَداويه، ولا لأسيرِ فأَفاديه، فَاسْقِ عبدك ما كنت مُسْقِيَهُ، واسْقِ معه بكر [بن] (٣) معاوية (١) _ يشكر (٥) له الخمر التي سقاه _ الحديث (١). وفي آية: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم / مَوْجُ (٧) تسمية الدعاء دِينًا، ودعاء غيره شركًا.

277

ومن زعم أنَّ المشركين لا يدعونه تعالى، أو أنَّهم يشركون به في الدعاء أحدًا عند الشدائد، فقوله من أفسد القول، وأقبح الغلط؛ [فكم أتى] (^) أصحاب المقابر بدعاء شيخ الولاية عند التطام الموج (٩)، والحال: أنَّ هذه حالة تنسي غيره تعالى، كما حكى عمَّن هو غريق في الضلالة: ﴿ وَإِذَا مَسَ ٱلنَّاسَ ضُرُّ دَعَواْ رَبَّهُم مُنِينِينَ إِلَيْهِ ثُمُ إِذَا مَسَ النَّاسَ ضُرُّ دَعَواْ رَبَّهُم مُنِينِينَ إِلَيْهِ ثُمُ إِذَا فَرِيقٌ فِي الضلالة عَنْ الْمَاسُ بَرَبِهِمْ يُشْرِكُونَ اللهُ لِيكُفُرُواْ بِمَا إِلَيْهِ ثُمُ الْمَاسُ اللهُ ا

الصوت والغناء. انظر: النهاية لابن الأثير (٢٥٧/١)، والبداية والنهاية (١٢٤/١).

⁽١) جبال مَهْرَة موجودة باليمن، وتنسب إلى قبيلة مهرة، وهي قبيلة مشهورة تنسب إلى مهرة بن حَيْدان، وهم من العرب القحطانيين الذين كانوا يقيمون باليمن. انظر: معجم البلدان (٧٠٠/٤)، ومعجم قبائل العرب لعمر كحالة (١١٥١٣).

⁽٣) كلمة [بن] سقطت من (ح).

⁽٢) في (هـ): «المريض» وهو خطأ.

⁽٤) الصواب معاوية بن بكر كما تقدُّم.

وفي (ح): «واسق معه معاوية».

⁽٥) في (هـ): «يشكو» وهو تحريف.

⁽٦) سنن الترمذي، كتاب تفسير القرآن (٣٦٥-٣٦٥) رقم (٣٢٧٣). والحديث أخرجه أيضًا أحمد في المسند (٤٨٢-٤٨١)، وعزاه المزي في تحفة الأشراف (٩٠٣/٣) إلى النسائي في الكبرى، ولم أجده، والطبراني في المعجم الكبير (٢٨٨٦-٢٨٨) رقم (٣٣٢٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٢/١٦) رقم (٤٤٩١)، وابن الأثير في أسد الغابة (٣٨٧/١)، وابن جرير الطبري في تاريخه (١٨/١٦-٢١). وحسنن إسناده الألباني كما في سلسلة الأحاديث الضعيفة (٣٧٣/٣) برقم (١٢٢٨)، وصحيح الترمذي (٣٣٦٣) برقم (٣٢٧٣)،

⁽٧) يشير إلى قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَالظُّلُلِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾، وقد تقدمت قريبًا.

 ⁽٨) ما بين المعقوفتين في جميع النسخ الخطية (وأتى»، والمعنى لا يستقيم بها.

⁽٩) في المطبوعة: زيادة «بالفلك» بعدها لبيان المعنى.

آنيَنَهُ مُ (1)؛ ومَسُّ الضرِّ أعمُّ من [غشيان الموج، وإذاقة الرحمة أعمُّ من] (٢) النجاة إلى البَرِّ. وأهل (٣) المقابر إذا مسَّهم الضرُّ نادَوْهَا وإذا مسَّتهم الرحمة لم يُنسوْهَا، وكيف يَنسوْنَها (٤)؛ وهي كرامتهم، وبها نجوا: إمَّا باستقلال (٥) وساطتها وتصرُّفها، وإمَّا للإرادة الإلهية (٢): إمَّا ابتداءً أو مصاحبةً، لتأثير اقتراح الواسطة (٧)، كالعلِّة (٨) المركبة، (أو بأي الاعتبارات السابق ذكرها) (٩)، إذ المقام صالح لجميع ذلك، وهم يذكرون هذا صريحًا.

وأهل التوحيد إنَّما يدعون اللَّه وحده (۱۰)، لا يشركون به شيئًا في كلِّ شدَّة وضرِّ، وإذا نجَّاهم شكروه وحمدوه، «من دون أن يكون برهان وكرامة في هذا المقام» (۱۱)، وأهل الأوثان يخلصون عند تلك الشدائد، ﴿ فَلَمَّا نَجَّنَهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ

يقول الإمام الشوكاني ـ رحمه الله ـ: «وكم للصحابة رضي الله عنهم من الكرامات التي يصعب حصرها. إلى أن قال: ولو لم يكن منها إلا إجابة دعاء كثير منهم. وقد عرّفناك أنَّ إجابة الدعاء هي أكبر كرامة». [قطر الولي على حديث الولي ص/٩٥٧].

ولكن المؤلف - رحمه الله - أراد هنا أن يبين: أنَّ أهل التوحيد الخالص ليس من شأنهم العجلة في تفسير كل إجابة لدعوة أو حصول أمر مستغرب بأنَّه كرامة، وذلك لعلمهم بأنَّ ذلك قد يكون فتنة وابتلاء، أو يكون من تلبيس الشيطان ومكره، كما أنَّهم لا يحرصون على طلب الخوارق وإظهارها للخلق طلبًا للرفعة والمنزلة عندهم كما هو واقع كثير من المتصوفة اليوم. [بتصرف من كتاب تقديس الأشخاص عند الصوفية للدكتور محمد لوح المتصوفة اليوم. [بتصرف من كتاب تقديس الأشخاص عند الصوفية للدكتور محمد لوح (٢٩٦/٢)]، وانظر: مجموع الفتاوى (٢٩٦/٢)، وقطر الولى ص/٢٣٩.

⁽١) سورة الروم، الآيتان رقم (٣٣-٣٤). (٢) ما بين المعقوفتين سقط في (ح).

⁽٣) في المطبوعة: أبدلت كلمة «أهل» بكلمة «عبَّاد» لبيان المقصود.

⁽٤) في (هـ): «ينسبونها» وهو خطأ.

⁽٥) في (ح): «استقلال» بإسقاط الباء وهو خطأ.

 ⁽٦) في (هـ): (إلهية) وهو خطأ.
 (٧) في (ح) و(هـ): (الوساطة).

⁽A) في (م): «كما لعله» وهو خطأ.

⁽٩) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

⁽١٠) في (م): «وحد» وهو خطأ.

⁽١١) لا شك أنَّ إجابة الدعاء هي من إكرام اللَّه تعالى لعبده المؤمن.

إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾(١).

تأمَّل^(٢) ذكر الإخلاص والشرك في هذا المقام، وبماذا وقعا وتحقَّقَا؟ أبمثل: يا اللَّه يا سواه، أم بغيره؟ فتدبَّره^(٣) إن كنت في التثقيف الفرقاني ذا شغف.

والكرامات لها بحث يليق بها قدرًا ومحلًا، وحدًّا تَقِف عليه لا تتجاوزه (٤) إلى حِمَى التوحيد (٥) ﴿ فَأَدْعُوا اللّهَ مُغْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ ﴿ هُوَ الْحَثُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَـٰهَ الدِّينَ ﴾ ﴿ هُوَ الْحَثُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ فَادَّعُوهُ مُغْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ (١) ﴿ وَمَآ أُمِرُوۤا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللّهَ إِلَّا هُوَ فَادَّعُوهُ مُغْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ (١) ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓا إِلَّا لِيعَبُدُوا اللّهَ

 ⁽١) سورة العنكبوت، الآية رقم (٦٥).
 (٢) في (ح) و(هـ): (وتأمَّل».

⁽٣) في (ح): «فتدبَّر».

⁽٤) في الأصل: «لا يتجاوزه» وغير منقوطة في (م) والمثبت من (ح) و(هـ) أصوب.

⁽٥) النّاس في الكرامات طرفان ووسط: قسم غُلُوا في الكرامة وأفرطوا وتجاوزوا فيها الحد. وهم المتصوفة ـ حيث ادَّعوا باسم الكرامة للأولياء ما هو من خصائص الله وحده؛ كقول بعضهم: إنَّ لله عبادًا لو شاءوا من الله أن لا يقيم القيامة لما أقامها، وقول بعضهم: إنَّ الولي أذا أراد الشيء يقول له كن فيكون إلى غير ذلك من الضلالات الواضحة والكفريات الظاهرة التي يدَّعيها هؤلاء باسم الكرامة.

وقسم جفواً في شأنها وفرَّطوا، فقالوا بإنكار الكرامة، ونفوا وقوعها ـ وهم المعتزلة ومن تأثر بهم ـ وزعموا أنَّ الخوارق لو جاز وقوعها من الأولياء لالتبس النبي بغيره إذ فرْق ما بينهما ـ عندهم ـ إِنَّما هو المعجزة، وبنوا على ذلك أنَّه لا يجوز ظهور خارق إلَّا لنبي.

وقسم أهل وسط واعتدال، وهم الخيار العدول؛ لتوسطهم بين الطرفين المذمومين، حيث ارتفعوا عن تقصير المفرّطين، ولم يلحقوا بغلو المعتدين، وهم أهل السنّة والجماعة، فأثبتوا الكرامات للأولياء على ضوء النصوص ووَفْق الأدلة دون غلو أو جفاء أو إفراط أو تفريط. [بتصرف يسير جدًا من مقدمة كتاب الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات والألطاف لمحققه فضيلة الدكتور عبد الرزّاق بن عبد المحسن العباد البدر - حفظه الله - ص/

وللتوسع في بحث الكرامة انظر: النبوات لشيخ الإسلام ص/٤٤٢، ٥٣٦، ٧١٤ - ٧١٠، ٥١٠ المويان]، ومجموع الدكتور عبد العزيز الطويان]، ومجموع الفتاوى (٥٦/٣)، والكواشف الجلية في معاني الواسطية لمحمد السلمان ص/١٦٧-٤١٤، والشرك ومظاهره للميلى ص/١٦٧.

⁽٦) سورة غافر، الآية رقم (٦٥).

٢٣٧ كُيْلِصِينَ (١) ﴿ أَلَا يِلَهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ﴾ (٣)/.

فهذا ما أمر اللَّه به ودعا عباده إليه ولا يكونوا ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنْسَانَ ضُرٌّ (٤) دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِّنْهُ نِسِي مَا كَانَ يَدْعُوٓا إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا (٥) لِيُضِلَ عَن سَبِيلِهِ - قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ ٱلنَّارِ ﴾ (١).

وتأمَّل. هل تراه عنى بالنسيان هنا: رفض الإخلاص إلى الإشراك، كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَجَّـٰ لَهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ (٧)، ﴿ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ (^) وكما يُلَوِّح به: ﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ فإنَّه شبيه بتركيب (٩) ﴿وَإِذَا مَسَ ٱلإِنسَانَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ ۚ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآبِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرّ كَأَن لَّمَ (١٠) يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّ مَّسَّئُم كَذَالِكَ زُيِّنَ الْمُسْرِفِينَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ·('')•

أم ترى معنى الكلِّ: أنَّه لا يعمل بمقتضى إخلاص الدعاء للَّه عند مسِّ الضرِّ، لأنَّه يقتضي التوحيد، وعدمَ التنديد، بأي طريق؟ وما هناك كل الانفصال بين البحثين.

ومن لا يفهم(١٢) المقاصد ـ مع هذا التنويع والتلوين للعبارات، ودورانها(١٣) في المقامات^(١٤)، على تقريرٍ فردٍ، وحاصلٍ مُتَّحدٍ ـ فأنَّى له دَرْك^(١٥) الحقائق؟. إذا عرفت هذا. فوازن بين صنيع أهل(١٦) المقابر، وما كان عليه تلك الأمم

⁽١) في (م): زيادة بعض تمام الآية، وهو قوله تعالى: ﴿ لَهُ ٱلدِّينِّ ﴾ وقد ضرب عليه في الأصل، ولم يُثْبَت في (ح) و(هـ).

⁽٢) سورة البيّنة، الآية رقم (٥). (٣) سورة الزمر، الآية رقم (٣).

⁽٥) في (م): «أنداد» وهو خطأ. (٤) في (ح): «الضر».

⁽٧) سورة العنكبوت، الآية رقم (٦٥). (٦) سورة الزمر، الآية رقم (٨).

⁽٩) في (ح): (تركيب، بإسقاط باء الجر. (٨) سورة الروم، الآية رقم (٣٣).

⁽١٠) في (ح): «كألَّم، بإدغام النون في اللام. (١١) سورة يونس، الآية رقم (١٢).

⁽۱۳) في (ح): «ودوانها» وهو خطأ. (١٢) في (م): «ومن لم يفهم».

⁽١٥) في (ح) و(هـ): «بدرك». (١٤) في (ح): «المقامان» وهو خطأ.

⁽١٦) في المطبوعة أبدلت بكلمة «عبَّاد» لبيان المراد.

الغوابر (١)، بحسِّ (٢) شاهد، وفكر صادق وقلب حاضر، وأنت [أنت] (٣) بعد ذلك. والله (٤) الحكَمُ القدير المالك، الذي إيّاه (٥) ندعوا، وإليه نسعى ونحفد (٢)، ولا نشرك به في ذلك بانتحال كفؤ ولا ند.

عودٌ إلى تفسير التنديد وقد مرَّت الإشارة ($^{(V)}$: أنَّه [$^{(V)}$] يشترط في التنديد: أن ينتحل للسِوَى من الصفات والأسماء والأفعال ما يختص ($^{(P)}$) به الحميد المجيد، بل هو أن تتكيَّف لذلك السِوَى بكيفية العابديه/ وتتحقَّق ($^{(V)}$) أنت له بصفة المربوبية، وتقضي له بحالتك التي صنعتها، وصورة نعتك في عبادتك إيًّاه فقط بأنَّه ربُّك، فتعمل له، وتتألَّه وتتعبَّد، وتسعى في العمل له وتردد - من دون أن تقول - ذا خالقي ورازقي، ولم طريفي وتالدي ($^{(V)}$)، وما ملكتْ يَدِي، ومالك أمري، وحياتي وموتي، ومنزِّل الأمطار ($^{(V)}$)، ومجري الأنهار، ومرسِي الشوامخ، ومنشيء الأرواح النوافخ ($^{(V)}$).

(١) في (ح): «العوابر».

والغوابر أي الماضية. انظر: المصباح المنير ص/١٦٨ مادة «غبر».

(٢) في بقية النسخ الخطية «بحسن» وهو خطأ. (٣) كلمة [أنت] الثاية ساقطة من (هـ).

(٦) قوله: «إياه نعبد، وإليه نسعى ونحفد» إقتباس من الدعاء المأثور في قنوت النبي ﷺ: «اللَّهمَّ إِيَّكُ نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، ونرجوا رحمتك، ونخشى عذابك الحد، إنَّ عذابك بالكافرين ملحق». رواه البيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٢١) وقال: هذا مرسل، وقد روي موصولًا عن عمر بن الخطاب ﷺ، صحيحًا موصولًا. انتهى.

ومعنى نحفد: أي نسرع في العمل والخدمة. [النهاية لابن الأثير (٢/١٠)].

(V) في ص/٦٩٤ ـ ٦٩٥. (A) كلمة [لا] ساقطة من (ح).

(٩) في (ح): «ما تختص» وغير منقوطة في (هـ).

(۱۰) في (ح) و(هـ): (وتحقق).

(١١) طريفي وتالدي: الطريف ضد التالد، والتالد هو المال القديم.

قال ابن منظور: والطريف والطارف من المال: المستحدث، وهو خلاف التالد والتليد. [لسان العرب (١٤٥/٨) مادة «تلد».

ولعلُّ المراد هنا أي له كل ما أملك من قديم ومستحدث. والله تعالى أعلم.

(١٢) في (ح): «المطر».

(١٣) في الأصل و(م): «النوافح» وما أثبته من (ح) و(هـ) أصوب.

744

ولذلك لمَّا فسَّر جار اللَّه (١) في «كشافه» النِدَّ: بالمثل المناوىء المخالف (٢) و العلم شاهد: بأنَّ المشركين ماكانوا (٣) لأوثانهم بهذا التوصيف، ولا كانت عندهم بهذا النعت والتعريف ـ استشعر شيئًا من هذا المعنى، لوروده على ما ذكر من تفسير النَّد، وأجاب عنه، فقال:

«فإن قلت: كانوا يسمُّون أصنامهم باسمه، ويعظُّمونها بما يعظَّم به من القُرَب (٤)، وما كانوا يزعمون: أنَّها تخالف اللَّه وتناوئه؟.

قلت: لمَّ تقرَّبوا إليها، وعظَّموها وسمَّوْها آلهةً. اشبهت حالهم حالَ من يعتقد أنَّها آلهةٌ مثله، قادرة (٥) على مخالفته ومضادَّته ـ إلى آخر كلامه» (٦).

والذي هدت إليه ضرورة التمييز، وصدق الإدراك، وتطابقت عليه الدلائل، والأخبار الكثيرة الصادقة، واستقراء حقائق الأحوال: أنَّ عامَّة شرك الوثنيين هو: جعلهم للأغيار حظَّ الربوبية (في الأعمال) (٧)، من دون مجاذبة القوي القاهر سلطانه وعزَّه وكبرياءه، ومعانى أسمائه الحسنى، وصفاته العُلَى.

حقیقة شرك الوثنیین

أدين إذا تقسَّمت الأمور كذلك يفعلُ الرجل البصير أُرَبًا واحدًا أم ألف ربً تركت اللات والعزّى جميعًا

انتهی کلامه.

⁽١) يعني الزمخشري. وقد تقدَّمت ترجمته.

⁽۲) الكشاف (۱/۱۲).

⁽٣) في المطبوعة زيادة كلمة «يعترفون» بعد كلمة «ما كانوا» لبيان المقصود.

⁽٤) أي من أنواع القرب كالسجود والذبح والنذر.

^(°) في (ح) كتبت «فاداره» وهو خطأ.

⁽٦) الكشاف (٢١٧/١) وتمام كلام الزمخشري كما في الكشاف: «فقيل لهم ذلك على سبيل التهكم، كما تهكم بهم بلفظ الند، شنع عليهم واستفظع شأنهم بأن جعلوا أندادًا كثيرة لمن لا يصح أن يكون له ند قط، وفي ذلك قال زيد بن عمرو بن نفيل حين فارق دين قومه.

⁽٧) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

وهل علمتَ أحدًا من رسل الله (١) وعظ قومه: في أنَّهم جعلوا مع الله خالقًا، أو رازقًا، أو مُحْيِيًا (٢)، أو مميتًا مثلًا؟ أم العلمُ قاضِ بصدق الحاكي: [أنَّهم] (٣) إذا سئلوا: مَنْ [مَنْ] (٤) لقالوا: الله (٥)، وإنَّ الموعظة منصرفة / إلى ترديهم بتلك ٣٩ الأوصاف الصادرة منهم، والتوجُه ببذلها لغير خالقهم، وسوى هذا لاحِقّ بالعدم؛ كقوله (٢): ﴿ أَنَا أُخِيء وَأُمِيتُ (٧) ﴿ أَنَا رَبُكُمُ الْأَعْلَى (٩) ﴾ (١٠) فإنَّه فرد منصوص عليه، جاوز طور عامَّة من كفر بالله، إلى متبالغ الفحش (١١). ومحط رحال (٢٠) العموم والأغلبية هو الأول (٢٠): ﴿ وَمَنَ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَنَ أَسَلَمَ رحال (٢٠) العموم والأغلبية هو الأول (٢٠): ﴿ وَمَنَ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَنَ أَسَلَمَ

⁽١) في (م): «من رسل الله عليهم أجمعين صلوات الله وسلامه».

⁽٢) في (هـ): «أو مجيبًا» ولعلُّه تصحيف. (٣) كلمة [أنَّهم] ساقطة من (هـ).

⁽٤) كلمة [من] الثانية ساقطة من (هـ).

⁽٥) المؤلف يشير إلى قوله تعالى: ﴿ وَلَهِن سَأَلْتَهُم مِّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَوْتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّر ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَر لَيَقُولُنَ ٱللَّهُ فَأَنَى يُوْفِكُونَ ۞ ﴿ [العنكبوت: ٢٦]، وقوله: ﴿ وَلَمِن سَأَلْتَهُم مِّن خَلَق السَّمَوَةِ مِن نَزَلَ مِن السَّمَاةِ مَاءَ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَ ٱللَّهُ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلَ أَكْرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۞ ﴾ [العنكبوت: ٣٦]، وقوله ﴿ وَلَمِن سَأَلْتَهُم مِّن خَلَق ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ لِيَقُولُنَ اللَّهُ قُلُ أَفَرَيْتُهُم مَّن خَلَق ٱلسَّمَونِ وَالْأَرْضَ لِيَقُولُنَ اللَّهُ قُلُ أَفْرَيْتُهُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ سَأَلْتُهُم مَّن خَلَق ٱلسَّمَونِ وَٱلْأَرْضَ لِيَقُولُنَ اللَّهُ قُلُ أَفْرَيْتُكُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ سَأَلْتُهُم مَّن خَلَق ٱلسَّمَونِ وَٱلْأَرْضَ لِيَقُولُنَ اللَّهُ قُلُ أَفْرَيْتُكُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱلللَّهِ إِنْ اللَّهُ مُن خَلَق ٱلسَّمَونِ وَٱلْأَرْضَ لِيَقُولُنَ اللَّهُ قُلُ أَفْرَيْتُكُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱلللَّهُ مَن خَلْق ٱلسَّمَونِ وَٱلْأَرْضَ لِيَقُولُنَ اللَّهُ وَالزَمر: ٢٨]، وقوله: ﴿ وَلَينِ سَأَلْنَهُم مِّن خَلَق ٱلسَّمَونِ وَٱلْأَرْضَ لِيقُولُنَ خَلَقَهُنَ ٱلْعَرِيزُ ٱلْعَلِيمُ ۞ وقوله: ﴿ وَلَينِ سَأَلْتَهُم مَّن خَلَق ٱلسَّمَونِ وَٱلْأَرْضَ لِيقُولُنَ خَلَقَهُنَ ٱلْعَرِيزُ ٱلْعَلِيمُ ۞ وَلِهِ اللَّهُ وَلَيْ اللَّهُ ﴾ [الزخوف: ٩].

⁽٦) كذا في جميع النسخ، ولعلُّ صوابه: «وأمَّا قول القائل» بدل «كقوله».

⁽٧) يعني النمرود بن كنعان الذي حاجَّ إبراهيم في ربُّه.

⁽٨) سورة البقرة، الآية رقم (٢٥٨). (٩) يعني فرعون الذي ادعى الربوبية.

⁽١٠) سورة النازعات، الآية رقم (٢٤).

⁽١١) والقائد لذلك هو الجحود والعناد كما قال تعالى: ﴿وَيَحَمَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتُهَآ أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوّاً﴾، وكما قال موسى مخاطبًا فرعون .كما حكاه الله عنه .: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَاۤ أَنزُلَ هَـُـؤُلِآهِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَاوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآبِرَ وَإِنِّي لَأَظُنْكَ يَنفِرْعَوْثُ مَشْبُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٢].

⁽۱۲) في (ح): «رجال» وهو تصحيف.

⁽١٣) أي اعترافهم بربوبية الله على أعلى، وعدم تجاسرهم على إعطاء معبوداتهم ما يختص به الله تعالى من صفات الربوبية كما دلَّت عليه آيات: «ولئن سألتهم» مرَّت قريبًا.

وَجْهَةُ لِلَّهِ [وَهُوَ](١) مُحْسِنُ وَأَتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَهِيمَ حَنِيفًا ﴿٢)، ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلَا رَّجُلًا فِيهِ شُرَّكَآءُ مُتَشَكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ ﴾(٣)، ﴿ضَرَبَ لَكُم مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ ۚ هَلَ [لَّكُم] (*) مِن مَّا مَلَكُتُ أَيْمَنُكُم مِن شُرَكَآء فِي مَا رَزَقَنَكُمْ ﴿ (•). وأمَّا قولهم: ﴿ أَجَعَلَ ٱلْآلِهَا وَاللَّهَا وَاحِدًّا ﴾ (٦) فالمراد (٧): خاصَّة أو ضمًّا (٨)؛ لانبعاث الأسماء عن (٩) المعاني، التي تلتزمها بضرورة أمرها ـ فيما أرى ـ ما كانوا عليه من تشريك ما يملكه الله وما ملك(١٠).

> تحقيق معنى الإلحاد أسماء الله

وكذا قوله: ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَنَيْهِ أَلَّانِ أَي: يميلون عن سنن الصواب فيها، فيسمُّون غيره ربًّا وإلهًا ومعبودًا(١٢)؛ لأنَّ ذلك معنى سجودهم لها، وتقريبهم القرابين، والتوجُّه نحوها بالعبادة للشفاعة(١٣) والتقريب زلفي؛ والاسم كالتابع والفرع الملزوم المتولَّد عن المعنى(١٤)؛

(٢) سورة النساء، الآية رقم (١٢٥).

تعالى (١) كلمة [هو] ساقطة من (ح). (٣) سورة الزمر، الآية رقم (٢٩). وتمامها: ﴿ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ﴾.

(٥) سورة الروم، الآية رقم (٢٨). (٤) كلمة [لكم] ساقطة من (ح).

 (٧) في (ح) و(هـ): «فالمراد أنَّ اللَّه». (٦) سورة ص، الآية رقم (٥).

> (٩) في (ح): «على». (٨) في (هـ): رسمها يحتمل «صنمًا».

(١٠) علَّق الشيخ محمد حامد الفقى . رحمه اللَّه . في مطبوعته عند هذا الموضع قائلًا: «لقد كانت قريش تفهم معنى كلمة «إله» وتعرف أنَّ معناها غير معنى كلمة «الربّ فالإله: هو المعظُّم المقدُّس بأنواع التعظيم والتقديس والولاية له، واتخاذه وليًّا، كما شرح اللَّه في ذلك أوضح شرح في كتابه. وأمَّا «الرب» فهو السيد المالك المربي بخلقه ورزقه ونعمه فهم لذلك كانوا يوحدون في الربوبية، ويتخذون الشركاء في الإلهية. ومن ثمَّ استنكروا دعوة رسول اللَّه ﷺ إلى توحيد العبادة والإلهية. وكانوا يقولون في تلبيتهم: لبيك لا شريك لك، إلَّا شريكا هو لك، تملكه وما ملك». والله أعلم. انتهى.

(١١) سورة الأعراف، الآية رقم (١٨٠).

(١٢) قد تقدُّم بيان معنى الإلحاد في اللغة والشرع. انظر ص/٥١/.

(١٣) في (م): «المشافعة» وهو خطأ.

(١٤) المقصود أنَّ الأسماء تابعةٌ للمعاني؛ فالذي يتقرَّب إلى الميِّت بالسجود له، والنذر والدعاء، وغير ذلك من أنواع القرب: فقد جعله إلهه ومعبوده، وصحَّ لنا أن نقول: هو إلهه ومعبوده، وإن زعم أنَّه وسيلته إلى الله تعالى؛ فالاسم يدور مع المعنى وجودًا وعدمًا، ولا عبرة بالقصد =

الأسماء تابعة للمعاني إذ يتحقَّق (١) هذا ـ إن شاء اللَّه تعالى ـ، هو الذي لا تحقيق سواه (٢)؛ وإن اعتبرت الاسم، واشترطته (٢) في هذه المقامات، وجعلت تلك المعاني لاغية، من تحصيل الشرك (٤)، مالم ترتبط (٥) بالأسماء، فَتُحَصِّله (٢) حينئذ . فانظر ما نقول (٧) ـ فلا إخالك ترضاه ـ: فإنَّك تعري كلَّ فعل خلا عن هذا الاسم عن أن يكون (٨) شركًا، وتمنع (٩) من أن يكون جميع العبادات الشرعية إذا صرفت لغير اللَّه وقصد بها التعبُّد لسواه، مع السكوت عن تسمية الغير والسِوى باسم الإله ـ شركًا به تعالى، وهذا بمجرَّده مغن عن الكلام عليه (١٠).

وقد حقق معنى الإلحاد في أسماء الله تعالى العلامة ابن القيّم - رحمه الله - بكلام أشمل في المعنى يحسن إيراده هنا إتمامًا للفائدة، فقال - رحمه الله -: «إذا عرف هذا فالإلحاد في أسمائه تعالى أنواع: أحدها: أن يسمّى الأصنام بها كتسميتهم اللات من الإلهية، والعزّى من العزيز، وتسميتهم الصنم إلهًا. وهذا إلحاد حقيقة فإنّهم عدلوا بأسمائه إلى أوثانهم وآلهتهم الباطلة. الثاني: تسميته بمه لا يليق بجلاله كتسمية النصارى له «أبًا»، وتسمية الفلاسفة له موجبًا بذاته، أو علة فاعلة بالطبع، ونحو ذلك. ثالثًا: وصفه بما يتعالى عنه ويتقدّس من النقائص كقول أخبث اليهود: إنّه فقير، وقولهم: إنّه استراح بعد أن خلق خلقه، وقولهم: هويله ألله معليل الأسماء عن المعانيه، وجحد حقائقها كقول من يقول من الجهمية وأتباعهم: إنّها ألفاظ مجردة لا تتضمّن صفاتٍ ولا معاني... إلى آخر كلامه - رحمه الله» [بدائع الفوائد (١٩١/١)].

(٣) في (ح) و(هـ): «واشترطّت» وهو خطأ.

في (م): «واستطردته».

(٤) أَن (ح) و(هـ): «أسرك» وهو خطأ.
 (٥) في (هـ): «يرتبط» وغير منقوطة في (ح).

(٦) كذا ضبطت في الأصل.

(٧) في (هـ): «تقول» وغير منقوطة في الأصل و(ح) والمثبت من (م) أولى.

(٨) كذا في (ح) و(م) وغير منقوطة في الأصل و(هـ) ولعلَّ الأنسب: «تكون».

(٩) في (م) (ويمنع) وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (ح) و(هـ) أنسب للسياق.

(١٠) المعتبر في الحَكم على الأشياء حِلًا أوحرمة هو الحقيقة والمعنى، ولا عبرة بالأسماء والصور إن هي خالفت المعنى الذي وضعت له. يقول ابن القيّم ـ رحمه اللّه ـ: «ومعلوم أنَّ التحريم =

⁼ والنية بل بالصورة والكيفية.

⁽١) في (ح) و(هـ): «بتحقق» وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (م) وهو الصواب.

⁽٢) ولو قيل: «بل هو الذي لا تحقيق سواه» بإضافة «بل» لاتضح المراد.

بيان الدين الذي ارتضى الله لعباده

و [أمًّا] (١) القائل: (أنا أحيى وأميت ـ أنا ربُّكم الأعلى) فمنازع مجاذب. وهاهنا تلخيص/ سديد، فألْقِ سمعك وأنت شهيد؛ هو: أن دين اللَّه الذي ارتضاه للعباد: هو الإسلام، بما اشتمل عليه من الشرائع والأحكام، ومعالم الواجب والحلال والحرام؛ فندعوه (٢) تعالى بأسمائه الحسنى وحده، مخلصين له الدعاء، ونؤمِنُ بما أمر بالإيمان به، ونقِفُ على حكمه فيما نأتي ونذر، لا نجعل لسواه فينا حكمًا ولا أمرًا، ولا حظًا من مربوبيتنا ذاتًا وأفعالًا، ونكون فيما ندين به: من اعتقادٍ، أوعمل مسلِمِين ذلك من أنفسنا له، مذعِنِين لقضائه (٣)، راضين به، مختارِين (٤) له ﴿ وَقَائِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتَنَهُ وَيَكُونَ ٱلدِينَ كُمُ العبادات ظاهرٌ.

وأمَّا المعاملات: فهي متوَقفةٌ على تحليلٍ وتحريم^(٦).

تابع للحقيقة والمفسدة لا للاسم والصورة». انتهى [إعلام الموقعين (١١٦/٣)]. وقال في موضع آخر: «ولو أوجب تبديل الأسماء والصور تبديل الأحكام والحقائق لفسدت الديانات، وبدِّلت الشرائع». انتهى. [المصدر السابق نفسه (١٨/٣)].

كلمة [أمًا] ليست في (ح) و(هـ).
 كلمة [أمًا] ليست في (ح) و(هـ).

⁽٣) أي لقضائه الديني الشرعي؛ وهو ما شرع لنا من اعتقاد أو عمل.

⁽٤) في (م): «مخارين» وهو خطأ. (٥) سورة الأنفال، الآية رقم (٣٩).

⁽٦) المعاملات هي: ما اعتاده الناس في دنياهم ممًّا يحتاجون إليه؛ وهي على قسمين:

١ - معاملات جاء الشرع إمَّا بتحليلها أو بتحريمها؛ فهذه تكون تابعة لحكم الشرع فيها حلّا وحرمة. كالبيع والربا.

٢ ـ معاملات مسكوت عنها. وهذه على نوعين:

أ. معاملات أو عادات نافعة؛ فهذه الأصل فيها الحل لقوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِى خَلَقَ كَكُم مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ٢٠]، ولقوله: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَـةَ اللَّهِ الَّذِيَ أَخَرَجَ لِعِبَادِهِ عَلَيْ الْحَيْوَةِ الدُّنَيَا خَالِصَةَ ﴾ [الأعراف: ٣٦]، ولقوله ﷺ: وَالطّيّبَنَ مِنَ الرّزَقِ قُلْ هِى لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيْوَةِ الدُّنَيَا خَالِصَةَ ﴾ [الأعراف: ٣٣]، ولقوله ﷺ: «الحلال ما أحل اللّه في كتابه، والحرام ما حرَّم اللّه في كتابه، وما سكت عنه فهو عملى عنه وفي رواية: «وما سكت عنه فهو عملى». أخرجه أبو داود (٣/٥/٥)، أخرجه الترمذي عنه في كتاب الأطعمة (١١٧/١) رقم في كتاب الأطعمة (١١٧/٢) رقم (٣٣٦٧).

ب ـ معاملات أو عادات ضارَّة؛ فهذه الأصل فيها التحريم؛ لقوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار». =

وفعل الحلال(١)، كاجتناب(٢) الحرام عبادة(٣)؛ لقوله: ﴿لَا يَحْرَمُواْ طَلِيْبَتِ مَا آ أَحَلَّ اللَّهُ(٤)﴾(٥) ﴿قُلْ مِنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ﴾(٦) ﴿كُلُواْ وَاشْرَبُواْ﴾(٧) وشبههنّ.

ولأنَّك تقول: أحلَّ [الله] (^) لي البيع. ففعلتُ، ففرَّعتَ (^) على حكم ربِّك (١٠)؛ ومجرَّد التحكيم في ذلك عبادة، كالقول بالحكم. ولا يقصد بالإحلال إلَّا ثمرته من التعبُّد به (١١)، الذي منه: العمل به استنادًا إليه.

اللهمَّ إلَّا أن يقال: [العمل](١٢) في هذه الجهة منفصل عن الحكم، وليس من لازم عباديَّة الحكم عباديَّة العمل؛ وغايته: أن الإذن في شيءٍ لا يستلزم ملاحظة

⁼ أخرجه أحمد في المسند (٣٢٧/٥)، وصحح إسناده العلامة الألباني ـ رحمه الله ـ في الإرواء (٤٠٨/٣) برقم (٨٩٦). وانظر لما تقدم مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (١٦/٢٩).

⁽١) يريد بالحلال هنا: المباح وهو ما أذن الشارع في فعله أو تركه، غير مقترنِ بذم فاعله وتاركه ولا مدحه. انظر حدَّه في روضة الناظر (١١٦/١)، وإرشاد الفحول (٩/١٥).

⁽٢) في (م): «واجتناب».

⁽٣) العبادة هي ما أمر الشارع به؛ فما لم يثبت أنَّه مأمور به لا يحكم عليه بأنَّه عبادة. ومن المعلوم أنَّ المباح لم يؤمر به لا فعلًا ولا تركّا، فهو غير داخل في التكليف، وعلى ذلك فلا يكون فعله عبادة إلَّا على قُولُ من يقول: إنَّ المباح مأمور به بناءً على القاعدة المعروفة «الأمر صح بالشيء نهي عن ضدِّه والنهي عنه أمر بضده» وبيان ذلك: ما من مباح إلَّا والتلبس به يستلزم ترك حرام، وترك الحرام واجب، ولا يمكنه تركه إلَّا أن يشتغل بضده، وهذا المباح ضده، فهو مأمور به؛ كمن يشتغل بالنظر إلى زوجته عن النظر إلى النساء أو الأجنبيات أو يأكل طعامًا حلالًا ليشتغل به عن الطعام الحرام. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذا تفريع ضعيف، أو يؤول إلى نزاع لفظي»، انظر بسطه لهذه المسألة في مجموع الفتاوى تفريع ضعيف، أو يؤول إلى نزاع لفظي»، انظر بسطه لهذه المسألة في مجموع الفتاوى

⁽٤) في (م): ﴿ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَتِ مَا أَخَلُ اللَّهُ لَكُمْ ﴾.

⁽٥) سورة المائدة، الآية رقم (٨٧). (٦) سورة الأعراف، الآية رقم (٣٢).

⁽٧) سورة الأعراف، الآية رقم (٣١).(٨) لفظ الجلالة سقط من (هـ).

⁽٩) في (ح): «ففرغت» وهو تصحيف. (١٠) في (م): «ففزعت إلى حكم ربُّك».

⁽١١) في (م): «التعبديَّة»، وغير منقوطة في الأصل فهي تحتّمل الأمرين، والمثبت من (ح) و(هـ) أصوب.

⁽١٢) كلمة [العمل] ساقطة من (ح).

حصوله، ولكنَّه جاء في الحديث الصحيح: «وفي بُضْعِ أحدكم صدقه. قيل: يا رسول اللَّه، أياتي أحدنا شهوته، ويكون له أجر؟ قال أرأيتم: لو وضعها في حرام، أكان عليه وزر؟»(١).

ولعلَّ أظهر من ذلك كلِّه: «إنَّ اللَّه يحبُّ أن تؤتى رخصه» (٢) حيث يكون المراد بالرخصة (٣):

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (جـ١٦٢/٣) وقال: رواه أحمد - ورجاله رجال الصحيح - والبزَّار والطبراني في الأوسط، وإسناده حسن. اهـ

وحكم عليه العلامة الألباني ـ رَحمه اللّه ـ في إرواء الغليل (١٣٠٩/٣) برقم (٥٦٤) بأنّه صحيح.

(٣) الرخصة في اللغة هي اليسر والسهولة يقال: رخص السعر إذا تراجع وسهل الشراء؛ وقيل: الإذن في الشيء بعد النهي عنه. انظر لهذه المعاني: لسان العرب (١٧٨/٥)، والتعريفات للجرجاني ص/١١٠.

وأمًّا في الاصطلاح فقد عرَّفها الغزالي بقوله: «عبارة عمًّا وُسِّع للمكلَّف في فعله لعذر، أو عجزٍ عنه مع قيام السبب المحرِّم». [المستصفى ص/٧٨]. وقيل: هي الحكم الثابت على خلاف الدليل الشرعي لمعارض راجح. [روضة الناظر (١٧٣/١)]. وكلاهما عند التحقيق بمعني واحد؛ فالأول نظر إلى المكلَّف من حيث عجزه أو قيام عذر به، والثاني نظر إلى المكلَّف من حيث تشريعه الحكم.

والرخصة بهذا الاعتبار منها: ما يكون واجبًا كأكل الميّتة في حال المخمصة؛ فإنَّه واجب على الصحيح من قولي العلماء؛ لأنَّه سبب لإحياء النفس، وما كان كذلك فهو واجب؛ وذلك لأنَّ النفوس حق للَّه تعالى، وهي أمانة عند المكلفين، فيجب حفظها، ليستوفي اللَّه سبحانه وتعالى حقَّه منها بالعبادات والتكاليف.

ومنها: ما يكون مندوبًا كقصر المسافر الصلاة.

ومنها: ما يكون مباحًا كبيع العرايا كما ورد في الصحيح. [انظر صحيح البخاري =

⁽۱) جزء من حدیث أخرجه مسلم في کتاب الزکاة من صحیحه (۲۹۸-۹۹۸) رقم (۱۰۰۲) من حدیث أبي ذر الغفاري ﷺ.

⁽٢) أخرجه أحمد في المسند (١٠٨/٢)، وابن حبان كما في الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٢) أخرجه أحمد في المسند (٣٥٤)، وابر (٢٧٤٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٥٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٣٢٣/١) رقم (١١٨٨٠)، والقضاعي في مسند الشهاب (٢٠١٥١-٢٥١) رقم (١٠٧٩)، وابن خزيمة في صحيحه (٧٣/٢) رقم (٩٥٠)، والخطيب البغدادي في تاريخه (٣٤٧/١)، وأبو نعيم (٢٧٦/٦).

الحلال مطلقًا، لا بقيدِ كونه بعد عزيمة(١).

وأمًّا العمل^(٢) بحكم البراءة^(٣).

= (جـ٣/٢٤) رقم (٢١٨٤)].

العمل بحكم البراءة الأصلية له اتصال بالتشريع

(جـ ٢/١٦) رقم (٢١٨٤). ولا تكون الرخصة محرَّمة ولا مكروهة. انظر: شرح الكوكب المنير (٤٧٩/١ ـ ٤٨٠). والمؤلف يريد بالرخصة هنا: معناها اللغوي، وهو ما وسَّع اللَّه في فعله وتركه؛ كما هو ظاهرُّ من كلامه ـ رحمه اللَّه.

(١) في (هـ): «غريمة» وهو خطأ.

والعزيمة في اللغة: القصد المؤكد. انظر: لسان العرب (١٩٣/٩)، والتعريفات للجرجاني ص/٥٠٠.

وأمًّا في الاصطلاح فهي الحكم الثابت بدليلٍ شرعي خالٍ عن معارض راجح. انظر: شرح الكوكب المنير (٤٧٦/١).

والعمل بالمباح لا يكون عبادة يثاب عليها إلَّا مع القصد والنية كمن يقصد أن يشتغل بالمباح ليترك المحرَّم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥٣٤/١٠): (ثم إنَّ هذا يعتبر فيه القصد؛ فإن كان الإنسان يقصد أن يشتغل بالمباح ليترك المحرَّم مثل من يشتغل بالنظر إلى امرأته ووطئها ليدع بذلك النظر إلى الأجنبية ووطئها، أو يأكل طعامًا حلالًا ليشتغل به عن الطعام الحرام، فهذا يثاب على هذه النية والفعل، كما بينَّ ذلك النبي على بقوله: «وفي بُضْعِ أحدكم صدقه. قالوا: يا رسول اللَّه، أياتي أحدنا شهوته، ويكون له أجر؟ قال أرأيتم: لو وضعها في حرام، أما كان عليه وزر، فلم تحتسبون بالحرام ولا تحتسبون بالحلال؟!» ومنه قوله على: «إنَّ الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يكره أن تؤتى معصيته» رواه أحمد وابن خزيمة في صحيحه.

وقد يقال المباح يصير واجبًا بهذا الاعتبار، وإن تعين طريقًا صار واجبًا معيّئًا، وإلّا كان واجبًا مخيّرًا، لكن مع هذا القصد، أمًّا مع الذهول عن ذلك فلا يكون واجبًا أصلًا». انتهى المقصود من نقله.

(٢) في (م): «العلم» وهو خطأ.

(٣) أي العمل باستصحاب العدم الأصلي حتى يرد دليل ناقل عنه، كاستدامة عدم وجوب صلاة خامسة لعدم ورود الدليل. ويسمّى هذا النوع بالإباحة العقلية، أو ببراءة الذمّة أو بالبراءة الأصليّة. وهي حجة على عدم المؤاخذة بالفعل حتى يرد دليل ناقل عن العدم الأصلي. وممَّا يدل على حجيتها في عدم المؤاخذة قوله تعالى في الربا: ﴿فَمَن جَآءَمُ مَوْعِظَةٌ مِن رَبّهِ عَلَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ وَإِلَى اللَّهِ [البقرة: ٢٧٥] فقوله ﴿مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ وَالْمَاءة الأصلية قبل نزول التحريم لا مؤاخذة عليهم = على أنَّ ما تعاملوا به من الربا على حكم البراءة الأصلية قبل نزول التحريم لا مؤاخذة عليهم =

والتعبد به (۱): فله اتصال بما نصَّ المشرِّع على حِلِّه، من حيث كونه سكت عنه.
«وسكت عن/ أشياء رحمة لكم - غير نسيان - فلا تبحثوا عنها» (۲) أو لم يكلِّفنا ما ليس في وسعنا ﴿لَا نُكِلِفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (۳)، أو لقوله: ﴿خَلَقَ لَكُم مَا لِيس في وسعنا ﴿لَا نُكِلِفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (۵)، أو لقوله: ﴿خَلَقَ لَكُم مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ (۵) فيما تناوله، أو لكون الآمر الناهي إذا عينَّ مشخصات أمره ونهيه كان ذكر المعينَّ ـ أي بمقامه ـ حجة على أنَّ ما سواه لا يتعلَّق به اعتبار فعل، أو تركِ، ولا قصد إيجادٍ أو إعدام (۵) ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ (٦) أو لنحو:

به. وقوله: ﴿ وَلَا نَنْكِحُواْ مَا نَكُمَ مَ اَبِكَاؤُكُم مِن النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [النساء: ٢٣] وقوله تعالى: ﴿ وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ الْأَخْتَكَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [النساء: ٣٣]، فإنَّ قوله تعالى ﴿ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ في الموضعين استثناء منقطع، أي لكم ما سلف قبل التحريم على حكم البراءة الأصلية فهو عفو.

انظر: الإحكام للآمدي (١٣٠/٤-١٣٣)، وشرح الكوكب المنير (٤٠٤/٤)، والبحر المحيط (٢٠/٦)، ومجموع الفتاوى (٢٠/١)، وجامع العلوم والحكم لابن رجب (جـ٢/٣٢)، ومذكرة الشيخ محمد الأمين ـ رحمه الله ـ ص/٢٦-٢٢، وأضواء البيان للشنقيطي (٢٠٠١)، وأصول مذهب الإمام أحمد ص/٥١٤.

⁽١) في (ح) و(م): «والتعبديَّة» وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (هـ) وهو الصواب.

⁽٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢/١٠٠)، والدار قطني في سننه (٢٩٨/٤)، والطبراني في المغجم الكبير (٢٢/٢٢-٢٢١) رقم (٥٨٩)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (٩/٢)، وأبو نعيم في الحلية (جـ٩/٧) كلهم رووه من رواية مكحول عن أبي ثعلبة الخشني ﷺ.

والحديث أورده ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١٥٠/٢) وذكر له علتين: الأولى: أنه منقطع، لأنَّ مكحولًا لم يصح سماعه من أبي ثعلبة الخشني.

الثانية: الاختلاف في رفعه ووقفه على أبي ثعلبة الخشني ﷺ.

ثمَّ قال:ولكن الأشبه بالصواب أنَّه مرفوع كما قال الدار قطني. انتهى بمعناه. وحكم عليه العلامة الألباني في غاية المرام ص/١٧بأنَّه ضعيف.

وانظر: كلام الحافظ ابن رجب في شرح هذا الحديث في جامع العلوم والحكم (جـ١٥٢/٢٥).

⁽٣) سورة المؤمنون، الآية رقم (٦٢). ﴿ ٤) سورة البقرة، الآية رقم (٢٩).

^(°) في (هـ): «أو إعلام» وهو خطأ. (٦) سورة مريم، الآية رقم (٦٤).

﴿ مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنْ بَجِيرَةٍ (١) ﴿ (١). الآية (١).

أو لكون ما كان من هذا القبيل، هو غير ما يُتديَّن به؛ إذ لو صار بهذه الحيثية عاد من باب البحيرة.

أو يقال: إنَّ حكم البراءة مفروض عُير (°) موجود، لنحو: ﴿وَأُجِلَ لَكُمْ مَّا فِي وَرَاءَ ذَلِكُمْ ﴾ (١)، ﴿ وَأَحَلَ (٧) اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ (١)، ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْحَمُونِ (١١) شيء (١١) إلَّا هذه الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ (٩)، «ما أُنْزِلَ (١١) عليَّ في الحُمُو (١١) شيء (١١) إلَّا هذه الآية الفاذة الجامعة (١٠)، «لو حدث في الصلاة شيء أخبرتكم (١١)،

(١) في (م) و(هـ): ﴿ مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَٱلِهَتُم ﴾.

والبحيرة في الأصل مشتقة من البحر، يقال: بحرت كذا أوسعته سعة البحر تشبيها به، ومنه بحرت البعيرة. إذا شقت أذنه شقًا واسعًا، ومنه سميّت البحيرة. انظر: المفردات للراغب ص/٥٠.

والمراد بالبحيرة في الآية الكريمة: الناقة يشقون أذنها ويسيّبونها للطواغيت فلا تركب، ولا يحمل عليها، ولا ينتفع بشيء من لبنها ولا وبرها. انظر: زاد المسير (٢/٤٣٦-٤٣٧)، وتفسير ابن كثير (١٠٢/ ١٠٠١).

(٢) سورة المائدة، الآية رقم (١٠٣).

(٩) سورة البقرة، الآية رقم (٢٩).

- (٣) بتمامها: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةِ وَلَا سَآبِيَةِ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَالِمٍ وَلَكِكِنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ ٱلْكَذِبُ ۚ وَٱكْثَرُهُمْ لَا يَمْقِلُونَ ۞﴾.
 - (٤) أي أنَّه أمر افتراضي، وليس المراد الفرض المعروف في الشرع الذي هو الواجب.
 - (٥) في (ح) و(هـ): (عن) وهو خطأ.
 (٦) سورة النساء، الآية رقم (٢٤).
 - (٧) في (ح): «وأجل» وهو تصحيف. (٨) سورة البقرة، الآية رقم (٢٧٥).
 - (١٠) في (ح) و(م): «مَا أُنزِلُ اللَّه».
 - (١١) في (ح): «الخمر» وهو تصحيف. (١٢) في (ح): «سى» وهو تصحيف.
- (١٣) جَزَء من حديث طويل أخرجه البخاري بطوله في كتاب المساقاة، باب: شرب الناس وسقي الدواب (جـ١٨٠/٣) رقم (٢٣٧١)، ومسلم في كتاب الزكاة (٢٨٠-٢٨٤) رقم (٩٨٧) من حديث أبي هريرة ﷺ وفي آخره: «سئل رسول الله ﷺ عن الحُمُر فقال: «ما أنزل علي فيها شيء إلَّا هذه الآية الجامعة الفاذة: ﴿فَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ انتهى.
- (١٤) جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب: التوجه نحو القبلة حيث كان (١٤) جزء من العرب أخرجه البخاري في كتاب المساحد ومواضع الصلاة (١/٠٠٤) رقم (٧٢).

«وسكت عن أشياء رحمة لكم»(١).

وحاصله: أنَّ حكم البراءة إن وقف (٢) في الاعتبار والقصد على رسم مخصوص: من فعل أو ترك، بحيث يكون مثالًا (٣) متَّبعًا، لاتجوز مخالفته صار دِينًا، كذَات أنواط؛ إذ لو علَّقوا سلاحهم، لا بذلك القصد والاعتبار، والرسم المتَّبع العادي المتروك المخالفة (٤) ما كانوا ظالمين، ولا كان لجواب السائل، إذ قالوا (٥): «اجعل لنا ذات أنواط، كما لهم ذات أنواط» [بجملة «أتكونون (٤) كمن قال اجعل لنا إلهًا، كما لهم آلهة (٧) مقتضى أصلًا.

بل وبالنظر إلى قصة ذات أنواط] (^) ـ مع التأمُّل ـ رَّبَما يظهر لك أنَّ قولنا: لا تجوز مخالفته إِنَّما هو لبيان القدر المتيقَّن (٩)؛ وإلَّا فلعلَّ مجرَّد الالتزام العملي العادي كافٍ من دون حكم يمنع المخالفة. فتنبَّه.

والمراد بقوله: ﴿ فَأَدْعُوهُ بِهَا ﴾ (١٠) أي: ولو من غير إحاطة؛ لقوله: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ

تفسير قوله تعالى: ﴿ رَبَةَ الْأَشْأَةُ الْمُشْقَةُ الْمُشْقَةُ

(١) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م)، وغير موجودة في (ح) و(هـ). وهو جزء من حديث وقد تقدَّم تخريجه قريبًا.

انظر ص٤٧٧.

(٣) في (هـ): «منالًا» وهو خطأ.

(٢) في (ح): «وفق» وهو خطأ.

(٤) مراده بالرسم المتبع العادي المتروك المخالفة ما تعبُّد به. والمقصود من جملة الكلام إن قصدوا بالتعليق أمرًا عاديًا لا تعبديًا لما أنكر عليهم النبي ﷺ.

(٥) في بقية النسخ: «إذ قال» ولعله الصواب.

- (٦) في (هـ): «أيكونون» وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (م).
 - (٧) حديث ذات أنواط تقدَّم تخريجه. انظر ص/٤٨١.
 - (٨) ما بين المعقوفتين سقط في (ح).
- (٩) بيانه: أنَّ من اعتقد البركة في ذات أنواط فإنَّ هذا الاعتقاد يصير عنده دينًا لا يجوز تركه رغبةً عنه، بخلاف تعليق السلاح لا بقصد التبرك فإنَّه يكون حينئذٍ أمرًا عاديًا يجوز تركه رغبةً عنه.

(١٠) سورة الأعراف، الآية رقم (١٨٠). وهي بتمامها: ﴿وَيَلْتُو ٱلْأَسْمَآةُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَأْ﴾.

ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَلَ ۚ أَيَّا مَا تَدَّعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآهُ ٱلْخُسْنَىٰ﴾(١)؛ ولأنَّه تعالى يتعرَّف إلى عباده ببعض أسمائه وصفاته التي يتميَّز بها عن/ الأغيار ﴿ يَـٰۤاَئُهُمَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ Y£Y رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ (٢) ﴿ وَاتَّقُواْ ٱلَّذِى آَمَدُّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۞ أَمَدُّكُرُ بِأَنْعَامِ وَبَنِينَ ۞ وَحَنَّاتِ وَعُيُونٍ ۞ ﴾ (٢) ﴿ وَٱتَّقُواْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَٱلْجِيلَةَ

وكذا ما تضمُّنته محاورة موسى مع فرعون وملئه؛ بل إيمان السحرة من أبين البيّنات في هذا البحث. فإنَّه لا [عن] (٥) إحاطةٍ بما يجب(٦) ويجوز، ويمتنع في حقِّه تعالى بل صدَّقوا بما بلغهم؛ وهو بعضٌ ضرورةً $^{(V)}$.

ومن هنا تعرف الجواب ـ إن شاء اللَّه ـ عن قصَّة الذي أمر بنيه: أن يحرِّقوه ويذروه في الرياح، أو^(٨) في البحر^(٩).

لأنَّ إيمان السحرة في أول الأمر كان إيمانًا مجملًا، لا عن تفصيل بجميع ما أمروا به. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٣٢/٧): «فمعلُّوم أنَّه لا يجب في أول الأمر ما وجب بعد نزول القرآن كله، ولا يجب على كل عبد من الإيمان المفصَّل مَّا أخبر به الرسول ما يجب على من بلغه غيره؛ فمن عرف القرآن والسنن ومعانيها، لزمه من الإيمان المفصَّل بذلك ما لا يلزم غيره. ولو آمن الرجل باللَّه وبالرسول باطنًا وظاهرًا، ثمَّ مات قبل أن يعرف شرائع الدين مات مؤمنًا بما وجب عليه من الإيمان، وليس ما وجب عليه ولا ما وقع منه مثل إيمان من عرف الشرائع فآمن بها وعمل بها؛ بل إيمان هذا أكمل وجوبًا ووقوعًا، فإنَّ ما وجب عليه من الإيمان أكمل، وما وقع منه أكمل». انتهى؛ وانظر: لوامع الأنوار البهية ص/٤١٣، وشرح الطحاوية ص/٣٣٦-٣٣٦.

⁽١) سورة الإسراء، الآية رقم (١١٠). (٢) سورة البقرة، الآية رقم (٢١).

⁽٤) سورة الشعراء، الآية رقم (١٨٤). (٣) سورة الشعراء، الآيات (١٣٢-١٣٤).

⁽٥) كلمة [عن] ساقطة من (هـ).

⁽٦) في (ح): «بما يحب» وهو تصحيف. (٧) في (ح): «بعض ضروريَ» وهو خطأ.

⁽٨) في (م): «و» بدل «أو».

⁽٩) المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ يشير إلى ما رواه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء (جـ١٤/٦) رقم (٣٤٨١)، وفي كتاب التوحيد، باب: ما جاء في قول الله تعالى: ﴿ بُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كُلَامَ ٱللَّهِ ﴾ (جـ٨/٢٥٠٠-٢٥١) رقم (٧٥٠٦)، ومسلم في كتاب التوبة (٢١٠٧/٤) رقم (٢٧٥١) من حديث أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: =

ومن هذا^(۱): قصة الخليل = التَّلَيِّكُلاَ=^(۲) المشروحة في آيات^(۳) ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَيْتُلُ﴾^(٤).

«كان رجل يسرف على نفسه، فلمًا حضره الموت قال لبنيه: إذا أنا مِتُ فأحرقوني، ثمً الطحنوني، ثمً ذروني في الريح؛ فوالله لئن قدر الله عليً ليعذبنني عذابًا ما عذبه أحدًا. فلمًا مات فُعِلَ به ذلك، فأمر الله الأرض فقال: أجمعي ما فيك منه، ففعلت، فإذا هو قائم. فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: يا ربٌ خشيتك. فغفر له». انتهى.

وهذا الحديث، أصل عظيم في العذر بالجهل؛ إذ يدل على أنَّ من جهل بعض صفات اللَّه عَلَيْ فلم يكن عالماً بجميع ما يستحقه الله من الصفات فلا يكون كافرًا بذلك. يقول ابن عبد البر في التمهيد (٤٢/١٨): «... وأمَّا قوله: لئن قدر اللَّه عليَّ، اختلف العلماء في معناه فقال منهم قائلون: هذا رجل جهل بعض صفات اللَّه عَلَيْ وهي القدرة، فلم يعلم أنَّ اللَّه على ما يشاء قدير؛ قالوا: ومن جهل صفة من صفات الله . عزَّ وجلَّ، وآمن بسائر صفاته وعرفها، لم يكن بجهله بعض صفات اللَّه كافرًا؛ قالوا: وإنَّما الكافر من عاند الحق لا من جهله؛ وهذا قول المتقدمين من العلماء ومن سلك سيلهم من المتأخرين».اهـ

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١١/١١): «فغاية ما في هذا أنّه كان رجلًا لم يكن عالمًا بجميع ما يستحقه الله من الصفات، وبتفصيل أنّه القادر؛ وكثير من المؤمنين قد يجهل مثل ذلك فلا يكون كافرًا». اهـ، وانظر: المصدر نفسه (٢٣١/٣)، وللتوسع (٤٩١/١٢)، والاستقامة (١٦٤١، ١٦٥٠)، ومدارج السالكين (١٣٩٨، ٣٣٩). وللتوسع في مسألة العذر بجهل بعض مسائل الاعتقاد راجع كتاب: الجهل بمسائل الاعتقاد وحكمه لعبد الرزّاق بن طاهر ابن أحمد معاش، طبعة دار الوطن، الطبعة الأولى (١٤١٧) ص/٩٩.

(١) في الأصل: «هذ» وهو خطأ، والتصويب من بقية النسخ.

(٢) كلمة «عليه السلام» زيادة من (م).(٣) في (هـ): «في الباب» وهو خطأ.

(٤) يشير المؤلف إلى الآيات (٨٣.٧٦) من سورة الأنعام: ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغُا قَالَ هَنذَا رَقِيَّ فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ إِلَيْ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ اللّ

قلت: ومحل الإشكال في قصة الخليل إبراهيم التَّلَيِّلاً قوله في الكوكب والقمر والشمس «هذا ربِّي». وقد اختلف المفسرون في معنى هذا القول على أربعة أقوال.

القول الأُول: أنَّه على ظاهره. بمعنى أنَّه عبد الكوكب حتى غاب، وعبد القمر حتى غاب، وعبد القمر حتى غاب، وعبد الشمس حتى غاب. وهذا القول يُروى عن ابن عباس ـ رضي اللَّه عنهما ـ؛ وهو اختيار ابن جرير الطبري في تفسيره؛ مستدِلًا له بقوله تعالى حكاية عن خليله إبراهيم التَّنْيُكُمُّ =

= ﴿ لَهِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَكَ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّالِّينَ ﴾ [الأنعام: ٧٧].

القُول الثاني: أنَّه قال ذلك في مقام المناظرة لقومه مبيِّنا لهم بطلان ما كانوا عليه من عبادة الهياكل والأصنام، وذلك أنَّه لم يقل للكوكب وللقمر وللشمس «هذا ربِّي» لجهله بأنَّ ذلك غير جائزٍ أن يكون ربَّه، وإنمًا قال ذلك على وجه الإنكار منه أن يكون ذلك ربَّه، وعلى العيب لقومه في عبادتهم الأصنام؛ إذ كان الكوكب والقمر والشمس أضوأ وأحسن وأبهج من الأصنام، ولم تكن مع ذلك معبودةً، وكانت آفلةً زائلةً غير دائمةٍ، والأصنام التي دونها في الجسم أحق أن لا تكون معبودةً ولا آلهةً؛ وإنَّما قال ذلك لهم معارضةً كما يقول أحد المتناظرين لصاحبه معارضةً له في قول باطلٍ قال به بباطلٍ من القول، على وجه مطالبته بالفُرْقَان بين القولين الفاسدين عنده الذين يصحح خصمه أحدهما، ويدعي الآخر.

القول الثالث: أنَّه قال ذلك في حال طفولته، وقبل قيام الحجة عليه؛ وتلك حال لا يكون فيها كفر ولا إيمان.

القول الرابع: أنَّه قاله مستفهمًا، تقديره: أهذا ربي؟ على وجه الإنكار والتوبيخ؛ فأضمرت ألف الاستفهام، والمعنى ليس هذا ربِّي. كقوله تعالى: ﴿أَفَإِيْنَ مِّتَ فَهُمُ ٱلْخَلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤] . أي أفهم الخالدون؟ والمعنى ليسوا بخالدين.

لهذه الأقوال انظر: تفسير ابن جرير الطبري (جـ٧/ ١٦٢-١٦٤)، وزاد المسير (٧٤/٣)، والبحر المحيط لأبي حيان (١٦٦/٤)، وتفسير القرآن لأبي المظفر السمعاني والبحر المحيط لأبي حيان (١٦٦/٤)، وتفسير القرآن لأبي المظفر السمعاني قلت: وكلام المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ يومئ بأنّه ينصر الرأي الأول؛ لأنّه عطف قصة الخليل التَّفَيْ على إيمان السحرة إذ هو ليس عن إحاطة بجميع ما يجب ويجوز في حق الله تعالى، وعلى قصة الرجل الذي شك في قدرة الله تعالى. وهو قول خطأ مجانب للصواب ترده الأدلة الشرعية. ويمكن الرد عليه من وجهين:

الوجه الأول: أنَّ اللَّه تعالى قد نفى عن إبراهيم الطَّيِّكُ الشرك في الماضي بقوله: ﴿ وَمَا كَانَ مَنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ وذلك في عدة آيات، منها قوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِيْرَهِيمَ كَانَ أَمَّةً فَانِتُنَا لِلَهِ حَنِيفًا وَلَدَّ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ وذلك في عدة آيات، منها قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِيمَدُ إِنَّ مِعْرَا مُسْتَقِيمٍ ﴾ وَانتَنْهُ فِي اللَّنْ اللَّهُ فِي اللَّهُ فِي اللَّهُ وَلَا لَكُورَةً لِينَ الصَّلِحِينَ ﴾ [النحل: ١٢٠]، وقوله: ﴿ إِنِّنِي هَمَانِي رَبِّ إِلَى صِرَطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيمًا مِلَةً إِنَهِمِ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ المُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وقوله: ﴿ إِنَّانِهُ مَلَا عَلَى مَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى التوحيد. قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ اللَّهُ عَالَى مِنْ اللَّهُ عَلَى مَنْ اللَّهُ عَلَى النوعيد. قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ اللَّهُ عَلَى مِنْ اللَّهُ عَلَى النُّوعِيد. وَاللَّهُ عَلَى النُوعِيد. قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ اللَّهُ عَلَى مِنْ اللَّهُ عَلَى النُّوعِيد. وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ عِرْبُكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدَنَا ﴾ الآية عاد فطر الناس على التوحيد. قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ طُهُورِهِمْ ذُرْزِنَهُمْ وَأَشْهَامُ عَلَى النَّهُ إِنَّ اللَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ عِنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ عِلَى النَّهُ إِنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُسْتِمْ السَّهُ إِنْ مَنْ طُهُورِهِمْ ذُرْزِنَهُمْ وَالْمُهُمْ عَلَى النُوعِيمَ السَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُورِيمُ وَيْمُ الْمُؤْمِنِهُمْ وَالْمُورُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِهُ اللْمُؤْمِنِهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِهُ الْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ

ومنه: حديث ضمام بن تعلبه (١)، وحديث: «أو استأثرتَ به في علم الغيب

= وثبت في الصحيحين عن أبي هريرة على عن رسول الله على أنَّه قال: «كل مولود يولد على الفطرة». أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب: ما قبل في أولاد المشركين (جـ١٢٧/٢) رقم (١٣٨٥)، ومسلم في كتاب القدر (٢٠٤٧/٤) رقم (٢٦٥٨).

وَجَاءَ فِي صَحِيحِ مَسَلَمُ أَيْضًا: عن عياضَ بن حماد ﴿ أَنَّ رَسُولُ اللَّهُ عَلَيْ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ إِنِّ وَالَّ اللَّهُ عَلَيْ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ إِنِّي خَلَقَتَ عَبَادِي حَنْفَاء». [صحيح مسلم (٢١٩٧/٤) رقم (٢٨٦٥)].

قَالَ ابن كثير - رحمه الله - معقّبًا على هذين الحديثين - فهذا إذا كان في حق سائر الحليقة فكيف يكون بإبراهيم الطّيّئ الذي جعله الله أمّة قانتًا لله حنيفًا، ولم يكن من المشركين ناظرًا في هذا المقام؟ بل هو أولى الناس بالفطرة السليمة والسجية المستقيمة بعد رسول الله ﷺ بلا شك ولا ريب». اه [تفسير ابن كثير (١٤٤/٢)].

وأمَّا القول الثالث فهو شاذ . كما قال ابن الأنباري . لأنَّ حرف الاستفهام لا يضمر إذا كان فارقًا بين الإخبار والاستخبار. انظر: زاد المسير (٧٥/٣)، والبحر المحيط لأبي حيَّان (١٦٦/٤).

وممًّا سبق يتبينَّ أنَّ القول الحق في هذه المسألة هو الثاني، وهو أنَّ إبراهيم التَّكِيَّلِمُ قال ذلك في مقام المناظرة لقومه مبيئًا لهم بطلان ما كانوا عليه من عبادة الهياكل والكواكب والأصنام. ومما يؤيد ذلك ـ كما قال ابن كثير ـ رحمه اللَّه ـ أنَّ اللَّه تعالى قال بعد هذه الآيات: ﴿وَمَا يَؤِيدُ فَالُ اَتُحَكَّجُونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَئِنَّ وَلاَ أَخَافُ مَا نُشْرِكُونَ بِهِ ۚ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِي شَيْئًا وَسِعَ رَبِي كُلُ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلا تَنذَكَرُونَ ﴿ وَكَلَّ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَن يَشَاءً وَلا تَخَافُونَ النَّكُمُ أَشْرَكُتُم عِلْقَالِ الْوَيقِينِ أَحَقُ وَلا تَخَافُونَ أَنْكُمُ أَشْرَكُتُم عِلْقَالِهِ مَا لَمْ يُنزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمُ شَاطَئنًا فَأَيُ الفَريقَيْنِ أَحَقُ وَلا تَخَافُونَ أَنْكُمُ الشَّرَكُتُم عِلَيْكُمُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الشَّرِكُونَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلِيهُ وَقِيلِهُ وَلَوْلَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ وَلَوْلَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْمُ عَلِيمُ وَلَا عَلَيْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْمُ اللَّهُ اللَ

(١) ضمام بن ثعلبة صحابي جليل من بني سعد بن بكر، قدم إلى النبي شخص سنة تسع، وقيل سنة خمس، و والأول أرجح ـ وأسلم على يد النبي شخص ثم رجع داعية في قومه بني سعد. انظر: أسد الغابة (٤٤١-٤٣٤)، والإصابة (٢١٠/٢).

ويشير المؤلف بحديث ضمام بن ثعلبة إلى ما أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب القراءة والعرض على المحدِّث (جـ٧/١) رقم (٦٣): قال حدَّثنا عبد اللَّه بن يوسف حدَّثنا الليث عن سعيدٍ ـ هو المقبري ـ عن شريك ابن عبد اللَّه بن أبي نَمِر أنَّه سمع أنس بن مالكِ يقول: ينما نحن جلوس مع النبي على في المسجد دخل رجل على جملٍ فأناخه في المسجد ثمَّ عقله ثمَّ قال لهم: أيَّكم محمد؟ ـ والنبي على متكئ بين ظهرانيهم ـ فقلنا: هذا الرجل الأبيض المتكئ، فقال له النبي على: «قد أجبتك» فقال=

عندك»(١).

وما كان المشركون يجهلون جميع مالله من الأسماء، والصفات، والأفعال التي اختص بها، لآيات ﴿ وَلَهِن سَاكَلْتَهُمْ ﴾ مرَّت (٢)، إنَّما ظلموا بترك مقتضى ذلك، لمَّا سُئلوا: أن يعبدوا مَنْ صفاته تلك الصفات التي علِمُوها، ويوحدوه (٣)، ويخلصوا له (٤)، ويجيبوا رسله؛ أبَوْا من ربط المُقْتَضى ـ اسم مفعول -

وهذا الحديث يدل على أنَّ اللَّه تعالى استأثر بعلم بعض أسمائه، فلم يُطلع عليها أحدًا من عباده؛ فيكون فيه دلالة على ما ذكره المؤلف ـ رحمه اللَّه تعالى ـ من قوله: ﴿ فَأَدَّعُوهُ بِهَا ﴾ أي: ولو من غير إحاطة».

(٢) انظر مواضع هذه الآيات في فهرس الآيات.

(٣) في (م): «ويوحده» وهو خطأ.

(٤) في المطبوعة: زيادة كلمة «العبادة» بعد كلمة «له» لبيان المقصود.

الرجل للنبي الله إلى الله الله في المسألة ، فلا تجِدْ عليَّ في نفسك. فقال: «سل عمَّا بدا لك». فقال: أسألك بربّك وربٌ من قبلك، آلله أرسلك إلى الناس كلّهم؟ فقال: «اللَّهمَّ نعم». قال: أنشدك باللَّه، آللَّه أمرك أن تصلّي الصلوات الخمس في اليوم والليلة؟ قال: «اللَّهمَّ نعم». قال: أنشدك باللَّه، آللَّه أمرك أن تصوم هذا الشهر من السنّة؟ قال: «اللَّهمَ نعم». قال: أنشدك باللَّه، آللَّه أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا؟ فقال النبي الله الله عمه. فقال الرجل: آمنت بما جئت به، وأنا رسول من ورائي من قومي، وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر». اهد.

⁽۱) جزء من حديث أخرجه أحمد في المسند (۲۹۱/۱)، وابن أبي شيبة في مصنفه (۲۰۲/۱۰) والحاكم (۲۰۲/۱۰) وقم (۲۰۳۱)، وأبو يعلى في مسنده (۲۹۸/۱۰) وقم (۲۰۳۱)، والحاكم في المستدرك (۲۰۹۱)، والطبراني في المعجم الكبير (۲۱٬۰۹۱) وقم (۲۰۳۱)، وقم (۲۰۳۱)، وأورده الدار قطني في العكل (۲۰۱۰)، والهيثمي في مجمع الزوائد (ج۰۱/۱۳۲۱) وقال: رجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح غير أبي سلمة الجهني، وقد وثقه ابن حبان. انتهى، وحكم عليه العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم (۲۹۹) بأنَّه صحيح. ولفظ الحديث كما في المسند: «ما أصاب أحدًا قط هم ولا حزن، فقال: اللَّهم إني عبدك، ابن عبدك، ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماض في حكمك، عدل في قضاؤك، أسألك بكلِّ اسم هو لك سميّت به نفسك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو أستأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني، وذهاب همّي، إلَّا أذهب اللَّه همّه وحزنه، وأبدله مكانه فرحًا» قال فقيل: يا رسول اللَّه، ألا نتعلَّمها؟ فقال: «بلى، ينبغي لمن سمعها أن يتعلَّمها». انتهى

بالمقتضِي(١)، بعد إذعانهم لذات المُقْتَضِي ـ اسم فاعل ـ دون ما تستتبعه وتلزمه(٢) بالوضع، وعمدوا إلى التابع فوضعوه (٣) في غير التابعية (٤).

قيل لهم: أليس خالقكم، ورازقكم، ومحييكم (٥)، ومميتكم، هو الله؟ قالوا: بلي.

قيل: فاعبدوه وحده (٦)، وهو أمركم بهذا.

قالوا: لا نطيع، ولا يصلح(٧)، ولا يسوغ إلَّا نتخذ إليه شفعاء، نعبدهم ليقرِّبونا إليه (٨) ـ هذا هو الأنسب بنا ـ ؟ إذ من شأن العظيم الكبير العلي (٩) : أن لا يفضي إليه الحقير إلَّا بشفيع من دونه، أو وليِّ، لا بدون (١٠) ذلك: ففسادٌ في الرأي ﴿ إِنَّا ٧٤٣ لَنَرَىٰكَ فِي سَفًّاهَةِ ﴾ (١١) ﴿ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي ضَلَالٍ تُمِينٍ ﴾ (١٢) لمخالفتك/ العادة

(١) المراد ب«الْمُقْتَضَى»، هنا: الملزوم، وهو إفراد اللَّه تعالى بالعبادة، وب«المُقْتضِي» اللازم وهو معرفة اللَّه تعالى بأسمائه وصفاته. وبيان ذلك: أنَّه يلزم من عرف اللَّه تعالى بأسمائه وصفاته أن يوحده، ولا يشرك به شيئًا؛ ولذا فإنَّ اللَّه تعالى يتعرَّف إلى عباده بصفات الربوبيَّة لتقودهم تلك المعرفة إلى عبادته تعالى وحده وعدم الإشراك به كما في قوله تعالى: ﴿ يَنَأَيُّهَا اَلنَّاسُ اَعْبُدُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَنَّقُونَ ﴿ الَّذِي جَمَلَ لَكُمُ ٱلأَرْضَ فِرَشًا وَالسَّمَآءَ بِنَآءُ وَأَنزُلُ مِنَ السَّمَآءِ مَآءً فَأَخْجَ بِهِـ. مِنَ الثَّمَرَتِ رِزْقًا لَكُمُّ فَكُلّ تَجْعَـلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿ ﴾ [البقرة: ٢١-٢٢].

(٢) في (ح) و(هـ): «دون ما يستتبعه ويلزمه». (٣) في (هـ): «وعمد إلى التابع فوضعه».

(٥) في (هـ): «مجيبكم» ولعله تصحيف. (٤) في (ح) و(هـ): «التابعة».

(٦) في (ح): «وحدوه».

(٧) في (ح): «ولا نصلح».

(٨) في (م): «ليقربونا إليه زلفي».

(٩) في (م): «العلي الكبير العظيم».

(١٠) في (ح): «لا يدون» وهو تصحيف.

(١١) سورة الأعراف، الآية رقم (٦٦).

والمؤلف يشير إلى جواب الملأُ من قوم عادٍ لمَّا دعاهم نبيُّهم هود الطَّيْخِلِيْ إلى عبادة اللَّه وحده وعدم الإشراك به كيما جاء في قول اللَّه تعالى: ﴿ وَإِلَّى عَادٍ أَغَاهُمْ هُودًا ۚ قَالَ يَنقَوْمِ ٱعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَامٍ غَيْرُهُم الْفَلَا نَنْقُونَ ١ قَالَ ٱلْمَلَا ٱلْفَلا ٱلْفَيْنَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَبَكَ فِي سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُكَ مِنَ ٱلْكَنْدِينَ ۞﴾ [الأعراف: ٦٦-٦٦].

(١٢) سورة الأعراف، الآية رقم (٦٠).

والمؤلف يشير إلى جواب الملأ من قوم نوحٍ لمَّا دعاهم نبيُّهم نوح التَّلِيثِلاَ إلى عبادة اللَّه وحده =

المعقولة، أي: بزعمهم(١).

فناداهم العظيم: شأني أجلُ من أن أقاس بغيري، وأكُرم من [أن] (٢) يعتبر (٣) علي (٤)، أو يقال بلا علم ولا حكمة، ولا دلالة صحيحة، وأكبر من أن يكون لأحد دوني حكم في أمري بلا سلطان مني ولا هدى، وجماي أرفع من أن يديره (٥) القصور والجهل؛ وما ذكرتم هو عين الغلط والخطأ، والغشم (٢) والهجوم في ظلمة بلا مصباح. وذلك القياس في العلم والحكمة، وعِظَم شأني، وعلق سلطاني مجانب للصواب والصّحة غاية المجانبة، وهو شيء لم (٧) يحملكم على الرضا به، إلَّا مجرّد وجدان آبائكم عليه، أو مرور خاطر (٨) مقتحم في البال، لا يتأثّر عن منشأ أصلًا، أو منشأ معتبر. ومن لم يكن عليمًا حكيمًا كيف يهتدي إلى ما ينبغي؟ وكيف ينبغي؟ فإنِّي أخرجتكم من بطون أمَّهاتكم لا تعلمون شيئًا (٩)، وقالت ملائكتى: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا إلَّا مَا عَلَمْتَنَأُ ﴿ (١).

وبالجملة: فلا علم ولا حكمة إلَّا من لدني، وما(١١)لم يكن من قِبَلِي، أو لم

بطلان قیاس علی الخلوق فی جعل الوسائط والشفعاء له تعالی

وعدم الإشراك به كما جاء في قول الله تعالى: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ، فَقَالَ يَقَوْمِ
 أَعَبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُمْ مِّنَ إِلَهٍ غَيْرُهُ ۚ إِنِّ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ۚ قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ * إِنَّا لَنَرَنَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ۞ ﴿ [الأعراف: ٥٩-٢٠].

⁽١) في (ح): «أي عمهم» وهُو خَطاً. (٢) كلمة [أن] ساقطة من (ح) و(هـ).

⁽٣) في (م): «يفترى».

⁽٤) أي يقاس علي غيري؛ لأن الاعتبار ـ كما تقدَّم ـ هو قياس الشيء على الشيء. انظر ص/٣٨٦.

⁽٥) في بقية النسخ «يدبره».

⁽٦) في (ح): «والعشم» وهو تصحيف.

والغشم: أي الظُلْم. انظر: القاموس المحيط (٢٢٠/٤) باب الميم ـ فصل الغين.

⁽٧) في (م): «^{لا»}.

⁽٨) في (هـ): «خاطركم» وهو خطأ.

⁽٩) إشارة إلى قول الله تعالى: ﴿وَأَلِلَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَا يَكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ الآية والنحل: ٧٨].

⁽١٠) سورة البقرة، الآية رقم (٣٢). (١١) في (م): «ومن».

يأتِ به مني توقيع الشهادة بالصحة، أو بالوضع، فمن أين له وجهٌ؟ فلكونكم تجهلون محض الرشد (١)، وحسن الرأي، وخالص الهدى.

فاتّخذوني وكيلًا، مدبّرًا حاكمًا فيكم، كيف أمرتكم ورسمت لكم، وأولى بكم من أنفسكم، إن كنتم تعلمون. وتلك الطريقة التي سلكتم من اعتبار توسيط الشفعاء والأولياء (٢)، هي نكتةٌ غريبة، وآيةٌ بيّنةٌ على ضعف هذا الاعتبار؛ لأنّي لا أنسى فأحتاج إلى تذكير، ولا أعجز فاستعين بغيري (٣)، ولست ببعيد أو غافل، أو يفوت علمي وحكمتي وقدرتي شيء، وأنا أرحم الراحمين، وأكرم من منح ومنّ، ولا أمل حتى تمَلُوا(٤)، ولا أشأم ولا يشغلني شأنّ [عن شأن] (٥)، ولا يقف إحساني على ترغيب غيري إيّاي، أو تحسينه لي، أو تعريفه إيّاي باستحقاق المشفوع له، وكيف؟ وأنا أعلم به، وأرحم، وأقرب وأمري معه على حكمة بالغة: المشفوع له، وكيف؟ وأنا أعلم به، وأرحم، وأقرب وأمري معه على حكمة بالغة:

Y £ £

⁽٢) في (م): «توسيط الأولياء والشفعاء».

⁽١) في (هـ): «الرشيد» وهو خطأ.

⁽٣) في (ح) و(هـ): «كغيري».

⁽٤) يشير بقوله: «ولا أمَلُ حتى تمَلُوا» إلى ما ورد في قوله ﷺ: «عليكم من الأعمال ما تطيقون فإنَّ اللَّه لا يمل حتى تمُلُوا» أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب: أحب الدين إلى اللَّه أدومه (جـ٩/١) رقم (٤٣)، ومسلم في كتاب المسافرين (١٩/١) وم (٤١٥) رقم (٢١٥) من حديث أمَّ المؤمنين عائشة رضى اللَّه عنها.

والمقصود بالملل المضاف إلى الله تعالى هنا قطعه تعالى الثواب عن عبده إذا انقطع ذلك العبد عن العمل.

يقول ابن رجب في فتح الباري (١٥٢/١): (وسمى هذا المنع من الله مللًا وسآمة مقابلة للعبد على ملله وسآمته كما قال تعالى: ﴿ نَسُوا الله فَنَسِيهُم ﴾ [التوبة: ٢٧]. فسمّى إهمالهم وتركهم نسيانًا مقابلة لنسيانهم له؛ هذا أظهر ما قيل في هذا». انتهى وما ذكره ابن رجب ـ رحمه الله ـ في معنى الملل المضاف إلى الله تعالى في هذا الحديث هو المعنى اللائق بالله تعالى، ولا يعدُّ هذا تأويلًا؛ وذلك لأنه معنى صحيح مرادً؛ إذ أن صفة الملل والسآمة غير مرادة في الكلام؛ لأن الأدلة قد دلت على انتفاء النقائص والعيوب عن الله تعالى، ومن ذلك لحوق السآمة والملل بجناب الله تعالى. انظر ذلك مفصّلًا في المصدر نفسه تعالى، ومن ذلك لحوق السآمة والملل بجناب الله تعالى. انظر ذلك مفصّلًا في المصدر نفسه

⁽٥) ما بين المعقوفتين سقط في (هـ).

وبالجملة: فالمعاني التي لأجلها يكون الشَّفعاء، وتلكم الوسائل^(۱) التي اتَّخذتموها من دوني، لا يكون^(۲) إناطتها^(۳) بنا واتصالها بجنابنا، إلَّا عن جهل وقصور بالغ، ولا يعتبرها في حقِّنا إلَّا من لم يدر أَمْرَنا، ولا حقيقة شأننا؛ إذ لو علم لأيقن أنَّ ذا غلط كبير، وظلم مجاوز، ونأيٌ عن الصواب^(۱) بمفاوز، وعمل بنقيض العلم والعدل والحكمة.

وكيف لا؟ والتوسيط في هذا الباب وقع [بجاهل]^(°) إلى عالم، أو بمن لا نسبة بينه وبين المتوسَّل إليه في جميع الوجوه؛ وخصوصًا: المعنى الذي يلاحظه المتوسِّل، والجهة التي يؤمّها، والأمر الذي يحاوله، وهو أنهى مطلبه^(۱).

فكيف مع هذا إذا كان المتوسَّل إليه يقول: هلمَّ، فأنا قريبٌ منك لقضاء حاجتك، وإجابة دعائك، وقد تعرَّضت لك. فلا تُعرِض عني، [والتوسيط توعيرٌ ومناقضةٌ للمقاصد الصحيحة، والركون (٧) في الوصول] (٨) إليَّ على شفيع هو من محض إيجادي، ساع في أن ينال قربًا مني، ودنوًا من رحمتي وإحساني، متشوِّف إلى ما تتشوفون (وَإِلَّا تَغَفِرْ لِي مَتشوِّف إلى ما تتشوفون (٩) له، راج ما ترجون، خائفٌ ما تخافون (وَإِلَّا تَغَفِرْ لِي وَتَرْحَمُّنِيَ أَلْخُسِرِينَ (١٠): سفة بحتٌ، وسحقٌ خالص، مع أنَّ الذي رسخ في فطركم وتمييزكم ومعارفكم: أنَّ من كان خبيرًا بحال أحدكم،

⁽١) في المطبوعة «الوسائط» بدل «الوسائل» لبيان المقصود.

⁽٢) في (ح) و(هـ): «لا تكون». وغير منقوطة في الأصل والمتبت من (م).

⁽٣) إناطتها: أي تعليقها. انظر: القاموس المحيط (٧٣/٢).

⁽٤) في الأصل: «الضواب» وهو تصحيف. (٥) كلمة [بجاهل] ساقطة من (هـ).

⁽٦) أي نهاية طلبه، ومنتهى قصده.

⁽V) في الأصل: «والزكون» وهو تصحيف، والتصويب من بقية النسخ.

⁽A) ما بين المعقوفتين سقط في (هـ).

⁽٩) في (ح): «متشوق إلى ما يتشوفون». وفي (هـ): «متشوف إلى ما يتشوفون». والتشوف هو الاستشراف للشيء، والشوق إليه. انظر لسان العرب (٢٣٩/٧) مادة «شوف».

⁽١٠) سورة هود، الآية رقم (٤٧).

وأرحم به من غيره، وأقدر على تحصيل مطلبه، وأكرم وأسمح، وأرغب في المنِّ والإعطاء - (لا سيما إذا كان يدعوك (١) إلى سؤاله، ويحبّه ويريده، ويرتاح له، ولا يتبرَّم منه)(٢) ـ يكون أحرى بالمسألة وأولى بالطلب، وأرجى لحصول المطلوب، ولو سأل من لايقدر ولا يعلم أمره، أو لا يرحمه ويسمح بمطلوبه كأحسن (٣) ما يكون مع وجود مقابله لعدَّدتموه سفيهًا أحمق (٤)، أو لا علم عنده في القضيَّة؛ ۲٤٥ فهذا هو الصحيح، لا قياسكم القبيح/.

فكيف يصلح توسيط^(٥) من يجهل وينسى، ويملَّ ويضجر، ويشغله شيءٌ عن شيءٍ، إلى من يعلم السرُّ وأخفى، والجهر وما يخفى، وخائنة الأعين وما تخفى الصدور، ولا يضلُّ ولا ينسى، ولا يجوز عليه ما يمتنع على القادر الحكيم العليم(٢)؟.

⁽۱) في (م): «يدعوكم».

⁽٢) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م)، وليست في (ح) و(هـ).

اللَّه جلُّ وعلا يحبُّ من عباده أن يسألوه، بل من كرمه وإحسانه وجوده يغضب على من لم يسأله كما جاء في الحديث: «أنَّه من لم يسأل اللَّه يغضب عليه». خرَّجه أحمد في المسند (٤٤٢/٢)، والترمذي في كتاب الدعوات من جامعه (٤٢٦/٥) رقم (٣٣٧٣)، وابن ماجة في كتاب الدعاء، باب: فضل الدعاء (١٢٥٨/٢) رقم (٣٨٢٧). وحكم عليه العلامة الألباني ـ رحمه اللَّه تعالى ـ بأنَّه صحيح كما في صحيح الجِامع (٣٠٤/٢) برقم (٢٤١٤). وأيضًا صح عن النبي ﷺ قوله: «ليس شيء أكرم على الله تعالى من الدعاء». خرَّجه أحمد في المسند (٣٦٢/٢)، والترمذي في كتاب الدعوات، باب: فضل الدعماء (٥/٥) رقم (٣٣٧٠)، وابن ماجة في كتاب الدعاء، باب: فضل الدعاء (١٢٥٨/٢) رقم (٣٨٢٩). وحسَّن إسناده العلامة الأَّلباني ـ رحمه اللَّه تعالى ـ كما في صحيح الجامع برقم (۲٦٨٥).

⁽٣) في (م): «كأخس» وغير منقوطة بالأصل ورسمها يحتمل الأمرين والمثبت من (ح) و(هـ) هو الصواب.

 ⁽٤) في (م): «أحمقا» وهو خطأ. (٥) في (ح): «توسط».

⁽٦) لعلِّ العبارة فيها دور؛ والمقصود: لا يجوز على الله ما يمتنع عليه من العجز والجهل وسوء التصرف والتدبير.

والحال: أنَّ وضع الحاجة مقتض^(١)، سيما العام^(٢) منه لكاشف^(٣)، واسع الرحمة، محيط العلم والحكمة والقدرة؟ فالتعليق بمن دونه، منادٍ على نفسه بالفساد والضلال.

والشُّفاعة بإذنه تعالى وأمره: هي منه منشأً وانتهاءً (٤)، ولا وجه لاتِّخاذ (٥) مَنْ دونه، ولا حاجةً له، ولا للمتَّخِذ. فانضمَّ (٦) إلى الظلم لغوُّ وتضييع.

ولم يحجر اللَّه [اتخاذ](٧) الشفعاء من دونه إلَّا لما هو خيرٌ [لنا](٨)، حسن العائدة علينا، عدلٌ قسط فيما(٩) بيننا وبينه، جارٍ على السنن القويم الصالح البريء من كل فسادٍ، ولِما في الاتِّخاذ (١٠) من الفساد والضرر، وعدم الانتفاع؛ فهذا خلاصة الأمر.

والأغيار من شأنهم نقصّ، وقصورٌ وعجزٌ وإعياءٌ، وتأخرٌ في السِمات(١١) والأحوال عن مقام النهاية والكمال. فمَنْ الخليق (١٢) أن يُدْعَى، ويخلص له العبادة والافتقار والضَّراعة؟ أهو سوى من يجيبك (١٣) في الخلوات والفلوات، وساعات الليل والنهار، ويعلم ذرات أحوالك، ومناجاة أقوالك، وخواطر بالك، في كلِّ لمحةٍ وطرفةٍ، وجهرِ وخفيةٍ، وُسرٍّ وعلانية؟ ويقول: ﴿ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبٌ لَكُو ﴾ (١٤)، ﴿ وَإِذَا سَأَلُكَ عِبَادِى [عَنِي] (٥٠) فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾ (١٦)، ﴿ أَمَّن يُعِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوَءَ ﴾ (١٧) ويعلم ما هو لك أنفع، وفيك أنجع، ولا يغفل عنك ولا

(١) في (ح): «مقتضي».

⁽۲) في (م): «العلم».

⁽٤) انظر ما تقدَّم في ص/٤٩٧ - ٤٩٩٠.

⁽٣) في (ح) و(هـ): «إلى كاشف». (٥) في (ح): (الاتحاد) وهو تصحيف.

⁽٦) في (ح) و(هـ): (فانظمً» بقلب الضاد ظاءً، وهي لغة. انظر: المزهر للسيوطي (٦٣/١٥).

⁽٧) كلمة [اتخاذ] ساقطة من (ح) و(هـ).

⁽٩) في (م): «فيها» وهو خطأ.

⁽١١) أي الصفات.

⁽۱۳) في (م): «يحييك» وهو تصحيف.

⁽١٥) كلمة [عني] ساقطة من (ح).

⁽١٧) سورة النمل، الآية رقم (٦٢).

⁽٨) كلمة [لنا] ساقطة من (هـ).

⁽١٠) في (ح) و(هـ): «الاتحاد» وهو تصحيف.

⁽١٢) في (ح) و(هـ): «فمن هو الخليق»

⁽۱٤) سورة غافر، الآية رقم (٦٠).

⁽١٦) سورة البقرة، الآية رقم (١٨٦).

يسهو، ولا يحتاج في نفعك ومسألتك إلى غير من مشير أو ظهير (١)؛ وإذا تقرَّبتَ إليه أو عملتَ له، أو ذكرتَه أو تعبَّدتَ أو خضعتَ، فأنت بمرأى منه او مسمع. وإن هممت بالحسنة فلم تعملها كتبها عنده حسنة كاملةً (٢)؛ يكثِّر القليل، ويعفو عن الكثير، ويصفح عن المسيء (٣) ويعفو عن السيئات، وهو قريبٌ منك، رحيمٌ بك، عالمٌ بسرِّك وعلانيتك، قادرٌ على نفعك وضُرِّك (٤) في أسرع زمانِ وأقصر أوانِ.

فأين الشفيع منك؟ ومتى يعلم ما أنت فيه، حتى تأتيك نتائج شفاعته. فاللَّه المستعان ﴿ أَنَدْعُونَ بَعُلًا (٥٠ وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَيْلِقِينَ ﴾ (٢٠ أي: الذي ليس لك من دونه وليِّ ولا نصير (٧٠)، ولا دافعٌ، ولا واقي؛ فلا تكن (٨) إلَّا له وإليه، ومعه وبه. واقفًا ببابه، لَهجًا بذكره وكتابه.

⁽١) ظهير أي معين. يقول تعالى: ﴿ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرَكِ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرِ ﴾ [سبأ: ٢٢]. انظر: تفسير ابن كثير (١٤/٣).

⁽٢) ويدل لذلك قوله على: «إنَّ اللَّه كتب الحسنات والسيئات، ثمَّ بينٌ ذلك، فمن همَّ بحسنة فلم يعملها كتبها اللَّه عنده حسنة كاملةً، فإن هو همَّ بها فعملها كتبها اللَّه عنده عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة... الحديث». أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب: من همَّ بحسنة أو بسيئة (جـ٧/٣٩٠-٢٤٠) رقم (١٤٩١) من حديث ابن عباس رضي اللَّه عنهما، وهو عند مسلم أيضًا: في كتاب الإيمان (١١٧/١) رقم (٢٠٤) من حديث من حديث أبي هريرة عليه.

⁽٣) في (هـ): «للسيء» وهو خطأ. (٤) في (ح): «وظرك» بقلب الضاد ظاءً.

⁽٥) بعلًا: البعل في اللغة الذكر من الزوجين. انظر المفردات للراغب ص/١٣٥.

وقد اختلف المفسرون في معناه في الآية الكريمة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنَّه بمعنى الرَّبِّ. أي أَتَّدعون ربًّا. وهذا قول ابن عباس رضي اللَّه عنهما. وقال قتادة: هذه لغة لأهل اليمن.

القول الثاني: أنَّه اسم صنم لهم. قاله الضحاك وابن زيد.

القول الثالث: أنَّه امرأة كانُّوا يعبدونها يقال لها: بعل. حكاه ابن إسحاق.

انظر: تفسير ابن جرير الطبري (جـ٩١/٢٣-٩٢) ط. الحلبي، الثانية (١٣٨٨)، وزاد المسير (٨٠/٧).

⁽٦) سورة الصافات، الآية رقم (١٢٥). (٧) في (ح): «ولى ولا شفيع نصير».

⁽٨) في (ح): «فلا يكن» وهو خطأ.

وقد وعظك وأنبأك: أنَّ ذلك التوسُّل هو القاطع عن التوصُّل. فازدد إليه انقطاعًا فيما تخاف وتأمُّل. فإنَّ ذلك الاستشفاع سبب المضار^(١)، وحرمان الانتفاع.

قوله (۲): والذي أصَّلَ أصل (۳) هذه الفتوى، هو ابن تيمية الحنبلي، الضال المُضِّل، حيث حرَّم زيارة القبور.

أقول: لو كنت حقًّا تعرف الفضل⁽³⁾ وأهله، والضلال ومحلَّه. لعرفت: أنَّك قلت باطلاً [جمَّا]^(٥) واللَّه يبصرك ويلهمك - إثَّمَا تعرف^(٢) أنَّ هذا الأمر ضلال، وقائله مضل بالبرهان، الذي منعتَ أنت من الوصول إليه، بمنعك تأتي أخذ حكم من دليله. والرجل^(٧) سَلْ عنه كتب الشافعية خاصَّةً. وكيف تجد النقل عنه ونشر آثاره، وذكر علومه وأخباره؟.

وبالجملة: فما ثمَّ حاجةً إلى الكشف أو الإطناب^(^)، أو إشباع^(^) القول في هذا الباب. فإن كنت قد سمعتَ زلةً من غيرك. فاللَّه لا يرضى منك حتى تباشر وتزن بميزان^(· 1) العلم والعدل^(۱) والتفتيش، وأنت الحكم. لكن بعد ذلك: فأنت الآن قاصرٌ جاهلٌ بتفصيل القضيَّة، مانعٌ لنفسك من / دركها لما ذكرنا لك. ٢٤٧

على أنَّك لو عقلت لم تجد مساسًا، ولا تلازمًا بين وجوب هدم المشاهد، وتحريم زيارة القبور. أي: ولو كانت بلا شدِّ رحل إليها.

دفاع المؤلف الإسلام من افتراءات عليه في مسألة الزيارة

⁽١) في (ح): «المظار» بقلب الضاد ظاءً، وهي لغة كما تقدُّم مرارًا.

⁽٢) في (هـ): (وحرمان قوله الانتفاع) وهو خطأ.

⁽٣) في (ح): «أهل» وهو تحريف.

 ⁽٤) في (م): «الفصل» وهو تصحيف.
 (٥) كلمة [جمًّا] ساقطة من (ح) و(هـ).

⁽٦) في (هـ): «يعرف» وغير منقوطة في (ح). (٧) في (م): «وللرجل» وهو خطأ.

⁽٨) في (ح) و(م): (إلى الكشف والإطناب، (٩) في (ح): (وإشباع).

⁽١٠) بالأصل غير منقوطة، ورسمها يحتمل «لميزان» والمثبت من بقية النسخ هو الصواب.

⁽١١) في (م): «العد» وهو خطأ.

و(أيضًا هو)(١) إنَّما منع(٢) من شدِّ الرحال إليها.

فقولك: «حيث حرَّم زيارة القبور» بهتّ منك للمذكور؛ لأنَّه إنَّمَا منع شدَّ الرحال إليها، لا زيارتها مطلقًا (٣).

(١) ما بين الهلالين في الأصل زيادة في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعها من الصلب بعلامة إلحاق، وهي مثبتة في (م)، وليست في (ح) و(هـ).

(٢) في (ح) و(هـ): زيادة كلمة «الرجل» بعد كلمة «منع»، وهي في الأصل مضروبٌ عليها. (٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - مبيّنًا كذب هذه الفرية: «ولا نهي أحد عن السفر إلى مسجده، وإن كان المسافر إلى مسجده يزور قبره على، بل هذا من أفضل الأعمال الصالحة، ولا في شيء من كلامي، وكلام غيري نهيّ عن ذلك، ولا نهيّ عن المشروع في زيارة قبور الأنبياء والصالحين، ولا عن المشروع في زيارة سائر القبور؛ بل قد ذكرت في غير موضع استحباب زيارة القبور كما كان النبي ﷺ يزور قبور أهل البقيع وشهداء أحد، ويعلم أصحاّبه إذا زاروا القبور أن يقول قائلهم: «السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنَّا إن شاء الله بكم لاحقون، ويرحم اللَّه المستقدمين منَّا ومنكم والمستأخرين، نسأل اللَّه لنا ولكم العافية، اللَّهمَّ لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم، واغفر لنا ولهم». وإذا كانت زيارة قبور عموم المؤمنين مشروعة فزيارة قبور الأنبياء والصالحين أولي... إلى أن قال: ويجب الفرق بين الزيارة الشرعية التي سنَّها رسوله ﷺ، وبين الزيارة البدعية التي لم يشرعها، بل نهي عنها، مثل اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد، والصلاة إلى القبر واتخاذه وثنًا. وقد ثبت عنه ﷺ في الصحيحين أنَّه قال: «لا تشدُّ الرحال إلَّا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا والمسجد الأقصى». حتى إنَّ أبا هريرة سافر إلى الطور الذي كلُّم اللَّه عليه موسى بن عمران السُّليِّكُلِّ فقال له بصرة بن أبي بصرة الغفاري: لو أدركتك قبل أن تخرج لما خرجت، سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: ﴿لاَّ تعمل المطي إلَّا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، ومسجد بيت المقدس، [مجموع الفتاوى .[44.44.74].

فكلامه هذا يدل على أنَّه ـ رحمه اللَّه تعالى ـ يرى استحباب زيارة القبور، ولكن على الوجه المشروع؛ وذلك بدون شدِّ الرحال إليها. ومناسكه ومصنفاته طافحة بذكر استحباب زياة القبور. لا سيما قبر النبي عليُّ.

ولمزيد من التفصيل في كلامه في استحباب الزيارة الشرعيَّة انظر: مجموعة الرسائل والمسائل (١٩/١ من التفصيل في كلامه في استحباب الزيارة الشرعيَّة انظر: مجموعة الرسائل الحبرى (٤٠٩/١ ع.٩٠٥) طبعة إحياء التراث، بيروت للطبوعة ضمن مجموعة الرسائل الكبرى (٤٠٩/١ م.٩٠٥) طبعة إحياء التراث، بيروت لبنان، بدون تاريخ طبع.

فعجبٌ من إبطالٍ وكذب؛ ومذهبه في المسألة مشهور (١٠). على [أنَّ] (٢) الخطيب القسطلاني مؤلف «شرح البخاري» (٣) قال في شرح: «باب فضل بيت المقدس» - إذ تكلَّم على حديث: «لا تشدُّ الرحال إلَّا إلى ثلاثة مساجد» (٤) -: «الاستثناء مفرَّغ (٥). والتقدير: لا تشدُّ (١) الرحال إلى موضع. ولازمه منع السفر إلى كل موضع غيرها، كزيارة صالحٍ أو قريبٍ أو صاحب، أو طلب علم، أو

يقول ابن عبد الهادي: «والسفر إلى القبور مسألة وزيارتها من غير سفر مسألة أخرى، ومن خلط هذه المسألة بهذه المسألة، وجعلها مسألة واحدة، وحكم عليهما بحكم واحد، وأخذ في التشنيع على من فرَّق بينهما، وبالغ في التنفير فقد حرم التوفيق، وحاد عن سواء الطريق». اهد [الصارم المنكى ص/٩٠٩].

ولمزيد من التفصيل في هذه المسألة راجع المصدر السابق؛ إذ هو مؤلف في خصوصها - أعني الرد على المشنعين على شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في مسألة الزيارة وعلى رأسهم السبكي - عفا الله عنه م، فقد نقل فيه ابن عبد الهادي - رحمه الله تعالى - كلام شيخ الإسلام في استحباب الزيارة الشرعية، وبرأ فيه جانبه الأطهر من افتراءات القبوريين عليه.

(١) وقد سبقت الإشارة إليه. (٢) كلمة [أنَّ] ساقطة من (ح).

(٣) وهو المعروف بإرشاد الساري، وهو مطبوع.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب: فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة (جـ٧١/٢) رقم (١١٨٩) من حديث أبي هريرة الله.

(٥) في الأصل و(م): «مفرع» وهو تصحيف، والتصويب من (ح) و(هـ).

والاستثناء المفرَّغ هو الذي لا يذكر فيه المستثنى منه، فيقدر بأعمَّ الأحوال. كأن تقول - مثلًا -: ما قام إلَّا زيدٌ، فيكون التقدير ما قام أحدٌ إلَّا زيد. وسمِّي مفرغًا لأنَّ العامل - ما قبل إلا -أُشْغِل بالعمل في ما بعدها عن معموله الحقيقي وهو المستثنى منه المحذوف. انظر: ضياء السالك مع شرحه أوضح المسالك (جـ١٨٢/٢).

(٦) في (ح): ﴿لا شد﴾ وهو خطأ.

والذين شنعوا على شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في مسألة الزيارة لم يفهموا كلامه، وخلطوا بين مسألتين مختلفتين. فأمّا المسألة الأولى فهي الزيارة بلا شدّ رحلٍ ولا سفر إليها، وأمّا الثانية فهي شدّ الرحال بالسفر إليها؛ فالأولى - كما مرّ آنفًا - فإنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - لم ينهى عنها، ولم يحرمها، بل استحبها، وحض عليها. وأمّا الثانية فهي التي قد نهى عنها، وكرهها، لأنَّ مقتضى الأدلة ذلك. انظر كلامه عليها في مجموع الفتاوى: (٢٤٣١، ٢٤٣، ٣٠٤).

تجارة، أو نزهة (۱). لأنَّ المستثنى منه في المفرَّغ (۲) يقدَّر بأعمُّ العام. لكن المراد بالعموم هنا: الموضع المخصوص، وهو المسجد كما مرَّ (۲) تقريره (٤). واختلف في شدِّ الرحال (٥) إلى غيرها ـ يعني: الثلاثة المساجد ـ كالذهاب إلى زيارة الصالحين أحياءً وأمواتًا، وإلى المواضع الفاضلة للصَّلاة فيها والتبرُّك بها. فقال أبو محمد الجويني (٦): يَحْرُم (٧)؛ عملًا بظاهر الحديث (٨)، واختاره القاضي حسين (٩). وقال به القاضي عياض وطائفة (١٠). انتهى بلفظه من شرح الباب المذكور.

(١) في مطبوعة «إرشاد الساري»: «نزعة» وهو خطأ.

ونظير هذا قول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في مجموع الفتاوى (٢١/٢٧): (أنَّ قوله ﷺ: «لا تشد الرحال إلَّا إلى ثلاثة مساجد». يتناول المنع من السفر إلى كل بقعة مقصودة؛ بخلاف السفر للتجارة، وطلب العلم ونحو ذلك. فإنَّ السفر لطلب تلك الحاجة حيث كان، وكذلك السفر لزيارة الأخ في الله فإنَّه هو المقصود حيث كان).

- (٢) في (م) و(ح): «المفرع» وهو تصحيف. (٣) في مطبوعة إرشاد الساري «وقد تقدُّم».
 - (٤) في مطبوعة إرشاد الساري «تقديره».
 - وإلى هنا الكلام متصل في «إرشاد الساري».
- (°) في الأصل ِو(ح): «الرحلُ» والمثبتِ من (م) و(هـ) موافق لما في مطبوعة إرشاد الساري.
- (٦) هو: عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن حيوية الطائي، والد إمام الحرمين، من فقهاء الشافعية، تفقه بنيسابور على أبي الطيب الصعلوكي، وبمرو على أبي بكر القفال، وكان إمامًا في التفسير والفقه والأدب، روى عنه ابنه أبو المعالي الملقب إمام الحرمين. من تآليفه الكثيرة: «التلخيص» في أصول الفقه، و«التبصرة»، و«التعليقة» وكلاهما في فروع الفقه الشافعي، توفى في ذي القعدة سنة (٤٣٨هـ).

انظر: سير أعلّام النبلاء (٢١٦/١٧)، وطبقات الشافعية للسبكي (٧٣/٥)، وتبيين كذب المفتري ص/٢٥٧، ووفيات الأعيان (٤٧/٣).

- (٧) في (ح) و(هـ): «تحرم» وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (م) موافق لما في «الإرشاد».
 - (٨) في مطبوعة «إرشاد الساري»: «عملًا بظاهر هذا الحديث».
- (٩) هو: حسين بن محمد بن أحمد أبو علي المروزي الشافعي، المعروف بالقاضي، فقيه أصولي محدث، حدَّث عنه البغوي وجماعة، وكان من أصحاب الوجوه في المذهب الشافعي. من تصانيفه: «التهذيب» في فروع الفقه الشافعي، وقد لخصه البغوي، وسمَّاه لباب التهذيب، و«شرح فروع ابن الحداد في الفقه»، و«التعليق الكبير». توفي سنة (٢٦٤هـ). انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٢٦٠/١٨)، ووفيات الأعيان (١٨٢/١)، وسير أعلام النبلاء (٢٦٠/١٨).

(۱۰) إرشاد الساري (۲۵۱/۳).

وقد سبقه إلى ذلك بلفظه، أو إلَّا يسيرًا منه (١): الحافظ أبو الفضل العسقلاني في «فتح الباري» (٢).

فيسع ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في منعه شدّ الرحال لزيارة القبور ما وسع أبا محمد (٢) الجويني والقاضيين (٤): حسينًا وعياضًا (٥) وغيرَهم، إنْ كان الإنصاف لله مرضاة (٢).

(على أنَّ الشذوذ غير ضائرٍ. إنَّمَا^(٧) السُّقوط مع مخالفة الحقِّ)^(٨).

وقوله: كما مرَّ تقريره (٩).

السند فيه شهر بن حوشب (۱۰)، والكلام عليه في محله، سيما وقد زاد هنا مالم يَقُه (۱۱)

⁽١) كلمة [منه] ساقطة من (ح) و(هـ).

 ⁽۲) انظر: فتح الباري (۷۷/۳).
 (۳) في (هـ): (أبو محمد».

⁽٤) في (ح) و(ه): «القاضيان». (٥) في (ه): «وعياظًا» بقلب الضاد ظاءً.

⁽٦) والمعنى «إنْ كَانَ مقصدك الإنصاف لله مرضاةً» كمَّا ألمح إليه الشيخ محمد حامد الفقي -رحمه اللَّه ـ في مطبوعته بزيادة «مقصدك» بعد كلمة «كان»؛ لبيان المقصود.

⁽٧) في الأصل «إمّا» والتصويب من بقية النسخ.

⁽A) ما بين الهلالين في الأصل كتب في الهامش بخط المؤلف، وأشار إلى موضعه من الصلب بعلامة إلحاق.

⁽٩) يشير إلى كلام القسطلاني المتقدَّم: «... لكن المراد بالعموم هنا الموضع المخصوص، وهو المسجد كما مرَّ تقريره».

قال العلامة الألباني - رحمه الله تعالى - في أحكام الجنائز ص/٢٨٨ تعقيبًا على كلام الخطيب القسطلاني: «وهذا الاحتمال ضعيف، والصواب التقدير الأول - يعني العموم «لا تشد الرحال إلى موضع» - لما تقدَّم في حديث أبي بصرة وابن عمر من إنكار السفر إلى جبل الطور.

⁽١٠) هو: شهر بن حوشب الأشعري، أبو سعيد، ويقال: أبو الجعد الشامي، صدوق كثير الإرسال والأوهام، مات سنة (١١١هـ)، وقيل: سنة (١١٢هـ).

انظر في ترجمته: التاريخ الكبير (٢٥٨/٤)، والجرح والتعديل (٢٨٣/٤)، وميزان الإعتدال (٢٨٣/٤)، وميزان الإعتدال (٢٨٣/٤)، وتهذيب التهذيب (٣٣٦/٤).

⁽١١) في (هـ): «تفه» وغير منقوطة في الأصل و(ح) والمثبت من (م).

۲٤٠ به الأثبات من قوله: «إلى مسجد تبتغي (١) الصّلاة/ فيه» (٢). وصاحب «الفتح» جعل في العبارة هنا إشارةً إلى شيء من هذا حذفها الخطيب، وماكان له [ذلك] (٢).

(١) في (ح) و(هـ): «تنبغي» وهو خطأ، وغير منقوطة في الأصل والمثبت من (م).

(٢) هذه الزيادة وردت في حديث عند الإمام أحمد في المسند (٦٤/٣) ولفظه: «قال حدَّثنا: هاشم. حدَّثنا عبد الحميد. حدثني شهر بن حوشب قال: سمعت أبا سعيد، وذكرت عنده صلاةً في الطور، فقال: قال رسول الله على: «لا ينبغي للمطي أن تشدَّ رحاله إلى مسجد يبتغي فيه الصلاة غير المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا» الحديث. وهو أيضًا عند أبي يعلى في مسنده (٤٨٩/٢) رقم (١٣٢٦) من طريق ليث ـ وهو ابن أبي سليم - عن شهر بن حوشب بنحوه.

والحديث بهذه الزيادة ضعيف؛ لضعف شهر بن حوشب. قال ابن عدي في الكامل (١٣٥٨/٤): «وشهر هذا ليس بالقوي في الحديث، وهو ممَّن لا يحتج بحديثه، ولا يتديَّن به». انتهى.

قال العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ في أحكام الجنائز ص/٢٨٦: (وشهر ضعيف، قد تفرّد بهذه الزيادة: «إلى مسجد يبتغي فيه الصلاة» فهي منكرة لعدم ورودها في الطرق الأخرى عن أبي سعيد، حتى ولا في طريق ليث عن شهر، وكذلك لم ترد في الأحاديث الأخرى...) إلى آخر كلامه ـ يرحمه الله.

(٣) كلمة [ذلك] ساقطة من (هـ).

ولعلَّ المؤلف يشير إلى قول الحافظ في «فتح الباري» (٧٩/٣): «وشهر حسن الحديث، وإن كان فيه بعض الضعف». اهـ

قلت: فالحاصل أنَّ الحافظ ابن حجر ـ رحمه اللَّه تعالى ـ قد أشار إلى تحسين حديث شهر المتقدم. ثمَّ اختار أن يكون التقدير المناسب للحديث هو: «لا تشد الرحال إلى مسجد للصلاة فيه، إلَّا الثلاثة». ثمَّ قال: «فيبطل بذلك قول من منع شد الرحال إلى زيارة القبر الشريف، وغيره من قبور الصالحين». انتهى [المصدر نفسه (٨٠/٣)].

وقد تعقبه العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ في أحكام الجنائز ص/٢٨٩. ٢٩ قائلًا: «لقد تساهل الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ في قوله في «شهر»: أنّه حسن الحديث، مع أنّه قال في «التقريب»: «كثير الأوهام، كما سبق؛ ومن المعلوم أنَّ من كان كذلك فحديثه ضعيفٌ لا يحتج به، كما قرره الحافظ نفسه في «شرح النخبة». ثمَّ هب أنّه حسَّن الحديث، فإنمًا يكون كذلك عند عدم المخالفة، أما وهو قد خالف جميع الرواة الذين رووا الحديث عن أبي سعيد، والآخرين الذين رووه عن غيره من الصحابة كما تقدَّم بيانه، فكيف يكون حسن =

ولا ندري من أين عرفت أنَّه غالط في هذه المسألة؟ وإن صحَّ ذلك فلا يضُرُّه. ومن ذا الذي تُرْضَى سجاياه (١) كلُّها (٢)؟.

وهل تجسُر على أنَّ الشافعي بريء من ذلك. وهذه أصحابه في مواضع كثيرة، أو أقوامٌ منهم يضربون (٣) عمَّا قال صفْحًا، وإن كاذبتَ فاطَّلِع على كتبهم وحوافل مصنفاتهم.

نعم، فإن قلت: عرفتُ غلط ابن تيمية في هذه المسألة لقوله على: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها (٤٠).

= الحديث مع هذه المخالفة!؟ بل هو منكر الحديث في مثل هذه الحالة، دون أي شكِ أو ريب. أضف إلى ذلك أنَّ قوله في الحديث: «إلى مسجد» ممَّا لم يثبت عن شهر نفسه، فقد ذكرها عنه عبد الحميد، ولم يذكرها عنه ليث بن أبي سليم، وهذه الرواية عنه أرجح لموافقتها لروايات الثقات كما عرفت.

وأيضًا فإنَّ المتأمَّل في حديثه يجد دليلاً آخر على بطلان ذكر هذه الزيادة فيه، وهو قوله: أنَّ المعيد الخُدري احتجَّ بالحديث على شهر لذهابه إلى الطور؛ فلو كان فيه هذه الزيادة التي تخص حكمه بالمساجد دون سائر المواضع الفاضلة، لما جاز لأبي سعيد عليه أن يحتج به عليه، لأنَّ الطور ليس مسجَدًا، وإنَّما هو الجبل المقدَّس الذي كلَّم الله تعالى موسى عليه، فلا يشمله الحديث لو كانت الزيادة ثابتة فيه، ولكان استدلال أبي سعيد به والحالة هذه وهمًا، ولا يعقل أن يسكت عنه شهر، ومن كان معه. فكل هذا يؤكد بطلان هذه الزيادة، وأنَّها لا أصل لها عن رسول الله على عمومه الذي ذهب إليه أبو محمد الجويني ومن ذكر معه، وهو الحق، فالواجب البقاء على عمومه الذي ذهب إليه أبو محمد الجويني ومن ذكر معه، وهو الحق، انتهى كلامه رحمه الله.

(١) في (م): «سجايا» وهو خطأ.

(٢) قوله: «ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلُها» صدر بيت شعري يروى عن على بن جهم كما في ديوانه ص/١١٨، وفرائد الخرائد في الأمثال لأبي يعقوب الخوئي ص/٢٥، ونسب أيضًا إلى يزيد ابن محمد الباهلي كما في التمثيل والمحاضرة ص/٩٣. وعجزه: «كفى بالمرء نُيلًا أن تعدُّ معايئه».

(٣) في (ح): «يضربوه» وهو خطأ.(٤) في (ح): «فزورها» وهو خطأ.

(٥) تقدَّم تخريجه في ص/٢٠٥.

والمؤلف و رحمه الله ـ ذكر هذا الدليل هنا تنزُّلاً مع الخصم في دعواه إن هو استدل، وإلَّا فإنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ كما قرَّر المؤلف نفسه، لم يمنع الزيارة إلى القبور مطلقًا، وإنَّما منع =

قلنا: ذا في شريعتك حرام، لأنَّه (١) أخذ للحكم من دليله؛ على أنَّ أساطيرك وأساطير رفقائك في هذه الكراسة التي كتبتم: [كلُّ ذرةٍ منها ناقضة لما أصَّلتم. فاعجب أيُّها الناظر!!

لأنَّكم إن زعمتم أنَّكم كتبتم] (٢) بحجة ودليل، واستمددتم منه تصحيح بحثكم برمته فقد أخذتم عِدَّة أحكام من عدة [دلائل] (٣).

وإن قلتم قلَّدنا في ذلك، وأنَّ ابن تيمية [غالط] (٤) ضال مضل. فهذه سفاهة بيِّنة. ثمَّ نقول لك (٥): من أين علمتَ حيث تقول: «لما تقرَّر عند (٦) علماء العربية أنَّهم كذلك، وأنَّ ما تقرَّر عندهم حجةٌ يُستمَد (٧) منه العمل بما دلَّ عليه»؟ فإنَّ ذا أخذٌ للحكم من دليله.

ثمَّ يَرِدُ عليك أيضًا سؤالٌ نشأ من قولك: «علماء العربية» وهو أنَّك قد حكمت بأنَّ الأربعة ـ رضي اللَّه [عنهم] (^) ـ مجتهدون، ومن شئت من غيرهم، وكذلك نقول [نحن] (٩) فيهم وفي مَنْ لا يحصى سواهم. فهل علمتَ ذلك؟ إذ (١٠) قولك: هذا طبيب فلسفي (١١)، وأنت لا تعرف الطب والفلسفة ملغى عن الاعتبار.

شد الرحال إليها؛ فهو آخذ بهذا الحديث وغيره من أحاديث استحباب زيارة القبور؛ فلا يتوجه الإيراد به عليه. ولله الحمد والمئة.

⁽١) في (ح): (لا) وهو خطأ. (٢) ما بين المعقوفتين سقط في (ح).

⁽٣) كُلُّمة [دلائل] ساقطة من (ح) و(هـ).

⁽٤) كلمة [غالط] ساقط في (هـ)، وفي (ح): «خالط» وهو تحريف.

^(°) في (ح): «نقولك» وهو خطأ. (٦) في (هـ): «عنه» وهو خطأ.

⁽Y) في (ح): «تستمد». (A) كلمة [عنهم] ساقطة من (ح).

⁽٩) كلمة [نحن] ساقطة من (ح) و(هـ). ﴿ (١٠) في (م): «أو» وهو خطأ.

⁽١١) فلسفي: نسبة إلى الفلسفة وهي كلمة يونانية مركّبة من كلمتين «فيلا» بمعنى الإيثار، وجعلها فيثاغورث بمعنى المحبّة. و«سوفيا» ومعناها الحكمة.

والفيلسوف في الأصل بمعنى مُؤْثِر الحكمة إلَّا أنَّ المصطلح تطور وأصبح يعني الحكمة. ومن ثمَّ يطلق على الفيلسوف الحكيم. انظر: الموسوعة الميشرة (١١١٨/٢-١١١٩)، والمعجم الوسيط (٧٠٠/٢).

فإن قلت: الآثار والوجدان(١).

قلنا: بعد (٢) تُقرِّر أنَّها آثار تلك الصناعة، وأنَّها حجةٌ للحكم بذلك؛ ولابدَّ من الانتهاء إلى إفسادك (٣) أصلك الذي بنيت عليه مدافعة خصمك عن القول في المسائل العلمية بطريق/ النظر والاستدلال (٤)، أو حيرتك (٥) [و] (٢) وقوفك عن (١٤٩ التمييز برَّة. ولقد جمعت أنت وقومُك هؤلاء أمريْن متناقضين: منعَ أخذِ حكم من دليله، والعملَ بخلافه في كلِّ لمحةٍ.

فما الكلام، وما بال العقول والأحلام؟ حتى أوهمتم الناظر: أنَّ هذا البحث صدر من عابثٍ لا يعقل قطُّ؛ خلا بنفسه فرقَّم شيئًا من تلاعبه الاتِّفاقي، وإلَّا فأُولُوا القصد يعلمون ما في ذلك.

فإن كان الأمر كذلك، ولم يكن من أحد منكم في تلك الكراسة سارحة ولا رائحة (^). فلا سواه يليق بذي مُسْكةٍ (٩).

⁽١) في (ح) و(هـ): «الوحدان» وهو تصحيف.

⁽٢) كلمة «بعد» كررت في (هـ)، ولعله وهم من الناسخ.

⁽٣) في (م): «إفساد».

⁽٤) وهذا مؤكد لما قرَّرته في قسم الدراسة من أنَّ الكتاب هو في نقض مناهج أهل التقليد، وبيان فساد ما هم عليه من الوقوف على رسم أثمتهم في جميع ما قرَّروا وحرَّروا، دون نقد أو استجالة فكر فيما قاله الإمام أو اعتقاد أنَّه قد يخطئ كسائر الأنام.

⁽٥) في (هـ): «أو حيزتك» وهو تصحيف.

⁽٦) الواو ساقطة من (ح). (٧) في (ح) و(هـ): (على».

⁽٨) انظر: معنى المثل: (ما له رائحة ولا سارحة) المتقدِّم في ص/٣٨٧.

⁽٩) مُسكة أي عقل. انظر: المصباح المنير ص/٢١٩.

فصل

وأمَّا مفتي المالكية: فعامَّة نقله في فتواه عن الإمام مالك رحمه اللَّه ورضي عنه ونقله عن أصحابه أيضًا مناد بكراهة البناء على القبور، وهو الظنُّ بمثل مالك، وهي كراهة تحريم على الصحيح (١)؛ لِمَا أنَّه مقتضى الأدلة.

فصل في الرد على جواب المفتي المالكي

فما زاد المالكي على أن نثر بناء من كان قبله، وخرَقَ (٢) إجماع قرنائه، لكن لمَّا لم تطب نفسُه بإخلاء جوابه عن سنَّتهم، قال في أثناء بحثه ما حاصله:

«قد كان وضع البناء في زمن السلف الصالح من التابعين وتابعيهم؛ فهذا حكم انعقد عليه الإجماع»(٣). انتهى.

فلا أدري: أخرق مالكٌ الإجماع لقوله بالكراهة؟ فيسعنا عند هذا(¹⁾ ما وسع إمامه.

* * *

⁽١) سبق تقرير أنَّ الكراهة إذا أطلقت عند مالكِ وغيره من المتقدمين أرادوا بها كراهة التحريم. انظر: قسم الدراسة ص/١٤٣ ـ ١٤٤.

⁽٢) في (ح): «وحرق» وهو تصحيف.

⁽٣) تقدَّم تقرير أنَّ دعوى الإجماع على حسن وضع البناء على القبور دعوى باطلة، وأنَّ الإجماع منعقد على خلافها. راجع قسم الدراسة ص/١٤١.

⁽٤) في (ح): «عندها».

فصل في الرد على جواب المفتي الحنبلي

فصل

وأما الحنبلي: فالاطِّلاع على كلامه يقوم بعذرنا عن التعرُّض له (١). واللَّه يهدينا جميعًا.

نهاية الكتاب وإلى هنا انتهى [بنا](٢) الكلام: ووقف ما حرَّره القلم في هذا المقام.

ولست بحمد اللَّه في جميع ما أمليت عن مذهب محاميًا، ولا لشيخ أو إمام (٣) أو أحد من الأنام محابيًا، مع اعترافي بقصور الباع، وقلَّة الاطَّلاع.

لكن لمَّا كانت هذه المفسدة التي تكلَّمنا في المفعها غاية في ظهور فحشها، ٢٥٠ وملابسة الأنام لأقذار حشِّها، أبرزنا هذا (٤) الأنموذج (٥).

فيا معشر أبناء الزمان، وكلّ من أجاب منادي الإيمان: المرشد^(٢) في السنّة والقرآن، والنصح لله ورسوله في السِرّ والإعلان.

ولا يظنَّنُ^(٧) بشرٌ منكم أنَّا كتبنا هذا تطاولًا، أو مباهاةً، إذن ضللت^(^) وخاب سَعْي، إن لم أقصد الخير، وأذب عن دين اللَّه لا غير.

وها أنا عارض هذه المعالم والشعائر على كرام القبائل والعشائر، وجميع من آمن بالله واليوم الآخر، من بصيرٍ وغبي، وقريبٍ وبعيدٍ، وماهرٍ وقاصرٍ، ومُتَحَدِّ بها أهل العناد والتصميم والإصرار، ومقتبس إفادة ذوي العلم والإنصاف^(٩) والعدل على قلِّتهم في هذه الأعصار .، والانقياد لما دلَّلتُ عليه ممَّا [لا]^(١) يُعارَض بالأوهام^(١)؛ ولا يصلح أن يقوم في وجهه: قال المذهب، والشيخ، والإمام؛ وقد

 ⁽١) في (هـ): (عنه) وهو خطأ.
 (٢) کلمة [بنا] ساقطة من (ح).

 ⁽٣) في (م): «أو إمامًا» وهو خطأ.
 (٤) في (ح): «هذه».

⁽٥) بهامش الأصل كتب حيال كلمة «الانموذج» «النموذج نسخة».

⁽٦) في بقية النسخ: «الرشد». (٧) في (هـ): «يظن».

⁽٨) في (ح) و(هـ): «ظللت» بقلب الضاد ظاءً.

⁽٩) في (م): «والإنضاف» وهو تصحيف. (١٠) كلمة [لا] ساقطة من (ح).

⁽١١) في (ح): «الأوهام» وهو خطأ.

أكثرت في هذا، وإن أغلظت فلاقتضاء المقام. وحسبي اللَّه لا إله إلَّا هو في المبدأ والختام (١).

(۱) قوله: «والحتام» هو نهاية نص الكتاب في جميع النسخ. وجاء بعده في الأصل: «قال المؤلف. كان الله له ومن خطه وبعنايته نقلت. فرغ من تبييضه يوم الاثنين ١٣ شهر ربيع الأول سنة ثمان وسبعين ومئة وألف (سنة ١١٧٨). ووافق الفراغ من كتابته بعد شروق شمس يوم الاثنين لعله خامس وعشرون شهر رمضان الكريم أحد شهور سنة ثمان وسبعين ومائة وألف».

وفي الهامش عبارة: «جرى في هذه النسخة لتقريرها قلم مؤلف الكتاب ـ عفا الله عنه ـ فصححت بحمد الله ومِنَّه، اللَّهمَّ إلَّا ما وقع ترك تصحيحه سهوًا أو غفلةً فجلَّ من لا عيب فيه، هو حسبي ونعم الوكيل».

وهمِّش عليها بعبارة: «قوله: جرى في هذه النسخة إلخ هو خط مؤلف الكتاب بيده رحمه اللَّه تعالى».

أمًّا في (ح): فجاء ما يلي بعده: «فرغ من رسمه ضحوة يوم السبت سادس عشر شهر جمادي الآخرة سنة ١٢٢٧».

أمًّا في (م) فجاء ما يلي بعد قوله «والختام»: «وعلى سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آله أفضل الصلاة وأزكى السلام، صلاةً وسلامًا دائمين متلازمين عدد الليالي والأيام. كان الفراغ من نقله ضحى يوم الأحد لتسعة عشر خلت من شهر ربيع الأول سنة ١٢٥٧ (سبع وخمسين ومئتين وألف) على يد الفقير الحقير الأقل حمد بن محمد بن حمد بن نصر الله، غفر الله له ولوالديه وإخوانه المسلمين والمسلمات أجمعين».

أمًّا في (هـ): فجاء ما يلي بعده: «قال في الأم فرغ من تبييضه يوم الاثنين لعلَّه ثامن طعش - كذا ـ من شهر رجب سنة ١٣٠٧. وكان انتهى زبر هذا الكتاب الموسوم في صحائف الورق المرسوم على يد الفقير إلى اللَّه تعالى عبده عيسى بن مشاري، لطف اللَّه به وتولَّه، والحمد للَّه الذي بنعمته تتم الصالحات بتاريخ غرَّة جمادى الأولى سنة ١٢٩٤ هجرية على مهاجرها أزكى السلام وأفضل التحية».

الفهارس العامة للكتاب

١- فهرس الآيات القرآنية

٢ فهرس الأحاديث النبوية

٣ ـ فهرس الآثار الموقوفة

٤۔ فهرس الأشعار

٥ فهرس الأمثال

٦- فهرس الأعلام المترجم لها

٧_ فهرس الطوائف والفرق.

٨_ فهرس الأَمَاكن والبقاع

٩_ فهرس الأمم والقبائل

٠١٠ فهرس الحدود والمصطلحات

١١ ـ فهرس المصادر والمراجع

١٢ ـ فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	5 \$11 / " "	
	السورة / الآية	الآية
77.4719	البقرة/٦	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كُفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنَذُرْتَهُمْ ﴾
00°, 3°°, 70°	البقرة/ ٢ ٢	﴿ يَنَأْتُهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ﴾
444° 644	البقرة/٢٩	﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾
٧٨٣	البقرة/٣٢	﴿ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَّا ﴾
70V, 30V	البقرة/ ٣٤	﴿ ٱسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾
707	البقرة/22	﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَوْةَ وَءَاثُواْ الزَّكَوْةَ ﴾
144	البقرة/٥٤	﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةُ إِلَّا عَلَى ٱلْخَشِعِينَ ﴾
290	البقرة/٧٩	﴿ فَوَيْنُ لِلَّذِينَ يَكُنُّهُونَ ٱلْكِئنَبُ بِأَيْدِ بَوْمٍ ﴾
		﴿ وَلَقَدْ جَآءَكُم مُوسَىٰ بِٱلْبَيْنَاتِ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ
790	البقرة/٩٢	الموجل المواجعة الموجود
490	البقرة/48	﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْـلَ﴾
£ 9 A	البقرة/١٢٣	﴿ وَاٰتَقُوا ۚ يَوْمًا لَا تَجْزِي ۚ نَفْسُ عَن نَفْسٍ ﴾
£1A	البقرة/٥٤٠	﴿ وَلَمِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِنْبَ بِكُلِّ ءَايَغِ
747, 487, 787	البقرة/٥٦٥	﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَنَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَنْدَادًا ﴾
		﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ إِنَّبِعُواْ مَا أَنْزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَشَّبِعُ مَا
177	البقرة/ • ١٧	أَلْفَيْنًا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَّا ﴾
٤٠١	» البقرة/١٧٣	﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهُۗ
YAY	البقرة/١٨٦	﴿ وَإِذَا سَأَلُكَ عِبَادِى عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبُ ﴾
		﴿ أُمِلِّ لَكُمْ لَيْلَةً ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَى
٤٠١	البقرة/١٨٧	نِسَآبِكُمْ ﴾
797	البقرة/١٩٣	﴿ وَقَائِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِنْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلَّذِينُ لِلَّهِ ﴾
٤٠١	البقرة/٢٢٢	﴿ فَأَعْتَزِلُوا ۚ النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضَ ﴾
٤٠١	البقرة/٨٢٢	﴿ وَبُعُولَهُمْنَ أَحَقُّ بِرَدِهِنَ فِي ذَالِكَ ﴾
Y T T	البقرة/ ٥٥٠	﴿ وَٱنصُــٰرَنَا عَلَى ۖ ٱلْقُوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾

			﴿ مِن قَيْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَةٌ وَلَا
	٤٩٨	البقرة / ٤ ٥ ٧	شفعة په
	٤٩٨	البقرة/٥٥٢	﴿ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشْفَعُ عِندُهُۥ إِلَّا بِإِذْنِهِ ۗ ﴾
	Y \\	البقرة/ ٨٥٧	﴿ قَالَ أَنَا أُخِيء وَأُمِيتُ ﴾
	707	البقرة/٠٢٠	﴿ وَٱغْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾
	444	البقرة/٥٧٧	﴿وَأَحَلَ اللَّهُ ٱلْبَسْيَعَ﴾
	٤ • ٢	﴾ البقرة/ ٢٨٧	﴿ إِذَا نَدَايَنَتُم بِدَيْنِ إِلَىٰ أَجَلِ مُسَكِّنَى فَأَخْتُهُوهُ
	£ • Y	. "	﴿ وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ﴾
	£ • Y	. "	﴿ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواً ﴾
	£ • Y	. "	﴿إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَدَرَةً خَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا﴾
	٤٠٣	. "	﴿ وَلَا يُضَاَّزُ كَاتِبٌ وَلَا يَشَهِـيذُ ﴾
	٤.٣	البقرة/٢٨٣	﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةُ ﴾
	797	آل عمران/۱۹	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ عِنْـٰدَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَامُ ﴾
	444	آل عمران/۲۹	﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾
	277	آل عمران/۳۱	﴿ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَأَنَّبِعُونِي يُحْبِبَكُمُ اللَّهُ ﴾
	797	آل عمران/۲۶	﴿ قُلْ يَتَأَهْلَ ٱلْكِئَابِ تَمَالُوا ﴾
	797	آل عمران/۸۰	﴿وَلَا يَـاْمُرَكُمْ أَن تَنَّخِذُوا الْلَتَهِكَةَ﴾
٥٢٧،	9 £	آل عمران/ ۹۳۔	﴿ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلَّا لِبَنِيٓ إِسْرَةِ بِلَ﴾
			٧٣٥
774	•	آل عمران/ ۱۳۳ ۲۹۰	﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَقِينَ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ﴾
	* • A	آل عمران/ ۱۳۸	﴿ هَٰذَا بَيَانٌ ۚ لِلنَّاسِ ﴾
			﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا مُ
		آل عمران/١٦٥ 	يُحِبُّونَهُم ﴾ . ٧ بيري هي سانو و ايو سرر
777		آل عمران/ ۱۷۵	﴿ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُؤْمِنِينَ ﴾
	707	آل عمران/ ۲۰۰	﴿ أَصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ ﴾
		ا انسىد	﴿وَلَا نَنكِحُواْ مَا نَكُحَ ءَابَـَآؤُكُم قِنَ اَلْنِسَـَآءِ﴾
	707	النساء/٢	
	٤٠١	النساء/٢٣	﴿ وَأَخُوانُكُم مِنَ ٱلرَّضَاعَةِ ﴾

۷۷٥،۱۰۱	النساء/ ٤ ٢	﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَرَآءَ ذَلِكُمْ ﴾
0.7.0.7	النساء/٦٥	﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا
	النساء/5	شُجَرُ بَيْنَهُمْ
٧٣٩	النساء/٨٢	﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْيِلَاهُا ﴿ وَلَوْ خُلِلَاهُا ﴿ وَلَا لَا اللَّهِ الْحَالِمُ اللَّهِ لَوْجَدُواْ فِيهِ ٱخْيِلَاهُا
٦٩٨ ،٦٩٧	, , ,	كَثِيرًا﴾
	114/56667	﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِدِة إِلَّا إِنْكُنَّا ﴾
۷۲۷، ۸۲۷	النساء/١٢٥	﴿ وَمَنْ آخْسَنُ دِينًا مِّمَّنَ أَسْلَمَ وَجُهَهُمُ لِللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنُ ﴾ لِللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنُ ﴾
791	النساء/٤٦	﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَأَعْتَصَمُوا ﴾
٥٥.	النساء/ ١٧١	﴿ وَلَا نَـ غُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾
٤٠٣	المائدة/ ١	﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامُنُوًّا أَوْفُواْ بِٱلْمُقُودِ ﴾
٧٤٦	المائدة/٧١	﴿ أَعْبُدُواْ اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾
709	المائدة/٢٢	﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ فَنَوَّكُلُواْ إِن كُنُتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾
777	المائدة/٤٤	﴿ فَكَ تَخْشُوا ٱلنَّكَاسُ وَاخْشُونِّ ﴾
Y0 £	المائدة/٤٥	﴿ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾
٧٥٤	المائدة/٤٥	﴿ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلكَفِرِينَ ﴾
YY1	المائدة/٧٨	﴿ لَا يُحَيِّرُمُواْ طَيِّبَكَ مَا أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾
٤٠٣	المائدة/ ٩٨	﴿ فَكُفَّارَتُهُۥ إِظْمَامُ عَشَرَةِ مَسَكِمينَ ﴾
707	المائدة/ • ٩	﴿ فَأَحْتِنْهُوهُ ﴾
٤٠٣	المائدة/ ٥٥	﴿ لَا نَقَنُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾
YY 0	المائدة/٣٠١	﴿ مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنْ بَجِيرَةٍ وَلَا سَآيِبَةٍ ﴾
174	المائدة/٤٠١	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَمُدُّ تَعَالَوْاً إِلَىٰ مَا أَنْزَلَ ٱللَّهُ ﴾
٦٨٧	الأنعام/ ١	﴿ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾
001	الأنعام/ • ١	﴿ وَلَقَدِ ٱسْنُهْزِئَ بِرُسُلِ مِّن قَبْلِكَ ﴾
001	الأنعام/٤٣	﴿ وَلَقَدْ كُذِبَتْ رُسُلُ مِن قَبْلِكَ ﴾
891	الأنعام/ ١ ٥	﴿ لَيْسَ لَهُم مِن دُونِهِ. وَلِنَّ وَلَا شَفِيعٌ ﴾
YYA	الأنعام/٢٧-٣٨	﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ﴾
ጓለጓ	الأنعام/ ٩ ٩	﴿ وَمَا قَدَرُواْ أَلَلَهُ حَقَّ قَدْرِهِ ۚ ﴾
		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·

٦٩٨	الأنعام/ ٤ ٩	﴿ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمُ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ ﴾
199 (19 8	الأنعام/ ١٢١	﴿ وَإِنَّ ٱلشَّيَطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآبِهِمْ ﴾
	·	﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرًا مِنَ ٱلْحَدَرْثِ
499	الأنعام/٣٦	وَٱلْأَنْعَكِيمِ ﴾
VP, Y.V	الأنعام/١٣٨	﴿وَقَالُواْ هَلَذِهِ ۚ أَنْفَكُمْ وَحَرَّثُ﴾
٧.٣	الأنعام/٨٤١	﴿ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَاۤ أَشْرَكَنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَّا ﴾
٧.٣	الأنعام/ . ٥ ١	﴿ قُلَ هَلُمَ شُهَدَاءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ ﴾
707	الأنعام/ ١ ٥ ١	﴿وَلَا نَفْـَرَبُواْ ٱلْفَوَاحِشَ﴾
YY1	الأعراف/٣٦	﴿كُلُواْ وَاشْرَبُواْ﴾
YY1	الأعراف/٣٢	﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَـةَ ٱللَّهِ ﴾
V. T	﴾ الأعراف/٣٣	﴿ إِنَّمَا حَرَّمُ رَبِّي ٱلْفَوَاحِشَ مَا ظُهُرَ مِنَّهَا وَمَا بَطَنَ
794	الأعراف/٣٣	﴿وَأَن تَقُولُوا عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾
٧ • ٤	الأعراف/٣٧	﴿حَقَّ إِذَا جَآءَتُهُمْ رُسُلُنَا يَتُوَفَّوْنَهُمْ ﴾
٧٠٤	الأعراف/٥٥	﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ ۦ ﴾
Y	الأعراف/. ٦	﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾
٧.٤	الأعراف/٥٦	﴿ أَعْبُدُواْ اَللَّهُ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَّهِ غَيْرُهُۥ ﴾
YAY	الأعراف/٦٦	﴿ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي سَفَاهَةِ ﴾
V Y 9	الأعراف/١٣٨	﴿ يَعَكُفُونَ عَلَىٰ أَصْنَامِ لَهُمْ ﴾
790	الأعراف/١٤٨	﴿ أَغَكُدُوهُ وَكَانُواْ ظَلِيدِينَ ﴾
YYY, AFY, FYY	الأعراف/ • ١٨	﴿ وَيِلْتُو ۚ ٱلْأَسْمَآ الْمُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾
٦٨٣	الأعراف/١٨٨	﴿ قُل لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ﴾
		﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادُ
135, 145, 614	الأعراف/١٩٤	أَمْثَالُكُمْ ﴾
944	الأنفال/٢٤	﴿إِنْ أَوْلِيَآوُهُ إِلَّا ٱلْمُنْقُونَ﴾
٧٧٠	الأنفال/ ٣٩	﴿ وَقَائِلُوهُمْ حَتَىٰ لَا تَكُونَ فِتَنَةً ﴾
		﴿ وَأَطِيعُوا آلِنَّهَ وَرَسُولُهُ وَلَا تَنَكَرَعُواْ فَنَفْشَلُوا
27	الأنفال/١٣٥	وَتَذَهُبُ رِيحُكُمْ ﴾ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّه
VPF, F3V, T6V	التوبة/ ٣	﴿ أَغَّكُ دُوٓا أَحْبَ ارَهُمْ وَرُمْكِنَهُمْ أَرْبَكَابًا﴾

709	التوبة/١١٢	﴿ النَّنِّيبُونَ ٱلْعَنبِدُونَ ٱلْحَنبِدُونَ ٱلسَّنَّبِحُونَ ﴾
744	التوبة/٢٦	﴿ أَوْلًا يُرُونَ أَنَّهُمْ بُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامِ ﴾
£ 9.A	يونس/٣	﴿ مَا مِن شَفِيعِ إِلَّا مِنْ بَغْدِ إِذْنِهُ ۗ ﴾
V7£	يونس/١٢	﴿ وَإِذَا مَسٌ ٱلْإِنسَانَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا﴾
٠٠٥، ٢٠٧	يونس/١٨	﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ ﴾
V•V	يونس/٢٨	﴿ وَيَوْمَ غَشُرُهُمْ جَيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ ﴾
V • 9	يونس/٢٩	﴿ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَنْفِلِينَ ﴾
197, 197	يونس/٣٦_٥٣	﴿ فُتُلَ مَن يَرْزُقُكُم مِنَ ۚ السَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾
798	يونس/٣٢	﴿ فَذَالِكُو اللَّهُ رَبُّكُمُ الْمُقُّ فَمَاذَا ﴾
791	يونس/۳٤	﴿ هَلْ مِن شُرَكَآيِكُمُ ﴾
VP, V.V, 07V	يونس/٩٥-٠٧	﴿ فَلُ أَرْءَ نُنُهُ مَّا أَنْزَلُ اللَّهُ لَكُمْ مِن زِرْفٍ ﴾
		﴿ أَلَا إِنَ أَوْلِيآةً ٱللَّهِ لَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ
944	يونس/٦٤	روم المراقب ا
٧٠٨	يونس/١٠٤	﴿ قُلْ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي شَكِّ مِن دِينِي ﴾
777		﴿ وَلَا تَذْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكُ ۗ
٧٤٦	هود/۲	﴿ أَن لَّا نَقَبُدُوٓا إِلَّا ٱللَّهُ ﴾
		﴿ وَالَّا تَغْفِرْ لِي وَتَدْحَمْنِيٓ أَكُن مِنَ
٧٨٥	هود/۷	ٱلْخَسِرِينَ ﴾
70V, 30V	يوسف/١٠٠	﴿ وَخَرُوا لَهُ سُجَدًا ﴾
		﴿ أَفَكَن يَغْلُقُ كُمَن لَّا يَغْلُقُ أَفَلًا
7.47	النحل/١٩	الله الله الله الله الله الله الله الله
£91	الإسراء/ ٢٠	﴿ كُلَّا نُمِدُ هَـٰتُؤَلَّاءِ وَهَـٰتُؤُلَّاءِ مِنْ عَطَلَةِ رَلِكً ﴾
٧٥٣	الإسراء/٢٤	﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ ﴾
704	الإسراء/٣٢	﴿ وَلَا آخْفِضْ لَهُ مَا ﴾
797	الإسراء/٣٦	﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ﴾
		﴿ قُلِ ٱذْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُهِ مِن دُونِيهِ فَلَا
V T T	الإسراء/٥٦	الوقي اليطو الدين رفضه من دروي عام يَعْلِكُوكَ
157, 777	الإسراء/٦٧	﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلْبَحْرِ﴾

YYY .	الإسراء/ • ١١	﴿ فَلِ ٱدْعُوا ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَنُّ أَبَّا مَا تَدْعُوا ﴾
VY £	الكهف/. ٥	﴿ أَفَلَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُۥ أَوْلِيكَآءَ مِن دُونِي﴾
77.	الكهف/٥٦	﴿ ءَالْيَنَاهُ رَحْمَةُ مِنْ عِندِنَا ﴾
477	الكهف/٦٦	﴿ هَلْ أَتَبِعُكَ عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَنِ ﴾
V£9	الكهف/٤٠١	﴿ اَلَّذِينَ صَلَّ سَعَيُّهُمْ فِي ٱلْحَيَّوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾
٧٥٨	الكهف/١١٠	﴿فَنَنَ كَانَ يَرْجُواْ لِقَآهَ رَبِّهِ؞ فَلْيَعْمَلْ﴾
٦٨٣	مريم/٢٤	﴿ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ ﴾
VY 0	مريم/٨٤	﴿ وَأَعْتَرِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾
٧٢٥	مريم/٩٤	﴿ فَلَمَّا أَعْتَرَكُمُ مُ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾
VV £	مريم/٤٤	﴿ وَمَا كَانَ رُبُّكَ نَسِيًّا ﴾
VY9 (490	91/46	﴿ قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَلِكِفِينَ ﴾
V 7 9	طه/۹۷	﴿ وَٱنظُرْ إِلَىٰ إِلَهِكَ ٱلَّذِي ظُلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا ﴾
		﴿ يَوْمَ إِذِ لَّا لَنَفَعُ ٱلشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنَ أَذِنَ
१९९	طه/۹،۹	لَّهُ ٱلْرَّخَانُ ﴾
11, 2.7, .47,	الأنبياء/٧	﴿ فَسَنَلُوٓا أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنْتُمْ لَا نَعْلَمُونَ ﴾
ያለችን ያ ፣ ያ		
V.0 (V.1	الأنبياء/٥٧	﴿ وَمَاۤ أَرْسَلْنَكَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولِ ﴾
199	الأنبياء/٢٨	﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ ﴾
٧٣٠	الأنبياء/٢٥ـ٣٥	﴿ مَا هَاذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِي أَنتُمْ لَمَّا عَاكِمُونَ ﴾
	,	﴿ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ
	الأنبياء/٦٦-٧٦	المُنْ اللهُ ا
707	الحج/۳۰	﴿ فَأَجْتَكِنِبُوا ۗ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْتُكُونِ ﴾
409	الحج/٧٧	﴿يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱرْكَعُوا ﴾
٥٧٥	المؤمنون/٤٢	﴿ مَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِي ءَابَآبِنَا ٱلْأَوَّلِينَ ﴾
		﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِ ۚ أَمَّنَّكُمْ أَمَّةً وَحِدَةً وَأَنَّا رَبُّكُمْ
	المؤمنون/٢٥ـ٣٥	Y
V £ 9	المؤمنون/٥٥_٢٥	
VV £	المؤمنون/۲۲	﴿لَا نُكْلِفُ نَفَسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾

﴿ قُلُ لَمَن ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِا ۖ إِن كُنتُمْ المؤمنون/٨٤ ٨٩- ٢٨٩ ١٩٠، تَعْلَمُونَ ١ الله الله وَالله وَاأَنَّ تُسْخَرُونَ النور/٢ 2.4 ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَأَجْلِدُوا ﴾ 0.4 النور/ • ٤ ﴿ وَمَن لَّمْ يَجْعَل ٱللَّهُ لَهُ نُولًا فَمَا لَهُم مِن نُورٍ ﴾ ﴿ وَإِنَّكَ ذُواْ مِن دُونِهِ } وَالِهَةَ لَّا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ الفرقان/٣ **7 7 7 7** يُخْلَقُونَ ﴾ ﴿ أَرَوَيْتُ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَنْهَامُ هُوَلِنَّهُ ﴾ YOF, NOF, FBY, الفرقان/٣٤ VOT ﴿ قَالُواْ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَمَّا عَكِفِينَ ﴿ ﴾ VY9 الشعراء/٧١ ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ الشعراء/٧٣-٧٣ ٧٢٣ يَضُرُّونَ ١٩٩ الشعراء/٨٠ ﴿ وَإِذَا مَرضَتُ فَهُو يَشْفِينِ ١٠٠٠ ﴿ 744 ﴿ وَاتَّقُوا الَّذِي آمَدُّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴾ الشعراء/١٣٢-١٣٤ VVV ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ ﴾ ٧٣٤ . الشعراء/ • ١٦٠ الشعر اء/١٦٧ ﴿ لَين لَّوْ تَنْسَهِ يَلُوطُ لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُخْرَجِينَ ﴾ 777 الشعر اء/١٧٦ ﴿ كُذَّبَ أَضْعَنْتُ لَيْنَكُهُ V45 **VVV** الشعراء/١٨٤ ﴿ وَٱتَّقُوا الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالْجِلَّةَ الْأَوَّلِينَ ١ ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشُرٌّ 744 الشعراء/٥٨٥ مِثْلُنَاكِ النمل/۲۲ VAV ﴿ أَمَّن يُحِيثُ ٱلْمُضْطِلَ إِذَا دَعَاهُ ﴾ ﴿ فَرَجَ مِنْهَا خَآيِفًا يَتَرَقَّبُ ﴾ القصص/۲۱ 777 ﴿ وَتَأْتُونَ فِي نِكَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرِّ ﴾ العنكبوت/٣٠ 771 العنكبوت/٣٦ ﴿ يَكُومِ أَعْبُدُوا أَلِلَّهُ وَأَرْجُوا الْيَوْمَ ٱلْآخِرَ ﴾ 744 العنكبوت/٥٦ ٧£٦ ﴿ فَإِيَّنِيَ فَأَعْبُدُونِ ﴾ العنكبوت/٦٢ 444 ﴿ أَنَّ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ﴿ فَإِذَا رَكِبُواْ فِي ٱلْفُلْكِ دَعَوُّا ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ العنكبوت/٦٥ 771 ٱلدِينَ ﴾ ﴿ فَلَمَّا نَعَنهُمْ إِلَى ٱلْبَرِ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ العنكبوت/٥٦ POV, YFV, YFV, VTE

*1 A	العنكبوت/٩٩	﴿ وَٱلَّذِينَ جَهَدُوا فِينَا لَنَهَدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَّا ﴾
۷٦٨ ،٦٩١	الروم/٢٨	﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَشَلًا مِنْ أَنفُسِكُمْ ﴾
4.P.F. 1.F.Y. Y.F.V. 3.F.V	الروم/٣٣	﴿ وَإِذَا مَسَ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبُّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ ﴾
491 (49+	» الروم/ • \$	﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ بُدِيتُكُمْ
Y09	لقمان/۳۲	﴿ وَإِذَا غَشِيهُم مَوجٌ ﴾
£ 9 A	السجدة/ ٤	﴿ مَا لَكُمْ مِن دُونِهِۦ مِن وَلِيِّ وَلَا شَفِيعٍ ﴾
		﴿ وَلِنَّذِيقَنَّهُم مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدَّنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ
741	السجدة/ ٢ ١	ٱلْأَكْبَرِ ﴾
1	الأحزاب/١٠	﴿وَيَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ﴾
777	الأحزاب/١١	﴿ وَذُلِزِلُوا ﴾
٦٩.	فاطر/٣	﴿ يَنَأَيُّهُا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾
٧.٩	فاطر/۱۳-۱۶	﴿ ذَالِكُمْ أَلَنَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ﴾
A07, 734, 704	يس/ه ٦	﴿ لَا تَعْبُدُوا ِ الشَّيْطَانُّ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُقٌ مُبِينٌ﴾
VY £	الصافات/٥٦	﴿ طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ ٱلشَّيَطِينِ ۞ ﴾
Y AA	الصافات/٥٢٥	﴿ أَلَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَيَلِقِينَ ۞﴾
V7 A	ص/٥	﴿ أَجَعَلَ ٱلْآلِمَةَ إِلَهَا وَحِدًّا ﴾
۸۲، ۲۱۲	ص/۶۲	﴿ لِيَدَبُّرُوا عَايِمِهِ ﴾
		﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا مِن دُونِهِ ۚ أَوْلِيكَآءَ مَا
09, 705, 904	الزمر/٣	نُعُبُدُهُمْ
٧٦ <i>٤</i>	الزمر/٨	﴿ وَإِذَا مَشَ ٱلْإِنسَانَ ضُرُّ دَعَا رَبُّهُ
٧ ٦٨	الزمر/ ۲۹	﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرِّكَآءُ ﴾
		﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءً قُلْ أَوَلَوْ
£ 9 V	الزمر/٣٤-٤٤	ڪانُواُه دينوه ۽ مين ان ري
V17	غافر/ ٤ ١	﴿ فَأَدْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ ﴾
.	11.1 <i>اسد ب</i>	﴿ لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُم دَعُونًا ۗ فِي اللَّهُ لَيْسَ لَهُم دَعُونًا ۗ فِي اللَّهُ لِللَّهِ لَيْسَ لَهُم دَعُونًا ۗ فِي
۷۰۹	غافر/۳ ² خافر/ ۳	E
۹۱۷، ۷۸۷	غافر/ ۰ ۳ خافر / ۰ ۳	
V7.*	غافر/٥٦	﴿هُوَ ٱلْحَتُ لَا إِلَنَّهُ إِلَّا هُوَ فَكَأَدْعُونَهُ

		﴿ أَلَمْ تَـرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بُحَدِلُونَ فِي ءَايَتِ ٱللَّهِ أَنَّ
٧.٣	غافر/٦٩-٣٧	يُصرفونَ
٧٠٤	غافر/۷۳	﴿ أَيْنَ مَا كُنتُمُ ﴾
٧٠٤	غافر/٤٧	﴿ بَلَ لَمْ نَكُن نَّدَعُوا ﴾
V•£	غافر/٥٧	﴿ نَفْرَحُوكَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾
		﴿ وَلَكِينَ ظَنَنتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا
7.7.7	فصلت/۲۲-۲۳	تَعْمَلُونَ ﴾
		﴿ لَا نَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَأَسْجُدُوا
10F, 10Y	فصلت/۳۷	يلُّو ﴾
VY0	الشورى/٩	﴿ أَمِ الْمَخَذُواْ مِن دُونِهِ: أَوْلِيَاتًا ۚ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ ﴾
700, PTV	الشورى/١٣	﴿ أَفِيُواْ الدِّينَ وَلَا نَنَفَرَّقُواْ فِيدِّهِ
PP, FTV, PTV,	الشورى/٢٦	﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَ وَا شَرَعُوا لَهُم مِنَ الدِّينِ ﴾
٧٥٣		
		﴿ وَمَا ۚ أَصَٰذَكُم مِن مُصِيبَ فِيمَا كَسَبَتْ
741	الشورى/ • ٣	أيديكنه
01/0 01//	#	هُأَمْ ءَاللَّيْنَاهُمْ كِتَبَّا مِن قَبَّلِهِ، فَهُم بِهِ،
249,841	الزخرف/٢٦-٢٤	المُسْتَسْكُونَ ﴿ ﴾
٥٥٧	الز <i>خوف/</i> ۳۱	﴿ وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِلَ هَلَاا الْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلِ مِنَ الْفَرْيَتَيْنِ
	الوحوك/١١	عَظِيمٍ﴾
204	الجاثية/١٧	﴿ وَمَمَا آخْتَلَفُوٓا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْمِلْمُ الْمِلْمُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّلْمُ اللَّهُ اللَّلَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل
- ,	, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	`_
۸۹،۹۸	الأحقاف/٥-٦	﴿ وَمَنْ أَضَـٰلُ مِمِّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ ﴾
		وَ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱلَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا
ዓይን ለኔፖ	الأحقاف/٢٨	الوفوي كارتم البيان المصادرة درو الموسودية المائة الهائة المائة
971, 771, 797	محمد/١٩	﴿ فَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَلَتُهُ
٧٥٣	الفتح/٩	﴿ وَتُعَرِّدُهُ ۗ وَتُوقِدُوهُ ﴾
۲۰٤	الفتح/٢٩	﴿ رُحْمًا لِمُ الْمُحْمَّى الْمُعْلَمِينَ الْمُعْلَمِينَ الْمُعْلَمِينَ الْمُعْلَمِينَ الْمُعْلَمُ الْمُعْلَمُ
٧٥٣	الحجرات/٢	﴿لَا نَرْفَعُوٓا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيَّ﴾

٤٣	الحجرات/۱۹	﴿لَا يُسْخَرُّ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ ﴾
7.4.7	ق/۳۸	﴿وَمَا مَسَنَا مِن لُّغُوبِ﴾
		﴿ فُيلَ ٱلْحَرَّصُونَ ۞ ٱلَّذِينَ ثُمَّ فِي غَمْرَةِ
797	الذاريات/ ١٠	سَاهُونَ ۞﴾
777 (704	الذاريات/٥٦	﴿وَمَا خَلَفْتُ ٱلْجِئَ وَٱلْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۞﴾
444	القمر/١٧	﴿ وَلَقَدْ يَسَرَّنَا ٱلْفُرْءَانَ لِلذِّكْرِ ﴾
411 474	القمر/١٧	﴿فَهَلْ مِن مُّذَّكِرٍ ﴾
117, 787, 2+2	الحشر/٢	﴿ فَأَعْنَبِرُوا يَتَأْوَلِى ٱلْأَبْصَنْدِ ﴾
٤٠٣	الجمعة/٩	﴿ إِذَا نُودِي لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَأَسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾
٤٠١	الطلاق/٦	ذِكْرِ اللهِ ﴾ ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَنتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَقَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلُهُنَّ﴾ ﴿ ذَنْ مُعَنِّ أَنْ تَنْ يَرِي مِنْ مِنْ مِنْ مَا مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ
101	الطلاق/١٢	﴿ لِلْعَلَمُواْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ﴾ دمون مُرَّدُ اللهِ
709	التحريم/٥	﴿ مُسْلِمَتِ مُوْمِنَتِ قَلِئَتِ تَلِيَّتِ عَلِيمَتٍ عَلِيمَتٍ سَيَحَتِ ﴾
٦٨٣	الجن/۲۹	﴿ قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ صَرًّا وَلَا رَشَدًا ۞﴾
Y1Y	النازعات/۲۲	﴿ أَنَّا رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَى ﴾
		﴿إِنَّ ٱلَّذِيكَ ٱجْرَمُواْ كَانُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ
200,000	المطففين/ ٩ ٧-٣٣	يَضْحَكُونَ ﴾
77£ (797	البينة/٥	﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِينَ﴾
Yot	الكوثر/٢	﴿ فَصَلِ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۞ ﴾

فهرس الأحاديث

رقم الصفحة	الحديث	رقم الصفحة	الحديث
الله أن لا أدع قبراً، ٢٥١	• (بعثنی رسول ا	على العباد ، ١٩٤٠	 «أتدري ما حق الله
	• «البر هو حسن	، اجعل لنا إلهاً، ٧٧٦	
مثل البيضاء هند البيضاء	• (ترکتکم علی	٠٥٠ ،٥٥٠ ، ٢٣٠ ، غر	
مع منکم ۱۹۳۰ ۳۴۳	● اتسمعون ویس	۳٦٩ « «	•
ان ۱۰۰۰ ان	• «ثلاثة لهم أجر	بي « « و	
: والفرقة عذاب، ٥٥١	• والجماعة رحما	فعليكم بأصحاب القبور، ٩٩٠	
٧٢٨	● االحج عرفة	فعليكم بأصحاب	• وإذا أعيتكم الأمور
بن ثعلبة ٧٨٠	• حدیث ضمام	19. (101	القبور،
بنكم عن الحميراء» ٢٣١، ٢٩٦	• «خذوا شطر دب	V00 «.	• وإذا مرض فعده
بادة» ۲۲۲	* .	نع ما شئت، ۲۲۸ ۲۲۸	• وإذا لم تستح فاص
بی من سامع ه	_	بأرض « پأرض	 اإذا وقع الطاعون
كم ولا تتخذوها قبوراً»£•٥	· ·		• وأسلمت على ما أ
الله « « الله الله الله الله الله الله الله ا		ىيلتى، ، . ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،	• «أشكو إليك قلَّة ح
برج كهجرة إلي، VOV		ِ لما خلق له، ٦٦٣	• واعملوا فكل ميسر
*1		-	• وألا أبعثك على ما
قطعة من نار» ۲۹۲، ۳۲۸	-	£٣٦ ‹٨٨ ´	
ا مثلاً بمثل الله عثل		Y97 4.	
مل بعمل أهل الجنة ٣٦٣	·	تؤتي رخصه، ٧٧٢	
	 قاتل الله اليه 	سُولِ الله إني أقف ٧٥٨	-
££7 (£٣7 (£7A		حقاً، ۲۲۶، ۲۵۰	100
بنيه أن يحرقوه ٧٧٧		-	• وأن النبي ﷺ دخ
لا على ظهره الشريف ﷺ. ٥٥٥	_		يوعك»
مالك ﷺ ٥٠٥			• أن النبي ﷺ نهى
***	1	£ £ ₹ ¢ £ ₹ \$	
عن زيارة القبور» ٢٠٥، ٧٩٥	1 1	ئة» «غة»	W -
بأرض الروم ٤٣٥.		'	• وإنَّما هي أعمالكم
عَلُوا			• وإني أبرأ إلى الله
ي عيداً»			خليل ٥٠٠
رَي عيداً ولا بيوتكم		علم الغيب عندك ٧٨٠	4
170 (171		، تكلم بما لا يعنيه ٣٤٥	
ي على ضلالة، ١٤٦، ٢٠٠	• (لا مجتمع امتم	سمحة ، ۲۲۲	• «بعثت باحنفیه الس

رقم الصفحة	الحديث	رقم الصفحة	
أن تجصص القبور» £££	• «نهى رسول الله ﷺ	وراً ولا تجعلوا قبري	• «لا تجعلوا بيوتكم قبر
يُّ أن يبنى على	 ♦ «نهى رسول الله ﷺ 	£77	عيداً»
117 (179		مَّتي ظاهرين على	 «لا تزال طائفة من أ
يِّ أن يقعد على		11	
٤٤١		لى ثلاثة مساجد، ٧٩١	 «لا تشد الرحال إلا إ
	• نهى رسول الله ﷺ	إلى مسجد تبتغى الصلاة	 «لا تشد الرحال إلاً
21, 7.7, 773, 280		V9\$	فيه»
	• انهى رسول الله ﷺ	يُها ه المِبْ	• «لا يعذُّب بالنار إلاُّ ر
11, 173, 113, 713		ا قبور أنبيائهم	• «لعن الله قوماً اتخذو
	 دنهی رسول الله ﷺ 	£££	مساجله
110		٦٩٨	· «لعن الله الواشمات»
قبور» ٤٣٨.		£ 7 7 . £ £ 7	، «لعن الله اليهود اتخذو
بور اسرائیار لم سی	 «هذا كما قالت بنو إ 	سارى	«لعن الله اليهود والنه
٤٨١	اجعل، ا	21 - 72) 773) 223	اتخذوا، ۲۹.
٧٥٠		یکون هواه» ۷٤٧	«لا يؤمن أحدكم حتى
Y9V		شيء لأخبرتكم» ٧٧٥	
من هو أفقه منه» ۳۰۸		بحجر ۱۵٤، ۱۹۰،	
عمة لكم، ٧٧٤ م			«ما أنزل علي في الحُمّ
بدقة» ۲۷۲		1	
سمعت على أن ١٨٤ ٣٨٤			
* 1		I .	
V1		i	
دتي، ۲۵۲ ۲۵۷		1	«من شرار الناس من ت
في الموقف»		1	
ئ حديثوا عهد ٩١٥٠	 ويا عائشة لو لا أنَّ قوملا 		
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·		فقد رشد ۵۳۲	

فهرس الموتوفات والأتوال المأثورة

م الصفحة	القائل رقم	الأثر
179	الإمام أبو حنيفة	«اتركوا قولي لقول الله تعالى» «اتركوا قولي لقول رسول الله ﷺ». «اتركوا قولي لقول الصحابة ﴿ ﴿ اللَّهِ ا
٥٨.	الإمام الشافعي	
14.	الشافعي	«إذا صح الحديث خلاف مذهبي فاعملوا بالحديث»
PPT, 210	الشافعي	«إذا صح الحديث فارموا مذهبي وراء الحائط» .
٥٣١	الشافعي	«إذا لم يكن ذو العلم والعمل ولياً لله فلا أدري من أولياء الله» .
009	عبد لله ابن عمر ﷺ	«أرأيت إن كان أبي قضى بشيء وقد قضى رسول الله ﷺ بخلافه . أرسول الله أتبع أم أبي،
444	عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب	«أرأيت إن كثر الجهال حتى يكونوا هم الحكام أفهم الحجة على السنة» .
775 375	أنس بن مالك رهي	«استسقى عمر بالعباس عم النبي ﷺ».
٤٨٣	ربيعة الرأي	«أشهد أنَّ هذا كلام أبناء الأنبياء».
709	الشعبي	«أعطيناكها بغير شيء وقد يركب فيما دونها إلى المدينة» .
173	الشافعي	«أكره أن يعظم مخلوق حتى يجعل قبره مسجداً مخافة الفتنة على الناس» .
009	ابن عباس	«أمضى عمر من الطلاق ما كان للناس فيه أناة».
729	عكرمة	«أنَّ علياً أحرق قوماً ارتدوا» .
0 £ 0	على ﷺ	«إنَّك رجل تائه»
14.	الإمام مالك	«إَنَّمَا أَنَا بِشَرٌ أَخْطَيءَ وأُصيب فانظروا في رأبي فكل ما لم يوافق الكتاب والسنَّة فاتركوه»

قم الصفحة	القائل ر	الأثر
£7.7		«إِنَّمَا كرهت الصلاة في المقبرة للتشبه بأهل الكتاب،
٤٨٠	عديد الخطاب يظاهد	«إغًا هلك من كان قبلكم بمثل هذا، كانوا يتبعون آثار
4/11	حبر بن احتاب هويب	أنبيائهم ويتخذونها كنائس وبيعًا،
770	أبو حنيفة	والتابعون رجال ونحن رجال،
977	عبيدة السلماني	﴿رَأَيْكُ مَعُ الْجُمَاعَةُ أَحَبُ إِلَيْنَا مِنْ رَأَيْكُ وَحَدُكُ
٥٥٩	ابن عمر ﷺ	«صلى عثمان بمنى تماماً»
٥٤٥	عائشة ـ رضي الله عنها ـ	«قف شعري. قولوا لفلان أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ .
441	الإمام مالك	«كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلاَّ صاحب هذا القبر ﷺ».
14.	الشافعي	«كل ما قلت، وكان عن النَّبي ﷺ خلاف قولي ممَّا نفر في في النَّبي عَلَيْهِ أَنْ مِثَلِثُهُ أَنْ مِثَالِهُ أَنْ مِثَالِهُ أَنْ مِثَالِهُ أَنْ مِثَالِهُ أَنْ م
		يصح، فحديث النَّبي ﷺ أولَى، ولا تقلُّدني».
171	الإمام أحمد	«لا تقلد دينك أحداً من هؤلاء» .
171	الإمام أحمد	«لا تقلّدني ولا تقلّد مالكاً ولا الثوري»
779	الإمام مالك	«لا خير فيه ـ يعني ـ البناء على القبر ـ» .
111	على ﷺ	«لن تخلو الأرض من قائم لله بحججه» .
٤٧٥	الإمام مالك	«لن يصلح آخر هذه الأمَّة إلاَّ ما أصلح أولها»
۲۸، ۲۰۰	عبدالله بن مسعود ﷺ	«ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن» .
٠٢١٥		
011,014		,
727		«ما كنَّا نعرف العام من الخاص حتى علَّمناه فلان».
£1V	الإمام الشافعي	«ما ناظرني أحدٌ إلاَّ قلت : اللهمَّ أجرِ الحق على قلبه ولسانه» .
٥٨٥	الإمام أحمد	«مدعي الإجماع كاذب.
971	عبدالله بن عباس ﷺ	«من شاء باهلته أنَّ الذي أحصى رمل عالج لم يجعل
		في المال نصفاً ونصفاً وثلثاً.
141	الإمام أحمد	«من قلة فقه الرجل أن يقلُّد دينه الرجال» .

			مهارس	
	رقم الصفحة	القائل	الأثر	
	44	على نَفْظُنِهُ	«الناس بزمانهم أشبه منهم بآبائهم».	
	454	على رظينة	«ويح أم ابن عباس».	

فهرس الأشعار

الصفحة	القائل	البيت
		قانية الألف
777	المتنبي	• الأشياء
		قافية الباء
٦	العتابي	• صارت مشرقة وصرت مغرباً شتان بين مشرق ومغرب
۲۹۵ مر	علی بن جھ	من ذا الذي ترضى سجاياه كلها كفى بالمرء نبلاً أن تعد معاييه
		قافية التاء
		• وقائلة يا فارس الخيل هل ترا أبا ولدي عنه المنية ولت
		فقلت لها لا علم لي غير أنني رأيت المشرفية عنه سلت
ى القائل ٢٩١	لم أقف علم	ودارت عليه الخيل دورين بالقنا وحامت عليه الطير ثم تدلت
		قافية الجيم
٥٣.	ابن خفاجة	لا يستقيم الظل والعود أعوج
		قانية الدال
		 قفي واسألي عن عالم حل سوحها
		به یهدی من ضل عن منهج الرشد
		محمد الهادي لسنّة أحمد
		فيا حبذا الهادي ويا حبذا المهدي
		لقد أنكرت كل الطوائف قوله
70, 70	الصنعاني	بلا صدر في الحق منهم ولا رد
		 ومن سفح صنعا من إمام معارف ومن باذل نصح العباد ومرشد
		أتاكم بتأليف له طاب نشره وبيُّن وجه الحق في كل مقصد
۲٤، ۳۵	الصنعاني	فهل من فتى لله قائل بقول صحيح بالأدلة مسند

القائل الصفحة

اليت

• أرأيت أم كنت تع عد شخصاً كمولانا المحد الحير سيدنا الحسي ن إمام من في العصر وحُد وأجل مخدوم وأكر رم فاضل في الناس يوجد فعليه من بين الأفا ضِل خنصر الأعداد يعقد فتراه إن هز اليراغ موفَّقاً في كل مقصد ويقيم بالبرهان حج ته فدع من قال قلد لكن لأجياد المعا ليي العاطلات القبر قلَّد فدليله نص الكتا ب وما تواتر عن محمد لا يقبل التعليل إلا بالدليل فلا يفند وإذا تأول قائل للنص قال الرشد أبعد سجيته فلا فلا تنبه من عاني وأحمد يا جاهبلاً مقداره خل الغباوة يا مبلد فمعارج الألباب تُمخ بَرُ أنَّه في الناس مفرد فاقرأ تأليفها وارقا مراتبها العلية كي تسدد واقرأ السلام على الذي لعقودها بالحق نضد لا زال يقهر خصمه بأدلة تملى وتسرد عن خير خلق الله لا عن من لهي بالرسم والحد يا من يريد حجاجه خفّض عليك عساك ترشد • هل من يهز عصّاً كمن في الحرب ينتضى الهند أم هل ترى البلور يك سِرُ صخرة صماء جلمد ثم الصلاة على النبى وآله الأطهار من يد

عبد الرحمن البهكلي ٤٥

تابعة للقصيدة السابقة ٧٠،٦٩

لم أقف على القائل ٩٤٥

• أقالك الله من عثار قد تمادى خرقه وأفسد وصير الدين مستعيذاً بالله في شمله البدد

الصفحة	القائل	البيت
		• فقل لجموع الجهل بينوا عـن الخنا
		أفيقوا عن الإصرار فما بالكم لد
		فليس شعاع الشمس يخفى لناظر
على القائل ١٢ \$	لم أقف	ولا من عليه الحق ينفعه الحجد
		، قافية الراء ،
		• يا سيدي يا صفي الدين يا سندي
		يا عمدتي بل ويا ذخري ومفتخري
		أنست الملاذ لما أخسشسي ضمرورتمه
		وأنت لي ملجأ من حادث الدهر
		امدد بمواد اللطف منك وكن
		لي الكفيل بكشف الضر ونيل الظفر
		وامسنن بستسوفيق وعسافية
		وخير خاتمة مهما انقضى عمري
		وكنف عنا أكنف النظالمين إذا
		امتدت بسوء وأمر مؤلم نكر
	*	فإنِّي عبدك الراجي لودك ما
		أملته يا صفي السادة الغرر
		وقد مددت يد الرجوى على ثقة
لى القائل ٢١٤	لم أقف ع	مني لنيل الذي أملت من وطري
		قانية اللام
74	المتنبي	• علامة العلماء والبحر الذي لا ينتهي ولكل بحر ساحل
444	المتنبي	• وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل
		قانية الهاء
لى قائله ٩٠٥	لم أقف ع	● الدين بين هذين بقاه
		قافية الياء
404	الشافعي	 وعين الرضا عن كل عيب كليلة وعين السخط تبدي المساويا

فهرس الأمثال

رقم الصفحة		المثل
PAY, . 10, PTO		• واتسع الخرق على الراقع»
٥٧٣		• «أُلْقموا الحجر»
٧١٠		• «حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة» .
۳۰۱		• «سداد من تحوز»
149		• «شائل من واف»
Y. 9		• «الشيء بالشيء يذكر»
٧٦٠		• «على الخبير سَقَطَّتَ»
٦٥٥		• «فرسا رهان»
٥١٧		• «كَالْبَاحَتْ عَنْ حَتْفُهُ بِظُلْفُه»
٧٤٣		• «كيل الصاع بالصاع»
YA3		• «لا يشق غباره»
Y1	· · · · · · · · · · · · · · · · · •	 «لا يفرّقون مضغ الشيح من القيصو
790		• «لا يملك رأس البعير إن نفر
۳۱۶		• «ليس الخبر كالعيان»
V\$Y, \\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	 هما له فيها سارحة ولا رائحة،
٤٥٣		• رما نطقوا ببنت شفةٍ،
٧٧		 و انعود بخفي ځنين»

* * *

فهرس الأعلام المترجم لهم

العلم رقم الصفحة	اسم	اسم العلم رقم الصفحة
مفر بن أبي طالب = ذو الجناحين ٤٦٣.	۰ ج	• إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي ٤٧١، ٤٧١
ويني [أبو محمد] ٧٩٠ ٧٩٢		• إبراهيم الكردي ٧٦٥
دب بن عبدالله بن سفيان البجلي ٢٩٣، ٢٩٣	ہ جن	● الأثرم
يلاني	• الج	● أحمد بن على المثنى [أبو يعلى]
ارث بن يزيد البكري ٧٦٠.	• الح	V27, 7/2, 676
اكم [أبو عبد الله] ٤٣٩.	• الح	• أحمد بن عمرو المصري ٤٣٤
ان بن علي العنزي ٤٦٥.	• حبا	 أحمد بن موسى
بب بن أبي ثابت	• حب	•ِ الأذرعي ٧٩٥، ٩٩٥
جاج بن محمد المصيصي ٤٣٧.		• إسحاق بن راهويه ۲۳۷، ۳۳۶
داد ۲۲۲، ۹۵۷		 إسماعيل بن أبي بكر المقري الشاوري ٦٤٤
مله بن يحيى التجيبي ٤٣٢.		• إسماعيل بن علية ٤٣٨
ص بن غیاث بن طلق ۲۳۱، ۴۶۱، ۴۶۳		 الأسود بن يزيد النخعي ٤٧١
کم بن نافع ۲۷، ۲۹۹		• إمام الحرمين
بن [صاحب الخفين] ۲۲۰		• الأهدل
لد بن دينار التميمي ٤٧٨.		• الأوزاعي
ضر الطَّيْقُ ۲۲۷، ۲۲۸، ۲۲۹		• الإيجي
طابي ۲ ٤٣. ، ٥٥٠		• أيوب بن أبي تميمه السختياني
طيب البغدادي		• البرماوي
بل بن إسحاق بن موسى المالكي		• البزار
اء الدين الجندي		 بکر بن معاویة ۷۹۰، ۷۹۱
ال الله الله الله الله الله الله الله ا		 البلقيني
الجناحين = جعفر بن أبي طالب ٤٦٣.		● البيضاوي
الردعات ۸۲۲	_	 البیهقی ۲۲۸، ۲۳۸، ۳۹۳، ۹۳۵، ۵۳۵
اليدين		• الترمذي ٢٠٣، ٤٤٤، ٥٦٤، ٢٥٤، ٥٣٥، ٥٥٧
		• تقى الدين الفاسى
له بن ابي عبد الرحمن [ربيعة الراي] . ۲۱، ۴۸۲		• ثعلب
يا الأنصاري ١٩٨، ٩٧٥		شمامة بن شفى
يا بن عدي بن الصلت ٤٣٣.		• جار الله الزمخشري ٧٦٧، ٧٦٧
ي بن عدي بن مصلح ٧٦٦. خشري = جار الله الزمخشري		• جعفر بن إبراهيم بن محمد بن على بن
ري ۲۷ ، ۲۲۵		1

رقم الصفحة	اسم العلم	رقم الصفحة	سم العلم
مید بن ذکوان ٤٤٣	• عبد الوارث بن س	حرب	• زهير بن
اني ۲٦٤.			• زید بن أب
للهُ بن الأصم ٤٣٢.		I Y	
لله بن عتبه بن مسعود	• عبيد الله بن عبد ا		
£77		779	
بن أبي الوليد ٤٣٣		1	
ي بن أبي المختار باذام ٢٩٩	• عبيد الله بن موسى	منصور ۲۹۵، ۲۲۶	
عمرو السلماني المرادي	• عبيدة بن قيس بن	وري ۲۳۷، ۳۵۵	
077	أبو عمرو الكوفي	ن موسى الأموي ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣	• سليمان بر
عمرو بن عجلان	• عتبان بن مالك بن	.ي	 سنان أفنا
0.0	الخزرجي الأنصاري	أبي سهيل ٤٦٦	• سهيل بن
111	• عثمان بن أبي شيبا	757	• السهيلي
777 .710	•		• السيوطي
العوام ٢٩٩، ٣٣١		Y09	• الشاذلي
م ۸ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲	• العز بن عبد السلا	عامر بن شراحیل] ۳۵۹، ۷۷۲	-
440		دين الحنفي ٢٦٦ ٢٦٦	
، علي بن أبي طالب		حوشب ۷۹۳	
174		ن أبي حمزه ٤٢٧	
علي بن الحسين بن على بن		عبد الرحمن التميمي ٤٣١، ٤٣١	
£77		الدر المختار [الحصكفي] ٥٨٨	
القزاز		, حیان	
£V1		, ثعلبة	• ضمام بن
لحسين بن علي بن أبي		117 (110 (777	
	طالب	بن أحمد بن حنبل	
بن يعقوب الأنصاري ٤٣٤ 		بن إسحاق الجعفري ٤٨٢	
لاس		بن الحارث النجراني ٤٣٣	
£44			
		بن عون بن أرطبان المزني مولاهم ٤٨٤ الم القون	
-		بن مسلمه القعنبي ٤٢٨ بن نافع الصائغ	
		بن المعالم	
	•	بن وسب المسري ۱۹۰۱ ، ۱۹ ا اق بن همام الصنعاني ۲۳۷، ۱۶۰	
		بى بن محمد بن عبيد الدراوردي ٢٦٦ ٤٦٦	
تسري	العاملة بن حبيد ال	بر بن شخینه بن خبینه استراتوردی	• حبد اسر

اسم العلم رقم الصفحة	اسم العلم رقم الصفحة
 النعمان بن بشير بن سعد الخزرجي 	• الفيروز آبادي
الأنصاري	• القسطلاني ۳ . ۵ ، ۲ ، ۵ ، ۷۹۱
● النمرود بن كنعان ٦٩٤، ٧٦٧	• القاضي حسين ٧٩٧، ٣٩٣
● نور الدين الزيادي ١٩٨، ١٩٥	• القاضي عياض ۲٤٣، ۲۹۷، ۲۹۳
● نور الدين الموزعي ٢٤٥.	• القفال الشاسي ٢٧٨
● النوري ۲۳۸، ۹۹۵، ۹۹۵	1
• هارون بن إسحاق بن محمد الهمداني ٤٤٢	• الليث بن سعد ۲۳۷، ۷۷۲
• هارون بن سعيد الإيلي ٤٣١، ٤٣٤، ٤٣٤	• المحاربي
● هارون بن عبد الله بن مروان ٤٣٧.	li de la companya de
• هاشم بن القاسم الليثي ٤٣١.	
• هلال بن أبي حميد الوزان ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٣١	1
• الهيتمي	957, VY3, YY3, YY3, Y33, F33
الهيثمي ٢٢٩.	
و افد عاد	
• وكيع بن الجراح الرؤاسي	
• يحيى بن سعيد القطان ٤٣٦.	-
 یحیی بن یحیی بن بکر التمیمي ۴۳۵، ۴۳۸ 	
ويزيد بن الأصم ٤٣٧.	
یزید بن ثروان = ذو الودعات ۷۲۲.	· ·
● یونس بن بکیر	1
ويونس بن يزيد الإيلي ٤٣١، ٤٣٢	• محمد بن كثير العبدي
* * *	• محمد بن وضاح القرطبي ٤٨٣
الكنى	• المعرور بن سويد الأسدي ٤٨٠
	ell:
• أبو إسحاق الاسفرايني	667 (66) 1, 81, 8 91
 أبو برده بن أبي موسى الأشعري ٣٥٩. 	an man cett till i a
• أبو بكرة	
 أبو بكر بن أبي شيبة . ٤٣٠، ٤٣٦، ٤٦٣ أبو حامد الاسفراييني	
ا ابو حربة	1 6 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4
، أبو حرب	حمد بداد باعا الثقام . ■ ۱۷۳۵
، أبو الزبير المكى ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤، ٤٤٣،	منافسيا ابياءن
، أبو سعيد مولى المهري	1667
	I

الفهارس

AYO)

(۸۲۵)			0,74.
رقم الصفحة	اسم العلم	رقم الصفحة	اسم العلم
	 ابن يوسف الشيراز 		• أبو العاليه الوياحي
* * :		٤٣٠	
* *	~	177	• أبو محمد المقدسي
النماء		11. (177	 أبو الهياج الأسدي
رقم الصفحة	الاسم	170	● أبو وائل
4.	•	أحمد بن المشى ٢٤٧،	 أبو يعلى الموصلي =
٦٨	 الجرادتان نفيسة بنت الحسن 		773, 070
	•	بن نافع ٤٢٧	 أبو اليمان = الحكم
* * :	*	* *	*
		سدر بابن	البع
		070	• ابن أبي الدنيا
		747	ابن تیمیةابن تیمیة
		11, 111, 711, 711	_
		YA1 (Y££	 ابن جرير الطبري
		717	● ابن الحاجب
		££+ ,£٣٩ ,Y£7	_
		£٣٨ ، ٢٣٨	-
		747	
		YA1 (Y££	
			•
		1	• ابن سینا
		1	ابن عبد البرابن عبد البر
		3	• ابن عساكر الدمشقي
		170 (179	• ابن عقیل
		799 (777	
		£	 ابن قيم الجوزية
		£££	
		\$77	
		***	● ابن المتدر حال نقطه
		عات ۷۲۲	
			. U

فهرس الفرق والطوائف

رقم الصفحة	الفرقة / الطائفة	رقم الصفحة	الفرقة / الطائفة
٧٣٨	• الشيعة	٣٣	• الإسماعيلية
٦٤٥	• الصوفية	٧٤٠ ١٧١٣	• الأشاعرة .
190	• عبَّاد الكواكب	٧٤٠ ١٧١٤	• الإمامية
٧٤٠	ا العدليه	٧٤١ ١٣٨٨	• أهل السنة
Y••	• المجاذيب	٣١	• البترية
Y	● المعتزلة	٣١	• الجارودية .
£9V	• النصارى	٧٤١	• جورية
۳۱	• النعيمية	٠ ۸۸۳، ۹۲۹	• الحارجيه
701	• الوثنية	TAA	• الرافضة
۳۱	• اليعقوبية	٧٤٠ ،٧١٣ ،٣٠	• الزيدية
£7V	• اليهود	٣١	• السليمانية

فهرس الأماكن والبقاع

رقم الصفحة	البلد أو المكان	رقم الصفحة	البلد أو المكان
777	• صعده	έ ጓጚ	• الأندلس
197 (27 (27	• صنعاء	٧٣٤ ١٧٣٢	• الأيكة
171	• الطائف	٦٧٨	• البز
۲ ٦٨		t .	• بصری
Y•A	• طور سیناء	374	• بيت الفقيه ابن عجيل
٥٦١	• عالج	£Y	• تهامة
777		770	• جبال عرفات
YOA	• العراق	٧٦١	• جبال مهرة
YT9	• العراقين	877, 167	• الحجاز
٤٧٠	• العزَّى	777	• الحجون
٤٧٠	• اللات	١٨٤	• الدهنا
٧٦٠ ، ٨٣٨	• المدينة	٧٧٦	• ذات أنواط
٦٢٣ ،٣٧	. انخا	٦٢٠	• ذمار
٦٢٨	• مشهد الجبرتي .	٤٣٥	• رودس
		٠٠٠٠ ٨٢٢	• زبید •
717, 777, 777, 717			• الشام
٦٢٣	● يفرس	771	• شويع ، •
YT4 (£Y (£*	• اليمن	£٣ (£Y	• صبيا •

فهرس الأمم والقبائل

رقم الصفحة	الأمة/ القبيلة	الأمة/ القبيلة رقم الصفحة
٥١	• حاشد	• أصحاب الأيكة ٧٣٧، ٧٣٤
٧٦٠	● ربیعة	• أهل الحجاز
		• أهل مدين ٧٣٤.
٧٣٣	• قوم شعیب	• بکر ۲۹۰، ۲۲۰ ، ۷۲۰ ، ۷۲۱
٧٣٣	• قوم لوط	• بکیل ه
		• التميميون

فهرس الحدود والمصطلحات

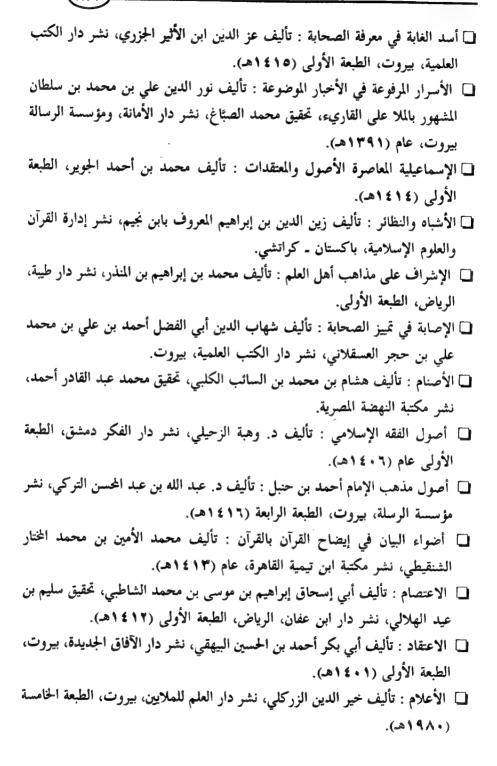
المصطلح رقم الصفحة	الصطلح رقم الصفحة
• الحقيقة	• الأثر
• الخبر	• الاجتهاد ۲۷۲، ۲۰۲، ۳۵۳
ه الخلاف	• الأجزاء
• الدعاء	• الإجماع ۲۲۲، ۲۲۷، ۲۳۹
• الدين	• الأجمال
• الذريعة	• الاستثناء المفرّغ ٧٩١.
• الرخصة	• الاستشفاع ٤٧٥.
• الرياء	• الاستغاثة ٥٨٤، ٥٠٥
• السَّفسطه	• الإسلام
• السلف	• أصول الدين ١٧٤.
• السنن	• أصول الفقه
● الشرك	• الإلحاد
• الشفاعة	• الإيمان
• الشطح	• البدعة
• الصحابي	• البراءة الأصلية ٧٧٣.
• الصحيح	• البرهان
• الضابط	• الترتيب
• الضرورة الدينيه	• الترياق المجرب ٢٥٦.
• الضروريات	• التعارض
• الضعيف	• التعطيل
• الظاهر	• التفاسير الأثريه ٤٤٨
• العارف بالله	● التفريق
● العام	• التقليد
● العامَّة	● التهيؤ
• العبادة	● التوسل
• العزيمة	● التوحيد
• عقیدة	• الجاهلية
• علم الكلام	• الجمع
• العلة	• الجوامع
• العول	• الحاجيات
• الفرق من وراء الجمع	• الحسن

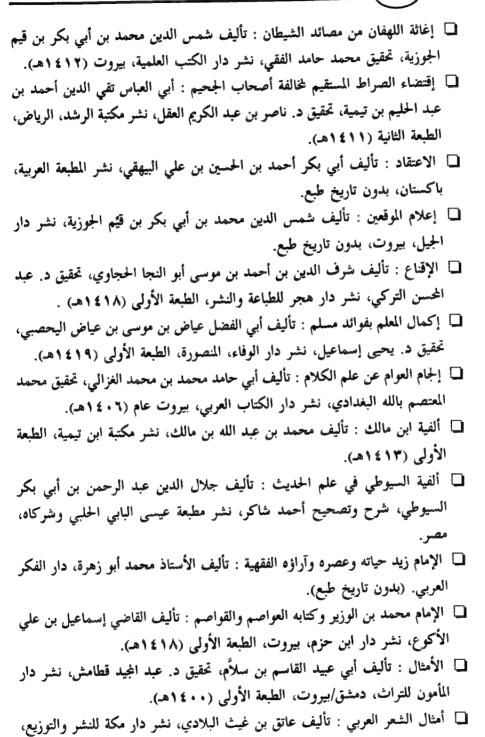
رقم الصفحة	المطلح	رقم الصفحة	الصطلح
Y.Y	• المذهب	٣٧٢	 الفقه
٠٠٠. ٨٢٥، ٠٥٥	• المرسل	111	• القدر
YY9	● المرفوع	Y9A	• القضيه الشخصيه
090	• المسبلة	Y78	• القطب
££V	• المسانيد	٥٨٥	• القطعي
199			•
۳££	• المطلق	Y • Y	• كراهة التنزيه
££A	• المعاجم	Y1V	• الكشف
٣٤٤	● المفهوم	٦٠٤	• لغو اليمين
٣١٤	• المقيّد	YYY (11Y	• اللف
٥٩٧	• الموات	٥٨٩	• المثلث
YY9	● الموقوف	TOY	• الحجاز
۳۱۲	• النسخ	V	• المجاذيب
۷۲۳ ،٦٦٧	• النشر	££A	• المجاميع
۳.٥	• الوضع الحكمي	٣١٤	 الخصص
090			-

ثبت المصادر والمراجع

□ آداب البحث والمناظرة، القسم الثاني، تأليف : محمد الأمين الشنقيطي، مطبوعات
الجامعة الإسلامية.
□ الآيات البيّات على عدم سماع الآيات على مذهب الحنفية السادات: تأليف محمود
شكري الألوسي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ).
□ إبطال التنديد شرح كتاب التوحيد : تأليف حمد بن علي بن عتيق، نشر دار القرآن
الكريم، بيروت.
□ الإبهاج في شرح المنهاج: تأليف على بن عبد الكافي السبكي، نشر مكتبة الكليات
الأزهرية، مصر.
🗖 ابن حجر العسقلاني (مصنفاته ودراسة منهجه وموارده في كتاب الإصابة) : تأليف
شاكر محمود عبد المنعم، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).
□ الاجتهاد في الشريعة الإسلامية وبحوث أخرى : لمجموعة من العلماء، نشر إدارة الثقافة
والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، الطبعة الأولى (٤٠٤هـ).
 الأحاديث المختارة: تأليفِ ضياء الدين بن عبد الله بن محمد بن عبد الواحد المقدسي،
تحقيق عبد الملك بن عبد الله دهيس، نشر مكتبة النهضة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى
(۱۰۱۶۱هـ).
 □ الاتحافات السنية في الأحاديث القدسية : تأليف محمد المدني نشر مكتبة الكليات
الأزهرية، مصر.
□ اتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة : تأليف أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل،
نشر مكتبة الرشد، الرياض.
 □ اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين : تأليف محمد بن محمد الخسيني
الزبيدي، نشر دار الفكر، بيروت.
 الإجماع: تأليف أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، تحقيق د. أبي حمَّاد صغير
أحمد ابن محمد حنيف، نشر مكتبة الفرقان، عجمان، الطبعة الثانية (٢٠١هـ).
 الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: تأليف علاء الدين على بن بلبان، تحقيق
شعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ).

- □ أحكام الجنائز وبدعها : محمد ناصر الدين الألباني، نشر مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة (١٤١٢هـ).
- ☐ إحكام الفصول في أحكام الأصول: تأليف أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق د. عبد الله محمد الحبوري، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت دمشق، الطبعة الأولى (٩٠٤هـ).
- □ الإحكام في أصول الأحكام: تأليف أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، تحقيق أحمد شاكر، نشر دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ٣٠٤١هـ.
- □ الإحكام في أصول الأحكام: تأليف علي بن محمد الآمدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى (٤٠٤هـ).
- المام القرآن : تأليف الإمام محمد بن إدريس الشافعي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت عام (١٣٩٥هـ).
- □ الأديان والفرق المعاصرة: تأليف عبد القادر شيبة الحمد، مطبوعات الجامعة الإسلامية.
- الأذكار : تأليف أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق محي الدين مستو، نشر دار التراث، المدينة المنورة، ودار ابن كثير، دمشق، الطبعة الثانية ، ١٤١هـ.
- □ إرشاد الفحول: تأليف محمد بن على الشوكاني، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، نشر دار الكتبى، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ).
- □ إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد: تأليف محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق صلاح محمد الدين محمد مقبول أحمد، الدار السلفية، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ).
- ☐ إرواء الغليل في تخريج أحاديث : منار السبيل، تأليف محمد ناصر الدين الألباني، نشر الكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .
- □ الاستذكار: تأليف أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري، تحقيق د. عبد المعطى أمين قلعجي، نشر دار قتية، دمشق الطبعة الأولى (١٤١٣هـ).
- □ الاستغاثة في الرد على البكري: تأليف أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، دراسة وتحقيق عبد الله بن دجين السهيلي، نشر دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).
- □ الاستقامة : تأليف أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، الطبعة الثانية، مؤسسة قرطبة، بدون تاريخ طبع.



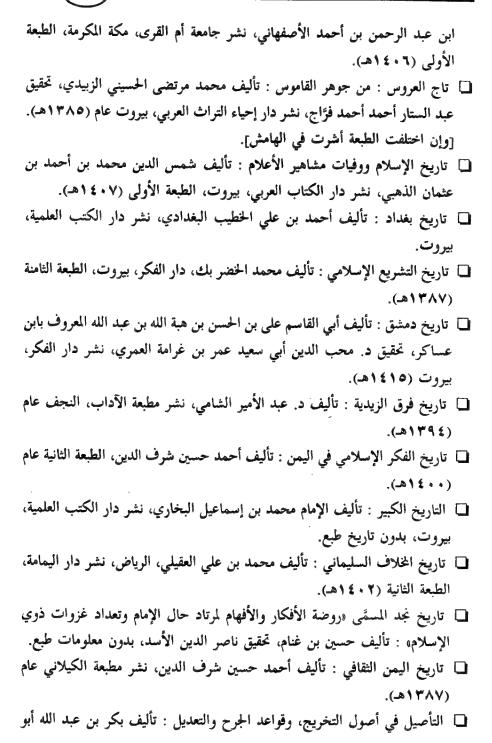


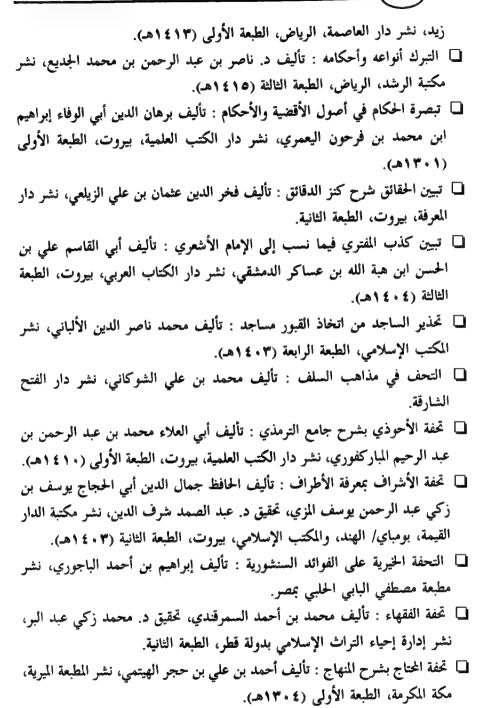
هـ).	١	٤	4)	الأولى	الطعة
	٠	•	٠,	157"	-

(1 + 3 1 هـ).

- إنباء الغمر: تأليف شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلاني، نشر مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ـ الهند، الطبعة الأولى (١٣٩٥هـ). □ الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال : تأليف د. إبراهيم ابن عامر الرحيلي، نشر مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ). □ الأنساب: تأليف أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، طبعة دار الفكر، نشر دار جناب، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). □ الإنصاف في حقيقة الأولياء ومالهم من الكرامات والألطاف : تأليف محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق د. عبد الرزَّاق بن عبد المحسن بن حمد العباد البدر، نشر دار ابن عفان، الطبعة الأولى (١٨١٤هـ). أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء : تأليف قاسم القونوي، تحقيق عبد الرزَّاق الكبيسي، نشر دار الوفاء، جدة، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). □ الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: تأليف أبي بكر محمد بن إبراهيم ابن المنذر، تحقيق د. أبو حماد الصغير أحمد بن حنيف، نشر دار طيبة الرياض، الطبعة الأولى (٥٠٤١هـ). إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون : تأليف إسماعيل باشا، نشر دار العلوم الحديثة، بيروت. □ الإيمان : تأليف أبي العباس تقى الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة (١٤١٧هـ). □ الباعث الحثيث شرح الحتصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير: تأليف أحمد محمد شاكر، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ طبع. 🗖 الباعث على إنكار البدع والحوادث : تأليف أبي محمد عبد الرحمن بن إسماعيل ابن إبراهيم المعروف بأبي شامة، نشر مطبعة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الثانية
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق: تأليف زين الدين ابن نجيم الحنفى، نشر دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.
- □ البحر الزخار المعروف بمسند البزَّار، تأليف أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق





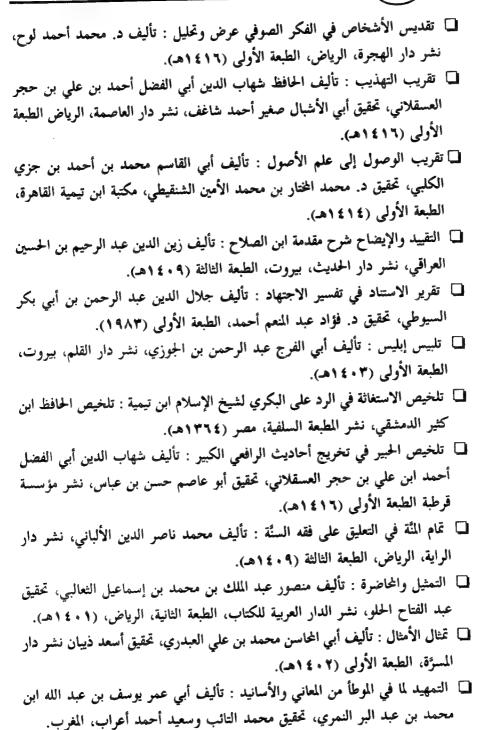


🗖 تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد : تأليف إبراهيم بن محمد البيجوري، مطبعة الحلبي

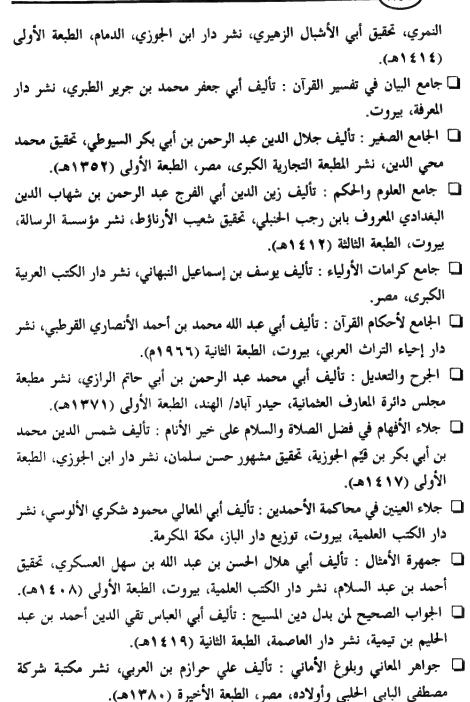
(4121a).



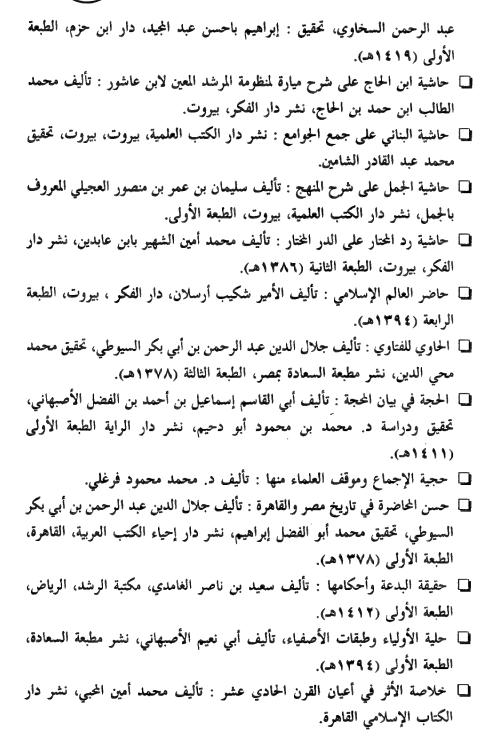
🔲 تفسير المنار : تأليف محمد رشيد رضا، نشر دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.

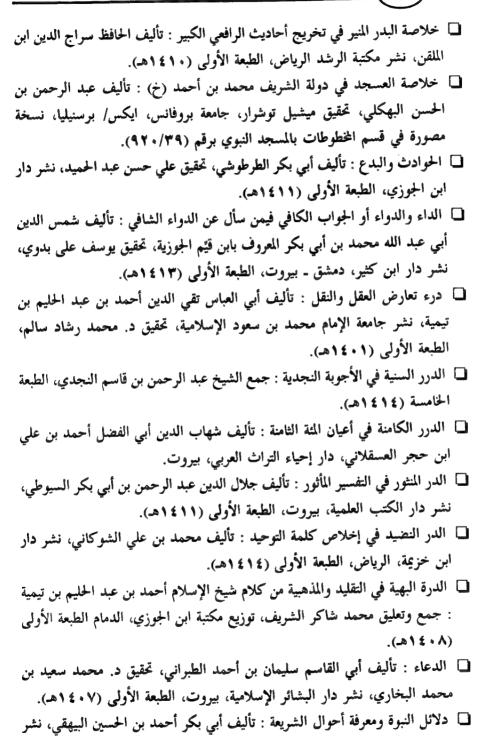


🗖 تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث : تأليف عبد الرحمن
ابن علي المعروف بابن الديبع، دار الكتاب العربي، بيروت.
🗖 التنبيه في الفقه الشافعي : تأليف أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي،
نشر عالم الكتب، الطبعة الأولى (٣٠ ١٤ هـ).
🗖 تهذيب الأسماء واللغات : تأليف أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، نشر دار الكتب
العلمية، بيروت.
 تهذیب التهذیب : تألیف شهاب الدین أبی الفضل أحمد بن علی بن حجر
العسقلاني، تحقيق عبد القادر عطا، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى
(61114).
 □ تهذیب الکمال في أسماء الرجال: تألیف الحافظ جمال الدین أبي الحجاج یوسف
المزي، تحقيق بشار عواد، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ).
 □ تهذیب اللغة: تألیف أبی منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقیق عبد السلام هارون،
نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة.
 □ التوسل أنواعه وأحكامه: تأليف محمد ناصر الدين الألباني، نشر المكتب الإسلامي،
بيروت، الطبعة الخامسة (£ ٠٤ هـ).
التوصل إلى حقيقة التوسل: تأليف محمد نسيب الرفاعي، الطبعة الثالثة (١٣٩٩هـ).
 □ التوضيح عن توحيد الخلاَّق: تأليف سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب،
نشر دار طبية، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ).
□ تيسير التحرير على كتاب التحرير : تأليف محمد أمين المعروف بأمير شاه الحنفي، نشر
 على العالمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ).
□ تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد: تأليف سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله وي محمد بن
عبد الوهاب، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة (١٣٩٧هـ).
□ الثقات: تأليف محمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم، نشر مؤسسة الكتب الثقافية،
طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد/ الهند، الطبعة الأولى (٢٠٤هـ).
 □ الثمر الداني في شرح رسالة أبي زيد القيرواني: تأليف صالح عبد السميع الأزهري،
نشر دار الكتب العلمية، بيروت.
🔲 جامع بيان العلم وفضله: تأليف أبر عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر

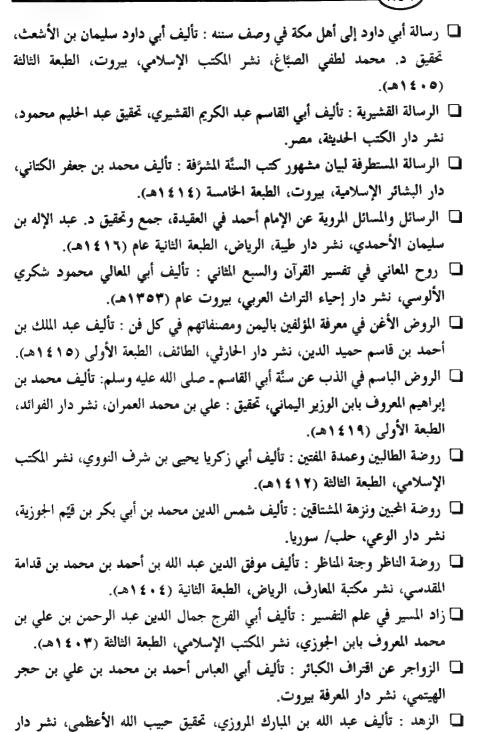


🗖 الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر : تأليف شمس الدين محمد بن







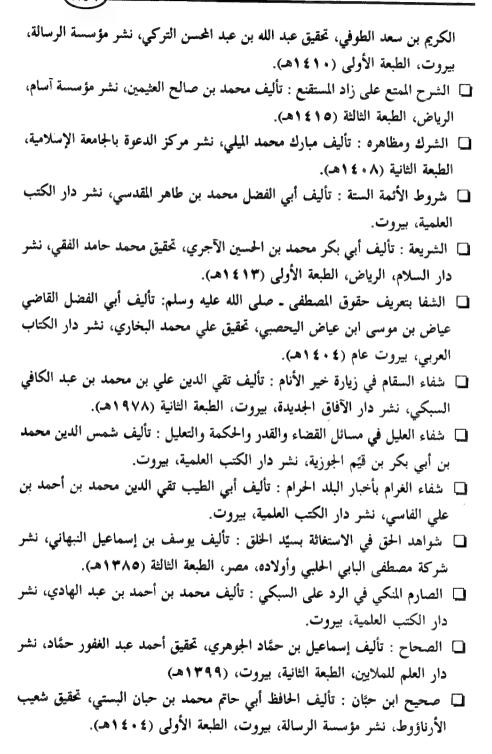


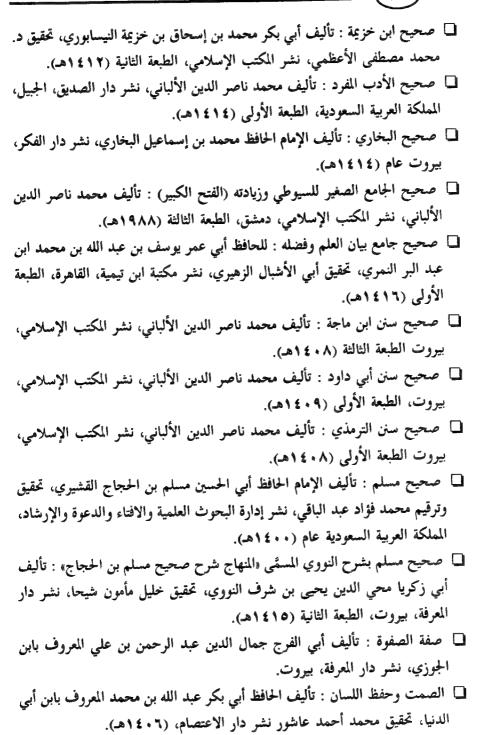


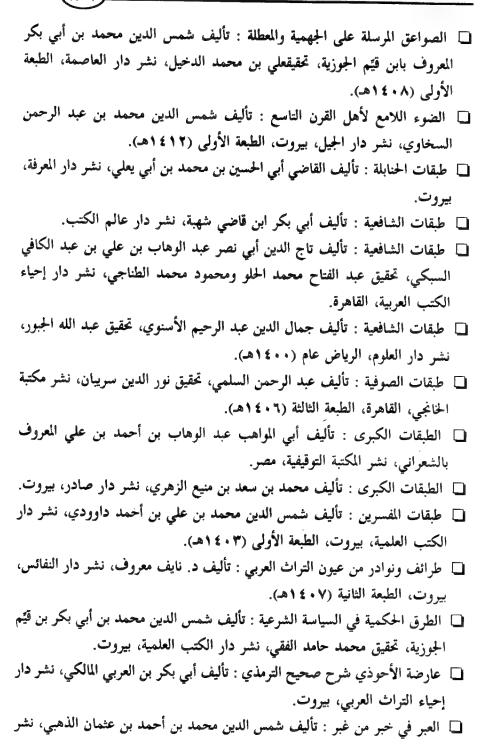
الطبعة الثانية (١٤١٣هـ). □ سير أعلام النبلاء: تأليف شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى (٥٠٤هـ). 🗖 شأن الدعاء : تأليف أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق يوسف الدقاق، نشر دار المأمون للتراث، بيروت الطبعة الأولى (١٩٨٤هـ). شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: تأليف محمد بن محمد مخلوف، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية (١٣٤٩هـ). □ شذرات الذهب في أخبار من ذهب: تأليف شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي ابن أحمد بن محمد العكري المعروف بابن العماد الحنبلي، نشر دار ابن كثير دمشق، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط. 🗖 شرح الأصول الخمسة : تأليف القاضي عبد الجبار بن أحمد، تحقيق د. عبد الكريم عثمان، نشر مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى (١٣٨٤هـ). شرح صحيح البخاري لابن بطال: تأليف أبى الحسن على بن خلف بن عبد الملك، تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى (٢٠١هـ). 🗖 شرح الصدور بتحريم رفع القبور: تأليف محمد بن على الشوكاني، مطبوعة ضمن الجامع الفريد، بدون بيانات طبع. شرح العقيدة الطحاوية: تأليف ابن أبي العز الحنفي، حققها جماعة من العلماء، وخرَّج أحاديثها محمد ناصر الدين الألباني، نشر المكتب الإسلامي، الطبعة التاسعة (٨٠٤١هـ). □ شرح العقيدة الواسطية: تأليف محمد خليل هرَّاس، نشر دار الهجرة، الرياض، الطبعة الثانية (١٤١٤هـ). □ شرح الكوكب المنير: تأليف محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن على الفتوحي، المعروف بابن النجار، تحقيق د. محمد الزحيلي ود. نزيه حمَّاد، نشر مكتبة العبيكان، الرياض عام (١٣١٤هـ).

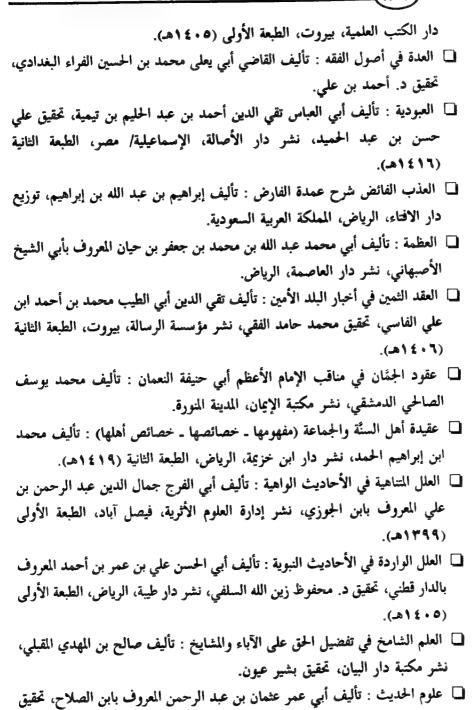
شرح اللمع: تأليف أبي إسحاق إبراهيم الشيرازي، نشر دار الغرب الإسلامي، الطبعة
 الأولى (١٤٠٨هـ).

🗖 شرح مختصر الروضة : تأليف نجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد



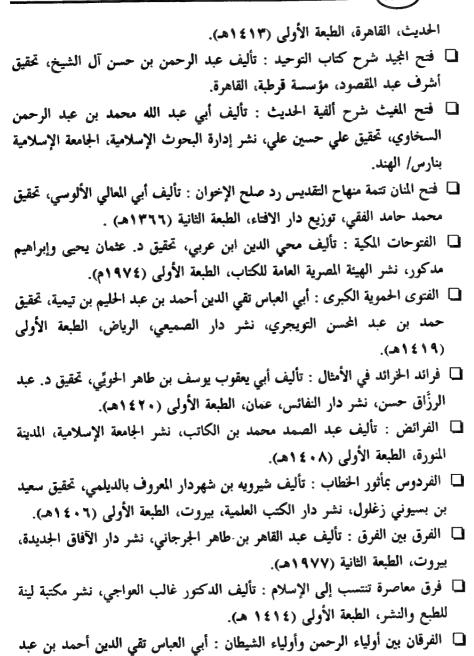






نور الدين عتر، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، عام (٤٠١هـ).

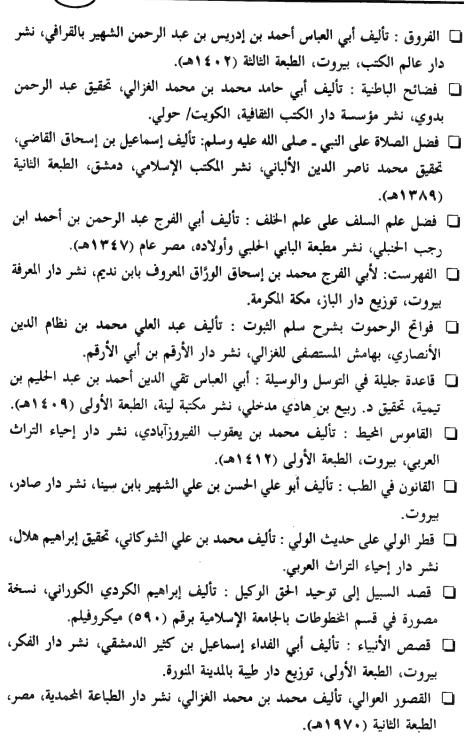


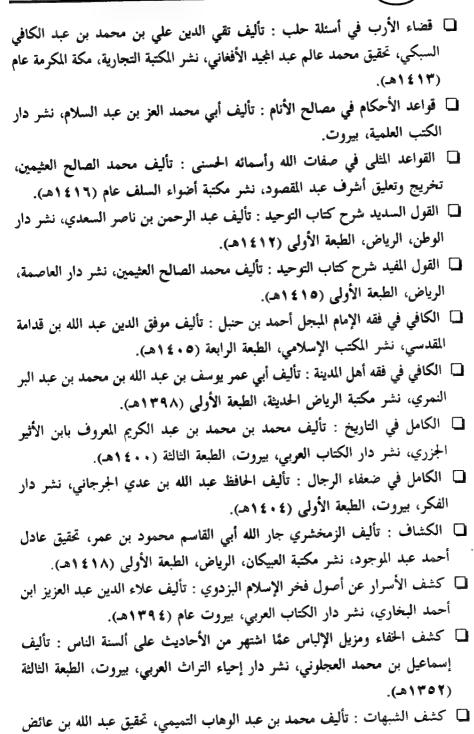


□ الفروع: تأليف أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، نشر دار عالم الكتب.

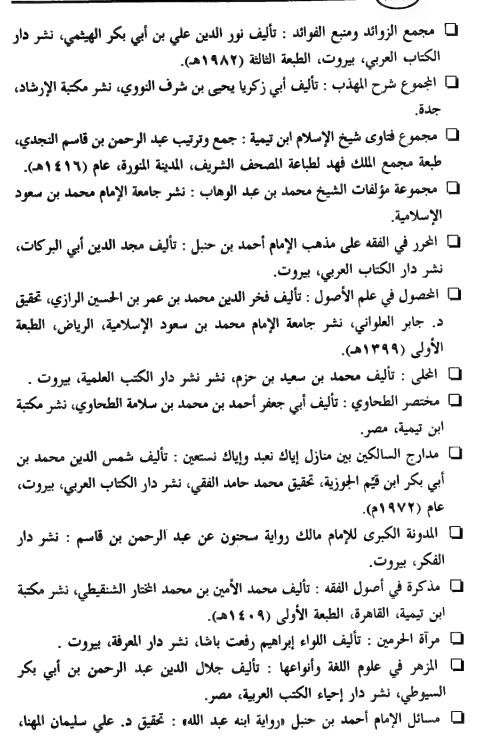
الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ).

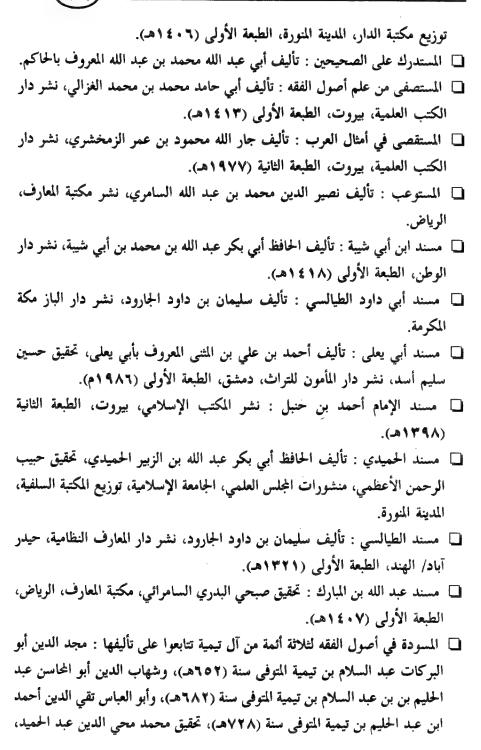
الحليم بن تيمية، تحقيق د. عبد الرحمن بن عبد الكريم اليحيى، نشر دار الفضيلة،

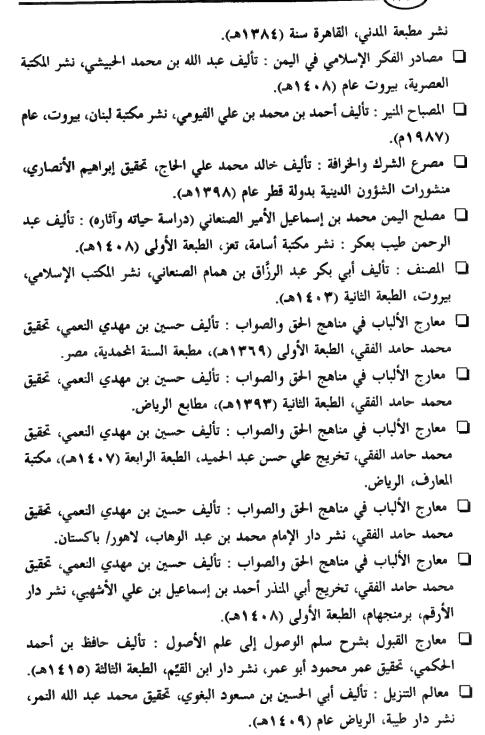


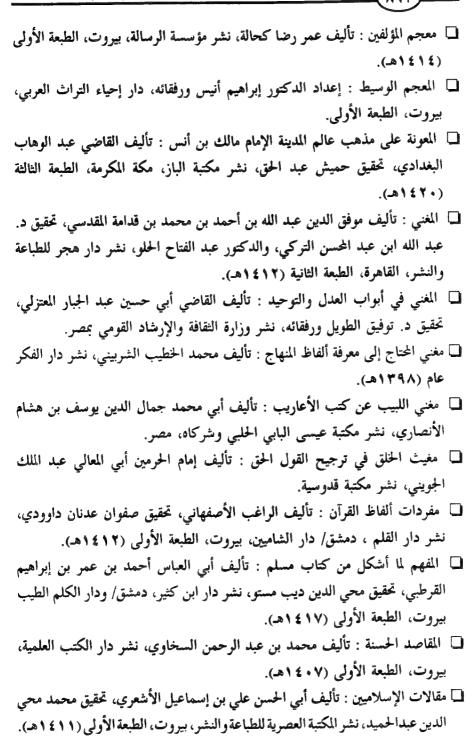


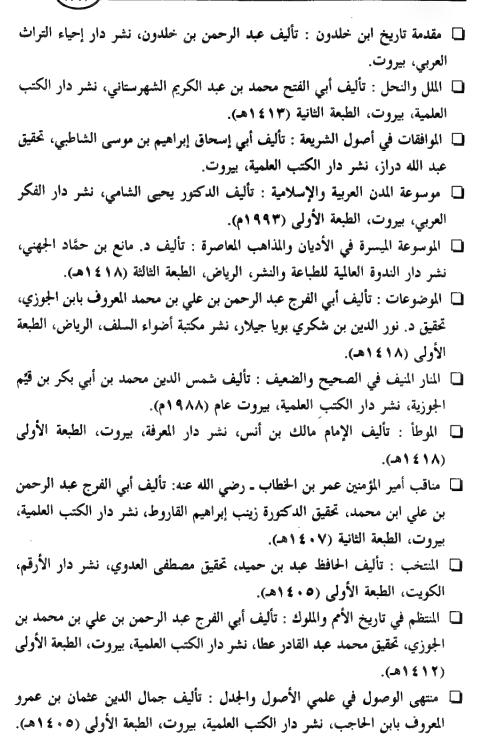








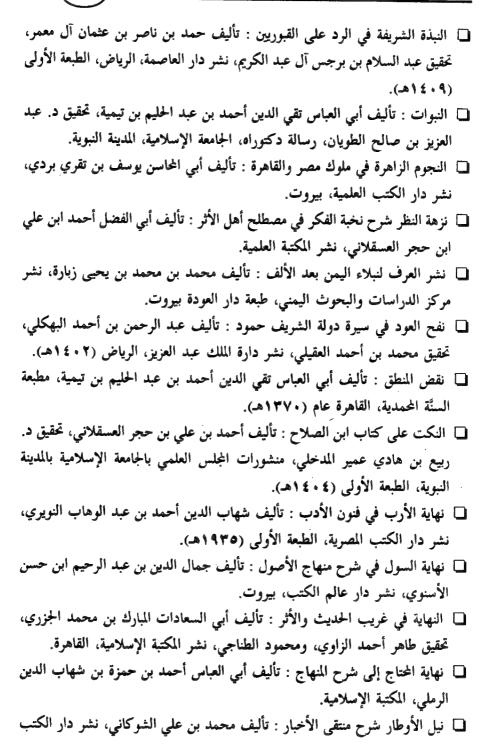




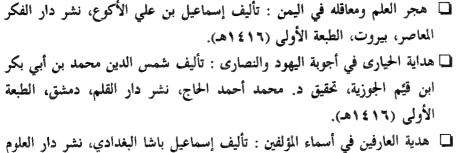


الميزان الكبرى: تأليف أبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد بن علي المعروف بالشعراني، نشر شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الأولى.

الذهبي، تحقيق على محمد البحاوي، نشر دار المعرفة، بيروت



العلمية، بيروت.



- الله هديه العارفين في اسماء المؤلفين : تاليف إسماعيل باشا البغدادي، نشر دار العلوم الحديثة، بيروت.
- □ هذه هي الصوفية: تأليف عبد الرحمن الوكيل، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الرابعة، (١٩٨٤م).
- □ الواضح في أصول الفقه: تأليف أبي الوفاء على بن عقيل المعروف بابن عقيل، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركى، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (٢٠٠هـ).
- وجوب لزوم الجماعة وترك التفرق: تأليف جمال بن أحمد بن بشير بادي، نشر دار
 الوطن، الطبعة الثانية (١٤١٦هـ).
- □ وفاء الوفاء بأخبار المصطفى: تأليف نور الدين علي بن أحمد السمهودي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، نشر مطبعة السعادة، مصر عام (١٣٧٤هـ).
- □ وسطية أهل السِنَّة بين الفرق: تأليف د. محمد باكريم محمد باعبد الله، نشر دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).
- □ وفيات الأعيان وأنباء الزمان : تأليف أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، نشر دار صادر، بيروت عام (١٩٧٢م).

الفهارس

فهرس الموضوعات

الصفحة	لــ ا الموضوع
	🗖 المقدمة
۸	🗖 خطة البحث
١٢	🗖 عملي في البحث
19	🗖 كلمةُ الشُّكو
١٧	🗖 قسم الدراسة.
19	🗖 البابُ الأول : التعريف بالمؤلف
	🗖 الفصل الأول : دراسة عصر المؤلف
۲۳	 المبحث الأول : الحاله السياسية في عصر المؤلف
	• المبحث الثاني : الحالة الاجتماعية في عصر المؤلف
	 المبحث الثالث: الحاله الدينية في عصر المؤلف.
	 المبحث الرابع: الحاله العلمية في عصر المؤلف.
	🗖 الفصل الثاني : في دراسة سيرة المؤلف
	• المبحث الأولُ : اسمه ونسبه وكنيته
	• المبحث الثاني : مولده وَنشأته
	• المبحث الثالث : أسرته وأثرها في تكوين شخصيته العلمية
	• المبحث الرابع : طلبه للعلم ورحلاته
 	• المبحث الخامس: شيوخه
	• المبحث السادس: تلاميذه
	• المبحث السابع: مؤلفاته
	• المبحث الثامن : أعماله
	• المبحث التاسع: عقيدته
	• المبحث العاشر: مذهبه الفقهي
	• المبحث الحادي عشر: محنته
	 المبحث الثاني عشر: أثر دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب على
	• المبحث الثالث عشر: مكانته العلميه وثناء العلماء عليه
	• المبحث الرابع عشر: وفاته
ov	🗖 الباب الثاني : في دراسة الكتاب
٥٩	🗖 الفصل الأول : التعريف بالكتاب

٦١	• المبحث الأول : اسم الكتاب
٦١	• المبحث الثاني : توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف
٦٢	• المبحث الثالث: سبب تأليف الكتاب
٦٤	• المبحث الرابع : تأريخ تأليف الكتاب
	• المبحث الحامس : منهج المؤلف في الكتاب
	• منهجه في التبويب
	 منهجه في الاستدلال
٦٥	● منهجه في النقل والتوثيق
٦٥	 المبحث السادس: أسلوب المؤلف في الكتاب
	 البحث السابع : مصادر الكتاب
ጎ ለ	 المبحث الثامن : أهمية الكتاب وقيمته العلميه وثناء العلماء عليه
٧ •	 المبحث التاسع : موقف المخالفين من الكتاب
٧١	 المبحث العاشر : الملاحظات على الكتاب.
٧٥	 المبحث الحادي عشر : الأعمال السابقه في الكتاب والملاحظات عليها.
۸۲	🗖 الفصل الثاني : دراسة موضوع الكتاب ً
۸۵	 المبحث الأول : إجمال موضوع الكتاب وتحليل محتوياته.
1.7	 المبحث الثاني : تفصيل أهم موضوعات الكتاب
١٠٥	 المطلب الأول : الاجتهاد
١٠٧	 المقصد الأول : تعریف الاجتهاد فی اللغه.
1.7	 المقصد الثاني : تعریف الاجتهاد في الاصطلاح.
	 المقصد الثالث : مجال الاجتهاد.
١٠٨	 المقصد الرابع: هل باب الاجتهاد منغلق في هذه الأعصار؟
117	 المقصد الخامس : مفاسد القول بانقطاع الاجتهاد في هذه الأعصار
119	● المطلب الثاني : التقليد
111	 المقصد الأول : تعريف التقليد في اللغة.
111	 المقصد الثاني : تعریف التقلید في الاصطلاح
111	🗖 المقصد الثالث : الفرق بين الاتباع والتقليد
177	🗖 المقصد الرابع : أقسام التقليد
178	🛘 المقصد الخامس : حكم التقليد في أصول الدين.
14%	🗆 المقصد السادس حكم التقليد في الفروع الفقهيه
	 القصد السابع: حكم التمذهب بمذهب معين من المذاهب الأربعة
	 المقصد الثامن : أقوال الأثمه الأربعه في النهي عن التقليد.
	 القصد التاسع: مفاسد التعصب والتقلد للمذاهب

الفهارس

144	• المطلب الثالث : البناء على القبور
1 £ 1	• المقصد الأول : حكم البناء على القبور
ى القبور ١٤٢	 المقصد الثاني: أقوال الأئمه الأربعه في النهي عن البناء على
1 £ Y	• أولاً: كلام الحنفية
1 6 4	• ثانياً: كلام المالكية
	• ثالثاً: كلام الشافعية
	 رابعاً: كلام الحنابلة
	 المقصد الثالث : مفاسد البناء على القبور
10V	🗖 الفصل الثالث : وصف النسخ المخطوطة
109	 المبحث الأول : عدد النسخ المخطوطة.
109	 المبحث الثاني : وصف النسخ المخطوطة.
177	
170	 المبحث الرابع: نماذج من صور المخطوطات.
	القسم الثاني
	النصُّ المحقق للكتاب
١٨١	🗖 القسم الثاني النبصُّ المحقق للكتاب
١٨٣	🗖 مقدمة المؤلف َ
191	🗖 سبب تأليف الكتاب
196	تاريخ تأليف الكتاب
Y • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	C -
* 1•	☐ إلحالة الدينية باليمن في عصر المؤلف
	 □ الباب الأول: في أبحاث متفرقة تتعلق بتلك الأجوبة
۲۱۵	 □ الفصل الأول
* 1	• معنى الولاية في الشياع
۲۱۸ حسن، درایة.	 معنى الولاية في الشرع نقض استدلالهم بأثر «ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله ·
حسن» دراية ۲۲۱	 نقض استدلالهم بأثر «ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله .
حسن، درایة ۲۲۱ ۲۲۸	 نقض استدلالهم بأثر «ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله . نقض استدلالهم بأثر «ما رآه المسلمون » رواية.
حسن» درایة. ۲۲۸ ۲۳۰	 نقض استدلالهم بأثر «ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله • نقض استدلالهم بأثر «ما رآه المسلمون » رواية. نقض استدلالهم بحديث «من آذى وليا» رواية.
حسن، درایة. ۲۲۸ ۲۳۰	نقض استدلالهم بأثر «ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله . نقض استدلالهم بأثر «ما رآه المسلمون » رواية. نقض استدلالهم بحديث «من آذى وليا» رواية. الفصل الثاني:
حسن، درایة. ۲۲۸ ۲۳۰	 نقض استدلالهم بأثر «ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله • نقض استدلالهم بأثر «ما رآه المسلمون » رواية. نقض استدلالهم بحديث «من آذى وليا» رواية.

□ الفصل الثالث:
• مفاسد البناء على القبور
• القبوريون أبدلوا الزيارة الشرعية للقبور بضدها
 المتأخرون زادوا على شرك المتقدمين.
 نقض قول الشعراني بأن الخضر تعلم علم الشريعة من أبي حنيفة
 □ الفصل الرابع: في مناقشة القول بانقطاع الاجتهاد في هذه الأعصار ٢٧٢
نقد قول المفتي بأن أتباع الشافعي لم يكونوا مجتهدين
1/1/
• الائمة الأربعة خصماء الغالين فيهم يوم القيامة
• كل فرقة من المختلفين تدعي أن الحق في قول أسلافها
• سبب التقليد
• بيان تناقض المقلدة وفساد التقليد
• ابطال العمل بالتقليد
• لم نكلف بإصابة ما في نفس الأمر الأمر ٣٩٦.
• معنى المجتهد وحاصله
• حقيقة التمايز بين المجتهد والمقلد
• الحكمة من جعل العقول والأبصار والأفندة والأسماع في الإنسان
• معنی انجتهد وسرُّ ذلک به معنی انجتهد وسرُّ ذلک
 أدلة الكتاب والسنة واضحة بيئة فلا يجوز قصر الانتفاع بها على الأئمة فقط دون غيرهم.
• ما يلزم من القول بتعذر الاجتهاد ٣١٤.
• الحكمة من جعل الله تعالى الكتاب والسنة أمرين خالدين على مرّ الأزمان ٣١٤
• البشر لا براءة لهم من سمة النقص
• العلم شرط في العمل
• نتيجة رفع العلم
• سبب قيام المعاش المعاش
● أسباب فتح أبواب العلم الشرعي ٣٧٠.
• سِرُ تيسير العلم الشرعي
• أدلة الكتاب والسنة لا تعارض بينها في الحقيقة
● الحكمة من كون الله تعالى لم يتعبد عبادة بتقليد الرجال٣٢٨
 المقلدة يوافقون على أن كل إمام مجتهد يخطئ ويصيب وبيان ذلك
• الموقف الصحيح تجاه أهل العلم
● رأي المؤلف في مسألة وقوع الإجماع على غير الضروريات الدينية
و منزلة القرآن والسنة وبيان فضامها

٣٤٣	• ثمرة بناء الأحكام على أدلة الكتاب والسنة
7 £ 0	 المقلدة لم ينصاعوا لنصح الأئمة في التحذير عن تقليدهم
4 6 7	 بیان أن العالم یعلم ویجهل
401	● بيان سهولة الاجتهاد في هذه الأعصار
411	● بيان سعة علوم المتأخوين
۲٦۸	● سرُّ النهي عن الغلو في الدين
419	● نقد المؤلف لمعنى الاجتهاد عند الأصولين
٣٧.	 القول بتعذر الاجتهاد ليس عليه دليل أو شبهة دليل
٣٧.	
441	 لا يشترط في المجتهد الإحاطة بجميع الأدلة
471	 وجه اضطراب الإصولين في تعريف الفقيه ومنشؤه
475	 التعریف المختار للفقه عند المؤلف
***	_ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _
٣٧٨	
4 44	
۳۸۲	 مفاسد القول بتعذر الاجتهاد
٣٨6	🗖 الفصل الخامس في استكمال مباحث الاجتهاد والتقليد
٣٩.	 القول بتعذر الاجتهاد وما ترتب عليه من سلب منافع الكتاب
497	 أقوال بعض الأثمة في النهى عن التقليد
٤٠٤	 حقیقة اجتهاد المجتهدین من السلف ومن بعدهم
٤١١	 کلام العز ابن عبد السلام في حال العلماء
٤١٢	 ما تزعمه المقلدة في حق أئمتهم المجتهدين من العلم الذي اهلهم للاجتهاد
٤١٤	 تفاوت الناس في المدارك والأحكام سنة عادلة ماضية
٤١٤	 اعتذار المؤلف عن ما وقع من تكرار في كتابه
٤١٥	کلام العز بن عبد السلام في ذم أهل التقليد
٤١٧	 غرض المؤلف من إيراده كلام العز بن عبد السلام
	🗆 الفصل السادس في تبرئة ابن تيمية وابن القيم ومن ذكر معهما من افتراءات
٤١٩	هؤلاء المقلدين
٤٢١	 براءة ابن تيمية وتلميذه ابن القيم من افتراءات القبوريين وثناء المؤلف عليهما
	 □ الباب الثاني: أدلة تحريم البناء على القبور وما يتصل بذلك
	 عنى اتخاذ القبور مساجد
	 حميع ما نهى الله تعالى عنه ورسوله قد وقع بسبب تلك المشاهد والقباب
	 مفاسد البناء على القبور

٤٥٠	 برهان صحة الانتساب إلى السنة
٤٥٥	 تحريم البناء على القبور أمر مشهور في كتب المذاهب الأربعة
٤٥٥	
٤٥٧	 كلام صاحب إغاثة اللهفان في مسألة البناء على القبور
٤٥٩	
٤٦٠	 عامة الطوائف صرحوا بتحريم البناء على القبور
ليها ٤٦١	 كلام الشافعي في النهي عن اتخاذ القبور مساجد وعلة النهي هي الصلاة إا
٤٦٢	
٤٦٦	 حدیث النهی عن اتخاذ قبره عیدا ووجه الدلالة منه
٤٦٧	 تحريف أهل البدع لمعنى اتخاذ قبره ﷺ عيدًا
٤٦٩	
٤٧٢	• محادة القبوريون ومناقضتهم لأوامر الرسول ﷺ
٤٧٣	• حكم اتخاذ القبور مساجد
٤٧٤	 بيان الزيارة الشرعية والزيارة الشركية للقبور
٤٧٨	 ما فعله المهاجرون والأنصار بقبر دانيال الطِّيئة
٤٨٠	 قصة ذات أنواط
٤٨١	 كلام أبي بكر الطرطوشي في قطع الشجر الذي تعتقد فيه العامة
٤٨٤	 الفتنة بالقبور هي أصل شرك عباد الأصنام
٤٨٨	 القلوب اذا اشتغلت بالبدع أعرضت عن السنن
٤٨٩	
٤٩٢	 مكائد الشيطان في جر العبد إلى الشرك
٤٩٣	 الفرق بين زيارة أهل التوحيد وزيارة أهل الشرك للقبور
٤٩٦	
٤٩٧	 تعليق ابن القيم على معنى الشفاعة عند الفلاسفة
٤٩٨	● الشفاعة الشركية
٤٩٨	• شفاعة النبي ﷺ يوم القيامة لا ينالها إلا أهل التوحيد الخالص
٤٩٩	 سبب الشفاعة الشركية
	 الفرق بين الشفاعة عند الحالق والشفاعة عند المخلوق
	 تتمات شروح لبعض كلام صاحب إغاثة اللهفان
۰.۷	 بيان الغرض من نقل أقوال أهل المذاهب الأربعة في مسألة البناء على القبور
٥.٨	 مذهب ابن سريج في الإجماع
٥١٠	 كل فرقة من المختلفين تزعم أنها على الحق والجواب عن ذلك
011	 مفاسد التعصب المذهبي منشؤ السؤال وقصد سائله
017	 منشؤ السؤال وقصد سائله

٠٢٠	، موقف أعداء الإسلام من مقالة تعذُّر الاجتهاد
040	الاستفصال عن مراد السائل بالعلماء
079	، مناقشة السائل في مسألة الولاية
٥٣٠	، تحقيق معنى الولايّة عند الأحزاب والفرق
071	، الولى عند الإمام الشافعي
٠٣٢	ا تلخيص المقام في معنى الولاية
لعادات	، كلام العز ابن عبدالسلام في شأن الخوارق ل
01	الضابط في مقام الولاية
نحريم هدم القباب واستحباب زيارتها ١٤٠.	، مناقشة احتجاج السائل بقبة النبي ﷺ على خ
نكار على المجتهد	، مناقشة السائل في مسألة الإجماع ومُسألة الإ
0 £ V	، مناقشة جوابات المفتى الحنفى
قول: « ما رآه المسلمون حسنًا	، مناقشة المفتي الحنفي في نسبته إلى النبي ﷺ
o£A	الخ»الخ»
قوله: الرحمة في اختلاف الأمة» ٥٤٨	، مناقشة المفتى الحنفي في مسألة الإجماع وفي
ملماء عليه عليه عليه عليه عليه الماء عليه عليه الماء عليه عليه الماء عليه عليه عليه الماء عليه عليه عليه الماء عليه الماء عليه الماء عليه عليه عليه عليه عليه عليه عليه عليه	، حديث «اختلاف أمَّتي رحمة» وبيان حكم الَّه
007	، محل العذر في الخلافُ
004	، ماترتب على أُختلاف الأمة
مل الشرائع على تمييز أهل الفضل وترجيح	، نقض ما ذهب إليه المفتي الحنفي من اتفاق أه
001	نظر القبل
٠٦٣	 ذم المؤلف لطريقة المتكلمين
٠٧٢	، معنى التقليد
٥٧٣	 المذهبية لم تكن معروفة عند السلف
, وضع المشاهد والقباب٧٥	 نقض قول المفتي الحنفي استمرار السلف على
	 رد قول المفتي الحنفي بأنّ في إنكار وضع الة
إلَّا على ما أجمع على إنكاره وحرمته ٨٤٥	 رد دعوى المفتي الحنفي بأن الإنكار لا يسوغ
بب لوقوع الفتنة٩٠	 مناقشة قول المفتي الحنفي بأنَّ هدم القباب سا
096	 مناقشة جوابات المفتي الشافعي
من تفاصيل في جواز هدم البناء على	 أولا: مناقشة قول المفتى الشافعي في ما نقل
٥٩٨	القبور وعدمه
·	 ثانیا: مناقشة قول المفتي الشافعي: إن قصاری
لة الغلو في اليمين فلا تؤاخذ به العامة ٢٠٤	
	 خطأ من فسر شرك العوام بأنه مجرد توسل
	· إبطال نية الوساطة عند العامة حال سؤالهم أ
714	و العودة إلى ذكر الصور من شاك العامة

٦٢٢.	 غرض المؤلف من سوق هذه العبارات الشركية عن العامّة
٦٢٣.	 العودة إلى ذكر الصور من شرك العامة
ዓ۳۸.	 معتقد غلاة المقابرية في الأولياء والصالحين
٦٤٦.	● آيات من كتاب الله للوعظ والتحذير
٦٤٨.	 معنى القربان جونسار جونسار
789.	 الرد على شبهة القبوريين أنهم حال دعائهم لا يعتقدون استقلالهم بالنفع
	 حقیقة التوحید الذي دعت إلیه الرسل
	 سبب تكرار النهي عن دعاء غير الله تعالى في الكتاب العزيز
	 معنى العبادة وأنواعها
٦٥٦.	 دلیل العبادة القلبیة
٦٥٦.	 أنواع العبادة العملية
۲٥٧.	 أنواع العبادة التروكية
109.	 قد تذكر العبادة ويراد بها أفرادها.
	 سر تسمية السجود لغير الله شركًا مع أنَّه ليس لله منه شئ
771.	◄ تفسير مطلق العبادة
۲۲۳.	 العبادة قد تأتي في أدلة الشرع بمعنى العمل
	 عبارة مبسوطة في معنى العبادة غير مرتبة ترتيب التّعارف
	ب جرد ببسرت عي سني البدوة غير عربية ترتيب المادرة
	 الشروط التي لأجلها يصدق معنى الدعاء ويصح بسببها أن يُدْعى من توفرت فيه
779.	
779. 77•.	 الشروط التي لأجلها يصدق معنى الدعاء ويصح بسببها أن يُدْعى من توفرت فيه
779. 77•. 774.	 الشروط التي لأجلها يصدق معنى الدعاء ويصح بسببها أن يُدْعى من توفرت فيه شناعة دعاء غير الله تعالى
779. 77•. 777. 777.	 الشروط التي لأجلها يصدق معنى الدعاء ويصح بسببها أن يُدْعى من توفرت فيه شناعة دعاء غير الله تعالى انفصال معنى الدعاء عن معنى التوسل وعن سؤال المخلوق ما يقدر عليه الفرق بين الخوف الشركي والخوف الجبيلي الطبعي معني الدعاء وضعًا وشرعًا
114. 17. 177. 171.	 الشروط التي لأجلها يصدق معنى الدعاء ويصح بسببها أن يُدْعى من توفرت فيه شناعة دعاء غير الله تعالى انفصال معنى الدعاء عن معنى التوسل وعن سؤال المخلوق ما يقدر عليه الفرق بين الخوف الشركي والخوف الجبيلي الطبعي
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	 الشروط التي لأجلها يصدق معنى الدعاء ويصح بسببها أن يُدْعى من توفرت فيه شناعة دعاء غير الله تعالى انفصال معنى الدعاء عن معنى التوسل وعن سؤال المخلوق ما يقدر عليه الفرق بين الخوف الشركي والخوف الجبيلي الطبعي معني الدعاء وضعًا وشرعًا
174. 177. 177. 177. 177.	الشروط التي لأجلها يصدق معنى الدعاء ويصح بسببها أن يُدْعى من توفرت فيه شناعة دعاء غير الله تعالى انفصال معنى الدعاء عن معنى التوسل وعن سؤال المخلوق ما يقدر عليه
174. 174. 177. 177. 177. 177.	الشروط التي لأجلها يصدق معنى الدعاء ويصح بسببها أن يُدْعى من توفرت فيه شناعة دعاء غير الله تعالى
174. 177. 177. 177. 177. 177. 177. 177.	الشروط التي لأجلها يصدق معنى الدعاء ويصح بسببها أن يُدْعي من توفرت فيه شناعة دعاء غير الله تعالى انفصال معنى الدعاء عن معنى التوسل وعن سؤال المخلوق ما يقدر عليه الفرق بين الخوف الشركي والخوف الجبلي الطبعي معنى الدعاء وضعًا وشرعًا العلّة المقتضية لتخصيص اللّه جلّ وعلا بالدعاء حقيقة شرك الأولين التلازم بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية معنى التنديد
174. 177. 177. 177. 177. 177. 177. 177.	الشروط التي لأجلها يصدق معنى الدعاء ويصح بسببها أن يُدْعي من توفرت فيه شناعة دعاء غير الله تعالى انفصال معنى الدعاء عن معنى التوسل وعن سؤال المخلوق ما يقدر عليه الفرق بين الخوف الشركي والخوف الجبلي الطبعي معنى الدعاء وضعًا وشرعًا العلّة المقتضية لتخصيص اللّه جلّ وعلا بالدعاء حقيقة شرك الأولين التلازم بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية معنى التنديد
779. 777. 777. 777. 777. 777. 777. 777.	الشروط التي لأجلها يصدق معنى الدعاء ويصح بسببها أن يُدْعي من توفرت فيه شناعة دعاء غير الله تعالى انفصال معنى الدعاء عن معنى التوسل وعن سؤال المخلوق ما يقدر عليه الفرق بين الخوف الشركي والخوف الجبلي الطبعي معنى الدعاء وضعًا وشرعًا وعليه العلمة المقتضية لتخصيص الله جلَّ وعلا بالدعاء وعقيقة شرك الأولين التلازم بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية معنى التنديد وصنوفه أنواع شرك المشركين وصنوفه عمقة العبادة الصالحة المجمودة وعقب الكريم تعاقب العبادة والدعاء في القرآن الكريم
774. 774. 777. 777. 777. 777. 777. 777.	الشروط التي لأجلها يصدق معنى الدعاء ويصح بسببها أن يُدْعى من توفرت فيه شناعة دعاء غير الله تعالى انفصال معنى الدعاء عن معنى التوسل وعن سؤال المخلوق ما يقدر عليه الفرق بين الحوف الشركي والحوف الجبلي الطبعي العلقة المقتضية لتخصيص الله جلَّ وعلا بالدعاء حقيقة شرك الأولين حقيقة شرك الأبوبية وتوحيد الألوهية معنى التنديد في التنديد في القرآن الكريم صفة العبادة الصالحة المحمودة وعاقب العبادة والدعاء في القرآن الكريم تعاقب العبادة والدعاء في القرآن الكريم تشابه عمل القبورين مع عمل الوثين
774. 774. 777. 777. 777. 777. 777. 777.	الشروط التي لأجلها يصدق معنى الدعاء ويصح بسببها أن يُدْعى من توفرت فيه شناعة دعاء غير الله تعالى انفصال معنى الدعاء عن معنى التوسل وعن سؤال المخلوق ما يقدر عليه الفرق بين الحوف الشركي والحوف الجبلي الطبعي معنى الدعاء وضعًا وشرعًا العلّة المقتضية لتخصيص اللّه جلّ وعلا بالدعاء حقيقة شرك الأولين حقيقة شرك الأبوبية وتوحيد الألوهية معنى التنديد وصنوفه في التاديد وصنوفه وصفة العبادة الصالحة المحمودة
774. 774. 777. 777. 777. 747. 747. 746. 746	الشروط التي لأجلها يصدق معنى الدعاء ويصح بسببها أن يُدْعي من توفرت فيه شناعة دعاء غير الله تعالى انفصال معنى الدعاء عن معنى التوسل وعن سؤال المخلوق ما يقدر عليه الفرق بين الحوف الشركي والحوف الجبيلي الطبعي العاء وضعًا وشرعًا وعلا بالدعاء وضعًا وشرعًا وعلا بالدعاء وعقة شرك الأولين حقيقة شرك الأولين وعوجيد الألوهية التلازم بين توجيد الربوبية وتوجيد الألوهية معنى التنديد أنواع شرك المشركين وصنوفه أنواع شرك المشركين وصنوفه تعاقب العبادة والدعاء في القرآن الكريم تعاقب العبادة والدعاء في القرآن الكريم سبب التباس الشرك بالتوجيد على القبورين مع وضحه في القرآن الكريم سبب التباس الشرك بالتوجيد على القبورين مع وضحه في القرآن الكريم عود آخر إلى معنى الدعاء
774. 774. 777. 777. 777. 747. 747. 746. 746	الشروط التي لأجلها يصدق معنى الدعاء ويصح بسببها أن يُدْعى من توفرت فيه شناعة دعاء غير الله تعالى انفصال معنى الدعاء عن معنى التوسل وعن سؤال المخلوق ما يقدر عليه الفرق بين الحوف الشركي والحوف الجبيلي الطبعي العلقة المقتضية لتخصيص الله جلَّ وعلا بالدعاء حقيقة شرك الأولين حقيقة شرك الأبولين وصنوفه التلازم بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية معنى التنديد وصنوفه أنواع شرك المشركين وصنوفه وصفة العبادة والدعاء في القرآن الكريم تعاقب العبادة والدعاء في القرآن الكريم سبب التباس الشرك بالتوحيد على القبورين مع وضحه في القرآن الكريم سبب التباس الشرك بالتوحيد على القبورين مع وضحه في القرآن الكريم سبب التباس الشرك بالتوحيد على القبورين مع وضحه في القرآن الكريم سبب التباس الشرك بالتوحيد على القبورين مع وضحه في القرآن الكريم سبب التباس الشرك بالتوحيد على القبورين مع وضحه في القرآن الكريم وينه وضحه في القرآن الكريم وينه وضحه في القرآن الكريم وينه و في القرآن الكريم وينه وينه و في القرآن الكريم وينه وينه وينه وينه وينه وينه وينه وينه

دعاء اللَّه ودعاء غيره يتحدان في الصورة ويختفان قي القصد والتوجه ٢١٨٠٠٠٠٠٠	•
ما يمدح ويذم من الدعاء مع انفصال معنى الدعاء عن معنى سؤال المخلوق ما يقدر عليه ٧١٩	•
مطلق الدعاء شامل لدعاء أهل التوحيد ولدعاء أهل الشرك٧٢٢	•
معنى ولاية الشيطان وعبادته من دون الله تعِالى ٧٢٤	•
الدعاء ومنزلته من العبادة وسؤ اختصاص اللَّه تعالى به٧٢٥	•
الدعاء كالصلاة لا فرق بينهما٧٢٧	•
معنى العكوف على الأصنام ٧٢٩	•
العكوف عند الأصنام عبادة بنفسة كالسجود٧٣٠	•
الفتنة بالمقابر أعظم من عمل قوم لوط ومن تطفيف أصحاب الأيكة٧٣٠	•
كثيرًا من تفاريع المذاهب يشهد العقل بسقوطها٧٣٧	
دم المؤلف للغُرقة في الدين	•
عبادة غير اللَّه ليست محصورة في السجود خاصَّة٧٤٦	•
دعوة الشيطان وصورة طاعته٧٤٨	•
الفرق بين من يعبد الله ومن يعبد الشيطان٧٤٨	
معنى عبادة الأحبار والرهبان٧٤٩	
انفصال المعنى التعبدي عمَّا تقدَّم٧٥٥	
أدلة تسمية الأعمال الظاهرة عبادة٧٥٠	•
معنى الشرك	
قصة وافد عاد	
عَودٌ إِلَى تَفْسِيرِ الْتَنْدَيْدِ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
حقيقة شرك الوثنيين	
تحقيق معنى الإلحاد في أسماء اللَّه تعالى٧٦٨	_
الأسماء تابعة للمعاني	
بيان الدين الذي ارتضى الله لعباده٧٠٠	
العمل بحكم البراءة الأصلية له اتصال بالتشريع٧٧٣	
تفسير قوله تعالى: ﴿ وَيَلَّهِ ٱلْأَسْمَآةُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾ ٧٧٦ ٧٧٦	_
بطلان قياس الخالق على المخلوق في جعل الوسائط والشفعاء له تعالى٧٨٣	
بعارى فيس حافي على العرق عي بعل الوسك والمستحرف عاملي الزيارة ١٨٩٠	
فصل في الرد على جواب المفتي المالكي٧٩٨٧٩٨	_
	_
فصل في الرد على جواب المفتي الحنبلي ٩٩٧	
نهاية الكتاب	•

الفهارس العامة

۸ • ۳	 	🗖 فهرس الآيات القرآنية
۸۱۳	 	🗖 فهرس الأحاديث النبوية
۸۱۵	 	🗖 فهرس الموقوفات والأقوال المأثورة
A1A	 	🗖 فهرس الأشعار
AT 1	 	🗖 فهرس الأمثال
AT T	 	🗖 فهرس الأعلام المترجم لهم
		🗖 فهرس الفرق والطوائف
ATV	 	🗖 فهرس الأماكن والبقاع.
		🗖 فهرس الأمم والقبائل
		🗖 فهرس الحدود والمصطلحات
۸۳۱	 	🗖 فهرس المصادر والمراجع
		🗖 فهرس الموضوعات

* * * * *